

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري - فسنطينة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

امر رقم.....

الرقم التسلسلي.....

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

العلاقات الجزائرية -
المغربية إبان
الثورة التحريرية الجزائرية
(1954-1962)

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الكريم بوصفصاف

إعداد الطالب

عبد الله مقلاتي

السنة الجامعية: 2007-2008

المقدمة

إن موضوع البحث "العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962" يعد من الموضوعات الشائكة في التاريخ المغربي المعاصر، وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على السياسة المغربية وانعكاساتها الكبرى على العلاقات الثنائية، وقد تعرضت هذه العلاقات لكثير من التطورات وأحاطها السياسيون والمؤرخون بكثير من الإشكاليات، مؤكداً على أهمية دراستها بموضوعية لفهم التاريخ المغربي المعاصر.

لقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية في ظل تطور المشكلتين التونسية والمغربية إلى إعادة الاعتبار لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي كان مخيفاً إلى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح تونس والمغرب استقلاليهما وتأكيد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وهكذا اصطدمت الحركات الوطنية المغربية بامتحان عسير وهي توازن بين خدمة مطامحها القطرية ومشروع وحدة المغرب العربي .

وفي ظل استقلال بلدان المغرب العربي تطورت الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة وصمدت في وجه السياسة الفرنسية، وادت إلى خلق امتدادات متشعبة وانعكاسات كبرى على أوضاع هذه البلدان الداخلية والخارجية ولا سيما في علاقتها مع فرنسا، الأمر الذي جعلها تعالish الثورة الجزائرية وتؤكد اهتمامها التضامني بالقضية الجزائرية، وبشكل أوضح للسلطات الفرنسية انه لا يمكن الحفاظ على الجزائر مستعمرة بين شقيقتين مستقلتين.

وقد وجدت المنطقة المغربية نفسها تواجه منذ عام 1958 مخاطر وتحديات كبرى، فالقوات الفرنسية ترفض الجلاء عن تونس والمغرب من جهة وتواصل سياستها الاضطهادية في الجزائر من جهة ثانية، وقد ذكرت هذه التحديات المغربية بضرورة وحدتهم، فبادرت أحزاب الحركات الوطنية إلى عقد مؤتمر طنجة لتنسيق سياساتها وإعلان وحدتها والتأكيد على أن الاستعمار سيواجه منذ الآن كتلة واحدة متضامنة، وهكذا وجهت قرارات طنجة العلاقات المغربية باتجاه الوحدة والتضامن ودعم الثورة الجزائرية عسكرياً وسياسياً وعلى المستويين الشعبي والرسمي .

وعلى الرغم من استمرار الدعم الشعبي للثورة الجزائرية إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية وتظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشتركة، وقد نجحت بذلك السياسة الديغولية في ضرب التحالف الجزائري - المغربي غير أن سياسة جبهة التحرير الوطني استطاعت التأقلم مع المخططات الديغولية والحفاظ على علاقاتها المغربية خدمة لمبادئها ومصالحها، وعلى سمعة التضامن المغربية.

وقد كان مظهر التضامن مع الثورة الجزائرية يخفي الكثير من الاختلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية التي تجلت خلال مرحلة المفاوضات في مواقف ومظاهر مختلفة، ودخلت العلاقات في مرحلة التوتر والترقب وانتهت عشية استقلال الجزائر إلى التصادم، وهو ما جعل المتتبعين للشأن المغربي يتساءلون عن حقيقة التضامن المغربي الذي تكرر مع الثورة الجزائرية، ومآل الآمال المغربية التي فجرتها هذه الثورة والمخاطر التي كانت تتهدد المنطقة بفعل مزاحمة الإيديولوجية الثورية لأنظمة السياسية معتدلة وغربية التوجه.

— دواعي اختيار الموضوع :

لقد خلصت من خلال دراستي لموضوع "دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية"، المقدم لنيل شهادة الماجستير إلى التأكيد أن مواقف الدعم الرسمية مثلت أسا مهما في بناء العلاقات الجزائرية — المغربية، وأن طبيعة هذه العلاقات ارتبطت بظروف وأسس وسياسات حتمت عليها أن تكون ودية حيناً ومتوترة أحياناً، ومن أجل دراسة موضوع العلاقات من مختلف جوانبه جاء اختيارنا لموضوع "العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية"، ولعل من الأسباب الرئيسية الأخرى التي دعنتي إلى التمسك بمواصلة البحث في هذا الموضوع أذكر :

— أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من ارتباطات الثورة الجزائرية — المغربية إذ جعلت المنطقة المغربية المنطقة الأكثر تأثراً وتأثيراً، وخلفت كثيراً من الانعكاسات الكبرى فكانت لها مكانتها البارزة في اهتمامات وسياسة الأقطار المغربية الثلاثة سواء في إطار التضامن والتعاون أو الاختلاف والتصادم.

— ندرة الأرقام الجادة التي تناولت هذا الجانب الغامض من تاريخ العلاقات المغربية، خاصة وأن قلة الاهتمام بالتاريخ المعاصر له مبرراته الموضوعية، إذ تطرح مشكلة الوثيقة والنقاد، وما يزال الخوض في تاريخ الثورة الجزائرية يعد مجازفة غير محمودة العواقب.

— جدلية الأسئلة التي يطرحها موضوع العلاقات الجزائرية — المغربية باعتبار أن الثورة الجزائرية أبانت عن مظاهر التضامن والمؤازرة المغربية، وكرست بوضوح الخلافات والاختلافات السياسية والمطامح المغربية، وقد التبس الموضوع بكثير من الشبه والطروحات المغلوطة حول مسار وطبيعة علاقات جبهة التحرير الوطني بأقطار المغرب العربي.

- إشكالية البحث

إن محور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: كيف وجهت الثورة الجزائرية علاقاتها السياسية مع الأقطار المغاربية، وما هي الأطر والأهداف التي تحكمت في مسيرة العلاقات الحافلة عبر مراحلها المختلفة بكثير من التطورات والمواقف وما هي الملامح والخصائص التي تميزت بها هذه العلاقات في إطارها الجماعي والثنائي؟.

وأن كان الموضوع يتضمن كثير من الإشكاليات ويتطلب جملة أسئلة مازالت عالقة في ذهن الساسة والمؤرخين فإننا سنحاول التركيز على طرح الأسئلة الجزئية الآتية:

- هل استطاعت الثورة الجزائرية اعتمادا على بعض تحالفاتها المغاربية أن تفرض إستراتيجيتها الكفاحية وتتغلب على السياسة الفرنسية والخيارات القطرية؟، وما هي حقيقة ارتباطاتها مع الخطابي والمقاومتين التونسية والمغربية؟

- ماهي حدود السياسة التضامنية التي اعتمدها الثورة الجزائرية في علاقاتها مع الحكومات والسلط الرسمية، وكيف تجاوزت الأقطار الثلاث مع مطلب دعم الثورة الجزائرية، وما تأثير ذلك على تطور العلاقات الثنائية وعلى مشروع التضامن المغاربي؟

- كيف أثرت قرارات طنجة على العلاقات الجزائرية-المغاربية، ولماذا لم تتحقق الوحدة ولم يتجسد التضامن الحقيقي مع الجزائر، وما تأثير ظهور الأزمات والمطامح القطرية على الثورة الجزائرية، وعلى علاقاتها الثنائية بأقطار المغرب العربي؟

- هل أكدت مرحلة المفاوضات إبداء تضامن أكبر مع الثورة الجزائرية وتحسين العلاقة معها أم أنها فجرت التناقضات الداخلية والمطامح القطرية، وهل تميزت العلاقات بالتوافق والتعاون أم بالاختلاف والتصادم؟.

- مناهج البحث

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة ومن أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها والمقاربة أحيانا بين مواقف وعلاقات الأقطار المغاربية الثلاث، وعليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات السياسية، وسلطنا المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص والوقائع ومناقشة المواقف والسياسات وفي الربط بينها واستنتاج الأحكام والخصائص العامة التي وجهت العلاقات الجزائرية-المغاربية، واستخدمنا كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين المواقف السياسية داخل القطر الواحد ومقارنة مواقف الأقطار المغاربية بعضها ببعض، وذلك بهدف رسم السياسة العامة وبيان خصائص العلاقات الثنائية .

وقد استعنا كذلك ببعض العلوم المساعدة من أجل تغطية الموضوع من مختلف جوانبه السياسية والفكرية والقانونية.

— حدود البحث

يتضمن عنوان البحث ثلاث مصطلحات في حجم المفاهيم من حيث عمقها التاريخي وحمولاتها السياسية والفكرية:

العلاقات كإطار للترابط والتنسيق السياسي تحدد على ضوءها سياسة البلد الخارجية .
والمغرب العربي الذي يشكل فضاء البحث محل الدراسة، نحدده جغرافيا بالأقطار الأربعة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) وسياسيا بالكيانات السياسية التي توصلت إلى تجسيم السيادة القطرية، وقد جمع النضال المشترك الأقطار الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) حول مشروع المغرب العربي، ووجدنا صعوبة في إلحاق ليبيا خلال هذه الفترة بالمشروع لكننا اعتبرناها عضوا في كيان المغرب العربي، نظرا لالتحاقها بمشروع المغرب العربي ولعلاقاتها الوطيدة مع جبهة التحرير الوطني، وأما موريتانيا فلم نعدا عضوا في المشروع المغربي لأنها استقلت في وقت متأخر ولم ترتبط بعلاقات قوية مع الثورة الجزائرية .

وأما الثورة الجزائرية، فهي مشروع وطني ثوري يعتمد العمل العسكري والسياسي لتغيير الواقع الاستعماري المفروض على الجزائر، والحصول على الاستقلال التام وتجسيد السيادة الوطنية، وضمن إطارها الزمني حددنا مشروع البحث، إذ كان اندلاعها عام 1954 حدثا مؤثرا ونقطة نوعية في تاريخ الجزائر وكامل المنطقة المغاربية، وكان تتويجها بالنصر عام 1962 حدثا لا يقل شأنًا، مثل لحظة استقلال الجزائر وتحولا حاسما في المنطقة المغاربية .

وفي دراستنا للعلاقات الجزائرية المغاربية ركزنا على العلاقات السياسية التي أكدت حضورها زمن الثورة الجزائرية على حساب العلاقات الاقتصادية والثقافية... الخ، وقابلنا في دراستنا للعلاقات المغاربية المغرب العربي بالظاهرة الاستعمارية الفرنسية وسياساتها، وذلك باعتبارها عاملا مؤثرا على العلاقات مع جبهة التحرير الوطني .

— صعوبات البحث :

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب الشائك القضايا، والمتعدد الحقول المعرفية، والأطراف المؤثرة يخلق صعوبات جمة أمام الباحث، فقد تطلب منا الأمر تجاوز الصعوبات المتعلقة بظروف البحث وجمع المادة وتحمل مشاق السفر بين مختلف البلدان تنقيبا عن الوثائق والتماسا لجمع الشهادات .

وواجهتنا صعوبات تتعلق بموضوع البحث، منها ما يتعلق بحدود مشروع البحث مكانا وزمانا، ومنها ما يتعلق بتنوع حقول البحث المعرفية (تاريخ، علوم سياسية، علاقات دولية... الخ)، ومنها ما يتعلق

بتعدد مظان الموضوع (أرشيف، شهادات، صحف، مذكرات، دراسات... الخ)، وكذا بتعدد أطراف الموضوع: (تونس، المغرب، ليبيا) التي تشترك فيما هو جوهرى، وتختلف في كثير من السمات التي تحدد سياستها القطرية الخاصة، كما أن تناول العلاقات الثنائية مع البلد الواحد تواجه بتعدد المواقف السياسية والشعبية، ويتفرع الاهتمامات العسكرية والاجتماعية والإعلامية... الخ . وكل هذا يتطلب دقة في التحليل والمقاربة تتجاوز القواسم المشتركة وتتنوع "الاختلافات" وحتى "الخصوصيات" أحيانا.

وأما حساسية قضايا الموضوع وقلة الدراسات حول بعض جوانبه وعدم الإفراج عن الوثائق الأرشيفية والإفصاح عن الشهادات فهي معوقات تطلبت منا الاحتراز من الوثيقة والشهادة، والموضوعية في الطرح ومقاربة المظان المختلفة للوصول إلى الحقيقة التاريخية .

— مصادر البحث ومراجعته :

تنوعت مظان البحث بين المصادر والمراجع وتنوعت أشكالها، فاعتمدنا في بحثنا أساسا على الوثائق الرسمية الأرشيفية منها والمطبوعة، وشهادات الفاعلين الشفوية والمسجلة، وعلى الصحف المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات القادة والسياسيين والمساهمين والمطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، وفي الدرجة الثانية اعتمدنا الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع .

أ- الوثائق الأرشيفية: على الرغم من أهمية الوثيقة في دراسة التاريخ المعاصر إلا أن مشكل حساسيتها وصعوبة الوصول إليها ما زال يطرح بحدة، إذ ما يزال الأرشيف الرسمي للبلدان المغاربية الثلاث موصدا في وجه الباحثين، في حين انه يمكن الاستفادة من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري والفرنسي بانثاقية .

وأهم الوثائق المعتمدة على الإطلاق هي وثائق الحكومة الجزائرية المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري، وتكمن أهميتها في أنها تكشف عن العديد من الجوانب الخفية في العلاقات بين الجزائر وأقطار المغرب العربي الثلاث، وتعبّر عن وجهة النظر الرسمية للثورة الجزائرية، وتوضح لنا السياسة الخارجية المنتهجة مع دائرة المغرب العربي، وتشمل هذه الوثائق تقارير عن أوضاع الثورة وعلاقتها بالأقطار المغاربية، ومراسلات بعثات الحكومة الجزائرية المؤقتة في هذه الأقطار، ووثائق ودراسات أعدتها وزارات الحكومة الجزائرية المؤقتة، ونذكر منها على سبيل المثال تقريرا مفصلا أعدته وزارة العلاقات العامة والاتصالات عام 1958 بعنوان " Le maroc et la revolution algerienne"، عرض في أربعة وأربعين صفحة تطور العلاقات مع المغرب والمشاكل التي تواجه نشاط الثورة، وكذا تقارير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، خاصة التقرير المعنون بـ " La tunisie Borghuba devant la révolution algerienne"، والمؤرخ في 4 فيفري 1961، وعلى الرغم من أهمية مثل هذه التقارير في التعرف على جوانب

مختلفة من العلاقات إلا أنها تعبر عن وجهة نظر البعثة أو الوزارة، ولا تغطي جميع المراحل فتظل بعض القضايا والمواقف مبهمّة.

واعتمد البحث على بعض ملفات وثائق الجيش البري الفرنسي، خاصة منها تقارير الضباط العسكريين والمذكرات القنصلية التي كانت تعد في المغرب وتونس و ليبيا، وتوجه لقيادة الجيش الفرنسي ولوزارة الخارجية الفرنسية، وكذا الملفات التي أعدت عن دعم الأقطار المغاربية للثورة الجزائرية وعن نشاط الثورة في تلك الأقطار، وهذه الوثائق تعبر عن وجهة النظر الفرنسية وكثير منها لا يتضمن معلومات دقيقة، وهي تركز على التشهير بالموقف المغاربي من دعم الثوار الجزائريين . واعتمد البحث كذلك على بعض الوثائق الرسمية المحفوظة في الأرشيف المغربي "مديرية الوثائق الملكية"، وهي عبارة عن تقارير لوزارتي الداخلية والخارجية، ومراسلات القصر الملكي، وقد عثرنا على هذه الوثائق بالصدفة، وبمساعدة من مسؤول المديرية المؤرخ عبد الوهاب بلمنصور، وأما الأرشيف الليبي "دار المحفوظات" فهو يحتوي على بعض الملفات والوثائق الخاصة بحملات التضامن مع الجزائر، خاصة منها الملف الهام الذي قدمته لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر للدار، وهذه الملفات غير مرقمة وهي انتقائية ولا تغطي جمع الجوانب والمراحل، ولكنها تساعد على رسم ملامح العلاقات العامة ومظاهر التضامن مع الثورة الجزائرية.

ب - الوثائق المنشورة :

اعتمدت الدراسة على كثير من الوثائق المنشورة، منها الخاصة بالطرف الجزائري كمجموع الوثائق التي نشرتها جبهة التحرير الوطني عام 1979 بعنوان "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، والوثائق الأصيلية والنادرة التي نشرها محمد حربي في كتابه *les archives de la révolution algérienne*، وكذا الوثائق المهمة التي نشرها مبروك بلحوسين في كتابه " *Courier alger le caire 1954 1956*، وتكمل وثائق الكتابين النقص الملاحظ في الأرشيف الوطني الجزائري، وهي توضح لنا بالأساس الإستراتيجية المعتمدة في توجيه العلاقات المغاربية وبعض قضايا العلاقات السياسية، وقد اعتمدنا بشكل أساسي على تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس المنشور من قبل محمد حربي في التعرف على أبعاد العلاقات الجزائرية التونسية والأزمات التي شهدتها.

وكذلك الوثائق الخاصة بالطرف الفرنسي، وأهمها وثائق وزارة الخارجية

الفرنسية (مراسلات، تقارير، دراسات) والمطبوعة بعنوان "Documents diplomatiques français" وأما الوثائق المنشورة الخاصة بالموقف المغربي فاعتمدنا مجموع خطب الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني التي كانت تصدر سنويا، واعتمدنا مجموعة من الوثائق الرسمية التونسية مثل خطب الرئيس الحبيب بورقيبة، وكتاب أبيض حول الخلاف بين تونس والجمهورية العربية المتحدة" المنشور عام 1958، المنشور من قبل وزارة الخارجية التونسية، وكذا بعض الوثائق الحزبية والحكومية المنشورة، وتفيد هذه الوثائق في التعرف على المواقف الرسمية وفي إبراز طبيعة العلاقات الجزائرية

المغربية التي كانت تؤثر بشكل واضح على الموقف الفرنسي، وقد مثلت الرسائل والخطب نصوصا أساسية في دعم كثير من المواقف وتوضيح الحقائق .

ج - المذكرات الشخصية :

كثيرة هي المذكرات التي رصدت أحداث الفترة المدروسة، وتناولت قضايا مختلفة من موضوع العلاقات الجزائرية المغربية، منها مذكرات القادة الجزائريين (احمد ابن بلة، احمد توفيق المدني، الشيخ خير الدين...)، ومذكرات المسؤولين الفرنسيين (ادغار فور، شارل ديغول)، وكذا مذكرات القادة والسياسيين المغربية (التونسيين: محمد بلخوجة والرشيدي إدريس...الخ، والمغربيين: الملك الحسن الثاني والغالي العراقي، والليبيين: مصطفى ابن حليم ومحمد عثمان الصيد، وإبراهيم المشيرقي...الخ). وعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات كمصدر في تسجيل الأحداث والمواقف المعاشة فإنها تصطبغ بوجهات نظر شخصية، وتتنظر للأحداث من زوايا مختلفة، وتؤول المواقف بحسب توجهاتها السياسية والإيديولوجية، وعليه لم نغفل استقرار مادتها التاريخية بحذر، ومقاربتها بما هو متوفر لدينا من مصادر أخرى.

وقد اعتمدنا مذكرات احمد ابن بلة التي أملاها في السجن ونشرت عام 1971، وهي على وجازتها تسهم في التعرف على مواقف جبهة التحرير الوطني وإستراتيجية علاقاتها المغربية، خاصة وان ابن بلة كان المسؤول الاول عن ادارة العلاقات المغربية، واعتمدنا مذكرات احمد توفيق المدني "حياة كفاح، الجزء الثالث" مصدرا رئيسيا في موضوعنا لان المدني ارتبط بعلاقات وثيقة مع المناضلين التونسيين والمغربيين، وأسهم في نشاط الوفد الخارجي للجبهة كمساعد لدباغين فاطم على كثير من القضايا وساهم في إرساء العلاقات مع السلطات الرسمية المغربية منذ عام 1956، وإن كانت هذه المذكرات تغالي في تمجيد دور صاحبها وتفتقر إلى الدقة أحيانا، وقد اقتصرنا مذكرات الشيخ خير الدين نشاط سفارته الطويلة في المغرب في اقل من صفحتين، وهي تحرص على تسجيل دور المغرب المشرف في دعم الثورة الجزائرية، وتأكيد حسن العلاقات الذي كان يجمع جبهة التحرير الوطني بالسلطات المغربية .

واعتمدنا على مذكرات ادغار فور رئيس الحكومة الفرنسية (1955-1956) في التعرف على سياسة فرنسا الشمال افريقية التي أقرت استقلال تونس والمغرب وبقاء الجزائر الفرنسية، وكذا مذكرات الجنرال ديغول في فهم السياسة التي خطها لضرب التضامن المغربي والتقرب من محمد الخامس وبورقيبة .

ونفيد مذكرات الحسن الثاني " التحدي"، وحواره المؤرخ لحياته " ذاكرة ملك " في استوضح الموقف المغربي من الثورة الجزائرية، وملف الحدود وتأثيره على العلاقة مع الجزائر، وتسلط مذكرات المقاوم الغالي العراقي الضوء على علاقة المقاومة المغربية بالثورة الجزائرية، وهي تغالي في تمجيد الدور المغربي في دعم ثورة الجزائر .

واستفدنا كذلك من مذكرات الطاهر بلخوجة المطلع على كثير من حيثيات مواقف بورقيبة من الثورة الجزائرية، وكذا على مذكرات المناضل الرشيد إدريس رئيس تحرير جريدة "العمل"، والتي تؤرخ لبداية إرساء العلاقة مع جبهة التحرير الوطني .

وكان من حسن حظنا أن اطلعنا على الموقف الليبي الرسمي من خلال مذكرات رئيسي حكومتين من بين الثلاث رؤساء حكومات الذين زامنوا الثورة الجزائرية، فأفادتنا مذكرات مصطفى ابن حليم في التعرف على العلاقات السرية المبكرة التي نسجها ابن بلة مع رئيس الحكومة بهدف تمرير الأسلحة، كما أفادتنا مذكرات محمد عثمان الصيد في التعرف على موقف حكومته من الثورة الجزائرية وقضية الصحراء والحدود، ومن خلاف السلطة الذي نشب بعد مؤتمر طرابلس في أوت 1962، وحفلت مذكرات المناضل الهادي المشيرقي المعنونة "مع ثورة المليون...شهيد" بكثير من مظاهر التضامن الليبية، خاصة التي بادر بها شخصيا، وكذا ملاحظاته وانطباعاته على نشاط وعلاقات جبهة التحرير الوطني بليبيا حكومة وشعبا.

واكتسبت مذكرات فتحي الديب أهمية بالغة في تأريخها للعمل المغاربي المشترك، واستعراضها للاتفاقيات المشتركة والعلاقات التي جمعت بين حركات التحرر الثلاث، وإن كانت قدمت ذلك من وجهة نظر قومية ومن زاوية استخباراتية، متجاهلة واقع مركزية واستقلالية القرارات الوطنية المغاربية وأهمية إنجازاتها .

وفي باب المذكرات يمكننا إدراج كتابات بعض المسؤولين والمشاركين في صنع أحداث ومفاصل الموضوع كمحمد الصالح الصديق، وقدور الورطاسي، والطاهر سعيدوني... الخ .

د - الشهادات :

للسهادات نصيب وافر في إثراء الموضوع فهي تساهم في الإجابة عن كثير من قضايا العلاقات الجزائرية المغاربية، وقد أفادتنا شهادة عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال افريقيا في كشف أبعاد العلاقات الجزائرية المغاربية خاصة المكرسة في مؤتمر طنجة وطبيعة بعض القضايا الشائكة التي عكرت صفو هذه العلاقات، وسهلت علينا شهادة محساس فهم الأسس التي قامت عليها العلاقات الجزائرية التونسية منذ عام 1956، وقد اجتهدنا في الاستفادة من شهادات بعض قادة المقاومة المغربية للإجابة عن بعض الإشكاليات العالقة، واعتمدنا كذلك الشهادات المسجلة بالصوت والصورة أو بالصوت فقط في متحف الجهاد الوطني بالرباط، ووحدة التاريخ الشفوي بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، ومنها شهادات: عبد الكبير الفاسي والطاهر لسود وحسين التريكي وعبد الجليل المهيري... الخ.

وقد اعتبرنا الشهادات المقدمة في حوارات منشورة في الصحف والمجلات والكتب شهادات مصدرية، نظرا لأهميتها أولا، وباعتبار أنها تعرض شهادة ثانيا، وفي هذا الإطار استفدنا من شهادات: بوضياف واوعمران وابن عودة وشوقي مططفاي وابن طوبال التي نشرها مشكورا محمد عباس في جريدة الشعب وأعاد طبعها في كتب منشورة، وكذلك الأمر بالنسبة للحوارات التي أجريت مع الخطيب

وقادة المقاومة المغربية ونشرت تحت عنوان "جيش التحرير المغربي، مجلس القيادة"، كما أن بعض الشهادات المهمة الأخرى نشرت في أعمال الملتقيات المطبوعة، ولا شك أن تمحيص هذه الشهادات يفيد في فهم الظروف وسياق العلاقات المغربية، وفي التعرف على مواقف الأشخاص وتحليلاتهم لكثير من قضايا هذه العلاقات.

د - الأطروحات والدراسات العلمية الموثقة :

قليلة هي الأطروحات الجامعية التي تناولت جوانب معينة من موضوعنا، وقد استفدنا من بعض الأطروحات المنشورة ومنها أطروحة سليمان الشيخ المنشورة بعنوان *L Algérie en Armes* ، والتي تناولت البعد المغربي للثورة الجزائرية في إطار سياستها الخارجية، وأطروحة محمد قنطاري المنشورة، والتي تناولت تنظيم الثورة السياسي- الإداري والعسكري، وسلط الضوء على التنظيم السائد في القواعد الخلفية واطر العلاقات التي تنشط ضمنها، وتناول محمد ودوع موضوع "ليبيا والثورة الجزائرية" في أطروحة ماجستير دون أن يعتمد على وثائق الأرشيف الجزائري، ولم يقف مطولا على موضوع العلاقات، وقد تعرض احمد بن فليس لسياسة الثورة المغربية في أطروحته الموسومة ب"السياسة الدولية للحكومة المطروحة الجزائرية"، غير أن تناوله لهذه السياسة اخذ طابع العموم ولم يسلط الضوء على طبيعة العلاقات، وكذلك الأمر بالنسبة لأطروحة عبد القادر لعربي ومحمد زاد.

وأما الدراسات العلمية الأصلية فكانت فائدتها في دراسة بعض زوايا الموضوع على درجة كبيرة من الأهمية، ونذكر منها دراسة محمد الصغير عليّة المنشورة في المجلة التاريخية المغربية بعنوان "التونسيون والثورة الجزائرية"، ودراسة عبد الحميد الهلالي حول دور منطقة مجردة وجبال خمير في الثورة الجزائرية والمنشورة في مجلة "روافد".

ج - المراجع :

واستفاد البحث كذلك من مراجع كثيرة ألفها باحثون متخصصون أو أشخاص مرتبطون بأحداث الموضوع، ونذكر منها كتابي محمد الميلي: "المغرب العربي بين مطامح الشعوب وحسابات الدول" و"مواقف جزائرية" الصافيين بتحليل عميقة لقضايا المغرب العربي زمن الثورة الجزائرية ، وقد استفاد من عمله الصحفي ومن قراءاته المتنوعة في التوصل إلى نتائج مهمة تحكم العلاقات المغربية، وكذا مؤلف محمد حربي "جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" الذي تناول بعض قضايا العلاقات المغربية اعتمادا على شهادته وعلى الوثائق التي جمعها، وكتاب رضا مالك I *Algérie a Evian* الذي تعرض للمشكلات التي سببتها المطامح التونسية والمغربية عشية مفاوضات إيفيان، ورواية محمد البجاوي المضمنة في كتابه " *Vérités sur la révolution algérienne* "، والتي خصت موضوع العلاقة مع بورقيبة والتعاون المغربي في مجال التسليح وتنسيق العمل المشترك، وهذه الكتب وغيرها تعرض وجهة النظر الجزائرية .

أما وجهات النظر الأخرى – ومنها المتحيزة – فيمكن الوقوف عليها في كتابات رجعتنا إليها، ومنها كتاب زكي مبارك "محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية المغرب"، وكتاب عروسية التركي " فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة "

خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وتمهيد وأربع فصول رئيسية وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع اتصالاً وثيقاً وفهارس مختلفة .

خصص التمهيد للتعرف على ملامح العلاقات الجزائرية المغربية قبل عام 1954، وتناول مفهوم المغرب العربي من جوانبه المختلفة الجغرافية والتاريخية والفكرية، وتعرض لتجارب الوحدة النضالية المشتركة التي ارتبطت بفكرة المغرب العربي منذ بداية القرن العشرين، ومرت بتجربة نجم شمال إفريقيا الثورية وصولاً إلى إرساء مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة عام 1947 كما تعرضنا لملامح وأطر العلاقات الثنائية التي أرستها الحركات الوطنية في مواجهة الاستعمار .

وتناول الفصل الأول الثورة الجزائرية ومشروع الكفاح المغربي المشترك الذي كان مطروحاً خلال مرحلة 1954 – 1956، وذلك باستعراض تصور الثورة الجزائرية للبعد المغربي وإستراتيجية العمل المشترك وأهدافها وجهودها في تجسيد العمل المشترك والتنظير له، وتوضيح العلاقة التي جمعتها مع ابن عبد الكريم الخطابي والتي اندرجت في خدمة توجهها المغربي وتحالفاتها مع المقاومين التونسيين والمغربيين، وتناولنا مشروع جيش تحرير المغرب العربي من جوانبه المختلفة فكرة وتجسيدا وإخفاقا، ثم فصلنا الحديث عن العلاقة التي جسدها الثورة الجزائرية مع حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، وبيننا أهميتها ومظاهرها وعوامل إخفاقها، وتعرضنا للعلاقة التي أرسيت مع المقاومة التونسية الأولى ولأثر اندلاع الثورة الجزائرية على تونس وعلى عودة المقاومة في إطار الحركة اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه للعلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة الاستقلالات القطرية وتكريس العلاقات (1956 – 1958)، وذلك بدءاً باستعراض خطوط السياسة الجديدة التي تبنتها الثورة الجزائرية في علاقاتها مع السیادات القطرية، والتي تقر التخلي عن خيار مغربة الحرب وتشجع على ترسيم العلاقات مع تونس والمغرب من أجل الاستفادة من دعمها، وكذا استعراض مشروع الوحدة التنسيقية التي كان من المفروض أن يكرسها مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 لولا اختطاف القادة الجزائريين، وبيان انعكاسات ذلك على أطر العلاقات المغربية الجديدة، وخصصنا لسياسة التضامن المغربية ومطلب دعم الثورة الجزائرية مبحثاً خاصاً، وذلك للتعرف على مدى تجاوب هذه السياسة مع مطالب الثورة، وتناولنا تطور العلاقات مع تونس والمغرب وليبيا خلال هذه المرحلة، مبينين انعكاساتها على الموقف من الثورة الجزائرية ومن نشاطها المتعاضم في هذه الأقطار .

وعالجنا في الفصل الثالث تطور العلاقات الجزائرية المغربية في ظل ظهور مشروع طنجة الوجودي وتنامي الأزمات والحساسيات القطرية، وقد وضحنا إستراتيجية الثورة الجزائرية المغربية خلال هذه المرحلة (1958_1960) مركزين على أطر التضامن وفضاءاته، وتعرضنا لمؤتمر طنجة، وبيننا أهمية قراراته وكذا لمؤتمر المهديّة وبيننا أسباب إخفاقه، وقد تتبعنا مظاهر وانعكاسات تأزم العلاقات الجزائرية المغربية، خاصة أزمة إيجلي ومشاكل الحضور الجزائري في تونس، واستعرضنا مظاهر تأزم العلاقات الجزائرية المغربية الممثلة في الخلاف الحدودي والنشاط العسكري المعادي للثورة الجزائرية، وتعرضنا لتطور العلاقات مع ليبيا مركزين على إيجابية الموقف الليبي المتضامن باستمرار مع الثورة الجزائرية .

أما الفصل الرابع فتضمن دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة المفاوضات (1960_1962)، والتي اتسمت بتوسع أطر التضامن حيناً وظهور المطامح القطرية أحياناً أخرى، وتعرضنا مثل ما هو الشأن بالنسبة للفصول السابقة لإستراتيجية الثورة الجزائرية المغربية المنتهجة في هذه المرحلة، والتي قامت على مواجهة السياسة الديغولية وخدمة أهداف الثورة العسكرية والسياسية والتأكيد على مشروع التوحيد المغربي، ثم تطرقنا لملاح تطور العلاقات مع تونس والتمسمة بالتحسن حيناً والتدهور أحياناً، واستعرضنا كذلك تطور الطموحات المغربية المؤثرة على العلاقة مع الثورة الجزائرية خاصة المطامح الإيديولوجية والتوسعية، وكيف أنها سببت لعلاقات التحالف الظاهرة شكلياً تصادماً بمجرد الإعلان عن استقلال الجزائر، وبيننا الاهتمامات الوطنية لليبيا وتأثيرها على سياسة التضامن مع الجزائر في مرحلة المفاوضات، وأثر التضامن الشعبي والموقف الرسمي على تحسن العلاقات الليبية الجزائرية .

وختمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها بعد تتبعنا لمسيرة العلاقات الجزائرية المغربية، والتي تأكد أنها جمعت بين إظهار التوافق والتضامن حيناً والاختلاف والتصادم أحياناً أخرى، وانها اثرت تجارب التضامن المغربية وتركت بصماتها واضحة على القوميات الوطنية في المغرب العربي ، واننا لا نعتبر النتائج التي توصلنا إليها قطعية ، وانما ركنا إليها على ضوء ما توافر لدينا من وثائق ومصادر ومراجع تحمل وجهات نظر مختلفة، وقد تظهر مستقبلاً وثائق ودراسات تضيف أو تحور ما توصلنا إليه من نتائج خاصة وان الموضوع ما يزال بكرة .

تمهيد

العلاقات الجزائرية المغربية قبل عام 1954

عرف المغرب العربي المحتل خلال القرن العشرين تطورات حاسمة أثرت بعمق على أوضاعه السياسية وعلى طبيعة علاقات أقطاره، وانه لمن الالهية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية— المغربية الالمام بظروف تبلور فكرة المغرب العربي وتطور مفهومها، واستعراض مختلف تجارب الوحدة والتضامن، فهل تجاوزت الاحزاب السياسية المغربية عوائق الفرقة والتقسيم؟ وكيف نقيم تجربة النضال المشترك ومساعي الحركة الاستقلالية الجزائرية في تعزيز اواصر العلاقات المغربية واثراء مشروع المغرب العربي؟ .

أولا : مفهوم المغرب العربي:

إن البحث في موضوع المغرب العربي ارتبط بجدل منهجي حول مفهوم كيانه، وبالعودة إلى التاريخ يمكن فهم صيرورة تكون هذا الكيان عبر مختلف المراحل. فمنطقة المغرب العربي تمثل امتدادا جغرافيا موحدا، وكيانا يشترك سكانه في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، وقد دمجت لعقود في إطار الأمة الإسلامية، وعرفت في العهد الوسيط تجارب وحدة زاخرة، وإثر انهيار دولة الموحدين برزت كيانات مستقلة تخضع لنفوذ الأسر الحاكمة، وشكل دخول العثمانيين للمغرب العربي، واختراق الإيبيريين لسيادة المغرب الأقصى تحولات كبرى تمثلت في بروز مفاهيم سياسية جديدة لكيان المغرب العربي، وفتور أو تعليق فكرة الوحدة المغربية .

إن المغرب ظل مرتبطا بالمشرق، ولم يقطع صلته بدار الإسلام سواء زمن بناء ذاته المستقلة عن دولة الخلافة أو حين تفككت وحدته التاريخية ووهنت، إذ ضل التواصل الديني والروحي قائما تأكيدا على واجب الانتماء للأمة الإسلامية وللخلافة، كما تدعمت الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية خاصة بفضل التصوف والزوايا والتضامن السياسي أحيانا⁽¹⁾، وإن كان المغرب يؤكد انتسابه للأسرة الأوسع للمشرق العربي إلا أنه لم يكن على الدوام تابعا، وأظهر تميزه تجاه المشرق بخصوصياته الجغرافية والحضارية، وقد أدى اتصاله بالتأثير الغربي في العصر الحديث إلى تدعيم خصوصياته ليشكل كيانا مختلفا عن المشرق العربي

¹ أنظر أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت، 1993، ص_ص،

في أمور كثيرة، وإلى درجة أن نخبه السياسية لم تتجاوب كثيرا مع الوحدة القومية التي ظهرت في المشرق، ولم تنظم لجامعة الدول العربية ونادت بوحدة مستقلة⁽²⁾.

وفضلا عن خصوصيات الهوية والانتماء نواجه في دراستنا للمغرب العربي صعوبة تحديد الإطار الجغرافي، وما ترتب عنها من اختلاف المصطلحات والتسميات، إننا نعرف اليوم أن شعوب المنطقة التي استعادت سيادتها شكلت خمسة بلدان مستقلة، متواصلة الجوار متميزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية، ومتفاوتة في مواردها الطبيعية، ولكن المشروع المغربي قبل مرحلة الاستقلال اقتصر على ثلاث أقطار محورية هي تونس والجزائر والمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، والروابط التي جمعت أحزابها الوطنية، ثم انضافت لليبيا شكليا للمشروع عام 1958، ورسم حضورها في عام 1964 لتصبح عضوا رابعا، وما لبثت أن عادت إلى عزلتها المغربية عام 1970، وفي عام 1975 انضمت موريتانيا إلى المشروع بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، وأدى طفوح قضية الصحراء الغربية إلى عزلة المغرب الأقصى وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغربي، وهكذا فإن الكيان المغربي الذي كان قديما يمتد من السلوم إلى المحيط الأطلسي أصبح عرضة للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة، فلم تستقر تركيبته ولم تتوضح معالمه إلا في عام 1988⁽³⁾.

لقد أطلق المؤرخون العرب لفظ المغرب على المنطقة الواقعة غرب مصر، لكن هذا اللفظ يظل غامضا حتى وإن حدد بعربي أو إسلامي وقد رسم الدخول العثماني للمنطقة معالم الحدود بين كياناتها الأربعة الرئيسية (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، وصبغ العهد الاستعماري على أقطار المغرب العربي الرئيسية مصطلح شمال إفريقيا، وهو الاسم الذي باركته الدوائر العلمية والاستشرافية واحتضنته النخب المغربية المتشعبة بالثقافة الفرانكفونية، كما ظهرت مصطلحات أخرى ضمن الثقافة الاستعمارية المحددة لمفهوم الشمال الإفريقي، منها أساسا مصطلح المغرب Maghrab الذي شاع استعماله حديثا، ويشمل أقطار المغرب الثلاث الرئيسية أو الخمسة المكونة لاتحاد المغرب العربي .

وأطلق منذ ثمانينات القرن العشرين على أقطار المغرب العربي لفظ "المغربية" في الأوساط الصحفية والسياسية، وأخذ به أغلب الباحثين رغم أنه يخترق القاعدة النحوية التي لا تجوز النسبة إلى الجمع وذلك من أجل التيسير والاختصار، إذ تعني كلمة المغربية جميع الأقطار وتقتصر كلمة المغرب على المغرب الأقصى الذي كان يميز من قبل بمصطلح مراكش وقد اعتمدنا هذه القاعدة في بحثنا.

وقد وقفنا حيارى أمام مسألة البنية العضوية للمغرب العربي، فهل نعد ليبيا وموريتانيا جزءا من الكيان المغربي الذي نحن بصدد دراسته؟، فقد كانت تونس والجزائر والمغرب وحدها معنية بالمشروع المغربي

² انظر محمد صالح الهرماسي: مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2001

ص 35 .

³ انظر مصطفى الفيلاي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، م د و ع، بيروت، 1989، صص 20_21.

لعقود، وسجل الغياب الليبي، بحكم خضوع البلاد للاحتلال الايطالي وتطرفها جغرافيا وعدم ارتباط نخبها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية، ورغم ذلك اعتمدنا ليبيا قطرا مغاربيا مشاركا في المشروع نظرا للاعتبارات الآتية:

— تأكيد جبهة التحرير الوطني على اعتبار ليبيا جزءا من المغرب العربي نظرا للعلاقات الوطيدة التي تربطها بليبيا وللدور التضامني الهام الذي نهضت به لصالح الثورة الجزائرية.

— اهتمام ليبيا بالبعد المغاربي في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، إذ احتضنت المقاومين التونسيين والجزائريين، وربطت علاقاتها مع تونس وجبهة التحرير الوطني، وتجاوبت مع مشروع البناء المغاربي (مؤتمر طنجة، التزام دعم الثورة الجزائرية، حضور مؤتمر 1964...)

— الامتداد التاريخي والجغرافي لليبيا في كيان المغرب العربي، فهي تشترك معه في الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ، ولا نعدم الشواهد التي تؤكد على ارتباطاتها المغاربية (حضور إدريس السنوسي المؤتمر التأسيسي لمكتب المغرب العربي، وأشكال التضامن المختلفة مع كفاحات المغرب العربي...)

وقد شكلت ليبيا همزة وصل بين المغرب والمشرق العربيين على مر العصور، ويمكننا القول أن برقة كانت تاريخيا ألصق بمصر بينما كانت طرابلس ألصق بالمغرب العربي، وأدى الفصل بينهما بين الاستعمارين الانجليزي والفرنسي إلى تعميق حدود الانتماء، فارتبطت برقة بمصر وارتبطت طرابلس التي ألحق قسم منها بالإدارة الفرنسية بالمغرب العربي⁽⁴⁾، وهذا ما تأكد زمن الثورة الجزائرية حيث كان تضامن الطرابلسيين أبلغ.

أما موريطانيا فكان كيانها السياسي مغيبا حتى عام 1957، وقد ارتبطت حركة التحرر الموريطانية بتوجهين: الأول موال للمغرب الأقصى ويدعو إلى تحرير البلاد ومغربتها، والثاني يؤكد على التوجه الوطني ويعمل لصالح الاستقلال الذاتي للبلاد، ورغم أن جبهة التحرير الوطني ربطت اتصالات متأخرة مع المناضلين الموريطانيين إلا أنها لم تعترف بوطنيتهم المستقلة حفاظا على تضامنها مع المغرب⁽⁵⁾، كما أن الانطواء الموريطاني والاستقلال المتأخر في نهاية عام 1960 لم يفسح فضاء للعلاقات البينية، وعليه لم نعتبر موريطانيا التي قوطعت عربيا عام 1961 ولم ننظم لمؤسسات المغرب العربي الا عام 1975 كيانا سياسيا مستقلا في بحثنا.

إن مشروع كفاح المغرب العربي الموحد الذي ظهر أول مرة في بداية القرن العشرين كان يشمل تونس والجزائر والمغرب جغرافيا، وقد رفعه المناضل التونسي علي باش حمبه⁽⁶⁾، ودافع عنه الشبان

⁴ انظر صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 204.

⁵ انظر، محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، م و ك، الجزائر، 1984، صص 154_155.

⁶ علي باش حمبه (1879-1918)، مناضل تونسي دافع عن الحقوق الوطنية للتونسيين، وقاد حركة الشبان، نفته فرنسا إلى الأستانة، فواصل نضاله لتحرير ووحدة المغرب العربي .

التونسيون الذين اتصلوا بالمناضلين الجزائريين والمغربيين من أجل توحيد جبهة الكفاح في مواجهة السلطات الفرنسية، وقد تضافرت جهودهم منذ الحرب وخلالها في تأكيد حضورهم السياسي والإعلامي في اسطمبول والعواصم الأوروبية حيث ربطوا توجههم بأفكار الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية وطالبوا باستقلال أقطارهم ووحدها.⁽⁷⁾

وقد ساهمت ظروف نهاية الحرب العالمية الأولى وثورة الريف المغربي في تأجج طموحات النخبة السياسية، خاصة وأن دعوة الأمير عبد الكريم الخطابي طالبت تحرير كامل المغرب العربي ولقيت تجاوبا شعبيا معها في الجزائر وتونس بشكل رسخ الاتجاه الوحدوي منذ هذا التاريخ وإلى قيام حركات التحرر المغاربية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، إذ تدعم النضال في المهجر بتأسيس كيانات نضالية مشتركة كان من أهمها نجم شمال إفريقيا عام 1926، وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عام 1927، وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل النضال المغاربي إلى المشرق العربي وأسس في القاهرة مكتب المغرب العربي عام 1947⁽⁸⁾.

وخلال هذه المرحلة طرح النقاش حول هوية المغرب وارتباطه بالمشرق فتم التأكيد على اقتران المغرب بلفظ عربي لأسباب موضوعية وظرفية زادت في لبس المصطلح كثيرا، فقد كان تأسيس جامعة الدول العربية ونمو الوعي القومي وانتقال النشاط السياسي المغاربي إلى القاهرة مشجعا على إبراز عروبة أقطار الشمال الإفريقي، خاصة وان ذلك يساعد على كسب الدعم العربي لقضاياها التحررية، كما أن القوى الوطنية المغاربية تعمدت في مواجهة المشروع الفرنسي تأكيد الهوية العربية والانتماء القومي ورفض الانضمام للاتحاد الفرنسي المعروف⁽⁹⁾.

وقد احتدم النقاش حول هوية المغرب العربي وتمييزه عن المشرق العربي بين توجّهين متكاملين في المشروع الوطني ومختلفين في تصور الهوية الشخصية المغاربية، فهناك التوجه المشبع بالثقافة الفرنسية الذي يعتبر الشخصية المغربية متميزة عن المشرق العربي ويدعو للحفاظ على مقوماتها ومنها الأمازيغية، وهناك الاتجاه المشبع بالثقافة العربية_الإسلامية والذي يؤكد حضور الثقافة العربية وانتماءاتها العربية والإسلامية ويعتبر المغرب جزءا من الأمة العربية، تكمل وحدة المشرق العربي.⁽¹⁰⁾ وقد تجلى صراع هذين التوجّهين في

⁷ انظر علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص11.

⁸ انظر محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، 1910-1954، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ج2، ص_ص، 346 وما بعدها.

⁹ انظر شهادة عبد الكريم غلاب، بلقريز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948-1986، محاولة في التاريخ، ط1، م د و ع، بيروت، 1992، ص 251.

¹⁰ انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص197.

الأزمة التي عرفتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر بظهور الأزمة البربرية عام 1949، وكان موضوع الهوية حاضرا في الانقسام البورقيبي_اليوسفي حول مشروع الدولة التونسية . والملاحظ عموما أن العروبة تبرز في المشرق العربي كأصل في السياسة والثقافة والحياة اليومية في حين أنها حالة كامنة وغير جلية في المغرب العربي، ولم تكن فكرة العروبة في يوم من الأيام لتكتسي مضمونا سياسيا قوميا مستقلا عن الإسلام حتى أن الأقطار المغاربية تدين منذ استقلالها بالولاء للدولة القطرية، وهذا على عكس الإيديولوجية القومية السائدة في المشرق والتي تعادي النزعة القطرية وتدعو إلى الوحدة⁽¹¹⁾، وعليه فرغم الاشتراك في الهوية القومية الواحدة إلا أن هوية المغرب العربي تتميز عن قرينتها المشرقية بتطابق تام بين العروبة والإسلام، وبغلبة واضحة للإسلام وبخلاف النموذج التونسي في عهد بورقيبة فإن هوية المغرب العربي أكدت صبغتها الوطنية الواضحة وتميزت بتكامل أبعادها الثلاثة الوطنية والإسلام والعروبة⁽¹²⁾

تبنت النخب المغاربية مشروع الاستقلال القطري باعتباره هدفا استراتيجيا أجمعت عليه الأحزاب الوطنية والقيادات والجمهير بمختلف توجهاتها وقد أخذ الاختلاف حول مفهوم الاستقلال القطري منحى عنيفا بين اتجاهين رئيسيين :

— اتجاه النخبة العصرية الإصلاحية: نشأت هذه النخبة في ضل الإصلاحات التحديثية التي عرفتها أقطار المغرب العربي، وتنامي علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا وتأثرت بالنمط الأوروبي سياسيا واقتصاديا وحضاريا، وقد ساعد الاستعمار الفرنسي على ظهور نخبة عصرية موالية لتوجهاته وسياسته غير أن كثيرا من عناصرها انقلبت عليه نتيجة تأثرها بمبادئ الحرية والعدالة وتجندتها لخدمة المشاعر الوطنية الصادقة واحترافها لأساليب العمل السياسي وتبنيها لفكرة الإصلاح والعمل ضمن إطار المؤسسات الاستعمارية⁽¹³⁾، وقد عبر عن هذا التوجه في تونس الحزب الدستوري الحر الجديد الذي تكون من الدستوريين الشبان بزعامة لحبيب بورقيبة عام 1934 خاصة من خلال ثورته على أفكار الدستوريين "القدامى" واستعداده لقبول فكرة إدماج الفرنسيين والتونسيين في بيئة ديمقراطية واحدة وقبوله للتعاون مع فرنسا للوصول إلى الاستقلال، وأما في الجزائر فقد تجسد هذا الاتجاه أولا في حركة الشبان الذين أسسوا اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1927 وآمنوا بفكرة أن المساواة السياسية تتحقق بإدماج الجزائريين التام في الوطن الفرنسي ثم تبلور هذا التوجه في الحركة السياسية التي قادها ابن جلول وفرحات عباس⁽¹⁴⁾، وكانت تدعو باستمرار للإصلاح

¹¹ انظر محمد صالح الهرماسي: المرجع السابق ص - ص ، 37-41.

¹² المرجع نفسه ص - ص ، 40-41.

¹³ المرجع نفسه : ص - ص ، 120-121.

¹⁴ فرحات عباس (1899-1985) زعيم سياسي يوصف بالاعتدال، طالب بالمساواة والإدماج ثم رافع عن فكرة الاستقلال الذاتي، وفي عام 1956 انخرط في جبهة التحرير الوطني، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة، بعد الاستقلال عارض التوجه الاشتراكي للنظام .

وتطالب سوى باستقلال ذاتي متعاون مع فرنسا، وبوحدة منصهرة مع المستوطنين الأوروبيين، ومثل هذا التوجه في المغرب فريق انسحب من كتلة العمل المراكشي بزعامة محمد الحسن الوزاني عام 1937، وكان يخفي وراءه خلافات عقائدية مع توجه علال الفاسي⁽¹⁵⁾ وأنصاره، فهو منتسب بالثقافة الفرنسية ويدعوا إلى تطوير المغرب اجتماعيا وسياسيا في إطار الحضارة الفرنسية⁽¹⁶⁾، وعموما فإن هذا الاتجاه لم يكن يرى في الاستقلال سوى مضمونه السياسي القطري، وبدءا بالدعوة للإصلاح انتهى للقبول بالحلول الجزئية وبالاستقلال المنقوص، وكان همه هو الوصول إلى السلطة بأي ثمن .

— اتجاه النخب المحافظة الثوري: هذا الاتجاه حافظ على المبدأ العربي والإسلامي في نضاله الوطني وعاد السياسة الاستعمارية وتجنّد لمواجهتها بطرق ثورية، وكان في تصديه للاتجاه الأول يؤكد على مشروع الاستقلال التام ووحدة أقطار المغرب العربي، وقد مثله في تونس جناح صالح بن يوسف في مواجهة جناح الحبيب بورقيبة، ومثله في الجزائر تيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبعض قادة جمعية العلماء المسلمين واجتمع حوله في المغرب ابن عبد الكريم الخطابي وجناح علال الفاسي داخل حزب الاستقلال، وقد حرصت هذه النخب على رفض الاستقلال القطري والوحدة في مواجهة العدو المشترك من أجل حل شمولي في المغرب العربي يحقق استقلاله التام ووحدته، وقد تجلّى الصراع بين الاتجاهين السابقين في أسمى صورته في الخلاف اليوسفي البورقيبي حول مشروع استقلال تونس وفي احتدام الصراع داخل الجزائر بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي معاداة الخطابي لمشروع الاستقلال المغربي جملة وتفصيلا، والتحامه مع الثورة الجزائرية.

ثانيا: المغرب العربي وتجارب الوحدة النضالية المشتركة:

كثيرة هي الأدبيات التي أرخت لمشروع وحدة المغرب العربي⁽¹⁷⁾، ويهمننا في هذا الباب استعراض الجوانب الايجابية لتجارب الوحدة، وتوضيح أهمية بعدها المشترك على نضال الحركات الوطنية المغاربية . لقد ارتبط نضال الحركات الوطنية المغاربية بفكرة الوحدة تأكيدا على الوحدة التاريخية والهوية المشتركة ومن أجل التضامن لمواجهة العدو المشترك، وتجسيدها لطموح عميق تؤمن به الشعوب وكثيرا من النخب السياسية وقد أحس المغاربة بعد أن أخضعت تونس والمغرب للاحتلال الفرنسي بحجم التهديد الذي يطال كيانهم، وتطلعوا كغيرهم في بداية القرن العشرين إلى النهضة والتحرر، وارتبط وعي النخب السياسية بفكرة

¹⁵ علال الفاسي (1910-1974) زعيم حزب الاستقلال، أقام في القاهرة منذ عام 1946 وأسهم في العمل المغاربي المشترك، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة من أجل توحيد الكفاح المغربي — الجزائري لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد استقلال المغرب وأصبح يطالب بتحرير الصحراء ومغربية موريطانيا .

¹⁶ انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص — ص، 30-31.

¹⁷ نذكر خصوصا اطروحتي محمد بلقاسم وعامر رخيطة .

الأمة التي تحركها عقيدة التوحيد المرسخة دينيا وقوميا وكذا برد الفعل الوطني ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني في هذه المنطقة ضد محاولاته الهادفة للمس بالهوية الإسلامية والعربية لكيانه⁽¹⁸⁾ وقد توحدت ردات الفعل الوطنية بفعل هذه العوامل ونضجت في دار الهجرة بعد أن زاحمها المستعمر.

وهكذا أنضجت النخب السياسية فكرة وحدة الكفاح في المغرب العربي مع بداية تبلور الحركات الوطنية المغاربية في أوائل القرن العشرين وتجمع كثير من المصادر أن رموز النخبة التونسية كانوا وراء الدعوة لوحدة المغرب العربي وخاصة منهم الإخوة باش حمبه، إذ أيد علي باش حمبه فكرة الجامعة الإسلامية وتعاون مع الخلافة العثمانية في اسطنبول لتخليص المغرب العربي من الاستعمار، وكان "...أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى اللجنة التونسية _ الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش"، وأدى انهزام الدولة العثمانية وحصول كثير من التغيرات السياسية المحلية والدولية إلى تجذر نضال النخب السياسية والتعويل أكثر على العمل الجماعي الموحد وقد انتقل نضال المغاربة من اسطنبول إلى فرنسا والعواصم الأوروبية، حيث أعطى ميلاد نجم شمال إفريقيا الدفعة الحقيقية لمشروع الوحدة المغاربية، وقد شارك التونسيون والمغربيون والجزائريون في تأسيس النجم عام 1926 بباريس، وهو عبارة عن جمعية سياسية للدفاع عن المغاربة وتنسيق العمل المشترك بين مناضلي الأقطار الثلاث، وقد ساعد ظرف وجود جالية مغاربية نشيطة بفرنسا وانفتاحها على تيارات اليسار الفرنسي والحركات المناهضة للاستعمار في تعميق نضال النجم وتوسيع نشاطه وهكذا تتاعم هذا التنظيم مع ثورة الريف ورسم أهداف ومطامح مغاربية واسعة .

وإذ نسجل أن النجم بدأ يأخذ طابعه الجزائري القطري مند بداية ثلاثينيات القرن العشرين إلا أن موضوعات العمل المشترك ظلت تؤكد حضورها في برامجها وأهدافه، وقد تجند للدفاع عن شخصية المغرب العربي وهوية مكوناته الاجتماعية والإثنية مؤكدا إصراره على التقريب بين الحركات الوطنية بالدول الثلاث وتوحيد نشاطها النضالي، إذ وجه مثلا النجم رسالة إلى مواطني المغرب الأقصى نكر فيها بأهمية النضال المشترك وحثميته في مواجهة المستعمر الذي يترصد بأبناء الشمال الإفريقي "... فأمام هذه الوضعية يبدو موقف مواطني شمال إفريقيا واضحا فإما أن يستكينوا تاركين الاستعمار يفعل بهم ما يشاء وفي هذه الحالة ستكون النتيجة انقراض جنسهم وإما أن يستيقظوا من سباتهم ويستعدوا لاسترداد

¹⁸ محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال: وحدة المغرب العربي ندوة عقدت

بباريس عام 1986، ط1، م د و ع، بيروت، 1986. ص - ص، 17-18.

كل حقوقهم وحررياتهم المسلوبة... لقد حان الوقت لنضع حدا للعمل المتعارض مع مصلحتنا المشتركة " (19)

وقد تصاعد النجم مع انتصارات حرب الريف ووقف أمام انكسارها باعتباره يؤمن بمبدأ الاستقلال واسترداد السيادة بالقوة وقد ندد في بيان له عام 1927 بإقحام المستعمر للجزائريين والتونسيين في حرب الريف لمحاربة إخوانهم قصرا وأشاد ببطولة جهاد المغربيين ضد الغزاة الفرنسيين والاسبان وحث البيان الجزائريين والتونسيين على عدم التعاون مع الاستعمار ودعاهم للتوحد " وحدوا وجسدوا حركتكم لتكون لكم قيادة واحدة احتاطوا من ضباط الاستعلامات و مخبريهم إن الامبريالية تسعى لسلب أراضيكم، قاوموا من اجل المحافظة عليها...لنكن رجلا واحدا ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد ليحي استقلال المغرب وليعيش الشمال الإفريقي حرا"(20)

ووفق هذه المنطلقات والمبادئ ساهم نجم شمال إفريقيا في بلورة العمل المغاربي المشترك وأعطى نشاطه الحثيث ديناميكية لنضال الأحزاب الوطنية بالأقطار الثلاث

وعلاوة على ذلك رعى النجم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي كانت التجربة الرائدة في تطوير وتنسيق العمل المشترك وقد أكد هذا التنظيم الطلابي دفاعه المستميت عن الهوية المغاربية ومقومات شخصيتها التاريخية وغرس في النخب المثقفة الفكر الوطني - الوحدوي فأهلها لتكون قائدة للنضال الوطني وموجهة للعمل الوحدوي، وقد "قامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد في كل من المغرب والجزائر وتونس العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاث قبل الاستقلال وبعده " (21)

ويمكننا التأكيد أن هذا التنظيم الطلابي نقل فكرة المغرب العربي إلى أقطار الشمال الإفريقي، فقد طالب مؤتمره الخامس المنعقد بتلمسان بتوحيد التعليم في المغرب العربي و توجيهه الوجهة التي تمكنه من "إيقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا، الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة" ويؤكد البيان على تجذر هذه الوحدة وتصلها بالقول: "يجب ألا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة كلا وألف كلا إننا لا نعمل إلا على بعث وحدة عقيدة سجلها التاريخ وهو ضامننا " (22)

وهكذا أفادت تجربة نجم شمال إفريقيا وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في إثراء فكرة المغرب العربي الموحد وبلورة تصور شامل لمواجهة العدو المشترك والتأكيد على الروابط الأخوية

¹⁹ انظر الرسالة المؤرخة في 7 سبتمبر 1927، قنانش محمد وقداش محفوظ: نجم الشمال الإفريقي 1926—1937،

وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، د ج، لجزائر، 1984، ص 144

²⁰ المصدر نفسه، ص 49 .

²¹ انظر محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 19.

²² انظر محمد ابراهيم الكتاني: مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهدا لفكرة المغرب العربي، العلم

السياسي، السنة 1، العدد 11(ماي 1983) ص 14 .

التي تجمع التونسيين والجزائريين والمغربيين والتي ساهمت في التقريب بين الاتجاهات السياسية والمشارب الحزبية لهذه الأقطار.

وقد ربط النجم مطالبه بحركة شكيب ارسلان العربية واستطاع أن يحدث تقاربا مغربيا مشرقيا خدمة لفكرة الأمة والقومية العربية، وهكذا تسنى لارسلان أن يوطد علاقة نضالية قوية مع السياسيين والمصلحين في المغرب العربي واستطاع أن يثمن العلاقة الموجودة بين الشخصيات الدينية والسياسية الجزائرية وبين الشخصيات الفاعلة في المغرب العربي مثل عبد العزيز الثعالبي في تونس وعلال الفاسي في المغرب وسليمان الباروني في ليبيا وأن يؤكد خيار التضامن الطبيعي المشترك الذي اجتهد المستعمر في محوه (23)

وخلال الحرب العالمية الثانية أدت التغييرات العميقة على المستوى المحلي والدولي إلى بلورة فكرة الكفاح المسلح في المغرب العربي وقد ظهرت إمكانيات جديدة للعمل الوحدوي السياسي بين أحزاب الأقطار الثلاث عبر العواصم الأوربية والقاهرة .

ومنذ نهاية عام 1942 أنشأ المناضلون التونسيون في برلين مكتبا للمغرب العربي بالتعاون مع أمين الحسيني وقام بنشاط إعلامي ودعائي واسع هدف منه إلى "استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية" (24)، وقد اشرف هذا المكتب على تجنيد الجنود المغاربة في ألمانيا وإصدار جريدة المغرب العربي وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوربية لنشر أفكارهم واستقروا مدة في باريس لتأطير الجالية المغاربية هناك وتوعيتها بأهمية الوحدة وانتهاز الدعم الألماني لتحرير المغرب العربي، وما لبث أن انشأت بباريس فرعا لمكتب المغرب العربي غير أن انهزام ألمانيا وضع حدا لتلك الآمال العريضة، واضطر الرشيد إدريس ولحبيب ثامر ورفاقهم للجوء إلى اسبانيا بين أوت 1944 وجوان 1946 وهو تاريخ انتقلهم إلى القاهرة لمواصلة نضالهم من أجل مشروع تحرير ووحدة المغرب العربي (25).

وتزامنا مع هذا النشاط ظهرت في القاهرة جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية على يد محمد الخضر حسين (26) وعدد من المناضلين الجزائريين والمغربيين، وتمثلت أهدافها أساسا في العمل على تحقيق حرية واستقلال شعوب شمال إفريقيا وحث الشعوب العربية على نصرته قضايا أقطار المغرب العربي التي تعد جزءا من الأمة العربية، وتؤكد الطابع المغاربي لهذه الجبهة بانضمام رابطة الدفاع عن مراكش إليها والتحاق محي

²³ انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1 دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983،

ص - ص، 18-21

²⁴ انظر الرشيد إدريس: بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،

أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس، 1983، ص 24.

²⁵ انظر محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 321.

²⁶ عالم تونسي من أصول جزائرية، نشأ في تونس، ودرس في الزيتونة والأزهر، ناضل من أجل تحرير تونس والجزائر، وعمل على جمع كلمة المناضلين المغاربة في مصر، تولى مشيخة الأزهر الشريف.

الدين القليلي ولحبيب بورقيبة وابن عبد الكريم الخطابي والمناضلين الآخرين الذين جذبتهم القاهرة بمكانتها وأهميتها السياسية الجديدة (27).

وهكذا تحول نشاط المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصر وقد شعرو بأهمية التنسيق المشترك لمجابهة السياسة الفرنسية التي بدت أشد قسوة في التعامل مع المطالب الوطنية رغم تغيير كثير من الظروف ومطالبة الحركات الوطنية بمبدأ الاستقلال واستعدادها لولوج العمل المسلح بكل قوة، وقد خرج التضامن المغربي من مرحلة التعاطف إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي، إذ عقدوا في الفترة ما بين 15 و22 فيفري 1947 مؤتمر المغرب العربي برعاية من الجامعة العربية وبحضور ممثلون من الأحزاب الرئيسية في الأقطار الثلاثة (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الجديد، حزب الاستقلال المغربي)، وكان هدف المؤتمر الأساسي هو المطالبة باستقلال الأقطار الثلاثة وبحث سبل التنسيق الواجب إرسائها لتحرير أقطار المغرب العربي وتوحيدها (28)، وأقر المؤتمر إنشاء "مكتب المغرب العربي" وأوصى في مرحلة تالية تشكيل لجنة تحرير عملية، وقرر بخصوص قضية الاستعمار ومسألة التنسيق المشترك ما يلي :

1- إدانة الاستعمار وإعلان بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر وبالتالي المطالبة بإعلان الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية من كامل بلاد المغرب العربي ورفض الانضمام للاتحاد الفرنسي بأي شكل من الأشكال وتعزيز الكفاح لتحقيق الأهداف المرجوة (29).

2- إقرار صيغة دقيقة ومتقدمة للتنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث على ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر وإحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة وتأكيدا على ذلك أوصى المؤتمر ما يلي :

أ- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء .

ب- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك

ج- العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا .

د- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها (30).

²⁷ انظر بتفصيل عن هذه اللجنة ما كتبه أمينها العام الورتيلاني، الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص 276 وما بعدها.

²⁸ انظر امحمد مالكي : المرجع السابق، ص - ص، 450-455.

²⁹ انظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص - ص، 375-376.

³⁰ انظر علال الفاسي : المصدر نفسه، ص - ص، 376-377.

وباشر مكتب المغرب العربي نشاطه في تنسيق محكم لتجسيد مقررات المؤتمر، واعتبر عمله مرحلة متطورة في مسيرة النضال والتنسيق المغاربي المشترك، وبعد أشهر أنشئت لجنة تحرير المغرب العربي التي أسندت رئاستها لبطل زعيم الريف ابن عبد الكريم الخطابي، وقد حدد هذا الأخير أهداف تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول: "منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا... ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء، وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ريق الاستعمار... ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للائتلاف خيرا وبركة على البلاد فانفتحت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي..."، وذكر بميثاق اللجنة الذي يؤكد على الانتماء الإسلامي والعربي لأقطار المغرب العربي وأن الاستقلال هو هدفها ولا تفاوض مع المستعمر إلا بعد اعترافه بالاستقلال التام، وأن "حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية" (31).

ويبدو أن حماسة اللحظة كانت مغرية فرغم ما حققه مكتب المغرب العربي ولجنته من نجاحات على صعيد التنسيق والتضامن ظلت النزعة القطرية حاضرة، بقوة وأدت الخلافات السياسية بين الشخصيات والاختلافات في تأويل الأهداف والمبادئ إلى ظهور التنازع والتصدع، فقد اختلف في نهاية الأربعينيات حول مسألة التفاوض القطري حول الاستقلال الذي باشره بورقيبة، واعتبرها الخطابي منافية للالتزامات المشتركة التي صادقت عليها جميع الأحزاب الاستقلالية المغاربية (32).

وان كان الفتنور بدا يدب في النشاط النضالي في القاهرة فإن شعار التضامن والتنسيق المشترك في مواجهة الاحتلال بدأ يفرض نفسه داخل الأقطار المغاربية حيث كانت حماسة الجماهير وإيمان المناضلين يلتقي مع مرجعية وحدة الكفاح المسلح التي كان يتمسك بها الخطابي والثوريون الجزائريون، وقد دعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سرا وعلنا إلى وضع إستراتيجية لوحدة نضال مشتركة ضد النظام الاستعماري وأرسلت عدة وفود للتباحث مع مناضلي تونس والمغرب في مسألة الوحدة والعمل المسلح، غير أنها شعرت بخيبة أمل عندما لم يأبه الحزبين الاستقلاليين لدعوتها (33)، وفي جانفي سنة 1952 اجتمعت الأحزاب المغاربية الكبرى في إقامة مصالي الحاج بباريس وصادقت على إنشاء تمثيل نضالي باسم جبهة الاتحاد والعمل المغربية (34)، لكن هذه الجبهة اتخذت عددا من القرارات السياسية ولم تفكر جديا في العمل الثوري مما جعل بعض

³¹ المصدر نفسه، ص - ص، 107-110

³² انظر عن هذه الاختلافات والخلافات الشخصية، أحمد بن عبود: مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة للوحدة

السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية ع41-42، 1986، ص - ص، 47-50

³³ حربي محمد: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر، كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار

الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص - ص، 57-59.

³⁴ انظر المنار، جريدة سياسية حرة، الجزائر، السنة 1، العدد 16 (15 فيفري 1952) ص 1.

الثوريين يفقدون الأمل في الزعامات السياسية ويدعون إلى العمل المسلح إذ يذكر حسين التريكي⁽³⁵⁾، أن ابن بلة⁽³⁶⁾، أوضح له عندما فشلت المفاوضات التونسية الفرنسية الأولى أنه من الضروري إقصاء قيادات الأحزاب المغاربية السياسية عن أي دور في معركة التحرير القادمة لأن بورقيبة ومصالي وعلال الفاسي أثبتوا عجزهم في خوض المعركة العسكرية⁽³⁷⁾.

وقد خلص ابن بلة والمناضلون الثوريون إلى مثل هذه الأحكام بعد أن خيب سياسيو حركة الانتصار ومصالي آمالهم في الثورة وانساق بعض السياسيين في تونس والمغرب مع المخططات الفرنسية معتقدين أن الخصوصية القطرية للمحميتين تختلف عن وضع الجزائر المحتلة وأن فكرة المغرب العربي تعني التضامن والتنسيق وليس الوحدة العضوية التي بدا أن التخلي عنها أصبح أمرا حتميا بدءا من عام 1953 فلم تكن انتفاضة الفلاحة في تونس متزامنة مع انتفاضة المغرب عام 1953 و ثورة الجزائر عام 1954، وقد تنازعت النضال المغاربي بدءا من عام 1949 إستراتيجيتين هما:

1- إستراتيجية تجذير ومغربة الحرب: تزعمتها العناصر الثورية المتمسكة بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي وعلى رأسها الخطابي و ثوريو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكانوا يدعون إلى العمل المسلح وإلى ضرورة توحيد بين الأقطار الثلاث وفي هذا الإطار وضع الخطابي خطة تحريرية شاملة لأقطار المغرب العربي بدت للبعض أنها مثالية وصعبة التجسيد وإن كان اعتمد على تكوين الضباط وربط الاتصالات الميدانية وقام بالدعاية اللازمة⁽³⁸⁾ وقد حققت بعثاته وجهوده التنسيقية نتائج مهمة في التأكيد على خيار الكفاح المسلح في تونس وإنشاء قاعدة تموين خلفية في طرابلس وإرساء توافق مع المناضلين الجزائريين على مبدئي إعلان الثورة وتعميمها على كامل المغرب العربي وكان اندلاع الثورة الجزائرية محفزا لنجاح هذه الإستراتيجية⁽³⁹⁾

2- إستراتيجية التفاوض والحل السلمي: برز هذا التوجه المعتدل في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين وبعض عناصره لم تكن تعتمد الخيار العسكري في نضالها، والبعض الآخر مثل الحزب الدستوري الحر

³⁵ حسين التريكي مناضل تونسي، ساند جناح صالح بن يوسف في معارضة بورقيبة، وانخرط في الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، ومثلها في أمريكا اللاتينية .

³⁶ أحمد بن بلة، ولد عام 1918 بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية، أسهم في التحضير للثورة التحريرية وهو في القاهرة، قام بدور مهم في تسليح الثورة وإدارة علاقاتها الخارجية إلى غاية اعتقاله في أكتوبر 1956، تحالفت معه هيئة الأركان ليصبح أول رئيس للجزائر المستقلة (1962_1965)

³⁷ شهادة حسين التريكي، سجلت عام 1993 ومحفوطة بالمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، منوبة .

³⁸ انظر محمد زنير : **صفحات مطوية من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص - ص، 28 - 29.

³⁹ انظر محمد حمادي العزيز : **جيوش تحرير المغرب العربي**، هكذا كانت القصة في البداية، منشورات المندوبية، س ق م أ ج ت، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2004، ص 128 وما بعدها .

وحزب الاستقلال المغربي نظر إليه باعتباره عامل مساعد ومحدود في خطة يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي الأولوية فهي لا تريد أن تكون أداة ضغط على المستعمر ليجنح إلى المفاوضات، وقد أدى جنوح بورقيبة للتفاوض مع الفرنسيين إلى صوغ عدة اجتهادات هدفها التوصل من التزامات العمل المشترك والتأكيد على أن وضعية تونس والمغرب تختلف عن وضعية الجزائر وأن التمسك بالحل المشترك يعجل تحرير هذه الأقطار وأن لكل قطر خصوصياته التي لا يعرفها إلا أهله⁽⁴⁰⁾، وقد كرس التونسيون هذا الطرح في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي في افريل 1954 غير أن الخطابي والممثلون الجزائريون رفضوا المصادقة على مشروع يكرس القطرية.⁽⁴¹⁾

ومثلت التجربة التونسية التي انتهجها بورقيبة تجسيدا لهذا الخيار إذ اعتبر بورقيبة أن حل القضية التونسية يبدأ بمد جسور التفاهم مع الحكومة الفرنسية ورفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة والتلويح بالعمل العسكري دون التعويل عليه لإهزام العدو عسكريا وقبل بورقيبة بمبدأ وقف المقاومة بمجرد أن صدر وعد منادس فرانس بمنح تونس استقلالا ذاتيا وقبل بتسليم الأسلحة قبل مباشرة المفاوضات ورضي بعرض الاستقلال الفرنسي المجتزئ بعد كثير من الماطلات، وقد وجه انتقاد شديد لهذه السياسة أدى إلى انقسام التونسيين أنفسهم بين بورقيبة وصالح بن يوسف، واعتبر الخطابي سياسة بورقيبة التفاوضية خيانة وطعنا لميثاق وحدة المغرب العربي وصب جام انتقاده للتيار الاستقلالي الذي قبل بمفاوضات اكس لبيان، وسبب هذا الموقف شرخا بين أنصار الحل السلمي وبين أولئك المعولين على الحل العسكري الشمولي.⁽⁴²⁾

وأمام هذا الخلاف السياسي والاستراتيجي ناورت الإدارة الفرنسية لنتشيت وتشويه قضايا التحرر المغاربية وبعث الارتياب في مشروع مغربة الحرب وكأنها نزلت لتتفهم الاستعطاف البورقوبي " إن مصلحة فرنسا تقتضي أن تتفاوض مع حزب رجاله عصريون لائكيون كونتهم هي بنفسها يحيون بعقريتها وثقافتها و بالمبادئ التي علمتهم..."⁽⁴³⁾، ولكنها لم تقدر على مجابهة الحل الشمولي واضطرت لتقديم كثير من التنازلات حفاظا على بقاء الجزائر فرنسية، وهكذا ولد استقلال تونس والمغرب في خضم الأزمة وعلى حساب التوجه الثوري الراديكالي الذي كان مصمما على قلب أوضاع المغرب العربي بأفكاره الاستقلالية والوحدوية الثورية .

ثالثا : علاقات الجزائر المغاربية قبل عام 1954 :

تمتد العلاقات الجزائرية المغاربية في الماضي البعيد، فقبل الوجود الاستعماري كان سكان الجزائر والمغرب وتونس وليبيا يشكلون مجموعة متجانسة ومتضامنة تشد بنيانها الوحدة الدينية التي سهرت بين

⁴⁰ انظر الرشيد إدريس : بناء المغرب العربي، مرجع سابق ص 30-31.

⁴¹ انظر عن الاجتماع ومناقشاته التي حضرها الديب، فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط3، دار المستقبل

العربي، القاهرة، 1984، ص 24-32.

⁴² انظر محمد زبير : المرجع السابق ص 34-37.

⁴³ انظر عمار السوفي: عواصف الاستقلال ، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقوبي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006، ص

العرب والبربر ونجاح تجارب الوحدة الوسيطة على يد المرابطين والموحدين وتوثيق علاقات الروابط الاقتصادية والثقافية وجمع بينها الجوار الجغرافي وما يفرضه من احتكاك وتعايش.

وتدعمت هذه العلاقات والروابط في العهد الاستعماري إذ مثل احتلال الجزائر انتكاسة شعر بها الضمير المغربي وعبر عنها في أشكال تضامنية مختلفة تجسدت في الاشتراك في الجهاد ضد الكافر الأجنبي ونصرة المقاومات الشعبية واحتضان الجزائريين في الأقطار المغاربية، وهكذا شاركت كثير من القبائل المغربية في مقاومة الأمير عبد القادر واعتبر تخلي السلطان عبد الرحمان عن نصرته هذه المقاومة درس استفادت منه النخب المقاومة عندما لم يتوانى المستعمر في احتلال تونس والمغرب انطلاقاً من الجزائر وهكذا كان تعميم الاحتلال عاملاً من عوامل الوحدة بين الأقطار المغاربية الثلاث.

وعلى الرغم من حرص الاستعمار على عزل الجزائر عن تونس والمغرب فإن حركة الهجرة ربطت الجزائر بهذه الأقطار، وكانت حركة هجرة الجزائريين إلى المغرب وتونس نشيطة إذ تذكر المصادر أن المهاجرين الجزائريين الذين استقروا بالمغرب فاقت أعدادهم في عام 1907 العشرين ألفاً غالبيتهم من عائلات محافظة انتقلت من الغرب الجزائري لتستقر في المغرب حيث الاحتضان الشعبي وحماية السلطان⁽⁴⁴⁾، وكانت تونس مقصداً رئيسياً للمهاجرين الجزائريين لجئت الكثير من عائلات قسنطينة وبجاية ووادي سوف وبسكرة... الخ، ولجأ إليها الثوار للاستقرار، وقصدها كذلك أهل ميزاب للعلم والتجارة وقد اشتهر الجزائريون في تونس في مجال العلم والسياسة وأصبح الكثير منهم قادة للحركة الوطنية ويكفي أن نذكر أن حسن قلاتي وعبد العزيز الثعالبي ومحمد السنوسي وحسن لعربي ومحمد النوري والطيب المهيري⁽⁴⁵⁾، جميعهم من عائلات جزائرية استقرت في تونس وقد قدرت بعض الإحصائيات أعداد الجزائريين في تونس عام 1950 بخمسين ألفاً ومن أكبر جالياتهم أهل سوف والمقرانيون وزاوة .

وكانت الهجرة إلى ليبيا شائعة باعتبارها منطقة امن و عبور وإن كان لم يستقر بها الكثير من الجزائريون وكان التعاون الليبي الجزائري وثيقاً في سنوات جهاد الحركة السنوسية خاصة وأن هذه الحركة ترجع في أصولها إلى الجزائر⁽⁴⁶⁾، وأنها استطاعت أن تنثر كثيراً من مناطق الصحراء الجزائرية ضد فرنسا وشارك الشعب الليبي الجزائريين في كثير من المواجهات الحاسمة ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في بداية القرن العشرين، وقد خلف حدث احتلال إيطاليا لليبيا عام 1911 صدى واسعاً في الجزائر وتطوع آلاف

⁴⁴ انظر عن موضوع الهجرة الجزائرية إلى تونس، عادل هرسى: **الجزائريون في تونس 1956-1962 ونشاطهم**

السياسي والثقافي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منوبة، 2003، ص - ص، 48-32.

⁴⁵ توجد ملفات خاصة عن حياة هؤلاء السياسيين بمركز التوثيق القومي، ونشير إلى أن الطيب المهيري تولى وزارة الداخلية في أول حكومة تونسية وكانت له علاقات وطيدة مع المسؤولين الجزائريين .

⁴⁶ أسس الطريقة السنوسية العالم أحمد الشريف السنوسي الذي هاجر من الغرب الجزائري، واستقر في ليبيا، وأنشأ الزاوية البيضاء سنة 1842، وقد توسع نفوذ الحركة على عهد محمد السنوسي الذي خاض جهاداً مريراً ضد الفرنسيين في ليبيا وصحراء الجزائر والتشاد.

الجزائريين في حركة الجهاد الليبي، وكان من بينهم حفيد الأمير عبد القادر علي باشا وابنه عبد القادر، ومصطفى عوني التفراوي المعسكري (47)، وقد ساهمت حركة الهجرة في التأكيد على أواصر الأخوة والتضامن المشتركة .

وأدى تردد الطلبة الجزائريين على المعاهد الدينية في تونس والمغرب و قدوم الطلبة التونسيين والمغربيين للدراسة بجامعة الجزائر الفرنسية وكذا تزايد حضور الطلبة الشمال إفريقيين في الجامعات الفرنسية إلى تعزيز الروابط بين النخب المتقفة وهي روابط وطدت العلاقة بين مختلف المشارب الفكرية والأحزاب الوطنية التي قامت على أكتفاهم وقد عززت الصحافة والجمعيات وتلك الزيارات التي كان يقوم بها بعض العلماء والزعماء إلى الجزائر (محمد عبده ،محمد بيرم التونسي، عبد العزيز الثعالبي...) الروابط الدينية والقومية التي تشد الجزائر إلى المشرق العربي والتي عبر عنها شكيب ارسلان في دعوته إلى وحدة الحركات النضالية وارتباطها بفكرة الأمة العربية ومساعدته في الربط بين مختلف الزعامات و المشارب الفكرية لصالح تحرير المغرب العربي .

وقد بلور نجم شمال إفريقيا فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية ونشرها في أوساط الهجرة وعزم على إقناع جميع المغاربة بها من خلال صحافته ومؤسساته ونداءاته وقد مثل واقع الهجرة لحظة ملائمة للجاليات الجزائرية والتونسية والمغربية في الاحتكاك والوحدة ،فانعقد في أواخر 1924 اجتماع في باريس لتدارس أوضاع الأقطار المغاربية، خلص المؤتمر فيه للتنديد بالاستعمار و الدعوة إلى التنسيق و التضامن كما وجه رسالة تهنئة للشعب المغربي و زعيمه الخطابي على الانتصار المحقق ضد الاستعمار الاسباني "إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعين بمؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي 07 ديسمبر 1924 يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الاسباني و يصرحون بتضامنهم معهم في كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم و يشاركونهم في الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمي و الاستعمار الفرنسي..."(48)، وقد رصدت الإدارة الفرنسية توجه نجم شمال إفريقيا إلى خلق جمعيات سياسية في تونس والمغرب تتواصل فيما بينها بتبادل الصحف والوفود وعملت على مجابهة هذا المخطط الذي ربطه كعادتها ب "الحركة الشيوعية"(49) .

وقد تقوى المناضلون المغاربة ونجم شمال إفريقيا بالحركات الشيوعية التي تصدت للامبريالية وطالبت بتحرر الشعوب المضطهدة و منها أقطار الشمال الإفريقي وصدع مصالي من على منابر الأُممية الثالثة منذ 1927 باستقلال الجزائر والمغرب العربي و يعد جل الباحثين نجم شمال إفريقيا أول تنظيم تبنى مبدأ الاستقلال ودعا إليه، ورائد في طرحه لإستراتيجية العمل المغاربي المشترك خاصة على ضوء الجهود

⁴⁷ انظر أبو القاسم سعد الله : التاريخ الثقافي للجزائر، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998 ،

ص - ص، 489-495.

⁴⁸ انظر علال الفاسي : المصدر السابق، ص 13.

⁴⁹ AQQ AFRIQUE 1918 – 1940 A- S série k b 102 DOS 1135

والاتصالات التي ربطها مع المناضلين مع التونسيين والمغربيين وبرنامج العمل المشترك الذي تبناه وهو لم يتخلى عن العمل المشترك إلا بعد أن تأكد من سطوع نجم الحركة الوطنية في تونس والمغرب منذ 1930 وإن كان قد ركز على الاهتمام القطري إلا أن البعد المغربي ظل أساهما في نضاله وإستراتيجية كفاحه الثوري (50).

وقد رعى نجم شمال إفريقيا في فرنسا جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا منذ عام 1927 وهي جمعية تهدف إلى تعزيز عورى الصداقة والتضامن بين الطلاب المغاربة ورعاية مختلف شؤونهم وبفضل نشاط هذه الجمعية السياسي الثقافي تعارف طلاب الشمال الإفريقي وتعاهدوا على العمل المشترك في مواجهة الاستعمار وقد نقلت نشاطها إلى أقطار المغرب العربي من خلال تنظيمها لمؤتمرات سنوية تعالج مختلف قضايا المغرب العربي وكان لها دور رائد في توجيه النضال الوطني وفق منطق ومبادئ نجم شمال إفريقيا خاصة وان أعضائها تولو فيما بعد قيادة الحركة الوطنية المغاربية ومنهم فرحات عباس ولحبيب بورقيبة وحسن الوزاني وقد تعارف مصالي الحاج(51) وبورقيبة منذ عام 1926 عندما نظمت جمعية الطلبة حفلا ألقى فيه الشاب لحبيب بورقيبة خطابا باسم الطلبة الحاضرين وفي فيفري 1937 جاء بورقيبة إلى باريس للمشاركة في التنديد بقرار حل النجم من قبل حكومة الجبهة الشعبية ودفع بحزبه باتخاذ قرار الإضراب التضامني مع الجزائر والمغرب واستمر بعدها التنسيق المشترك وتبادل الرسائل بين الزعيمين (52)، وارتبط بورقيبة كذلك بعلاقات حميمة مع فرحات عباس منذ أيام الدراسة وأبى إلا أن يقدم له النصح بدعوته إلى تأكيد وجود الأمة الجزائرية وعدم التشكيك في ذلك مطلقا لان مثل هذا الأمر يخدم السياسة الفرنسية التي تصر على إنكار وجود الشعب الجزائري والشعب التونسي (53)

إن الروابط والاتصالات التي جمعت الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث فسحت المجال أمام بروز مظاهر التضامن المثالية، فلم يعد يستجد حدثا في احد الأقطار حتى يكون له صدهاء في القطرين الأخرى، وهكذا رد الحزب الدستوري الحر بقوة على حل الإدارة الفرنسية لنجم شمال إفريقيا عام 1937

50 انظر امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 272 – 279، وعامر رخيطة: البعد المغربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926 – 1958، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997 ص – ص، 26 – 282.

51 مصالي الحاج (1898 – 1974)، مؤسس النجم وزعيم الحركة الثورية الجزائرية بدأ نضاله في فرنسا وتعرض للاضطهاد والاعتقال، عارض المركزيين ودافع عن زعامته للحزب ومن أجل ذلك رفض الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وعارضها.

52 انظر محمد مزالي: آفاق بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه الحزب الدستوري الاشتراكي، فيفري 1984، تونس،

طبع، ش ف ر ، تونس، 1984، ص – ص، 8 – 16

53 المصدر نفسه، ص – ص، 14 – 15

وعلى اعتقال علال الفاسي ورفاقه ونفيهم خارج البلاد ورد حزب الشعب بالمثل على سياسة الاضطهاد الفرنسية في تونس (54)

وقد سمحت ظروف الحرب العالمية الثانية بتبلور توجهات ثورية ورسم خطط منسقة بين الجزائريين والتونسيين والمغربيين للثورة على فرنسا وجرت عدة اتصالات بين قادة الحركات الوطنية في أوروبا والقاهرة، أكدت على أهمية التنسيق السياسي واستغلال جميع الفرص للضغط على فرنسا، وقد أدى تصلب الاستعمار في مواجهة الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث إلى بروز قوة ثورية أصبح لها وزنها على حساب القيادات التقليدية، خاصة وقد أكدت مأساة الثامن ماي بالجزائر وسياسة الإصلاح والانتخابات المزورة في تونس والمغرب أن الاستعمار لا يمكن دحره إلا بقوة السلاح(55).

وقد اجتهد مناضلو حزب الشعب المحل في إرساء ميثاق تحالف جمع بين الأحزاب الوطنية الثلاث حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الحر التونسي وحزب الاستقلال المغربي، ونص على إقامة جبهة موحدة ضد الاستعمار وأخذ هذا التوافق الضمني صبغته الرسمية بإنشاء مكتب المغرب العربي عام 1947 ولجنة تحرير المغرب العربي عام 1948 وعلى الرغم من أهمية التنظيمين إلا أن تجسيد مقررات الوحدة والتنسيق لم يتم تفعيلها مما دفع حركات الانتصار للحريات الديمقراطية للتحرك على صعيد المغرب العربي بحثاً عن تنسيق ميداني وفعال، وقد أرسلت الأمين دباغين(56) إلى تونس للتباحث مع المناضلين التونسيين في أمر تشكيل منظمة سرية في تونس تنسق عملها مع المنظمة السرية الجزائرية وفي جانفي 1949 أرسلت بعثة ثانية ضمت ابن بلة وبوقادوم و دردور للالتقاء مع المناضلين التونسيين والتباحث مع الحزب الدستوري الحر خطة إنشاء جبهة كفاح مغاربية موحدة لكن صالح ابن يوسف(57)، تردد بشأن ذلك و شكك بنجاح مغامرة لم يضعها حربه في الحسبان ورد على محدثيه بالقول أن أي توحيد للجهود يعرقل استقلال تونس وهي تختلف في وضعيتها عن الجزائر التي تعد مستعمرة فرنسية ولم يستطع ابن بلة اختراق الحزب ولكنه كسب عددا من المناضلين لفكرته واتفق معهم على التعاون في مجال صنع المتفجرات وعاد ابن بلة ومعه مجموعة من الخبراء لتدريب الدستوريين على صنع واستخدام المتفجرات(58).

وفي ماي 1949 سعت حركة الانتصار لعقد لقاء ثلاثي في طنجة تغيب عنه الحزب الدستوري التونسي وحضره محمد خيضر وشرشالي الذين ناقشا قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم علال الفاسي مسألة الإعداد

54 انظر عامر رخيطة: **المرجع السابق**، ص 283 وما بعدها.

55 محمد الميلي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، مرجع سابق، ص – ص، 21–22

56 محمد الأمين دباغين (1917_2004) مناضل ثوري تولى قيادة الحركة الوطنية إثر اعتقال مصالي الحاج ورشح لقيادة الثورة، عمل في الوفد الخارجي وتولى وزارة الخارجية حتى عام 1960 .

57 صالح بن يوسف (1907_1961) مناضل وطني تولى الإشراف على الحزب الدستوري الحر في غياب بورقيبة، عارض سياسة بورقيبة التفاوضية وطالب بالاستقلال التام لتونس ووحدة المعركة المغاربية .

58 انظر محمد حربي: **المرجع السابق**، ص – ص، 58 – 59.

للعمل المسلح المشترك لكن الحزب استبعد الدخول في العمل العسكري موضحا انه يعول في هذه المرحلة بالدرجة الأولى على كسب موقف السلطان لمطالبه الاستقلالية و بعد هذا اللقاء انتقل دباغين إلى المغرب وبحث الموضوع مع ابن بركة دون أن يتوصل معه إلى أي نتيجة (59) .

لقد كانت خيبة أمل الثوريين الجزائريين كبيرة وقد اكتشفوا انه ليس من السهل دفع الحزب الدستوري وحزب الاستقلال للعمل الثوري المشترك وللاعترا ف بوحدة المغرب العربي ويبدو أن الاختلافات السياسية والاجتماعية والتخوف من الارتباط بالحركة الثورية الجزائرية فرض واقع الخيار القطري في تونس والمغرب وهذا الأمر دفع بالحزب إلى مواصلة التنسيق السياسي في حين كان قادة المنظمة الخاصة يؤمنون أن الوحدة يمكن أن تتجسد عمليا بعد اندلاع الثورة وأن العناصر الثورية وحدها القادرة على فرض خياراتها على القيادات البرجوازية التي تربط نضالها بمصالحها الذاتية ولا تسمح بالثورة الحقيقية .

وقد تدعمت العلاقات مع المناضلين التونسيين والمغربيين كذلك في فرنسا، حيث كانت الأحزاب الوطنية تشرف على تأطير الجالية المتواجدة في المهجر وتنهض بالنشاط الخارجي، وتوضح شهادة أحمد بن صالح أن تجربة النضال الطلابي المشترك عمقت الشعور بالوحدة والتواصل السياسي "انطلقنا في العمل المشترك مع الإخوان الجزائريين والمغاربة، وقد ساعدتنا صداقتنا الشخصية التي ربطت بيننا في ذلك الطور والتي امتدت إلى مراحل فيما بعد الاستقلال وقد أمكن لنا في إطار الأنشطة المشتركة للشباب الطالب أن نقوم بما نستطيع..."، وأكد ابن صالح أن تجربة العمل المشترك في فرنسا أفادت كثيرا في التقارب بين الحركات السياسية والعمالية الشمالية إفريقية، "وفي هذه الأجواء تعمقت وشائج الأخوة واستحكمت روابط الصداقة مع الإخوان الجزائريين" (60)، وقد تعزز التعاون مع حزب الاستقلال المغربي بشكل واضح، فارتبطت العلاقة مع بوعبيد ممثل الحزب في فرنسا، وقد عزز الوضع في المغرب بعد نفي الملك التحالف مع الجبهة المغربية كما دلت على ذلك مباحثات علال الفاسي مع بولحروف في جنيف (61)، ويذكر محمد بوضياف (62)، أنه ربط

⁵⁹ انظر محمد حربي: المرجع نفسه، ص 58

⁶⁰ انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون: شهادة احمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2002، ص - ص، 90 - 96

⁶¹ انظر حديث محمد حربي عن العلاقات الجزائرية المغربية، جريدة الاتحاد الاشتراكي، المغرب، عدد يوم 20 أوت 1955 .

⁶² محمد بوضياف (1919_1992) مناضل ثوري لعب دورا مهما في تفجير الثورة التحريرية، تولى التنسيق بين الداخل والخارج والنهوض بمهمة التسليح وذلك بالتنسيق مع المقاومة المغربية، بعد الاستقلال عارض السلطة واستقر في المغرب، عين في جانفي 1992 رئيسا للدولة واغتيل في جوان من السنة نفسها .

الاتصال مع ابن هيمة الذي خلف بوعبيد في مسؤولية الحزب بفرنسا، وذلك بهدف التنسيق الثوري وبلورة مواقف نضالية مشتركة (63)

ولعل من أهم ثمار التنسيق السياسي التي تحض بالإشادة دائما للاجتماع التنسيقي الذي جمع الأحزاب الوطنية المغاربية في مقر إقامة مصالي الحاج بباريس في 28 جانفي 1952، والذي قررت فيه الأحزاب المغاربية(64)، بعد مناقشتها للتطورات المستجدة في المغرب العربي إنشاء جبهة للاتحاد والعمل المغربية(65)، وركزت هذه الجبهة الجديدة على العمل السياسي والدعائي، وجمعت بشكل صوري بين الأحزاب الثورية والإصلاحية، ولم تحقق نتائج مهمة فكان على القوى الثورية أن تأخذ بزمام المبادرة وأن تتتهج الخيار المسلح، وهكذا اندلعت حركة المقاومة في تونس وعمت بشراها في كامل المغرب العربي، وهب المتطوعون الجزائريون والمغربيون للانخراط فيها.

لقد أثرت حوادث تونس والمغرب في الحركة الثورية الجزائرية التي كانت تمر بأزمة انشقاق داخلي وجعلت المناضلين يحسون بالتأخر عن الركب بعد أن كانوا أول الداعيين إلى العمل الثوري، والحق أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ما فتئت تدعو إلى الوحدة والتنسيق الثوري، ولكن رد فعل الحركتين الوطنيتين السلبي جعلها تدخل مرحلة الجمود خاصة أمام ظهور بعض الخلافات السياسية ولنظرة القطرية الضيقة التي تحاول دائما فصل قضية المحميتين عن قضية الجزائر المستعمرة، وأما مناضلو المنظمة السرية الثوريون فكان تحركهم نشطا للتحالف مع العناصر الثورية في الميدان خاصة على الجبهة التونسية ومع الخطابى جريا وراء إستراتيجية وحدة المعركة المغاربية، وقد ازدادت قناعتهم بنجاح هذه الإستراتيجية بتطور الكفاح في تونس والمغرب.(66)

وفي هذا الإطار بدل احمد ابن بلة بعد نزوله في القاهرة جهودا مضنية لكسب الثوار التونسيين والمغربيين لتوحيد المعركة المغاربية باعتبارها الحل المثالي والناجع لعلاج للقضية الجزائرية واتفق مع الخطابى على إنجاز هذه الإستراتيجية وتعميمها ورد بوضياف بإيجاب على مبعوثي الخطابى اللذين جاءا بهدف تنظيم مقاومة مسلحة تشمل الأقطار الثلاث وفي صيف 1954 نجح الثوريون في إنشاء جيش تحرير المغرب العربي بإشراف كل من ابن بلة عن الجزائر ومحمد حمادي العزيز عن المغرب وعز الدين عزوز عن تونس

⁶³ انظر حوار محمد بوضياف مع جبرو عبد اللطيف: ثلاثون عاما مرت على اندلاع الثورة الجزائرية، الاتحاد الاشتراكي، عدد 1 نوفمبر 1984 .

⁶⁴ الأحزاب المصادقة على الميثاق هي الأحزاب الجزائرية: (حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) والأحزاب المغربية: (حزب الاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، حزب الوحدة، حزب الثورة و الاستقلال) والأحزاب التونسية: (الحزب الدستوري الحر، الحزب الدستوري القديم، الجبهة الوطنية التونسية)

⁶⁵ انظر جريدة المنار، السنة 1، العدد 16 (15 فيفري 1952)

⁶⁶ انظر حوار مع محمد بوضياف، جريدة الاتحاد الاشتراكي، المرجع نفسه.

(67)، وعادى هذا التوجه الثوري المغاربي الأحزاب السياسية ودعا إلى تجسيد الأهداف والمطامح التي آمنت بها الحركة الثورية، وهي الأهداف التي شدد عليها ثوار أول نوفمبر 1954 بنقلهم العمل الثوري الوحدوي من مجال التنظير إلى ميدان العمل المباشر وتأكيدهم بأن المواجهة المشتركة للاحتلال الفرنسي وحدها تضمن الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي.

وهكذا يتضح لنا أن المغرب العربي الذي تعزز روابطه الجغرافية والدين واللغة يمثل مثالا فريدا لما يمكن أن ينشأ من علاقات حميمة بين أقطار متجانسة وشعوب متضامنة، وإن لم يسعف المجال استعراض الماضي البعيد حيث لم تكن هناك ثمة حدود مرسومة ولا كيانات متميزة في الغالب فإن الصورة الموجزة المقدمة عن العمل النضالي المشترك في فترة الاحتلال الفرنسي تؤكد أن مشروع التضامن والوحدة كان حلما يجمع المغاربة، وأن الحركات النضالية والسياسية اهتمت ببعد الوحدة والتضامن، وحرصت الحركة الثورية الجزائرية منذ عام 1926 على تجسيد وحدة الكفاح المسلح ضد العدو المشترك واعتبرت أن ذلك وحده يعزز القضية الجزائرية ويكفل التحرير الشامل، غير أن اختلاف التوجهات وقف حائلا أمام تجسيد وحدة العمل المسلح، وأملت الثورة الجزائرية الكثير بتحويلها على مشروع مغربة الحرب كخيار استراتيجي لتحرير المغرب العربي وتوحيده .

67 M hamed YOUSFI :**L algérie en marche**, ENAL Alger ; 1985 ;P145

التخصيب

بذور العلاقات الجزائرية

المغربية قبل عام 1954

تمهيد

العلاقات الجزائرية المغربية قبل عام 1954

عرف المغرب العربي المحتل خلال القرن العشرين تطورات حاسمة أثرت بعمق على أوضاعه السياسية وعلى طبيعة علاقات أقطاره، وانه لمن الالهية بمكان للتعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية— المغربية الالمام بظروف تبلور فكرة المغرب العربي وتطور مفهومها، واستعراض مختلف تجارب الوحدة والتضامن، فهل تجاوزت الاحزاب السياسية المغربية عوائق الفرقة والتقسيم؟ وكيف نقيم تجربة النضال المشترك ومساعي الحركة الاستقلالية الجزائرية في تعزيز اواصر العلاقات المغربية واثراء مشروع المغرب العربي؟ .

أولا : مفهوم المغرب العربي:

إن البحث في موضوع المغرب العربي ارتبط بجدل منهجي حول مفهوم كيانه، وبالعودة إلى التاريخ يمكن فهم صيرورة تكون هذا الكيان عبر مختلف المراحل. فمنطقة المغرب العربي تمثل امتدادا جغرافيا موحدا، وكيانا يشترك سكانه في وحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ المشترك، وقد دمجت لعقود في إطار الأمة الإسلامية، وعرفت في العهد الوسيط تجارب وحدة زاخرة، وإثر انهيار دولة الموحدين برزت كيانات مستقلة تخضع لنفوذ الأسر الحاكمة، وشكل دخول العثمانيين للمغرب العربي، واختراق الإيبيريين لسيادة المغرب الأقصى تحولات كبرى تمثلت في بروز مفاهيم سياسية جديدة لكيان المغرب العربي، وفتور أو تعليق فكرة الوحدة المغربية .

إن المغرب ظل مرتبطا بالمشرق، ولم يقطع صلته بدار الإسلام سواء زمن بناء ذاته المستقلة عن دولة الخلافة أو حين تفككت وحدته التاريخية ووهنت، إذ ضل التواصل الديني والروحي قائما تأكيدا على واجب الانتماء للأمة الإسلامية وللخلافة، كما تدعمت الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية خاصة بفضل التصوف والزوايا والتضامن السياسي أحيانا⁽⁶⁸⁾، وإن كان المغرب يؤكد انتسابه للأسرة الأوسع للمشرق العربي إلا أنه لم يكن على الدوام تابعا، وأظهر تميزه تجاه المشرق بخصوصياته الجغرافية والحضارية، وقد أدى اتصاله بالتأثير الغربي في العصر الحديث إلى تدعيم خصوصياته ليشكل كيانا مختلفا عن المشرق العربي

⁶⁸ أنظر أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، م د و ع، بيروت، 1993، ص_ص،

في أمور كثيرة، وإلى درجة أن نخبه السياسية لم تتجاوب كثيرا مع الوحدة القومية التي ظهرت في المشرق، ولم تنظم لجامعة الدول العربية ونادت بوحدة مستقلة⁽⁶⁹⁾.

وفضلا عن خصوصيات الهوية والانتماء نواجه في دراستنا للمغرب العربي صعوبة تحديد الإطار الجغرافي، وما ترتب عنها من اختلاف المصطلحات والتسميات، إننا نعرف اليوم أن شعوب المنطقة التي استعادت سيادتها شكلت خمسة بلدان مستقلة، متواصلة الجوار متميزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية، ومتفاوتة في مواردها الطبيعية، ولكن المشروع المغربي قبل مرحلة الاستقلال اقتصر على ثلاث أقطار محورية هي تونس والجزائر والمغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، والروابط التي جمعت أحزابها الوطنية، ثم انضافت لليبيا شكليا للمشروع عام 1958، ورسم حضورها في عام 1964 لتصبح عضوا رابعا، وما لبثت أن عادت إلى عزلتها المغربية عام 1970، وفي عام 1975 انضمت موريتانيا إلى المشروع بعد تسوية خلافاتها مع المغرب، وأدى طفوح قضية الصحراء الغربية إلى عزلة المغرب الأقصى وأحيانا الجزائر عن مشروع البناء المغربي، وهكذا فإن الكيان المغربي الذي كان قديما يمتد من السلوم إلى المحيط الأطلسي أصبح عرضة للمساومة الظرفية ولخريطة الأحلاف المتغيرة، فلم تستقر تركيبته ولم تتوضح معالمه إلا في عام 1988⁽⁷⁰⁾.

لقد أطلق المؤرخون العرب لفظ المغرب على المنطقة الواقعة غرب مصر، لكن هذا اللفظ يظل غامضا حتى وإن حدد بعربي أو إسلامي وقد رسم الدخول العثماني للمنطقة معالم الحدود بين كياناتها الأربعة الرئيسية (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، وصبغ العهد الاستعماري على أقطار المغرب العربي الرئيسية مصطلح شمال إفريقيا، وهو الاسم الذي باركته الدوائر العلمية والاستشرافية واحتضنته النخب المغربية المتشعبة بالثقافة الفرانكفونية، كما ظهرت مصطلحات أخرى ضمن الثقافة الاستعمارية المحددة لمفهوم الشمال الإفريقي، منها أساسا مصطلح المغرب Maghrab الذي شاع استعماله حديثا، ويشمل أقطار المغرب الثلاث الرئيسية أو الخمسة المكونة لاتحاد المغرب العربي .

وأطلق منذ ثمانينات القرن العشرين على أقطار المغرب العربي لفظ "المغربية" في الأوساط الصحفية والسياسية، وأخذ به أغلب الباحثين رغم أنه يخترق القاعدة النحوية التي لا تجوز النسبة إلى الجمع وذلك من أجل التيسير والاختصار، إذ تعني كلمة المغاربية جميع الأقطار وتقتصر كلمة المغرب على المغرب الأقصى الذي كان يميز من قبل بمصطلح مراكش وقد اعتمدنا هذه القاعدة في بحثنا.

وقد وقفنا حيارى أمام مسألة البنية العضوية للمغرب العربي، فهل نعد ليبيا وموريتانيا جزءا من الكيان المغربي الذي نحن بصدد دراسته؟، فقد كانت تونس والجزائر والمغرب وحدها معنية بالمشروع المغربي

⁶⁹ انظر محمد صالح الهرماسي: مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، ط1، دار الفكر، دمشق، 2001

ص 35 .

⁷⁰ انظر مصطفى الفيلاي: المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، ط2، م د و ع، بيروت، 1989، صص 20_21.

لعقود، وسجل الغياب الليبي، بحكم خضوع البلاد للاحتلال الإيطالي وتطرفها جغرافيا وعدم ارتباط نخبها السياسية بالحركات الوطنية المغاربية، ورغم ذلك اعتمدنا ليبيا قطرا مغاربيا مشاركا في المشروع نظرا للاعتبارات الآتية:

— تأكيد جبهة التحرير الوطني على اعتبار ليبيا جزءا من المغرب العربي نظرا للعلاقات الوطيدة التي تربطها بليبيا وللدور التضامني الهام الذي نهضت به لصالح الثورة الجزائرية.

— اهتمام ليبيا بالبعد المغاربي في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، إذ احتضنت المقاومين التونسيين والجزائريين، وربطت علاقاتها مع تونس وجبهة التحرير الوطني، وتجاوبت مع مشروع البناء المغاربي (مؤتمر طنجة، التزام دعم الثورة الجزائرية، حضور مؤتمر 1964...)

— الامتداد التاريخي والجغرافي لليبيا في كيان المغرب العربي، فهي تشترك معه في الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ، ولا نعدم الشواهد التي تؤكد على ارتباطاتها المغاربية (حضور إدريس السنوسي المؤتمر التأسيسي لمكتب المغرب العربي، وأشكال التضامن المختلفة مع كفاحات المغرب العربي...)

وقد شكلت ليبيا همزة وصل بين المغرب والمشرق العربيين على مر العصور، ويمكننا القول أن برقة كانت تاريخيا ألصق بمصر بينما كانت طرابلس ألصق بالمغرب العربي، وأدى الفصل بينهما بين الاستعمارين الانجليزي والفرنسي إلى تعميق حدود الانتماء، فارتبطت برقة بمصر وارتبطت طرابلس التي ألحق قسم منها بالإدارة الفرنسية بالمغرب العربي (71)، وهذا ما تؤكد زمن الثورة الجزائرية حيث كان تضامن الطرابلسيين أبلغ.

أما موريطانيا فكان كيانها السياسي مغيبا حتى عام 1957، وقد ارتبطت حركة التحرر الموريطانية بتوجهين: الأول موال للمغرب الأقصى ويدعو إلى تحرير البلاد ومغربتها، والثاني يؤكد على التوجه الوطني ويعمل لصالح الاستقلال الذاتي للبلاد، ورغم أن جبهة التحرير الوطني ربطت اتصالات متأخرة مع المناضلين الموريطانيين إلا أنها لم تعترف بوطنيتهم المستقلة حفاظا على تضامنها مع المغرب (72)، كما أن الانطواء الموريطاني والاستقلال المتأخر في نهاية عام 1960 لم يفسح فضاء للعلاقات البيئية، وعليه لم نعتبر موريطانيا التي قوطعت عربيا عام 1961 ولم ننظم لمؤسسات المغرب العربي الا عام 1975 كيانا سياسيا مستقلا في بحثنا.

إن مشروع كفاح المغرب العربي الموحد الذي ظهر أول مرة في بداية القرن العشرين كان يشمل تونس والجزائر والمغرب جغرافيا، وقد رفعه المناضل التونسي علي باش حمبه (73)، ودافع عنه الشبان

⁷¹ انظر صلاح العقاد: السياسة والمجتمع في المغرب العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 204.

⁷² انظر، محمد الميلبي: مواقف جزائرية، ط 1، م و ك، الجزائر، 1984، ص ص 154_155.

⁷³ علي باش حمبه (1879—1918)، مناضل تونسي دافع عن الحقوق الوطنية للتونسيين، وقاد حركة الشبان، نفته فرنسا إلى الأستانة، فواصل نضاله لتحرير ووحدة المغرب العربي .

التونسيون الذين اتصلوا بالمناضلين الجزائريين والمغربيين من أجل توحيد جبهة الكفاح في مواجهة السلطات الفرنسية، وقد تضافرت جهودهم منذ الحرب وخلالها في تأكيد حضورهم السياسي والإعلامي في اسطمبول والعواصم الأوروبية حيث ربطوا توجههم بأفكار الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية وطالبوا باستقلال أقطارهم ووحدها.⁽⁷⁴⁾

وقد ساهمت ظروف نهاية الحرب العالمية الأولى وثورة الريف المغربي في تأجج طموحات النخبة السياسية، خاصة وأن دعوة الأمير عبد الكريم الخطابي طالت تحرير كامل المغرب العربي ولقيت تجاوبا شعبيا معها في الجزائر وتونس بشكل رسخ الاتجاه الوحدوي منذ هذا التاريخ وإلى قيام حركات التحرر المغاربية في منتصف الخمسينات من القرن العشرين، إذ تدعم النضال في المهجر بتأسيس كيانات نضالية مشتركة كان من أهمها نجم شمال إفريقيا عام 1926، وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا عام 1927، وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل النضال المغاربي إلى المشرق العربي وأسس في القاهرة مكتب المغرب العربي عام 1947⁽⁷⁵⁾.

وخلال هذه المرحلة طرح النقاش حول هوية المغرب وارتباطه بالمشرق فتم التأكيد على اقتران المغرب بلفظ عربي لأسباب موضوعية وظرفية زادت في لبس المصطلح كثيرا، فقد كان تأسيس جامعة الدول العربية ونمو الوعي القومي وانتقال النشاط السياسي المغاربي إلى القاهرة مشجعا على إبراز عروبة أقطار الشمال الإفريقي، خاصة وان ذلك يساعد على كسب الدعم العربي لقضاياها التحررية، كما أن القوى الوطنية المغاربية تعمدت في مواجهة المشروع الفرنسي تأكيد الهوية العربية والانتماء القومي ورفض الانضمام للاتحاد الفرنسي المعروف⁽⁷⁶⁾.

وقد احتدم النقاش حول هوية المغرب العربي وتمييزه عن المشرق العربي بين توجّهين متكاملين في المشروع الوطني ومختلفين في تصور الهوية الشخصية المغاربية، فهناك التوجه المشبع بالثقافة الفرنسية الذي يعتبر الشخصية المغربية متميزة عن المشرق العربي ويدعو للحفاظ على مقوماتها ومنها الأمازيغية، وهناك الاتجاه المشبع بالثقافة العربية الإسلامية والذي يؤكد حضور الثقافة العربية وانتماءاتها العربية والإسلامية ويعتبر المغرب جزءا من الأمة العربية، تكمل وحدة المشرق العربي.⁽⁷⁷⁾ وقد تجلّى صراع هذين التوجّهين في

⁷⁴ انظر علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص11.

⁷⁵ انظر محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي، 1910-1954، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1994، ج2، ص_ص، 346 وما بعدها.

⁷⁶ انظر شهادة عبد الكريم غلاب، بلقريز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948-1986، محاولة في التاريخ، ط1، م د و ع، بيروت، 1992، ص 251.

⁷⁷ انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص197.

الأزمة التي عرفتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجزائر بظهور الأزمة البربرية عام 1949، وكان موضوع الهوية حاضرا في الانقسام البورقيبي_اليوسفي حول مشروع الدولة التونسية . والملاحظ عموما أن العروبة تبرز في المشرق العربي كأصل في السياسة والثقافة والحياة اليومية في حين أنها حالة كامنة وغير جلية في المغرب العربي، ولم تكن فكرة العروبة في يوم من الأيام لتكتسي مضمونا سياسيا قوميا مستقلا عن الإسلام حتى أن الأقطار المغاربية تدين منذ استقلالها بالولاء للدولة القطرية، وهذا على عكس الإيديولوجية القومية السائدة في المشرق والتي تعادي النزعة القطرية وتدعو إلى الوحدة (78)، وعليه فرغم الاشتراك في الهوية القومية الواحدة إلا أن هوية المغرب العربي تتميز عن قرينتها المشرقية بتطابق تام بين العروبة والإسلام، وبغلبة واضحة للإسلام وبخلاف النموذج التونسي في عهد بورقيبة فإن هوية المغرب العربي أكدت صبغتها الوطنية الواضحة وتميزت بتكامل أبعادها الثلاثة الوطنية والإسلام والعروبة(79)

تبنت النخب المغاربية مشروع الاستقلال القطري باعتباره هدفا استراتيجيا أجمعت عليه الأحزاب الوطنية والقيادات والجمهير بمختلف توجهاتها وقد أخذ الاختلاف حول مفهوم الاستقلال القطري منحى عنيفا بين اتجاهين رئيسيين :

— اتجاه النخبة العصرية الإصلاحية: نشأت هذه النخبة في ضل الإصلاحات التحديثية التي عرفتها أقطار المغرب العربي، وتتامي علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا وتأثرت بالنمط الأوروبي سياسيا واقتصاديا وحضاريا، وقد ساعد الاستعمار الفرنسي على ظهور نخبة عصرية موالية لتوجهاته وسياسته غير أن كثيرا من عناصرها انقلبت عليه نتيجة تأثرها بمبادئ الحرية والعدالة وتجندتها لخدمة المشاعر الوطنية الصادقة واحترافها لأساليب العمل السياسي وتبنيها لفكرة الإصلاح والعمل ضمن إطار المؤسسات الاستعمارية (80)، وقد عبر عن هذا التوجه في تونس الحزب الدستوري الحر الجديد الذي تكون من الدستوريين الشبان بزعامة لحبيب بورقيبة عام 1934 خاصة من خلال ثورته على أفكار الدستوريين "القدامى" واستعداده لقبول فكرة إدماج الفرنسيين والتونسيين في بيئة ديمقراطية واحدة وقبوله للتعاون مع فرنسا للوصول إلى الاستقلال، وأما في الجزائر فقد تجسد هذا الاتجاه أولا في حركة الشبان الذين أسسوا اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1927 وآمنوا بفكرة أن المساواة السياسية تتحقق بإدماج الجزائريين التام في الوطن الفرنسي ثم تبلور هذا التوجه في الحركة السياسية التي قادها ابن جلول وفرحات عباس (81)، وكانت تدعو باستمرار للإصلاح

⁷⁸ انظر محمد صالح الهرماسي: المرجع السابق ص - ص ، 37-41.

⁷⁹ المرجع نفسه ص - ص ، 40-41.

⁸⁰ المرجع نفسه : ص - ص ، 120-121.

⁸¹ فرحات عباس (1899-1985) زعيم سياسي يوصف بالاعتدال، طالب بالمساواة والإدماج ثم رافع عن فكرة الاستقلال الذاتي، وفي عام 1956 انخرط في جبهة التحرير الوطني، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة، بعد الاستقلال عارض التوجه الاشتراكي للنظام .

وتطالب سوى باستقلال ذاتي متعاون مع فرنسا، وبوحدة منصهرة مع المستوطنين الأوروبيين، ومثل هذا التوجه في المغرب فريق انسحب من كتلة العمل المراكشي بزعامة محمد الحسن الوزاني عام 1937، وكان يخفي وراءه خلافات عقائدية مع توجه علال الفاسي⁽⁸²⁾ وأنصاره، فهو منتسب بالثقافة الفرنسية ويدعوا إلى تطوير المغرب اجتماعيا وسياسيا في إطار الحضارة الفرنسية⁽⁸³⁾، وعموما فإن هذا الاتجاه لم يكن يرى في الاستقلال سوى مضمونه السياسي القطري، وبدءا بالدعوة للإصلاح انتهى للقبول بالحلول الجزئية وبالاستقلال المنقوص، وكان همه هو الوصول إلى السلطة بأي ثمن .

— اتجاه النخب المحافظة الثوري: هذا الاتجاه حافظ على المبدأ العربي والإسلامي في نضاله الوطني وعاد السياسة الاستعمارية وتجندها لمواجهتها بطرق ثورية، وكان في تصديه للاتجاه الأول يؤكد على مشروع الاستقلال التام ووحدة أقطار المغرب العربي، وقد مثله في تونس جناح صالح بن يوسف في مواجهة جناح الحبيب بورقيبة، ومثله في الجزائر تيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وبعض قادة جمعية العلماء المسلمين واجتمع حوله في المغرب ابن عبد الكريم الخطابي وجناح علال الفاسي داخل حزب الاستقلال، وقد حرصت هذه النخب على رفض الاستقلال القطري والوحدة في مواجهة العدو المشترك من أجل حل شمولي في المغرب العربي يحقق استقلاله التام ووحدته، وقد تجلى الصراع بين الاتجاهين السابقين في أسمى صورته في الخلاف اليوسفي البورقيبي حول مشروع استقلال تونس وفي احتدام الصراع داخل الجزائر بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وفي معاداة الخطابي لمشروع الاستقلال المغربي جملة وتفصيلا، والتحامه مع الثورة الجزائرية.

ثانيا: المغرب العربي وتجارب الوحدة النضالية المشتركة:

كثيرة هي الأدبيات التي أرخت لمشروع وحدة المغرب العربي⁽⁸⁴⁾، ويهمننا في هذا الباب استعراض الجوانب الايجابية لتجارب الوحدة، وتوضيح أهمية بعدها المشترك على نضال الحركات الوطنية المغاربية . لقد ارتبط نضال الحركات الوطنية المغاربية بفكرة الوحدة تأكيدا على الوحدة التاريخية والهوية المشتركة ومن أجل التضامن لمواجهة العدو المشترك، وتجسيدها لطموح عميق تؤمن به الشعوب وكثيرا من النخب السياسية وقد أحس المغاربة بعد أن أخضعت تونس والمغرب للاحتلال الفرنسي بحجم التهديد الذي يطال كيانهم، وتطلعوا كغيرهم في بداية القرن العشرين إلى النهضة والتحرر، وارتبط وعي النخب السياسية بفكرة

⁸² علال الفاسي (1910-1974) زعيم حزب الاستقلال، أقام في القاهرة منذ عام 1946 وأسهم في العمل المغاربي المشترك، تحالف مع الوفد الخارجي للثورة من أجل توحيد الكفاح المغربي — الجزائري لكنه تخلى عن هذا المشروع بعد استقلال المغرب وأصبح يطالب بتحرير الصحراء ومغربية موريطانيا .

⁸³ انظر صلاح العقاد: المرجع السابق، ص — ص، 30-31.

⁸⁴ نذكر خصوصا اطروحتي محمد بلقاسم وعامر رخيلا .

الأمة التي تحركها عقيدة التوحيد المرسخة دينيا وقوميا وكذا برد الفعل الوطني ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني في هذه المنطقة ضد محاولاته الهادفة للمس بالهوية الإسلامية والعربية لكيانه (85) وقد توحدت ردات الفعل الوطنية بفعل هذه العوامل ونضجت في دار الهجرة بعد أن زاحمها المستعمر.

وهكذا أنضجت النخب السياسية فكرة وحدة الكفاح في المغرب العربي مع بداية تبلور الحركات الوطنية المغاربية في أوائل القرن العشرين وتجمع كثير من المصادر أن رموز النخبة التونسية كانوا وراء الدعوة لوحدة المغرب العربي وخاصة منهم الإخوة باش حمبه، إذ أيد علي باش حمبه فكرة الجامعة الإسلامية وتعاون مع الخلافة العثمانية في اسطنبول لتخليص المغرب العربي من الاستعمار، وكان "...أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح، وقد مد يده للمقاومين الجزائريين وأسس أخوه في برلين لجنة تسمى اللجنة التونسية _ الجزائرية، وفي الوقت نفسه اتصل برجال الحركة في مراكش"، وأدى انهزام الدولة العثمانية وحصول كثير من التغيرات السياسية المحلية والدولية إلى تجذر نضال النخب السياسية والتعويل أكثر على العمل الجماعي الموحد وقد انتقل نضال المغاربة من اسطنبول إلى فرنسا والعواصم الأوروبية، حيث أعطى ميلاد نجم شمال إفريقيا الدفعة الحقيقية لمشروع الوحدة المغاربية، وقد شارك التونسيون والمغربيون والجزائريون في تأسيس النجم عام 1926 بباريس، وهو عبارة عن جمعية سياسية للدفاع عن المغاربة وتنسيق العمل المشترك بين مناضلي الأقطار الثلاث، وقد ساعد ظرف وجود جالية مغاربية نشيطة بفرنسا وانفتاحها على تيارات اليسار الفرنسي والحركات المناهضة للاستعمار في تعميق نضال النجم وتوسيع نشاطه وهكذا تتاعم هذا التنظيم مع ثورة الريف ورسم أهداف ومطامح مغاربية واسعة .

وإذ نسجل أن النجم بدأ يأخذ طابعه الجزائري القطري مند بداية ثلاثينيات القرن العشرين إلا أن موضوعات العمل المشترك ظلت تؤكد حضورها في برامجها وأهدافه، وقد تجند للدفاع عن شخصية المغرب العربي وهوية مكوناته الاجتماعية والإثنية مؤكدا إصراره على التقريب بين الحركات الوطنية بالدول الثلاث وتوحيد نشاطها النضالي، إذ وجه مثلا النجم رسالة إلى مواطني المغرب الأقصى نكر فيها بأهمية النضال المشترك وحتميته في مواجهة المستعمر الذي يترصد بأبناء الشمال الإفريقي "... فأمام هذه الوضعية يبدو موقف مواطني شمال إفريقيا واضحا فإما أن يستكينوا تاركين الاستعمار يفعل بهم ما يشاء وفي هذه الحالة ستكون النتيجة انقراض جنسهم وإما أن يستيقظوا من سباتهم ويستعدوا لاسترداد

85 محمد عابد الجابري: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من اجل الاستقلال: وحدة المغرب العربي ندوة عقدت

بباريس عام 1986 ، ط1، م د و ع، بيروت، 1986. ص - ص، 17-18.

كل حقوقهم وحررياتهم المسلوبة... لقد حان الوقت لنضع حدا للعمل المتعارض مع مصلحتنا المشتركة " (86)

وقد تصاعد النجم مع انتصارات حرب الريف ووقف أمام انكسارها باعتباره يؤمن بمبدأ الاستقلال واسترداد السيادة بالقوة وقد ندد في بيان له عام 1927 بإقحام المستعمر للجزائريين والتونسيين في حرب الريف لمحاربة إخوانهم قصرا وأشاد ببطولة جهاد المغربيين ضد الغزاة الفرنسيين والاسبان وحث البيان الجزائريين والتونسيين على عدم التعاون مع الاستعمار ودعاهم للتوحد " وحدوا وجسدوا حركتكم لتكون لكم قيادة واحدة احتاطوا من ضباط الاستعلامات و مخبريهم إن الامبريالية تسعى لسلب أراضيكم، قاوموا من اجل المحافظة عليها...لنكن رجلا واحدا ضد حرب المغرب ومع استقلال هذا البلد ليحي استقلال المغرب وليعيش الشمال الإفريقي حرا"(87)

ووفق هذه المنطلقات والمبادئ ساهم نجم شمال إفريقيا في بلورة العمل المغاربي المشترك وأعطى نشاطه الحثيث دينامية لنضال الأحزاب الوطنية بالأقطار الثلاث

وعلاوة على ذلك رعى النجم جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي كانت التجربة الرائدة في تطوير وتنسيق العمل المشترك وقد أكد هذا التنظيم الطلابي دفاعه المستميت عن الهوية المغاربية ومقومات شخصيتها التاريخية وغرس في النخب المثقفة الفكر الوطني - الوحدوي فأهلها لتكون قائدة للنضال الوطني وموجهة للعمل الوحدوي، وقد "قامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية والذين سيصبحون فيما بعد في كل من المغرب والجزائر وتونس العمود الفقري للنخبة المسيرة في البلدان الثلاث قبل الاستقلال وبعده " (88)

ويمكننا التأكيد أن هذا التنظيم الطلابي نقل فكرة المغرب العربي إلى أقطار الشمال الإفريقي، فقد طالب مؤتمره الخامس المنعقد بتلمسان بتوحيد التعليم في المغرب العربي و توجيهه الوجهة التي تمكنه من "إيقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا، الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة" ويؤكد البيان على تجذر هذه الوحدة وتصلها بالقول: "يجب ألا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة كلا وألف كلا إننا لا نعمل إلا على بعث وحدة عقيدة سجلها التاريخ وهو ضامننا " (89)

وهكذا أفادت تجربة نجم شمال إفريقيا وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في إثراء فكرة المغرب العربي الموحد وبلورة تصور شامل لمواجهة العدو المشترك والتأكيد على الروابط الأخوية

⁸⁶ انظر الرسالة المؤرخة في 7 سبتمبر 1927، قنانش محمد وقداش محفوظ: نجم الشمال الإفريقي 1926—1937،

وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، د ج، لجزائر، 1984، ص 144

⁸⁷ المصدر نفسه، ص 49 .

⁸⁸ انظر محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص 19.

⁸⁹ انظر محمد ابراهيم الكتاني: مؤتمرات جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين كانت مهدا لفكرة المغرب العربي، العلم

السياسي، السنة 1، العدد 11(ماي 1983) ص 14 .

التي تجمع التونسيين والجزائريين والمغربيين والتي ساهمت في التقريب بين الاتجاهات السياسية والمشارب الحزبية لهذه الأقطار.

وقد ربط النجم مطالبه بحركة شكيب ارسلان العربية واستطاع أن يحدث تقاربا مغربيا مشرقيا خدمة لفكرة الأمة والقومية العربية، وهكذا تسنى لارسلان أن يوطد علاقة نضالية قوية مع السياسيين والمصلحين في المغرب العربي واستطاع أن يثمن العلاقة الموجودة بين الشخصيات الدينية والسياسية الجزائرية وبين الشخصيات الفاعلة في المغرب العربي مثل عبد العزيز الثعالبي في تونس وعلال الفاسي في المغرب وسليمان الباروني في ليبيا وأن يؤكد خيار التضامن الطبيعي المشترك الذي اجتهد المستعمر في محوه (90)

وخلال الحرب العالمية الثانية أدت التغييرات العميقة على المستوى المحلي والدولي إلى بلورة فكرة الكفاح المسلح في المغرب العربي وقد ظهرت إمكانيات جديدة للعمل الوحدوي السياسي بين أحزاب الأقطار الثلاث عبر العواصم الأوروبية والقاهرة .

ومنذ نهاية عام 1942 أنشأ المناضلون التونسيون في برلين مكتبا للمغرب العربي بالتعاون مع أمين الحسيني وقام بنشاط إعلامي ودعائي واسع هدف منه إلى "استقلال المغرب العربي ووحدته في نطاق الوحدة العربية" (91)، وقد اشرف هذا المكتب على تجنيد الجنود المغاربة في ألمانيا وإصدار جريدة المغرب العربي وتنقل مناضلوه بين العواصم الأوروبية لنشر أفكارهم واستقروا مدة في باريس لتأطير الجالية المغربية هناك وتوعيتها بأهمية الوحدة وانتهاز الدعم الألماني لتحرير المغرب العربي، وما لبث أن انشأت بباريس فرعا لمكتب المغرب العربي غير أن انهزام ألمانيا وضع حدا لتلك الآمال العريضة، واضطر الرشيد إدريس ولحبيب ثامر ورفاقهم للجوء إلى اسبانيا بين أوت 1944 وجوان 1946 وهو تاريخ انتقلهم إلى القاهرة لمواصلة نضالهم من أجل مشروع تحرير ووحدة المغرب العربي (92) .

وتزامنا مع هذا النشاط ظهرت في القاهرة جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية على يد محمد الخضر حسين (93) وعدد من المناضلين الجزائريين والمغربيين، وتمثلت أهدافها أساسا في العمل على تحقيق حرية واستقلال شعوب شمال إفريقيا وحث الشعوب العربية على نصرته قضايا أقطار المغرب العربي التي تعد جزءا من الأمة العربية، وتؤكد الطابع المغربي لهذه الجبهة بانضمام رابطة الدفاع عن مراكش إليها والتحاق محي

90 انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، ط1 دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983،

ص - ص، 18-21

91 انظر الرشيد إدريس: بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، أكتوبر 1981، المطبعة العصرية، تونس، 1983، ص 24.

92 انظر محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 321.

93 عالم تونسي من أصول جزائرية، نشأ في تونس، ودرس في الزيتونة والأزهر، ناضل من أجل تحرير تونس والجزائر، وعمل على جمع كلمة المناضلين المغاربة في مصر، تولى مشيخة الأزهر الشريف.

الدين القليلي ولحبيب بورقيبة وابن عبد الكريم الخطابي والمناضلين الآخرين الذين جذبتهم القاهرة بمكانتها وأهميتها السياسية الجديدة⁽⁹⁴⁾.

وهكذا تحول نشاط المغاربة بعد الحرب العالمية الثانية إلى مصر وقد شعرو بأهمية التنسيق المشترك لمجابهة السياسة الفرنسية التي بدت أشد قسوة في التعامل مع المطالب الوطنية رغم تغيير كثير من الظروف ومطالبة الحركات الوطنية بمبدأ الاستقلال واستعدادها لولوج العمل المسلح بكل قوة، وقد خرج التضامن المغربي من مرحلة التعاطف إلى مرحلة التنظيم المهيكل بفضل مساعي التنسيق والتوحيد التي بذلها مناضلو المغرب العربي، إذ عقدوا في الفترة ما بين 15 و22 فيفري 1947 مؤتمر المغرب العربي برعاية من الجامعة العربية وبحضور ممثلون من الأحزاب الرئيسية في الأقطار الثلاثة (حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الجديد، حزب الاستقلال المغربي)، وكان هدف المؤتمر الأساسي هو المطالبة باستقلال الأقطار الثلاثة وبحث سبل التنسيق الواجب إرسائها لتحرير أقطار المغرب العربي وتوحيدها⁽⁹⁵⁾، وأقر المؤتمر إنشاء "مكتب المغرب العربي" وأوصى في مرحلة تالية تشكيل لجنة تحرير عملية، وقرر بخصوص قضية الاستعمار ومسألة التنسيق المشترك ما يلي :

1- إدانة الاستعمار وإعلان بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر وبالتالي المطالبة بإعلان الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية من كامل بلاد المغرب العربي ورفض الانضمام للاتحاد الفرنسي بأي شكل من الأشكال وتعزيز الكفاح لتحقيق الأهداف المرجوة⁽⁹⁶⁾.

2- إقرار صيغة دقيقة ومتقدمة للتنسيق والعمل المشترك بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث على ضرورة الاتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر وإحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة وتأكيدا على ذلك أوصى المؤتمر ما يلي :

أ- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال التام والجلاء .

ب- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك

ج- العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا .

د- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها⁽⁹⁷⁾.

⁹⁴ انظر بتفصيل عن هذه اللجنة ما كتبه أمينها العام الورتيلاني، الفضيل الورتيلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، 1992، ص 276 وما بعدها.

⁹⁵ انظر امحمد مالكي : المرجع السابق، ص - ص، 450-455.

⁹⁶ انظر علال الفاسي: المصدر السابق، ص - ص، 375-376.

⁹⁷ انظر علال الفاسي : المصدر نفسه، ص - ص، 376-377.

وباشر مكتب المغرب العربي نشاطه في تنسيق محكم لتجسيد مقررات المؤتمر، واعتبر عمله مرحلة متطورة في مسيرة النضال والتنسيق المغاربي المشترك، وبعد أشهر أنشئت لجنة تحرير المغرب العربي التي أسندت رئاستها لبطل زعيم الريف ابن عبد الكريم الخطابي، وقد حدد هذا الأخير أهداف تكوين هذه اللجنة ومبادئها بالقول: "منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا... ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء، وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ريق الاستعمار... ولقد كانت الفترة التي قطعناها في الدعوة للائتلاف خيرا وبركة على البلاد فانفتحت مع الرؤساء ومندوبي الأحزاب الذين خابرتهم على تكوين لجنة تحرير المغرب العربي..."، وذكر بميثاق اللجنة الذي يؤكد على الانتماء الإسلامي والعربي لأقطار المغرب العربي وأن الاستقلال هو هدفها ولا تفاوض مع المستعمر إلا بعد اعترافه بالاستقلال التام، وأن "حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية" (98).

ويبدو أن حماسة اللحظة كانت مغرية فرغم ما حققه مكتب المغرب العربي ولجنته من نجاحات على صعيد التنسيق والتضامن ظلت النزعة القطرية حاضرة، بقوة وأدت الخلافات السياسية بين الشخصيات والاختلافات في تأويل الأهداف والمبادئ إلى ظهور التنازع والتصدع، فقد اختلف في نهاية الأربعينيات حول مسألة التفاوض القطري حول الاستقلال الذي باشره بورقيبة، واعتبرها الخطابي منافية للالتزامات المشتركة التي صادقت عليها جميع الأحزاب الاستقلالية المغاربية (99).

وان كان الفتنور بدا يدب في النشاط النضالي في القاهرة فإن شعار التضامن والتنسيق المشترك في مواجهة الاحتلال بدأ يفرض نفسه داخل الأقطار المغاربية حيث كانت حماسة الجماهير وإيمان المناضلين يلتقي مع مرجعية وحدة الكفاح المسلح التي كان يتمسك بها الخطابي والثوريون الجزائريون، وقد دعت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سرا وعلنا إلى وضع إستراتيجية لوحدة نضال مشتركة ضد النظام الاستعماري وأرسلت عدة وفود للتباحث مع مناضلي تونس والمغرب في مسألة الوحدة والعمل المسلح، غير أنها شعرت بخيبة أمل عندما لم يأبه الحزبين الاستقلاليين لدعوتها (100)، وفي جانفي سنة 1952 اجتمعت الأحزاب المغاربية الكبرى في إقامة مصالي الحاج بباريس وصادقت على إنشاء تمثيل نضالي باسم جبهة الاتحاد والعمل المغربية (101)، لكن هذه الجبهة اتخذت عددا من القرارات السياسية ولم تفكر جديا في العمل الثوري مما جعل بعض

⁹⁸ المصدر نفسه، ص - ص، 107-110

⁹⁹ انظر عن هذه الاختلافات والخلافات الشخصية، أحمد بن عبود : مكتب المغرب العربي في القاهرة أول نواة للوحدة

السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية ع41-42، 1986، ص - ص، 47-50

¹⁰⁰ حربي محمد: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر، كميل داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار

الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص - ص، 57-59.

¹⁰¹ انظر المنار، جريدة سياسية حرة، الجزائر، السنة 1، العدد 16 (15 فيفري 1952) ص 1 .

الثوريين يفقدون الأمل في الزعامات السياسية ويدعون إلى العمل المسلح إذ يذكر حسين التريكي⁽¹⁰²⁾، أن ابن بلة⁽¹⁰³⁾، أوضح له عندما فشلت المفاوضات التونسية الفرنسية الأولى أنه من الضروري إقصاء قيادات الأحزاب المغربية السياسية عن أي دور في معركة التحرير القادمة لأن بورقيبة ومصالي وعلال الفاسي أثبتوا عجزهم في خوض المعركة العسكرية⁽¹⁰⁴⁾ .

وقد خلص ابن بلة والمناضلون الثوريون إلى مثل هذه الأحكام بعد أن خيب سياسيو حركة الانتصار ومصالي آمالهم في الثورة وانساق بعض السياسيين في تونس والمغرب مع المخططات الفرنسية معتقدين أن الخصوصية القطرية للمحميتين تختلف عن وضع الجزائر المحتلة وأن فكرة المغرب العربي تعني التضامن والتنسيق وليس الوحدة العضوية التي بدا أن التخلي عنها أصبح أمرا حتميا بدءا من عام 1953 فلم تكن انتفاضة الفلاحة في تونس متزامنة مع انتفاضة المغرب عام 1953 و ثورة الجزائر عام 1954، وقد تنازعت النضال المغربي بدءا من عام 1949 إستراتيجيتين هما:

1- إستراتيجية تجذير ومغربة الحرب: تزعمتها العناصر الثورية المتمسكة بميثاق لجنة تحرير المغرب العربي وعلى رأسها الخطابي و ثوريو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكانوا يدعون إلى العمل المسلح وإلى ضرورة توحيدة بين الأقطار الثلاث وفي هذا الإطار وضع الخطابي خطة تحريرية شاملة لأقطار المغرب العربي بدت للبعض أنها مثالية وصعبة التجسيد وإن كان اعتمد على تكوين الضباط وربط الاتصالات الميدانية وقام بالدعاية اللازمة⁽¹⁰⁵⁾ وقد حققت بعثاته وجهوده التنسيقية نتائج مهمة في التأكيد على خيار الكفاح المسلح في تونس وإنشاء قاعدة تموين خلفية في طرابلس وإرساء توافق مع المناضلين الجزائريين على مبدئي إعلان الثورة وتعميمها على كامل المغرب العربي وكان اندلاع الثورة الجزائرية محفزا لنجاح هذه الإستراتيجية⁽¹⁰⁶⁾

2- إستراتيجية التفاوض والحل السلمي: برز هذا التوجه المعتدل في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين وبعض عناصره لم تكن تعتمد الخيار العسكري في نضالها، والبعض الآخر مثل الحزب الدستوري الحر

¹⁰² حسين التريكي مناضل تونسي، ساند جناح صالح بن يوسف في معارضة بورقيبة، وانخرط في الوفد الخارجي للثورة الجزائرية، ومثلها في أمريكا اللاتينية .

¹⁰³ أحمد بن بلة، ولد عام 1918 بمغنية، تولى قيادة المنظمة السرية، أسهم في التحضير للثورة التحريرية وهو في القاهرة، قام بدور مهم في تسليح الثورة وإدارة علاقاتها الخارجية إلى غاية اعتقاله في أكتوبر 1956، تحالفت معه هيئة الأركان ليصبح أول رئيس للجزائر المستقلة (1962_1965)

¹⁰⁴ شهادة حسين التريكي، سجلت عام 1993 ومحفوظة بالمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية، منوبة .

¹⁰⁵ انظر محمد زنير : صفحات مطوية من الوطنية المغربية من الثورة الريفية إلى الحركة الوطنية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص - ص، 28-29.

¹⁰⁶ انظر محمد حمادي العزيز : جيوش تحرير المغرب العربي، هكذا كانت القصة في البداية، منشورات المنديبية، س ق م أ ج ت، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ، 2004، ص 128 وما بعدها .

وحزب الاستقلال المغربي نظر إليه باعتباره عامل مساعد ومحدود في خطة يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي الأولوية فهي لا تريد أن تكون أداة ضغط على المستعمر ليجنح إلى المفاوضات، وقد أدى جنوح بورقبيية للتفاوض مع الفرنسيين إلى صوغ عدة اجتهادات هدفها التوصل من التزامات العمل المشترك والتأكيد على أن وضعية تونس والمغرب تختلف عن وضعية الجزائر وأن التمسك بالحل المشترك يعجل تحرير هذه الأقطار وأن لكل قطر خصوصياته التي لا يعرفها إلا أهله⁽¹⁰⁷⁾، وقد كرس التونسيون هذا الطرح في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي في افريل 1954 غير أن الخطابي والممثلون الجزائريون رفضوا المصادقة على مشروع يكرس القطرية.⁽¹⁰⁸⁾

ومثلت التجربة التونسية التي انتهجها بورقبيية تجسيدا لهذا الخيار إذ اعتبر بورقبيية أن حل القضية التونسية يبدأ بمد جسور التفاهم مع الحكومة الفرنسية ورفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة والتلويح بالعمل العسكري دون التعويل عليه لإهزام العدو عسكريا وقبل بورقبيية بمبدأ وقف المقاومة بمجرد أن صدر وعد منادس فرانس بمنح تونس استقلالا ذاتيا وقبل بتسليم الأسلحة قبل مباشرة المفاوضات ورضي بعرض الاستقلال الفرنسي المجتزئ بعد كثير من المماطلات، وقد وجه انتقاد شديد لهذه السياسة أدى إلى انقسام التونسيين أنفسهم بين بورقبيية وصالح بن يوسف، واعتبر الخطابي سياسة بورقبيية التفاوضية خيانة وطعنا لميثاق وحدة المغرب العربي وصب جام انتقاده للتيار الاستقلالي الذي قبل بمفاوضات اكس لبيان، وسبب هذا الموقف شرخا بين أنصار الحل السلمي وبين أولئك المعولين على الحل العسكري الشمولي.⁽¹⁰⁹⁾

وأمام هذا الخلاف السياسي والاستراتيجي ناورت الإدارة الفرنسية لنشئ وتثوية قضايا التحرر المغاربية وبعث الارتياب في مشروع مغربة الحرب وكأنها نزلت لتتفهم الاستعطاف البورقبيي " إن مصلحة فرنسا تقتضي أن تتفاوض مع حزب رجاله عصريون لائكيون كونتهم هي بنفسها يحيون بعقريتها وثقافتها و بالمبادئ التي علمتهم..."⁽¹¹⁰⁾، ولكنها لم تقدر على مجابهة الحل الشمولي واضطرت لتقديم كثير من التنازلات حفاظا على بقاء الجزائر فرنسية، وهكذا ولد استقلال تونس والمغرب في خضم الأزمة وعلى حساب التوجه الثوري الراديكالي الذي كان مصمما على قلب أوضاع المغرب العربي بأفكاره الاستقلالية والوحدوية الثورية .

ثالثا : علاقات الجزائر المغاربية قبل عام 1954 :

تمتد العلاقات الجزائرية المغاربية في الماضي البعيد، فقبل الوجود الاستعماري كان سكان الجزائر والمغرب وتونس وليبيا يشكلون مجموعة متجانسة ومتضامنة تشد بنيانها الوحدة الدينية التي سهرت بين

¹⁰⁷ انظر الرشيد إدريس : بناء المغرب العربي، مرجع سابق ص 30-31.

¹⁰⁸ انظر عن الاجتماع ومناقشاته التي حضرها الديب، فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط3، دار المستقبل

العربي، القاهرة، 1984، ص 24-32.

¹⁰⁹ انظر محمد زنير : المرجع السابق ص 34-37.

¹¹⁰ انظر عمار السوفي: عواصف الاستقلال ، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقبيي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006،

العرب والبربر ونجاح تجارب الوحدة الوسيطة على يد المرابطين والموحدين وتوثيق علاقات الروابط الاقتصادية والثقافية وجمع بينها الجوار الجغرافي وما يفرضه من احتكاك وتعايش.

وتدعمت هذه العلاقات والروابط في العهد الاستعماري إذ مثل احتلال الجزائر انتكاسة شعر بها الضمير المغربي وعبر عنها في أشكال تضامنية مختلفة تجسدت في الاشتراك في الجهاد ضد الكافر الأجنبي ونصرة المقاومات الشعبية واحتضان الجزائريين في الأقطار المغاربية، وهكذا شاركت كثير من القبائل المغربية في مقاومة الأمير عبد القادر واعتبر تخلي السلطان عبد الرحمان عن نصرته هذه المقاومة درس استفادت منه النخب المقاومة عندما لم يتوانى المستعمر في احتلال تونس والمغرب انطلاقاً من الجزائر وهكذا كان تعميم الاحتلال عاملاً من عوامل الوحدة بين الأقطار المغاربية الثلاث.

وعلى الرغم من حرص الاستعمار على عزل الجزائر عن تونس والمغرب فإن حركة الهجرة ربطت الجزائر بهذه الأقطار، وكانت حركة هجرة الجزائريين إلى المغرب وتونس نشيطة إذ تذكر المصادر أن المهاجرين الجزائريين الذين استقروا بالمغرب فاقت أعدادهم في عام 1907 العشرين ألفاً غالبيتهم من عائلات محافظة انتقلت من الغرب الجزائري لتستقر في المغرب حيث الاحتضان الشعبي وحماية السلطان⁽¹¹¹⁾، وكانت تونس مقصداً رئيسياً للمهاجرين الجزائريين لجئت الكثير من عائلات قسنطينة وبجاية ووادي سوف وبسكرة... الخ، ولجأ إليها الثوار للاستقرار، وقصدها كذلك أهل ميزاب للعلم والتجارة وقد اشتهر الجزائريون في تونس في مجال العلم والسياسة وأصبح الكثير منهم قادة للحركة الوطنية ويكفي أن نذكر أن حسن قلاتي وعبد العزيز الثعالبي ومحمد السنوسي وحسن لعريبي ومحمد النوري والطيب المهيري⁽¹¹²⁾، جميعهم من عائلات جزائرية استقرت في تونس وقد قدرت بعض الإحصائيات أعداد الجزائريين في تونس عام 1950 بخمسين ألفاً ومن أكبر جالياتهم أهل سوف والمقرانيون وزاوة .

وكانت الهجرة إلى ليبيا شائعة باعتبارها منطقة امن و عبور وإن كان لم يستقر بها الكثير من الجزائريون وكان التعاون الليبي الجزائري وثيقاً في سنوات جهاد الحركة السنوسية خاصة وأن هذه الحركة ترجع في أصولها إلى الجزائر⁽¹¹³⁾، وأنها استطاعت أن تنور كثيراً من مناطق الصحراء الجزائرية ضد فرنسا وشارك الشعب الليبي الجزائريين في كثير من المواجهات الحاسمة ضد الاحتلال الفرنسي خاصة في بداية القرن العشرين، وقد خلف حدث احتلال إيطاليا لليبيا عام 1911 صدى واسعاً في الجزائر وتطوع آلاف

¹¹¹ انظر عن موضوع الهجرة الجزائرية إلى تونس، عادل هرسى: **الجزائريون في تونس 1956-1962 ونشاطهم**

السياسي والثقافي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منوبة، 2003، ص 32-48.

¹¹² توجد ملفات خاصة عن حياة هؤلاء السياسيين بمركز التوثيق القومي، ونشير إلى أن الطيب المهيري تولى وزارة الداخلية في أول حكومة تونسية وكانت له علاقات وطيدة مع المسؤولين الجزائريين .

¹¹³ أسس الطريقة السنوسية العالم أحمد الشريف السنوسي الذي هاجر من الغرب الجزائري، واستقر في ليبيا، وأنشأ الزاوية البيضاء سنة 1842، وقد توسع نفوذ الحركة على عهد محمد السنوسي الذي خاض جهاداً مريراً ضد الفرنسيين في ليبيا وصحراء الجزائر والتشاد.

الجزائريين في حركة الجهاد الليبي، وكان من بينهم حفيد الأمير عبد القادر علي باشا وابنه عبد القادر، ومصطفى عوني التفراوي المعسكري (114)، وقد ساهمت حركة الهجرة في التأكيد على أوامر الأخوة والتضامن المشتركة .

وأدى تردد الطلبة الجزائريين على المعاهد الدينية في تونس والمغرب و قدوم الطلبة التونسيين والمغربيين للدراسة بجامعة الجزائر الفرنسية وكذا تزايد حضور الطلبة الشمال إفريقيين في الجامعات الفرنسية إلى تعزيز الروابط بين النخب المتقفة وهي روابط وطدت العلاقة بين مختلف المشارب الفكرية والأحزاب الوطنية التي قامت على أكتفاهم وقد عززت الصحافة والجمعيات وتلك الزيارات التي كان يقوم بها بعض العلماء والزعماء إلى الجزائر (محمد عبده ،محمد بيرم التونسي، عبد العزيز الثعالبي...) الروابط الدينية والقومية التي تشد الجزائر إلى المشرق العربي والتي عبر عنها شكيب ارسلان في دعوته إلى وحدة الحركات النضالية وارتباطها بفكرة الأمة العربية ومساعدته في الربط بين مختلف الزعامات و المشارب الفكرية لصالح تحرير المغرب العربي .

وقد بلور نجم شمال إفريقيا فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية ونشرها في أوساط الهجرة وعزم على إقناع جميع المغاربة بها من خلال صحافته ومؤسساته ونداءاته وقد مثل واقع الهجرة لحظة ملائمة للجاليات الجزائرية والتونسية والمغربية في الاحتكاك والوحدة ،فانعقد في أواخر 1924 اجتماع في باريس لتدارس أوضاع الأقطار المغاربية، خلص المؤتمر فيه للتنديد بالاستعمار و الدعوة إلى التنسيق و التضامن كما وجه رسالة تهنئة للشعب المغربي و زعيمه الخطابي على الانتصار المحقق ضد الاستعمار الاسباني "إن العمال المغاربة لمعامل الناحية الباريسية المجتمعين بمؤتمرهم الأول في هذا اليوم التاريخي 07 ديسمبر 1924 يهنئون إخوانهم المراكشيين وزعيمهم البطل عبد الكريم بانتصارهم على الاستعمار الاسباني و يصرحون بتضامنهم معهم في كل ما من شأنه أن يحرر بلادهم و يشاركونهم في الهتاف باستقلال الشعوب المضطهدة وسقوط الاستعمار العالمي و الاستعمار الفرنسي..."(115)، وقد رصدت الإدارة الفرنسية توجه نجم شمال إفريقيا إلى خلق جمعيات سياسية في تونس والمغرب تتواصل فيما بينها بتبادل الصحف والوفود وعملت على مجابهة هذا المخطط الذي ربطه كعادتها ب "الحركة الشيوعية"(116) .

وقد تقوى المناضلون المغاربة ونجم شمال إفريقيا بالحركات الشيوعية التي تصدت للامبريالية وطالبت بتحرر الشعوب المضطهدة و منها أقطار الشمال الإفريقي وصدع مصالي من على منابر الأُممية الثالثة منذ 1927 باستقلال الجزائر والمغرب العربي و يعد جل الباحثين نجم شمال إفريقيا أول تنظيم تبنى مبدأ الاستقلال ودعا إليه، ورائد في طرحه لإستراتيجية العمل المغاربي المشترك خاصة على ضوء الجهود

¹¹⁴ انظر أبو القاسم سعد الله : التاريخ الثقافي للجزائر، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998 ،

ص - ص، 489-495.

¹¹⁵ انظر علال الفاسي :المصدر السابق، ص 13.

¹¹⁶ AQQ AFRIQUE 1918 – 1940 A- S série k b 102 DOS 1135

والاتصالات التي ربطها مع المناضلين مع التونسيين والمغربيين وبرنامج العمل المشترك الذي تبناه وهو لم يتخلى عن العمل المشترك إلا بعد أن تأكد من سطوع نجم الحركة الوطنية في تونس والمغرب منذ 1930 وإن كان قد ركز على الاهتمام القطري إلا أن البعد المغربي ظل أساهما في نضاله وإستراتيجية كفاحه الثوري (117).

وقد رعى نجم شمال إفريقيا في فرنسا جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا منذ عام 1927 وهي جمعية تهدف إلى تعزيز عورى الصداقة والتضامن بين الطلاب المغاربة ورعاية مختلف شؤونهم وبفضل نشاط هذه الجمعية السياسي الثقافي تعارف طلاب الشمال الإفريقي وتعاهدوا على العمل المشترك في مواجهة الاستعمار وقد نقلت نشاطها إلى أقطار المغرب العربي من خلال تنظيمها لمؤتمرات سنوية تعالج مختلف قضايا المغرب العربي وكان لها دور رائد في توجيه النضال الوطني وفق منطق ومبادئ نجم شمال إفريقيا خاصة وان أعضائها تولو فيما بعد قيادة الحركة الوطنية المغاربية ومنهم فرحات عباس ولحبيب بورقيبة وحسن الوزاني وقد تعارف مصالي الحاج(118) وبورقيبة منذ عام 1926 عندما نظمت جمعية الطلبة حفلا ألقى فيه الشاب لحبيب بورقيبة خطابا باسم الطلبة الحاضرين وفي فيفري 1937 جاء بورقيبة إلى باريس للمشاركة في التنديد بقرار حل النجم من قبل حكومة الجبهة الشعبية ودفع بحزبه باتخاذ قرار الإضراب التضامني مع الجزائر والمغرب واستمر بعدها التنسيق المشترك وتبادل الرسائل بين الزعيمين (119)، وارتبط بورقيبة كذلك بعلاقات حميمة مع فرحات عباس منذ أيام الدراسة وأبى إلا أن يقدم له النصح بدعوته إلى تأكيد وجود الأمة الجزائرية وعدم التشكيك في ذلك مطلقا لان مثل هذا الأمر يخدم السياسة الفرنسية التي تصر على إنكار وجود الشعب الجزائري والشعب التونسي (120)

إن الروابط والاتصالات التي جمعت الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث فسحت المجال أمام بروز مظاهر التضامن المثالية، فلم يعد يستجد حدثا في احد الأقطار حتى يكون له صدهاء في القطرين الأخرى، وهكذا رد الحزب الدستوري الحر بقوة على حل الإدارة الفرنسية لنجم شمال إفريقيا عام 1937

¹¹⁷ انظر امحمد مالكي: المرجع السابق، ص 272 – 279، وعامر رخيطة: البعد المغربي في الحركة الوطنية الجزائرية 1926 – 1958، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997 ص – ص، 26 – 282.

¹¹⁸ مصالي الحاج (1898 – 1974)، مؤسس النجم وزعيم الحركة الثورية الجزائرية بدأ نضاله في فرنسا وتعرض للاضطهاد والاعتقال، عارض المركزيين ودافع عن زعامته للحزب ومن أجل ذلك رفض الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني وعارضها.

¹¹⁹ انظر محمد مزالي: آفاق بناء المغرب العربي، ملتقى نظمه الحزب الدستوري الاشتراكي، فيفري 1984، تونس،

طبع، ش ف ر ، تونس، 1984، ص – ص، 8 – 16

¹²⁰ المصدر نفسه، ص – ص، 14 – 15

وعلى اعتقال علال الفاسي ورفاقه ونفيهم خارج البلاد ورد حزب الشعب بالمثل على سياسة الاضطهاد الفرنسية في تونس (121)

وقد سمحت ظروف الحرب العالمية الثانية بتبلور توجهات ثورية ورسم خطط منسقة بين الجزائريين والتونسيين والمغربيين للثورة على فرنسا وجرت عدة اتصالات بين قادة الحركات الوطنية في أوروبا والقاهرة، أكدت على أهمية التنسيق السياسي واستغلال جميع الفرص للضغط على فرنسا، وقد أدى تصلب الاستعمار في مواجهة الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث إلى بروز قوة ثورية أصبح لها وزنها على حساب القيادات التقليدية، خاصة وقد أكدت مأساة الثامن ماي بالجزائر وسياسة الإصلاح والانتخابات المزورة في تونس والمغرب أن الاستعمار لا يمكن دحره إلا بقوة السلاح (122).

وقد اجتهد مناضلو حزب الشعب المحل في إرساء ميثاق تحالف جمع بين الأحزاب الوطنية الثلاث حزب الشعب الجزائري، الحزب الدستوري الحر التونسي وحزب الاستقلال المغربي، ونص على إقامة جبهة موحدة ضد الاستعمار وأخذ هذا التوافق الضمني صبغته الرسمية بإنشاء مكتب المغرب العربي عام 1947 ولجنة تحرير المغرب العربي عام 1948 وعلى الرغم من أهمية التنظيمين إلا أن تجسيد مقررات الوحدة والتنسيق لم يتم تفعيلها مما دفع حركات الانتصار للحريات الديمقراطية للتحرك على صعيد المغرب العربي بحثاً عن تنسيق ميداني وفعال، وقد أرسلت الأمين دباغين (123) إلى تونس للتباحث مع المناضلين التونسيين في أمر تشكيل منظمة سرية في تونس تنسق عملها مع المنظمة السرية الجزائرية وفي جانفي 1949 أرسلت بعثة ثانية ضمت ابن بلة وبوقادوم و دردور للالتقاء مع المناضلين التونسيين والتباحث مع الحزب الدستوري الحر خطة إنشاء جبهة كفاح مغاربية موحدة لكن صالح ابن يوسف (124)، تردد بشأن ذلك و شكك بنجاح مغامرة لم يضعها حزبه في الحسبان ورد على محدثيه بالقول أن أي توحيد للجهود يعرقل استقلال تونس وهي تختلف في وضعيتها عن الجزائر التي تعد مستعمرة فرنسية ولم يستطع ابن بلة اختراق الحزب ولكنه كسب عددا من المناضلين لفكرته واتفق معهم على التعاون في مجال صنع المتفجرات وعاد ابن بلة ومعه مجموعة من الخبراء لتدريب الدستوريين على صنع واستخدام المتفجرات (125).

وفي ماي 1949 سعت حركة الانتصار لعقد لقاء ثلاثي في طنجة تغيب عنه الحزب الدستوري التونسي وحضره محمد خيضر وشرشالي الذين ناقشا قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم علال الفاسي مسألة الإعداد

¹²¹ انظر عامر رخيلا: المرجع السابق، ص 283 وما بعدها.

¹²² محمد المبلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص - ص، 21-22

¹²³ محمد الأمين دباغين (1917_2004) مناضل ثوري تولى قيادة الحركة الوطنية إثر اعتقال مصالي الحاج وشرح

لقيادة الثورة، عمل في الوفد الخارجي وتولى وزارة الخارجية حتى عام 1960 .

¹²⁴ صالح بن يوسف (1907_1961) مناضل وطني تولى الإشراف على الحزب الدستوري الحر في غياب بورقيبة،

عارض سياسة بورقيبة التفاوضية وطالب بالاستقلال التام لتونس ووحدة المعركة المغاربية .

¹²⁵ انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص - ص، 58-59.

للعمل المسلح المشترك لكن الحزب استبعد الدخول في العمل العسكري موضحا انه يعول في هذه المرحلة بالدرجة الأولى على كسب موقف السلطان لمطالبه الاستقلالية و بعد هذا اللقاء انتقل دباغين إلى المغرب وبحث الموضوع مع ابن بركة دون أن يتوصل معه إلى أي نتيجة (126) .

لقد كانت خيبة أمل الثوريين الجزائريين كبيرة وقد اكتشفوا انه ليس من السهل دفع الحزب الدستوري وحزب الاستقلال للعمل الثوري المشترك وللاعترااف بوحدة المغرب العربي ويبدو أن الاختلافات السياسية والاجتماعية والتخوف من الارتباط بالحركة الثورية الجزائرية فرض واقع الخيار القطري في تونس والمغرب وهذا الأمر دفع بالحزب إلى مواصلة التنسيق السياسي في حين كان قادة المنظمة الخاصة يؤمنون أن الوحدة يمكن أن تتجسد عمليا بعد اندلاع الثورة وأن العناصر الثورية وحدها القادرة على فرض خياراتها على القيادات البرجوازية التي تربط نضالها بمصالحها الذاتية ولا تسمح بالثورة الحقيقية .

وقد تدعمت العلاقات مع المناضلين التونسيين والمغربيين كذلك في فرنسا، حيث كانت الأحزاب الوطنية تشرف على تأطير الجالية المتواجدة في المهجر وتنهض بالنشاط الخارجي، وتوضح شهادة أحمد بن صالح أن تجربة النضال الطلابي المشترك عمقت الشعور بالوحدة والتواصل السياسي "انطلقنا في العمل المشترك مع الإخوان الجزائريين والمغاربة، وقد ساعدتنا صداقتنا الشخصية التي ربطت بيننا في ذلك الطور والتي امتدت إلى مراحل فيما بعد الاستقلال وقد أمكن لنا في إطار الأنشطة المشتركة للشباب الطالبى أن نقوم بما نستطيع ..."، وأكد ابن صالح أن تجربة العمل المشترك في فرنسا أفادت كثيرا في التقارب بين الحركات السياسية والعمالية الشمال إفريقية، "وفي هذه الأجواء تعمقت وشائج الأخوة واستحكمت روابط الصداقة مع الإخوان الجزائريين" (127)، وقد تعزز التعاون مع حزب الاستقلال المغربي بشكل واضح، فارسيت العلاقة مع بوعبيد ممثل الحزب في فرنسا، وقد عزز الوضع في المغرب بعد نفي الملك التحالف مع الجبهة المغربية كما دلت على ذلك مباحثات علال الفاسي مع بولحروف في جنيف (128)، ويذكر محمد بوضياف (129)، أنه ربط

¹²⁶ انظر محمد حربي: **المرجع نفسه**، ص 58

¹²⁷ انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون: **شهادة احمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي**

منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2002، ص - ص، 90 - 96

¹²⁸ انظر حديث محمد حربي عن العلاقات الجزائرية المغربية، جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، المغرب، عدد يوم 20 أوت 1955 .

¹²⁹ محمد بوضياف (1919_1992) مناضل ثوري لعب دورا مهما في تفجير الثورة التحريرية، تولى التنسيق بين الداخل والخارج والنهوض بمهمة التسليح وذلك بالتنسيق مع المقاومة المغربية، بعد الاستقلال عارض السلطة واستقر في المغرب، عين في جانفي 1992 رئيسا للدولة واغتيل في جوان من السنة نفسها .

الاتصال مع ابن هيمة الذي خلف بو عبيد في مسؤولية الحزب بفرنسا، وذلك بهدف التنسيق الثوري وبلورة مواقف نضالية مشتركة (130)

ولعل من أهم ثمار التنسيق السياسي التي تحض بالإشادة دائما للاجتماع التنسيقي الذي جمع الأحزاب الوطنية المغاربية في مقر إقامة مصالي الحاج بباريس في 28 جانفي 1952، والذي قررت فيه الأحزاب المغاربية (131)، بعد مناقشتها للتطورات المستجدة في المغرب العربي إنشاء جبهة للاتحاد والعمل المغربية (132)، وركزت هذه الجبهة الجديدة على العمل السياسي والدعائي، وجمعت بشكل صوري بين الأحزاب الثورية والإصلاحية، ولم تحقق نتائج مهمة فكان على القوى الثورية أن تأخذ بزمام المبادرة وأن تنتهج الخيار المسلح، وهكذا اندلعت حركة المقاومة في تونس وعمت بشراها في كامل المغرب العربي، وهب المتطوعون الجزائريون والمغربيون للانخراط فيها.

لقد أثرت حوادث تونس والمغرب في الحركة الثورية الجزائرية التي كانت تمر بأزمة انشقاق داخلي وجعلت المناضلين يحسون بالتأخر عن الركب بعد أن كانوا أول الداعيين إلى العمل الثوري، والحق أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ما فتئت تدعو إلى الوحدة والتنسيق الثوري، ولكن رد فعل الحركتين الوطنيتين السلمي جعلها تدخل مرحلة الجمود خاصة أمام ظهور بعض الخلافات السياسية ولنظرة القطرية الضيقة التي تحاول دائما فصل قضية المحميتين عن قضية الجزائر المستعمرة، وأما مناضلو المنظمة السرية الثوريون فكان تحركهم نشطا للتحالف مع العناصر الثورية في الميدان خاصة على الجبهة التونسية ومع الخطابى جريا وراء إستراتيجية وحدة المعركة المغاربية، وقد ازدادت قناعتهم بنجاح هذه الإستراتيجية بتطور الكفاح في تونس والمغرب. (133)

وفي هذا الإطار بدل احمد ابن بلة بعد نزوله في القاهرة جهودا مضنية لكسب الثوار التونسيين والمغربيين لتوحيد المعركة المغاربية باعتبارها الحل المثالي والناجع لعلاج للقضية الجزائرية واتفق مع الخطابى على إنجاز هذه الإستراتيجية وتعميمها ورد بوضياف بإيجاب على مبعوثي الخطابى اللذين جاءا بهدف تنظيم مقاومة مسلحة تشمل الأقطار الثلاث وفي صيف 1954 نجح الثوريون في إنشاء جيش تحرير المغرب العربي بإشراف كل من ابن بلة عن الجزائر ومحمد حمادي العزيز عن المغرب وعز الدين عزوز عن تونس

¹³⁰ انظر حوار محمد بوضياف مع جبرو عبد اللطيف: ثلاثون عاما مرت على اندلاع الثورة الجزائرية، الاتحاد الاشتراكي، عدد 1 نوفمبر 1984 .

¹³¹ الأحزاب المصادقة على الميثاق هي الأحزاب الجزائرية: (حركة انتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) والأحزاب المغربية: (حزب الاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، حزب الوحدة، حزب الثورة و الاستقلال) والأحزاب التونسية: (الحزب الدستوري الحر، الحزب الدستوري القديم، الجبهة الوطنية التونسية)

¹³² انظر جريدة المنار، السنة 1، العدد 16 (15 فيفري 1952)

¹³³ انظر حوار مع محمد بوضياف، جريدة الاتحاد الاشتراكي، المرجع نفسه.

(¹³⁴)، وعادى هذا التوجه الثوري المغاربي الأحزاب السياسية ودعا إلى تجسيد الأهداف والمطامح التي آمنت بها الحركة الثورية، وهي الأهداف التي شدد عليها ثوار أول نوفمبر 1954 بنقلهم العمل الثوري الوحدوي من مجال التنظير إلى ميدان العمل المباشر وتأكيدهم بأن المواجهة المشتركة للاحتلال الفرنسي وحدها تضمن الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي.

وهكذا يتضح لنا أن المغرب العربي الذي تعزز روابطه الجغرافية والدين واللغة يمثل مثالا فريدا لما يمكن أن ينشأ من علاقات حميمة بين أقطار متجانسة وشعوب متضامنة، وإن لم يسعف المجال استعراض الماضي البعيد حيث لم تكن هناك ثمة حدود مرسومة ولا كيانات متميزة في الغالب فإن الصورة الموجزة المقدمة عن العمل النضالي المشترك في فترة الاحتلال الفرنسي تؤكد أن مشروع التضامن والوحدة كان حلما يجمع المغاربة، وأن الحركات النضالية والسياسية اهتمت ببعد الوحدة والتضامن، وحرصت الحركة الثورية الجزائرية منذ عام 1926 على تجسيد وحدة الكفاح المسلح ضد العدو المشترك واعتبرت أن ذلك وحده يعزز القضية الجزائرية ويكفل التحرير الشامل، غير أن اختلاف التوجهات وقف حائلا أمام تجسيد وحدة العمل المسلح، وأملت الثورة الجزائرية الكثير بتعويلها على مشروع مغربة الحرب كخيار استراتيجي لتحرير المغرب العربي وتوحيده .

¹³⁴ M hamed YOUSFI :**L algerie en marche**, ENAL Alger ; 1985 ;P145

الفصل الأول

الثورة الجزائرية و مشروع

الكفاح المغاربي المشترك

(1954-1956)

الفصل الأول

الثورة الجزائرية ومشروع الكفاح المغاربي المشترك

تمهيد

اتخذت الثورة الجزائرية من مشروع الكفاح المغاربي الموحد منطلقا لتأكيد بعدها الإيديولوجي، واجتهدت في تكريس ميدانيا لتوحيد المعركة وضرب السياسة الفرنسية التقسيمية، وفي حين اختارت الإدارة الفرنسية الأطراف المعتدلة التي تعينها على تجسيد سياستها فإن جبهة التحرير الوطني عولت على جيش تحرير المغرب العربي وعلى الدعم المصري في تجذير مشروعها، وأدخلت بذلك منطقة المغرب العربي في مخاض سياسي وإيديولوجي تجاوزت حدوده المنطقية، وأثرت انعكاساته على الاستقلالات القطرية.

وقد أكدت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية على بعدها المغاربي الثوري، فاعتبرت أن قضايا المغرب العربي الموحد تمثل قضية واحدة وأملت في حل شامل يحقق استقلالها التام ووحدتها، وأكدت أن هذا المطمح لا يتحقق إلا بوحدة حركات التحرر في الأقطار الثلاث في مواجهة العدو المشترك، وأن الأسلوب الثوري العسكري هو وحده الكفيل بتحقيق الاستقلال الشامل، وقد تبنت تصور هذا الحل الشمولي الحركات الوطنية الاستقلالية عام 1947 في إطار مكتب المغرب العربي، واللجنة الثورية التي تزعمها الخطابي فيما بعد، وقد جذب إليه العناصر الثورية التواقفة إلى التحرر والمتأثرة بحركات التحرر.

وصلت جبهة التحرير الوطني متمسكة باستراتيجية مغربة الحرب المدعومة من قبل مصر الناصرية، وجندت وراءها خلال هذه المرحلة فئات واسعة، خاصة وأن الحركة الثورية المغربية كانت تشق طريقها للدفاع عن استقلال المغرب وعودة الملك الشرعي، وأن المفاوضات التونسية — الفرنسية لم تحقق شيئا ملموسا، وهكذا وضعت نصب أعينها تحقيق استراتيجية مشتركة في تحرير المغرب العربي وتوحيده، وجسدت في نهاية عام 1955 مشروع جيش تحرير المغرب الموحد في إطار تنسيق جيوش الأقطار الثلاثة .

وقد أدركت فرنسا خطورة هذا المشروع، فعملت جاهدة على تفتيت التحالف القائم بين جيش التحرير الجزائري وحركة المقاومة المغربية، وذلك بالدخول في مفاوضات إكس لبيان وإعادة الملك محمد الخامس من منفاه، ودعمت في تونس توجه بورقيبة معنويا وعسكريا لمواجهة التوجه الثوري القومي لصالح بن يوسف، ووجدت جبهة التحرير الوطني نفسها أمام تحديات كبرى، فهل تقول على مشروع مغربة الحرب والتحالف مع القوى الثورية المعارضة داخل تونس والمغرب، أم تتخلى عن هذا المشروع وعن أحلافها، لأجل إقامة علاقة مع السلطات التونسية والمغربية؟، وهل تحافظ على الإستراتيجية التي تخدم مبادئها وأفكارها، أم تتخلى عن المبادئ لتحقيق أهدافها المرحلية بانتهاج سياسة واقعية وإرساء العلاقة مع الأنظمة السياسية بدل معارضتها؟.

ومن خلال مباحث هذا الفصل سنحاول الإمساك بخيوط هذه التساؤلات، خاصة في ضل توفر كثير من الأدبيات المؤرخة لهذه المرحلة المفصلية في تاريخ حركات التحرر المغربية، ولن يتأتى لنا ذلك إلى باستعراض التصور الشمولي الذي انتهجته الثورة الجزائرية، وأسس وواقع علاقاتها مع القوى الثورية المتحالفة معها من أجل تجسيد مشروع كفاح المغرب العربي الموحد.

المبحث الأول

اندلاع الثورة الجزائرية وتأكيدها على البعد المغاربي

على الرغم من ظروف أزمة انقسام الحركة الوطنية وقلة الإمكانيات كان تصميم اللجنة الثورية للوحدة والعمل على تفجير الثورة كبيرا، وكان اقتناع رجالها الثوريين حازما بضرورة وضع حد للمماطلات والمأزق الذي دخلته الحركة الوطنية، ويقتضي تصور الثورة كما خطه القادة التاريخيون أن يوفر لها الدعم ويعاد تنظيمها بعد انطلاقها، أما الأهداف المعلنة فهي ثابتة ومستمدة من أيديولوجية حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتستجيب لرغبات جميع الجزائريين، وهي تتحدد أساسا في النقاط الآتية:

1- استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح

2- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ

الإسلامية

3- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.⁽¹³⁵⁾

وقد وازنت جبهة التحرير الوطني لتحقيق أهدافها بين العمل الداخلي والعمل الخارجي، وحددت شروطها لحل المشكلة الجزائرية متمثلة في الاعتراف بالجنسية الجزائرية رسميا، وفتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الحقيقيين وبعث جو الثقة بإطلاق جميع المعتقلين ورفع الإجراءات الخاصة، وفي المقابل اكدت انها تضمن المصالح الفرنسية وتمنح الفرنسيين حق الإقامة والجنسية الجزائرية، وتضبط العلاقات بين فرنسا والجزائر بالتفاهم على أساس المساواة والاحترام المتبادل⁽¹³⁶⁾ وأكدت الثورة الجزائرية وهي توضح توجهها السياسي والإيديولوجي ارتباطها بدائرة الشمال الإفريقي وتأثر الجزائر بما يحدث في الجارتين تونس والمغرب " إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال أفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان إننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل"، وكان أمل جبهة التحرير الوطني أن تكون المعركة في هذه الأقطار الثلاثة موحدة، وتأسفت لانفراد كل قطر بمعركته، وأعلنت أن من بين أهدافها الرئيسية في سياستها الخارجية مبدأ "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي

¹³⁵ انظر، بيان فاتح نوفمبر 1954، وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر): النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني،

منشورات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص - ص، 8 - 9

¹³⁶ المصدر نفسه، ص - ص، 9 - 10

الإسلامي"⁽¹³⁷⁾، وقد جاء التأكيد على هذا البعد في الموائيق الرئيسية للثورة، ولم يكن المشروع المغربي مجرد شعار رفعتة الثورة الجزائرية بل اجتهدت في تجسيده ميدانيا باعتبار ه خيارا إستراتيجيا، وللتدليل على ممارسة جبهة التحرير الوطني لمبدأ الوحدة المغربية في الكفاح منذ انطلاقة ثورة نوفمبر 1954 نحاول استعراض جهود التنسيق وانعكاساتها على وحدة المعركة وعلى السياسة الفرنسية .

أولاً- جهود التنسيق في إطار مشروع المغرب العربي

لقد استطاعت الحركات الوطنية المغربية أن تطور وتنسق العمل المغربي المشترك عادة الحرب العالمية الثانية، إذ صادقت عام 1947 على ميثاق يربط بين استقلال الأقطار الثلاثة ووحدة المغرب العربي، و هذا المبدأ أكدته قيادة الثورة الجزائرية وهي تحدد استراتيجيات الكفاح الكبرى، وقد اعتمدت جهود التنسيق التي أرسنها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالداخل ووفدها الخارجي بالقاهرة، إذ كان الحزب وجه سنة 1949 وفدين إلى كل من تونس والمغرب للبحث على تحضير عسكري موحد، وفي الوقت ذاته حرص الحزب على إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة⁽¹³⁸⁾، ونشط الوفد الخارجي لحركة الانتصار في الخارج لتأكيد هذا الخيار ومواجهة منحي الميول القطرية داخل مكتب تحرير المغرب العربي والتبذع أن استقلال أي بلد يدعم استقلال البلد الأخر وأن لكل بلد خصوصيته والأفضل ألا يعطل استقلاله⁽¹³⁹⁾، وعارض ابن بلة ومحمد خيضر⁽¹⁴⁰⁾، هذا التوجه الجديد باسم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وأكد العمل بينود لجنة تحرير المغرب العربي المصادق عليها عام 1949، ومضيا ينسقان مع الأمير ابن عبد الكريم الخطابي الذي كان يحضر للعمل المسلح المشترك، فتم إنشاء قيادة مشتركة لجيش تحرير المغرب العربي في أوت 1954، مهمتها الأساسية هي الإعداد للكفاح المغربي المشترك ميدانيا⁽¹⁴¹⁾.

وكسب ابن بلة دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال، وكانت مهمة إدخال الأسلحة تلمي عليه ضرورة التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس ومع قادة حزب الاستقلال، وحرصا

137 انظر، وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر) : المصدر السابق، ص 7 - 8 .

138 انظر، حربي محمد : المرجع السابق، ص 57-59

139 انظر، بنود هذه الاتفاقية الجديدة لمكتب المغرب العربي، فتحي الديب : المصدر السابق، ص 29 - 32

140 محمد خيضر(1912-1967) مناضل قديم في الحركة الثورية، أسهم مع ابن بلة في الإشراف على الوفد الخارجي، وترأس قسم الجزائر في مكتب المغرب العربي، فكان يدير العلاقات السياسية المغربية، اعتقل في عام 1956، عشية الاستقلال ساند ابن بلة وأصبح الأمين العام للحزب واختلف مع ابن بلة فتحول إلى جبهة المعارضة .

141 انظر محمد حمادي العزيز : المصدر السابق، ص 160 - 161.

منه على إدخال السلاح إلى الجزائر قبل موعد اندلاع الثورة اجتمع، في جوان 1954 مع عبد الكبير الفاسي بيرن لتنظيم عمليات شراء الأسلحة.

إن جهود التنسيق للعمل المغاربي المشترك أجلت إلى حين وضع الترتيبات النهائية لتفجير الثورة، وكان بن بلة يعلم أول بأول القادة التاريخيين في الداخل بالتطورات الحاصلة، وقد عقد معهم اجتماعا تنسيقيا إلتأم في بيرين بسويسرا يوم 9 أكتوبر 1954⁽¹⁴²⁾، وثم فيه عرض الاستعدادات الأخيرة وتوضيح المنطلقات السياسية والأيدولوجية التي ستعتمد في بيان أول نوفمبر 1954 .

لقد خططت قيادة الثورة في بداية اندلاع الثورة التحريرية للحفاظ على مناطق الحدود الشرقية والغربية أمنة لاستغلالها كمنافذ في الاتصال بالخارج والتزود بالأسلحة⁽¹⁴³⁾، وكان مسؤولوا الثورة في شرق البلاد وغربها على اتصال دائم بإخوانهم التونسيين والمغاربة للاستفادة من التسليح والتموين والتمركز، ففي الشرق ارتبط ابن بوالعيد⁽¹⁴⁴⁾ وباجي مختار⁽¹⁴⁵⁾ بصلات وطيدة مع رجال المقاومة التونسية، وجسد الكثير منهم ميدانيا مبادئ الكفاح المشترك بإبداء مظاهر التضامن، وقد التحق عدد من رجال المقاومة التونسية والجزائريين الذين جاهدوا مع إخوانهم التونسيين بجيش التحرير الوطني ومثلوا دعامة قوية للثورة الجزائرية⁽¹⁴⁶⁾، وفي الغرب أسهم قادة الثورة بمنطقة وهران في تكوين جيش التحرير المغربي تدريبا وتمويها وارتبطوا مع قادته وسكان الريف بعلاقات وطيدة. وأما ليبيا فقد كانت قبلة للتونسيين والجزائريين منها تقنتى الأسلحة وفيها تخزن وتمرر إلى الجزائر، وقد جعل منها ابن بلة وابن بوالعيد مورداً رئيساً للسلاح عقب تفجير الثورة⁽¹⁴⁷⁾ .

142 يذكر الديب أن بن بلة اجتمع مع بوالعيد وديدوش وكريم وبن مهدي وبوضياف وبيطاط، ولكن مصادر أخرى تشير الى ان الاجتماع ابن بوالعيد وبوضياف لوحدهما.

143 يؤكد على هذا الأمر قادة الثورة، انظر، الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون، أشغال الملتقى الأول لتاريخ الثورة، الجزائر، 1981، منشورات جبهة التحرير الوطني، د م ج، الجزائر، ج3، ص - ص، 126 - 130 .
144 مصطفى ابن بوالعيد (1917 - 1956) مسؤول منطقة الأوراس، وأحد الثوريين الذين لعبوا دورا مهما في التحضير للثورة، اعتقل في بداية عام 1955 وهو في طريقه إلى ليبيا، وسجن بالكدية، فر من السجن وعاد للإشراف على منطقة الأوراس، استشهد يوم 27 مارس 1956 .

145 باجي مختار (1919 - 1954) مسؤول منطقة سوق اهراس، المنطقة الأكثر احتكاكا بتونس، ساهم في الإعداد للثورة، واستشهد في بداية اندلاعها .

146 انظر، الجندي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج 1، ص 280.

147 Mohammed LBJAOUI .. Verite sur la revolution algerienne :ed Gallimar, Paris.. 1970. p-p126-130

وكلف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم السياسة الخارجية وفق المبادئ المتفق عليها وانطلاقاً من القاهرة نهض ابن بلة وخيضر وآيت أحمد بنشاط حثيث للتعريف بالثورة التحريرية، وبذلوا جهوداً معتبرة لتوحيد الأحزاب الوطنية إلى أن تمت المصادقة على ميثاق جبهة التحرير الجزائرية يوم 17 فيفري 1955، ووقع على الميثاق ممثلون عن جمعية العلماء المسلمين ومصالي الحاج واللجنة المركزية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ونص على انضواء جميع الهيئات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، والعمل بكل الوسائل لتحقيق أهدافها، وأكد الميثاق تمسك الجميع بمشروع وحدة المغرب العربي وأوضحوا تصورهم للمشروع وفق البنود الثلاثة الآتية:

- 1- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير
- 2- الإيمان بوجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاث: تونس، الجزائر،

مراكش

3- جبهة تحرير الجزائر مستعدة من الآن لتندمج في هيئة اجمع واشمل للأقطار المغربية الثلاث بنظام يوضح، ومسؤوليات تحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحريرية في كل من تونس ومراكش أن يضعوا أيديهم في يدنا، وان يعملوا معنا على تأسيس هيئة تنتظم الجميع⁽¹⁴⁸⁾.
وركز الوفد الخارجي مساعيه على توحيد جبهة الكفاح المغاربية سياسياً وفكرياً، وقد دعمت مبادئ الثورة الجزائرية أفكار الأمير ابن عبد الكريم الخطابي التي كانت تدعو إلى وحدة المعركة المغاربية، والتقت كذلك مع الاشتراطات المصرية التي ربطت دعمها بتوحيد الكفاح في الأقطار الثلاثة وأعطت بذلك نفساً جديداً لمشروع الكفاح المغاربي المشترك وقربت بين المناضلين الجزائريين والمغربيين وناولت التوجه القطري لتونس التي قطعت شوطاً في التفاوض منفردة مع فرنسا⁽¹⁴⁹⁾.
إن النشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة بدأ تنسيقه مع جميع الحركات المغاربية وقد أورد محمد يزيد⁽¹⁵⁰⁾ في شهادته أن مناضلي مكتب المغرب العربي كانوا أول من دعم الثورة الجزائرية "بدأنا نتحرك في مكتب المغربي العربي، لم يكن أحد يسمع بجبهة التحرير الوطني وابن بلة بدأ الاتصالات الحكومية فقط...، وأول شيء كسبناه كان بدعم من إخواننا من حزب الاستقلال وإخواننا من حزب الدستور... واذكر من بينهم الرشيد إدريس، وبولعراس وعبد الكريم بن

148 انظر فتحي الديب : المصدر السابق، ص - ص، 76 - 77، 644 - 645، والفضيل الورتلاني : الجزائر الثائرة، مصدر سابق، ص - ص، 219 - 221 .

¹⁴⁹ عامر رخيطة : المرجع السابق، ص، 345.

¹⁵⁰ محمد يزيد (1923 - 2005) مناضل في الحركة الثورية، وأحد أقطاب المركزيين، ضمه الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مبكراً، وأشرف على عدة مسؤوليات إعلامية وتعبوية، تولى وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة، وأدى مهامه باحترافية وهو يعرف بالثورة الجزائرية وينظر لها.

جلول وعبد المجيد بن جلون، وابن أمليح، وإبراهيم طوبال، هم الذين قاموا بترجمة بيان أول نوفمبر إلى اللغة العربية، وكل وثائقنا نقوم بتحضيرها معا".⁽¹⁵¹⁾

لقد دعمت مصر تسليح الثورة الجزائرية على الجبهة الشرقية، وبطريقة سرية تعاون المسؤولون الليبيون مع ابن بلة والتونسيين من أجل شراء وتمير الأسلحة، وتقرر أن تفعل الجبهة الغربية ويتم التنسيق أكثر مع المغربيين، خاصة وإن القضية المغربية عرفت حدة أكبر والطموح إلى توحيد الجبهتين عسكرياً كان هدفاً استراتيجياً للثورة الجزائرية، وفي بداية عام 1955 أجمع ممثلو جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مع علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي، وأكدوا على ضرورة تنسيق العمل المشترك وتفعيل نشاط الجبهتين الوهرانية (الجزائرية) والمغربية، مستغلين في ذلك الدعم المصري بالأسلحة وتسهيل الأسباب في تمرير الأسلحة⁽¹⁵²⁾، وبعد نجاح المباحثات تم الإعداد لإنشاء جيش تحرير المغرب العربي، وهكذا تجسيد حلم المناضلين المغاربة في توحيد المعركة ضد الاستعمار الفرنسي، وكان دعم جمال عبد الناصر للمناضلين الجزائريين والمغربيين حاسماً دفعهم وبحماس إلى إن يرسموا مصيراً مشتركاً لشمال إفريقيا، ينسجم وأدبيات النضال المشترك المتفق عليها، إذ يذكر بوضياف أن وصول باخرة (دينا) في أفريل 1955 جاء في ظرف كانت فيه : "الثورة بالقطرين يحدوها الأمل في مصير وحدوي لشمال إفريقيا" ⁽¹⁵³⁾.

وقد كان الأمل في مصير موحد لشمال إفريقيا يدفع بالمسؤولين الجزائريين إلى توحيد المواقف السياسية والجبهات العسكرية وحتى الرؤى الإيديولوجية، وحيثما وجدوا كانوا ينشدون عقيدة الوحدة، ابن بلة والوفد الخارجي في القاهرة، وبوضياف وابن مهدي⁽¹⁵⁴⁾ في الريف المغربي، وابن بوالعبد في الجنوب التونسي وليبيا، أثمرت هذه المساعي نجاحاً سياسياً وعسكرياً وإيديولوجياً أفادت كثيراً الثورة الجزائرية.

¹⁵¹ انظر شهادة محمد يزيد : **جيش التحرير المغربي 1948-1955** ، ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، أيام

11-12 ماي 2001، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص 117، والرشيدي إدريس : **في طريق الجمهورية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان ، ص 347.

¹⁵² انظروا عن هذا الاجتماع وما تمخض عنه، فتحي الديب : **المصدر السابق** ، ص 73، وغلاب عبد الكريم : **ملاحم من شخصية علال الفاسي**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974 ، ص 143 .

¹⁵³ أنظر حوار محمد بوضياف : **جريدة الإتحاد الديمقراطي**، عدد يوم 1 نوفمبر 1982.

¹⁵⁴ العربي بن المهدي (1923-1957) احد أبطال الثورة الاشلوس، نشأ في عائلة ثورية محافظة ،دخل معترك النضال الوطني مبكراً ، حضر لاندلاع الثورة واسندت له قيادة المنطقة الوهرانية فتولى مهمة التنسيق مع المقاومة المغربية وايصال الاسلحة، اشرف في عام 1956 على معركة الجزائر الى جانب عبان،القي علي القبض واستشهد تحت التعذيب

1- النجاح السياسي: كانت مهمة التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم لها صعبة للغاية حتى في الأوساط العربية والمغربية خاصة في ظل التعتيم والمنافسة المصالية لتنظيم جبهة التحرير الوطني الجديد وفضلا عن مساندة جمال عبد الناصر ومحمد بن عبد الكريم الخطابي منح علال القاسي وصالح ابن يوسف تركيتهما للثورة الجزائرية، "وقد ساعدنا هؤلاء حيث كانت لهم مكانة في العالم العربي" (155).

وانطلاقا من كسب الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني وانتهاء بنبني مواقف مشتركة حقق التوجه الودوي للكفاح المشترك نتائج مهمة في مؤتمر باندونغ، إذا كللت الجهود - كما خططت جهة التحرير الوطني - بإرسال وفد موحد عن أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة (156)، والقصد من ذلك رفع القضية الجزائرية إلى مصاف قضيتي تونس ومراكش لتأخذ حضاها من الحل، وكذا توحيد قضايا المغرب العربي، وقد عبر مؤتمر باندونغ في بلاغه النهائي يوم 24 افريل 1955 عن مساندة لقضايا التحرير في شمال إفريقيا وتأييده لحق تونس والجزائر ومراكش في تقرير المصير وفي الاستقلال، ودعى الحكومة الفرنسية إلى حل القضية حلا سلميا بدون تأجيل (157)، وقد وصف ممثل تونس في المؤتمر الطيب سليم أجواء التحضير المغربي المنسق للمؤتمر وأكد على التعاون والتنسيق بين الوفود الثلاثة قائلاً: "خطط إستراتيجيتنا المسؤولين عن الوفود الثلاثة التونسي والجزائري والمغربي ونظمتنا في أكبر قاعة في باندونغ ندوة حضرها مئات الممثلين عن وكالات الأنباء الأجنبية ومراسلوا الصحافة العالمية، وأخذوا الكلمة بالتناوب طيلة ثلاث ساعات كل من ممثلي تونس والجزائر والمغرب للتعبير عن مطالبتهم بحقهم الشرعي في تقرير المصير والاستقلال وسلامة الأراضي مع التأكيد على التأييد المطلق للجزائر..." (158) وقد تمكنت الوفود المغربية من المشاركة في أشغال اللجان الفنية للمؤتمر وأن تبلغ مواقفها وقراراتها الحازمة خاصة ما تعلق بمساندة قضية الجزائر (159)، وعليه فقد جندت جبهة التحرير الوطني الفعاليات المغربية والأحزاب الوطنية لخدمة إستراتيجيتها الثورية، وحققت في المرحلة الأولى نتائج مهمة على الصعيد السياسي.

2- التوحيد العسكري: بعثت الثورة الجزائرية بما توفر لها من حظوظ النجاح مشروع كفاح عسكري مشترك انخرطت فيه جيوش تحرير الأقطار المغربية الثلاثة، المشروع كان حلما سعى

¹⁵⁵ شهادة محمد يزيد المنشورة في ندوة الدبلوماسية الجزائرية، نظمها المركز و د ب ح و ث، 1954، الجزائر، جوان 1996، منشورات المركز و د ب ح و ث، 1954، الجزائر، 1998، ص 109 .

¹⁵⁶ انظر رسالة الطيب سليم الى ادرس، الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، مصدر سابق، ص، 377.

¹⁵⁷ انظر بتفضيل عن مؤتمر باندونغ وقضايا المغرب العربي، جوان غليسي: الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص 143 .

¹⁵⁸ انظر رسالة الطيب سليم المطولة حول المؤتمر، الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص، 389.

¹⁵⁹ المصدر نفسه .

لتجسيده الأمير ابن عبد الكريم الخطابي والوفد الخارجي للثورة الجزائرية، لكن اعترضته الاختلافات الحزبية والإيديولوجية والمطامح القطرية التي دفعت ببورقيبة إلى أن يفاوض الفرنسيين ويقبل بالاستقلال الذاتي في جوان 1955، لقد دفعت الثورة الجزائرية بمبادئ الكفاح المشترك إلى الميدان وتتضافر شهادة المسؤولين الجزائريين مؤكدة على سعيهم الحثيث لتجسيد وحدة حركات تحرير المغرب العربي (160).

لقد تجسد الاحتكاك والتنسيق بين جيوش حركات التحرير المغاربية في الميدان، حيث كانت المناطق الحدودية التي تصل الجزائر بتونس والمغرب نقاطا إستراتيجية في التواصل، وحظيت منطقتا الريف المغربي وطرابلس الليبية بمكانة مهمة في التعاون والتنسيق، وفي حين وجدت القضية التونسية حلاً عن طريق المفاوضات فإن قضيتي المغرب والجزائر ازدادت وضعيتهما تأزماً .

وأمام ذلك اجتمعت رغبة المناضلين الجزائريين والمقاومين المغربيين في التنسيق أكثر وهم يجتهدون في البحث عن الأسلحة، وفي القاهرة اتفق الوفد الخارجي للجبهة مع علال الفاسي في بداية عام 1955 على توحيد الكفاح المغربي والجزائري وإرساء تعاون وثيق بين جبهتي الريف المغربية ووهران الجزائرية، واللذين باشرتتا عملاً عسكرياً مشتركاً بدءاً من يوم 2 أكتوبر 1955 حيث تأسس جيش تحرير المغرب العربي، واتخذت منطقة الريف الخاضعة للسيطرة الإسبانية منطلقاً في التزود بالأسلحة واستقبال السفن المصرية وتدريب المجندين وإقامة القواعد الخفية (161)، وحقق التنسيق المشترك بين المقاومين المغربية والجزائرية في بداية أكتوبر عام 1955 نجاحات باهرة أذعرت السلطات الفرنسية، وقد بعث ميلاد جيش تحرير المغرب العربي حماسة المغاربة كما اندفع التونسيون المعارضون لاتفاقية الاستقلال الذاتي للعودة لحمل السلاح ومؤازرة الكفاح الجزائري والمغربي، وهكذا دفعت الثورة الجزائرية مشروع الوحدة النضالية المغاربية إلى التجسيد، ومهدت العقبات وواجهت الإجراءات التي اعترضت العمل المغربي المشترك، وقد دعمت مصر بدورها مخطط الثورة الجزائرية الرامي إلى ضرورة توحيد المقاومة في كامل شمال إفريقيا لتخوض المعركة الحاسمة، وساعدت صالح بن يوسف على إحياء جيش التحرير التونسي وتصعيد المواجهة ضد سياسة بورقيبة، وفي منتصف شهر جانفي 1956 اجتمع في القاهرة ممثلو جيوش تحرير المغرب العربي الثلاث، وأكدوا على الاتفاق المبرم من أجل التنسيق والوحدة ووضعوا خطة مشتركة لمواجهة العدو

¹⁶⁰ نركز أساساً على شهادة ابن بلة و بوضياف، أنظر، أحمد بن بلة : مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2 ، دار الآداب، بيروت، 1979، ص، 99 وما بعدها. ومحمد بوضياف، جريدة الإتحاد الاشتراكي، عدد 1 نوفمبر 1984.

¹⁶¹ انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 100 وما بعدها، وعبد الله الصنهاجي : مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947 إلى 1986، مطبعة فضالة، المحمدية، 1986، ص - ص، 159-160

الفرنسي (162)، والتأم شمل قادة جيوش تحرير المغرب العربي الثلاثة في القاهرة يوم 24 فيفري 1956، وذلك لتقييم الوضع من جوانبه المختلفة ومناقشة سبل تفعيل النشاط الثوري، وتقرر العمل على تجسيد وحدة الكفاح المسلح ومواجهة السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا والتعهد باستمرار الكفاح المسلح في الأقطار الثلاثة وعدم إيقافه في أي قطر حتى تتحرر كامل الأقطار وتتجسد وحدة شمال إفريقيا (163).

وقد فتح تجسيد الوحدة العسكرية ميدانيا جبهات عسكرية واسعة، وضرب بقوة الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، مما جعل فرنسا تبادر إلى رسم سياسة جديدة منحت من خلالها الاستقلال لتونس والمغرب وحددت إستراتيجية جديدة لمحاصرة الثورة الجزائرية، وقد تفتنت جبهة التحرير الوطني لمخاطر هذه السياسة، لكن مساعيها في الدعوة إلى احترام الاتفاقات المبرمة ووحدة الكفاح باءت بالفشل، وعلى الرغم من تجسد الخيارات القطرية وبروز الحكومات الوطنية ظلت جبهة التحرير الوطني متمسكة بعلاقات التنسيق مع فصائل المقاومة المغربية، وفاءً لعقيدة الوحدة ومشروع الكفاح المشترك (164).

3- التوحيد الأيديولوجي : لقد أرست الثورة الجزائرية إيديولوجية ثورية جذبت إليها جماهير المغرب العربي المتمسكة بخيار الكفاح المشترك والتواقفة إلى مجابهة حاسمة مع المستعمر الفرنسي، وبما أنها كانت تحمل أفكاراً ثورية وتنتم بطابع الشعبوية فقد شكلت خطراً محدقاً على السياسة الفرنسية وخلفت انعكاسات عميقة على منطقة المغرب الغربي .

وقد أحييت الثورة الجزائرية عقيدة النضال والكفاح المشترك، وأكدت على الخيار الراديكالي الداعي إلى عدم تجزئة المعركة في المغرب العربي، وعلى التحام قضايا الشمال الأفريقي، وأن المجابهة الثورية الناجعة تتطلب اتحاداً وتنسيقاً في المواقف ومواجهة مراوغات الاستعمار وسياساته الجديدة في الإخضاع والهيمنة، ولا شك أن الثوار الجزائريون والخطابي قد خبروا هذه السياسة وأدركوا أبعادها (165)، ولهذا طالبوا بتحقيق الاستقلال التام والشامل لكافة أقطار المغرب العربي، لكن الأنانيات القطرية والسياسة الاستعمارية فرضت حلاً جزئية ومشبوهة، اعترفت بعض

¹⁶² فتحي الديب : المصدر السابق، ص - ص، 149 - 165

¹⁶³ المصدر نفسه، ص - ص، 170 - 174.

¹⁶⁴ Mohammed LBJAOUI : op cit. P 135

¹⁶⁵ كانت تجربة الأمير عبد القادر ومحمد ابن عبد الكريم الخطابي في مواجهة الاستعمار ما تزال ماثلة، فقد واجها المستعمر منفردين وكان مصيرهما الإنهزام.

النخب المغاربية فيما بعد أن الاستعمار الجديد في عهد الاستقلال أمسى اخطر على البلاد من الاستعمار القديم⁽¹⁶⁶⁾

وقد ظهر جليا في تصور جبهة التحرير الوطني أن سياسة الاستعمار لم تحقق كامل أهدافها، كما توضح أن استقلال تونس والمغرب لن يكون له أي معنى مادام المستعمر ما يزال جاثما على الجزائر، ذلك لأن قضية الجزائر مرتبطة بقضايا المغرب العربي⁽¹⁶⁷⁾، وهذه حقائق أثبتتها الواقع السياسي في شمال إفريقيا ودلت عن وجهة نظر صائبة، ولكنها تخفي أهدافا إستراتيجية.

ثانيا - الأهداف الإستراتيجية للبعد المغاربي في الثورة الجزائرية :

لقد أكدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقها وفائها للبعد المغاربي وربطت مصيرها بأفطار المغرب، ورسمت هذا البعد بوضوح في بيان أول نوفمبر 1954، واستمرت في تنبيهه إلى غاية تحقق الاستقلال الوطني، وقد كرسته في الميدان وأملت من ورائه تحقيق غايات إستراتيجية لا يمكن قصرها على المكاسب القطرية الضيقة - كما فهم الكثيرون - لكنها كانت أهدافا عميقة ومتعددة، وتدرج في إطار التصور العام لمفهوم وحدة المغرب العربي، ويمكن حصرها في النقاط الآتية :

1- إن الشعور بضرورة النضال المشترك مغاربيا مثل هاجسا وطموحا لشعوب المنطقة وهو ينطلق من الأبعاد الروحية والعاطفية التي تجمع المغاربة ويصب في المعاضدة والنصرة والرد على المخاطر التي تعترض أي قطر، كما حدث عقب اغتيال فرحات حشاد عام 1952 أو نفي الملك محمد الخامس سنة 1953 أو اضطهاد الحركة الوطنية الجزائرية المستمر، وهذا الشعور المشترك لم تتمكن الخيارات القطرية من تجاوزه، إذ التقى مع أهداف ثورة الجزائر ، وقد كان الأمل معلقا على استغلال تصور العام هو إثراء هذا التضامن المغاربي وإشراكه في معركة موحدة تحقق طموح شعب المغرب العربي وتضرب السياسة الفرنسية في الصميم وتسمح للشعور التحرري الجارف بتجسيد أهدافه⁽¹⁶⁸⁾.

2 - لقد تعهدت الحركات الوطنية المغاربية على ميثاق جماعي يستجيب لمبدأ الكفاح المشترك ووحدة قضايا المغرب العربي وجاءت الثورة الجزائرية لتؤكد التمسك بالمبادئ المغاربية وتدفع بجيوش تحرير المغرب العربي إلى تجسد وحدة المعركة ميدانيا، وقد كانت الساحة المغاربية تعج بالتناقضات وتطرح خيارين أساسيين: أولهما الاعتدال في التعامل مع المستعمر، وثانيهما التشدد في

¹⁶⁶ انظر، محمد البصري الفقيه: كتاب العبرة والوفاء، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، ط1، مؤسسة محمد الزرقوني، الدار البيضاء، 2002، ص، 69 .

¹⁶⁷ تؤكد هذا الأمر كثير من أدبيات الثورة التحريرية، انظر على سبيل المثال رسالة عبان رمضان إلى الوفد الخارجي.

Mabrouk BELHOCINE: Courier Alger Le caire 1954 1956 et le congrès de la soumam dans la révolution, CASBAH, Alger, 2000, P 102

¹⁶⁸ شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 16 مارس 2006.

مجابهة المستعمر، والمؤكد أن جهة التحرير الوطني قوت الخيار المتشدد والموحد مع التونسيين والمغربيين، وأعطت القوة لميلاد جيش تحرير المغرب العربي الذي كان له دور حاسم في تقوية ساعد الثورة الجزائرية وفي الضغط على السياسة الفرنسية لصالح فرض استقلال تونس والمغرب (169).

3 - تعويل جبهة التحرير الوطني على الحل الشامل لقضايا المغرب العربي ولا يتأتى ذلك إلا بوحدة الأقطار الثلاثة في مواجهة العدو المشترك، ولا يتحقق إلا بالعمل العسكري الذي يكفل تجسيد الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي، وقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية أن الكفاح المشتت لشعوب المغرب العربي ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع لأن كل واحد يسهل قهره على حدة في حين أن قوة الجبهات موحدة يمكن أن تهزم العدو وتشتت قواه⁽¹⁷⁰⁾، ولهذا أكدت الثورة الجزائرية على وحدة قضايا المغرب العربي وفضحت السياسة الفرنسية الرامية إلى التفاوض حول حل سلمي لقضيتي تونس والمغرب على حدة، وشجبت الاختيارات القطرية التي تصب في خدمة المخططات الفرنسية معتبرة أن رجال السياسة المعتدلين الذين قبلوا حلولاً جزئية ومشوهة للاستقلال بعيدون كل البعد عن مناضلي القاعدة وال جماهير الشعبية التي اقتنعت منذ زمن بعيد بأن الكفاح المسلح هو الكفيل وحده بتحرير المغرب العربي من ربة الاستعمار، وكان الزعيم الخطابي يسندها في هذا الطرح ويرى أن الحلول السلمية والتفاهم مع العدو يقبل في إطار الشرف ودون التنازل عن المطالب الجوهرية (171).

4 - تأكيد اندماج قضية الجزائر مع قضيتي تونس والمغرب، ووفق هذا الاعتبار فإن حلها مرتبط بحل قضايا الشمال الإفريقي خاصة وأنها تشكل كيانا طبيعيا موحداً وتخضع لاستعمار مشترك وترتبط بعلاقات متينة، وقد أكدت جبهة التحرير الوطني أن وضعية الجزائر - والتي يقال أنها تختلف عن وضعية المحميتين تونس والمغرب - ليست مبرراً لفصل قضيتها، وأنه لا معنى لاستقلال تونس والمغرب وبقاء الجزائر خاضعة للسيطرة الفرنسية، وأن الحلول الجزئية للقضيتين تسمح ببقاء نفوذ المستعمر، وأوضحت أن خيار الكفاح المسلح المشترك ليس معناه تعطيل استقلال تونس والمغرب بقدر ما هو تحرير حقيقي يسمح بتجسيد وحدة المغرب العربي، خاصة وان شعوب المغرب العربي لا يمكنها أن تقبل بمشاركة المستعمر سياسته الجديدة في منح الاستقلال الصوري لتونس والمغرب والجنوم على الجزائر، وانه يتوجب عدم الوقوع في الأخطاء السابقة وتجربة الأمير

¹⁶⁹ شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 7 أوت 2005 .

¹⁷⁰ انظر محمد الملي: النضال المشترك في العقل الجماعي المغاربي: وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، الذاكرة الوطنية، تصدرها المنوبية س ق م ا ح ت، الرباط، عدد خاص (2002) ص - ص

عبد القادر ما تزال ماثلة، فعندما قطعت تونس والمغرب دعمهما للأمير عبد القادر كان مصيرهما أن احتلنا من قبل فرنسا انطلاقاً من الجزائر⁽¹⁷²⁾.

5 - إن اندلاع ثورة الجزائر خلف انعكاسات كبرى في المغرب العربي ودفعت بفرنسا إلى إقرار استقلال تونس والمغرب خوفاً من تعدد جبهات المواجهة في شمال إفريقيا وخطورة المشروع التحرري للجهة الموحدة، وهذه حقيقة أقر بها ساسة فرنسا، وفي ظل واقع استقلال تونس والمغرب الجديد أرست جبهة التحرير الوطني علاقات التعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية للاستفادة قدر الإمكان من دعمها لتحقيق استقلال الجزائر .

وهكذا فإن تصاعد الثورة الجزائرية عزز استقلال بلدان المغرب العربي وفرض ضغوطاً على السياسة الفرنسية وعلى الأنظمة السياسية المغربية، وقد كان للتضامن الشعبي المغربي دور بارز في مؤازرة توجهات جبهة التحرير الوطني، وخطت بدورها لاعتماده في إرساء مشروع وحدة شعوب المغرب العربي، وذلك بعد أن فشلت في الاعتماد على جيوش المقاومة لتجسيد الوحدة.

وإننا إذ نورد هذه الخطوط العريضة لإستراتيجية البعد المغربي للثورة فإننا نهدف إلى إيضاح التصور الشمولي الذي رامت جهة التحرير الوطني تجسيده خلال مرحلة ما قبل مؤتمر الصومام⁽¹⁷³⁾، وهو كما رأينا لا يقتصر على الأفكار والشعارات إذ جسد في الميدان طموح التضامن المغربي سياسياً وعسكرياً وشعبياً ووفر مناصرة حقيقية للثورة الجزائرية .

ثالثاً - مشروع وحدة الكفاح وأثره على السياسة الفرنسية:

يتضح من خلال استعراضنا لأهداف الثورة الجزائرية أن الطموح إلى تجسيد وحدة الكفاح المغربي كان يوجه باستمرار إستراتيجية قادة الثورة في الخارج وفي الداخل، كما أن هذا المبدأ كان يدفع دائماً إلى التضامن المشترك وتوفير الدعم والمؤازرة، وقد تجسدت مظاهر التنسيق والتضامن بين المناضلين الملتقيين حول لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين المجاهدين الجزائريين وإخوانهم التونسيين والمغربيين والليبيين في القواعد الخلفية في طرابلس وعلى طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، وهذا التنسيق والعمل المشترك والمؤازر بالدعم المصري كان يثير دعر السلطات الفرنسية يقدر ما ينكي حماس شعوب شمال إفريقيا .

لقد استعادت لجنة تحرير المغرب العربي مكانتها باندلاع الثورة الجزائرية، وبعثت الروح من جديد في الأهداف التحررية لكفاح المغرب العربي وتجسدت في الميدان وحدة المعركة المشتركة في جبهات شتى، وأكدت شعوب المغرب العربي تضامنها الموحد، وهكذا فرضت هذه الالتزامات

¹⁷² انظر الجنيدى خليفة وآخرون : حوار حول الثورة، طبع المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986، ج3، ص - ص، 387 - 388 .

¹⁷³ في مؤتمر الصومام يسهل علينا تقديم تصور رسمي لجبهة التحرير الوطني .

أثرها على السياسة الفرنسية ودعتها إلى أن تواجه بحزم إستراتيجية المعركة التي فرضتها جبهة التحرير الوطني مغاربيا (174).

لقد ركزت الثورة الجزائرية على التحضير لعمل مغاربي موحد، وذلك اعتماداً على رصيد النضال المغاربي المشترك وعلى التوجه الثوري داخل الحركتين الوطنيتين التونسية والمغربية، وعلى الإطارات المكونة في المعاهد العسكرية المشرقية، وأسهمت جهود قادة الثورة الجزائرية والزعيم محمد ابن عبد الكريم الخطابي في إرساء وحدة نضالية وعمل مغاربي مشترك وفر لها الدعم المادي والمعنوي، وقد اتفق ابن بلة مع الخطابي علي تجنيد ضباط جيش تحرير المغرب العربي في الكفاح المشترك، فأسست في القاهرة لجنة مشتركة للتسليح، وأعلن عن ميلاد قيادة عليا لجيش تحرير المغرب العربي وأنشأت لجان مشتركة للتسليح في أوربا وطرابلس(175)، وفي إطار وحدة المعركة اتخذ ابن بلة خطوة تعيين أحد الضباط المساعدين للخطابي مراقبا عاما لجيش التحرير الجزائري، ودخل الضابط محمد حمادي العزيز إلى الجزائر لتسلم مسؤوليته، لكنه فقد الاتصال بقائد المنطقة الوهرانية ابن مهدي، ووجه إلى منطقة القبائل حيث عينه كريم بلقاسم ضابطا في جيش التحرير الوطني، وخضع الضابط محمد حمادي العزيز لمبدأ التلاؤم مع الأوضاع المستجدة على أمل أن تسمح الظروف بربط الاتصال بابن مهدي، وتأمين التعاون والتنسيق مع جيش التحرير المغربي (176)

وفي القاهرة استعانت الثورة الجزائرية بالدعم المصري المقدم من اجل تسليح وتموين الثورة، وتجند الضباط المغاربة للعمل مع ابن بلة في مهام التجنيد والتسليح وإنشاء مراكز الإسناد الخفية، وكانت ظروف المقاومة التونسية وإمكانيات الموقع الاستراتيجي لليبيا تساعد على اعتماد منطقة طرابلس قاعدة خلفية ومنطلقا لتزويد جيوش تحرير المغرب العربي بالسلاح، وفتت السوق الليبية التي كانت تعج بتجارة السلاح إليها أنظار القادة الجزائريين والمغربيين، وبتوجيه من الضباط المصريين غضت حكومة ابن حليم الطرف عن نشاط المناضلين المغاربة، وعن إنزال وتمير الأسلحة (177).

لقد جعل ابن بلة وفتحي الديب من منطقة طرابلس قاعدة إمداد متقدمة لمجاهدي المغرب العربي، وعمل بشير القاضي جنبا إلى جنب مع الضابط المغربي الهاشمي الطود، ومسؤولي المقاومة التونسية عز الدين عزوز وعبد العزيز شوشان والاخوة الليبيين في جمعية عمر المختار،

¹⁷⁴ محمد المبلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص - ص، 27 - 29
¹⁷⁵ Azzedine:AZOUZ l'histoire ne pardonne pas Tunisie 1932 1969, L harmattan, Paris, 1988 , p- p ,184 - 186

¹⁷⁶ حول خطط جيش تحرير المغرب العربي المشتركة، انظر شهادة احد الفاعلين، محمد حمادي العزيز: المصدر السابق، ص - ص، 180 - 210 .

¹⁷⁷ انظر، الديب فتحي: المصدر السابق، ص - ص، 62 - 63 .

وذلك من اجل توفير السلاح وتدريب المجاهدين وتنسيق العمل الوحدوي المشترك⁽¹⁷⁸⁾، وتم وضع مخطط مشترك لإمداد جيش التحرير الجزائري بالسلاح عبر الأراضي التونسية، واثر عودة المناضلين التونسيين لاستئناف المقاومة بقيادة الطاهر الأسود تبنى قادة جيوش تحرير المغرب العربي استراتيجية موحدة في العمل المسلح لمواجهة المخطط الاستعماري، وعلى طول الحدود الجزائرية – التونسية سجلت كثير من مظاهر التضامن والتنسيق⁽¹⁷⁹⁾، وهذا التلاحم الكفاحي المشترك دفع بالسلطات الفرنسية للإسراع في تطوير الاستقلال الذاتي التونسي وقوفاً في وجه الوحدة ودعمًا للتوجه البورقيبي، وسلمت في 20 مارس 1956 باستقلال تونس⁽¹⁸⁰⁾

وفي الجهة الغربية كانت منطقة الشمال المغربي الخاضعة لإسبانيا تمثل قاعدة خلفية مهمة، بذل بوضياف وبن مهدي منذ اندلاع الثورة التحريرية جهود مضمينة لربط الصلة وتنسيق العمل مع المناضلين المغاربة في الناظور وتطوان، وثم الاتفاق بين علال الفاسي والوفد الخارجي للجهة في القاهرة على توحيد جبهتي المقاومة في المغرب والجزائر وتدبير أمر إنزال بواخر السلاح المصرية وتدريب المناضلين وتحضير اندلاع العمليات العسكرية على طول الجبهتين المغربية والجزائرية يوم 2 أكتوبر 1955، وأمام اشتداد ضراوة المقاومة المغربية وخوفاً من الجبهة العسكرية الموحدة لجيش تحرير المغرب العربي اضطرت السلطات الفرنسية للتفاوض مع الجناح المعتدل في الحركة الوطنية المغربية والمصادقة على اتفاقية إيكس لبيان، ثم تفاوضت مع الملك محمد الخامس وإعادته للعرش وسلمت باستقلال المغرب في 02 مارس 1956⁽¹⁸¹⁾

وهكذا جابهت الحكومة الفرنسية مخطط العمل المغربي المشترك الذي توحدت من أجله جيوش تحرير البلدان المغاربية الثلاثة، وسارعت لإيجاد حل للقضية المغربية عن طريق التفاوض كما فعلت مع القضية التونسية، وذلك بهدف عزل وحصار الثورة الجزائرية والتي كانت

¹⁷⁸ انظر شهادة بشير القاضي في أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف: جيش التحرير المغربي 1948—1955، مرجع سابق، ص – ص، 169_170، وشهادة الهاشمي الطود: جيش التحرير المغربي 1948—1955، المرجع نفسه، ص – ص، 13_25.

¹⁷⁹ انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، تبسة، 17 جويلية 2005.

¹⁸⁰ انظر، الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 1990، ص، 111.

¹⁸¹ أنظر، عبد اللطيف جبرو: إيكس لبيان "ملفات وحقائق"، مطبعة إيكسيل برنت، الرباط، 2002، ص،

220_224، ومحمد الميلي: المرجع السابق، ص – ص، 27_29.

ببعدها المغربي وطبيعتها الثورية الشعبية تمثل خطرا محققا على الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا.⁽¹⁸²⁾

لقد تأكدت مظاهر الوحدة والتنسيق من خلال ذلك التضامن والالتحام في المعركة المشتركة وقبل إنشاء جيش تحرير المغرب العربي، وخاصة من خلال اختيار قيادة الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955 موعدا لشن هجومات عسكرية، جسد تضامنا حقيقيا مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس، فقد عبر زيغود يوسف ورفاقه بعيدا عن أي توجيه خارجي أو تنسيق مغاربي عن شعور التضامن ووحدة المعركة⁽¹⁸³⁾، وتسنى بعدها وإثر محاولات عديدة للتنسيق – كما سيأتي – الإعلان عن ميلاد جيش تحرير المغرب العربي، وتنظيم العمليات المشتركة في الريف المغربي ومنطقة وهران وذلك بدء من يوم 02 أكتوبر 1955، وهكذا تم تجسيد مبدأ وحدة الكفاح المشترك والتعاهد على مواصلة المعركة إلى غاية استقلال كامل اقطار المغرب العربي، وفي حين كانت القيادة الميدانية في تطوان والناظور تباشر العمليات العسكرية، كانت القيادة السياسية في الخارج تبذل مساعيها لكسب موقف صالح بن يوسف لخيار المعركة المشتركة ومعارضة سياسة الاستقلال الذاتي، وفي أواخر عام 1955 أعيد بعث المقاومة التونسية من جديد وأسس صالح بن يوسف والطاهر الأسود جيش التحرير التونسي، والتقت فصائل المقاومة في الاقطار المغاربية الثلاثة لتؤكد على استمرارية الكفاح المسلح وتوحيده إلى غاية تحرير كامل المغرب العربي⁽¹⁸⁴⁾.

ويبدو واضحا أن إنشاء القيادة العليا لجيش تحرير المغرب العربي جسد طموحا عريضا للثورة الجزائرية في توحيد المعركة المغاربية، وتعجيل استقلال جميع أقطاره، كما أن تعهدات الطرفين المغربي والتونسي بمواصلة النضال والعمل بالتنسيق مع الجزائريين حقق مكاسب مهمة للثورة الجزائرية خلال مرحلة الكفاح وبعد نيل البلدين لاستقلالهما .

إن المجابهة الموحدة للمستعمر الفرنسي في المغرب العربي كانت لها انعكاسات كبرى، لقد أثارت مخاوف المستعمر ودفعته إلى أن يخطط لتقسيم المجابهة ومنح تونس والمغرب استقلالهما، لكن اندلاع ثورة الجزائر زاد في بعث أمل الحصول على الاستقلال، وقد تأكد صالح ابن يوسف من زيف الاستقلال الذي توصلت إليه اتفاقية 3 جوان 1955، فشكل توجهها معارضا

¹⁸² انظر مصطفى هشماوي : **جنور أول نوفمبر 1954**، منشورات المركز و د ب ح و ث ، 1954، الجزائر، ص105.

¹⁸³ انظر از غيدي لحسن : **الثورة الجزائرية والبعد المغربي**، مجلة **الثقافة**، الجزائر، العدد 104 (سبتمبر-أكتوبر 1994) ص23

¹⁸⁴ انظر فتحي الديب : **المصدر السابق**، ص – ص، 173 – 174، وعروسية التركي: **فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2005، ص، 94 .

لسياسة بورقبيية وللمخطط الفرنسي المحيد لتونس، والتقى توجهه مع استراتيجيية الثورة الجزائرية في توحيد المعركة لتحقيق الاستقلال التام والحقيقي في هذه المرحلة التي تشهد تراجعا للاستعمار، وأمام هذا التصميم على الوحدة والمجابهة بادرت الإدارة الفرنسية لضرب الوحدة الشمال إفريقيية، وعملت على احتضان التوجه المعتدل في الحركة الوطنية التونسية ممثلا في الزعيم بورقبيية فشجعت تياره السياسي على مواجهة معارضييه الذين مثلهم صالح بن يوسف بتوجهه القومي وبعده المغاربي الثوري (185)، ولمواجهة المخاطر الناتجة عن عودة المقاومة التونسية وتلاحمها مع الجزائريين والمغربيين سارعت فرنسا للتفاوض مع بورقبيية وسلمت باستقلال تونس التام في إطار التعاون (186)، وهكذا نجح الرهان الفرنسي على بورقبيية في إقصاء التوجه المغاربي والقومي الذي مثله صالح بن يوسف، وتمكنت السياسة الفرنسية من إخماد ثورة تونس والوقوف في وجه المشروع المغاربي الموحد والمد المشرقي المساند لانفاضة المغرب العربي، وسمحت سياسة "الاستقلال في إطار التعاون" بتمكين فرنسا من نفوذ عسكري وسياسي واقتصادي في تونس.

وعلى صعيد جبهة المغرب انتهجت السياسة نفسها، وقد لوحظت مظاهر التنسيق بين الجزائريين والمغربيين منذ بداية عام 1955، وما كادت هذه السنة تنتهي حتى توحدت جبهتها المقاومتين، واشتدت المخاطر على فرنسا في المغرب والجزائر بعد العمليات العسكرية المنسقة في أكتوبر 1955، والإعلان عن تشكيل جيش تحرير المغرب العربي، فبادرت فرنسا إلى استقطاب الوطنيين المعتدلين في حزب الاستقلال المغربي، وقررت إعادة الملك محمد الخامس إلى عرشه والتفاوض معه حول مبدأ الاستقلال المتكافئ (187)، وتجسد في المغرب استقلال مشوب وملتبس بإطار التكافل،

لقد تحقق استقلال تونس والمغرب كما تؤكد الأدبيات الفرنسية بفضل الثورة الجزائرية وخطر وحدة الكفاح المغاربي، الذي كان يهدد بالقضاء على الوجود الفرنسي نهائيا في شمال إفريقيا، وقد أقر رئيس الحكومة الفرنسية فيما بعد انه استطاع بفضل سياسته التقسيمية ان يفوت على المغاربة توحيد معركتهم: "... لقد حان الوقت لتوجيه الضربة القاضية لمحاولة المنطرفين المغاربيين الاتفاق فيما بينهم..." (188)، ونجح المخطط الفرنسي في استقطاب العناصر المعتدلة في

¹⁸⁵ انظر عمار السوفي: عواصف الاستقلال، رؤية في الخلاف اليوسفي البورقبيي، مطبعة الرشيد، تونس، 2006، ص - ص، 79 - 82.

¹⁸⁶ انظر مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، قسنطينة، 1983، ص - ص، 211-213 .

¹⁸⁷ عبد اللطيف جبرو: المرجع السابق، ص - ص، 13-14،

¹⁸⁸ - أنظر إدغار فور: الخفايا السرية لإكس لبيان، ترجمة محمد العفراني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2005، ص، 48 .

الحركة الوطنية التونسية والمغربية وتوصل مع بورقيبة ومحمد الخامس إلى استقلال يضمن المصالح الفرنسية وتحييد تونس والمغرب عن التوجه المغربي لجبهة التحرير الجزائرية، لكن هذه الأخيرة استوعبت إبعاد المخطط الفرنسي واجتهدت في الحفاظ على ارتباطها بجناحي المغرب العربي وتأكيد بعدها المغربي في مجابهة المستعمر، وهذا ما توضحه الإستراتيجية المتبعة ونصوص مؤتمر الصومام، كيف ستواجه جبهة التحرير الوطني المخطط الفرنسي في شمال إفريقيا؟.

مثلما ساعدت الثورة الجزائرية على تجسيد استقلال تونس والمغرب فان استقلال هذين البلدين كان له ارتباط عميق بحرب الجزائر، لقد تمكنت السياسة الفرنسية من فصل القضايا التحريرية لأقطار المغرب العربي وتجزئة حلولها بشكل يضمن بقاء النفوذ الفرنسي بالمحميتين السابقتين ويحافظ على بقاء الجزائر فرنسية، وكان على الثوار الجزائريين أن يواجهوا منفردين فرنسا رغم انهم اقتنعوا أن قضية الجزائر مندمجة في قضايا المغرب العربي وان المجابهة المنفردة مع الاستعمار لاتحقق النتائج المأمولة، وقد واجهت الثورة الجزائرية اثر استقلال تونس والمغرب امتحانا صعبا للغاية والى درجة أن عددا من المسؤولين خاصة في الوفد الخارجي شعروا بالمرارة⁽¹⁸⁹⁾، والسؤال الكبير الذي كان مطروحا عليهم هو هل يحافظوا على إستراتيجية المعركة المغربية الموحدة أم يتعاملوا مع حكومات الاستقلال الوطني كسبا لدعمها وتعاونها وحفاضا على مكاسبهم المغربية

يبدو أن قيادة الثورة جسدت الخيارين في ميدان الممارسة، ونظريا أقر مؤتمر الصومام تصورا واضحا، جعل القضية الجزائرية مندمجة في الإطار المغربي، إذ ورد التأكيد "إن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية بحيث أن القضايا الثلاث لا تكون إلا قضية واحدة والواقع أن استقلال المغرب وتونس من غير استقلال الجزائر لغو، فالتونسيون والمغاربة لم ينسوا أن فتح فرنسا لبلادهم قد عقب افتتاح الجزائر، وقد أصبحت شعوب المغرب العربي الآن مقتنعة بعد التجربة بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع لأن كل واحد يمكن قهره على حدى، وإنه لخطأ فاحش وضلال بعيد أن يعتقد أحد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع باستقلال حقيقي إذا ما بقيت الجزائر رازحة تحت نير الاستعمار"⁽¹⁹⁰⁾، وأكد بذلك مؤتمر الصومام على البعد المغربي للثورة الجزائرية وارتباط قضية الجزائر بقضايا المغرب العربي وأن تجسيد خيار المعركة الموحدة يمثل الخلاص الحقيقي من الهيمنة الاستعمارية، ودعت جبهة التحرير الوطني مؤسساتها وتنظيماتها الشعبية إلى تبني البعد

189 احمد ابن بلة : المصدر السابق، ص، 101 .

190 انظر، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر :المصدر السابق، ص25

المغربي لكسب التضامن الرسمي والشعبي، وتوطيد الصلة وتفعيل النشاطات الثورية في بلدان المغرب العربي⁽¹⁹¹⁾، ولم تنس توضيح مفهومها لوحدة المغرب العربي والتأكيد على نفي التوقع في إطار القطرية الضيق فالجزائريون لن يتخلوا عن التضامن المغربي، "ومن ثمة يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث"، والشمال الإفريقي يمثل مجموعة متكاملة ومرتبطة ومتضامنة وتضامنها هذا يحتم تجسيد وحدتها الفيدرالية، وإن من مصلحة الشعوب المغربية أن تبدأ بتنظيم الدفاع المشترك والنشاط الدبلوماسي، ثم تضع خطة مشتركة لتوحيد سياستها في المجالات المختلفة⁽¹⁹²⁾.

ويبدو من خلال التأكيد على البعد المغربي والدعوة إلى الوحدة أن جبهة التحرير الوطني أرادت توضيح استراتيجيتها وتوحيد الرؤية لمشروع التضامن في الكفاح، وقد نجح مؤتمر الصومام في تنظيم مختلف شؤون الثورة السياسية والعسكرية ووحدة القيادة وحدد برنامج العمل السياسي، وفي هذا السياق تم التأكيد على وحدة المغرب العربي وخيار مجابهة السياسة الاستعمارية بجبهة كفاح موحدة والاستفادة قدر الإمكان من دعم الحكومات المغربية، وهكذا توضحت أرضية العمل لمسؤولي جبهة التحرير الوطني على المستوى المغربي، وفسح المجال لتوثيق أسس العلاقات مع مختلف القوى والتوجهات السياسية المغربية⁽¹⁹³⁾، ويمكننا تحديد خطوط استراتيجية الثورة في الأسس الآتية:

— تأكيد البعد المغربي للثورة الجزائرية وفي نفس الوقت ضرورة الاعتماد على النفس
— المحافظة على خيار المجابهة المشتركة والوحدة بالتنسيق مع القوى الحية في المغرب

العربي

— إرساء العلاقات مع سلطات بلدان المغرب العربي لتوفير الدعم والمساندة للثورة

الجزائرية

في ظل مستجدات الوضع في المغرب العربي الناتج عن استقلال تونس والمغرب واصلت الثورة الجزائرية تمسكها ببعدها المغربي وتشبثها بمشروع وحدة المغرب العربي ومبدأ الوحدة المغربية، وذلك من أجل إيجاد أرضية صالحة للقاء القوى الثورية الحية في المنطقة، ومن جهة أخرى تبنت خيار التعامل والتنسيق مع الحكومات والشعوب المغربية خاصة وأن استقلال تونس والمغرب أصبح واقعا مجسدا، ويمكنه أن يفيد دعم الثورة الجزائرية بشكل أوسع،

191 المصدر نفسه،

192 المصدر نفسه، ص، 30، وعامر رخيطة : المرجع السابق، ص - ص، 337 - 338.

193 انظر، محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص - ص، 31 - 32.

وذلك في ظل إعراب كثير من الساسة والزعماء المغاربيين عن دعمهم لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني (194).

هكذا وأمام تكريس خيار الاستقلال، وفشل خيار المجابهة العسكرية المشتركة ركزت الثورة الجزائرية جهودها على كسب التضامن الشعبي المغربي، وذلك باعتباره دعامة سياسية مهمة ووسيلة ضغط على القوى السياسية، وأبدت اهتمامها المتزايد خاصة منذ مؤتمر طنجة بتجسيد مشروع وحدة المغرب العربي وإرساء علاقات واضحة بين أقطار المغرب العربي، لكن السياسة الفرنسية فرضت ضغوطها على البلدان المغاربية وساهمت في ضرب مشروع الوحدة والتكامل (195)، ولم يتبق لجبهة التحرير الوطني إلا أن تحافظ على علاقاتها المتشابكة مع جيرانها، وألا تصادم الأنظمة السياسية وهي تجتهد في كسب تضامنهم ومؤازرتهم، ولم تلقى طموحاتها المتزايدة وأهدافها الكفاحية الثورية كامل الدعم والمساندة، مما زاد في تدهور علاقاتها مع الأنظمة السياسية المشغولة أساسا بتوطيد دعائمها القطرية

ويتضح من خلال ما سبق أن الثورة الجزائرية جسدت فكرة العمل المغربي ميدانيا وفاء منها لماضي النضال المشترك وللمواثيق المبرمة، وقد كانت بحاجة إلى عمل وحدوي يجنبها المواجهة المنفردة للاستعمار، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإنجاح إستراتيجية مغربة الحرب فإن السياسة الفرنسية استطاعت بحساباتها الدقيقة إجهاد المشروع، وما كان على جبهة التحرير الوطني سوى التأقلم مع الوضع الجديد وإرساء علاقات مغاربية تخدم مبادئها وأهدافها، والمؤكد أن الجهود الجبارة الهادفة إلى تعميم الكفاح في المغرب العربي تحتاج غالى دراسة متفحصة لمعرفة مختلف أبعادها وحيثياتها .

¹⁹⁴ — أشار مؤتمر الصومام إلى هذا الموقف وأوضحه عيان في رسالته إلى خيضر بتاريخ 15 مارس 1956، انظر Mabrouk BELHOCINE . op cit . p 162

¹⁹⁵ EL MOUDJAHID ,organe central du FLN , imprime en yougoslavie, juin, 1962, T1

المبحث الثاني

التحالف مع ابن عبد الكريم الخطابي وتجسيد مبادئ الكفاح المشترك

التقت الثورة الجزائرية مع التوجه الثوري للزعيم محمد بن عبد الكريم الخطابي، وشكل تحالفهما معه جبهة لخيار الكفاح المسلح المشترك تستند إلى المبادئ التي رفعتها لجنة تحرير المغرب العربي، والتي نادى بها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وساهمت هذه الجبهة في بعث مشروع الكفاح المغربي المشترك، وأعطت دعماً سياسياً للثورة الجزائرية في مرحلة حاسمة من تاريخها، ويطرح موضوع علاقة الخطابي بالثورة الجزائرية أكثر من تساؤل، ويحتاج الأمر إلى توضيح جوانب مختلفة للإجابة عن بعض قضايا هذا التحالف الشائكة.

أولاً – التحالف من أجل الوحدة والكفاح المشترك

لقد مثل الخطابي قبل اندلاع الأحداث المسلحة بالمغرب العربي توجهاً قائماً بذاته يدعو إلى العمل العسكري المشترك، والتمسك بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي، ولما اندلعت الثورة الجزائرية زادت في تأكيد توجهه وخياره الثوري، والتقت مع أهدافه ومبادئه وإن قراءة علاقة الثورة الجزائرية مع ابن عبد الكريم الخطابي – رغم توفر الوثائق –⁽¹⁹⁶⁾ تظل قاصرة إن لم تفهم حيثيات الظروف ومنطلقات التصور وأبعاده.

لقد احتل الخطابي بنضاله وشخصيته مكانة سياسية بارزة، فقد جمع بطل ثورة الريف زعماء المغرب العربي في القاهرة حول مشروع للكفاح المشترك في إطار مكتب المغرب العربي

¹⁹⁶ للتعرف على كفاحه ومواقفه، انظر مجموعة باحثين: **الخطابي وجمهورية الريف**، ترجمة، صالح بشير، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، بيروت، 1980، ونشير إلى الكم الوافر من الأدبيات التي أرخت لهذا البطل العالمي وقد رصد الباحث مصطفى اللوب 1969 مؤلفاً وبحثاً ودراسة عن الأمير الخطابي، دون أن يتعرض لمقالات الصحف التي يصعب حصرها، انظر مجموعة باحثين: **لجوع محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر الأبعاد والدلالات الوطنية والدولية**، ندوة دولية، الحسيمة، 2004، منشورات المنوبية س ق م ا ح ت، مطبعة فيد برانت، الدار البيضاء، 2004، ص 79 .

ولجنة تحرير المغرب العربي، وتفاعل مع أحداث وقضايا المغرب واحتضن التوجه الثوري لجهة التحرير الوطني .

إن مساندة الخطابي الصريحة لثورة الجزائر منذ الأيام الأولى لاندلاعها تكشف عن أمور كثيرة، أهمها أن أجواء التنسيق كانت مهينة من قبل، وأن صلة الوطنيين الجزائريين بالخطابي كانت قوية، والتقوا معه في المبادئ وأسس العمل المغاربي المشترك، إذ كان الخطابي بدوره مؤمنا بالهوية الإسلامية والعربية لدول المغرب العربي وبوحدة كفاحها المسلح من أجل نيل الاستقلال التام، واعتمادا على مكانته لدى الجامعة العربية باشر تكوين وتدريب بعثات عسكرية طلابية في مصر والعراق، وأعد مخططات عسكرية وإجراءات عملية، وهذا الأمر وطد صلاته مع الثوار الجزائريين، وأكد وفد حركة الانتصار بالخارج – الذي ازدرى النضال العقيم للأحزاب السياسية ومل من الاختلافات والإخفاقات – ارتمائه في المخطط العسكري الشامل الذي يسنده الخطابي وتحبذه قيادة الثورة المصرية⁽¹⁹⁷⁾.

إن الخطابي الذي تبنى خطة حرب التحرير منذ عام 1949⁽¹⁹⁸⁾ قد قطع أشواطاً في تجسيد مخططه، فقد أرسل مبعوثيه إلى تونس والجزائر والمغرب للاستعلام، وبحث سبل إعداد الثورة وتنظيم جيوش تحرير المغرب العربي، ووجد في المناضلين الجزائريين خير معين، خاصة بعد القطيعة مع بورقيبة وفشل مشروع الضابط عز الدين عزوز في إعداد الثورة بتونس⁽¹⁹⁹⁾ وازدياد هوة الخلاف مع قادة الأحزاب المراكشية⁽²⁰⁰⁾، وقد استبشر خيرا ببعثة حمادي العزيز والهاشمي الطود إلى الجزائر، إذ نقلا إليه استعداد الحركة الثورية لإعلان الثورة والتنسيق معه من أجل وحدة المعركة المغاربية⁽²⁰¹⁾.

واحتلت الجزائر في مشروع ثورة الخطابي مكانة هامة، فقد كان يعرف أنها مركز الاستعمار في المغرب العربي وأن مناضليها مصممون على الصمود في المعركة، فقد وافاه الهاشمي الطود ومحمد حمادي العزيز بتقارير مشجعة عن الوضعية في الجزائر⁽²⁰²⁾، ووصله بتاريخ 22

¹⁹⁷ انظر عامر رخيطة: **المرجع السابق**، ص 326 وما بعدها.

¹⁹⁸ انظر تفاصيل الخطة، أحمد امزيان: **محمد بن عبد الكريم الخطابي آراء ومواقف 1926-1963**، ط1، مطبعة كوثر، الرباط، 2002. مرجع سابق ص – ص، 225 – 236.

¹⁹⁹ - Azzedine AZOUZ.: **op cit** ;p123

²⁰⁰ انظر مجموعة باحثين : **لجوع محمد ابن عبد الكريم الخطابي إلى مصر**، مرجع سابق، ص – ص، 79 – 86

²⁰¹ التقيا بمهري عبد الحميد الذي جمعهما ببوضياف وبودة في الجزائر خلال أوت 1954 . انظر، شهادة مهري

عبد الحميد مقابلة مع الباحث ، ومهري عبد الحميد : أحداث مهدت لفتح نوفمبر، مجلة **الأصالة**، السنة 3، ع 22

(أكتوبر – ديسمبر 1974)، الجزائر، ص – ص، 16–17

²⁰² انظر محمد حمادي العزيز: **المصدر السابق**، ص 125

أفريل 1954 من وهران تقرير مفصل عن مراكز القوات الفرنسية ووضعية المجندين المغاربة وتوزيعهم على مختلف مناطق الجزائر⁽²⁰³⁾، واهتم كثيرا بالعناصر الجزائرية المكونة ضمن البعثات الطلابية في الأكاديميات العسكرية المشرقية، وكانت تلك العناصر ذخرا لجيش التحرير الوطني⁽²⁰⁴⁾ وقد أثارت مواقف زعماء الأحزاب السياسية في تونس والمغرب الربية في نفوس رجال المقاومة فتحفظوا عن الولاء للأحزاب السياسية واستقلوا بمواقفهم التي تتسجم مع خطة التحرير التي رسمها الخطابى، وطموحات شعوب المغرب العربي في التحرر والاستقلال التام⁽²⁰⁵⁾ .

وكان الخطابى قد استقل بلجنة تحرير المغرب العربي منذ عام 1951، واختار لها الطريق الثوري المباشر ووجه اهتمامه للتحالف مع العناصر الثورية وتجسيد مخططه العسكري، وكلف شقيقه أحمد مسؤول لجنة الدفاع بالإشراف على اجتماعات الضباط المغاربيين وتحضير الانتفاضة الشاملة في المغرب العربي، وفي أجواء هذه التحضيرات كانت العناصر الثورية الجزائرية تسعى لكسب الدعم المصري، وارتبط خيضر وأحمد بن بلة بصلة وثيقة مع لجنة الدفاع والضباط المغاربيين وشرعا في التنسيق الفعلي عشية اندلاع الثورة، وقد لقي المسؤولون الجزائريون كل الرعاية والدعم منه قبل أن تحتضنهم القيادة المصرية، و تدخل الخطابى مرارا لدى جامعة الدول العربية من أجل منحهم جوازات السفر ودعمهم ماليا للقيام بأسفارهم في أوروبا والتحضير لثورتهم⁽²⁰⁶⁾.

وتوالت الاتصالات بين ابن بلة ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي في بداية عام 1954، وكانت تهدف إلى توحيد جهود الأحزاب المغاربية في مكتب المغرب العربي مع لجنة تحرير المغرب العربي وتنسيق المواقف لبلورة عمل مشترك، يستجيب لتطورات المرحلة الحاسمة، والتأم الشمل برعاية جامعة الدول العربية والقيادة المصرية في اجتماع عام حضرته كل الأحزاب المغاربية الكبرى يوم 3 أفريل 1954، لكن الاجتماع لم يتوج بمشروع موحد للكفاح المغاربي وإن كان قد أكد على مسألة التعاون والتعاقد بين الأقطار المغاربية الثلاثة⁽²⁰⁷⁾، وعلى إثر ذلك قرر الثوار الجزائريون بعد أن كسبوا دعم عبد الناصر المضي في تحضير ثورتهم مستعينين بلجنة تحرير المغرب العربي بعد أن فشلت محاولات توحيد الأحزاب المغاربية الكبرى .

²⁰³ انظر التقرير في أحمد أمزيان: **المرجع نفسه**، ص، ص 236، 237 .

²⁰⁴ حسب الإحصائيات التي قمنا بها أعدادهم كانت على الشكل الآتي: في الدفعة الأولى عام 1951 جزائري واحد من بين 4 مغاربة، وفي الدفعة الثانية في سنة 1954 ثمانية عشر مغربيا وثلاث جزائريين وتونسي واحد، وتلتها في عام 1955 عدة دفعات عناصرها في الغالب جزائريين.

²⁰⁵ انظر محمد حمادي العزيز: **المصدر السابق**، ص 128 وما بعدها.

²⁰⁶ **المصدر نفسه**، ص 126.

²⁰⁷ انظر فتحي الديب: **المصدر السابق**، ص - ص، 24 - 28

التقى بن بلة وخيضر مع محمد بن عبد الكريم الخطابي وشقيقه امحمد ،وانفقوا على دراسة خطة موحدة لمباشرة الثورة في كامل المغرب العربي، وفي شهر ماي 1954 وضعت خطة عمل مفصلة مطابقة لتصور الثوار الجزائريين والضباط المغاربة المساعدين للخطابي، وأساسها مباشرة العمل الثوري في إطاره الموحد بهدف تحقيق الاستقلال التام لبلدان المغرب العربي، وتنسيق مخطط العمل بين ضباط لجنة تحرير المغرب العربي ووفد الثورة الجزائرية في الخارج ، وعليه انتقل أحمد بن بلة رفقة محمد حمادي العزيز إلى طرابلس في أوت 1954 ومعه توصيات الزعيم ابن عبد الكريم الخطابي للضباط المغاربة في تونس وطرابلس بتنسيق العمل المشترك، ووضع جميع الإمكانيات تحت تصرف أحمد بن بلة (208).

وفي طرابلس نجح أحمد بن بلة في الاتفاق مع محمد حمادي العزيز وعز الدين عزوز على إنشاء قيادة موحدة لجيوش تحرير المغرب العربي، والتحضير للعمل المسلح وفق المبادئ التي تبناها الخطابي، وتمت المصادقة على القرارات الآتية :

- 1 - تأسيس جيوش تحرير المغرب العربي في كل من تونس والجزائر والمغرب .
- 2 - تأسيس قيادة عامة موحدة في الخارج ريثما يتم نقلها إلى أحد أقطار المغرب العربي .
- 3- تأسيس قيادات خارجية لكل جيش تحرير في الخارج ريثما يتم إدخالها إلى أقطار المغرب العربي فيما بعد.

4 - إعلان الحرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، وكذا الاستعمار الإسباني إذا نكثت الحكومة الإسبانية وعودها وعادت الحركات الوطنية في المغرب العربي .

5 - اعتبار كل واحد من المجتمعين المؤسسين عضوا في القيادة العامة الموحدة الخارجية، وفي القيادة الخارجية لجيش تحرير وطنه مع الأعضاء العاملين في لجنة تحرير المغرب العربي ولجنة دفاعها (209).

إن هذا الاتفاق المبرم مثل أهمية بالغة في مسيرة لجنة تحرير المغرب العربي وجاء عشية تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وعقب أحداث دولية وإقليمية بالغة الأثر على أوضاع المغرب العربي (210)، وقد واجهت تجسيده صعوبات ميدانية ناتجة عن قلة الاستعدادات وارتباط المقاومين في داخل تونس والمغرب بالأحزاب السياسية، وقد كلف محمد حمادي العزيز بالانتقال إلى منطقة وهران، وربط الصلة بين قيادتي جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي - الذي سينشأ - مع توالي

208 Mohammed LBJAOUI : op cit ,p 12

209 محمد حمادي العزيز: المصدر السابق ، ص - ص ، 152 - 161 و Azzedine AZOUZ : op cit ;p- p. 185-186

210 وتشير المصادر الجزائرية المقربة من ابن بلة إلى حصول هذا الاتفاق انظر ، M'hamed YOUSFI op cit ,p145

مسؤولية المراقب العام لجيش التحرير الوطني⁽²¹¹⁾، وفي هذا تأكيد على تجسيد البنود المتفق عليها ميدانيا، غير أن الظروف المستجدة لم تسمح لهذا الجناح بإرساء تنظيم ميداني قوي في تونس والمغرب، ولكن اندلاع الثورة الجزائرية أتاح للتوجه السياسي الذي نادى به الخطابي أن يتدعم أكثر .

ثانيا - الثورة الجزائرية وتفعيل مرجعية الخطابي مغاربيا

لقد شكل اندلاع الثورة الجزائرية حدثا مهما في المغرب العربي تفاجأت به الأحزاب السياسية المغاربية التي كانت تشكك في عزيمة الجزائريين على الثورة، وهلل له ابن عبد الكريم الخطابي واعتبره حلقة من مشروعه الثوري، وتتويجا لوحدة المغرب العربي، لقد تأكد الخطابي من صدق نوايا الثوار الجزائريين في شن الثورة المسلحة ومقارعة الاستعمار بالسلح والنار، ويوضح المناضل التونسي يوسف الرويسي الذي وقف إلى جانب الخطابي يدعم ويؤازر خطه الثوري أن الثورة الجزائرية جاءت لترضي مطامح ابن عبد الكريم الخطابي الذي كان يرى فيها انتصارا لأفكاره ومحصلة لوجهات نظره⁽²¹²⁾.

لقد عبر الخطابي عن موقفه الصريح من الثورة الجزائرية بعد عشرة أيام من اندلاعها في ندائه الموجه إلى مجاهدي المغرب العربي عبر "صوت العرب"، دعا فيه القادة الثوريين والضباط والجنود المكافحين وشعب المغرب العربي بمختلف فئاته إلى الوقوف صفا واحدا ضد طغمة الاستعمار الجائرة، وخص الجزائريين بالقول: "أيها الجزائريون نحن جميعا ما كنا نود في يوم من الأيام أن تصل الحالة في شمال إفريقيا إلى هذه المرحلة الدامية، ولكن رغبة جماعة المفسدين من الفرنسيين في الفتنة هي التي جعلتكم وجعلتنا جميعا ننفجر، فنهضتم تدافعون هذا الدفاع المبارك المجيد، ونزلتم إلى الميدان الذي تريده الجماعة الضالة جماعة المخربين الذين سمو أنفسهم معمرين..."⁽²¹³⁾، وتضمن هذا البيان مباركة وتأييدا صريحين لثورة الجزائر، وتأكيدا على الاتحاد وأن ثورة الجزائر هي ثورة جميع المغاربة، انتهجت الخيار الأسلم لتقف في وجه المفاوضات التي لم تجد نفعا، "فسدوا معهم (المغاربة) باب المفاوضات، واجعلوا شعاركم لا مفاوضة بعد اليوم، واعلموا علم اليقين أنهم لا يتقون بكم سالمتم

²¹¹ محمد حمادي العزيز: المصدر نفسه، ص 183.

²¹² انظر شهادته، مجموعة مؤلفين: الخطابي وجمهورية الربيف، مرجع سابق، ص، 418.

²¹³ انفراد الفضيل الورتلاني بنشر هذا البيان، وكان مقربا من الزعيم الخطابي هو والشيخ الإبراهيمي، انظر الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، مصدر سابق، ص229.

أو حاربتهم، فلا تتقوا بهم ولا تجعلوا معهم عهدا ولا ميثاقا" (214)، وتوجه الخطابى بالنصح للمغاربة: "اتحدوا ورتبوا صفوفكم ولا تسمعوا لما يعرضونه عليكم من المهادنة فما هي إلا خدعة وتضليل وكسب للوقت، وما هذه الأشياء إلا حيلة تدل دلالة قاطعة على عجز هذه الجماعة وخوفها وعنوانا من عناوين مصيرها الأسود النهائي..." (215)، وتوجه إلى التونسيين بكلمة نبه فيها إلى خدعة المفاوضات الرامية إلى فصل كفاح التونسيين عن كفاح إخوانهم الجزائريين والمراكشيين، وطلب الخطابى من الجنود المغاربة المجندين في الجيش الالتحاق بإخوانهم المجاهدين لتحرير وطنهم، والتمس من الأحرار الفرنسيين أن يتفهموا القضايا التحررية لأبناء الشمال الإفريقي، وختم كلمته مؤكدا على الوحدة والتعاقد في مقارعة الاستعمار والحذر من خديعته وتضليله (216).

ونشط الخطابى في الدعوة إلى نصرته القضية الجزائرية، فكاتب الملوك والرؤساء وخطب في المحافل والتجمعات، ورفع العديد من المذكرات، إذ قدم مثلا مذكرة إلى الجامعة العربية بتاريخ 26 نوفمبر 1954 نوه فيها بأهمية اندلاع الثورة الجزائرية على قرب نهاية الاستعمار، وحمل البلدان العربية مسؤولية الدفاع عن بلاد المغرب العربي مطالبها منها الدعم والمساندة بالسرعة اللازمة التي تقوت على العدو أهدافه الخطيرة، "...الحالة في تلك الديار قد تغيرت تغييرا يستوجب من الجميع عناية خاصة وجدية، والثورة التي قامت أخيرا في الجزائر بعد حوادث تونس ومراكش أخذت طابعا من الجد، قدره العدو كما تعلمون حق قدره، ولربما قدره أكثر من قدره ليضمن العواقب لصالحه، ونحن نأمل أن تكون هذه الحركة الجدية بداية لنهاية الاستعمار الفرنسي في بلادنا، لكن ذلك متوقف لا محالة على ما نقوم به من أعمال جدية، وما نأخذ به من أسباب معقولة..." (217).

لقد أحدث اندلاع الثورة الجزائرية اضطرابا في مواقف الأحزاب المغربية خاصة الحزب الدستوري التونسي، الذي قطع شوطا في التفاوض مع فرنسا وطالب من المقاومين تسليم أسلحتهم، وقد يئست الثورة الجزائرية والخطابى من موقف بورقيبة والأحزاب السياسية المغربية التي كانت تأمل في حل سلمي لقضايا المغرب العربي عن طريق المفاوضات الثنائية، وتركزت جهود الوفد الخارجى للثورة الجزائرية والخطابى على بعث المبادئ الثورية والعمل بميثاق القيادة العامة لجيوش تحرير المغرب العربي، وكان وضوح الأهداف بالنسبة لكليهما يدعو إلى تسريع إنشاء جيش التحرير التونسي وجيش التحرير المغربى اعتمادا على العناصر الثورية بدلا من الأحزاب السياسية والمضى

214 الفضيل الورتيلاني : المصدر السابق، ص 230.

215 المصدر نفسه.

216 المصدر نفسه، صص، 231_ 232.

217 انظر المذكرة المؤرخة في 29 نوفمبر 1954، محمد أمزيان : المرجع السابق، ص - ص، 248-250

في توحيد المعركة وتجاوز الحلول التفاوضية التي تغري الأحزاب السياسية في تونس والمغرب، فهل نجحت مساعيها وهل تجسد هذا الخيار ميدانياً ؟

إن جيش التحرير التونسي وجيش التحرير المغربي ولدا رسميا - كما سيأتي توضيحه - بعيدا عن تأطير ابن عبد الكريم الخطابي، وعلى الرغم أن تأثيرات توجهه كانت بالغة على المقاومين في تونس والمغرب إلا أن الأحزاب السياسية سرعان ما احتوت عناصر المقاومة جانبية بذلك ثمار النصر، ومنتبهة الوضع المستجد بعد اندلاع الثورة الجزائرية لتحقيق مطامحها السياسية⁽²¹⁸⁾ .

لقد نجح مخطط القيادة العامة لجيوش تحرير المغرب العربي ميدانيا في إرساء قاعدة خلفية في طرابلس اعتمادا على المناضلين التونسيين الموالين لتوجه الخطابي، وعلى رأسهم عز الدين عزوز وعلي الزليطي وعبد العزيز شوشان، وكلف ابن بلة بشير القاضي والهاشمي الطود بحث سبل إمداد الثوار المغاربة بالسلاح انطلاقا من قاعدة طرابلس، وتوضح شهادة بشير القاضي حجم الاستفادة من هذه القاعدة المهمة بالقول : "...بدأت أنا أشتغل في إطار هذه الفكرة التي جاء بها هؤلاء الشبان من القاهرة تحت توجيه الأمير رحمه الله (الخطابي)، وكانت الفكرة آنذاك هي محاولة وضع ما يسمى بالكفاح المسلح المشترك خارج الأطر الحزبية، والأمير الخطابي رحمه الله كان يرى أو يعتقد أن الأحزاب قد استنفذت تقريبا وجودها..."⁽²¹⁹⁾، ويشيد بشير القاضي بأعمال التنسيق التي تمت في إطار جيوش تحرير المغرب العربي خاصة بين ابن بلة والهاشمي الطود وعبد العزيز شوشان، والتي مست البحث عن الأسلحة وشراؤها، وتنظيم شبكات تمريرها إلى الجزائر بواسطة المناضلين التونسيين⁽²²⁰⁾

وقد تأجج حماس المناضلين التونسيين للحل الشمولي الذي نادى به الخطابي وتؤكد في المغرب ضرورة المضي في الكفاح المسلح وتنسيق العمل مع الثوار الجزائريين، وكان مقررا أن ينهض بهذه المهمة محمد حمادي العزيز الذي كلفه ابن بلة بالإشراف العام على جيش التحرير الجزائري وتوحيده مع جيش التحرير المغربي، ولكن هذا الجيش تأخر ظهوره إلى النصف الثاني من سنة 1955، لقد أطر حزب الاستقلال حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، لكن بصمات الخطابي وأثره كان واضحا على فصائل المقاومة، فأغلب قادتها شاركوه في حرب الريف خلال عشرينيات القرن العشرين⁽²²¹⁾، وهم بطبيعتهم الثورية أقرب إلى ابن عبد الكريم الخطابي من حزب الاستقلال

²¹⁸ اشفورد دوجلاس: التطورات السياسية في المملكة المغربية، تر، عابدة عارف واحمد أبو حاكمة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص 118.

²¹⁹ انظر شهادة بشير القاضي: جيش التحرير المغربي 1948-1955، مرجع سابق، ص، 169

²²⁰ المرجع نفسه

²²¹ محمد بن عمر العزوزي: حقائق تاريخية عن تأسيس جيش التحرير بقبيلة أجزناية مع نبذة تاريخية من تاريخ هذه القبيلة، ط1، مطبعة ناداكوم، الرباط، 2002، ص - ص، 37-41 . ومحمد لخواجة: تأثير حرب الريف وقائدها

كما أن العناصر الثورية في منطقة الريف وخاصة مناطق أكنون وبورد وتيزي وسلي كانت أشد ما تكون نقمة على الاستعمار وارتباطا بالخطابي الذي يمثل بعدا مغاربيا وإسلاميا وقوميا في كفاحه، وأكثر من ذلك يمثل أسطورة كفاح المغاربة ضد الفرنسيين والأسبان، وهذا الارتباط الواضح هو الذي دعى مجلة "نيوزويك الأمريكية" إلى أن تعلق على حوادث أكتوبر 1955 بالقول: "هاجم أبناء وأحفاد عبد الكريم المحاربون الأثداء مرة أخرى في الأسبوع الماضي المراكز الفرنسية في جبال الريف بشمال المغرب... وهؤلاء المحاربون أحسن تسليحا من المقاتلين السابقين الذين حاربوا فرنسا والأسبان بين 1920-1926..."⁽²²²⁾، كما أن الكاتب الفرنسي بيير فونتين أصدر كتابا عنوانه "عبد الكريم مصدر الثورات في شمال إفريقيا" خلص فيه للتأكيد على أن "ابن عبد الكريم الذي كان يحاربنا وهو شاب في المغرب فقط، عاد اليوم يحاربنا في شمال إفريقيا، إنه هو الذي يقود الثورات ضدنا في كل هذه البلاد ويهدد بذلك وجودنا فيها، ويقضي على أي أمل في الاستقرار والتحكم والسيطرة عليها، حقيقة أنه لا يحارب بنفسه ولكنه هو عقل هذه الثورات وروحها..."⁽²²³⁾، وعلى الرغم من عدم نجاح الخطابي ولجنة تحرير المغرب العربي في إحراز النجاح العسكري ميدانيا، وتمكن الحركات السياسية من الهيمنة على فصائل المقاومة المسلحة إلا أن النجاح السياسي المحقق كانت له أبعاد متعددة ومفيدة للثورة الجزائرية.

وإن لم تكن قيادة الثورة الجزائرية في منأى من استغلال سمعة الخطابي وشخصيته الدولية، فبدوره كان الخطابي مغتبطا بما تحققه الثورة الجزائرية من نجاح ويأمل في تجسيد مشروعه المغاربي الكفاحي على حساب خيارات التفاوض السلمية، ولا يتردد في مباركة نفسه زعيما وقائدا لجيوش تحرير المغرب العربي⁽²²⁴⁾، فهل كان الرجل مثاليا إلى أبعد الحدود؟ وكيف وظفت الثورة الجزائرية سمعته لتحقيق أهدافها؟.

لقد واصل الخطابي نشاطه في القاهرة، ينسق المواقف الثورية ويربط الصلات الوثيقة مع الجامعة العربية والقادة والزعماء، ويوجه نداءات الجهاد إلى أهالي المغرب العربي وإلى العلماء والأعيان والساسة، ويدعو في اللقاءات والصحف والنداءات إلى الوحدة والتكاتف ومواجهة المستعمر بواسطة الكفاح المسلح والقطيعة النهائية معه ومع أعوانه .

في جيش التحرير المغربي: لجوء محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى مصر الأبعاد والدلالات الوطنية والدولية، مرجع

سابق، ص - ص، 100 - 104

²²² انظر محمد أمزيان : المرجع السابق، ص 178

²²³ انظر محمد سلام أمزيان : عبد الكريم وحرب الريف، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1972. ص232

²²⁴ انظر عثمان بناني: محمد بن عبد الكريم ومسألة استقلال المغرب، مجلة أمل، مجلة فكرية مغربية، ع 8

(1992) ص147.

وقد عد الخطابي بورقيبة والمفاوضين المغربيين خونة لكفاح المغرب العربي المشترك ومتواطئين مع المستعمر في وأد جذوة الحماس والجهاد الذي كان قاب قوسين أو أدنى من القضاء النهائي على المستعمر، وأكد أن المغرب العربي لن يحقق استقلاله الحقيقي إلا إذا نزع بورقيبة من حكومته ومحمد الخامس من عرشه (225)، ويبدو الخطابي مغاليا في موقفه، فهل كان مثاليا يأمل في ثورة جماهيرية تزيح القادة والسياسيين في تونس والمغرب عن السلطة وتتوجه زعيما؟.

يبدو أن الخطابي الذي كان بعيدا عن الميدان ويدير معركته من القاهرة لم يكن مطلعاً على واقع ما آلت إليه الأوضاع، وكان ما يزال مغترا بزعامته وبنفوذ، لقد استحضر محمد البصري تجربته وحكم عليه قائلاً: "إن رجلا بهذا الحجم انقطع إلا من موقع واحد هو القاهرة، مما جعل من السهل عزله وإيقائه على مسافة من الأحداث والوقائع والمعطيات" (226)، وأن هذا البعد عن الميدان جعل الخطابي لا يجاري الأوضاع المستجدة ولا يطلع على كثير من الحقائق الميدانية، وقد انتقد كثيرا من المناضلين والمؤرخين خطته الكلاسيكية في الحرب وحكموا بعدم ملاءمتها لأسلوب الكفاح المتبع في العشرينيات مع ظروف الخمسينات من القرن العشرين (227)، ومما يؤكد مثالية الخطابي أنه لم ينشئ جيشاً مالياً له يأتى بأوامره وكل ما شاده هو تكوين عناصر من الضباط ونشر الدعاية لمخططة الحربي وكسب عواطف السكان، وهذا لا يضمن له القوة الحقيقية والحضور الفعلي .

لقد كانت الثورة الجزائرية تهدف للاستفادة من البعد المغاربي لكفاح الخطابي ولم ترم استغلال شخصه بقدر ما هدفت إلى إستراتيجية توحيد المعركة في المغرب العربي، وقد ساندتها في ذلك الخطابي، وفي الوقت نفسه اجتهدت في كسب الأحزاب الوطنية وفرق المقاومة المسلحة لتدخل معركة موحدة تخدم أهداف الثورة الجزائرية وتحقق الدعم السياسي لمشروع وحدة المغرب العربي (228).

وحمل الخطابي على الأحزاب السياسية التي تجاوزت مشروع وحدة الكفاح حملة عدائية شديدة، ودعى الشعوب وعناصر المقاومة إلى مواصلة المعركة وتوحيدها مع الجزائريين، وبذلك كفى الثورة الجزائرية في الرد على هذه التوجهات القطرية خاصة أمام حساسية علاقتها مع فصائل المقاومة والأحزاب السياسية، وكانت علاقته مع قيادة الثورة في الخارج ودية، فهو يعمل وينسق مع ابن بلة وخيضر في إطار لجنة تحرير المغرب العربي، ومع الزعماء الوطنيين الآخرين المتواجدين في القاهرة، ويبدو أن تحالفه مع قيادة جبهة التحرير الوطني ظل صوريا، إذ لم يحصل الاتفاق على

²²⁵ انظر أحمد توفيق المدني : **حياة كفاح** ، مصدر سابق ، ج 3 ، ص 230.

²²⁶ محمد البصري : **المصدر السابق** ، ص 149.

²²⁷ محمد زنيير : **المرجع السابق** ، ص 35 ، ومجموعة مؤلفين : **الخطابي وجمهورية الريف**، مرجع سابق، ص 408

²²⁸ انظر شهادة بشير القاضي : **جيش التحرير المغربي 1948-1955**، مرجع سابق، ص 170.

مشروع للوحدة نظرا لبعض الاختلافات السياسية، فقد وقع الاتفاق على وحدة المعركة واستمرارها في كامل أقطار المغرب العربي حتى يتحقق الاستقلال التام، وتم التأكيد على البعد الإسلامي والقومي لكفاح المغرب العربي، لكن بعض القضايا أثارت حفيظة الثورة الجزائرية، كمسألة تعامل الخطاب مع العناصر المناوئة للثورة، وعدائه المعلن للأحزاب السياسية في المغرب العربي خاصة حزب الاستقلال والموقف من الأسبان، والاختلاف في خطط العمل الميدانية، وعموما وصف محمد خيضر علاقة الخطاب بالثورة الجزائرية مجيبا عن تساؤلات قيادة الداخل قائلا: "...إن الخطاب كما تعلمون اتخذ موقفا عدائيا علنيا معلنا من جميع الأحزاب السياسية وعلى الخصوص حزب الاستقلال، وفيما يخص الجزائر كان يطبع موقفه التعاطف دائما، لذلك كان لنا معه في كل وقت علاقات جيدة جدا ما عدا خلال الأزمة التي اجتزناها هنا (القاهرة) وتسببت فيها مناورات مزغنة والشاذلي" (229)

ولم يكن الخطاب مطلعاً على خصوصيات الثورة الجزائرية وأسرارها التي كانت حكراً على ممثلي الوفد الخارجي، ولم يأخذ في دعوته لوحدة صف الوطنيين الجزائريين اعتباراً للتباين الموجود بين جبهة التحرير الوطني وجمعية العلماء المسلمين وبينها وبين الحركة المصالية المناوئة وكانت علاقته حميمة مع الشيخ البشير الإبراهيمي والفضيل الورتلاني ومع العناصر الوطنية الأخرى المتواجدة في القاهرة، واستغل أنصار مصالي الشاذلي المكي ومزغنة صداقتهم معه لضرب جبهة التحرير الوطني، وقد طرح الوفد الخارجي للجبهة على ممثلي التشكيلات السياسية مشروعاً لتأسيس جبهة جزائرية موحدة، ولكن بشرط الاعتراف أولاً بجبهة التحرير الوطني والالتزام ثانياً بالعمل المسلح ووحدة الكفاح في المغرب العربي، وبذلت مساعي حثيثة أسهم فيها المسؤولون المصريون وكذا الزعيم الخطابي، وتم تجاوز الخلافات مع الشيخ البشير الإبراهيمي ورضي ممثلو مصالي بمشروع الاتفاق الموحد للهيئات الجزائرية، وصادق الجميع على ميثاق جبهة التحرير الجزائرية يوم 18 فيفري 1955، وسر الخطابي كثيراً بتحقيق هذه الوحدة وإصرار الجزائريين على مواصلة الكفاح وتوحيد المعركة المغاربية، وقد تحدث فتحي الديب عن ظروف إنجاز هذا الاتفاق ومساعي أحمد بن بلة وخيضر لتجاوز العقبات (230)، ونشر الفضيل الورتلاني وثيقة الاتفاق منذ عام 1956، ولكنه يحددها بتاريخ 5 فيفري 1955، ويوضح أن أول من وقعها محمد بن عبد الكريم الخطابي وشقيقه أحمد والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والفضيل الورتلاني، وأحمد بيوض، والشاذلي المكي، وذكر أن الوثيقة تبقى مفتوحة ليوقعها المسؤولون الجزائريون (231)، وتحليل هذه الوثيقة يمكن استنتاج ما يلي :

229 انظر رسالة محمد خيضر إلى عبان رمضان بتاريخ 15 ماي 1956 . **op** Mabrouk BELHOCINE . **cit** p135

230 انظر فتحي الديب : **المصدر السابق**، ص - ص، 76-78، وقد نشر بنود الاتفاق في ملاحق الكتاب.

231 انظر الفضيل الورتلاني : **المصدر السابق**، ص 219.

أولا - إن اجتماع 5 فيفري 1955 طرح المبادرة من وجهة نظر أصحابها وهم ممثلو جمعية العلماء والبيان الجزائري ومصالي الحاج، ويكون الشاذلي المكي وبتوجيه من مصالي وراء المخطط الذي أريد منه تهميش الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني خاصة من خلال اللجوء إلى زعامة الخطابي، وقد أرسل مصالي مزغنة وعبد الله الفيلاي إلى القاهرة للدعاية لصالحه، وأوهما الخطابي أن مصالي يقف وراء الثورة، وأن أحمد بن بلة وخيضر منشقين عنه .

ثانيا - إن اجتماع 18 فيفري 1955 جاء رد فعل لاحتواء المناورة، والمبادر في هذه المرة هو وفد جبهة التحرير الخارجي، ولا نعرف إن كان الخطابي حضر الاجتماع أم لا، لكن الموقعون على الوثيقة هم العناصر السابقة مضافا إليها أحمد مزغنة وحسين لحول ومحمد يزيد وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد، ويبدو أن جبهة التحرير الوطني أرادت أن تجعل الأمر شأنا داخليا ودون إشراك الخطابي، ولعل مثل هذا السلوك يكون قد أثار تحفظ الخطابي، كما أن علاقات الخطابي مع العناصر المناوئة لجبهة التحرير الوطني خاصة الشاذلي المكي وأحمد مزغنة وجهله لطبيعة الصراع أثار سخط بعض قادة الثورة .

وفي أكتوبر 1955 ظهر للعيان تحالف جيش التحرير الجزائري مع حركة المقاومة المغربية وتشكيلهما لجيش تحرير المغرب العربي، وقد راهنت جبهة التحرير الوطني على خصم الخطابي علال الفاسي، الذي كان يوجه من القاهرة حركة المقاومة، فهل أثار الخطابي مواقف تدعو إلى التحفظ وتخدش علاقاته مع الثورة الجزائرية، يبدو أنه لم يكن مطلعاً على طبيعة هذه العلاقة ويشك في ولاء المقاومين لحزب الاستقلال، واعتقد أن مشروعه هو الذي يتجسد تلقائيا في الميدان، وأن جماهير الريف هبت للجهاد استجابة لدعوته .

وعلى ضوء مواقف الخطابي تساءل عبان رمضان مستغربا: "كيف يجوز للأمر عبد الكريم أن يكون ضدنا" (232)، وأجابه محمد خيضر المتابع لملف العلاقة مع الخطابي عن استغرابه موضحا كثيرا من النقاط المهمة وأسباب فتور العلاقة الجيدة معه لمدة ثلاث أشهر بسبب انخداع الخطابي بمبعوثي مصالي، وحساسية العلاقة معه في ظل تحالف جبهة التحرير الوطني مع علال الفاسي، إذ أكد خيضر أن العلاقة مع حزب الاستقلال وحركة المقاومة في هذه المرحلة أولى من ورقة الخطابي وأشار إلى حقيقتين مهمتين، هما أن الخطابي لا يرضى بدور متواضع ويريد منافسة حزب الاستقلال، وأن أعوانه المحيطين به لا يوثق بهم، وأكد خيضر أن الخطابي يقف مع الثورة الجزائرية دائما لكنه بحسن نيته وتعامله مع الجميع انخدع بدسائس أحمد مزغنة والشاذلي المكي اللذين صورا له مصالي زعيما للثورة، ولما اتضحت للخطابي الأمور على حقيقتها أفصح عن خطئه وعبر عن دعمه لجبهة التحرير الوطني " إن عبد الكريم ليس ضدنا وعلى الأقل لم يكن أبدا ضد حركتنا بل بالعكس وإن كان

²³² انظر رسالة عبان رمضان للوفد الخارجي للجبهة بتاريخ 08 أكتوبر 1955 op; Mabrouk BELHOCINE

في وقت معين ذهب ضحية أكاذيب الشاذلي ومزغنة اللذين أكدا له أن مصالي هو الذي أعلن هذه الثورة وهو الذي يراقبها، وأكثر من ذلك أكدا له بأن مصالي كلفهما بالسهر شخصيا على مصالح الجزائر، وأنه يعطيه الإذن الصريح للعمل والحديث باسم الثورة الجزائرية في أي مكان يراه ضروريا، وقد انخدع عبد الكريم لحسن نيته، وصدق أكاذيبهما وتوطدت علاقته مع هذين المحتالين ومع الإبراهيمي وشركائهم، وهو ينوي استخدام هذا التفويض لكي يخرج في وقت واحد من العزلة التي يعيش فيها منذ سنوات، ويرد الضربة لحزب الاستقلال الذي يشعر نحوه بالنفور، واستمر الأمر كذلك لمدة شهرين أو ثلاثة ثم اتضحت الأمور وتراجع عن أخطائه واليوم فإن الأمر لا يتوقف إلا علينا لكي نجعله يسير في أي اتجاه نريده. "(233)، ونبه محمد خيضر إلى أن العلاقة مع الخطاب أصبحت تطرح مشكلا عويصا في ظل الظروف المستجدة، فالتعاون معه يغضب قادة حزب الاستقلال الذين قبلوا بتوحيد جبهة المقاومة المغربية مع الثورة الجزائرية، ويؤثر على الموقف الحيادي لإسبانيا، والأفيد للثورة الجزائرية في هذه المرحلة هو عدم لفت أنظار الطرفين (حزب الاستقلال والأسبان) إلى العلاقات الودية مع الخطابى .

وفي هذا الإطار جاء تأكيد خيضر على أن "حالة عبد الكريم تطرح مشكلا آخر هو أيضا مشكل حساس، ففضلا عن أن تعاوننا معه يؤدي إلى نفور أصدقائنا في الاستقلال فإن محيط عبد الكريم (أي أبنائه) هو محيط فاسد والحال أن عبد الكريم لا يستطيع أن يخفي شيئا عن أبنائه هذا من جهة ومن جهة أخرى أنكم لا تجهلون بلا شك كم يفيدنا الموقف الحيادي لإسبانيا في الساعة الحاضرة لكن ما هو مؤكد بصفة مطلقة هو أن ابن عبد الكريم يمثل بالنسبة لإسبانيا ما يمثله الشيطان بالنسبة للملائكة والعكس صحيح" (234)، وخلص خيضر إلى أن الخطابى يمثل طرفا مهما في العلاقات المغربية، وورقة رابحة يجب استعمالها في الوقت واللحظة المناسبين.

ويبدو أن الخطابى لم يعد بعد أن تحالفت الثورة الجزائرية مع علال الفاسي وحركة المقاومة المغربية الطرف الأكثر أهمية في العلاقات الجزائرية - المغربية، وتوجب عليها أن لا تظهر ذلك لان الرجل لا يقبل بأن يتجاوز ولا يقنع بدور متواضع، فحافظت معه على العلاقات الودية ولو ظاهريا، "ومن المستحيل إذن استخدام ورقة عبد الكريم دون فقدان الورقة الأخرى الأكثر أهمية في الوقت الراهن لاسيما وأن عبد الكريم لا يقنع بدور متواضع أما بشأن علاقاتنا معه فهي علاقات ودية" (235)، وهكذا يمكننا التشديد على أن الثورة الجزائرية وجدت في الخطابى الحليف المثالي في دعم مشروعها المغاربي الثوري، وخاصة خلال مرحلة اشتداد المقاومة في تونس والمغرب وقبول الأحزاب السياسية في تونس والمغرب بمشروع الاستقلال القطري.

233 انظر رسالة خيضر الى عبان السابقة ، p 96 .: **op cit** Mabrouk BELHOCINE.

234 **IBID**

235 Mabrouk BELHOCINE . **op cit** p 96

ثالثا - الخطابى ودعم خيار الاستمرار فى الكفاح المشترك ومؤازرة الجزائر

لقد بادرت فرنسا أمام اشتداد المجابهة الجزائرية المغربية إلى تسريع مفاوضات اكس لبيان فى أكتوبر 1955، وبدأت قيادات حزب الاستقلال مناوراتها لوقف القتال والدخول فى المفاوضات السلمية، وقد مر جيش التحرير المغربى بامتحان عسير، فهل يستجيب للموقف السياسى أم يواصل المعركة التى بدأها ويحتكم إلى مرجعية الخطابى ؟

لقد أعلن الخطابى بجرأته المعهودة ووضوح موقفه المعارض لخطوة المفاوضات، وندد بقرار وقف القتال ودعى إلى استمرارية المعركة ومعارضة اتفاقية الاستقلال الشكلى⁽²³⁶⁾، وتوضحت حقيقة أن قادة جيش التحرير المغربى المرتبطون روحيا بأفكار الخطابى لم يكن من السهل على حزب الاستقلال وحتى العرش احتوائهم، وظلت بعض الفصائل بعد إعلان استقلال المغرب تعبر عن التزامها بمواصلة المقاومة إلى جانب الجزائريين، وتدعو إلى تحقيق استقلال المغرب الناجز⁽²³⁷⁾، ومعنى هذا أن عناصر جيش التحرير لم تحتكم دائما لضوابط الحزب وكانت تمثل لمرجعية الخطابى، وقد أكد هذا المناضل محمد البصرى فى شهادته قائلا: "عندما بدأنا نرتبط بالجزائر ونتجه نحو وحدة النضال فى المغرب العربى، كان واضحا أنذاك بأن الخطابى يمثل رمزية هذا الأفق، كما كان واضحا أن نموذج الجزائر أضحى مقلقا، تولد الخوف فى المغرب العربى من تكرار النموذج ومن أن هذا المولود الثورى المسلح بالمغرب (جيش التحرير المغربى) سيتجه نحو الخطابى كمرجعية"⁽²³⁸⁾.

ولا شك أن هذا التخوف من التجربة الثورية الجزائرية الذى أفصح عنه البصرى كان يجد صده داخل الحزب ولدى القصر، ولهذا كان التصميم حازما على حل وتطوير جيش التحرير المغربى المتحالف مع الجزائريين ومنع التقائه مع مرجعية الخطابى، وقد أعلن الخطابى رفضه لوقف القتال وحل جيش التحرير المغربى قبل أن يتجسد استقلال المغرب العربى، وأكد أن هذا الجيش الذى كان له فضل استقلال تونس والمغرب يتوجب عليه العمل على إعانة الجزائر وتحريرها، وتؤكد الوثائق الاستخباراتية أن فكرة استمرار المقاومة وردت فى منشور بعثه الخطابى ووزعته أركان الحرب العليا لحركة المقاومة وجيش التحرير، ومما جاء فيه التأكيد على "أن الاستقلال الحقيقى للمغرب لن يكون كاملا إلا إذا استقلت إفريقيا الشمالية بكاملها"⁽²³⁹⁾.

²³⁶ زكى مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابى وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديرانت، الرباط، 2003، ص - ص، 37 - 38.

²³⁷ شهادة الدكتور عبدا لكريم الخطيب جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص، 42.

²³⁸ محمد البصرى: المصدر السابق، ص، 78.

²³⁹ الوردى عبد الرحيم: الخفايا السرية فى المغرب 1955-1961، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، (د ت)، ص - ص، 19-20.

إن إيقاف عمليات جيش التحرير المغربي والمضي في مفاوضات ثنائية فرنسية مغربية مثل انتكاسة للمشروع الذي رفعه الخطابي وجسدته الثورة الجزائرية، وقد نهض الخطابي بمساعي حثيثة وجهود جبارة لإنجاح خياره، وبعث الروح في مشروعه واطهار زعامته في هذه المرحلة الحساسة، وقد وجه اهتمامه بعد استقلال المغرب لنصرة ثورة الجزائر، خاصة بعد أن أحس بخيبة الأمل على ما جرى في تونس والمغرب، وأدرك أن ذلك كله موجه لضرب الجزائريين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة⁽²⁴⁰⁾، وأمام الأمر الواقع شجعت جبهة التحرير الوطني الخطابي على المضي في موقفه للضغط أكثر على حزب الاستقلال والعرش، ويبدو أن موقفه من الجلاء ومحالفته للثورة الجزائرية أعطاه قوة حيوية أكبر، وإن كان الأمر يتوقف على حجم تمثيله داخل المغرب، وهذا ما تساءلت عنه قيادة الثورة مرارا، وقد كان صعبا عليها أن تحدد جوابا دقيقا تبني من خلاله العلاقة التي تربطها مع الخطابي، إذ استعرض خيضر موقف الخطابي اثر الإعلان في باريس عن قرب التوصل إلى اتفاقية الاستقلال بالقول: "وفي الوقت الراهن يتخذ عبد الكريم المواقف نفسها تجاه حزبي الاستقلال وبورقوية أن الاتفاق المبرم في باريس بين الحكومة الفرنسية والسلطان ندد به علانية وعن طريق الصحافة، ويرى أن التصريح الذي أدلت به الحكومة الفرنسية وتعترف فيه باستقلال المغرب ليس إلا مناورة موجهة لتقويض المقاومة المغربية وخداع الرأي العام، وأنها تهدف قبل كل شيء إلى عزل الكفاح الجزائري"⁽²⁴¹⁾، ويضيف خيضر أن الأمير الخطابي أبلغهم في جلسة خاصة أنه سيواصل الكفاح في المغرب لأطول مدة ما لم يغادر آخر جندي فرنسي بلاد المغرب العربي، أنهم شجعوا الخطابي خفية على موافقة هذه بحكم العلاقة التي كانت ما تزال قائمة مع حزب الاستقلال وحركة المقاومة، وأظهر خيضر لأول مرة احترازه من الأمير، "لأنه لا يملك في الريف كما يبدو نفوذا حاسما حقيقة"⁽²⁴²⁾.

وتمسكا بمشروع وحدة الكفاح المسلح ومجابهة المخطط الفرنسي سعت الثورة الجزائرية إلى توطيد علاقاتها وتنسيقها مع الخطابي، خاصة بعد توقيف جيش التحرير المغربي للقتال وخذلان حزب الاستقلال للجزائريين، ويبدو أن قيادة الثورة الجزائرية لم تكن مطلعة على النفوذ الحقيقي للخطابي في المغرب الذي كان يجمع بين التبعية والولاء، ولم يكن التحالف العسكري الميداني هو كل ما يمكن أن يقدمه المقاومون للثورة الجزائرية، ذلك إن الدعم السياسي للمشروع المغاربي الذي تتمسك به كان يلقي كل المؤازرة من قبل الخطابي الذي استمر في انتقاده للسلطة السياسية والدعوة لدعم الثورة الجزائرية ومساندة طروحاتها، غير أن بعض المواقف الانتقادية الحادة للخطابي كانت تتم كذلك عن

²⁴⁰ Zaki M BAREK Résistance et Armée de Libération, partie politique- liquidation 1953- 1958, Tanger , 1987, p67

²⁴¹ انظر رسالة خيضر إلى عبان بتاريخ 1956/2/15 . op cit p 135 . Mabrouk BELHOCINE .

²⁴² IBID .P-P 135 - 136

طموح شخصي وتبدو مثالية ومتجاوزة، ولهذا لم تتل إعجاب قادة الثورة، وفي هذا الإطار يذكر أحمد توفيق المدني أنه تناقش مطولا مع الخطابي حول خطة العمل الثورية في المغرب العربي بعد استقلال تونس والمغرب، فكانت تأكيدات صارمة على أن الجزائر لن تستقل "إلا إذا ما شملت نار الثورة كامل الشمال الإفريقي وأزيح محمد الخامس عن عرش مراکش وزحزح الحبيب بورقيبة عن كرسي الرئاسة بتونس وأخذت قيادة الثورة زمام الحكم بالأقطار الثلاثة"، وعلى الرغم من أن المدني أوضح له بأن الجزائر ماضية في جهادها وستتصر لا محالة، وأنها الآن تلتقى الدعم والمساندة من حكومتي القطرين الشقيقتين، ويمكن بناء علاقات تفاهم بين الأقطار الثلاث بدل خيار القطيعة، ولكنه لم يثن عن موقفه، وانتهى عندها المدني للحكم على الرجل قائلاً: "أيقنت يومئذ أنه رجل له ماضٍ مجيد، إنما ليس له حاضر ولا مستقبل" (243)

لقد كانت الثورة الجزائرية تأمل في استمرار المقاومة حتى يتحرر كامل الشمال الإفريقي، ووجدت بعد استقلال تونس والمغرب في مواقف الخطابي سنداً لأفكارها، فهو قد رفض العودة إلى بلده الذي لم ينجز استقلاله بعد - في نظره -، واستمر في نضاله إلى أن توفي وفي قلبه حسرة من الموقف المتخاذل الذي اتخذه المغربيون من ثورة الجزائر (244)، ويكون الخطابي بذلك قد أسهم في الحفاظ على الخط الثوري، إذ أثرت دعوته في استمرار الكفاح وعدم الاستسلام لطروحات حزب الاستقلال والعرش، ورفض بعض قادة جيش التحرير المغربي في جويلية 1956 وضع السلاح، وكانوا ثوريين غير مسيسين وضباط موالين للخطابي، فلم يرحبوا كثيراً بمسؤولي حزب الاستقلال، وحتى بمحمد الخامس الذي زارهم في منطقة الريف (245)، واجتهد الخطابي في بث روح الجهاد لدى بعض فرق جيش التحرير في منطقة الريف، وقد أكد في بيان له حول حقيقة جيش التحرير أن "هناك جيش التحرير المغربي المصطنع الذي هو أداة إسبانية، و..أما الجيش الحقيقي لا يزال يكافح الاستعمار ولا تزال الجهود تتواصل للقضاء عليه نهائياً" (246)، وأوضح أنه لا استقلال ولا حرية للمغرب إلا بحمل السلاح والاستمرار في المقاومة إلى جانب التونسيين الذين شعروا بزيف الاستقلال فعادوا إلى حمل السلاح إلى جانب الجزائريين، "وهؤلاء شركاؤنا وإخواننا في المحنة أهل الجزائر لا يزالون في الميدان مناضلين صابرين حذرين من الخداع متيقظين للألأعيب، وأنهم ليجدون من قلوب العرب عطفاً ومن بني الإنسان تأييداً ومن الله قبل كل شيء عوناً وقوة ونصراً مبيناً، احذروا الغاصبين

243 انظر أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ج3، ص، 230.

244 مصطفى أعراب: الريف بين القصر جيش التحرير وحزب الاستقلال، ط2، مطبعة كوثر، الرباط، 2002. مرجع

سابق، ص، 62.

245 المرجع نفسه: ص - ص، 32 - 33.

246 نشر بجريدة صوت الشعب المصرية بتاريخ 6 أوت 1956 نقلا عن محمد امزيان المرجع السابق، ص242

وأذناهم" (247)، وقد وقف الخطابي مدعماً لمشروعية استمرار المقاومة وعدم التخلي عن الجزائر لوحدها في المعركة، ولم تتجح جهود الطريس ووفد حزب الاستقلال الذي فاوضه في القاهرة في ثنيه عن موافقه، ويؤكد البصري أن الخطابي جدد لهم رفضه العودة إلى المغرب حتى يتحرر كامل المغرب العربي، وأنه يتوجب على المغربيين الوقوف إلى جانب الجزائر، ويكون الخطابي بذلك قد تحول إلى خدمة الثورة الجزائرية وأهدافها المغاربية، ومن أجل ذلك حضى بتقدير قادة الثورة الجزائرية إلى درجة التقديس لشخصه (248).

إن الأفكار التي كان يرددها الخطابي في بياناته وتصريحاته كانت تلتقي مع توجهات الثورة الجزائرية مما يدل على وحدة النظرة والتصور لقضايا المغرب العربي، والتي أوضحت الأيام اندماجها وزيف استقلال تونس والمغرب، فكان يدعو إلى التحرر الشامل وإلى الجلاء والعودة للجهاد إلى جانب الجزائر، "إن المغرب العربي بكل أقطاره لا يزال واقعا تحت قبضة المستعمرين، وإن حالة تونس ومراكش هي حالة الجزائر وإن قيل أن الأولى والثانية قد نالت الاستقلال... وبقي فيها جيش الاحتلال وإلى جانبه جيش آخر من المدنيين الموزعين على الوزارات والمصالح، مطلقين أيديهم فيما جل من شؤون الحكم وما هان، والاستقلال الذي دقت له الطبول في تونس ومراكش لم يقوى على إجلاء المحتل عن البلاد ولا إطلاق أيدي الوطني في حكم بلادهم" (249)، وأمام هذا الواقع المر توجّه الخطابي بالنصح للمغربيين قائلاً: "إخواني وأبنائي لا تصبروا على هوان سمي استقلالاً و عبودية زعموها حرية، ولا تتركوا الاستعمار يفترس أشقاءكم في الجزائر حققوا الاستقلال بالسيف والدم فما يفهم المستعمر لغة غير هذه اللغة..." (250) واستمر الخطابي يعبر عن موقفه الواضح في مواجهة الاستعمار، والداعي إلى معاضدة الثورة، ونقلت عنه صحيفة "آخر ساعة" المصرية تصريحاً يؤكد فيه على المطالبة بالجلاء ومساندة الجزائر، "أنا أعارض أي اتجاه لإضعاف المقاومة الشعبية حتى يخرج آخر جندي أجنبي من البلاد وأعارض أي تراخ في شد أزّر ثورة الجزائر، لأنه لا استقلال للمغرب ما لم يتحقق للجزائر استقلالها وتتخلص من أخطبوط الاستعمار" (251)، وواكب الخطابي تطورات ثورة الجزائر وسجل مواقفه الشجاعة كلما ادلهم بها خطب، وتجدد للدفاع عنها بكل إخلاص وتفاني، إذ أكد دفاعه عن قضية الجزائر في مجالسه، ومن خلال مراسلاته مع المسؤولين والزعماء، وكان يدعم حرص الثورة على التمسك بالخيار العسكري، ويرى أن ذلك يصب في خدمة القضية

247 انظر محمد أمزيان : المرجع نفسه ص – ص، 243 – 244

248 انظر شهادة البصري المقدمة في الذكرى الأربعين لوفاة الخطابي يوم 26 جويلية 2003 بالرباط ، جريدة العلم

27 جويلية 2003

249 انظر نص البيان المنشور بتاريخ 26 فيفري 1957، محمد أمزيان : المرجع نفسه، ص – ص، 255 – 256.

250 المرجع نفسه.

251 نشر التصريح بتاريخ 24 أفريل 1957، انظر محمد أمزيان : المرجع السابق، ص، 191.

الجزائرية، وقد كانت الثورة الجزائرية بحاجة ماسة إلى مثل هذه المواقف خاصة بعد مجيء الجنرال ديغول، وتزايد ضغوط سياسة المغرب وتونس على الجزائر للدخول في المفاوضات، إذ أذاع الأمير الخطابي بيانا حول القضية الجزائرية يوم 10 أوت 1958 حمل فيه على دعاة التفاوض وعدم عملاء للاستعمار "فهم يتحدون إرادة الشعب الجزائري الممثل بجبهة التحرير الجزائرية"، وهم بذلك "...إنما يلتقون مع الجنرال ديغول وغيره من سياسة فرنسا الاستعماريين في محاولة تصفية قضية الجزائر وتوحيد خطط الاستعمار في أقطار شمال إفريقيا"، وأكد أن هذه المواقف تستنكرها شعوب المغرب العربي وأن ثورة الجزائر ماضية في طريقها، وما على الشعوب سوى اليقظة والحذر من مثل هذه الدعوات⁽²⁵²⁾، وأثناء مرحلة المفاوضات الفرنسية الجزائرية كان الخطابي يذكر دائما بالمحاذير التي يتوجب اعتبارها في المفاوضات، ويسند وجهات النظر الجزائرية وقد أكد أن السلاح وحده يضمن الاستقلال الحقيقي⁽²⁵³⁾، ورد الخطابي بحدة على جريمة التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر⁽²⁵⁴⁾، وانتهز حدث اجتماع أقطاب العالم في باريس ليندد بإعانة الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها على الجزائر، وخاطب ديغول مؤكدا له أن مشكلة الجزائر هي مشكلة شمال إفريقيا⁽²⁵⁵⁾، وناشد الخطابي ديغول في مناسبة أخرى - بضمير العقلاء - ضرورة الجنوح للسلم وتمكين الجزائريين من استقلال بلادهم ، وتساءل قائلا : "...إن ديغول كان من الذين لم يقبلوا أن يستولي احد على بلادهم ... فلماذا يبيح لنفسه ما لا يقبله غيره وهو الاستيلاء والبقاء في بلاد الجزائر وشمال إفريقيا"⁽²⁵⁶⁾.

إن هذه المواقف الجريئة للخطابي والمدعمة للقضية الجزائرية حاولت بعض الأطراف السياسية ربطها بمطامحه الشخصية وحبه للزعامة، وفسرت إصراره على معارضة العرش وسياسة الأحزاب الوطنية بأنه لا يفتح بمكانة متواضعة في المغرب المستقل الذي هيمنت عليه سلطة الأحزاب السياسية، وقد اندفع الخطابي بجموح في أكتوبر 1958 ليساند الضباط الجزائريين المناوئين للحكومة الجزائرية المؤقتة، وكذا ثوار الريف المغربي، وربط كثير من الباحثين هذا التورط بإصراره على الثورة والتغيير، وتأكيد حضوره السياسي⁽²⁵⁷⁾، وتؤكد بعض الشهادات أن الخطابي ارتمى بعد أن شعر بتغييبه عن الحياة السياسية في أحضان السياسة المصرية دون أن يشعر، لقد كانت الأفكار

²⁵² أنظر نص البيان، : **المرجع نفسه** ، ص-ص، 262، 264 .

²⁵³ صحيفة الحقائق المصرية عدد يوم 18 ماي 1961 ، نقلا عن محمد امزيان : **المرجع نفسه** ، ص 207.

²⁵⁴ صحيفة الأهرام 1960/04/24 نقلا عن محمد امزيان : **المرجع نفسه**، ص - ص 256-259

²⁵⁵ **المرجع نفسه** ، ص-ص، 264 - 265 .

²⁵⁶ **المرجع نفسه**، ص 207

²⁵⁷ انظر محمد البصري الفقيه : **كتاب العبرة والوفاء**، حوار سيرة ذاتية مع حسن نجمي، ط1، مؤسسة محمد

الزرقطوني، الدار البيضاء، 2002 ، ص 246.

القومية والدينية قاسما مشتركا غير ان التوجه السياسي المصري كان براغماتيا إلى ابعد الحدود، فبعد أن فشل في احتواء الثورة الجزائرية دخل معها في خلاف ولجأ إلى استعمال ورقة الخطابى والاختفاء وراء توجهاته لتثوير منطقة المغرب العربي وتصحيح توجهاتها السياسية، وبواسطة الضباط المكونين في الكليات المصرية وبعض المقربين من الخطابى ظهرت الدعوة إلى تصحيح توجهات الثورة الجزائرية والثورة على العرش في الريف المغربى، واستغلت المخابرات المصرية الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة الجزائرية، ولجأت إلى تشجيع الضباط المعاقبين (محمد العموري ومصطفى لكحل) للانقلاب على قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس وتصحيح مسار الثورة، واحتضن الخطابى هذا التوجه الثورى وانساق مع المخطط المصرى، ولما فشلت محاولة الانقلاب تبين له أنها كانت مغامرة خطيرة ذهب ضحيتها خيرة الضباط الموالين لتوجهاته (258)، وفي اكتوبر 1958 اندلعت في الريف المغربى ثورة مسلحة قادها أعيان الريف المعروفين بصلاتهم الوثيقة بالخطابى، وتصور الخطابى أنها فرصته المواتية فتجند للمرافعة عن مطالب الثائرين، وعدها ثورة ضد الفساد ومن أجل الجلاء ومساعدة الجزائريين، واندفع في هذه المغامرة التي وقفت ورئها أيادي خارجية مصرية وأجنبية، ولم تكن نتائجها ذات بال وصورت الخطابى ثوريا معارضا للنظام المغربى (259)، وبالرغم من حكمة الخطابى وسداد رؤيته إلا أن عزلته واندفاعه وصراحته المعهودة كانت توقعه في مثل هذه المزالق والأخطاء، لكن هذه المزالق لم تكن في حقيقة الأمر تخدش موقفه المساند للثورة الجزائرية، إذ كان الخطابى يوفر لها دعما معتبرا انطلاقا من القاهرة، وكان يخوض نضاله على عدة جبهات ويتبع كل السبل لتجسيد مشروعه الثورى، وفضلا عن تصريحاته وبياناته التي عبر فيها عن مواقف الدعم والمساندة انتهز الخطابى كل الفرص وسلك كل السبل لخدمة قضية الجزائر، وقد تأكد حضور الجزائر في مراسلاته ومذكراته، وأثناء لقاءاته مع المسؤولين والزعماء فهو كان يدعو لمساندة الثورة الجزائرية والوقوف إلى جانبها، ويحذر من موالاة المستعمر ويطالب بالجلاء (260)، وان هذا يؤكد لنا أن الخطابى اختار الاستمرار في دعم الثورة الجزائرية وخدمة قضايا المغرب العربى، وأن مواقفه وآراءه هدفت إلى خدمة توجهه الثورى الذي كان يلتقي مع طروحات جبهة التحرير الوطنى الذي جعله يحافظ على علاقات وطيدة ومثالية مع قادة الثورة الجزائرية.

²⁵⁸ زكى مبارك : **المرجع السابق**، ص - ص، 40-42، ومصطفى أعراب: **المرجع السابق** ص 74.

²⁵⁹ انظر، اشفورد دوجلاس: **المرجع السابق**، ص 278، ومصطفى أعراب: **المرجع نفسه**، ص - ص 102-160

²⁶⁰ في عام 1960 التقى الخطابى بمحمد الخامس الذي زار القاهرة، وحادثه بخصوص مسألة دعم الجزائر وجلاء القوات الأجنبية ورفع في السنة نفسها عدة برقيات ومذكرات إلى المسؤولين المغربيين أكدت على مطلب مساندة الجزائر وكانت موجهة إلى كل من: ابن سودة الشيخ ابن العربى العلوى، محمد بن الحسن الوزانى، مبارك البكاي، احمد بلا فريج، انظر، الحلو فى الصغير محمد: **الخطابى فى المنفى**، ط 1، مطبعة بنى يزنانس، سلا، (د ت)، ص - ص 117 - 119.

وعلى ضوء ما سبق عرضه يمكن استخلاص مايلي :

- إن مشروع لجنة تحرير المغرب العربي الذي ناضل الخطابى من أجل تحقيقه التقى مع البعد المغاربي الذي تبنته الثورة الجزائرية، ومثل خيارا استراتيجيا اجتهدت الطرفان في تجسيده ميدانيا .

- إن مرجعية الخطابى النضالية أفادت الثورة التحريرية في جوانب تنظيرية وميدانية هامة منها الدعم السياسي لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، والضغط على الأطراف السياسية المغاربية لتقديم دعمها للثورة الجزائرية، وعلى الرغم من أن العلاقة معه شابتها في بعض الظروف المؤثرة على الطرفين، ويمكننا أن نؤكد أن دور الخطابى المؤثر على الواجهة العسكرية انتهى عام 1956، ولكن تضامنه مع الجزائر سياسيا استمر إلى غاية تحقيقها للاستقلال .

- لقد ارتبط الخطابى بالثورة الجزائرية طوال سنواتها المتعاقبة، ولم تكن المصلحة المتبادلة لوحدها توجه علاقتهما بقدر ما كان الإجماع حول إنجاز المشروع النضالي الثوري الهادف إلى التحرير الشامل وتوحيد المغرب العربي .

المبحث الثالث :

جيش تحرير المغرب العربي، ومشروع مغربة الحرب

أسهم اندلاع الثورة الجزائرية في تطور الأحداث بالمنطقة المغاربية، وقد نجحت في توحيد المعركة وبعث شعور التضامن المشترك، ولا شك أن فضائلها على تجسيد استقلال تونس والمغرب كانت معتبرة، وإن تكرر لها التوجهات القطرية، ونظراً لدورها في صياغة التوجه الوحدوي في الكفاح المشترك فقد واجهتها الإدارة الفرنسية بسياستها التقسيمية التي رمت إلى تحييد القضيتين التونسية والمغربية عن المشكلة الجزائرية، ولم يكن يسيراً عليها تحقيق هذا المبتغى لأن الثورة الجزائرية واجهت الموقف بمخطط اعتمد توحيد المعركة المغربية وبعث مشروع جيش تحرير المغرب العربي والتحالف مع حركات المقاومة الثورية إيديولوجيا وعسكريا، فما هي حقيقة الوحدة المجسدة، وما مدى نجاحها ؟

أولا : مساعي توحيد كفاح المغربي العربي

أطرت كثير من المبادئ والمنطلقات مساعي الثورة الجزائرية لتوحيد المعركة المغاربية وأسهمت الدوافع الإستراتيجية في بلورة مشروع مغاربي مشترك يقف في وجه السياسة الفرنسية ويحقق الآمال الواسعة لشعوب المغرب العربي، ولم يكن التحالف مع الخطابي الخيار الأوحد الذي يخدم مبادئ الكفاح المشترك، إذ أن الأحزاب السياسية في تونس والمغرب يمكن دفعها لتبني هذا الخيار، كما أن فصائل المقاومة والعناصر الثورية في الحركات الوطنية يمكن التحويل عليها أكثر في تجسيد هذا المطمح الاستراتيجي، لكن الجمع بين مختلف هذه الخيارات لم يكن سهلاً، فهو يخلق احتراز هذه الأطراف، ولهذا توجب على قيادة الثورة الجزائرية إظهار كثير من الحنكة والدهاء في إدارة العلاقات والمحافظة على التنسيق والتضامن مع أطراف متناقضة داخل البلد الواحد، وقد كان إظهار الود والتحالف مع علال الفاسي وحزب الاستقلال مثلاً يتسبب في جفاء العلاقة مع مختلف الأحزاب والزعامات السياسية المغربية، والتحالف مع صالح بن يوسف يغضب بورقوية .

إن قيادة الثورة الجزائرية أدارت علاقاتها المغاربية في ظل هذه التناقضات بحكمة، فهي إذ أكدت على مبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وضرورة توحيد الجبهة المغاربية فإنها أظهرت تضامنها مع جميع الأطراف السياسية التي تخدم التوجه المغربي المشترك، وتحالفت مع الأحزاب السياسية المغاربية التي تسعى إلى توحيد المعركة في المغرب العربي، وارتبطت بعلاقات تعاون وتنسيق مع الأطراف التي تعول عليها في دعم الكفاح التحرري، وقد وضعت

الثورة الجزائرية زعماء الحركات الوطنية المغاربية أمام مسؤولياتهم خاصة المتواجدين منهم في القاهرة، إذ توفرت الظروف إمام اندلاع الكفاح الجزائري لخلق إطار موحد وانتهاج المقاومة المسلحة سبيلا لتحرير شمال إفريقيا وإرغام فرنسا على منح الاستقلال التام لكامل أقطار المغرب العربي⁽²⁶¹⁾.

ولئن عزز اندلاع الثورة الجزائرية وحدة الكفاح المشترك فإن السياسة الفرنسية وقفت أمام عدم تجسيد الوحدة، وانتهجت سياسة فرق تسد، إن كثيرا من الدلائل تشهد على حجم التأثير البالغ لاندلاع ثورة الجزائر على الحكومة الفرنسية، ذلك أن تصريح منداس فرانس بمنح تونس الاستقلال الذاتي في جويلية 1954 لم يتجدد إلا في نوفمبر 1954، حيث سارع إلى مقابلة بورقيبة سرا ومفاوضته جديا بخصوص ضوابط تسليم الثوار لأسلحتهم، وصدر بيان مشترك في 20 نوفمبر يدعو الثوار إلى تسليم أسلحتهم⁽²⁶²⁾، وما إن عاينت الإدارة الفرنسية حقيقة تلاحم الثورة الجزائرية مع المقاومة المغربية في فاتح أكتوبر 1955 حتى سارعت للاستجابة لمطلب عودة السلطان محمد الخامس والدخول في مفاوضات الاستقلال.⁽²⁶³⁾

وعلى الرغم من معوقات السياسة الفرنسية التي خططت لفصل قضيتي تونس والمغرب عن المشكلة الجزائرية، وانسحاق الزعامات الوطنية وراء الخيار القطري إلا أن جهود الثورة الجزائرية لم تذهب سدى، لقد تحقق نجاح معتبر في تصورنا، وذلك لأن المساعي المبذولة والاتصالات المتعددة أثمرت ميلاد جيش تحرير المغرب العربي.

إن نشاط الوفد الخارجي الجزائري الممثل في مكتب المغرب العربي ارتكز أساسا على تجاوز الخيار القطري في كفاح الأقطار المغاربية، ومنذ أن رفض المصادقة على اتفاقية 4 أبريل 1954 اجتهد في تكريس بنود لجنة تحرير المغرب العربي القديمة المؤكدة على وحدة الكفاح المغاربي ورفض قبول استقلال أي بلد دون استقلال الأقطار الأخرى، وتمكن ممثلو الجزائر في مكتب المغرب العربي من تدعيم خيار الكفاح المغاربي المشترك، سواء من خلال الاتصالات الشخصية أو الرسمية مع الأطراف السياسية التونسية والمغربية خاصة الممثلة داخل مكتب المغرب العربي، أو في إطار الاشتراطات المصرية بتوحيد المعركة المغاربية.

لقد أبدى بعض التونسيين تحفظات كثيرة بتوجيه من بورقيبة الذي كان يباشر المفاوضات مع فرنسا، لكن الزعماء المتشبهين بالمبادئ الثورية الوجودية تبنا توجهات جبهة

²⁶¹ انظر محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ،مرجع سابق ،،ص،24

²⁶² انظر BOURGHIBA Habib. Ma vie .mes idées . mon combat .secrétariat d'état a l'information . tunis; 1977; .p 249

²⁶³ - انظر، عبد الكريم غلاب : تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء ،ط3 مطبعة النجاح الجديدة ،الدار البيضاء، 2000، ج2، ص288.

التحرير الوطني، وخاصة ممثلو تونس: الرشيد إدريس وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي.⁽²⁶⁴⁾

ولئن كانت القضية التونسية آنذاك تشهد بوادر الانفراج فإن تعقد القضية المغربية منذ أوت 1953 أتاح للمسؤولين الجزائريين في القاهرة تنسيق المواقف مع الزعماء المغربيين، كما أن مبادئ الكفاح الموحد كانت ما تزال تمثل القاسم المشترك وتحظى بتنافس على زعامتها بين ابن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي، ومثلما اجتهد محمد خيضر وأحمد بن بلة في تنسيق الكفاح المسلح مع الخطابي وأتباعه فإنهما بذلا مساعي كبيرة لكسب موقف علال الفاسي وحزب الاستقلال من أجل تنسيق الجهود وتوحيد الصفوف، وفضل الفاسي عدم المغامرة رغم تطمينات القيادة المصرية، وبسبب ذلك تأخر التحام المقاومتين المغربية والجزائرية إلى غاية أكتوبر 1955.

وترجع المحاولات الأولى لتوحيد المقاومتين إلى عشية تفجير ثورة الجزائر، إذ نفي كثير من الشهادات أن أحمد بن بلة وعلال الفاسي بحثا في القاهرة سبل تنسيق عمل المقاومتين وتفجير الثورة في المغرب والجزائر في الذكرى الأولى لنفي الملك محمد الخامس (20 أوت 1954)، ونتيجة لعدم اتمام الاستعدادات حدد تاريخ ثان يترامن مع موعد اندلاع الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954، ونظرا لقلّة السلاح وعدم إتمام التحضيرات اللازمة تردد الفاسي⁽²⁶⁵⁾، وهذه الترتيبات المقررة التي تثير بعض الكتابات الشكوك في صحتها وتسكت عنها أخرى، كما أثارت شكوك الاستخبارات الفرنسية التي نقلتها بعد فوات الأوان لرئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور، وأقر هذا الأخير أنها كانت دافعا له لأن يختار لمعالجة القضية المغربية الحل السلمي⁽²⁶⁶⁾، وتؤكد شهادة احد المقربين من الفاسي أن اجتماعا عقد بإلحاح من ابن بلة والسلطات المصرية في مكتب المغرب العربي لاتخاذ قرار بدء المقاومة وبعث جيش تحرير موحد في المغرب والجزائر " ففي مكتب المغرب العربي اجتمع ستة أشخاص في غرفة مقفلة اثنان من الجزائر أحدهما ابن بلة - فيما أذكر - واثنان من المغرب هما علال الفاسي وعبد الكبير ابن المهدي الفاسي، واثنان من ضباط المخابرات المصرية احدهما فتحي الديب، وتقرر أن يكون جيش تحرير يشمل المغرب والجزائر، ويبدأ عمله في الأوراس في فاتح نوفمبر 1954 ثم في بورد وأكنول وتيزي وسلي بالمغرب في أكتوبر 1955"⁽²⁶⁷⁾، إن تفاصيل هذا اللقاء ونتائجه

²⁶⁴ - الرشيد إدريس: في طريق الجمهورية، مصدر سابق، ص - ص، 346 - 347.

²⁶⁵ - انظر، محمد حمادي العزيز: المصدر السابق، ص، 137، وعبد الكبير الفاسي شهادة مسجلة، المتحف الوطني للجهاد، الرباط.

²⁶⁶ - إدغار فور: الخفايا السرية لأكس لبيان، مصدر سابق، ص، 140.

²⁶⁷ انظر، عبد الكريم غلاب: الزعيم علال الفاسي، مطبعة الرسالة، الرباط، 1974، ص 43.

ظلت مغيبة لم تنتط عنها شهادات الفاعلين اللثام، وأهم سؤال يطرح ويظل مغيب هو طبيعة الاتفاق المبرم بين المسؤولين الجزائريين وحزب الاستقلال المغربي، وقد عبر الفاسي - في إحدى خطبه المذهبية - عن ابتهاجه للتوصل إلى هذا الاتفاق دون أن يوضح حيثياته وبنوده، "ولقد كنت سعيداً يوم نظمت أنا والأخ عبد الكبير الفاسي في القاهرة وابن بلة وخيضر وبوضياف إستراتيجية العمل العسكري وجيش التحرير، وحينما أرسلنا الذخائر للمغرب وللجزائر... وحينما نجحنا في سياستنا مع اسبانيا، وأصبحنا في مأمن من تدخلها في شمال المغرب وتضامنها مع الفرنسيين" (268)

وتفيد شهادة عبد الكبير الفاسي في تأكيد الدعم المصري المشروط الذي ساهم في تجسيد وحدة المغرب العربي، ويؤكد أن لقاء جمعه مع علال الفاسي وأحمد بن بلة ومحمد خيضر أثناء التقائه مع جمال عبد الناصر بداية عام 1954، وأنه تم الاتفاق على تنسيق عمل الجزائريين المسلح مع المقاومتين المغربية والتونسية، وتزويد الثوار بالسلح وضمن كسب الموقف الأسباني (269)، وقد انتقل ابن بلة إلى بفرن وعقد لقاء مع عبد الكبير الفاسي في ماي 1954، واتفق معه على شراء كميات من الأسلحة وإدخالها عبر المغرب إلى الجزائر، لكن هذه الصفقة التي أرسل رابح بيطاط لإبرامها لم تتم (270)، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلها ابن بلة في مدريد واتصالاته المتكررة مع عبد الكبير الفاسي وحافظ إبراهيم وعبد الرحمان اليوسفي (271)، وقد لوحظ تردد قيادة حزب الاستقلال في تفجير الثورة في المغرب بحجة عدم إنهاء الاستعدادات . وهكذا يبدو أن جهود حثيثة بذلت لتوحيد المعركة وتنسيق المواقف لكن ظروف المقاومة المغربية الداخلية وانعدام الإمكانيات وارتباط الجزائريين بموعد الفاتح نوفمبر 1954 كلها عوامل وقفت أمام توحيد المعركة منذ البداية، فهل ستسمح ظروف ما بعد اندلاع الثورة الجزائرية بوحدة المقاومتين الجزائرية والمغربية ؟.

لقد تردد حزب الاستقلال في تفجير الثورة في فاتح نوفمبر 1954 بحجة عدم إتمام الاستعدادات، ويعزى تردد حزب الاستقلال وغيره من الأحزاب المغربية أساساً إلى عدم الثقة

²⁶⁸ انظر نص الخطاب المذهبي للفاسي في الذكرى 20 لعودته من المنفى يونيه 1966، محمد السلوى أبو عزام :

أسرار وحقائق عن علال الفاسي، ط1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1981، ص 51.

²⁶⁹ انظر عبد الكبير الفاسي: توضيح بعض الحقائق عن المقاومة المغربية، صحيفة العلم عدد يوم 18 أوت 1978.

²⁷⁰ كثير من المسؤولين الجزائريين خونوا هذا المناضل المغربي واتهموه بالتماطل لكننا لا يمكن أن نتجاهل تضحياته، لقد سخر كل جهوده وإمكانياته لخدمة الكفاح الجزائري في العواصم الأوربية. انظر عن صفقة الأسلحة هذه، شهادة بوضياف في حوار مع محمد عباس ، جريدة الشعب، عدد يوم 17 نوفمبر 1988، والديب فتحي: المصدر السابق،

في مفعري ثورة الفاتح نوفمبر 1954، لقد كان قادتها مجهولين، وجبهة التحرير الوطني تنظيماً جديداً، فكان من المفيد لهم التريث لمعرفة الخطوات التي ستقدم عليها، وإمكانيات الاستفادة من معركتها التحررية في خدمة مطالبهم القطرية، ولما أيقنوا أن ثوار الجزائر مجدودن في ثورتهم، واتضحت لهم إمكانياتهم أعربوا عن إمكانية التنسيق معهم، وإحياء موائيق العمل المشترك⁽²⁷²⁾.

وتواصلت الاتصالات واللقاءات في إطار مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي، وتدخلت السلطات المصرية لتعرض إغراءاتها بالمال والسلاح من أجل جمع كلمة الأقطار المغاربية الثلاث على توحيد المعركة وتحرير الأقطار المغاربية تحريراً شاملاً، وكان الوفد الخارجي للجبهة يجتهد في تلبين الكثير من العقبات، خاصة وأن ممثلي حزب الاستقلال والحزب الدستوري التونسي كانوا يملطون ويتذرعون بأجراء المشاورات بشأن اتفاقات العمل المشترك⁽²⁷³⁾، وزاد خلاف الحزب الدستوري التونسي الحر في تعطيل جهود التنسيق الوحودية، إذ كان النقاش بين المناضلين التونسيين يدور حول جدوى التوصل إلى اتفاقية الاستقلال الداخلي، وقد أوضح ابن بلة ومحمد خيضر لصالح بن يوسف ضرورة اغتنام الفرصة لإضرام الثورة في كامل أقطار المغرب العربي وتحقيق الاستقلال التام بدل الاكتفاء بالاستقلال الذاتي⁽²⁷⁴⁾، وأغرت السلطات المصرية وأقنعت صالح بن يوسف، بأن عودة العمل المسلح في تونس يقوي ويدعم الخيار التحريري، ويعزز استقلال تونس في إطار بعدها القومي والمغاربي⁽²⁷⁵⁾.

وإلى أن يتم الاتفاق النهائي على توحيد جيوش تحرير المغرب العربي ارتكزت إستراتيجية مغربة الحرب على إمداد الثوار المغاربية بالسلاح كمدخل ومحفز لتحقيق طموح المشروع الذي عدته الثورة الجزائرية هدفاً أساسياً لنجاحها، واعتبرته السلطات المصرية سبيلاً لتحقيق ولاءات الحركات التحريرية المغاربية⁽²⁷⁶⁾.

²⁷² انظر فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 56 ، و تفيد شهادة احمد الدويري عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال أن قيادة الحزب في الداخل أحيطت علماً بموعد تفجير الثورة الجزائرية و عدت الحدث أمراً عظيماً يمكنه إفادة القضية المغربية دون أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات فعلية ، انظر محمد الدويري : انطلاق المقاومة المسلحة جريدة العلم، عدد يوم 22 أوت 1978.

²⁷³ انظر محمد حمادي العزيز : المصدر السابق ، ص 138

²⁷⁴ Samya EL MACHAT : Tunisie les chemins vers l'indépendance , L harmattan , paris 1992 .p 253

²⁷⁵ انظر، فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 63

²⁷⁶ انظر، غلاب عبد الكريم : تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء،

وفي بداية شهر ديسمبر 1954 نجح مخطط أول إنزال مصري لل سلاح في سواحل طرابلس، وقد سهر ابن بلة وفتحي الديب على عملية الإعداد والإنزال، ولان الاعتماد في تمرير الأسلحة سوف يكون على المناضلين التونسيين و شبكاتهم أجريت لقاءات مع صالح بن يوسف تم الاتفاق فيها على تزويد الثوار التونسيين باحتياجاتهم من الأسلحة مقابل مشاركتهم في تهريب السلاح إلى داخل الجزائر، والاستمرار في المقاومة لتخفيف الضغط على الجبهة الجزائرية، وهكذا اقتنت أسلحة من ليبيا وأنزلت شحنة اليخت انتصار ليلة 7 ديسمبر 1954، وتم تمريرها إلى الجزائر بنجاح بفضل تعاون ابن بلة مع المناضلين التونسيين في طرابلس. (277)

وإثر هذا النجاح المحقق ألح ابن بلة وبوضياف على السلطات المصرية دعم الكفاح المغربي بالموازاة مع دعم المقاومة التونسية لتقويت الفرصة على المخطط الفرنسي الرامي إلى تسريع المفاوضات وتحييد تونس ثم المغرب عن الثورة الجزائرية⁽²⁷⁸⁾، ويبدو واضحا إلهاح المسؤولين الجزائريين وتركيزهم على مجابهة المشروع الفرنسي وتوحيد معركة المغرب العربي لقد التقى ابن بلة وبوضياف والعربي بن مهدي وحسين ايت احمد بعلال الفاسي وعبد الكبير الفاسي لدراسة مشروع تنسيق الكفاح المشترك، وحضر الاجتماع الذي عقد يوم 11 يناير 1955 فتحي الديب وعزت سليمان وعبد المنعم النجار⁽²⁷⁹⁾، وفي غياب الوثائق التي تضيء أهمية ودور هذا الاجتماع نتبين من شهادة فتحي الديب أن المجتمعين، واتفقوا على تنسيق جهودهم، ودرسوا سبل تنشيط حركة المقاومة المغربية، وكانت مسالة إمداد الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية بالسلاح عن طريق المغرب هدفا أوليا في هذا الاجتماع فضلا عن تنشيط حركة المقاومة المغربية وبعث مشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ويبدو أن الهدف الأول تم بحثه بالتفصيل نظرا لأهميته، وتم الاتفاق على قيام السلطات المصرية بمد الجانبين الجزائري والمغربي بالسلاح، على أن يتم إيصاله إلى سواحل المغرب الشمالية، ويضمن علال الفاسي مساعدة اسبانيا لتعض الطرف عن عملية الإنزال ويتم توزيع الشحنة بمنح جبهة وهران الجزائرية الثائين والمقاومة المغربية الثلث، على أن يشرع في الكفاح المشترك بين الجبهتين في تاريخ موحد يتفق عليه، ويكون مبدئيا في النصف الأخير من شهر مارس 1955⁽²⁸⁰⁾، ويبدو

²⁷⁷ فتحي الديب ، المصدر السابق ، ص – ص، 63-66

²⁷⁸ المصدر نفسه ، ص 70.

²⁷⁹ هذا الثلاثي كلف من طرف جمال عبد الناصر بمتابعة ملف الحركات التحررية في شمال إفريقيا ، و من اجل ذلك عين عبد المنعم سفيرا بمدريد ليكون قريبا من ساحة الكفاح .

²⁸⁰ انظر، فتحي الديب، المصدر السابق، ص 73، ومصطفى هشماوي : جنور نوفمبر 1954 في الجزائر، مرجع

واضحا أن المبادئ والخطوات المتفق عليها في هذا اللقاء تمثل انجازا تاريخيا مهما، إذ اعتبرها المسؤولون الجزائريون لبنة أولى في إرساء وحدة الكفاح المغربي، وواصلوا جهودهم التنسيقية مع المناضلين التونسيين والمغربيين من أجل دعم قدرات الثورة الجزائرية.

لقد أتمت السلطات المصرية تهيئة اليخت دينا في حين تكفل علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي بإجراء الاتصالات مع السلطات الإسبانية في مدريد وتطوان، وكسبا موقف الجنرال فرانكو و مندوب اسبانيا في المغرب الجنرال كارسيا فالينو لأجل دعم النشاط العسكري المغربي ضد فرنسا والسماح بنشاط حركة المقاومة في المنطقة الخلفية (281).

ومثل النجاح في إنزال اليخت دينا حافزا مشجعا للاستمرار في مد المقاومين المغربية والجزائرية بالسلاح، وسمح بتوفير إمكانيات التحفيز للعمل المشترك، وتعددت لقاءات التنسيق بين المقاومين في القاهرة ومدريد وتطوان (282)، وألحت بدورها السلطات المصرية على تعجيل الوصول إلى اتفاق مشترك يجسد وحدة جيش تحرير المغرب العربي، ويدعم التحاق المناضلين التونسيين بالكفاح الثوري، خاصة بعد أن أعلن صالح بن يوسف معارضته للاتفاق المتوصل إليه في جوان 1955، وطلب من الثوار الاستعداد للعودة للمقاومة من جديد ومعاوضة إخوانهم الجزائريين (283).

وفي القاهرة أجمعت الأحزاب المغربية على الدعوة إلى وحدة الكفاح المغربي، والتشهير بسياسة بورقيبة التي لا تحقق مصالح الشعب التونسي وتضر بمبادئ الكفاح المشتركة، وقد تم فصل بورقيبة من لجنة تحرير المغرب العربي و عوض بصالح بن يوسف الذي قاد الوفد التونسي إلى مؤتمر بانديونغ، ورفع مطالب موحدة لقضايا المغرب العربي (284)، ولما عاد إلى تونس في سبتمبر 1955 كان مقتنعا بضرورة العودة إلى الكفاح المسلح، ومتقفا مع قيادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على تنسيق وتدعيم الكفاح الموحد بين الجزائريين والتونسيين (285).

وأفضت المباحثات بين قادة الكفاح الجزائري والمغربي إلى الاتفاق على مبدأ الثورة المشتركة لكنهم اختلفوا حول موعدها، فقد حدد تاريخ 20 أوت 1955 ثم أرجأ إلى شهر

²⁸¹ انظر شهادة المناضل عبد الكبير الفاسي ، المحفوظة بقسم التسجيلات الشفهية ، المتحف الوطني للجهاد ، الرباط 1987، وكذا شهادته لصحيفة العلم ، عدد يوم 18 أوت 1978، وقد مثل عبد الكبير الفاسي حزب الاستقلال والمقاومة في مدريد .

²⁸² انظر شهادة محمد بوضياف ، حوار مع جريدة الاتحاد الاشتراكي ، عدد يوم 1 نوفمبر 1984

²⁸³ LE PETIT MATIN : (tunis) :du. 19 novembre 1955 .

²⁸⁴ انظر، الطاهر عبد الله : المصدر السابق ، ص، 123 .

²⁸⁵ انظر، فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 99.

سبتمبر 1955، واثرتعطل وصول شحنة اليخت انتصار إلى السواحل المغربية طلبت حركة المقاومة المغربية تحديد تاريخ جديد لبدء الكفاح⁽²⁸⁶⁾، وسيولد جيش تحرير المغرب العربي في أكتوبر 1955 وذلك في ظروف مشجعة على إشعال الثورة في كامل المغرب العربي .

ثانيا : ميلاد جيش تحرير المغرب العربي :

بعد أن تقوى نفوذ الثورة الجزائرية واحتدمت الأزمة المغربية الفرنسية عقب حوادث 20 أوت 1955، وبعد أن تبين للتونسيين زيف الاستقلال المحقق، بدأت ملامح الرؤى التحررية تتوحد، وأوضحت بعض الظروف الدولية والمعطيات السياسية أهمية تكريس الوحدة في الكفاح ضد العدو المشترك، وضرورة العودة إلى مبادئ العمل الثوري الوحدوي وتقويت الفرصة على مخططات الإدارة الفرنسية الرامية إلى تفتيت قضايا المغرب العربي، وتمييع كفاحاتها بالحلول السلمية والمناورات السياسية .

إن الاحتكاك المتزايد بين المقاومة داخل الأقطار الثلاث وخاصة على التخوم الحدودية التي تربط الجزائر بتونس والمغرب، والقناعات التي ترسخت في تفكير الزعماء المغاربة في القاهرة دفعت إلى تجسيد الطموح المشترك، وأنضجت مشروع الجيوش المغاربية الموحدة، وقد بدأت الرؤى السياسية تتضح إثر إعلان صالح بن يوسف معارضته لاتفاقية الاستقلال الداخلي، وتمادي السياسة الفرنسية في حل القضيتين المغربية والجزائرية، وأضحت المناداة بالعمل المسلح والتمسك بخيار وحدة الكفاح المغاربي محل إجماع التيارات السياسية والعناصر الثورية، وأفضت مساعي التنسيق العديدة إلى تعزيز التوجه الوحدوي وتأكيد التضامن المغاربي، وهكذا كللت المشاورات والاتصالات بين قيادة حركات التحرير داخل المغرب العربي وخارجه ببلوره مشروع وحدة تحرير المغرب العربي .

لقد هدفت الجهود والمساعي إلى توحيد حركة المقاومة المغربية مع جيش التحرير الجزائري، ثم تجسيد الوحدة الشاملة، وقطعت خطوات مهمة في هذا المجال غير أن تأخر وصول شحنات الأسلحة وتعثر التنسيق بين الداخل والخارج، أجل موعد ميلاد جيش تحرير المغرب العربي الذي قرن بفتح الجبهتين المنسقتين في الريف المغربي والغرب الجزائري، لقد كان مقررا أن يتم ذلك — كما أسلفنا — في مارس 1955 وتأجل الموعد مرارا، ولم يحن إلا في بداية أكتوبر 1955، فهل كانت ولادة جيش تحرير المغرب العربي قيصرية، وماهي حقيقته، وماهي عوامل إخفاقه ؟

لقد تحقق ميلاد جيش تحرير المغرب العربي بعد أشواط من التحضيرات وتجاوز كثيرا من العقبات، وساهمت كثير من الظروف في بعث المشروع الذي كان طموحا لمناضلي الحركات الاستقلالية في المغرب العربي منذ عام 1947، ورسخته الثورة الجزائرية، بدفعها لحزب الاستقلال وحركة المقاومة إلى تعميم العمل العسكري وتنسيقه مع جبهة وهران الجزائرية، ونجح مخططها الاستراتيجي في توحيد معركة المغرب العربي ضد الاحتلال الفرنسي ميدانيا (287) إن ظهور مشروع الوحدة والتنسيق المبرم بين جبهة التحرير الجزائرية في أكتوبر 1955، وتزامن ذلك مع تأكد نجاعة الخيار العسكري في مواجهة فرنسا، والتحاق التونسيين بجبهة الكفاح المغاربية، وقد بحث المغاربة في القاهرة مشروعا لوحدة المغرب العربي يكون متكاملًا مع مشروع الوحدة العربية، وتحملت مصر جمال عبد الناصر لتجسيد مشروع وحدة جيوش تحرير المغرب العربي، وقد شرع في تنفيذ المشروع ميدانيا خلال عام 1955، وعلى اثر الاتفاق التنسيقي في سبتمبر 1955 بين ابن بلة وصالح بن يوسف بدا المقاومون التونسيون في إدخال شحنات الأسلحة عبر ليبيا (288)، ودخل صالح بن يوسف إلى تونس للثورة على اتفاقية الاستقلال الذاتي والترتيب لعودة المقاومة التونسية، إذ صرح لوسائل الإعلام يوم عودته قائلاً : " إن تونس ستستأنف كفاحها، وأنها ستنتال استقلالها التام قبل ستة أشهر " (289)، وعليه فقد كان صالح بن يوسف ومن خلال جهود التنسيق مع قادة الوفد الخارجي الجزائري مجذوبا إلى مشروع الكفاح المغاربي المشترك، وأن ارتباطه كان وثيقا بمشروع التنسيق الجزائري - المغربي، وهذا ما زاد في تمسك جبهة التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية بمشروع جيش تحرير المغرب العربي، وإعلانها عن ميلاد جيش تحرير المغرب العربي بدل هيئة تنسيقية تجمع قطريهما فقط، وقد أسهمت مرجعية وحدة النضال وتطمينات صالح بن يوسف، وتدخلات القيادة المصرية في تبني هذه الخطوة (290).

إن ظرف ميلاد مشروع جيش تحرير المغرب العربي كان حساسا للغاية ومناسبا للرد على المشروع الفرنسي، فقد وصلت المساعدات المصرية من السلاح، واستعدت الفرق العسكرية في المنطقة الخامسة والريف المغربي لخوض المجابهة، وكانت القضية الجزائرية تدول لأول مرة في الأمم المتحدة، والتصميم قوي من لدن الفاسي على أهمية العمل العسكري لحسم القضية المغربية وضرب المخطط الفرنسي، كما أن المقاومة التونسية أقرت العودة للكفاح المسلح .

287 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، الجزائر، 16 مارس 2006.

288 فتحي الديب : المصدر السابق ، ص - ص، 132-133.

289 انظر عمار السوفي : المرجع السابق، ص، 171 .

290 شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث.

وفي هذه المرحلة الحاسمة كانت الحركات الثورية والجماهيرية تتوق شغفا إلى تكريس وحدة المغرب العربي، ومثلما كان التصميم قويا في القاهرة بين ممثلي الأحزاب الوطنية على تجسيد المشروع المغربي فإن طموح قادة المقاومة الميدانية ومسؤولي الثورة الجزائرية ازداد إلحاحا على تسريع بعث جيش تحرير المغرب العربي، وعلى ضوء الترتيبات والنقاش الذي أداره ابن بلة وبوضياف وابن امهيدي مع قادة المقاومة المغربية، وبفضل جهود القيادة الميدانية في الناظور أرسيت مبادئ الوحدة، وتم الاتفاق على المضي في العمل المسلح المشترك (291).

ومن أجل تقوية الفرصة على الجناح المعتدل في حزب الاستقلال المتمسك بالمفاوضات مع فرنسا خططت جبهة التحرير الوطني بمساعدة المسؤولين المصريين لمحاصرة المخطط الفرنسي والتشهير بالنوايا القطرية، وتم تسريع تجهيز الوحدات القتالية بالسلاح وتنظيم الخلايا الثورية في الريف، والدفع بالمسؤولين الميدانيين لاحتضان مشروع وحدة المغرب العربي، واقترح على حزب الاستقلال وحركة المقاومة إعلان الوحدة السياسية وتتويج الملك محمد الخامس ملكا على المغرب العربي معتبرة ان هذا الامر يمكن ان يغري المغربيين اكثر ويقطع الطريق امام المفاوضات ويفشل المخطط الفرنسي الرامي إلى عدم تمكين أقطار المغرب العربي من استقلالها وتجسيدها (292).

وقد كانت الوحدة السياسية هدفا أساسيا سعى الطرف الجزائري لتحقيقه ولم يكن ذلك بدافع التخوف من المواجهة المنفردة للاستعمار فحسب، وإنما تجسيدا لطموح النضال المغربي المشترك (293)، ويبدو واضحا أن جبهة التحرير الوطني أرادت أن تطرح مشروعاً متكاملًا لوحدة المغرب العربي سياسياً وعسكرياً، ولم توفق في إقناع الفاسي به في القاهرة، ولكن قادة حزب الاستقلال وحركة المقاومة أصروا على البدء بتجسيد الوحدة العسكرية وبعدها تحضر الأجواء لتجسيد الوحدة السياسية، وقد تواصلت المباحثات في تيطوان ومدريد والقاهرة، وأفادت في تحضير عمليات فاتح أكتوبر 1955 وفي تنسيق العمل المشترك، ولكنها لم تتوصل إلى اتفاق بخصوص الوحدة السياسية (294).

291 Mohammed LBJAOUI : op cit ; p 131

292 انظر شهادة الغالي العراقي، مقابلة مع البحث، الدار البيضاء، 23 ديسمبر 2004

293 انظر شهادة أحمد بن بلة في الملتقى الدولي، وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، الرباط، 24 - 26 جانفي 2002، الذاكرة الوطنية، عدد خاص، منشورات م س ق م، اج ت الرباط، 2002، ص 34.

294 Zaki M'barek : résistance et armée de libération ; partie politique liquidation 1953-1958. tanger 1987; p 86 .

لقد أقرت هذه الاجتماعات إرساء التوحيد العسكري وإنشاء جيش تحرير المغرب العربي والتأكيد على العمل الثوري الموحد إلى غاية تحرير المغرب العربي، وهكذا تم تأسيس اللجنة المشتركة العامة" المشرفة سياسيا على توجيه المقاومتين، و"لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي بالناظور" لقيادة العمليات العسكرية⁽²⁹⁵⁾، وقد خولت الهيئة الأخيرة المعلن عنها بتاريخ 15 جويلية 1955 لنفسها صلاحيات واسعة في التأطير والتنظيم واتخاذ القرارات المناسبة، وحدد لها مؤسسوها الأهداف والمبادئ والقوانين التي تسيرها في ميثاق كرس أسس العمل المشترك، وشمل تسعة بنود أساسية وهي :

1 – تتألف لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي من أربعة أعضاء، اثنان من الجزائر وهما: محمد بوضياف، والعربي بن امهيدي، واثنان من المغرب وهما: عباس المسيعدي، وعبد الله الصنهاجي .

2 – تجتمع هذه اللجنة رسميا مرتين في الأسبوع دون تحديد للتاريخ

3 – تتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة .

4 – تستغرق مدة الرئاسة لكلا الطرفين خمسة عشر يوما

5 – يتناوب الأعضاء على الرئاسة حسب ترتيب أسمائهم .

6 – يمتاز الرئيس بترشيح صوت إضافي آخر عن الآخرين .

7 – في حالة تغيب احد الطرفين ينوب عن صاحبه .

8 – يكون للجنة كاتب وأمين يعينان حسب الاتفاق بين الأعضاء .

9 – عمل كاتب اللجنة وأمينها هو التنسيق والتعاون فيما بين حركة المقاومة المغربية

وحركة المقاومة الجزائرية في جميع الميادين .⁽²⁹⁶⁾

انتخب عباس المسيعدي⁽²⁹⁷⁾ كاتبا للجنة ومحمد بوضياف أمينا لها، وبدأت عملها

التنسيقي الذي شمل ميادين الاتصالات والدعاية والتدريب وإنشاء المراكز العسكرية، ووضع

خطط مشتركة ومنسقة في داخل القطرين الشقيقين، وعممت اللجنة اتفاق تقاسم الأسلحة ،

ونصت عليه في تعهد مكتوب تضمن ما يلي : « كل ما وصل ويصل إلى أيدينا من السلاح

والذخيرة و المال يأخذ منه إخواننا الجزائريون الثلثين ويأخذ منه المغاربة الثلث "⁽²⁹⁸⁾،

²⁹⁵ انظر، شهادة عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص – ص، 13 – 14.

²⁹⁶ وثيقة محفوظة في متحف الجهاد الوطني بالرباط، (دون تصنيف).

²⁹⁷ عباس المسيعدي: مناضل ثوري ولي القيادة العسكرية لجهة الناظور، وارتبط بعلاقات وطيدة مع القادة الجزائريين

، اختلف مع قادة حزب الاستقلال وتحفظ على حل جيش التحرير المغربي، اغتيل بسبب مواقفه في ظروف غامضة في جويلية 1956.

²⁹⁸ انظر، عبد الله الصنهاجي : المصدر نفسه، ص 160

وضمن قادة جيش التحرير المغربي إيصال الأسلحة والذخيرة إلى داخل القطر الجزائري ومساعدة جيش التحرير الجزائري على إقامة مراكز عسكرية في الناظور⁽²⁹⁹⁾، وتم فتح مدرسة لتكوين أطر جيش تحرير المغرب العربي اشرف فيها العربي بن امهيدي ونذير بوزار على تدريب الجنود وتكوينهم في حرب العصابات واستعمال الأسلحة الحديثة والتخطيط للعمليات العسكرية⁽³⁰⁰⁾، ونشطت لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي حملة تعبئة ودعاية واسعة طالبت أساسا دعوة الجنود المغاربة المجندين في الجيش الفرنسي للالتحاق بصفوف المجاهدين، كما وجهت رسائل إلى جنود الليف الأجنبي المحاربين مع الجيش الفرنسي، وحقق هذا النشاط مكاسب مهمة لجيش تحرير المغرب العربي⁽³⁰¹⁾، وبالمقابل كادت محاولات القادة السياسيين من حزب الاستقلال وحركة المقاومة أن تعصف بالمشروع العسكري المنسق مع الجزائريين، خاصة بعد اتهامهم لقيادة الناظور بالخروج عن طاعة الحزب⁽³⁰²⁾.

لقد أعدت لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي هجومات 2 أكتوبر 1955 على الجبهتين الجزائرية والمغربية، وحقق جيش التحرير الجزائري وجيش التحرير المغربي نجاحات عسكرية باهرة في الأيام الأولى، لقد بعث النشاط العسكري في منطقة وهران لتعم الثورة بذلك كامل التراب الجزائري، وخاضت فرق جيش التحرير المغربي المعارك والاشتباكات ووجهت ضرباتها القوية للقوات الفرنسية، وألحقت العمليات التي طالت تيزي وسلي وبورد واكلول خسائر فادحة بقوات الفرنسيين، وقد نعتت الصحافة الفرنسية مناطقها بمثلث الموت⁽³⁰³⁾، وبهذه العمليات الناجحة للجنة تنسيق جيش تحرير المغرب العربي دخلت الحركة التحريرية المغربية مرحلة حاسمة في تاريخها، وأصبح جيش التحرير المغرب العربي حقيقة مجسدة في الميدان

وبعث هذا المنعطف الحاسم في تاريخ المغرب العربي شعور الوحدة و التضامن، وجسد في الميدان وحدة الكفاح المشترك بين الأقطار المغاربية، وعزز خيار العمل العسكري والوحدوي الذي كان يلقى دعمه القومي من القاهرة، ونجحت بذلك مطامح الثورة الجزائرية

²⁹⁹ المصدر نفسه .

³⁰⁰ انظر بتفصيل مؤلف نذير بوزار القيم حول هذه المرحلة الحاسمة من ميلاد جيش تحرير المغرب العربي Nadir BOZAR Armée de libération nationale marocaine 1955 – 1956 ed publisud ,Paris 2002 p - p 120 - 135

³⁰¹ عبد الله الصنهاجي : المصدر نفسه ، ص 196-198 ، وزكي مبارك : محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، مرجع سابق، ص – ص، 144 – 145.

³⁰² يتحدث عبد الله الصنهاجي عن محاولة عزل عباس المسعدي والصنهاجي عن قيادة حركة المقاومة في سبتمبر 1956، انظر، عبد الله الصنهاجي : المصدر نفسه، ص – ص، 199 – 202.

³⁰³ انظر صدى هذه الهجومات في الصحافة الفرنسية . LE MONDE ; du 4 octobre 1955

والأهداف التي رفعها علال الفاسي باعتباره ممثلاً للتوجه الثوري الوحدوي، وبذلك لقي الحدث صداها في القاهرة. حيث وصلت أولى بيانات التنظيم الجديد، في حين أثار جدلاً في الأوساط السياسية المغربية. (304)

ولا شك أن تحليل وثائق البيانات الصادرة يزيد في توضيح المبادئ والأهداف والأطر التنظيمية لجيش تحرير المغرب العربي، التنظيم الذي ما يزال الجدل يثار حول حقيقته وأهدافه. إن حضور الجانب الدعائي زاد من لبس كثير من الأمور، فلقد نشرت لجنة قيادة جيش تحرير المغرب العربي بياناتها الأولى دون العودة إلى قيادة حركة المقاومة وحزب الاستقلال بالداخل، مما جعل قيادة جيش التحرير المغربي بالناظر في موضع اتهام بالارتجالية والخضوع للقادة الجزائريين والمصريين، لكن القرارات المتخذة من قبل عبد الله الصنهاجي وعباس المسعدي وابن مهدي وبوضياف كانت تلقى مرجعيتها في الخيار الثوري الوحدوي الذي تبنته جبهة التحرير الوطني وعلال الفاسي، واشترطته القيادة المصرية مقابل تقديم مساعداتها، وهو خطاب منبعث من تفكير العناصر الثورية والقوى الشعبية، وغير ملتبس بحسابات السياسة و أحزابهم، ؟ ونقف في بلاغ قيادة جيش تحرير المغرب العربي المؤرخ يوم تاريخ 3 أكتوبر 1955 أمام قضية محورية يثيرها ورود التمثيل التونسي ضمن "قيادة قوات تحرير المغرب العربي كجبهة ثالثة مصدرة للبيان (305)، ولا نجد تفسيراً لهذا الأمر إلا في أحد الاحتمالين، فإما أن صالح بن يوسف أعرب مبدئياً مباركته لهذا التنظيم العسكري المغربي، وأما أن "هيئة التحرير التونسية" أقحمت من قبل الطرفين الجزائري والمغربي تأكيداً على إنجاح مشروع المغرب العربي الموحد، وإعلام شعوب المغرب العربي بوحدة الحركة التحررية ووقوفها صفاً واحداً في وجه المستعمر، وإن كان لا يمكن في هذه المرحلة الحديث عن المشاركة الفعلية للتونسيين في جيش تحرير المغرب العربي (306)، إذا اقتصر الأمر في البداية على جيش التحرير الجزائري لمنطقة وهران وجبهة الناظر لحركة المقاومة المغربية.

وأوضح البيان الأول الذي أصدرته الجبهتين الممثلتين في جيش تحرير المغرب العربي الأهداف الثورية المشتركة لأقطار المغرب العربي، والتي سيعمل التنظيم الموحد على تحقيقها حيث جاء التأكيد على البعد الوحدوي وعلى تجسيد النقاط الآتية :

304 انظر، فتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص، 121 - 124 . Nadir BOZAR: op.cit, p 98

305 انظر البلاغ الذي نشره عبد الله الصنهاجي في مذكراته وعلق عليه بالقول " إن قيادة جيش التحرير المغرب العربي بالناظر أرسلته بوسائلها الخاصة إلى القيادة المصرية لتذيعه من صوت العرب"، انظر، عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق ، ص 374..

306 نستثني من ذلك الدكتور حافظ إبراهيم المستقر في مدريد والذي كان يشجع ويساعد المغربيين والجزائريين كمناضل مغربي وليس تونسي، وقدم في هذا لسان خدمات جليلة .

1 - الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط .

2 - عدم التقيد بأي اتفاقيات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول بالكامل .

3 - اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارج على ما أجمعت عليه البلاد و الحركات الوطنية الفدائية، و أن مثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم و كفى ما قاسته البلاد من مفسدهم .
وأعلن البيان توفر كافة الإمكانيات لمواصلة الكفاح حتى تتحقق جميع أهدافه، وأهاب بالمواطنين في الأقطار الثلاث أن يكونوا درعا لحماية المجاهدين ،وأن يحذروا من الخونة والمضللين (307).

إن المبادئ الملتزم بها والأهداف المعلنة في هذا البيان تؤكد التزام جبهة التحرير الوطني وقيادة حركة المقاومة المغربية في الناظور بالطرح الشمولي لقضايا المغرب العربي، والتمسك بالخيار الثوري باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف السياسية، وهي تعلن رفضها للحلول الجزئية والاتفاقات التي لا تقر بالاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي، وقد جاء التأكيد في البيان على مناوئة المخالفين لهذا التوجه والذين عانت البلاد من مفسدهم، فلماذا جاء التشديد على هاته المناوئة؟ يبدو من خلال الركون لاستنتاجات عبد الله الصنهاجي أن الإجماع داخل المغرب على هذا الخط لم يتحقق، وأن القيادة المركزية لحركة المقاومة في تيطوان وحزب الاستقلال كانا يبديان تحفظاتهما من خيار هذا النهج (308)، وبعد اندلاع العمل المسلح ومباركة الفاسي ارتمت كثيرا من القيادات السياسية وراء هذا التوجه واجتهدت في احتضان قيادة الناظور ولا شك أن العمل التنسيقي للصنهاجي والمسعيدي مع القادة الجزائريين أثر على ثورية موقفهما وعلى تحفظهما من القادة السياسيين (309) وأمام ردود فعل السياسيين المشككة في نجاعة الخيار العسكري اصدر جيش تحرير المغرب العربي بيانا يدعو فيه إلى الوحدة والاستمرار في العمل المسلح وعدم الاغترار بما يردده السياسيون الانتهازيون المتلاعبون بمصالح البلاد العليا، وأكد جيش تحرير المغرب العربي رفضه لمقترح مجلس حراس العرش، وتصميمه على مواصلة الكفاح أمام استمرار المستعمر في اسر الملك وتلاعبه بمصير تونس عبر جريمة الاتفاق التونسي الفرنسي التي تعد وصمة عار في جبين مؤيديها، وأكد في الأخير: " وجيش التحرير إذ يذيع هذا البيان فهو يعلن باسم شعب شمال إفريقيا بان كل حل لقضية المغرب العربي لا يتفق وأهداف جيش التحرير الصادرة في البلاغ الأول مرفوض من أساسه، كما يعلن أن أي سياسي

307 ينظر وثائق المتحف الوطني للجهاد، الرباط، (دون تصنيف)

308 عبد الله الصنهاجي : المصدر نفسه ، ص - ص، 200 - 202

309 شهادة عبد الكريم الخطيب: المصدر السابق، ص - ص، 21 - 39

كيفما كان شكله واتجاهه يقول بغير هذا، ولا يعمل على جمع الكلمة وتوحيد الصفوف وإعلان عهد وميثاق الاتحاد والجهاد فهو خائن لوطنه مارق من دينه دمه حلال...⁽³¹⁰⁾

وأوضح البيان الثاني للرأي العام الموقف في الشمال الإفريقي وفند الدعاية الفرنسية التي هونت من انجازاته، وعدد المواقع التي هاجمها خلال الأسبوع الأول وخسائر الفرنسيين ودعى الجنود المغاربة والأجانب المجندين في الجيش الفرنسي الالتحاق بجبهة الكفاح الموحدة في المغرب العربي وأكد في الختام على استمرارية المقاومة حتى تحقيق كامل أهدافها⁽³¹¹⁾.

وتضمن البلاغ الثالث والرابع والسادس حصيلة نشاط العمليات العسكرية في المغرب والجزائر، ويتضح من قراءة البلاغات الثلاث، أن جبهات المقاومة توسعت لتشمل مناطق عديدة من شمال المغرب الأقصى والأطلس الكبير، ومناطق واسعة من الحدود الغربية للجزائر، وقد عرضت بانتظام وحسب كل جبهة العمليات الهجومية وحصيلة الخسائر المادية والبشرية في صفوف العدو⁽³¹²⁾، وأعداد الشهداء، وذلك إلى غاية آخر شهر جانفي عام 1956، وحافظت هذه البلاغات على خطابها الديني الداعي إلى جهاد المستعمر، ويبدو من خلالها أن خسائر العدو كانت فادحة، وأن جيش تحرير المغرب العربي حقق نتائج باهرة، وان تجسيد هذه الوحدة العسكرية والنتائج المحققة ميدانيا بعثت الأمل في شعوب المغرب العربي لمجابهة الاستعمار الفرنسي وتجسيد الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي، وقد ترسخ المشروع المغربي للكفاح المشترك في بداية أكتوبر عام 1955، وتوسع مع مطلع سنة 1956، ليمضي باتجاه تحقيق استقلال المغرب وتونس.

وقد هزل قادة الوفد الجزائري وعلال الفاسي في القاهرة لنجاح مشروع العمل المغربي المسلح، وأصدرا قسما الجزائر ومراكش في لجنة تحرير المغرب العربي بيانا يوم 4 أكتوبر 1955، ألقاه علال الفاسي وتضمن مباركة إنشاء جيش تحرير المغرب العربي الذي سيعمل على تنسيق وتوحيد العمل المسلح من أجل استقلال أقطار المغرب العربي، وعودة السلطان محمد الخامس، ونوه البيان بالخطوات المحققة، وعدها "بداية لمرحلة جديدة لهذا الكفاح الذي انبعث من بين صفوف الشعب لأجل تحقيق الأهداف الوطنية التي اتفقت عليها الأحزاب الاستقلالية، وتضمنها ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي"⁽³¹³⁾، ويلفت البيان إلى أن فشل الحلول السلمية

³¹⁰ انظر نص البيان كاملا، الديب فتحي : المصدر السابق، ص، 651

³¹¹ انظر البيان كاملا، محمد حمو الادريس : الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر، ط 1، مطالع البوغاز، طنجة، (د ت)، ص - ص 138 - 139 .

³¹² يوضح البلاغ الثالث أن خسائر العدو بلغت ثلاثمائة جندي فرنسي بمراكش وأما في إقليم وهران فوصف خسائر القوات الفرنسية بالكبيرة .

³¹³ أورد البيان، علال الفاسي : نداء القاهرة، ط 1، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1959، ص - ص 91 - 92

كان دافعا لشعوب الأقطار المغاربية للجوء إلى الكفاح المسلح ، وأن الحركة الجديدة ستشق طريقها إلى الأمام ولن يقف في وجه جيش تحرير المغرب العربي أي قوة مهما بلغت، " لأنه يستند إلى إرادة الشعب، ويعبر عنها، وإرادة الشعب من إرادة الله ". (314)

إن التوحيد العسكري والسياسي على مستوى المغرب العربي كان من أولى أولويات الثورة الجزائرية، وهذا ما أوضحه محمد خيضر في رسالته إلى عبان رمضان بتاريخ 19 أكتوبر 1955، مشيرا إلى أن ذلك بهدف إلى "تعزيز الوضعية الحالية في تونس وهو ما يزيد في هيبة الجيش والجبهة وهو ما يسمح لنا بتقادي بعض المجازفات منها على الخصوص التفاوض مع الحكومة الفرنسية في شروط غير ملائمة . (315)

إن هذه الوحدة تعتبر تجسيدا لمبادئ كفاح الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ووقفا في وجه المفاوضين الذين يكرسون التوجه الاستعماري، وقد اتخذت الأحزاب الاستقلالية الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي في اجتماعها يوم 14 أكتوبر سنة 1955 قرارات مهمة دعمت التوجه الثوري والوحدوي وأدانت الخيارات القطرية، إذ وحفاظا على مبادئها أقرت فصل الديوان السياسي للحزب الحر الدستور التونسي ورئيسه بورقيبة من عضوية اللجنة وتعويضه بالأمين العام للحزب صالح بن يوسف المحافظ على المبادئ الاستقلالية للحزب (316)، وأظهر علال الفاسي تحمسا للمشروع الثوري المغاربي باعتباره خيارا يمكن من تحقيق استقلال المغرب، وقد كانت اتصالاته في مدريد وفي تطوان يوم 17 أكتوبر وتوجيهاته لقيادة حركة المقاومة تصب كلها في خدمة هذا التوجه، لقد وجد علال الفاسي نفسه مقيدا بالتزاماته المغاربية في حين كانت القضية المغربية تعرف تسارعا ملحوظا ، إذ قطع قادة حزب الاستقلال في الداخل أشواطا في مفاوضة الحكومة الفرنسية، وبدا لبوعبيد واليزيدي وبلافريج أن مغامرة جيش تحرير المغرب العربي تهدد العمل السياسي المنتهج ، وهكذا ظهر تناقض جلي في الموقف من جيش تحرير المغرب العربي، لقد صرح الأمين العام للحزب بالنيابة محمد اليزيدي لجريدة "لوموند" الفرنسية يوم 10 أكتوبر 1955 انه لا علاقة لحزب الاستقلال بحوادث الريف، وقوبل التصريح بتحفظ كبير من قيادة المقاومة وجيش التحرير. (317)، وأثارت مواقف حزب الاستقلال المتباينة الريبة لدى قيادة جبهة التحرير الجزائرية والشكوك في النوايا الحقيقية لعلال الفاسي والمفاوضين (318)

314 المصدر نفسه .

315 انظر رسالة خيضر إلى عبان بتاريخ 19 أكتوبر 1955 . Mabrouk BELHOCINE : op cit ,P 103

316 انظر، الطاهر عبد الله : المصدر السابق ، ص ص 122-124 .

317 انظر عبد الله الصنهاجي ، المصدر السابق ، ص 198. وجيرو عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص 140 .

318 انظر Mabrouk BELHOCINE op c it .p 103

إن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني سعى لتثمين النجاح المحقق، وتفعيل دور الهيئة السياسية العليا لجيش التحرير المغرب العربي التي ضمت ابن بلة وبوضياف وخيضر وايت احمد وابن امهيدي من الجانب الجزائري، والدكتور عبد الكريم الخطيب وعبد الرحمان اليوسفي وحسين صفي الدين وسعيد بونعيلات و حسين برادة والغالي العراقي من الجانب المغربي .⁽³¹⁹⁾ ولا نعرف ما إذا كانت لهذه الهيئة السياسية العليا ضوابط واضحة تحدد علاقاتها أم أنها كانت هيئة صورية، وما اذ كانت لها اجتماعات دورية، وإن كانت بعض المصادر تشير إلى أن اجتماعا عقد في تيطوان يوم عودة الملك محمد الخامس إلى المغرب حضره بن امهيدي وبوضياف وعباس المسعدي والخطيب وحافظ إبراهيم وتضمن جدول أعماله وضعية المقاومة بعد عودة الملك، حيث تم التأكيد على استمراريتها في المقاومة ودعمها للثورة الجزائرية⁽³²⁰⁾.

كما يذكر فتحي الديب أن لجنة تنسيقية أوجدت في القاهرة لتوجيه ودعم جيش تحرير المغرب العربي والتنسيق مع المسؤولين المصريين تضم أحمد بن بلة والدكتور المهدي بن عبود، وفتحي الديب وعزت إسماعيل عن القيادة المصرية⁽³²¹⁾، ولا شك أنه وبقدر ما يعكس تعدد الهيئات القيادية داخليا وخارجيا الحرص على تثمين الانجاز فإنه يزيد في لبس حقيقة جيش تحرير المغرب العربي، وتعدد الهيئات المسيرة له والأطراف المتحكمة في قراراته وإن كان يبدو أن لجنة التنسيق بالناظور تحملت عبأ المشروع ونجحت في تجسيده ميدانيا.

ومن أجل تفعيل نشاط جيش تحرير المغرب العربي وتوسعة تمثيله ليشمل كامل أقطار المغرب العربي انتظمت العديد من الاجتماعات التقييمية والتوجيهية، أهمها تلك التي التأمّت في القاهرة برعاية مصرية، ففي منتصف شهر جانفي 1956 التقت القيادتان الجزائرية والمغربية في القاهرة لدراسة الأوضاع وترتيب خطة العمل المستقبلية، حضر عن القيادة الجزائرية أحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي ابن امهيدي وعن قيادة جيش التحرير المغربي المهدي بن عبود وعباس المسعدي، وبعد تدارس الأوضاع العامة للمقاومة في القطرين الشقيقين رسموا خطة عمليات مستقبلية، وخلصوا إلى تأكيد عزمهم على " مواصلة الكفاح حتى يتم حصول أقطار المغرب العربي على الاستقلال التام، كما تقرر عدم التقييد بأية اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلاً لا تحقق أماننا شعوبنا في الاستقلال التام والوحدة " وأعربوا عن معارضتهم لسياسة فرنسا الرامية إلى تجزئة قضايا المغرب العربي، وإلى ربط دول شمال إفريقيا بالإتحاد الفرنسي⁽³²²⁾، لقد فصل فتحي الديب الحديث عن حيثيات ومقررات الاجتماع ، ويبدووا واضحا من خلال محضر الاجتماع

³¹⁹ انظر شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب :المصدر سابق ، ص 13.

³²⁰ Mohammed LBJAOUI : op cit p- p 132- 133

³²¹ أنظر، فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 123.

³²² فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 162.

أن ممثلي السلطات المصرية سعوا لفرض خياراتهم وتأكيد الولاء لهم، وهذا الذي نبه إليه قادة حزب الاستقلال السياسيون وأخذوه على عباس المسعدي⁽³²³⁾، فهل صحيح أن القائد الميداني لجيش التحرير المغربي وقع تحت تأثير المخابرات المصرية وقادة الثورة الجزائرية؟، أم أن الرجل انتقد لأنه بقي وفيًا لخيار الكفاح المسلح ووحدة المغرب العربي؟.

إن المآخذ التي أخذتها قيادة المقاومة وحزب الاستقلال عن المرحوم المسعدي لا تصمد أمام وطنية وإخلاص الرجل لمبادئه بشهادة الكثيرين⁽³²⁴⁾، وقد كانت قيادة الناظر ملتزمة بخط الكفاح المشترك ومؤمنة بأن الكفاح المسلح وحده هو السبيل المخلص لأقطار المغرب العربي من الاستعمار، وقد أعلنت ولائها للملك محمد الخامس لكنها رفضت وقف الكفاح المسلح ما دام المستعمر ما يزال يهيمن على أقطار المغرب العربي، وفي بداية عام 1956 ظهر الصراع جلياً بين قيادة الناظر والقيادة العليا لحركة المقاومة بتطوان حول الصلاحيات والموقف من المفاوضات واستقلال المغرب⁽³²⁵⁾، ويبدو من خلال تلك الخلافات والضغط أن قيادة حزب الاستقلال أرادت أن تخضع قيادة الناظر لسياستها وخيارها التفاوضي مثلما أخضعت القيادة العامة في تطوان بتدخل من الفاسي، وما لبث أن تحول الصراع إلى التنازع حول الصلاحيات بين قيادة الناظر المتشبهة بخيار جيش تحرير المغرب العربي والقيادة العامة بتطوان الموجهة سياسياً لخيار القبول بمفاوضات استقلال المغرب، ونجحت هذه الأخيرة في احتواء قيادة الناظر ودفعها للتخلي عن مشروع جيش تحرير المغرب العربي⁽³²⁶⁾

إن جبهة التحرير الوطني اجتهدت في إنجاح مشروع جيش تحرير المغرب العربي وعدم قصره على جبهة الناظر وعملت على إثراء توجهه السياسي بتعزيز علاقاتها السياسية مع علال الفاسي، وتوثيق الصلة مع قائد حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي الدكتور الخطيب، وأكدت باستمرار على ضرورة إنجاح مشروع جيش التحرير العربي، وقد تعزز هذا الخيار في بداية عام 1956 بعودة العمل المسلح في تونس وظهور جيش التحرير التونسي، وكان تشجيع القادة الجزائريين في القاهرة والسلطات المصرية مؤثراً على تحول موقف صالح بن يوسف من

³²³ DAOUZ zakiya, MAATI maunjib : **BE N BARKA** ,ed. Michalon ,Paris, 1996 . p 175

³²⁴ أنظر شهادة الدكتور الخطيب، المصدر السابق، ص 34.

³²⁵ عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق، ص - ص ، 198 - 211

³²⁶ حول هذا الصراع الذي انتهى دامياً بمقتل عباس المسعدي أنظر ، محمد خليدي وحميد خباش : جيش التحرير

المغربي، مجلس القيادة (حوارات) منشورات افريقيا، الرباط، 1995، ص - ص، 62 - 74 - 75 وعبد الله رشيد:

كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية 1953-1973، ط1، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة، الدار البيضاء،

2004، ص - ص، 374 - 376.

المعارضة السياسية إلى حمل السلاح⁽³²⁷⁾، فقد شكل انخراط المقاومين التونسيين في إستراتيجية التحرير المغربي الشامل تعزيزاً لمشروع الكفاح المشترك، ودفع بالزعيم علال الفاسي للتمسك بخياره السياسي المغربي في مواجهة قيادة حزب الاستقلال بالداخل وتأكيد زعامته الحزبية.

لقد أرسيت دعائم التواصل على الجبهة الشرقية ميدانياً، ووضعت مخططات لتنسيق العمل في تونس وقاعدة طرابلس، إذ وجه ابن بلة قادة الأوراس والحدود الشرقية إلى تعزيز المشروع المغربي الموحد، وكلف شيحاني بشير عبد الحي وعبد الكريم هالي بتنسيق العمل وإدارة شؤون الثورة في تونس، ولا شك أن حصيلة النشاط في هذا الاتجاه كانت هامة وسيأتي الحديث عن جهود التنسيق المشتركة مع التونسيين، وتشير بعض المصادر إلى أن اجتماعين مهمين أثريا المشروع المغربي، لكن الوثائق التي بين أيدينا لا تسعف في تقديم قراءة واضحة لجهود التنسيق على الجبهة الشرقية، إذ تشير وثائق الجيش البري الفرنسي أن معلومات إستخبارية أفادت بعقد اجتماع ضم أكثر من ثمانين مسؤولاً بحضور الطاهر لسود عن تونس وشيحاني بشير عن الجزائر ومولاي عبد الله عن المغرب، وذلك يوم 18 ماي 1955 بجبل بوجلال قرب تبسة⁽³²⁸⁾، وتذكر رواية أحد المناضلين التونسيين أن صالح بن يوسف عقد في أواخر ديسمبر 1955 اجتماعاً في بيته قبل أن يغادر البلاد جمع الطاهر لسود والطيب الزلاق وعلي الزليطي من الجانب التونسي، ومن المغرب مجموعة من قيادات جيش التحرير بقيادة محمد البصري، وعبد الحي الأوراسي وعباس لغرور من الجزائر، ودار الاجتماع حول موضوع تنسيق عمل المقاومين التونسيين مع الجزائريين والمغربيين في إطار جيش تحرير المغرب العربي⁽³²⁹⁾، ونظراً لأهمية الاجتماع لم يتردد المناضل الطاهر عبد الله في نعته بأنه من أهم اجتماعات قادة جيوش تحرير المغرب العربي " اتفق في هذا الاجتماع على توحيد جيش تحرير المغرب العربي ورسمت له خطط واتفق على إرسال عناصر للتدريب على أساليب القتال وفنون الحرب كاللاسلكي"⁽³³⁰⁾، إن أفراد هذا المناضل اليوسفي بذكر تفاصيل هذا الاجتماع المغربي يطرح أكثر من تساؤل ويحتاج الأمر إلى تفصي مضان أخرى يمكن أن تزيد في توضيح حقائق هذا الاجتماع المغربي، ولعل سكوت كثير من الشهادات والوثائق عن الإشارة إلى هذا الاجتماع المهم تجعلنا نشك في بعض تفاصيله، أوفي حصوله أصلاً، وإنما لا نستبعد اللقاء بين

³²⁷ أنظر عميرة عليّة الصفيّر، جيش التحرير الوطني التونسي، حقيقته ومصيره: جيش التحرير المغربي 1948 -

1955، مرجع سابق، ص 85 .

³²⁸ انظر، تقرير منطقة الجنوب التونسي، للفترة ما بين 15 أكتوبر إلى 12 نوفمبر 1955 S.H.A.T: 2H,310

dos2

³²⁹ انظر، الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص، 131.

³³⁰ المصدر نفسه، ص 132.

القادة التونسيين والجزائريين، لكن مسألة حضور قادة جيش التحرير المغربي ومحمد البصري شخصيا أمر مستبعد، إذ كيف تسكت شهادة محمد البصري أو الطاهر لسود أو أحمد بن بلة عن خطوة مهمة مثل هذه في مسيرة جيش تحرير المغرب العربي⁽³³¹⁾، وأما بخصوص تنسيق العمل الميداني فلقد تدعم أكثر بدخول جيش التحرير التونسي المعركة إلى جانب الجزائريين والمراكشيين، وعززت المعارضة اليوسفية في هذه المرحلة الحساسة مشروع المقاومة المغاربية المشتركة.

وأهم اجتماع دعم تواجد جيش تحرير المغرب العربي فعليا وأكد على المشروع المغاربي الموحد هو اجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي الثلاث في القاهرة نهاية شهر فيفري عام 1956، وفي هذه الفترة كان التنافس سابقيا وفي ذروته بين التوجه الثوري الوحدوي والتوجه القطري الذي تدعمه السياسة الفرنسية، وكان تشكيل جيش التحرير التونسي بقيادة الطاهر الأسود⁽³³²⁾ دعامة قوية للكفاح المشترك استغلته الثورة الجزائرية والقيادة المصرية أثناء الاجتماع في الضغط أكثر على الطرف المغربي الذي قطع أشواطاً في التفاوض والبحث عن اتفاق شبيه بالاتفاق الفرنسي التونسي.

بدأت أشغال هذا الاجتماع يوم 26 فيفري 1956 بحضور الطاهر لسود و نائبه بشير الصباح عن جيش التحرير التونسي، وعبد الكريم الخطيب وعباس المسعدي⁽³³³⁾، عن جيش التحرير المغربي، وأحمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري، ورعى الاجتماع فتحي الديب وعزت سليمان عن المخابرات المصرية .

وقد ناقش الحضور كثير من القضايا السياسية والعسكرية، واستعرضوا وضعية المقاومة في المغرب العربي وخطورة السياسة الفرنسية المنتهجة، وانعكاساتها على المغرب خصوصا، وأكدوا على الاستمرار في الخيار المسلح وتزويد الثوار بالأسلحة، وتأكيد وحدة جيش تحرير المغرب العربي، واجمعوا في نهاية الجلسات على تبني المقررات الآتية :

³³¹ من المعلوم أن المناضل محمد البصري لم يطلق سراجه من السجن إلا في ديسمبر 1955، ولم يتولى مسؤوليات قيادته في جيش التحرير المغربي آنذاك ، وهو لا يلمح في مذكراته إلى حصول مثل هذا الاجتماع المهم، وكما أن الخطيب يذكر أنه لم يلتقي بمحمد البصري إلا في مارس 1956، انظر شهادة عبد الكريم الخطيب ، **مصدر سابق**، ص، 45.

³³² الطاهر الأسود (1910-1995) ولد بمنطقة الحامة في الجنوب التونسي، انخرط مبكرا في الحزب الدستوري، يعد من أوائل الذين حملوا السلاح ، وقد رفض وقف القتال في نهاية عام 1954، تحالف مع صالح بن يوسف وترأس جيش التحرير التونسي إلى غاية استسلامه للسلطات في جويلية 1956.

³³³ التبس على فتحي الديب اسم عباس المسعدي فذكر أنه عباس لغرور قائد جبهة الأطلس.

1- العمل على توحيد الكفاح المسلح في المغرب العربي تحت قيادة موحدة تضم قيادة جيوش التحرير على أن تختص هذه القيادة بوضع الخطوط العامة للعمليات المشتركة بالأقطار الثلاثة

2- تقوم كل قيادة جيش بإدارة خطط عملياتها النضالية على أرض قطرها، مع تنسيق العمل مع

باقي الأقطار الأخرى كلما أمكن ذلك لتشتيت جهود القوات الفرنسية

3- الدعوة لوحدة أقطار شمال إفريقيا فوراً، وذلك من أجل توحيد هذه الدول بعد تحرير شعوبها وإيضاح مزايا هذه الوحدة بدءاً بجيوش التحرير ووصولاً إلى القاعدة الشعبية.

4- التعهد باستمرار الكفاح المسلح بالأقطار الثلاثة

5- التركيز خلال شهر مارس على تزويد جبهة تونس بأكبر كمية من السلاح لدعم قدراتها على مباشرة الكفاح المسلح بكفاءة. (334)

وواضح أن هذه المقررات تؤكد على التوجه الثوري لجيوش تحرير المغرب العربي، وهي تدعو إلى تجذير الحل العسكري مع المستعمر، وقد اختارت العمل القطري المتكامل بدل الوحدة المشتركة مراعاة لخصوصية كل قطر، وشكلت قيادة تنسيقية عامة من قادة الجيوش الثلاثة، ويذكر الطاهر لسود أنه اقترح لرئاسة القيادة العامة لجيوش تحرير المغرب العربي وأنه قبلها بإلحاح من جمال عبد الناصر (335)، ويبدو أن هذه الخطوة جاءت في إطار ترضيته وتأكيد كسبه للخيار الوحدوي الاستراتيجي، ولم تكن لهذه القيادة أهمية حقيقية، وقد أفضى النقاش إلى تأكيد المبدأ الأهم في تصور الثورة الجزائرية وحركات المقاومة المغاربية وهو التعهد بالاستمرار في المقاومة وعدم إيقافها بأي قطر حتى يتم تحرير كامل الأقطار الثلاث، وهذا الالتزام بلا شك يؤكد على مبادئ جيش تحرير المغرب العربي، ومثلما سيكون ورقة رابحة في يد الثورة الجزائرية سيكون عبئاً على قيادات المقاومة في تونس والمغرب بعد إقرار خيار الاستقلال القطري .

إن النتائج الباهرة التي حققتها جيوش تحرير المغرب العربي في بداية عام 1955 والمخاطر التي لوح بها التكتل المغاربي المشترك بتوجهه المتشدد ونظرته الشمولية للدور الاستعماري في شمال إفريقيا دعى الحكومة الفرنسية إلى أخذ احتياطاتها، وكان تحالف الجبهتين الجزائرية والمغربية وحده كافياً لخلق المصاعب لفرنسا وانضاف إليه خطر اليوسفيون (336)، وأدركت الإدارة الفرنسية أن تحالف جيش تحرير المغرب العربي يمكن تصديعه من داخل

³³⁴ انظر عن الاجتماع وقراراته، فتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص، 170 - 174 .

³³⁵ انظر شهادة الطاهر لسود المحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، منوية، رقم 43 .

³³⁶ انظر صدى هذه المخاطر في الصحافة الفرنسية L' EXPRESS : du 12 december 1955

المغرب، إن تصفية القضية المغربية وكسب التيار المعدل سوف يعزل توجه علال الفاسي المتشدد ولعله يخلق انقساماً ويضعف جيش تحرير المغرب العربي⁽³³⁷⁾، وهكذا ولد استقلال المغرب وتونس في مارس 1956 احتضاراً لتحالف جيوش تحرير المغرب العربي ولو تدريجياً

لقد حقق جيش تحرير المغرب العربي منذ البداية نتائج مهمة، إذ أسهم في عودة محمد الخامس إلى عرشه، وجسد بتحالفاته ميلاد استقلال تونس والمغرب، وهدد فرنسا في القضية المحورية وهي الجزائر، انه في الإمكان الاستهانة بكل شيء من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية، وقد قبلت قيادات الحركة الوطنية في تونس والمغرب بتجزئة المعركة وبالحلول السياسية المفضية إلى الاستقلال الشكلي، وأمام الأمر الواقع ستفرض على حركات المقاومة الثورية التخلي عن تصميمها على مواصلة الكفاح الشمولي.

ثالثاً - إخفاق المشروع، الأسباب والنتائج

لقد آمنت جيوش تحرير المغرب العربي في الأقطار الثلاث بقواسم نضالية مشتركة تقوم على وحدة الكفاح المسلح في كامل أقطار المغرب العربي إلى أن يتحقق استقلالها، وقد كانت ترتبط فيما بينها بمواثيق وصلات وطيدة، وتنسق استراتيجيتها العسكرية على مختلف الجبهات، وذلك لتشتيت قوى المستعمر وضربه في الصميم .

لقد أكدت على بعدها القومي والإسلامي لترتبط مصيرها بالجماهير، ومن ثمة أخذت صبغتها الشعبية والثورية، وبالاستناد إلى دراسة الباحثين محمد زاد⁽³³⁸⁾ وعميرة عليّة الصغير⁽³³⁹⁾، نقف على ملامح الطهورية الصادقة للكفاح التحرري والإيمان العميق بالبعد المغربي والوحدة لدى جمهور المقاومين في المغرب وتونس، لقد كان الحلم الذي يربطهم بالثورة الجزائرية يمتد إلى تحقيق آمال واسعة عبر عن بعضها قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي عبد الكريم الخطيب بالقول: " كنا نسعى إلى تحرير منطقة مشتركة بين المغرب والجزائر، تمتد بين منطقتنا الشرقية ومدينة وهران، وإلغاء الحدود ليتأتى لنا تأسيس حكومة

³³⁷ انظر محمد المبلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص - ص، 27 - 28

Zadi mehamed: résistance et armée de libération au Maroc

³³⁸

(1947 - 1956) thèse de doctorat , U.. nicem 2001 .p 239

³³⁹ أنظر ، عميرة عليّة الصغير، جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره ، جيش التحرير المغربي 1948 -

مؤقتة وإقامة إذاعة صوت المغرب العربي... لم نستطع تحقيق أهدافنا لأنها لم تستوعب من طرف رجال الميدان... " (340).

إن تجربة جيش تحرير المغرب العربي ستظل إنجازا تاريخيا فريدا من نوعه، تمكن خلالها المقاومون الجزائريون والمغربيون من توحيد المعركة وتنسيقها عسكريا وسياسيا ودعموا تحالفهم بضم الطاهر الأسود والتونسيين إلى صفوفهم، وجسدوا بذلك حلم الوحدة في مقاومة المستعمر ميدانيا لأول مرة في التاريخ الحديث (341).

لقد حققت جيوش تحرير المغرب العربي بخطتها العسكرية والسياسية المبرمجة نتائج باهرة عكستها ردود فعل السلطات الفرنسية التي خضعت تحت الضغط لتسلم بالمطالب الوطنية، وعبر عنها انبعاث الشعور الملهب حماسا لثلاثين مليون مغربي والصدى الذي خلفته المعركة المشتركة من انعكاسات مهمة، ويمكننا أن نشير مثلا إلى ما علقت به جريدة ليكسبريس l'express الفرنسية بقولها: " إن تضامن المغرب العربي قد بلغ حدا جعلنا كأننا لم نقم بأي شيء على الإطلاق في أقطار شمال إفريقيا، إن وقوع أي حادث في أغادير يحدث له صدهاء في بسكرة وفي قابس... " (342)، وإذ نشدد على الصدى الواسع الذي خلفه المشروع المغربي للمقاومة فإن التساؤل عن أسباب الإخفاق يطرح نفسه بإلحاح .

وقد حاول الكثير من الفاعلين والباحثين الخوض في أسباب فشل هذا المشروع الرامي إلى التحرير الشامل وتوحيد المغرب العربي، ولا شك أن تفسير ذلك يرجع لعدة عوامل ساهمت في انكسار جيش تحرير المغرب العربي، ونقف عليها في النقاط الآتية :

— إدراك الحكومة الفرنسية لخطورة الوضع في الشمال الإفريقي ورصدها مخططات محكمة لضرب جيش تحرير المغرب العربي وفصل القضايا التحريرية عن بعضها البعض، وذلك حتى يسهل علاجها بالطريقة التي تخدم المصالح الفرنسية، وقد أكد ادغار فور Edgar Faure فيما بعد انه عالج بحكمة مشكلة شمال إفريقيا عندما منح الاستقلال للمغرب وتونس وأتاح للجزائر إمكانيات اندماجها في فرنسا، وأن لقائه الأول مع بوعبيد حسم موقفه هذا، ذلك أن محدثه نبهه إلى خطورة الوضع بالقول "أن قادة جيش التحرير مصررون على القيام بتمرد عسكري منسق يشمل مجموع البلاد المغربية الجزائرية، وأن الوطنيين المؤيدين لفرنسا والأوفياء لمحمد الخامس وحدهم من يستطيع إيقاف تلك الدسائس الآن، وإذا تأخر الأمر بضعة أشهر دون تحرك فسيكون الوقت قد فات وسيشتعل المغرب العربي حربا... " (343)، ولما تأكد

340 انظر، محمد خليدي وحמיד خباش، المصدر السابق، ص 56.

341 أنظر نص البيان، صحيفة الصباح، عدد يوم 12 فيفري 1956

342 L'EXPRESS : du 19 novembre 1955

343 إدغار فور : الخفايا السرية لأكس لسيان، مصدر سابق، ص — ص، 63 — 64 .

ادغار فور من جدية التهديد في الثاني من أكتوبر 1956 أسرع إلى علاج المشكلة المغربية بدءاً بخطوة تنحية ابن عرفة في اليوم الثاني من اندلاع الثورة، وذكر ادغار فور أن هواري بومدين⁽³⁴⁴⁾ صارحه بعد استقلال الجزائر أن سياسته كانت وراء عرقلة تاريخ المغرب العربي وتخريب المشروع المغربي الثوري، لأنها خططت لرحيل السلطان الوهمي ابن عرفة، وكسر تحالف حزب الاستقلال ورجال المقاومة مع الثورة الجزائرية، " فلم تتم الثورة الشاملة وضاعت فرصة كبيرة..."⁽³⁴⁵⁾

— إن قيادة الناظور أكدت تمسكها بمبادئها المغربية واستمرار التنسيق المحكم مع القادة الجزائريين وذلك بفضل عزيمة الصنهاجي وعباس المسعدي، لكن تغير الظروف وتزايد الضغوط والمصاعب على هذين القائدين من قبل مسؤولي الحزب والقيادة العليا لحركة المقاومة أدى إلى تهيمش دورهما، وتسييس قرارات جيش التحرير المغربي، وقد كاد التنافس على كسب ولاء قيادة جيش التحرير المغربي بين علال الفاسي وقيادة الداخل أن يؤدي إلى الانشقاق والفتنة، وتجنباً لكل هذه المزالق رأت قيادة جيش التحرير المغربي الانصياع لقرارات الإجماع الوطني وإيقاف المقاومة مع التأكيد في نفس الوقت على وفائها لتعهداتها المغربية وعلى دعم الجزائر بكل السبل الممكنة⁽³⁴⁶⁾

— إن قيادة حزب الاستقلال لم تتبنى الخيار العسكري الثوري رغم المخاطر التي تعرض لها المغرب إلا بالحاح من الثورة الجزائرية، ويبدو أن اعتماد الخيار العسكري عاملاً مساعداً للحل السياسي لم يكن خيار قيادة الداخل فقط، إذ أظهر الفاسي فتور عزيمة ولا مبالاة أثناء زيارته لتطوان في الأسبوع الثاني من اندلاع معارك جيش تحرير المغرب العربي، ولم يسأل حتى عن أحوال الجيش والمجاهدين⁽³⁴⁷⁾، ولم يكن تمسكه بالمقاومة وهو بعيداً في القاهرة إلا مزيدة سياسية على خصومه في الداخل، ولهذا ما لبث أن تخلّى عن مبادئه بمجرد ما أفتحه بوعبيد في اجتماع مدريد بجديّة الحكومة الفرنسية في منح الاستقلال للمغرب⁽³⁴⁸⁾.

³⁴⁴ محمد بوخروبة (1932 – 1972) الرئيس الجزائري هواري بومدين مناضل ثوري منذ مرحلة الدراسة بالقاهرة، تجند للتدريب في إطار لجنة تحرير المغرب العربي وجاء إلى المغرب، على متن سفينة ديناء، تولى مسؤوليات عديدة في الولاية الخامسة وترأس قيادة هيئة الأركان العامة، وقد أسهم في الاشراف على نشاط الثورة في الحدود المغربية وادار العلاقات مع المسؤولين المغربيين .

³⁴⁵ Faure EDGAR . Mémoires ,T2 ,ed. Plon. Paris ;1984 , p 248

³⁴⁶ في إطار هذا التوجه تدرج شهادة الدكتور الخطيب وعبد الله الصنهاجي ، أنظر، محمد خليدي وحميد خباش:

المصدر السابق، ص 29 ، وعبد الله الصنهاجي : **المصدر السابق** ، ص 206.

³⁴⁷ عبد الله الصنهاجي : **المصدر نفسه**، ص – ص، 202 – 203.

³⁴⁸ انظر ، جبرو عبد اللطيف :**المرجع السابق**، ص، ص ، 91 ، 140

— إن التضامن المغاربي لم يتجاوز حدود التنسيق المشترك سواء في المغرب أو في تونس ، وقصرت الحركات الاستقلالية أهدافها في التحرر ومواجهة الآخر بكل السبل، أي أن الحركات الوطنية الثلاث اجتمعت لمواجهة السياسة الاستعمارية لا لبعث مشروع الوحدة كما يستخلص الجابري محمد عابد (349)، وهو يؤكد أنها لم تصغ مخطط أو مشروع للوحدة ولا نظرة واقعية لمستقبل علاقات الأقطار الثلاثة، وقد اخفق القادة الجزائريون في إقناع قيادة حركة المقاومة المغربية بتبني التوحيد السياسي، ولم يركز اجتماع القاهرة في نهاية فيفري 1956 على وضع إطار سياسي لوحدة المغرب العربي بقدر ما اهتم بتفعيل دور الجيوش الوطنية ومراعاة الخصوصيات القطرية ومسألة التسليح والخطط العسكرية، وهو عامل كان تأثيره بالغ على انهيار المشروع وعدم صموده

— أعطى انضمام المقاومة التونسية لجيش تحرير المغرب العربي دعامة قوية، لكن لفترة قصيرة إذ أن الإعلان عن نيل الاستقلال التام كان حجة على المقاومين، وأدت الخلافات داخل جيش التحرير التونسي إلى استسلام قياداته للسلطات، كما أن حصول المغرب على الاستقلال فرض خيار حل جيش التحرير المغربي، وبالرغم من تشيبت بعض القادة بضرورة مواصلته للكفاح من أجل استكمال السيادة الوطنية ومساعدة الجزائريين إلا أن القصر كان مصرا على قرار الحل والدمج في القوات الملكية، فكانت بذلك نهاية جيش التحرير المغربي في خريف 1956 ومعها ترسخت نهاية الخيار الوحدوي لجيوش تحرير المغرب العربي .

— إن قيادة الثورة الجزائرية بذلت جهودا جبارة من أجل تجسيد خيار الكفاح المشترك في أقطار المغرب العربي، ولا شك أن جهود ابن بلة وخيضر في القاهرة، وبوضياف وبن امهيدي في الناظور — وان غيبت لأسباب عديدة — بنت صرحا مغاربيا متضامنا، وجسدت خيارا استراتيجيا ربطت من خلاله قضية الجزائر بقضايا الشمال الإفريقي، الأمر الذي خلق مصاعب جمة للإدارة الفرنسية (350)، ويتضح أن إصرار الجزائريين ودعم السلطات المصرية أسهم في ميلاد جيش تحرير المغرب العربي، وان سياسة فرنسا التقسيمية كانت وراء تحطيم مشروع المغرب العربي، وقد عول الوفد الخارجي للجبهة كثيرا على توحيد الجبهة الشمال افريقية عسكريا وسياسيا، وامن بأنه الخيار الأنجع لتحقيق استقلال الجزائر وتوحيد المغرب العربي، غير أن قيادة الداخل وأمام تجسد استقلال تونس والمغرب طرحت الخيار الواقعي، ووجهت انتقادات شديدة لاستراتيجية مغربة الحرب ولمسيرها (351)، وقد أدى الخلاف

³⁴⁹ انظر، الجابري محمد عابد : فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال : وحدة المغرب العربي، مرجع

سابق، ص، 19

³⁵⁰ شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث .

Mabrouk BELHOCINE : op. cit p 154

³⁵¹ أنظر رسالة عبان الى خيضر بتاريخ 1956/3/13

بين الداخل والخارج واعتقال احمد بن بلة و خيضر ورفاقهما إلى تراجع إستراتيجية الكفاح الموحد في المغرب العربي.

— وعلى الرغم من أن استقلال تونس والمغرب حمل في طياته حتف العمل الوحدوي لجيش تحرير المغرب العربي، لكن النشاط السياسي تواصل في إطار لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة، والتي لم تحد عن المبادئ المتفق عليها في دعوتها لتجسيد مشروع وحدة كفاح المغرب العربي وظلت الأطراف الوفية للمشروع الوحدوي ترفع عنه، وهكذا يمكننا القول أن اللجنة انتهت رسميا عام 1956 لكن أفكارها ظلت تنبعث من القاهرة وتجد لها صدى في كامل أقطار المغرب العربي⁽³⁵²⁾

ونؤكد أخيرا على أن الثورة الجزائرية نجحت في بعث مشروع الكفاح المغاربي المشترك، وأن جيش تحرير المغرب العربي الذي بدأ بتحالف جزائري — مغربي وعلى نطاق ضيق والتحق به اليوسفيون حقق نتائج عسكرية وسياسية باهرة، خاصة في ميادين التنسيق والتعاون والتسليح والدعاية... الخ، وقد كان له الدور الرئيسي في استقلال تونس والمغرب وان كان هذا الاستقلال وضع نهاية للمشروع، إذ ساهمت السياسة الفرنسية التقسيمية والمعارضة السياسية والصعاب الداخلية في انهياره، وفرض فشله معطيات جديدة في المنطقة، ومكن الإدارة الفرنسية من تنفيذ مخططاتها الجديدة في ظل استقلال تونس والمغرب.

³⁵² أنظر الرشيد إدريس : كيان المغرب العربي وآفاقه ، بناء المغرب العربي، مرجع سابق، ص 36 .

المبحث الرابع

بناء علاقة التحالف والتنسيق مع حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي

لقد مثل فضاء المغرب العربي ببعده الاستراتيجي مكانة مهمة للثورة الجزائرية، وساعدت كثير من الظروف على التحام المقاومين الجزائريين والمغربيين، وقد اندلعت المقاومة المغربية بتأثير من الثوريين الجزائريين، وتحالفت مع جيش التحرير الجزائري من أجل توحيد المعركة المغاربية، وكانت مرحلة النضال المشترك التي ولدت استقلال المغرب عام 1956 مفيدة للثورة الجزائرية في بناء علاقة وطيدة داخل المغرب سواء مع حزب الاستقلال وحركة المقاومة الثورية أو مع القصر ومختلف القوى السياسية والشعبية، وقد سبب موضوع العلاقة بين المقاومين الجزائريين والمغربيين وقيل فيه الكثير، وأن الأوان أن تعاد قراءة هذا الموضوع الشائك بعيدا عن كل المزادات والخلفيات سواء التي طالت مرحلة ما قبل استقلال المغرب أو ما بعدها، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما هي طبيعة العلاقة التي ربطت المقاومين؟ وما هي حدود تأثيرها على العلاقات بين الثورة الجزائرية ومغرب المقاومة والاستقلال؟

لقد وضع قادة الثورة الجزائرية في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية للمغرب كواجهة غربية لامداد الثورة، واعتمدوا قسمه الشمالي منطقة عبور وتهريب للأسلحة وتأمين للنشاط العسكري، وركزوا في مخطط عملهم على مسألة التنسيق مع العناصر الوطنية المغربية، وهكذا تحققت إنجازات تاريخية، وقد تميزت المرحلة الأولى بتجنيد الثورة الجزائرية للمقاومة المغربية باتجاه العمل العسكري الثوري، وشهدت المرحلة الثانية ميلاد جيش تحرير المغرب العربي، في حين تعتبر مرحلة استقلال المغرب وانتقال جيش التحرير المغربي إلى الجنوب مرحلة مستقلة.

أولا - الثورة الجزائرية وتثوير المقاومة المغربية:

تشير كثير من الدلائل إن حزب الاستقلال لم يكن ثوريا، فقد صرح أحمد بلافريج في بلاغ أصدره الحزب أياما بعد تأسيسه في جانفي 1944 قائلا: "أننا لا ننوي تحقيق أملنا (الاستقلال) باستعمال وسائل العنف والقوة..."⁽³⁵³⁾، ولم تلقى بعثة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من أجل تنسيق العمل العسكري ترحيبا في المغرب، وتحدث مبعوثو الخطابي عن ازدياد السياسيين للثورة⁽³⁵⁴⁾، ورغم المخاطر العظيمة التي تعرض لها المغرب لم يبادر الحزب إلى شن الثورة، لقد حلت الإدارة الفرنسية

³⁵³ انظر جبرو عبد اللطيف : المرجع السابق، ص، 9.

³⁵⁴ انظر، محمد حمادي العزيز: المصدر السابق، ص، 48، وشهادة الهاشمي الطود، جيش التحرير المغاربي

الحزب واعتقلت كوادره ونزعت الملك محمد الخامس عن عرشه ونفته إلى الخارج، فهل هناك مخاطر أكبر من هذه؟.

لقد اجتهد ابن بلة وخيضر عشية اندلاع الثورة الجزائرية في كسب موقف علال الفاسي من أجل ثورة منسقة، وأمام التماطل التف ابن بلة إلى التحالف مع الخطابي ومساعديه الثوريين، وقد اعلم علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي أثناء تلك الاتصالات بموعد اندلاع الثورة المقرر في 15 أكتوبر 1954 وتسبب إعلام علال الفاسي ليزيد بالموعد في تأجيلها إلى فاتح نوفمبر (355)، وقد طلب من عبد الكبير الفاسي في بيرن شراء صفقة سلاح وتسليمها لبوضياف في الريف المغربي (356)، لكن عبد الكبير الفاسي اعتذر عن إتمام الصفقة بعد أن تسلم المال من بيطاط، وفشلت مهمة بوضياف إلى الريف المغربي من أجل السلاح، لكنها أفادت في الاتصال بالوطنيين المغربيين في تيطوان والناظور ومعرفة مسالك الحدود (357)

وعلى الرغم من فشل الاتفاق على عمل عسكري مشترك في نفس توقيت اندلاع الثورة الجزائرية (358). فان ذلك لم يمنع من الاستئناس بموقف علال الفاسي - الذي كان مترددا - من أجل دعوة الشعب الجزائري للالتفاف حول الثورة وتهنئة الثوار على هذا النجاح المحقق (359)، وكان تأثير اندلاع الثورة الجزائرية بالغاً على المغرب، فقد كسرت حاجز الخوف والتردد ودفعت بالمناضلين اللاجئين في قواعد الشمال إلى المطالبة بالثورة، وعبر قادة حزب الاستقلال في الداخل والخارج عن عظمة الحدث، إذ باشرت حركة المقاومة المغربية استعدادات طويلة وفاجأها اندلاع الثورة الجزائرية بقليل من الإمكانيات .

لقد خطط قادة الثورة الجزائرية لتفجير الثورة أولاً ثم البحث عن سبل دعمها وتنظيمها ، وباشروا عملهم من أجل دعم قدرات الثورة العسكرية وتوحيد المعركة المغاربية تجسيدا للتضامن المعلن في بيان أول نوفمبر 1954، ودون يأس واصل الوفد الخارجي في القاهرة تحركاته من أجل إقناع علال الفاسي ببدء الكفاح المسلح في المغرب، وظل يؤكد باستمرار أن تجسيد مشروع الحركات الوطنية الذي صادقت عليه منذ عام 1947 يمثل الحل الناجع لقضايا المغرب العربي، وأن العمل العسكري هو الكفيل بإرغام فرنسا للتسليم باستقلال المغرب العربي، ودافعت السلطات المصرية عن هذا الخيار، واقنع به جمال عبد الناصر

355 انظر شهادة بوضياف عن التحضير لاندلاع الثورة التحريرية، مجموعة باحثين : **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، ط1، دار الهدى، عين مليلة، 1999، مرجع سابق، ص 868.

356 أنظر Mohammed LBJAOUI . **op.cit** . p128 ، وشهادة عبد الكبير الفاسي، جريدة **العلم**، عدد 18

أوت 1978.

357 انظر شهادة محمد بوضياف، جريدة **الشعب**، عدد يوم 17 نوفمبر 1988

358 انظر حوار مع محمد بوضياف: **جريدة الاتحاد الاشتراكي**، عدد يوم 1 نوفمبر 1984، وعبد الكريم

غلاب: **المصدر السابق**، ج2، ص، 288

359 انظر نص خطاب الفاسي في إذاعة "صوت العرب"، علال الفاسي : **نداء القاهرة**، مصدر سابق، ص، 63

علال الفاسي وابن عمه عبد الكبير الفاسي واعداهما بالمساعدة العسكرية، وأدت الاتصالات واللقاءات المختلفة إلى دفع علال الفاسي لتبني الخيار الثوري خاصة بعد تأكده من جدية العرض المصري، وأهمية التنسيق المشترك وبعث مشروع وحدة الكفاح المغربي⁽³⁶⁰⁾

في بداية عام 1955 ألحت قيادة الثورة الجزائرية والسلطات المصرية على عقد جلسة عمل مع علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي بعد التأكد من موالاته حركة المقاومة لهما، وذلك من أجل توثيق حركة المقاومة وتفعيل مشروع التنسيق مع الثوار الجزائريين، واجتهد بوضياف الذي نزل بالمنطقة للمرة الثانية في البحث عن سبل توحيد المقاومتين الجزائرية والمغربية، وتميرير السلاح عبر سواحل المغرب إلى منطقة وهران، وكانت السلطات المصرية مهتمة بمسألة التوحيد العسكري وفتح جبهة في المغرب، وبعد مناقشة أوضاع المغرب العربي تم الاتفاق بين الجانبين المغربي والجزائري على تنسيق مهمة إنزال بواخر الأسلحة المصرية، ومباشرة الكفاح المشترك إلى أن يتحرر كامل المغرب العربي⁽³⁶¹⁾، ونظرا لأهمية كسب الموقف الاسباني انتقل علال الفاسي إلى تطوان لمقابلة الحاكم الاسباني الجنرال فالينو واتفق معه على تقديم مختلف التسهيلات لحركة المقاومة والسماح بإنزال السلاح في الساحل الشمالي⁽³⁶²⁾، وعولجت مشكلة احمد زياد قائد المقاومة الذي تسبب في كثير من المشاكل ووقف في وجه التنسيق مع الجزائريين، وتم استبداله بالدكتور عبد الكريم الخطيب باقتراح من القادة الجزائريين⁽³⁶³⁾، وهكذا استكملت إجراءات التنسيق مع علال الفاسي، وفي نفس الوقت اعتمدت قيادة الثورة على معطياتها الميدانية حيث تأكد بن مهدي وبوضياف من استعداد المقاومين المغربيين للعمل المشترك مع الجزائريين، حيث أرسل ابن مهدي حسين قادييري وابن علة إلى الريف المغربي للبحث عن السلاح وربط الاتصال بالمقاومين المغربيين، وكان الأمل معلقا في إنجاز هذه الجبهة على التنسيق مع المقاومين المغربيين، ولم تكن مهمة المبعوثين بالناجحة في البداية، اعتقالا من قبل الاسبان وسجنا في سجن بلدة تسمان ولولا توسط الوطنيين المغربيين لسلموا للسلطات الفرنسية⁽³⁶⁴⁾، وتوضح شهادة ممثل حزب الإصلاح في الناظور محمد السيدالي أن عدد من اللاجئين الجزائريين استقبلوا من قبل المناضلين في

³⁶⁰ انظر ما كتبناه في المبحث السابق

³⁶¹ انظر فتحي الديب : المصدر السابق، ص73

³⁶² انظر، الشاوي توفيق : حزب الاستقلال (1944-1982)، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990،

ص - ص، 41 - 42

³⁶³ عبد الكريم الخطيب أصله من مدينة معسكر، نشأ في المغرب، ودرس الطب في فرنسا وهناك ارتبط بالمناضلين الجزائريين، ناضل في حزب الاستقلال وكان مقربا من الفاسي، وأفاد احد المقربين منه انه اختير لقيادة جيش التحرير المغربي باقتراح من الجزائريين الذين تعرفوا عليه في فرنسا، انظر، شهادة الحسين برادة، جيش التحرير المغربي،

مصدر سابق، ص - ص، 57 - 58

³⁶⁴ انظر، شهادة المقاوم محمد العربي التوزاني، مقابلة مع الباحث، الرباط 28 ديسمبر 2005

الناطور واعتقلتهم السلطات الاسبانية، وتدخل عبد الخالق الطريس لدى المقيم العام، فأطلق سراحهم ومنحوا اللجوء السياسي، وبدأوا في تكوين مراكز لهم في الناطور وقدمت لهم مختلف المساعدات بتوجيه من الطريس (365)، وفي تطوان التقى حسين قاديبي بأحد قادة المقاومة السعيد حسين بونعيلات وأوضح له انه مبعوث الثورة الجزائرية، وانه لا يلقى ترحيبا من احمد زياد فجمعه بقيادة المقاومة، ومهد بعد ذلك لعقد أول لقاء بين في ديسمبر 1955 بحضور بوضياف (366)، وقد كلف بوضياف بمسؤولية التسليح على الجبهة الغربية وكان استفاد من زيارته للمغرب في أوت 1954 في التعرف على الأرض والتعاون مع المناضلين المغربيين، وكسب ثقة رجل من قبيلة كيدانة اسمه حمدان شوراق عاد ليزوره في نهاية عام 1954 ويطلب منه اختيار مكان مناسب لرسو باخرة سلاح مصرية، واتصل خلال أيام قلائل بقيادة المقاومة في تطوان وبالمبعوثين الجزائريين الذين طلب لهم اللجوء السياسي، وكلف عبد الوهاب بومدين "شيبان عمرو" الاتصال بشوراق، وأوضح بوضياف أهداف مهمته بالقول: "فكانت جل التحركات تهدف إلى تقوية الصلة بين الإخوان المغاربة والجزائريين، وربط الاتصال بداخل الجزائر والبحث عن الإمكانيات أي السلاح" (367)، وطلب ابن مهدي وبوضياف من عبد الوهاب بومدين وحسين قاديبي التنسيق مع قادة المقاومة، وإشراك العناصر الموثوق بها في إنزال الأسلحة فوق موقع الاختيار أو لا على اسعيد بونعيلات ليشارك في إنزال واقتسام حمولة السفينة حسب الاتفاق المبرم بين احمد بن بلة وعلال الفاسي، ويذكر بوضياف أن أول لقاء انتظم بين الطرفين عقد بشاطئ مارتيل قرب تطوان في مارس 1955، وذلك قبل إنزال سفينة دينا، وقال عنه انه كان حاسما في إرساء العلاقة مع المقاومين المغربيين (368).

لقد انزلت باخرة دينا في ساحل رأس الماء يوم 28 مارس 1955، حيث كان في استقبالها سي عبد الوهاب بومدين وبونعيلات وحمدان شوراق مع رجاله من قبيلة كيدانة، وتم الإنزال المتأخر وفق المخطط

³⁶⁵ انظر، محمد حمو الإدريسي : الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب و الجزائر، ط1، مطابع

البوغاز، طنجة (د ت)، ص - ص، 91 - 92

³⁶⁶ انظر شهادة أسعيد بونعيلات : جيش التحرير المغربي، مصدر سابق، ص 131 وشهادة نذير بوزار الذي جاء

على متن اليخت رفقة ضباط آخرين كان من بينهم هواري بومدين. Nadir BOZAR : L'odyssée du DINA "recit du premier transport d'armes de la révolution Algérienne", ed ENAL Alger, 1993, p,78 ET S

³⁶⁷ انظر رسالة بوضياف لحمدان شوراق بخصوص دوره في إنزال الأسلحة، وثائق المتحف الوطني للجهاد،

الرباط، وكذا شهادة حمدان شوراق المحفوظة بالمتحف الوطني للجهاد، الرباط

³⁶⁸ انظر شهادة محمد بوضياف، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد يوم 1 نوفمبر 1984.

المرسوم⁽³⁶⁹⁾، وعد ذلك انجازا باهرا للثورة الجزائرية مهد لمواصلة إرسال السفن في إطار التعاون المثمر مع المقاومة المغربية، وقد تدعمت الروابط أكثر عندما بدء بوضياف في افريل 1955 سلسلة لقاءاته مع قادة المقاومة من أجل تجسيد مخطط الإعداد للثورة في المغرب وتوحيد قيادة الثورتين الجزائرية والمغربية، وهدف إلى تحقيق إنجاز ميداني مع القادة الفعليين يتجاوز الخطاب السياسي للفاسي وحزبه، ويكون أكثر ثورية والتحاما مع الثورة الجزائرية، وعليه رسم مخططا يقوم على ما يلي:

- الاتصال بقيادة المقاومة و المساعدة على إعلان الثورة وطرح مسألة تنسيق الجبهتين الجزائرية والمغربية في إطار وحدة المغرب العربي .

- الإشراف عسكريا على الجبهة الغربية، واستقبال سفن الأسلحة وإيصالها إلى داخل الوطن

لقد اتصل بوضياف في تطوان بأحمد زياد لمناقشة موضوع التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية، وصدم في موقفه المعارض لأي توحيد بين المقاومتين، وشكك في ولائه للسلطات الفرنسية وعاملته للفرنسيين، وربط حسين قاديري اتصالاته بقيادة المقاومة ومنهم اسعيد بونعيلات والحسين برادة وحسن صفي الدين الأعرج وعبد الله الصنهاجي، وخلص بوضياف من خلال نقاشات اجتماعين إلى أن الشروع في العمل العسكري وتوحيد المقاومتين يتطلب ضرورة وضع حد لاستبداد أحمد زياد، واقترح اغتياله، وأجمع في الأخير على إبعاده إلى مصر وحبسه هناك، وهذا الذي تم بسرعة

واعتبر الصنهاجي مجيء بوضياف في هذه الفترة "فتحا من الله"، لأنه خلص المقاومين من احمد زياد⁽³⁷⁰⁾، ويشدد محمد بن سعيد آيت ايدر على اعتبار اللقاء الذي جمع بوضياف مع قادة المقاومة المغربية بتطوان "لحظة تاريخية ساهمت في توسيع جبهات النضال المسلح ضد الجيوش الفرنسية في كل من الجزائر والمغرب، إلى جانب الفلاحة بتونس الشقيقة، الشيء الذي أعطى نفسا جديداً وحيوياً لوحدة فصائل الثورة في بلداننا" ⁽³⁷¹⁾

وقد حادث بوضياف عبد الكبير الفاسي في تولية الدكتور الخطيب مسؤولية المقاومة، ويبدو أنه كانت على علاقة جيدة معه أيام تولية مسؤولية النضال في فرنسا، ويعرف أنه من أصول جزائرية يفيد كثيراً في إرساء الارتباط بين المقاومة المغربية وثورة الجزائر. واهتم بوضياف بمسألة تكوين جيش التحرير المغربي، ومهد له بالدعوة إلى فتح مراكز وجبهات في الناظور والريف قرب المناطق المتصلة بالجزائر، وذلك من اجل ربط الاتصال بالثورة الجزائرية، ومباشرة العمل الثوري في منطقة الريف

³⁶⁹ انظر، حمدان شوراق : ذكريات السيد حمدان شوراق عن انزال السلاح سنة 1955 الدعم المغربي لحركة

التحرير الجزائرية مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، تصدرها م س ق م ا ج ت، الرباط، 2004، ص - ص، 233

246-

³⁷⁰ انظر ، عبد الله الصنهاجي ، المصدر السابق ، ص 142.

³⁷¹ انظر شهادة المقاوم محمد بن سعيد : بداية الوعي بضرورة الكفاح المسلح ، جيش التحرير المغربي

الإستراتيجية، وكلف بالمهمة رجل ميداني مخلص هو عبد الله الصنهاجي وبعده عباس المسيعدي وبمؤازرة من القادة الجزائريين، وصادقت القيادة العليا لحركة المقاومة على منح صلاحيات إدارة هذه الجبهة الميدانية لعبد الله الصنهاجي وعباس المسيعدي، وقد باشر هذين الاخيرين منذ جوان 1955 تنظيم الخلايا وإنشاء المراكز وتدريب عناصر جيش التحرير بإعانة من ابن امهيدي وبوضياف وإبراهيم النيال وعبد المنعم النجار، وكانا بفضل ثوريتهما الجامحة وشعورهما بالمسؤولية النضالية مصممان على فتح الجبهة العسكرية وتوحيد المعركة المغاربية مع الإخوان الجزائريين⁽³⁷²⁾، و قد دخلا في خلافات مع القيادة العليا للمقاومة في تطوان بخصوص الصلاحيات والموقف من حزب الاستقلال ومشروع وحدة المغرب العربي، ومضيا في التحالف مع قادة الثورة الجزائرية والاستعداد للعمل العسكري .

وقد بدا حرص قيادة الثورة واضحا على فتح جبهات الكفاح في المغرب الشرقي ووهران لفك الخناق على الثورة، وبدورها كانت القيادة المصرية تجتهد في تنفيذ مشروع الكفاح الموحد في المغرب العربي خاصة بعد نجاح انزال باخرتين في النصف الثاني من سنة 1955، وتوالي إبحاح الجزائريين والمصريين على إعلان الثورة في المغرب، وقد انتزع بوضياف من قادة المقاومة في اجتماع تطوان السالف موعدا لبدأ الكفاح المشترك يوم 18 جوان 1955 المصادف لاستشهاد محمد الزرقطوني، لكن الموعد تأجل من جديد، وخلال اجتماع بمدريد تم للاتفاق على تاريخ آخر هو ذكرى خلع السلطان يوم 20 أوت 1955، لإعطاء الثورة دلالة مغاربية، وأكد المجتمعون (ابن بلة، بوضياف، عبد الكبير الفاسي، عبد الرحمان اليوسفي) على تأسيس قيادة تنسيقية للمقاومتين، وعدم توقيف الكفاح إلا بعد استقلال المغرب العربي كله⁽³⁷³⁾، وعلى الرغم من توفر السلاح فان القرار السياسي ظل مترددا في تبني مشروع الكفاح الثوري الموحد، وأظهرت اجتماعات تطوان ومدريد والقاهرة أن حزب الاستقلال الوصي على حركة المقاومة كان ما يزال يظهر تردده بخصوص موضوع الوحدة بين المقاومتين، وطلب من بعض عناصر القيادة العامة لحركة المقاومة عدم التسرع في تبني مشروع وحدة المقاومة، وبالمقابل لقيت أفكار بوضياف وابن مهدي قبولا لدى عدد من قادة المقاومة الثوريين، وقد نجح حسين برادة وبونعيلات في تجنيد رجال قبائل الريف وتدريب فرق الجيش .

ووافق الصنهاجي والمسيعدي أخيرا على مشروع الوحدة العسكرية، وأعلن في الناظور عن تأسيس " لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي " في 15 جويلية 1955، وذلك بقيادة ابن مهدي وبوضياف وعبد الله الصنهاجي وعباس المسيعدي، وقد جسدت بنود اللجنة وحدة الجيش ومبادئ واطر التنسيق

³⁷² انظر، عبد الله الصنهاجي: المصدر السابق، ص 194 وما بعدها .

³⁷³ انظر، روني غاليسو : تهميش النخبوية الثورية، مشروع جيش التحرير المغاربي والتخلي عنه، جيش التحرير

المشترك لكن بعض القادة المسيرين اتهموا الصنهاجي والمسعيدي بالارتجالية والاندفاع وامتعضوا من المشروع بتوجيه من حزب الاستقلال (374)، ويحاول الغالي العراقي تبرير هذا الرفض بالقول: "تعددت وتوالت الاجتماعات بتطوان ومدريد ولم يعدم السي محمد بوضياف إيجاد مداخل ومبررات للضغط في كل معاملته حيث تمكن من إقناع الأخوين بالقيادة الميدانية بأهمية إعلان وحدة المغرب العربي، واستتجد بعبد المنعم النجار ليكون الضغط متنوعا ومن الجهات التي نحن في أشد الحاجة إليها حيث سيكون من الصعب رفض اقتراحاتها ومواقفها، وهذا موضوع أساسي ومهم جدا يستلزم تفكيراً مستقبلياً سليماً لأنه يخص منطقة أساسية متعرضة لكل المطامح الاستعمارية المختلفة وإثارته في الظروف التي كنا نعيشها كانت تتطلب مدة كافية لدراسة عميقة لما كان يكتنف هذا الموضوع وما يحيط به من تصرفات لم تكن كلها تتسم بالبراءة وبالموضوعية" (375)، إن الاختلاف حول المشروع الثوري انتقل إلى قيادة حركة المقاومة، فطالب السياسيون بعدم رهن مصير المغرب بمصير الجزائر، أما العناصر الثورية فكانت الأحداث تدفع بها أكثر لقبول الاستراتيجية المغاربية في الكفاح التي كان يحرص عليها الجزائريون.

وحلت ذكرى 20 أوت 1955 دون أن يخطط حزب الاستقلال لعمل جاد، عدى تنظيمه لمظاهرات سلمية، لكن رجال المقاومة الثوريين وجدوا الفرصة سانحة ليخوضوا ثورة عارمة، وارتمى الشعب في أحداث عنيفة تنبأ بها الحاكم العام "كرنفال Grandval" الذي طالب حكومته بتبني برنامج الواقعي، والقائم على: استقالة ابن عرفة وتكوين مجلس للعرش، ونقل محمد الخامس إلى فرنسا وتكوين حكومة ائتلافية لتفاوض فرنسا حول علاقات جديدة (376)، والمؤكد أن الأحزاب السياسية التي انسأقت وراء مناقشة هذا البرنامج وتأسفت لوقوع هذه الحوادث لم يكن بوسعها إدانة تلقائية آلاف الفدائيين الذين انظموا إلى الجماعات الفدائية والذين دفعهم الشارع ليكونوا في مقدمة المجاهدين (377)، وخذ الشعب الذكرى الثانية لنفي الملك بمظاهرات تخللتها أعمال حرق وإتلاف لأماكن المعمرين ومصادمات في منطقة الأطلس والمدن الساحلية والبادية، وفي خربكة ووادي زم تدخلت الطائرات والمظليون لضرب الجماهيرية الثائرة، وسقط الآلاف من الشهداء، كما كانت الحصيلة ثقيلة على الجانب الفرنسي في يوم 20 أوت 1955، إذ تحطمت طائرة الجنرال دوفال القائد الأعلى للقوات الفرنسية في

374 انظر شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث . وعبد الله الصنهاجي : المصدر نفسه، ص196

375 انظر الغالي العراقي : ذاكرة نضال وجهاد، حديث عن سنوات التحرير والجمهر والخيار، حوار أجراه أحمد

نشاطي، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002 ص141

376 انظر، كرنفال : أسرار مهمتي في المغرب، ترجمة محمد، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001،

ص – ص، 251 – 253

377 انظر، غلاب عبد الكريم : المصدر السابق، ص – ص 198-199.

المغرب⁽³⁷⁸⁾، وامتدت الحوادث إلى اليوم الثالث والعشرون من اوت، ولعل وصول أخبار انتفاضة الشمال القسنطيني زاد في تأججها .

وخلفت هذه الحوادث أثرها السياسي على القضية المغربية و قوت من عزيمة المناضلين، وأكدت أن الخيار العسكري وحده يخضع الإدارة الفرنسية للأمر الواقع .

في الجزائر وتحديدا في الشمال القسنطيني اختارت قيادة المنطقة موعد الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس لتخوض معارك مفتوحة وهجمات طالت العديد من المدن، لم يكن تتاعم هذه الأحداث وليد صدفة، ذلك أن مهندس الأحداث قائد المنطقة زيغود يوسف كان يدرك أهمية التضامن مع كفاح الأشقاء المغربيين، ويكون مسؤوله ديدوش مراد المطلع على ملف القضية المغربية قد ساعد على بلورة مثل هذا الشعور⁽³⁷⁹⁾، وقد أكد ابن طوبال على حضور التضامن المغربي في تفكير قادة المنطقة " ولم يكن يغيب عن أذهاننا أننا نخوض ثورة وفي خضمها لم ننسى مسألة توحيد المغرب العربي، أي أننا لم نكن نفكر في أنفسنا فقط ولا في تحرير الجزائر وحدها، وكانت الجرائد والإذاعات تخبرنا عما كان يتعرض الشعب المغربي الشقيق من عمليات قمع ... كنا نخاف آنذاك على المقاومة المغربية أن يشهد الحصار عليها وتفشل ولم تخف عنا تلك الحقيقة في ذلك الوقت أن سيكون ذلك للاستعمار ، وأوضح أن قيادة المنطقة اختارت الذكرى الثانية لنفي الملك لشن هذه الهجمات " وهذا كان سبب اختيارنا له وإعطائه الصيغة الرسمية من قبلنا، لكي نبرهن على تضامننا على مستوى المغرب العربي وحتى نثبت أن كفاحنا لم يكن مقتصرًا على تحرير الجزائر وحدها "⁽³⁸⁰⁾، لقد كان صدى تزامن الأحداث حاسما، وكأن البلدين كانا على موعد مع التاريخ، وكأن زيغود أراد أن يدعم مفاوضي الوفد الخارجي الذين كانوا يعقدون الجلسات مع رجال المقاومة في تطوان بهدف إقناعهم بوحدة الكفاح بين الجبهتين، وان بحثنا الموسع في الوثائق المتوفرة يوضح لنا أن مشروع زيغود كان موجها بتلقائية تضامنية وبعيدا عن أي تنسيق داخلي أو توجيه خارجي للأسباب الآتية :

— انعدام التنسيق بين زيغود يوسف والوفد الخارجي⁽³⁸¹⁾ وكذا بينه وبين عبان رمضان المسؤول عن التنسيق الداخلي، والذي يصرح في رسالة له بتاريخ 20 سبتمبر 1955 أن جهود التنسيق ذهبت سدى

³⁷⁸ المصدر نفسه 186-195.

³⁷⁹ استشهد في 28 جانفي 1955 وكان قبل اندلاع الثورة التحريرية تولى مع بوضياف مسؤولية الحزب في فرنسا وتعرف على القضية المغربية وربط صلات مع المناضلين المغربية في باريس، كالخطيب، وابن هيمة ... الخ

³⁸⁰ انظر شهادة لخضر بن طوبال في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة: الطريق إلى أول نوفمبر كما يرويها

المجاهدون، منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، (م ج الجزائر، دت)، ج3، ص233.

³⁸¹ تتبعا كتابات وشهادات كل من بلة وحسين ايت احمد، ومحمد يزيد فلم نجد ما يشير إلى أي تنسيق يذكر .

ولم يتحقق الاتصال بعد بالمنطقة الثانية⁽³⁸²⁾، وبدوره يوضح علي كافي أن المبادرة كانت معزولة والاتصال لم يكن قائما الا مع المنطقة الأولى التي أرسلت تستجد من الحصار المفروض عليها.⁽³⁸³⁾

— عدم الارتباط بالخارج بطريق مباشر أو غير مباشر، فالمعروف أن قادة الاوراس والناماشة والحدود الشرقية كانوا على صلة بإبن بلة عبر تونس وليبيا، لكن الاحتمالين المدروسين ينتابها الضعف، فمن جهة بوقلاز⁽³⁸⁴⁾ الذي ترأس قيادة منطقة الحدود لم يتصل بزيغود إلا بعد أن أتم استعداداته للهجوم⁽³⁸⁵⁾، وأما شبحاني بشير وقادة الاوراس فالمؤكد أن الرسالة المرسلة من قبل شبحاني تلح فقط على فك الحصار عن الاوراس، ولو أنها أشارت إلى مسألة التضامن مع المغرب لذكر زيغود ومساعدوه ذلك .

— قوة البواعث الداخلية، إذ الخشية على مصير الثورة كان هاجس قيادة الشمال القسنطيني الأول، خاصة وأن زيغود خطط ونفذ هجمات مماثلة في المناسبات الثورية، في 8 ماي 1955، و 5 جويلية 1955، ويأتي اختيار تاريخ 20 أوت 1955 ذكرى مغاربية للتضامن⁽³⁸⁶⁾، وان أحداث المغرب والجزائر المتناغمة في 20 أوت 1955 وأن لم تكن منسقة ما بين الجبهتين فقد خلفت صداها المحلي والدولي، فهي دلت على عفوية التضامن المغاربي وحضوره الدائم، وكان وقعها كبيرا على الادارة الفرنسية، ولعل أصدق من عبر عن هولها رئيس الحكومة الفرنسية في معرض تأريخه لأكس لبيان " فقضينا ذلك اليوم (20 أوت) في حالة توتر ملك علينا عقولنا، وما يدهشني اليوم هو كون اهتمامنا تركز في ذلك اليوم على المغرب فلم نكن نفكر البتة في الاستخبار عن الأحوال في الجزائر التي كان التحضير جاريا فيها للقيام بأكبر اضطراب أعطى القلق على المغرب بسبب حركة التمرد (الثورة) بقسنطينة طابعا خطيرا، لقد كانت معلوماتنا في تلك اللحظة قليلة حول العلاقة بين حركة التمرد(الثورة) الجزائرية وبين بعض العناصر السرية بالمغرب، ولم نعلم بوجود تلك العلاقة إلا فيما بعد، حقا كان بين الطرفين إتحاد وثيق على مستوى التخطيط والأعداد وقد برمجت الانتفاضات ليوم واحد وهو 31 أكتوبر، وفي اللحظة الأخيرة تخلفت الانتفاضة المغربية عن الموعد وانطلق الجزائريون وحدهم."⁽³⁸⁷⁾

³⁸² . Mabrouk BELHOCINE op cit p 90

³⁸³ انظر، علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1964 — 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص — ص، 80 — 83.

³⁸⁴ عمار بوقلاز (1928 — 1994) قائد منطقة سوق اهراس المنطقة التي تقوت بالسلاح، كانت له علاقات مع الساسة التونسيين ومع ابن بلة، رقي في عام 1957 إلى رتبة عقيد، واتهم بالتقصير في اداء مهامه وعوقب عام 1958

³⁸⁵ انظر حوار مع العقيد عمار بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، ع 112—113. (جانفي — فيفري 1990) ص، 12

³⁸⁶ هذا الذي خلص إليه الباحث زاد محمد في أطروحته، ZAD. Mehamed : op .cit , pp 196-197.

كما اهتم الباحث باهي محمد بالموضوع وناقشه من جوانب مختلفة، وسال عنه الفاعلون من قادة المقاومة المغربية، ولم يعثر على روابط تنسيق مباشرة، انظر مقاله القيم " زوايا مغربية وفرنسية في أحداث 20 غشت 1955 ، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 439 يوم 20 أوت 1995.

³⁸⁷ انظر، ادغار فور : الخفايا السرية لاكس لبيان ، مصدر سابق ، ص — ص 139-140.

بعد تقويت فرصة 20 أوت 1955 متى تباشر حركة المقاومة وجبهة التحرير الجزائرية عملهما الجهادي؟، طرح هذا السؤال في اجتماع حاسم مع قادة المقاومة المغربية في أوت 1955 بتطوان، حضره ابن بلة وبوضياف، وعن الجانب المغربي القيادة الخماسية لحركة المقاومة (عبد الكريم الخطيب، الحسين برادة، أسعيد بونعيلات، حسن بن عبد الله والغالي العراقي)، وتم التأكيد فيه على ضرورة مباشرة العمل المسلح في أقرب وقت، والتمسك بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي وتجسيدها ميدانيا بإنشاء القيادة العليا المشتركة إلى جانب القيادة الميدانية العسكرية، واقترح الطرف الجزائري مشروعاً لوحدة المغرب العربي، وخلال ثلاث اجتماعات متواصلة حصل الاختلاف حول قضايا عديدة منه، وطلبت حركة المقاومة تأجيل الموضوع ومناقشته مع الأطراف السياسية، في حين تم الاتفاق على تشكيل الجهاز العسكري الموحد والتحضير لاندلاع الجبهتين المغربية والوهرانية⁽³⁸⁸⁾، ويظهر أن نقاش موضوع الوحدة السياسية والعسكرية لم يفد مع علال القاسي في القاهرة وعبد الكبير الفاسي في مدريد لترددتهما في هذه القضية المصيرية، كما يبدو واضحاً سباق قادة الثورة نحو كسب القيادة الميدانية العسكرية أمام التخوف من نتائج الاتصالات الفرنسية - المغربية، والتي كان قادة حزب الاستقلال في الداخل متورطين فيها، ومن أجل ذلك تم اختيار عقد الاجتماع في هذا الموعد، وقد كانت اللحظة حاسمة ولكن التردد مايزال يخيم على قادة المقاومة، ولهذا اقترح الطرف الجزائري بعد مناقشة كثير من قضايا التعاون المضي قدماً وإعلان الوحدة السياسية للمغرب العربي مادام أن العمل يهدف إلى تحقيق استقلال البلدان الثلاثة وتوحيدها، وإعتماداً على الشهادة الوحيدة المتوفرة بين أيدينا يمكننا أن نتبين أن حزب الاستقلال احتاط للأمر، فطلب من بعض قادة المقاومة الموالين له تأجيل الموضوع، واستقر رأي حركة المقاومة على تأجيل موضوع الوحدة السياسية، وذلك بتوجيه من الغالي العراقي رغم تحمس الخطيب للمشروع، وبدا جلياً اختلاف وجهات النظر حول الموضوع بين الطرفين، إذ أوضحت حركة المقاومة أنها لا تعد أن تكون سوى مجرد جهاز عسكري تهدف إلى تحرير البلاد وعودة الملك المنفي، وألح عليها الطرف الجزائري أن تهتم بالجانب السياسي، وأن يكون لها موقفها كحركة ثورية تحريرية لا أن تكون أداة في يد الغير، وقد بادر الطرف الجزائري إلى ترشيح محمد الخامس ملكاً على المغرب العربي الموحد، واقترحوا أن تكون الرئاسة تناوبية، وتأجيل مسألة الوحدة السياسية لتدرس بعمق بعد رجوع الملك المنفي⁽³⁸⁹⁾.

وهكذا لم ينتزع الطرف الجزائري - رغم حماسية اللحظة - من قادة المقاومة سوى الالتزام بوحدة المقاومة وعدم إيقاف القتال حتى يتم تحرير المغرب العربي، ومباشرة التحضيرات الميدانية لإنشاء فرق جيش تحرير المغرب العربي على الجبهتين الجزائرية والمغربية، ورغم أهمية الاجتماع على صعيد

³⁸⁸ ذكر الغالي العراقي بتفصيل مجمل ما دار في هذه الاجتماعات من قضايا ونقاشات، لكننا نتحفظ على وجهة نظره الخاصة باعتباره طرفاً في القضية، إذ كان متحزباً ومؤثراً على القيادة في رفض مقترح الوحدة السياسية، انظر الغالي العراقي: المصدر السابق، ص - ص 145-148، وكذا شهادته المقدمة للباحث،

³⁸⁹ انظر، الغالي العراقي: المصدر السابق، ص - ص 145-148.

الوحدة بين المقاومين كما يؤكد حسين برادة (390) إلا أنه لم يتوصل إلى بلورة الوحدة السياسية، وكان اجتماعا تنسيقيا لم يتوج باتفاقية مكتوبة وملزمة، مما أثر سلبا على مواقف حركة المقاومة، وجعلها تبدو خاضعة للسياسيين، وقد ظهر تخوف جبهة التحرير الوطني من تسييس المقاومة وكبح خيارها الثوري، فسارعت للتحالف مع قادة المقاومة الميدانيين في جبهة الناظور الذين كانوا أكثر ثورية واخلاصا، وكأنها كانت تسابق تطور الأحداث في المغرب لتخدم استراتيجية الكفاح الشمولي .

وعلى الجانب الآخر كانت الحكومة الفرنسية وبدفع من كرانفال تسعى إلى تجاوز مخاطر المشكلة المغربية، وقد اتفق مع مفاوضي حزب الاستقلال بعد حوادث 20 أوت 1955 على عقد جلسة مفاوضات في إكس لبيان، حددت الحكومة الفرنسية شروطها وسياقها بهدف تمييع القضية بمنح المغرب استقلالاً داخلياً وتجاوز مشكلة العرش بتنحية ابن عرفة وتقديم طرف ثالث للعرش (391)، وانتهى أسبوع المفاوضات بأمل الوصول إلى الاستقلال وحل مشكلة العرش، وأمام إعلان لعلال الفاسي معارضته لمفاوضات إكس لبيان أرسل المفاوضون اليزيدي إلى القاهرة ليشرح الموقف لعلال الفاسي وابن عبد الكريم الخطابي (392)، ولا شك أن تخوفات الجبهة كانت في محلها وهي تراقب الأحداث، كان عليها أن تحتاط من الوقوع في المأزق وأن تواجه مثل هذه الاستقلالات المزيفة، استعانت بعلال الفاسي والخطابي لدعاية أكبر، ومضت ميدانيا في إتجاه تثوير المقاومة اعتماداً على العناصر الثورية المخلصة.

وأمام مرحلة التردد هذه تقوت تقوت عزيمة الصنهاجي والمسعيدي للمضي في انجاز المشروع الثوري، فقد فتحا كثير من المراكز في الناظور والريف وكونا فرق جيش التحرير، وأتما التحضيرات النهائية لبدء العمليات العسكرية، وبفضل الجهود التنسيقية التي نشطها بوضياف وابن مهدي تم الاتفاق على تفجير الثورة المشتركة يوم 2 أكتوبر 1955 وإعلان وحدة المقاومين على الجبهتين الجزائرية والمغربية، ومثل اندلاع الثورة في المغرب في إطار موحد مع الجزائريين حدثا كبيرا ومؤثرا على السلطات الفرنسية وعلى تطور العلاقات الجزائرية - المغربية .

وهكذا يتبين لنا أن تأثيرات الثورة الجزائرية كان لها دور فاعل في دفع المقاومين المغربيين إلى تبني الخيار الثوري المسلح في علاج القضية المغربية، كما ان بعث مشروع الوحدة بين الطرفين في أكتوبر 1955 لم يتجسد الا بعد مساع حثيثة بذلها القادة الجزائريون .

ثانيا - توحيد الجبهتين الجزائرية والمغربية، 1955-1956

لقد مثل اندلاع المقاومة في المغرب وإحياء جبهة وهران الجزائرية حدثا مهما في تاريخ القطريين الشقيقين، خلف نتائج كبرى على العلاقات الجزائرية-المغربية وانعكاسات واضحة على

³⁹⁰ انظر شهادة حسين برادة، وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، الذاكرة الوطنية،

مرجع سابق، ص - ص، 393 - 394

³⁹¹ انظر، جليبر كرانفال : المصدر السابق، ص 186

³⁹² انظر، جبرو عبد اللطيف : المرجع السابق، ص - ص، 140-141.

السياسة الفرنسية في المنطقة وهذا ما سنوضحه من خلال استعراض تطور جبهتي المقاومتين ، وجهودهما التنسيقية إلى غاية حصول المغرب على استقلاله.

لقد أخذت قضية المغرب منعرجا حاسما في ظل مفاوضات الإدارة الفرنسية ، واستعد رجال المقاومة في تنسيق محكم مع جبهة التحرير الجزائرية لفتح جبهات المواجهة العسكرية وإعلان الثورة، وذلك بدء بتنسيق مهام التسليح وإنشاء مراكز التدريب المشتركة ووصولاً إلى توحيد الجبهتين في إطار وحدة المغرب العربي، ومنذ اندلاع الثورة في ليلة الثاني من أكتوبر 1955 اشرف بن امهيدي وبوصوف⁽³⁹³⁾ وهواري بومدين وفرطاس محمد وبن علة على تنفيذ عدة هجمات طالت الأهداف الفرنسية في المناطق المتاخمة للحدود المغربية وصولاً إلى مدينة تلمسان⁽³⁹⁴⁾، ونفذت عدة عمليات عسكرية في الريف المغربي خاضتها فرق جيش التحرير المغربي التي أشرف الصنهاجي والمسيدي على إعدادها معتمدين على رجال قبائل اجزانية والمقاومين اللاجئيين في الناظور، وهوجمت خلال هذه الليلة وطوال ثلاثة أيام مراكز الفرنسيين في بورد وتيزي وسلي واكنول ومزكيتان وبركيف وايموزار ،وبوزينب⁽³⁹⁵⁾، وألحقت هذه الهجمات خسائر فادحة بالفرنسيين بلغت في الأسبوع الأول أكثر من ثلاثمائة جندي فرنسي⁽³⁹⁶⁾، واضطرت فرنسا لإعلان النفير وحشد كل إمكاناتها لمجابهة الخطر الذي كان محدقا، وأدى تناغم الأحداث في الجزائر والمغرب وإعلان الثورة باسم جيش تحرير المغرب العربي إلى تطور الموقف الفرنسي الذي أحس بشدة الضربات وقوة المواجهة، وقد ايقضت قبائل الريف لتوجه بنادقها للفرنسيين، واصبح تنسيق المقاومين المغربيين المعلن مع الجزائريين يهدد مستقبل فرنسا ليس في المغرب فقط بل في كامل الشمال الإفريقي، وهذا الذي تظن له كرانفال⁽³⁹⁷⁾، وأدرك إيعاده "ادغار فور" الذي تحدث عن مشروع التنسيق بين المغربيين والجزائريين قائلا: "أولى عناصر هذا الجيش احتلت مواقعها وكان مشروع بعث الثورة المسلحة في وقت متزامن مع ثورة نوفمبر الجزائرية،

³⁹³ عبد الحفيظ بوصوف (1926-1982) احد العسكريين الذين لعبوا دورا بارزا اثناء الثورة ،خاصة من خلال ادارته لجهاز المخابرات ،اشرف على تحضير الثورة في منطقة وهران ،وتولى مسؤولية المنطقة عام 1956 ادار العلاقات مع السلطات المغربية بصفته مسؤولا عن قاعدة المغرب ثم وزيرا للاتصالات العامة والتسليح

³⁹⁴ عن هذه المواجهات انظر **Mohamed LMKAMI : les hommes de l' ombre Memoirs d'un officier du MALG** ed .ANAP. 2004 . pp 128. 129

وشهادة الحاج بن علة، محمد عباس : **فريسان الحرية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2003 ، ص 59.

³⁹⁵ انظر بتفصيل عن المعارك ونتائجها ،عبد الله الصنهاجي :**المصدر السابق**، ص – ص 126-183 .و محمد بن اعمر الجزائري : **حقائق تاريخية عن تأسيس جيش التحرير بقبيلة اجزانية مع نبذة من تاريخ هذه القبيلة** ، مصدر سابق ، ص – ص ، 69-116.

³⁹⁶ هذا ما يذكره البلاغ الثالث لجيش تحرير المغرب العربي ،انظر **المتحف الوطني للجهاد** ،الرباط

³⁹⁷ انظر بتفصيل عن هذه الحوادث وانعكاساتها ما كتبه المفوض الفرنسي في المغرب كرانفال ، جانبيير كرانفال :

وقد عملت عدة ظروف على تأخير العملية ودفعت المسؤولين إلى تأخير فتح النار لقد عملوا - في سرية تامة مدة طويلة قبل تكوين حكومتي - على تنظيم استعداداتهم العسكرية وتطوير الاتصال بزملائهم في الجزائر، وكان هذا الاتصال يتم على الرغم من أن المواقع كانت بعيدة عن منطقة الحدود الجزائرية المغربية " (398)، وأوضح الأهداف البعيدة لمحركي هذا المشروع الثوري المغاربي بالقول: "ونوايا المحركين كانت تتجاوز الدعم العسكري المتبادل لتشمل مشروعاً بعيد المدى، استطاعوا من خلاله، اعتماداً على عملية كبرى تحت شعار (الجهاد) تهيئ وحدة المغرب " الفرنسي " الكبير في شكل ثوري جديد." (399)، وقد حذر ادغار فور من النتائج الوخيمة لتثوير الشمال الإفريقي، وكفته حوادث الأيام الأولى ليقدم مشروع سياسي لعلاج القضية المغربية، يأخذ في الاعتبار مسالة عزل الثورة الجزائرية والحفاظ على المصالح الفرنسية في المغرب، ويهدف للقضاء على مشروع وحدة المغرب العربي المتصل بالقاهرة والقائم على التنسيق بين ثوار الجزائر وعلال الفاسي وصالح بن يوسف

ولئن كان الأثر السياسي لاندلاع ثورة أكتوبر 1955 واضحاً ومؤثراً على الإدارة الفرنسية فإن هذا العمل الكفاحي المشترك لم يحقق كامل أهدافه، بسبب السياسة الفرنسية التي بادرت إلى تسريع المفاوضات وإعادة الملك المنفي ومنح الاستقلال للمغرب، وعلى الرغم من كل ذلك فقد سعى الطرفان المتحالفان للتغلب على هذه السياسة وتحقيق أهدافهما الكفاحية، وقد كان التصميم حازماً في هذه المرحلة على تشديد اللهجة اتجاه الإدارة الفرنسية، وبدا تأثير الثورة الجزائرية واضحاً على صياغة التوجه الثوري للمقاومة المغربية، وكانت عقيدة توحيد كفاح المغرب العربي لمجابهة المستعمر الواحد تجرف إليها الكثيرين وتحقق نتائج هامة، إذ وحدت بين حزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني في منطقة الشمال ودفعت سكان الريف للمتخالف مع لاجئي الجنوب، والتضامن مع الثورة الجزائرية، سواء تحت تأثير مرجعية الخطابي أو باسم جيش تحرير المغرب العربي (400)

وصدر التأكيد على مبادئ التضامن المغاربي من قبل المقاومين الجزائريين والمغربيين، وتبني جيش تحرير المغرب العربي مبدأ الكفاح الشمولي لتحقيق الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي الثلاث (401)، وجاءت تزكية القيادة الجزائرية وعلال الفاسي وصالح بن يوسف من القاهرة لمشروع الكفاح الثوري المغاربي لتزيد في تلاحم التضامن المغاربي وتفعله، وفي غياب التوافق على الوحدة السياسية ظل مفهوم الوحدة في مرحلة الكفاح المشترك غير واضح، ويمكن حصره في الالتزام بمبادئ الكفاح الموحد والتضامن الحماسي لتحقيق استقلال المغرب العربي، وتنسيق الجهود الميدانية عسكرياً، ولا شك أن خصوصية الحركات الوطنية واختلاف مرجعياتها السياسية أسهم في عدم وضوح العلاقة بين

³⁹⁸ Faure EDGAR : **op cit** . T2. P 240

³⁹⁹ Faure EDGAR: **op cit** .T2..p 240

⁴⁰⁰ مصطفى أعراب : **الريف بين القصر ، جيش التحرير و حزب الاستقلال** ، مرجع سابق، ص 30.

⁴⁰¹ انظر البيان الأول لجيش تحرير المغرب العربي .وثائق **المتحف الوطني للجهاد**، الرباط

جبهة التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية رغم مظاهر التنسيق العريضة بينهما، وانه من المفيد
يمكن استعراض اوجه الاختلاف بينهما والتي تركز في النقاط الآتية:

— أن ميلاد جيش التحرير المغربي في المغرب وبدء المقاومة لم يحض باجماع قادة حزب
الاستقلال، واسهم ذلك على خلق بذور خلافات حقيقية بين السياسيين والثوريون شبيهة بخلاف حركة
الانتصار للحريات الديمقراطية مع المنظمة السرية، وحاول بعض القادة الثوريون البحث عن مكانة لهم
في ظل الوضع السياسي المتداخل بين الأحزاب والملكية، وكانت التجربة الجزائرية تثير التخوف، إذ
خشي حزب الاستقلال من خروج المنظمة الثورية عن طوعه، كما أبدى القصر تخوفه من ذراع
عسكرية للحزب ومن أفكار ثورية تفلت من مراقبته، ولهذا خلف الحضور الجزائري والناصري في
المغرب حساسية مفرطة خاصة وانه نجح في استقطاب بعض القادة الثوريين، وعول عليهم في الدعوة
إلى استقلالية وثورية المقاومة ونبذ الحزبية والملكية .

— لقد كانت لجيش التحرير المغربي عقيدة مثل سائر الجيوش، وكان عبارة عن تجمع شعبي
تنصهر فيه الاتجاهات المغربية، على اختلاف مشاربها، وهو وأن لم يكن جيشاً نظامياً أو مليشياً
شعبية فانه كان يقاوم من اجل التحرير وعودة الملك ووحدة المغرب العربي، ويقوم بدور المحارب
لتحقيق أهدافه، ومساعدة مفاوضيه، دون أن يطمح الى السلطة او يفكر في مشروع الدولة، ويرجع ذلك الى
عدم وجود الاطار السياسي كما هو الحال بالنسبة لجبهة التحرير الوطني (402)

— إن العمل الثوري في المغرب لم يقابل بنظرة موحدة للحزب، وصل الأمر إلى إدانته من
قبل قادة الحزب في الداخل بحجة أنه يؤثر على المفاوضات التي قطعت أشواطاً معتبرة، وباركه الفاسي
من القاهرة، وقد تسبب اندلاع العمل العسكري في تمزيق موقف الحزب بين اتجاه علال الفاسي المعول
هذه المرة على عمل عسكري وتنسيق مغاربي، وبين اتجاه قادة الداخل الأملين في بناء المستقبل بأقل
الخسائر الممكنة ومراعاة الخصوصية المغربية، وفي حين كان الحزب يجتهد في ردم الشرخ وكسب
الفاسي للقبول بالأهداف المرحلية للاستقلال كانت جبهة التحرير الوطني تجتهد في أن تواصل حركة
المقاومة نهجها الثوري وخيارها المغاربي. (403)

— لقد طال الاختلاف حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، فقد تشكلت أولاً المقاومة
الحضرية، ثم انتظمت في الشمال حركة المقاومة بإشراف مجلس تأسيسي ضم إحدى عشر عضواً، ثم
اقتصرت في مجلس خماسي على عهد الدكتور الخطيب، مع الاختلاف في العلاقة مع قيادة جبهة الناظور
(الصنهاجي والمسعيدي) ، هل هي فرع تابع للقيادة الخماسية ام جبهة مستقلة، وبرز الخلاف في

⁴⁰² مصطفى حسني العيادي : تاريخ جيش التحرير المغربي - مقارنة جديدة : ندوة وحدة المغرب العربي في

ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، مجلة، الذاكرة الوطنية ، مرجع سابق ، ص - ص 412، 415.

⁴⁰³ انظر ،جبرو عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص 36 .

الصلاحيات وظهرت مشكلة أولوية السياسي على العسكري، فهل كانت حركة المقاومة تنظيما عسكريا مستقلا وفوق الحزب أم تابعا له، وهل تتبع الزعيم أم قيادة الداخل، كلها خصوصيات تميز وتؤثر على تماسك حركة المقاومة ووضوح موقفها .

وقد كان على جبهة التحرير الوطني ان تاخذ في الاعتبار هذه الاختلافات في إرساء العلاقة مع حركة المقاومة المغربية، إنها كهيئة سياسية وعسكرية موحدة، تخوض ثورة شعبية بجموح لتغيير وضعا سياسيا يختلف عن وضعية المغرب (404)، ولم يمنعها ذلك من تحالف العناصر الاكثر ثورية داخل حركة المقاومة وان تعول على جبهة الناظور في شن حرب ثورية تحقق الاستقلال التام للمغرب، وهو امر اغضب القادة السياسيين في المغرب، فاكدوا على وجوب وضع حد لتدخلات الجزائريين والمصريين في الشأن المغربي .

لقد حصل الاتفاق بين الوفد الخارجي للجبهة وعلال الفاسي على مبادئ الكفاح المشترك ووحدة المغرب العربي، وناقش الوفد الخارجي عمليا مشروع التنسيق والوحدة مع مجلس قيادة حركة المقاومة، وقد أسلفنا أن الاتفاق حصل حول التوحيد العسكري دون التوحيد السياسي، وانه تجسد بإنشاء " لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي "، أو ما يعرف بقيادة الناظور، وبفضل مجهود التنسيق هذا نجح الطرفان في ثورة الثاني من أكتوبر 1955، وعليه راعت قيادة الثورة المكاسب المحققة واجتهدت في تفعيلها، بالحفاظ على العلاقة مع الفاسي، والاستمرار في التنسيق مع لجنة تطوان وتمثيلها الخارجي في مدريد (عبد الكبير الفاسي، اليوسفي)، وتعزيز العلاقة مع قادة جبهة الناظور وتفعيل النجاحات المحققة ميدانيا.

ولا نعرف ما إذا تم تجديد الاتفاق الذي أعلن بموجبه عن ميلاد لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي ام لا، لكن المؤكد أن مجلس قيادة اللجنة (ابن مهدي، بوضياف، المسيعدي والصنهاجي) كان يعقد جلساته التنسيقية، ويخطط للعمليات العسكرية في تنسيق محكم ووفق المبادئ المتفق عليها، حيث الرئاسة تناوبية والقيادة جماعية، وجميع المصالح كانت متعاونة كما يؤكد الصنهاجي⁽⁴⁰⁵⁾، ويذكر منصور بوداود المكلف بمهمة التسليح والتجنيد انه كان ينسق مهامه مع قادة جيش التحرير المغربي " لقد ذهبت وزرت مراكزهم وشاهدت نظامهم، في الحقيقة الاتصال بيننا كان جيدا"، ويذكر أنهم قدموا له بعض الأسلحة الخفيفة والسيارات، " وكانت هذه المساعدات بدون مقابل، لان الجزائريين ساعدوا المغاربة، هناك المئات من الجزائريين الذين ساعدوا المغاربة في كفاحهم"⁽⁴⁰⁶⁾، وتؤكد شهادة الطيب الثعالبي على تضامن وتعاون قادة جيش التحرير المغربي مع الثورة الجزائرية،

404 تعتمد في هذا على شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

405 انظر عن الاتفاق وتجسيده ميدانيا ، عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق ، ص - ص 159-161.

406 انظر شهادة بوداود منصور في حوار مع مجلة الباحث ، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي

واصرارهم على استمرارية العمل المشترك (407)، وتفيد شهادة صدار سنوسي أن علاقة ابن مهدي كانت جيدة مع قيادة جيش التحرير المغربي " كانت للشهيد علاقات طيبة مع جيش التحرير المغربي، وكثيرا ما كنا ندخل إلى المغرب قبل استقلاله فيعقد الأخ ابن مهدي اجتماعات مع جيش التحرير المغربي، وباعتباره كان مكلفا بتوزيع الأسلحة التي تأتي عن طريق المغرب، فقد كان ينتقل بنفسه إلى المكان المسمى رأس الماء ليشرف بنفسه على عملية تفريغ الأسلحة من البواخر ونقلها إلى التراب الجزائري" (408)، وقد كانت بحق هذه التجربة مفيدة للتضامن المغربي ولكفاح البلدين الشقيقين وان لم تعمر طويلا، ويمكن أن نقف على الجهود التنسيقية المشتركة في المجالات الآتية :

1- التضامن المغربي : اتفق الطرفان على مبادئ سياسية مشتركة عملا على تجسيدها ، وهي تتمثل اساسا في وحدة واستمرارية الكفاح إلى أن يتجسد استقلال المغرب العربي التام، وقد جسدت في الميدان مبادئ الكفاح المشترك بين المجاهدين الجزائريين والمقاومين المغربيين، وكان الأمل يحدو الجميع في تكريس وحدة المغرب العربي بأبعادها الوطنية والقومية، ولهذا كان الترحيب بالمساعدة المصرية، واحتضان عدد من المستشارين في صفوف لجنة التنسيق ومنهم إبراهيم النبال الذي قاد سفينة "دينا" وبقي فترة في الريف المغربي، وعاطف عبده سعد الذي حل في هيئة صحفي، وعبد المنعم النجار سفير مصر في مدريد المكلف بمتابعة كفاح الجبهتين(409).

2- التسليح والتموين : تسلحت الجبهتين المغربية والوهرانية من بواخر الأسلحة القادمة من مصر، ونظر لجهود ابن بلة الكبيرة في الحصول عليها وحاجة الثورة الجزائرية حصل الاتفاق في القاهرة على أن تكون حصة الجزائر الثلثين وحصة المغرب الثلث، أنزلت سفينة دينا وبعدها يخت " الحظ السعيد" وسفينة " انتصار" (410)، وبحث لجنة التنسيق في الناظور عن مصادر أخرى للتسلح والتموين منها : تبرعات المواطنين والشراء من الاسبان والمهربيين، وتم الاتفاق بين الطرفين على الحفاظ على حصة القسمة السابقة وتعميمها لتشمل الذخيرة والمال، وذلك في تعهد مكتوب نص بخصوص هذا الجانب على ما يلي: " كل ما وصل ويصل إلى أيدينا من السلاح والذخيرة والمال يأخذ منه إخواننا

407 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

408 انظر شهادة صدار السنوسي مجلة أول نوفمبر ، عدد 82 (1987) ، ص 21.

409 تتحدث بعض المصادر عن أدوار مبالغ فيها للعناصر المصرية ، ومنها أن إبراهيم النبال كان عضوا في لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي بالناظور، وان النجار كان يتابع في الميدان جهود التنسيق المشتركة، ونسب فتحي الديب لعاطف عبده سعد الذي لا تذكره مصادرها البتة مهام عديدة في اللجنة .انظر، فتحي الديب : **المصدر السابق** ، ص، 102.

410 أنظر، أنظر شهادة حسين برادة : **جيش التحرير المغربي مجلس القيادة** ، مصدر سابق ، ص 58.

الجزائريون الثلثين، ونأخذ منه نحن المغاربة الثلث "، كما نص التعهد على المساعدة في نقل نصيب الجزائريين إلى داخل القطر الجزائري (411).

وهذه الضروب النادرة من التضامن تؤكد على حميمية وأخوية العلاقة التي جمعت بين الطرفين، فجميع المساعدات والتبرعات التي تدفع لجيش التحرير المغربي يأخذ الجزائريون منها نصيب الثلثين، أي حصة أكبر من حصة جيش التحرير المغربي، وقد أكد لنا عدد من المشرفين الميدانيين على تقيدهم بهذه القسمة (412)، في الوقت الذي سجلنا تحفظ واستغراب بعض قادة لجنة تطوان من قسمة أسلحة البواخر الغير منصفة في رأيهم (413)، وذلك على الرغم من أن هذه الأسلحة اقتنيت بأموال الثورة الجزائرية أو أهديت لها، وتفضلت هي بدورها لاقتسامها مع المغربيين .

3- إنشاء المراكز السرية : تم التنسيق بخصوص إقامة قواعد خلفية لجيش التحرير الجزائري في منطقة الريف والمناطق المتاخمة للحدود الجزائرية، وذلك قصد الاستفادة منها في التمرکز والتدريب، وقد ورد في التعهد السابق ما يلي: " مساعدتهم على تكوين مراكز سرية في منطقة كبدانة وبنو يزناسن، وبالخصوص في منطقة الركادة واحفير المجاورة للتراب الجزائري" (414)، وكانت قيادة الثورة وفرق جيش التحرير الجزائري تلجا إلى هذه المراكز المهيأة، وتنسق عملها مع جيش التحرير المغربي، وتأخذ نصيبها من الأسلحة والمؤونة، ويتم التنسيق مباشرة بين أعضاء اللجنة أو بين نوابهم، إذ عين ابن امهيدي كل من حسين قاديري وعبد الوهاب مسؤولين عن مكتب الجبهة في مركز قيادة جيش تحرير المغرب العربي بالناظور، وبحضورهما ل يتم تنسيق الأعمال ومعاينة كل ما يصل إلى المركز، وقد ضمنت حركة المقاومة المغربية للجزائريين حرية التنقل في المغرب الاسباني المؤمن من متابعة الفرنسيين (415).

4- التدريب : بعد وصول الأسلحة شرع في تدريب الفرق المجندة، وقد كلف الخطيب الضابط الجزائري بوزار (416) بالإشراف على مركز للتدريب في جنان الرهوني، وفيه تدربت الفرق وجهزت لتفتح عدة جبهات داخل المغرب، وقد استعان بوزار بخبرة ابن مهيدي الذي قدم للفرق دروسا في حرب

411 عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق ، ص 160.

412 شهادة محمد العربي التوزاني ، مقابلة مع الباحث، 28 ديسمبر 2005، الرباط.

413 شهادة الغالي العراقي : المصدر السابق ، ص 148 وما بعدها .

414 انظر، عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق، ص 160

415 انظر شهادة اسعيد بونعيلات: جيش التحرير المغربي، مجلس القيادة، مصدر سابق، ص - ص، 131 -

416 نذير بوزار ضابط جزائري بالجيش الفرنسي، عمل متصرفا إداريا بالدار البيضاء، إلى أن قرر الفرار إلى القاهرة، ارتبط هناك بالخطابي، وضمه ابن بلة للثورة فجاء على متن يخت دينا واختلف مع بومدين فقرر إلحاقه بصوف جيش التحرير المغربي، وكلفه الخطيب بالتدريب، فساهم بخبرته في تكوين الفرق، ثم فتح جبهة الأطلس .

العصابات، ولا تشير مصادرنا ما إذا تم تدريب الجزائريين في هذا المركز كذلك، وإن كنا نعرف أن للقيادة الجزائرية مراكزها الخاصة، وبشهادة قادة المقاومة وفرق الجيش المغربي فإن مهارات بوزار الحربية كانت الأساس في تدريب وتنظيم الجيش، وكان الهدف من افتتاح مراكز التدريب وتكوين الضباط هو الإعداد لمعركة المغرب العربي بالتنسيق مع الجزائريين، ولهذا كان تصميم فرق جيش التحرير المغربي على خوض المعركة المغاربية واضحا (417).

5- الإستراتيجية العسكرية : تم التنسيق لشن حرب عصابات طويلة المدى، تهدف لاستنزاف قوات العدو وإلحاق أكبر قدر من الخسائر في الجبهتين على أن يتم ذلك - كما هو واضح - بشكل مستقل، أي أن جيش التحرير الجزائري يرصد أهدافه داخل الجزائر، وجيش التحرير المغربي مستقل في تحديد أهدافه التي كانت قريبة من التراب الجزائري، وفي إطار توسيع رقعة الكفاح فتحت جبهات جديدة في الأطلس ومرنسية، ووجهت دعاية واسعة لكسب المجندين المغاربة والليف الأجنبي، وحوصرت القوات الفرنسية في منطقة تضاريسها الطبيعية تقف إلى جانب مقاتلي حرب العصابات، وكان النجاح باهرا لهذه الإستراتيجية الحربية المنسقة، وتلقت القوات الفرنسية ميدانيا الضربات المتوالية، لقد عقد قادة المنطقة الخامسة اجتماعا في جبل زكري لتقييم العمليات العسكرية فكانت ايجابية بشهادة ابن علة، إذ خاضت نواحي المنطقة الخمس معارك واشتباكات عديدة ألحقت الضرر بالقوات الفرنسية (418).

وخلفت المواجهات التي باغت فيها جيش التحرير المغربي القوات الفرنسية انطبعا لدى الإدارة الفرنسية بخطورة مجابهة حرب العصابات، خاصة بعد أن تقوى ساعد المقاومة المغربية في الريف، وتركزت حرب مواقع ثابتة في مثلث تيزي واسلي وبورد وكنول إلى جانب توجيه هجمات وكمائن مباغتة، ورغم نجدات القوات المتعددة وتدخل قوات الطيران والمظليين فإن قيادة الجنرال "اكوستيني" ابليت الحكومة الفرنسية بعجز قواتها عن مواجهة الثوار خاصة أمام فتح جبهتين متحركتين على خطي وجدة - الخميسات، وتازة - مراكش (419)، ومثلما كانت الجبهتين مهمتين للمقاومة المغربية فإنهما أفادت أكثر في التنسيق وتخفيف الضغط على جبهة وهران، خاصة منها، ويتبين على ضوء تقرير جبهة التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية في اجتماعهما التنسيق في القاهرة منتصف شهر جانفي 1956 أن جبهة وهران وجبهة المغرب حققت نتائج عسكرية باهرة، إذ بلغت خسائر العدو في جبهة وهران في الفترة ما بين بداية أكتوبر ونهاية ديسمبر 1955 أكثر من ألف ومائة قتيل، ووصلت الحصيلة في جبهة المغرب في الفترة نفسها إلى 1510 جندي فرنسي (420)، وقد أكد

417 Nadir BOZAR: op cit..p-p. 161-169

418 انظر شهادة بن علة، محمد عباس، المصدر سابق، ص 59.

419 انظر، تقرير المنطقة الرابعة للمشاة الفرنسية، بوجدة، ديسمبر 1957. S.H.A.T. 1 H 1776 D 1.

420 انظر، بلاغ جيش تحرير المغرب العربي، وثائق المتحف الوطني للجهاد، الرباط

جيش التحرير المغربي استمراره في الكفاح رغم ضغوط حزب الاستقلال المتواصلة وتبدل سياسة اسبانيا ونقص السلاح، ورفع المجتمعون (ابن بلة، بوضياف، بن مهدي، المهدي بن عبود، عباس المسعيدي) مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها : " نقرر نحن ممثلو جيش تحرير المغرب العربي في مراكش والجزائر عزمنا على مواصلة الكفاح حتى يتم حصول أقطار المغرب العربي على الاستقلال التام، كما نقرر عدم النقيذ بأية اتفاقيات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق أماني شعوبنا في الاستقلال التام والوحدة والانضمام إلى الأمة العربية في المشرق، كما نؤكد معارضتنا لسياسة فرنسا الرامية إلى تجزئة قضية شمال إفريقيا ونعتبرها قضية شعب واحد " (421)، ان هذا الموقف السياسي لا ينسجم ورؤية قادة حزب الاستقلال، وقد أكد قادة المقاومة في الميدان على استمرار الكفاح المسلح ودعم الجزائر(422).

ان الادارة الفرنسية وتحت تأثير الإخفاقات المتوالية وتعتقد المشكلة المغربية أقرت تسريع المفاوضات التي افتتحت في اكس لبيان، وقد طمأن ادغار فور بوعبيد وبوستة وهو ينتقي مفاوضاته قائلا: "... يجب أن ندافع بسبيل أخرى عن مصالح فرنسا ونحن نعرف انه لا يوجد غيركم في المغرب من نفتح معه حوارا في موضوع المستقبل " (423)، ولم تحض اكس لبيان برضى الطيف السياسي المغربي، لكن قادة حزب الاستقلال في الداخل عدوها مبادرة لحل المشكلة المغربية، واعتبرها علال الفاسي خطأ فادحا، ورفض القدوم إلى جنيف ليكون إلى جانب بلافريج، كما رفض حضور اجتماع اللجنة التنفيذية للحزب المنعقد في روما، وتكشف رواية بلافريج أن الحزب كان يعيش مخاضا وانقساما غير معلن، ويوضح أن علال الفاسي كان بعيدا عن واقع ما يعيشه المغرب، وأنه كان يعارض الحلول الجزئية لقضايا الشمال الافريقي، وأن الحزب قرر أن يرسل إليه محمد اليزيدي ليضعه في صورة تطور العلاقات المغربية الفرنسية (424)، هل اقتنع الفاسي بالخيار الذي قبله قادة الحزب ؟. تشير بعض التفسيرات إلى احتمال التوافق على توزيع ادوار في القيادة، وهذا ما أشار إليه محمد بوستة(425)، ونبه إليه خيضر بالقول: "... وفي المقابل فإن مسؤولي الاستقلال يلعبون دورا خطيرا سواء اليزيدي في الرباط وعلال الفاسي في

421 أنظر فتحي الديب : المصدر السابق ، ص - ص ، 159 - 162.

422 Mohamed LBJAOUI : op cit p- p 132 - 133

423 انظر شهادة محمد بوستة، شؤون مغربية، مجلة سياسية مغربية، العدد 2 (نوفمبر 1995)، ص28

424 أنظر ما كتبه بلا فريج عن أزمة مفاوضات أكس لبيان ، أبو بكر القادري : الحاج احمد بلا فريج ، الدبلوماسية

المحتك، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1996 ، ص-ص ، 347 - 348.

425 أنظر شهادة محمد بوستة، المرجع نفسه.

القاهرة أو بلافريج مع أصدقائنا في نيويورك" (426)

لكن لا تتوفر أدلة جازمة تثبت صحة لعبة الادوار هذه سواء مع الإدارة الفرنسية أو مع قادة الثورة الجزائرية، إذ الأدلة تتضافر على أن الخلاف كان نتيجة أزمة حادة لم تظهر للعيان يومها ، وأتاحت للفرنسيين تحقيق أهدافهم ، فكانت أكس لبيان وما بعدها خطأ " قاتلا " بتعبير المهدي بن بركة(427)، وكانت قضية وحدة الشمال الإفريقي والتنسيق مع الجزائريين سببا في الأزمة، ذلك أن الفاسي صعب عليه التخلي عن التزاماته المغاربية، وحسب شهادة بوعبيد فإن علال الفاسي وجه برقية للجنة التنفيذية للحزب يبرر فيها رفضه حضور اجتماع روما، ورد فيها ما معناه " أنكم فتحتم مفاوضات مع الفرنسيين دون أن يقع اجتماع من الحزب والمقاومة وأعضاء المغرب العربي، ومنهم ممثلو الجزائر " ، ويضيف بوعبيد أنه تلقى برقية من خيضر يقول فيها أن الحزب تخلى عن الاتفاق مع الجزائر وأنه لن يكون هناك استقلال للمغرب دون استقلال بقية الأطراف، وأوضح بوعبيد لخيضر – حسب الشهادة – أنه لم تكن هناك مفاوضات حقيقية " وإنما طلب من الحزب إبلاغ وجهة نظره فكنا بين أمرين : إما الرفض حتى في التعبير عن وجهة نظرنا، وإما أن نقبل دون أن نقف على مسطرة، كنا في حركتنا ضد السياسة الفرنسية، ولكن المخاطب هو الفرنسيون " (428)، وقد أظهر الفاسي التزامه بالحل الشمولي لقضايا المغرب العربي تحت طائلة ضغوط قادة مكتب المغرب العربي وفشل التجربة التونسية، و في ظل مزاحمة قادة الحزب لزعامته كان يطمح إلى إثبات قيادته في الواقع، فاهتم وهو ينسق الكفاح المغاربي مع الجزائريين باحتواء الجهاز العسكري الضابط ليكون قوة في يده ، وكانت نظراته الشمولية والواضحة لمفهوم الاستقلال التام تدفع به إلى تشديد الموقف وتجديره، واستنادا إلى اجتهادات رفيقه عبد الكريم غلاب يمكن التأكيد أن الرجل أراد الاستفادة من الدعم المصري و التنسيق الجزائري من أجل الاستقلال التام للمغرب، خاصة وانه كان متأكدا من استحالة أن توصل المفاوضات إلى حل شامل ويخشي أن يقطف غيره ثمار النصر(429) ،وقد كانت تصوراته للموقف صادقة، إذ أن خيار الكفاح المسلح والموحد ضغط بقوة على الموقف الفرنسي ليتراجع عن التفكير في الاستقلال الذاتي، ويقبل بعودة الملك محمد الخامس إلى عرشه ويشرع في مفاوضات الاستقلال الناجز.

(430)

لقد حاول قادة الحزب في الداخل اخضاع جيش التحرير المغربي لخدمة خيار المفاوضات

426 انظر رسالة خيضر الى عيان Mabrouk BELHOCINE op cit p103

427 انظر، توفيق الشاوي : المرجع السابق، ص 41 و op : ZakIya DAOUd et MounJib MAATI :

cit p 123

428 انظر، غلاب عبد الكريم : المصدر السابق، ص 290، وقد ذكر بوعبيد أن هذا الكلام ليس النص الرسمي

للوثيقتين وإنما كل ما تذكره.

429 المصدر نفسه، ص 288

430 انظر، جبرو عبد اللطيف : المرجع السابق، ص – ص، 33 – 36.

وأعربوا أن شجبهم لانتفاضة أكتوبر 1955 لم يكن مقصودا ،وانما الهدف منه حماية المفاوضات ،ولهذا طلب بوعبيد والمحبوب ابن الصديق من لجنة تطوان توقيف القتال ، لكنها أعربت في بياناتها التمسك بمبادئ التحرير المغربي، والكفاح من أجل عودة الملك محمد الخامس واستقلال بلدان المغرب العربي، وجددت التزامها اثر عودة السلطان بالتأكيد أنها لن تضع السلاح ما لم تتجسد مبادئها كاملة (431)، وحفاظا على سلامة المفاوضات نزل المهدي بن بركة وعمر بن عبد الجليل بتطوان ليطلبوا توقيف المقاومة حتى لا تتخذها فرنسا حجة في عرقلة المفاوضات ، وبعد نقاش طويل وموسع أصرت حركة المقاومة على موقفها ،وعندما جاءت فرنسا بمحمد الخامس إلى فرنسا ذكر الخطيب أن حركة المقاومة بعثت إليه ثلاث رسل تطلب منه عدم الدخول إلى المغرب “ لأننا أردنا أن يستمر الكفاح مع الإخوان الجزائريين...مع الأسف لما بدأ جيش التحرير خاف السياسيون الذين تفاوضوا في اكس لبيان خافوا على مناصبهم، وخافوا على مستقبلهم، وفرضوا عليه الدخول بل وهددوه وقالوا له إذا لم تأت إلى المغرب فإن جيش التحرير سيبقى مع الجزائريين وتكون نهايتك...”(432).

وأما قيادة الناظور فأبدت امتعاضها من قيام وفد المفاوضات بزيارة تطوان وتجاهله للناظور حيث ميدان المعارك ،وأبدت تصميمها واضحا على تمسكها بمبادئ جيش تحرير المغرب العربي ، وتنسيقها مع القيادة الجزائرية ، وترحيبها بالمساعدات المصرية ،وأمام تمسك الصنهاجي والمسعيدى بهذا الخط الثوري تجلى الخلاف داخل قيادة لجنة تطوان حول كثير من القضايا المصرية،ومنها مسألة الخضوع لمقررات الحزب ووقف القتال ،ومصير الالتزام المغربي والعلاقة مع الجزائريين ،ويبدوا على ضوء مواقف الصنهاجي ورسائل عباس المسعيدى أن قيادة الناظور أكدت على استمرارها في المقاومة حتى بعد رجوع الملك محمد الخامس ، وتمسكها بمبدأ الكفاح إلى أن يتحقق استقلال المغرب العربي(433)، و يتضح أن الدكتور الخطيب وبتأثير من القاهرة و صداقته لابن بلة وحافظ ابراهيم ساير هذا الخيار المغربي ،وأعرب عن وفائه بالالتزامات المبرمة مع الجزائريين (434)، وأما أعضاء لجنة قيادة تطوان

⁴³¹ انظر بلاغ جيش التحرير المغربي يوم 14/3/1956 ، عبد الله الصنهاجي: المرجع السابق، ص 362.

⁴³² انظر ،شهادة الدكتور الخطيب في ندوة، وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير ،

الذاكرة الوطنية ،مرجع سابق ، ص 379

⁴³³ نظر عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي : المصدر السابق ، ص، ص 202، 203 ، ورسالة عباس المسعيدى إلى

لجنة تطوان بتاريخ 23 نوفمبر 1955 ، محمد حمو الإدريسي : المرجع السابق ، ص 116

⁴³⁴ صدر تأكيد الخطيب والمسعيدى لموقفهما خلال اجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي في القاهرة

فيفري 1956، وقبل أيام من التوصل إلى اتفاقية استقلال المغرب.

المتحزبين فكانوا مساندين لموقف الفاسي، واستجابوا لمطلب وقف الجهاد ولو بشكل مؤقت (435)، خاصة بعد أن اقنع بوعبيد علال الفاسي بان المفاوضات مع الحكومة الفرنسية ستؤدي إلى الاستقلال التام والحقيقي، ويمكننا التأكد أن اجتماع حزب الاستقلال الذي تم في مدريد (مارس 1956) مثل التراجع الرسمي للفاسي عن الالتزامات المغاربية، حيث اهتم بالبحث عن موضع قدم له في المغرب المستقل (436)، وهكذا ساد الغموض علاقته بجبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة .

وقد حاول حزب الاستقلال ترميم التصدع وحشد الطاقة للظفر بالسلطة في المغرب المستقل، والتحاليف مع القصر للتغلب على مصاعب العهد الجديد، وتم إشراك قادة المقاومة في اجتماع الحزب بـمـدريـد اثر انتهاء المفاوضات، فأبدت قيادة المقاومة (الخطيب، المسعدي، الصنهاجي...) تفهما للوضع المستجد، وقبولاً لمبدأ وقف القتال مؤقتاً، وأكدت رغبتها في الحفاظ على استقلاليتها وعدم حلها، ووفائها لالتزاماتها مع الجزائريين، ويبدو أنها اقتنعت بالخيارات التي اقترحتها السياسيون، وأكدوا فيها أن المغرب المستقل سيقدم للجزائريين دعماً كبيراً من الذي كانت تقدمه المقاومة (437).

وبذلك اقنع قادة الداخل الحزب وشركاؤه (المقاومة والنقابة) بضرورة توحيد الموقف في هذه المرحلة الحساسة، وتخلي الفاسي وقادة المقاومة عن الحل المشترك لقضايا الشمال الإفريقي، كما تخلت حركة المقاومة عن مشروع وحدة جيش تحرير المغرب العربي، وتبين فيما بعد أن أخطاء قاتلة ارتكبت وأن استقلال المغرب كان مقزماً .

لقد تابعت جبهة التحرير الوطني تطورات الموقف المغربي ووقفت على تملص المغربيين التدريجي عن خيار مغربة الحرب، وما إن عاينت قيادة الداخل تراجع حزب الاستقلال عن خياره المغاربي حتى طالبت بسياسة تراعي الواقع الجديد (438)، وقد أوضح خيضر إبان فترة المفاوضات لقيادة الداخل أن الجبهة ما تزال ملتزمة بتعهداتها مع حزب الاستقلال و حركة المقاومة وأكد أن اهتماماتها ترمي إلى تواصل المعركة المغاربية خصوصاً في المغرب " لكن في المغرب زيادة عن الغموض السياسي الذي يتعرض إليه التقرير فان الأحزاب تمارس ضغطاً قوياً حتى يتوقف الكفاح ولا يكف القادة التقليديون المغاربة عن دعايتهم القائمة على نعت المقاومة المغربية بالتبعية للمقاومين الجزائريين " (439)، وإضافة إلى حرص الثورة الجزائرية على وحدة المعركة صمم المصريون على هذا التوحيد بغرض مراقبته، وقد اندرج اجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي في القاهرة أيام 24 — 25 فيفري 1956 في هذا

435 أنظر، غلاب عبد الكريم: المصدر السابق، ص 292

436 أنظر، جبرو عبد اللطيف: المرجع السابق، ص - ص، 36 - 91.

437 أنظر الصنهاجي: المصدر السابق، ص - ص، 224 - 225، وشهادة الخطيب: جهاد من أجل التحرير، مصدر

سابق، ص - ص، 29 - 45. وبوعبيد عبد الرحيم: خمس وعشرون عاماً على انعقاد مؤتمر طنجة، جريدة البلاغ،

جريدة سياسية مغربية، عدد 1 أبريل 1983، ص - ص، 12 - 13. 25

438 Mabrouk BELHOCINE op cit p 154

439 IBID . p 147

السياق، إذ صدر التأكيد على مواصلة الكفاح وإنشاء قيادة موحدة للجيش الثلاثة، وهذا الالتزام في القاهرة سرعان ما تبدد بعد أيام في نقاشات حزب الاستقلال في مدريد، ومن خلال استجابة قيادة المقاومة لمطلب الملك محمد الخامس بتقديم الطاعة وتسليم السلاح رمزيا إعلانا لنهاية المعركة التحريرية .

وسجل الموقف الجزائري حسرة كبيرة على مستجدات الوضع في المغرب، لقد عولت جبهة التحرير الوطني كثيرا على المشروع المغربي الموحد سياسيا وعسكريا، وبذل قادتها جهودا مضنية من أجل إنجاز الإستراتيجية المغربية لكن الخيار القطري كان سيد الموقف، ولا شك أن ضبابية الرؤية للمشروع المغربي وعبء الالتزامات الداخلية، والسيادة الفرنسية التقسيمية كلها أسباب وقفت حائلا أمام تجسيد المشروع المغربي .

ثالثا - جيش التحرير المغربي بالجنوب، من التوحيد إلى التنسيق

اجتمعت عدة عوامل ساهمت في فصل تلاحم المقاومتين الجزائرية والمغربية بعد إعلان استقلال المغرب، وأملى الساسة خيار الاهتمام القطري على حساب مشروع المغرب العربي، وقد حصل الاختلاف حول الولاء للحزب في حين تركز ولاء جميع قادة المقاومة لإرادة الملك، وأعطيت لمسألة الالتزامات مع الجزائريين سيناريوهات مختلفة، وحرص علال الفاسي على التأكيد بان المقاومة ستستمر في كفاحها.

وعشية الاستقلال طرح القصر فكرة حل المقاومة، فناقش قادة المقاومة في اجتماع مدريد موضوع وقف المقاومة، ونقلوا النقاش إلى داخل المغرب، حيث قرر الخطيب ومحمد البصري والصنهاجي وعباس وآخرون وقف القتال مع الحفاظ على استقلالية جيش التحرير ووفاء التزاماته مع الجزائريين⁽⁴⁴⁰⁾، وخلال اجتماعه بالملك والأمير الحسن يوم 22 مارس 1956 نقل الخطيب إليهما موقف قادة المقاومة وتصوره لمسألة حل المقاومة، فتقهما الموقف وحصل الاتفاق على تحديد يوم 30 مارس لاستعراض تشكيلة رمزية للفرق العسكرية تعبيرا عن الولاء والطاعة، وأكد الملك محمد الخامس للخطيب وفاء المغرب لالتزامات المقاومة مع الثورة الجزائرية "أوضحت له موقفنا وقلت له : يا صاحب الجلالة في غيابكم أنجزنا مع الإخوان الجزائريين والتونسيين ميثاقا مكتوبا بكفاح وتحرير شمال إفريقيا ولكن الآن حصلت بلادنا على الاستقلال، فقال لي: أنا أعاهدك على أن أبقى على عهد هذا الميثاق، وإنني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء، وفعلا كانت حياة محمد الخامس كلها مع الجزائر"⁽⁴⁴¹⁾، وكان الخطيب مسرورا بهذه الإجابة وحريصا على الحفاظ على وحدة وتماسك جيش التحرير بعيدا عن صراعات الأحزاب السياسية وخطط حزب الاستقلال لمواجهة سياسة القصر باحتواء

⁴⁴⁰ أنظر الغالي العراقي : المصدر السابق، ص - ص 187 - 188، وحسين برادة : مسيرة التحرير، منشورات

افريقيا، الرباط، 2000، ص 164.

⁴⁴¹ انظر شهادة الخطيب في ندوة وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير: الذاكرة

الوطنية، مرجع سابق ص 380

المقاومة وطالب بعدم حل جيش التحرير المغربي ليواصل تحرير مناطق الصحراء، وبين الوفاء للقصر والولاء للحزب وصعوبات المرحلة الجديدة اجتهد قادة حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي في التعامل بحذر مع المستجدات وفي الحفاظ على علاقاتهم بالثوار الجزائريين، وذلك وفق التوافق الحاصل في اجتماع يوم 30 مارس 1956 بين الملك وقادة جيش التحرير المغربي، إذ تقرر أن تستقر كل فرقة في مكانها وأن تنشأ لجنة من الضباط لإحصاء المقاومين استعداداً لضمهم إلى قوات الجيش الملكية المزمع إنشائها، واستقر الخطيب في مركز القيادة العليا بالرباط ساهراً على الحفاظ على وحدة الجيش وإرضاء قياداته، إذ كان النقاش ما يزال محتدماً بخصوص حل جيش التحرير المغربي أو إبقائه لمواصلة التحرير، وقد ارتدى فيها حزب الاستقلال بقوة لمزاحمة رغبة القصر، وانتقل الخلاف إلى صفوف المقاومة، وخلف صراع الولاءات جروحاً واغتيالات، ولم يتمكن الخطيب من توحيد الموقف مع محمد البصري المشرف على تنظيم المقاومة المدنية، وكليهما من دعاة المحافظة على جيش التحرير، ودعى حزب الاستقلال إلى اجتماع المجلس الاستشاري لقيادة حركة المقاومة وجيش التحرير، ولم ينجح بسبب الخصومات وغياب القيادات الميدانية، وخلال هذه الفترة لم يحسن الجيش صفوفه بالشكل الكافي، فقد انضمت إليه أعداد كبيرة لم تشارك في المقاومة كما ذكر الخطيب، ووصفهم أحد القادة الميدانيين بأنهم أشخاص "اشتهروا بالارتزاق من يد العدو، وبالجاسوسية وبيع الوطنية بثمن بخس" (442)، وقد بدى موقف الخطيب إلى جانب القصر، وموقف البصري المشدد مع حزب الاستقلال، واستمر النقاش مطولاً بين مختلف الأطراف حول مصير جيش التحرير المغربي، المطالبون بحله ودمجه في الجيش الملكي، والداعين إلى استمراره في الكفاح من أجل تحرير المناطق الجنوبية والمحتملة، ومن بين دعاة الموقف الثاني علال الفاسي والمهدي ابن بركة ومحمد البصري (443).

وقد رافع الفاسي في خطاب طنجة يوم 18 جويلية 1956 عن خيار استمرارية جيش التحرير في المقاومة، وأعلن بعد أيام من القاهرة متظاهراً بوفائه لكفاح المغرب العربي "إن جيش التحرير لن يقع حله... وسيستمر جيش التحرير في وضعيته الحالية إلى أن تنتهي المفاوضات بين فرنسا والمغرب العربي" (444)، واطل بمشروع مريب يلح فيه على استكمال تحرير الأراضي المغربية المحتلة (445)، ولم تعرف النوايا الحقيقية للمشروع آنذاك، وقد أثار ريبة الجزائريين منذ البداية وإن كانت فكرة الحفاظ على نشاط جيش التحرير المغربي لقيت استحسانهم.

442 انظر شهادة عبد العزيز الدواري اقضاض : مجلة المقاومة وجيش التحرير، تصدرها م س ق م ا ج ت ،

الرباط عدد 12 (1985) ص 26.

443 DAUD Zakiya et. MAATI MounJib .: op cit . p 176

444 أنظر، جريدة العلم ، عدد يوم 17 / 05 / 1956 .

445 انظر، علال الفاسي : نداء القاهرة ، مصدر سابق، ص 103 .

وأما المطالبون بحل الجيش ودمجه في القوات المسلحة الملكية التي انشأت في افريل 1956 فهم اقل ولاء لحزب الاستقلال، يتزعمهم الخطيب الذي تفاوض مع الملك على حل مشرف، بعد أن كان يدعو إلى استمرار دعمه للثورة الجزائرية، واقتنع بأهمية أن يتواصل الدعم في الإطار الرسمي وقد اقتنع الصنهاجي والمسعيدي بهذا الموقف، وكان هذا الأخير قد وزع منشورا بمدينة فاس يدعو الى استمرارية المعركة إلى أن يتحرر كامل المغرب العربي (446)، وواصلت وحداته نشاطها التنسيقي مع المسؤولين الجزائريين، وصرح بعض القادة الميدانيين أنهم لن يضعوا السلاح وسيدعمون ثورة الجزائر، وأبلغت الحكومة الفرنسية تخوفاتها من التصريحات التي تؤكد على استمرار القتال ودعم ثوار الجزائر، وتوجه ألان سافاري إلى المغرب في ماي 1956 لينقل انشغال الحكومة بتواصل نشاط جيش التحرير المغربي ومطالبتها بحله، مؤكدا أن حكومته ستساعد على إنشاء الجيش الملكي ليكون القوة العسكرية الوحيدة في البلاد (447).

واثر مقتل المسعيدي في خضم تلك الصراعات أعلن الملك دمج جميع فرق جيش التحرير في القوات الملكية المسلحة، فهل من اجل ذلك اغتيل المسعيدي؟ أم بسبب عداؤه لابن بركة ولحزب الاستقلال، أم إنهاء للارتباطات المشبوهة مع الجزائريين والمصريين؟، سوف تظل ظروف الاغتيال غامضة.

لقد كانت للمسعيدي ارتباطات مع بوضياف وفتحي الديب وعبد المنعم النجار، وكان متحمسا للمشروع الثوري المغاربي، لكن إقامته الطويلة في القاهرة دفعته للاحتراز من مغامرات المصريين وتدخلاتهم في الشأن المغاربي، فدخل المغرب المستقل مؤكدا ولاءه للملك ولقيادته العليا، وكانت تجربته مع حزب الاستقلال قد دفعته للثورة على القادة السياسيين، خاصة وانه رفض استقبال ابن بركة، مما جعل هذا الأخير ينقم عليه، و قيل انه وقف وراء اغتياله (448).

واشرف ولي العهد وزير القوات المسلحة على دمج فرق جيش التحرير المنتشرة في مناطق الريف، و سمح لبضعة مئات من المقاومين بالتوجه إلى الجنوب لتحرير الصحراء وذلك إرضاء لمطامح حزب الاستقلال، ونجح في مهمة الدمج التي لم تكن سهلة لولا تعاون الخطيب والصنهاجي، إذ كانت كثير من الفرق والعناصر المقاومة تطالب بالاستمرار في المعركة المغاربية

446 انظر، الوردفي عبد الرحيم : المرجع السابق، ص – ص، 19 – 20 .

447 انظر، الوردفي عبد الرحيم : المرجع نفسه ، ص 21 .

448 انظر عبد الله رشد : المرجع السابق، ص، ص476، 475 .

وفرض على القصر في ظل هذا التحالف الذي نافسته عليه الأحزاب السياسية العطف على الثورة الجزائرية وضرورة تاطير العلاقات معها، ومن جهة أخرى اتضح لقيادة الثورة الجزائرية بعد لقاء ابن بلة مع محمد الخامس في مدريد أن المغرب يمر بمخاض صعب، ولا يمكن الوقوف في وجه رغبة السلطان ومن الأفيد كسب تعاونه والتعويل عليه بدل حزب الأحزاب السياسية في مسألة توفير الدعم للثورة الجزائرية، وقد تعهد الملك والأمير الحسن بمساعدة الكفاح الجزائري مقابل كسب القادة المتحالفين مع جيش التحرير المغربي والحفاظ على الاستقرار في هذا المرحلة الحساسة⁽⁴⁴⁹⁾، وتم اعتماد الخطيب رابطا في الاتصال المباشر بالملك وقدم جيش التحرير المغربي بموافقة السلطان صيغ عديدة للتضامن أفضت إلى تقديم الأسلحة والمعدات والأموال والرجال، وتسهيل نشاط الجزائريين داخل المغرب في إطار السرية، وهكذا تم التخلي عن مشروع الوحدة في العلاقة بين المقاومين وانتهاج خيار التنسيق والتضامن المشترك الذي شمل ميادين عديدة وامتد إلى جيش الجنوب، ويمكن حصر أوجه التنسيق المختلفة خلال هذه المرحلة في النقاط الآتية :

1- التضامن السياسي : لقد أكدت فرق جيش التحرير المغربي استمرار تضامنها ومساندتها للثورة الجزائرية، وألحت في طلب السماح لها بمواصلة المعركة المغاربية وفقا للالتزامات المبرمة، ولا شك أن حماسة الانتصار ودعوة الخطابي والإيمان بوحدة المعركة المغاربية كان يشجع المحافظة على مشروع جيش تحرير المغرب العربي، وكانت تصورات قيادة الناظور ومواقف رجال المقاومة تؤكد على هذا المبدأ، وقد اشتمت السلطات الفرنسية من استمرار وجود جيش المقاومة وتهديده للسيادة وحفظ الأمن⁽⁴⁵⁰⁾، كما شكل استمرار بعض الفصائل وانتقالها إلى الجنوب خيارا عسكريا دعم الإستراتيجية الثورية الجزائرية سياسيا وعسكريا .

2- الدعم العسكري : رأت قيادة حركة المقاومة بعد استقلال المغرب أن أهم شيء يمكن أن تدعم به الثورة الجزائرية هو السلاح ، والتزاما بتعهداتها وضعت إمكانياتها العسكرية والمالية واللوجستكية تحت تصرف جبهة التحرير الجزائرية⁽⁴⁵¹⁾، واستجابت في جوان 1956 لطلب ابن بلة تسليمه المال المتبقى في صندوق الحركة والمهدى من حكومة العراق، و صفقة الأسلحة واليخت التي

⁴⁴⁹ انظر احمد ابن بلة : مذكرات احمد ابن بلة : المصدر السابق، ص 101 . وفتحي الديب : المصدر السابق، ص

— ص، 199 - 200 .

⁴⁵⁰ LE MONDE. du 5 mai 1956.

⁴⁵¹ انظر شهادة الخطيب ،: المصدر السابق ،ص 30

اقتناها الغالي العراقي من إيطاليا (452)، ويذكر الغالي العراقي أنه ناقشا الموضوع مع اليوسفي والخطيب فأبديا موافقتهم، وان محمد البصري عارض الأمر في البداية بحجة ان حركة المقاومة في الجنوب تحتاج لهذه الأسلحة، لكن قيادة المقاومة و بموافقة الملك وولي عهده فوضته تسليم ابن بلة طلباته، وهذا ما تم فعلا في مدريد يوم 11 جويلية 1956 (453)، وفي حين اعتبرت قيادة المقاومة الطلابات المسلمة هذه هبة ومساعدة، اعتبرها ابن بلة استرجاع حق لأن المبلغ المالي المسلم من قبل العراقي وان كان ملكا لجيش تحرير المغربي فقد أهدته الحكومة العراقية لأجل تحرير المغرب العربي، وأما صفقة السلاح والباخرة التي اقتناها العراقي من إيطاليا وأصر على إعادتها بدل إهدائها فقد ساهمت مصر في اقتنائها، وذلك بشهادة حسين برادة مرافق العراقي، والذي أكد قائلا: "اتصل بي ذات يوم السفير المصري في مدريد وطلب مني الالتحاق بالسفير المصري في روما ليدفع لي 50 ألف دولار سلمتها للسيد الغالي العراقي" (454)، وأما الأسلحة فاقتنيت بمساعدة مصرية و باسم جيش تحرير المغرب العربي، وأصر ابن بلة على تسليم الأسلحة والأموال التي اهديت للمقاومة باسم تحرير شمال إفريقيا ما دام أنها تخلت عن القتال (455)، وإن اثاره هذا الموضوع يدعونا للبحث عن مصدر تسليم جيش التحرير المغربي. ان أسلحة البواخر الثلاثة لا تعدو أن تكون إلا اهداء مصرية أو ملكا للثورة الجزائرية، وانه لم يمنح المغربيون ثلثها إلا نظير مشاركتهم في إنزالها وقبولهم بوحدة الكفاح والتنسيق مع الجزائريين. وقد أكد ذلك أحد الباحثين بالقول: "لقد كان كل شيء مصرية ماعدا العنصر البشري الذي كان مغربيا..." (456).

وتجسدت مظاهر التضامن أكثر في تقديم جيش التحرير المغربي الأسلحة والرجال مساهمة منه في تحرير الجزائر، وقد تخلت كثير من فرقه عن سلاحها طواعية للمسؤولين الجزائريين الذين كانوا ينسقون معهم في الناظور وتطوان، وهذا ما تؤكد شهادة بوداود منصور (457) ومحمد يوسف، إذ يقول هذا الأخير مثلا: "لقد ساعدونا وأعطوانا الأسلحة ومونونا كما أعطوانا مراكز..." (458)، وكانت تلك الشبكات اللوجستكية مفيدة في شراء الأسلحة داخل المغرب وخارجه

452 شملت 1000 مدفع رشاش وذخيرة أسلحة، وأما اليخت فأصبح يعرف باسم اتوس وتم حجزه من قبل الفرنسيين وهو ينقل الأسلحة قبالة السواحل المغربية في أكتوبر 1956، انظر الديب فتحي: المصدر السابق، ص - ص، 251 - 260.

453 انظر الغالي العراقي: المصدر السابق، ص - ص، 126 - 128

454 انظر، حسن برادة: المصدر السابق، ص 130.

455 انظر شهادة الغالي العراقي، مقابلة مع الباحث.

456 انظر عبد الله رشد: المرجع السابق، ص 372

457 انظر منصور بوداود، مقابلة مع الباحث، 3 أوت 2005، الجزائر العاصمة.

458 انظر حوار محمد يوسف، مجلة الباحث، عدد خاص، مرجع سابق، ص، 65

وخاصة في اسبانيا ،وبدوره وضع المناضل التونسي حافظ إبراهيم خدماته بعد استقلال المغرب تحت تصرف الثورة الجزائرية (459).

3- التحاق رجال المقاومة بصفوف الثورة: في ظل استقلال المغرب كان الخطيب ما يزال يتحدث عن جيش تحرير المغرب العربي، فهل اقترحت ثورة الجزائر إدخال فرقته المغربية إلى الجزائر، والاستفادة من خدماتها وتأكيد استمرارية المعركة والجيش المغربي الموحد، والى أي مدى نجح مشروعها هذا؟، لا تسعفنا الوثائق في الإجابة عن هذه الأسئلة، وإن كان بالإمكان تصنيف ذلك في إطار الدعاية الهادفة إلى التمسك بالمشروع رغم كل الخطوب، لقد أقر الخطيب إرسال ثلاث فرق من المجاهدين المغربيين ضمت مائة وأربعين مسلحا إلى الجزائر للالتحاق بصفوف الثورة الجزائرية، وعلى الرغم من أهمية الموضوع فإن شهادة الخطيب تقف عند هذا الحد (460)، وأمام غموض الموضوع وسكوت المصادر الجزائرية فإن أسئلة كثيرة تطرح، هل التحقوا فعلا بصفوف الثورة الجزائرية، وما هو دورهم، وماذا كان مصيرهم؟.

يؤكد أحد قادة المقاومة محمد بن سعيد أنه أشرف في تاونات على مناسبة تقديم "دفعة من المقاتلين الوطنيين المغاربة وكمية من الأسلحة إلى الثورة الجزائرية" (461)، ويذكر مسؤول المقاومة بقيق ملال قادي انه تكفل بنقل الجنود والأسلحة إلى الجبهة الجزائرية، وان القائد الوجدي سلمه خمسين جنديا في فاس، وبتفاق مع عباس المسعيدي والسرجان عبد السلام تم نقلهم إلى الجبهة الجزائرية عبر الناظور، وتسلم مجموعة أخرى من مركز القائد حجاج بتاونات وابلغهم إلى الجبهة الجزائرية، كما تسلم عددا من المجندين المسلحين من مركزي تيزي وسلي والخميسات قدمهم إلى المقاوم بلحاج بويو ليدخلهم إلى الجزائر، هذا فضلا عن إسهامه في نقل المجندين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في المغرب والبالغ عددهم 114، وقد سلمهم إلى بوضوف بوادي ملوية وهو يحتفظ بوثيقة التسليم التي تتضمن أسماء هؤلاء وإمضاءاتهم (462)، وناسف أن شهادته لا

⁴⁵⁹ مناضل تونسي، ولد عام 1916 بالساحل التونسي، ناضل في الحركة الطلابية، استقر بعد الحرب العالمية الثانية في اسبانيا، ونشط مع المغربيين مهمة تهريب الأسلحة، كان يدعم حركات التحرر ويوفر لها الأسلحة بواسطة شبكات التهريب الاسبانية، قدم للثورة الجزائرية الكثير من التسهيلات في اسبانيا والمغرب، وقد حظي بتكريم السلطات الرسمية بعد الاستقلال، وهو ما يزال إلى اليوم مقيما بمدريد، انظر شهادته: **جهاد من أجل التحرير**، مصدر سابق، ص - ص، 57 - 87.

⁴⁶⁰ انظر شهادة الخطيب: الاتفاقات بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري: **جيش التحرير المغربي 1948-1955**، مصدر سابق، ص 61.

⁴⁶¹ انظر، شهادته، بلقريز عبد الإله وآخرون: **المرجع السابق**، ص 61

⁴⁶² انظر، وثائق **المتحف الوطني للجهاد**، الرابط

تذكر شيئاً عن مصير هؤلاء المجندين المغربيين⁽⁴⁶³⁾ ونعتمد شهادة محمد العربي التوزاني وهو احد المقاومين الذين تجندوا في صفوف الثورة الجزائرية معاونا لعبد الوهاب في الناظور ثم مجاهدا معه في الجزائر، إذ يذكر أن عبد الوهاب لما دخل إلى الجزائر وكلف بمنطقة عين تيموشنت كان يقود 182 مجاهدا، منهم 123 مغربي، وبعد أيام جاء ضابط من ناحية تلمسان فاخذ معه 62 مغربي، ولم يبق مع الفرقة التي كان يقودها عبد الوهاب سوى 95 جنديا منهم 25 مغربيا، و بعد تسعة أشهر عاد عبد الوهاب ومرافقه إلى الناظور، وقد اهتم بمصير أولئك الجنود المغربيين، و يعتقد أن الكثير منهم استشهدوا في تلك المعارك الضارية⁽⁴⁶⁴⁾ ولا شك أن تجنيد هؤلاء الجنود المدربين وبشكل تطوعي كان مفيدا للثورة الجزائرية في تلك المرحلة، وأتاح لها تضامنا كبر في ظل امتعاض القادة الجزائريين من عدم مواصلة المغربيين للمعركة الى جانبهم .

ان هذه اللوحة المختصرة عن مجالات التنسيق التي نشطها جيش التحرير المغربي لصالح دعم الثورة الجزائرية تؤكد على تواصل العلاقات التي جمعت بين الطرفين والتي تدعمت بفضل جهود القيادة الميدانية لمنطقة وهران، وقد اجتهدت هذه الأخيرة في التعامل مع الوضعية الجديدة، واستثمار تجربة الوحدة في دعم التضامن الشعبي في مناطق الريف والحدود المغربية الجزائرية، ونسقت جهودها التنسيقية مع الجميع لإرساء قواعد خلفية متينة في هذه المناطق الإستراتيجية، واستمر التضامن المقدم من قبل قادة جيش التحرير المغربي والسلطات الرسمية واسهم في تدعيم قدرات الثورة وإيجاد موضع قدم لها في المغرب⁽⁴⁶⁵⁾، وتدخل القصر لدى السلطات الاسبانية لتغض الطرف عن انزال سفن الأسلحة، فتم إنزال سفينة دوفاكس بنجاح قرب سبتة يوم 21 ماي 1956، وكان التصميم مركزا على الاستمرار في إنزال السفن⁽⁴⁶⁶⁾، وسوف يظل السلاح وطرق إيصاله ونقله مرتبطا بالفرس في علاقة بوصوف مع السلطات المغربية، خاصة بعد أن أرسيت العلاقات الرسمية ودمج جيش التحرير المغربي في القوات الملكية المسلحة .

من جهة أخرى مثل انتقال بعض فرق جيش التحرير المغربي إلى الجنوب حدثا مهما⁽⁴⁶⁷⁾، خططت الثورة الجزائرية للاستفادة منه في دعم حضورها وقدراتها، ورغم الاحترازات التي أخذت على مطامحه التوسعية وعدم وضوح العلاقة مع قادته، فان فتح جبهة عسكرية والحفاظ على جزء

⁴⁶³ انظر، عبد الرحمان عبد الوافي : أضواء على جهود ملال قادي الفكيكي في المقاومة وجيش التحرير، ندوة **المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، أيام 15-17 أكتوبر 1998، منشورات المندوبية س ق م ا ج ت ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1998 ص - ص 220-221.

⁴⁶⁴ انظر شهادة محمد العربي التوزاني، مقابلة مع الباحث ،

⁴⁶⁵ انظر، شهادة بوداود منصور، مقابلة مع الباحث

⁴⁶⁶ انظر الديب فتحي : **المصدر السابق** ، ص - ص 204 - 205

⁴⁶⁷ انظر عن تاريخ هذه المرحلة Zaki MOBARAKE **op cit** p 133 et suivant

من الحركة الثورية كان يشعر الثورة الجزائرية أن هنالك من يعين على الهاء القوات الاستعمارية، وبعث جذوة الحماس الثوري في كامل المغرب العربي .

لقد طرح مشروع انتقال جيش التحرير إلى الجنوب علال الفاسي بدعوته إلى استكمال تحرير الأراضي المغربية الخاضعة للاحتلال، وأمكن له من أن يحافظ على بعض الفرق التي نجحت في التحالف مع سكان الصحراء، وأصبحت قوة مهمة في يد الحزب وعلال الفاسي، لقد رسم مع ابن عمه عبد الكبير الفاسي خريطة للمغرب التاريخي، وأوضح أن أربعة أخماس التراب المغربي ما تزال خاضعة للاحتلالين الفرنسي والاسباني، وهي تشمل سبتة ومليلية، وتمتد من الصحراء الغربية إلى موريطانيا والسنغال والجنوب الغربي الجزائري، وكان يعتقد انه سيكسب موقف الجزائريين لمشروعية مطالبه ويضمن بقاء جيش التحرير المغربي تحت إمرته، ومنذ البداية بدأت احترازات جبهة التحرير من مطالب المغرب الترابية، وازدادت مخاوفها من طموحات علال الفاسي⁽⁴⁶⁸⁾، ومع ذلك كانت الثورة الجزائرية تريد الحفاظ على جبهات الكفاح وعلى دعم العناصر الثورية المتمسكة بخيار مواصلة المعركة التحررية، ولم يكن التحرير مقتصرًا على تحرير الأرض، لقد أحس الخطيب ومحمد البصري والمناضلون المخلصون أن مشروعهم للاستقلال أجهض، ودق المجلس الوطني للمقاومة المغربية في أول مؤتمر له (20 أوت 1956) ناقوس الخطر مسجلا انه لم يحدث الانقلاب المنتظر بل ولا أي تغيير يستحق الذكر " في ظل هذا الاستقلال الصوري والهيمنة الاستعمارية على الجنوب المغربي، وبقاء بقايا الاستعمار والجيوش الأجنبية في البلاد⁽⁴⁶⁹⁾، وهذه النظرة الشمولية للتحرير تلتقي مع تصور الثورة الجزائرية، وان لم يكتب لها النجاح، وقد وضعت هذه الحركة الثورية التي قادها محمد البصري ضمن أولوياتها أن تظل " واجهة حتى تحرر الجزائر " ⁽⁴⁷⁰⁾، وشدد قياديون آخرون ومنهم محمد بنسعيد على ان التزام مؤازرة الثورة الجزائرية كان حاضرا في بواعث انتقال جيش التحرير إلى الجنوب " كان هذا الجانب حاضرا إلى جانب استكمال تحرير باقي مناطق التراب المغربي "⁽⁴⁷¹⁾، لكن هل حدث تنسيق حقيقي؟ .

لقد كان قرار انتقاله إلى الجنوب قرارا مغربيا ولم يكن محل استشارة الجزائريين، ولم تدرس مسألة تعاونه مع جبهة التحرير الجزائرية إلا في مرحلة تالية، وكان الدافع القطري الأكثر توجيها

468 انظر، محمد بوضياف : الجزائر... إلى أين؟، ترجمة، محمد بن زغبية ويحي الزعوادي، منشورات مجموعة حواركم، الجزائر، 1992، ص 152.

469 انظر، المجلس الوطني للمقاومة المغربية، مؤتمر غشت 1956، مقررات الدورة الأولى للمجلس، ص - ص، 8 - 11.

470 انظر، شهادة البصري، محمد البصري الفقيه، كتاب العبرة والوفاء، مصدر سابق، ص 83.

471 انظر شهادته في بلقريز عبد الإله وآخرون : المرجع السابق، ص 226.

لهذا الخيار (472)، وقد خلق نشاطه صراعا على الصحراء التي كانت مغربية، وان كان أسهم كذلك في فك الحصار عن جبهة الجزائر وشغل بال السلطة الفرنسية .

لقد اتخذ قرار استئناف الكفاح المسلح لتحرير الصحراء من قبل قادة المقاومة، وبمباركة من الملك محمد الخامس، واختيرت فرقة من معسكر الخمسينات أسندت قيادتها لمحمد بن حمو لتتوجه في ماي 1956 إلى تندوف وموريطانيا، وتشن عمليات عسكرية ضد الفرنسيين بهدف لفت نظر الرأي العام الدولي لقضية الصحراء المغربية، وما لبث أن تضاعف عدد المجندين بفضل انخراط أبناء الصحراء واستقر مركز الجيش بعد مسيرة طويلة في طاطا قرب تندوف، و شرع في التجنيد والإعداد للهجمات العسكرية التي طالت الصحراء الخاضعة للفرنسيين⁽⁴⁷³⁾، وقد قسمت الصحراء إلى قيادتين : واحدة في كلميم بقيادة محمد بن حمو، والثانية في ارفود بقيادة الفقيه محمد بوراس الفريقي، وتشرف القيادتين على واحد و عشرون مقاطعة، تقع أربعة منها في "الجزائر الفرنسية"، وهي تندوف وبشار، وبني ونيف وعين الصفراء⁽⁴⁷⁴⁾، وهذه الخطوة لم تستشر فيها جبهة التحرير الوطني، فضلا على أن تأخذ طابع التنسيق والتعاون، وان كانا نسجل مظاهر تضامن مشتركة وتعاون بين القادة الجزائريين وقادة المقاومة على طول الحدود من وحدة إلى فقيق و بشار، إذ ركزت على المراكز الفرنسية ضربات متواصلة و أحيانا باشتراك الطرفين خلال سنتي 1956 و 1957، مما دعى السلطات الفرنسية إلى تجميع عدد كبير من قواتها على الحدود المغربية - الجزائرية، ووضع مخططات لمواجهة التحالف المعادي لفرنسا، خاصة وأن تحذيرات الجنرال "دسوفال" قائد القوات الفرنسية في وجدة كانت جدية، حين نبه إلى خطر التعاون بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي مؤكدا " بان جيش التحرير المغربي قد اصبح المعزز الوريثي للثورة المنظمة بالجزائر " ⁽⁴⁷⁵⁾، فهل كان هذا التنسيق في مستوى تلك التخوفات ؟

إن مصادرنا تنفي وجود تعاون حقيقي و تنسيق محكم، ماعدا الاتفاق على ضرب الأهداف الفرنسية في المناطق القريبة من بشار وتندوف، والتبادل اللوجستيكي أحيانا، إذ يذكر عباسي عزوز حصول ذلك قائلا : " قدمنا لهم شاحنات وقدموا لنا سيارات وأضافوا لنا المال لأنهم كانوا في حاجة إلى شاحنات في ناحية اغادير " ⁽⁴⁷⁶⁾، ويؤكد ذلك محمد بن سعيد المكلف بالشؤون المالية في مركز قيادة

⁴⁷² انظر علي الشامي : الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1980 ص 119 – 120.

⁴⁷³ انظر، محمد بن سعيد ايت ايدر: صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، مطبعة صوماترام،

الدار البيضاء، 2001، ص 32 – 37

⁴⁷⁴ انظر، عبد الله رشد : المرجع السابق، ص 381.

⁴⁷⁵ انظر، الوردغي عبد الرحيم : المرجع السابق، ص 22.

⁴⁷⁶ انظر شهادة عباسي عزوز، مجلة الباحث، مصدر سابق، ص 81.

الجيش بكلميم قائلا : " قدم جيش التحرير المغربي في الجنوب إلى الثورة الجزائرية دعما هاما و من أمثلته ما قدم عن طريق الدكتور علال :الأسلحة ومواد التموين والمواد الطبية وعدد من السيارات والأموال، وقد ظل الدعم للثورة الجزائرية مستمرا ،متناسبا مع أوضاع جيش التحرير المغربي " (477).

ولكن ما لبث ان بدأت الخلافات تدب بين صفوف الطرفين منذ نهاية عام 1957 نتيجة التباينات والحساسيات التي بدأت تبرز بسبب مشكلة الحدود ،ودعوة علال الفاسي لمغربة هذه الأراضي على حساب الوحدة والتعاون المغاربي، وتحولت المواقع الإستراتيجية للمغرب الشرقي ومنطقة تندوف إلى ميدان مشاحنات (478)، وقد وضحت النوايا الضيقة لبعض قادة جيش التحرير المغربي الذين فرضوا على كثير من القبائل الحدودية إظهار مغربيتها بالقوة، وتعاملت قيادة الثورة بحذر مع الموضوع في البداية، وامتد الأمر إلى تجريد فرق ذوي منيع من أسلحتها لأنها تقدم المساعدة للجنود الجزائريين وتتجدد في صفوف الثورة الجزائرية (479)، وحوصرت وحدات الجيش وقطعت إمدادات الثورة في فقيق والمغرب الشرقي ، وأمام ذلك أظهرت قيادة الثورة الجزائرية احتجاجها على هذه الممارسات موضحة أن المعركة المغاربية يجب أن تكون منسقة وبريئة من النوايا السيئة، وأكدت في اجتماعاتها مع القادة العسكريين والسياسيين وبشهادة البصري أنها تقبل بمحمد الخامس ملكا على المغرب العربي بشرط تحمل الجميع لمسؤوليته في تحرير الجزائر واستكمال تحرير التراب المغربي وتوحيد المغرب العربي (480)، ورغم نشوب الخلاف الحدودي وبروز النوايا السيئة فقد مثل استمرار جيش التحرير المغربي في مقاومته وفتحته لجبهة موريطانيا منتفسا للثورة الجزائرية في الضغط على السياسة الفرنسية، وقد ساعدها ذلك على فتح عدة جبهات صحراوية في الساورة وتوات، مما أدى إلى تخفيف ضغط القوات الفرنسية على مناطق الشمال (481)، وقد ظهر التخوف الفرنسي من التحالف الذي قد يجمع جيش التحرير المغربي مع الثوار الجزائريين مثلما حدث في الشمال، فسارعت فرنسا لعقد اتفاقية تعاون مع اسبانيا لصد المخاطر المشتركة، واجتمعت قوات الدولتين على محاصرة وكنس قوات جيش التحرير المغربي في الصحراء، فألحقت بها أضرارا بالغة وحوالتها إلى فلول مقطوعة (482)،

477 انظر شهادته في، بلقريز عبد الإله وآخرون : المرجع السابق، ص 261.

478 انظر تقرير سري مطول أعتة وزارة العلاقات العامة والاتصالات A.N.A.C P R A B6 dos12.

"Le Maroc et la Révolution Algérienne" .

479 انظر شهادة الخطيب، جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص 29، وعبد الله رشيد: المرجع السابق ،

ص426

480 انظر، محمد البصري : المصدر السابق، ص 84.

481 انظر، تواتي دحمان وآخرون : الثورة التحريرية في إقليم توات، منشورات مديرية المجاهدين، ولاية

أدرار، مطبعة النخلة ، ورقلة، 2004، ص 35 وما بعدها .

482 انظر، محمد بنسعيد آيت إيدر: المصدر السابق ،ص – ص، 189 – 191 .

وأمام المخاطر المحدقة انتبه الفاسي إلى ضرورة التحالف السياسي مع جبهة التحرير الوطني من أجل قضية الصحراء ووحدة المغرب العربي، لكن فلول جيش التحرير المغربي التي تركزت في المغرب الشرقي دخلت في صراع مرير مع المجاهدين الجزائريين، وكان ذلك مبررا لحلها⁽⁴⁸³⁾

وأمام حساسية الموقف الجزائري من النوايا المغربية القطرية وإخفاق تجربة جيش التحرير المغربي لم تعد جبهة التحرير الوطني تعول على التحالف العسكري بقدر ما اجتهدت في كسب التضامن السياسي والشعبي، وذلك من أجل تدارك أخطاء الماضي وبناء مشروع المغرب العربي المتضامن.

ويتضح لنا أخيرا أن وحدة المقاومين الجزائرية والمغربية تعد تجربة ناصعة في سجل الكفاح المشترك، كان لها أبلغ الأثر في تأجيج الكفاح المسلح واستقلال المغرب، وبعث التضامن مع الجزائر وعلى الرغم من الإصرار الجزائري على استمرارية المعركة المشتركة إلا أن مخطط الإدارة الفرنسية نجح في تكريس الخيار القطري الذي انتهجه سياسيو حزب الاستقلال، وقد ترتب عن ذلك فقدان الثقة في الحركة النضالية المغربية، والتعويل على القصر والقوى الثورية في إرساء علاقات حقيقية، وأعطى انتقال جيش التحرير المغربي الأمل من جديد في الوحدة والتضامن، غير أن مخاوف القصر والتحالف الفرنسي الاسباني قضى على إمكانية عودة التنسيق والوحدة النضالية. وفي مرحلة اندحار جيش التحرير المغربي تحولت بعض فلوله لمواجهة الثورة الجزائرية، وأكد ذلك على إفلاس مشروع الوحدة وإدخال هذا الجيش في صراعات سياسية هامشية أضرت كثيرا بالعلاقة مع الثورة الجزائرية .

المبحث الخامس

علاقة الثورة الجزائرية بالمقاومة وجيش التحرير التونسي

هدفت الإستراتيجية الثورية للحركات التحررية المغاربية كما أسلفنا إلى توحيد المعركة المغاربية، وتكريس مبادئ التضامن المشترك، واندلعت الثورة الجزائرية في ظرف حرج، إذ جنح قادة الحزب الدستوري الحر للقبول بتسوية سياسية مع فرنسا، وسلموا بوضع السلاح جانبا مقابل اعتراف فرنسا بالاستقلال الذاتي لتونس، وقد أثار اندلاع الثورة الجزائرية وتأكيداها على البعد المغاربي في الكفاح إلى قلب الأوضاع بتونس، إذ أفصح عدد من قادة المقاومة عن رفضهم للحالة التي ألت إليها التسوية السلمية، وتجند الساسة المؤمنون بالحل الجذري للدفاع عن الإستراتيجية الثورية المغاربية الموحدة، وهكذا أثمر اللقاء الجزائري التونسي في الميدان وفي القاهرة علاقات جديدة، خاصة في ظل النشاط السياسي الحثيث والحضور الجزائري في تونس.

والمعروف أن انتفاضة المقاومين التونسيين سبقت اندلاع الثورة الجزائرية وبدء الكفاح المغربي لكن تشابك قضايا المغرب العربي سياسيا والاحتكاك الجغرافي اثر على مشروع التسوية السلمية، خاصة وأن الانتفاضة الجزائرية كما تصورتها الإدارة الفرنسية تؤثر على المحميتين المجاورتين، وفعلا كان للثورة الجزائرية وقعها المؤثر على تسارع الأحداث باتجاه تشدد المواجهة وتوحيد الجبهة المغاربية في وجه العدو المشترك، وكان لها الفضل الأكبر في حمل التونسيين للعودة من جديد لحسم الموقف مع الإدارة الفرنسية عسكريا وتشكيل جيش التحرير التونسي، ونحاول في ظل ما توفر لدينا من مصادر استعراض علاقة الثورة الجزائرية بالمقاومة التونسية خلال المرحلتين الحاسمتين: مرحلة المقاومة الأولى التي انتهت بالتوصل إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي، ومرحلة المقاومة الثانية التي نشط فيها صالح بن يوسف جيش التحرير التونسي لمواصلة التحرير المغاربي وخدمة مشروع الوحدة المغاربية .

أولا - الثورة التونسية الأولى والعلاقات الجزائرية التونسية .

لفهم تطورات هذه المرحلة المتداخلة الأحداث، يتوجب علينا استعراض تطورات القضية التونسية المتزامنة مع اندلاع الثورة الجزائرية، وكذا مظاهر التضامن المتبادلة بين الجزائريين والمقاومة التونسية، والتعرف على جهود الثورة الجزائرية بالتنسيق مع التونسيين.

لم يكن ارتباط القضيتين التونسية والجزائرية تابع من شعور الوحدة والتضامن المنبعث من مبادئ لجنة ومكتب تحرير المغرب العربي فحسب، فقد أصبح مؤكدا أن القضية التونسية كانت في أمس الحاجة إلى تحرك الجزائريين، مثلما كانت الثورة الجزائرية بحاجة إلى دعم التونسيين واستمرارهم في

المعركة ، إذ اندلعت الثورة في تونس منذ عام 1952 ، واشتدت وبدأت تحقق مكاسب هامة استغلها قادة الحزب الدستوري الحر في الدعاية لقضيتهم والحصول على الاستقلال ، وذلك دون إغفال ضغط القضيتين الجزائرية والمغربية في فرض التفاوض مع فرنسا ، ففي رسالته إلى الحزب الدستوري الحر دعي علي البلهوان (484) في جوان 1954 إلى ضرورة دعم القضية الجزائرية لتعزيز القضية التونسية، وذلك عن طريق "الدعاية لها ، خاصة وأن الاستعمار الفرنسي سائر في غيه مسترسل في سياسته في جميع المغرب فينبغي أن نوسع رقعة الكفاح وأن نضرب في الصميم" (485)، وعندما كان بورقيبة في إقامته بباريس كان يطلب من المناضلين الجزائريين بإلحاح ضرورة فعل شيء ما، وقد أخذ هذا العنصر بالاعتبار كنقطة ارتباط في العلاقات الجزائرية التونسية(486) ، من جهة أخرى كان قادة الثورة الجزائرية في الداخل وفي القاهرة يجتهدون عشية التحضير للثورة في التنسيق مع الثوار التونسيين ، وكسب موقفهم لصالح ثورة موحدة تشمل أقطار المغرب العربي، وقد فاجأتهم مبادرة فرنسا بإعلان استقلال تونس الداخلي كما يؤكد احمد بن بلة(487)، فهذه التسوية المبدئية التي قبل بها بورقيبة مثلت ضربة لمبادئ التنسيق المشترك والاتفاقات المغاربية التي وقع عليها بورقيبة نفسه ، وتدعوا إلى عدم قبول الحلول الجزئية و التمسك بالحل الشمولي لكافة أقطار المغرب العربي ، وقد اعتبرها كثير من قادة الحزب الدستوري الحر ورجال المقاومة خيانة للتضحيات التي قدمها التونسيون ، ورفضها المقاومون فلم يستجيبوا لنداء تسليم الأسلحة الذي دعا إليه بورقيبة ، وانتقدها قادة الحزب في القاهرة ، ومنهم علي البلهوان والرشيد إدريس وصالح بن يوسف، لكنهم لم يجاهرُوا بمعارضتها في ظل تطمينات بورقيبة الذي عد ذلك خطوة أولى مهمة في إطار سياسة خض وطالب ، ولعل موقفهم هذا يرجع كذلك إلى الصعوبات التي كانت تجابه العمل العسكري ، وإلى قناعته بخصوصية القضية التونسية التي أقرتها لجنة تحرير المغرب العربي في افريل 1954(488)، وبالمقابل نددت العناصر المتمسكة بخيار العمل العسكري الشمولي بالحل الذي تنتهجه القضية التونسية المناقض لاتفاقات الكفاح المشتركة المتفق عليه، وقد اتهم المناضل حسين التريكي بورقيبة بأنه فوت على التونسيين فرصة قيام ثورة

484 علي البلهوان (1909—1958)، مناضل درس بباريس وانخرط في نجم شمال إفريقيا، عمل مدرسا في المعهد

الصادقي، مثل الحزب في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ساند بورقيبة وتولى عدة مسؤوليات دبلوماسية.

485 أنظر ،شهادة الرشيد إدريس : **بناء المغرب العربي**، مرجع سابق، ص 35 .

486 أنظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة (أوت 1959) **Les** Mohammed HARBI .

Archives de la revolution Algérienne ,ed, jeune Afrique pais p226

487 أنظر، **Ahmed ben Bella Itineraries** .ed.,elbadil ,Alger ,1988 ,KHALIFA Mohamed

.,p178.

488 ألح الممثلون التونسيون في طرح هذه المسألة، وقد تم ذلك بتوجيه من بورقيبة الذي اقر الحل الانفرادي للمشكلة

التونسية، انظر محمد بلقاسم : **المرجع السابق**، ص — ص، 408 — 411.

عارمة ضد فرنسا تخوضها أقطار المغرب العربي من الأطلسي إلى الحدود الليبية.⁽⁴⁸⁹⁾
إن الإدارة الفرنسية اجتهدت في إيجاد تسوية سياسية تقر بمنح الاستقلال الذاتي مبدئياً لتونس، تماشياً مع الظروف المستجدة، لكن كيف أمكن لفرنسا أن تحقق أهدافها ، وما هي تأثيرات حدث اندلاع الثورة الجزائرية .

اندلعت الثورة المسلحة في تونس عام 1952 إثر تأزم القضية التونسية وتسليط سياسة القمع، بدأت بإمكانيات بسيطة معتمدة أسلوب حرب العصابات ،وبعضها كان موجها من قبل قادة الحزب الدستوري الحر والبعض الآخر هب بتلقائية أو بتوجيه من الخطابي ، وما لبث أن احتوهم الحزب كما حدث في المغرب ،وقد اشتدت المقاومة عام 1953، في حين لم تكن حصيلتها بالملفتة للانتباه: 86 قتيلا و 224 جريحا بين عسكريين ومدنيين، يضاف إليهم 92 قتيلا و 33 جريحا من أعوان فرنسا (490) وبدأت هذه المقاومة تقلق هاجس الإدارة الفرنسية باستمراريتها وتأثيراتها، فكانت خشية منداس فرانس Mendes France كبيرة من أن تتطور الأحداث لتخلق مشكلة جديدة في شمال أفريقيا ، وهذا الشعور نفسه أبلغه إليه مساعده ادغار فور وهو يلح في الاهتمام بتسوية القضية التونسية (491)، وفي غمرة أحداث ربيع 1954 كلف منداس فرانس يوم 4 جويلية 1954 ألان سافاري بمباشرة الاتصالات مع بورقيبة للخروج من المأزق الجديد، وتبين له انه بالإمكان التعويل على هذا الرجل، وقد توصلت المباحثات إلى وقف المقاومة وتمكين تونس من الحكم الذاتي مقابل الحفاظ على مصالح فرنسا بالإيالة (492)، وكانت خطوة مفاجئة للجميع لكنها لم تكن نهاية الحل للمشكلة التونسية ، ذلك أن نداء الباي بوقف القتال ومنح بواي دي لاتور الامان للمقاومين لم يضع حدا للقتال ،كما أن المفاوضات تعطلت في يومها الأول ، واندلعت الثورة الجزائرية في هذا الظرف المضطرب ، فوجدت فرنسا نفسها أمام خطر حقيقي⁽⁴⁹³⁾ .

لقد كان على فرنسا أن تمنع التحام الثوار التونسيين بالثوار الجزائريين كخطوة أولى، وذلك قبل مباشرة المفاوضات الحقيقية لمشروع الحكم الذاتي، وأن تختار بين رهاناتها، فإما التعويل على بورقيبة أو على صالح بن يوسف في المفاوضات من اجل حماية أكبر قدر من المصالح الفرنسية، وكان بورقيبة بمواقفه و تصريحاته الصحفية أقرب للإستراتيجية الفرنسية الهادفة إلى حل مشكلة تونس في إطار استقلال ذاتي يمنح امتيازات واسعة للفرنسيين ويحافظ على الحضور الفرنسي⁽⁴⁹⁴⁾، وقد حسم

489 انظر، شهادة حسين التريكي ، سبق ذكرها

490 عميرة علية الصغير : المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات ، أطروحة ماجستير، كلية الآداب والعلوم

الإنسانية ،جامعة منوبة، تونس، 1998،ص111

491 Faure EDGAR : op cit , T 2; P; 250

492 Samya EL MACHAT op cit ,p- p 219 - 223

493 انظر ، عروسية التركي : فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة ، مرجع سابق، ص135

494 Jean LACOUTURE : cinq homme et la France , ed, seuil, paris ,1961 , p175

منداس فرانس الموقف في مباحثات سرية عقدها مع بورقيبة أفصح عنها هذا الأخير فيما بعد موضحاً أن محدثه ألح عليه في علاج قضية "الفلاقة" الذين يحملون السلاح ويتسببون في تعطيل المفاوضات، وسويت هذه القضية الأساسية التي كانت تهدد باضطراب الوضع في شمال إفريقيا باعتراف الرجلين⁽⁴⁹⁵⁾ وفق الشكل الذي يخدم المخطط الفرنسي: وقف العمليات العسكرية، تشكيل لجنة مشتركة لتسليم أسلحة الفلاقة مقابل منحهم الأمان وعودتهم إلى ديارهم ، وبدء المفاوضات الجدية لتحديد إطار الاستقلال الداخلي لتونس،

وفي 21 نوفمبر 1954 دعا بورقيبة باسم الحزب الدستوري الحر المقاومين إلى تسليم أسلحتهم، وصدر في باريس تصريح مشترك بين المقيم العام وحكومة الطاهر بن عمار التونسية جاء فيه انه بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما لن يقع بعد ذلك إزعاج "الفلاقة" أو تتبعهم ، وتسلم لكل واحد منهم شهادة صادرة عن المقيم العام ، وستتخذ إجراءات لتسهيل عودة "الفلاقة" إلى استئناف حياتهم العادية بين أهلهم وذويهم⁽⁴⁹⁶⁾، ويتضح لنا من خلال عنصرى السرية والسرعة مدى اضطراب الموقف الفرنسي في معالجة القضية التونسية بمجرد اندلاع الثورة الجزائرية، إذ كان التخوف واضحا من تجدر الخيار الثوري والتحامه بالثورة الجزائرية⁽⁴⁹⁷⁾، وسوف يطمئن بورقيبة على تسوية منفردة وسريعة للقضية التونسية ، تحت ضغط ثوار الجزائر، لكن هل كان بورقيبة مطلعاً على مخططات السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، ولماذا لم يضغط أكثر لتحقيق مطامح أكبر بدل الاكتفاء بإنجازات وصفت بأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي قدمها المقاومون ،ولماذا لم يفكر في الارتباط بالقضية الجزائرية في حين أنه كان يشجع الجزائريين على الصمود أكثر وهو يفاوض ؟

وعلى الرغم من التلاحم الوطيد بين كفاح البلدين الشقيتين خلال هذه المرحلة إلا أن بورقيبة أقر سياسة قطرية ومضى في تجسيدها، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها:

— تأكد بورقيبة من تحقيق نتيجة مهمة اعتماداً على فصل القضية التونسية عن قضايا المغرب العربي وإجراء مفاوضات ثنائية تنسجم مع خصوصية الوضعية التونسية، التي تختلف عن وضعية الجزائر.

— تجسيد بورقيبة لسياسته البراغماتية والترويج لمذهبه في معالجة المشكلات التحررية، وهو مبدأ خذ و طالب الذي يعتمد سياسة المراحل، إذ كان يصرح في كل مرحلة من المفاوضات أنه أنجز خطوة مهمة باتجاه الغاية وهي الاستقلال التام، وأن معالجة القضية التونسية السهلة نوعاً ما سيليه

⁴⁹⁵ Habib BOURGHIBA : op.cit. p -p 303 -304

⁴⁹⁶ انظر نص التصريح كاملاً ، جريدة الصباح ، تونس، عدد يوم 26 نوفمبر 1954.

⁴⁹⁷ يسند هذا التحليل لدراسات عديدة منها، عروسية التركي : المرجع السابق ، ص 133 ، ومولود قاسم نايت بلقاسم

: ردود الفعل الأولى داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر ، مرجع سابق ، ص 211 ، والشابي منصف : صالح بن

يوسف حياة كفاح ، ط1، دار الأقواس للنشر ، تونس ، 1990 ، ص 139 .

معالجة القضية الجزائرية التي تتطلب وقتاً طويلاً حسب ما يوحي به الساسة الفرنسيون .
- تشوق بورقيبة للسلطة ومطامحه المستعجلة إلى أن يسابق خصومه سواء من الحزب أو البايات للوصول إلى تسوية يظهر من خلالها الفاعل الرئيسي و"المجاهد الأكبر"، ولو على حساب الأبعاد الوطنية انه خشي أن يتعرض لمصير مصالي الحاج، وان يسبقه صالح بن يوسف أو تتقدم عنه زعامات ثورية جديدة، ولهذا أكد ارتمائه في السياسة الفرنسية من أجل أن تراهن عليه فرنسا، و من جهة أخرى عولت عليه فرنسا في تعزيز موقعها ووقاية تونس من التوجهات المغاربية والقومية العاصفة (498).
- إن تجربته الفاشلة في القاهرة ومحنة السجن دفعته إلى استبعاد وحدة الحركة المغاربية ودعمها عربياً، وحكم على خيارات الوحدة بالفشل، وكان يعتبر العمل العسكري مجرد وسيلة ضغط تفعل الخيار السياسي، وفي إطار تجنب أي احتواء لزعامة اختلف مع الخطابي ، ودعا إلى تجديد ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، ووضع حد للتدخلات المصرية في الشؤون المغاربية.

إن مشروع الكفاح المغاربي المشترك الذي انتعش بتجدد الثورة الجزائرية واجهته السياسة البورقيبية والمخططات الفرنسية، وإن كان يصعب علينا اتهام بورقيبة بالتورط في دعم المخطط الفرنسي بطريقة مباشرة، فإنه يكون سهل على الإدارة الفرنسية تجاوز المخاطر التي كانت تحدد بها، واستقل بسياسته القطرية عن الاستراتيجية المغاربية، وكان متسرعاً في التضحية بإنجازات المقاومة العسكرية مقابل الاتفاق المبدئي على مجرد الاستقلال الداخلي، وبسبب ذلك تلقت سياسته معارضة جنينية داخل الحزب وفي صفوف المقاومة، وانتقاداً لاذعاً في القاهرة عبرت عنه لجنة تحرير المغرب العربي بما فيها قيادة الثورة الجزائرية(499) .

لقد بدأت مهمة جمع أسلحة المقاومين في الفترة ما بين 30 نوفمبر و 10 ديسمبر 1954، وواجهت اللجنة المشرفة صعوبات كثيرة، وكانت الحصيلة استسلام 2713 مقاوم وتسليم 2105 قطعة سلاح، وهكذا استجاب كثير من قادة المقاومة لنداء تسليم السلاح تحت تأثيرات مختلفة واضعين ثقتهم في المفاوضات السياسيين، لكن واحداً من أشهر قادة المقاومة وهو الطاهر لسود أعلن رفضه لتسليم السلاح ودعا المقاومين إلى عدم وضع الثقة في فرنسا، وإلى مواصلة الكفاح حتى تتحقق نتائجه في الميدان، وقد عبر بورقيبة عن تخوفه من هذا الأمر، وأرسل ابنه ليحث لسود على الاستجابة لنداء الحزب(500) غير أن الطاهر لسود أصر على موقفه وأبدى عدم ثقته في المفاوضات، وإيمانه بضرورة التحرير الشامل في هذه المرحلة الحساسة، مؤكداً أن اشتعال ثورة الجزائر يدعم كفاح تونس وجميع

498 أنظر شهادة حسين التريكي ، سبق ذكرها

499 انظر ابراهيم طوبال :البديل الثوري في تونس ، ط1، دار الكلمة للنشر ،بيروت ، 1979، ص – ص46-47
500 Habib BOURGHIBA : **op cit** , p 304

المغاربة (501)، وتجاوب مع موقفه هذا جنوده الذين يناهزون السبعين مقاوما، وعدد من قادة الفرق والمقاومين الذين أكدوا علنا مؤازرتهم لموقف الطاهر لسود، ومنهم قائد ثوار الحوايا محمد قرفة الذي احتفظ بالأسلحة الصالحة ولم يسلم إلا القطع الفاسدة، ويبدو أن هذه الظاهرة صاحبت عملية التسليم في مناطق عديدة، وأقرها أفراد من اللجنة المشرفة على جمع الأسلحة، والذين أظهروا امتعاضهم من هذه الخطوة المريبة (502)

وقد أعلن الطاهر لسود عن انتقاله إلى الحدود التونسية - الجزائرية لمساندة الثورة الجزائرية، وتوجهت بدورها العناصر الجزائرية المقاومة لتلتحق بصفوف الثورة الجزائرية، وقد كانت هذه العناصر الثورية تؤمن بالمعركة المغاربية المشتركة أينما كان ميدانها ومؤطروها، وتستند في ذلك إلى مرجعية لجنة تحرير المغرب العربي.

وأبدى قادة الحزب الدستوري الحر المتمسكون بالخيار الثوري تحفظهم على إجراء تسليم الأسلحة، ولم يكونوا مرتاحين لفصل القضية التونسية ولا لمنحى المفاوضات، وتجنبنا لأي انشقاق داخلي قبلوا بمبدأ تسليم الأسلحة كرها، وكان من الصعب إقناع المناضلين التونسيين بخيارات بورقوية، خاصة العاملين في لجنة تحرير المغرب العربي الذين آمنوا أن الثورة الجزائرية بثت الروح من جديد في مبادئ اللجنة، وأنها أكدت التصميم على خوض المعركة الموحدة ضد العدو المشترك (503)، وقد عبر الكثير منهم عن فئاعاتهم النضالية بوحدة المعركة، وقد جاء في رسالة المناضل التونسي مراد بوخريص الموجهة إلى الرشيد إدريس تأكيد على هذا التوجه "... هذا وقد جاء بعد ذلك الحدث العظيم وثارَت الجزائر الباسلة في أول نوفمبر، وتوحد الكفاح المسلح في كامل شمال إفريقيا، وهرع عدد من فرق جيش التحرير التونسي وأخذت تقاتل إلى جانب قوات جيش التحرير الجزائري منذ اليوم الثاني من نوفمبر (504). كما أن شعور التضامن الوحدوي كان يدفع إلى توحيد الموقف وتنسيقه في إطار مكتب المغرب العربي بالشكل الذي يحقق مطامح شعوب المنطقة، فتشجع الوفد الخارجي للجهة للاعتماد

501 انظر، شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها، وكذا شهادته للباحثة التركي، عروسية التركي : المرجع السابق، ص 140 - 141 .

502 نذكر على سبيل المثال المناضل محمد الحبيب الموهبي المكلف من قبل الحزب برئاسة لجنة جمع السلاح، وشهادته مهمة في موضوع الاحتفاظ بالأسلحة وتسليمها للجزائريين، انظر، الحبيب الموهبي : الوطن والاصمود، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1991، ص - ص، 199-200

503 انظر، الشابي منصف : المرجع السابق، ص 139 .

504 انظر نص الرسالة المؤرخة بتاريخ 05 نوفمبر 1954، الرشيد إدريس : في طريق الجمهورية، مصدر سابق،

على المناضلين التونسيين في نشاطه الدبلوماسي والسياسي الخارجي (505)، و باشر أحمد بن بلة تنسيق جهوده في تمرير الأسلحة عبر ليبيا وتونس مع أنصار صالح بن يوسف (506)، وتحت تأثير العلاقات التي نسجها في القاهرة مع قادة الثورة الجزائرية وجه صالح بن يوسف انتقادات حادة لخطوات سير هذه المفاوضات، وقد بعث بتقرير إلى هياكل الحزب بالداخل في 14 ديسمبر 1954 أعرب فيه عن عدم ارتياحه لمبدأ المفاوضات بين الحكومتين التونسية والفرنسية، خاصة وأن ثقة زائدة قد وضعت في فرنسا بقبول تسليم السلاح، وأكد نشدان تونس لمبدأ الاستقلال التام: "لم يضح الوطنيون ولم يستشهدوا للمطالبة بالاستقلال الداخلي إنها مرحلة اجتزناها، واجتازها الشعب، فكيف بنا بعد أن بعثنا بإخواننا إلى الموت من أجل الاستقلال نصبح نكيل المرابين على اعتدالنا وتراجعنا دون أي مبرر؟" (507)، وهدد في بيان أصدره في مطلع سنة 1955 بالعودة من جديد إلى حمل السلاح مقمدا مقترحاته التي لا تقف على حدود الاستقلال الذاتي بل تؤكد على السيادة التامة لتونس (508).

ويمكننا أن نؤكد على ضوء تتبع مواقفه أنه بدأ منذ بداية عام 1955 يعيد قراءة حساباته و يصطدم بسياسة بورقبية ويندمج في المشروع المغربي الشمالي، ولم يعلن ذلك صراحة إلا عقب الإعلان عن اتفاقية الاستقلال الداخلي في 03 جوان 1955.

وقد كسب ابن يوسف الدعم المصري وارتبط بعلاقات وثيقة مع ممثلي الوفد الخارجي الجزائري في القاهرة من أجل تنسيق مهمتين أساسيتين هما: تشكيل لجنة مشتركة جزائرية تونسية في ليبيا لاستقبال وتمرير الأسلحة يشرف عليها عبد العزيز شوشان، وحضور مؤتمر باندونغ بوفد مغربي يمثل الأقطار الثلاثة إغازا للقضية الجزائرية وتأكيدا على وحدة القضايا المغربية (509)

ويتضح من خلال ما سبق أن معارضة الحل البورقبي للقضية التونسية، و تأكيد الالتحام العسكري والسياسي المغربي تجسد في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية وترسخ بعد إعلان اتفاقية الاستقلال الذاتي، وعلى الرغم من غموض المرحلة وشح المصادر، إلا أنه يمكن التشديد على وجود علاقات مبكرة ومثمرة نسجتها المقاومين في الميدان قبل مرحلة ميلاد جيش التحرير التونسي.

وبحكم العلاقات المتينة التي كانت تربط الشعبين الشقيقين حفل كفاح البلدين ضد الاستعمار بكثير من مظاهر التضامن والتآزر، تجسدت أسمى معانيها في مشاركة الجزائريين في المقاومة التونسية منذ عام 1952، ومشاركة التونسيين في الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وقد كانت تتواجد بتونس جالية

505 انظر شهادة محمد يزيد: الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، ندوة نظمها المركز و د ب ح و ث

1954، الجزائر، 1996، منشورات المركز و د ب ح و ث 1954، الجزائر، 1998، ص، 117

506 انظر فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 99

507 انظر، عمار السوفي : المرجع السابق، ص 85

508 انظر منصف الشابي: المرجع السابق، ص - ص، 145 - 146.

509 المرجع نفسه : ص - ص، 151 - 158.

جزائرية معتبرة أكدت حضورها السياسي والثقافي، ولم تكن الحدود الوهمية لتفصل سكان المناطق الحدودية عن إخوانهم التونسيين، إذ ظلت مظاهر التضامن والتزاور والتواصل قائمة، وأخذت إبعاد النصر الأخرية صبغتها المغاربية بتأثير واضح من لجنة تحرير المغرب العربي، ولم يكن مستغرباً أن تلتحق كثير من العناصر الجزائرية بشكل فردي بصفوف المقاومة التونسية، ويمكننا أن نعزو أسباب ذلك - واعتماداً على تفسيرات الفاعلين - (510) إلى:

- الرغبة في الجهاد والتوق إلى تحرير المغرب العربي، إذ جندت لجنة تحرير المغرب العربي وبتوجيه من الخطابي والحركات الوطنية أعداد غفيرة من الشبان المغاربة شاركوا في حرب فلسطين عام 1948، ودعموا صفوف المقاومة التونسية ومنهم لزهرة شريط، والحاج عبد الله... الخ
- الاحتكاك الجوّاري على طول الحدود، والعلاقات العائلية أكدت الشعور بالمصير المشترك

- تفاعل الجالية الجزائرية في تونس مع الحركة الثورية، وتجنّد كثير من عناصرها في صف المقاومة التونسية، وقد كانت مشاركتهم فاعلة محت الدور السلبي لفتات أخرى استقدمت لخدمة الوجود الفرنسي.

- ارتداء المناضلين اللاجئين الهاربين من العدالة الفرنسية في أحضان المقاومة التونسية التي كانت متنفساً لهم في التعبير عن وطنيتهم الجامعة التي لا تفرق بين تونس والجزائر.
وقد كانت المشاركة الجزائرية في المقاومة التونسية متميزة بحضورها القوي، ودورها اللافت للانتباه، فطوال سنوات المقاومة قدم الجزائريون تضحيات جسام، واستشهد الكثير منهم في جبهات القتال، وقد كانت بطولات بعضهم محل فخر التونسيين، وإشادة قادة المقاومة التونسية، ومنهم الطاهر لسود، والشرايطي لزهرة، الساسي لسود والمحجوب بن علي، إذ تولى لزهرة شريط قيادة فوج من الجزائريين وعين المناضل لدجاني يوسف كاتباً ومساعداً للساسبي لسود (511)
وقد كانت المناطق الحدودية الشرقية للجزائر ملجأً آمناً للمقاومة التونسية، تتمون منها وتجمع السلاح وتعود لشن هجماتها على العدو، وتؤكد مختلف الشهادات على أنها وجدت كامل الدعم والمؤازرة من قبل السكان الجزائريين (512)، وتجسم هذا التضامن الأخوي بشكل عفوي، وأحياناً

510 كثير من الشهود المستجوبين يؤكّدون على هذه الأسباب الرئيسية، استجواب مجموعة من المجاهدين بسوق

أهراس يوم 15 جويلية 2005 (لودجاني يوسف، بيزار محمد الطيب)، واستجواب مجموعة أخرى بتبسة يوم 16 جويلية 2005 (فارس علال، سماعلي عثمان، احمد الزمرلي)

511 انظر شهادة لودجاني يوسف، مقابلة مع الباحث.

512 انظر شهادة عمار بن عودة في الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني: الطريق إلى

أول نوفمبر كما يرويها المجاهدون، مصدر سابق، ج3، ص 61. والطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة

الناقص، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 34

بتوجيه من مناصلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحليين.

وقد تأثر المناضلون الجزائريون أيما تأثر باندلاع المقاومة التونسية، وبتأخر الجزائر عن الركب ، وزاد انشقاق الحزب الثوري في إلحاحهم على ضرورة اتخاذ الموقف بتفجير الثورة، وكانت أصوات قادة المنطقة الحدودية الشرقية أكثر اندفاعا في حسم قرار الثورة أثناء اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي (513).

لم يحقق حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية نتيجة ملموسة في تنسيق المقاومين، إذ كان رد فعل صالح بن يوسف سلبيا على مقترح مبعوثي الحركة عام 1953، كما انه لم يتخذ موقفا من قيام المقاومة التونسية بجمع أسلحة السكان الجزائريين في المناطق الحدودية، وأحس بعض المناضلين بانعكاسات ما تقوم به الدوريات التونسية من سلب للأسلحة والذخيرة على مشروع الثورة التي يستعد لها الجزائريون، هذا الأمر شغل بال ساعي فرحي منذ بداية عام 1954، فعقد اجتماعا لمناضلي تبسة، واستشار ابن بوالعيد في الأمر، فأشار عليهم بمساعدة الثوار التونسيين مع الحرص على عدم تسليمهم الأسلحة بطريقة عشوائية لأن الجزائريين سيكونون بحاجة إليها قريبا، وتذكر شهادة دادة الطيب أن ساعي فرحي وضع خطة بمساعدة مناضل من أبناء المنطقة يدعى عمارة إبراهيم كان قائدا لدورية تونسية مكلفة بجمع السلاح، واتفق معه على الاستمرار في جمع الأسلحة وتقديم وصلات باسم الحزب الدستوري الحر على أن تجمع لصالح الثورة الجزائرية، واستتفر ساعي فرحي جهوده على طول المنطقة الحدودية من سوق اهراس إلى الوادي، وجمع 36 قطعة سلاح (514).

وعشية اندلاع الثورة اصدر ديدوش مراد وباجي مختار تعليمات صارمة إلى مواطني المناطق للحدودية بالا يسلموا أسلحتهم للتونسيين، وأرسل باجي مختار عدد من مساعديه منهم محمد بكوش والحاج علي لمحاورة التونسيين بخصوص هذه المشكلة، وإقناعهم أن الجزائر المستعدة لإيوائهم واستقبالهم في أرضها غير مستعدة لتسليم أسلحة مواطنيها لأنها أمست في أمس الحاجة إليها، وتفهم الثوار التونسيون مبررات الموقف فكفوا عن طلب السلاح (515)، ويبدو أن القائد الساسي لسود لم يعجبه موقف المناضلين الجزائريين فأرسل في أكتوبر 1954 كاتبه الجزائري لدجاني يوسف لتبليغ رسالة إلى الحاج عبد الله بن عيسى مضمونها الدعوة إلى تجاوز الأنانيات القطرية خدمة لمصلحة القطرين الشقيقين، وحسب شهادة لدجاني فان الساسي لسود وبتوجيه من صالح بن

513 أكد على ذلك المجاهد باجي مختار في اجتماعاته خاصة اجتماع الاثنين والعشرين التاريخي أنظر، جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحمية مآثر الثورة (تبسة): دور مناطق الحدود إبان الثورة الجزائرية، أشغال الملتقى الوطني الأول،

تبسة، 2000، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001، ص - ص 59-61

514 المرجع نفسه، - ص 58 - 60

515 انظر محمد زروال : اللامامشة في الثورة، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص - ص 67 - 68.

يوسف وعلي الزليطي كان يعمل من أجل التنسيق بين كفاح القطرين، وأنه كان يظهر حماسا كبيرا لذلك لكن وقف القتال وقف في وجه هذا التنسيق (516)، ويبدو أن العلاقة بين المقاومة التونسية والمناضلين الجزائريين فرضها الجوار والاحتكاك المتزايد، وكانت عفوية ولم تخضع لأية اتفاق رسمي يؤمنها ويضبطها، وقد اعتزم ابن بلة تدعيمها أكثر في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية بتكليفه للضابط الحاج علي بالدخول إلى سوق اهراس والتحصير لاندلاع الثورة بالتنسيق مع الثوار التونسيين لكنه اغتيل وهو ينجز مهمته في ظروف غامضة (517)، وقد كان بإمكان محفزات التضامن والتنسيق تجسيد خيار المعركة الموحدة غير أن السياسة الفرنسية الحاذقة وقفت في وجه ذلك بتخطيطها لنزع أسلحة الثوار التونسيين .

وتشير المصادر الإستخباراتية الفرنسية إلى تحرك متزايد للثوار من الجانبين على طول الحدود الشرقية الجزائرية عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، وقد سجلت حوادث وهجومات في تبسة ونواحيها، ووصفت الوضع بالمتدهور (518)، يتعلق الأمر بحركية الثوار التونسيين وبعودة الثوار الجزائريين الذين حاربوا إلى جانب التونسيين ورفضوا تسليم أسلحتهم، إذ عاد لزهر شريط يقود مجموعة من خمسة عشر فردا، ترقب طويلا الوضع ثم خرج يوم 17 أكتوبر 1954 ليشن هجوما على منطقة السطح (519)، كما أن قادة أفواج ناحية سوق اهراس حاربوا في صف المقاومة التونسية، وأقاموا صلات بقادتها (الحاج عبد الله، الحاج علي، جبار عمر)، وعدد كبير من الثوار الجزائريين التحقوا بالوطن للمشاركة في اندلاع الثورة بسوق اهراس، والنمامشة، (520)، وكذلك الأمر بالنسبة للجيلالي بن عمر والطالب العربي اللذين كانا على رأس مجموعة جنود حاربوا في تونس اتصلا بقيادة الأوراس وشكلا الأفواج في وادي سوف والمنطقة الحدودية (521)، ولم تواجه عودة هؤلاء أية عوائق وقد عادوا بأسلحتهم، ويصعب علينا التعرف على أعدادهم، كما لا يمكننا التسليم أنه كان ضمن صفوف العائدين عناصر تونسية رغم تأكيد المصادر التونسية على ذلك، ونستبعد التحاق عدد كبير من المقاومين التونسيين بالثوار الجزائريين قبل اندلاع الثورة، وأما بعد ذلك فقد قدمت عروض كثيرة

516 انظر شهادة لود جاني يوسف، مقابلة مع الباحث، 15 جويلية 2005، سوق اهراس.

517 هو أحد الضباط المكونين في المشرق، شارك في المقاومة التونسية واختاره ابن بلة لتأدية مهمة التنسيق لكنه اغتيل بسبب مزاحمته للقادة المحليين .

518 انظر، محمد زروال : **المرجع نفسه**، ص، ص 77، 78.

519 انظر مجموعة باحثين: **دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية**، مرجع سابق، ص، 65.

520 انظر، الطاهر سعيداني : **المصدر السابق**، ص 34

521 انظر، عوادي عبد القادر : **الشهيد قموذي العربي**، مجلة **أول نوفمبر**، عدد 77 (1986)، الجزائر، ص

للالتحاق، وأعلن الطاهر لسود انضمامه إلى صفوف الثورة الجزائرية (522)،

لقد رفض الطاهر لسود تسليم أسلحة المقاومين ودعا إلى مواصلة المعركة حتى النهاية، واعتبر إيقاف القتال خيانة لمبادئ الاستقلال التام وللجزائر في هذا الوقت الحرج (523)، وتحصن بمجموعته في جبل سمامة قرب الكاف رافضا محادثة أي أحد من السياسيين والمقاومين، وكان الرجل متميزا في تفكيره عن غيره من السياسيين والثوار، فمواقفه الثورية وعدم ثقته في المحتل ونظرته التضامنية مع الجزائر ولمحاربة العدو المشترك كلها عوامل ساهمت في بلورة موقفه، لكن هل التحق بمجموعته فعلا بالثورة الجزائرية؟.

يردد الباحثون التونسيون ذلك و كأنه أمر مسلم (524)، خاصة و أن شهادة الطاهر لسود تذكر أنه انضم إلى الثورة الجزائرية لمدة شهرين، وأنه اشرف على قيادة فرقة من أربعائة مجاهد جزائري وتونسي في سوق اهراس (525)، غير أن التنقيب في هذا الموضوع واستقراء المصادر الجزائرية (526) يؤكد عدم وجود أية شواهد عن التحاقه بصفوف الثورة، فأولا لم يذكر قادة الثورة الجزائرية ومسؤوليها المحليين حصول ذلك، وثانيا تنفي استجوابات الشهود أن يكون لسود دخل إلى القطر الجزائري، وثالثا أن حدوث هذا الالتحاق كان بإمكانه إفراز انعكاسات واضحة ولم نسجل أي تأثير بارز على الجانبين.

ويمكننا أن نحمل شهادة الطاهر لسود التي أوقعت اللبس أنها تتعلق بمرحلة الثورة الثانية حيث كان التحام والتحاق التونسيين واضحا، أو أنه اكتفى بالمرابطة قرب الحدود (الكاف)، والتنسيق مع الجزائرية، وأراد أن يكسب مسألة التحاقه بصفوف الجزائريين بعدا دعائيا يعزز موقفه، صحيح أن أغلب القيادات المحلية التي كانت تتسق معه استشهدت (جبار عمر، الحاج عبد الله)، وغابت معها كثير من الحقائق، لكننا نعرف أن قيادة منطقة الأوراس كانت شديدة الحرص على التنسيق والتوحيد مع التونسيين، ولو دخل الطاهر لسود حقيقة الأراضي الجزائرية لما أضاعت فرصة التنسيق معه، والذي تؤكد الشهادات في هذا الإطار أن اتصالات عديدة نظمها الطاهر لسود مع القادة المحليين وتعلقت بمساعدة الثورة الجزائرية (527)، وأن قيادة الأوراس وابن بولعيد شخصيا اهتم بمسألة العلاقة مع الثوار التونسيين، وأرسل بعد شهرين من اندلاع الكفاح فوجا مسلحا إلى الحدود الشرقية موفدا إلى الطاهر لسود لتسليمه رسالة تتعلق بدخوله إلى الجزائر، لكن الاتصال انقطع في جبال

522 نعتد في ذلك على شهادات الفاعلين من الجانبين، خاصة شهادة فارس علال والطاهر لسود، سبق ذكرها.

523 انظر، شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

524 أنظر عروسية التركي: **المرجع السابق**، ص 142، وعمار السوفي: **المرجع السابق**، ص 104 .

525 أنظر شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

526 نعتد شهادات الفاعلين الجزائريين، يوسف لدجاني، وعلي فارس خصوصا.

527 انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، تبسة، 17 جويلية 2005.

تبرقة إثر نشوب معركة قرب الجبل المتواجد به، فلم يكمل المرسل موسى رداح مهمته التي طالت (528).

ويتأكد لنا أن التحاق المقاومين التونسية بالثورة الجزائرية سيتجسد في مرحلة ثانية عندما يكتسي التنسيق الجزائري التونسي صبغة رسمية ويقطع أشواطاً كبيرة في عهد الثورة اليوسفية منذ نهاية عام 1956، أما في المرحلة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية فإن الاستفادة من خدمات الثوار التونسيين والجزائريين في القطر التونسي اقتضت على المجال اللوجستيكي، إذ اجتهد ابن بلة انطلاقاً من طرابلس واعتماد على مساعدات الضباط التونسيين في إدخال الأسلحة إلى الجزائر، و اعتمدت في وقت مبكر الشبكات التونسية في تهريب الأسلحة، ومهد المناضل عبد الله العبعاب لأبن بلة كسب ثقة شيخ قبيلة نالوت الليبية الذي وضع كل إمكانياته لتمير الأسلحة عبر مسالك الصحراء (529).

وكانت إستراتيجية قيادة الثورة الواضحة في تعليمات ديدوش مراد وابن بو العيد تؤكد على مسألة الحفاظ على مناطق الحدود متنفساً للثورة وتنبه على عدم إثارة انتباه العدو إليها (530)، في السنة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية لم تحد إستراتيجية قادة النواحي الحدودية عن ذلك، إذ تركزت اهتماماتهم على الاستفادة من المقاومة التونسية مثلما استفادت هي من الجزائريين تسليحاً وتمويماً ولجوءاً، ونهض بهذه الأدوار في الجبهات الثلاث بشكل واضح جبار عمر وبوقلاز في سوق اهراس، وساعي فرحي والوردي قتال في النمامشة، والجيلالي بن عمر والطالب العربي في الحدود الجنوبية، ويذكر يوسف لدجاني أنه أرسل من قبل الحاج عبد الله وجبار عمر لطلب الأسلحة من الساسي لسود المشرف على لجنة جمع أسلحة المقاومين، وأنه وافق على جمع التبرعات للمجاهدين الجزائريين، لكنه اقترح عليه ولأسباب شخصية بيع الأسلحة للثورة الجزائرية، وبتدخل من الطيب المهيري سلمت له كمية من الأسلحة " ذهبت إلى عبد القادر رزوق وأخذت منه ثمانين قطعة بمركز سريانة ومنحني يونس البيري ستة قطع، وذهبت إلى الحبيب المولهبي فأخذت منه عشر قطع، ومررنا هذه الكمية إلى الحدود وسلمناها في بداية 1955 إلى بلقاسم قندوز المكلف بتسليح منطقة سوق اهراس (531)، وللغرض نفسه أرسل ساعي فرحي كل من عمر البوقصي

528 انظر شهادة المجاهد موسى رداح في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، حزب جبهة التحرير الوطني : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزائر، ج2، ص - ص، 119 - 120.

529 انظر، عمار السوفي : المرجع السابق، ص176.

530 انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، ومحمد زروال : المرجع السابق، ص 50

531 انظر شهادة لودجاني يوسف، مقابلة مع الباحث .

والجموعي البسكري إلى الرديف، وافتتيا بعض القطع من الأسلحة⁽⁵³²⁾، وفي بداية عام 1955 تنقل عمارة بوقلاز إلى العاصمة تونس لربط الاتصال بآبن بلة والتنسيق مع المسؤولين التونسيين في مجال التسليح والتموين، فلقى ترحابا من الحزب الدستوري الحر، واشترى أسلحة من تونس ومدنيين ليجهز بها فوجه⁽⁵³³⁾، وفي الفترة نفسها قرر بن بو العيد دخول تونس عابرا إلى ليبيا بحثا عن السلاح، مصطحبا معه دليلا من تبسة ومعتمدا على معارفه الجزائريين المستقرين في تونس، وهذا الأمر يؤكد أنه لم تكن له علاقات وثيقة مع عناصر المقاومة والمسؤولين السياسيين، وقد تعرض بسبب مغامرته هذه للمخاطر⁽⁵³⁴⁾، إن الارتباطات مع التونسيين حتى ذلك الوقت كانت غير موطدة، ولم تتحدد بعد افقها وقنواتها، وفي الحقيقة كانت تكتسي علاقات تضامن جوارية وظلت كذلك طوال عام 1955 لتأخذ بعدها التنسيق المغربي بتوجيه من قيادة الثورة وصالح بن يوسف .

ثانيا - ميلاد جيش التحرير التونسي ووحدة المعركة المغربية

أدى تطور الأحداث في تونس عام 1955 إلى حدوث انشقاق في القوى الوطنية، ففي حين كان صالح ابن يوسف في باندونغ يدافع عن الاستقلال التام لتونس والمغرب العربي أعلن بورقيبة عن قبوله مسودة اتفاق الاستقلال الداخلي التي سيعلم عنها يوم 03 جوان 1955، وقتها أبدى الكثير من رموز الحركة الوطنية رفضهم لهذا الاستقلال الشكلي وطالبوا بالاستقلال التام، وانتقد القادة المغاربة تونس لتخليها عن معركتها في وقت تم فيه الثورة أنحاء المغرب العربي⁽⁵³⁵⁾.

لقد راهن بورقيبة على فرنسا في التوصل إلى اتفاقية الاستقلال الذاتي وتثبيت سيطرته على السلطة في تونس ومناقسة غريمه ابن يوسف، وازدادت قناعة هذا الأخير بضرورة مواجهة هذه السياسة وإفساح المجال للتحرير الشامل وعودة الكفاح من جديد، وذلك اعتمادا على المساعدة المصرية وبالتنسيق مع الثورة الجزائرية، فهل سيتجسد مخططه في الميدان، وهل سيدعم مشروع الكفاح المغربي الموحد، وماهي حدود العلاقات التي جمعت بين اليوسفيين و الثورة الجزائرية في هذه المرحلة ؟

كان صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الحر والمشرف عليه في غياب بورقيبة يدرك أكثر من غيره ضرورة العودة إلى الكفاح المسلح وتدعيم الجناح الثوري ليتجنّد لخدمة مطامح لجنة تحرير المغرب العربي، ولعل ميوله القومية والدينية والتزاماته المغربية،

⁵³² انظر محمد زروال : **المرجع نفسه** ، ص 55.

⁵³³ انظر استجواب العقيد عمارة بوقلاز مع مجلة **أول نوفمبر** ، عدد 112 - 113 (جانفي ، فيفري 1990) ص 11 - 12 .

⁵³⁴ انظر شهادة عمر المستيري. مجموعة باحثين **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، مرجع سابق ، ص -

ص، 598 - 600 وشهادة فارس علل ، مقابلة مع الباحث

⁵³⁵ Mehammed LBJAOUI **op cit** ,p-p 129 -130

وطموحه السياسي دفعه أكثر للعمل من أجل تخليص الشعب التونسي من القيود التي تكبله وتقف في وجه تحرره⁽⁵³⁶⁾، وفي القاهرة بدأ صالح بن يوسف حملته لمعارضة الاستقلال المتوصل إليه، مستعينا في ذلك بالعناصر الثورية وممثلي الحزب الدستوري الحر في المشرق العربي وقد لقي خطه الثوري مساندة السلطات المصرية، والقادة المغربيين والجزائريين، وهكذا أصبح ابن يوسف حليفا لمشروعهم وواقع تحت طائلة ضغوطهم، ويثير تحول موقف بن يوسف من مساندة لمشروع الاستقلال الذاتي إلى معارض له أكثر من تساؤل، ونؤكد عموما ان التأثير الناصري والبعدي الوحدوي للثورة الجزائرية أسهما بفعالية في هذا التحول، إضافة الى مطامح الرجل السياسية⁽⁵³⁷⁾

إن اتفاقية الاستقلال الذاتي عدت في القاهرة مؤامرة استعمارية تورط فيه بورقبيبة وجماعته، أنها لا تمنح تونس إلا استقلالا شكليا في الداخل وتتيح لفرنسا الإشراف على شؤون الدفاع والخارجية، وقد صدرت الدعوة لمحاربة الاتفاقية وتمجيد الخيار الثوري الوحدوي، وشد أعضاء مكتب المغرب العربي أزر صالح بن يوسف في معارضته لبورقبيبة، إذ أكد ابن عبد الكريم الخطابي أن توقيع هذه الاتفاقيات قد سود تاريخ تونس المناضلة، ودعا في لهجة مشددة إلى محاربة اتفاق الخزي والعار⁽⁵³⁸⁾، واعتبر الزعيم علال الفاسي الاتفاق التونسي الفرنسي أعظم خيانة وقعت في شمال إفريقيا منذ مائتين وخمسون عاما⁽⁵³⁹⁾، وقد صدم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بهذا الاتفاق وندد به خيضر قائلا في ندوة صحفية: "إننا نستكر هذا الاتفاق ولو عرض علينا اتفاق مماثل في الجزائر فإننا نرفضه"⁽⁵⁴⁰⁾، وأصدر قسما الجزائر ومراكش في مكتب المغرب العربي بيانا أذاعته "صوت العرب" تضمن استنكارهما لمثل هذه الاتفاقية التي تكبل استقلال تونس وتضر بكفاح المغرب العربي⁽⁵⁴¹⁾.

لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني الحل الشمولي لقضايا المغرب العربي، وارتكزت جهود الوفد الخارجي على بعث الوحدة بين الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أولا ثم إلحاق الجبهة التونسية بالوحدة الجزائرية-المغربية وإرساء جيش تحرير المغرب العربي، وهذا الخيار الوحدوي

⁵³⁶ انظر بالتفصيل سيرة صالح بن يوسف و مواقفه من الاستقلال ، الشابي منصف : المرجع السابق ، ص - ص ، 209-179 .

⁵³⁷ انظر ، عمار السوفي : المرجع السابق ، ص - ص ، 84 - 86 وعميرة علية الصغير : جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره ، جيش التحرير المغربي 1948 - 1955 ، مرجع سابق ، ص 88 .

⁵³⁸ انظر الطاهر عبد الله : المصدر السابق ، ص ، 115 . samya EL MASHAT: op cit , p 225 .

⁵³⁹ الطاهر عبد الله : المصدر نفسه ، ص 115 .

⁵⁴⁰ انظر ، جوان غليسيبي : المرجع السابق ، ص 154

⁵⁴¹ انظر ، علال الفاسي : مصدر سابق ، ص 67 ، والرشيدي إدريس : المصدر السابق ، ص 405

كان يهدف إلى تكريس مبادئ لجنة تحرير المغرب العربي المعلنة، واختارت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها التعامل مع صالح بن يوسف في تنسيق العمل الثوري وتسخير الشبكات التونسية لتميرير الأسلحة من طرابلس إلى ثوار الأوراس، واستجاب صالح بن يوسف لعروض التنسيق السياسي والعسكري أثناء اجتماعه مع ابن بلة عقب عودته من باندونغ، إذ أبدى استعداداه لإعادة إحياء جبهة الكفاح في تونس، وانتقل إلى طرابلس للاتصال بالمناضلين التونسيين وعاد إلى القاهرة متفائلاً⁽⁵⁴²⁾، وبعد تأمل وتفكير طويل قرر صالح بن يوسف الدخول إلى تونس ليراهن أكثر على المعركة السياسية، واستقبل في تونس استقبال الزعماء في سبتمبر 1955، وبدأ معارضته السياسية بتجميع الأنصار وتعبئة الصفوف وحشد المعارضين لاتفاقية الاستقلال الذاتي وللتوجه البورقيبي وهم أكثر (غالبية الشعب التونسي، الحزب الدستوري القديم، الزيتونيون، المقاومون، دوائر الأسرة المالكة... الخ)، وبدت المعارضة التونسية قوية في تمثيلها محافظة في خطابها جامحة في ثورتها، ولما أحست السلطات الفرنسية وحكومة بورقيبة بمخاطر التوجه الذي يمثله صالح بن يوسف أجمعت على ضربه والقضاء عليه، وزادت إجراءات التشدد التي جوبهت بها المعارضة اليوسيفية في تحمس أنصارها لدخول مرحلة المعركة العسكرية، وخاصة بعد أن رفت صالح بن يوسف من أمانة الحزب، ومنع انعقاد مؤتمر الأمانة العامة، وتلبدت الأجواء بالاعتقالات والتوقيفات⁽⁵⁴³⁾.

لم يكرس ابن يوسف تواجد في تونس للنشاط السياسي فحسب، بل كانت المعركة المسلحة واردة كما توقعها، ودفع إليها أكثر نتيجة تزايد الحماس الثوري في تونس وتصاعد المعركة في المغرب العربي في أكتوبر 1955، وهكذا أقر إنشاء منظمة شبه عسكرية للأمانة العامة تولاها المناضل عبد الرحمن الشلي وعرفت باسم "الجبهة المضادة"، وكون منظمة أخرى أشرف عليها المقاوم رضا بن عمار، وواصل مراقبته لشبكات المقاومة في طرابلس والجنوب، وقد وجهت إليه دعوات من المقاومين عبر الصحافة للعودة لحمل السلاح، ولجى الثائر الطاهر لسود دعوته واجتمعوا لدراسة الموقف، واتفقا على تنظيم شبكات تمرير الأسلحة وتجنيد المقاومين لحمل السلاح من جديد والتنسيق مع الثوار الجزائريين⁽⁵⁴⁴⁾، وهكذا بدأ التحضير لاندلاع الثورة المسلحة وتشكيل جيش التحرير التونسي، حيث قضى الطاهر لسود الفترة ما بين نوفمبر 1955 وجانفي 1956 في التحضير الجاد لبعثه وتواصل نشاط تمرير الأسلحة بعد وصول الأسلحة من مصر، وخصص نصيب للثوار التونسيين، وسجلت التقارير الفرنسية في نهاية عام 1955 نشاطا متزايدا في الحدود ناتج على التنسيق

542 انظر، فتحي الديب : المصدر السابق ، ص ، ص 132 ، 133.

543 - 202 smyia EL;MACHAT op cit , p, 234 ، و منصف الشابي: المرجع السابق، ص - ص، 179 -

202

544 الشابي منصف : المرجع نفسه ، ص، 199 .

القائم بين الجزائريين و" الفلاحة الجدد" (545)، كما تطورت العلاقات بين أنصار صالح بن يوسف والثوار الجزائريين في تونس نتيجة اعتماد شبحاني بشير ممثلين عنه في تونس للإشراف على شؤون الثورة وربط الاتصال بابن بلة، وتم ذلك بطلب من هذا الأخير، وبهدف الاستفادة من قاعدتي تونس وليبيا في التموين والتسليح وتوطيد العلاقة مع الثوار التونسيين وتجسيد الوحدة النغارية (546).

وقد ظل الاتصال قائما بين الثوار التونسيين والجزائريين، لكنه كان فاترا نتيجة الحصار المفروض على المقاومين التونسيين من قبل حكومة بورقيبة والسلطات الفرنسية، إذ تذكر شهادة عاجل عجول أن مجموعة من المقاومين التونسيين جاءت إلى قيادة الأوراس في بداية سبتمبر 1955 تطلب الدعم وتؤكد على توحيد المعركة، فعضدتهم قيادة الأوراس بأربعين مجاهدا مسلحا ممن كان في مركز اولحاج وبمبلغ أربعين مليون فرنك فرنسي، وقد رافق عباس لغرور الوفد إلى الحدود التونسية (547).

ولا شك أن هذه المبادرة جاءت بهدف تفعيل المقاومة التونسية وتأكيد وحدة الكفاح المغاربي، وكانت مهمة تحسين العلاقات واعتماد الثوار التونسيين في إيصال الأسلحة للأوراس أكثر أهمية من فتح جبهة الكفاح التونسية، ومن أجل ذلك نقل لغرور قيادته إلى الشرق قرب الحدود التونسية وعين الوردي قتال مسؤولا عن ناحية سوق أهراس، وقد اجتهد قادة المقاومة التونسية في الاتصال بمسؤولي الثورة الجزائرية عشية تجهيز جيش التحرير التونسي، وفي إطار هذا التنسيق وجه الطاهر لسود رسالة إلى قادة الثورة الجزائرية في الداخل بتاريخ 23 ديسمبر 1955.

وقد افتتح رسالته بالتأكيد على تضامن المقاومين التونسيين مع الثورة الجزائرية وإيمانهم بضرورة استقلال المغرب العربي دون تفريق بين أقطاره الثلاثة " في الوقت الحاضر يجب علينا فقط دعم النضال الواحد، الموجه ضد الاستعمار الوحيد، وهو الاستعمار الفرنسي..." (548)، ووجه فيها عددا من المطالب والتوجيهات تضبط أسس العلاقة مع الثورة الجزائرية، وتتمثل في النقاط الآتية:

1- الاقتراب من الحدود التونسية حتى يتمكن الثوار التونسيون من الاندماج في وحدات الثورة، و يثيروا الشعب التونسي للعودة إلى الكفاح ودحض مقولة قبول الاتفاقات الفرنسية- التونسية التي رضي بها المكتب السياسي برئاسة بورقيبة.

2- الحذر من التونسيين الموالين للمكتب السياسي (بورقيبة)، لأنهم يعادون الأمانة العامة بقيادة صالح

545 انظر تقرير رئيس دائرة تبسة العسكري عن نشاط الثوار، مؤرخ في 16 جوان 1956 S.H.A.T. 2H

1-DOS.313.

546 أنظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث، وفارس علال، مقابلة مع الباحث.

547 أنظر شهادة عاجل عجول، : مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 394

548 وثيقة تم العثور عليها لدى مجموعة من الثوار الجزائريين اشتبكت مع القوات الفرنسية في جبال ابلجي قرب

قفصة في 21 جانفي 1956 أنظر تقرير كتبه رئيس مركز قفصة العسكري S.H.A.T. 2H.314.DOS-3

بن يوسف، أولئك الموالين لبورقيبة ولأفكاره يشكلون خطرا علينا ويجب إعادهم حتى لا يضرنا بوحدتنا

3- الإعلام بوصول الأسلحة من الخارج وان الرجال الذين يتواصلون معكم هم أبناء الحامة، وهناك أشخاص موالون للمكتب السياسي من المقاومين السابقين يتربصون بمروري الأسلحة، وهم يتصلون مع بعض الأشخاص في التوابل وطرابلس فيتوجب تغيير الطريق الذي يمر بالحامة .

4- وجوب إجراء تحقيق مع التونسيين المنخرطين في صفوف الثورة، أي معرفة القرية ومكانها ، والمشخة التي ينتمون إليها.

5- التونسيون الذين يلتحقون بصفوف الثورة مستقبلا يشترط لقبول انضمامهم إشارة الاستقبال التالية: جسر قسنطينة، واد سوق اهراس ، ويجب ألا يكون لأي تونسي منصب قيادي في صفوفكم (549)

وفي إطار تفعيل العلاقات الجزائرية التونسية مثل لغرور وعبد الحى الاوراسي الثورة الجزائرية في الاجتماع الذي عقده صالح بن يوسف في تونس بحضور قيادات تونسية ومغربية (550)، وهذا الاجتماع الذي عقد في جانفي 1956 كان حاسما في توثيق العلاقات بين الثوار اليوسفيين وقادة الأوراس، وذلك بتأكيد على المعركة المغاربية المشتركة وربط الاتصال بينهم وبين قادة الفرق التونسية، وتنسيق مهمات تمرير الأسلحة وتدريب الفرق المسلحة وتوحيد مخططاتها .

وهكذا اجتمعت إرادة الطرفين الجزائري والتونسي على المضي قدما في مشروع كفاح المغرب العربي الموحد، وبعيدا عن رهانات صالح بن يوسف السياسية للتحالف مع الثورة الجزائرية ومواجهة حكومة بورقيبة فإن القادة الميدانيون للجانبين كان إيمانهم صادقا بتوحيد المعركة وعزيمتهم قوية في استمرار التضامن لخدمة كفاح الشعبين الشقيقين، وقد عمقت تجربة جيش التحرير التونسي شعور التضامن المغاربي وأرست علاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية.

وفي محاولة استقراء دوافع عودة المقاومين لحمل السلاح تؤكد شهادات المستجوبين على قناعة المقاومين بالاستمرار في الكفاح من اجل الاستقلال التام ومساندة الثورة الجزائرية، إضافة إلى دوافع ثانوية أخرى (551)، وقد بذل الطاهر لسود جهودا كبيرة في إعادة إحياء المقاومة والتحضير للعمل المسلح إلى أن أعلن عن ميلاد جيش التحرير التونسي رسميا في بداية فيفري 1956، بدأها منذ نوفمبر 1955، حيث أعاد إحياء النظام وتوزيع الوحدات العسكرية، وعرض مخططه على فتحي الديب في طرابلس ملتصقا بتقديم الدعم العسكري، وتم الاتفاق على عروض القيادة التنسيقية العليا (ابن

549 **S.H.A.T** 2 H 314 DOS 1

550 انظر، الطاهر عبد الله : المصدر السابق ، ص 131

551 اطلعنا على عدد من شهادات المقاومين التونسيين المحفوظة في المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية التونسية ، منوبة ، انظر خصوصا شهادة الطاهر لسود وحسين التريكي .حمادي غرس .

بلة - صالح بن يوسف) والتمثلة في تحقيق أمرين :

أولها: بدا الاتصال بممثلي جيش التحرير الجزائري في المناطق الحدودية لتنسيق عمل الجبهتين
ثانيا: التعهد بنقل الأسلحة والذخيرة المطلوب إيصالها لجيش التحرير الجزائري (552).

وقد أدى هاتين المهمتين على أكمل وجه، ونجح في التنسيق مع قيادة الأوراس الجزائرية، و بدأ خطته في رصد الأهداف العسكرية، وتدريب الفرق العسكرية الثمانية التي تشكل جيش التحرير التونسي والتي كان من ابرز قادتها رضا بن عمار، الطيب الزلاق، عبد القادر زروق، الطاهر لغريبي... الخ، وشكل هذا الجيش بقواته التي تناهز الستة مائة وتمرس قادته، وأسلحته الحديثة قوة حقيقية في مواجهة سلطة بورقيبة والقوات الفرنسية وأعوانها في مناطق الجنوب وعلى طول الحدود الغربية المتاخمة للجزائر(553)، وعلى ضوء بيان قيادة جيش التحرير التونسي وقانونه الأساسي ومواقفه نشدد أساسا على تمسكه بالخيار الثوري لاستكمال تحرير تونس وبمبدأ الكفاح المغاربي والتوحيد العسكري في جيش تحرير المغرب العربي، وقد أعرب عن المبادئ العربية والإسلامية لتونس، ووضعه لمصلحة البلاد فوق كل اعتبار ومحاربه للخونة والمتعاونين مع المستعمر (554).

وفي بداية فيفري 1956 أعلن رسميا عن ميلاد جيش التحرير التونسي، وخاضت فرقه الثمانية معارك طاحنة واشتباكات في مناطق الجنوب والغرب التونسي، وبدا المخطط الفرنسي بالاعتماد على حكومة الاستقلال الداخلي في خطر داهم، خاصة بعد انفلات صالح بن يوسف من القبض واشتداد المقاومة المسلحة و تجذرها شعبيا، وفي منتصف فيفري 1956 استدعي الطاهر لسود إلى اجتماع قادة جيوش تحرير المغرب العربي في القاهرة ممثلا لجيش التحرير التونسي، وقد أعطى فتح جبهة تونس بعدا جديدا للمعركة المغاربية، استغل في القاهرة لتأكيد الخيار الاستراتيجي للمعركة الشمولية، خاصة وأن الطاهر لسود أبدى كامل الاستعداد للاستمرار في معركة المغرب العربي، وأكد خلال هذا الاجتماع وفي لقائه مع جمال عبد الناصر على تفعيل قدرات جيش التحرير التونسي وتنسيق نشاطه مع جيش التحرير الجزائري، وعلى توحيد قيادة جيش التحرير المغاربي وعدم إيقاف القتال حتى يتحقق الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، وتأكيدا على كسبه لهذا المشروع اقترح على لسود في جلسة مع عبد الناصر ان يكون قائدا عاما لجيوش تحرير المغرب

552 انظر فتحي الديب : **المصدر السابق** ، ص - ص ، 132 - 139

553 انظر، عميرة علية الصغير : جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره **جيش التحرير المغاربي 1948-**

1955 ، مرجع سابق ، ص - ص 92 - 94

554 انظر بيان إنشاء هذا الجيش ، جريدة **الصباح** ، عدد يوم 12 فيفري 1956 ، وبيانات أخرى في أرشيف الجيش

العربي، واقتراح احمد بن بلة أمينا عاما له (555)، ولم يكن لهذه القيادة العامة أية دور في ظل أقرار مبدأ العمل القطري واستقلالية كل جيش بشؤونه الداخلية، أما مسألة التنسيق فقد استمرت إدارتها سياسيا بين ابن بلة وصالح بن يوسف وعسكريا بين الطاهر لسود وقادة أوراس النمامشة، والمؤكد أن مشروع وحدة الكفاح في المغرب العربي اكتسب أهمية بالغة وأكد حضوره القوي، وان السلطات الفرنسية بدأت تخطط بالتعاون مع حكومة بورقبيبة للقضاء على الفلقة الجدد الذين يشكلون بموقفهم المتشدد وتحالفهم المغاربي خطرا على الوجود الفرنسي، ولم يعد من مناص سوى دعم حكومة بورقبيبة ولو تطلب الأمر السير باتجاه الاعتراف بالاستقلال التام لتونس، وهذا الذي أفضت إليه مباحثات قي مولي – بورقبيبة.

لقد تعزز موقف جبهة التحرير الوطني وفقا للإستراتيجية المرسومة، وازدادت ارتباطاتها المغاربية تلاحما، وقد كلف خيضر بالإشراف على الجانب السياسي وتنسيق العلاقات مع مفوض بن يوسف إبراهيم طوبان وأعضاء مكتب المغرب العربي، وقد كتب في أكتوبر 1955 مؤكدا على أهمية التعاون مع اليوسفيين: "إن التونسيين بدفع من صالح بن يوسف يسيرون معنا تماما" (556)، وأوضح أن توحيد الموقف في المغرب العربي وعودة الكفاح إلى تونس يدعم الثورة الجزائرية ويعزز موقفها في مفاوضات مشتركة مع الحكومة الفرنسية لحل موحد لقضايا الشمال الإفريقي (557)، وظهر تصميم الوفد الخارجي على المضي في المعركة الشمولية استجابة لمخطط التوحيد العسكري مع المقاومة المغربية، وتفعيلا لمهمة لجنة تحرير المغرب العربي التي اتخذت موقفا مساندا لصالح بن يوسف المرفوت من الحزب الدستوري الحر، إذ أقرت فصل الديوان السياسي ورئيسه بورقبيبة من اللجنة، ونقلت تمثيل تونس إلى الأمين العام للحزب ابن يوسف حفاظا على الخط الثوري للحزب (558)، وتكلف ابن بلة بالجانب العسكري وعمل على تأكيد الارتباط بجيش التحرير التونسي والاستفادة من خدماته في دعم الثورة الجزائرية، فأقام تنسيق محكم في قاعدة طرابلس وقوى ارتباطات الثوار التونسيين بقيادة الأوراس وممثليها في تونس (559)، وقد أشرك معه في إدارة هذه العلاقات الضباط المؤمنين بمرجعية الخطابي وبالعامل المغاربي المشترك أمثال عبد العزيز شوشان وعز الدين عزوز وبشير القاضي، ويذكر هذا الأخير ان منحى العلاقة مع الثوار التونسيين كان جيدا " جيش التحرير الذي كان على رأسه الطاهر والذي كان صالح زعيمه الروحي على الأقل... حدث بيننا وبينه تعاون وثيق وعميق جدا، لدرجة أن الأسلحة التي كانت تتوجه للمقاومين في الأوراس آنذاك كنا نقسمها تقريبا مناصفة..." (560)، وعليه

555 انظر، فتحي الديب : المصدر السابق ، ص - ص 170 - 174 ، وشهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

556 Mabrouk BELHOCINE : op cit , p 103

557 IBID

558 انظر الطاهر عبد الله : المصدر السابق ، ص 124

559 انظر شهادة أحمد محساس، مقابلة مع الباحث ، الجزائر، 9 جويلية 2005.

560 انظر، شهادة بشير القاضي : جيش التحرير المغاربي 1948-1955 ، مرجع سابق ، ص ، ص 175 ، 176،

شهدت فترة نهاية 1955 وبداية عام 1956 تجربة تنسيق وتعاون مثمرة بين الثوار اليوسفيين والثورة الجزائرية ارتكزت مجالاتها فضلا عن التضامن السياسي في ميادين تنسيقية مهمة، نذكرها في النقاط الآتية :

1- **شبكات نقل الأسلحة** : اعتمدت الثورة الجزائرية قاعدة طرابلس ملجأ الثوار التونسيين مركزا لجمع وتمير الأسلحة، وقد تم تمرير دفعات عديدة بواسطة الثوار التونسيين عبر الجنوب التونسي وصحراء ليبيا (561)، وفي نوفمبر 1955 وصلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى ليبيا، وتطلب الأمر تنسيقا محكما بين الثوار التونسيين والمسؤولين الجزائريين من أجل مضاعفة كمية الأسلحة المهربة، وتأمين وصولها إلى الحدود الجزائرية (562)، وازدادت حركية تمرير الأسلحة عبر مسالك مختلفة، وفي مرحلة تالية أنشأت فرقة مشتركة تونسية جزائرية لنقل الأسلحة، واستفاد الجزائريون من مسالك التهريب، وتشير المصادر الشفوية أن الطاهر لسود اعتمد ثوار الحوايا في نقلها من ابن قروان إلى داخل تونس وإلى الحدود الجزائرية، وتطلب الأمر سرية تامة خاصة أمام تزايد رقابة القوات الفرنسية وحكومة بورقيبة (563)، وتشير تقارير الاستخبارات الفرنسية إلى النشاط المتزايد لمهربي الأسلحة عبر الجنوب التونسي، وتؤكد تورط قبائل مجاورة للحوايا في أنشطة التهريب (564)، وتحدثت عن اكتشاف حالات كثيرة، وعن إمعان مجموعات التهريب في المراوغة باستبدال مسالك المرور (565)، وتبين بعض التقارير لجوء المهربين إلى المسالك البحرية، حيث تهرب الأسلحة في القوارب جهة جرجيس (566)، وقد تداولت الصحافة الفرنسية أخبار حركية تهريب الأسلحة وأشارت إلى هولها (567)، وعليه فإن العمل الممهد بتعاون المناضلين التونسيين ساهم في دعم قدرات الثورة الجزائرية، وفتح طريق الشرق أمامها .

2- **تنسيق العمل العسكري** : تتحدث تقارير الاستخبارات الفرنسية عن المجموعات المختلطة

561 انظر شهادة ، بيزار محمد الطيب ، سبق ذكرها ، و **BOUZBID Abdelmadjid. la logistique durant la guerre de liberation nationale .ce que je sais** , ed ,BIBLIO POLIS, Alger. 2005. p-p 30 - 32 .

562 انظر فتحي الديب : **المصر السابق** ، ص - ص ، 126-131 .

563 انظر شهادة الطاهر لسود، سبق ذكرها

564 انظر تقرير رئيس مركز تطاوين عن نشاط تهريب الأسلحة مؤرخ في 24 نوفمبر 1955 2H . 314 **SHAT** : .DOS - 1

565 انظر تقرير رئيس مركز القصرين العسكري مؤرخ في 6 أبريل 1956 -1 .DOS 310 , 2 H , **SHAT** .

566 انظر تقرير عن تمرير الأسلحة أعدته القيادة العسكرية للجنوب التونسي مؤرخ في 20 جوان 1956 . **S.H.A.T** . 2 H , 236 DOS 2

567 انظر تقرير عن نشاط تهريب الأسلحة في الصحافة الفرنسية 3 , 312 , 2 H , **S.H.A.T** .

بإسهاب⁽⁵⁶⁸⁾، وقد وقع اللبس حتى لدى الباحثين التونسيين ليقروا بتشكيل فرق مختلطة دون توضيح طبيعتها⁽⁵⁶⁹⁾، والحقيقة أنه تم الترويج آنذاك لوحدة النضال المشترك ولالاتحام المقاومتين في جيش واحد دون أن يقع ذلك رسمياً، لكن الذي تجسد هو دخول مجموعات من فرق جيش التحرير الجزائري للتراب التونسي قصد تمرير الأسلحة بالتنسيق مع وحدات جيش التحرير التونسي، وأدى تواجدها ومشاركتها في بعض المعارك إلى التباس الأمر على الفرنسيين، كما دعمت وحدات جيش التحرير التونسي بعناصر جزائرية جندت داخل تونس أو أرسلت من داخل الوطن، وكذا بمقاومين تونسيين تجندوا في صفوف الثورة وأعيدوا لإسناد المقاومة التونسية⁽⁵⁷⁰⁾.

ويبدو أن حركة التضامن والتنسيق المشترك في هذه المرحلة ألبست كثير من الأمور حيث كانت الوحدات التونسية تلجأ إلى داخل الجزائر، وتخوض أحيانا معارك مشتركة وهي تركز ضغطها على الشريط الحدودي⁽⁵⁷¹⁾، وارتكز مجال عمل الفرق التي يقودها الطالب العربي في الحدود الجنوبية وداخل العمق التونسي، وبدا تنسيقه أمتن من الجبهات الشمالية التي جعلت من الشريط الحدودي ملجأ ومسلكاً للتموين، وهكذا يتضح لنا أن مجالات التنسيق العسكري ارتكزت على التعاون بين الطرفين وتقديم المساعدات اللوجستكية، ودون أن ينكر مشروع وحدة عسكرية شبيهة بتلك المجسدة في الحدود الغربية بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري :

3- **التمركز والدعم اللوجستيكي**: أبقى اتفاقية الاستقلال الداخلي على تواجد فرنسي كثيف في الجنوب والغرب التونسي لكن ذلك لم يمنع مرور وتمركز وحدات جيش التحرير الجزائري على طول الحدود وداخل العمق التونسي، إذ أفادت مرحلة الكفاح المشترك هذه في تركيز قواعد الثورة الجزائرية وتوفير الدعم والإسناد الشعبي لها سواء من قبل التونسيين المتضامنين بسخاء أو الجالية الجزائرية بتونس، وأنشأت العديد من الخلايا المدنية المكلفة بالتعبئة والدعم والاتصالات فضلا عن الخلايا التي كانت تدعم جيش التحرير التونسي والمجاهدين الجزائريين⁽⁵⁷²⁾، وقد واصلت الجيوش الفرنسية ملاحظتها واعتداءاتها على السكان في هذه المناطق، وأعلنت أنها اكتشفت منظمة سرية تسمى «السيف

⁵⁶⁸ تقرير الاستخبارات لمقاطعة الجنوب التونسي العسكرية في الفترة من 26 مارس إلى 10 أبريل 1956، وتقرير

اللواء غالبون قائد المنطقة الجنوبية لشهر مارس 1956 S.H.A.T. 2H 312 DOS 2

⁵⁶⁹ Amira aleya SGHAIER : les tunisienne et la révolution algérienne , in actes du 1 congrés du forum d'histoire contemporaine sur **methodologie de l'histoire des mouvements nationaux au maghreb** . publications .FTRESI.. Tunisie. 1998 . p-p 117 - 118

⁵⁷⁰ أنظر شهادة احمد محساس، سبق ذكرها .و عبد الحميد الهلالي : سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير: بين

تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مجلة **روافد** : يصدرها المعهد الأعلى لتاريخ

الحركة الوطنية، جامعة منوبة، ع10، (2005)، ص – ص، 225 – 226.

⁵⁷¹ Amira aleya SGHAIER.: **op cit** . p 124.

⁵⁷² أنظر، عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق** ، ص248

الأسود» تقوم بأدوار الدعاية وجمع الأموال والمثونة والاستخبار لصالح ثوار الجزائر (573)، وقد أوكلت كذلك مهمة التموين والتسلح لمجموعات من جيش التحرير الجزائري تتحرك على طول الشريط الحدودي، وذكرت التقارير أنها رصدت تحرك هذه الوحدات وتصدت لها، ونبّهت إلى خطر تزايد نشاط الثوار في منطقة وشتاتة وغار الديماو، واقترحوا على السلطات التونسية إفراغ هذه المنطقة من سكانها حتى يتم تطهيرها من الثوار الجزائريين ومعاونيهم التونسيين (574).

ويتأكد لنا أن مجالات التنسيق المشتركة ارتكزت على تسليح وتموين الثورة الجزائرية في الداخل، وتنسيق العمل المشترك لتقوية الجبهة التونسية، وقد تركزت فرق جيش التحرير التونسي في الجنوب والجنوب الغربي التونسي، ولم تغط الحدود الغربية الشمالية لقوة نفوذ أنصار بورقيبة هناك، وارتكزت فرقة الطيب الزلاق في سوق الأربعاء وغار الديماو، لتنسق عملها مع قادة منطقة سوق اهراس (عمارة بوقلاز، محمد لصنام، محمد الشريف مساعدي)، ولم يكن هناك وجود قوي في منطقة الكاف، أما وحدات القصرين وقريانة فمجال احتكاكها مع قادة النمامشة (الوردي قتال، لزهري شريط...)، وارتكزت وحدات جيش التحرير التونسي في شط الجريد والجنوب حيث القرب من مصادر التسليح والاحتضان الشعبي وميدان التنسيق مشرع مع الطالب العربي قائد منطقة سوف الذي فوضه عباس لغرور بتحمل عبئ العلاقة مع الثوار اليوسفيين في الجنوب .

وقد واجهت صعوبات كثيرة العمل التنسيقي بين الحليفين، بعضها خاص بهما والبعض الآخر نطاقها خارجي، إذ شكل تعدد القيادات في الجبهة الجزائرية عائقا أمام وحدة تصور أراد أن يفرضها عباس لغرور الوفي لمبدأ التحالف مع جيش التحرير التونسي، وكان لقائد سوق اهراس بوقلاز اتصالاته مع السلطات التونسية، وخاصة مع المحجوب بن علي الذي تكلف بمحاصرة فرقة الطيب الزلاق حتى فرض عليها الاستسلام، واثّر مقتل جبار امير المتهم بالاتصال بالتونسيين دون الرجوع للقيادة ظهر خلاف عميق بين قادة النمامشة وقادة منطقة الأوراس، وبدوره احتكر عبد الحي الاوراسي تمثيل الثورة في تونس لصالح تحالف عباس لغرور مع اليوسفيين لأغراض جهوية (575)، وكانت حنقته كبيرة على قادة سوق اهراس والنمامشة الذين يتعاملون مع المحجوب بن علي ويتصلون مباشرة ببورقيبة، وفي هذا الإطار رفض التعامل مع مبعوثي الداخل (576).

573 أنظر تقرير استخباراتي لمقاطعة الجنوب التونسي خلال الفترة من 25 مارس إلى 10 افريل 1956

S.H.A.T . 2 H , 312 , DOS 2

574 انظر تقرير حاكم مقاطعة الجنوب التونسي مؤرخ في 8 فيفري 1956 , " S.H.A.T . 2 H , 312 DOS 3 "

575 انظر شهادة المجاهد فارس علال : مقابلة مع الباحث ، وزروال محمد : المرجع السابق ، ص 323

576 تشير بعض الشهادات أن بوقلاز اتصل ببورقيبة بواسطة المجاهد محمد لصنام وحدد إطار نشاطه داخل تونس ، وأن عثمانى عبد الوهاب ومحمد العيفة مبعوثي ابن بو العيد اتصلا ببورقيبة في فيفري 1956 من أجل معالجة بعض

وهكذا تولدت ازدواجية الخطاب في التعامل مع مقاومين متحالفين مع الثورة الجزائرية وسلطات تسعى للعب أدوارهم، وفي نفس الوقت الذي كان بوقلاز يمد علاقاته مع بورقيبة كان عباس لغرور يفكر في إرسال فدائيين إلى تونس لتصفية بورقيبة (577)، لقد ارتمى قادة الاوراس في خيار التحالف الاستراتيجي الذي ألح عليه ابن بلة والمصريون، واتبع الطالب العربي هذا الخط الثوري (578)، وفضلت قيادات أخرى الحياد عن النزاع التونسي لحماية لمصلحة الثورة، وخلف الصراع بين البورقيبيين واليوسفيين آثاره الجانبية على الثورة الجزائرية، خاصة أمام تزايد نفوذ سلطة بورقيبة، إذ حدثت مناوشات بين الفرق الجزائرية والقوات الموالية للسلطة، واتهم الجزائريون بمساندة العناصر اليوسفية، واغتيل بعض المسؤولين الجزائريين خطأ من قبل العناصر اليوسفية في تلك الفتنة، ومنهم نائب الوردية قتال المدعو عبد الحميد زروال (579)، كما أن بعض الشكوك بوجود مخبرين يتعاملون مع الفرنسيين أدت بالقيادة الجزائرية للاحتراز من بعض العناصر اليوسفية (580)، وأفضت هذه الشكوك إلى تردي العلاقة مع اليوسفيين، وأسهم استقلال تونس وتراجع قدرات المقاومة، وظهور الخلافات في اضمحلال جيش التحرير التونسي واستسلام أفرادها أو انضوائهم في صف الثورة الجزائرية.

وقد جاء الإعلان عن استقلال تونس يوم 20 مارس 1956 نتيجة لتصاعد المد الثوري في المغرب العربي، وتفهم ادغار فور لطبيعة الصراع الدائر بين هذا المد الثوري والجناح المعتدل المعول عليه في الحفاظ على المصالح الفرنسية، والوقوف في وجه خطر الوحدة المغاربية المدعومة من المشرق العربي (581)، واتضحت أبعاد هذا المخطط في تصور صالح بن يوسف خاصة أمام تأكيد ادغار فور ان الجزائر ستظل فرنسية، وبقاء طوق الجيوش والنفوذ الفرنسي وفقا لاتفاقية الاستقلال في إطار التكافل، وسجل ملاحظاته في رسالته الموجهة إلى بورقيبة موضحا أن نجاح الاستقلال المحقق أنجز بفضل سواعد المقاومة التي ستستمر في المقاومة إلى أن يتم جلاء الجنود الفرنسيين وتحقق الجزائر استقلالها (582)، فهل يستجيب المقاومون لنداء الاستمرار في المقاومة بعد اعتراف فرنسا

المشاكل وتسهيل مرور السلاح وفض الخلاف بين عبد الحي و مبعوثي الداخل، انظر محمد زروال :المرجع السابق

ص - ص، 262 - 263

577 انظر شهادة الوردية قتال : مقابلة مع الباحث ، وقد ذكر ذلك في حوار مع محمد عباس أنظر محمد عباس :

حقائق جديدة عن جهاد أوراس النمامشة مع المجاهد الوردية قتال .جريدة الشعب ، ع 7984 ، (3 جويلية 1989)

578 تؤكد شهادة علي فارس (كاتب عباس لغرور) أن لغرور لم يكن يجاهر بتحالفه مع اليوسفيين، وأنه كان يتعامل

مع الجميع من اجل مصلحة الثورة، شهادة علي فارس، مقابلة مع الباحث.

579 أنظر شهادة الوردية قتال ، مقابلة مع الباحث

580 تقرير دائرة الاستخبارات لقيادة الجيش الفرنسي بتونس بتاريخ 28 جويلية 1956 .DOS 2 H 313 .S.H.A.T.

3 .

581 انظر ابراهيم طوبال : المرجع السابق ، ص 325 ، والطاهر عبد الله : مصدر سابق ، ص 156

582 انظر رسالة ابن يوسف لبورقيبة بتاريخ 24 اكتوبر 1956، جريدة طرابلس الغرب ، عدد يوم 25 اكتوبر 1956

باستقلال البلاد ؟.

وقد كان لمجرد الإعلان عن الاستقلال والدعاية التي صاحبت ذلك وقعه المؤثر على المقاومة، لكن ذلك لم يمنع جيش التحرير التونسي من الحفاظ على تماسكه وعلى عقيدة التحرير الشامل من الضمور⁽⁵⁸³⁾، ونسجل أن حدثا مهما اثر على وحدة جيش التحرير التونسي تمثل في استسلام قائده الطاهر لسود يوم 3 جويلية 1956، وذلك اثر خلافات حادة بينه وبين صالح بن يوسف في طرابلس، إذ ظهرت شكوك للطاهر لسود حول المسؤول العسكري في قاعدة طرابلس عبد العزيز شوشان، واختلف مع صالح بن يوسف في خطة العمل العسكرية، وقد يكون اقتنع بعدم جدوى المقاومة وبضعف موقف صالح بن يوسف⁽⁵⁸⁴⁾، وقد بذل المسؤول الجزائري في طرابلس بشير القاضي جهودا كبيرة لراب الصدع بينهما دون جدوى⁽⁵⁸⁵⁾

وعلى الرغم من ذلك واصل جيش التحرير التونسي كفاحه تحت قيادة صالح بن يوسف وبعزيمة بدأت تفتت، إذ نقرأ في رسائل صالح بن يوسف إلى قادة فرق الجيش نبرات ملحمة للاستمرار في المقاومة ليس من اجل تصفية بقايا الاستعمار في تونس ووضع حد لتحرشاته بل من اجل مساعدة الجزائر⁽⁵⁸⁶⁾.

وخلال صيف 1956 ازدادت ضغوط السلطات التونسية على حكومة ليبيا لطرد صالح بن يوسف وتفاقت إغراءاتها لاستسلام المقاومين واحتواء المسؤولين الجزائريين في تونس، وحاول صالح بن يوسف تغيير استراتيجية المواجهة الضاغطة، فطلب من فرق جيش التحرير الانتقال إلى الوسط والشمال الغربي والاحتكاك بالثورة الجزائرية⁽⁵⁸⁷⁾، وأدى اكتشاف مجموعات الجيش في منطقة أم العرايس إلى وقوع معارك طاحنة استعمل فيها الجيش الفرنسي طائراته المقاتلة، وكانت حصيلتها ثقيلة على الجانبين⁽⁵⁸⁸⁾، وفي نهاية عام 1956 شاب علاقات الثورة الجزائرية بالمجموعات اليوسفية فتور ملحوظ تكشف الشهادات بعض جوانبه، فإضافة إلى ضغوط بورقيبة على قادة الثورة الجزائرية في تونس للكف عن التعامل مع اليوسفيين طالب القادة الجزائريون من المجموعات الملتحقة ومنها مجموعة السعيد شيبية توزيع عناصرها على مختلف المناطق، ولم يرض المقاومين التونسيين بذلك لان فيه

583 انظر الطاهر عبد الله : المصدر نفسه ، ص 154

584 انظر شهادة الطاهر لسود : سبق ذكرها ، وعروسية التركي : المرجع السابق ، ص 196 ، 197.

585 انظر شهادة بشير القاضي : جيش التحرير المغاربي 1948-1955 ، المرجع السابق ، ص 176

586 انظر رسالته إلى القائد العسكري الميداني كمال المرزوقي بتاريخ 10 جويلية 1956 ، كتابة الدولة للشؤون

الخارجية (تونس) : كتاب أبيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة ، المطبعة الرسمية

تونس ، ديسمبر 1958 ، ص - ص 80 - 88

587 كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس). المصدر السابق ، ص 87

588 انظر تقرير استخباراتي حرره رئيس دائرة تبسة لأركان القطاع الجنوبي التونسي بتاريخ 16 جوان 1956

ضعفهم وتشتتهم ففضلوا تسليم أنفسهم (589)، ولجأ كثير من قادة جيش التحرير الجزائري للاشتراط على الملتحقين رخصا من السلطات التونسية، واستغرب صالح بن يوسف هذا الأمر (590)، وأوضح في رسائله ان لجيش التحرير التونسي هدف وطني مقدم على دعم الجزائر، وانه يأمر بعدم الالتحاق بالثورة الجزائرية " ان المجاهدين بجيش التحرير الوطني التونسي لم نأمرهم بمواصلة الكفاح من اجل مساعدة الجزائر فقط، بل مساعدة الجزائر تأتي كهدف ثاني بعد كفاحنا في الداخل ضد العدوين فرنسا وأذناها يعني حكومة بورقيبة وأعوانها... إني احجر على جيوشنا الدخول للجزائر والالتحاق بجيش التحرير الجزائري خصوصا وقد بلغني أن إخواننا الجزائريين اصبحوا يطلبون من جماعتنا رخصا من الحكومة التونسية" (591).

إن دعوة الطاهر لسود للثوار بالاستسلام ومنح أسلحتهم للجزائريين دفعت صالح بن يوسف للتأكيد على استقلالية الثورة التونسية عن ثورة الجزائر، وانه لم يرسل في أي وقت تعليمات " تفيد أن ثورتنا عبارة عن ذيل من ذيل الثورة الجزائرية " أضاف " إننا بثورتنا نساعد الثورة الجزائرية ونشارك مع الجزائريين في تحقيق تحرير المغرب العربي ووحدته " (592)، وهذا يؤكد ان صالح بن يوسف كان مهتما بالمعركة الوطنية المرتبطة بطموحاته السياسية وانه جعل من مسألة نصره الثورة الجزائرية هدفا ثانيا، وهو موقف لم يستصغه كثير من المقاومين وعلى رأسهم الطاهر لسود، وقد حاول صالح بن يوسف إخفاء نزعه الوطنية وظل يعلن عن تمسكه بخيار الكفاح الموحد، وينسق عمله في القاهرة مع الوفد الخارجي للثورة معتبرا أن في ذلك وسيلة ضغط إضافية على السلطات الحاكمة (593).

وقد فسر مسؤول الجبهة في تونس اشتراط الحصول على رخص حكومية على الملتحقين بالثورة انه جاء في وقت متأخر، وخلال حملة التطوع المأطرة حكوميا، وفي إطار سياسة جديدة فرضت على الجزائريين من قبل حكومة بورقيبة، وانه اجتهد في التلاؤم معها (594)، وقد رفض لغرور والطالب العربي الخضوع لهذا الأمر وعدوا ذلك خيانة للمبادئ المتفق عليها، وتبنى بعض القادة حلولا وسطا، وتوسطوا لدى السلطات التونسية لاستسلام بعض الفرق حسب شهادة غرس الله المحضاوي، والذي يؤكد أنها منحت أسلحتها الجيدة للجزائريين (595)، وفي حين تمكنت السلطات التونسية من مراقبة الوضع في الشمال وأذنت لكثير من العناصر بالتطوع في صف الثورة الجزائرية ظلت مشكلة تعنت

589 Amira aleiya SGHAIER : **op cit** . p-p 120 - 121

590 انظر كتابة الدولة للشؤون الخارجية (تونس) : **المصدر نفسه** ، ص ، ص ، 81 ، 82 .

591 **المصدر نفسه**

592 **المصدر نفسه**

593 تؤكد ذلك رسالة خيضر بتاريخ 06 جوان 1956 أنظر Mabrouk BELHOCINE :: **op cit** . p 180

594 انظر شهادة أحمد محساس مسؤول قاعدة تونس ، مقابلة مع الباحث .

595 انظر عمار السوفي : **المرجع السابق** ، ص 199 .

الطالب العربي تؤرقها، خاصة وانه ضم إليه عناصر يوسفية مطلوبة، ومنهم الطاهر بالأخضر الغريبي والمبروك زغدود، ولم تتجح مساعي المسؤولين الجزائريين ولا مطاردات السلطات التونسية والفرنسية في إنهاء مشكلته، وأمسى موقفه ووفائه لمبادئ الكفاح المشترك يعد في نظر السلطات التونسية ومسؤولي لجنة التنسيق والتنفيذ تمردا، وفي صائفة 1957 دخل الطالب العربي بكتيبته إلى الجنوب التونسي، وبإشعار من السلطات الفرنسية ضربت القوات التونسية حصارا عليه في بني خداش، وأدارت معه معركة خلفت قتلى وجرحى من الجانبين، وبعد حصار طويل اضطرت قوات الطالب العربي للاستسلام، وقد قيل انه جاء لمناصرة عناصر تونسية وقعت في الأسر، وأن السلطات التونسية استعانت بقوات المقاومين المستسلمين الذين كانوا إلى جانبه بالأمس، وقيل انه كان متوجها نحو ليبيا للتزود بالسلاح⁽⁵⁹⁶⁾، وعلى الرغم من كل ما قيل عن موقف الطالب العربي فانه أراد أن يؤكد الوفاق مع الأنصار الحقيقيين الذين عضدوا الثورة الجزائرية والتزموا بخطها الثوري المغاربي، وانه لا يقبل أعداء السياسة الواقعية، ويرفض مهادنة من تعاونوا على ضرب الثورة واعترضوا قوافل أسلحتها، وإن استمرار المواجهة والاضطهاد المسلط رفع من حجم ضريبة التضحية في صفوف اليوسفيين⁽⁵⁹⁷⁾، وهكذا استمر التحالف بين مجاهدي وادي سوف والثوار اليوسفيين قويا إلى غاية صيف 1957، ورغم انتهاء التحالف الضمني فان صالح بن يوسف المعارض في القاهرة كان يصبغ بأفكاره ومواقفه تحالفا سياسيا مع الثورة الجزائرية خاصة وأن زلات السياسة البورقيبية كانت تزيد في شعبيته وتجذر خياره الثوري.

وهكذا يتضح لنا انه واجهت علاقات جيش التحرير التونسي بالثورة الجزائرية صعوبات كثيرة ، ولا شك أن ضعف الجيش التونسي واستلام فرقة تباعا، واضطرار الثورة الجزائرية للتعامل مع السلطات الحكومية ساهم في القضاء على مشروع التنسيق بين الجيشين وحلم الوحدة المغاربية في الكفاح المشترك لي طرح بدائل أخرى بدت أنها مقبولة واقعيا، وقد أفادت هذه التجربة في تأكيد بعد التضامن المغاربي وتجسيد استقلال تونس وتقوية نفوذ الثورة الجزائرية في تونس .

ونؤكد على دور جيش التحرير التونسي المهم في تمرير الأسلحة وتمركز نشاط المجاهدين الجزائريين في المناطق الاستراتيجية، وتوفير مختلف أشكال الدعم فضلا عن ضغوطه التي فرضت خلال عامي 1956-1957 حضور التضامن الشعبي الرسمي مع ثوار الجزائر، وأما صالح بن يوسف وأنصاره فقد ظلوا مكسبا سياسيا مناصرا لأهداف الثورة الجزائرية.

⁵⁹⁶ انظر شهادة فارس علال : سبق ذكرها ، وعمار السوفي : بني خداش وجيرانها عبر الحركات النضالية، من

الحركة التمردية إلى المقاومة اليوسفية ، ط1 ، مطبعة الرشيد، تونس، 2001 ، ص 138 ، 139.

⁵⁹⁷ تذكر بعض المصادر ان حصيلتها بلغت تسعمائة ضحية أي ضعف شهداء معركة الاستقلال انظر، محمد الصياح:

الحبيب بورقبة يؤسس الدولة الجديدة ، دار العمل، تونس، 1984، ص169 .

ومن خلال استعراضنا لمسيرة العمل الوحدوي والتطورات الحاسمة التي بلورتها الثورة الجزائرية بتحالفاتها الوثيقة مع أنصار مغربة الحرب، يتضح لنا أن مرحلة بداية الثورة 1954_1956 أثرت بشكل فاعل تصور وحدة المغرب العربي، وجسدت ميدانيا وحدة عسكرية لجيوش الأقطار الثلاث وبعثت الشعور المغاربي العميق بالوحدة والتضامن، وقد وقفنا على ذلك من خلال تتبع علاقاتها مع مختلف القوى الثورية المغاربية .

لقد أسهم التصور المغاربي للثورة الجزائرية في إثراء مشروع الوحدة الكفاحية، وجسدت ميدانيا الوحدة مع المقاومين التونسيين والمغربيين، وكانت لهذه الوحدة انعكاسات كبرى على إرساء علاقات متينة مع مختلف الفعاليات الشعبية والرسمية وعلى دعم الثورة الجزائرية، وقد اقتبل المقاومون التونسيون والمغربيون إيديولوجية الثورة الجزائرية وراهنوا على التحالف معها، وذلك من أجل الوصول إلى الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي .

وتأكيدا على بعدها المغاربي أرسى الثورة الجزائرية تحالفا وثيقا مع الخطابي الذي كان يمثل مرجعية مهمة للكفاح المشترك، وعدته الثورة الجزائرية خلال هذه المرحلة نصيرا أساسيا لإستراتيجية مغربة الحرب، خاصة وأنه أوجع حماسة التضامن الشعبية ودعا لاستمرار الجهاد ونصرة الثورة الجزائرية وقد أكد باستمرار حرصه على إنجاح المشروع الثوري الشمولي في المغرب العربي .

وقد جسدت الثورة الجزائرية آمالها ومطامحها في وحدة جيوش أقطار المغرب العربي، وذلك رغم وطأة السياسة الفرنسية ومخططاتها الجهنمية في ضرب التحالف المغاربي، فولد جيش تحرير المغرب العربي ليشن عمليات عسكرية مشتركة في الريف المغربي ومنطقة وهران الجزائرية نهاية عام 1955، ومكنت جهود التنسيق التي جمعت مناضلي الأقطار الثلاث بعودة المقاومة في تونس وربطها بالمشروع المغاربي الموحد، وقد انعكست آثار هذا المشروع على المنطقة المغاربية ودفع فرنسا للتسليم باستقلال تونس والمغرب خشية من أن تنثور كامل المنطقة في وجهها .

إن مرحلة النضال المشترك بين الجزائريين والمغربيين كان لها أثرها الحاسم في توجيه علاقات الثورة الجزائرية بالمغرب، فلقد تدعمت الروابط الثورية والعسكرية بينها وبين حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي وارتبطت بعلاقات تفاهم مع علال الفاسي، ولكن واقع استقلال المغرب وضغوط حزب الاستقلال فرض على المقاومين المغربيين مراجعة تحالفهم مع الثورة الجزائرية، وعندها لجأت جبهة التحرير الوطني للتحالف مع سلطان البلاد الشرعي حفاظا على مصالحها الحيوية، وقد حاولت التحالف مع جيش تحرير الصحراء وإيديولوجيته الثورية ولكن تصفية هذا الجيش وانحراف مبادئه حال دون ذلك

وقد دفع التحالف الجزائري - المغربي إلى ارتقاء التونسيين من جديد في أحضان الثورة المغاربية، فثار صالح بن يوسف على سياسة بورقوية التفاوضية واحي من جديد المقاومة التونسية، وربطها بالمشروع المغاربي، مجسدا بذلك تحالفا وثيقا مع المجاهدين الجزائريين في تونس وفي قاعدة

ليبيا، وقد سمح هذا التحالف بتدعيم جيش التحرير الجزائري في قاعدة تونس الإستراتيجية وفي تمرير الأسلحة، وكسب عطف وتعاون الشعب التونسي، ولم تحد جبهة التحرير الوطني عن تحالفها المتين هذا إلا بعد توطد سلطة بورقيبة وانهيار هذا الجيش .

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها إستراتيجية مغربة الحرب فإن معوقات كثيرة حدثت من جموح هذا المشروع، إذ اجتهدت الإدارة الفرنسية في ضرب التحالف المغربي بمنح تونس والمغرب استقلالهما، وإعادة السلطان محمد الخامس إلى عرضه ودعم سياسة بورقيبة القطرية، وأمام هذه التحولات انسأقت المطامح القطرية وراء خدمة الأهداف الوطنية، وانشغلت تدريجيا بهومها الضاغطة متناسية مبدأ الاستمرار في دعم الجزائر وضرورة تحقيق وحدة المغرب العربي، وهكذا تركزت في المرحلة التالية إستراتيجية جديدة تقوم على مغربة السلام والبحث عن الحلول السلمية للمشكلة الجزائرية إن فشل مشروع مغربة الحرب خلف انعكاسات بالغة على الثورة الجزائرية وعلاقتها المغربية وأملى عليها الاعتماد على النفس وانتهاج السياسة التي تخدم المصلحة الوطنية فكانت مضطرة لتكريس علاقاتها مع السلطات الحكومية والاستفادة مما يقدمه استقلال البلدين الشقيقين تونس والمغرب من مزايا سياسية ولوجستكية، وكان ذلك يعني انقلابا جذريا في العلاقات المغربية لم يرق لبعض قادة الثورة المتحالفين مع أنصار الحل الشمولي والثوري لقضايا المغرب العربي .

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية - المغربية في

ظل الإستقلالات القطرية و تكريس

العلاقات الرسمية

(1958-1956)

الفصل الثاني

العلاقات الجزائرية – المغربية في ظل الاستقلالات القطرية وتكريس العلاقات الرسمية 1956 – 1958

تمهيد:

لقد نجح المخطط الفرنسي في تكريس سياسة مغربية هدفت إلى مواجهة الخيار الوحدوي في المغرب العربي وفصل القضايا التحررية، وذلك بعزل الجزائر عن جارتها، واندرج هذا في إطار سياسة استعمارية جديدة سعت إلى تدارك الأخطاء السابقة للإستعمار القديم وإيجاد حلول سلمية تضمن أكبر قدر ممكن من المصالح الفرنسية في تونس والمغرب، وتبقي على الجزائر فرنسية، وكانت مطامحها تمتد إلى كسب القوى السياسية المتمسكة بالتعاون مع فرنسا لتساهم في ضرب التضامن مع الثورة الجزائرية .

وعلى الرغم من رهان هذه القوى السياسية المعتدلة على فرنسا فإن تخوفها من الخيار الثوري الوحدوي كان ما يزال قائما، والتضامن مع الثورة الجزائرية مثل حتمية لا بديل عنها لإمتصاص جموح هذا التيار، كما أنه أمر مفروض ومطلب جماهيري ، فكيف ستوفق في انتهاج سياسة التعاون مع فرنسا والتضامن مع الجزائر في الوقت نفسه ؟، لانغالي اذا قلنا أن هذا الإشكال غطى بحضوره على بعض الإهتمامات القطرية بشهادة الرسميين في السلطة .

وفي ظل الظروف المستجدة وواقع تشابك العلاقات المغربية كان الأمل ما يزال يحدو بعض مسؤولي الثورة في الحفاظ على استراتيجيتهم المغربية، وبالمقابل توضح لدى الكثيرين خاصة قيادة الداخل ان استقلال تونس والمغرب اصبح واقعا مفروضا يتطلب تكريس خيار الإعتراف به وارساء علاقات جديدة تقوم على توحيد وجهة النضال بدل توحيد جبهة النضال، وبالتالي صبغت العلاقات الجزائرية المغربية باستراتيجية جديدة نحاول في هذا الفصل استعراض ملامحها الرئيسية، وهي تتميز اساسا بأنها تركز على دعم خيار الكفاح الوطني بالتعاون مع السلطة الرسمية مقابل التضحية بمشروع الكفاح المغربي الموحد، ولا شك أن الاهتمام القطري المكرس في تونس والمغرب اكد باستمرار تأثره بحرب الجزائر، وطالب بإيجاد حلول للمشكلة الجزائرية وسياسة عادلة تضمن الاستقرار في المنطقة، خاصة وانه بات من المؤكد ان الجزائر ستتال استقلالها، ويتوجب دعم كفاحها، وعليه اجتهدت الانظمة السياسية في تنسيق علاقاتها الخفية والمعلنة

مع قيادة الثورة الجزائرية، وعلى ضوء المضان المتوفرة التي تعبر عن وجهات نظر الأطراف الفاعلة سنحاول التعرف ما اذا كانت حدود هذه العلاقات لأمت استراتيجية الثورة الجزائرية، وهل استجابات لمختلف مطالبها المتزايدة، والى أي مدى يمكن التأكيد انها خدمت التضامن المغربي الذي أصبح مشروعاً مزاحماً لخيار وحدة المغرب العربي.

المبحث الأول

خيار التخلي عن استراتيجية مغربة الحرب أمام مكاسب الاستقلالات القطرية

تمثل سنة 1956 سنة الانجازات الكبرى للثورة الجزائرية، فقد تقوى خلالها ساعد المقاومة المسلحة، وفرضت نفسها على الساحة المغربية، ونظم مؤتمر الصومام مختلف شؤونها ووجد استراتيجياتها السياسية والعسكرية، والسنة نفسها شهدت التحولات الكبرى في المغرب العربي حيث أعلن عن استقلال تونس والمغرب وتكرس خيارهما القطري، وتوضحت السياسة الفرنسية في محاصرة الثورة الجزائرية، لقد اعتري المشروع المغربي الموحد ضعف في بنائه، وسهل على الأنظمة السياسية في المغرب وتونس احتوائه ثم إبعاده عن الساحة السياسية، فهل ستختار الثورة الجزائرية عزلتها بنفسها أم تعيد اختيار أحلافها؟ وكيف ستواجه السياسة الفرنسية التي خطت لعزلها وكيف سترسي علاقات تحالف مع جيرانها؟.

اولا - نحو تبني سياسة واقعية :

في الوقت الذي كانت تتاهب فيه الثورة الجزائرية لقطف نتاج سياستها المغربية نجح المخطط الفرنسي في عزل تحالفها المغربي، وكان التنافس على اشدّه بداية عام 1956 بين الطرفين، فقد نجحت الثورة الجزائرية في تجسيد وحدة الجيش المغربي مع المقاومة المغربية منذ اكتوبر 1955، ونسقت مع التونسيين للعودة الى الكفاح المسلح، واكدت الاطراف الثلاثة تصميمها على الخيار الثوري وتمسكها بالحل الشمولي لقضايا المغرب العربي، لكن المسؤولين الجزائريين الذين بذلو الكثير من الجهد لم يدم ابتهاجهم بنجاح الاستراتيجية المغربية التي وحدث بين كفاح الاقطار الثلاث، ذلك أن السياسة الفرنسية انتبعت إلى خطورة الوضع، وخطت لتفتيت المعركة وتجزئة حلولها بشكل يضمن بقاء النفوذ الفرنسي في تونس والمغرب ويؤكد تمسكها بالجزائر فرنسية، وبعد رجوع الملك محمد الخامس من منفاه تسارعت الاحداث باتجاه مفاوضات سلمية، شجعت خلالها القصر والجناح المعتدل في حزب الاستقلال على انتهاء تحالف المقاومة مع الثورة الجزائرية، وساعدت من جهة أخرى بورقوية على مواجهة خصومه أنصار صالح بن يوسف المتشبهين بحل واحد وجذري لقضايا المغرب العربي، وفي هذا الاطار جاء تسليمها باستقلال تونس والمغرب في مارس 1956⁽⁵⁹⁸⁾

⁵⁹⁸ عن منظور جبهة التحرير الوطني لمخطط السياسة الفرنسية في منهاج مؤتمر الصومام انظر ،

وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر) :النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص -

لقد كان المخطط الجديد للسياسة الفرنسية واضح المعالم في تصور قادة الثورة الجزائرية لكن خيار مجابهته لم يكن سهلا ، ذلك أن استمرارية تأكيد وحدة الكفاح رغم اهميته السياسية يصطدم بواقع مر،تمثل في تراجع نفوذ انصار صالح بن يوسف واستسلام المقاومة المغربية، وتأثر المواقف مع السلط الرسمية نتيجة محالفة الخصوم ،واما التخلي عن مشروع الكفاح المشترك والتعامل مع السلط الرسمية من اجل توفير الدعم للثورة الجزائرية فهو أمر واقعي لكنه يعني التراجع عن الالتزامات المغربية المشتركة، والتخلي عن الأنصار المتحالفين معها بعلاقات وطيدة، ولم يكن الحياد ممكنا نظرا لتشابك علاقات الثورة المغربية، واما المزوجة بين الخيارين فأمر قد يبعث على الريبة ويشوش علاقات الثورة مع كلا الطرفين .

ولأن الخيار لم يكن سهلا اختلفت وجهات نظر المسؤولين الجزائريين، واستمر الخلاف والنقاش طوال عام 1956 حول الخيار الأنجع الذي تسلكه الثورة الجزائرية، وكان محل خلاف بين قادة الخارج الذين خططوا لاستراتيجية مغربة الكفاح وظلوا متمسكين بها ،وبين قادة الداخل الذين نظروا بواقعية وبوطنية ضيقة لهذه الاستراتيجية، وحسنت نظريا في مؤتمر الصومام لصالح هذا التوجه الاخير ،لكن قادة الخارج والى غاية اختطافهم في اكتوبر 1956 كانوا ما يزالون يضمرون خيارهم الأول ويظهرون تعاوننا مع الانظمة السياسية .⁽⁵⁹⁹⁾

ان الثورة الجزائرية هددت بطبيعة خطابها وتحالفاتها خيار البناء القطري والتوجه الغربي للانظمة الناشئة في المغرب العربي ،ولم يكن من السهل تجاهل مضاعفاتها على الاستقرار في المنطقة ،ذلك أن طبيعتها الشعبية واحتضان افكارها الثورية من قبل القوى الحية والنخب المغربية وارسائها لتحالف وثيق مع انصار مغربة الحرب ومصر الناصرية كلها عوامل تمثل تهديدا مباشرا للمشروع القطري الناشئ ،الامر الذي دعى الانظمة القطرية للاجتهد في حماية استقلالها المههد اصلا بصغوط السياسة الفرنسية، وذلك بواسطة ربح ورقة التضامن مع ثورة الجزائر، وفك ارتباطاتها العسكرية مع الفصائل الثورية، وابعاد التهديد المصري، وحظيت العلاقات الجزائرية المغربية الرسمية بادئ الامر باغراءات متعددة كانت تصب في اتجاه احتواء الخط الثوري وتأطيره بحدود التعاون الممكنة⁽⁶⁰⁰⁾، فهل ستعال مثل هذه الاغراءات من العناصر الثورية المتحالفة مع الايديولوجية القومية والمؤمنة بمغربة الحرب؟.

لقد كان تصميم الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني حازما اتجاه الخيار الثوري المغربي ،وذلك على الرغم من التحولات التي شهدتها المنطقة ،وقد بذل بناء هذه الاستراتيجية وخاصة خيضر وابن

⁵⁹⁹ انظر حربي محمد: المرجع السابق ،ص، 158

⁶⁰⁰ انظر،جلال يحيى واخرون: مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، القاهرة

بلّة و بوضياف جهودا كبيرة للوصول الى هذا الانجاز الذي كان يسنده الخطابى بمرجعيتّه، ومشروعاً تشجعه مصر بهدف ضمان مراقبته، وقد كسبوا الى صفهم الزعيم علال الفاسى واعانوا صالح بن يوسف على عودة الكفاح التونسى، فهل يتراجعون عما بنوه؟

وقد وصف عبد الرحيم بوعبيد فيما بعد تشدق الجزائريين بهذا الخيار قائلاً: "كان القادة الجزائريون هم اكثر حرصاً على التضامن المغاربي، كان لهم انشغال أساسى ومستمر بل يمكن القول ان شعورهم كان فيه نوع من الوسواس في كون المغرب وتونس سيحصلان على استقلالهما دون ان يتم حل القضية الجزائرية، كان رايبهم ان كل تفاوض انفرادى بمثابة خيانة للشعب الجزائري الذي سيكون عليه وحده ان يواجه الجيش الفرنسى الذي ستتقوى طاقته العسكرية..."⁽⁶⁰¹⁾، كان هذا الخيار بقدر ما يجسد استراتيجية عسكرية ناجعة بقدر ما يؤكد التزامات الكفاح المغاربية، ومنذ الاعلان عن المفاوضات الثنائية التونسية الفرنسية اعلن الوفد الخارجى للثورة رفضه للخيار القطرى، وتاكيد ان الكفاح سيتواصل الى ان تدعن فرنسا فتعترف بالاستقلال التام لاقطار المغرب العربى الثلاثة، وعبر عن ذلك محمد خيضر في ندوة صحفية في فيفري 1955 قائلاً انه "لا حديث للمكافحين المغاربيين عن وضع السلاح ولا سبيل الى ذلك" ما دامت قضية شمال افريقيا قائمة والمسألة التونسية والمغربية والجزائرية لم تحل في وقت واحد، وعلى قاعدة الاستقلال التام الذي هو ركيزة وحدة المغرب العربى والتي هي هدف شعوب شمال افريقيا بعد ان تجاوزت فترة الوعي الوطنى الاقليمى، وبلغت اليوم مرحلة وطن مغربى واحد "⁽⁶⁰²⁾، هذه التصريحات والمواقف المتجاوزة للخيارات القطرية كانت تهدف الى تعزيز الحل الشمولى ومحاصرة الطروحات القطرية، وقد حرص قادة الثورة الجزائرية المجتمعون في القاهرة بداية شهر ديسمبر عام 1955 (⁶⁰³) على اعتبار مسألة التنسيق والتوحيد المغاربي هدفا اساسيا للثورة، ويتطلب حث التونسيين على العودة للكفاح وفتح جبهات اخرى في المغرب (⁶⁰⁴)، وبذل الوفد الخارجى مساعي كبيرة في هذا الاتجاه الى ان جوبه بحقيقة الاستقلال المغربى والتونسى، اثناء ذلك بدأت قيادة الداخل تلح على المسائل الوطنية المستعجلة وعلى راسها الاهتمام بمسألة السلاح، واجتهد ممثلوا الوفد الخارجى في تبرير موقف الاصرار على مبدا وحدة المقاومة في المغرب العربى، واعلن خيضر في ندوة صحفية يوم 6 فيفري 1956 عن تمسك جبهة التحرير الوطنى

⁶⁰¹ انظر، حديث بوعبيد عبد الرحيم عن مؤتمر طنجة لجريدة البلاغ، عدد 1 افريل 1983، ص - ص، 12 -

13

⁶⁰² انظر، جريدة الصباح، عدد يوم 24 فيفري 1955

⁶⁰³ اجتماع تنسيقي مهم ضم ابن بلّة وبوضياف ودباغين وابن مهدي وايت احمد، ناقش البرنامج السياسى للثورة،

وتنفرد رسالة خيضر بتوضيح تفاصيله، انظر، Mabrouk BELHOUCINE : op cit , p146

بالحل الشمولي في التسوية السلمية لقضايا المغرب العربي، وذلك في ظل ورود معلومات تتحدث عن قرب الاعلان عن استقلال تونس والمغرب.⁽⁶⁰⁵⁾

ان قيادة الداخل التي كانت تنتظر بواقعية مجردة للعلاقات المغاربية اكدت انه يتوجب على العمل الشمال الافريقي الا ياخذ الاولوية، وكل وقت الوفد الخارجي الذي يجب ان يهتم اكثر بالجزائر التي ما زالت تعاني من قلة السلاح، وهذه احدى المسائل التي خالفت فيها قيادة الداخل الوفد الخارجي، اذ نقرا في رسالة عبان رمضان⁽⁶⁰⁶⁾ بتاريخ 13 مارس 1956 انتقادا حادا لسياستهم المغاربية " انكم تعطون الانطباع بانكم شمال افريقيون قبل ان تكونوا جزائريين ، بالنسبة الينا نحن جزائريون قبل ان نكون شمال افريقيين بدلا من اضاءة وقتكم وصرف طاقتكم في حمل تونس والمغرب على الكفاح والاعلبية الواسعة في هذين البلدين تسيير خلف بورقيبة والسلطان، سواء علمتم بذلك ام لا من الافضل لكم تخصيص كل جهودكم للجزائر فمئذ شهور وشهور ونحن ننتظر السلاح الذي وعدنا به اكثر من مرة لكن لم يصلنا شيء..."⁽⁶⁰⁷⁾، وهكذا حضر الاختلاف بقوة حول الخيار الانجع للثورة الجزائرية في علاقاتها المغاربية قبل اعلان الاستقلال التونسي والمغربي، وجاء استقلالهما ليسند طرح قادة الداخل الواقعي، وكانوا قد اهتموا بمناقشة موضوع العلاقات مع بورقيبة والسلطان المغربي، وخلص مساعد عبان محمد لبجاوي على ضوء محادثاته مع بوعبيد وبورقيبة في باريس نهاية 1955 إلى صوغ موقف يدعو الى التعاون مع بورقيبة والسلطان بدل التعويل على المعركة الموحدة مع القوى المسلحة، خاصة وان نفوذهما يزداد حضورا في الواقع، وهما يبديان تضامنها مع معركة الجزائر⁽⁶⁰⁸⁾، واقرت اثناء تعميم مناقشة قادة الداخل للموضوع (عبان، اوزقان، بن خدة)⁽⁶⁰⁹⁾ ودحلب⁽⁶¹⁰⁾) استراتيجية التعاون مع بورقيبة ومحمد الخامس، وذلك رغم بيانات التنديد بسياسة بورقيبة التي كانت تروج في مدينة الجزائر بتوجيه من الوفد الخارجي وبرعاية عبان رمضان⁽⁶¹¹⁾، واثر الزيارات الميدانية التي قام بها مبعوثوا الداخل الى تونس

Mabrouk BELHOCINE **op cit** p145

605

⁶⁰⁶ عبان رمضان (1920—1957) مناضل ثوري ومثقف، التحق بصوف الثورة عام 1955، واهلته قدراته للعب دور بارز في تنظيم الثورة وكسب الانصار لها، اصبغ زعيما لقادة الداخل قبل ان يتكرس ذلك في مؤتمر الصومام، بدأ نفوذه في التراجع امام العسكريين بعد انتقال القيادة للخارج، واستشهد في ظروف غامضة نهاية عام 1957

⁶⁰⁷ Mabrouk BELHOCINE **IBID** p154

⁶⁰⁸ Mohammed LBJAOUI **op cit** :p-p 96_98

⁶⁰⁹ بن يوسف بن خدة (1920—2003) الامين العام للمركزيين، عمل مساعدا لعبان في العاصمة، وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، تولى عام 1958 وزارة الشؤون الاجتماعية، ثم رئاسة الحكومة الجزائرية المؤقتة 1961—1962، بعد الاستقلال ابتعد عن الحياة السياسية

⁶¹⁰ سعد دحلب (1915—2001) احد المركزيين، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وعمل ضمن الوفد الخارجي للثورة، تولى في عام وزارة الخارجية، وبعد الاستقلال عين سفيراً في المغرب.

611

Mohammed LBJAOUI : **IBID** p 105

والمغرب (612) ولقاء لبحاوي مع بورقيبة توضحت صورة الموقف في نقاش قادة الداخل بحضور ابن مهدي المطلع على موضوع التحالف المغربي المشترك، وافر خلاله ايقاف الحملة المنددة بسياسة بورقيبة وانتهاج سياسة جديدة للتعاون مع البلدين المستقلين اعتمادا على مساعدات السلطة الرسمية، و التاكيد انه الخيار الأنجع بدل التثبيت بمشروع الكفاح المغربي الموحد وانتقاد الأنظمة الرسمية التي عبرت عن دعمها للثورة الجزائرية، اذ لا يعقل أن تمنع تونس والمغرب من استقلالهما وليس مقبولا الدخول في مواجهة مفتوحة مع القادة التونسيين والمغربيين الذين تخلوا عن المعركة الموحدة وقبلوا باستقلال منقوص (613)، وفق هذا التصور اندرجت نظرة عبان رمضان الواقعية، وقد اعتمد موضوع العلاقات الشمال الافريقية ورقة انتقاد لمنافسيه أعضاء الوفد الخارجي، خاصة وهو يعرف أن ابن بلة وخيضر يديران علاقات التحالف المغربية، ولم يتوانى عن توجيه اللوم للوفد الخارجي وتحميله المسؤولية "نحرص على ان نقول لكم بانكم تجاوزتكم صلاحياتكم بما التزمت به مع المغاربة دون استشارتنا واذا كنتم اليوم في وضع مضطرب، فلا تلوموا الا انفسكم لقد التزمت مع مغاربة غير مؤهلين..." (614)، ويظهر عبان رمضان وطنية ضيقة وهو يعد مسألة الاتحاد الشمال الافريقي في هذه الظرف امرا ثانويا ويصل به الامر الى اتهام المسؤولين في الخارج بحسن النية وهم يعقدون اتفاقات الكفاح المغربي المشترك مع اطراف تولي مصلحتها القطرية الاهتمام الاكبر، "في الحقيقة يبدو أنكم وحدكم الذين تؤمنون بهذا الاتحاد الشمال الافريقي، وقد استغل المغربيون والتونسيون حسن نيتكم، ان المغاربة الذين يحاربون اليوم سيضعون السلاح بمجرد ما يصبح استقلال المغرب فعليا اما التونسيون فهم اقل انتسابا الى شمال افريقيا من المغربيين وسوف يتخلى عنكم صالح بن يوسف كما تخلى عنكم بورقيبة، اذا كنا نلج على هذا الموقف فلانكم اوليتم اهمية زائدة للاتحاد على حساب الجزائر، انكم تنسون الشيء الجوهرى لكي تهتموا بالثانوي" (615)، وكان موقف قيادة الداخل يدعو الى التعاون مع بورقيبة اذ تركز الرسالة التي حررها عبان بتاريخ 14 ماي 1956 وهي مفقودة على الدعوة للعمل مع حكومته وانهاء العلاقة مع خصمه صالح بن يوسف (616)، وكان موقف الوفد الخارجي حتى هذا الوقت ما يزال يامل في انجاح المشروع المغربي الموحد ويعتمد على العناصر الثورية المؤمنة بهذا المبدأ وفي نفس الوقت الاعتراف بالانظمة السياسية لكسب دعمها، لكن كسب ثقة الطرفين السلطة والمعارضة بدا في نظر قيادة الداخل أمرا لا يستقيم إذ تحسين العلاقة مع الانظمة السياسية

612 ارسل عبان رمضان مبعوثين عن جبهة التحرير الوطني الى تونس والمغرب عشية الحصول على استقلالهما

613 Mohammed LBJAOUI **op cit** p p105 106

614 انظر رسالة خيضر بتاريخ 15 فيفري 1956 : **op cit** , p162 Mabrouk BELHOCINE

615 **IBID** : p162

616 **IBID** : p180

مشروط بالتخلي عن محالفة الأطراف المناوئة لها، وهي بالخصوص العناصر اليوسفية في تونس وبعض فرق جيش التحرير المغربي التي لم تحل في المغرب، وهذه الاطراف تحالفها وثيق مع الوفد الخارجي، وعلى الرغم من ذلك فان هذا الاخير أرسى علاقة التعاون مع سلطتي البلدين دون التصل من مبادئ هذا الحلف المغربي الوثيق، وكانت هذه ايضا احدى نقاط الاختلاف الرئيسية في وجهات النظر بين قيادتي الداخل و الخارج خلال صيف 1956 خاصة مع اختلاف مبادئ و معطيات كل طرف.

وعبر خيضر في رده على عبان عن موقف الوفد الخارجي المتمسك بعقيدته المغاربية وبتحالفه خاصة مع اليوسفية، "نحن نوافقكم موافقة تامة فيما يخص القيام بعمل مع بورقيبة، لكن لا بد من مواصلة العمل مع ابن يوسف، وفعلا فنحن على اتصال اولاً مع هذا الاخير منذ مدة طويلة، وان العمل الذي يقوده حالياً لا يمكن ان يؤدي الا الى تثبيت قسم كبير من القوات الفرنسية في تونس، ونعلمكم في هذا الشأن بان جيش التحرير التونسي حقق منذ ثلاثة ايام انتصارا كبيرا في الجنوب التونسي وقتل 19 ضابطاً من بينهم عقيد، و700 جندي فرنسي، ومن جهة اخرى نعتقد ان بورقيبة لا يستطيع ان يمتنع عن مساعدتنا لان استقلال تونس في نهاية المطاف يتوقف على استقلالنا وهو يعرف هذا جيداً"، وخلص خيضر الى تأكيد اهمية الضغط الذي يشكله التحالف مع صالح بن يوسف في دفع بورقيبة لمساعدة الثورة الجزائرية (617).

إن التباين حول مبادئ التوحيد المغربي ومنطلقات التصور المختلفة زادت في هوة التباين بين الداخل و الخارج رغم فسحة النقاش المتبادلة في الرسائل بين الجزائر والقاهرة ، وساهم ارسال ممثلين من الداخل الى تونس والقاهرة في توتر العلاقة التي اثرت على السياسة المنتهجة في المغرب العربي، وخاصة في تونس حيث كان ابن بلة يتحكم في قاعدتي ليبيا و تونس ويخضع له قادة الاوراس والنمامشة، وواصل عبد الحي وعباس لغرور تعاونهما مع انصار صالح بن يوسف، وعندما ارسل عبان رمضان ابن عودة ومزهودي رفض عبد الحي التعامل معهما، وعارض تعيين ايت احسن ممثلاً جديداً في تونس، وتدخل ابن بلة ليعين احمد محساس في هذه القاعدة المهمة التي تنهض بمهمة تمرير السلاح (618)، وفي القاهرة حاول بعض قادة الوفد الخارجي، ومنهم محمد الامين دباغين وأحمد توفيق المدني التدخل لقلب السياسة المغاربية التي كانت حكراً على أحمد بن بلة ومحمد خيضر، وان لم تكن حالة المغرب تطرح إشكالا كبيرا الا ان الوضع في تونس أصبح خطيراً بفعل تنازع سياستين وصراع جبهتين، ويذكر أحمد توفيق المدني ان اللجنة العسكرية للوفد الخارجي عقدت اجتماعاً في الفاتح من جوان 1956 وناقشت موضوع السياسة الواجب اتباعها مع تونس، ولم يقر مطلب مبعوثي الداخل في ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة الا

Mabrouk BELHOCINE: op cit p 180 617

انظر شهادة المجاهد علي فارس ، مقابلة مع الباحث 618

بعد جدال و معارضة اباها محمد خيضر (619) وانه رغم حصول الاتفاق بين دباغين والمدني مع مبعوثي بورقبيية على النهج الواجب اتباعه ازاء التعامل مع حكومة بورقبيية الا ان تصريحها للوفد الخارجي يوم 26 جوان 1956 أثار حفيظة بورقبيية، اذ اجاب محمد خيضر على سؤال احد الصحفيين الفرنسيين بخصوص موقف الجبهة من حكومة بورقبيية وصالح بن يوسف بالقول ان حكومة بورقبيية تضع عراقيل كثيرة في وجه الثورة وان صالح ابن يوسف وأنصاره يقدمون لنا دعمهم، واطلت الصحف معلنة "إن جبهة التحرير الوطني تستنكر مواقف بورقبيية وتعلن تأييدها لصالح بن يوسف"، وعندما طلب بورقبيية توضيحا للموقف دار نقاش مطول بين المؤيدين لإجابة بورقبيية وطمانته على الموقف وبين المعارضين لإجابته، وقد رجح خيضر بمبرراته الخيار الثاني، ولم يقدم أي جواب لبورقبيية(620).

إن إصرار الوفد الخارجي على خياراته كان يمليه التعاون الوثيق بين أحمد بلة وثورار الاوراس مع المعارضة اليوسفية في تمرير الاسلحة، كما انه لم يكن من السهل التضحية بمبادئ العمل المغاربي المشترك والتفريط في انصار خدموا الثورة الجزائرية بكل اخلاص .

وأما سياسة قادة الداخل فإنها راعت مصلحة الثورة بنظرة واقعية صرفة و لم تكن مرتبطة بأي التزامات أو تحالفات خارجية، ونجح مؤتمر الصومام وفي غياب بناء المشروع المغاربي في تبني سياسة تعتمد البعد الواقعي في السياسة المغاربية، أي تكريس خيار التعامل مع الانظمة السياسية والتعويل عليها في التنسيق والتضامن المغاربي، والتأكيد على ارتباط استقلال تونس والمغرب بحل المشكلة الجزائرية، ونشدان وحدة الاقطار المغاربية (621)، وتدرجيا جسد المشروع الجديد وارسيت علاقات وطيدة مع تونس والمغرب، وتوضحت الاهداف الوطنية لجبهة التحرير الوطني، ويمكننا أن نؤكد ان الثورة الجزائرية ركزت في مشروعها القطري على التضامن المشترك في بناء اتحاد الشمال الافريقي، وسمحت الظروف المستجدة تكريس الخيار القطري وظهور تموقع زعامات وسياسات جديدة تجسد سياسة التضامن بين الاقطار المغاربية بدل سياسة وحدة المقاومة المغاربية، وسنعرض لهذه السياسة ولجوانب افادتها للثورة الجزائرية في المبحث الثاني من هذا الفصل، وقبل ذلك من المهم استعراض ظروف واطر تكريس علاقات الثورة الجزائرية مع الاقطار المغاربية .

ثانيا - تكريس العلاقة مع حكومة بورقبيية

ان الاستقلال القطري يفرض بذل المجهود الاكبر للاهتمامات الوطنية وتركيز المؤسسات السياسية، وفي الحالة التونسية كان الارتباط بالقضية الجزائرية يفرض حضوره القوي ويخلف تبعات

619 احمد توفيق المدني : حياة كفاح ، مذكرات الجزء الثالث ، ط2، م و ك ، الجزائر، 1988 المصدر السابق ، ص

151،152

620 المصدر السابق ، ص 161

621 انظر نصوص مؤتمر الصومام ، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر):المصدر السابق ، ص - ص، 24.25

خطيرة على استقرار النظام البورقيبي الناشئ. فكيف تعامل النظام التونسي مع هذه القضية ؟ ،وما هي الدوافع التي اظطرت جبهة التحرير التحرير الوطني للتعامل مع هذا النظام بعد أن كانت تحالف خصومه اليوسفيين ؟

لقد اعتبر بورقيبة ان مفاوضاته التي كللت بالنجاح ولدت اعترافا فرنسيا بالاستقلال التونسي، وان هذه الخطوة ستليها خطوات باتجاه تأكيد الاستقلال التام في تونس، واثارت سياسته هذه شرخا في البناء المغاربي الذي اعتمد وحدة الكفاح المسلح للوصول الى الاستقلال التام وتوحيد المغرب العربي ،وقد كان على بورقيبة ان يضحى كثيرا وان يناور ليجد مخرجا لضغوط الادارة الفرنسية ولضرورات التضامن المغاربي ،ولكن تبريراته السياسة لم تقلل شيئا من حملة التهجم والالتهام بالخيانة ،بل ان جبهة التحرير الوطني الحريصة على حل واحد لقضايا الشمال الافريقي كانت تشن حملة دعاية ضد التوجه البورقيبي⁽⁶²²⁾ ،ولم يكن يصدق حينها ان الاوضاع ستتقلب لصالح التحالف مع بورقيبة !.

وقد اتبع نظام بورقيبة سياسة التقرب من مسؤولي الثورة الجزائرية وثنيهم عن التحالف مع خصمه صالح بن يوسف، وراهن على بلورة اطار للتضامن المغاربي يعتمد على تعاون اقطاره وتوحيدها ليحتضن افكار خصومه في ضرورة الاستمرار في المعركة الى جانب الجزائريين ، لكن صورة بورقيبة المرتمي في احضان فرنسا والغرب ،وكذا طعنه للقضية الجزائرية، كلها عوامل جعلت مسؤولي جبهة التحرير الوطني يعلنون عداهم لبورقيبة ويقفون الى جانب صالح بن يوسف المتمسك بمبادئ لجنة تحرير المغرب العربي ، وقد ذكر بورقيبة من بعد خمس وعشرين سنة أن الدوافع التي دعت له لتحمل مسؤولية السلطة التونسية اجتمعت في فتنة صالح بن يوسف المتحالف مع المصريين والجزائريين والذي كان " يلقي التأييد والمناصرة من أداعة صوت العرب في القاهرة ،ومن ناحية أخرى كان ابن بلة يمثل رجحان الصدى لتلك الافكار المناوئة لنا وكان اللاجئين الجزائريون يعلقون صور عبد الناصر وسط خيامهم وما وسعني ازاء الوضع الشائك انذاك الا ان قبلت..."⁽⁶²³⁾، وقد مثل النفوذ القوي لصالح بن يوسف في تونس وتحالفه مع الثورة الجزائرية ومصر تهديدا خطيرا لبورقيبة، دفعه لارتاء بقوة في احضان فرنسا والقبول بقاعدة التفاوض على استقلال منقوص في اطار الاستقلال الذاتي و سياسة التكافل،وبدأ بدهائه السياسي يقبض على زمام السلطة في تونس ويزيح خصومه⁽⁶²⁴⁾، وفي نفس الوقت اجتهد في فك ارتباط الجزائريين الوثيق بصالح بن يوسف وبالقاهرة ،ووجد مداخل الى ذلك في تباين وجهات نظر الجزائريين للبورقيبية ، ففي مؤتمر الحزب الدستوري الحر بصفاقس في نوفمبر 1955 اكد الحبيب بورقيبة دعمه للقضية الجزائرية

⁶²² Mohammed LBJAOUI > op cit .p 97

⁶²³ Habib BOURGHIBA : op cit .p 317

⁶²⁴ انظر محمد الحبيب المولهي: الوطن والصمود ،مصدر سابق ، ص 267

(625) ،وردد باستمرار عزمه على تجسيد اتحاد المغرب العربي "... باعتباره الضامن الوحيد لمناعة المنطقة وامنها وتطورها ،فاستقلال تونس يظل بدون معنى حقيقي حتى لو اكتمل رسميا اذا بقيت شقيقتها تحت كابوس القهر والذل" ،وأعرب عن احتضانه ودعمه للقضية الجزائرية المرتبطة بالقضية التونسية وقد تصور ان المشكل الجزائري سهل الحل رغم اختلاف الاوضاع بين القطرين الشقيقتين ،وذلك لان تجربة تونس مهدت للحل السلمي الناجح ،ولهذا دعا القادة الجزائريين منذ جانفي 1956 الى اتباع خطى التجربة التونسية ،ونبه التونسيين والجزائريين من قاطني الرديف إلى أن " نجاح التجربة في تونس والمغرب ومواصلتها دون فوضى أو انخرام للنظام سيفتح لا محال بعد سنة أو نحوها باب المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا على أساس بلوغ الاهداف كلها دفعة واحدة بل تدريجيا حسب ما يقره ويسلم به العقل في الظروف الراهنة "(626).

وخروجا عن الاجماع قرر بعض مسؤولي جبهة التحرير الوطني جس نبض موقف الحبيب بورقيبة هل هو مع الثورة الجزائرية ام ضدها ؟. ويذكر محمد حربي انه رافق بولحروف لمقابلة بورقيبة لما اطلق سراحه وحيء به الى باريس للمفاوضة وانه نصحها اساسا القبول بمبدأ الحكم الذاتي كمرحلة اولى نحو الاستقلال (627) ،ووجد ضمن قيادة جبهة التحرير الوطني في الداخل من يؤمن بواقعية الخيار القطري بدل تكبير السلط بالتزامات الجبهة الموحدة ،وقد شعر البعض أن أي انتصار يحققه طرف معين يمكن أن يفيد به الآخرين ،وفق هذه النظرة بدأ محمد لجاوي ينتبع سياسة بورقيبة ،فبادر للاجتماع به في باريس نهاية عام 1955 رفقة احمد طالب الابراهيمي في حين حضر مع بورقيبة الباهي لدعم و منجي سليم ومحمد المصمودي وبشير بن يحمى ،وعرض لجاوي على بورقيبة وجهة نظر جبهة التحرير الوطني من الكفاح المسلح والعلاقات المغاربية ،واكد بورقيبة ان ما يحصل في احد البلدان الثلاثة سرعان ما يؤثر على البلدين الاخرين وان اتفاق الاستقلال الذاتي ليس خطأ بل خطوة مهمة للاستقلال التام ،ويبدو ان بورقيبة وجد الى جانبه محاورا متفهما لافكاره ،بلغه صورة اوضح عن جبهة التحرير الوطني واهدافها الكفاحية وعلاقاتها المغاربية ،ومن فرط اعجابه بهذه الرؤية وتاكيدا للمواقف المعروضة عليه إلتمس بورقيبة من محاوره ان يضمن اقواله في مقابلة صحفية تنشرها جريدة العمل التونسية باسم قيادة جبهة التحرير الوطني ،فكان امتحانا عسيرا لقيادة الثورة في الداخل (628) وهي تقدم اجابات دقيقة عن الاسئلة المصوغة بعناية من قبل بورقيبة وبشير بن يحمى ،خاصة ما تعلق منها

625 انظر ، الحزب الحر الدستوري التونسي : المؤتمر الوطني بصفاقس من 15 الى 19 نوفمبر 1955 ،مطبوعات ش

ت ف ر ، تونس ، 1955 ، ص 65

626 انظر خطابه يوم 12 جانفي 1956 ،الحبيب بورقيبة : خطب 22 ،كتابة الدولة للاعلام ،تونس ، 1974 ، ص 317

627 المصدر نفسه

باهداف ومواقف جبهة التحرير الوطني وبعلاقاتها المغاربية (629)، واستمر النقاش حول هذه المسائل خلال الثلاثي الاول من سنة 1956 و قبل اعلان الاستقلال التونسي (630)، وخلص الى موقف يعارض استراتيجية الوفد الخارجي في مغربة الحرب، عبر عنه في الحوار الصحفي الذي نشرته جريدة العمل التونسية في 16 افريل 1956، ونقلته عنها جريدة "لوموند" الفرنسية (631)، اذ أجيب عن سؤال هل استقلال تونس والمغرب منفردين يفيد الجزائر بالقول " انه وبدون استقلال الجزائر سيظل استقلال المغرب وتونس مجرد خدعة، وان مستقبل شمال افريقيا المزدهر يقوم على اتحاد دول المغرب العربي الثلاث(632)، أي ان جبهة التحرير الوطني تعترف ضمنيا بالاستقلال القطري وتتشدد تضامنها ووحدها الفيدرالية في اطار الدفاع عن المصالح المشتركة، وهذه النظرة تكرست بعد اعلان الاستقلال التونسي والمغربي واعتمدت رسميا افكارها في مؤتمر الصومام ويمكننا ان نؤكد ان قيادة جبهة التحرير الوطني في الداخل تبنت خيار التوجه القطري في العلاقات المغاربية خلال مرحلة المفاوضات وقبل الاعلان عن الاستقلال التونسي، واعلنت هذا الخيار وانتهجته عندما اصبح استقلال تونس حقيقة مجسدة، اما موقف الوفد الخارجي المتحالف مع انصار صالح بن يوسف فكان ما يزال مترددا في الاعتراف بحقيقة الاستقلال التونسي ويدعو إلى الإستمرار في الكفاح المسلح حتى يتحقق الإستقلال الناجز لجميع دول المغرب العربي، فضلا عن الخلاف بين الداخل والخارج كانت هناك أسئلة كثيرة ما تزال تطرح حول مدى صدق وإخلاص بورقوية وحجم تمثيله، واهمية التحالف مع صالح بن يوسف، فقرر عبان رمضان ارسال مبعوث الى تونس لاستطلاع الوضع ميدانيا، واختبار موقف بورقوية بتقديم مجموعة من الطلبات ويتحدث محمد ليجاوي عن مهمته الناجحة بالقول: "...اتصلت ببورقوية الذي كان قد شكل الوزارة بعد تعيينه رئيسا للحكومة، فاستقبلني بحرارة ومن اجل الحصول منه على تايبيد علني للثورة الجزائرية قدمت له في عشرين نقطة تقريبا عدد من الطلبات الواضحة التي كان يمكن ان يشكل الكثير منها في هذه المرحلة الحاسمة من نشاطه السياسي مشكلات حقيقية... استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب بدون استثناء وبتلقائية و صدق مؤثرين " (633)، وعاد محمد ليجاوي ليعرض نتائج مهمته على قيادة الداخل، مؤكدا لها صدق نوايا بورقوية وتضامنه الفعلي مع الثورة الجزائرية، وان مكانته في تونس تتعزز وجماهيره كثر، وخلص الاجتماع الى تأكيد حقيقة مفادها انه لا

629 انظر هذه الوثيقة الهامة صحيفة العمل التونسية 16 Avril 1956 . **L ACTION**

630 نعتمد في تحديد هذه الفترة بما ذكره ليجاوي من انه عاد الى الجزائر واستشار رفاقه في موضوع الحوار الصحفي نهاية عام 1955 وان سفره الى تونس سنة 1956 تم عشية الاعلان عن استقلالها،

631 **LE MONDE** du 17 Avril 1956

632 **L ACTION** du 16 Avril 1956 .

633 Mohemmed LBJAOUI . **op cit** P P 105.106

يمكن تعميم المعركة في ظل وجود حكومة وطنية قبلت بالاستقلال، وليس مفيدا الدخول مع الحكومة التونسية في معركة مفتوحة بقدر ما هو مفيد كسب دعمها ومساعدتها لاعزاز الكفاح الجزائري خاصة امام اعراب مسؤوليها عن تضامنهم وانشغالهم بالقضية الجزائرية (634) وعندما تم تبليغ هذا الموقف الى الوفد الخارجي كان جواب خيضر ما يزال متحفظا على موضوع فض التحالف مع خصوم بورقبيية وتضمن تأكيدا على العمل مع صالح بن يوسف وكذا مع بورقبيية للاستفادة من دعم الطرفين، ووضح ان اعتماد ورقة صالح بن يوسف مهمة في مغربة الحرب وفي دفع بورقبيية للتضامن اكثر مع الجزائر، وتساؤل مؤكدا سداد موقفه " فأية طريقة افضل من ان نجعل بورقبيية يمشي ومسله بن يوسف في خصره نحن ننتظر وجهة نظركم حول هذه المسألة حتى نجعل موقفنا منسجما مع موقفكم... " (635)، والحقيقة أن مسؤولي الوفد الخارجي كانوا يلتزمون المبررات الكافية للحفاظ على التزاماتهم المغاربية وتأكيد توجيههم الثوري المزاحم من قبل قادة الداخل خاصة بعد إقرار مؤتمر الصومام سياسة واقعية للعلاقات المغاربية، وتوجيه احد مسؤولي الداخل بإسم جبهة التحرير الوطني الوطني رسالة مفتوحة الى بورقبيية عبر صحيفة الدستور في سبتمبر 1956، و كان لإنعقاد مؤتمر الصومام دون حضور الاطراف المهمة في العلاقة مع تونس اثره في تكريس سياسة جديدة مع النظام البورقبيي وخلق ازدواجية في التعامل مع التونسيين، واما رسالة محمد لجاوي الى بورقبيية فقد اثارت جدلا بين مسؤولي جبهة التحرير الوطني عموما وفي تونس خصوصا، اذ حسنت كثيرا من صورة بورقبيية وحملت اليه تقدير واحترام الجزائريين لشخصه ولنضاله "رغم سوء الفهم العابر"، وتضمنت دعوة الى تأكيد التضامن الاخوي بين الشعبين التونسي والجزائري والمساعدة في بعث الدولة الجزائرية المستقلة وإنشاء اتحاد شمال افريقيا (636)، ولاحظ المهتمون بالعلاقات الخارجية التونسية آنذاك أن عهد السياسة المناوئة لبورقبيية قد ولى، وشكك البعض في حقيقة الرسالة التي صبغت على بورقبيية الزعامة بعد أن رمي بالخيانة، واضطر قادة الداخل إلى تأكيد السياسة المنتهجة في مؤتمر الصومام، مؤكداً أن الرسالة تترجم حقيقة مواقف جبهة التحرير الوطني، ولم يكن اتخاذ القرار والجهر به هو الأهم، فالأهم في نظر بورقبيية هو تجسيده في واقع التعامل الميداني، وبالنظر في الواقع المعاش وظروف الخلاف بين الداخل والخارج نجد أن تجسيد علاقات تعاون حقيقية مع النظام التونسي قد تأخرت إلى ما بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة، فبحكم تبعية مسؤولية تونس إلى الوفد الخارجي لم تكن مهمة كسب ود وتفهم القادة الجزائريين بالسهولة على بورقبيية رغم ما تحقق له من تفاهم مع قادة الداخل غير

⁶³⁴ انظر رسالة خيضر الى عبان بتاريخ 6 جوان 1956 ردا على رسالة عبان بخصوص موضوع العلاقة مع تونس

Mabrouk BELHOCINE op cit p 180

⁶³⁵ IBID

⁶³⁶ انظر نص الرسالة كاملا وردود الفعل عليها Mohammed LBJAOUI : op cit , p- p107.108

المتحكمين في قاعدة تونس ، وقد تآثر بورقيبة من كثرة المتحدثين باسم الثورة الجزائرية ومن المشاكل التي كان يتسبب فيها الجزائريون، فكان عليه ان يواجه ويدراري، ويرهب ويرغب ليتجاوز خطورة المصاعب .

ومنذ عودته الى تونس وأثناء مجابهته لحركة صالح بن يوسف وجد بورقيبة نفسه في مواجهة مجموعات من الثوار الجزائريين وتحالف عناصر تونسية وجزائرية تستمد عقيدتها من مشروع الكفاح المغاربي المشترك، وهذا التوجه العسكري والسياسي المضاد للبورقيبية مكن لنفسه في تونس بفضل التنسيق المحكم بين ابن بلة وقادة أوراس النمامشة، وقد ارتبط هذا التنسيق بميلاد الحركة اليوسفية وإلتحامها بالثورة الجزائرية.

وكانت ظروف خاصة تلك التي نشط فيها ابن بلة وقادة الأوراس ،اذ حتمت خلالها المبادئ والارتباطات المغاربية صياغة موقف معاد لبورقيبة الذي خون موقفه ،وذهب بعض قادة الثورة للدعوة الى تصفيته لأنه يقف في وجه الثورة المغاربية، ويعترض قوافل أسلحة الجزائريين (637) ،ولهذا ظل قادة الوفد الخارجي وقادة الجبهات الحدودية ملتزمين بخط التضامن مع اليوسفيين ،وبعضهم لم يستصنع التعامل مع بورقيبة حتى بعد استقلال تونس، وقد اجتهد بورقيبة في كسب الجزائريين لصالحه دون ان يحقق نجاحا كبيرا، وان كان بعض القادة المحليين لمنطقتي سوق اهراس والنمامشة لم يفرقوا في البحث عن المساعدات بين اليوسفيين والسلطة التونسية، ومد اليهم الحزب وقادة الحرس الوطني يد المساعدة، وكلف بورقيبة محجوب بن علي برعاية شؤون الجزائريين في مناطق الحدود، وطلب من احمد التليلي التفرغ لمسؤولية العلاقة مع الجزائريين

وقد بادر قادة منطقة سوق اهراس وبتوجيه من بوقلاز مبكرا للتنسيق مع اعوان بورقيبة حيث قدم الحزب واعضاء الحكومة مساعدات ثمينة (638)، واجرى محمد لصلام المكلف من قبل جبار عمر بالتموين في تونس(639) اتصالا مباشرا مع بورقيبة بوساطة المحجوب بن علي، ودار الحديث عن تعامل الجزائريين مع الطيب الزلاق الثائر في منطقة الاربعاء ،وطلب بورقيبة الكف عن ذلك وتعهد قيادة سوق اهراس بقطع الصلة مع المعارضة اليوسفية، وهذا الامر أغضب عباس لغرور وعبد

⁶³⁷ انظر شهادة الوردي قتال ، مقابلة مع الباحث

⁶³⁸ انظر حوار مع المجاهد العقيد عمارة بوقلاز ، مجلة اول نوفمبر ، مرجع سابق ، ص 12 ويضيف بوقلاز ان باين بلة اشترط منه مقابل تسليمه السلاح التعاون مع انصار صالح بن يوسف وتحمل نفقات نقل السلاح والخضوع لسلطته .

⁶³⁹ تشير تقارير القيادة العسكرية في تونس الى دوره على راس مجموعة من المجاهدين انظر S.H.A.T 2H 310

الحي كثيرا⁽⁶⁴⁰⁾، ويذكر الوردى قتال انه تلقى رسالة من بورقيبة يطلب منه عدم مهاجمة الفرنسيين فوق التراب التونسي وانه لم يابه بها لان توجيهات عباس كانت لا تضع لسلطة بورقيبة اعتبارا⁽⁶⁴¹⁾، وتؤكد رواية عاجل عجول ان بورقيبة ارسل في بداية عام 1956 رسالة يعترف فيها بتمثيل منطقة الاوراس في تونس بواسطة عبد الحي، ويطلب التدخل لدي قيادة سوق اهراس لمنع جنودها من الدخول الى تونس لان فرنسا تحتج عليه⁽⁶⁴²⁾، و اثرها توجهت بعثة عثمانى عبد الوهاب⁽⁶⁴³⁾ الى تونس، واتصل عثمانى ومحمد العيفة بمحمد المصمودي والرئيس بورقيبة، ولم يكن عبد الحي وجماعته راضين عن هذه الاتصالات المباشرة، كما نسجل ان ممثل عباس لغرور لم يشاركهما اللقاء⁽⁶⁴⁴⁾، وعموما لم يكن الاضطراب في هذه المرحلة الحساسة مقتصرا على منطقتي سوق اهراس والنمامشة، وقد أدى الى مقتل جبار عمر بل امتد الى تونس، حيث اظهر عبد الحي عداوة لقادة النمامشة الرافضين لسلطة عباس لغرور، ومثلما رفض استقبال موفدي الداخل (آيت حسن وروابحية) رفض مبادرة الصلح المقدمة من قبل بعثة عثمانى⁽⁶⁴⁵⁾، وقد عرف عن شخصية عبد الحي تصلب الموقف وميوله الجهوية وخدمة اوليائه لغرور وابن بلة والوفاء للتحالف مع اليوسفية، وفي ظل الصراع على قاعدة تونس بين الداخل والخارج وبين القيادات الجهوية اصبح موقف جبهة التحرير الوطني محرجا في تونس، وتسببت الاضطرابات في مشاكل عديدة مع نظام بورقيبة وهو يباشر سلطته على تونس⁽⁶⁴⁶⁾، وفي ظل الوضع المضطرب للثورة وتواصل الخلافات المؤثرة على قاعدة تونس كان على بورقيبة ان ينتظر حتى تتوضح أمامه مواقف الثورة، فبعد استقلال تونس وترحيب مسؤوليها بدعم الثورة الجزائرية تواصل تعامل عبد الحي مع انصار صالح بن يوسف سرا، وكان نفوذه القوي في العاصمة وفي الجنوب يزيد في غروره، كما ان مبادرة قيادة الداخل بإرسال مبعوثين لتمثيل الثورة في تونس زادت في استنفار احمد بن بلة لانصاره (لغرور، عبد الكريم هالي، عبد الحي) من اجل تاكيد نفوذ الخارج على قاعدة تونس الاستراتيجية

640 شهادة الوردى قتال ، سبق ذكرها ، و شهادة قنز محمود المقدمة لزروال . محمد زروال : المرجع السابق،

ص 267

641 شهادة الوردى قتال ،مقابلة مع الباحث

642 شهادة عاجل عجول ، مصطفى ابن بو العيد و الثورة الجزائرية ، مرجع سابق، ص – ص 415 -416

643 بعثة شكلها قادة الاوراس لفض الخلاف بين قادة سوق اهراس وقادة النمامشة ضمت ممثل ابن بو العيد محمد العيفة وممثل عجول عثمانى وممثل لغرور دونا عمار ، وخرجت الى تونس لاستكمال تحقيقها

644 انظر شهادة محمد العيفة بن علي : مصطفى بن بو العيد و الثورة الجزائرية ،المرجع نفسه، ص – ص

515..516

645 انظر شهادة عثمانى عبد الوهاب : المرجع نفسه، ص، 506

646 انظر شهادة ابراهيم مزهودي .محمد عباس : رواد الوطنية ، مطبعة دحلب ، الجزائر، 1992، ص، 301،

،وتفيد بعض الشهادات ان تحولا حصل في موقف عباس لغرور فبدأ يميل الى قبول التعامل مع السلطة والمعارضة في آن واحد ،وذلك من أجل خدمة مصلحة الثورة الجزائرية التي تحتاج الى تضافر جهود الطرفين (647).

وبادرت الحكومة التونسية في إطار مساعيها لفرض النظام للإتصال بقيادة الداخل طالبة إيفاد مسؤول يسوي المشاكل القائمة، فكلف عبان رمضان حامد روابحية بهذه المسؤولية ولما حل بتونس في مارس 1956 ،وعاين الوضعية المضطربة اجتمع بالوزيرين الباهي لدغم والطيب المهيري الذين إشتكيا له من تعامل الجزائريين مع المعارضة طالبين منه التزام الثوار الجزائريين الحياذ بخصوص الخلاف بين انصار بورقيبة وانصار ابن يوسف ،وان يتخذوا الشريط الحدودي قاعدة خلفية للاستراحة ولا يحولوه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

وفي ماي 1956 عين عبان روابحية وآيت حسين ممثلين للثورة في تونس ،وفي نفس الوقت كلف دباغين برئاسة الوفد الخارجي في القاهرة الامر الذي زاد في حدة الصراع بين الداخل و الخارج ،وقد رفض عبد الحي وجماعة الاوراس الاعتراف بقرارات الداخل، وأقدم بعدها عبد الحي على اعتقال مبعوثي الداخل وتدخلت السلطات التونسية لاعتقال عبد الحي وجماعته والافراج عن روابحية وآيت احسن، لكن هذين الاخيرين اعتبرا الامر تدخلا في الشؤون الجزائرية ،وانه لا يجوز للتونسيين فعل ذلك، وطالبا باطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة لتمثيل الثورة في تونس تضم جميع الأطراف المتخاصمة (648) ،وخضعت السلطات التونسية للامر الواقع لكنها ظلت تشككي من خروقات الجزائريين وعدم احترامهم للسيادة التونسية ،خاصة وان بورقيبة كان منشغلا بما يثيره الجزائريين من مشاكل داخل تونس تتسبب في تعطيل المفاوضات مع فرنسا (649) و تحول دون انشاء جيش وطني تونسي، وفي ليلة 14 ماي 1956 وقعت مواجهة بين المجموعات الجزائرية المتنازعة في ضواحي تونس العاصمة ،وادی حصارها الى مقتل عنصرين من قوات الحرس الوطني التونسي، ونظرا لحساسية الظرف تاجر بورقيبة وحكومته بهذا الحادث المؤلم و المؤثر على العلاقات مع فرنسا ،ودعا بورقيبة الى اجتماع حضره التليلي ولدغم وعبد الله فرحات وعبد الجليل المهيري ،وبعد مناقشة الوضع وضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية ،وكلف

⁶⁴⁷ انظر شهادة علي فارس ، مقابلة مع الباحث

⁶⁴⁸ انظر شهادة روابحية ، محمد عباس :**المرجع السابق** ،ص، 246 وما بعدها ، وتقرير ابراهيم مزهودي عن

مهمته في تونس .ومحمد زروال :**المرجع السابق** ،ص، 320 ، 321

⁶⁴⁹ في 12 ماي 1956 طالب بورقيبة في المجلس التأسيسي بالتمثيل الخارجي لتونس وبادر بعد شهر الى انشاء وحدات الجيش الفرنسي، وكانت المرحلة حساسة من طريق فك قيود اتفاقية 20 مارس 1956 التي تضع شؤون الدفاع والخارجية في يد فرنسا

بورقيبة عبد الجليل المهيري بمعالجة المسألة مع الوفد الخارجي، ويذكر هذا الأخير في شهادته أنه عقد لقاء رفقة الصادق لمقدم سفير تونس في القاهرة مع ابن بلة وخيضر ويزيد تدارسوا خلاله المشاكل المطروحة في تونس وسبل تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واجتهد الطرف التونسي في كسب ود القادة الجزائريين للتعاون مع حكومة بورقيبة وقدم عروضاً مغرية من المساعدات لم تكن منغصة بشروط القطيعة مع اليوسفية، وتضبطها شهادة المهيري في النقاط الثلاث الآتية :

— تعيين ممثل للثورة يكون مرجعاً للحكومة التونسية في جميع المعاملات.

— تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة مسألة دعم الجزائر، وتنسيق المواقف وسبل تصفية الاستعمار.

— تقديم مقترح للسلطات التونسية لاحتضان قيادة الثورة في تونس بما فيها الوفد الخارجي (650)

وواضح أن مقترحات بورقيبة كان هدفها كسب رضى قادة الوفد الخارجي، وخاصة ابن بلة الذي أبدى استعداداً لقبول العرض التونسي وإيد فكرة تعيين ايت احسن ممثلاً في تونس وطلب تقديم البعثة التونسية في روما تسهيلات للثورة الجزائرية، ويبدو أن مشروع بورقيبة لاحتواء قادة الثورة وإبعادهم عن القاهرة والتخلي عن مشروع الحل الشمولي والقومية العربية لم يحقق النجاح المأمول، ولا نجد تفسيراً واضحاً لقبول ابن بلة لمساعدات التونسيين والعمل بالتنسيق مع سفارة تونس في إيطاليا وإحجام محمد خيضر على تكريس التعامل مع نظام بورقيبة، وتأكيداً على أهمية التحالف مع المعارضة اليوسفية (651)، فهل هذا يعد لعب أدوار أشارت إليه رسالة خيضر لعبدان رمضان بتاريخ 6 جوان 1956 (652) أم أن حاجة الثورة إلى الدعم المقدم في روما دفع بابن بلة للتظاهر بقبول العرض التونسي، خاصة وأن بعض الشهادات تؤكد أن أحمد ابن بلة كان يرسل في الوقت نفسه التعليمات المناقضة إلى عبد الحى تحرضه على مواجهة مبعوثي الداخل والحفاظ على الخط الثوري المنتهج (653)، والمؤكد أن الوضع بتونس لم يتغير، واستمر عبد الحى على موقفه، ولم يستكن بورقيبة وهو يعرف أن الحل بيد الوفد الخارجي فخطط لكسب عناصر أخرى ضمنه، ومنهم أحمد توفيق المدني ومحمد الأمين دباغين، وقد يكون قادة الداخل أوحوا إليه بذلك، ففي القاهرة التقى مبعوثو بورقيبة الصادق المقدم والطيب سليم مع دباغين والمدني واقترحا عليهما مبادرة الحكومة التونسية للإشراف على مهمة تمرير الأسلحة بدل اعتماد انصار صالح بن

650 انظر شهادة عبد الجليل المهيري، محفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية سنوية

651 أثار محمد خيضر جدالاً ومعارضة في اجتماع الوفد الخارجي بتاريخ 01 جوان 1956 أثناء مناقشة طلب مبعوثي الداخل إلى تونس المنتمين للتعامل مع بورقيبة وحكومته بدل العمل مع صالح بن يوسف لأن قضية خاسرة وانصاره قلة، انظر، أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 151-152، وأعرّب خيضر في مؤتمر صحفي بتاريخ 26 جوان 1956 عن الموقف نفسه، انظر، المصدر نفسه، ص 161

652 Mabrouk BELHOCINE . op. cit p 180

653 انظر شهادة الوردي قتال سبق ذكرها، ومحمد زروال: المرجع السابق، ص 319-320.

يوسف، وفي يوم 19 جوان 1956 التقى الباهي لدغم والرشيدي ادريس باحمد توفيق المدني وتدارسوا العلاقة مع حكومة بورقبيبة واتفق تمرير الاسلحة، واكد لهما المدني ان موقف الوفد الخارجي يؤكد على مسالة التعاون مع حكومة بورقبيبة، وتجسيد اتفاق تمرير الاسلحة بواسطة الحكومة التونسية ضمانا لتسليمها للمجاهدين على الحدود (654).

وازداد اضطراب الوضع في تونس واثّر ذلك على مرور الاسلحة وتفاقت المشاكل بتصاعد الخلاف بين الداخل والخارج عقب مؤتمر الصومام وتنامي التنافس بين قيادات الاوراس والنمامشة وسوق اهراس و السوافة، وقد نقل هؤلاء خلافاتهم الى تونس في سبتمبر 1956، إذ دعا عبد الحي ولغزور قادة النمامشة للاجتماع في تونس وفض احدى مشكلات القيادة المستعصية، وخططا لاغتيال قادة النمامشة المجتمعين، فكان حادثا أليما (655) سمح للسلطات التونسية بالتدخل والقاء القبض من جديد على عبد الحي وجماعته، اما عباس فتسلل الى الحدود، وفي طريقه خاض معركة مع القوات الفرنسية داخل التراب التونسي احتجت عليها السلطات التونسية (656)، وتدخل احمد ابن بلة ليعين احمد محساس ممثلا للثورة في تونس (657)، فهل سيتمكن هذا الممثل من انقاذ الوضع المتدهور وتحسين العلاقات مع تونس ام انه سيزيد في حدة الصراع على السلطة؟

لقد عرف احمد محساس بموالاته لاحمد ابن بلة عندما كان يشرف على السلاح في ليبيا ونقله الى تونس، وجاء تعيينه في هذا المنصب بهدف تثبيت سلطة الوفد الخارجي على قاعدة تونس الاستراتيجية، ولم يكن ينقص محساس الدهاء والحنكة لارضاء الجميع في تونس جزائريين وتونسيين، فقد اقر بانشاء القاعدة الشرقية لقادة سوق اهراس ووطد علاقاته مع قادة النمامشة والاوراس والسوافة، وكسب إلى جانبه تعاون المسؤولين التونسيين (658)، وكانت حكومة بورقبيبة تقدم له دعمها املا في قطيعة الجزائريين مع الثوار اليوسفيين واحترامهم للسيادة التونسية، لكن محساس، وان استطاع توحيد كلمة الجزائريين ورائه وأظهر احتكامه لقرارات السلطة التونسية الا انه ظل يتعامل مع اليوسفيين كما ان ارتباط بعض المجموعات الجزائرية بالعناصر اليوسفية في الجنوب كان يثير الشكوك حول حقيقة موقفه من المعارضة التونسية (659).

654 انظر احمد توفيق المدني : المصدر نفسه، ص - ص، 148 ، 166 ، 167

655 قتل فيه الزين عباد وبشير عبدودي وجرح لزهري شريط وساعي فرحي والوردي قتال جروحا بليغة، انظر شهادة الوردي قتال، مقابلة مع الباحث ، محمد زروال : المرجع السابق، ص - ص، 224-240

656 انظر محمد زروال : المرجع نفسه ، ص - ص ، 340-358

657 انظر ، احمد توفيق المدني : المصدر نفسه ، ص 186

658 شهادة احمد محساس ، مقابلة مع الباحث

659 انظر ، محمد حربي : المرجع السابق، ص، 160

وإهتم محساس بمسألة التسليح وتقوية قدرات القاعدة الشرقية والاوراس، ولم تكن علاقاته بحكومة بورقبيية واضحة المعالم، خاصة وأن دعمها ظل دائما مشروطا بمدى الخضوع لمطالبها، ولهذا اعتمد على الجزائريين المستقرين في تونس وعناصر القاعدة الشرقية في التموين والتسليح، وفرض صرامته في التعامل مع السلطات التونسية، واما هذه الاخيرة فلم تطمئن لجانبه، وقد دعتها تجربتها السابقة مع مسؤولي الثورة للحياد وتجنب ما قد يثير حساسية الجزائريين النافذين في تونس (660)، وكان قد اثار معارضة شديدة لمؤتمر الصومام بتوجيه من ابن بلة، وجمع حوله قادة سوق اهراس والاوراس، وكان يعتزم اعلان هذه المعارضة اثناء اجتماع قادة الوفد الخارجي في مؤتمر تونس في 23 اكتوبر 1956 لكن اختطاف طائرة الزعماء الخمسة حال دون ذلك (661)، وفي ديسمبر 1956 اجتمعت قيادات القاعدة الشرقية واوراس النمامشة مع محساس واعلنت رفضها لمقررات مؤتمر الصومام ومعارضتها للجنة التنسيق والتنفيذ وتزكيتها لمحساس (662)، وكانت المواجهة عنيفة في تونس بين محساس وأنصاره المتمسكين بالشرعية الثورية ولجنة التنسيق والتنفيذ المصممة على تنفيذ مقررات الصومام، وهكذا استمرت المجابهات بتونس، اذ يذكر آيت احسن أن السلطات التونسية أعلنت عن حيادها وفضلت مراقبة الوضع وهي تشتكي باستمرار من مشاكل الجزائريين (663)، وعندما جاء دباغين الى تونس لمحاورة الحكومة التونسية وتفنيد افتراءات محساس في ديسمبر 1956 وجد التونسيين مترددين في اختيار الموقف، ويناورون لكسب الورقة الراحبة (664)، وعندما تاكدت السلطات التونسية من نفوذ لجنة التنسيق والتنفيذ القوي رحبت باوعمران محاورا، وسهلت مهمته في تونس، وبالمقابل سمحت لمحساس بالفرار من قبضته، ووفرت لنفسها سياسة بديلة (665)، ومثلت بداية سنة 1957 انتظاما للعلاقات الجزائرية التونسية وتكريسا لسياسة التعاون، وهكذا انهيت مرحلة التردد بالاعتراف بسلطة بورقبيية، وفسح المجال لبناء علاقات تعاون وطيدة .

ويتبين من خلال تتبع مسيرة العلاقات الجزائرية - التونسية في مرحلة ولادة السلطة التونسية ان الثورة الجزائرية أكدت حضورها السياسي وأثارت مصاعب لسلطات تبحث عن

660 شهادة محساس، مقابلة مع الباحث

661 شهادة الوردى قتال، مقابلة مع الباحث، وشهادة الطاهر الزبيري المقدمة لزروال، محمد زروال: **المرجع**

السابق، ص 309.

662 انظر النص كاملا فتحي الديب : **المصدر السابق**، ص - ص، 673-674

663 انظر تقرير آيت احسن عن الوضعية في تونس Mabrouk BELHOCINE **op cit** p 214

664 احمد توفيق المدني : **المصدر السابق**، ص، 336

665 حربي محمد : **المرجع السابق**، ص، 160

الاعتراف بشرعيتها واحترام سيادتها، وكان عليها أن تتحمل تبعات الحرب الجزائرية الى ان تنظم شؤون الثورة في هذه القاعدة الاستراتيجية وتوجد حلول للمشكلة الجزائرية المستعصية.

ثالثا - تكريس العلاقة مع النظام المغربي

إن واقع تكريس العلاقة مع النظام المغربي اختلف كثيرا عن الحالة التونسية نظرا لطبيعة النظام المغربي من جهة، ولوضوح اهداف الثورة الجزائرية في علاقتها مع المغرب من جهة اخرى، وعلى الرغم من ذلك فان مخاض الاستقلال المغربي وعدم انفصام علاقات التحالف مع حركة المقاومة اسهما في لبس علاقة الثورة الجزائرية بمختلف اجنحة النظام المغربي، فلماذا أنهيت مهمة جيش تحرير المغرب العربي، وهل استطاعت جبهة التحرير الوطني اعادة رسم تحالفاتها السياسية؟، وكيف تحددت علاقاتها مع القصر ومع الحكومة وحزب الاستقلال؟

لقد ساهمت الظروف التي استقل فيها المغرب في تخلي الثورة الجزائرية عن قناعاتها المغاربية وتكريس الاعتراف بالنظام المغربي الذي كان يشق طريقه لتثبيت السلطة ومواجهة صعوبات المرحلة، وقد تبنت لها حقائق سياسية مهمة منها :

- تخلي حزب الاستقلال عن خيار الوحدة العسكرية مع الثورة الجزائرية لصالح الاهتمامات القطرية.

- ضعف تنظيم جيش التحرير وحركة المقاومة وعدم التعويل عليها في الحفاظ على مشروع الوحدة.

- تزايد قوة ونفوذ القصر الذي هيمن على سلطة المغرب المستقل (666)

إن حزب الاستقلال المتحالف مع الوفد الخارجي للثورة الجزائرية على مغاربية الحرب سرعان ما خضع لواقع الاستقلال المغربي، ولم يصمد علال الفاسي في معارضته لمفاوضي اكس لبيان، وقد تطور الصراع داخل الحزب وكاد يؤدي الى ازمة خطيرة بين زعيم الحزب وقادته في الداخل الذين لم يتفقوا معه بخصوص حل القضايا المغاربية وفأوضوا من اجل الاستقلال الوطني، وفي حين كان حديث لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة عن مواجهة موحدة ومصير مشترك اهتم قادة الداخل المفاوضين بالشان الوطني، وفضلوا خيار الاستقلال الانفرادي بدل رهن مصير المغرب بقضية الجزائر الشائكة، وكان غريبا ان يعقد حزب الاستقلال مؤتمره في ديسمبر 1955 دون ان يلتفت الى مسألة التوحيد المغاربي(667)، وبدأت مخاوف الثورة الجزائرية تتجلى امام

⁶⁶⁶ انظر، عيسى بابانا العلوي: أبعاد ملك الحسن الثاني، ترجمة، عبد الرحيم حزل، دار المعرفة، الرباط، (د ت)

ميوعة مواقف الوطنيين المغربيين الذين اختاروا المفاوضات للوصول الى حل سياسي إنفرادي شبيه بالحل التونسي، وكانت استراتيجية الكفاح الشمولي التي يزكها الفاسي ظاهريا تعادى في الداخل، وتقابل بتبريرات واهية يحبكها عبد الرحيم بوعبيد الذي انساق مع مخطط قي مولي التفاوضي في اكس لبيان ، وقد اجاب عن مخاوف خيضر من انكسار الحركة الوطنية المغاربية وخضوعها للاغراءات الفرنسية بالقول :ان حزب الاستقلال لم يتخل عن الجزائر وهو لا يفاوض وانما يبدي وجهة نظره لفرنسا(668)، وأوضح لمحمد لجاوي في نهاية عام 1955 انه يتوجب على جبهة التحرير الوطني اعادة رسم استراتيجيتها والقبول هي كذلك بمفاوضات الاستقلال الذاتي(669)، ويذكر بوعبيد في شهادته ان الحركة الوطنية المغربية بدأت منذ عام 1955 تتبنى استراتيجية بديلة تختلف عن استراتيجية مغربة الحرب نظرا لاعتبارات كثيرة ، يأتي على رأسها إختلاف الوضعية القانونية للمغرب عن وضعية الجزائر التي كانت خاضعة للاحتلال، وخيارها الوحيد لارغام المستعمر الاعتراف بشخصيتها هو الكفاح المسلح في حين ان حل قضية المغرب الخاضع للحماية لا يلقي هذه الصعوبات، وكذا خصوصية كل قطر في طرح قضاياها على المحافل الدولية، والتاكيد على ان " الكفاح المسلح ماهو في نهاية الامر الاسياسة مع استعمال وسائل اخرى...من هنا ظهر ان مسلسل المفاوضات المنفصلة امر لا مندوحة عنه، بل كنا نعتقد ان ذلك امر مرغوب فيه من الناحية التكتيكية، وتكفل التاريخ فيما بعد بان يبرهن على انه بفضل القواعد المتواجدة في كل من المغرب وتونس، وبفضل الدعم المادي للقطرين المستقلين استطاع المجاهدون الجزائريون ان ينظموا كفاحهم بصورة احسن ويطوروا ذلك الكفاح ليصلوا في نهاية الامر الى الحل التفاوضي لاتفاقية ايفيان..."(670) .

إن موقف قادة حزب الاستقلال المفاوضين في باريس و مناورات بلافريج في نيويورك وجنيف كانتا سببا في ازدياد الخلاف بين الاستراتيجيتين ، وتزايد مطامح الخيارين خاصة بعد عودة الملك محمد الخامس، ولم يفض الخلاف كما يذكر بلافريج إلا خلال اجتماع مدريد في مارس 1956، اذ توصل علال الفاسي وقادة المقاومة الى حل وسط يقضي بانهاء المقاومة في المناطق المحررة واستمرار جيش التحرير المغربي في كفاحه في مناطق الصحراء لمساعدة المجاهدين الجزائريين(671)، وبذلك تهرب الحزب من التزام دعم الجزائر وكسب الى صفه علال الفاسي ،اما قادة المقاومة فلم يكونوا جميعهم راضين عن حزب الاستقلال وياخذون على قادته انتهازيته المفرطة

668 انظر شهادة بوعبيد عبد الرحيم ، غلاب عبد الكريم : المصدر السابق، ص، 290

669 Mohammed LBJAOUI : op cit ,p 97

670 انظر شهادة بوعبيد عبد الرحيم جريدة البلاغ، مرجع سابق، ص - ص، 12 - 13

671 انظر شهادة بلافريج عن الخلاف مع الفاسي ، ابو بكر القادري : الحاج احمد بلافريج ، الدبلوماسي المحنك ،

وتضحيتهم بكفاح المقاومة والتزاماتها مع الجزائريين ، وواضح ان موقف حزب الاستقلال في بداية الاستقلال كان مشتتا، وأن انشغالاته الوطنية وخصوماته السياسية أنسته خيار التحالف وحتى التنسيق مع الثورة الجزائرية (672)، وبدورهم شعر قادة الثورة بتخلي الحزب عنهم ، وتاكدت شكوكهم من ارتهان موقفه وتضائل سلطته الحكومية رغم انه يمثل الاغلبية في حكومة البكاي(673).

وامام تخلي حزب الاستقلال عن مغاربية الحرب، وعودة السلطان محمد الخامس الى المغرب وجد جيش التحرير المغربي المتحالف مع الثورة الجزائرية نفسه في مازق حقيقي خاصة وانه لم ينضج أي مشروع سياسي ، وكان يحارب من اجل الاستقلال ويخضع السياسيين ، فهل كان بإمكانه ان الخروج عن الحزب او يخالف اوامر الملك بوقف القتال من اجل مساندة الجزائر ؟.

ويبدو ان هذا الموضوع طرح للنقاش لكن قادة حركة المقاومة سلموا بعدم المغامرة، خاصة امام توجيه الحزب انتقاداته لبعض وجوهها بخضوعهم للجزائريين وتأثرهم بالافكار الناصرية، وراهن القصر على احتواء جيش التحرير المغربي وعدم السماح لحزب الاستقلال بالاحتفاظ باية قوة عسكرية ، وكانت الثورة الجزائرية تامل في تواصل نشاطه، وتفضل التفاهة بالملك الشرعي بدل موالاته لحزب الاستقلال الذي لم يكن صادقا معها(674)، ولم يكن خيار مواصلة التحالف مع جيش التحرير المغربي وتجذير خطه لمواجهة النظام مطروحا لان ولاء المقاومين لملكهم كان مقدسا، والحالة المغربية تختلف كثيرا عن الحالة التونسية، ولهذا تفهم القادة الجزائريون وضعية المغرب واختاروا مبكرا التحالف مع الملك محمد الخامس .

وعلى الرغم من عدم وجود روابط صلة قوية بين المناضلين الجزائريين والسلطان محمد الخامس قبل و اثناء نفيه الا ان عودة هذا الاخير الى المغرب ظافرا، وتاكيدته على مواقفه الوطنية ومساندته للقضية الجزائرية زاد في حظوظ التقرب منه اكثر، وفي ظل تركز الاستقلال المغربي وتخلي حزب الاستقلال وحركة المقاومة عن مشروع وحدة الكفاح المغربي بادرت جبهة التحرير الوطني لربط اتصالاتها مع السلطان المغربي كسبا لتضامنه مع الثورة الجزائرية.

وقد ندد الوطنيون الجزائريون من قبل بنفي الملك محمد الخامس ، وطالبوا باعادته الى عرشه (675) ، وتجلى تضامنهم الفعال معه في حوادث 20 اوت 1955، وفي مطالبة قادة جيش

672 شهادة ، الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

673 شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص - ص، 39 - 45

674 لقد استجاب الحزب لمطلب تشكيل حكومة تشارك فيها كل التيارات وقبل نسبة 45 " من الحفائب الوزارية وكانت ميول قادة الداخل في غياب الزعيم الفاسي تميل الى ربط مصير الحزب بالملك ومنهم بلافريج وبوعبيد

675 اصدرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فتوى شرعية ملكه والصحافة الوطنية مؤامرة نفيه، انظر ما

كتبه، سعد الله : بعنوان صورة الملك محمد الخامس في بعض الصحف الوطنية الجزائرية، أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990، ج3، ص - ص، 87 - 100.

تحرير المغرب العربي بتتويجه ملكا على كامل المغرب العربي، واحتفاء الثورة الجزائرية بعودته إلى المغرب ظافرا (676)، وعلى الرغم من أن كثيرا من مسؤولي الثورة نظروا إلى هذه الخطوة على أنها حجر عثرة في وجه الكفاح الموحد إلا أن جبهة التحرير الوطني أعلنت أن عودة محمد الخامس إلى عرشه تمثل إحدى نجاحات المعركة المغاربية المسلحة، وأكدت على تواصل الكفاح المسلح في وجه الاستعمار الفرنسي حتى يتجسد الاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي (677)، وقد كان للتحالف العسكري المغاربي إثره العميق في إرغام فرنسا على الاعتراف باستقلال المغرب بعد أن كانت تفاوض من أجل استقلال شكلي (678)، وقد ساعد هذا الأمر كثيرا على بلورة موقف رسمي تضامني إيجابي وتأكيد حضور القضية الجزائرية ضمن خطب واهتمامات الملك محمد الخامس خلال مرحلتي التحرير وبناء الدولة، فهل كان محمد الخامس بدوره يفكر في احتواء قادة الثورة الجزائرية لخياراته السياسية؟

لقد أدى تطور القضية المغربية إثر عودة محمد الخامس إلى المغرب يوم 14 نوفمبر 1955 وتكليفه للبكاي بتشكيل حكومة ائتلاف تفاوضية في ديسمبر 1955 إلى فقدان الأمل في قدرة حزب الاستقلال وحركة المقاومة على مواصلة المعركة المسلحة، وقبل الإعلان عن نتائج مفاوضات الاستقلال كتب خيضر إلى قادة الداخل مؤكدا على اهتزاز موقف الجبهة من تطور الأوضاع في المغرب واهتمامها بمراقبة الموقف، وقال: "...لقد فضلنا الالتزام بموقف الانتظار الحذر ما دمنا لا نعرف ماذا سيفعل في النهاية السلطان وحزب الاستقلال مع للمقاومة" (679)، وأما قادة الداخل الذين استطلعوا بعض حقائق الأوضاع في المغرب عن طريق مبعوثيهم فتأكدوا من التفاف الشعب المغربي وراء سلطانه وعدم وجود معارضة حقيقية لمشروع

⁶⁷⁶ أرسل عيان رمضان بعثة ضمت شيوخ جمعية العلماء لحضور احتفالات عودة الملك وعيد العرش، وكلف الشيخ خير الدين وعلى مرحوم بمهمة الدعاية للثورة الجزائرية والتعرف على أوضاع المغرب، وكلف العربي التبسي بالاتصال بمحمد خطاب وطلب المساعدة المالية للثورة الجزائرية، في حين لم تكن مهمة مفدي زكريا واضحة، فقد يكون أبلغ رسالة الثورة إلى الملك خاصة وأنه كان مقربا من عيان وانشد بين يدي الملك قصيدة هنا فيها الملك على استقلال المغرب وذكره بوحدة قضايا المغرب العربي، ونقل هذا الوفد إلى عيان الوضع العام في المغرب مما جعله يؤكد على ضرورة التحالف مع الملك محمد الخامس نظرا لشعبيته ومكانته في المغرب انظر، Farouk BEN ATIA; Si mohamed khatab precurseur du maghreb. OPU Alger . 1991 . p p 73 74

⁶⁷⁷ أكد ذلك الوفد الخارجي في ندوته بالقاهرة يوم 2 فيفري 1956 انظر رسالة خيضر إلى عيان رمضان بتاريخ 26 فيفري 1956 . opcit . p147 Mabrouk BELHOCINE:

⁶⁷⁸ انظر، غلاب عبد الكريم: المصدر السابق، ص، 325 وما بعدها

⁶⁷⁹ رسالة خيضر بتاريخ 15/02/1956، . op cit . p136 Mabrouk BELHOCINE :

المفاوضات، وامام ضعف تمثيل انصار الحل الشمولي صدقت نبوءة عبان في أن المقاومين سيضعون السلاح بمجرد التأكد من استقلال بلادهم⁽⁶⁸⁰⁾

وبعد إعلان الاستقلال تجلت اهمية التعامل الرسمي مع السلطان المغربي وحكومته، ودون أي تردد او خلاف في الموقف باشرت جبهة التحرير الوطني تكريس علاقاتها مع القصر، وقد نسق احمد بن بلة الموقف مع قائد حركة المقاومة الدكتور الخطيب في ضرورة التحالف مع القصر، وفي اول لقاء للخطيب مع الملك محمد الخامس طرح امامه موضوع التزام المقاومة المغربية بمواصلة الكفاح ودعم الثورة الجزائرية، فاعرب له الملك بانه سيكون وفيا لهذا الالتزام وانه يتكفل بدور التضامن من اجل تحرير الجزائر⁽⁶⁸¹⁾، وهذا الموقف التضامني من الملك سمح لقادة المقاومة ومسؤولي الثورة الجزائرية تأكيد خيارهم في التحالف مع الملك وتكريس شرعيته بدل المراهنة على الاحزاب الوطنية المتنافسة، ويذكر أحمد ابن بلة أن الملك محمد الخامس طلب مقابلته في مدريد اثناء مفاوضات استقلال المغرب الاسباني في افريل 1956، واکد خلال اللقاء اهتمامه بالقضية الجزائرية وعواقب وقف القتال بالمغرب، وانه اطلع على التزامات المقاومة المغربية بمواصلة الكفاح حتى يحرر كامل شمال افريقيا، وانه يعلن تضامنه مع هذا الميثاق الذي كان له الفضل في عودته للعرش، واوضح محمد الخامس ان الفرنسيين عرضوا عليه الاستقلال ولم يكن بوسعه رفضه، وأنه قبل بخيار استقلال المغرب ليكون مجالا استراتيجيا وعمقا للجزائر، وتعهد بقبول طلبات المسؤولين الجزائريين وان يسهم في دعم الثورة الجزائرية، ويضيف احمد بن بلة ان قيادة الثورة اجتمعت وحددت اشتراطاتها وطلباتها للتعامل مع محمد الخامس والاعتراف بخياره الاستقلالي، وشملت على خمسة وعشرين بندا، وناكيدا على تضامنه فان الملك "أضاف نقطا اخرى تجاوزت الخمس وعشرون التي كانت عندي فطبعها قبلت، والرجل كان عظيما وصادقا في كل النقط التي اتفقنا عليها في مدريد".⁽⁶⁸²⁾ واشاد ابن بلة في مذكراته بنتائج هذا اللقاء: "انتهت محادثاته بنتائج هامة، لقد وعدنا محمد الخامس في غيبة المساعدة العسكرية المباشرة بمساعدات كبرى، لقد اعطانا فيما اعطانا تأكيدا بان تكون الحدود المغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدود صديقة وممكنة العبور دخولا وخروجا للأسلحة والرجال".⁽⁶⁸³⁾ وخلال هذا اللقاء عرض الملك محمد الخامس خيار وساطته على السلطات الفرنسية لحل القضية الجزائرية، وتم الاتفاق على

680 انظر رسالة عبان الى الوفد الخارجي بتاريخ 15/03/1956 : **IBID** Mabrouk BELHOCINE : p162.

681 انظر شهادة الخطيب، مجلة **الذاكرة الوطنية**، مرجع سابق، ص 380.

682 انظر مداخلة احمد بن بلة في المؤتمر القومي العربي السابع، الدار البيضاء، المغرب، ايام 15-21 مارس

1997، جريدة **الاتحاد الاشتراكي**، العدد 4970 (20 مارس 1997)

683 احمد بن بلة : **مذكرات احمد ابن بلة**، مصدر سابق، ص 101

اعتماد ممثلين لجبهة التحرير الوطني لدى السلطان يسهرون على رعاية شؤون الثورة (684)، وأما المقابلة مع الامير الحسن فأراد من ورائها احمد بن بلة اختبار مدى استعداد السلطات المغربية لدعم الثورة الجزائرية، اذ طلب منه التوسط لدى السلطات الاسبانية لضمان وصول الأسلحة إلى الجزائريين سرا، وتأكد الى حد ما من صدق نوايا القصر في إعانة الثورة. (685)

ولا شك ان قناعة محمد الخامس بمساعدة الثورة الجزائرية كانت واضحة، ولأنها صادقة اخذت ماخذ السرية ولم تفصح عنها سوى شهادة احمد ابن بلة، ويمكننا ربط المبادرة المبكرة للملك في كسب قادة الثورة الجزائرية بجملة عوامل من اهمها :

- الخشية من تجذر الموقف المغاربي وانفلات الامور من يد القصر الحريص على توطيد سيادته
- اهمية كسب موقف قادة الثورة الجزائرية لاحتواء التحالف السياسي والعسكري مع حركة المقاومة وحزب الاستقلال والخطابي، وكذا في احتواء مظاهر التضامن الشعبية ومنع تجذرها.
- تاكد القصر من ارتباط القضية الجزائرية وتأثيرها على الاستقلال المغربي دعاه إلى أن يشرف على تأطير العلاقة مع جبهة التحرير الوطني، وأن يعمل على ربط حدود نشاطها .
ومن جهتها سعت قيادة الثورة الجزائرية التي اختارت السلطات المغربية محاورا، الى تأكيد مطالبها الثورية، وتوطيد الصلة بالمسؤولين المغربيين المعول عليهم في دعم الثورة الجزائرية وظلت اتصالاتها قائمة مع علال الفاسي والخطابي في القاهرة، ومع قادة جيش التحرير المغربي الذين لم يضعوا السلاح بعد، وقد تولى بوصوف قيادة منطقة وهران انطلاقا من داخل الحدود المغربية واشرف على المهام المدنية والعسكرية للثورة في المغرب فاخضع له الطيب الثعالبي ومنصور بوداود والشبح خير الدين، وبذلك توحد موقف الثورة الجزائرية وتوضحت مطالبها من السلطات المغربية، ولم تعرف انقساما مثل الذي عرفته قاعدة تونس (686).

إن مسؤولي الثورة الجزائرية وضعوا نصب اعينهم تحقيق اهدافهم الاستراتيجية، واستغلال الوضع الجديد لتحقيق اقصى ما يمكن من المزايا، وقد دعت قرارات مؤتمر الصومام الى مزيد من التضامن السياسي مع السلطات المغربية وافرت في ظل الوضع الجديد الاعتراف بها من اجل كسب الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية، وكانت مهمة تمرير السلاح الى الداخل عبر المغرب تكتسي اهمية بالغة في ظل تزايد مكانة الواجهة المغربية، وتطلب الامر الحفاظ على قواعد الثورة الخلفية، وكسب تعاون السلطات المغربية والحصول على تسهيلاتهما ودعمها المادي والمعنوي (687)

684 انظر تقرير الديب عن مقابلة ابن بلة محمد الخامس .فتحي الديب :المصدر السابق ، ص - ص 198-199

685 المصدر نفسه ، ص - ص 199-200.

686 انظر حربي محمد : المرجع السابق . ص، 172.

687 انظر احمد بن بلة : مذكرات احمد بن بلة ، مصدر سابق . ص، 101.

، واجتهدت قيادة الثورة في الحفاظ على تحالفاتها السابقة وعلاقتها مع قادة المقاومة خاصة الدكتور الخطيب ، وكذا مع الخطابي وحزب الاستقلال ، وكانت تؤكد على وحدة قضايا المغرب العربي ، وعلى ضرورة مجابهة المخططات الاستعمارية ، واعتمدت في علاقاتها مع مجموع هذه الاطراف الحيطة والحذر ، وضيقت من دائرة السرية في التعامل مع السلطات الحكومية خاصة وان حكومة البكاي كانت ائتلافية ، وكثير من السلطات الادارية كانت ما تزال بايدي الفرنسيين واعوانهم القدامى ، كما ان القوات الفرنسية كانت تراقب باستمرار تحركات الجزائريين (688)

وعلى الرغم من ان المغرب الرسمي لم يظهر تضامنه المباشر وقام بحل المقاومة الا ان الثورة الجزائرية اختارت التحالف الخفي مع القصر وذلك لاعتبارات موضوعية كان من اهمها :

— الأهمية الاستراتيجية للمغرب كواجهة مهمة للثورة يتطلب عدم رهنها بتحالفات ظرفية ، بل يتوجب كسب جانب السلطات الرسمية للاستفادة من مختلف تسهيلاتهما ودعمهما .

— استغلال ظرفية المرحلة وما تمثله من حضور قوي للثورة الجزائرية في المغرب ، والضغط الملحة على التضامن مع الثورة الجزائرية من قبل المقاومة والجمهير الشعبية .

- تاكد قيادة الثورة من قوة نفوذ القصر وقدرته على الهيمنة على السلطة بتفتيت قوى المقاومة والاحزاب السياسية وقد توضح هذا الخيار للوفد الخارجي منذ لقاء ابن بلة - محمد الخامس في مدريد ، واما قادة الداخل فان نظرتهم الواقعية حسمت النقاش واكدت فناعة التعامل مع السلطان الذي ينبغي الارتكاز عليه في أي علاقات مفيدة .

ولم يكن هذا الاختيار يعني تكرر الثورة الجزائرية لاستراتيجية مغاربية الحرب ، خاصة وانها اظهرت حنكة في ادارة علاقاتها مع مختلف الاطراف السياسية المغاربية ، فلم تظهر للخطابي ولا لحزب الاستقلال مخطط تحالفها مع حركة المقاومة والقصر ، ولا تسعنا الوثائق في التعرف على الدور الذي لعبته في تقريب التحالف بين جيش التحرير المغربي والملك محمد الخامس ، لكن توجيهاتها في هذا الاطار كانت واضحة ، وقد اختارت هي بدورها التحالف مع القصر ، وجعلت من الدكتور الخطيب وصيا على تحالفها مع القصر و رابط الاتصال بينها وبين القصر (689) ، وكان هذا التحالف يؤشر على انفصام العلاقة مع حزب الاستقلال ، ويدل على رد فعل مسؤولي الثورة على الاهتمامات القطرية لهذا الحزب ، وشعر الحزب بجسامة أخطائه وقبوله لاستقلال صوري ومشاركته في سلطة ائتلافية ، وخاصة وانه كان بإمكانه أن يحقق أهدافه كاملة لولا اندفاعه ، وجاءت استفاقته متأخرة في صيف عام 1956 عندما طالب بمنحه السلطة حتى يتسنى له تحقيق التغيير ، ذلك لان القصر كان قد

⁶⁸⁸ انظر تقرير فتحي الديب عن لقاءه مع بوصوف في بداية جوان 1956 بمدريد . فتحي الديب : المصدر السابق ،

هيمن على السلطة واحتوى جيش التحرير المغربي، ولم يكن بمقدور الحزب اعادة كسب قادة الثورة الجزائرية من جديد، وقد مد القصر يده اليهم (690)

لقد جسد القصر تضامنه مع الثورة الجزائرية واطمان على علاقاته معها، خاصة بعد حل جيش التحرير المغربي وابعاد بعض عناصره الى الجنوب، وكانت ضغوط الفرنسيين والخشية من تحالف الجزائريين مع المقاومة المغربية في الريف تزيد من مخاوفه، لذا اشرف الامير الحسن بعد مقتل المسعيدي على ضم فرق جيش التحرير المغربي المنتشرة في الريف الى القوات المسلحة الملكية، وبسط سيطرته على مناطق مهمة كانت خاضعة لنفوذها، واطر العلاقة مع جيش التحرير الجزائري، وبذلك تجاوز احدى الصعوبات الكبرى التي تقف في وجه فرض السيادة على مناطق المغرب الشمالية والشرقية (691)، وابتانت هذه الخطوة للقادة الجزائريين على النوايا الخفية للامير الحسن في مراقبة وتقنين حضور الثورة الجزائرية بالمغرب، وسمحت لهم من تقدير حجم التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائرية، خاصة وان عددا كبيرا من المقاومين فضلوا تقديم أسلحتهم للثورة الجزائرية والتحق البعض منهم بصوفوها، وفي اطار حسن النوايا أمر الملك محمد الخامس بواسطة الدكتور الخطيب بتقديم مساعدات مادية مهمة للثورة الجزائرية (692)

وأظهر الملك محمد السادس اهتمامه بالقضية الجزائرية، وأكد للمسؤولين الفرنسيين ارتباطها باستقرار الوضع في الشمال الإفريقي، وطالب بايجاد حلول سلمية لها، واثرت تكريس السيادة في المغرب وتوطيد صلته مع قادة جبهة التحرير الوطني اقترح وساطته لحل المشكلة، واعلن جهارا معاداته للسياسة الفرنسية في الجزائر وتضامن المغرب مع الكفاح الجزائري وارتباط استقلاله بحل المشكلة الجزائرية (693)، وتبنت حكومته هذا الموقف واعلنت انها ستراجع في هيئة الامم المتحدة عن القضية الجزائرية، ووضح احمد بلافريج وزير الخارجية النهج السياسي للدبلوماسية المغربية المتضامن مع الجزائر قائلا: "...اننا لا يمكن ان نوافق على سياستها في الجزائر، وان فرنسا يجب ان تحل المشكلة على اساس الرغبات المشروعة للجزائريين..." (694)، وفي خطابه الشهير في مدينة

690 انظر توفيق الشاوي : **المرجع السابق**، ص - ص، 46 - 47.

691 انظر عيسى بابانا العلوي : **أبعاد ملك الحسن الثاني**، مرجع سابق، ص، 239

692 انظر ما كتبناه سابقا في المبحث الرابع من الفصل الاول

693 Benjamin STORA **Algerie – Maroc histories paralleles croisés**, ed. Barzakh. Alger 2002 . p – p. 49 – 50

694 انظر تقرير بلافريج عن سياسة المغرب الدبلوماسية بتاريخ 29 افريل 1956. ابو بكر القادري : **المرجع السابق**

وجدة يوم 26 سبتمبر 1956 طالب محمد الخامس بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة⁽⁶⁹⁵⁾، وكان لهذا الخطاب التاريخي ولبعثة الأمير الحسن وقعهما في الأوساط الفرنسية⁽⁶⁹⁶⁾، فقد بحث الأمير الحسن مع آلان سافاري موضوع انشاء القوات المسلحة الملكية وموقف مساندة المغرب للجزائر في دورة الامم المتحدة المقبلة، وابلغه موقف المغرب الرسمي المنشغل بقضية الجزائر، وضرورة دخول الحكومة الفرنسية في مفاوضات رسمية مع الجزائريين، وأكد لقي مولى ان جبهة التحرير الوطني تمثل قوة سياسية منظمة وبالامكان التفاوض مع قادتها، وانها تسيطر على الميدان وصفوفها موحدة عكس ما يشاع عنها، وقبل عقد ندوة تونس أرادت جبهة التحرير الوطني أن تدعم تحالفها مع السلطات المغربية وأن تبلغ بعض انشغالات ومطالب الكفاح الجزائري فاستجابت لدعوة الملك محمد الخامس بزيارة المغرب⁽⁶⁹⁷⁾، تلك الزيارة كانت نهايتها اليمية باختطاف قادة الجبهة الذين استقلوا طائرة مغربية، ولكن مباحثات الرباط كانت مفيدة في تكريس العلاقات بين الجانبين وتأكيد الدعم المغربي، وعلى الرغم من اهمية هذه المباحثات الا انها لم تحض بوقفة تفحص، فهل غابت تفاصيلها بتغيب القادة الجزائريين المعتقلين، أم أن حادثة الاختطاف وصدائها طغت على طبيعة المباحثات الثنائية الجزائرية- المغربية؟

وتسعدنا شهادة الغالي العراقي⁽⁶⁹⁸⁾ الذي حضر جلسات المباحثات في كشف كثير من الحقائق المهمة، فاولا مكنت هذه المباحثات الطرفين من إرساء علاقات التفاهم والتعاون، وثانيا كرسست خلالها جبهة التحرير الوطني اعترافها الرسمي بالسلطات المغربية التي اظهرت تضامنها ودعمها للثورة الجزائرية، وقد نزل الوفد الجزائري بتطوان واجتمع بالأمير الحسن في اقامته الخاصة، وكان الى جانبه الغالي العراقي والدكتور الخطيب والاستاذ الطريس، وعبد الرحمان اليوسفي، وادك الامير في كلمته للقادة الجزائريين ان الملك متضامن مع القضية الجزائرية ويحرص على أن يمثل الشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني في المؤتمر الشمال الافريقي، وعرض أمامهم جدول الأعمال المتضمن مناقشة حلول المشكلة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، وأكد على جهود جلالتة من اجل ايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، واهتمامه بدراسة مسألة الوحدة الشمال الافريقية دراسة جادة، ويذكر الغالي العراقي " أن الوفد الجزائري تطرق الى بسط ملاحظاته واستفساراته في

⁶⁹⁵ انظر نص خطابه كاملا ، محمد الخامس : إتبعات إمة، ج 1، مجموعة الخطب التي القاها محمد الخامس من 1955الى1956، المطبعة الملكية ،الرباط، 1956، ص - ص، 22 - 23

⁶⁹⁶ **L OPSARVATEUR** : du 4 octobre 1956

⁶⁹⁷ انظر، احمد ابن بلة : المصدر السابق، ص، 119

⁶⁹⁸ تعتمد شهادته الشفوية، مقابلة مع الباحث ، وشهادته المنشورة ،الغالي العراقي : ذاكرة نضال وجهاد ، مصدر

نقاش صريح، أسفر في النهاية على استحسان الجميع ذهاب الاخوة اعضاء الجبهة الى الرباط للاجتماع بصاحب الجلالة" (699) .

وخلال الجلسة المسائية تعرض الطرفان لموضوع التعاون المغربي - الجزائري وسبل تعزيز التضامن المشترك، وقد استعرض الامير الحسن الموقف الرسمي للمغرب من دعم الثورة الجزائرية والالتزامات التي تحققت والتعاون الذي اثمر نتائج مهمة، وبدأت المباحثات بمناقشة مختلف جوانب الدعم والالتزامات التي ابدتها المغرب، ويبدو أن الطرفين حررا مسودة في الموضوع عنوانها "التزامات المغرب ملكا وحكومة وشعبا اتجاه الشعب الجزائري الممثل بجبهة التحرير الوطني الجزائرية"، وتم الاتفاق على نقاط عديدة منها: مرابطة جيش التحرير الجزائري على طول الحدود وتمير الاسلحة، وحرية تنقل الجزائريين، ووضع حد لتحركات القوات الفرنسية، وتقبل الامير الحسن مطالب القادة الجزائريين المختلفة، وتم الاتفاق على اثره النقاش اكثر في الرباط وتونس (700)، ويبدو ان القادة الجزائريين اهتموا بمناقشة موضوعات عديدة بما في ذلك حدود الدعم الواجب تقديمها للثورة في حالة استمرار الحرب، والموقف السياسي من مطالبهم في حالة مباشرة للمفاوضات، وقد ابدى احمد بن بلة أملا في قرب ايجاد حل للحرب الجزائرية (701)، وحرص محمد خيضر على مسألة الاعتراف بجبهة التحرير الوطني مفاوضا وحيدا للسلطات الفرنسية (702)، وأشار بوضياف إلى اثاره السلطات المغربية في هذه المرحلة لموضوع الحدود (703)، ولكن المصادر الجزائرية لم تقف امام توضيح كثير من جوانب موضوع المباحثات وحصيلتها .

وقد اقتبل محمد الخامس القادة الجزائريين وبحث معهم الموقف من القضايا المطروحة وأكد لهم تضامن المغرب ودعمه للكفاح الجزائري، ووفائه بجميع الالتزامات المتفق عليها، وكانت امال القادة الجزائريين الذين اعلنوا تحالفهم مع السلطات المغربية والتونسية معلقة بتأكيد مؤتمر تونس على دعم مطالب الجزائريين في السلم والحرب، وادى اختطاف طائرة القادة الجزائريين الى فشل ندوة تونس، وحدث انعكاسات كبرى على تطور العلاقات المغربية وعلى العلاقة مع فرنسا، والمؤكد أنها مثلما أيست من حل قريب للمشكلة الجزائرية أكدت على وقوف المغرب ملكا وحكومة وشعبا الى جانب الثورة الجزائرية (704)

699 انظر الغالي الوافي : المصدر نفسه ،ص، ص 156، 157 .

700 المصدر نفسه ،ص، ص 156-157 .

701 انظر مداخلة احمد بن بلة في المؤتمر القومي العربي السابع، جريدة الاتحاد الاشتراكي، مرجع سابق،

702 انظر، الغالي العرافي : المصدر السابق ، ص 157 .

703 محمد بوضياف : الجزائر... الى أين ، مصدر سابق، ص 152

704 انظر المجاهد، (لسان حال جبهة التحرير الوطني)، ع 12 (15 نوفمبر 1956)، ص 8

ونخلص للتأكيد ان تكريس العلاقة مع السلطات المغربية لم يلق التردد الذي عرفته العلاقات مع النظام التونسي، وان الثورة الجزائرية فضلت كسب دعم الملك محمد الخامس وارتبطت بصلات وطيدة هدفت الى توفير الدعم والمؤازرة، وهو بدوره راهن على احتضان التحالف العسكري الجزائري المغربي لما له من نفوذ قوي ومكانة شعبية، وبذلك نجح السلطان في كسب رهان جيش التحرير المغربي والثورة الجزائرية ومنع حزب الاستقلال من تسييس حركة المقاومة واستغلال ورقة الثورة الجزائرية.

رابعا - إرساء علاقات الثورة مع السلطات الليبية

إحتلت ليبيا مكانة مهمة في استراتيجية الثورة التحريرية كونها تمثل معبرا مهما لمرور الأسلحة، وحليفا سياسيا مساندا للقضية الجزائرية، وقد فرض نظامها السياسي الملكي الفيدرالي على قادة الثورة الجزائرية التكيف مع خصوصياته، وقد وطدوا مع بعض المسؤولين علاقات خفية وكان لا بد من الوصول الى ترسيم هذه العلاقات في عام 1956، والتحالف مع الملك ادريس ومع الحكومة والسلطات الفيدرالية .

لقد اتسمت العلاقات مع السلطات الليبية منذ اندلاع الثورة الجزائرية وحتى منتصف عام 1956 بالسرية التامة، وبخضوعها للوساطة المصرية، وارتكزت على تقديم التسهيلات لمهمة تمرير الأسلحة، ففي عام 1954 بذل ابن بلة والمسؤولون المصريون جهودا مضمينة من اجل كسب موقف رئيس الحكومة الليبية ابن حليم ومسؤول التشريفات ابراهيم الشلحي اللذين يعتمدان على مساندة مصر لنفوذهما السياسي، ويذكر مصطفى بن حليم أن لقاءه مع جمال عبد الناصر أثناء زيارته لمصر في اواخر شهر اكتوبر عام 1954 تعرض لموضوع دعم الثورة الجزائرية، وأنه تفاجأ بطلب الإشراف على استقبال السلاح وإيصاله عبر التراب الليبي إلى الحدود الجزائرية، واندفع في الرد على عبد الناصر المتحامل على الملك، "ان ليبيا لا تخشى فرنسا"، وان الملك ادريس الأول جزائري، وأن جده الأول جاء إلى ليبيا من الجزائر هربا من الطغيان الفرنسي، وأنه قد أمضى حياته يقاوم التغلغل الفرنسي في التشاد والسودان والنيجر" (705)، وأكد ابن حليم أن ليبيا ستكون في طليعة البلدان العربية المتضامنة مع الجزائر، وذلك على الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها والرقابة الاجنبية المشددة عليها وحساسية العلاقة مع فرنسا، هذه الظروف الخاصة أخذتها قيادة الثورة بعين الاعتبار وهي تطلب فقط دعما خفيا لنشاط تمرير الأسلحة، اذ يورد ابن حليم أنه فاتح الملك ادريس الأول في موضوع دعم الثورة الجزائرية بعد عودته إلى ليبيا، وسجل موقفه الايجابي

⁷⁰⁵ انظر، مصطفى احمد بن حليم : صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية

واستعداده الكامل لتأمين مهمة نقل السلاح في سرية تامة (706)، ويعلق محمد عثمان الصيد على هذه الرواية بالقول: ان قرار تمرير الأسلحة عبر ليبيا تنبأه الملك وأمر به، ولم يكن مبادرة شخصية لإبن حليم (707)، وهذه الشهادة من أحد المسؤولين المقربين من الملك ترفع اللبس عن صمت المصادر المصرية والجزائرية وإحجامها عن تبيين موقف ملك ليبيا الذي أبدى تضامنا مع جهاد الجزائريين واستعدادا مبكرا لدعمه، وقد غاب عن فتحي الديب وابن بلة معرفة الموقف الملكي بحكم السرية البالغة وعزلة الملك ادريس السنوسي وتعاملهما المباشر مع رئيس السلطة التنفيذية (708)، ويبدو لنا ان قيادة الثورة لم تهتم في هذه المرحلة بإرساء العلاقات السياسية وكسب الموقف الرسمي للملك بقدر ما اهتمت بانجاح مهمة تمرير الأسلحة، ولعل ذلك يرجع إلى الدعاية التي كانت تطال الملك وتصفه بالضعف والتعاون مع الدول الاستعمارية، أو باحتياطات التحفظ والسرية لإنجاح المهمة الأساسية وتأجيل موضوع إرساء العلاقة مع النظام الليبي.

لقد كلف رئيس الحكومة أحد أعوانه برعاية نشاط الجزائريين في تمرير الأسلحة و ذلك في سرية تامة خشية انتباه القوات الاجنبية المرابطة بليبيا، وقد أشار أحمد بن بلة الى أهمية هذا التعاون السري في اقتناء وتمرير الدفعات الأولى من الأسلحة، ونوه بحسن العلاقات التي كانت تجمعهم برئيس الحكومة الليبية قائلا : "هذه العلاقات كانت موجودة والمساعدة كانت حقيقية ولكنها كانت تعطي لنا في سرية مطلقة لان ليبيا كانت ماتزال تحت النفوذ الاجنبي ورئيس الشرطة كان انجليزيا، كان علي ان اعمل في شروط السرية التامة" (709)، وتحدثت العديد من المصادر عن النشاط الحثيث للمسؤولين الجزائريين في قاعدة ليبيا وعن تعاونهم مع اعوان الخطابي واللاجئين التونسيين في طرابلس (710)، ومن اجل السلاح قام ابن بو العيد عشية اندلاع الثورة بسفيرة إلى ليبيا ظلت خفية عن الجميع (711)، ففي طرابلس التقى ابن بلة ومصطفى ابن بو العيد لدراسة سبل ادخال الأسلحة الى الجزائر، وعينا بشير القاضي مسؤولا عن نشاط الجزائريين في ليبيا، ونسقا التعاون مع المقاومين التونسيين، وبدأت مهمة شراء الأسلحة من الليبيين والمهربين الأجانب، وبفضل تعاون الليبيين

706 المصدر نفسه ، ص 352.

707 محمد عثمان الصيد : محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية الاسبق، ط1

مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص - ص، 110-111

708 لا تشير مذكراتهما الى تبلور قرار مبكر للملك ادريس السنوسي

709 انظر .احمد ابن بلة : المصدر السابق، ص، 107

710 انظر ،محمد حمادي العزيز : المصدر السابق ، ص - ص، 152،-167، وشهادة بشير القاضي، المرجع السابق

ص، 169. وكذا Azzedine AZZOUZ : op cit ,p- p184 - 186

711 تمت هذه الزيارة يوم 24 اوت 1954، ونلاحظ ان المصادر الجزائرية لا تشير إلى هذه الخطوة المهمة من استعدادات الثورة .

والتونسيين تم تمرير الدفعات الاولى الى الاوراس والنمامشة (712)، واتفق ابن بلة مع عبد الحميد بي درنة على تامين انزال شحنة المراكب المصرية التي بدأت تنزل حمولتها في طرابلس بدءا من شهر ديسمبر 1954 وتأخذ طريقها الى الجزائر عبر الحدود الليبية والتونسية (713).

وقد قدر لليبيا ان تلعب هذا الدور الحساس في تاريخ الثورة الجزائرية، وان تحسن كثيرا من صورة تضامنها مع القضايا العربية والتحررية، وفشلت جميع مساعي فرنسا في مراقبة نشاط مهربي الأسلحة، والضغط على الحكومة الليبية، غير أنها تماطلت في إجلاء قواتها عن منطقة فزان التي عدتها حاجزا أمنيا يفصل الجزائر عن ليبيا والمشرق العربي، وقد طلبت من القوات البريطانية والامريكية بليبيا تقديم مساعدتها وفرض الرقابة على نشاط المهربين، و تعقبت أجهزتها الامنية نشاط الجزائريين في ليبيا .

وقد كانت مهمة الجزائريين في ليبيا موفقة الى أبعد الحدود وهم يكسبون تعاون رئيس الحكومة ورضا الملك ادريس ويحققون للقضية الجزائرية تضامنا شعبيا كبيرا، وشيئا فشيئا أرست الثورة الجزائرية أقدامها في ليبيا واحتضنت رسميا وشعبيا بتضامن مميّزا، وساهمت عوامل عديدة في تكريس جبهة التحرير الوطني علاقاتها مع النظام الليبي نذكر منها :

1- الأهمية السياسية لليبيا في تكريس التضامن المغربي باعتبارها طرفا مساندا لاهداف جبهة التحرير الوطني دون أية شروط أو إلتزامات.

2- إزدياد ثقة مسؤولي الثورة في تعاون السلطات الليبية خاصة إثر إفشالها لمحاولة اغتيال

أحمد بن بلة، حيث أصبح بإمكانهم الاعتماد على الملك ورجال الحكومة ومسؤولي الولايات

3-تقنين ليبيا للوجود الأجنبي في بلادها وفرض سلطتها على الأجهزة الأمنية سمح بتأمين

نشاط الجزائريين

4- تكرر إعلان السلطات الليبية في موقفها المسالة للقضية الجزائرية وتزايد ضغوط

التضامن الشعبية عليها.

وبعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية أجهرت السلطات الليبية عن دعمها

ومساندتها للقضية الجزائرية، وأظهرت احتضانها للنشاط السياسي لجبهة التحرير الوطني وذلك

تكريسا لموقف الملك المؤيد للجزائريين في كفاحهم الشرعي، وانصياعا لاصوات التضامن الشعبية،

ودعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمتقنين لاتخاذ موقف صريح من الثورة الجزائرية (714)، وقد

712 انظر ، شهادة بشير القاضي :المرجع السابق ، ص،172،

713 انظر فتحي الديب:المصدر السابق، ص ص،61- 67- p، Mohammed LBJAOU : op cit ،

: p129-130

714 محمد الصالح الصديق : دور الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2000، مرجع

طالب بعض نواب مجلس الامة الحكومة الليبية بضرورة مقاطعة فرنسا والتخلص من معاهدة الصداقة التي أبرمت معها في اوت 1955، وعبرت الحكومة الليبية عن تجاوبها مع مطلب دعم الثورة الجزائرية، وأعلنت صراحة تأييدها للقضية الجزائرية (715)، وخلال مرحلة تكريس العلاقة مع السلطات الليبية وإعلانها توصلت مهمة تقديم التسهيلات لمرور الاسلحة بشكل سري وسجل المسؤولون الجزائريون استعدادا رسميا كاملا لتقديم مختلف ضروب الدعم والمساندة للثورة الجزائرية، ففي افريل 1956 عقدت في القاهرة وطرابلس مباحثات مع رئيس الحكومة ابن حليم من اجل تمرير الاسلحة جوا الى داخل الجزائر، والقيام بالمساعي السياسية لدعم قضية الجزائر، وابدى موافقته على وضع مطاري نالوت ووزان تحت التصرف (716)، وأعرب عن استعداده لشراء الأسلحة لصالح الثورة وتنظيم مقابلة مع الملك تاكيدا على الدعم السياسي لليبيا (717) .

وفي 12 جوان 1956 استقبل الملك وفدا عن جبهة التحرير الوطني ضم دباغين والمدني وعمر دردور، وفي اول لقاء له مع قادة الثورة الجزائرية اعرب الملك عن دعمه و مساندته لجهاد الجزائريين و أكد على قدسية هذا الجهاد، وان ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تشترك فيه روحا وبدنا، وأعلم محدثيه أنه يتابع مباحثاتهم مع الحكومة الليبية ويوافق على بنود الاتفاقية الأخيرة مع ابن حليم بخصوص نقل الاسلحة جوا، وتسهيل مرور الأسلحة برا من السلوم إلى طرابلس، وأن الحكومة الليبية ستكون مجندة لخدمة جميع مطالب الثورة الجزائرية (718)

هذه المقابلة اكدت على ترسيم تمثيل جبهة التحرير الوطني في ليبيا وتكريس العلاقة المباشرة مع الملك فضلا عن حكومته، وأصبح ممثلوا الثورة يلجأون إليه كلما عجزت الحكومة والسلطات المحلية عن تلبية مطالبهم، وقد سجل مواقف تضامنية متميزة، ولم يقف بينه وبين دعم جهاد الجزائريين سوى المخاطر التي كانت تحدق ببلاده، وامكانيات ليبيا الضئيلة، وأتيحت الفرصة للملك إدريس أن يظهر بصورة الملك المتضامن تلقائيا مع الثورة الجزائرية، ولم تعد الشكوك تقف أمام نزاهة الموقف الليبي، كما ان صورة البلد الخاضع لنفوذ الاجانب اخذت في الانجلاء، وهكذا فقد فكت ليبيا عزلتها المغاربية والدولية بفضل مساهمتها الفاعلة في دعم الثورة الجزائرية وتوطيد علاقاتها مع قادتها، كما أنها تمكنت من تحسين وضعيتها السيادية وتصفية بقايا الإدارة الفرنسية بفران.

ونؤكد اخيرا أن ليبيا مثلت بموقعها الاستراتيجي وتضامنها الفعال دورا مهما في إعزاز الثورة الجزائرية، وأنه ما إن توضحت معطيات الطرفين بخصوص ترسيم علاقاتهما والإعلان عنها حتى تبدى موقف ليبيا المساند للقضية الجزائرية والتميز مغاربيا بتضامنه الفعال والمناهض للسياسة

715 انظر جريدة طرابلس الغرب ، عدد يوم 3 جوان 1956 .

716 انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق ، ص - ص، 139-144

717 المصدر نفسه، ص، 143

718 المصدر نفسه . ص - ص 162-165.

الفرنسية ،وقد أسهم في توسع نشاط الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا كما سيأتي بيانه، وعلى ضوء استعراضنا لمظاهر تكريس العلاقة مع الأنظمة المغاربية نؤكد على مايلي:

— إن الاعلان عن استقلال تونس والمغرب على الرغم من أهميته صدم مشروع مغربة الحرب الذي كانت تعول عليه جبهة التحرير الوطني في حسم المجابهة مع المستعمر ،وهو ما حتم عليها إعادة النظر في علاقاتها المغاربية والاعتراف بالسيادات القطرية بدل مناهضتها.

— لقد كانت السياسة المغاربية إحدى مجالات التنافس بين قادة الداخل وقادة الخارج ،وأدى تطور الثورة ولجوء قادتها للخارج إلى تكريس العلاقات مع السلط المغاربية ،والتخلي تدريجيا عن مبدأ الحل الشمولي لقضايا المغرب العربي.

— إن السلطات المغاربية كانت مضطرة إلى بناء علاقة منتظمة ومتضامنة مع جبهة التحرير الوطني خاصة أمام ازدياد نفودها وقوتها وكسبها لعامل التضامن الشعبي، وهكذا استفادت قيادة الثورة من الاستقلال القطري ومن علاقاتها الرسمية لدعم نشاطها العسكري والسياسي ،وقد كانت مصالحها الحيوية وقواعدها الخلفية في البلدان المغاربية تملي عليها حسن ادارة علاقاتها المغاربية، وحشد المواقف الرسمية والشعبية لنصرة كفاحها .

المبحث الثاني

مؤتمر تونس ومشروع الوحدة والتنسيق

مثل مؤتمر تونس أول محاولة رسمية لبحث مشروع الوحدة المغاربية في ظل الاستقلال التونسي والمغربي، وأدى اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية الخمسة إلى عرقلة المشروع في نظر البعض وإلى تكريس خيار المجابهة المشتركة للاستعمار في نظر البعض الآخر، ولأن لحظة المؤتمر وحادثة الاختطاف تمثل مرحلة حاسمة في علاقة النظامين التونسي والمغربي بالثورة الجزائرية يتوجب علينا أن نستعرض ظروف وملابسات الدعوة للمؤتمر وموقف جبهة التحرير الوطني، والأهداف التي رامت الندوة تحقيقها، وانعكاسات اختطاف زعماء الثورة الجزائرية على السياسة المغاربية وعلى موقفها من مواجهة المستعمر.

أولا - ظروف الدعوة للمؤتمر وملابساته

اعتمد في مولي في سياسته الشمال افريقية مشروعا أراد من خلاله إرضاء السلطات التونسية والمغربية وتأكيد اندماج الجزائر، واتسمت سياسته بالغموض وعدم الجدية في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، لكنه لوح لقادة البلدين المستقلين حديثا أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية سلمية في الجزائر شبيهة لتجربة بلديهما، ونفس الانطباع عمله ممثلوه الذين قابلوا سرا بقيادة جبهة التحرير الوطني في القاهرة وروما.

لقد طرحت قيادة جبهة التحرير الوطني عشية الإعلان عن الاستقلال التونسي والمغربي

موقفها من الحل السلمي، واشترطت لوقف القتال الذي تطالب به الحكومة الفرنسية تحقيق ثلاث

شروط هي: إعلان فرنسا اعترافها باستقلال الجزائر وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وتشكيل حكومة جزائرية لإجراء المفاوضات⁽⁷¹⁹⁾، وهدفت من خلال هذا العرض الى مواجهة المناورات الفرنسية وتأكيد استعدادها للسلم مثلما هي مستعدة للحرب، ولهذا استقبل الوفد الخارجي للثورة مبعوثي قي مولي وتباحث معهم سبل علاج المشكلة الجزائرية، وقد رفض مخطط السلام المقترح (إيقاف القتال، الانتخابات، المفاوضات)، واشترط أن تكون المفاوضات رسمية، وكان يظن أن السياسة الفرنسية قد تجنح للسلم وفق شروط مقبولة وانه لا يمكن حرمان الجزائر مما حصلت عليه جاراتها.⁽⁷²⁰⁾

وكان الوضع في بلدان المغرب العربي محرجا من مضاعفات حرب الجزائر، إذ تؤكد اندماج قضية الجزائر وتأثيرها على الوضع المغاربي، وازدادت ضغوط السياسة الفرنسية وحوادث الحدود، وطالب بورقيبة ومحمد الخامس بضرورة إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية وتمكين الشعب الجزائري من استقلاله، ومن أجل كسب جبهة التحرير الوطني لصفهما وحفاظا على استقرار منطقة المغرب العربي جاءت الدعوة لعقد ندوة مغاربية بمناسبة أول زيارة يقوم بها الملك محمد الخامس إلى تونس⁽⁷²¹⁾.

⁷¹⁹ **EL MOUDJAHID** :N8 (5Aout 1957) T1, p-p 83- 84, et Saad DAHLAB: **pour l'indépendance de L'algerie mission Accomplie**, DAHLAB, Alger, 1990 ,P 88

⁷²⁰ انظر، احمد ابن بلة : **المصدر السابق** ، ص - ص، 118 - 119

⁷²¹ **LE MONDE** :dossiers et documents, L Algerie depuis 1945 ,n 203(october 1992) ,p 7

إن فكرة وحدة المغرب العربي تصورا ومشروعا لم تغب عن اهتمامات القادة المغاربية باعتبارها مطمحا جماهيريا، وكانت الدعوة إليها رسميا في ظل استقلال تونس والمغرب وليبيا تعني التضامن مع الجزائر، وبناء الوحدة المغاربية التي لا يمكن أن تتم في ظل خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي، وفي هذا الإطار فهمت جبهة التحرير الوطني الموقف المغاربي، وكان حضورها للمؤتمر يعني اعترافا علنيا بعلاقتها مع الأنظمة السياسية في وقت كانت ما تزال تجتهد في إخفاء ذلك (722).

لقد وازنت جبهة التحرير الوطني بين خيار حضور أو عدم حضور المؤتمر، وعلى الرغم من أن تحالفاتها مع القوى الحزبية والشعبية المعارضة كانت ما تزال قوية، وعلاقتها المصرية توفر لها مكاسب هامة إلا أن تكريس العلاقات الرسمية وأهمية الدعم المغاربي للثورة الجزائرية حتم عليها الاستجابة لندوة ترفع شعار وحدة المغرب العربي، خاصة أن هذه الندوة تحقق لها أهداف استراتيجية من بينها :

- إرضاء المواقف الرسمية التي كانت تبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية، وذلك قصد كسب دعمها ومؤازرتها لثورة كانت الدلائل تشير إلى استمراريتها.
- تأكيد البعد المغاربي للثورة الجزائرية والسعي مع مختلف الأطراف لتحقيق هذه الوحدة وابداء التضامن الحقيقي، وتخليص أقطار المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية .
- توضيح رؤية جبهة التحرير الوطني للرأي العام الدولي وفرنسا بوحدة قضايا الشمال الإفريقي واندماجها، وارتباط استقرار المنطقة بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية.

- تثمين المساعي التي باشرها الوفد لخارجي للثورة من أجل تحسين وضعية الثورة في أية مفاوضات محتملة، خاصة ما تعلق باعتراف الأطراف المغاربية بتمثيل الجبهة لكفاح الشعب الجزائري وتكريس حقيقة الشخصية الجزائرية والوطن الجزائري الذي يشكل جزءا من المغرب العربي المستقل وليس جزءا من التراب الفرنسي، وقد وجدت جبهة التحرير الوطني حرجا في نقاش خيار الشراكة هذا مع السلطات المصرية ومع حلفائها المتمسكين بمغربة الحرب والمنادين بالمواقف الرسمية (723)

وقد وجد قادة الوفد الخارجي للجبهة صعوبة في إقناع مصر بجدوى اللقاء المغاربي (724)

وواجهوا مساومات بورقبيية والأمير الحسن اللذين طرحا فكرة إشراك مصالي في المفاوضات

المحتملة وتليين الموقف الجزائري، ولعل خلافاتهم مع قادة الداخل شجعتهم لولوج خيار

المفاوضات، وهم بمواقفهم المتشددة احرص من غيرهم على رفض الحل الجزئية، ويبدو أن قادة

الوفد الخارجي لم يشركوا قادة الداخل في ندوة تونس ردا على تغييبهم عن مؤتمر الصومام

واستباقا إلى كسب الاعتراف بتمثيلهم مغاربيا، وتقديم أنفسهم كممثلين في المفاوضات المحتملة،

خاصة وأن ابن بلة يؤكد ان دافع اطلاع قادة البلدين على مقترحات التفاوض كان سببا للاجتماع

بمحمد الخامس في الرباط ، وإقرار المشاركة في ندوة تونس. (725)

⁷²³ انظر أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص - ص، 18 - 19

⁷²⁴ عبر عبد الناصر والديب لابن بلة عن ارتياهم من هذا اللقاء، انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص، 263 - 267.

⁷²⁵ كان مصالي ما يزال يحض بمكانة معتبرة لدى بورقبيية والمناضلين المغربيين، وقد روجت الصحافة أن الأمير الحسن سعى في جولته إلى باريس بداية أكتوبر 1956 إلى عقد لقاء مع المصاليين، وأن عبد الرحيم بوعبيد كان يدعو إلى توحيد الموقف بين الجبهة والمصاليين لإعزاز الثورة انظر LE MONDE. du 12 october 1956

وتبدو الدوافع التونسية والمغربية أوضح في الدعوة إلى هذه الندوة، أنها تهدف إلى توحيد الرؤى والمواقف السياسية اتجاه المشكلة الجزائرية التي تهدد استقرار المنطقة وترتكز البواعث الحقيقية التي كانت تختفي وراء شعار حماسي يدعو إلى وحدة المغرب العربي في النقاط الآتية :
- التوسط لإيجاد حل للقضية الجزائرية وفق مبدأ الاستقلال في إطار التكافل الذي يباركه بعض الساسة الفرنسيون.

- تليين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد ودفعها للقبول بمفاوضات تحقق السلم في المنطقة وتضع حدا للمخاوف التي كانت تهدد الاستقلال التونسي والمغربي.
- احتواء قادة جبهة التحرير الوطني وضرب تحالفهم الوثيق مع الناصرية، الإيديولوجية التي أمست تهدد الأنظمة السياسية في المغرب العربي خاصة بعد احتضانها للأفكار الاشتراكية القومية.
- الاقتناع بضرورة طرح مشروع مغاربي بديل يضمن التعاون مع المجموعة الفرنسية ويقوم على أساس منح الجزائر استقلالاً ذاتياً وذلك بهدف احتواء مشروع الوحدة رسمياً، ووضع حد لمشكلة الجزائر، وإرساء علاقات وثيقة مع فرنسا تثمن جهود بورقيبة ومحمد الخامس المبذولة من أجل السلم ووحدة شمال إفريقيا (726).

اعتقد بورقيبة على ضوء لقاءاته واتصالاته بالمسؤولين الفرنسيين أن الحكومة الفرنسية تبدي رغبتها في قيامه بالوساطة لدى الجزائريين لإيجاد حل سلمي ووقف القتال، وأن فرصة زيارة العاهل المغربي إلى تونس التي تأتي في ظل الاتصالات السرية الفرنسية الجزائرية وقبل جلسة الأمم المتحدة يمكن أن تفيد الموقف المغربي في رسم سياسته تجاه فرنسا (727)، وفي نهاية سبتمبر 1956 أرسل الملك محمد الخامس ولده الأمير الحسن إلى باريس لبحث موضوع القضية الجزائرية .
والتمس هذا الأخير خلال لقاءاته مع "قي مولي" والساسة الفرنسيين أن حكومة فرنسا تشجع على وساطة المغرب وتونس في حل القضية الجزائرية، وأنه بالإمكان التوصل إلى حل مرضي للطرفين يضع حدا لحرب الجزائر، وما على تونس والمغرب سوى بذل الجهد لإقناع الجزائريين بقبول الحل السلمي، واقنع مخاطبيه بوحدة تنظيم جبهة التحرير الوطني واستعدادها للتفاوض وخلص من محادثاته مع "قي مولي" و"الان سافاري" إلى أن الحكومة الفرنسية ترغب في إجراء مفاوضات مع الجبهة وبالإمكان التوصل إلى حل مرضي للطرفين يضع حدا لحرب الجزائر، وبمجرد عودته إلى الرباط ربط اتصالاته بالمسؤولين الجزائريين، وجاءت على خلفية ذلك دعوتهم لزيارة الرباط وبحث الموضوع. (728)

⁷²⁶ انظر عبد القادر لعربي: المرجع السابق، ص 224 وما بعدها.

⁷²⁷ انظر جريدة العمل، عدد يوم 16 أكتوبر 1956

⁷²⁸ الحسن الثاني: ذاكرة ملك، حوار مع إيريك لوران، منشورات الشركة السعودية، جدة، 2000، ص

وقد حدد جدول أعمال الندوة مناقشة موضوع رئيسي هو وحدة المغرب العربي، لكن ما هو المقصود بهذه الوحدة؟، وهل كانت مشروعاً حقيقياً ومدروساً أم شعاراً للقاء قمة لا يرمى منه سوى الدعاية للقضية الجزائرية؟

يبدو واضحاً أن المقصود من هذه الندوة هو تدويل القضية الجزائرية والدعاية لها، وإن كان بورقيبة ومحمد الخامس اقنعا قادة الجبهة بأن هدف الندوة هو وحدة المغرب العربي، وقد صرح وقتها حسين آيت احمد أن المؤتمر يهدف إلى " تجسيد الفيدرالية الشمال افريقية وإنشاء المغرب العربي الكبير"⁽⁷²⁹⁾، لكن لا آيت احمد ولا ابن بلة أوضحا طبيعة هذه الوحدة وآلياتها، ولو أن الهدف كان هو تحقيق الوحدة لترسخت بعض ملاحظاتها وآلياتها في المؤتمر الذي يحكم عليه وانه كان مجرد قمة تونسية - مغربية استغرقت في الرد على فاجعة اختطاف الطائرة .

ويبدو من خلال استعجال عقد هذه الندوة، وعدم تحديد آليات هذه الوحدة وأسسها ومضامينها أن الندوة لم تعد أن تكون سوى مجرد مناسبة لمناقشة القضية الجزائرية، ورد فعل لنتمين المفاوضات غير الرسمية بين الحكومة الفرنسية والثوار الجزائريين، وخلال اجتماع قادة جبهة التحرير الوطني بمدريد استعرض مشروع الوحدة، وتم الترحيب بدعوة محمد الخامس لزيارة الرباط لإسماع موقف الجبهة بخصوص موضوع الوحدة والعلاقة مع تونس والمغرب، وقد حرصت على تأكيد مبدأ دعم المشروع المغربي سواء في حالة تحقق السلم أو تواصل الحرب، وفي حين جرت مباحثات مطولة جزائرية - مغربية حول نقاط مشروع الوحدة، لا تشير وثائقنا إلى اتصالات جزائرية تونسية عشية عقد الندوة، فهل أوكل بورقيبة لمحمد الخامس محاولة قادة جبهة التحرير الوطني؟⁽⁷³⁰⁾ .

ولأن محمد الخامس وضع في الاعتبار أن جهود الوساطة المبذولة تلقى التشجيع من الحكومة الفرنسية كانت اقتبالاته للمسؤولين الجزائريين معلنة، الأمر الذي اغضب عسكريو الجزائر ودفع الحكومة الفرنسية لإعلان تحفظها عن "اقتبال قادة التمرد الجزائريين في الرباط"⁽⁷³¹⁾، وقد انتهت المقابلات مع الأمير الحسن ومحمد الخامس بنتائج مهمة على أمل أن تثرى النقاشات في مؤتمر تونس، ويبدو أن قادة جبهة التحرير الوطني حرصوا على تدوين مسودة اتفاق أكدت على اعتراف تونس والمغرب بجبهة التحرير الوطني، والعمل على وحدة المغرب العربي وتوفير الدعم

⁷²⁹ انظر تصريح آيت احمد للصحفي. م. ايف، وهو على متن الطائرة، العمل، عدد يوم 6 نوفمبر 1956

⁷³⁰ شذت شهادة القاضي بذكر أن ابن بلة قابل سرا بورقيبة في تونس بعد استسلام الطاهر لسود وفاوضه على أمور كثيرة، مثل ترسيم العلاقة وتعيين ممثل للجبهة في تونس، لكننا نستبعد حدوث هذه المقابلة بشكل مباشر انظر، شهادة بشير القاضي: جيش التحرير المغربي 1948-1955، مرجع سابق، ص - ص، 176 - 177.

⁷³¹ LE MONDE :du 27 octobre 1956

للثورة الجزائرية⁽⁷³²⁾، لكن مؤتمر تونس الذي عرقل لم يقف على جزئيات الاتفاق واكتفى بتأكيد التضامن المغاربي والرد على الجريمة التي طالت القادة الجزائريين.

وقد وضع محمد الخامس وبورقيبة ثقتهما في الحكومة الفرنسية لكن الموقف الرسمي لم يقر سياسة واضحة اتجاه مشكلة الجزائر، وبدا ترده واضطرابه واضحا إزاء اختطاف طائرة قادة جبهة التحرير الوطني والمشاركة في العدوان على قناة السويس، وقد ابدأ بعض السياسيين وعلى رأسهم قي مولي ليونة في معالجة المشكلة الجزائرية ودعوا للتوصل إلى مشروع استقلال ذاتي في إطار التكافل يضمن مصالح الفرنسيين، وهو موقف دافع عنه منداس فرانس، وذهب الآن سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية بعيدا في مساندة لهذا التوجه، وطلب من رئيس الحكومة إصدار تصريح يثمن الوساطة التونسية والمغربية في قضية الجزائر⁽⁷³³⁾، ولم يجرأ "قي مولي" على ذلك لان تيارا معارضا لهذه السياسة فرض موقف القوة في مواجهة "المتمردين" والتمسك بالجزائر فرنسية وتجرا العسكريون المتحالفون مع لأكوست والمعمرين على اتخاذ خطوة قنص الطائرة المغربية التي كانت تنقل الزعماء الجزائريين ودون إعلام حكومتهم، لقد دبّر هؤلاء مخططهم، وتتبعته أجهزة المخابرات في الرباط والجزائر وباريس تحركات الجزائريين، ولعلها تدخلت في آخر لحظة لترتب سفر الوفد الجزائري في طائرة خاصة بدل امتطاء الطائرة الملكية⁽⁷³⁴⁾.

وقد يكون ذلك حدث بالصدفة، إذ ذكر ابن بلة أن الشكوك بدأت تساور الوفد حينها لكن الوقت كان قد فات وموعد الندوة لا يفصل عنه سوى يوم واحد⁽⁷³⁵⁾، وركبوا الطائرة المغربية التي اعدتها الحكومة ظهر يوم 22 أكتوبر 1956 وكان عليها أن تمر عن طريق بالما الاسبانية، وطلبت السلطات العسكرية الفرنسية في وهران من قائد الطائرة الفرنسي الهبوط في وهران، وقد اظهر رفضه لذلك بادئ الأمر وأثناء اقترابه من الأجواء الجزائرية أجبرته الطائرات العسكرية على النزول في مدينة الجزائر وتمت عملية القرصنة واعتقال الزعماء الجزائريين⁽⁷³⁶⁾ وقد تم ذلك بقرار من قائد القوات الجوية في الجزائر الجنرال "لوريلو" و"ماكس لوجين" ودون الأخذ برأي الحكومة الفرنسية ووزير الخارجية ووزير الدفاع، وقد قدم وزير الشؤون التونسية والمغربية الآن سافاري

⁷³² انظر شهادة الغالي العراقي الذي حضر جلسات المباحثات، مقابلة مع الباحث **op** Benjamin STORA :

cit p- p 53- 54

⁷³³ جريدة **العمل** عدد يوم 21 أكتوبر 1956

⁷³⁴ لا يمكننا أن نتحدث الآن وفي غياب الوثائق عن تورط جهات رسمية في عملية الاختطاف، وان كانت بعض المصادر تشير بأصابع الاتهام إلى مدير التشريفات الملكية مولاي العلوي، والى أولفقيير، وكذا الأمير الحسن، انظر، **فتحي الديب : المصدر السابق**، ص 278

⁷³⁵ انظر ، احمد ابن بلة : **المصدر السابق** ، ص 120.

⁷³⁶ انظر، مصطفى طلاس، بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، ط1، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،

استقالته احتجاجا على العملية، ووصفها ومثيالاتها بالأعمال غير الانضباطية التي يقوم بها الضباط دون رادع⁽⁷³⁷⁾، واستقال كذلك ببيارد سيوس سفير فرنسا في تونس، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام الأمر الواقع فكرست تبني العملية وأقرت اعتقال الزعماء الجزائريين، وذلك على الرغم من موجة السخط والتنديد المغاربية العارمة .

ثانيا - ردود الفعل المغاربية على جريمة اختطاف القادة الجزائريين

لقد كانت ردة الفعل على هذه الجريمة الشنيعة عنيفة رسميا وشعبيا، إذ تأثر لها محمد الخامس وبورقيبة ونددت بها حكومتيهما، واستنكرتها شعوب المغرب العربي في إضرابات ومظاهرات، وقد عبرت جبهة التحرير الوطني في بيان لها عن استنكارها لهذه الجريمة وشنعت بفاعليها⁽⁷³⁸⁾، وأصدرت بلاغا بعنوان "عرقلة مؤتمر تونس"، أكدت خلاله الطابع الاستعماري للحكام الفرنسيين الذين ارتكبوا أخط الخيانات، وأوضحت أنها لن تؤمن مستقبلا بحسن نواياهم "فإخواننا المعتقلون قد وضعوا ثقتهم التامة في سلطان المغرب ولكن سلطان المغرب خدعته حكومة فرنسا ، وذلك لأن الحكام الفرنسيين الذين كانوا على علم بزيارة قادة جبهة التحرير للسلطان قد خانوا ثقة الملك فيهم، فالمؤامرة دبرت يوم أن زار الأمير مولاي الحسن باريس واطلع "قي موللي" على نوايا والده المعظم"⁽⁷³⁹⁾

وبينت جبهة التحرير الوطني في البلاغ صدق نظرتها في انه لا شيء يرجى من فرنسا التي لا تفهم إلا لغة الحرب "والحرب لم تفكر مطلقا في إيقافها لمجرد وعد من الوعود الفرنسية..."⁽⁷⁴⁰⁾، وأكدت في هذا البلاغ الذي تشير كثير من الدلائل الى انه موجه إلى الجمهور المغاربي أن تنظيم جبهة التحرير الوطني سيظل قائما لن يتأثر باعتقال قادته، وأن الكفاح مستمر والثورة ستتابع سيرها لان الشعب يقف معضدا لها، وانه "على الحكومتين والشعبين المغربي والتونسي أن يستخلصوا الدروس من هذه الحادثة وينذكروا إلى أي حد ما يزال استقلالهم واهيا، ويقدرن القيمة التي يجب أن تعطى لوعود فرنسا...".، وان عرقلة فرنسا لمؤتمر تونس لن تمنع تحقيق وحدة الشمال الإفريقي وأن تضامن الشعوب المغربية سيكون أكثر فعالية من اجل المصلحة العليا للمغرب العربي⁽⁷⁴¹⁾

⁷³⁷ انظر ، الان سافاري : ثورة الجزائر، ترجمة نخلة كلاس، سلسلة الثقافة العسكرية دمشق، 1961، ص 67 ،

⁷³⁸ المدني احمد توفيق : المصدر السابق ، ص - ص ، 216 - 219

⁷³⁹ انظر نص بلاغ التنديد بالفرنسية، A.N.A. :GPARA, B 8, DOS 12-1

⁷⁴⁰ IBID

⁷⁴¹ IBID

وجاء هذا الحادث ليؤكد على ثقة قيادة الثورة الجزائرية في ونوايا السياسيين الفرنسيين، ونظرتها في أن استقلال المغرب وتونس ما يزال هشاً ومرتبطة بالقضية الجزائرية، وأن خيار دعمها أصبح ملحا وأجدى نفعاً من الوساطة السياسية، ومن جهة أخرى فقد وضع اعتقال الزعماء الخمسة حدا للصراع بين الداخل والخارج، وفسح المجال لتجسيد سياسة خارجية جديدة قادتها لجنة التنسيق والتنفيذ، وقد حمد بعض المسؤولين الصدف التي مكنت من اعتقال ابن بلة ورفاقه كما توفرت للقادة التونسيين والمغربيين سياسة بديلة تجاوزت بواقعتها كثيراً من الالتزامات والعراقيل⁽⁷⁴²⁾

لقد أثارَت جريمة اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني بهذه الطريقة المشينة استنكار الملك محمد الخامس وزعزعة ثقته في فرنسا وفي استقلال بلاده، وقد تحدث الحسن الثاني عن ردة فعله قائلاً: "بمجرد ما علم والدي بالخبر اتصل على الفور هاتفياً من تونس بالرئيس كوتي، وكنت بجانبه حيث سمعته يقول: السيد الرئيس ابعث لكم بنجلي الاثنين على أن تردوا إلي هؤلاء الأشخاص فهم ضيوفي"⁽⁷⁴³⁾، وسجل الصحفي جان رو تأثر الملك محمد الخامس الذي خاطبه بالقول: "إن ما وقع ليعد أقوى صدمة توجه إلى شرفي، ليس فقط باعتباري ملكاً، ولكن أيضاً باعتباري إنساناً، ومن الوجهة الأخلاقية فهي أصعب لدي حتى من صدمة 20 غشت 1953... إنني أتألم لأن هؤلاء الرجال اعتقلوا لأنهم وضعوا ثقته في ولأنهم قبلوا وعدي وحمايتي ولأنني أسعى للوصول إلى اتفاق مشرف لهم ولفرنسا، ولو كنت في باريس لعرضت على الحكومة أن يتم اعتقالي أنا أو اعتقال ابني لاسترداد حرية هؤلاء الرجال الذين لم يعتقلوا إلا لأنهم وضعوا ثقته في"⁽⁷⁴⁴⁾، وأعلن الملك محمد الخامس من تونس أن عملية الاختطاف تعد تهجماً على شخصه وبلاده، وخرقاً لجميع المواثيق المبرمة مع فرنسا، وطالب بإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى المغرب دون قيد ولا شرط"، وقطع زيارته إلى تونس وعاد إلى الرباط لاتخاذ التدابير الممكنة، وأرسل رئيس حكومته البكاي ووزير خارجيته بلافريج إلى باريس للمطالبة بإطلاق سراح القادة الجزائريين، وأعلن عن قطع العلاقات مع فرنسا واستدعاء السفير المغربي بباريس⁽⁷⁴⁵⁾

ويذكر الخطيب في شهادته أن لقاءه مع الملك محمد الخامس كان حديثاً عن إفلاس العلاقات الفرنسية-المغربية، وأنه خاطبه بالقول انه ينبغي لنا أن نعود إلى المغرب لحمل السلاح من جديد.⁽⁷⁴⁶⁾، لقد تجند محمد الخامس بكل قواه للرد على الاعتداء الفرنسي، وصدر الموقف التونسي

⁷⁴² احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 219

⁷⁴³ الحسن الثاني : المصدر السابق، ص 24

⁷⁴⁴ انظر، جريدة الأخبار، يومية مغربية عدد 22 أكتوبر 1996 .

⁷⁴⁵ انظر، جريدة العلم، عدد يوم 25 أكتوبر 1956

⁷⁴⁶ انظر، شهادة الخطيب، مجلة الذاكرة الوطنية، مرجع سابق، ص 380

منددا بهذه الجريمة ومتأسفا على ما آلت إليه الحالة في شمال إفريقيا وعلى انتكاس العلاقة مع فرنسا، وأكد بورقيبة أن هذه الحادثة لن تحبط ندوة تونس وإن هي وحدث الشمال الإفريقي فإنها باعدت بينه وبين فرنسا وقفزت بالمشكل الجزائري نحو خطورة اشد، واستدعت الحكومة التونسية سفيرها في باريس وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين⁽⁷⁴⁷⁾، ويبدو أن ردة الفعل الرسمية كانت في مستوى الحادثة لكنها لن تصمد طويلا في مواجهة الموقف الفرنسي كما سيأتي، ويهمننا أن نتساءل عن ندوة تونس في غياب الجزائريين، هل جسدت أهدافها وحققت نتائج مهمة مثلما أعلنت بعض الأوساط الرسمية أم أخفقت بسبب العرقلة الفرنسية؟.

ان ندوة تونس التي اضطر الملك إلى مقاطعتها اقتصر على اجتماع يوم 23 أكتوبر 1956 الذي جمع محمد الخامس بالرئيس بورقيبة، وبحضور رمزي لبعض ممثلي جبهة التحرير الجزائرية في تونس، والمؤكد أن المجتمعين انشغلوا بموضوع الاختطاف وسبل مواجهة الموقف⁽⁷⁴⁸⁾، وناقشت الحكومتان في جلسة عمل جدول أعمال الندوة، ويبدو من خلال البيان المشترك أنها استغرقت شأن العلاقات الثنائية بين الحكومتين الناشئتين وسبل تنسيق الموقف اتجاه فرنسا والقضية الجزائرية، وتم التصريح في البلاغ المشترك أن ممثلي الحكومتين "...درسوا القضايا التي تهم القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة. وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة، وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من اجل نيل حريته نظرا لما يربط أقطار المغرب العربي من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك، كما اتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي - المغربي حقيقة واقعية وعلى أن يظلوا على اتصال مستمر لتبادل الرأي في كل ما من شأنه أن يحقق مصلحة أقطار المغرب العربي الشقيقة."⁽⁷⁴⁹⁾

لقد أرادت جبهة التحرير أن توجه مؤتمر تونس ضد فرنسا، وان تكسب الأطراف المغاربية لدعمها واستعدت للاستفادة من فرصة المؤتمر لمناقشة مختلف الموضوعات المتعلقة بدعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، والضغط على الحكومتين الناشئتين للانخراط في مجهود الكفاح الجزائري، والحد من تعاونهما مع الحكومة الفرنسية، وتكون فرنسا بذلك أضاعت فرصة حقيقية على جبهة التحرير الوطني، ونجحت الى حد ما في عرقلة المؤتمر.

وقد لقي المؤتمر تجاوبا شعبيا وصدى إعلاميا واسعا نتيجة اختطاف قادة الجبهة دفع بالمسؤولين التونسيين والمغربيين للمزايدة حول أهدافه، وفي ظل عدم تكريس نتائج واضحة ومهمة على صعيدي دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي يبدو أن النظامين التونسي والمغربي لم

⁷⁴⁷ انظر جريدة العمل ، عدد يوم 24 أكتوبر 1956، وجريدة المقاومة الجزائرية، ع 2 (15 نوفمبر 1956) ص12

⁷⁴⁸ انظر جريدة العمل ، عدد يوم 24 اكتوبر 1956

⁷⁴⁹ انظر جريدة العمل ، عدد يوم 25 أكتوبر 1956

بيديا جدية في طرح موضوع الوحدة المغاربية، ولو أن النية كانت صادقة والإرادة قوية لتم تبني قرارات فعلية في غياب جبهة التحرير الوطني، لقد أراد القصر المغربي وبورقوية تسييس هذا المطمح الجماهيري الذي ألحت عليه الثورة الجزائرية وصالح بن يوسف والخطابي، وخاصة أن المنظمات النقابية بادرت في جويلية 1956 إلى إعلان وحدتها مفسحة المجال لمختلف المنظمات السياسية والشعبية لتكريس طموحاتها الوحدوية، وقد تغنت الأنظمة السياسية كثيرا بشعار الوحدة المغاربية، دون أن تضع له تصورا واضحا، إذ اقتصر مفهومها للوحدة في مؤتمر تونس على الاهتمامات القطرية وتسوية القضية الجزائرية التي كانت تهدد استقرار الشمال الأفريقي (750)

وقد تظاهرت تونس باتخاذ إجراءات في مستوى الإهانة الفرنسية التي وجهت للبلد المضيف الفخور باستقلاله (751)، وعقد بورقوية ندوة صحفية حضرها عدد كبير من الشخصيات السياسية والصحفيين الأجانب، وصرح خلالها أن عملية الاختطاف زادت في استفزاز شعوب شمال إفريقيا، ونبذ السياسة الفرنسية وقال "إننا اعتبرنا أن الخديعة التي وقعت أمس كصفحة لاننا كنا واثقين تونسيين ومغاربة من أن فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت على علم من المحادثات التي كان في الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريون الذين القي عليهم القبض..." (752)

وأشاد بورقوية في خطابه بباردو يوم 25 أكتوبر 1956 بمعاهدة الصداقة والأخوة المصادق عليها مع المغرب، وذكر أن أهداف برنامج الندوة الأساسية قد تحققت، وأنه حصل الاتفاق على على مجابهة الاستعمار الفرنسي واجتثاث مخلفاته في كامل البلدان المغاربية، "هذه الوحدة المغاربية جعلت لمجابهة مخلفات الاستعمار الفرنسي بطرق منسجمة ومعقولة تضمن لها النجاح..." (753)، وأكد بورقوية ثقته في أن الجزائر ستستقل، وأنه من المهم توحيد وجهات النظر والمواقف "فتالف نظرتنا إلى الأشياء واتحاد صفوفنا وانسجام خططنا هي الضمان الوحيد لبلوغ أهدافنا المشتركة وسلامة مسيرتنا من الأخطاء" (754)

وهكذا نجد بورقوية وفي خضم المحن يدعو إلى توحيد المواقف والسياسات بهدف احتواء مواقف جبهة التحرير الوطني، وقد أظهر في الخطاب نفسه تفاؤلا بنجاح الندوة، مؤكداً أن عملية الاختطاف

⁷⁵⁰ انظر عبد القادر لعربي: المرجع السابق، ص 221 وما بعدها .

⁷⁵¹ استنفر الحزب منظماته القومية للاحتجاج وتوجيه بيانات الاستنكار واتخذت الحكومة التونسية تدابير أمنية لمنع الجيوش الفرنسية من التنقل وإيقافها في ثكناتها واستقدمت سفيرها في تونس، ودعت إلى الإضراب العام، انظر

العمل، عدد يوم 24 أكتوبر 1956

⁷⁵² العمل، عدد يوم 24 أكتوبر 1956 .

⁷⁵³ الحبيب بورقوية: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقوية، منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري طبع

ش ف ر ن ص، تونس، 1984، ص 78.

⁷⁵⁴ المصدر نفسه: ص 78.

أفادت قضية وحدة المغرب العربي وستعود بالفائدة على القضية الجزائرية وستضطر الفرنسيين إلى الجلوس للتفاوض مع القادة المختطفين مثلما فعلوا معه ومع السلطان محمد الخامس (755) .

إن الأنظمة السياسية المغاربية عبرت عن مواقف الضغط الجماهيري المنفجر في وجه هذه الجريمة، وبدورها كانت مواقف ليبيا من عملية الاختطاف تعبيراً عن موقف الشعب الليبي كما صرح السفير الليبي بتونس عقب اجتماعه بالرئيس بورقيبة(756)، وقد ذكر رئيس الحكومة الليبية ابن حليم أن "عملية القرصنة كان وقعها كبيراً على ليبيا، لذلك فقد تم استدعاء السفير مباشرة ووجهت لحكومته اتهامات القرصنة، وانتهاك الحرمات، وارتكاب الجرائم..." (757)

والمؤكد أن إجراءات الحكومة كانت مدفوعة برد الفعل الشعبي القوي في ليبيا ومواقفها كانت متناسقة مع مقررات مجلس النواب الليبي، وقد استقدمت ليبيا سفيرها من باريس، وقدمت وزارة الخارجية احتجاجاً شديداً للجهة لفرنسا، وعبر رئيس الحكومة الليبية في المذكرتين الموجهتين للسفيرين الإيطالي والأمريكي عن احتجاج ليبيا الشديد على ما قامت به الحكومة الفرنسية، وأكد " أن ليبيا حريصة على تسوية سلمية للمشاكل الجزائرية، وذلك بمنح أهلها حقهم في الحرية والاستقلال" (758)، وهكذا ساهمت عملية القرصنة في دفع النظام الليبي للارتقاء أكثر في قضايا المغرب العربي واحتضان الثورة الجزائرية.

ويمكننا أن نؤكد أن ليبيا التي أبعدت عن مبادرة تونس بسبب عزلتها وسرعة الدعوة للمبادرة سوف تواكب الرغبة الجماهيرية في الوقوف إلى جانب الجزائر والقضايا القومية، فقد تجاوز التضامن الشعبي المغاربي كل الحدود وهو يقف في وجه السياسة الفرنسية التي خطت لعرقلة مؤتمر الوحدة واختطاف الزعماء الجزائريين، وأكد للجميع مسانده ووقوفه إلى جانب الثورة الجزائرية، ففي المغرب أدى السخط الشعبي إلى قيام مظاهرات وصدامات طالت الوجود الفرنسي في المغرب، وبطشت بأعداد من المعمرين وأتلقت ممتلكاتهم (759)، وعمت المظاهرات كامل بلدان المغرب العربي، وأصدرت المنظمات الجماهيرية بيانات التنديد والاستنكار(760)، ونظم في يوم فاتح نوفمبر 1956 إضراب احتجاجاً، اشرفت عليه القوى السياسية والشعبية، وأظهرت فيه شعوب

755 المصدر نفسه ، ص 79

756 مصطفى ابن حليم: المصدر السابق ، ص 360

757 جريدة طرابلس الغرب ، عدد يوم 25 أكتوبر 1956.

758 جريدة طرابلس الغرب ، عدد يوم 25 أكتوبر 1956 ، و جريدة الرائد ، عدد يوم 27 أكتوبر 1956.

759 أكد ذلك احمد ابن بلة : المصدر السابق، ص 122، وذكرت جريدة لوموند أن عدد القتلى قدر بالعشرات انظر

LE MONDE : dossiers et documents , op cit . p 5

760 انظر بيان التنديد والاستنكار للحزب الدستوري الحر والمنظمات القومية التونسية الصادر يوم 26 أكتوبر

1956 العمل ، عدد يوم 27 أكتوبر 1956

المغرب العربي والمنظمات المدنية تضامنا فعلا مع الثورة الجزائرية (761)، وندد ابن بركة في التجمع الحاشد الذي نظمه حزب الاستقلال غداة الاختطاف بعملية القرصنة، وتساءل أمام الجماهير الغاضبة هل استقلال المغرب حقيقة؟، وأكد أن المغرب ما يزال يخوض كفاحه، واستغل حزب الاستقلال الحادثة ليطالب بتشكيل حكومة استقلالية والإسراع في المغربية (762)، وأمام مظاهر السخط والغضب الشعبي على الوجود الفرنسي تدخلت السلطات الرسمية لتأطير الجماهير واحتواء موقفها الجامح، ولولا ذلك لأدت الصدمات المتفرقة إلى مزيد من القتل والتهديم، وقد اضطرت الحكومتان المغربية والليبية لمحاكمة المتسببين في حوادث الاعتداء وحمل السلاح (763)، وهكذا أكدت حادثة الاختطاف حجم التضامن الشعبي مع ثورة الجزائر، وأبانت عن المخاطر التي تهدد أمن واستقرار الشمال الإفريقي .

ثالثا - انعكاسات حادثة الاختطاف على العلاقات المغربية

إن انعكاسات حادثة الاختطاف تجلت في أبعاد مختلفة وأبرزت تأثيرات على قضية الجزائر وعلاقتها بالشمال الإفريقي، فلقد أبانت عن حقيقة السياسة الفرنسية في الجزائر، وفرضت أكثر مما مضى اندماج القضية الجزائرية في قضايا المغرب العربي، ودخول الشمال الإفريقي ميدان الكفاح الجزائري شعبيا ورسميا .

وقد أعطت هذه الحادثة لتطور المشكل الجزائري طابع التشدد وعدم الثقة في النوايا الفرنسية وصدقت نظرة جبهة التحرير الوطني الراضية لسياسة التعاون مع فرنسا والقبول بمقترحاتها التفاوضية، والتي أكدت ارتباط المغرب وتونس بمصير الجزائر أكثر مما هو مرتبط بالاتفاقات المبرمة مع فرنسا (764)، وهذه حقيقة أعلن عنها القادة الثوريون في المغرب وتونس، وأوضحها أحمد بن بلة عقب الاختطاف راصدا مختلف الانعكاسات بالقول: "وبغض النظر من جهة أخرى عن التأثيرات الطبيعية والوقئية، تلك التأثيرات التي ترتبت على القبض علينا وأثرت في عملنا الخارجي فإن النتائج السياسية التي نجمت عن هذه الضربة أتاحت في شمال إفريقيا بشائر مشجعة جدا للمبادئ

761 انظر، المقاومة الجزائرية، عدد 2 (15 نوفمبر 1956)، ص 12، وفتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص 277-278

762 انظر العلم، عدد يوم 3 نوفمبر 1956.

763 جرت عدة محاكمات في فاس والرباط، وأما في ليبيا فان تدخل الملحق العسكري المصري السفير وتسليحه لبعض العناصر الليبية المتظاهرة أثار حفيظة الجزائريين ودعى السلطات الليبية للتدخل بصرامة لإيقاف نشاط صالح بن يوسف وحجز الأسلحة واعتقال المشوشين وتوقيف نشاط الثورة الجزائرية مؤقتا، وعد بعض الملاحظين ذلك تراجعاً للموقف الرسمي الليبي، انظر شهادة ابن عودة ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مرجع سابق ج 2، ص 41،

وفتحي الديب : المصدر نفسه، ص - ص، 279 - 280

764 انظر موقف جبهة التحرير الوطني، المقاومة الجزائرية عدد 11 (نوفمبر 1956)

السياسية التي لم نكف عن الدفاع عنها في الجزائر، في الوقت الذي حاربها أشقاؤنا المراكشيون والتونسيون، لم يعد هناك إنسان يعتقد بعد الآن وهذا على الأقل بالنسبة للشعب المراكشي والشعب التونسي، في صحة أي نوع من أنواع الاستقلال أو التآلف مع فرنسا لان الثقة أصبحت معدومة من الأساس" (765).

والمؤكد أن جبهة التحرير الوطني كسبت إليها جراء هذا الاختطاف تضامن شعوب المغرب العربي اللامحدود، وقد علقت صحيفة المجاهد على أهمية هذا المكسب بالقول "إن وحدة الشمال الإفريقي التي كانت فكرة وأملا قد تحققت فشهدنا تلك المظاهرات العنيفة والإضرابات الاحتجاجية في كل من تونس والمغرب الشقيقتين غداة اختطاف الطائرة، وشاهدنا الإضراب الرمزي الذي شاركت فيه تونس والمغرب الجزائر في الإضراب الأسبوعي العظيم... هذا عدا مظاهر التضامن الشعبي التي تتكرر كل يوم وتعرب عن نفسها في التأكيد العملي الفعال" (766)، وأثارت هذه الحادثة تصميما أكبر على مواجهة المستعمر ليس في الجزائر فحسب بل وفي تونس والمغرب وليبيا كذلك، وهكذا تجندت الشعوب وقواها الثورية الحية لتعلن عداها لفرنسا ووقوفها إلى جانب الكفاح الجزائري، وقد وجدت السلطات الرسمية نفسها محرجة أمام اللطمة التي وجهت لها وتأكدت نظرة القوى الثورية في ضرورة القطيعة مع المستعمر والدخول في معركة المغرب العربي، فهذا صالح بن يوسف يبدي في رسالته إلى بورقيبة موقفه الصريح من اختطاف قادة الثورة الجزائرية، ويعلن أن دعوته للثورة على بقايا الاستعمار ودعم الجزائر تصدقها الوقائع التي دلت انه لا استقلال لتونس تحقق (767)، وأعلن احد قادة جيش التحرير المغربي عن صدق نظرة قادة الثورة الجزائرية للمشكلة الاستعمارية في المغرب العربي بقوله: "دعونا الجزائريين لندوة تونس التاريخية لنلقنهم دروسا، لكن انقلب الأمر، فالجزائريون هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين... انه لا توجد قضية الجزائر أو تونس أو مراكش بل هناك المغرب العربي سنكون جميعا مستقلين أو نكون جميعا في حرب" (768)، وهذه المواقف التي زادت في احتقان الموقف الشعبي أكدت صراحة أن الخيار الثوري الذي أجهضته الاستقلالات القطرية وحده الكفيل بتخليص المغرب العربي من الاستعمار وهيمنته، وهذا ما انعكس من جديد في الدعوة إلى مغربة الحرب، ولكن السلط الرسمية تدخلت لمراقبة الوضع واحتواء ردة الفعل الشعبية.

⁷⁶⁵ انظر رسالة ابن بلة إلى الديب المنشورة في مذكرات هذا الأخير، فتحي الديب: المصدر السابق، ص 282.

⁷⁶⁶ انظر المجاهد، ع 10 (5 سبتمبر 1957) ص 1

⁷⁶⁷ انظر الرسالة، طرابلس الغرب، عدد يوم 25 أكتوبر 1956، وكتابة الدولة للشؤون الخارجية، تونس: كتاب

ابيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، مصدر سابق، ص - ص، 45 - 46.

⁷⁶⁸ انظر المجاهد، ع 12 (15 نوفمبر 1956) ص 8

ولأن الحادثة نقلت كفاح الجزائر إلى بلدان المغرب العربي فإنها كذلك باعدت الشمال الإفريقي عن فرنسا، وقفزت بالمشكل الجزائري والعلاقات المغاربية – الفرنسية إلى مخاطر اشد، ومثلما هونت جبهة التحرير الوطني من هول الحادثة اجتهد بورقيبة والسلطات المغربية في إظهار فوائد انعكاسات ذلك على الكفاح الجزائري، وعبروا عن أملهم في إطلاق سراح المختطفين والتعويل عليهم في حل القضية الجزائرية، وبدأت تطمينات بورقيبة في هذا الإطار مغالية وهو يؤكد على نجاح الندوة بالقول: "وفي اعتقادنا أن هذه الأعمال التي قامت بها السلطات الفرنسية أفادتنا نحن في الوقت الحاضر وأفادت الجزائر بوجه خاص لأنها قربت ساعة الخلاص والإنعتاق...وأنا أصرح بأنه لن تمضي ستة أشهر أو عام على أكثر تقدير حتى يخرج هؤلاء القادة من سجنهم، ويتم التفاوض معهم مثلما كان الشأن بالنسبة إلينا بعد خروجنا من السجن وكان ذلك بالنسبة إلى السلطان اثر عودته من منفاه بمدغشقر، فلقد أصبح سجناء أمس المفاوضات الأكفاء باسم شعوبهم المضطهدة..."⁽⁷⁶⁹⁾، وقد تبنت السلطات المغربية قضية المختطفين، ورفعت بشأنها دعوة قضائية ضد فرنسا الى المحكمة الدولية، وعبرت عن أملها في إطلاق سراح المعتقلين وإعادة ضيوف الملك إلى المغرب⁽⁷⁷⁰⁾، ولكن ما لبث أن تناست الأنظمة السياسية المغاربية صدمة العرقلة الفرنسية لمؤتمر تونس وقضية المعتقلين لتعيد ربط علاقاتها مع فرنسا وتعرب من جديد عن أملها في التوسط لحل القضية الجزائرية سلميا، واستعدادها للتوسط لتذليل الصعوبات التي تعترض طريق المفاوضات بين الجانبين، الأمر الذي أكد لجبهة التحرير الوطني أن بورقيبة ومحمد الخامس لم يتعظا بدرس اختطاف الزعماء الجزائريين وعرقلة مؤتمر تونس، وانه يتوجب الاحتراز من الوقوع في الأخطاء نفسها.

ويتبين من خلال ما سبق أن القيادات المغاربية مرت بامتحان عسير وهي تجابه المشكلة الجزائرية وأن دعوتها للوحدة المغاربية لم تكن موجهة ضد فرنسا بقدر ما كانت تهدف للحد من امتدادات حرب الجزائر، ولكن حدث عكس ذلك، وقد أفشلت فرنسا مبادراتها لإيجاد حلول سلمية لقضية الجزائر، وقد أكدت الثورة الجزائرية مواقفها الثورية واستراتيجيتها الكفاحية واستفادت من الانعكاسات التي أفرزتها حادثة الاختطاف، وهكذا توضحت حقيقة اندماج القضية الجزائرية في القضايا المغاربية وحجم المصاعب التي تعترض الأنظمة القطرية، وهي تبحث عن علاقات تعاون مع فرنسا، وتقع تحت طائلة دعم الثورة الجزائرية.

⁷⁶⁹ انظر خطابه بباردو يوم 25 أكتوبر 1956، الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص – ص، 78 – 79

⁷⁷⁰ انظر، عامر رخيلا: المرجع السابق، ص 364

المبحث الثالث

سياسة التضامن المغاربية ومطلب دعم الثورة الجزائرية

إن أهمية العمق المغاربي للثورة الجزائرية بأبعاده المختلفة اقر محورة سياسة جبهة التحرير الوطني، فأصبح التعويل مركزا على سياسة التضامن المغاربية بدل استمرار خيار مغربة الحرب، ولا شك أن تكريس الاعتراف بالاستقلالات القطرية أملى هذه السياسة، التي اعتمدت على مبدأ وحدة النضال والتنسيق المشترك، وهدفت إلى تجنيد القوى السياسية والشعبية وراء دعم الثورة الجزائرية، لكنها أثارت اختلاف الأطراف المغاربية الفاعلة، إذ اختلفت نظرتها لسياسة التضامن المغاربية، فهل هي تعني توفير الدعم اللامحدود واللامشروط للثورة الجزائرية أم التنسيق والتشاور في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم المنطقة المغاربية؟، وهل تعني إبداء المؤازرة المادية والعسكرية أم إظهار الدعم المعنوي والسياسي؟، أسئلة كثيرة أثارت اهتمام جبهة التحرير الوطني وخيمت بظلالها على واقع علاقاتها بالأطراف السياسية والرسمية خصوصا وان الموقف من دعم الثورة الجزائرية شكل مرتكزا مهما في العلاقات السياسية.

أولا – جبهة التحرير الوطني وخيار تأطير العلاقات مع السلط الرسمية

فرض واقع استقلال تونس والمغرب تكريس العلاقات السياسية مع بورقيبة ومحمد الخامس كما أسلفنا، ومعه انتهجت جبهة التحرير الوطني سياسة واقعية تتبنى أفكار التضامن المغاربية، وترسي علاقات رسمية مع السلط الحاكمة بهدف كسب دعمها وتعاونها لخدمة مطامح الكفاح التحرري، وبذلك ارتسمت ملامح إستراتيجية جديدة في علاقات الثورة الجزائرية نحاول التعرف على ملامحها العامة خلال الفترة ما بين 1956-1958 .

1 – خيارات التضامن المغاربية في ظل السيادة القطرية

خطت السياسة الفرنسية لضرب التحالف الشمال الأفريقي و فصل تونس والمغرب عن ثورة الجزائر، وانتهجت في تحقيق ذلك كل السبل، لكن الارتباط التاريخي والسياسي لقضية الجزائر بقضايا المغرب العربي كان يفرض نفسه، وحتم على النخب القائدة عدم الانسياق وراء هذا المخطط، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني أن القيادات السياسية التونسية والمغربية بدأت تقر بذلك علنا، وتؤكد ارتباطها بالمغرب العربي واهتمامها بالقضية الجزائرية (771)، كما أن ضغط

⁷⁷¹ انظر، وزارة الإعلام والثقافة، (الجزائر) : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق ، ص –

ال جماهير الشعبية المؤمنة بالوحدة كان يدفع باتجاه بلورة المواقف المساندة للثورة الجزائرية، وتخليص المغرب العربي من كل مظاهر الهيمنة الأجنبية .

وقد بدأت السلط الرسمية تظهر امتعاضها من تذبذب السياسة الفرنسية وعدم استجابتها للمطالب الوطنية، وقد بلغ هذا الامتعاض ذروته عندما تدخلت فرنسا لعرقلة مؤتمر تونس واختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني، إذ صدرت الدعوة بضرورة الاستمرار في المعركة ما دام أن فرنسا لا تقر بمشروعية المفاوضات من أجل حل القضية الجزائرية.(772)

وإن كانت سياسة فرنسا حققت نجاحا في بعض المراحل فإن جبهة التحرير الوطني استطاعت تجاوز المخططات الفرنسية الرامية التضامن المغربي، وقد أكدت - وهي تتخذ التيار الودوي الثوري - أن القضية الجزائرية مندمجة في القضيتين التونسية والمغربية، وأن أي فصل بين القضايا الثلاث هو فصل اعتباطي لا يمكن أن يتم إلا على حساب الجميع، وإن المواجهة المنفردة للاستعمار الفرنسي الذي هو عدو مشترك مآلها الهزيمة للجميع (773).

وعولت جبهة التحرير الوطني في ظل انحصار تيار مغربة الحرب على الجماهير الشعبية المغربية العريضة في توفير الدعم والمساندة لكفاحها، والضغط أكثر على السلطات الحاكمة من أجل نصره أفكارها الثورية ومبادئها الودوية، كما أنها لم تتخلى عن مشروع الوحدة والتنسيق مع الأجنحة المعارضة للسلط الحاكمة في تونس والمغرب، وكانت تشجع خفية هذا التوجه، وتتسق مع صالح بن يوسف والخطابي لإعزاز التوجه الثوري في المغرب العربي، وكانت بفضل ثورتها وشعبويتها محط آمال وأنظار شعوب المغرب العربي في غد أفضل، تتخلص فيه المنطقة من قيود الاستعمار وتجسد استقلالها التام ووحدها المنشودة (774)

ولأن الثورة الجزائرية قطعت أشواطاً معتبرة في المجابهة، وأظهرت قوتها وتمسكها بأهدافها التحررية فإن الأنظمة السياسية لم يكن بمقدورها استبعاد جبهة التحرير الوطني ومطالبها من اهتماماتها السياسية، وقد عرفت هذه الأخيرة كيف تشبك علاقاتها وتمد نفوذها داخل تونس والمغرب، ولأنها ترتبط بمشروع جيش تحرير المغرب العربي وتظهر ميولا للأفكار القومية الناصرية، اهتم بورقيبة ومحمد الخامس بمسألة فصل الثورة الجزائرية عن الأفكار الثورية القومية، واجتهدا في تليين مواقفها ودفعها للاعتراف بنظامها القطري، وتنسيق عملها مع السلطات الرسمية بدل المجموعات المعارضة والمناوئة لنظامها، وعليه قدمت الأنظمة المغربية عروضاً لتوفير الدعم والتعاون مع الثورة الجزائرية، لكن هذه العروض التي كانت تهدف إلى احتواء جبهة

Henri ALLEG et autres **la guerre d'algerie** ,T2, ed temps actuelles, Paris, 1981 p-p 218- 772

773 محمد الملي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، مرجع سابق، ص 28

774 انظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث

التحرير الوطني لم تحض بإجماع قادة الثورة، إذ تردد الوفد الخارجي في قبول هذه العروض بحكم إخلاصه لإستراتيجية مغربية الحرب، في حين أن قادة الداخل استبشروا خيرا بهذه العروض وهم يركزون على الخيار الوطني ودعم الثورة (775).

ولأنهم لم يكونوا البناء الفعليين لهذه الإستراتيجية ولم يكونوا مرتبطين بأي التزامات مغربية، مضوا في تجسيد إستراتيجيتهم الوطنية، مستفيدين من رصيد التضامن المغربي، ومستتدين إلى واقع العلاقات الجديدة التي تربط أقطار الشمال الأفريقي .

أي الخيارات أنجح؟. الاستمرار في المعركة المغربية ومعاداة بورقوية ومحمد الخامس أم القبول بواقع استقلال البلدين المجاورين وكسب تعاونهما؟.

لقد فوت استقلال تونس والمغرب على جبهة التحرير الوطني فرصة إرغام فرنسا على انتهاج الحل الشمولي، وجعل العدو المشترك يركز نفوذه في الجزائر، لكن ما الذي كان بالإمكان فعله، وكيف السبيل لمجابهة المخطط الفرنسي؟، لقد كانت فكرة معاداة استقلال تونس والمغرب مستبعدة، ورأي مسؤولوا الداخل التسليم بواقع الخيار القطري في تونس والمغرب، وعدم تكبيلهما بمتطلبات الجبهة المغربية الموحدة، وانتهاج سياسة تضامن مشتركة أكثر مرونة، وفي هذا الإطار أكد قادة الداخل عشية استقلال تونس والمغرب وبشكل رسمي اندماج القضية الجزائرية في قضايا المغرب العربي " ... انه بدون استقلال الجزائر يبقى استقلال المغرب وتونس خدعة ... إفريقيا الشمالية كل لا يتجزأ " (776)، وفي مرحلة مبكرة وقبل انعقاد مؤتمر الصومام صيغت إستراتيجية جديدة، نقرأ ملامحها من خلال هذه الوثيقة المهمة التي أجابت عن سؤال دقيق هو " ما هو رأي جبهة التحرير الوطني في تضامن شمال إفريقيا وفي المستقبل المغربي "، إذ أجاب قادة الداخل بعد النقاش والإثراء على هذا السؤال بالقول: " تعتبر جبهة التحرير الوطني أن لا قبل لمستقبل شمال إفريقيا أن يزدهر تماما إلا ضمن إطار اتحاد دول شمال إفريقيا، وتعتقد أن هذا ضروري لشعوب المغرب الثلاثة التي بالإضافة إلى تشابهها الطبيعي والمتعدد تصبح وثيقة الارتباط بمصالح مشتركة شرعية وعلى قدم المساواة الأخوية المطلقة، كما تعتقد أن من مصلحة شعوب المغرب العربي الثلاثة كذلك أن تنظم دفاعا مشتركا بينها، وتوجيها وعملا ديبلوماسيا مشتركين، وحرية التبادل التجاري وتضع مشروعا موضوعيا للتجهيز والصيانة، وللسياسة النقدية الموحدة، والتعليم وتبادل الأخصائيين، والتبادل الثقافي إلى أقصى حد والاستغلال المشترك لثرواتنا الجوفية ومناطقنا الصحراوية " (777).

إن هذا النص التوجيهي الذي نشر بإلحاح من بورقيبة عشية الإعلان عن استقلال تونس والمغرب ليعبر عن مواقف قيادة الداخل من قضايا الوحدة والتضامن المغاربي، ويؤكد على التوجه الوطني لجبهة التحرير الوطني واهتمامها بالمسألة القطرية، وأن القضية الجزائرية المندمجة في قضايا المغرب العربي تتطلب تضامنا ودعما، وانه يتوجب بناء اتحاد فيدرالي بين دول وشعوب المغرب العربي الثلاثة، يهتم بتنظيم قطاعات الدفاع والدبلوماسية والتجارة والتعليم، وعليه لم يربط قادة الداخل مصير الثورة بوحدة المعركة المغاربية وبضرورة استمرارها إلى أن يتحقق استقلال جميع الأقطار المغاربية، لأن مثل هذا الأمر يعطل استقلال تونس والمغرب في حين يمكن الاستفادة أكثر من استقلالها (778)، وهذا التوجه الجديد في الاستراتيجية المغاربية سوف يكرس في مؤتمر الصومام، ويعتمد في إرساء العلاقات الجزائرية المغاربية، خاصة بعد إخضاع لجنة التنسيق قيادة الخارج وتأكيدا على أولوية السياسي على العسكري .

2- ترسيم سياسة التضامن المغاربية :

لقد أظهرت جبهة التحرير الوطني تمسكها بخيار الكفاح المسلح وبتدعيم كفاحها بكل الوسائل من أجل تحقيق جميع أهدافها المتمثلة في الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ومقوماته الأساسية، وتجسيد سيادته التامة والاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وعليه توجب على الثورة الجزائرية أن تفرض نفوذها بالقوة وتوجه الأحداث لخدمة مصالحها، وأن ترسم التنظيم السياسي والعسكري المحكم الذي يضمن صمودها والتزامها بالخط الثوري، خاصة وأن السياسة الفرنسية التي خططت لعزل تونس والمغرب عن الثورة الجزائرية لوحث بنهج خيار الإصلاحات في الجزائر، وروجت إلى أنها تسعى إلى تحقيق السلم في حين أنها كانت تخوض حرب عنف لا هوادة فيها، وتلف المشكلة الجزائرية بدعاية قوية (779)

وعلى الرغم من الصعوبات الكبرى التي اعترضت سبيل الثورة الجزائرية في السنتين الأولى والثاني لاندلاعها فان سنتي 1956-1957 سجلت توسع نفوذها وانتظامها، فلقد توسع نطاق عمليات جيش التحرير وامتدت إلى الحدود الشرقية والغربية، والتحققت القوى والأحزاب الوطنية بركب الثورة، وأصبح لجبهة التحرير الوطني عمق شعبي وتمثيل جماهيري واسع (منظمات العمال والطلاب والتجار... الخ)، وساهم مؤتمر الصومام في بعث الروح من جديد في الثورة الجزائرية، إذ أكد على فشل السياسة الفرنسية وأثرى التوجه السياسي والعسكري للثورة، وافر

778 شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

مؤسسات القيادة (780)، وحدد جملة الأهداف الواجب توفرها لوقف القتال والتفاوض السلمي متمثلة في النقاط الآتية :

- 1- الاستقلال الوطني التام دون انتقاص شؤون الدفاع الوطني والديبلوماسية، وفي هذا تأكيد على عدم جدول أي حل وسط يمر بالاستقلال الذاتي أو المنقوص كالذي قبل به الوطنيون التونسيون والمغربيون عبر سياسة المراحل .
- 2- الاعتراف بالسيادة الكاملة على الأراضي الجزائرية بما في ذلك الصحراء، وهذا يضع حدا للنوايا الفرنسية في التقسيم أو المطامح المغاربية الرامية إلى ضم أجزاء صحراوية .
- 3- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا للشعب الجزائري .
- 4- بعث الدولة الجزائرية في إطار الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية، وفي هذا تأكيد على التوجه الإيديولوجي للثورة الجزائرية ممثلا في الطابع الجمهوري والثوري والتقدمي المخالف جذريا لانظمة بلدان المغرب العربي الملكية، ولتجسيد هذه الأهداف يوضح ميثاق الصومام أن الوسيلة المفضلة هي النضال المسلح، وأداة هذا النضال هو جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الممثلان الوحيدان لهذا الشعب.(781)

وأقر المؤتمر مبدئين أساسيين مهمين أثارا نقاشا كبيرا، هما مبدأ أولوية العمل السياسي على العمل العسكري ومبدأ أولوية الداخل على الخارج ابرز المبدأ الأول الصفة السياسية للعنف الثوري، وأكد على خضوع القادة العسكريين للمسؤولين السياسيين، والمبدأ الثاني أولوية المعركة العسكرية على العمل الدبلوماسي الخارجي، وانقياد الخارج للداخل، ولم يستسغ الوفد الخارجي هذه القرارات واعتبرها خروجاً عن الشرعية وانقلاباً على القيادة الحقيقية.

وجهاز المؤتمر الثورة بمؤسسات جديدة، فأنشأ المجلس الوطني للثورة كجهاز تشريعي من أربعة وثلثين عضواً، ولجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة أعضاء، يمثلون السلطة التنفيذية العليا للثورة، وعموماً قد حدد المؤتمر الموقف من مختلف القضايا، وأوضح صيغ العمل في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية... الخ (782)

وفي ظل المستجدات الحاصلة في منطقة المغرب العربي درس المؤتمر الموقف من قضايا الشمال الإفريقي ووحدة المغرب العربي، وأقر سياسة جديدة تختلف عما بناه قادة الوفد الخارجي من إستراتيجيات، فكانت هذه المسألة إحدى نقاط الاختلاف والصراع بين قادة الداخل والوفد الخارجي، وبشكل أكد على أهمية بعد دائرة المغرب العربي في تصور قادة الثورة الجزائرية

780 Slimane CHIKH : L'algerie en armes ou le temps des ceutitdes ,O P U ,Alger, 1981, p p, .96.98

781 انظر، وزارة الإعلام والثقافة : المصدر السابق ، ص - ص، 28 - 29 .

782 Saad DAHLAB op cit p- p 43- 44

وقد لخص ميثاق الصومام الوضعية السياسية للثورة الجزائرية من مختلف جوانبها وتطوراتها، وأكد على إفلاس سياسة الحكومات الفرنسية بالقول أنها " ولما أحست بأنها لا تقوي على مجابهة فساد الحالة في إفريقيا الشمالية أطلقت العنان لتونس والمغرب عساها أن تمسك بالجزائر " (783)، ووقف مطولا على ما اسماه "عضة التجارب التونسية والمغربية"، مقيما هذه التجارب على أنها خيبت تقديرات السياسة الاستعمارية التي خططت إلى مخادعة زعماء البلدين بواسطة المفاوضات، وجرهم عن ميدان الكفاح الثوري المسلح والموحد .

وعلى الرغم من عدم وجود خطة سياسية مشتركة لضعف لجنة تحرير المغرب العربي إلا أن الزحف الثوري عم شمال إفريقيا، وهذا بفضل عزيمة الثورة الجزائرية، مما جعل المستعمر يلجأ إلى تدابير دفاعية ارتجالية لم تحقق أهدافه، إذ لم تمنع الاتفاقية الفرنسية - التونسية من استمرار المقاومة في تونس وتيقظ الجماهير للمطالبة باستقلالها التام، كما أن تطور الأزمة المغربية السريع وتحالف المغربيين مع ثوار الجزائر أسهم في انقلاب الموقف الفرنسي وتسليمه باستقلال المغرب، بناء على هذا التحليل يشخص ميثاق الصومام الدوافع الإستراتيجية للتغير المفاجئ في السياسة الفرنسية في النقاط الثلاثة الآتية :

1- منح تكوين جبهة ثانية حقيقية بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف المغربي وفي الجزائر .

2- إلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة .

3- عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية تجعلها اشد خطرا.(784)

ولكن قادة الثورة الجزائرية افشلوا بعضا عن مخططات المستعمر، وتنبهوا إلى دسائسه ومراوغاته السياسية،" كان الغرض من المفاوضات التي أجريت على حدة هو مخادعة بعض زعماء البلدين الشقيقتين أو إغراؤهم ودفعهم إلى التخلي - على علم أو على جهل - عن الميدان الحقيقي للكفاح الثوري إلى النهاية..." (785)

وأمام واقع استقلال تونس والمغرب المفروض، وإعراب زعماء البلدين الشقيقتين عن تضامنهم ودعمهم للثورة الجزائرية سلمت جبهة التحرير الوطني بفشل خيار وحدة المعركة المشتركة، وطالبت بتضامن " الإخوة" في المغرب العربي، إذ أن المعركة التي تخاض في الجزائر مرتبطة بمستقبل المغرب العربي، ولهذا يتوجب إرساء سياسة تضامن جديدة تعتمد الأساس القطري، وتكريس علاقات التضامن والتعاون لتجسيد الاستقلال التام وتشديد وحدة المغرب

783 انظر، وزارة الإعلام والثقافة : المصدر السابق، ص، 23 .

784 المصدر نفسه ، ص 24.

785 المصدر نفسه .

العربي ، وسجل ميثاق الصومام بتفاؤل مواقف زعماء المغرب وتونس المنسجمة مع وجهة نظر الثورة الجزائرية ، خاصة ما تعلق باندماج قضايا المغرب العربي وعدم اطمئنانهم على الاستقلال المحقق "بيد انه من الأمور الهامة جدا أن الزعماء المغاربة والتونسيين شرعوا يعبرون في تصريحاتهم الأخيرة المتكررة عن وجهات نظر تلتقي مع وجهة نظر جبهة التحرير الوطني" (786).

وما دام أن القوى الثورية والشعبية والزعماء السياسيين يعربون عن تضامنهم مع الثورة الجزائرية فإنه يمكن بناء سياسة جديدة تعتمد مبدأ التضامن والتعاون بين أقطار المغرب العربي بدل الوحدة العضوية التي تجاوزتها الوقائع، ولم تعد مجدية في ظل المعطيات الجديدة (787)، ويمكننا أن نحصر أهداف هذه السياسة في النقاط الآتية :

- الانسجام مع واقع الاستقلال القطري المجسد ميدانيا وتكريس العلاقة مع النظامين التونسي والمغربي بدل معاداتها.
- مجابهة السياسة الفرنسية وتقويت مخططاتها الهادفة إلى عزل الثورة الجزائرية، وتعكير علاقاتها بتونس والمغرب .
- الاستفادة من الدعم الرسمي للحكومتين التونسية والمغربية مما يتيح المجال لاحتضان الثورة رسميا وشعبيا .

وبذلك أعطى توجهها جديدا لمسألة وحدة المغرب العربي يقوم على أساس تعزيز التوجه الوطني، وعلى التضامن في إطار الاتحاد الفيدرالي، ولم يكن ذلك يعني أن جبهة التحرير الوطني اعتمدت الخيار القطري بمفهومه الضيق وإنما لجأت إليه باعتباره واقعا مجسدا، وسبيلا يمكن أن يجسد مستقبلا اتحاد شمال إفريقيا، وذلك باعتماد سياسة التضامن بدل الوحدة، واقتراح شكل الاتحاد الفيدرالي، والبدء بإرساء المؤسسات المشتركة كالدفاع والديبلوماسية وخطط الصناعة والتعليم المتكاملة والمتناسقة، وقد جاء في الميثاق التأكيد على أن الجزائريين رغم تمسكهم بحبهم للوطن " فهم شمال إفريقيون مخلصون يتعلقون تعلقا شديدا ومتبصرًا بالتضامن الطبيعي الضروري بين بلدان المغرب الثلاثة" (788).

وعبرت جبهة التحرير الوطني عن مفهومها لوحدة المغرب العربي موضحة " إن شمال إفريقيا مجموعة كاملة تُولفها الجغرافيا والتاريخ واللغة والحضارة والمصير، ومن ثم يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاثة"، وإن من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك وحرية المبادلات

⁷⁸⁶ انظر، وزارة الإعلام والثقافة : المصدر السابق ، ص 25.

⁷⁸⁷ انظر عامر رخيطة : المرجع السابق ، ص - ص، 361-362

⁷⁸⁸ انظر ، وزارة الإعلام والثقافة : المصدر نفسه ، ص - ص، 29 - 30.

وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية واستثمار ثروات الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد (789)

إن الإستراتيجية الجديدة الهادفة إلى توحيد وجهة النضال بدل توحيد جبهة النضال واعتماد التوجه القطري لفائدة الاتحاد المغربي ارتسمت ملامحها خلال مؤتمر الصومام، وإن كانت اعتمدت من قبل قادة الداخل مبكرا، وقد كانت محل نقاش مستفيض وظل الوفد الخارجي المؤمن باستراتيجية مغربية الحرب إلى زمن انعقاد مؤتمر الصومام يعارض هذا التوجه، ويرفض التخلي عن مشروع الكفاح المغربي الموحد، ولهذا سوف تواجه لجنة التنسيق والتنفيذ صعوبات جمة في تجسيد مقررات الصومام، وذلك رغم اعتقال قادة الوفد الخارجي، إذ ظل أنصار توجه مغربية الحرب واتباع ابن بلة يعارضون سياسة التوجه القطري والتخلي عن مشروع جيش تحرير المغرب العربي (790).

والواقع انه ورغم الحجج القوية والمبررات التي تقوم عليها سياسة مغربية الحرب إلا أن واقع استقلال تونس والمغرب، وتضامن زعمائها السياسيين مع للثورة الجزائرية ألقى ضرورة تبني هذه السياسة الجديدة، ولا يمكن ربط هذا التغيير في الاستراتيجية المغربية بالصراع بين الداخل والخارج، أو بإطار الصراع على سلطة التمثيل مغاربيا، ذلك أن أسباب موضوعية دفعت إلى انتهاج مثل هذه السياسة الواقعية، إذ أكد ابن مهدي وعبان اللذان أعدا للمؤتمر تقرير السياسة الخارجية أن أنصار صالح بن يوسف يتضاءلون في تونس، وأن السلطان محمد الخامس يفرض نفوذه في المغرب، وأنه من المفيد كسب تعاونهما وتضامنهما السياسي حفاظا على مكاسب الثورة في المغرب العربي، وفي ظل الوضع الجديد توجب على الجزائريين الاعتماد على أنفسهم واستغلال كل فرص التضامن السياسية والشعبية لدعم ثورتهم، ولهذا فإن جبهة التحرير الوطني ستعتمد في استراتيجيتها الجديدة على كسب التضامن المغربي، ومجابهة مخططات العدو في الضغط على سلطات بلدان المغرب العربي، وقد جاء تأكيدها على تفعيل التضامن والتعاون السياسي المغربي من اجل كسب الدعم المادي والسياسي ومواجهة السياسة الفرنسية، وكذا تفعيل دور التضامن الشعبي في الضغط اكثر على حكومات المغرب العربي، خاصة وان "حكومتي تونس والمغرب قد وقفنا - بفضل ضغط الشعبين - موقفا صريحا من هذه المشكلة (الجزائرية) التي يرتهن بها التوازن في شمال إفريقيا (791)

789 وزارة الإعلام والثقافة : المصدر السابق ، ص 30.

790 انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث

791 انظر وزارة الإعلام والثقافة : المصدر نفسه ، ص، 48

ودعت جبهة التحرير الوطني إلى العمل على تجسيد مشروعها التضامني الجديد من خلال تفعيل المهام الآتية :

- 1- تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على فرنسا في الميدان الدبلوماسي
- 2- توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني أ - إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية .
ب - التدخل بمختلف الوجوه في جميع المناطق .
- 1- الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس للقيام بعمل إيجابي ملموس لدى الرأي العام والصحافة والحكومة .
- 2- التضامن بين الهيئات النقابية المركزية :الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين .
- 3- التعاون بين اتحادات الطلاب الثلاثة .
- 4- تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث ."⁽⁷⁹²⁾.

وتم تكريس العلاقة مع الأنظمة السياسية ميدانيا وإتاحة جميع الفرص أمام التضامن السياسي، كما تم تفعيل خيارات التضامن الشعبية واستثمارها في دعم الثورة الجزائرية ،وقد كان التضامن السياسي يفيد في إرساء علاقات تعاون وتضامن مع السلطات الرسمية ،وأما التضامن الشعبي فلقد أدركت الثورة الجزائرية بطبيعتها الشعبية أهميته في الضغط على الأنظمة السياسية وفي الحفاظ على استمرارية دعمها، ولهذا دعت جبهة التحرير الوطني إلى تنسيق التضامن الشعبي مع الأحزاب والهيئات السياسية والشعبية المغاربية، والى ضرورة توحيد الجهود بين الهيئات والمنظمات الجماهيرية بهدف تدعيم أواصر التضامن والاستمرارية التضامنية لدعم القضية الجزائرية ولمؤازرة الاتحادات الجماهيرية الجزائرية (العمال ،الطلبة ،التجار...الخ)، وقد بذلت جهود معتبرة على الصعيدين السياسي والشعبي كللت بنتائج هامة ،إذ أسهم تحسين العلاقات السياسية وتأطير الجالية الجزائرية ،وتنسيق العمل بين اتحادات العمال والطلبة والتجار في تفعيل التضامن المغربي ودعم الثورة الجزائرية ،ويعد إضراب الفاتح نوفمبر 1956 المغربي، ومبادرة الإعلان عن وحدة النقابات العمالية المغاربية في ديسمبر 1956⁽⁷⁹³⁾ ثمرة من نجاحات تلك السياسة التضامنية ،وقد أسهمت بفعالية في تجنيد المغرب العربي للتضامن مع الثورة الجزائرية .

وهكذا أوضحت النتائج المحققة نجاعة الخيار المنتهج، إذ أمست بلدان المغرب العربي تمثل العمق الاستراتيجي للثورة ،فهي ميدان التضامن السياسي وقاعدة خلفية للإسناد والدعم،

⁷⁹² انظر وزارة الإعلام والثقافة : المصدر السابق ، ص 48.

⁷⁹³ انظر ، المقاومة الجزائرية . ع.5، (12 جانفي 1957) ، ص، 12.

ومركزا للنشاط المدني والعسكري، وهذه النتائج تحققت بفضل العلاقات الجيدة التي أرسيتها جبهة التحرير الوطني مع شعوب وحكومات بلدان المغرب العربي، وأننا نؤكد مع محمد لبحاوي انه لو انتهج الخيار المعاكس لسياسة بورقيبة ومحمد الخامس لخسرت جبهة التحرير الوطني كثيرا من مظاهر التضامن، "...إن تراجع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مدينة تونس بعد معركة مدينة الجزائر، وإقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة في العاصمة التونسية، وإحداث جيش الحدود القوي الذي كان يستطيع في أي وقت أن يجر على تونس أقصى الردود الانتقامية، وكل هذا كان دليلا على سلامة هذه السياسة..."⁽⁷⁹⁴⁾

إن هذه السياسة الواقعية في بناء العلاقات المغاربية جعلت جبهة التحرير الوطني تقوت على المخطط الفرنسي هدم دعامة التضامن القوية بين أقطار الشمال الإفريقي، إذ كانت الإدارة الفرنسية تهدف إلى أن تقف حكومتا تونس والمغرب المستقلتان في وجه الطموح الثوري لجبهة التحرير الوطني كما أنها بعثت الآمال لدى الزعماء السياسيين في تونس والمغرب وليبيا بإمكانية التفاهم على سياسة واقعية في التضامن بين دول مستقلة لها اهتماماتها القطرية وحركة ثورية تبحث عن الدعم والمساندة، هؤلاء الزعماء الراضون لإستراتيجية مغربة الحرب كانوا قد أكدوا أن ما يحصل في أي بلد يعود بالفائدة على جيرانه، وانه هناك خيارات عديدة للتضامن في ضل الاستقلال القطري أكثر فعالية من رهن استقلال تونس والمغرب بمتطلبات جبهة مغاربية مشتركة⁽⁷⁹⁵⁾

إن وجود هذا التفهم المغاربي وحصول الاتفاق على سياسة مشتركة سمح بتجسيد سياسة التضامن المغاربية التي أدارها قادة الداخل، ولكن أنصار جبهة الكفاح المشترك من قادة الوفد الخارجي عرقلوا بنفوذهم تنفيذ هذه السياسة البديلة، وهكذا شهدت قاعدة تونس تنافسا داميا بين إستراتيجيتين، وبحكم النفوذ القوي لمسؤولي القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة عارض محساس قادة الداخل، وظل القادة الميدانيون أوفياء لعقيدة مغربة الحرب وعدم مهادنة بورقيبة، وذلك إلى غاية انتقال او عمران إلى تونس، وفرض لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها على قاعدة تونس واوراس النمامشة والقاعدة الشرقية.⁽⁷⁹⁶⁾

وقد أسهم وضوح أهداف الثورة والمنهاج الجديد في علاقتها بالدول الشقيقة في إرساء علاقات وطيدة أخذت شكلا واضحا ومنتظما، وإن لم ترقى إلى صيغة العلاقات الرسمية، لقد تعاملت جبهة التحرير الوطني مع الأقطار المغاربية باعتبارها كيانات وطنية حليفة ومتضامنة مع الثورة الجزائرية يتوجب عليها برغم انشغالاتها القطرية إيداء التضامن المفروض لمجابهة عدو مشترك ما

⁷⁹⁴ Mohammed LBJAOUI op cit p 109

⁷⁹⁵ كثيرة هي التصريحات الرسمية التي حثت على نهج هذه الاستراتيجية، انظر مثلا التصور الذي أعرب عنه

بوعبيد، عبد الرحيم بوعبيد، جريدة البلاغ، مرجع سابق، ص - ص، 12-13

⁷⁹⁶ شهادة محساس. مقابلة مع الباحث

يزال يهدد كامل المنطقة، ولهذا ارتبطت مع الأنظمة السياسية بعلاقات طيبة كرستها الزيارات واللقاءات الثنائية والاتفاقات المبرمة، كما أنها اعتمدت بالدرجة الأولى على التضامن الشعبي المجسد في أشكال مختلفة كضمانة قوية للحفاظ على دعم الثورة الجزائرية (797)

وكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ التي كسبت اعتراف السلطات المغاربية بها، وبتمثيلها لكفاح الشعب الجزائري أن تعمل على تفعيل نشاطها السياسي والعسكري اعتمادا على مساعدة وتضامن البلدان المغاربية، وأن تنسق سياستها وتعمل بالتشاور مع الحكومات وفعاليات المجتمع المدني لتجاوز المخاطر الاستعمارية التي تهدد الشمال الإفريقي، ونتيجة لبعض الاختلافات السياسية والإيديولوجية اجتهدت قيادة الثورة الجزائرية في الحفاظ على علاقات التضامن، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، أو مصادمة مواقف الأنظمة السياسية، ومع التأكيد دائما على سيادتها في اتخاذ قراراتها (798)

وبفضل هذه المبادئ حافظت لجنة التنسيق والتنفيذ على علاقة التعاون والتضامن، وتمكنت من إرساء تواجد مدني وعسكري وخلق مؤازرة سياسية وشعبية قوية، وتؤكد عمقها المغاربي.

ثانيا - الضغوط الفرنسية ومطلب دعم الثورة الجزائرية

تعرفنا في المبحث السابق على ملامح سياسة التضامن المغاربية التي كرستها جبهة التحرير الوطني في علاقاتها المغاربية، ونحاول الآن أن نرصد الموقف المغاربي من هذه السياسة ومدى استجابته لمطلب دعم الثورة الجزائرية، الذي يمثل في نظرنا حجز الزاوية في العلاقات الجزائرية المغاربية، إذ تتحسن العلاقات وتوصف بالامتازة كلما سجل التضامن مع الثورة الجزائرية مواقف إيجابية، وتسوء بتعرض خيار دعم الثورة الجزائرية للمساومة أو الامتحان، والملفت للنظر في هذا الباب أن النظرة لمفهوم الدعم والمساندة تختلف من طرف لآخر، وعندما تطالب جبهة التحرير الوطني بالدعم اللامحدود والمناسب لأهداف وتطوراتها الثورة التحريرية فإن الأنظمة السياسية تكيف تجاوبها حسب ظروفها وإمكانياتها وخياراتها، ومثلما تتدخل الاهتمامات القطرية فإن الضغوط الفرنسية تزيد في تعقيد المشكلة التي عايشتها الأنظمة السياسية المغاربية، والقائمة على خضوعها لطائلة الضغوط والاتفاقات المبرمة مع فرنسا، وعلى حتمية التجاوب مع مطالب دعم الثورة الجزائرية، فكيف وازنت بين الأمرين، وهل استجابت لمطالب الثورة الجزائرية، وما تأثير ذلك على طبيعة العلاقات التي كانت تحدها ضوابط دقيقة وسياسة تضامن مغاربية؟.

1 - المغرب العربي بين الضغوط الفرنسية ومطلب دعم الثورة الجزائرية

⁷⁹⁷ انظر ما كتبه ابن مهدي في صحيفة **المجاهد**، ع 2، (1 نوفمبر 1956)

⁷⁹⁸ Saad DAHLAB **op cit**. p-p 34 -35

لقد تمكنت الإدارة الفرنسية من تجنب المعركة الموحدة في الشمال الإفريقي، ونجح تيار الاستعمار الجديد الذي قاده "منداس فرانس" وخليفته "قي مولي" في إفشال مشروع الثورة الجزائرية في مغربة الحرب، ورغم تحذيرات "قي مولي" للبلدين المستقلين حديثا من مغبة التدخل في المسألة الجزائرية (799) إلا ان امتدادات حرب الجزائر وطابعها الثوري والشعبي أثار مخاوف المستعمر، خصوصا وأن التضامن الشعبي لا يمكن حصره، كما لا يمكن منع المسؤولين الحكوميين في البلدين المستقلين حديثا من مناصرة رغبات شعبيهما وتحديد علاقتهما بالثورة الجزائرية.

وقد احتدم الصراع في فرنسا بين أنصار استعمار قديم يؤكد الحفاظ على الجزائر فرنسية، ويدعوا إلى إخضاع حكومات المغرب العربي ولو بالقوة، وبين دعاة استعمار جديد يسعى للقضاء على الثورة الجزائرية بإصلاحات شكلية وتعاون مع المحميتين السابقتين، وقد غلبت سياسة الجمهورية الرابعة الخيار الأخير في علاج مشاكل الشمال الإفريقي، لكن القادة العسكريين المتحالفين مع المعمرين كانوا يفرضون بنفوذهم القوي خيار المجابهة العسكرية للقضاء على جيش التحرير في الجزائر، والعودة لاحتلال تونس والمغرب من جديد (800).

وهكذا وجد المغرب العربي نفسه في مواجهة سياسيتين مختلفتين لفرنسا، إحداهما تخطط في نطاق وزارة الشؤون التونسية والمغربية، وتعتمد على تعاون حكومتي تونس والمغرب في تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة، والأخرى ترسم خطوطها في قيادة أركان الجيش الفرنسي بالجزائر وتضغط بقوة على وزارة الداخلية الفرنسية التي كانت تدير شؤون الجزائر، وقد تجلّى لسياسة المغرب العربي الآملين في رجحان كفة أنصار التوجه الاستعماري الجديد أن المشكلة تتعقد أكثر عندما يلجأ الاستعمار الجديد إلى المساومة بالسلم وفي الوقت نفسه إلى التهديد بتمديد رقعة الحرب إن لم يوضع حد لتضامنهم مع ثوار الجزائر، وكان العسكريون يضغطون على حكومة باريس لتضغط بدورها على سياسة المغرب العربي حتى يدفعوا بجهة التحرير الوطني للتخلي عن مواقفها وسياستها المتشددة (801).

ووجدت بذلك السلطات المغاربية نفسها واقعة بين نقيضين: التعاون مع فرنسا لتنفيذ الاتفاقات المشتركة، والتضامن مع الجزائر الذي يفرض نفسه بفعل التضامن الشعبي، وامتداد حرب الجزائر إلى العمق المغاربي وتجنيدها لجهة معركة مشتركة ضد عدو واحد

وقد اجتهدت الحكومات الفرنسية في كسب موقف القوى السياسية الحاكمة في تونس والمغرب وحتى في ليبيا، وعزلها عن استراتيجية مغربة الحرب التي روج أن القاهرة أو موسكو

⁷⁹⁹ انظر خطاب رئيس الحكومة "قي مولي" أمام البرلمان الفرنسي du 03 juin 1956 : **LE MONDE**

⁸⁰⁰ انظر عن السياسة الفرنسية، محمد الميلي: **المرجع السابق**، ص 27، و Pierre France MENDES : **choisir** conversations avec jean pathorel. Paris. 1974..p-p 63-76

⁸⁰¹ انظر، محمد الميلي: **المرجع نفسه**، ص 35

تقف ورأئها، ولوحت حكومة قي مولي ببرنامج سياسي يقر إصلاحات في الجزائر، ويعترف بالشخصية الجزائرية شكليا، وطرحت مشروعا سياسيا يتمثل في مثلث قي مولي المشهور (وقف القتال، الانتخابات، المفاوضات)، كما أرسلت مندوبيها لجس النبض والتعرف على مواقف جبهة التحرير الوطني، وبهذه السياسة المخادعة التي لم تكن تصدقها إجراءات الحرب المستعرة في الجزائر تمكنت من أن تضيي مسحة إصلاحية على سياستها في الجزائر، وأن تدعم خط التعاون الرسمي التونسي والمغربي معها وتجعل بورقيبة ومحمد الخامس يتقنان في خطواتها السياسية⁽⁸⁰²⁾، وعلى الرغم من فشل مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 وأزمة تدهور العلاقات المغربية - الفرنسية إلا انه سرعان ما بعثت الروح من جديد في هذه العلاقات، ولكن الموقف من دعم الثورة الجزائرية ظل يؤثر على هذه العلاقات طوال عام 1957، واضطرت الحكومتان التونسية والمغربية إعلان رفضها للمساعدات الفرنسية المشروطة بعدم التضامن مع القضية الجزائرية، ولأن الحكومة الفرنسية كانت تخشى على الشمال الإفريقي من التوجه الثوري والراديكالي لجبهة التحرير الوطني فإنها أوحى لحكومات المغرب العربي بتبني مشروع خلق مغرب عربي فرنسي تعالج في إطاره المشكلة الجزائرية، واعتقد بورقيبة ومحمد الخامس عن حسن نية أن فرنسا تقبل بمساعدتهما ووساطتهما⁽⁸⁰³⁾ .

وإن كانت هذه الضغوط السياسية يمكن المناورة معها فان ضغط عسكري الجزائر وأنصار الاستعمار القديم خيم بتبعاته الثقيلة على العلاقات الشمال إفريقية - الفرنسية، ففي عام 1957 تقوى نفوذهم وأطلقت أيديهم في إدارة سياسة فرنسا الجزائرية، ولأن المحميتين السابقتين لا تكفان عن دعم ثورة الجزائر ويسجل باستمرار تواطؤهما ضد الجزائر الفرنسية فانه يتوجب - حسب رأيهم - تأديبهما وإن اقتضى الحال بالعودة إلى احتلالهما، وترسخ في ذهن العسكريين وغلاة المستعمرين انه " لا يمكن المحافظة على الجزائر مستعمرة بين شقيقتين مستقلتين⁽⁸⁰⁴⁾، وقد سخرت القوات الفرنسية المتواجدة في تونس والمغرب لضرب الثوار الجزائريين والاعتداء على المدنيين، وشن عسكريو الجزائر حملة اعتداءات على طول الحدود التونسية والمغربية، بحجة تتبع الثوار، ووضع حد لحرب الجزائر المدعومة من حكومات الشمال الإفريقي، وأعطت حوادث الحدود التي تزايدت في نهاية عام 1957 وبداية 1958 الدليل على اندماج القضية الجزائرية في قضايا المغرب العربي، وعلى زيف الاستقلال المحقق، وحجم التهديد الذي يطال أقطار المغرب العربي، وعندما تضرمت الحكومة الفرنسية من الاحتجاجات التونسية والمغربية اقترحت وضع الحدود تحت رقابة قوات مشتركة أو تحت إشراف فرق الأمم المتحدة

⁸⁰² انظر، ابراهيم طوبال: البديل الثوري في تونس، مرجع سابق، ص، 325

⁸⁰³ LE MONDE dossiers et documents. n 203 . op cit . p 5

⁸⁰⁴ انظر، محمد الميلي: المرجع السابق، ص43

لكن مقترحاتها ووجهت بالرفض وكانت مستحيلة التنفيذ⁽⁸⁰⁵⁾، واقترح وزير الدفاع في حكومة مونوري إنشاء خط عازل يفصل الجزائر عن تونس والمغرب، ويضمن الحفاظ على الجزائر فرنسية كما يريدونها العسكريون والمعمرون، وفي الوقت نفسه يطمئن على علاقة التعاون الناشئة مع النظامين التونسي والمغربي، ويتبين أن الضغوط الفرنسية السياسية والعسكرية قد هدّدت الأقطار المغاربية في سيادتها وتضامنها مع الجزائر، وحدث من دعمها للجزائر، ومن أجل التعرف على موقفها من دعم الثورة الجزائرية حري بنا أن نتتبع سياستها التضامنية في ملامحها المختلفة، وحدود دعمها للثورة الجزائرية .

2- مطلب دعم الثورة الجزائرية :

وجدت البلدان المغاربية نفسها تعيش حرب الجزائر ضالعة رغم أنها في النزاع القائم بين فرنسا وحركة التحرير الجزائرية، وبحكم ذلك كانت علاقاتها تتوتر وتساء من حين لآخر مع طرفي النزاع، وقد كانت جبهة التحرير الوطني بثورتها وجموحها تطالب بسياسة تضامنية في مستوى تخليها عن ميدان المعركة المشتركة ضد عدو واحد ما يزال جاثماً على أراضيها، ولم تكف الإدارة الفرنسية بتصفيّة جبهة الكفاح المشترك بل كانت تأمل من الحكومات المغاربية أن تقف في وجه الحركة الثورية الجزائرية وتمنع تقويها العسكري وتجذرها الشعبي، وتكون بذلك عوناً لفرنسا بدل أن تدعم هذه الثورة، وللتعرف على الموقف من دعم الثورة الجزائرية لا يكفي أن نقدم أرقاماً عن حصيلة التضامن المادية في جوانبها المختلفة بقدر ما يتوجب علينا تحليل الموقف والتعرف على ظروفه وملابساته⁽⁸⁰⁶⁾.

في البداية نسجل أن العلاقات الجزائرية المغاربية عرفت خلال عامي 1956-1957 تحسناً ملحوظاً كما سجلت وثائق الثورة الجزائرية، وذلك مقارنة بالسنوات التالية، "إن الدول الثلاث قد صمدت وهي متضامنة وأن الروابط المغاربية تتعزز، وفي مواجهة الجمهورية الفرنسية كل الطموحات مسموح بها..."⁽⁸⁰⁷⁾، فما هي الدوافع التي ساعدت على تضامن دول المغرب العربي مع الثورة الجزائرية في هذه المرحلة .

صحيح أن تونس والمغرب تخلت عن الجزائر عندما قبلت باستقلالها، ولكن تعويض ما قد يلحق الجزائر جراء ذلك شكل ما يشبه الالتزام الرسمي بدعم الجزائر، وذلك وفق استراتيجية

⁸⁰⁵ **المجاهد** ، عدد 17 ، (1 فيفري 1958) ص2

⁸⁰⁶ لقد ناقشنا في أطروحتنا للماجستير موضوع الدعم المغربي المقدم للثورة الجزائرية، انظر، مقالاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، 2000 - 2001.

⁸⁰⁷ انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة، اوت 1959 ، **op cit**، p,259 ، Mohammed HARBI

جديدة تقوم على تجند حكومات المغرب العربي للتضامن معها، وقد كانت جبهة التحرير الوطني بحاجة ماسة إلى الدعم والتعاون مع السلطات الحاكمة وكان من المفيد لها استثمار التزام التضامن لتتويج طلباتها وخدمة أولوياتها الكفاحية خاصة العسكرية منها⁽⁸⁰⁸⁾، وقد استغلت جبهة التحرير ورقة جبهة الكفاح الموحدة مغاربيا لتضغط أكثر على السلط والحكومات الناشئة باتجاه التضامن معها، عارضة عليها تخليها عن استراتيجية مغربية الحرب التي لا تعترف بالدولة القطرية ولا بمطامح ساسة تونس والمغرب، وقد وضع الرئيس بورقيبة خدماته السخية أمام قادة الثورة ليتخلوا عن التحالف مع الحركة اليوسفية⁽⁸⁰⁹⁾، وأعرب الملك محمد الخامس انه سينهض بدور حركة المقاومة الدائم للثورة الجزائرية، خاصة بعدما وضعت هذه الأخيرة ثقتها فيه وتخلت عن تحالفاتها العسكرية القديمة⁽⁸¹⁰⁾، وهكذا فان استقلال تونس والمغرب – وبعبكس ما خططت فرنسا – "وضع القواعد التي أنشأها جيش التحرير الوطني في مكانة تتمتع بالقدسية"⁽⁸¹¹⁾.

لقد هدد التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية باضطراب الوضع في كامل الشمال الإفريقي وتجنباً لذلك بادرت الانظمة السياسية لاحتواء هذا التضامن الشعبي وصبغه بالطابع الرسمي، واضطر الساسة لمسايرته احيانا، وإيداء مواقف مساندة للثورة الجزائرية، وقد كانت الأنظمة السياسية المغاربية تتوجس خيفة من تلك المبادئ القومية والثورية التي تنبعث من القاهرة، وتدعو إلى التحرير الشامل والوحدة القومية وتهدد السيادة القطرية، فكيف وازنت بلدان المغرب العربي بين دعم الثورة الجزائرية وبين الضغوط الفرنسية والاهتمامات القطرية المفروضة؟.

2-1 - تونس ومطلب دعم الثورة الجزائرية :

لقد اختارت تونس المستقلة وعلى الرغم من كثرة الضغوط الفرنسية والمطامح القطرية أن تقف إلى جانب الثورة الجزائرية، و تدخلت خصوصية الواقع التونسي المتشابك مع الثورة الجزائرية في بلورة موقف متميز كان من ابرز سماته الواقعية في التعامل مع المشكلة الجزائرية وحماية الاستقلال التونسي وخدمته بكل السبل الممكنة.

ومنذ البداية واجه الاستقلال التونسي مشكلتين رئيسيتين،مسالة ضبط العلاقات مع فرنسا وإتمام مفاوضات الاستقلال التام، ومشكلة الارتباط مع الثورة الجزائرية وانعكاسات ذلك على تدعيم السيادة الفرنسية⁽⁸¹²⁾، وقد سبق لنا عرض مسار تكرر علاقات السلطة التونسية مع قيادة جبهة التحرير الوطني، وأكدنا على مساعي الرئيس بورقيبة لاحتواء قيادة الثورة الجزائرية وفصلها

⁸⁰⁸ شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث

⁸⁰⁹ Mohammed LBJAOUI : **op cit**, p 98

⁸¹⁰ انظر شهادة عبد الكريم الخطيب، محمد خليدي وحميد خباش: **جهاد من أجل التحرير**، مرجع سابق، ص 29

⁸¹¹ Frederic MEDARD: les projets d intervention militaire en tunisee et au maroc **HISTORIENS ET GEOGRAPHES** N° 388 (october 2004), Paris, p, 289

⁸¹² عبد القادر لعربي: **المرجع السابق**، ص 151 وما بعدها.

عن مصر جمال عبد الناصر، وتبين لنا أن السياسة الواقعية المنتهجة من قبل قادة الثورة الجزائرية في هذه المرحلة كانت تهدف إلى خدمة غايات إستراتيجية مهمة، وأن هذه الغايات فرضت التخلي عن استراتيجية مغربة الحرب واللجوء إلى توطيد العلاقة مع الحكومة التونسية، وذلك بهدف الاستفادة مما يقدمه الاستقلال التونسي من مزايا سياسية ودعم لوجيستيكي .

ومن منطلق تحالفهم مع اليوسفيين وحضورهم القوي تفاوض مسؤولو جبهة التحرير الوطني مع السلطة التونسية الناشئة، ودفع تخوف بورقيبة من انهيار مشروع الاستقلال القطري لقبول مطالب دعم الثورة الجزائرية وإرساء أسس علاقة إيجابية مع جبهة التحرير الوطني، وقد دلت عروضه المختلفة عن انشغاله البالغ بمسألة العلاقة مع الثورة الجزائرية، ففي اللقاء الحاسم مع محمد لبحاوي رد بورقيبة بالإيجاب على حزمة مطالب قيادة الثورة بالداخل، وخرج لبحاوي منذ مارس 1956 بانطباع جيد، وفي محاولة منه لإقناع قيادة الداخل وتغيير الصورة المشينة عن بورقيبة أكد قائلاً: " لم أكن بحاجة لأن أكون حاذقاً، فقد كان بورقيبة صادقاً ومخلصاً، وهو لم ير في غير ممثل لجبهة التحرير الوطني، وما منحنا إياه لم يكن ثمرة دبلوماسيتي بل نتيجة تضامنه الفعلي معنا" (813)

لقد أكد بورقيبة في أول عهده بالسلطة التنفيذية تأييده العلني للثورة الجزائرية واستعداده للاستجابة لمطالبها بشكل سري، وقد تضمنت مطالب جبهة التحرير الوطني عشرين بنداً تقريباً، كان الكثير منها يشكل في تلك المرحلة الحاسمة مشكلات حقيقية لتونس ومنها: إنشاء منظمة مدنية وعسكرية لجبهة التحرير الوطني في تونس تتشعب بشكل سري، وتقديم مساعدات عملية لمجاهدي جيش التحرير الوطني، والتدخل لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراح الموقوفين الجزائريين في تونس.. الخ، وقد استجاب بورقيبة لتلبية جميع المطالب "بدون استثناء وبتلقائية وصدق مؤثرين" (814)

وهذا الاستعداد المبكر لدعم الثورة الجزائرية سرا وعلناً، كان يفرض نفسه على بورقيبة وهو يرغب التونسيين للاصطفاف وراء سياسته، وقد راهن على كسب موقف جبهة التحرير الوطني لضرب التوجه اليوسفي والمشروع المغاربي الموحد في الكفاح، ولكن قادة الوفد الخارجي للثورة كانوا على خلاف قادة الداخل ينشطون استراتيجية مغربة الحرب انطلاقاً من القاهرة، وتحتّم على بورقيبة أن يصبر طويلاً وهو يداهن و يماري ليحقق إجماع قادة جبهة التحرير الوطني على

813 Mohammed. LBJAOUI : op cit . p-p 105-.106

814 IBID .p 105

سياسته القطرية، وقد بدى في الأفق أن استقلال تونس أصبح أمرا واقعا، وأنه من الخطأ معاكسة بورقيبة (815).

إن حساسية الموقف من فرنسا في مرحلة المفاوضات النهائية والمصاعب السياسية والاقتصادية الداخلية كانت تؤرق الحكومة التونسية الفتية، وقد ألقت مشاكل الثورة وإمداداتها بثقلها على تونس، إذ نقل الجزائريون خلافاتهم إلى تونس، ولم تكن كلمتهم موحدة أمام تزايد الخلاف بين الداخل والخارج، وأصررت بعض المجموعات على الاستمرار في التحالف مع اليوسفية، وأمام هذه الوضعية المضطربة تفاقمت مشاكل بورقيبة فكانت قادة الثورة في الداخل والخارج يطلب تدخلهم لفض هذه المشاكل المستعصية، واشترط لتقديم الحكومة التونسية دعمها فرض احترام الجزائريين لسيادة بلاده. (816)

ونظرا لأهمية قاعدة تونس في تفعيل نشاطات الثورة الجزائرية ودورها في مهمة التسليح اهتم قادة الداخل بتفعيل دورها ونزع مسؤولياتها من الوفد الخارجي، ولكن مبعوثي الداخل لم يلقوا الترحيب من قبل المسؤول الأوراسي عبد الحي، وقد اشتكت لهم السلطات التونسية من الخروقات التي يقوم بها الجزائريون في تونس، وأكدت لهم أنها تدعم الثوار الجزائريين شريطة أن يلتزموا بتنظيم نشاطهم وألا يحولوا الشريط الحدودي إلى ساحة قتال مع الفرنسيين، والتزام الحياد في النزاع البورقيبي اليوسفي (817)، وكانت مسؤولية قاعدة تونس تتبع قيادة الأوراس وابن بلة، ولم يطرأ أي تغيير في سياستها فكان على بورقيبة أن يجتهد في كسب الوفد الخارجي لأجل فصل تحالفه مع ابن يوسف ولو بإرضاء مطامحه العريضة.

وفي القاهرة تباحث الصادق المقدم وعبد الجليل المهيري مع ابن بلة وخيضر ومحمد يزيد في موضوع تعزيز العلاقة مع السلطات التونسية، واقترحا عروض بورقيبة المغربية المتمثلة في تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة سبل دعم الكفاح الجزائري وتصفية الاستعمار، واستعداده لاقتبال قيادة الثورة في تونس وتعيين ممثل للثورة ينسق العمل مع الحكومة التونسية (818)، ويبدو أن قادة الوفد الخارجي اظهروا استعدادهم للتعاون مع الحكومة التونسية، وقد عين ابن بلة احمد محساس مسؤولا عن جبهة التحرير الوطني في تونس (819)، واستفاد من تسهيلات ومساعدات قدمت بواسطة السلطات التونسية في روما (820)، وذلك دون أن يتخلوا عن التزاماتهم مع اليوسفيين، وكان على

815 **IBID**

⁸¹⁶ انظر شهادة عبد الجليل المهيري، مسجلة عام 2002، ومحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة.

⁸¹⁷ انظر شهادة حامد روابحية في، محمد عباس: **رواد الوطنية**، مصدر سابق، ص 246

⁸¹⁸ شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها.

⁸¹⁹ انظر احمد توفيق المدني: **المصدر السابق**، ص 186

⁸²⁰ شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها.

السلطات التونسية أن تجتهد في كسب عناصر الوفد الخارجي الأخرى كأحمد توفيق المدني ودباغين، وقد اجتمعا بهما الصادق المقدم والطيب سليم، وعرضا عليهما مبادرة الحكومة التونسية بتحمل مسؤولية تمرير أسلحة الثورة إلى الحدود التونسية الجزائرية بدل اعتماد العناصر اليوسفية (821)، وتلى ذلك لقاء آخر جمع الباهي لدغم والرشيدي إدريس بالوفد الخارجي، وقد ضبطا مع احمد توفيق المدني مسودة اتفاق لتمرير الأسلحة بواسطة الحكومة التونسية (822)، ويذكر الرشيدي إدريس في شهادته انه قدم في هذه المناسبة لخيضر مبلغا ماليا قدره 250 ألف فرنك فرنسي هبة من الحكومة التونسية (823)، ويبدو انه لا شيء يغري خيضر وابن بلة للحيد عن الالتزامات المغاربية ومخالفة اليوسفية، إذ أن محساس حافظ على خط سلفه في التعامل مع اليوسفية وفي تبني استراتيجية مغربة الحرب .

لقد كان مسطرا لندوة تونس أن تدرس مسألة دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي، لكن اختطاف الزعماء حال دون ذلك، وأفسح المجال لسياسة بديلة تبنتها لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، وتهدف إلى حشد الدعم الرسمي والاستفادة من الأهمية اللوجستكية لتونس.

وقد تحملت تونس الكثير من أجل إرساء علاقة تعاون مع جبهة التحرير الوطني، فقد عاشت في نهاية 1956 أزمة عصفت بقيادة الجبهة، فرغم أن قادة الوفد الخارجي اعتقلوا إلا أن الصراع استمر بين الداخل والخارج، وتشير كثير من الشهادات المعتمدة أن ابن بلة ومحساس وقادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية حضروا لعقد اجتماع تصحيحي على هامش ندوة تونس المغاربية، وانه وصلهم من ابن بلة خطاب مسجل يعدد فيه المزالق التي وقع فيها المؤتمرين، ويدعوا إلى تصحيح كثير من بنوده بما في ذلك مسألة التراجع عن الاستراتيجية المغاربية والمرجعية القومية، وقد تدخلت السلطات التونسية لتحجز الخطاب المسجل (824)

وحاول محساس أن يملأ الفراغ المسجل بغياب ممثلي الثورة عن حضور ندوة تونس، وقرر من تلقاء نفسه أو بإيعاز من ابن بلة أن يقدم نفسه أمام الرأي العام والسلطات التونسية وصيا على الشرعية الثورية، وتحدى قيادة الداخل متحدًا باسم المعتقلين عن رفضهم لمقررات الصومام، ورفض التعامل مع ابن عودة مبعوث المؤتمر إلى تونس، وتفاقم الأمر عندما جمع محساس حوله قادة أوراس النمامشة وسوق اهراس، ودعاهم إلى الصمود في وجه "محرفي الثورة" وإلى معارضة

821 انظر احمد توفيق المدني : المصدر نفسه، ص 166

822 المصدر نفسه، ص - ص، 278 - 279

823 انظر ،الرشيدي ادريس : المصدر السابق، ص - ص، 510 - 511

824 انظر شهادة الوردني قتال ،مقابلة مع الباحث . وشهادة محساس مقابلة مع الباحث .

قرارات مؤتمر الصومام غير الشرعية⁽⁸²⁵⁾، وصادر هؤلاء القادة بيانا اثر اجتماعهم في ديسمبر 1956 طالب بإبعاد مبعوثي لجنة التنسيق والتنفيذ ابن عودة ومزهودي من تونس، وعارض قرارات مؤتمر الصومام، مؤكدا ثقة القادة المجتمعين في محساس وتمسكهم بمسؤولية تمرير الأسلحة والإشراف على قاعدة تونس.⁽⁸²⁶⁾

إن هذا التنازع على السلطة بين ممثلي الوفد الخارجي ولجنة التنسيق والتنفيذ جعل السلطات التونسية في حيرة من أمرها، وهي تبحث عن أطر منتظمة لتقديم دعمها وبناء علاقات قديمة مع الثورة الجزائرية، وقد اثر هذا النزاع سلبا على نشاط الثورة ومهمة تمرير الأسلحة وعلى العلاقات الجزائرية - التونسية .

وتوضح الرسائل المتبادلة بين عبان ومبعوثيه إلى تونس أن لجنة التنسيق والتنفيذ حاولت في البداية احتواء قضية محساس وديا، فاقترحت على ابن عودة ومزهودي تشكيل لجنة جماعية لتمثيل جبهة التحرير الوطني في تونس وإقناع محساس بدخولها، والعمل في إطار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وأرسلت إلى ابن بلة تطلب منه تذكير محساس بالنظام، وأشعرت الدكتور دباغين بقضية محساس الخطيرة⁽⁸²⁷⁾، وقد صور مبعوثها إلى تونس آيت احسن الوضع المتأزم في رسالته إلى دباغين قائلا: " وصلت إلى تونس على الساعة 19 والتقينا في الحال مع إبراهيم مزهودي وابن عودة ورشيد، و كانوا قلقين جدا بسبب تدهور الوضعية بحيث أن علي(محساس) أعطى أمرا لرجال عمارة(بوقلاز) وطالب(العربي) بتوقيف جميع الجزائريين المتوجهين إلى الجزائر أو القادمين منها، وهم أنفسهم لا يشعرون بالأمن في تونس، وأصبح علي متصلبا أكثر فأكثر "⁽⁸²⁸⁾.

وأمام تمسك محساس وأنصاره بموقفهم الراض لقرارات لجنة التنسيق والتنفيذ وإبعاد ممثليها عن تونس وفرض سلطتهم بالقوة، احتارت السلطات التونسية في اتخاذ موقف من الخصمين المتنازعين للسلطة والتزمت الحياد، لان إغضاب أي طرف يؤثر سلبا على علاقة تونس بالثورة الجزائرية، وقد نقل ذلك آيت احسن في تقريره قائلا: " إن التونسيين ما زالوا لا يريدون فعل أي شيء أو اتخاذ أي موقف، والنتيجة هي أن إبراهيم وابن عودة ورشيد(قايد) كانوا في خطر

⁸²⁵ انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث . وشهادة ابن عودة ، محمد عباس : ثوار... عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص - ص، 95 - 96

⁸²⁶ انظر نص البيان المصادق عليه ، فتحي الديب : المصدر السابق، ص،ص،673، 674

⁸²⁷ انظر الرسائل العديدة لعبان : الأولى بتاريخ 21 نوفمبر 1956، والثانية بتاريخ 3 ديسمبر 1956، والثالثة بتاريخ

10 ديسمبر 1956. 206-. 213 . op cit . Mabrouk BELHOCINE .

⁸²⁸ انظر نص الرسالة المؤرخة في 15 ديسمبر 1956، Mabrouk BEHOCINE . IBID . P 214

بينما علي متصلب وعنيد أكثر فأكثر، والتونسيون حياديون أكثر فأكثر، وأخيرا فالعتاد مجمد وكما ترى فالوضع ليس جيدا (829)

إن السلطات التونسية رأت أن تلتزم الحياد في النزاع الدائر بين الإخوة الجزائريين المتخاصمين على سلطة التمثيل، وقد دللتها تجربتها السابقة عندما تدخلت في النزاع بين عبد الحى الاوراسي ومبعوثي الداخل أن إرضاء أي طرف يقابل باللائمة من كلا الطرفين ،لان الجزائريين حريصون على عدم تدخل التونسيين في شؤونهم الداخلية (830) ،وان كانت تونس تعترف بتمثيل محساس من قبل فإنها لا تقبل الآن بالتدخل لنزع التمثيل عنه ،وصبغه على طرف آخر لا تعرف عنه انه يمثل حقيقة الثورة الجزائرية، كما أن محساس بما يمثله من قوة يفرض احترامه على التونسيين،وان المصلحة التونسية تقتضي عدم تعريض البلاد لنزاع جزائري يمكن أن يجر ويلاتيه على التونسيين ،خاصة وأن المجموعات الجزائرية في التراب التونسي ما زالت تضم العناصر اليوسفية وبإمكانها إثارة الفوضى (831).

ورأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتحرك بسرعة لتخليص قاعدة تونس من تنازع سلطتين، ومن فوضى عارمة تؤثر على إمدادات الأسلحة وعلى العلاقات مع السلطة التونسية، فانتقل الأمين دباغين إلى تونس وشرح للرئيس بورقيبة وأعضاء الديوان السياسي حقيقة الوضع في الجزائر، وفند افتراءات محساس الطاعنة في قرارات مؤتمر الصومام وسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، ولكنه لم يستطع كسب الموقف التونسي في هذه القضية، اذ ان محساس كان محل ايثار كثير من المسؤولين التونسيين (832) ،وكانت السلطات التونسية بدورها مترددة كما أسلفنا ،وتريد أن تتاور باستعمال الورقتين لخدمة أهدافها، وأثرها اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها بتعيين او عمران مسؤولا عسكريا عن الوفد الخارجي ومشرفا عن التسليح ،وطلبت منه الانتقال إلى تونس لتسوية قضية محساس بالتعاون مع ابن عودة ومزهودي ، وأبرقت برسالة إلى السلطات التونسية ممثلة في شخص احمد التليلي ،شرحت فيها الموقف من الفتنة التي يثيرها محساس في تونس ويوقع فيها الأوساط التونسية في الخطأ، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ بتوقيع جميع أعضائها " نحرص على إعلامكم بان لجنة التنسيق والتنفيذ المنتخبة في المؤتمر الوطني في 20 أوت 1956 عينت الدكتور الأمين محمد رئيسا لوفد جبهة التحرير الوطني والعقيد او عمران نائبا له مكلفا على الخصوص بفرع الإمداد، وفي انتظار وصول هذا الأخير الذي هو في طريقه إلى تونس فان الرائد بن عودة

829 **IBID**

830 انظر شهادة مزهودي، محمد عباس : محررة بخط يده، سبق ذكرها، ومحمد زروال : **المرجع السابق** ،ص - ص

831 انظر شهادة محساس ، مقابلة مع الباحث وشهادة فارس علي ، مقابلة مع الباحث

832 انظر المدني : **المصدر السابق** ،ص 336، ويذهب المدني إلى أن علاقة محساس مع بورقيبة كانت وطيدة

بن مصطفى المدعو " مراد" وإبراهيم مزهودي مؤهلان للحديث باسم لجنة التنسيق و التنفيذ، ولذلك نرجو منكم تسهيل مهمة الإخوة الأمين واوعمران ومزهودي وبن عودة ونرجو منكم زيادة على ذلك نقل الوقائع المذكورة أعلاه إلى علم حكومتكم (833)، وكان لهذه الرسالة ولمجيء او عمران إلى تونس ولقائه مع بورقيبة اثر في تحول موقف السلطات التونسية إلى جانب لجنة التنسيق والتنفيذ ، وكان محساس في نظرها ما زال يحظى بالتمثيل الرسمي والنفوذ الفعلي في تونس ،خاصة وان مجموعات سوق اهراس وأوراس النمامشة تقف إلى جانبه، وانه يتفهم المطالب التونسية، ولكن السلطات التونسية لم تكن تقدم له دعماً إلا مقابل القطيعة التامة لاتباعه مع أنصار صالح بن يوسف ووضع حد لتصرفات المجموعات المتمركزة في تونس (834)، وقد سمحت لها الظروف المستجدة وخاصة اعتقال قادة الوفد الخارجي في أكتوبر 1956 وتمكنها من فرض السيادة من أن تتبنى سياسة بديلة جاءت بها ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وهو يلتمس عقد اتفاقية تنظم شؤون الثورة وتعيد النظر في ضوابط العلاقات الجزائرية التونسية، وهكذا قدمت السلطات التونسية دعماً لأوعمران مقابل تقديمه لتنازلات معتبرة تفيد في تأكيد السيادة التونسية (835)، واتباع او عمران في تونس سياسة متشددة ضد محساس وقادة سوق اهراس المستقلين عن الولايتين الأولى والثانية والمجموعات الأوراسية، ويبدو أن محساس خضع للأمر الواقع وتجنب الدخول في صراع مع او عمران بتونس حفاظاً على مصلحة الثورة (836) في حين كان هذا الأخير يخطط لتصفيته وإخضاع المجموعات الراضية لقرارات مؤتمر الصومام بالقوة حيناً والمناورة أحياناً (837)، ومثلما أخذت السلطات التونسية بيد لجنة التنسيق والتنفيذ نحو فرض سلطتها وتبني سياسة جديدة في تونس اجتهدت في الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة، وقد سهلت هروب

833 Mabrouk BELHOCINE: op cit , p- p , 219- 220

834 كثير من مجموعات الاوراس والنمامشة والفاضة الشرقية كانت تلجأ إلى التراب التونسي وتنزل أحياناً في العاصمة تونس بسلاحها، ويبدو أن شكوك السلطات التونسية في تعاونها مع اليوسفيين ورغبتها في فرض السيادة دفعها للدخول معها في مواجهات عسكرية، أدت إلى سقوط العديد من الضحايا وإثارة الفوضى، ومن أهم هذه المجموعات، مجموعة الطالب العربي وقادة السوافة، ولزهر شريط وقادة النمامشة، وعباس لغرور وقادة الأوراس، وعمار بوقلاز وقادة سوق اهراس، وقد زادت المواجهات المسلحة في التأثير على موقف محساس في تونس، انظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص 397 .

835 انظر محمد زروال: المرجع نفسه، ص - ص، 403 - 404

836 انظر شهادة محساس، مقابلة مع الباحث . ويؤكد عمار سعيداني أن قادة الاوراس وسوق اهراس غضبوا لتتحية أو عمران لمحساس عن مسؤولية تونس وتعيين ابن عودة، وكلفوا فوجاً بتتحية ابن عودة بالقوة وإرجاع محساس إلى مكتبه بتونس، لكن محساس فضل الانسحاب من منصبه تحت ضغط أو عمران، انظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق،

ص - ص، 158-159

837 شهادة محررة بخط يد مزهودي ، سبق ذكرها .

محساس من قبضة او عمران وساعدت في التخلص من العناصر المناوئة للجنة التنسيق والتنفيذ وضبط النظام داخل تونس في إطار احترام السيادة التونسية (838)، وهكذا تخلصت لجنة التنسيق والتنفيذ من أزمة محساس وتفرغت لإعادة النظام وتفعيل الدور الاستراتيجي لقاعدة تونس في دعم الثورة الجزائرية .

لقد خيمت مسألة فرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس بظلالها على العلاقات الجزائرية التونسية، وعلى طبيعة وحجم الدعم التونسي الواجب تقديمه للثورة الجزائرية، وكانت مسألة تمرير الأسلحة عبر تونس تحظى بالأهمية القصوى، وتحكم طبيعة العلاقة مع السلطات التونسية، وقد عرفنا مسبقا أن الوفد الخارجي للثورة اعتمد العناصر اليوسفية في تمرير الأسلحة ، وان قادة المجموعات الجزائرية استمر تعاونهم مع اليوسفيين حتى بعد استقلال تونس، وتسبب ذلك في غضب حكومة بورقيبة من المسؤول عبد الحي، ومن تصرفات الجزائريين غير الأبهة بالسيادة التونسية، واجتهد محساس بعد ذلك في إرضاء السلطات التونسية مقابل الحصول على دعمها لمهمة تمرير الأسلحة، ولكنه لم يتمكن من إخضاع تلك المجموعات المستقلة والتي تقوت بالسلح وظلت وفيه لكفاحها المغاربي ورافضة الخضوع لمطالب بورقيبة باحترام السيادة التونسية (839)

ولم يكن من السهل تطويع هذه المجموعات بقرارات الداخل فعمل بورقيبة على كسب موقف الوفد الخارجي مقدما إغراءاته لتسهيل مهمة مرور الأسلحة وتدعيم نشاط الثورة في تونس ، وكانت المفاوضات مع الوفد الخارجي (دباغين - المدني) قد عرفت تقدما ملحوظا منذ جوان 1956 لكن ظروف تلك المرحلة لم تسمح بتجسيد الاتفاق (840)، وفي الثاني والعشرين جانفي 1957 حل بطرابلس الأمين دباغين والمدني للقاء مبعوثي بورقيبة الصادق لمقدم والطيب سليم، و بعد استعراض التطورات الجديدة وعلاقات جبهة التحرير الوطني بالحكومة التونسية صادقوا على نص اتفاق يتضمن أسس التعاون العسكري ،والأمل يحدوا الجميع بتجسيده في إطار من التضامن والأخوة ، وقد أورد المدني نص اتفاق التسليح المتضمن النقاط الست الآتية :

1- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة التي ترد عليها من ممثلي جبهة التحرير الوطني و تتعهد بتسليمها على الحدود الجزائرية لمن تعينهم الجبهة لتسلمها .

838 شهادة الوردى قتال، مقابلة مع الباحث .

839 كان لزه شريط وعباس لغرور والوردى قتال يعلنون جهارا عدم التجاوب مع مطالب بورقيبة بعدم مواجهة الفرنسيين داخل التراب التونسي وقد رد لزه شريط عليه ذلك قائلا : "إنني أجاهد الفرنسيين ولو كانوا في مكة" انظر شهادة الوردى قتال، مقابلة مع الباحث .

840 انظر عن الصعوبات والظروف التي وقفت حائلا أمام تكريس الوفد الخارجي تعامله مع حكومة بورقيبة المبحث

- 2- توضع هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري .
- 3- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأن لا يتسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر .
- 4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي ،دون أي مشاركة خارجة عنهما .
- 5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني .
- 6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية (841).

وتطرح أهمية موضوع هذا النص وغموض بعض جوانبه أكثر من تساؤل، فهل هذا هو الاتفاق الذي صادق عليه او عمران في تونس مع الرئيس بورقيبة ورشحت بعض المعلومات عنه في حينها أم أن ذلك اتفاق آخر لم نسعف في التوصل إلى نصه؟، و هل كان الاتفاق في صالح الثورة الجزائرية أم انه كان يصب في خدمة أهداف الحكومة التونسية، وكيف نقيم على ضوءه دور تونس في دعم الثورة الجزائرية؟.

تشير كثير من الدلائل أن الاتفاق الواردة بنوده أعلاه هو ذاته الاتفاق الذي صادق عليه بورقيبة وأو عمران في فيفري 1957 ، ومنها دلالة التوقيت، وتمثيل او عمران لرئيس الوفد الخارجي دباغين بصفته نائبا عنه مسؤولا عن التسليح (842) ،وتوافق هذه البنود مع ما رصدته المصادر التونسية وجسده الواقع الميداني (843).

ولئن كان المدني أورد نص الاتفاق مردفا بلفظ " أما الاتفاق فيقتضي" ولا يوجد في وثائق الثورة الجزائرية نص يؤكد على هذه البنود بعينها(844) فإننا نفسح المجال لان تكون الاتفاقية الموقعة تشمل نصوصا أخرى أو تعديلات على بنودها ،خاصة وأن بعض الباحثين عرضوا

841 انظر ،احمد توفيق المدني :المصدر السابق، ص – ص، 278 – 279

842 يبدوا أن دباغين الذي حل بطرابلس لم تسعفه أشغاله الكثيرة في التعرّيج على تونس ،أو انه أراد أن يؤكد على

مكانة نائبه في تمثيل الثورة في تونس

843 انظر، شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها ،وشهادة الضابط محمد الصغير بعلاج، مقابلة مع الباحث ، 16 جويلية 2005، تبسة .

844 تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المحرر في أفريل 1960 لا يشير إلى إبرام اتفاق رغم أنه يحرص على رصد تطور العلاقات الجزائرية التونسية منذ البداية ، إذ يشير بعموم إلى التسهيلات المختلفة المقدمة من قبل الحكومة

نصوصا مختلفة نوعا ما استنادا إلى مصادرهم الخاصة، إذ يورد الكاتب الفرنسي بروبغر Broberger في كتابه "الثوار الجزائريون"، واستنادا على مصادر فرنسية استخباراتية أن الاتفاق تضمن ما يأتي :

1- يتحمل الحرس الوطني التونسي وحده مسؤولية نقل الأسلحة والمعدات على الأراضي التونسية إلى المناطق المعينة على الحدود .

2- تتولى لجنة فرعية عن جبهة التحرير في تونس إعداد التعليمات اللازمة حول موضوع شحن الأسلحة وتسليمها .

3- تعطى رخص خاصة لهؤلاء الذين يتولون إيصال المؤن والأسلحة إلى قوات جيش التحرير الجزائري .

4 – يسمح للمحاربين الجزائريين بالتنقل بحرية في المناطق العسكرية على الحدود فقط (845).
وواضح أن هذه البنود تتوافق مع البنود التي ذكرها المدني مع إضافة البند الأخير المتعلق بحرية نشاط جيش التحرير الجزائري في الحدود دون مناطق الداخل التونسية، وذكرت الباحثة الأمريكية "غليسي جان" أن الرواية التونسية بشأن بنود هذا الاتفاق تؤكد على ما يلي :
1- تحترم جبهة التحرير الوطني الجزائرية سيادة تونس ولا تقوم بأية معارك أو اشتباكات على الأراضي التونسية .

2- تقوم جبهة التحرير الوطني بإبلاغ الحرس الوطني التونسي الذي يعد القوافل اللازمة لنقل جميع الأسلحة بقصد تجنب الاشتباك مع القوات الفرنسية المرابطة في تونس (846)

وهذان البنود لا يتعارضان مع ما أورده المدني، إذ ينص البند الأول على احترام جبهة التحرير الوطني للسيادة التونسية، ويحمل البند الثاني مسالة تمرير الأسلحة بالاعتماد على قوات الحرس الوطني التونسي دون ذكر التفاصيل، وهكذا فإن ما رشح عن الأوساط التونسية والجزائرية آنذاك يعد شيئا مجملا، وقد ظلت بنود الاتفاقية تحمل طابع السرية إلى أن أوردها المدني في مذكراته، ويمكننا أن نعددها نص الاتفاق الذي أطر العلاقات مع تونس، لكون المدني أحد المشاركين في صياغتها إلى جانب دباغين ولتوافق بنودها مع شهادات الشهود الذين عملوا على تجسيدها في الميدان، وان كانوا يشيرون إلى إجراءات عملية مخالفة تدل عليها وقائع نقل الأسلحة (847)، ولعل ذلك راجع إلى إدخال بعض التعديلات الجزئية على الاتفاق الرئيسي أو إلى مفاهيم واتفاقيات أخرى عقدت بمرور الوقت واستقرار قيادة الثورة في تونس، ونثير قضية المقابل

⁸⁴⁵ Serge BROBERGAR: les rebelles algériens ,Plon, Paris, 1958, p;140

⁸⁴⁶ انظر، جوان غليسي: الجزائر الثائرة ، ترجمة حيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص، 215

⁸⁴⁷ انظر شهادة عمار بن عودة ، محمد عباس :المصدر السابق ،ص97

الذي كانت تتلقاه السلطات التونسية جدلاً بين أوساط القادة الجزائريين، فقد أكدت كثير من الشهادات أنها أصبحت تأخذ مقابلاً عن مهمة نقلها للأسلحة إلى الحدود الجزائرية يقدر بعشرة بالمائة من الأسلحة⁽⁸⁴⁸⁾، ولكن هذا الأمر غير ثابت ولا تنكره مصادرنا، كما أن الاتفاقية السابقة لا تشير إليه، وعليه فقد يكون اتفاقاً سرّياً لم تكن تعلم به إلا القيادة العليا أو مجرد دعاية طفحت زمن الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كورقة ضغط لانتقاد السياسة البورقيبية⁽⁸⁴⁹⁾، وتؤكد مصادرنا أن العلاقات الجزائرية التونسية في عهد او عمران أرست على قواعد جديدة، من أهم أسسها فرض احترام السيادة التونسية على جميع الجزائريين وإشراك السلطات التونسية في إعادة نظام الثورة والاستفادة من الدعم التونسي في تفعيل نشاطات الثورة السياسية والعسكرية⁽⁸⁵⁰⁾، وهكذا قدمت للسلطات التونسية مبررات عديدة للتدخل في شؤون الثورة الجزائرية مقابل إرساء نظام لجنة التنسيق والتنفيذ وكسب الدعم التونسي، فمن المستفيد من هذه الاتفاقية يا ترى؟.

لقد حققت الحكومة التونسية بعد طول انتظار مكاسب مهمة، إذ انتهزت ظرف الخلافات الداخلية وحاجة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تثبيت سلطتها لتقرض شروطها التي تخدم سياستها الأمنية ومطامحها القطرية، إذ جنت تأكيد احترام جميع الجزائريين لمبدأ السيادة التونسية وتمركز الفرق العسكرية في مراكز معينة على الحدود، وبذلك وضعت حداً لتحرك الجزائريين داخل تونس ولاشتباكهم مع القوات الفرنسية وتعاونهم مع اليوسفيين، ونظمت نشاط الثورة المدني والعسكري⁽⁸⁵¹⁾، وتسنى لها التدخل لضبط المخالفات واعتقال المجموعات اليوسفية وحتى الجزائرية التي لم تتقبل الوضع الجديد، وإن كان محساس قد ساهم من قبل في وضع حد لنشاط هذه المجموعات⁽⁸⁵²⁾ إلا أن المرحلة الجديدة أكدت تعاون لجنة التنسيق والتنفيذ للتخلص من المناوئين وإعادة النظام بتونس، وذلك في إطار التفهم و الاعتراف بالسيادة التونسية⁽⁸⁵³⁾، وهكذا فقد أنهت السلطات التونسية حالة الفوضى وتخلصت من خطر المجموعات المسلحة وتكلفت بمسؤولية

⁸⁴⁸ انظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص - ص، 170 - 171 ، وعادل نويهض: أيام كانت عربية، ط1، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1990، ص 200

⁸⁴⁹ في غياب إثباتات قطعية خلصت إلى تأكيد هذين الاحتمالين في تفسير المسألة، وذلك اعتماداً على شهادات الفاعلين، ومنهم خصوصاً شهادة الضابط بلوج محمد الصغير، مقابلة مع الباحث، وأحمد محساس، مقابلة مع الباحث.
⁸⁵⁰; Mohammed HARBI: op cit .P-P 453- 454

⁸⁵¹; انظر زروال محمد : المرجع السابق، ص - ص، 403- 405

⁸⁵² شهادة فارس علي، مقابلة مع الباحث . والطاهر بن عايشة، 20 ديسمبر 2006 ، وهران .

⁸⁵³ قبل مسؤولوا لجنة التنسيق والتنفيذ بتدخل السلطات التونسية لمواجهة تلك المجموعات المعارضة لقرارات الصومام، ويذكر تقرير محمود الشريف أنه وضعت خطط مشتركة مع الولاية لمحاصرة تلك المجموعات واعتقالها في السجون التونسية، وكانت هذه بمثابة إهانة للجزائريين، انظر مثلاً عن مخطط اعتقال لزهري شريط وعباس لغرور والطالب العربي تقرير محمود الشريف بتاريخ 27 أبريل 1957 ، A.N.A GPRA ,.B12, DOS 4-5

الإمداد، وإن كانت قدمت خدمات مهمة للثورة الجزائرية فإن ذلك تم بمقابل، إذ تورد كثير من الشهادات أن السلطات التونسية كانت تأخذ مقابلا على نقل الأسلحة من الحدود إلى الحدود الجزائرية وتقوم أحيانا بتأمين بعض الشحنات (854).

وأما النتائج التي حققتها الثورة الجزائرية فمحل نقاش إذ يرى الكثيرون أن لجنة التنسيق والتنفيذ التي بسطت سلطتها قد وحدت النظام واستفادت من استراتيجيات التعاون مع السلطات التونسية في مجال التسليح وإقامة القواعد الخفية، ويرى البعض أن ممثلي لجنة التنسيق والتنفيذ بالغوا في تنازلاتهم لبورقيبة وهم ينازعون قادة الوفد الخارجي ويخدمون أسيادهم السياسيين الذين يريدون الاستئثار بقيادة الثورة (855)، وإن أوعمران انتهج خيار الشدة، فاعدم الكثير من القادة المشهود لهم بالإخلاص، وتعاون مع السلطات التونسية لاعتقال قادة أوراس النمامشة وسوق اهراس والسوافة، واخضع القاعدة الشرقية لإدارته، كما فرض محمود الشريف على قيادات منطقة الأوراس دون رضاهم، وخلقت هذه السياسة كثير من المآسي والهدم (856)، وقد أكد قادة القاعدة الشرقية والأوراس أن الاتفاقية التي أمضاها أوعمران تمثل تراجعاً عن الاتفاقية التي أمضاها مع السلطات التونسية، والتي تضمن حق الرد على الجيش الفرنسي في حالة اعتدائه على الجزائريين وعدم تدخل التونسيين في شؤون الثورة الداخلية (857)

وعموماً إن لجنة التنسيق والتنفيذ تبنت سياسة واقعية جديدة تضمن تضامن السلطات التونسية ودعمها، وتخدم استراتيجيتها القائمة على توحيد النظام وتجسيد قرارات الصومام وضمان الإمداد بالسلح والتمويل، ورغم بعض الأخطاء التي ترجع لتجاوزات الأفراد وللصراع السياسي والإيديولوجي العميق فإن الثورة الجزائرية أسست في تونس لعلاقة تعاون جديدة بين حركة تحريرية ودولة مستقلة، وهدفت بتأكيد احترامها للسيادة التونسية تحقيق مكاسب استراتيجية للثورة.

لقد أقامت لجنة التنسيق والتنفيذ علاقات تعاون وتنسيق مثمرة مع السلطات التونسية واتخذت إجراءات جديدة لتنظيم العلاقات المدنية والعسكرية، إذ انتظم الإشراف على جبهة التحرير الوطني بتونس، ونسق أوعمران وابن عودة النشاط العسكري مع أحمد التليلي والحرس التونسي على طول الحدود الليبية والجزائرية، وتم نقل مخزون الأسلحة المتواجد بليبيا، وهيكلت القاعدة الشرقية لتؤدي مهمة إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة والذخيرة (858)، وهكذا وفق

854 شهادة الوردی قتال، مقابلة مع الباحث . وشهادة فارس علي ، مقابلة مع الباحث

855 شهادة محساس، مقابلة مع الباحث . وشهادة الوردی قتال، مقابلة مع الباحث.

856 انظر زروال محمد : المرجع نفسه ، صص 413_416

857 انظر الطاهر سعيداني : المصدر السابق ، صص، 168

858 انظر شهادة أوعمران، محمد عباس : المصدر السابق ، صص 187

او عمران في مهامه العسكرية وضمن تعاون السلطات التونسية، ومررت شحنات ضخمة من الأسلحة قدرتها بعض المصادر بألف قطعة سلاح شهريا (859).

وبذلك نجح هذا الإطار الرسمي في إنجاح مهمة إمداد الثورة التحريرية بالأسلحة في حين كان الأسلوب القديم في التهريب محفوفا بالمخاطر ولا يستجيب لطلبات الثورة المتزايدة، وعندما اضطرت لجنة التنسيق والتنفيذ للخروج من الجزائر اتجهت إلى تونس فوجدت إقبالا وتضامنا رسميا وشعبيا، ونظاما وجالية جزائرية متعاونة، وقد كانت في انتظارها مهمات شاقة داخل تونس فأرست تنظيمات ومصالح جديدة وعالجت بعض مظاهر الفوضى، ويؤكد تقرير البعثة الجزائرية في تونس أن اللجنة أرست قواعد التعامل مع التونسيين، وذلك من أجل الحصول على دعم الحكومة التونسية، ويحدد التقرير ضروبا من الدعم والتسهيلات المقدمة في النقاط الآتية :

- 1- حرية تنقل قوات جيش التحرير .
- 2- معالجة المرضى والجرحى .
- 3- حرية عبور الأسلحة .
- 4- تنظيم مشاركة الجالية الجزائرية المالية والسياسية .
- 5- جمع المساعدات للجزائريين .
- 6- تسهيل تنقل الأشخاص والعتاد .
- 7- تسهيلات إدارية متنوعة .
- 8- تسهيلات إعلامية ودعم رسمي للحكومة التونسية .(860)

لقد تأكد القادة الجزائريون من الأهمية المتزايدة لتونس في دعم الثورة الجزائرية، وكرسوها لخدمة الأهداف الإستراتيجية للثورة، وذلك باستثمار التضامن الشعبي التونسي، والاستفادة من الموقف الرسمي لأجل توسيع نشاط الثورة السياسي والعسكري، وهكذا قدمت السلطات التونسية والحزب الدستوري الحر ضروبا مختلفة من الدعم، وبدورها أسهمت الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس في تفعيل التضامن الشعبي مع الثورة، وقد لعبت من قبل دورا مهما في الحركة الوطنية التونسية وفي تأكيد التواصل الجزائري التونسي، وأطرت من قبل جبهة التحرير الوطني لتنهض بمهام سياسية وتعبوية كبرى، وقد قدم التضامن الشعبي التونسي دعما ومؤازرة حقيقية، إذ احتضن سكان المناطق الحدودية المجاهدين الجزائريين وأوهم ومونوهم وتعرضوا بسبب ذلك للاعتداءات الفرنسية المتكررة، وانخرط الكثيرون منهم في خدمة الكفاح الجزائري (861).

⁸⁵⁹ **L INFORMATION** du 23avril 1957

⁸⁶⁰ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول "العلاقات الجزائرية التونسية" **op cit** Mohammed HARBI :

p 452

⁸⁶¹ انظر عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص - ص، 247 - 252

وتبنى الرئيس بورقيبة مطلب دعم الثورة الجزائرية مضطرا رغم أن ذلك يغضب السلطات الفرنسية ويهدد العلاقات معها، ولكن لم يكن بمقدوره تجاوز شعور التضامن المغربي وقد أدرك أن استمرار الحرب في الجزائر وبقاء القوات الفرنسية في تونس يمكن أن يهدد نظامه الفتى، وأنه لا يمكن قطع التضامن والتنسيق القائم بين التونسيين والجزائريين "إن مشاكل الجزائر مشاكل لتونس لأن استقلالنا منقوص ومهدد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر، فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على استقلال تونس" (862)، وهكذا فقد اعتمد بورقيبة قضية الجزائر ورقة حاسمة في الضغط على فرنسا، وفي المطالبة بالجملاء واستكمال السيادة التونسية، وعول بورقيبة على تعميم سياسته وهو يدعو الفرنسيين والجزائريين إلى علاج القضية الجزائرية مرحليا وبشكل يضمن حقوق الجزائريين ومصالح الفرنسيين في الجزائر، وقد استفاد من حادثة اعتقال زعماء جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1956 لتعزيز الاستقلال التونسي بمعركة السدود، وعرف كيف يدير علاقاته مع الحكومة الفرنسية ليتجنب ردود فعل عسكري الجزائري، وقدم دعما سريا وأحيانا علنيا ليضمن الحفاظ على علاقاته مع قادة جبهة التحرير الوطني المتفهمين لسياسته القطرية، فضلا عن تصريحات بورقيبة الداعمة فان تونس اجتهدت في تدويل القضية الجزائرية في أول دورة للأمم المتحدة تحضرها ودون الأخذ بالتهديدات الفرنسية (863)، وقد أثارت حصة "صوت الجزائر الحرة" التي كانت تبث من الإذاعة التونسية وهي ما تزال تحت وصاية الفرنسيين كثير من اللغط، وتدخلت الحكومة الفرنسية لدى الرئيس بورقيبة من أجل وضع حد للدعاية "الانفصالية" التي يبثها "المتردون" انطلاقا من تونس غير أن السلطات التونسية أصرت على أن ينبعث "صوت الجزائر العربية الشقيقة" ليكون لسانا ناطقا باسم الثورة الجزائرية ومدافعا عن القضية الجزائرية (864) وقدم الشعب التونسي مساعداته الثمينة للثورة، وشكلت لجان المناصرة وجمع التبرعات، وتجند كثير من المتطوعين في صفوف الثورة الجزائرية (865)

واعتمد تمثيل الثورة السياسي والعسكري في تونس، واعترف بقيادة جبهة التحرير الوطني ممثلين شرعيين للشعب الجزائري، وقد شكل حضور وفد الجبهة لاحتفالات استقلال تونس في مارس 1957 مصدر قلق للديبلوماسية الفرنسية، كما أثار لجوء قيادات الجبهة وإطاراتها إلى تونس احتجاج السلطات الفرنسية، وقد منحت لهم الحكومة التونسية سلطة الإشراف على الجالية

⁸⁶² انظر خطاب يوم 2 جويلية 1956، الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر

سابق، ص 48

⁸⁶³ انظر، المقاومة الجزائرية، ع 3 (3 ديسمبر 1956)

⁸⁶⁴ **LE PETIT MATIN** du 5 Juillier 1956

⁸⁶⁵ انظر بتفصيل عن جوانب الدعم الرسمية والشعبية Amira Aleya SGHAIER : op cit , p – p 122-131

الجزائرية واللاجئين⁽⁸⁶⁶⁾، وعلى الرغم من كل التسهيلات الإدارية والعسكرية المقدمة فإن لجنة التنسيق والتنفيذ رأت أن تنتقل إلى القاهرة، وذلك بعد أن نظمت كثير من المصالح والنشاطات التي اشرف عليها الرائد قاسي وأوعمران، ويمكننا أن نجمل مجالات الدعم التونسي لثورة الجزائر فيما يأتي :

1- تمرير الأسلحة : أنشأت لجان مشتركة جزائرية تونسية لتنسيق مهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية عام 1957، وتؤكد شهادة او عمران⁽⁸⁶⁷⁾ وابن عودة⁽⁸⁶⁸⁾ أن تونس قدمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة، إذ كانت تنقل من طرابلس وتسلم في مناطق الحدود التونسية إلى لجان الحرس الوطني التونسي المكلفة بالنقل لتوصلها إلى الحدود التونسية الجزائرية وتسلمها إلى مسؤولي جيش التحرير الجزائري، وذلك بواسطة وسائلها الخاصة وفي سرية تامة وبإشراف سلطات الإدارة ولجان الحزب الدستوري⁽⁸⁶⁹⁾، الأمر الذي فعل مهمة تمرير الأسلحة وقد تدخلت السلطات التونسية لتطلب من القوات الفرنسية الجلاء عن مراكزها بشوشة وبن قردان نزولا عند رغبة بن عودة الذي يؤكد أن والي مدينين محمد الأمين كان يتدخل باستمرار للتستر على الأسلحة المهربة بمراوغة قواد التكنات الفرنسية⁽⁸⁷⁰⁾، ومثل هذا الدور أداء كثير من المسؤولين الإداريين والحزبيين، فهناك إبراهيم بن يحمّد الذي كان مكلفا بمهمة نقل الأسلحة وتسليمها للجزائريين في منطقة مقطار والساقية⁽⁸⁷¹⁾، ومعتمد تالة علي المرزوقي الذي كان محل ثقة قادة الأوراس كما تدل مراسلاتهم معه⁽⁸⁷²⁾

وقد كانت الأسلحة تنقل عبر مسلكين، مسلك باتجاه مناطق الجريد والريديف تسلم الأسلحة عبره إلى لجنة الحدود لولاية الأوراس، ومسلك باتجاه العاصمة وهو الأهم ويأخذ ثلاث اتجاهات نحو الكاف ونقرين حيث تسلم الأسلحة للقاعدة الشرقية ونحو تالة حيث تسلم إلى ولاية الأوراس⁽⁸⁷³⁾، ونعتقد أن كميات الأسلحة الممررة كانت معتبرة جدا، إذ تشير معلومات وزارة

⁸⁶⁶ انظر، تقرير أعدته وزارة الخارجية الفرنسية حول اللجوء الجزائري إلى المغرب وتونس، **A. Q. O. :** B46

" DOS A G 12 7 " Assistance aux refugies Algériens "

⁸⁶⁷ انظر شهادة أو عمران، محمد عباس : **المصدر السابق**، ص 187

⁸⁶⁸ انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس : **المصدر السابق**، ص 97

⁸⁶⁹ انظر تقرير الجنرال قومبياز المؤرخ في 20 جوان 1956 الذي يؤكد في خلاصته ما يلي " وفي هذه الأثناء أصبحت عملية تمرير الأسلحة علنية ومحترفة لتصبح أكثر فأكثر رسمية على الصعيد التونسي الإداري والدستوري "

انظر **S.H.A.T. :** 2H 57, DOS 3

⁸⁷⁰ انظر شهادة ابن عودة، محمد عباس : **المصدر نفسه**، ص 97

⁸⁷¹ Amira aliya SGHAIER : **op cit** , p 125

⁸⁷² Mohammed GUENTARI **Organisation politico – administrative et militaire de la revolution Algerienne de 1954 à 1962** , OPU; Alger; 1994; T2, p- p, 835-844

⁸⁷³ انظر خريطة تمرير الأسلحة بالملحق رقم 05

الخارجية الفرنسية انه هرب في الفترة ما بين 1 جانفي 1957 إلى 31 جويلية 1957 أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح⁽⁸⁷⁴⁾، ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أن القاعدة نقلت خلال عام 1957 وحده 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع هاون إضافة إلى الذخيرة⁽⁸⁷⁵⁾، وان قوافل الأسلحة وصلت إلى الولاية الرابعة، قد تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها ولايات الداخل إلى الحدود التونسية، ولكن الحركية النشيطة لادخار الأسلحة إلى الجزائر جابقتها منذ عام 1958 المراقبة الفرنسية وخط موريس المكهرب، واستمر تدفق الأسلحة إلى تونس لتتركز في الحدود⁽⁸⁷⁶⁾، وقد قدمت السلطات التونسية تسهيلات لشراء الأسلحة من أوروبا عبر سفارتها في روما وبون، وسهلت ادخالها إلى تونس⁽⁸⁷⁷⁾، وكل هذا نزولا عند حاجة الجزائريين الجامعة في التزود بالأسلحة .

1- **إنشاء القوات الخلفية**: عشية استقلال تونس كانت تتواجد مجموعات جزائرية مسلحة في غربها وجنوبها، وأصررت القوات الفرنسية على إبقاء قواعدها في هذه المناطق الإستراتيجية، وعليه اقترحت السلطات التونسية على الثوار الجزائريين التمرکز في الشريط الحدودي وعدم إثارة الفرنسيين، وقدمت لهم تسهيلات هامة لإنشاء القواعد الخلفية التي اعتمدها الثورة في التمرکز والتدريب والتموين والاستشفاء، وهكذا أنشأت مراكز التمرکز والتدريب والاستراحة على طول الحدود الجزائرية - التونسية، وأنشأت مدارس لتكوين الإطار والضباط في الكاف وطبرقة وملاق، وأقيمت العديد من المصالح والمراكز الخاصة برعاية اللاجئين والمراكز الصحية على طول الحدود في الكاف وعين الدراهم وباجة، وفي المناطق الداخلية في تونس والقيروان وقفصة⁽⁸⁷⁸⁾، وكانت المستشفيات التونسية تقدم خدماتها الصحية المهمة للجزائريين مدنيين وعسكريين، وقد دافعت تونس عن قضية اللاجئين الجزائريين ونسقت جهودها مع جبهة التحرير الوطني لإسعاف ما يقارب المائتي ألف لاجئ جزائري⁽⁸⁷⁹⁾، وقدمت الحكومة التونسية تسهيلاتا إدارية ودعمتها المعلن والخفي للكفاح الجزائري، وساهم الدعم

⁸⁷⁴ انظر، تقرير دائرة الشؤون التونسية والمغربية حول العلاقة مع تونس **A.Q.A** Serie "Relation avec Tunisie 1956 – mai 1959" 9, Dos 5 , B 47, Algeria 1953-1959

⁸⁷⁵ انظر العسكري ابراهيم: **المرجع السابق**، ص 186

⁸⁷⁶ انظر علي كافي: **المصدر السابق** ص - ص، 219 - 221. والطاهر سعيداني: **المصدر السابق**: ص - ص، 122 - 148.

⁸⁷⁷ شهادة عبد الجليل المهيري، سبق ذكرها

⁸⁷⁸ انظر تقارير قيادة الجيش الفرنسي في تونس لشهري فيفري - مارس 1957 **S.H.A.T**: 2H 316, DOS 3

⁸⁷⁹ للتعرف على دور تونس في إسعاف اللاجئين انظر مقالاتي عبد الله: النشاط الإنساني للثورة الجزائرية في مراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية، مجلة **المصادر**، ع 10 السادسة الثاني، (2004)، ص -

التونسي المقدم في تفعيل نشاط القواعد الخلفية وخدمة الإستراتيجية السياسية والعسكرية للجنة التنسيق والتنفيذ، وعرف التواجد العسكري الجزائري في تونس حركية نشطة، إذ تجمعت على طول الحدود الفيالق والكتائب، وتحولت مدن الكاف وغار الديماو تونس إلى قواعد إمداد أساسية لجيش التحرير الوطني، فضلا عن وحدات القاعدة الشرقية المكلفة بتمرير الأسلحة فان ولايات الداخل أرسلت بوحداتها للمساهمة في أداء هذه المهمة وأدت عمليات الحصار وإغلاق الحدود إلى تمركز هذه الوحدات على الحدود التونسية، مما جعل قيادة الثورة تقوم بتنظيم جيش الحدود وفق أساليب حديثة وتعتمد تونس قاعدة خلفية ومركز لنشاط الثورة الجزائرية وهذا يجعلنا نؤكد انه رغم بعض الخلافات التي لا مفر منها فان النجاحات المحققة دلت على سلامة السياسة المنتهجة مع تونس في هذه المرحلة المتقدمة (880)

إن الحكومة التونسية التي كانت تأمل في انتهاء الحرب، وتعول على الحلول السياسية، وجدت نفسها في آتون حرب الجزائر، متورطة في المشكلة الجزائرية، إذ لم يكن بمقدورها مصادمة التضامن مع الكفاح الجزائري ولا الحفاظ على علاقات الصداقة مع الحكومة الفرنسية التي تضغط بمختلف السبل لجعل تونس بلدا محايدا يخدم الإستراتيجية الفرنسية .

ونجحت دبلوماسية قيادة الثورة في استغلال موقف بورقيبية والضغط أكثر لتحقيق إستراتيجيتها، وسواء تعلق الأمر بمغربة الحرب أو بفرض سياسة التضامن المغاربية التي تعني تجنيد الحكومات المستقلة لخدمة الثورة الجزائرية، وقد تسنى لها بعد توحيدها للنظام وإرسائها لسياسة التعاون مع السلطات التونسية تفعيل دور قاعدة تونس وجيش الحدود وإمداد ولايات الداخل بالسلح والمؤونة، وهكذا تم تجاوز سياسة التنسيق القديمة القائمة على التحالف مع اليوسفيين واعتماد دعم الدولة التونسية، وعلى الرغم مما تحقق من نجاحات ونتائج فان إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في الشؤون الجزائرية خلق كثير من المشاكل والعراقيل في وجه الثورة الجزائرية، خاصة زمن الأزمات السياسية بين الطرفين (881).

لقد وجدت البورقيبية نفسها في صراعها مع اليوسفية متورطة في التضامن مع الثورة الجزائرية، فأبدت ضروبا مختلفة من الدعم لجبهة التحرير الوطني بهدف تلبين موقفها وكسب ثققتها، وعلى الرغم من انها اجتهدت في إخفاء دعمها وفي تبرير موقفها فان السلطات الفرنسية حكمت على بورقيبية بالتورط في القضية الجزائرية، كما أن قيادة الثورة الجزائرية أدركت أبعاد السياسة البورقيبية التي أظهرت تعاوننا ملحوظا وخططت لتقنين دعمها والتمكين لمطامحها. وعليه فإن التضحيات الكبرى التي قدمتها تونس حكومة وشعبا لنصرة الثورة الجزائرية جابهتها السلطات الفرنسية بضغوط مختلفة: قطع العلاقات ومنع المساعدات والاعتداء على

880 Mohammed LBJAOUI : op cit , p,109

881 شهادة محمد الصغير بلعوج، مقابلة مع الباحث.

المناطق الحدودية، وقد لوحظ صمود البورقيبية في وجه هذه الضغوط من أجل التأكيد الظاهري على النصر والتضامن المغربي، وفي الوقت نفسه كانت تختفي الأهداف القطرية المتمثلة في استكمال السيادة الوطنية التونسية وإتمام الجلاء وإنجاح السياسة البورقيبية .

2 - 2 - المغرب ومطلب دعم الثورة الجزائرية

عرف المغرب المستقل كثيرا من التطورات السياسية، وبدى متأثرا بضغوط السياسة الفرنسية والاهتمامات القطرية وهو يرسم سياسة علاقاته مع الثورة الجزائرية، وهي علاقات أرسيت على جبهات ومستويات مختلفة، وكانت تهدف إلى بناء سياسة تضامنية مغربية وخدمة أهداف الثورة الجزائرية، فهل يمكننا القول أن المغرب الرسمي والشعبي وقف إلى جانب الثورة الجزائرية مدعما ومساندا؟، وان التضامن المشترك حقق مطامح الثورة الجزائرية في دعم مختلف نشاطاتها المدنية والعسكرية؟.

لقد هدفت الإدارة الفرنسية في سياستها التعاونية مع المغرب إلى تحييد الموقف الرسمي والشعبي، وقطع دعمه وصلته بالثوار الجزائريين، واجتهدت في كسب الملك محمد الخامس إلى صفها وإنهاء التحالف العسكري القائم بين الجزائريين والمغربيين، ولم ييأس قادة جبهة التحرير الوطني من السياسة الفرنسية التي ولدت استقلال المغرب وعولت على عزل الثورة الجزائرية والقضاء عليها .

وقد أدى تخلي حزب الاستقلال عن مشروع مغربة الحرب وتوحيد المعركة إلى المبادرة بكسب موقف الملك محمد الخامس وتكريس علاقات تهدف إلى خدمة مشروع دعم الثورة الجزائرية والتخفيف من عواقب إيقاف القتال بالمغرب، وساعد تزايد نفوذ القصر الذي تحالف مع المقاومة في الحفاظ على المكاسب التي حققتها الثورة الجزائرية، وإرساء دعائم قوية أساسها تعاون السلطات الرسمية خاصة في ميدان تمرير الأسلحة وإنشاء القواعد الخفية (882).

وكانت الثورة الجزائرية قد مكنت لنفسها في المغرب بإنشاء القواعد الخفية وشبكات الدعم والإسناد المشكلة من الجزائريين المستقرين في المغرب ومن المغربيين المتضامنين معها واعتمد ابن مهدي ويوصوف مناطق الريف المغربي مركزا لنشاط الجزائريين ومدا نفوذ الثورة إلى مواقع هامة في شرق المغرب وغربه، وأصبحت فرق المجاهدين تشن عملياتها العسكرية انطلاقا من الحدود المغربية، وقد استفادت كثيرا من تجربة جيش تحرير المغرب العربي الموحد، في ميدان التسليح والتنسيق وإرساء دعائم التضامن الشعبي (883)

882 انظر شهادة الخطيب، جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص 30

883 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

وحفاظا على كل هذه المكاسب ودعمًا لاستراتيجيتها الجديدة عملت قيادة جبهة التحرير الوطني على الاستفادة أكثر من الاستقلال المغربي والمراهنة على كسب الموقف الرسمي، وقد أوضحنا سلفًا خطوط هذه الاستراتيجية، وتتبعنا مسيرة تكريس العلاقات بين القيادة الجزائرية والسلطات المغربية، ويهمننا أن نعرض في هذا الباب، موقف المغرب من دعم الثورة الجزائرية. تؤكد الأدبيات المؤرخة للعلاقات الجزائرية المغربية أن تجربة الكفاح المشترك ساهمت في بلورة تعاون وتضامن وثيقين بين الشعبين الجزائري والمغربي، وأن المغرب المستقل وبفضل ميثاق جيش تحرير المغرب العربي وجد نفسه أمام التزام نصرته الكفاح الجزائري، ولهذا أقر الملك محمد الخامس عبد الكريم الخطيب على التزام دعم الثورة الجزائرية في أول لقاء بينهما، وبناء على هذا الاتفاق تخلى المقاومون على مقاومتهم ليسهموا في بناء مؤسسات المغرب المستقل، وأكدت الأحزاب السياسية على سياستها التضامنية مع الجزائر، وعلى الرغم من الانقسام اصطف الخطاب السياسي معضدا للتضامن الشعبي العريض مع الثورة الجزائرية (884)

وقد ساهمت الظروف التي استقل فيها المغرب في بلورة سياسة واقعية في علاقات الثورة الجزائرية بالسلط الرسمية، وبمقابل المساعدة على تثبيت سلطة الملك سعت جبهة التحرير الوطني لتوطيد العلاقة مع القصر على حساب حزب الاستقلال الذي خسر الكثير بتخليه عن مبدأ مغربة الحرب، وهكذا أرست تحالفا استراتيجيا في المغرب المستقل (885)

وقد رسم اللقاء بين ابن بلة ومحمد الخامس في أفريل 1956 علاقات المغرب المستقل بالثورة الجزائرية، إذ فضلت جبهة التحرير الوطني في هذا الوقت المتقدم تكريس علاقاتها مع القصر، وذلك بعد التزام محمد الخامس بمبدأ التضامن مع الثورة الجزائرية وتعهد بتقديم المساعدة اللازمة لاستمرار كفاحها، وقد أوضح محمد الخامس في هذا اللقاء أن قبوله لخيار الاستقلال الذي عرضته فرنسا جاء لأجل أن يكون المغرب المستقل مجالا استراتيجيا وعمقا للثورة الجزائرية، وتعهد بقبول جميع طلبات جبهة التحرير الوطني التي ناهزت العشرين بندا، وأن كان لقاء مدريد لم يرسم في وثيقة ملزمة للسلطان فان احمد ابن بلة اتنى على وفاء الملك الصادق لبنود الاتفاق، وذكر أن نتائج اللقاء كانت مثمرة، وأن الملك وعد بمساعدات كبرى، خاصة في مجال تأمين نشاط الثورة الجزائرية عبر الحدود وداخل

⁸⁸⁴ انظر شهادة عبد الكريم الخطيب، المصدر السابق، ص 30. وبلقريز عبد الاله وآخرون: المرجع السابق، ص 71 .

⁸⁸⁵ فتحي الديب : المصدر السابق، ص 187 و 48 - 51 p- p, op cit : Benjamin STORA

التراب المغربي، والمساعدة في تمرير الأسلحة والرجال، وإقامة القواعد الخلفية وتقديم التسهيلات الأزمة. (886)

واندفع القصر للتحالف مع قيادة الثورة الجزائرية، وذلك حرصاً منه على كسب تعاون قادتها في المرحلة الحساسة، وخوفاً من تهديدات رجال المقاومة بالاستمرار في الكفاح واحتدام الصراعات السياسية المهددة لاستقرار المغرب، والضغط الفرنسية التي تمنع المجاهرة بدعم الثوار الجزائريين، وعلى الرغم من كل هذه الضغوط والمشاكل كان محمد الخامس حريصاً على دعم للثورة الجزائرية، وذلك وفق أطر من السرية التامة. (887)

وفي ظل هذه الرغبة الصادقة في دعم الثورة الجزائرية اجتهد قادة جبهة لتحرير الوطني في الحفاظ على مكاسبهم داخل المغرب، فلقد أفاد تدخل السلطان لدى السلطات الإسبانية في رعاية نشاط تهريب الأسلحة، وقدمت تسهيلات إدارية وقنصلية للحفاظ على نشاط الثورة، واستمر تمركز القوات الجزائرية في القواعد الخلفية بالمغرب، وكانت جهود المسؤولين الجزائريين منصبة على الاستفادة من المساعدات الرسمية للمغرب، واستغلال الوضع الجديد في تقوية قدرات الكفاح الجزائري، ومن أجل ذلك لم تفتأ جهود قائد الولاية الخامسة بوصوف تتواصل من أجل تفعيل طرق إمداد الثورة بالسلح وإرساء القواعد الخلفية وتنظيم نشاط الجزائريين في المغرب وتجنيد الدعم الشعبي والرسمي (888)

وكانت الثورة الجزائرية تأمل في إفساح مجالات التضامن مع الكفاح الجزائري لتصل إلى الدعم العسكري المباشر، الذي كان يعرضه رجال المقاومة ويبيده الشعب المغربي، ولكن السلطات الرسمية عملت على تقنين الحضور الجزائري ومراقبته حتى لا يشكل خطراً على النظام وعلى علاقات المغرب الفرنسية، وقد لاحظ بوصوف أن وزير القوات المسلحة الأمير الحسن يسعى جاهداً إلى فرض سيادته على المغرب الشمالي والشرقي وإلى مزاحمة قوات جيش التحرير الجزائري ومضايقتها في قواعدها الخلفية (889)

ولا شك أن خشية القصر من تحالف الثوار الجزائريين مع بقايا فرق المقاومة ومع الأحزاب السياسية كان يثير تحفظاته الكثيرة على النشاط المتزايد للثورة الجزائرية في المغرب، كما أن مسألة الوجود الفرنسي في المغرب شكلت ضغوطاً على السلطات المغربية، ومع ذلك،

⁸⁸⁶ انظر احمد ابن بلة :المصدر السابق، ص، 101 ، ومداخلة احمد ابن بلة في المؤتمر القومي العربي السابع، جريدة الاتحاد الاشتراكي، المغرب، العدد 4970 (20 مارس 1997)

⁸⁸⁷ Farouk BEN ATIA . op cit , p 75

⁸⁸⁸ شهادة بوداود منصور ، مقابلة مع الباحث . وشهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

⁸⁸⁹ انظر تقرير فتحي الديب عن محادثاته مع بوصوف ، فتحي الديب :المصدر السابق، ص - ص، 218-220

فان إطار التعاون السري استطاع أن يفوت الفرصة على الفرنسيين في أحيين كثيرة، وقدم خدمات معتبرة كانت الثورة الجزائرية في أمس الحاجة إليها .

لقد اطمأن القصر على علاقاته مع الثورة الجزائرية بعد سلسلة المحادثات التي أجراها مع القادة الجزائريين ،وتبين له وفاء الجزائريين بالتزاماتهم اتجاه النظام المغربي، إذ يذكر الطيب الثعالبي مسؤول التنظيم السياسي في المغرب انه زار رفقة بوضياف الملك محمد الخامس، وأوضح له إطار العمل السري والمنظم الذي تعتمده جبهة التحرير الوطني في المغرب، وأن الملك محمد الخامس أعرب لهما عن استعداده التام لدعم ثورة الجزائر ما دام الجزائريون على عهدهم (890)، ولقد اختبر المسؤول العسكري الذي قدمه بوصوف للقصر مرات عدة، فلم يجد بوداود منصور عن إطار العمل الذي حددته قيادة الثورة ،وتأكيدا على إطار التعاون المتفق عليه قدم القصر ضروبا مختلفة من الدعم والمساندة، ووضع تحت تصرف الجزائريين كل الإمكانيات لتفعيل كفاحهم (891)

واظهر القصر شجبه لسياسة القمع والاضطهاد الفرنسية المنتهجة في الجزائر ،ودعا إلى وضع حد لإراقة الدماء وإلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية ،معتبرا أن حرب الجزائر تهدد السلم والأمن في كامل الشمال الإفريقي ،واقترح محمد الخامس مبكرا على قيادة جبهة التحرير الوطني فكرة التوسط لدى الفرنسيين، وفي مرحلة تالية واجه التصلب الذي أظهرته الحكومة الفرنسية اتجاه مشكلة الجزائر ،مؤكدًا انه بالإمكان التوصل إلى حل سلمي وبناء علاقات قديمة بين الطرفين(892)، وأوضح أن المشكلة الجزائرية تقف عائقا في وجه العلاقات الفرنسية - المغربية ،وان الحياد الذي تطرحه فرنسا على المغرب لا يمكن تحقيقه لان الشعب المغربي لا يمكنه السكوت عما يظال الشعب الجزائري (893)

وقد بدأت مرحلة المواجهة للسياسة الفرنسية منذ خطاب وجدة الذي أعلن فيه جهارا أن المغرب لا يمكنه السكوت عما يجري في الجزائر من مآسي ،وانه يسعى جاهدا لإيجاد حل سلمي للمشكلة، وهدف إلى المساهمة في ثني القادة الفرنسيين عن سياسته الإدماجية في الجزائر، وان كان الخطاب لقي بعض التجاوب لدى السياسيين الفرنسيين فان العسكريين اتهموا السلطات المغربية بالتورط في دعم الثوار الجزائريين ،خاصة اثر الاقتبالات التي حظي بها قادة جبهة التحرير الوطني في الرباط ،وخططوا لاقتناص الطائرة التي كانت تقلهم من المغرب

890 شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث

891 شهادة بوداود منصور، مقابلة مع الباحث

892 انظر خطابه التاريخي في وجدة ، محمد الخامس : المصدر السابق، ص ، 254.

893 انظر جريدة المقاومة الجزائرية ، ع 5 (12 جانفي 1957)

إلى تونس، وحينها دخلت العلاقات الفرنسية - المغربية مرحلة التوتر، وشدّد محمد الخامس على نصرّة الجزائر

وكانت حادثة اختطاف ضيوف الملك سببا كافيا لقطع العلاقات مع فرنسا، وازدياد النقمة على الاستعمار، وقد دلت على هشاشة الاستقلال المحقق، وعلى ارتباط قضية الجزائر بأمن واستقرار الشمال الإفريقي، ودفعت المغرب الرسمي والشعبي للاهتمام أكثر بالقضية الجزائرية، والتأكيد على دعمها المادي والعسكري بدل الاكتفاء بالمؤازرة السياسية، خاصة وان الفرنسيين لم يأبهوا بالسيادة المغربية واصرروا على الحل العسكري، وقد أدى سيادة هذا الخطاب إلى تأجج الخيار الثوري في المغرب، وأفصح رجال المقاومة في لهجة مشددة عن الأمل في العودة إلى الكفاح المسلح إلى جانب إخوانهم الجزائريين (894)، وهكذا نسجل بونا واسعا بين تشدد هذا الخطاب الذي أفسحته حادثة اعتقال ضيوف الملك وبين خطاب الملك محمد الخامس وولي عهده في مباحثاتهما مع القادة الجزائريين في الرباط، إذ كان خطابا معتدلا يهدف إلى تليين مواقف جبهة التحرير الوطني ودفعها لقبول بالحل السلمي الذي يضمن الأمن والاستقرار في الشمال الإفريقي، وقد قبلت جبهة التحرير الوطني بدعوة الملك محمد الخامس وبالمشاركة في ندوة تونس أملا في تنسيق الموقف المغاربي اتجاه دعم الكفاح الجزائري (895)

وتثمينا لعلاقتها مع المغرب الرسمي ومن اجل الوقوف على حجم الدعم التي يساهم به المغرب عقد قادة الثورة لقائين في المغرب، جلسة تمهيدية تمت في تيطوان برعاية الأمير الحسن يوم 20 اكتوبر 1956، تناولت مسألة التنسيق ووحدة أقطار المغرب العربي الثلاثة وحدود الدعم الواجب تقديمها للجزائر في حالة استمرار حربها أو إقدامها على المفاوضات، وتم التأكيد فيها على اعتراف المغرب بتمثيل جبهة التحرير الوطني الشرعي لكفاح الشعب الجزائري، وعلى استعداد المغرب لدعم الجزائر بكل السبل الممكنة (896)، وفي اليوم الموالي عقدت الجلسة الرسمية في الرباط بحضور الملك محمد الخامس الذي استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وحادثه في موضوع مشاركة جبهة التحرير الوطني في ندوة تونس، واستعرض الطرفان ملف التعاون المغربي الجزائري، والالتزامات التي وفى بها المغرب ونتائج ذلك على تعزيز كفاح الشعب الجزائري، وطلبات الثورة الجزائرية المستعجلة ومنها الإمداد بالأسلحة، وحرية التنقل عبرى المناطق الحدودية ومرابطة جيش التحرير الجزائري على طول الحدود الشرقية مع الجزائر، وكذا دعم القضية الجزائرية سياسيا

894 انظر، المقاومة الجزائرية، ع4 (24 ديسمبر 1956) ص 11.

895 أنظر، المجاهد، ع12 (15 نوفمبر 1957) ص 8

896 AIT AHMED Hocine op cit pp 125

ومعنويا بالشكل الذي يجعل المغرب ملكا وحكومة وشعبا في صف الثورة الجزائرية، وفي مواجهة السياسة الفرنسية⁽⁸⁹⁷⁾

ويبدو أن هذه الالتزامات المغربية كانت مرتبطة بالنجاح السياسي الذي يمكن لندوة تونس أن تحققه على صعيد التنسيق أو الوحدة المغاربية، والتسوية السياسية للمشاكل الجزائري في إطار الشمال إفريقي، ولا تسعفنا الوثائق في الجزم بان القصر وفي بكل التزاماته، خاصة أمام التطورات الحاصلة اثر اعتقال القادة الجزائريين، وقد كانت الوعود المقدمة مرتبطة بموافقة جبهة التحرير الوطني على انتهاج الخيار السلمي، ولم يتم ترسيمها في ندوة تونس التي أجهضت في آخر لحظة .

وبمقابل ذلك كان التضامن الشعبي مع ثورة الجزائر يزداد تأججا، ويوفر الدعم والمؤازرة، وقد التزم الشعب المغربي بواجب نصره الشعب الجزائري والوقوف إلى جانبه بالمعاضدة المادية والمعنوية، وشوهدت مظاهر التضامن التي تجاوزت التوجيه السياسي في أشكال مختلفة، إذ نظمت المظاهرات العارمة والإضرابات الاحتجاجية، وجمعت المساعدات المختلفة واحتضن الجزائريون في المغرب⁽⁸⁹⁸⁾، وقد اجتهدت جبهة التحرير الوطني في رعاية هذا التضامن واستثماره في الضغط على المواقف الرسمية، وجندت الجالية الجزائرية والمنظمات الجماهيرية لرعاية وتشجيع مختلف أشكال التضامن الشعبية⁽⁸⁹⁹⁾، وعموما فقد توفر في المغرب إجماع سياسي وشعبي على مؤازرة القضية الجزائرية ودعم كفاح الشعب الجزائري، صمد في وجه المصالح القطرية والضيقة التي أظهرتها أطراف من الحكومة المغربية ومن الأحزاب السياسية باسم الاستفادة من المعونات الاقتصادية الفرنسية والحذر من امتدادات حرب الجزائر وإيديولوجياتها، ولم تكن مثل هذه التبريرات لتقتنع الرأي العام المغربي والملك محمد الخامس⁽⁹⁰⁰⁾

وقد انتقدت الثورة الجزائرية عودة الروح في العلاقات المغربية - الفرنسية بداية عام 1957، وردت على حزب الاستقلال بعض الشائعات التي كان يطلقها بخصوص إيديولوجية

⁸⁹⁷ الغالي العراقي : المصدر السابق ص - ص 155-157.

⁸⁹⁸ بلقرين عبد اله وآخرون : المرجع السابق، ص 72.

⁸⁹⁹ المقاومة الجزائرية، ع 7 (12 فيفري 1957) ص 8 .

⁹⁰⁰ انظر شهادة عبد الكريم الخطيب: جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص - ص، 29 - 30.

جبهة التحرير الوطني، وارتباطاتها الخارجية (901)، ولم يعد هناك أي لبس في أن المغرب ملكا وحكومة وشعبا مؤازر للقضية الجزائرية ومدافع عن حق الشعب الجزائري في إقرار سيادته واستقلاله

وتأكيدا على وفائه لمبدأ دعم الثورة الجزائرية ومؤازرة قضيتها هيا الملك محمد الخامس أثناء زيارته لمدريد في فيفري 1957 لقاء مع قيادة جبهة التحرير الوطني، حضره محمد الأمين دباغين واحمد توفيق المدني وبوصوف وعبد الحميد مهري من الجانب الجزائري، واحمد بلافريج وعبد الكريم الخطيب من الجانب المغربي، وتطرق اللقاء إلى العلاقات التي تربط المسؤولين الجزائريين بالسلطات المغربية، وخيارات دعم الثورة الجزائرية، وأكد الملك أمام الجميع استعداداه الكامل لتنفيذ طلبات الجزائريين بما في ذلك حرية مرور الأسلحة والتمركز في مناطق الحدود المغربية، وتأييده المطلق لكفاح الشعب الجزائري (902)، واستقبل الملك مرة أخرى الوفد الجزائري في الرباط ليؤكد له وفاء المغرب بالتزاماته اتجاه مؤازرة الثورة الجزائرية، واستجاب لطلبه بإتمام تمويل صفقة أسلحة كانت معروضة بمرافأ طنجة معتبرا ذلك اشتراكا خاصا منه في جهاد الجزائر (903)، وبفضل تعاون السلطات المغربية استطاعت لجنة التنسيق والتنفيذ تفعيل نشاطاتها العسكرية في قاعدة المغرب وتنظيمها حيث كان التعويل أكثر على مرابطة فرق جيش التحرير على أطراف الحدود، والمساعدة في تمرير الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر (904)، وانه من الصعوبة بمكان رصد أشكال التضامن الشعبي والسياسي اللامحدود مع الثورة الجزائرية، ولكن نكتفي بعرض الخطوط العامة لجوانب الدعم المقدمة وبيان أهميتها في تعزيز الكفاح الجزائري وذلك في النقاط الآتية :

1- دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا: تجند المغرب ملكا وحكومة وشعبا لمؤازرة القضية الجزائرية والتتديد بالسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وذلك انطلاقا من مبدأ

901 أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص – ص 282-283.

902 شهادة عبد الحميد مهري ، مقابلة مع الباحث .

903 أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص – ص، 284 – 285.

904 انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة، المؤرخ في أوت 1959 op cit Mohammed. HARBI :

التضامن المغربي المشترك، وإيماننا بحتمية استقلال الشعب الجزائري أعلنت الحكومة المغربية الفتية موقفها الصريح من مشكلة الجزائر، معتبرة إياها قضية تحرر من ربة الاستعمار،... فلقد اخبرنا الحكومة الفرنسية أننا لا يمكننا أن نوافق على سياستها في الجزائر، وان فرنسا يجب أن تحل المشكلة على أساس الرغبات المشروعة للجزائريين" (905)، وظل هذا الموقف محتشما ولم يتبع بإجراءات عملية، وقد دون تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات في عام 1958 أن خطاب الملك محمد الخامس بوجدة في سبتمبر 1956، والداعي إلى استقلال الجزائر هو الذي احدث القطيعة في صمت الأوساط الحكومية المغربية، وجعل كثير من السياسيين والمسؤولين يرسمون الطريق إلى مستقبل متضامن بين القطرين الشقيقين، ومن يومها تتالت التصريحات المؤيدة للقضية الجزائرية (906)

ويعزى هذا التردد في البداية الى الخشية من الاصطدام بالسلطات الفرنسية التي كانت ما تزال مهيمنة على قطاعات السيادة في المغرب، والى تفضيل القصر لخيار الدعم السري لجبهة التحرير الوطني، وقد توضحت رغبة المغرب في علاج المشكلة الجزائرية سلميا بما يضمن حق الشعب الجزائري في الحرية والحفاظ على مصالح الفرنسيين، واقترح وساطته للتقريب بين وجهات نظر الطرفين المتنازعين، وبذلك رسخ المغرب الرسمي اعترافه بشرعية تمثيل الجبهة لكفاح الشعب الجزائري، وأعان على تدويل القضية الجزائرية، وكان قد ندد في الأمم المتحدة بإنكار فرنسا وجود الشخصية الجزائرية المستقلة، وشجبه السياسة الفرنسية والجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري (907)

وقد ساهم التضامن الشعبي بدور فاعل في خدمة الأهداف السياسية للثورة الجزائرية، وظل يقدم مساندته القوية لكفاح الشعب الجزائري، وقد حفلت الساحة المغربية بكثير من مظاهر التضامن كالمظاهرات وبحملات الاكتتاب وجمع التبرعات، وتجدد كثير من الأفراد في صفوف الثورة، وساهمت العديد من الجمعيات والمنظمات في خدمة القضية الجزائرية، وأصبحت بذلك تشكل صمام أمان لاستمرار التضامن مع الكفاح الجزائري والمرافعة عن مشروع وحدة المغرب العربي (908)

⁹⁰⁵ انظر خطاب احمد بلافيح وزير الخارجية عن سياسة المغرب الدبلوماسية الذي ألقاه يوم 29 افريل 1956 أبو بكر القادري : المرجع السابق، ص 182.

⁹⁰⁶ انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية : A.N.A. :GPR A B6; DOS 12

⁹⁰⁷ انظر حول موقف المغرب السياسي في الأمم المتحدة EL MOUDJAHID :N° 14 (15 décembre 1957) ,T1, p-p,217-218

⁹⁰⁸ انظر محمد البصري : المصدر السابق، ص 108

2- تسهيلات تمرير الأسلحة : لقد كرست مرحلة الكفاح المشترك لجيش تحرير المغرب العربي فرص ثمينة في التنسيق بين ثوار البلدين الشقيقين، وخاصة في مجال تمرير الأسلحة وإنشاء مراكز التدريب والتموين والاستراحة ، وقد أسلفنا الحديث عن أشكال الدعم التي قدمها جيش التحرير المغربي للثورة الجزائرية من جنود وسلاح وأموال (909)، وركز هنا على رصد تلك التسهيلات والمساعدات المقدمة من السلطات الرسمية أو برعاية منها، واهتمت قيادة الثورة الجزائرية بمسألة التنسيق في مجال تمرير الأسلحة وضمن إمداد وحداتها المرابطة في المغرب وداخل الوطن بمختلف أنواع الأسلحة، وحفاظا على أهمية الواجهة المغربية في التزود بالأسلحة اتخذت عدة خطوات مهمة :

1- استمرار الإنزال البحري للمساعدات القادمة من الخارج: تشجعت قيادة الثورة والمسؤولون المصريون بتطمينات الملك محمد الخامس في السماح بإنزال الأسلحة بحرا على شواطئ الريف، شريطة أن يتم ذلك في أماكن محددة وبإعلام السلطات المغربية العليا التي تساهم في التغطية على هذا النشاط السري، وهكذا تدخل الملك لدى الإسبان ليسمح للباخرة المصرية "دوفاكس" بالإنزال في شواطئ المغرب في ماي 1956 ، واستفادت الثورة من حمولتها المعتبرة (910)، كما نقلت نفس الباخرة شحنة ثانية في جويلية 1956 (911)، وجاء الدور لإنزال سفينة اتوس المحملة بكميات هامة من السلاح لكن السلطات الفرنسية اكتشفت السفينة بالقرب من موقع الإنزال فكانت حادثة مأسوية لا تقل فداحة عن اختطاف طائرة الزعماء الخمسة (912)، ودفعت جبهة التحرير الوطني لأعتقاد أساليب أخرى في الحصول على السلاح .

2- إنشاء شبكات تهريب الأسلحة في إسبانيا والمغرب: اشرف بوضيف بالتنسيق مع قيادة الولاية الخامسة على إنشاء عدة شبكات سرية لشراءها ونقلها، لعل أهمها الشبكة الإسبانية التي أدارها محمد يوسف، وقد استفاد كثيرا من خبرة المقاومين المغربيين وتعاون المناضل التونسي إبراهيم حافظ، واعتمد التسهيلات المقدمة من السلطات المغربية في مجال التغطية القنصلية في إسبانيا وإدخال الأسلحة عبر ميناء طنجة، وقد أثنى يوسف على تعاون المغربيين معه قائلا : " كان لي أصدقاء كثيرون وكانت مساعداتهم لنا كبيرة " (913)، وأوضح

909 انظر، الفصل الأول من الرسالة .

910 تم إنزالها يوم 21 ماي 1956 وعلى متنها أكثر من ألف بندقية ورشاشات وقنابل يدوية انظر، فتحي السديب :

المصدر السابق، ص - ص، 200 - 206

911 المصدر نفسه، ص 238

912 المصدر نفسه، ص - ص، 251 - 260.

913 شهادة محمد يوسف، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص - ص 26-27

أن شبكته كانت تتلقى التغطية القنصلية بتأشيرات وجوازات السفر المغربية⁽⁹¹⁴⁾، وقد كان يحمل جواز سفر مغربي باسم مصطفى مالك يتضمن ملاحظة " في خدمة صاحب السعادة سفير المغرب في إسبانيا " ⁽⁹¹⁵⁾، وأسهمت هذه الشبكة في إدخال كميات معتبرة من الأسلحة لجيش التحرير الوطني، واعتمد أعوان بوصوف على منطقة طنجة الحرة في شراء الأسلحة من المهربين الدوليين، إذ يذكر مسؤول التسليح في المغرب أن شبكته أدخلت بعد ثلاثة أيام من حادثة السفينة اتوس باخرة تحمل سبعين طنا من المتفجرات عبر طنجة وبطريقة سرية⁽⁹¹⁶⁾، كما كان يعتمد على شراء الأسلحة من الأفراد والمهربين داخل المغرب، ويفضل هذه القنوات المختلفة تواصلت عملية إمداد الثوار بالأسلحة، وقد كسب بوصوف تعاون السلطات المغربية خلال عام 1957، وأصبح تفرغ بعض السفن يتم بالتعاون مع القوات المسلحة الملكية التي ساهمت في التغطية وتمرير الأسلحة إلى الحدود الجزائرية⁽⁹¹⁷⁾، وأنشأت قواعد إمداد امامية في وجدة والناظور وفاق مهمتها إدخال الأسلحة إلى الوطن، وذلك بوسائل مختلفة كالسيارات والطرود.⁽⁹¹⁸⁾

وهكذا تم تزويد فدائيي مدينة الجزائر في وقت مبكر بحاجياتهم من القنابل والمتفجرات، وتدفقت الأسلحة بكميات معتبرة لتزود مجاهدي الولايات، وقد قدرت هيئة الأركان الفرنسية حجم انتقال الأسلحة من المغرب في صيف 1956 بـ 250 قطعة شهريا⁽⁹¹⁹⁾

3- المساعدات المغربية المباشرة : فضلا عن مختلف التسهيلات المقدمة لم تغب المساعدات العسكرية المباشرة ممثلة في الأسلحة أو الأموال، فلقد أذن القصر اثر استقلال المغرب لجيش التحرير المغربي بمنح الأسلحة والأموال لجهة التحرير الجزائرية ودفع أموالا من خزينة الدولة لشراء الاسلحة لهاز⁽⁹²⁰⁾، واتفق محمد الخامس مع قادة الثورة على تقديم المساعدات العسكرية والأموال بطريقة سرية، وذلك بحسب ظروف المغرب وقدراته، وحفاظا على سرية العملية وتأكيدا على عدم تسرب الأسلحة داخل المغرب وحدوث الاضطرابات طلب محمد الخامس من بوصوف تعيين أشخاص موثوق بهم لتولي هذه المسؤولية، فقدم له شخصيتين

⁹¹⁴ المرجع نفسه: ص - ص، 26 - 27.

⁹¹⁵ Mohammed LBJAOU . op cit , p 270.

⁹¹⁶ شهادة منصور بودود، مقابلة مع الباحث .

⁹¹⁷ شهادة محمد يوسف: مجلة الباحث ، مرجع سابق ، ص 21.

⁹¹⁸ محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلح، ترجمة احمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص 33 وما بعدها .

⁹¹⁹ LE MONDE :du 28 octobre 1956.

⁹²⁰ انظر شهادة الخطيب: المصدر السابق، ص - ص، 30 - 31

هما بوداود منصور وعباسي عزوز⁽⁹²¹⁾، ويذكر هذا الأخير أن الملك كان يؤكد لهما: "سوف نعطيكم كل ما تحتاجون إليه بشرط أن لا تتركوا ولو خرطوشة واحدة في وسط المغرب"⁽⁹²²⁾، وهكذا حددت شروط القصر في منحه الأسلحة للجزائريين في أمرين رئيسيين هما، السرية وعدم تسريب الأسلحة للمغربيين، ولعل ذلك مثل اتفاقا رسميا بين الجانبين، لكن المساعدات الرسمية كانت تخضع لإرادة الملك الشخصية، وقد تحمل كامل مسؤولياته وكان سخيا على ثورة التحرير الجزائرية، فقد كان يحتضن قادة الثورة سرا في قصره، ويستجيب لمطالبهم التي كانت في الغالب مستعجلة، ويأمر قائد القوات الملكية المسلحة بتليبيتها، فيسلم لهم السلاح سرا ويقدم لهم الأموال ببديه، وتتضافر شهادات قادة الثورة على تأكيد ذلك، فهذا الشيخ خير الدين يشيد بجهود الملك في هذا الإطار، ويورد مثالا أن الملك تدخل شخصيا للإفراج عن باخرة سلاح اقتنتها الثورة بميناء طنجة وأمر بنقلها إلى وجدة وتسليمها للثوار الجزائريين⁽⁹²³⁾، وأثنى احمد توفيق المدني على موقف الملك محمد الخامس الداعم للثورة الجزائرية خلال لقائه به في فيفري 1957⁽⁹²⁴⁾.

وهكذا تعددت المساعدات المغربية المقدمة لمهمة تمرير الأسلحة، ولم يمنع ذلك من حدوث بعض التجاوزات والخلافات، المرتبطة بحساسية المهمة وبالظروف الصعبة التي كان يمر بها المغرب، وما تسببه القوات الفرنسية وأجهزتها السرية من صعوبات وعراقيل أمام مهمة تمرير الأسلحة، وقد حرصت السلطات المغربية على تجاوز هذه العراقيل والتنسيق مع قيادة الثورة لإنجاح المهمة وإعزاز الجزائريين لمواصلة كفاحهم.

4- إقامة القواعد الخلفية: امتد نشاط الثورة الجزائرية إلى داخل التراب المغربي وازداد التركيز أكثر على إنشاء القواعد الخلفية لإنجاح الثورة على الجبهة الغربية للوطن، وهكذا اعتمد مجاهدو الولاية الخامسة على الأراضي المغربية في التسليح والتموين والاستراحة ومهاجمة القوات الفرنسية، وقد دعموا نفوذها في الريف بالتنسيق مع حركة المقاومة المغربية، وعندما استقل المغرب سلمت عدة مراكز للثورة الجزائرية ودعم تواجدتها أكثر في الحدود الشرقية للمغرب، كما سمحت السلطات المغربية بحرية النشاط والتحرك وإنشاء المراكز العسكرية والمدنية، ونتيجة للتسهيلات المقدمة ازداد ثقلها حضورا في المغرب، وقد اهتمت قيادة الثورة بإنشاء مراكز التجمع والتدريب في الناظور ووجدة وعلى طول الحدود الجزائرية المغربية، وكذا مراكز تخزين الأسلحة وصنع المتفجرات في وجدة والناظور،

921 شهادة بوداود منصور، مقابلة مع الباحث

922 شهادة عباسي عزوز: مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 80.

923 الشيخ محمد خير الدين: مذكرات، ط1، م و ك، الجزائر (د ت)، ج 2، ص 182.

924 احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص، 284-285.

وأقيمت مراكز للراحة في الخميسات وفاس ومكناس، وأنشأت مدارس لتكوين ضباط الاتصالات السلكية واللاسلكية والمحافظين السياسيين، والممرضين والمسعفين الاجتماعيين، وكذا محطات الإذاعة والمستشفيات ومراكز القيادة (925).

وقدمت هذه القواعد الخلفية دعماً مهماً للثورة الجزائرية، وبالرغم من الاحتجاجات الفرنسية المقدمة بشأنها إلا أن السلطات المغربية ظلت وفيّة لالتزاماتها بحرية تحرك الجزائريين وإنشائهم للمراكز المدنية والعسكرية في التراب المغربي، وقد قدمت تسهيلات إدارية ومادية مهمة من قبل السلطات الرسمية والشعب المغربي، وخلال هذه المرحلة حافظ قادة الثورة على تعهداتهم باحترام السيادة المغربية، وعلى نشاطهم السري خاصة أمام اشتداد رقابة السلطات المغربية وفرض القيود على تحركاتهم، وتدخل القوات الفرنسية لشن الهجمات على التراب المغربي، والضغط على القصر بالتهديد والوعيد إن هو لم يتخل عن دعمه لنشاط الثوار الجزائريين .

5- تفعيل نشاط الجالية الجزائرية لخدمة الثورة: في المغرب مثلما هو الحال في تونس استوطنت جالية جزائرية مهمة، وانضفت إليها أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من ولايات الحرب في الجزائر، فبلغ عدد اللاجئين عام 1957 ما يقارب الثمانين ألف، وارتفع في عام 1958 ليقارب المائة ألف (926)، وبحكم المكانة المتميزة لأولئك الجزائريين المستوطنين في المغرب جرى الاتصال بهم وتأطيرهم، والاستفادة من خدماتهم، فأصبحوا يدفعون الاشتراكات ويسهمون في رعاية نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، وكان محمد خطاب والحاجة عائشة نموذجين مثاليين، فالأول كان مستشاراً للملك ورجل أعمال ثري، يتوسط لقادة الثورة أمام السلطات والقصر، ويتبرع بالأموال والأراضي والإملاك (927)، وقدمت الحاجة وبناتها مساهمات فعالة لصالح الثورة الجزائرية، وعلى منوال ذلك أسهمت كثير من العائلات المتواجدة في شرق المغرب وغربه في وجدة والناظور وتطوان وطنجة وفاس والرباط . (928).

وبفضل فاعلية الجزائريين المستوطنين تم تأطير جيش وجبهة التحرير الوطني بكثير من الكوادر الشابة، خاصة إثر الإضراب الطلابي في ماي 1956، وثم بعث مؤسسة الهلال

925 Mohammed GUENTARI : op cit , T 2, p – p 602 – 616.

926 Farouk BEN ATIA: les Actions humanitaires pendant la lute de liberation (1954 — 1962) , DAHLAB, Alger, 1999, p 91

927 انظر شهادة مسؤول نظام جبهة التحرير الوطني المدني في المغرب الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث .

928 انظر مجموعة باحثين : الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، مرجع

الأحمر الجزائري في طنجة في ديسمبر 1955 لتسهم في رعاية شؤون اللاجئين، وأنشأت في فاس والرباط ودادية الجزائريين المهاجرين، وما لبث أن عمت التجربة لتشمل جميع الجزائريين المتواجدين في المغرب، والملتحقين الجدد الفارين من ويلات الحرب، إذ لقي اللاجئين الجزائريون كل الرعاية والاحتضان من قبل أشقائهم المغربيين ومن السلطات الرسمية، التي اجتهدت في إيوائهم ورعايتهم والإنفاق عليهم، وتجدد الهلال الأحمر المغربي للقيام بحملة تضامن واسعة جمع خلالها الأموال والإعانات المختلفة التي كان اللاجئين في أمس الحاجة إليها⁽⁹²⁹⁾.

وتحملت جبهة التحرير الوطني مسؤولية تأطير اللاجئين والإشراف على شؤونهم المختلفة في مراكزها الخاصة على طول الحدود الجزائرية المغربية، واستفادت من المساعدات الإدارية والمعونات المادية المقدمة من قبل السلطات المغربية، ومن مكتب المساعدات الوطنية المغربية الذي تديره نجلة الملك لالاعائشة، ونظرا لتزايد أعباء ظاهرة اللجوء الجزائري إلى المغرب بذل المغرب الرسمي والشعبي جهودا جبارة للتعريف بقضية اللاجئين وتدويلها، وإغاثة الآلاف من اللاجئين وتقديم المساعدات لهم⁽⁹³⁰⁾، ويذكر الشيخ خير الدين أن الملك محمد الخامس كان يتدخل باستمرار لإدماج العناصر الجزائرية الممتهنة في الإدارة المغربية⁽⁹³¹⁾، ويقدم ضروبا مختلفة من المساعدات المادية للاجئين الجزائريين⁽⁹³²⁾.

وعلى ضوء ما سبق بيانه يتضح لنا أن المغرب الرسمي والشعبي قام بدور فاعل في دعم الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة، وذلك على الرغم من تشابك العلاقات مع فرنسا وتواجد قواتها العسكرية في المغرب، والطموحات الوطنية الضاغطة، إذ ظل الملك محمد الخامس يؤكد وفاءه للالتزام دعم الثورة الجزائرية، وان المغرب سيبذل حاضنا لنشاطات الثورة المدنية والعسكرية، ولا شك أن الإستراتيجية المنتهجة من قبل قادة الثورة أسهمت في تفعيل دور قاعدة المغرب التي عرفت تنظيما محكما، ونهضت بمسؤوليات كبرى في تمرير الأسلحة وإسناد الثورة في الداخل ودعمها.

وقد تميزت هذه المرحلة المتقدمة من استقلال المغرب بوفاء السلطات الرسمية بالالتزامات دعم الكفاح الجزائري وبتوطد العلاقات المغربية الجزائرية، واستغلت جبهة التحرير الوطني ضروب الدعم المقدمة لصالح تفعيل نشاطاتها وخدمة أهدافها العسكرية والسياسية في المغرب

⁹²⁹ Farouk BEN ATIA . **IBID** . p92

⁹³⁰ انظر تقرير مطول كتبه بوسلام مسؤول مصلحة اللاجئين في بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب

A.N.A. GPRA , B 302, DOS 7 - 16

مؤرخ في 17 افريل 1962

⁹³¹ الشيخ خير الدين : المصدر السابق، ج 2، ص 182.

⁹³² المصدر نفسه .

2 - 3 - ليبيا ومطلب دعم الثورة الجزائرية

حظيت ليبيا باهتمام بالغ في إستراتيجية الثورة الجزائرية، وعول عليها كثيرا بحكم أهمية موقعها في تسهيل نشاط تمرير الأسلحة وإقامة القواعد الخلفية للإمداد والتموين، فهل تجاوب الموقف الليبي مع دعم هذا النشاط ومؤازرة الثورة الجزائرية .

تعود الأهمية الإستراتيجية لليبيا في تصور قادة الثورة إلى عوامل متعددة: لقد شكل استقلالها المبكر منذ عام 1951 باعنا للجوء الوطنيين الجزائريين والتونسيين إليها واعتمادها قاعدة خلفية للثورة⁽⁹³³⁾، وأدى توفر الأسلحة بها وكثرة شبكات التهريب إلى التفات الوطنيين الجزائريين إليها⁽⁹³⁴⁾، وفعلا نشط قادة الأوراس والشرق الجزائري عدة عمليات تهريب للسلاح من ليبيا إلى وادي سوف والنامشة⁽⁹³⁵⁾، وفضلا عن كل هذا فان ليبيا تحتل موقعا إستراتيجيا يربط الجزائر بالمشرق العربي، وقد ظلت ليبيا لقرون عديدة همزة الوصل بين المشرق العربي و المغرب العربي، وبسبب المخاطر التي كانت تواجه الفرنسيين في الجزائر أقدمت فرنسا على احتلال فزان، واعتقدت أن ذلك يضمن قطع صلة الجزائر بالمشرق العربي ويؤمن تلك الواجهة الصحراوية الممتدة على طول 1600 كلم⁽⁹³⁶⁾، وإلى جانب كل هذا تلقى الوفد الخارجي للثورة وعودا من المسؤولين المصريين بكسب تعاون السلطات الليبية في مهمة تمرير الأسلحة إلى داخل الجزائر، فهل تجاوبت ليبيا مع مطالب دعم الثورة الجزائرية، وما هي الخدمات التي أسدتها لخدمة أهدافها؟.

خضعت ليبيا المستقلة لنفوذ الدول الغربية الكبرى، وجزئت كياناتها السياسية في شكل فيدرالي، ومورست على ملكها وحكوماتها المركزية كثير من الضغوط السياسية والعسكرية، واثرت مشاكلها الاقتصادية والسياسية على استقرارها وتميبتها⁽⁹³⁷⁾، وعلى الرغم من كل ذلك توفر عاملان ساعدا على كسب مواقف السلطات الليبية لصالح مطلب دعم الثورة الجزائرية هما :

⁹³³ انظر أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 106.

⁹³⁴ شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث

⁹³⁵ عشية تفجير الثورة اعتمد مجاهدو الأوراس على تلك القطع المجلوبة من سوف والتي اقتناها التجار من ليبيا، انظر، شهادة عباسي محمد : مصطفى بن بو العيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص - ص، 487 - 490.

⁹³⁶ انظر، محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص - ص، 28 - 29، ومولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق ص 207.

⁹³⁷ انظر حول الظروف السياسية والاقتصادية لليبيا، مجيد خدوري . ليبيا الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص 165 وما بعدها .

— تضامن الملك إدريس السنوسي التلقائي مع الجهاد الجزائري وذلك لاعتبارات كثيرة، منها أصوله الجزائرية، ونزعه الدينية والقومية .

— العلاقات والنفوذ الذي كان تمارسه مصر على السلطات السياسية في ليبيا، وخاصة رئيس الحكومة مصطفى ابن حليم ورئيس التشريفات الملكية إبراهيم الشلحي .

تجمع شهادات الفاعلين على ان الثورة الجزائرية حظيت في وقت مبكر بدعم السلطات الليبية، فهل يعود الفضل في ذلك إلى رئيس الحكومة أم إلى الملك ؟.

تؤكد شهادة كل من فتحي الديب (938) واحمد بن بلة (939) على الدور الفعال الذي اسهم به رئيس الحكومة الليبية مصطفى ابن حليم مبكرا في دعم الثورة الجزائرية، ووقوفه على النشاط السري لتمير الأسلحة عبر الأراضي الليبية، وقد أوضح الديب أن ابن حليم كان يكن تقديرا واحتراما للقيادة المصرية التي وضعت فيه كل ثقته، وانه ودون عرض الموقف على الملك الليبي استجاب لمطلب دعم الثورة الجزائرية (940)

ويبدو أن سرية المهمة وحساسيتها والصورة السلبية لشخصية الملك هي التي دفعت السلطات المصرية وابن بلة إلى اعتماد ابن حليم في مهمة تأمين مرور الأسلحة دون إعلام الملك بالأمر، غير أن شهادة ابن حليم أوضحت انه اطلع الملك بمهمته السرية وسجل تجاوبه مع مطلب دعم الثورة الجزائرية، ويورد انه وخلال زيارته إلى القاهرة المتزامنة مع موعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954 فاتحه الرئيس جمال عبد الناصر في موضوع دعم الثورة الجزائرية بالأسلحة وطلب منه شخصيا التكفل بنقل السلاح والعتاد عبر ليبيا وتسليمه للثوار الجزائريين، فكان رده إيجابيا مشيرا إلى بعض العوائق التي قد تواجه المهمة مثل تواجد القوات البريطانية في البلاد وإشرافها على شرطة طرابلس، والرقابة التي تفرضها فرنسا على ليبيا بقواتها واستخباراتها الكثيفة في فران وطرابلس، وقد طلب إمهاله عدة أسابيع لبحث الموضوع مع الملك والتفاهم حول السبل الكفيلة بإنجاح هذه المهمة الحساسة، ويضيف ابن حليم أن عبد الناصر قدم له ابن بلة، وانه عقد معه اجتماعا درس تفاصيل الموضوع (941)

وقد أبدى ابن حليم لعبد الناصر ارتياحه لموقف الملك إدريس قبل أن يعرض عليه الموضوع، بحكم معرفته للملك واطلاعه على تضامنه مع القضية الجزائرية، ولما عاد من القاهرة اجتمع به في طبرق وشرح له تفاصيل الموضوع، فكانت خلاصة جوابه مرتكزة على مسألتين أوضحهما قائلا: "من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم،

938 فتحي الديب : المصدر السابق، ص — ص 62 — 67.

939 احمد ابن بلة : المصدر السابق ، ص 107

940 فتحي الديب : المصدر نفسه.

941 مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ص — ص، 350 — 351.

هذا واجب ديني محتم علينا تلييته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به...ومن ناحية أخرى فإنني لا أريد أن أعرض استقلال هذا الوطن الذي ضحينا في سبيله بكل عزيز وغال...⁽⁹⁴²⁾، واجتهد ابن حليم في تهوين مخاوف الملك المشروعة موضعاً له أن هذه المهمة - ورغم خطورتها - ستنجز في سرية تامة وتنسيق محكم، وتشرف عليها فرق قوات الدفاع التابعة لولايتي برقة وطرابلس بمراقبتها وتأمينها لقوافل الأسلحة التي تتطلق من السلوم في طريقها إلى طرابلس⁽⁹⁴³⁾

وبعد نيل موافقة الملك نسق ابن حليم عمله مع احمد بن بلة والمخابرات المصرية، وخطط لإنجاح العملية وإعطائها كامل الصبغة السرية، خاصة وأن الملك حملة شخصياً كامل المسؤولية، وأنه تعهد شخصياً في حالة اكتشاف فرنسا للأمر باستقالته من الحكومة وتبرئة ذمة الملك⁽⁹⁴⁴⁾، ولعل هذا التعهد هو الذي أملى عليه التكتم على موقف الملك ونسبة أمر دعم الثورة الجزائرية إليه، وساد الاعتقاد لدى فتحي الديب واحمد ابن بلة وغيرهما أنه صاحب القرار، وأنه لا علاقة للملك بالموضوع، وهذا ما يفسر إغفال دور الملك والإشادة دائماً بجهود ابن حليم، ورغم أن هذا الأخير اعترف صراحة بفضل الملك في تكريس الدعم المباشر للثورة الجزائرية إلا أن شهادات منتقديه السياسيين حاولت التقليل من الجهود الكبيرة التي بذلها لصالح الثورة الجزائرية معتبرة أن الملك هو صاحب قرار دعم الجزائر " لكن الأمر تم بموافقة الملك وبأمر منه، وليس بمبادرة من ابن حليم...⁽⁹⁴⁵⁾، وهذا الرأي في الحقيقة لا يخدم في شهادة ابن حليم وإنما يشدد على أن قرار خطيراً مثل هذا لم يكن بمقدور أي رئيس حكومة اتخاذه لأنه من صلاحيات الملك، وأن هذا الأخير أعلن تضامنه مع الثورة الجزائرية وإليه يرجع فضل اتخاذ قرار السماح بمرور الأسلحة للثورة الجزائرية، وعموما يبدو واضحاً اليوم ان الملك كان مطلعاً على الموقف، وهو الذي فوض رئيس الحكومة بهذه المهمة وطلب منه اتخاذ كل الإجراءات الاحتياطية، وتجنب انفضاح الأمر الذي كان يهدد ليبيا في استقلالها .

اتفق ابن حليم وإبراهيم الشلحي مع قائد قوات دفاع برقة الفريق محمود بوقويطين على تسلّم الأسلحة من المصريين على الحدود وتميرها عبر برقة باتجاه طرابلس، ولأن طرابلس ستكون ممراً ومخزناً للأسلحة، اختار ابن حليم أحد الضباط المقربين منه للمهمة الأصعب، إذ استدعى عبد الحميد بي درنة وفاتحه في موضوع مساعدة الثوار الجزائريين على تهريب الأسلحة، وتشكيل فريق من عشرة ضباط لهذه المهمة السرية، واختلاق مبرر لرفع مسؤولية

⁹⁴² المصدر نفسه، ص - ص 352 - 353.

⁹⁴³ المصدر نفسه، ص 353

⁹⁴⁴ المصدر نفسه

⁹⁴⁵ محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص 110.

قائد الشرطة البريطانية بطرابلس "جايلز" عنهم ، وجعلهم تحت الوصاية المباشرة لرئيس الحكومة وتحقق ذلك بإيهام جايلز أن رئيس الحكومة يراقب بمجموعة الضباط تحركات مصرية مشبوهة في طرابلس ، وكانت خطة محكمة اطلع الملك عليها وتأكد من أن الضن لن يخامر فرنسا وعيونها في ليبيا " فالسلاح والعتاد سيكون إما محمولا في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة (في برقة) أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم..."⁽⁹⁴⁶⁾ .

وهكذا اطمأن مسؤولوا الوفد الخارجي والمخابرات المصرية على إنجاز مهمة التسليح التي ظلت تؤرقهم ،وقد اتخذ ابن بلة بالتنسيق مع فتحي الديب عدة إجراءات لتوفير كمية من الأسلحة وتهريبها إلى الجزائر عشية اندلاع الثورة وقبل الاتفاق مع ابن حليم على تكفل السلطات الليبية بتمرير الأسلحة القادمة من مصر .

وقام في صيف 1954 بعدة زيارات إلى طرابلس أفادت في اقتناء بعض قطع الأسلحة بواسطة التجار الليبيين، وفي التنسيق مع الخلايا المغاربية المتواجدة في طرابلس وربط الاتصال بالمناضلين التونسيين وقادة الأوراس⁽⁹⁴⁷⁾ ،وقد حقق نجاحات مهمة منها إنشاء جيش تحرير المغرب العربي بطرابلس وشراء كميات معتبرة من الأسلحة من الأسواق الليبية وتجنيد عدد من المهريين والوسطاء الليبيين والتونسيين للعمل مع الثورة الجزائرية ،ويذكر احمد بن بلة أن أصدقاءه الليبيين وفروا له كميات من الأسلحة نجح في تهريبها إلى جبال الأوراس عبر الحدود التونسية⁽⁹⁴⁸⁾ ،وانه التقى مع ابن بوالعيد بطرابلس في صيف 1954 وقضى معه عشرة أيام لتدارس خطط تمرير الأسلحة إلى الأوراس⁽⁹⁴⁹⁾

وتشير كثير من الشهادات أن التضامن السياسي والشعبي دفع بكثير من الأعيان والتجار لتقديم خدماتهم لصالح إنجاز مهمة توفير الأسلحة ودعم الثورة الجزائرية بكل السبل الممكنة،وقد ذكر بشير القاضي انه استعان بوسطاء ليبيين في اقتناء الأسلحة من بعض الضباط البريطانيين والأمريكيين في برقة وطرابلس⁽⁹⁵⁰⁾ ،وأفاد المناضل يوسف مادي انه

⁹⁴⁶ مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ص356.

⁹⁴⁷ Mohammed LBJAOUI : op cit , p-p 128-129

⁹⁴⁸ احمد ابن بلة : المصدر السابق ، ص 106

⁹⁴⁹ المصدر نفسه ، و يبدو أن زيارة ابن بوالعيد إلى طرابلس عشية اندلاع الثورة اتخذت طابع السرية التامة ولم يطلع عليها مساعده، إذ تشير إليها الشهادات الكثيرة المؤرخة لمشواره النضالي ،وقد أكد المناضل المغربي محمد حمادي عزيز أن ابن بلة انه اجتمع بابن بوالعيد في طرابلس بعد وصوله إليها يوم 24 أوت 1954 ، انظر، محمد حمادي العزيز: المصدر السابق، ص 167، وشهادة بشير القاضي: جيش التحرير المغاربي 1948 – 1956، مرجع سابق ، ص 172 .

⁹⁵⁰ شهادة بشير القاضي : المرجع نفسه، ص 169 – 170.

اجتمع مع احمد ابن بلة في الأيام الأولى لاندلاع الثورة، وانه دخل الجزائر مرات عدة من اجل إيصال الأسلحة إلى الثورة الجزائرية (951)، هذا وقد تمت الاستفادة من خدمات التجار الليبيين المتضامنين مع الجزائر في مهمة نقل الأسلحة برا بواسطة السيارات والشاحنات، وقد أسسوا شركات وهمية لهذا الغرض، وكان فضلهم كبير على الثورة الجزائرية، ونذكر منهم بشير المغربي ومحمد عابد السنوسي وسالم شلبيك (952) والهادي المشيرفي، وقد بادر هؤلاء منذ عام 1956 إلى تشكيل لجنة شعبية تضامنية باسم "اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري"، حددت مهمتها الأساسية في توفير الدعم المادي والمعنوي لصالح الثورة الجزائرية (953)

إن الحصول على الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر مثل التحدي الرئيسي لإنجاح الثورة، ومن اجله بذل ابن بلة والمسؤولين المصريون جهودا جبارة لكنهم فوجئوا بمقتل ناصر الشؤون الملكية إبراهيم الشلحي المفاجئ وتشديد الرقابة على إقليم برقة وعليه تم تأجيل مخطط تمرير الأسلحة برا من الحدود المصرية إلى طرابلس واستبداله بعمليات الإنزال البحري التي توفر سرعة اكبر وسرية أضمن، درس ابن بلة مخطط الإنزال البحري ميدانيا مع بي درنة الذي استشار رئيس الحكومة في الأمر، واتخذت السلطات المصرية قرارها بشحن تلك الأسلحة، وبعد ان بحثت الأمر مع ابن حليم بواسطة سفيرها في طرابلس ووافق على تحمل مسؤولية إنزال وإخفاء الشحنة بطرابلس (954)، وفي ليلة يوم 7 ديسمبر 1954 كان العقيد بي درنة في استقبال اليخت انتصار قرب خليج منزوي غرب مدينة طرابلس، وقد أنزلت اليخت بميناء طرابلس عضو مجلس الثورة المصري حسن إبراهيم، وجنحت لأداء مهمتها الأساسية، وزيادة في الإيهام أذاعت الحكومة الليبية أنها تستقبل حسن إبراهيم الذي يقوم بزيارة رسمية لليبيا على متن اليخت " انتصار " (955)

وتحدث بن حليم عن الاستعدادات التي رتبها مع المصريين لأداء واجب التضامن مع ثوار الجزائر، وعن المهمة الناجحة التي أدتها خلية ضباط العقيد بي درنة المكلفة بإنزال السلاح وتسليمه لابن بلة ليتكفل بتربيته إلى داخل الجزائر (956)، وقد ضمت هذه الشحنة

951 انظر ودوع محمد : المرجع السابق، ص 212.

952 انظر شهادة ابن عودة ، محمد عباس : المصدر السابق، ص 97

953 الهادي المشيرفي : قصتي مع ثورة المليون... شهيد، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص - ص، 102 - 103.

954 انظر، فتحي الديب : المصدر السابق ، ص - ص، 62-63 :

955 المصدر نفسه ، ص - ص ، 64-66

956 مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ص، 356

150 بندقية و35 رشاشا، وكمية كبيرة من الذخيرة والقنابل اليدوية، سلم شطر منها للمقاومين التونسيين، الذين اعتمدت شبكاتهم في إدخال السلاح إلى الجزائر (957)، وأدى نجاح هذا الإنزال البحري إلى اعتماد أسلوب المخاطرة من جديد لدعم الثورة الجزائرية في سرية تامة وبمخططات مدروسة امتدت إلى السواحل المغربية، ووقف عليها جهاز المخابرات المصرية، ففي مارس 1955 اضطر البخت "دينا" إلى أن يعرج على طرابلس لإنزال شطر من الشحنة التي كانت تنقله، وفي اليوم الثامن من مارس باشر مسؤول الرحلة نذير بوزار تفريغ الشحنة بالتنسيق مع أحمد بن بلة، ووقف المناضلون الجزائريون على مظاهر الدعم التي كانت ترعاها السلطات الليبية مما زاد في رفع معنوياتهم وهم يلجون مغامرتهم البحرية باتجاه الريف المغربي (958)، وفي نوفمبر 1955 اشرف ابن بلة والديب على إنزال يخت "الحظ السعيد" في منطقة زوارة غرب طرابلس البعيدة عن رقابة العيون، وتم استعمال المناضلين الجزائريين وخلية بي درنة في إنزال وتخزين الشحنة في مزرعة استأجرت من قبل أحد الليبيين (959)، وفي فيفري 1956 نقلت اليخت نفسها شحنة ضخمة إلى زوارة اشرف بي درنة على إنزالها وتخزينها (960)

ونظرا لحاجة الثورة الجزائرية المتزايدة الى السلاح واستعداد ليبيا لدعم نشاط التهريب تم اللجوء كذلك إلى الطريق البري في نقل الأسلحة، وبحث ابن بلة مع ابن حليم وفتحي الديب خطة العمل عبر نقاط التمير الأساسية، ففي الحدود المصرية الليبية قرب السلوم ورأس الحامة يتم تعبئة صناديق الأسلحة في الشاحنات المخصصة للنقل، وتستقبل في مدخل الحدود الليبية لتقوم قوات دفاع برقة بمرافقتها إلى حدود ولاية طرابلس، ويتكفل بي درنة وضباطه في طرابلس بتأمين قوافل السلاح إلى مراكز التخزين والإمداد التابعة لجيش التحرير الجزائري، والذي يقوم بإدخالها إلى الجزائر بطرق وأساليب مختلفة إما عبر الحدود التونسية أو صحراء ليبيا وبمساعدة بي درنة دائما (961).

⁹⁵⁷ انظر فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 64 و 127 - 128 p-p op cit Mohammed LBJAUI
⁹⁵⁸ Nadir BOZAR :L'Odysée "DINA"... op cit p- 15- 71

⁹⁵⁹ انظر فتحي الديب : المصدر نفسه، ص 128 وما بعدها

⁹⁶⁰ المصدر نفسه، ص، 167

⁹⁶¹ مصطفى ابن حليم : المصدر السابق، ص - ص، 356-357

لقد تم اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة من المهربين الدوليين ودول أوروبا الشرقية، ووجد احمد ابن بلة ومحساس شبكة جزائرية للإمداد مهمتها نقل السلاح برا من السلوم إلى طرابلس وعرف الطريق البري أهميته خلال النصف الثاني من سنة 1956، وخاصة بدءا من عام 1957، إذ أدى اكتشاف الفرنسيين للباخرة "أتوس" في عرض المياه المغربية إلى تشديد الرقابة على النقل البحري، وأبدت السلطات الليبية تعاونها في هذا المجال رغم مخاوف ولاية برقة من تسرب السلاح، وتدخل المصريون لإثارة المشاكل، وقد قدم ابن حليم والتجار الليبيون خدمات جليلة في هذا المجال، أشار إلى بعضها رئيس الحكومة الليبية قائلا: "تم توالى الشحنات تصل برا يستلمها رجال قوة دفاع برقة من السلوم وينسقون مع ضباط "خلية العقيد عبد الحميد بي درنة الذين يتسلمون الشحنات من الحدود البرقاوية الطرابلسية ويوصلونها إلى مخازن مأمونة أعضوها لذلك ثم يتولى رجال الأخ احمد ابن بلة تسريب ذلك السلاح تدريجيا إلى الجزائر، واستمر هذا الحال في سرية وكفاءة تامتين..."⁽⁹⁶²⁾، وتفيد شهادات بعض المسؤولين والعاملين في شبكة الإمداد أن السلطات الليبية كانت تؤمن هذا النشاط السري، وتسخر بعض التجار للمساهمة في نقل السلاح الجزائري بشاحناتهم وسياراتهم، ومنهم عبد الله عابد السنوسي الذي وضع شركته التجارية تحت تصرف المسؤولين الجزائريين⁽⁹⁶³⁾

واستمر الإمداد البري يتدفق على ليبيا، وقد عد الطريق الأساسي لتزويد الثورة بالسلاح، ولكنه عرف انقطاعا لمرتين بسبب تعكر العلاقات الليبية المصرية، كانت المرة الأولى عقب العدوان الثلاثي على مصر، إذ أثار الملحق المصري بطرابلس مشاكل أمنية للسلطات المحلية وانقطعت العلاقات مع مصر ووقفت ليبيا دخول السلاح، وقد ذكر مسؤول التسليح في ليبيا انه استطاع إعادة كسب ثقة السلطات الليبية التي سمحت بنقل الأسلحة تحت طائلة من الاحتياطات المتشددة⁽⁹⁶⁴⁾، واضطر دباغين واحمد توفيق المدني لعقد عدة مباحثات مع السلطات الحكومية أفضلت في نهاية المطاف إلى إعادة فتح الحدود وتقديم التسهيلات لمهمة نقل

⁹⁶² المصدر نفسه، ص - ص، 356 - 357.

⁹⁶³ انظر شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث، وشهادة المجاهد محمد الطيب بيزار احد المسؤولين عن قوافل السلاح، مقابلة مع الباحث، وكذا حوار مع مجلة أول نوفمبر، ع 82، (1987)، ص، 62.

⁹⁶⁴ انظر، تقرير محمد الهادي عرار مسؤول التسليح بليبيا عن مهمته بتاريخ 1957/07/03 A.N.A. GPRA

السلاح⁽⁹⁶⁵⁾، وأما المرة الثانية فكانت في ماي 1957 وبسبب سوء العلاقات المصرية - الليبية دائما، إذ قررت ليبيا منع دخول السلاح برا وطالبت بإدخاله عن طريق البحر، فأرسلت جبهة التحرير الوطني المدني لمحادثة الملك إدريس السنوسي شخصيا في الموضوع، ويذكر المدني انه تمكن من استعطاف الملك وتأكيد أهمية الخط البري في الإمداد فأذعن الملك للأمر وتدخل فورا طالبا من قيادة الحدود السماح بمرور السلاح الجزائري، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لنشاط للجزائريين⁽⁹⁶⁶⁾، وطوال سنوات الثورة مثل الطريق البري للإمداد الشريان الرئيسي للتسليح، وأسهم بفضل تعاون السلطات الليبية في دعم القدرات العسكرية للثورة الجزائرية

إن دخول السلاح إلى الثوار الجزائريين بطرابلس لم يقتصر على الطريقين البحري و البري، لقد دخل السلاح عن طريق الجو، وان كان بكميات محدودة إلى غاية عام 1958، وقد بحث الموضوع مع السلطات الليبية مبكرا خاصة ما تعلق بإدخال السلاح جوا إلى الجزائر، ففي ماي 1956 تدارس دباغين والمدني مسألة تمرير الأسلحة مع رئيس الحكومة الليبية، وطلب الوفد الجزائري منه فضلا عن ضمان مرور الأسلحة برا وبحرا، توسط حكومته لشراء الأسلحة للجزائر باسمها، وتخصيص مطارين لنقل السلاح جوا إلى صحراء الجزائر، وتم الاتفاق على قيام الحكومة الليبية بالخطوات الآتية :

- السماح بمرور الأسلحة الموجودة في مصر بكل الطرق والوسائل الممكنة بما في ذلك استعمال الطائرات المصرية .
- السعي لإمكانية شراء الأسلحة من داخل ليبيا وتقديم كل التسهيلات لإنجاح ذلك .

— وضع مطارين بالجنوب الليبي تحت تصرف القيادة الجزائرية لاستعمالهما في إدخال الاسلحة

جوا إلى الجزائر وفق شروط محددة.⁽⁹⁶⁷⁾

وقد صادق الملك خلال لقائه بوفد جبهة التحرير الوطني على الخطوات التي اتخذها رئيس الحكومة، مؤكدا على تضامن ليبيا اللامحدود مع الكفاح الجزائري⁽⁹⁶⁸⁾، و بعد دراسة

⁹⁶⁵ احمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص 276.

⁹⁶⁶ المصدر نفسه، ص - ص، 303 - 305.

⁹⁶⁷ احمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص - ص، 141-143

⁹⁶⁸ المصدر نفسه، ص - ص، 164 - 165.

مسألة إدخال السلاح جوا إلى الجزائر من مختلف جوانبها تبين أنها مخاطرة يجب استبعادها خوفا من اكتشاف الفرنسيين لها، أما دخول السلاح جوا من خارج ليبيا فتؤكد الشهادات أن الأمر اقتصر خلال سنتي 1956-1957 على تلك الشحنة التي جيء بها من تركيا وأهدتها السلطات الليبية للثورة الجزائرية (969)

وقد استغلت جبهة التحرير الوطني فرصة زيارة رئيس الحكومة التركية الرسمية لليبيا في أوائل فيفري 1957 لتطلب من ابن حليم محادثة عدنان مندريس في الموقف التركي من القضية الجزائرية، وذكر ابن حليم في مذكراته تفاصيل ضافية عن طلباتها من السلطات التركية والمتمثلة في تغيير موقفها من فرنسا وتقديم مساعدات عسكرية سرية للثورة الجزائرية، مؤكدا أن القرار أتخذ من قبل رئيس الجمهورية التركية وان الملك إدريس استبشر به، وأن شحنة الأسلحة التي أهديت للحكومة الليبية من الحكومة التركية سلمت للمسؤولين الجزائريين في سرية تامة (970)، وقد ظل هذا الأمر سرا إلى أن أذاعه المدني وابن حليم، وقد مثل مخاطرة جسيمة لتركيا بصفتها عضوا في الحلف الأطلسي، ودل على تجند ابن حليم والملك إدريس من اجل انتهاز كل الفرص لتقديم الدعم للثورة الجزائرية .

وقدمت السلطات الليبية في طرابلس تسهيلات مهمة لمرور الأسلحة وتأمين وصولها للمسؤولين الجزائريين، وقد اشرف عبد الحميد بي درنة على تأمين مخازن الأسلحة والتستر على نشاط الجزائريين، ومنحت السلطات المحلية عدة مراكز في بنغازي وسرت وغرب طرابلس (زوارة ، وزنزور، وبني غشير)، وبعضها كان ملكا للمقاومين التونسيين والبعض الآخر لليبيين وقد ألحقت قيادة الثورة بهذه المراكز عدة مصالح للاستراحة والتدريب والصحة والاتصالات(971) ونظرا لبعد ليبيا لم تعتمد بها قواعد عسكرية للثورة ، وإنما اقتصر الأمر على مصالح الإمداد والتسليح .

وقد كيفة قيادة الثورة استغلالها للمساعدات الليبية بحسب الظروف والإمكانات، واجتهدت في إيجاد وسائل وطرق لتمير الأسلحة إلى داخل الجزائر . ففي بادئ الأمر كان يعتمد في تمرير الأسلحة على شبكات المقاومة التونسية، حيث أثمر التعاون المشترك في تمرير الدفعات الأولى التي غذت الكفاح الجزائري، وتم اعتماد بعض الليبيين في إدخال الأسلحة بواسطة الطريق الصحراوي فأوصلوا بعض الشحنات على ظهور الجمال إلى جانب

969 شهادة احمد محساس ، مقابلة مع الباحث .

970 انظر مصطفى ابن حليم : المصدر السابق، ص - ص، 361-362 وذكر المدني أن الشحنة وصلت بعد شهرين وتضمنت 1000 بندقية و100 رشاش و180 مدفع هاون و25 مدفع كبير الحجم ترك للجيش الليبي لعدم حاجة الثورة له، انظر احمد توفيق المدني : المصدر نفسه ، ص - ص، 350 - 351.

واليزي وإلى وادي سوف في بداية عام 1955 (972)، وأنشأ ابن بلة شبكة لتهريب الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر تولاها بشير القاضي ومحساس، واعتمدت على مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية (973)، وأمام تزايد حجم مخزون الأسلحة كان لا بد من استغلال كل الوسائل والطرق الممكنة لضمان إدخال الأسلحة إلى الجزائر، واعتمادا على المساعدة المقدمة من قبل خلية بي درنة أدخلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى تونس والجزائر، وقد اضطر ابن بلة أن يستقر مطولا في طرابلس للتكفل بهذه المهمة، وفي أكتوبر 1955 تدارس فتحي الديب وابن بلة مع بي درنة خطط تفعيل إدخال الأسلحة، وبالقرب من مراكز التهريب الأمامية عقد اجتماع مع شيخ قبيلة فليتا الذي يشرف على إدخال قوافل الأسلحة إلى تونس، واتفق معه على مضاعفة كميات التهريب بتجنيد قوافل أخرى من الجمال ليصل معدل إدخال السلاح يوميا إلى 12 قطعة و300 طلقة رصاص، وتكفل بي درنة بمعاونة محساس في إيصال شحنات الأسلحة وتأمينها من أية مراقبة (974)، ونجح هذا التنسيق في إدخال كميات معتبرة إلى الحدود التونسية ليتكفل بعدها الجزائريون واليوسفيون بإيصالها إلى الجزائر.

وفي بداية عام 1956 نسيق محساس مع مسؤول المقاومة التونسية عبد العزيز شوشان نقل مخزون الأسلحة الضخم وإيصاله إلى الثوار الجزائريين والتونسيين، وتم تعديل أسلوب التهريب ونقاط العبور تماشيا مع المستجدات خاصة إثر اكتشاف الفرنسيين لعدد من الشبكات، واستسلام بعض العناصر اليوسفية (975)، ويبدو أن السلطات الفرنسية وأمام تزايد حجم التهريب ووصول بعض المعلومات الاستخباراتية (976) بدأت تشك في تورط السلطات الليبية في عمليات التهريب، وطلبت من البريطانيين والأمريكيين تقديم يد المساعدة لمنع نشاط التهريب الذي يدعم الثوار اليوسفيين والجزائريين بالأسلحة الحديثة، وتبعاً لذلك قام قائد شرطة طرابلس جايلز بتمشيط منطقة غرب طرابلس لكن بي درنة افشل جميع محاولاته (977)، وفي منتصف عام 1956 وصلت إلى زوارة شحنتين هامتين على متن سفينة "دوفاكس"، وكان على المسؤولين الجزائريين بذل جهود أكبر في تهريب السلاح اعتمادا على مساعدة السلطات التونسية وعلى

972 انظر شهادة المجاهد كروود محمد، مجلة الباحث، عدد خاص بالتسليح، مرجع سابق، ص 160.

973 انظر تقرير محمد الهادي عرعار مسؤول التسليح بليبيا A.N.A: GPRA, B4, DOS 4 - 8

974 فتحي الديب: المصدر السابق، ص - ص 127-128.

975 Mohammed LBJAOUI op cit p127

976 انظر تقرير الجنرال قلبون Gullibon لشهر مارس 1956 S.H.A.T 2H .314.DOS 4

977 فتحي الديب: المصدر السابق، ص 176، ومصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص - ص 354-355

العناصر اليوسفية ، وعرف نشاط مرور الأسلحة خلال عام 1957 تطورا حاسما، حيث ادخلت تسع دفعات برا الى تونس (978).

ونشط أو عمران ونائبه بن عودة في إدخال تلك الكميات المعتبرة من الأسلحة ،معتمدين على اتفاقية التعاون المبرمة مع السلطات التونسية، ويذكر مسؤول التسليح في ليبيا الهادي عرار أن مهمة نقل الأسلحة إلى تونس عرفت وتيرة أسرع بفضل تعاون قوات الحرس التونسي ،ووضع المناضل الليبي سالم شلبك شاحناته تحت تصرف الثورة "مسالة مرور الأسلحة أصبحت سهلة أكثر فأكثر بفضل النقل بالوسائل السريعة، وحاليا يمرر متوسط 12 سلاح وذخيرة من زوارة (ليبيا) إلى مدينين (تونس) بواسطة الشاحنات كل 72 ساعة " (979)، واجتهد المسؤولون الجزائريون في إدخال كميات الأسلحة الضخمة إلى الجزائر، وذلك عبر المسالك الآتية :

1- **الطريق البري عبر الحدود الليبية التونسية:** عد هذا المسلك معبرا رئيسيا للسلاح وذلك رغم الرقابة الفرنسية المشددة، بدأ التهريب اولا بواسطة قوافل الجمال وتطور إلى استعمال السيارات والشاحنات ،التي توصل الأسلحة بمساعدة خلية بي درنة وشيوخ القبائل الليبية ،وتضعها في مخازن سرية ليتم إدخالها إلى تونس بواسطة فرق جزائرية أو تونسية تأخذ مسالك عديدة لإيصال الأسلحة إلى جيش التحرير الجزائري (980) ،وقد تدعم هذا الخط بتعاون السلطات التونسية في نقل السلاح عبر الأراضي التونسية ،وتشير بعض الإحصائيات إلى أهميته وحيويته، ففي الفترة ما بين 15 و22 جويلية 1957 عبرت إلى مدينين نحو 1500 قطعة سلاح ،ومررت دفعة أخرى ضمت 800 قطعة سلاح في الفترة ما بين 20 - 25 جويلية 1957 (981)، وتوضح وثيقة أخرى أن شحنة مكونة من الفل بنديقية وأربعة مائة رشاش و21 مدفع وحجم كبير من الذخيرة والقذائف والألغام تم تمريرها إلى مدينين بواسطة أربع شاحنات عسكرية تونسية خلال الفترة ما بين 5 - 11 ديسمبر 1957 (982)

2- **الطريق البحري:** أنشأت خلال سنة 1956 خلايا من عناصر جزائرية وتونسية لتهريب السلاح بحرا بواسطة قوارب الصيد تتطلق من شبه جزيرة فروة لتصل إلى جرجيس التونسية ،ونظرا للرقابة الشديدة التي تفرضها القوات الفرنسية تم إيقاف هذا الخط (983)،

978 انظر فتحي الديب : المصدر نفسه ص 675 وما بعدها

979 انظر تقرير محمد الهادي عرار 8 - 4 DOS B4 GPRA ANA

980 انظر احمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص، 675.

981 انظر، دار المحفوظات، طرابلس، وثائق ابراهيم المشيرفي، ملف سنة 1957، رقم 47

982 المصدر نفسه، ملف سنة 1957، رقم 47

983 انظر تقرير الهادي عرار، 8 4 DOS B4 GPRA ANA

وعلى الرغم من إغراءات الحكومة التونسية باستعمال الطريق البحري إلا أن المسؤولين الجزائريين فضلوا الطريق البري المؤمن .

3- الطريق الصحراوي : طريق قديم في النقل لجيء إليه مبكرا، له مسالك متعددة منها ما ينطلق من بنغازي مباشرة إلى فزان ليدخل عبر غاط إلى جانت أو يصعد باتجاه غدامس، ومنها ما ينطلق من طرابلس أو زوارة باتجاه غدامس مباشرة، ولأن هذا الطريق طويل و شاق ومراقب تم اللجوء إلى مساعدة شيوخ القبائل الليبية والتوارق الذين أوصلوا السلاح إلى اليزي ووادي سوف (984)، وقد مثل معبرا مهما للسلاح، وأصبحت تسلك عبره شهريا شاحنة سلاح تنطلق من مركز التخزين ببنغازي لتأخذ طريقها نحو فزان (985)

وعبر كل هذه المسالك كانت الثورة الجزائرية تستفيد من مساعدات ودعم السلطات الليبية ومن تضامن الليبيين، إذ تؤمن رحلات النقل إلى مراكز الحدود بواسطة قوات الأمن الليبية، وتستعمل أحيانا الشاحنات التابعة للسلطات أو الملاك الليبيين، ويتضح من كل هذا أن مهمة نقل السلاح من مراكز التخزين عبر الأراضي الطرابلسية إلى حدود تونس والجزائر لقيت كل المساعدة، والدعم وأصبحت ليبيا بذلك مركزا أساسيا لإمداد الثورة الجزائرية بالأسلحة والذخيرة والتجهيزات والمؤن .

ومما سبق يتضح لنا أن المساهمة الليبية في دعم نشاط تمرير الأسلحة كانت جد معتبرة، ولم تقتصر على دعم هذا النشاط، إذ أذنت السلطات الليبية في صيف 1957 بمرابطة فرقة من جيش التحرير الوطني في منطقة فزان الحدودية، تمكنت خلالها من تقديم الدعم لولاية الصحراء، ومضايقة القوات الفرنسية، ولم تمنع نشاطها إلا بعد التدخل العسكري الفرنسي للاعتداء على الأراضي الليبية (986)، وتفهمت جبهة التحرير الوطني هذا الأمر، وركزت كل مهامها على نشاط تمرير الأسلحة .

وأما الدعم السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية فقد شمل جوانب مختلفة، ففي جوان 1957 تم اعتماد بعثة جبهة التحرير الوطني رسميا، وأنشأت عدة مصالح تتكفل بالجوانب السياسية والإعلامية والاجتماعية، وقدمت للهلال الأحمر الجزائري جميع التسهيلات للقيام بنشاطه في جمع المساعدات والتبرعات، وبرمجت إذاعتا طرابلس وبنغازي حصة لتبليغ صوت الجزائر المكافحة، وأعرب كثير من الموسرين الليبيين عن رغبتهم في كفالة اليتامى من أبناء الشهداء في مدارس خاصة، وقد منحت التسهيلات اللازمة لنشاط البعثة

984 الهادي المشيرفي : المصدر السابق، ص، 167.

985 A.N.A. GPRA , B4; DOS 4 - 8

986 شهادة المجاهد محمود كروود مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 160.

السياسي والدبلوماسي (987)، وهذه الضروب المختلفة من الدعم جعلت المسؤولين الجزائريين يؤكدون أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا قدمت الكثير من أشكال التضامن والدعم لنصرة الثورة الجزائرية.

وهكذا يتبين لنا أن ليبيا شكلت خلال هذه المرحلة مكانة هامة في استراتيجية الثورة الجزائرية باعتبارها موردا وخزانا وممرا للإمداد بالأسلحة، وقد عبر الملك والحكومة الليبية عن مواقف متميزة وإيجابية تجاه دعم الثورة الجزائرية، وأما مظاهر التضامن الشعبي فكانت تعبر عن وقوف ليبيا المساند والمؤازر ووفرت كثيرا من الدعم المادي والمعنوي، وقد سجلنا حصول ذلك برغم الظروف السياسية والاقتصادية القاهرة التي كانت تعيشها ليبيا وكذا الضغوط والرقابة الأجنبية والتهديدات الفرنسية لليبيا، ويبدو حجم المخاطرة واضحا على ضوء الدعم المباشر لنشاط الثورة الجزائرية، خاصة في مجال السلاح وإنشاء القواعد الخلفية وتمركز جيش الحدود.

ونخلص من خلال عرضنا للسياسة التضامنية المغاربية للتأكيد على النقاط الآتية :

– إن جبهة التحرير الوطني انتهجت خيارا واقعيا في سياستها المغاربية، وذلك خدمة لأهدافها السياسية والعسكرية التي تعتمد على تجنيد البلدان المغاربية المستقلة لدعم الثورة سياسيا وعسكريا ومن أجل ذلك تخلت عن خيار مغربة الحرب لأنه لم يعد مفيدا في ظل الاستقلالات القطرية

– لقد تجاوزت السلط الرسمية مع مطالب الثورة الجزائرية باسم تضامن الأخوة المغاربية وخوفا من تهديداتها لمشاريعهم القطرية، وإن كانت البلدان المغاربية أبدت تحفظاتها من مواقف ونشاط الثورة الجزائرية فقد نهضت بادوار كبرى في مساندة القضية الجزائرية، وقد ساعدت في أداء مهمة التسليح، وسمحت باستخدام أراضيها مركزا وملجأ لنشاطها العسكري والسياسي .

– إن العلاقات الجزائرية-المغاربية التي وجهت لخدمة مطلب دعم الثورة الجزائرية عرفت خلال هذه المرحلة انتظاما وتوطدا، وذلك بفضل عامل التنسيق والتعاون الرسمي، وإن كانت ضبّطت بكثير من الالتزامات والقيود فإنها استغلت لتقوية جيش الحدود وتنظيم النشاط المدني للجالية الجزائرية، ودعم الأهداف السياسية والادبولوجية للثورة الجزائرية.

– لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني تعاون السلطات الرسمية ومختلف الفعاليات الشعبية من أجل خدمة أهدافها الكفاحية، خاصة ماتعلق منها بدعم قدراتها العسكرية وحشد المؤازرة السياسية والشعبية، واسهم بدوره انتقال القيادة السياسية والعسكرية الى تونس والمغرب في ازدياد الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي وتوسع نشاط الثورة المدني والعسكري بأقطارها .

المبحث الرابع

العلاقات الجزائرية التونسية وانعكاساتها على نشاط الثورة الجزائرية

لقد واجهت تونس مخاطر عديدة وهي تشييد مشروعها القطري، إذ عرقلت مفاوضات الاستقلال التام، وكبلت الإدارة الفرنسية السيادة التونسية وفرضت نفوذها السياسي والاقتصادي، كما مثل الانقسام السياسي والوضع الاقتصادي معوقات أساسية، وواجه النظام التونسي خطر المشكلة الجزائرية وتبعاتها المؤثرة على المنطقة، ومنها انتشار الإيديولوجية الثورية والقومية، وعلى الرغم من كثرة المشاغل القطرية فإن القضية الجزائرية تصدرت اهتمامات الساسة التونسيين، إذ وجد النظام التونسي نفسه منذ بداية الاستقلال واقعا بين ضرورات التضامن المغربي واتفاقات التعاون الفرنسية - التونسية، ولم يكن بمقدوره الحياد وفك ارتباطاته بالمشكلة الجزائرية خاصة أمام امتداد الحرب إلى تونس، وانتهاك السيادة التونسية من قبل طرفي النزاع .

وقد وجدت تونس نفسها في خضم حرب الجزائر، متأثرة بصراع طرفي النزاع، ومتهمة بخدمة طرف على حساب الآخر، وإن كانت النظرة البورقيلية تركز كثيرا على خدمة المصالح القطرية إلا أن استراتيجية الثورة الجزائرية عرفت كيف تعزز أهدافها وتخدم مصالحها وتتعايش مع هذه السياسة، ونحاول في هذا المبحث التعرف على الموقف التونسي وحدود علاقاته مع جبهة التحرير الوطني واثار ذلك على نشاط الثورة الجزائرية .

أولا - الضغوط الفرنسية وتأثيرات حرب الجزائر

لقد أتمت تونس مفاوضات الاستقلال التام في جويلية 1956، وتخطت حكومة بورقيلية عقبات كأداء لضبط العلاقات مع فرنسا، ولاشك أن تونس قدمت تضحيات من أجل ذلك حتى يتسنى لها ضمان سيادتها الدفاعية والخارجية، والاستفادة ماليا وفنيا من المساعدات الفرنسية، وقد بدت سياسة بورقيلية معتدلة إزاء بقاء النفوذ الفرنسي العسكري والاقتصادي في تونس، ولكن تلك التنازلات قدمها بورقيلية ضمانا لتحسين العلاقات التونسية الفرنسية وخدمة لإستراتيجيته الوطنية، والتي كانت تقوم على تركيز سلطته الحزبية، وإرساء ركائز الدولة القطرية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد كانت الآفاق مظلمة في وجه السياسة البورقيلية بحكم أن المشكلة الجزائرية تؤثر بثقلها وتبعاتها على تونس وعلى علاقاتها مع فرنسا.

ولعلنا لا نغالي في القول أن تونس كانت أكثر الدول تأثرا بالحرب الجزائرية، وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة مع الثورة الجزائرية، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات العسكرية، وتمركز جيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية، وقد سبب موقفها الداعم للثوار

الجزائريين تعكر العلاقات التونسية الفرنسية وانقطاعها مرارا، إذ كانت السلطات الفرنسية تطمح في أن يتعاون بورقيبة مع سياستها الجزائرية، لكن تلك السياسة كانت تثير حفيظة التونسيين وغضب بورقيبة، ثم إن اعتداءات عسكري الجزائر والقوات المرابطة بتونس كانت تزيد في حنقة التونسيين، وقد انقطعت العلاقات الفرنسية مرات عدة، اثر اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين في أكتوبر 1956، وبعد حوادث ساقية سيدي يوسف، واما قبل ذلك فلم تستقم العلاقات التونسية الفرنسية على نسق واضح بسبب تأثيرات حرب الجزائر.

وقد هدفت السياسة البورقيبية إلى خدمة استقلالها القطري، الذي لم يكن مجسدا في اتفاقية 20 مارس 1956، ولم تتوضح ملامحه إلا بإرساء خطة جلاء القوات الفرنسية عام 1958، وقد استفادت سياسة المراحل (الخطوة خطوة) كثيرا من وضعية فرنسا المتأزمة في شمال إفريقيا بسبب المشكلة الجزائرية، وأدت حوادث المصادمات في تونس بين القوات الفرنسية والمجموعات الجزائرية إلى اضطراب الوضع، وعدم القدرة على إرساء السيادة التونسية، واضطرت الحكومة والحزب الدستوري الحاكم إلى احتواء المجموعات الجزائرية المسلحة وقطع تعاونها مع المعارضة اليوسفية، ولوحظت مظاهر التعاون الشعبية والرسمية مع الثورة الجزائرية منذ استقلال تونس، وأدى ذلك إلى معاداة فرنسا للسياسة البورقيبية وتزايد ضغطها على تونس بحجة قطع دعمها لثوار الجزائر.

وتحفل يوميات الصحف والتقارير العسكرية بالأحداث التي تثير الامتعاض في تونس، وتتسبب فيها القوات الفرنسية باسم ملاحقة الثوار الجزائريين والمتعاونين معهم⁽⁹⁸⁸⁾، ففي نهاية جويلية 1956 شهدت بلدة أم العرائس في الجنوب مقتل تونسيين على يد القوات الفرنسية⁽⁹⁸⁹⁾، وتعرضت مناطق الجنوب والمناطق الحدودية مع الجزائر إلى مضايقات واعتداءات هدفت إلى تهريب السكان، وإرغامهم على قطع تعاونهم مع الثوار الجزائريين، وأمام الاحتجاجات التونسية اقترح بعض قادة الجيش الفرنسي تدخل السلطات التونسية لإفراغ مناطق الحدود التي يؤمها الثوار والمدنيون الجزائريون من سكانها تجنباً للحوادث⁽⁹⁹⁰⁾، وشهدت مناطق عين الدراهم وسوق الأربعاء اعتداءات متكررة في سبتمبر 1956⁽⁹⁹¹⁾، واثارت هذه الاعتداءات ردود فعل شعبية غاضبة وكانت منطقة الحدود تعرف احتجاجات ومظاهرات منددة وداعية إلى استئناف المقاومة، كما سجلت الحكومة التونسية احتجاجاتها الرسمية وشجبتها للاعتداءات الفرنسية المتكررة، نافية الادعاءات الفرنسية، ومطالبة

⁹⁸⁸ Rey Gold ZEIGUER :La Frontiere Algero- Tunisienne pendant la guerre d Algérie dans les archives Militaires de Vincennes, in actes du 7 colloque international sur **la resistance armee en tunise aux 19 et 20 siècles** ,Organise par LISTMN ,(novembre 1993) .Publication de LISHMN ,Tunis ,1995 ,p 58 et suivants

⁹⁸⁹ **LE Petit Matin** :du 28/07/1956 :

⁹⁹⁰ تقرير القطاع العسكري بالجنوب التونسي، مؤرخ في فيفري 1956 . **S.H.A.T** : 2H 310 DOS 1 .

⁹⁹¹ انظر عن الاعتداءات التي ارتكبها الجيش الفرنسي في تونس المستقلة، **الصباح**، عدد يوم 9 سبتمبر 1956 .

باحترام الجيش الفرنسي للسيادة التونسية (992) ، وانتظر بورقبيّة طويلا واثّر حادثه اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956 وقطع العلاقات التونسية الفرنسية جند الجماهير الشعبية الناقمة لخوض معركة السدود، وذلك بهدف الضغط أكثر لمنع اعتداءات القوات الفرنسية والمطالبة بجلائها عن تونس.

وخلال عام 1957 تدعم الوجود الجزائري في تونس وارتكزت كثير من المجموعات المسلحة في المناطق الحدودية، وكانت تلجا إلى التراب التونسي كلما أجبرت على ذلك، ولكنها لا تخوض المواجهات ضد القوات الفرنسية نزولا عند تعليمات السلطات التونسية، وقد تم ضبط مسألة مرور الأسلحة وأصبحت تديرها الحكومة التونسية، لكنها لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين، إذ حامت الشكوك حول تورط بورقبيّة ورددت في باريس شعارات معادية له، ومنذدة بموقف تونس المساند للثوار الجزائريين، حتى أن أحد العارفين بالشؤون التونسية كتب في عام 1958 قائلا: " يبدو أن السيد بورقبيّة قد اختار أن يرد لنا الجميل على طريقته فالمساعدات المقدمة الى الجزائريين قد تواصلت وتضخمت في الآن نفسه، وذلك بوجود خمسة عشر ألف جزائري مسلحين يخيمون في تونس في بداية سنة 1958 إلا انه لا يقدر الأمور حق قدرها فالقوات الفرنسية قاتلت لصالح السيد بورقبيّة و ليس لفائدة ملك بروسيا ... " (993).

إن الإدارة الفرنسية التي راهنت على بورقبيّة كانت تعتقد أنه سيمضي في الوقوف إلى صفها إلى ابعده الحدود، ويمنع وصول الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ويضع حدا لنشاطهم في تونس، لكن بورقبيّة اظهر امتعاضا من السياسة الفرنسية وجاهر بذلك لمجرد تحسن موقفه وعلاقاته مع جبهة التحرير الوطني، وعليه خطت الإدارة الفرنسية لإيجاد هوة بين النظام التونسي وقيادة الثورة الجزائرية، وذلك بتحميل الثوار الجزائريين المسؤولية عن اعتداءات القوات الفرنسية على المناطق التونسية، وإبراز عجز السلطات التونسية عن حماية مواطنيها، وإثبات أن سيادتها منتهكة من قبل الجزائريين قبل أن تنتهكها القوات الفرنسية، وأنها تقوم بحماية السكان التونسيين من اعتداءات الخارجين عن القانون (994).

ولم يقتصر الأمر على التهديد العسكري المباشر، إذ وضعت مخططات بإشراك المعمرين المتعصبين لبث الفوضى وإثارة الاضطراب ونسبته إلى الجزائريين المعارضين للتوجه البورقبيي، وقد

⁹⁹² **L ACTION** : du 8 septembre 1956

⁹⁹³ انظر، تقرير، م . برسو ; M Bersent بعنوان "اليوسفية"، حرره بتاريخ 28 نوفمبر 1958 ، ومحفوظ بمركز الدراسات الإدارية العليا حول إفريقيا وآسيا الحديثتين بباريس ، سالم البيض : وثيقة عن الحركة الاستقلالية في

المغرب العربي "اليوسفية" : المجلة التاريخية المغاربية ، ع 97 – 98، تونس، 2000، ص 319

⁹⁹⁴ عبد الحميد الهاللي : المرجع السابق ، ص 228.

اكتشفت في ماي 1956 مجموعة إرهابية مأجورة لليد الحمراء في تونس⁽⁹⁹⁵⁾، وقد نجحت ضغوط أنصار الاستعمار القديم في إرغام الحكومة الفرنسية لتشديد الخناق على تونس، وقطع المعونات الاقتصادية والتقنية، فأمر "قي مولاي" بتعليق الإعانة الخاصة بتجهيز الدولة التونسية والمقدرة بأربعة عشر مليار فرنك، وأعلن سفير فرنسا في تونس أن الإجراء اتخذ بسبب موقف بورقيبة من المشكلة الجزائرية⁽⁹⁹⁶⁾، وبذلك نجحت مساعي المعمرين والعسكريين في الضغط على سلطات باريس، وتكريس خيار معاداة الاستقلال التونسي، وبدا للأوساط اليمينية أنها وجهت ضربة قاضية للتصرفات التونسية التي تخدم الثوار الجزائريين، وأنها بذلك تمنع وصول الأسلحة للجزائريين⁽⁹⁹⁷⁾، وعلى الرغم من حاجة الحكومة التونسية لهذه المعونة وتشابك العلاقات التونسية الفرنسية، فقد أعلن بورقيبة أنه لا يقبل بأية معونة فرنسية مشروطة "إنني أصرح بصفتي رئيس حكومة أننا لسنا بحاجة إلى تلك القروض إذا أريد بها استعمالها وسيلة ضغط علينا"⁽⁹⁹⁸⁾، وأعلن بورقيبة ولأئنه للغرب واعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية لتسليح بلاده، وبلغة التهديد والتشفي في فرنسا كان يأمل في أن تلعب هذه الدولة دورها الرئيسي في إعانة السياسة البورقيبية، سواء تعلق الأمر بالإعانة الاقتصادية أو بالوساطة في القضية الجزائرية، وقد سمحت فترة فتور العلاقات مع فرنسا لبورقيبة من الاعراب عن استيائه العميق من السياسة الفرنسية وما ترتكبه القوات الفرنسية من حماقات⁽⁹⁹⁹⁾.

وقد خيمت تبعات حرب الجزائر على العلاقات التونسية الفرنسية، وعاشت مناطق الحدود التونسية الجزائرية الحرب بكل ويلاتها، وتعرض سكانها للقتل والاضطهاد والتهجير، واضطر سكان المناطق الشرقية الجزائرية للجوء إلى التراب التونسي هروبا من تهديدات الجيش الفرنسي الذي كان يخطط لتهجير مناطق الحدود من سكانها وقطع الإعانة التونسية عن ثوار الجزائر، ومن أجل ذلك سنت قيادة الجيش الفرنسي مبدأ (حق المتابعة) داخل التراب التونسي، وهو قرار زاد في تردي العلاقات التونسية الفرنسية، إذ ضبطت تعليمات الجيش الفرنسي ضبطت حدود حق المتابعة في حالتين هما: الرد على أي هجوم للعناصر المتمردة ينطلق من البلاد التونسية ويوجه ضد القوات الفرنسية في الجزائر، ومتابعة العمليات العسكرية التي يشرع فيها بالجزائر ويلجا خلالها الثوار إلى البلاد

⁹⁹⁵ انظر **LE PETIT MATIN** du 16 mai 1956 ، وقد أوضح تقرير سري لمحمود الشريف قائد ولاية

الأوراس أن الجزائريين براءى من حوادث التفجيرات والاعتداءات المشبوهة في تونس، انظر **A.N.A. GPRA** B12 , DOS 4 -5

⁹⁹⁶ **LE PETIT MATIN** du 24/05/1957

⁹⁹⁷ **LE MONDE** . du 29/05/1957

⁹⁹⁸ انظر، محمد حسني عباس: حول اتجاهات السياسة التونسية، مجلة **العلوم السياسية**، تصدرها الجمعية العربية

للعلوم السياسية، القاهرة، ع3، (ديسمبر 1957)، ص - ص، 31 - 32.

⁹⁹⁹ **المرجع نفسه**، ص 32.

التونسية (1000)، وكانت كل الدلائل تشير إلى أن القوات الفرنسية الموجودة في الجزائر وتونس تقوم بحملة مشتركة لتطهير مناطق الحدود واضطهاد السكان العزل، وأنها تعتدي على القوانين الدولية وتنتهك السيادة التونسية، وبالرغم من حجم الترسانة العسكرية المجنّدة لهذه المهمة فإن رد فعل السكان أكد على الصمود والاستماتة، ونصرة الثوار واللاجئين الجزائريين، وبدورها تحملت السلطات التونسية الانتهاكات الفرنسية، وواجهت فرق جيش التحرير الجزائري هذا الوضع الجديد بكثير من رباطة الجأش، وخلال الأسبوع الأخير من ماي 1957 عرفت حملة الاعتداءات الفرنسية حدثا مهما، إذ لجأت السلطات التونسية إلى محاصرة فوج من القوات الفرنسية وحجز أفرادها ببلدة عين الدراهم، وقيل أن ذلك تم بمساعدة فرقة جيش التحرير الجزائري المتمركزة بأولاد مسلم⁽¹⁰⁰¹⁾، فكان رد فعل الجيش الفرنسي عنيفا، إذ حاصر منطقتي أولاد مسلم والمخابرية وشن عمليات تمشيط وحرق وإرهاب للسكان التونسيين والجزائريين الذين لجئوا حديثا إلى المنطقة، وكان يهدف إلى تطويق التونسيين ومنع إعادتهم للثوار الجزائريين، وإلى إرجاع اللاجئين الجزائريين إلى الجزائر حتى لا يكونوا دروعا للثوار الجزائريين وورقة ضغط ضدهم، وقد قررت تونس إرسال قوات عسكرية لنجدة السكان بأولاد مسلم والمخابرية، ورافقهم كل من قائد السبسي الملحق بديوان وزارة الداخلية وخميس الحجري الكاتب العام لوزارة الخارجية، واعترضت القوات الفرنسية مرور الموكب التونسي في منطقة المريح، وأثناء المفاوضات وقع تبادل إطلاق نار أدى إلى مقتل سبعة تونسيين وجرح أربعة عشرة آخرين، كان من بينهم خميس الحجري الذي جاء ليحقق في قضية اللاجئين قبل سفره إلى جنيف⁽¹⁰⁰²⁾.

وقد تجنبت السلطات التونسية تصعيد الموقف لكنها قررت استغلال الحادثة سياسيا، وقدمت احتجاجات رسمية إلى وزارة الخارجية الفرنسية وإلى مجلس الأمن الدولي، واعلن بورقيبة في خطاب شديد اللهجة عن قرار حكومته منع تنقل القوات الفرنسية دون إذن مسبق من السلطات التونسية وضرورة جلاء القوات الفرنسية⁽¹⁰⁰³⁾، وأبقى بذلك الباب مفتوحا أمام انفراج العلاقات التونسية الفرنسية، ولم يشفي غليل الجماهير الناقمة على تكرار هذه الاعتداءات، كما أنه لم يستجب لرغبة جيش التحرير الجزائري في التصدي للقوات الفرنسية المعتدية، وذلك درءا لتهمة محاربة جيش التحرير للجيش الفرنسي داخل الأراضي التونسية، وتجنبنا لاتساع رقعة المعارك التي لم تكن خلال هذه المرحلة تخدم بورقيبة⁽¹⁰⁰⁴⁾

¹⁰⁰⁰ انظر امرية لقيادة الجيش الفرنسي لقطاع قسنطينة، بتاريخ 10 جانفي 1957 DOS 1 2H 237 **S.H.A.T**

¹⁰⁰¹ انظر شهادة عدد من الذين عايشوا أحداث الواقعة، عبد الحميد الهلالي: **المرجع السابق**، ص، 231-238

¹⁰⁰² انظر بتفصيل واقعة المريح Rey Gold ZEIGUER : **op cit** , p 63

¹⁰⁰³ انظر خطابه **العمل** ، عدد يوم 2 جوان 1957

¹⁰⁰⁴ انظر العروسي بن إبراهيم: أضواء على معركة المريح بعين الدراهم، جريدة **الصباح**، عدد يوم 18 جوان

ومن واقعة المريح الى حادثة الساقية عايش التونسيون الحرب القائمة في الجزائر يوما بيوم، وتجنّد بورقبيّة ليوضح تصوراتّه للعلاقات مع فرنسا ولطبيعة المشكلة الجزائرية، وليدعوا إلى جلاء القوات الفرنسية ولو جزئياً عن تونس وإلى حل القضية الجزائرية حلاً سلمياً يضمن تكافلاً مصالح الطرفين .

وفي جويلية 1957 قبلت السلطات الفرنسية بجلاء جزئي عن بعض المناطق التونسية، ووجه بورقبيّة في خطابه الأسبوعي رسالة إلى عسكريّ الجزائر حملهم فيها مسؤولية توتر العلاقات بين تونس وفرنسا، مؤكداً لهم أن ملاحظتهم للثوار الجزائريين داخل التراب التونسي يضع استقلال تونس في مهب الريح، وعبر بورقبيّة عن استعداده للتوسط في المشكلة الجزائرية، وأمله في إنشاء "منظومة تعاون فرنسية- شمال إفريقية"⁽¹⁰⁰⁵⁾، وسجلت هذه السياسة التونسية تحفظ جبهة التحرير الوطني، ولكن بورقبيّة عرف كيف يحافظ على الموقف بإعراجه عن الاستمرار في دعم الثورة الجزائرية سرّياً وبشكل جدي، وكان يأمل في أن ينال منها موافقة غير مشروطة على مشروع الوساطة الذي يتوج بورقبيّة في حالة نجاحه زعيماً شمال إفريقيا.

ولكن استمرار اعتداءات عسكريّ الجزائر على التراب التونسي وبوتيرة أكبر منذ سبتمبر 1957 أعاد إلى الوضعية التونسية حالة اللااستقرار والتذمر الشعبي، وأعلن بورقبيّة أمام رفض فرنسا تزويد بلاده بالأسلحة أن تونس ستكون مضطرة لمراجعة موقفها من الغرب، وان إهانة الكرامة والفقر يمثلان أحسن أرضية لانتشار الايديولوجيات المناهضة للغرب، وانه يستغرب كيف أن العالم الغربي لا يبادر إلى مقاومة هذه الآفات⁽¹⁰⁰⁶⁾، واران بورقبيّة أن يعوض المساعدة الفرنسية بمساعدات الغرب مستغلاً صراع الحرب الباردة، وكان يأمل في المساعدة الأمريكية وهو يؤمن بأن مستقبل تونس لا يقوم إلا في أحضان الغرب، ومن اجل ذلك ضحى بعرض المساعدة المصرية، وهو موقف استغربته جبهة التحرير الجزائرية .

وإضافة إلى خطة حق المتابعة طالبت السلطات الفرنسية بإقامة منطقة حدودية محايدة تفصل الجزائر عن تونس، تراقبها القوات الأممية أو قوات مشتركة تونسية فرنسية، ويبدو أن الفشل العسكري في قطع التضامن التونسي دفع إلى مثل هذه المناورات الهادفة إلى منع نشاط الثوار بهذه المناطق ووضع حد للمساعدات التونسية، وقد أتت ضغوط عسكريّ الجزائر على الحكومة الفرنسية ثمارها، إذ شدد رئيس الحكومة أمام المجلس الوطني الفرنسي مهددا ومتوعدا تونس: "ستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس (للجزائريين) يجب أن يفهم السيد بورقبيّة بأنه يعرض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرض أيضاً للخطر إمكانية

¹⁰⁰⁵ انظر الخطاب الأسبوعي لبورقبيّة، يوم 11 جويلية 1957، جريدة الصباح، عدد يوم 12، جويلية 1957

¹⁰⁰⁶ دمج محمد: وفاء للشهداء، ط1، شركة العمل للنشر، تونس، 1968، ص 95

خروج بلاده من صعوباتها المالية"⁽¹⁰⁰⁷⁾، وأرسلت وزارة الخارجية الفرنسية إلى الحكومة التونسية مذكرة احتجاج تتهم فيها تونس بالوقوف إلى جانب الثوار الجزائريين، ومن جهتها أوضحت السلطات التونسية أن السياسة الفرنسية المنتهجة في حل المشكلة الجزائرية ستزيد الوضع تعفنا، وأن الاعتداءات التي تطال المدنيين التونسيين والجزائريين تعد انتهاكا للسيادة التونسية ولا يمكن لتونس أن تقبل بإقامة منطقة حدودية معزولة ومحروسة بأي شكل من الأشكال لان ذلك لن يكون في صالح الجزائريين ولا يحل المشكلة الجزائرية⁽¹⁰⁰⁸⁾ .

وكانت حقبة العسكريين والمعمرين في الجزائر كبيرة على هذا الموقف، فعملوا على التشهير بسياسة بورقيبة والدعوة إلى الوقوف في وجه أي تعاون تونسي - فرنسي، ومن اجل ذلك كثفت القوات العسكرية اعتداءاتها وانتهاكاتها للسيادة التونسية، وردا على الهزيمة التي لحقت بها في معركة جبل كوشة و اسر عدد من جنودها روجت للراي العام أن المعركة وقعت في التراب التونسي، وأنها متعمدة من الجزائريين لإحباط المفاوضات التونسية الفرنسية⁽¹⁰⁰⁹⁾، ومن يومها بدأت القيادة العسكرية في الجزائر تخطط لتوجيه ضربات عسكرية تطال الجزائريين والتونسيين، وتكون درسا لتونس حتى تكف عن دعمها للثوار الجزائريين، وفي الثامن فيفري 1958 وقع الهجوم على ساقية سيدي يوسف، قصفت خلاله الطائرات الفرنسية سكان القرية واللاجئين الجزائريين لتخلف مأساة حقيقية تمثلت في مقتل تسعة وسبعون شخصا وجرح أزيد من مائة وثلاثين، وقد أثارت هذه الحادثة ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، واعتبرها الرئيس بورقيبة مدعاة لتدويل القضية الجزائرية وللمطالبة بالجلء، وقد حاول جاهدا طمأنة شعبه واستغلال الحادثة سياسيا لرفع الضغوط الفرنسية، وإيجاد حل لازمة الجزائرية⁽¹⁰¹⁰⁾، وأمام الفشل في إيجاد تسوية سلمية رفعت تونس القضية إلى الأمم المتحدة وطالبت بإيجاد حل للقضية الجزائرية كشرط أساسي لحل المشكلات التونسية الفرنسية، وردت فرنسا محتجة على موقف تونس المؤازر للثوار الجزائريين، معتبرة إياه سببا كافيا لتدهور علاقاتها مع تونس⁽¹⁰¹¹⁾، وخشية من التدخل الدولي في قضايا الشمال الإفريقي بادرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى طرح وساطتهما لإيجاد تسوية للقضية، وكانت المساعي الحميدة فرصة للرئيس بورقيبة ليؤكد للغرب أنه يتوجب عليه المساهمة في تسوية القضية الجزائرية، وأن تونس لا يمكنها أن تكون بلدا محايدا والحرب قائمة على أطرافها وتهدد الاستقرار بالشمال الإفريقي، وظل بورقيبة مصرا على موقفه في ربط الأزمة التونسية الفرنسية بمسألة

¹⁰⁰⁷ انظر **المجاهد**، ع17، (1 فيفري 1958) ص2

¹⁰⁰⁸ **المجاهد**، ع 17، (1 فيفري 1958) ص2.

¹⁰⁰⁹ **المجاهد** ع16 (15 جانفي 1958) ص 5

¹⁰¹⁰ حول وقائع حادثة ساقية سيدي يوسف وانعكاساتها انظر، المنصف بن فرج: **ملحمة النضال التونسي -**

الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، ط1، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص141 وما بعدها

¹⁰¹¹ انظر، جريدة **العمل**، ع 5420 (8 فيفري 1973) ص - ص 7-8 .

حرب الجزائر، إذ خاطب رجلي المساعي الحميدة قائلاً: "إن مهمتكم سيكون محكوما عليها بالفشل إذا لم تعالجوا جوهر المشكل وهو حرب الجزائر"⁽¹⁰¹²⁾، وعلى الرغم من فشل جهود الوساطة فإن قضية ساقية سيدي يوسف وأزمة العلاقات التونسية الفرنسية أثارت تدخل الغرب وانتباهه لخطورة المسألة الجزائرية، وساهمت في تدوين المشكلة الجزائرية وإضعاف الموقف الفرنسي الذي وجد نفسه مرغماً للقبول بمخطط جلاء القوات الفرنسية عن تونس .

وهكذا يتأكد لنا أن ضغوطاً كبرى سلطت على تونس، وأن السياسة البورقيبية حاولت تجاوز هذه الضغوط وحماية الاستقلال القطري، فعملت على التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا وخيار التضامن مع الثورة الجزائرية، وقد كان وقع هذه الضغوط مؤثراً على سكان المناطق الحدودية الذين احتضنوا وأزروا الثوار الجزائريين، وعلى الحكومة التونسية التي كان عليها أن تدعم سيادتها وتبني استقلالها الفتى، وأن تأطر علاقاتها مع الحركة الثورية الجزائرية بشكل ينظم سبل دعمها ومؤازرتها، ويحمي السيادة التونسية بإيجاد حل للمعضلة الجزائرية، وأن كانت تونس اعتمدت المساعي الحميدة والوساطة مع طرفي النزاع بادئ الأمر فإن تطور حوادث الحدود والخشية من التدخل الدولي دفعها لاستنهاض همم الغرب وتحسيسهم بمخاطر السياسة الفرنسية .

ثانياً - نشاط الثورة الجزائرية وتطور العلاقات مع السلطات التونسية

خلال المرحلة المدروسة ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية، وأرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي عرف وتيرة متزايدة في تونس، وإن كنا تحدثنا سابقاً عن مظاهر الدعم والمؤازرة المقدمة للجزائريين فإنه من المفيد التعرف على الموقف التونسي إزاء نشاط الثورة الجزائرية وعلى تطور العلاقات التونسية - الجزائرية وقد كان النظام التونسي مدفوعاً لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين، وضرورات احتواء جموح القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاءً للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد اجتهد النظام البورقيبى في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن له تأطير سياسة التضامن المغاربية ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية⁽¹⁰¹³⁾ .

¹⁰¹² انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق ، ص 61 .

¹⁰¹³ انظر ، عبد القادر لعربي : المرجع السابق ، ص - ص 157-160 .

وفي وقت عصيب من فرض السيادة اهتم النظام التونسي بمسألة تواجد الثوار الجزائريين ونشاطهم في الأراضي التونسية، ولم يكن مجديا إن يتم التخلص من حركة المعارضة وان تضبط تحركات العدو دون اللجوء الى محاوره الطرف الجزائري، إذ يشكل تواجد الثوار الجزائريين في تونس طرفا أساسيا في المعادلة الأمنية، وليس بالإمكان تثبيت النظام وتأكيد السيادة التونسية دون إشراك المجموعات المسلحة الجزائرية، خاصة وان مبادئها في العمل المغربي المشترك وتحالفها مع مصر يثير مخاوف بورقبيية من العصف بمشروعه القطري، ولهذا بادر إلى احتواء الموقف ومحاوره الطرف الجزائري حول الخيار الأجدى نفعا لدعم الثورة الجزائرية .

وساهمت مغرباته في كسب الجزائريين إلى جانبه تدريجيا، وبدا لقيادة جبهة التحرير الوطني أن التعامل مع حكومة بورقبيية أصبح أمرا واقعا، وهو يفيد في خدمة استراتيجية الثورة التي اعتمدت تونس قاعدة أساسية في دعم قدراتها العسكرية ، ويمكننا التأكيد ان نشاط الجزائريين تطور في ثلاث مراحل أساسية، ليرسوا في وضع منظم وبقية الدعم الرسمي التونسي.

لقد تطور نشاط الثورة الجزائرية في تونس عبر ثلاث مراحل رئيسية لينتظم عام 1958⁽¹⁰¹⁴⁾، امتدت المرحلة الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية والتحامها مع المقاومة التونسية، وتعاملت خلالها المجموعات المسلحة مع الثوار التونسيين ومع السكان في إطار وحدة المعركة والتضامن المشترك، وخلفت هذه المرحلة توحيدا للأهداف الثورية، وتحالفا بين المجموعات المسلحة الجزائرية والتونسية وإرساءا للوجود الجزائري في تونس، وخلال مرحلة استقلال تونس لم يكن بمقدور التوجه البورقبيي فصل تضامن الشعب التونسي مع ثورة الجزائر، فأعلن بورقبيية مسانדתه للقضية الجزائرية، واجتهد في كسب قادة جبهة التحرير الوطني وإيعادهم عن التحالف مع اليوسفيين، وعلى الرغم من محاولات الاحتواء فان ممثلي الثورة في تونس رفضوا إغراءات السياسة البورقبيية، واجتهدوا في خدمة الثورة الجزائرية وفق منحيين : منحى إظهار التعاون مع السلطات التونسية ومنحى استمرارية التعامل مع اليوسفيين، ويبدو أن الخيار الذي انتهجه عبد الحى الأوراسي ومن بعده احمد محساس لم يكن يسمح ببناء علاقة ثقة وتعاون منتظمة، ولهذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني خلال المرحلة الثالثة في ترسيم علاقات تعاون متينة مع النظام التونسي، ومنذ عام 1957 والعلاقات بينهما تحتكم إلى اتفاقية تعاون مشتركة، أقرت اعتراف لجنة التنسيق والتنفيذ بسلطة وسيادة تونس بمقابل تقديم السلطات التونسية دعمها ومساندتها لنشاط الثورة الجزائرية، وقد كان من مصلحة الطرفين التوصل إلى مثل هذا الاتفاق الهام الذي تحدثنا عن

¹⁰¹⁴ انظر، عبد الحميد الهاللي : المرجع السابق، ص - ص، 223 - 230.

مضمونه وأهميته (1015)، ومن المفيد لنا في هذا الباب أن نسجل بعض الملاحظات عن التطور الحاصل في العلاقات الجزائرية التونسية خلال هذه المرحلة، ومنها :
- إن اعتراف جبهة التحرير الوطني بالسيادة التونسية كان يعني خضوع الثوار الجزائريين القصري لاحترام النظام، وعدم إثارة أي مشاكل أو أعمال عسكرية داخل التراب التونسي، ومعنى ذلك أن النظام التونسي سيجسد سيادته بالتعاون مع الجزائريين بعد أن كان الثوار الجزائريين طرفا في المشكلة ويقفون حائلا أمام تكريس النظام .

- إفساح المجال أمام تدخل السلطات التونسية في شؤون الثورة الجزائرية، إذ أن خيار التعامل مع السلطات التونسية كان مشروطا باطلاعها على جميع نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، كما أنها اختارت أن تتحمل مسؤولية نقل الأسلحة و المؤونة بنفسها داخل التراب التونسي، وأدى ذلك إلى فرض رقابتها واطلاعها على نشاطات الثورة التي كان يتوجب أن تحاط بكامل السرية، وقد أصبح هذا الأمر ورقة ضغط للسلطات التونسية تستعملها كلما تعكرت علاقاتها مع الجزائريين، كما أنها اتخذتها وسيلة لتقنين جميع الأنشطة و ضبط تحركات الجزائريين، خاصة أنها كانت تغالي في المراقبة وفرض احترام السيادة حتى على المدنيين الجزائريين، وهذا ما أثار حفيظة الطرف الجزائري (1016) .

- لقد أدت المشاكل والصعوبات التي مرت بها الثورة الجزائرية في تونس إلى تدخل السلطات التونسية لتعزيز طرف على حساب الطرف الآخر، وأثارت تدخلاتها ومساندتها للجنة التنسيق والتنفيذ غضب القادة الموالين للوفد الخارجي وأنصارهم ، وظل الأنصار الذين خسروا قادتهم يكونون للسلطات التونسية كرها مقبها ، ويظهرون عدم اعترافهم بالوضع الجديد (1017)

- لقد تأكدت النزعة الوطنية البراغماتية لكلا الطرفين وهما يحددان ضوابط علاقاتهما، إذ كانت لجنة التنسيق و التنفيذ تبحث عن تدعيم لسيادتها في مواجهة معارضيها ،وتسعى إلى تجسيد أهدافها باتباع سياسة واقعية ،في حين أن السياسة البورقبيية كانت تهدف إلى تأكيد سيادتها ووضع حد لتصرفات المجموعات الجزائرية المتحالفة مع اليوسفيين، والتي تثير مشاكل داخل الأراضي التونسية

¹⁰¹⁵ انظر، عن هذه التناقية المبحث السابق

¹⁰¹⁶ كثير من الشهادات والوثائق تؤكد على تورط السلطات التونسية في الخلافات والصراعات التي قامت بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقيادة أوراس النمامشة ، إذ اعتقل ومساعدة من السلطات التونسية لزهري شريط وطالب العربي وعباس لغرور وحكم على كثير من قادتهم بالاعدام واعتقل في السجون التونسية وكل هذا جعل السلطات التونسية محل اتهام من قبل الأنصار، انظر، محمد زروال: المرجع السابق، ص - ص ، 337 - 401.

¹⁰¹⁷ Farouk BENATIA : op cit , p-p 136 – 137

وعلى ضوء هذه الملاحظات يمكننا رسم ملامح العلاقات الجزائرية التونسية، خاصة إذا ما استأنسنا بظروف المرحلة الانتقالية لتونس، ذلك أن الوضع الذي كان قائما في تونس خلال 1956 لم يكن مريحا للطرفين .

لقد سادت مظاهر التشتت والاضطراب في مواقف الثورة الجزائرية من السياسة البورقبيية، و تدفقت كثيرا من المجموعات المسلحة إلى تونس بحثا عن الأسلحة وطلباً للأمان وتنازعت هناك تمثيل الثورة ناقلة صراعاتها ومشاكلها إلى تونس، وقد هيجت مشكلة محساس الرفض مقررات مؤتمر الصومام الوضع، ونقلت الصراع بين الداخل والخارج إلى تونس، وكانت تعبر عن تنافس سياستين لكل منهما تصورها لموضوع العلاقات مع تونس، واحدة تعادي سياسة بورقبيية وتضغط عليها بمحالفة اليوسفيين وأخرى تبحث عن تحالف سياسي يفيد في توفير الدعم والمساندة، وقد اختار احمد محساس خيارا وسطا بين السياستين، وهو يفرض سلطة قوية ونفوذا واسعا في تونس، ويلقى احترام التونسيين لسلطته، خاصة وهو يتظاهر بوقوفه إلى جانب الشرعية وتخليه عن التحالف مع العناصر اليوسفية، وقد حاول في علاقاته مع نظام بورقبيية أن يحافظ على نفوذ الثورة القوي وعلى شبكات دعمها الواسعة، واقره بورقبيية في إرساء علاقات تعاون تضمن مساعدة السلطات التونسية في نقل السلاح مقابل التخلي عن العناصر اليوسفية المعارضة (1018)، ولكن تشابك العلاقة بين الثوار الجزائريين واليوسفيين خاصة في الجنوب لم يكن يسمح بقطع تلك العلاقة، كما أن بعض القادة الجزائريين عارضوا هذه السياسة ورفضوا رفت اليوسفيين بكل هذه السهولة، ووصل الأمر بقيادات الأوراس والنمامشة ووادي سوف للدخول في مجابهات عسكرية مع قوات الحرس التونسي في تونس العاصمة ومناطق الجنوب والحدود الغربية، وقد اتهمتها السلطات التونسية بأنها تشن الأعمال العسكرية فوق التراب التونسي وتتعامل مع المعارضة وتثير الفوضى، وكان محساس مضطرا لإخضاع هذه القيادات للنظام ومنعها من الاعتداء على السيادة التونسية من اجل نيل رضى السلطات التونسية ودعمها، وقد أعطى حضوره مع المحجوب بن علي تزكية لقوات الحرس الوطني التونسي لمحاصرة مجموعة عبد الحي وعبد الكريم هالي وحبسها في سجن زندان بمنوبة (1019)، ولكن ورغم علاقاته الوطيدة مع السلطات التونسية لم يكن محساس يحضى بكل ثقته خاصة أمام عجزه في وضع حد لنشاط المجموعات المسلحة في الجنوب بقيادة الطالب العربي، ولنشاط مجموعات أوراس النمامشة التي تصر على عدم التقيد بمطالب بورقبيية.

وهكذا وجد محساس نفسه في وضع حرج، يجاري فيه السلطات التونسية التي تطالب باحترام السيادة التونسية ووضع حد لخروقات المجموعات الجزائرية المسلحة، وقد كانت أمام عجزه تتهمه

¹⁰¹⁸ شهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث .

¹⁰¹⁹ انظر، شهادة الطاهر بن عائشة الذي كان شاهد على واقعة الحصار والاعتقالات هذه 1956 ويذكر أن الشهيد سقط قتيلا لانه حاول الإفلات من الحصار ، مقابلة مع الباحث .

بالضعف وعدم الإخلاص لاتفاقية التعاون المشتركة⁽¹⁰²⁰⁾، وأما مجموعات الأوراس والناماشة وسوق اهراس والسوافة فإنها سجلت بحسرة خيانة محساس لمبادئه، ومشاركته للسلطات التونسية وللجنة التنسيق والتنفيذ في تلك التصفيات التي لحقت بقيادتها وأثرت على نفوذها في تونس، لأن سياسته المعتدلة، ومواقفه المؤيدة للسلطات التونسية أدت إلى اعتقال هؤلاء القادة وأتاحت المجال لسياسة بديلة، وكان بإمكان المجموعات المسلحة أن تصمد في مواجهة السلطات التونسية، لكن تحالف هذه الأخيرة مع محساس ومع لجنة التنسيق والتنفيذ سهل عليها المهمة وأتاح لها فرض سيادتها ومفاوضة السياسيين الجزائريين المعتدلين من منطلق قوة وهكذا استطاعت أن تملّي شروطا جديدة لأسس العلاقات الجزائرية التونسية تتلاءم مع الوضعية الجديدة⁽¹⁰²¹⁾.

إن وضعية الاضطراب التي كانت سائدة في تونس بين المجموعات الجزائرية المتنافسة على النفوذ وبينها وبين السلطات التونسية أثرت كثيرا على العلاقات التونسية الجزائرية كما أسلفنا، وقد اتخذت تونس في البداية موقفا محايدا من تلك النزاعات خوفا من أن تؤثر نزاعاتها على استقرار البلاد وتعيدها إلى وضعية الاضطراب السابقة، واستعملت محساس ورقة ناجعة في نزع النفوذ على المجموعات المسلحة وتثبيت سلطة واحدة تمثل الجزائريين في تونس، وقدمت له دعما مقابل مساعدتها في التخلص من معارضيها اليوسفيين⁽¹⁰²²⁾، كما أن أوعمران الذي حل بتونس مبعوثا من لجنة التنسيق والتنفيذ استغل تعاون محساس لفرض سلطته على قادة المجموعات المسلحة، وقد أذن هذا الأخير بدخوله إلى تونس عندما اعترضته قوات القاعدة الشرقية في الحدود وعمل معه في تمثيل الثورة في تونس رغم تحفظ قادة مجموعات القاعدة الشرقية وأوراس النمامشة، وعندما نحي من مسؤولياته اعادته بالقوة إلى مكتبه بتونس، وأعلنت تأييدها له⁽¹⁰²³⁾

واضطر أوعمران لوضع حد لمشكلة محساس، وعندما خطط لاغتياله ساعدت الحكومة التونسية على فراره إلى روما تجنباً لأية ردود أفعال قد تقوم بها المجموعات الموالية له داخل تونس، واستعد أوعمران لتنظيم شؤون القاعدة الشرقية والأوراس، ونجح في استتباب الوضع تدريجيا على حساب نفوذ قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، الذين اضطهروا وتراجع نفوذهم عن تونس، وهكذا فرضت سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قاعدة تونس وأمسّت المفاوضات الوحيد للسلطات التونسية⁽¹⁰²⁴⁾.

¹⁰²⁰ شهادة احمد محساس ، مقابلة مع الباحث .

¹⁰²¹ انظر، محمد زروال: المرجع السابق، ص - ص، 403 - 404، وشهادة فارس علي. مقابلة مع الباحث

¹⁰²² انظر شهادة الطاهر بن عائشة ، مقابلة مع الباحث

¹⁰²³ انظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص، 159، وشهادة احمد محساس، مقابلة مع الباحث

¹⁰²⁴ انظر شهادة أوعمران، محمد عباس: المصدر السابق، ص187، و ابراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة

التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث ، قسنطينة، (دت)، ص141 .

لقد انتهز بورقيبة الظرف ليملي سياسة بديلة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني، تقوم أساسا على احترام سيادة بلاده والاحتكام لاتفاقية التعاون المشتركة الموقعة في فيفري 1957، والتي تضبط جميع نشاطات الثورة الجزائرية في تونس و تحدد أطر التعاون والتنسيق بين الطرفين، خاصة في ميدان تمرير الأسلحة وتحرك وحدات الجيش ونشاط الثورة في تونس، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية تراجعا عما حققته الثورة الجزائرية من امتيازات داخل تونس عقب استقلالها مباشرة (1025)

ورغم كل التسهيلات المقدمة إلا أن إشراف السلطات التونسية ورقابتها المباشرة على نشاط الثورة أثار تحفظات كثير من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، وأقلق فيما بعد لجنة التنسيق والتنفيذ، خاصة أمام مبالغة السلطات التونسية في فرض إجراءاتها الإدارية ورقابتها الصارمة، واشترطها التبليغ عن جميع نشاطات الثورة المدنية والعسكرية، خضوع الجزائريين للنظام واحترام السيادة، وهكذا دخلت قوات الحرس التونسي في مواجهات مع المجموعات الجزائرية المسلحة في الجنوب، وتصادمت مع اللاجئين في الحدود الغربية، وفرضت السلطات الإدارية والحزبية رقابتها على المدنيين الجزائريين وبشكل أثار امتعاض جبهة التحرير الوطني (1026)

ويبدو أن لجنة التنسيق والتنفيذ أحست فيما بعد بأخطاء سياستها التونسية، وحصل الإجماع على انتقاد التصرفات والمواقف التونسية، خاصة بعد أن أصبحت السلطات التونسية تتدخل في الشؤون الجزائرية وتعرقل نشاط الثورة، وأمسى بورقيبة يقم نفسه في حلول المشكل الجزائري، ودون أن يوفي بتعهداته، ويمكننا تقييم تجربة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس أنها كانت موفقة على صعيد تنظيم وتأطير نشاطات الثورة، ولكنها قدمت تنازلات كبيرة لبورقيبة مقابل كسب دعمه وتعاونها (1027)، وقد تسنى لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ التي نزلت في ضيافة بورقيبة أن توطد علاقاتها مع السلطات التونسية، وان تشرف على تنظيم شؤون قاعدة تونس، التي أصبحت تحتل بفضل المساعدات التونسية موقعا إستراتيجيا للثورة الجزائرية، وفي إطار التضامن توافق الطرفان على بناء علاقات متينة بين سلطتين وشعبين متضامنين، "ومع أول فرصة فإن القادة الحاليين للثورة الجزائرية (1960) اظهروا إرادتهم الحسنة ورغباتهم في المحافظة على صداقة الشعب التونسي وسلطة دولته، وفي المقابل سمحت لنا الحكومة الفرنسية بتنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحرري" (1028)، وأظهرت السلطات التونسية في مباحثاتها مع المسؤولين الجزائريين استعدادها لتقديم كل سبل الدعم والمؤازرة الممكنة، واجتهدت في احتواء قادة لجنة التنسيق والتنفيذ، وكسب

1025 انظر، الطاهر سعيداني : المصدر نفسه، ص 168

1026 شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث

1027 انظر، محمد زروال : المرجع السابق ، ص - ص، 396-397

1028 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس (أفريل 1960) Mohammed HARBI: op cit ,p

موقفهم لصالح تنظيم نشاط الثورة في تونس وفرض احترام الجزائريين للسيادة التونسية والحد من جموح حركتهم الثورية، وهكذا فقد منحت لجنة التنسيق والتنفيذ حق الإشراف على تنظيم نشاطات الجزائريين المدنية والعسكرية في تونس والتسهيلات المختلفة في مجال تنقل القوات العسكرية والعتاد والأسلحة، والمساعدات الصحية والإدارية والإعلامية (1029).

وعلى ضوء ذلك تسنى لقيادة الثورة تنظيم شؤونها المدنية والعسكرية في تونس، وإشادة علاقات تفاهم وتضامن مع نظام بورقيبة، ورغم أن العلاقات لم توطر في اتفاقيات رسمية ولم تضبط حدودها بشكل واضح إلا ان مجالات التعاون والتنسيق شهدت في كثير من الميادين انسجاما ملحوظا وتوافقا فرضهما مبدأ التضامن المشترك، ودون أن تمليهما الاتفاقات الرسمية التي كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ترسيمها بهدف إجبار السلطات التونسية على الوفاء بالتزاماتها، وقد احتفظت السلطات التونسية لنفسها بحق تفسير التزاماتها وربطتها بإرادتها التضامنية الخاضعة للظروف ولتطور المواقف، واستعانت بها في الضغط على الجزائريين (1030).

ويبدو أن هذه الاحترازا التي تعدها بورقيبة أفادت في تعزيز الموقف التونسي وتسببت في خلافات مع جبهة التحرير الوطني، وشكلت ضغوطا على نشاطاتها وعلى مواقفها السياسية، وفي مجال نشاط الثورة الجزائرية يمكننا الوقوف على حدود التوافق والاختلاف في تجسيد التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية في النقاط الآتية :

1- تنظيم النشاط العسكري والتصدي للقادة المعارضين للسياسة الجديدة:

لقد اجتمعت مصلحة الطرفين التونسي والجزائري على وضوح حد لفوضى نشاط الجزائريين في تونس، واتخذت إجراءات صارمة ضد بعض قيادي جيش التحرير الوطني الذين رفضوا الاحتكام لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتأكيدا على ضرورة احترامهم للسيادة التونسية ولقرارات القيادة العليا للثورة الجزائرية تمت ملاحقة بعض القادة واعتقالهم ومحاكمتهم ، ولوحظ تنسيق محكم وتوافق على مبدأ توحيد القيادة وتنظيم شؤون الثورة، ووضع حد للتجاوزات السابقة كحمل السلاح واستعماله داخل تونس، وشن العمليات العسكرية في الأراضي التونسية والتعدي على السكان، وهذا ما أكدته ممثل جبهة التحرير الوطني في تونس، " لقد فرض على كل الجزائريين في تونس أن يتصرفوا وفق القوانين التي تنظم هذه الدولة التونسية الفتية " (1031)، ولم تكن مهمة فرض سلطة التنسيق والتنفيذ بالسهولة لولا المساعدات المقدمة لها من السلطات التونسية ، إذ صدرت التعليمات الأمنية إلى السلطات الإدارية والحزبية بمراقبة نشاط المجموعات المسلحة والقادة المعارضين لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ كالتطالب العربي ولزهر شريط وعباس لغرور... الخ، وفي هذا الشأن يذكر قائد

1029 **IBID** ,P-P 452- 453

1030 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

1031 Mohammed HARBI . **op cit** . p 452

الولاية الأولى محمود الشريف انه اجتمع يوم 28 افريل 1957 مع واليي قفصة وسيببلة لتباحث موضوع مشكلة بعض المنشقين عن القيادة الثورية المبتكرين لمؤتمر الصومام، وانه تم في نهاية النقاش اقتراح خيارين للتخلص منهم، فإما أن يبادر الطرف الجزائري بشن حملة عسكرية، واما أن يضع تحت تصرف السلطات التونسية وحدات من المجاهدين لتقوم بهذه المهمة، وقد اقترحا الواليين في الأخير توقيف المعنيين بوسائلهم الخاصة، مع قطع أية علاقة معهم ومنع الإمدادات والتموين عنهم، وتعزيز مراقبة الحدود لمنع تسللهم⁽¹⁰³²⁾.

وهكذا فان لجنة التنسيق والتنفيذ سمحت للسلطات التونسية بالتدخل وحسم الموقف مع قادة المجموعات الذين لا يعترفون بحدود السيادة التونسية، ووجد النظام التونسي بعد طول ترقب مبررا للتدخل في الشؤون الجزائرية، حتى انه عدا طرفا في الصراع الناشب بين لجنة التنسيق والتنفيذ والمجموعات المعارضة لقراراتها، وقد سمح لنفسه بمحاصرة قوات الطالب العربي في الجنوب وإرغامها على الاستسلام، وساعد والي قفصة على اعتقال لزه شريط ورجاله⁽¹⁰³³⁾، وقد اعتقل كثير من قادة الأوراس ومنهم عباس لغرور في السجون التونسية ونكل بهم، وفي حين تتحدث السلطات التونسية وتقارير لجنة التنسيق والتنفيذ عن استسلام هؤلاء⁽¹⁰³⁴⁾ فان شهادات الشهود، وخاصة أولئك الذين كانوا عرضة للملاحقات والاعتقالات تؤكد أن مصلحة الطرفين اجتمعت على معاداة التوجه الثوري المغربي لقادة أوراس النمامشة، والتخلص من غرماء سياسيين اثبتوا صمودهم في المعركة ولم يجنحوا إلى لعبة السياسة، إذ تتظافر الشهادات في التأكيد على أن السلطات التونسية تعمدت إهانة لغرور وشريط والطالب العربي لأنهم عادوا الخط السياسي الذي انتهجه بورقية، وأرادوا أن يفرضوا خيارهم بمغربة الحرب والتحالف مع اليوسفيين، وكانوا يثورون في وجه العراقيين التونسيين ويخوضون المواجهات ضد الفرنسيين فوق الأراضي التونسية⁽¹⁰³⁵⁾، وقد أعلنتها شريط صراحة في وجه او عمران ومحمود الشريف اللذين حاولا إقناعه بعدم شن الاشتباكات فوق التراب التونسي حتى يتسنى لقيادة الثورة كسب دعم السلطات التونسية، فكان موقفه معارضا لهذه السياسة و أكداهما انه سيقا تل العدو أينما وجده، وأن فكرة إقامة مراكز في الحدود تنسي المجاهدين في الجهاد⁽¹⁰³⁶⁾

¹⁰³² أنظر تقرير محمود الشريف المقدم الى لجنة التنسيق والتنفيذ، بتاريخ 27 أفريل 1957، A.N.A.:GPR A,

B12 DOS 4 - 5

¹⁰³³ محمد زروال : المرجع السابق، ص - ص، 378 - 379 .

¹⁰³⁴ انظر سبيل المثال، جريدة الصباح، عدد يوم 14 ماي 1957 و تقرير محمود الشريف، الذي يتحدث عن

استلام لزه شريط لقيادة الثورة ، واستقالة الطالب العربي من مسؤولياته طواعية . انظر A.N.A. GPR A ,B 12, DOS 4-5

¹⁰³⁵ انظر شهادة علي فارس كاتب عباس لغرور، مقابلة مع الباحث ، وشهادة محساس، مقابلة مع الباحث . وكذا،

الطاهر عبد الله ، المصدر السابق، ص - ص ، 170 - 171

¹⁰³⁶ تؤكد أساسا على شهادة علي فارس ،مقابلة مع الباحث ، وشهادات الوردى قتال، مقابلة مع الباحث

ويبدو أن السلطات التونسية وجدت تفهما من قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في ضرورة فرض النظام وحفظ الأمن في أراضيها وتنظيم نشاط الجزائريين الذي يتوجب أن يعتمد السرية، وان تتركز القوات المسلحة في الشريط الحدودي وألا تجعل من التراب التونسي ساحة قتال، لان ذلك يعرض البلاد للفوضى و السيادة التونسية للانتهاك من قبل الجزائريين والقوات الفرنسية ولا يسمح بالقضاء على العناصر اليوسفية⁽¹⁰³⁷⁾، غير أن تورطها المفضوح ومشاركتها في التخلص من قادة أوراس النمامشة جعلها طرفا في النزاع الجزائري، ولان بعضا من هؤلاء القادة قبعوا في السجون التونسية لسنوات دون محاكمة أو سلموا للجنة التنسيق والتنفيذ لتقتص منهم فان أنصارهم المتواجدون في الحدود أظمروا غلا للسلطات التونسية، ولم يغفروا لها هذا الموقف طوال سنوات الثورة، وكانت مظاهر مقتهم تسطع خصوصا في ظرف تأزم العلاقات، وهكذا يتضح لنا أن مهمة فرض النظام وإقرار سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جابهتها كثير من الصعاب وانعكست اثارها على طبيعة العلاقات الجزائرية - التونسية .

2- تنظيم مشاركة الجزائريين في الكفاح التحريري : مثلما تم تنظيم نشاط الثورة العسكري على جبهة الحدود فان النشاط المدني أعيد النظر في تنضيمه ليكون في خدمة الإستراتيجية الجديدة للثورة، وقدمت السلطات التونسية تسهيلات مختلفة لتنظيم شؤون الجالية الجزائرية في تونس وتأطيرها، وأقرت لجبهة التحرير الوطني بحق الإشراف على الجالية، ولكنها اختلفت معها في بعض القضايا القانونية والتنظيمية، وقد كانت الجالية الجزائرية بتعدادها الضخم (50 ألف جزائري)، ووضعيتها المختلفة (فرنسيون، محايدون، منخرطون في جبهة التحرير الوطني...الخ) تخلق كثير من الاشكالات الإدارية والقانونية⁽¹⁰³⁸⁾، هل يؤطرون جميعهم قصرا في صفوف جبهة التحرير الوطني، وهل يحق للثورة تنظيم مشاركتهم المالية والسياسية بالوجه الذي تراه مناسبا دون مراعاة اوضاعهم القانونية، ولا شك أن القوانين الدولية المنظمة لنشاط الرعايا الأجانب تختلف كثيرا عن حالات الحركات التحريرية التي لا يعترف بشرعيتها القانونية أصلا، وان الجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية كانوا يثيرون مشكلات قانونية للسلطات التونسية، لكنها ومع ذلك منحت جبهة التحرير الوطني سلطة الإشراف على الجزائريين المستوطنين في تونس وعلى اللاجئين حديثي العهد⁽¹⁰³⁹⁾، وتجدت لجنة التنسيق والتنفيذ لممارسة سلطتها على هذه الجالية في إطار المنظمة المدنية وأنشأت العديد من المصالح الاجتماعية كمديرية الصحة والشؤون الاجتماعية ومصحة اللاجئين، وقد عين

¹⁰³⁷ شهادة عبد الجليل المهيري ، سبق ذكرها .

¹⁰³⁸ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول "تونس بورقبيية والثورة الجزائرية" . **A.N.A.**

GPRA...B302. DOS .7 4

¹⁰³⁹ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول العلاقات الجزائرية التونسية افريل 1960.

الرائد قاسي ممثلاً للجبهة في تونس والطبيب الثعالبي مسؤولاً عن المنظمة المدنية، وحصرت مهمة هذا الأخير في الإشراف على مختلف الشؤون المدنية للجزائريين المتواجدين في القطر التونسي، وقد واجهته كثير من الصعوبات قال عنها : " سادت بعض المشاكل ووقعت بعض الحوادث... وعلى مستوى التنظيم لاحظت انعدام التنسيق في العمل، فكل ولاية كان لها مراكزها بالحدود، وكل مركز كان يعمل بمفرده بدون أي تنسيق، وعلى مستوى المصالح أيضاً كانت كل مصلحة تعمل لوحدها " (1040)، وبعد بذل كثير من الجهود ثم إرساء التنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني بتونس، وقد شكل من سبع مناطق، تشمل كل منطقة نواحي وقسمات وأفواج و خلايا، وعين مسؤول سياسي على كل منطقة يسهر على تمثيل الثورة ورعاية شؤون الجالية السياسية والإدارية والثقافية، ويتدخل لفض المشاكل اليومية بما في ذلك تلك التي ترتبط بالسلطات التونسية ويمكننا أن نقول أن مسؤول المنطقة عد بمثابة والي ولاية يمارس صلاحياته الإدارية على الجزائريين، وينسق أعماله مع نظيره الوالي التونسي، ولكنه لا يتدخل في القضايا السياسية والعسكرية (1041) .

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل من وراء تجنيدها للجالية الجزائرية إعزاز قوة هذه الجالية، والاستفادة من مؤازرتها المادية والمعنوية، وقد شكلت هذه الجالية المهيكلة في خلايا وجمعيات قوة نافذة في تونس، نهضت بمهام عديدة منها احتضان اللاجئين وتأطير نشاط الثورة السياسي الاجتماعي وتعبئة الشعب التونسي للوقوف بجانب الثورة الجزائرية، والضغط أحياناً على القرار السياسي التونسي، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أهمية الدعم الإسنادي الذي تقدمه الجالية الجزائرية في تونس، خاصة وان السلطات التونسية تحرص على تشجيع النشاط المدني والسياسي للجزائريين على حساب النشاط العسكري، وان التضامن الشعبي التونسي يؤازر نشاط الجزائريين السياسي والعسكري، ولكن السياسة التونسية المحترزة من تزايد نشاط الجالية الجزائرية والحريصة على مراقبة جميع نشاطاتها، اصطدمت مع الأهداف الثورية التي كانت الثورة الجزائرية تؤجج بها مشاعر الجالية الجزائرية والتونسيين، ومع الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي زادت في تحفظها. (1042)

2- **مشكلة اللجوء الجزائري إلى تونس:** يطرح مشكل اللاجئين الجزائريين قضيتين أساسيتين: الأولى سياسية تتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام

¹⁰⁴⁰ انظر شهادته في حوار مع مجلة **أول نوفمبر** ع 90-91 (أفريل 1988) ،ص 45.

¹⁰⁴¹ شهادة الطبيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث وكذا Mohammed GUENTARI: **op cit** , T2, p-710 – 711

p

¹⁰⁴² انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تونس "تونس والثورة الجزائرية" . . **A.N.A.:** GPRA

المنظمات الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسألة الإغاثة والرعاية، فهل كانت تونس نصيرة لقضية اللاجئين الجزائريين خاصة وأنها احتضنت ما يقارب ثلثي اللاجئين الجزائريين. لقد تعرض سكان الحدود الشرقية الجزائرية لاعتداءات القوات الفرنسية، فهجروا مناطقهم وفروا إلى الحدود التونسية، وتدفقت خلال عام 1957 أعداد كبيرة منهم إلى تونس بعد أن شرعت السلطات الفرنسية في تطهير منطقة الحدود وإقامة الأسلاك الشائكة، وعبرت الحكومة التونسية عن تخوفها وانشغالها بمسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين (1043)

وقد حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتها، ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني (1044)، والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية الفتية، إذ أن تبني قضيتهم سياسيا يثير حفيظة فرنسا، كما أن مسألة الإشراف على تقديم المساعدات بعبئها الثقيل يخلق صدمات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات .

ومنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي، بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الإغاثة الدولية لهم، وسخرت أجهزتها الإدارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم، وبدورها حرصت جبهة التحرير الوطني على رعاية مجموع اللاجئين وتأطيرهم والاستفادة من خدماتهم في دعم الثورة الجزائرية، وعليه أثارت مسألة التنسيق بين الطرفين الجزائري والتونسي صدام السلطتين المتنافستين على نفوذ الاحتواء، فبخصوص إحصاء أعداد اللاجئين حصل التباين بين تقديرات الطرفين، إذ أعلنت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني عن رقم مائة ألف لاجئ في أكتوبر 1957 في حين أن الحكومة التونسية قدمت لمنظمات الإغاثة الدولية رقم 85 ألف لاجئ، وقل هذا الأمر من حجم المساعدات التي كانت مقدرة حسب إحصائيات السلطات التونسية (1045)، وقد احتكر الهلال الأحمر التونسي مهمة توزيع المساعدات الدولية، ولم يتمكن من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق، ولم يضبط مهمته بالشكل اللائق وذلك لعدم تنسيقه الجيد مع مصالح جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها مصلحة اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري، وعليه فقد

¹⁰⁴³ انظر المقاومة الجزائرية، ع 16 (3 جوان 1957) ص 12 .

¹⁰⁴⁴ انظر خطاب بورقيبة، المقاومة الجزائرية، ع 3 (3 ديسمبر 1956) ص 2

¹⁰⁴⁵ Farouk . BEN ATIA op cit p-p 93-94 :

طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه (1046)، وكانت تهدف إلى ضمان التكفل باللاجئين وتنظيمهم وتطبيرهم في إطار مؤسسات الثورة، بعيدا من الإشراف الإداري أو الرقابة التونسية التي تخلق كثيرا من المشاكل غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني، ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في عام 1960 (1047)، وإن كانت تونس قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة فان إجراءاتها الإدارية في الوصاية والمراقبة أثارَت تحفظات جبهة التحرير الوطني، وقد كانت حساسيتها من نشاط الجزائريين مبالغ فيها، ودفعتها إلى عدم التفريق بين النشاط العسكري والعمل الإنساني الموجه لإغاثة المدنيين والنشاط الاجتماعي الذي حرصت الثورة الجزائرية على ضمانه لتأطير وتوجيه اللاجئين في المراكز الحدودية التي يشرف عليهما أحيانا جيش التحرير الوطني (1048)

ويتضح لنا أن اتفاقات التعاون الموقعة سريريا بين الطرفين لتنظيم ومراقبة نشاط الثورة الجزائرية واجهتها كثير من العراقيل الميدانية، وهي ترتبط أساسا برغبة السلطات التونسية في مراقبة نشاط الجزائريين، وإخضاعه لمبدأ احترام السيادة التونسية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز هذه الضغوط، واستثمار المساعدات التونسية لتعزيز قدرات الثورة في هذه القاعدة الإستراتيجية التي كانت تعتمد في تمرير الأسلحة وتدريب الوحدات وتجنيد الجزائريين المتواجدين في تونس.

ثالثا - البورقيبية وحلول القضية الجزائرية

أكد بورقيبية في خطبه باستمرار على تعاطفه مع الكفاح الجزائري، وقد املت عوامل عديدة تدخله المستمر لإيجاد حلول سلمية للمشكلة الجزائرية، ولم تكن مقترحاته لترضي مطامح جبهة التحرير الوطني التي بدأت تشعر أن بورقيبية يقم نفسه في المشكلة، ويتدخل كثيرا في الشؤون الجزائرية، فهل سنشهد على ضوء ذلك انسجاما وتوافقا في العلاقات، أم أن البورقيبية تناقض سياسة جبهة التحرير الوطني ؟

لقد نخطت تونس مصاعب كثيرة في سبيل اعزاز استقلالها القطري، وكانت المشكلة الجزائرية والتدخلات الفرنسية تهدد باستمرار المشروع القطري، ولم يكن بورقيبية يخشى العقبات التي يثيرها الفرنسيون لوحدها ذلك أن نشاط الجزائريين المرتبط باليوسفية والناصرية كان يقف في وجه استقرار البلاد ويهدد سيادتهم، ولهذا طالب باحترام السيادة التونسية وبايجاد حلول للمشكلة الجزائرية ضمانا

1046 انظر **المجاهد** ع 58 (28 ديسمبر 1959) ص 9 .

1047 Farouk .BEN ATIA **IBID** .p-p, 95- 96

1048 انظر، مقالاتي عبد الله : **المرجع السابق**، ص - ص، 161-160 .

لاستقرار شمال إفريقيا، ودعى الجزائريين إلى اقتفاء التجربة التونسية وانتهاج خيار البورقيبية سبيلا لتحقيق أهدافهم التحررية (1049).

وقد أعلن بورقيبة أن استقلال بلاده مرتبط باستقلال الجزائر، وأن الحياد الذي تطلبه فرنسا لا يمكن تحقيقه في الواقع لأن امتدادات الحرب تطال تونس وتكاد تجرف معها التونسيين "... فحتى لو اعتبرنا تونس محايدة بالنسبة إلى الحرب القائمة بين فرنسا والشعب الجزائري فلا يمكن للحكومة التونسية الموافقة على أن تصبح أرضها ميدانا للحرب هذا من الوجهة القانونية، أما من الوجهة المنطقية فإنه لا يمكن للحكومة التونسية أن تتحمل مسؤولية الاشتباكات التي يتولد عنها رد فعل من طرف الجزائريين أو أن تتدخل بينهم وبين الفرنسيين بتونس حرب قد تتسع رقعتها حتى تشمل التونسيين بحكم ما يشعرون به من رغبة في شد أزر إخوانهم" (1050)، وأكد بورقيبة على ضرورة حل المشكلة الجزائرية، حتى تتفرغ بلاده لمشاغها القطرية الضاغطة، ووبناء علاقات شمال إفريقيا فرنسية مستقرة، وعليه لم يكتف بتنظيم علاقاته مع جبهة التحرير الوطني وتقديم بعض المساعدات والتسهيلات الإدارية لنشاطها في تونس بل أكد اشتغاله بالمشكلة السياسية الجزائرية باعتبارها قضية المغرب العربي الأولى (1051).

ومنذ استقلال البلاد وإلى غاية انقطاع العلاقات مع فرنسا اثر حوادث ساقية سيدي يوسف عقد بورقيبة الكثير من الاجتماعات مع قادة الثورة واقترح عليهم مشاريع حلول عديدة، وانبرى أمام الرأي العام مدافعا عن وجهة نظر البورقيبية في حل القضية الجزائرية طارحا الحلول المرحلية، وتمسكا بخيار الوساطة (1052)، وبالرغم من أهمية الإسهام البورقيبي الداعم للقضية الجزائرية فإن إملاء الحلول السياسية واللجوء إلى أساليب الضغط المختلفة أثار توترا في العلاقة مع جبهة التحرير الوطني، ولئن كانت للثورة الجزائرية أفضالها على الاستقلال التونسي فإن النظام البورقيبي حاول

1049 انظر بخصوص الموقف من المشكل الجزائري ومفهوم البورقيبية، محمد الصباح: الحبيب بورقيبة مؤسس الدولة الجديدة 1956 – 1958، ج 1 (سلسلة تاريخ الحركة التونسية)، ترجمة علي الشنوفي، طبع و ش و ف ر، تونس، 1984، ص 302 وما بعدها.

1050 انظر خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956، الحبيب بورقيبة: المصدر السابق، ص-ص 222-223.

1051 انظر تصور بورقيبة للقضية الجزائرية في إطارها المغاربي: عبد اللطيف الحناشي: موقف الحبيب بورقيبة من قضايا الوحدة العربية والمغربية (1956-1974): الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية، قراءة علمية للبورقيبية، أعمال الملتقى العالمي الأول (1-3 ديسمبر 1989)، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان، 2000، ص - ص 91_88.

1052 للاطلاع أكثر على الموقف البورقيبي يمكن الرجوع إلى خطب بورقيبة، وقد بادرت وزارة الإعلام التونسية إلى نشر جميع خطبه، و عثرنا في وثائقها على "مقتطفات من تصريحات ومحادثات بورقيبة حول المشكل الجزائري من سنة 1956 إلى سنة 1962" انظر. وثائق مركز التوثيق القومي، تونس، علبه الجزائر، كما أن الحزب الاشتراكي الدستوري نشر في كتاب مقتطفات خطب بورقيبة حول المغرب العربي الكبير، عام 1984.

جاهدا تقديم نفسه انه محرر شمال إفريقيا ، وأن التجربة التونسية في الاستقلال المرهلي تحقق مكاسب كبيرة للشعوب المناضلة وحرري بالقادة الجزائريين اقتفائها والعمل وفق منهاجها، ولكن جبهة التحرير الوطني التي انتقدت السياسة البورقبيية في التحرير، وصادمت المشروع القطري المغربي، قدمت بديلا ثوريا لأسلوب التفاوض الذي اعتمده تونس والمغرب، ودعت إلى إستراتيجية مغربية الحرب.

وقد مثل تحالف الثورة الجزائرية والمعارضة اليوسفية مع القاهرة تهديدا مباشرا للنظام التونسي الذي كان يطمع لإنجاح تجربته الاستقلالية، التي بدأت منذ جويلية 1954 ولم تنتهي بالتوقيع على وثيقة 20 مارس 1956 بل بدأت معه، ولم تكن تصفية التركة الاستعمارية تامة ونهائية لان المفاوضات التونسية - الفرنسية تعطلت مرارا ، وواجهتها عقبات كأداء حتى أن بورقبيية هدد باستئناف الكفاح " لان كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمت وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا نتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا..."⁽¹⁰⁵³⁾

ومزاحمة لاستراتيجية مغربية الحرب دعت البورقبيية إلى مغربية السلام والبحث عن حلول سلمية للمشكلة الجزائرية على غرار ما حصل في تونس والمغرب، وقد حث بورقبيية القادة الجزائريين للتعويل على الحل السياسي و القبول بالحلول الجزئية والمرحلية، قياسا على التجربة التونسية في التحرير ، واعتبر أن افضل خدمة يمكن تقديمها للقضية الجزائرية هي إنجاح تجربة التعاون التونسية- الفرنسية ، "وإذا أدرك الجزائريون قيمة هذه النصائح فأنا على يقين انه بإعانة كل من تونس والمغرب المستقلين سيزول شبح الاستعمار من الجزائر، فعلينا أن نعمل على إقناع الشعب الفرنسي وحكومته أن من مصلحة فرنسا والفرنسيين المستوطنين بالجزائر أنفسهم السير بالبلاد في الطريق الذي سلكه المغرب وتونس لان الكفاح واحد..."⁽¹⁰⁵⁴⁾

وفق هذا النهج تصور بورقبيية حلول المشكلة الجزائرية معتبرا أن طبيعتها لا تختلف عن طبيعة المشكل التونسي والمشكل المغربي، وان استقلال الجزائر سيتحقق قريبا دون ريب، وان تمديد هذه الحرب سينجر عنه تعميم النزاع إلى كامل الشمال الإفريقي، وعليه فانه من الأفضل التسليم باستقلال الجزائر الذاتي وإشادة علاقات تعاون مع فرنسا⁽¹⁰⁵⁵⁾، وترى البورقبيية انه بالإمكان التأثير على المؤسسة الاستعمارية بواسطة إخضاع رجالها " إلى تظافر ضغط القوة الأدبية لشعب اعزل من السلاح وجاذبية الحل الوسط"، وان الكفاح لا يعني حتما الحرب بل يعني العمل السلمي والمفاوضات

¹⁰⁵³ انظر خطابه يوم 14 جويلية 1956 ، الحبيب بورقبيية: خطيب ، ج 2 ، مصدر سابق ، ص 198

¹⁰⁵⁴ انظر الحبيب بورقبيية : من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقبيية ، مصدر سابق ، ص 47 .

¹⁰⁵⁵ انظر، "مقتطفات وتصريحات ومحادثات الرئيس بورقبيية حول المشكل الجزائري"، مركز التوثيق القومي، تونس،

التي تعد ضغطاً معنوياً على العدو يمكنه أن يحقق نتائج مهمة إذا ما كان معزواً بمطالب تحريرية معتدلة وأهداف سهلة التحقق (1056)

وفي علاقاته مع الثورة الجزائرية اجتهد النظام التونسي في احتواء توجهها الثوري، وعمل على ربطها بالقضية التونسية وبمشروع وحدة الشمال الإفريقي، وعول بورقيبة كثيراً على إظهار التعاطف السياسي والتضامن الشعبي مع القضية الجزائرية ليحقق ملامحه السياسية، إذ أكد أكثر من مرة أن "الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه الجزائريين وضد فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري"، واعتبر أن وجود الجيش الفرنسي بتونس يجعلها في نظر البعض متعاونة مع فرنسا في محاربة الجزائر (1057)، وقد تبنى في خطابه دعم الثورة الجزائرية في إطار الصداقة والتضامن الشمال إفريقي، وشكلت القضية الجزائرية في نظره العامل الأساسي في التقارب المغربي و الدافع لتجسيد الوحدة، ومن أجلها كانت الدعوة لعقد مؤتمر تونس في 23 أكتوبر 1956 (1058)

وامام امتداد حرب الجزائر إلى تونس بادرت الحكومة التونسية إلى كسب القادة الجزائريين لصفها وتنظيم نشاطهم في تونس بشكل يحقق مكاسب للجانبين، وكان بورقيبة يهدف إلى تعميم الأمن والاستقرار في تونس، وإلى إنجاح سياسة التكافل مع فرنسا، وأمل من وراء سياسة التعاون مع فرنسا إيجاد تسوية للمشكل الجزائري، خاصة بعد أن تأكد أن استقلال تونس مرتبط باستقلال الجزائر وأنه لا يمكن إشادة علاقات تعاون مع فرنسا والحرب قائمة في الجزائر (1059)

ولم يكن بإمكان الحكومة التونسية الفتية تأييد سياسة وأهداف جبهة التحرير الوطني منذ البداية، واكتفت بالتنديد بالسياسة الفرنسية والإعراب عن أملها في حل المشكلة سلمياً بالشكل الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الجزائري، والاستقرار في شمال إفريقيا "إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما

1056 انظر ، الصباح محمد: المرجع السابق ص – ص، 329 – 331 و . **L ACTION**, du 23 juin 1956 .

1057 مجموعة باحثين : **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1، م د و ع، بيروت 1986، ص – ص، 253

– 254

1058 انظر خطابه في 16 ماي 1957 الحبيب بورقيبة : **من أقوال المجاهد الرئيس الأكبر الحبيب بورقيبة**، المصدر نفسه، ص 87 .

1059 انظر خطاب بورقيبة في مجلس الأمة التونسي يوم 19 أفريل 1956، الحبيب بورقيبة : **من أقوال المجاهد**

الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، مصدر سابق، ص 183

في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا، ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي" (1060)

وقد كانت جبهة التحرير الوطني تأمل الكثير من وراء تكريس علاقاتها مع نظام بورقيبة، خاصة بعد أن أثبتت الدلائل صدق وجهات نظرها السياسية، والتمست من وراء تحسين علاقاتها مع السلطات التونسية كسب إعانتها ودعمها لنشاط الثورة ولأهدافها السياسية، وإن كانت لقيت أشكالاً مختلفة من الدعم والمؤازرة لنشاطها في تونس اثر تجسيد اتفاقية فيفري 1957 إلا أن الموقف من الأهداف التحريرية ومشروعها السياسي أثار كثيراً من الخلافات، وترتب عن تدخل البورقيبية في الشأن الجزائري حدوث عدة اصطدامات وتوتر في العلاقات .

وقد رأت جبهة التحرير الوطني أن تصبر على هذه التدخلات وألا تصادم مواقف بورقيبة ما دام أنها تستفيد من الدعم والمؤازرة لنشاطاتها، وأن هذه التدخلات لا تؤثر على مواقفها السياسية، وبينت أن طبيعة المشكل الجزائري تختلف عن المشكل التونسي ولا يمكن علاجه بأسلوب سياسة المراحل البورقيبية، لأنه مشكل متكامل وغير قابل للتجزئة لان فرنسا لا تعترف بوجود الكيان القانوني للجزائر ولا يمكنها بسهولة الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال لان ذلك يعني نهاية السيادة الفرنسية على الجزائر (1061)

وإن كانت ندوة تونس التي أجهضت قد أجلت النقاش حول أسلوب علاج القضية الجزائرية إلا أن التشجيع الذي لقيه بورقيبة من الأوساط الأمريكية في نوفمبر 1956 وحديث الساسة الفرنسيين عن مبادرات إصلاح الوضع السياسي في الجزائر دفعه لطرح مشروع تسوية للقضية الجزائرية في إطار التعاون الفرنسي - الشمال الإفريقي، وتحمس لإقامة مشروع حلف بلدان غربي البحر الأبيض المتوسط الذي تدعّمه أمريكا بعد أن فقد الأمل في فرنسا، وفي سياق ذلك أجرى عدة اتصالات مع المغرب وليبيا وإسبانيا وإيطاليا، واعتقد أن هذا التكتل الدولي يمكنه أن يوجد حلاً للمشكلة الجزائرية وأن يبرز زعامته الإقليمية والدولية، وقد تحدث بورقيبة مطولاً عن أهمية المشروع، واجتهد في إقناع قادة جبهة التحرير الوطني بالانضمام إلى هذا الحلف، والقبول بحل سلمي يكون في مستوى تنازلات الإدارة الفرنسية والمعمرين (1062)، ولم يتوان في تقديم النصح لجميع الأطراف بالسعي لوضع حد للحرب المستعرة في الجزائر، إذ أكد للفرنسيين بان الحل العسكري لا يمكنه أن ينجح في قهر ثورة الشعب الجزائري التحررية، وأوضح للمعمرين انه بإمكانهم التعايش سلمياً مع الجزائريين بدليل نجاح

1060 المصدر نفسه .

1061 أنظر، المجاهد ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص1، ومحمد الميلي :مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص،

التجربتين التونسية والمغربية، وأعلن على لسان جبهة التحرير أنها مستعدة لإرساء تعاون وثيق بينها وبين فرنسا بشرط ضمان احترام سيادتها الوطنية، "...وغني عن البيان أن الحركة القومية الجزائرية لا تمنع كما لم تمنع حركتنا وحركة المغرب الأقصى وحركة ليبيا من قيام تعاون وثيق بينهما وبين فرنسا وبقية الدول الكبرى لكن بشرط أن يكون ذلك على أساس احترام السيادة الوطنية الجزائرية ويدخل ضمن ذلك احترام المصالح المشتركة بين البلدين" (1063)، وهكذا أصبح بورقيبة يتحدث عن الإطار الذي تستعد فيه قيادة الثورة الجزائرية للتفاوض مع فرنسا، وهو يعتقد انه يعين بذلك على حل المشكلة الجزائرية ويساعد على بعث وحدة المغرب العربي، في حين أن هذه المسألة تعد من خصوصيات جبهة التحرير الوطني، وقد اضطرها التدخل التونسي لان تبلور موقفا حازما إزاء الشروط الواجب توفرها لمفاوضات في حين مضى بورقيبة بعيدا في التجاوب مع مقترح الإدارة الفرنسية الرامي إلى إرساء مشروع "القانون الإطار" في الجزائر، معتبرا أنه بادرة تسهم في تمشين مقترحه التفاوضي، ودعا الجزائريين إلى قبول العرض الفرنسي والتجاوب معه (1064)، وبلغ تجرؤ السلطات التونسية الى أن بادر الباهي لدغم إلى نشر خبر على لسان محمد يزيد مندوب الجبهة بالأمم المتحدة مفاده أن الجبهة تقبل الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون شروط مسبقة و تدخلت جبهة التحرير الوطني لتكذب الخبر (1065)، وبمناسبة حضور الاحتفال بالذكرى الأولى لاستقلال تونس قررت جبهة التحرير الوطني أن تعلن صراحة في تونس عن موقفها من موضوع المفاوضات مع فرنسا، إذ أكد رئيس الوفد في ندوة صحفية أن أهداف الكفاح الجزائري واضحة و أن الشعب الجزائري يرغب في التخلص من الاستعمار الفرنسي وانتزاع استقلاله، وان قيادة الثورة مستعدة للتفاوض شريطة أن تعترف فرنسا بمبدأ استقلال الشعب الجزائري "إن جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن تقنع بحل لا يسبقه الاعتراف باستقلاله" (1066)، وقد اجتهدت قيادة الثورة في تبرير موقفها الحازم، باعتبار أن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال ووجود الشخصية الجزائرية وحده يكفل مفاوضات مثمرة، ولكن بورقيبة المصطدم بهذا الموقف دعى القادة الجزائريين للتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال، وإظهار الليونة في المواقف من اجل تقويت الفرصة والضغط أكثر على الطرف الآخر، وحاول وفد جبهة التحرير الوطني (دباغين، فرحات عباس، أو عمران) إقناع بورقيبة بوجهة نظر الثورة، غير أن الإصرار على هذا الموقف أثار الريبة في

¹⁰⁶³ انظر خطابه بالقيروان يوم 4 جانفي 1957 الحبيب بورقيبة: من أقوال المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة، مصدر

سابق، ص - ص، - 25-26

¹⁰⁶⁴ انظر خطابه يوم 15 مارس 1957، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 4، كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1976 ص -

ص 165 - 168 .

¹⁰⁶⁵ انظر، عبد القادر لعربي: مرجع سابق، ص 216 .

¹⁰⁶⁶ المقاومة الجزائرية، ع 10 (25 مارس 1957) ص 3 .

العلاقة مع بورقيبة، إذ فهم هذا الأخير أن جبهة التحرير الوطني تعارض المذهب البورقيبي وتحول أمام مساعيه لإيجاد تسوية للمشكل الجزائري .

ودون أن يفقد الأمل في تغيير موقف جبهة التحرير الوطني لجأ بورقيبة للاستعانة بالملك محمد الخامس في دفع الجزائريين للتخلي عن تشدهم، وقد التمس من البكاي تقبلا للفكرة في الأسبوع الأخير من شهر مارس 1957 وعلى هامش عقد اتفاقية التعاون بين تونس والمغرب انتظمت جلسة مباحثات مع وفد جزائري برئاسة دباغين يوم 26 مارس 1957⁽¹⁰⁶⁷⁾، وتم تدارس المشكلة الجزائرية، وحاول المسؤولون التونسيون والمغربيون حمل قادة جبهة التحرير الوطني على تغيير موقفهم ومجارات السياسة التي يقترحونها والهادفة إلى إيجاد حل سياسي وتحطيم جدار الارتياح القائم بين طرفي النزاع⁽¹⁰⁶⁸⁾، ومن الوفد الجزائري أصر على موقفه وأكد عدم تجاوبه مع الحلول الشكلية التي لا تتسجم مع طبيعة المشكلة الجزائرية⁽¹⁰⁶⁹⁾، وقد علقت جريدة العمل على المباحثات قائلة أن تصلب جبهة التحرير الوطني وقف حائلا أمام حصول اتفاق شمال إفريقي على خطة تحرير الجزائر⁽¹⁰⁷⁰⁾.

ويبدو أن القضية الجزائرية كانت تطرح نفسها بحدة، وأن بورقيبة حاول بذل قصارى الجهد لتحقيق مكاسب لمشروعه، لقد كان اجتماعه السري مع وفد جبهة التحرير الوطني في الرباط مطولا و لكنه لم يخرج بنتيجة، وعاود بورقيبة لقاء الوفد للمرة الثانية وبحضور علال الفاسي⁽¹⁰⁷¹⁾. وقد حاول بورقيبة كعادته إظهار تفاؤله بتجاوز صعوبات تجسيد أفكاره ومشاريعه السياسية، وها هو ذا يؤكد في تصريح صحفي أن الاتصالات مع قادة جبهة التحرير الوطني توشك أن تحقق إجماعا على مشروع الحكم الذاتي: "إني اعتقد فعلا أن الاتصالات الأخيرة التي كانت لي في الرباط مع ممثلي جبهة التحرير الوطني - بالعكس من الفكرة التي كونتها اثر اتصالات معهم في تونس - سيكون لها نتائج مؤكدة، وكما كنت أعلنت من قبل فان نظام التسيير الجماعي الذي تعمل به جبهة التحرير الوطني لا يسمح باتخاذ مواقف سريعة بل أنها تتطلب بعض الوقت ..."⁽¹⁰⁷²⁾، واعتبر بورقيبة أن جو الثقة لم يتوفر للطرفين ذلك أن جبهة التحرير الوطني

¹⁰⁶⁷ لا نعرف الكثير عن مهمة الوفد و التي كانت سرية للغاية، وقد اشرف عليه دباغين و ان كان المدني قد انتقل إلى المغرب رفقة دباغين إلا انه لا يتحدث عن الموضوع مما يدعونا للاعتقاد أن دباغين أراد عدم إشراكه في مثل هذه الموضوعات السرية .

¹⁰⁶⁸ انظر جريدة العمل، عدد يوم 31 مارس 1957.

¹⁰⁶⁹ أوضح أحد أعضاء الوفد، الطيب الثعالبي أنه شخصا دخل في مجادلة مع بورقيبة أثارت غضبه، انظر الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

¹⁰⁷⁰ **L'ACTION** du 27 mars 1957.

¹⁰⁷¹ **L' OBSERVATEUR** du 29 mars 1957

¹⁰⁷² **IBID**

تطرح شكوكا كثيرة من التجارب الانتخابية المدلسة وأن الفرنسيين يشكون في قدرة جبهة التحرير الوطني وتقبلها للإصلاحات، وان موقفهم بقبول المراقبين الأجانب للإشراف على انتخابات تقرير المصير بعد وقف إطلاق النار يمثل فسحة الأمل التي يتوجب تشجيعها، " وهكذا يتطلب كما قلت قبل اليوم أن نبذل جهودا كبيرة وأنا من ناحيتي مستعد لان أسافر الى الجزائر العاصمة لأجري الاتصالات التي تبدو أنها ضرورية" (1073)

واثر لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس في افريل 1957 بحثت مع الرئيس بورقيبة وديا مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وركزت أساسا على توحيد العلاقة مع المسؤولين التونسيين لكسب تعاونهم في مؤازرة نشاط الثورة، وأتاحت الاجتماعات المتكررة لبورقيبة الاطلاع على وجهة نظر جبهة التحرير الوطني واستثمارها في تقريب المواقف والبحث عن الحلول السلمية، ونلاحظ جليا في خطبه أنها عدلت قليلا من تصوره للمشكلة، ودعته إلى أن يركز على الضمانات الواجب تقديمها من قبل الحكومة الفرنسية، ولكن دون التخلي عن مبدأ المرحلة والتدرج المقترح على جبهة التحرير الوطني.

وقد أوضح بورقيبة في تصريحاته وخطبه الموجهة للرأي العام الدولي والفرنسي نظريته لحلول المشكل الجزائري وتصوره للعلاقات الفرنسية - الشمال إفريقية مركزا على النقاط الآتية :

1- أن جبهة التحرير الوطني تقبل بإجراء استفتاء شعبي مراقب حول تقرير المصير للجزائريين .

2- انه يتوجب أن يعطى للشعب الجزائري في هذه الانتخابات الخيار بين ما يقترحه قي مولي من استقلال ذاتي وبين خيار الاستقلال .

3- أن على فرنسا أن تفهم أنها أمام ثورة شعب موحد الكلمة ومصمم على نيل استقلاله، وانه يتوجب عليها إيقاف هذه الحرب حتى تضمن علاقاتها مع دول شمال إفريقيا، ويمكنها أن تستثمر موارد الصحراء .

4- انه يتوجب على العالم الغربي وعلى فرنسا أن تدرك خطورة المشكلة الجزائرية، وتسعى إلى تكوين تحالف دول غربي البحر الأبيض المتوسط وهو تحالف يضمن الاستقرار والتعاون ويقف في وجه التحالفات المناهضة للغرب (1074)

ويتضح لنا أن بورقيبة لم يحد كثيرا عن مشروعه وهو يدعو للتفاوض حول مشروع "في مولي" (وقف القتال، الانتخابات، المفاوضات)، ويطالب بقبول فكرة الاستقلال الذاتي كخطوة مرحلية، والموافقة على مشروع اتحاد دول شمال إفريقيا متعاون مع فرنسا .

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أن الوقت لم يحن بعد للمبادرة بالحل السياسي، وان الموقف الفرنسي ما يزال يناور وغير مستعد للاعتراف بحقيقة المشكلة الجزائرية، وان المرحلة تتطلب التركيز على العمل العسكري بدل المضي وراء المراوغات الفرنسية والمبادرة بتقديم التنازلات، وأمل بورقيبة أن استقرار قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس يمكن من تقريب وجهات النظر، ويكفل تقبل مقترحاته للحل التفاوضي، ولكن قيادة الثورة حسمت نقاشها بإعلان رفضها لأي حلول سلمية لا تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله، وأفصحت عن نظرتها الخاصة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد عن تصورات بورقيبة (1075)، وقد رفض قادة الثورة المتواجدون في تونس مقابلة أحد مبعوثي "قي مولي" السريين واشترطوا التفاوض مع مفوضين رسميين وأن تأخذ المفاوضات طابع الجدية (1076)، وقد رأوا أن ينقلوا مقر إقامتهم إلى القاهرة، تجنباً لضغوط بورقيبة وخشية من المصادمة، مبررين قرارهم بأن تونس ليست مكاناً مأموناً، وأن القاهرة توفر الدعم السياسي الأفرو آسيوي للقضية الجزائرية، وقد أثار هذا القرار حفيظة النظام التونسي، الذي اعتبر أنه يمثل تهرباً من مقترحات الحل السلمي وارتداء في أحضان الناصرية التي تشجع على تشدد الموقف الجزائري (1077).

ويبدو أن هذا الموقف تمت بلورته بناء على نقاشات ضافية وانطلاقاً من المبادئ والنصوص الثورية، وقد نشرت جريدة المجاهد الصادرة بتونس في 05 أوت 1957 مقالاً مطولاً شهرت فيه بموقف الحكومة الفرنسية الراض لأى مفاوضات حقيقية مع جبهة التحرير الوطني، وأعلنت أن موقف ممثلي الثورة لم يتغير شيئاً عما أعلن في فاتح نوفمبر 1954، "وهدف ثورتنا هو تحرير وطننا واسترجاع سيادتنا واستقلالنا، وسنتوقف عن القتال بوضع السلاح في اليوم الذي سنصل فيه إلى هذا الهدف، وفي ذلك اليوم الأخير لا غير، وثمة يكمن حزمنا وتوقف إرادتنا مهما كلفنا من زمان وتضحيات..." (1078)

وحمل هذا الرد رسالة واضحة لبورقيبة على أن جبهة التحرير الوطني لن تقتفي المنهج المرحلي في خيارها السياسي، وان هذا التشدد يقربها أكثر من القاهرة ويجذر توجهها الثوري بشكل يطعن في البورقيبية ومبادئها، وقد شعرت جبهة التحرير الوطني بخيبة أمل بورقيبة فيه مواقفها، ولكنها اختارت في سياستها التونسية عدم المصادمة وتحمل الانتقادات التونسية (1079)، و بدوره لم يشأ بورقيبة - رغم الضغوط المتكررة- أن يتسبب في مشكلة للعلاقات التونسية - الجزائرية، ووظف

¹⁰⁷⁵ **EL MOUDJAHID** . n 8 (5 aout 1957);T1.P-P 83 -84

¹⁰⁷⁶ انظر جوان غلبسي: **المرجع السابق**، ص - ص 186 - 187

¹⁰⁷⁷ Slimane SHIKH **op cit** .p 106

¹⁰⁷⁸ Saad DAHLAB : **op. cit** .p 186 .et **EL MOUDJAHID** n° 8 , (5 aout 1957) , T 1 , P 84

¹⁰⁷⁹ انظر توجيهات فرحات عباس المقدمة للجنة التنسيق والتنفيذ بشأن ادارة العلاقات المغربية ،محمد حربي

حكيمته ودهاءه لاحتواء الموقف الجزائري مغاريبا وكسب جبهة التحرير الوطني لتجسيد مشروع مغرب عربي - فرنسي ، و تجاوز الحديث عن الأسلوب الواجب اتباعه لحل المشكل الجزائري لكنه ظل مصرا على تسوية المشكلة في إطار التعاون الفرنسي - الشمال إفريقي . " اعتقد أن احسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تجنب التوازن بين سيادة الجزائر ونوع من التعاون الجديد بربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا، وأنا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية- شمال إفريقيا، تربح فيها فرنسا التعاون مع شعوبها الثلاث في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية في الجزائر..."⁽¹⁰⁸⁰⁾

وقد اقترح وساطة تونس والمغرب لحل المشكلة الجزائرية وضمن تجسيد التعاون الفرنسي - الشمال إفريقي، وكان في الحقيقة يهدف إلى خدمة كثير من المطامح التي بدت تخدم استراتيجية بلاده في المنطقة كان من أهمها: إنجاح مشروع حلف بلدان الغرب المتوسط، وتشكيل مجموعة الدول الإفريقية المستقلة، وإظهار زعامته للمغرب العربي، وإنجاح فكرة التعاون الفرنسية - الشمال الإفريقية التي يتوقف عليها استقرار الوضع في تونس وعودة العلاقات مع فرنسا⁽¹⁰⁸¹⁾، و من اجل هذه الأهداف كلها سيواصل بورقيبة مساعيه للظفر بحل مشرف للقضية الجزائرية وذلك رغم التناقض الواضح لطرفي النزاع، فقد تصورت السلطات الفرنسية أن مشروع بورقيبة يهدف إلى الحفاظ على الجزائر فرنسية بمساعدة تونس و المغرب، وتأكدت جبهة التحرير الوطني من عدم رضوخ فرنسا لمطالبها الوطنية في الوقت الراهن⁽¹⁰⁸²⁾.

وقد يؤس بورقيبة من الموقف الفرنسي الذي اتهم تونس بإثارتها للمشكلة الجزائرية دوليا، وبإصرارها على دعم الثوار الجزائريين، وما لبث أن قطعت الحكومة الفرنسية إعانتها عن تونس، ولكن تونس وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية حليفا يشجع على تنفيذ مشروعها، ويضغط على فرنسا لحل المشكلة الجزائرية، وقد شجع المسؤولون الجزائريون تونس والمغرب لتسوية المشكلة الجزائرية، معتقدين أن بورقيبة يمكنه لعب دور رئيسي في قضية الجزائر ومواجهة الإيديولوجية الناصرية والشيوعية في المغرب العربي، وبأشور بورقيبة اتصالاته لطرح مشروع الوساطة عشية انعقاد دورة الامم المتحدة، ودعى في نوفمبر 1957 قادة جبهة التحرير الوطني للتشاور قبل لقائه بالملك محمد الخامس، طارحا أمامهم وساطته لحل المشكلة الجزائرية، والتي تقوم على حل مبدئي يمنح

¹⁰⁸⁰ انظر تصريح بورقيبة L XPRESSE .du 20 juin 1957

¹⁰⁸¹ انظر محمد الملي محمد :المرجع السابق ، ص49 . وفتحي الديب :المصدر السابق ، ص - ص361-

¹⁰⁸² LE MONDE .du 25 November 1957

الجزائر استقلالا ذاتيا في إطار مجموعة دول شمال إفريقيا المتعاونة مع فرنسا والمتحالفة مع الغرب⁽¹⁰⁸³⁾.

ولكنه لم يجد التفهم المطلوب من قادة الثورة، وهو يحثهم على قبول الأمر الواقع، والتخلي عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقد طلب موافقتهم على المشروع لتقريب وجهات نظر الطرفين، ورغم أن مفهوم الوساطة المقترح يتجنب الحديث عن توفر الشروط المسبقة للمفاوضات ويلتمس فقط من الجبهة تليين مواقفها إلا أن قادة الثورة اظهروا كثير من التحفظات على مشروع الوساطة، مؤكدين على تمسكهم بتحقيق مبدأ الاستقلال التام وتوفير الضمانات للدخول في المفاوضات وانهم يعتقدون مبدأ الحياد وعدم الدخول في الأحلاف الدولية⁽¹⁰⁸⁴⁾، وقد عبر بورقيبة إثر جلستين من النقاش عن خيبة أمله في موقف القادة الجزائريين المتشدد، موضحا أن التمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال يضعف موقف الثورة الديبلوماسي، ولا يسمح بعلاج المشكلة الجزائرية، ولام القادة الجزائريين واصفا إياهم بالمتشددين وجهل قضايا السياسة، "فأما اشتراط الاعتراف بالاستقلال مسبقا قبل الدخول في التفاوض فذلك ما لم نشاهده حتى الآن في أي بلد من الدنيا"⁽¹⁰⁸⁵⁾، وردت جبهة التحرير الوطني عبر صحافتها بالتمسك بشرط الاعتراف بالاستقلال قبل التفاوض⁽¹⁰⁸⁶⁾، وبلغ الخلاف أشده، ولجا بورقيبة إلى سياسة الضغط والاستعانة بالطرف المغربي لتليين مواقفها، وتداركا لتجاوزها في تدارس القضية الجزائرية وخوفا من ضغوط بورقيبة رأت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تتابع محادثاتها في الرباط، وقد اجتمع وفد عنها بالملك محمد الخامس وافهمه وجهة نظرها في الخلاف مع بورقيبة حول مبدأ المفاوضات، وموقفها المرحب بوساطة البلدين إذا ما كانت تدرج في خدمة أهداف الثورة التحريرية، ولم يتمكن بورقيبة من إقناع الملك محمد الخامس على حمل قادة جبهة التحرير الوطني سلوك موقف معتدل من المفاوضات كما كان يطمح⁽¹⁰⁸⁷⁾، وصدر البيان التونسي المغربي المشترك اثر المحادثات مؤكدا على مواقف جبهة التحرير الوطني، ومقتصرا على اقتراح وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع لحل المشكلة الجزائرية، والدعوة " لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عاجل يفضي إلى تجسيد سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق

¹⁰⁸³ انظر، عبد القادر لعربي: المرجع السابق ص - ص 216-217

¹⁰⁸⁴ انظر، جوان غليسي: المرجع السابق، ص - ص 188-189

¹⁰⁸⁵ انظر خطاب بورقيبة بتاريخ 22 نوفمبر 1957، الحبيب بورقيبة: خطب، ج 5، مصدر سابق، ص - ص

231_238

¹⁰⁸⁶ انظر المقال الافتتاحي "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال... لماذا؟": المجاهد، ع 12 (15 نوفمبر 1957) ص

1

¹⁰⁸⁷ انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 362،

الأمم المتحدة" (1088)، وتوجهت جبهة التحرير الوطني في اليوم الموالي لصدور بيان الوساطة بنداء تضمن الإشادة بالجهود التي يبذلها رئيسا الدولتين، والموافقة المبدئية على خطوة الوساطة ورغبتها في التفاوض من أجل تحقيق الاستقلال . (1089)

وبذلك نجحت جبهة التحرير الوطني في تقوية الفرصة على بورقيبة، وكسب موقف الدولتين التونسية والمغربية الذي يكرس دوليا نجاحات مهمة، كالاعتراف بمشروعية الكفاح الجزائري، وأهلية جبهة التحرير الوطني لمفاوضة الحكومة الفرنسية ودعم مبدأ تجسيد سيادة الشعب الجزائري، وإن كانت الحكومة الفرنسية قد أعلنت رفضها للوساطة فان تمسك تونس والمغرب بها أدى إلى توفير الدعم الدبلوماسي للقضية الجزائرية، إذ تعزز موقف جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة بمصادقة الجمعية العامة على توصية تثمن الوساطة التونسية والمغربية في حل المشكلة الجزائرية (1090)، وقد اجتهدت قيادة جبهة التحرير في إثراء النقاش حول مشروع الوساطة مؤكدة على حياد تونس والمغرب في النزاع، وعلى أن أهداف الوساطة لا تقف عند حدود وقف القتال أو الحصول على ضمانات السيادة، وأن مفهوم السيادة الوارد في بيان الوساطة يعني الاستقلال الذي تنشده جبهة التحرير الوطني، "نعم لتجسيد السيادة، إن كانت تعني الاستقلال لا إذا كانت تسجل في التراجع" (1091)

ويتبين لنا أن جبهة التحرير الوطني لم تحد عن مبادئها المعلنة بعدم الدخول في المفاوضات إلا بعد الاعتراف بالسيادة الجزائرية، وجاء قبولها بالوساطة في إطار هذه المبادئ، وارضاء لرغبة الدولتين التونسية والمغربية لكنها تمسكت بمفهومها الواضح لهذه الوساطة، وقد دخلت في سجال مع أولئك المشككين في مفهوم الوساطة وأهدافها، وردت على الخطاب البورقيبي الداعي إلى الاستقلال المرحلي، والذي حاول الإيحاء بان جبهة التحرير الوطني قد تخلت عن شرط الاعتراف المسبق بالاستقلال لبدء التفاوض (1092) .

وقد حملت الرئيس بورقيبة للرد على الفرنسيين المشككين في مفهوم الوساطة، وللتذكير دائما بالأهداف الوطنية للجزائريين، وإن كان ظل وفيا لنهجه السياسي ومعاديا لجبهة التحرير لوطني في الأسلوب الواجب اتباعه لنيل الاستقلال، فإنه اكتسب القضية الجزائرية كثيرا من الدعم وهو يؤكد على تجنيد مشروع الوساطة، ويدعو الفرنسيين لقبول الأمر الواقع وتغيير الوضع القانوني الذي تدعيه على الجزائر باعتبارها أرضا فرنسية، خاصة وأن الجزائريين مصممون على تحقيق استقلالهم " إن

1088 انظر نص البيان، **المجاهد**، ع 13 (30 نوفمبر 1957) ص 7

1089 انظر بلاغ الجبهة جوبا على مشروع الوساطة في 23 نوفمبر 1957، وزارة الاعلام والثقافة (الجزائر)

:المصدر السابق، ص - ص 130-131.

1090 **EL MOUDJAHID** n° ,13 (1 Decembre 1957) T1 ,P 192 .

1091 **IBID**

1092 انظر **المجاهد** ، ع 16 (15 جانفي 1958) ص 5 .

هؤلاء الناس الذين حملوا السلاح من اجل انتزاع الاستقلال لا يمكن أن يقبلوا عرض وساطة من اجل إيقاف القتال فقط عن غير أن يكون وراءه شيء غير الإطار القانوني " (1093) .

ولا يمكن فهم هذا الموقف أنه يندرج في إطار تأييد وجهة نظر جبهة التحرير الوطني او يعبر عن توافق في الراي، وإنما يصب دائما في خدمة السياسة البورقبيية التي تجتهد في الضغط على طرفي النزاع للقبول بالحلول الوسطى، وقد سمحت ظروف تعكر العلاقات التونسية الفرنسية بلورة حد أدنى من التفاهم إزاء مشكلة علاج القضية الجزائرية، والحفاظ على جو العلاقات الذي يوفر للثورة الجزائرية مساندة لأهدافها الوطنية ودعمًا لنشاطاتها السياسية والعسكرية في تونس(1094) .

ويتضح لنا أخيرا أن السياسة البورقبيية لم تتجح في إملاء نهجها على قادة جبهة التحرير الوطني، وذلك على الرغم من سياسة الدعم و التقارب التي انتهجها النظام التونسي، ولم تكن مقترحات بورقبيية بقبول الاستقلال الذاتي والدخول في مفاوضات الحلول المرحلية لترضي قيادة الثورة أو تؤثر على مواقفها، كما انها لم تقطع علاقاتها الودية مع تونس، وقد كان بإمكانهم قطع الطريق على بورقبيية منذ البداية ووضع حد لتدخلاته في المشكلة الجزائرية، ولكنهم فضلوا عدم المصادمة حافضا على مكتسباتهم وأهدافهم المغاربية، واسهمت مناسبة الوساطة في تجذر الخلاف المنهجي بين بورقبيية وجبهة التحرير الوطني، والذي سوف يعرف تأزما مع طول سنوات الحرب ، وتعايش سياستين مختلفتين في بلد واحد.

ويتضح لنا من خلال تتبع مسيرة العلاقات الجزائرية -التونسية أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوط الداخلية والخارجية المسلطة عليه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تأكيد حضورها ونفوذها القوي في تونس والاستفادة من ضروب الدعم التي أتاحتها الاستقلال التونسي، وهكذا خدمت سياسة التضامن الأخوية خلال هذه المرحلة المتقدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية في قاعدة تونس، وثمنت علاقات التعاون والتنسيق بين الطرفين وان كانت تدخلات بورقبيية وضغوطه خدشت الى حد ما تضامن الاخوة الواجب تقديمه للجزائر المكافحة .

1093 انظر خطاب بورقبيية يوم 22 نوفمبر 1957 الحبيب بورقبيية : خطب ، ج 5، مصدر سابق ، ص ص 248- 251
1094 LE MONDE Dossiers et Documents , n° 203 .op cit . p 8

المبحث الخامس

العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على النشاط السياسي والعسكري للثورة

على الرغم من استقلال المغرب ظلت ارتباطاته قوية بالثورة الجزائرية، فقد نهض القصر بدور حركة المقاومة في دعم ثورة الجزائر، وتعهد بتوثيق العلاقة مع الحركة الثورية الجزائرية، ومع ذلك فرضت الاهتمامات القطرية والضغط الفرنسي نفسها في توجيه السياسة المغربية، وتوجب على السلطات المغربية ان تنهج سياسة دقيقة تتجنب من خلالها الضغوط الفرنسية وتدعم الكفاح التحرري الجزائري في سرية تامة، وتحافظ على استقلال وسيادة المغرب، فهل سيوفق القصر والنخب السياسية في بلورة سياسة تضامنية وارساء علاقات قوية مع جبهة التحرير الوطني تخدم أهدافها واستراتيجيتها ؟

أولا - الضغوط الفرنسية والموقف من حرب الجزائر

خطت الإدارة الفرنسية لفصل الثورة الجزائرية عن المغرب بإنهاء تحالفها مع حركة المقاومة المغربية، وبدوره اجتهد القصر في تفهم السياسة الفرنسية وعدم مصادمتها، وكان يدرك أن المرحلة الأولى من الاستقلال تتطلب تعاوننا مع السلطات الفرنسية لإتمام مفاوضات الاستقلال التام وتسلم السلطة، وهذا الموقف الحساس دفع النظام المغربي للمراهنة على كسب تفهم قيادة الثورة الجزائرية التي وعدت بمساعدات وامتيازات في المغرب المستقل مقابل احترامها للسيادة، وعليه لم يعلن المغرب الرسمي في الأشهر الأولى عن موقفه الصريح من القضية الجزائرية غير أن فترة عدم توضيح الموقف لن تطول كثيرا .

ففي سبتمبر 1956 دعا الملك محمد الخامس في خطاب وجدة الى إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية، موضحا أن المغرب لا يمكنه السكوت عما يحدث في الجزائر، وأن استقلال بلاده مرتبط بحل المشكلة الجزائرية بما يتوافق ومطامح الشعب الجزائري في الحرية، وأدى هذا الموقف الصريح وتلك المساعدة المباشرة للثوار الجزائريين بالإدارة الفرنسية إلى اتخاذ موقف معاد من المغرب والضغط عليه بكل السبل الممكنة .

وقد ظلت العديد من القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية معلقة لم تحسمها المفاوضات الفرنسية - المغربية، وتعتمد فرنسا التي اعترفت باستقلال المغرب اتخاذ كامل الاحتياطات للحفاظ على مصالحها الحيوية في المغرب، إذ أبقت ترسانة عسكرية موزعة على طول المغرب وعرضه، وتحكم قبضتها على المناطق الإستراتيجية وتنسق نشاطها مع القيادة العسكرية في الجزائر، وخلفت نفوذا سياسيا واقتصاديا ملحوظا، حتى ان كثيرا من الوطنيين نهوا الى زيف الاستقلال المحقق (1095)، واعتقد القصر انه بالإمكان التخلص من تلك القيود والمخلفات تدريجيا بالطرق الدبلوماسية، واستطاع أن يكسب إلى جانبه التيار الثوري في الحركة الوطنية المغربية وان يرضي مطامح جبهة التحرير الوطني في الاستفادة من استقلال أن المغرب، وهكذا وجد القصر نفسه بين سندان الضغوط الفرنسية ومطرقة دعم الثورة الجزائرية، فكيف وفق بين الحفاظ على علاقاته مع فرنسا وعلى رعاية التضامن مع الجزائريين.

لقد أجاب عن هذا السؤال الملك الحسن الثاني عندما سئل عام 1990 قائلا: "كل ما في الأمر أننا امتنعنا إلى أقصى الحدود عن أي تدخل مباشر واضح في الشؤون الفرنسية الجزائرية، بمعنى انه كلما كان بإمكاننا تمرير الأسلحة خفية فعلنا ذلك دون تردد، أما نقل السلاح في الشاحنات أمام أعين السلطات الفرنسية فكان من شأنه أن يشكل استفزازا، ومع ذلك فالفرنسيون لم يكونوا يجهلون أن دعما مهما كان يتدفق على الجزائريين انطلاقا من وجدة إلى فكيك رغم أن المنطقة كانت محاصرة ... " (1096)، وأوضح الحسن الثاني أن حساسية العلاقات مع فرنسا ومع جبهة التحرير الوطني كانت تدفع إلى لعبة توازنات صعبة، فبمقابل إظهار حسن النوايا لفرنسا كان المغرب الرسمي يساهم سريا في دعم قدرات الثورة الجزائرية إيمانا منه أن الجزائر تخوض معركة تحررية وأن المغرب ليس بإمكانه الحياد أو الوقوف في وجه الثورة الجزائرية، وعندما كانت تقع المشاكل والمناوشات بين الجزائريين والفرنسيين داخل المغرب وتكتشف أشكال الدعم المقدمة للثوار الجزائريين يلجا المغرب الرسمي إلى التظاهر بان الأمر

1095 اشفورد دوجلاس : التطورات السياسية في المملكة المغربية ، مرجع سابق ، ص 101 وما بعدها . ومصطفى العلوي : محمد الخامس المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997،

ص - ص، 582 - 583.

1096 الحسن الثاني: ذاكرة الملك ، مصدر سابق ، ص 22.

خارج عن نطاقه، وأدى استمرار هذا الوضع إلى تيقن الفرنسيين بان المغرب متورط في حرب الجزائر ، وعليه لجأ الى أساليب أخرى لعلاج الموقف ،وهذا ما اوضحه الأمير الحسن الثاني في شهادته قائلا : " من حين لآخر كانت تقع مناقشات وكانت تصل مذكرات احتجاج إلى والدي فيرسل في طلب مدير الأمن ليعاتبه على عدم مراقبة الجزائريين ،أو يستدعي عمال الأقاليم ويصرخ فيهم " ماذا تفعلون ؟ كونوا اكثر يقظة ؟"،في الواقع كان كل واحد على بيينة مما يجري، سواء الفرنسيون الذين كانوا يبعثون بالاحتجاجات أو المغاربة الذين كانوا يتوصلون بها ،وقد أمكننا الحفاظ على تلك الحال لان نفرا من الطبقة السياسية الفرنسية بصرف النظر عن ائمتائم كانوا بايعاز من المثقفين ،يدركون أن تلك الحرب كانت قدرة ،وانه يجب وضع حد لها في يوم من الأيام ..."(1097)

وقد اثار هذا الموقف استياء لسياسيين الفرنسيين، وظهر العسكريون داخل المغرب وخاصة في الجزائر حنقتهم على المواقف المغربية الداعمة للثورة، فكانت الوحدات العسكرية الفرنسية المتواجدة في المغرب تمارس رقابتها على نشاطات الجزائريين في المغرب ،وتنسق عملها مع قيادة وهران العسكرية ،التي لا تكف عن شن العمليات الهجومية على الجزائريين والمغربيين ،وهكذا فان الحرب الشرسة التي شنها الجيش الفرنسي في الجزائر كانت توازيها حرب أخرى متواصلة على طول الحدود الجزائرية المغربية ،اتخذت أشكالا انتقامية في الاعتداء على المواطنين المغربيين عقابا لهم على احتضانهم للثوار وللمدنيين الجزائريين (1098)، وهكذا وجد المغرب نفسه في أتون حرب الجزائر فهو لا يقدر على حماية المدنيين ،ولا يستطيع الحفاظ على الأمن والاستقرار ،والاعتداءات والمناوشات التي تدور فوق أراضيهِ . لقد تحمل المغرب الرسمي الكثير جراء حرب الجزائر ،ولم يكن بمقدوره إرضاء الفرنسيين والجزائريين في نفس الوقت، ولكن سلطته وإدارته المحلية اجتهدت في علاج المشكلات والأزمات التي كانت تخيم على المغرب وتمثل عبئا إضافيا على طموحاته الوطنية، وأما المواطنون المغربيون فإنهم عايشوا بتضامن الثورة الجزائرية وتحمسوا لدعما، وفي هذا الإطار تؤكد شهادات الفاعلين من الجانبين أن حركة تضامن فريدة من نوعها عاشها المواطنون الجزائريون والمغربيون على طول مناطق الحدود، إذ يذكر قدور الورطاسي رئيس دائرة ابركان أن قرى احفير والسعيدية وأولاد الطاهر، كانت تعيش تحت رحمة القتابل والاعتداءات الفرنسية لأنها تحولت إلى مراكز رئيسية للثورة الجزائرية، "ومع ذلك فالمواطنون المغاربة هناك لا يتألمون أبدا لأي خسارة تلحقهم، بل انهم يقابلون

1097 المصدر نفسه .

1098 عبد الاله بلقريز وآخرون: المرجع السابق، ص 71 .

كل ذلك برياطة جأش قوية، وحماس منقطع النظير على ما كانوا يتلقون من اذيات مستمرة...⁽¹⁰⁹⁹⁾، وفي نفس الوقت تحملت السلطة الادارية والعسكرية المغربية في المناطق الحدودية مسؤوليات كبرى " نعم ، انه بمواقع احفير والسعيدية وأولاد الطاهر التي كان ينطلق الجزائريون منها ، وكان الجيش الفرنسي بالتراب الجزائري يدفعهم بكل قوته كان قائدا احفير والسعيدية دائما في يقظة وحذر وفي الليل بالخصوص، فكم من ليال لم ينقطع فيها سقوط القنابل على تراب القيادتين "⁽¹¹⁰⁰⁾ .

ويؤكد الورطاسي أن القوات الفرنسية بوجدة خطت مع الجيش الفرنسي بالجزائر لشن هجوم عسكري على وجدة، وذلك بهدف القضاء على الثوار الجزائريين وقادتهم، ولكن عامل العمالة محمد بن عمرو احמידو تفتن لهذه المؤامرة إثر اعتقاله لبعض العملاء المتورطين وكانت له الشجاعة في المطالبة برحيل الجيش الفرنسي من دائرة أبركان ،ويكون بذلك أسدى خدمة جلييلة لجهة التحرير الجزائري ⁽¹¹⁰¹⁾

ولم تتقبل السلطات الفرنسية السياسية والعسكرية ذلك التجاوب الشعبي الذي يتلقاه الثوار الجزائريون في المغرب، واستنكرت في احتجاجاتها الحماية التي يلقونها من قبل السلط الوطنية والجهوية والمحلية، وطلبت من السلطات المغربية وجوب اتخاذ موقف الحياد في النزاع الجزائري ولجأت الى ممارسة ضغوطات شتى لوضع حد للدعم الذي يقدم لنشاط الثوار الجزائريين ،وقد كانت السفارة الفرنسية في الرباط وقنصلياتها ترصد مختلف أشكال المساندة وتشجب تورط المغرب الرسمي في دعم نشاطات الجزائريين المدنية والعسكرية ⁽¹¹⁰²⁾ ، إذ نبه سفير فرنسا بالرباط إلى أشكال التضامن التي يلقاها الجزائريون في المغرب، ووضح في مراسلته للسلطات الفرنسية أن نشاطات الجزائريين العسكرية تزداد اتساعا، وانهم يلقون المساندة الشعبية والرسمية، وذكر بتفصيل ما يقدمه بعض المسؤولين الحكوميين للثوار من مساعدات وتسهيلات إدارية، ومنهم ولد امر احמידو عامل إقليم وجدة وعبد الله الصنهاجي عامل الناظور .

واكد السفير الفرنسي في ختام مراسلته على أن المغرب ماض في دعمه للثورة الجزائرية رغم الاحتجاجات والمباحثات الرسمية، وأن تطمينات المسؤولين الحكوميين لن تغير من الأمر شيئا . " لا جدال في أن الثورة الجزائرية تتلقى من المغرب واتلاقا منه مساعدات وإعانات مهمة تأتي في طبيعتها تلك التي تقدمها الجالية الجزائرية المتواجدة في هذا البلد

¹⁰⁹⁹ قدور الورطاسي: اربع سنوات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، مطبعة البلاد، الرباط ، (دت) ص 25.

¹¹⁰⁰ المصدر نفسه ، ص 26

¹¹⁰¹ انظر قدور الورطاسي: المصدر السابق ، ص، ص، 33، 30

¹¹⁰² المصدر نفسه ، ص – ص 30-33

،ولقد فاتحت في هذا الشأن يوم 07 فيفري 1957 السيد البكاي والسيد إدريس المحمدي، ووجهت مذكرة بخصوص هذه المباحثات إلى الدوائر المختصة، وقد أكد لي السيد إدريس المحمدي عزم حكومته الأكيد على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحيلولة دون تكوين مجموعات قتالية جزائرية على أرض المغرب تنطلق منه لمهاجمة القوات الفرنسية... غير أن الأيام المقبلة وحدها كفيلة لكشف مدى صدق هذه التصريحات ،علما بأنها لن تغير في شيء من موقف المغرب المبني والعقائدي من المسألة الجزائرية... "(1103) .

لقد كانت السلطات السياسية في باريس تأمل في أن يغير المغرب من مواقفه من المسألة الجزائرية، فكانت تطلب من السلطان محمد الخامس عدم تعريض الصداقة الفرنسية - المغربية والكف عن دعم الثوار الجزائريين ،في حين أقر القادة العسكريون في المغرب والجزائر انتهاج سياسة القوة مع المغرب للحد من تورطه في المشكلة الجزائرية ، معتقدين أن المغرب وجه طعنة للساسنة الفرنسيين وهو يعادي فرنسا التي مكنته من الاستقلال بالأمس ،وان أسلوب الضغط العسكري وحده الكفيل بإرجاع الأمور إلى نصابها، ولهذا تشجعوا لتدبير عملية اختطاف القادة الجزائريين الذين نزلوا ضيوفا على المغرب في أكتوبر 1956 وتعاليت لهجتهم بضرورة تأديب المغرب على مروقته، حتى أن البعض دعى إلى إعادة احتلاله من جديد. (1104)

وفي ظل انقطاع العلاقات المغربية الفرنسية بسبب اختطاف الزعماء الخمسة تدعم حضور الثورة الجزائرية القوي في المغرب، وازداد انتظام نشاطاتها خلال عام 1957، وفي نفس الوقت تنامي ساعد المقاومة المغربية في الجنوب، وقد أدى حادث اختطافها لثلاثة ضباط جنوب أغادير إلى تصاعد الخلاف بين قيادة القوات الفرنسية والسلطات المغربية ،واقترح الجنرال "كوتي" اثر فشل محادثاته مع الأمير الحسن على حكومته قيام الجيش الفرنسي بغزو المغرب غير القادر على تحمل مسؤولياته، غير أن التخوف من مقتل الضباط الأسرى وعلى مصير المستوطنين الفرنسيين وقف حائلا أمام ذلك باعتراف الجنرال كوتي نفسه (1105)

وقد أرسل الملك محمد الخامس الكولونيل "تويا" لإقناع الحكومة الفرنسية بتفهم الموقف المغربي، سواء من جهة مطالبه المشروعة في تحرير بلاده أو إزاء نشاط الثوار الجزائريين في المغرب، وعقدت محادثات مغربية فرنسية فيما بعد اشترط فيها المغرب جلاء القوات الفرنسية عن مناطق الجنوب، وأصر خلالها الجانب الفرنسي على أن إرضاء بعض طموحات المغرب

الترابية لن يتم إلا إذا التزم بعدم دعم الجزائريين في حربهم ضد فرنسا وانقطعت المحادثات دون التوصل إلى أية مفاهمة. (1106)

وباعتراف الأوساط الفرنسية فإن حادثة أسر الضباط الثلاث ومطالب المغرب الترابية لم تكن هي سبب الأزمة، ذلك أن العسكريين الفرنسيين الذين لم يستطيعوا منع تسرب الجزائريين من المغرب واليه اتهموا المغرب بإيوائه ودعمه للعناصر المسلحة الجزائرية، وهددوا باستعمال القوة ضده، وعلى اثر حوادث الحدود اجتمع الجنرال "كوتي" في نهاية نوفمبر 1956 مع وزير الداخلية المغربي ادريس المحمدي، ودار بينهما نقاش ساخن، ورد المحمدي على الادعاءات الفرنسية، مؤكدا أن على فرنسا تحمل مسؤولياتها إزاء المشكلة الجزائرية التي تهدد الاستقرار في كامل الشمال الإفريقي وخاطب محدثه قائلا: "إن المغرب ليس عدوا لفرنسا، لكننا في نزاعكم مع الجزائر لا نخفيكم أن عطفنا ودعمنا هو من نصيب الطرف الجزائري، إن الجزائريين اخوة لنا، ونحن ملزمون بدعمهم في كفاحهم من اجل الاستقلال..." (1107)

لقد أدت حوادث الحدود التي كان يتسبب فيها نشاط الثورة الجزائرية أو إعتداءات القوات الفرنسية إلى تعريض السيادة المغربية لمخاطر جمة، خاصة أن المغرب لم يستقر وضعه الأمني والسياسي، وقد اجتهدت قيادة الثورة الجزائرية في تفهم هذه الوضعية، لكن الوحدات العسكرية الفرنسية المعادية بنشاطها كانت تثير الامتعاض، إذ واصلت نشاطها في ترصد حركات الجزائريين والمساعدات التي يتلقونها من قبل المغرب، وضاعفت القيادة العسكرية من اعتداءاتها على التراب المغربي (1108)، وقد كانت تهدف أولا الى وضع حد لنشاط الجزائريين داخل المغرب، وثانيا إلى بعث الشقاق بين القيادتين الجزائرية والمغربية (1109)، وقد نشطت الفرقة 30 مشاة ميكانيكية بوجدة في القيام بعدة نشاطات حربية بالتنسيق مع القيادة العسكرية في الجزائر، ودون احترام السيادة المغربية مما خلف استنكارا واسعا في الأوساط المغربية والجزائرية، واثر على تعكر العلاقات الفرنسية- المغربية.

وقد أقرت اتفاقية الاستقلال بقاء هذه الفرقة في مراكز معينة بعمالة وجدة، واتخذ العدو كامل احتياطاته للحفاظ على تمركزه الاستراتيجي في المغرب، وضمان مراقبة مناطق

1106 مصطفى العلوي : المرجع السابق ، ص - ص، 596 - 597.

1107 Georges Chaffard : op cit p, 121

1108 كانت القيادة العسكرية في الجزائر بفضل التنسيق مع شبكة استخباراتها في المغرب ترصد نشاط الجزائريين والدعم المقدم لهم من قبل المغرب، انظر، تقرير القيادات العليا للقوات الغربية المشتركة في الجزائر بتاريخ 30 أبريل 1958

1109 Benjamin STORA: op cit ,p-p,50-51

الحدود، وكانت الوحدات تقوم بدوريات روتينية في مناطق الحدود الشمالية والجنوبية، وتخوض كمائن واشتباكات واعتداءات على السكان (1110)

ونتج عن هذه الكمائن والدوريات والملاحقات كثير من الحوادث اليومية التي كان يتأثر لها المغرب الشعبي والرسمي، ولم تنقطع هذه الحوادث بعودة العلاقات الفرنسية - المغربية في جويلية 1957، إذ استمرت اعتداءات العسكريين باسم حق المتابعة وكثرت الحوادث في نهاية عام 1957 وبداية عام 1958، خاصة مع تزايد نشاط جيش التحرير المغربي بالجنوب، وكثرت حوادث الاعتداءات التي تزامنت مع عقد التحالف الفرنسي الإسباني لضرب جيش التحرير المغربي في الجنوب وطرح مشروع الوساطة، وقد أثرت الضغوط الفرنسية على المغرب وساهمت الى حد ما في تحديد علاقته بالثورة الجزائرية كما سيأتي بيانه .

ثانيا - تطور العلاقات مع المغرب وتأثيرها على نشاط الثورة

توضح فيما سبق أن حرب الجزائر كان لها تأثير بالغ على المغرب المستقل وعلى علاقاته مع فرنسا، ويهمننا أن نتبين انعكاسات ذلك على علاقته مع جبهة التحرير الوطني، التي كانت تمارس نشاطا واسعا في المغرب، وتبحث عن تضامن حقيقي لدعم قدراتها العسكرية، فهل سيوفق المغرب في ظروفه تلك لتحسين علاقاته مع جبهة التحرير الوطني.

لقد ساعدت كثير من العوامل في تكريس القصر لعلاقات وطيدة مع قادة الثورة الجزائرية، ونتج عنها تقديم وعود سخية بمساعدة الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا ومنح تسهيلات مهمة لنشاط الثورة في المغرب، وأدى ذلك إلى تأكيد اهتمام المغرب السياسي بالقضية الجزائرية وإلى بناء إستراتيجية خاصة بقاعدة المغرب، وعليه ارتبط قادة الثورة الجزائرية بعلاقات وطيدة مع السلطات المغربية على مستويات مختلفة. (1111)

واستغل قادة جبهة التحرير الوطني تلك الظروف الخاصة التي استغل فيها المغرب وارتباطاتهم مع مختلف القوى العسكرية والسياسية لبناء علاقة حميمة مع القصر، وكانت المبادرات الأولى مبكرة، إذ أرسل وفد من الجزائر ليشترك في احتفالات عودة الملك محمد الخامس من منفاه ويربط الاتصال والعلاقة معه (1112)، ونجحت بعثة العربي التبسي في التقرب

¹¹¹⁰ انظر عن هذه الفرقة تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات " المغرب والثورة الجزائرية " **A.N.A**

:GPRA B N 6 , DOS 12:

¹¹¹¹ شهادة الطيب الثعالبي. مقابلة مع الباحث

¹¹¹² بمناسبة عودة الملك والاحتفاء بعيد العرش (16 نوفمبر 1955) ارسل عبان رمضان اربع شخصيات لتمثيل جبهة التحرير الوطني في استقبال وتهنئة الملك ، اذ كلف الشيخ خير الدين وعلى مرحوم بالاتصال بالسلطات الفرنسية والاحزاب السياسية، وطلب من العربي التبسي الاتصال بمحمد خطاب طلبا لمساعدته ،في حين

أكثر من السلطات بواسطة محمد خطاب⁽¹¹¹³⁾، وتأكد الشيخ خير الدين مبعوث عبان رمضان إلى المغرب من إمكانية الاستفادة من الاستقلال المغربي خاصة بعد أن اعتمد ممثلاً لجبهة التحرير الوطني في المغرب عام 1956.

واستعطافاً لموقف الملك أرسل عضو الوفد الخارجي للجبهة حسين آيت احمد رسالة الى السلطان سلمها له محمد خطاب، ويذكر الطيب الثعالبي أنه ترجم هذه الرسالة التي تسلمها من بوضياف، وأنها اشتملت على طلب مساعدة الثورة الجزائرية وتجنيد السلطان لدعمها، وان آيت احمد عمد إلى مقارنة قضية الجزائر بالقضية الفلسطينية، وطالب بدعم كفاح الشعب الجزائري حتى لا تضيق الجزائر كما ضاعت فلسطين والأندلس، ونقل خطاب لبوضياف والثعالبي أن الملك تأثر بما تضمنته الرسالة من استعطاف إلى درجة أنه بكى، وطلب من خطاب وعبد الكريم الخطيب عقد لقاء مع مسؤولي جبهة التحرير الوطني، فذهب إليه محمد بوضياف والطيب الثعالبي، وذكر هذا الأخير أن اللقاء كان تاريخياً وأن الملك أبدى خلاله استعداده التام لمساعدة الثورة الجزائرية⁽¹¹¹⁴⁾، ولا يتذكر الثعالبي تاريخ هذا اللقاء ولكنه يشير إلى أنه يعد أول اتصال بالقصر وحصل عشية رحيل بوضياف إلى القاهرة، ونرجح ان يكون ذلك عشية الإعلان عن استقلال المغرب في مارس 1956 .

في هذه المرحلة استفادت ثورة الجزائر كذلك من نصيرين فاعلين هما :عبد الكريم الخطيب وحافظ إبراهيم، كانا على علاقة وطيدة مع القصر، ويبدلان جهوداً لتجنيد رجال المقاومة والسلطات المغربية من أجل دعم الثورة الجزائرية، وقد ارتبطا بابن بلة وابن مهدي وبوصوف، وحضرا لقاء جمع محمد الخامس بقيادة الوفد الخارجي في مدريد .

وخلال لقاءه بابن بلة أكد الملك محمد الخامس دعمه التام لكفاح الشعب الجزائري واستعداده الرسمي لتقديم المؤازرة المادية والمعنوية، معرباً ان المغرب المستقل سيكون بمثابة عمق استراتيجي للثورة الجزائرية وسيتجاوب مع مطالبها، والتي يذكر احمد ابن بلة بشأنها أنها اشتملت على خمس وعشرين بنداً، تتعلق بحرية تمرير الأسلحة والرجال، واعتماد القواعد الخلفية، وتقديم التسهيلات الادارية والدعم السياسي والديبلوماسي للقضية الجزائرية... الخ، وقد قبل الملك بكل ذلك وأضاف أشكالاً أخرى من صنوف الدعم، الأمر الذي جعل احمد ابن بلة يمضي بعيداً في إقرار الاعتراف بتكريس العلاقة مع القصر وتنسيق العمل معه من أجل دعم

تبقى مهمة مفدي زكريا مجهولة، وكان قد انشئت بين يدي الملك قصيدة هنا فيها الملك والشعب المغربي و أكد فيها على وحدة قضايا المغرب العربي .

¹¹¹³ Farouk BEN ATIA : **Si Mohammed KHATAB**... op cit , p- p 73-74 ,

¹¹¹⁴ انظر، شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث، وكذا شهادته، في : جيش التحرير المغربي 1948-1955 ،

الثورة الجزائرية، ويقر فيما بعد بوفاء الملك قائلا : "والرجل كان عظيما وصادقا في كل النقط التي اتفقنا عليها في مدريد..."⁽¹¹¹⁵⁾

وهكذا يبدو لنا أن وضعية المغرب كانت مختلفة عن الوضعية التونسية، إذ حصل إجماع قادة الثورة الجزائرية على تكريس العلاقات مع القصر، باعتبار انه يمثل السلطة الشرعية والسياسية دون منازع، وبحكم موالات قادة المقاومة والأحزاب السياسية له، ويبدو أن الوفد الخارجي للجبهة لم يغتر كثيرا بمثالية الخطاب، وتأكد من استحالة مواصلة المعركة الموحدة مع أنصار مغربة الحرب المناوئين لسلطة القصر، كما أن نصائح حافظ إبراهيم وعبد الكريم الخطيب والمصريين كانت كلها تؤكد ان التحالف مع القصر هو خير ضمانة لدعم الثورة الجزائرية، وذلك وفق استراتيجية جديدة تعتمد على خيار الاستفادة من الاستقلال المغربي وعدم معاداة النظام⁽¹¹¹⁶⁾، واما وضعية تونس المقسمة بين أنصار بورقيبة واليوسفيين كانت تسمح بالرهان على الاستقلال القطري من جهة وعلى دعم أنصار مغربة الحرب من جهة أخرى

ومنذ البداية بدا القصر متعاطفا وسخيا مع الثورة الجزائرية، وفي نفس الوقت اجتهد في احتواء جبهة التحرير الوطني حتى لا تكون عقبة في وجه استقلال المغرب وبناء مؤسساته القطرية، وفي تنظيم ومراقبة نشاط الثوار الجزائريين حتى لا يخل بالسيادة المغربية ولا يتهدد العلاقات الفرنسية - المغربية، واهتمت جبهة التحرير الوطني بالحفاظ على وضعيتها السابقة في المغرب، والاستفادة من الدعم المغربي في تفعيل القاعدة الغربية التي أنيطت بها مسؤوليات كبرى في دعم القدرات العسكرية لمناطق وسط وغرب الجزائر⁽¹¹¹⁷⁾

وقد ساعدت عوامل كثيرة على تحسين العلاقات الجزائرية المغربية وإحراز نفوذ قوي للثورة في المغرب نذكر من أهمها :

أولا : ان الجبهة الجزائرية كانت موحدة القيادة وجيدة التنظيم بفضل جهود قادة الولاية المشرفة على كامل الحدود الجزائرية - المغربية، وبفضل الانضباط السائد والنظام المحكم الذي يسير قاعدة المغرب، فقد اخضع بوصوف السلطة السياسية التي كان يمثلها الشيخ خير الدين وكذا الجهاز المدني الذي كان يديره الطيب الثعالبي في المغرب الغربي، وتجنب بذلك

¹¹¹⁵ انظر شهادة احمد ابن بلة ، جريدة الاتحاد الاشتراكي، مرجع سابق، واحمد ابن بلة: المصدر السابق ،

ص، 101

¹¹¹⁶ انظر، محمد خليدي وحميد خباش : المصدر السابق، ص - ص، 39 - 70، والديب فتحي: المصدر السابق،

ص - ص، 185 - 186 .

¹¹¹⁷ Mohammed GUENTARI : op cit ,T2, p 604 et suivant

التداخل في الصلاحيات وحالات الفوضى، وأمكن له تسيير شؤون الثورة العسكرية والسياسية والمدنية والإشراف على توجيه العلاقات مع السلطات المغربية (1118)

ثانياً : الموقف المغربي المتضامن مع الثورة الجزائرية، إذ كان المغرب ملكاً وحكومة وشعباً يشعر بواجب دعم كفاح الشعب الجزائري والتضامن مع قضيته، وكان على السلطات الرسمية أن تتجاوب مع شعور التجاوب الجارف الذي يكنه الشعب المغربي للثورة الجزائرية، خاصة وأن الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية كانت تعزف على وتر الوحدة المغربية، وتمجد تلك التضحيات التي يقدمها الشعب المغربي في سبيل نصرته الجزائرية .

ثالثاً : الهموم الوطنية التي كانت تجمع النخب السياسية حول مسألة التحرر والجلاء، بمقابل اهتمام الجزائريين بتحرير وطنهم - قلب المغرب العربي - تشكل إجماعاً في المغرب بضرورة استرجاع السيادة على المناطق الشمالية والجنوبية الخاضعة للاحتلالين الإسباني والفرنسي وجلء القوات الأجنبية، ومثل جيش التحرير المغربي في الجنوب عضداً لكفاح الجزائريين في تصور هذه النخب، وعندما تهدده الخطر في بداية عام 1958 صدرت الدعوة إلى وحدة الكفاح في المغرب العربي، وهو مطلب ما فتئت جبهة التحرير الوطني ترفعه بإلحاح .

رابعاً : رغبة الطرفين في بناء علاقات تعاون صادقة يملئها الجوار الجغرافي، وحتمية التضامن الأخوي، والماضي المشترك فقد اهتم قادة الثورة الجزائرية بكسب الموقف المغربي، وحرص النظام المغربي بدوره على إرساء علاقات التضامن والتنسيق معهم وقد حصل الاتفاق السياسي بين الطرفين على بناء علاقات قويمية، وبالشكل الذي يضمن مصالحهما، ويساعد على رعاية التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية، وإن كانت جبهة التحرير الوطني لم تلزم النظام المغربي بمسودة اتفاق إلا أن المحادثات الرسمية أفضت للاتفاق على صيغة تعامل وتنسيق قامت عليها علاقات الطرفين، ويمكننا تحديدها في النقاط الآتية :

- اعتراف الطرفين بشرعية تمثيلهما .
- التضامن المشترك وتنسيق العمل من أجل نصرته كفاح الشعب الجزائري وتحقيق آمال شعوب المغرب العربي .
- تعهد المغرب الرسمي بتقديم دعمه المادي المباشر لجبهة التحرير الوطني وبشكل سري، خاصة في مجال تمرير الأسلحة وإنشاء القواعد الخلفية .

- التزام جبهة التحرير الوطني باحترام السيادة المغربية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، وأن تبلغ السلطات المغربية عن نشاطاتها، وتمنع تسرب الأسلحة للمغربيين

— اعتماد ممثلين لجبهة التحرير الوطني لدى الملك، يقومون بربط الاتصال بالسلطات المغربية والإشراف على مختلف شؤون الثورة في المغرب . (1119)

وعلى ضوء هذه العلاقات تشجع القصر لإعلان مؤازرته للقضية الجزائرية، وشجب السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، مؤكدا ارتباط استقلال المغرب بالأمن والاستقرار في الشمال الإفريقي، وفي مناسبات عديدة صعد المغرب من مواقفه الداعمة للقضية الجزائرية، معتمدا ليوونة مواقف بعض السياسيين الفرنسيين، ففي المناسبات الوطنية ومن على المنابر الدولية أصبح التضامن الرسمي موازيا للتضامن الشعبي ومعبرا عنه، واستثمرا لهذا المعطى اظهر قادة جبهة التحرير الوطني تفهما للسياسة المغاربية التي ينتهجها السلطان محمد الخامس، واستجابوا لدعوته بحضور ندوة تونس، وعقد لقاء تشاوري في الرباط (1120)

وأكدت المباحثات المشتركة مع الأمير الحسن في تطوان ومع الملك محمد الخامس في الرباط على عمق ترابط العلاقات التي تجمع جبهة التحرير الوطني بالمغرب المستقل، واستعداد الطرفين لتنظيم علاقتهما وترسيمها باتفاقات مشتركة، وقد اعرب المغرب عن اعترافه بشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري، واستعداده لدعم مطالب ونشاطات الثورة ودفاعه عن مبدأ استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي(1121)، وقد هدف القصر من خلال هذا المسعى إلى تشجيع القادة الجزائريين للبحث عن حلول سلمية للقضية الجزائرية، في حين استطاعت جبهة التحرير الوطني تأكيد التزامات المغرب السابقة بدعم كفاح الشعب الجزائري، وكان مقرا ترسيم ذلك في ندوة تونس لولا أن السلطات الفرنسية عمدت إلى قرصنة طائرة الزعماء الخمسة واجهاض الندوة.(1122)

وعلى ضوء قطع العلاقات مع فرنسا وازدياد حجم التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية بادر القصر إلى تثمين الدعم المقدم للثورة الجزائرية في الأراضي المغربية، وقد وجد نفسه

¹¹¹⁹ اعتمدنا في استخلاص هذه البنود على شهادات الفاعلين، وبخاصة: شهادة الطيب الثعالبي، و منصور

بوداود، و احمد ابن بلة، وعبد الكريم الخطيب

¹¹²⁰ Benjamin STORA : op cit , p- p, 52-53.

¹¹²¹ شهادة، الغالي العراقي، مقابلة مع الباحث، وكذا كتابه، الغالي العراقي: المصدر السابق، ص – ص، 155–157

¹¹²² H ocine AIT AHMED op cit p, 126

أمام طلبات متزايدة يلح عليها قائد الولاية الخامسة بوصوف المستقر في وجدة، وفي خدمة مخطط لجنة التنسيق والتنفيذ الهادف إلى جعل المغرب واجهة رئيسية لقواعد الثورة الخلفية، ولمد ولايات الداخل بالأسلحة والجنود، وقد ارتبطت السلطات المغربية بالتزامات إزاء المسؤولين الجزائريين في المغرب، ففي المجال المدني منحوا سلطات الإشراف على اللاجئين والمستوطنين الجزائريين قصد تفعيل مساهمتهم في دعم الثورة، فكان النظام المدني يشمل جميع المدن والأقاليم المغربية، في حين تشرف القيادة العسكرية على مخيمات اللاجئين في أطراف الحدود الشرقية للمغرب، وتم الاتفاق مع السلطات المحلية على حل مشاكل اللجوء الجزائري في إطار من التعاون والتنسيق⁽¹¹²³⁾

وفي المجال السياسي اتفق ممثل جبهة التحرير الوطني في المغرب الشيخ خير الدين مع السلطات المغربية على مجالات التعاون وحدود العلاقات التي تربطه بالسلطات المغربية، وقد ذكر أن مجال عمله التنسيق مع السلطات المغربية شمل النقاط الآتية :

— تعميق الاتصالات السياسية بالسلطات المغربية والسفارات العربية والأجنبية المقيمة في المغرب، وذلك بقصد حشد الدعم والتعريف بالقضية الجزائرية .

— إحصاء الجزائريين المقيمين بالمغرب، وتوثيق الاتصال بهم وحل مشاكلهم ورعايتهم

— تكوين لجان التضامن وجمع التبرعات بصفة منتظمة يشارك فيها الجزائريون والمغربيون

— العمل على تهيئة مراكز التدريب وجمع الأسلحة، وإنشاء القواعد الخلفية للثورة في المغرب

من مراكز عسكرية واجتماعية وصحية... الخ⁽¹¹²⁴⁾

وأشاد الشيخ خير الدين بالعلاقات الودية التي جمعتها مع القصر وبالرعاية والدعم الذي قدم له لأداء مهماته في المغرب قائلا: "ووجدت معاونة صادقة من رجال السلطة هنالك"⁽¹¹²⁵⁾، وبمقابل ذلك اشتكى القادة العسكريون من عراقيل ومشاكل حدت من نشاطهم في المجال العسكري، فهل يعني ذلك أن سبب تدهور العلاقات الجزائرية-المغربية ارتبط أساسا

1123 شهادة الثعالبي الطيب، مقابلة مع الباحث

1124 الشيخ محمد خير الدين : المصدر السابق، ص 182.

1125 المصدر نفسه .

بالنشاط العسكري داخل المغرب وان الشيخ خير الدين لم يكن مطلعاً عليها ، أم أن شهادته هذه تحكمها عوامل سياسية ودوافع شخصية ؟ .

لقد أشرف بوصوف على النشاط العسكري وبعده هواري بومدين ، ويبدو أن قائدي الولاية الخامسة وقاعدة المغرب اظهرا امتعاضهما من العلاقات التي تجمعهما بالسلطات المغربية خاصة المحلية منها ، وذلك بسبب تزايد المشاكل والعراقيل المواجهة للنشاط العسكري في عمالة وجدة ، ففضلا عن العمليات العسكرية التي كانت تشن ضد الثوار في المغرب من قبل القوات الفرنسية ، وتسبب قادة الجيش الملكي والمصالح الأمنية في مضايقات طالت تحرك وحدات الجيش ومرور الأسلحة ، مما اضطر مسؤولي الثورة إلى تضيق دائرة السرية في التعامل مع الجيش والسلطات المغربية (1126) ، ومثل هذا الأمر تجاوزا وخروجا عن النظام أثار مخاوف للنظام المغربي ، وهكذا اندفع في عام 1957 لطرح بعض المسائل الحساسة في العلاقة مع جبهة التحرير الوطني مثل التعاون القائم بين الثوار الجزائريين وجيش التحرير المغربي في الجنوب (1127) ، وقضية الحدود (1128) ، ونشاط الثورة الجزائرية العسكري المتزايد في المغرب ، والذي يثير ردود فعل الفرنسيين ، ومخاوف المغرب من انتقال المعركة إلى أراضيه وتأثره بإيديولوجيات الثورة الجزائرية .

وأمام المضايقات التي طالت نشاط الجزائريين داخل المغرب اقترح بوصوف على الوفد الخارجي للثورة التدخل لدى السلطان المغربي ، ورفع انشغال ومطالب الثورة الجزائرية وتمت تهيئة لقاء مع الملك في مدريد أثناء زيارته الرسمية لإسبانيا يوم 11 فيفري 1957 ، وافاد احمد توفيق المدني الذي رافق دباغين للاجتماع بالملك أن هذا الأخير كان مهتما بضرورة عقد لقاء تشاوري مع قادة جبهة التحرير الوطني للنظر في بعض القضايا السياسية والعسكرية المطروحة ، وقد أكد استمرار دعم المغرب للقضية الجزائرية بكل السبل الممكنة ، وتم عقد اجتماع موسع ضم من الجانب الجزائري ، دباغين والمدني ومهري وبوصوف ، ومن الجانب المغربي احمد بلافريج وعبد الكريم الخطيب والحسن الثاني ، ودرس الوفدان تطور العلاقات الأخوية التي تجمعهما ، وناقشا سبل حل القضية الجزائرية ومؤازرة الثورة الجزائرية انطلاقا من الأراضي المغربية ، وقد أكد الملك استعداده الكامل لتقديم المساعدات التي يرغب فيها الجزائريون بما في ذلك المطالب المتجددة المرتبطة بحرية مرور الأسلحة ، واتخاذ مناطق

1126 شهادة الطيب الثعالبي ،مقابلة مع الباحث ، وشهادة منصور بوداود ، مقابلة مع الباحث

1127 كان التوجه الثوري بقيادة البصري يبحث عن تحالف مع الثورة الجزائرية ، انظر ، محمد البصري : المصدر

السابق ، ص 84 .

1128 اثبرت قضية الحدود منذ استقلال المغرب و اعلان الحكومة الفرنسية انشاء وزارة الصحراء في أوت ،

الحدود مراكز للنشاط العسكري، وجدد الملك تأييده للثورة الجزائرية مهما كانت الظروف والأحوال⁽¹¹²⁹⁾، وتوضح شهادة عبد الحميد مهري أن الوفدين اصطدما بظهور خلافات تتعلق بنشاط الجزائريين في المغرب، والمطامح الترابية التي كان وراءها حزب الاستقلال، وأنه منذ تلك اللحظة بدأت الصراعات الخفية بين قيادة جبهة التحرير الوطني والقصر، وإن المفاوضات كانت فاشلة بخصوص رسم الحدود في حين لاحظ بداية انحياز مغربي للجانب الفرنسي، خاصة من خلال مباشرته للمفاوضات مع فرنسا وقبوله المشاركة في مراقبة الحدود الجزائرية المغربية⁽¹¹³⁰⁾

ويبدو أن المغرب اعتقد أن ذلك يساعد على وضع حد لسلطة جيش التحرير المغربي في الجنوب ويدعم نشاط الثوار الجزائريين، وفي الحقيقة فإن تمركز القوات الملكية المسلحة على الحدود خلق مضايقات لنشاط الجزائريين من جهة وقدم خدمات لفرنسا من جهة أخرى، الأمر الذي أثار حفيظة قادة جبهة التحرير الوطني، وقد أكد بوصوف أن ثمة تغيرا واضحا في المواقف المغربية، يتجسد يوميا في المضايقات والمشاكل التي تعرقل نشاط الثورة الجزائرية، وفي الضغوط السياسية التي يظهرها القصر وحزب الاستقلال⁽¹¹³¹⁾، وقد اصطدم قادة الثورة بالكثير من الضغوط التي تتناقض وتصريحتات الرسميين، حفلت الوثائق الأرشيفية بأمثلة كثيرة منها⁽¹¹³²⁾

وأمام ذلك طلب بوصوف من مسؤول الوفد الخارجي دباغين ومن المدني الانتقال الى المغرب، والوقوف على واقع العلاقات ميدانيا، وما تعانيه قيادة الثورة من مشاكل وصعوبات تعوق سيرها، بسبب "معارضة جهات مسؤولة عليا في المغرب..."، ويوضح المدني انه انتقل رفقة دباغين إلى المغرب يوم 18 فيفري 1957، واطلع على تفاصيل تلك المشاكل والصعوبات التي عرضها مسؤولوا الثورة بحضور الشيخ خير الدين، وأنه تمت طمأننة الجميع خاصة العسكريين المتذمرين بما أبداه الملك من تأييد ودعم لنشاط الجزائريين في المغرب، وقد تمثلت هذه الصعوبات في تلك المشاكل اليومية التي تتهدد نشاط الثورة داخل المغرب، وفي الخلاف مع حزب الاستقلال ورجال المقاومة حول الأهداف والمبادئ الإيديولوجية للثورة، ومسألة الحدود التي تعد مربط الفرس في الخلاف .

وعقد قادة جبهة التحرير الوطني اجتماع عمل مع مسؤولي حزب الاستقلال في بيت المهدي ابن بركة، حضره عدد من رجال حزب الاستقلال والمقاومة، ومنهم الفقيه غازي وعمر

1129 انظر احمد توفيق المدني :المصدر السابق ، ص 280 .

1130 شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

1131 انظر فتحي الديب :المصدر السابق، ص 218 .

1132 A.N.A :GPR A ,B 6, DOS 12 " le Maroc et la Revolution Algerenne"

عبد الجليل... الخ، ويذكر المدني أنه بادر بمخاطبتهم مركزا على ضرورة التضامن بين الاخوة الأشقاء وتجاوز سوء العلاقات الطارئ وذلك من أجل خير الجميع، استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي، وان ابن بركة تحدث باسم الحزب قائلا: "يوجد بيننا خلاف فعلا، حول المقاصد وحول الأهداف، وهذا الخلاف يزداد اتساعا يوما بعد يوم سببه الأساسي أننا نسمع من الكثير من الجزائريين، بل من بعض مسؤوليهم هنا ما يفيدنا أن الجبهة تسير في طريق شيوعي وتعمل لفائدة الشيوعية..."

ولأن إيديولوجية الثورة بدت غامضة لحزب الاستقلال خلص ابن بركة للتأكيد أنه "يكاد يستحيل أن نعمل على مساعدة حركة ليست لها أهداف واضحة، وتصدى المدني ودباغين لتكذيب تلك الأقوال والشائعات التي تلبس أهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، مؤكدا على وطنية وإسلامية الثورة الجزائرية الواضحة في مواثيقها ومبادئها، وأمام الحجج والتبريرات المقدمة اقتنع رجال حزب الاستقلال بوضوح مبادئ الثورة الجزائرية، والتي لا ترتبط بالأفكار الشيوعية وانفض الاجتماع برفع كل تلك الالتباسات، وتأكيد ابن بركة أنه لم يبق أي خلاف إيديولوجي مع الثورة الجزائرية (1133)

وواجتمع دباغين والمدني بالملك محمد الخامس في قصره ليلا، وأبلغاه انشغالات ومطالب الثورة الجزائرية، ونتائج مباحثاتها مع حزب الاستقلال، فأبدى الملك مباركته وأكد وعوده المقدمة في مدريد موضحا "أن المغرب كله لا فرق بين حاكم ومحكوم مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرفة، وإن كانت بعض الشكوك سببها تصريحات وأعمال طائشة، قد ساورت أنفس بعض رجالنا، فقد قشعتم سحوبها..." (1134)

وبخصوص الأسباب الحقيقية للخلاف أشار المدني إلى انه خلص من وراء تحقيقه إلى أن الخلاف مع حزب الاستقلال سببه إيديولوجي، ذلك "أن بعضا من الجزائريين الذين جاءوا المغرب من اجل الإثراء الخاص أو من اجل الشيخ مصالي، وبعض الذين دستهم فرنسا على الثورة هم الذين كانوا يشيعون عمدا تلك الشائعات المغرضة، ويتعمدون نشرها في الأوساط التي تمس من قريب حزب الاستقلال والمقاومة والقصر" (1135)، ونعتقد بالرجوع إلى ظروف تلك الفترة أن حزب الاستقلال كان يختفي وراء المطامح الجغرافية التي طرحت بحددة آنذاك، ويظهر مبررات أخرى ثانوية للخلاف كمسألة إيديولوجية جبهة

1133 انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق ص - ص 281-282

1134 انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص - ص، 283-285

1135 المصدر نفسه، ص 285.

التحرير الوطني، وذلك للضغط أكثر على قيادة الثورة لتسلم بتلك المطالب⁽¹¹³⁶⁾، وقد أشار المدني إلى أن لقاءه مع علال الفاسي يوم 24 فيفري تناول موضوع مطالبته التي لا تكل بمغربية مناطق عديدة من الجزائر والتي تتناقض ومبدأ وحدة المغرب العربي⁽¹¹³⁷⁾، كما أن الضغوط الفرنسية والرغبة في إعادة العلاقات مع فرنسا أسهمت في تراجع الموقف المغربي المتضامن مع الثورة الجزائرية، وكلها عوامل أكدت حضورها في حين لا تجلي شهادة المدني سوى خلاف الاستقلايين الإيديولوجي مع قيادة جبهة التحرير الوطني .

وهكذا تم تجاوز المشاكل التي كانت تحد من نشاط الثورة وتوتر العلاقات مع السلطات المغربية، وقد اسهم موقف الملك محمد الخامس في دفع حزب الاستقلال، والسلطات الحكومية للحفاظ على التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية رغم كل الخلافات والمشاكل .

وتفيد شهادات عدد من مسئولو الثورة أن المغرب قدم خلال سنة 1957 أشكالاً مختلفة من الدعم والمساندة لنشاط الثورة، إذ تواصل الدعم السياسي والعسكري، وكانت الحدود سهلة العبور، والأراضي الشرقية المغربية مركزاً لنشاطات جيش التحرير الوطني، وكان بوصوف ينسق نشاطه مع السلطات المغربية ويكسب دعم السلطان محمد الخامس الذي يتدخل باستمرار لتقديم مختلف التسهيلات والمساعدات وفض المشكلات، وقد انتدب له ممثلين رسميين للاتصال به هم أساساً الشيخ خير الدين في المجال السياسي ومنصور بوداود وعباسي عزوز في المجال العسكري، وخلال هذه الفترة تشيد شهادات الفاعلين بالدور التضامني للسلطات المغربية وتتطور العلاقات السياسية والعسكرية بين الجانبين⁽¹¹³⁸⁾، ويرجع ذلك أساساً إلى حركية التضامن الشعبي وإلى السند الذي يقدمه عاهل المغرب للثورة الجزائرية، "فبالرغم من بعض الصعوبات العابرة، التي تعترض أحياناً علاقتنا مع السلطات المغربية، تتعلق بمشكلة الحدود أو بتمركزنا في بعض المدن المغربية، فإنه من الإنصاف أن نذكر أن عاهل المغرب رحمه الله لم يفتر في وقت من الأوقات في تقديم دعمه المطلق لجبهة التحرير الوطني، فمساندته لكفاح الشعب الجزائري نابعة من قناعة عميقة في عدالة قضيتنا، وحتى وإن تعلق الأمر بهذا المشكل الحدودي أو ذاك فإن العاهل المغربي كان يأبى اللجوء إلى الخلط، فثبات مواقفه مع الثورة الجزائرية أدى إلى دفع بقية السلطات الشريفة في ذلك الطريق"⁽¹¹³⁹⁾

¹¹³⁶ انظر نموذج عن مقالات علال الفاسي الصحفية المدافعة عن مغربة الصحراء الجزائرية، صحراء المغرب

، ع20 (18 جويلية 1957)

¹¹³⁷ احمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص 285.

¹¹³⁸ شهادة منصور بوداود، مقابلة مع الباحث .

¹¹³⁹ Abdalkarim HASSANI : Guerilla sans visage .OPU , Alger , 1988, p.138.

وفي ظل وطادة العلاقات وتضامن المغرب، تزايدت أهمية الواجهة المغربية في خدمة إستراتيجية لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم التأكيد على ضرورة الحفاظ على علاقات التضامن التي تجمعها مع مختلف الأطياف السياسية والشعبية، وخاصة القصر الذي يسهم في دعم أهدافها العسكرية والسياسية، وعقدت قيادة الثورة عدة مشاورات ومباحثات مع محمد الخامس أوضحت خلالها مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية، ومطالبها المتمثلة في دعم قدراتها العسكرية واحتضان نشاطها (1140)، وقد شجع أفق نهاية عام 1957 المغرب على مضاعفة مؤازرته للثورة الجزائرية إيمانا منه بقرب حل القضية الجزائرية.

وقد اجتهدت جبهة التحرير الوطني في اطار احترامها للسيادة المغربية بالتنسيق مع السلطات السياسية والمحلية المغربية في تفعيل نشاطاتها، ويمكننا أن نحدد مجالات التنسيق والتعاون التي أطرت العلاقات الجزائرية المغربية في مجالين رئيسيين، الموقف من النشاط العسكري الجزائري في المغرب، والمشاركة في الحل السياسي للقضية الجزائرية

1- الموقف من النشاط العسكري في الأراضي المغربية

لقد تسبب نشاط فرق جيش التحرير الوطني العسكري في كثير من الخلافات ويرجع ذلك أساسا إلى حساسية هذا النشاط وإثارته لمشاكل مختلفة والى تزايد الحضور العسكري، فلقد اعتمدت الولاية الخامسة المناطق الحدودية مواقع للتدريب والتمركز والاستراحة وكثفت نشاطها في تمرير الأسلحة واستغلال قواعدها الخلفية لوجيستيكيا، وقد تعود قادة جيش التحرير الجزائري على حرية التحرك التي مارسوها في الريف المغربي واعتقدوا أن استقلال المغرب سيضمن لهم تحركا أوسع في ظل الوعود الرسمية ورحيل القوات الفرنسية، غير أن حرية التحرك هذه واجهتها بعض الصعوبات والمضايقات التي مورست من قبل القوات المسلحة الملكية والسلطات المحلية

وقد افضت المباحثات التي نشطها بوصوف مع السلطات المغربية إلى التوافق على تركيز القوات الجزائرية على طول الحدود، واتخاذ مدينة وجدة مقرا للقيادة، والاستفادة من المساعدات المغربية مقابل احترام السيادة المغربية وعدم إثارة القوات الفرنسية ومهاجمتها في التراب المغربي، وواجهت هذا الاتفاق صعوبات عديدة، ذلك أن توسع نشاط الجزائريين عرف ازديادا مطردا، في حين كانت القوات الفرنسية المتبقية في المغرب تضايق وتعترض هذا النشاط، ووجدت السلطات المغربية نفسها في حيرة من أمرها، فهي قد أدت

1140 التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المقدم من قبل بومنجل في أوت 1959.

للجزائريين بممارسة نشاطهم العسكري في إطار من السرية والانتداب، وأنكرت على الفرنسيين مساهمتها في دعم الثوار الجزائريين (1141)، وفي هذا الشأن أوضح الملك الحسن الثاني فيما بعد أن المغرب المستقل كان عليه أن يحافظ على علاقاته الطيبة مع فرنسا وان يتضامن مع الجزائريين في كفاحهم، وان يدعم الجزائريين بشكل سري (1142)

ونجحت هذه السياسة في انتقال المغرب الهادئ إلى عهد الاستقلال، غير أن الوضع الداخلي كان ينبئ بكثير من الاضطرابات وقد شكل نشاط جيش التحرير المغربي في الجنوب، والنزاع بين الأحزاب السياسية تهديدا للقصر، ولهذا اشترط القصر من المسؤولين الجزائريين عن السلاح، أخذ الحيطة والحذر وعدم تسريب السلاح إلى المغربيين، حتى لا يكون دعم الثورة الجزائرية بالسلاح على حساب استقرار المغرب: "عندما نكون في حاجة أكيدة إلى السلاح نذهب إلى العرش فيقدم لنا كمية من الأسلحة، وكان يتم ذلك بصفة سرية، وفي الليل وبحضور رئيس الأركان شخصيا... وكان القصر يقول لنا سوف نعطيكم كل ما تحتاجون إليه بشرط ألا تتركوا ولو خرطوشة واحدة في وسط المغرب، وعندما جاء بوصوف كنا نواجه مشاكل كثيرة فذات مرة أتت باخرة سلاح اشتريناها على يد المغاربة فآخذوا كمية منه فوقعنا مشاكل مما جعل الملك يطلب من بوصوف تعيين أشخاص يشرفون على عملية جمع الأسلحة." (1143)

ولان موارد الحصول على الأسلحة كانت متنوعة صعب على جبهة التحرير الوطني ضبطها، إذ كانت الأسلحة تقتنى من المغاربة ومن القواعد الأجنبية وتجلب من شبكات التهريب المتركة في طنجة وفي إسبانيا وأوربا، كما أن قيادة الثورة لم تبلغ السلطات المغربية عن كل شبكاتها وعملياتها خوفا من اكتشافها، ولم تتفهم السلطات المغربية أحيانا وجود مثل هذه الممارسات التي تثير المشاكل والصدمات مع القوات الفرنسية والمغربية، وشدت إجراءاتها في مراقبة نشاط الجزائريين غير المصرح به متحججة بلجوء القوات الفرنسية لاختلاق المبررات وتهديد المغربيين مثلما حدث في احفير وبني يزناسن مرارا ورصده رئيس الدائرة مستهجنا ضغوط الفرنسيين واستفزازات الجزائريين (1144)

1141 كانت السلطات المغربية ترد على الاحتجاجات الفرنسية بطريقة دبلوماسية تحاول تنفيذ الادعاءات الفرنسية، انظر نموذج تلك المراسلات، مجموعة باحثين: الدعم المغربي لحركة التحرير الجزائرية، الذاكرة الوطنية، مرجع سابق، ص - ص، 86 - 90، وكذا الورطاسي: المصدر السابق، ص - ص، 27 - 28.

1142 الحسن الثاني: ذاكرة ملك. مصدر سابق، ص 22

1143 شهادة عباسي عزوز، مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 80.

1144 قدور الورطاسي: المصدر السابق، ص 17 و ما بعدها.

على طول الحدود من الناظور إلى فكك كانت تتوزع مراكز جيش التحرير الجزائري و بالقرب منها أقيمت القواعد الخلفية وتجمعات اللاجئين الفارين (1145)، وأمام مظهر التضامن الشعبي والاقبال الرسمي و جهة الإدارة الفرنسية احتجاجاتها للسلطات المغربية، ورأت السلط المحلية أن تحد من سلطات جبهة التحرير الوطني المتزايدة في شرق المغرب، وان تمنعها من مهاجمة الفرنسيين داخل المغرب، لكن القيادات العسكرية الميدانية شعرت بانها امام مضايقات عدائية (1146)، وقد أدت الاحتكاكات المستمرة إلى تزايد الخلافات بين الإداريين البيروقراطيين والثوريين العسكريين والى التأثير سلبا على تطور العلاقات الجزائرية المغربية مستقبلا .

وقد استدعت هذه الخلافات تدخل السلطات السياسية العليا، التي كانت تتجاوز هذه المشاكل اليومية بكثير من الحنكة الدبلوماسية التي لا تحل المشكل من أساسه ،وتحفل الشهادات والتقارير الأرشيفية بهذه الحوادث المسببة للخلافات (1147)، ومنها قيام جيش التحرير الوطني باختطاف الرعايا والمدنيين بما في ذلك الفرنسيين (1148)، والاشتباك مع الفرنسيين والقوات المسلحة المغربية والتعدي على المدنيين المغربيين، وكانت السلطات المحلية المغربية تقوم بردود فعل عنيفة، وتلجا إلى محاصرة مقرات ومراكز جيش التحرير الجزائري وحجز شاحنات الأسلحة، وتأديب المتعاونين مع الثورة (1149) فهل كان موقف التضامن الرسمي المعلن عن دعم الثورة الجزائرية كما تصور القادة العسكريون المضايقون من قبل السلطات المحلية؟،

يبدو أن السياسيين كانوا اكثر حزما و حكمة منهم ،وهذا أمر طبيعي، لقد أكدت كثير من الشهادات أن حكمة الشيخ خير الدين انقضت العلاقات مرارا من أزمت حقيقية، وأن السياسيين كانوا اكثر تفهما للموقف المغربي المنصف في نظرهم للثورة الجزائرية بغض النظر عن تلك الخلافات والتوترات، وفي هذا الإطار نتفهم أحكامهم الصادرة عن المواقف المغربية الرسمية، إذ يشيد السياسيون بهذا الموقف ومنهم الشيخ خير الدين الذي أثنى على

1145 نذكر من هذه المراكز ، بوبكر ، احضير، بركان، سعديية، فقيق ... الخ .

1146 انظر، قدور الورطاسي :المصدر نفسه ، ص21 وشهادة محمد العربي التوزاني، مقابلة مع الباحث

1147 انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية ، 6 B :GPARA, A.N.A

DOS 12

1148 في صيف 1956 وردا على اختطاف فرطاس محمد خطط بوصوف لاختطاف احد الضباط الفرنسيين بوجدة،

انظر

Senoussi SADDAR , Ondes de choc, les transmissions durant la gue de liberation, ed, A,N,A,P,Alger, 2002, p-p, 15-16

1149 انظر نماذج من هذه الحوادث ، قدور الورطاسي : المصدر السابق ، ص – ص، 21 – 25.

مواقف المؤازرة والتضامن التي أبدتها المغرب الرسمي، وإسهاماته في رعاية نشاط الجزائريين في المغرب، فقد ذكر أن السلطان محمد الخامس تدخل لإيجاد مناصب عمل للإطارات الجزائرية الفارة من الجزائر، وأنه دفع أموالاً من خزينة الدولة لشراء الأدوية لجبهة التحرير الوطني، وتبرع بأمواله الخاصة لاقتناء الأسلحة، ولم يتوان يوماً في تقديم المساعدات المطلوبة وكل التسهيلات الممكنة (1150)

وبدا الخلاف واضحاً بين السلطات المغربية وجبهة التحرير الوطني حول مسألتين هامتين: وضعية القوات الفرنسية في المغرب، وحدود نشاط وسلطة الجبهة على المدنيين الجزائريين في المغرب، فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بوضع حد لاعتداءات القوات الفرنسية أو على الأقل منع تحركاتها ونشاطاتها العسكرية والاستخباراتية، ولم يكن بمقدور السلطات المغربية إجبار فرنسا على ذلك، وظلت اتهامات التقصير تتبادل بين الطرفين (1151) وكانت السلطات الممنوحة لجبهة التحرير الوطني داخل المغرب مثار نزاع، فقد أقرت السلطات المغربية في البداية الإشراف على شؤون الجزائريين وإخضاعهم لمسؤولياتها، ثم اقتصر الأمر على أولئك المنضويين في نظام الثورة، إلى أن أبدت تحفظاتها على سلطة الجبهة على اللاجئين الذين لا تعرف جنسيتهم في نظرها ويطلبون حماية المغرب .

وقد أخضعت جبهة التحرير الوطني الجزائريين المتواجدين بالمغرب الغربي للنظام المدني لقاعدة المغرب، وأولئك المستقرين في شرق المغرب للنظام العسكري للولاية الخامسة (1152)، وجميعهم ينفادون لسلطة قيادة الثورة ويشتركون في خلاياها ومؤسساتها ويدفعون الاشتراكات (1153)، واعتبرت السلطات المغربية الجزائريين رعايا وضيوف تتحمل جزءاً من مسؤوليات أمنهم ورعايتهم والإشراف على شؤونهم، وعندما كانت تلجأ جبهة التحرير الوطني إلى تأديب بعضهم أو تجنيدهم بالقوة كانت السلطات المحلية تعتبر ذلك تعدياً واختطافاً، وتدخل في مناقشات مع القادة العسكريين (1154)، وعلى الرغم من التضامن الرسمي المعلن فإن السلطات المحلية مارست كثيراً من الاعتداءات والمخالفات التي طالت الضغوط على اللاجئين والتعدي على فرق الجيش وإمداداتها، وأثارت كذلك مشكلة الحدود

1150 انظر الشيخ خير الدين : المصدر السابق، ص 182 .

1151 انظر قدور الورطاسي: المصدر نفسه ، ص - ص، 24 - 25 وشهادة الغالي العراقي، مقابلة مع الباحث .

1152 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

1153 انظر الجنيدى خليفة وآخرون : المصدر السابق، ج3، ص - ص، 38 - 39

1154 شهادة مصطفى درفوفي، وجدة، 26 ديسمبر 2004.

وولاء بعض المجندين في صفوف الثورة للمغرب، وكل هذا كشفت عنه جبهة التحرير الوطني في تقاريرها، وابلغته للسلطات المغربية لكنها لم تجد تجاوبا مع مواقفها (1155)

وأدى تراكم هذه المخالفات والحوادث الى فتح أزمة حقيقية في العلاقات الجزائرية المغربية، ولم تجبر إلا بالدعوة إلى التضامن المغربي في مؤتمر طنجة، وبتدخلات الملك التي كانت تحد من المطامح القطرية .

2- المشاركة في الحل السياسي للقضية الجزائرية :

اثر الموقف السياسي المغربي من القضية الجزائرية بشكل فاعل على العلاقات الجزائرية المغربية، ويمكننا اليوم تبين هذا الموقف، وتوضيح اثره على تطور هذه العلاقات بناء على الشهادات المقدمة والوثائق المفرج عنها من قبل الأطراف الفاعلة . (1156)

لقد اقتنع المغرب المستقل بواقع حضور القضية الجزائرية القوي، باعتبار أنها ترتبط بالمشكلة المغربية وبأمن المنطقة، كما أنها قضية تحررية يخوضها شعب شقيق تربطه بالمغرب علاقات متشابهة، وفي هذا الإطار يمكننا تفهم الموقف المغربي الداعم للقضية الجزائرية، وقد أعلن الحسن الثاني في شهادته بخصوص الموقف من المشكلة الجزائرية انه : " لم يكن بد من أن ترضخ جميع الحكومات التي تلاحقت في فرنسا لأمر بديهي وهو : أننا لم نذهب إلى المنفى للحصول على الاستقلال ونقبل بحرمان غيرنا منه..." (1157)

وتؤكد شهادات قادة جبهة التحرير الوطني أن المغرب لم يكن بمقدوره الاحتراز من المشكلة الجزائرية، أو ترك الثورة الجزائرية لوحدها تواجه الاستعمار، أو حتى منع نشاط الجزائريين داخل التراب المغربي، وذلك بحكم الروابط والمصالح المشتركة وامتداد نفوذ الثورة الجزائرية داخل المغرب وتجاوب الشعب المغربي مع مطالب دعمها ونصرتها (1158)

وتفيد مذكرة صادرة عن مديرية الشؤون المغربية والتونسية التابعة لوزارة الخارجية الفرنسية في توضيح الموقف المغربي من القضية الجزائرية، وذلك بتحديد لها لاسس المتحكمة في هذا الموقف والمتمثلة في النقاط الآتية :

1- وجود مشاعر تضامنية قوية مع الثورة الجزائرية تبديها جميع فئات الشعب المغربي

2 - قناعة المسؤولين المغربيين بارتباط القضية الجزائرية بالمغرب، وبن تحقيق

السلم في الجزائر وحده الكفيل بأمن المغرب واستقرار الشمال الإفريقي.

1155 انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات. A.N.A : GPRA , B6; DOS 12

1156 نقصد الاطراف المغربية والجزائرية والفرنسية

1157 انظر الحسن الثاني : المصدر السابق ، ص 22.

1158 شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث ، وشهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

3- تفهم النزاع الجزائري_الفرنسي باعتباره قضية سياسية تتطلب حلا سياسيا ،وذلك بواسطة مفاوضات تجمع الطرفين الفرنسي - الجزائري .

وقد تتبعت المذكرة المواقف الرسمية المغربية بدءا من خطاب الملك بوجده ووصولاً إلى مبادرة الوساطة في نوفمبر 1957، وأشارت إلى المبادرات المغربية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وإلى التنسيق المشترك المغربي التونسي (1159) .

لقد تأخرت السلطات المغربية في إعلان موقفها المتضامن مع الكفاح الجزائري ،وذلك بحكم عدم إنهاء السيادة التامة، وخشية من رد الفعل الفرنسي المهديد لاستقلال المغرب ،و ما إن توضحت العلاقات الفرنسية - المغربية واستكمل المغرب بناء مؤسسات السيادة حتى أعلن صراحة عن موقفه ،وقبل ذلك كان قد ارتبط بعلاقات وطيدة مع قادة جبهة التحرير الوطني أساسها التضامن الإخوي ودعم الكفاح الجزائري في إطار سري لا تتضرر معه علاقات المغرب بالسلطات الفرنسية .

وتاكيدا على اهتمامه بالقضية الجزائرية وإيمانا منه بشرعية مطالبها الاستقلالية كثف الملك اتصالاته بالمسؤولين الجزائريين داخل المغرب وخارجه، وبدا يتحمل مسؤولياته في التنديد بالسياسة الفرنسية ومؤازرة القضية الجزائرية، وقد عزم الملك خلال زيارته لوجدة والوقوف على آثار الحرب الممتدة إليها على اتخاذ موقف علني مساند لها، في محاولة منه للفت الأنظار إلى المأساة الجزائرية، ودفع الساسة الفرنسيين لإيجاد حلول لها ،وهكذا تضمن خطابه شجبا لسياسة الاضطهاد والدماء ،وتأكيدا على ضرورة وضع حد لحرب الجزائر التي تطال المغرب وقد بشر بإمكانية التفاهم بين طرفي النزاع ،و بناء علاقات جديدة " قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية واحترام المصالح العليا لفرنسا وضمن مصالح الفرنسيين " (1160)، وبذلك يكون الملك قد اتخذ موقفا صريحا من الأزمة الجزائرية بالدعوة الى ايجاد حل سلمي، والمطالبة بتحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية، وهي مواقف خلفت ردود مستنكرة من السلطات الفرنسية .

وأعلن محمد الخامس أن حكومته ستساند القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة التي يحضرها المغرب لأول مرة (1161)، وأرسل الأمير الحسن الى باريس لاطلاع الحكومة الفرنسية رسميا بالمطالب والمواقف المغربية، وفي الأسبوع الأول من أكتوبر 1956 أجرى عدة لقاءات مع المسؤولين الفرنسيين، وتباحث مع "قي مولاي" موضوع المشكلة الجزائرية

¹¹⁵⁹ Document diplomatique francais T, 1-2, op cit , documents 433, du 13 decembre 1957, .p- p 893-902.

¹¹⁶⁰ انظر خطابه، محمد الخامس : انبعث أمة ، ج1، مصدر سابق ص 254

¹¹⁶¹ الحسن الثاني : ذاكرة ملك ، مصدر سابق، ص، 22. و ما بعدها .

وموقف المغرب منها، مؤكدا على ضرورة شروع الحكومة الفرنسية في مفاوضة الممثلين الجزائريين، وقد أوضح الحسن الثاني انه استطاع إقناع رئيس الحكومة الفرنسية بان جبهة التحرير الوطني التي تقود الكفاح منظمة موحدة وقوية، ومصممة على تحقيق أهدافها، وان "قي مولي" لم يكن مطلعاً على هذه الحقيقة، وأبدى ليونة في إمكانية التباحث مع الثوار الجزائريين⁽¹¹⁶²⁾، وهذا الأمر شجع الملك محمد الخامس على المضي قدماً في تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع و البحث عن الحلول السلمية، وكانت مناسبة زيارته الى تونس فرصة لعقد ندوة مغاربية تبلور موقفاً مشتركاً من المشكلة الجزائرية وتدعو إلى وحدة المغرب العربي، وقد شعرت جبهة التحرير الوطني التي تباحثت مع مبعوثي "قي مولي" بأهمية الجهود التي يبذلها العاهل المغربي، وأبدت بعض المخاوف بخصوص عدم تفهم المغرب لمطالبها الوطنية أو إشراكه للمصاليين في المفاوضات، ورأت أن تقبل دعوة المشاركة في ندوة تونس المغاربية، وحل وفد جبهة التحرير الوطني بالمغرب لشرح وجهة نظر الحل السلمي للقضية الجزائرية، وقد ذكر محمد خيضر أن الملك تأسف لأصرار فرنسا على عدم الاعتراف باستقلال الجزائر، وانه بالإمكان التوصل إلى حل سلمي يضمن حقوق الجزائريين ولو على حساب مبدأ الاستقلال التام⁽¹¹⁶³⁾، وتحدث احمد ابن بلة عن موقف الملك الداعي الى الحل السلمي، وعن الشعور العام الذي أحس به في غمرة تلك المساعي بقرب علاج القضية الجزائرية⁽¹¹⁶⁴⁾، ويبدو أن السلطان كان مندفعاً في دعواته لجبهة التحرير الوطني بالدخول في المفاوضات، ذلك انه لم يقف على استعدادات الحكومة الفرنسية، ويكون قد تأثر بتطمينات الأمير الحسن والرئيس بورقيبة، كما انه دعا جبهة التحرير الوطني الى عدم التمسك بمبدأ الاعتراف بالاستقلال كشرط لبدا المفاوضات ونصحها بعدم التشدد والقبول بحل سياسي لا يقر باستقلال الجزائر التام، ولعل هذا الغموض في الطرح هو الذي أملى على جبهة التحرير الوطني إجراء مباحثات مع الملك، وإطلاعه على مبادئها ومواقفها وحدود تنازلاتها .

ولم يتحقق شيء من تلك المطامح التي كان ينشدها بورقيبة ومحمد الخامس، لان موقف السياسيين الفرنسيين كان ضعيفاً أمام العسكريين الذين خططوا لاختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني، وهم على متن الطائرة التي كانت تقلهم إلى تونس، ووجد الملك محمد الخامس نفسه في حرج كبير ليس بسبب أن ضيوفه الجزائريون اعتقلوا، وأن ندوة تونس أجهضت فحسب بل لان الأزمة الجزائرية دخلت منعرجاً حاسماً باتجاه التشدد وفقدان الثقة في سياسة الحلول السلمية

¹¹⁶² Benjamine STORA, : op cit , p-p, 53-54

¹¹⁶³ انظر محمد الخامس :المصدر نفسه، ص 213 .

¹¹⁶⁴ انظر احمد ابن بلة :المصدر السابق، ص119

وقد ظل المغرب يؤكد انشغاله بمخاطر المشكلة الجزائرية، ويبيدي تعاونا ودعما لمطالب المسؤولين الجزائريين، وقد نوه محمد الخامس الذي كان يقدم المساعدة المباشرة للثورة الجزائرية أن المساعدة التي يمكن أن يؤديها المغرب المستقل هو أن يساعد على إيجاد حل للقضية الجزائرية، وإن أفضل خدمة يمكن أن يقدمها للجزائريين ولفرنسا هو أن يساعد على تسوية المشكلة الجزائرية بوساطته⁽¹¹⁶⁵⁾، ويؤكد هذا على نظرة الملك المسالمة ورغبته في تقريب وجهات نظر الطرفين، وعلى تفضيله دائما لأسلوب المفاوضة في حل للمشكلات، ولم يكن هذا الطرح يعجب القادة الجزائريين لأنه لا يجدي نفعاً مع فرنسا، بدليل أن جهود الملك السلمية في الإفراج عن الزعماء المعتقلين باءت بالفشل .

وعلى الرغم من كل ذلك لم يفقد الملك الأمل في علاج القضية الجزائرية بالطرق السلمية، ففي بداية عام 1957 توفرت معطيات جديدة، تمثلت في اشتداد مخاطر الحرب وامتدادها إلى المغرب، وفي مساندة بعض الأوساط الأمريكية للقضية الجزائرية⁽¹¹⁶⁶⁾، والرغبة في بناء علاقات صداقة شمال إفريقية - فرنسية، وأدت جهود التنسيق المغربية التونسية إلى إعادة طرح القضية الجزائرية والبحث عن حلول سلمية لها، ومثلما حاول بورقيبة الضغط على جبهة التحرير الوطني للقبول بمفاوضات على أساس الاستقلال المرحلي بذل الأمير الحسن مساع في مباحثاته مع الوفد الجزائري في أوت 1957 للمطالبة بترتيب أهداف الثورة من الحرب والنظر بواقعية للمشكل الجزائري، ولكن مساعيه فشلت في تليين مواقف جبهة التحرير الوطني⁽¹¹⁶⁷⁾

وتحسبا لهذه الضغوط ولما قد يقدم عليه البلدين أعلنت جبهة التحرير الوطني أنها تلتزم بتنسيق المواقف مع تونس والمغرب، وأنها ترغب في إيجاد حل سلمي لقضيتها، ولكنها وأمام إلحاحات بورقيبة وضغوطه بالدخول في مفاوضات دون أية شروط، رأت أن تتوجه إلى الطرف المغربي لكسبه أولاً، ولإقناعه بمواقفها في وجوب اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كشرط لمباشرة المفاوضات، وهكذا جرت سلسلة من المشاورات السياسية طوال عام 1957 لم تخلوا من المفاجآت وتبدل المواقف، فهل ساند محمد الخامس مساعي بورقيبة أم أنه أيد وجهة نظر جبهة التحرير الوطني ؟

في أواخر مارس 1957 زار بورقيبة المغرب وتباحث مع محمد الخامس والسياسيين المغربيين مشروع حل سلمي، يقوم على حث جبهة التحرير الوطني للقبول بنوع

¹¹⁶⁵ ذكر الثعالبي انه استدعي رفقة خير الدين من قبل محمد الخامس للتباحث في هذه المسألة . شهادة الطيب

الثعالبي، مقابلة مع الباحث.

¹¹⁶⁶ انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص - ص، 298 - 296

¹¹⁶⁷ المصدر نفسه ص - ص ، 296 - 298

من الاستقلال المرحلي وإنشاء فدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا، وقد شجعت الدبلوماسية الأمريكية على إنشاء حلف متوسطي يقف في وجه امتداد الأفكار الشيوعية إلى الشمال الإفريقي، ووعدت تونس والمغرب بكثير من الامتيازات،⁽¹¹⁶⁸⁾، وقد شجع المغرب هذه الاستراتيجية، وألح رسميا على إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية يضع حدا لامتدادات الحرب الجزائرية، ووعده محمد الخامس بورقيبة بثمين هذا المسعى وتلبيين مواقف جبهة التحرير الوطني، واستدعى الشيخ خير الدين والطيب الثعالبي، واطلعهما على مقترح بورقيبة وعمه ابليغ اياه ابن بركة القادم من الولايات المتحدة الأمريكية من تعاطف الأمريكيين، وعن رغبته في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، فشرحا له مواقف ومطالب جبهة التحرير الوطني، وأشارا عليه ببحث هذه المسألة مع قيادة الثورة العليا⁽¹¹⁶⁹⁾.

ورأت لجنة التنسيق والتنفيذ ألا تعارض رغبات محمد الخامس وبورقيبة في البحث عن الحلول السلمية بوساطتهما، مبدية احترازها من نوايا الرجلين في احتواء مطالبها، ومن طموحاتهما المتزايدة في استغلال القضية الجزائرية، خاصة وأن مباحثات بورقيبة - الفاسي تناولت أساسا ملف الصحراء وضرورة تعديل الحدود بما يخدم صالح البلدين⁽¹¹⁷⁰⁾، وأن حساسية تونس والمغرب من إيديولوجية جبهة التحرير الوطني وارتباطاتها بالشيوعية والناصرية زادت عن كل حدودها⁽¹¹⁷¹⁾.

وقد أفضت مباحثات جبهة التحرير الوطني في المغرب إلى رفض الفاسي صراحة ما يدعوا إليه بورقيبة من إنشاء رابطة شمال إفريقية - فرنسية⁽¹¹⁷²⁾، وإلى إقناع الملك وحكومته بعدم الضغط على القادة الجزائريين والتدخل في شؤونهم الخاصة، مثلما يحاول بورقيبة في تونس⁽¹¹⁷³⁾، وعندما شعرت لجنة التنسيق والتنفيذ بان بورقيبة يستعين بمحمد الخامس في الضغط على قرارها طلبت مقابلة الملك، وأرسلت ممثلين عنها للتباحث معه في الموقف الواجب اتخاذه عشية سفره إلى واشنطن ومشاركته في دورة الأمم المتحدة، وشرح بوصوف وكريم بالقاسم مليا وجهة نظر جبهة التحرير الوطني خلال اجتماعهما مع الوفد المغربي المكون من الأمير الحسن وبلافريج وعلال الفاسي وابن بركة والبصري ومحمد الغزاوي، وقد حاول الأمير الحسن استعمال أسلوب الضغط الذي انتهجه بورقيبة، لكنه لم

¹¹⁶⁸ LE MONDE :du 25 Novembre 1957

¹¹⁶⁹ شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث

¹¹⁷⁰ انظر مقال علال الفاسي ، صحراء المغرب ، عدد يوم 3 افريل 1957.

¹¹⁷¹ Farhet ABBAS :Autopsie d'une guerre, l'aurore, ed, Garnier Frères, Paris,1981.p 227

¹¹⁷² انظر ، صحراء المغرب ، عدد يوم 20 جوان 1957.

¹¹⁷³ LE MONDE :du 20 Novembre 1957

يسند من قبل المجتمعين (1174)، وأكدت لجنة التنسيق والتنفيذ في لقائها مع الملك رفض الدخول في المفاوضات مع فرنسا قبل اعترافها باستقلال الجزائر، وأن وقف القتال دون شروط معناه الاستسلام، وقد اقتنع الملك والساسة المغربيون بمواقف جبهة التحرير الوطني ولم يخيب الملك ظن القادة الجزائريون فيه (1175)، وأكد في خطاب العرش الموقف من القضية الجزائرية بشكل صريح " فنحن نؤيد دائما رغبتها في الحرية والاستقلال..." (1176)، وصارح الرئيس بورقيبة في لقاء القمة بان مساعي بلديهما تركز على الوساطة في حل القضية الجزائرية وتليين مواقف الجانبين دون الضغط على القادة الجزائريين لأهم أدري بقضيتهم وبسبل حلها، وصدر بيان القمة يوم 21 نوفمبر 1957 مؤكدا على مطالب جبهة التحرير الوطني ومقترحا وساطة الدولتين التونسية والمغربية على طرفي النزاع للدخول في المفاوضات (1177)، ومثل مشروع الوساطة هذا محور مساعي الملك في الأمم المتحدة، وقد طرح الملك على المسؤولين الأمريكيين المسألة الجزائرية وحاول إقناعهم بتبني مشروع الوساطة في الأمم المتحدة، وحصل الاتفاق على ضرورة وضع حد للمشكلة الجزائرية بالطرق السلمية (1178)، وهكذا كان محمد الخامس مناصرا لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني، وقد اظهرت هذه الاخيرة أن الملك محمد الخامس يحظى بالاحترام والسمعة الطيبة في كامل الشمال الإفريقي ولدى الجزائريين خصوصا لانه سياسي متفهم، لا يقوم بالدعاية لشخصه ويعمل لصالح وحدة الشمال الإفريقي في إطارها العربي والإسلامي (1179)، واعتبر هذا المديح مغالزة ليورقيلية الذي يقحم نفسه في القضية الجزائرية ويبحث عن الشهرة والزعامة ويتبجح بالأفكار الغربية، وهذه الإشارات من جبهة التحرير الوطني جعلت علال الفاسي يقر آنذاك في صحافته بان دور محمد الخامس في الوساطة يبدو ابرز: " أن الأحوال تفرض على الجميع أن يتجه إلى هذا الشخص الذي لا يريد للجزائر إلا الخير، ومع تجرده عن كل طمع في الاستفادة من قضية الجزائر ولو بالدعاية لشخصه، لانه يعمل في صمت وبدون تبجح..." (1180)، وقد أشاد بموقف المسؤولين الجزائريين المتجاوب مع قرارات المغرب، وهذا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات

1174 فتحي الذيب : المصدر السابق ، ص 362.

1175 Ferhat ABBAS : op cit , p-p, 226-227

1176 انظر محمد الخامس: انبعاث أمة، ج3، الخطب التي أقيمت خلال سنتي 1957 – 1958، المطبعة الملكية، الرباط 1958، ص – ص، 22 – 23

1177 انظر بخصوص مشروع الوساطة جريدة العلم ، عدد يوم 22 نوفمبر 1957.

1178 انظر ، المجاهد، ع 14 (1 فيفري 1958) ص 4

1179 المجاهد ع 12 (15 نوفمبر 1957)

1180 انظر مقال علال الفاسي صحراء المغرب، عدد يوم 16 نوفمبر 1957

الجزائرية التونسية تتضرر بسبب تأويلات بورقبيية لمفهوم الوساطة وحل القضية الجزائرية .
(1181)

ويتضح لنا أن جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تدافع عن مطالبها ومواقفها، وأن تكسب إلى جانبها الموقف المغربي، وذلك على الرغم من التأثير الذي كان يمارسه بورقبيية، وقد كانت فرصة لتعزيز العلاقات مع المغرب، وتسوية بعض القضايا العالقة بين الطرفين، خاصة منها المطالبة المغربية بالاعتراف بمطالبه الترابية (1182)، وقد ساهمت كثير من الظروف في جعل المغرب يظهر تضامنا أكبر مع القضية الجزائرية، وييدي تفهما لمواقف جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي لكفاح الشعب الجزائري، والطرف الادري بسبب علاجها، وهو الأمر الذي ساعد في الحفاظ على ودية العلاقات مع المسؤولين الجزائريين.

ونخلص من خلال استعراضنا لتطور العلاقات الجزائرية المغربية لتأكيد نقاط رئيسية هي:
- ان المغرب الرسمي اكد خلال هذه المرحلة دعمه ومناصرته للثورة الجزائرية، واجتهد في تلبية مطالبها، وتسهيل نشاطاتها في المغرب، وهو ما ادى الى المحافظة على مكانة المغرب قاعدة استراتيجية مهمة كان لها دورها في تفعيل قدرات الثورة على الواجهة الغربية
- لقد اعتبرت جبهة التحرير الوطني ان استقلال المغرب يفيد في تكريس الدعم العسكري لنشاطاتها، وارتبطت بعلاقات وطيدة مع القصر، كما لم تفرط في علاقاتها مع النخب السياسية والشعبية حفاظا على قوة التضامن المغربي مع الجزائر المكافحة .

- ان النشاط العسكري والسياسي للثورة في المغرب انعكس سلبا وايجابا على تطور العلاقات السياسية، خاصة في ظل حضور الطرف الفرنسي وتزايد المطامح القطرية للمغرب ، والخلافات السياسية والايديولوجية واختلاف النظرة ازاء حلول المشكلة الجزائرية .

1181 انظر ، صحراء الغرب ، ع 36 ، (27 نوفمبر 1957)

المبحث السادس

تطور العلاقات مع ليبيا واثرها على الثورة الجزائرية

بحكم أهميتها الاستراتيجية في دعم الثورة الجزائرية ارتبطت ليبيا بعلاقات متشابكة مع الكفاح الجزائري، وشاركت في دعمه ومؤازرته، وقد أرسى جبهة التحرير الوطني منذ البداية علاقات وطيدة مع رئيس الحكومة مصطفى ابن حليم والملك إدريس السنوسي، وكسبت تجاوب فئات واسعة من الشعب الليبي المتضامن بتلقائية مع أهدافها الكفاحية، وقد توفرت كثير من العوامل المساعدة على بلورة تضامن ليبي متواصل مع الثورة الجزائرية، يأتي على رأسها الاستعداد الشعبي والرسمي لدعمها، وفي الوقت نفسه فإن بعض الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعيشها ليبيا وقفت حائلا أمام دعم نشاط الثورة الجزائرية كما سيأتي بيانها، وعلى الرغم من كل ذلك فإن الموقف الليبي يبدو متميزا في تضامنه مع الكفاح الجزائري، إذ تحولت ليبيا طوال سنوات الثورة إلى معبر للإمدادات العسكرية وحاضن لنشاطات الثورة، كما أنها عدت من أهم الحلفاء السياسيين الذين ترتبطهم علاقات وطيدة مع الثورة الجزائرية، وفي هذا المبحث

نحاول التعرف على الموقف الليبي من الثورة الجزائرية، واثره على تطور العلاقة مع الثورة الجزائرية

أولاً- الاهتمامات القطرية وأثرها على الموقف التضامني الليبي

لم يكن استقلال ليبيا خلال السنوات الأولى ناجزاً، وقد كان مهدداً بكثير من الضغوط والمخاطر، فعلى الرغم من استقلالها المبكر إلا أنها كانت تعيش كثيراً من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد استغلت الدول الغربية الكبرى ضعفها لتجثم عليها باتفاقيات عسكرية كبلت استقلالها الفتي، فبموجب معاهدة الصداقة والتحالف المبرمة عام 1953 استفادت بريطانيا من حق إبقاء القواعد العسكرية لمدة عشرين سنة، وفوضت القوات البريطانية مسؤولية حراسة القصر الملكي في طبرق، والإشراف على شرطة طرابلس ومراقبة عدد من المطارات والموانئ وحركة النقل (1183)، وعقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية صداقة مماثلة سمحت لها بإنشاء عدة قواعد عسكرية في ليبيا وممارسة النشاط العسكري مقابل مبالغ مالية ومساعدات اقتصادية لحكومة ليبيا (1184)، وبدورها استفادت فرنسا من اتفاقية صداقة بعد أن قبلت بالجلء عن إقليم فزان، وسمحت لها هذه الاتفاقية تعزيز حضورها العسكري والمدني في إقليم فزان المتاخم للجزائر، إذ نصت الاتفاقية الموقعة بين ابن حليم و"منداس فرانس" في أوت 1955 على التعاون في قضايا الأمن والدفاع، ومنح فرنسا بعض المطارات في فزان وحرية تنقل قواتها عبر الجنوب الليبي (1185)، وقد أثار توقيع الاتفاقية ازدياد النقمة على الحضور الأجنبي في ليبيا ومعارضة سياسة الحكومة، إذ نظمت العديد من المظاهرات في طرابلس، ورفعت الاحتجاجات الداعية إلى جلاء القوات الأجنبية ومقاطعة فرنسا ومساعدة الثورة الجزائرية (1186).

ويذكر محمد عثمان الصيد أن ليبيا كانت مدفوعة لمنح فرنسا في إقليم فزان ما منحت لبريطانيا وأمريكا في إقليم برقة وطرابلس من امتيازات، وذلك إرضاء لها وتجنباً للمشاكل الانفصالي الذي كانت تثيره بالإقليم، ومن أجل الاستفادة من مساعداتها المالية والتقنية التي تقدمها في هذا الإقليم المعزول (1187).

ويبدو أن الموقف الشعبي الليبي استنكر صمت الحكومة ولجوءها إلى إبرام معاهدة الصداقة مع المستعمر الفرنسي، الذي يخوض حرباً شرسة ضد الشعب الجزائري الشقيق، وكان يأمل في

1183 انظر مجيد خدوري : المرجع السابق، ص - ص، 258-263

1184 انظر محمد عثمان الصيد : المصدر السابق، ص90

1185 انظر بتفصيل مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ص - ص 240 - 266 ، ومحمد عثمان الصيد : المصدر

السابق، ص - ص، 108 - 110

1186 انظر مقررات المؤتمر الشعبي بينغازي، الهادي المشيرقي : المصدر السابق، ص - ص، 254 - 255.

1187 انظر مصطفى ابن حليم : المصدر نفسه، ص، 240. ومحمد عثمان الصيد : المصدر نفسه، ص 108

مقاطعة ومعاداة فرنسا وحلفائها الغربيين بدل منحهم الامتيازات العسكرية في ليبيا، ولم تستطع الحكومة الليبية أن تعلن مساندة الثورة الجزائرية جهارا، فالتزمت الصمت حتى لا تنقطع المساعدات التي يلقاها الجزائريون في ليبيا وتتجنب ردود فعل فرنسا وحلفائها البريطانيين والأمريكيين، خاصة وأن ليبيا كانت ما تزال تترزح تحت معانات الفرقة والتشتت السياسي والضعف الاقتصادي، وقد أبدى الملك إدريس وابن حليم تخوفاتهما من تقديم المساعدات المباشرة ومعاداة فرنسا مفضلين خيار الدعم السري الذي أظهر نجاعته وأرضى القادة الجزائريين (1188)، وأما فعاليات المجتمع فقد استغربت صمت الموقف الرسمي من الثورة الجزائرية طوال سنة ونصف من اندلاعها، واستهجنت موقفها من إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا في هذه المرحلة الحساسة التي كانت تتطلب تضامنا أكبر مع قضايا الجلاء والتحرر ومعاداة المصالح الغربية.

وقد أكدت الاهتمامات الوطنية الضاغطة حضورها في رسم سياسة الموقف الليبي، إذ كانت الحكومة الليبية تتهددها باستمرار ضغوط القوى الغربية العسكرية والاقتصادية، ولم تستطع توحيد كلمتها في ظل التمزق الإداري والاختلاف المتجدد بين ممثلي الولايات الثلاث المستقلة، والذين يشكلون حكومة ائتلافية ضعيفة يتقاسمون فيها السلطة، وبحسب شهادة ابن حليم فإن حكومته خضعت صاغرة لضغوط وإحاحات ممثلي فزان بضرورة إبرام معاهدة الصداقة مع فرنسا (1189)، هذا ولم يخول الدستور الليبي الحكومة التنفيذية صلاحيات واسعة، ففضلا عن خضوعها لرقابة البرلمان تجمعت الصلاحيات بيد الملك، وكانت حاشيته تتدخل في شؤون الحكومة وتحالف الموالين لها، وقد أطلق الملك يدها في تصريف شؤون المملكة بشكل فاضح، فأصبح لآل الشلحي المكلفين بنظارة الشؤون الملكية نفوذ ينافس الحكومة، وخص عبد الله عابد السنوسي وهو من الأسرة الملكية لكثير من النفوذ السياسي والاقتصادي، وتشير بعض المصادر إلى أن تحالفا سياسيا انفرد بإدارة شؤون المملكة يضم ابن حليم والبصيري الشلحي ناظر الشؤون الملكية وعبد الله عابد السنوسي، واجتهد هذا التحالف في مدارات الملك وفي موالاة مصر، إذ كان للسفير المصري حسن إبراهيم الفقي نفوذا خاصا على دائرة ابن حليم (1190)، وكانت العلاقات الليبية المصرية تحركها الروابط التي يفعلها السفير المصري، وتتأثر بالوشايات التي يرفعها مناوئو الحكومة أحيانا وبدخلات القوات الأجنبية، ولعل تخوف الملك وضعف شخصيته زاد في عزلته مما أدى إلى انزواء ليبيا وعدم تفاعلها مع القضايا العربية، واتهامها من قبل القوميين العرب بموالاة الغرب وخضوعها للنفوذ الأجنبي (1191).

1188 مصطفى ابن حليم :المصدر نفسه ، ص 358

1189 مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ص 240

1190 انظر محمد عثمان الصيد :المصدر السابق ،ص - ص 110-111

1191 انظر عادل نويهض : أيام كانت عربية، مرجع سابق ، ص 175.

ولكن مشاركة ليبيا في دعم الثورة الجزائرية وموقف ملكها الإيجابي غير كثيرا من قتامة هذه الصورة التي بالغت بعض الأوساط القومية في صبغها على ليبيا، غير أن القرار السياسي لم يكن كافيا وحده لتثمين هذا الموقف الليبي، إذ ضلت ليبيا دولة فنية تشق طريق بناء مؤسساتها وإيمائها الاقتصادي بصعوبة، ويرجع ذلك لضعف مواردها المالية و فقرها المدقع، وإلى التفكك الاجتماعي الموروث عن الاستعمار، فكانت ميزانية الحكومة تعتمد أساسا على المساعدات الغربية نظير كرائها للقواعد العسكرية⁽¹¹⁹²⁾، وعليه لم يكن منتظرا من ليبيا أن تساهم ماديا في دعم الثورة الجزائرية كما أن ليبيا المعزولة عن العالم الخارجي بضعف تمثيلها الدولي لم يكن موقفها السياسي مفيدا بشكل أكبر للقضية الجزائرية، خاصة وأنها لم تنضم للأمم المتحدة إلا في ديسمبر 1956⁽¹¹⁹³⁾، ولكن كان هناك ثمة ما يميز ليبيا، فموقعها الاستراتيجي كهمزة وصل بين الجزائر والمشرق العربي كان يفيد في ربط إمدادات الثورة، واتخاذها معبرا ومخزنا للأسلحة القادمة من مصر، كما أن التضامن الشعبي والرسمي المنقطع النظير كان يساعد على بلورة علاقات تضامن مفيدة للثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا .

وعلى الرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة فقد تبلور موقف ليبي متضامن بشكل عفوي وسري مع الثورة الجزائرية، فكان لاندلاعها وقع الأثر في أوساط الليبيين، الذين عبروا عن تضامنهم ونصرتهم لكفاح الشعب الجزائري وتوفير المال والسلاح لدعمه⁽¹¹⁹⁴⁾، و في الأيام الأولى لاندلاع الثورة خاطب الرئيس جمال عبد الناصر وأحمد ابن بلة ابن حليم في موضوع دعم الكفاح الجزائري بالأسلحة وتأمين نقله إلى الثوار عبر ليبيا، فأبدى تجاوبه مع هذا المطلب وذلك رغم المخاطر الكبرى لهذه المهمة، والتي أوضحها للرئيس عبد الناصر بالقول: "أنت تعرف أن القوات البريطانية منتشرة على طول ليبيا من طبرق إلى غرب طرابلس، والموظفون الإنجليز يسيطرون على مراكز حساسة خصوصا في شرطة ولاية طرابلس وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا (قزان)، ولسفارتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول يرأسه الكومندان "تيزا" وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها وأنت تعرف أن علاقتنا مع فرنسا هي الآن في غاية التدهور بعدما أذرنها في مذكرة رسمية وطالبناها بالجلء عن قزان..."⁽¹¹⁹⁵⁾، وإثر عودته إلى ليبيا فاتح ابن حليم الملك في الأمر، وطمأنه بتحمل مسؤولية هذه المهمة الخطرة، وأن السلاح الجزائري سيمرر عبر ليبيا في سرية تامة وبمراقبة

¹¹⁹² انظر بتفصيل، مجيد خدوري : المرجع السابق ، ص 287 ، ومصطفى ابن حليم : المصدر نفسه ، ص 156

¹¹⁹³ انظر مجيد خدوري : المرجع نفسه ، ص 297 .

¹¹⁹⁴ انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق ، ص 55 وما بعدها

¹¹⁹⁵ انظر مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ، ص - ص ، 350 - 351

القوات الليبية (1196)، وإن كان الملك أظهر استعداد له لدعم الثورة الجزائرية إلا أنه أبدى مخاوفه من انكشاف الأمر، وما قد يتهدد ليبيا من حماقات الفرنسيين الذين يبحثون عن الأعذار للتربص بالبلاد وطلب من رئيس الحكومة الحيطه والحذر في أداء هذه المهمة (1197).

وهكذا يبدو أن الثورة الجزائرية وجدت تجاوبا حكوميا وشعبيا لدعم كفاحها خاصة في مجال الإمداد ونقل السلاح، وهي المهمة الأساسية التي ستوجه العلاقات مع ليبيا، وقد تحكمت الاهتمامات القطرية والظروف الخاصة بليبيا في رسم السياسة التضامنية مع الجزائر، وأظهر الملك والحكومة والمسؤولين فضلا عن الجماهير الواسعة تجندهم لخدمة الثورة الجزائرية وتسهيل نشاطاتها العسكرية في ليبيا، ومنذ اندلاع الثورة الجزائرية ارتبطت مع المسؤولين الليبيين بعلاقات سرية، وما لبث أن أخذت هذه العلاقات مجراها الطبيعي التضامني

ثانيا - تطور علاقات الثورة الجزائرية مع ليبيا

أمام الشهادات والوثائق المطع عليها يمكننا أن نميز نمطين من العلاقات جمعت الثورة الجزائرية بليبيا، فهناك نمط العلاقات السرية الذي أطر مهمة تمرير الأسلحة وهناك نمط العلاقات الثنائية المعلنة الذي أطر الجانب السياسي والتضامني مع الثورة الجزائرية، ومن أجل فهم أوسع لمسيرة هذه العلاقات نستعرض حدود هذين النمطين المتكاملين

1- العلاقات السرية التي أطر مهمة تمرير الأسلحة :

نظرا لأهمية ليبيا في تسهيل مهمة مرور الأسلحة ركز المسؤولون الجزائريون والمصريون على كسب السلطات الليبية لإنجاح هذه المهمة، وبحكم حساسية هذه المهمة الخطيرة تقرر الاعتماد حصريا على رئيس الحكومة ابن حليم ليتدبر مع أحمد بن بلة والمخابرات المصرية الخطط السرية للقيام بهذه المهمة، وهذا ما يفسر سرية العلاقة التي شادتها الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية والمتعاونين الليبيين، وقد أوضحت مذكرات أحمد ابن بلة وفتحي السديب ومصطفى ابن حليم وبعض شهادات الشهود كثيرا من جوانب تلك العلاقات الخفية نستعين بها في إعادة رسمها.

لقد استفاد المناضلون الجزائريون من خدمات المقاومين التونسيين ولجنة تحرير المغرب العربي في إرساء حضورهم في ليبيا، وإنشاء تنظيم سري يتكفل بمهمة جمع الأسلحة، وربط ابن بلة وبشير القاضي اتصالات واسعة في إطار مشروع الكفاح المغربي الموحد، إذ يذكر بشير القاضي أنه اتصل بجمعية عمر المختار في بنغازي وكسب تعاون عدد من المناضلين الليبيين، وأن

1196 المصدر نفسه، ص 353 .

1197 المصدر نفسه،

جهود ابن بلة ارتكزت على تنسيق الكفاح المغاربي والبحث عن الأسلحة⁽¹¹⁹⁸⁾، وفي صيف عام 1954 ولد مشروع جيش تحرير المغرب العربي في طرابلس، واجتمع ابن بلة مع مصطفى ابن بولعيد لبحث خطط شراء وتهريب الأسلحة، وقد اعتقل ابن بولعيد من قبل شرطة طرابلس واستطاع ابن بلة بشبكة معارفه فك أسره والاتفاق معه على الاستعدادات الأخيرة لإعلان ثورة الفاتح نوفمبر 1954⁽¹¹⁹⁹⁾.

وشملت التحضيرات التي أعدها ابن بلة بالتنسيق مع المخابرات المصرية شراء كميات أسلحة من المهريين والقواعد الأجنبية في طرابلس، وإرسالها بواسطة شبكات المقاومة التونسية إلى الأوراس، وتنسيق التعاون مع بعض التجار الليبيين لشراء ونقل الأسلحة وكسب تعاون بعض المسؤولين الليبيين في تفعيل مهمة الإمداد بالأسلحة بشكل أكبر.

ووقع الاختيار على شخص رئيس الحكومة ابن حليم للتكفل بمهمة التغطية على نشاط تهريب الأسلحة عبر ليبيا، وذلك بحكم تعاونه وعلاقاته الجيدة مع السلطات المصرية، ففاتحه جمال عبد الناصر في الموضوع خلال زيارته للقاهرة في أواخر أكتوبر 1954، ووجد منه تجاوبا في أداء هذه المهمة، وذكر ابن حليم انه اشترط اخذ اذن الملك وان تاخذ المهمة طابع السرية التامة، وأنه عقد على هامش هذا اللقاء اجتماعا مع أحمد ابن بلة لتدارس الموضوع وسبل التنسيق⁽¹²⁰⁰⁾.

ويفضل تضامنه الإسلامي والقومي وإحساسه بأصوله الجزائرية لم يعارض الملك إدريس منذ البداية تأمين نقل الأسلحة الجزائرية، وأخذا بتوجيهات الملك شرع ابن حليم في رسم مخططاته السرية، مقترحا تسليم الأسلحة في منطقة السلوم الحدودية لقائد قوات دفاع ولاية برقة الذي يشرف على تسليمها لشرطة ولاية طرابلس، وفي طرابلس أنشأ خلية شرطة خاصة بمهمة نقل وإخفاء الأسلحة أوكل رئاستها للعقيد عبد الحميد بي درنة، وجعلها تابعة لرئاسة الحكومة ومستقلة عن مسؤولية القائد الإنجليزي جايلز، ويتسلم الثوار الجزائريون الأسلحة في طرابلس ليدخلوها إلى الجزائر بطرقهم الخاصة وبمساعدة بي درنة دائما، واطمأن ابن حليم والملك بهذه الخطة على نجاح مهمة تمرير الأسلحة لثوار الجزائر⁽¹²⁰¹⁾.

واستفادت الثورة الجزائرية بواسطة هذا المخطط السري من تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر طرابلس، استقدمت من مصر بحرا وبرا، وقد ضمنت السرية المطلقة لهذا النشاط عدم اكتشاف المخطط رغم الرقابة الأجنبية المشددة وبناء علاقات تعاون وتنسيق استمرت

¹¹⁹⁸ انظر شهادة بشير القاضي، جيش التحرير المغاربي 1948-1955، مرجع سابق، ص - ص، 169-170

¹¹⁹⁹ احمد ابن بلة: المصدر السابق، ص 106

¹²⁰⁰ مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص - ص، 350 - 352

¹²⁰¹ انظر مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص - ص، 353 - 356

لسنوات، وبذلت خلالها خلية بي درنة جهودا جبارة لانجاح مهمتها والتجاوب مع مطالب الجزائريين .

وأسهم تعاون السلطات الليبية في تسهيل النشاط العسكري للثورة الجزائرية وإمداد جبهات القتال بشحنات مهمة من السلاح، إذ أمن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت انتصار في ديسمبر 1954، وسهل بي درنة مهمة إنزالها وإخفائها في مخازن سرية وتسليمها لأحمد ابن بلة، وتم تأمين شحنة أخرى أنزلتها سفينة دينا في مارس 1955، وفي نوفمبر 1955 أنزلت شحنة ضخمة أشرف ابن بلة وبي درنة على تخزينها في مخازن الثورة بزواره، وتطلبت مهمة إدخال هذه الأسلحة إلى الجزائر جهودا مضاعفة نسقتها ابن بلة مع الليبيين والتونسيين، واستدعى الأمر فيما بعد إنشاء شبكة جزائرية لنقل الأسلحة، ويذكر فتحي الذيب في هذا الشأن أنه انتقل رفقة ابن بلة إلى طرابلس في أكتوبر 1955 من أجل لقاء المسؤولين الليبيين وتسهيل مهمة إدخال مخزون الأسلحة، وأنها تلقيا من بي درنة تعاوننا لتليين العقبات التي كان يشكو منها محساس لتمرير الأسلحة⁽¹²⁰²⁾، وقد قضى ابن بلة أياما طويلة في طرابلس للسهر على نشاط تمرير الأسلحة، استغلها في كسب تعاون رئيس الحكومة الليبية وبعض المسؤولين والوطنيين الليبيين المتعاطفين مع ثورة الجزائر، ولم تنجح مساعي السلطات الفرنسية في مواجهة حملة التهريب الواسعة عبر ليبيا وتونس، ولا في كشف خيوط التعاون الرسمي الليبي في دعم هذا النشاط، وإن كانت تأكدت أن نشاط ابن بلة في القاهرة وطرابلس يقف وراء شحنات الأسلحة المتدفقة على الجزائر، وشجعت استخباراتها للقضاء عليه وإنهاء نشاط الجزائريين في ليبيا ولكن دون جدوى⁽¹²⁰³⁾، ويذكر رئيس الحكومة الليبية أن خطط تمرير الأسلحة كانت ناجعة ومفيدة "واستمر هذا الحال في سرية وكفاءة تامتين لمدة سنة تقريبا: وكان الأخ أحمد ابن بلة يتردد على طرابلس للإشراف والتنسيق، ولكنه كان يرفض أية حراسة نعرضها عليه فقد كان يصر على السرية التامة في تنقلاته"⁽¹²⁰⁴⁾، ويشير ابن حليم إلى إحدى طرائف مراوغاته للسلطات الفرنسية إذ تصادف في صيف 1955 أن ضرب موعدا في بيته مع أحمد ابن بلة ومساعديه وموعدا مع السفير الفرنسي بليبيا في نفس التوقيت، وفي لحظة التباحث مع ابن بلة في قضايا تمرير السلاح حضر السفير الفرنسي حاملا معه رسالة مستعجلة من حكومته تطلب المساعدة في القبض على طريد العدالة الفرنسية ابن بلة، فوعده بذلك وعاد إلى مباحثاته مع أحمد بن بلة⁽¹²⁰⁵⁾.

¹²⁰² فتحي الذيب: المصدر السابق، ص — ص، 127 — 128

¹²⁰³ انظر بخصوص محاولة اغتيال ابن بلة في طرابلس، أحمد ابن بلة: المصدر السابق، ص — ص، 107 — 109،

ومصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص 358

¹²⁰⁴ مصطفى ابن حليم: المصدر نفسه، ص 357

¹²⁰⁵ المصدر نفسه، ص — ص، 357 — 358

ويبدو لنا أن الصلات التي أوجدها ابن بلة ومساعدوه في ليبيا كانت وطيدة، سواء مع المسؤولين الحكوميين أو مع المتعاونين الليبيين، وأنها انصبت على خدمة هدف رئيسي هو إنجاح مهمة تمرير الأسلحة، وذلك بواسطة مخططات سرية أشرف رئيس الحكومة ومساعدوه بي درنة على تنفيذها وتقديم مختلف التسهيلات لتأمين نشاط الجزائريين، وإذ نعتبر ذلك خطوة إيجابية للموقف الرسمي فإننا نعدده مخاطرة تشجع لها رئيس الحكومة والضباط الليبيين، خاصة وأن رقابة الفرنسيين والاستخبارات الغربية كانت مبنوثة في كل مكان، وفي عام 1956 حصل جلاء القوات الفرنسية عن فزان وتشجعت ليبيا أكثر لدعم امدادات الثورة وتسهيل نشاطها، وهكذا قطعت الثورة الجزائرية أشواطاً مهمة وهي تتدعم بإمدادات الأسلحة القادمة من ليبيا وبمساعدة سلطاتها الرسمية الثمينة ومؤازرة المتعاونيين الليبيين .

2 – العلاقات الجزائرية الليبية في مرحلة الاحتضان المعلن:

بعد عام ونصف من اندلاع الثورة الجزائرية تشجعت ليبيا لإعلان تضامنها ودعمها للقضية الجزائرية، وذلك نتيجة توفر عوامل مهمة ساعدت على ذلك نذكر منها:

– تزايد حجم التضامن الشعبي مع الثورة الجزائرية وضغوطه على السلطات الرسمية لتكريس تضامن فعال مع الجزائر المكافحة، خاصة دعوة الشخصيات السياسية والنقابية والمثقفين إلى اتخاذ مواقف صريحة وجريئة من ثورة الجزائر ومقاطعة فرنسا المحتلة، وقد سارت في عام 1956 مظاهرات عديدة للتضامن مع الجزائر منها تلك المنظمة يوم 06 أبريل 1956، والهيئة الشعبية التي قامت على أعقاب اعتقاد زعماء الثورة في 23 أكتوبر 1956، كما دعت لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري منذ عام 1956 إلى تنظيم العديد من المظاهرات والاكنتابات لصالح الثورة الجزائرية (1206) .

– جلاء القوات الفرنسية عن إقليم فزان، وفرض السلطة على الأجهزة الأمنية في طرابلس، فباشرة بعد محاولة اغتيال أحمد ابن بلة تمت تحية جايلز من مسؤولية الأمن، وشرع في سياسة لبننة الشرطة والأمن، وهذا الأمر شجع المسؤولين الجزائريين والليبيين أكثر على توطيد تنسيقهم، وسمح للسلطات الليبية بإعلان تضامنها مع الثورة الجزائرية (1207).

– حاجة الثورة الجزائرية إلى إبراز الدعم السياسي لليبيا بعد اطمئنانها على سرية النشاط العسكري، إذ أصبح الدعم السياسي والدبلوماسي يحظى بأهمية قصوى في استراتيجية الثورة الجزائرية منذ عام 1956 .

¹²⁰⁶ انظر، مقالاتي عبد الله : التضامن الشعبي الليبي ودوره في مؤازرة الثورة الجزائرية، مجلة المصادر، يصدرها

المركز و د ب ح و ث 1954، ع7، (2002)، ص – ص، 171–173

¹²⁰⁷ انظر مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، ص358

وقد تجلت مظاهر تكريس العلاقات الثنائية والجهري بها في إعلان السلطات الليبية مساندتها للقضية الجزائرية، وفي عقد الكثير من اللقاءات والمباحثات وإبرام الاتفاقيات، وترسيم بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا وتسهيل نشاطاتها .

وقد أحجمت السلطات الليبية في البداية عن إعلان دعمها للثورة الجزائرية خشية الاصطدام بفرنسا والدول الغربية، وانفضاح دعمها المباشر لمرور الأسلحة عبر أراضيها، وأمام ظهور عوامل مساعدة على الجهر بموقفها واستجابة لمطالب الجماهير المتضامنة بدأت الحكومة الليبية تظهر مواقف صريحة من المشكلة الجزائرية، وتحاول تبرير موقفها من عقد اتفاقية الصداقة مع فرنسا، خاصة وأن المعارضة وبعض البرلمانيين طالبوا الحكومة بدعم صريح للثورة الجزائرية، وبضرورة مقاطعة فرنسا والتخلص من معاهدة الصداقة التي أبرمت معها، واضطر رئيس الحكومة للتوضيح أمام مجلس الأمة في دورة جوان 1956 أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تدعم القضية الجزائرية وتستنكر السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، "إن القضية الجزائرية شغلت وتشغل الجميع"، وأكد بخصوص مطلب مقاطعة فرنسا أن ليبيا ستساق موقفها في إطار لجنة جامعة الدول العربية الخاصة بمقاطعة فرنسا، وأنها ستكون أول دولة تنفذ القرار⁽¹²⁰⁸⁾، وأوضح رئيس الحكومة في مناسبة أخرى أن الصداقة التي تربط فرنسا بليبيا مرتبطة بموقف فرنسا من قضايا شعوب المغرب العربي المطالبة بالحرية والاستقلال، وأن القضية الجزائرية تأتي على رأس أولويات السياسة الخارجية الليبية⁽¹²⁰⁹⁾.

وهكذا يبدو أن حملة انتقاد سياسة الحكومة الخارجية وموقفها من الثورة الجزائرية ساهما في الجهر بالموقف الليبي، وفي التأكيد أن ليبيا تقف إلى جانب قضية الشعب الجزائري المطالب باستقلاله، وأنها تدعو طرفي النزاع للتفاوض وإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية، وقد علق رئيس الحكومة في مذكراته على دبلوماسية الموقف الليبي منذ عام 1956 بالقول: "...أصبحت مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقية يعرفها الخاص والعام ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء بأنها تقف موقفا محايدا تماما، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال إلا أنها لا تساعد على أعمال العنف، ولذلك فهي تدعو فرنسا وثوار الجزائر إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي، طبعاً كان كل هذا ستار دبلوماسي لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعاً ومقداراً"⁽¹²¹⁰⁾، ونوه ابن حليم إلى أن حكومته تعمدت السماح للمؤسسات الشعبية بإنشاء جمعيات مناصرة الثورة الجزائرية وبجمع التبرعات

¹²⁰⁸ انظر جريدة طرابلس الغرب، عدد يوم 3 جوان 1956

¹²⁰⁹ انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 27 جوان 1956

¹²¹⁰ انظر مصطفى ابن حليم : المصدر السابق، ص 358

لصالحها،"وكننا في الحكومة الليبية ندعي أن لا دخل لنا بالأعمال الشعبية العفوية، وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحنا باتباع الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية وإيقاف القمع والقتل والتشريد التي تقوم بها القوات الفرنسية في الجزائر" (1211)

ويتضح لنا أن موقف الحكومة الليبية بدبلوماسيته المراوغة حاول عدم إقحام نفسه مباشرة في مشاكل مع فرنسا، وعدم لفت الانتباه إلى الدعم السري الثمين الذي يقدم لثورة الجزائر، ويبدو أن توافقا حصل في تنسيق المواقف، إذ كانت جبهة التحرير الوطني تشير على الحكومة الليبية اتخاذ الموقف المناسب حفاظا على مكاسبها في ليبيا، وعليه بدأ موقف حكومة ليبيا السياسي يتضح منذ عام 1956، إذ أكدت مساندتها للقضية الجزائرية ودافعت عن حق الشعب الجزائري في نيل استقلاله، ونددت بالسياسة الفرنسية واستنكرت الجرائم الفرنسية المرتكبة في الجزائر (1212)، كما احتجت باستياء بالغ على اختطاف زعماء الثورة الخمسة في أكتوبر 1956 (1213)، وأعلنت عن دعمها المادي للاجئين الجزائريين (1214)، وجهرت الحكومة الليبية بموقفها المساند للقضية الجزائرية في المحافل الدولية والأمم المتحدة، فقد رد مندوب ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1957 على مزاعم فرنسا، مفندا ادعاءاتها في أن الجزائر مشكلة داخلية لفرنسا، ومشهرا بالقمع والإرهاب المسلط على الشعب الجزائري "إن الحرب التي تشنها الحكومة الفرنسية في الجزائر هي نموذج للحرب الاستعمارية، إن هذه الحرب التي يسميها الفرنسيون عملية تهديئة هي في الواقع أكبر الحروب الاستعمارية، نضرا لما خلفته من دماء وآلام وتشريد المدنيين العزل"، وندد ممثل ليبيا بالاعتداءات الفرنسية على الحدود المغربية والتونسية والتي طالت ليبيا كذلك، وخلص في الأخير إلى بيان موقف بلاده من المشكلة الجزائرية مؤكدا على تحميل فرنسا مسؤولية عدم اعترافها باستقلالية القطر الجزائري، وتمثيل جبهة التحرير الوطني، وإمكانية تعايش المعمرين في الجزائر المستقلة (1215)، وبذلك ساهم الموقف الليبي في الضغط على السياسة الفرنسية ودفعها للاعتراف بالحقائق الميدانية والبحث عن الحلول السلمية للقضية الجزائرية، وفي الوقت نفسه استمرت ليبيا في دعمها لنشاط الثورة العسكري، إيمانا منها بأن الخيار العسكري يساهم في دفع الفرنسيين للاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وفي ذلك تأييد لوجهة نظر جبهة التحرير الوطني، مما يدل على التوافق السياسي وعلى حيادية

1211 المصدر نفسه ص 358_359

1212 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 27 جوان 1956

1213 انظر فتحي الديب : المصدر السابق، ص 279. و طرابلس الغرب، عدد يوم 23 أكتوبر 1956

1214 اتخذ مجلس الوزراء الليبي في ماي 1957 قرارا بتقديم هبة مالية للاجئين الجزائريين قدرها خمسة الاف جنيهه

ليبي، انظر المقاومة الجزائرية، ع16 (3 جوان 1957)

1215 انظر خطاب سيد الجربي ممثل ليبيا في الامم المتحدة، المجاهد، ع 14 (15 ديسمبر 1957) ص7

وتضامن الموقف الليبي اللامشروط مع القضية الجزائرية، وهذا أمر مهم زاد في وطادة علاقات الثورة الجزائرية مع السلطات الليبية، في حين ساهمت تدخلات بورقيبة ومحمد الخامس وضغوطهم في خلق أزمات مع قيادة الثورة الجزائرية.

لقد أرست الثورة الجزائرية علاقات تعاون وتنسيق وطيدة مع السلطات الليبية ارتكزت في البداية اساسا على تسهيل مرور الأسلحة ورعاية نشاط الثورة الجزائرية في طرابلس، وما لبثت أن امتدت العلاقات إلى دعم النشاط السياسي وتنسيق المواقف الدبلوماسية لمساندة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتطلب الأمر إجراء اتصالات ولقاءات متكررة مع رئيس الحكومة والملك إدريس ومع المسؤولين الليبيين، وإن كانت بعض تلك اللقاءات المهمة الخاصة بالتسليح اتسمت بالسرية التامة فإن لقاءات أخرى أفصح عن مضمونها، كونها بحثت الجوانب السياسية وعبرت بودية عن التضامن المشروع لليبيين مع كفاح الشعب الجزائري،

وقد أدار ابن بلة معظم تلك اللقاءات والمباحثات مع رئيس الحكومة الذي أشار إلى أنها تتعلق بأمر إدخال السلاح ونقله، فقد قدمت لإدخال الأسلحة إلى الجزائر تسهيلات مختلفة من قبل التونسيين والمصريين وبعض التجار الليبيين، وذلك إلى أن تدعم النشاط بإنشاء قاعدة إمداد جزائرية في ليبيا⁽¹²¹⁶⁾، وبدء من عام 1956 ازدادت الأهمية الاستراتيجية لليبيين، وشارك ابن بلة في إدارة شؤون القاعدة أعضاء الوفد الخارجي الآخرون، ومنهم دباغين والمدني فضلا عن المسؤولين الميدانيين الذين كانوا في الغالب موالين لابن بلة، وقرر الوفد الخارجي تفعيل النشاط العسكري والسياسي في ليبيا، فعقد دباغين والمدني في ماي 1956 مباحثات مع رئيس الحكومة الليبية في طرابلس أفضت إلى تعزيز نشاط مرور الأسلحة برا عبر ليبيا، وتوسط الحكومة لشراء الأسلحة للثورة باسمها، وبخصوص طلب نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر المقدم منذ أفريل 1956 تجاوب رئيس الحكومة مع مقترحات الوفد الخارجي، وتقرر بعد طول نقاش مايلي:

– وضع رئيس الحكومة الليبية مطارين تحت تصرف قيادة الثورة لاستعمالهما في نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر

– تهريب الأسلحة بواسطة طائرة "دوكوتا" الصغيرة التي لا تكتشفها الرادارات الفرنسية
– دخول السلاح بواسطة طائرات مصرية إلى طرابلس، وأن تتولى الحكومة الليبية تأمين هذا النشاط السري⁽¹²¹⁷⁾.

وهكذا نجح هذا اللقاء في تسخير النقل الجوي لإدخال الأسلحة الموجودة في ليبيا إلى الجزائر، ولكن الوفد الخارجي الذي تبنى المشروع باقتراح من مصر تراجع عنه لاستحالة تجنب

¹²¹⁶ شهادة محمد الطيب بيزار، مقابلة مع الباحث

¹²¹⁷ انظر احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص ص، 139_143

الرقابة الفرنسية، وقد مثل المشروع مخاطرة حقيقية تردد أمامها ابن حليم، ولكنه قبلها مما يؤكد استعداده التام لتلبية جميع مطالب الكفاح الجزائري، وقد وعد بمحادثات الملك في أمر إنشاء إذاعة جزائرية في ليبيا وإجراء مقابلة مع مسؤولي الثورة (1218). فهل كانت هذه المقابلة لأجل تقديم الشكر أم أن الوفد الخارجي كان يهدف من ورائها إلى ربط الاتصال المباشر مع الملك؟، وضمان كسب موقفه لدعم مطالب الثورة المتزايدة في ليبيا؟.

يبدو أن الزيارة ومقابلة الملك يوم 13 جوان 1956 جاءت لتحقيق الغرضين معا، إذ أرادت جبهة التحرير الوطني من خلالها ترسيم علاقاتها مع السلطة العليا، وكسب الملك إلى صفها لتجاوز بعض الصعوبات التي تضعها بيروقراطية الإداريين في وجه نشاطها، ومن أجل تقديم الشكر للملك على مساعداته للثورة الجزائرية، واعتماد ممثل للجبهة في المملكة الليبية (1219)، ونعتمد في غياب المصادر الليبية رواية المدني في التعرف على القضايا المطروحة خلال اللقاء، فهو يؤكد أن المقابلة التي حضرها رفقة دباغين ودرودر تناولت قضايا دعم الثورة الجزائرية، وأن الملك بدا متعاطفا معهم وهو يستمع لمدخلاتهم، وأكد في رده أن الجهاد القائم في الجزائر هو جهاد إسلامي يجب على الجميع المساهمة فيه، وأن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تشترك فيه روحا وبدنا، ولو أن الثورة الجزائرية فتحت أبوابها للمتطوعين لهب رجال ليبيا للانضمام إليها، وأوضح الملك بخصوص طلبات الجزائريين أنه يوافق على الاتفاق المتوصل إليه مع ابن حليم، وأن المطارات المطلوب تخصيصها لنقل السلاح جوا ستسلم للثورة الجزائرية بعد إصلاحها، وأما دخول السلاح برا فقد أمر الجيش بعدم اعتراضه وختم الملك كلامه قائلا: اعتبروا حكومة ليبيا "حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها في إعانة أو في مسعى لإقامت به وبأمر مني، بكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد، وما أردتم أن تتوسط لكم بشراء سلاح أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا كانت مستجيبة لكم فورا" (1220).

لقد كانت هذه خلاصة جواب الملك، تأثر لها الوفد الجزائري وهو يلقي في أول لقاء له بالملك هذا الموقف الإيجابي والاستعداد المطلق لدعم الكفاح الجزائري، وسوف يستثمر هذا الموقف خصوصا في مجال نقل السلاح برا وبحرا وجوا، فكلما اعترضت هذه المهمة مشاكل أو صعوبات يعجز عنها رئيس الحكومة يلجأ المسؤولون الجزائريون إلى الملك رأسا فيبيدي عطفه ويأمر الحكومة والمسؤولين في الإدارة والجيش بتسهيل نشاط الثورة الجزائرية، وهذه المواقف

¹²¹⁸ المصدر نفسه، ص، ص، 143، 152.

¹²¹⁹ يذكر المدني أنه تم ترشيح عمر درودر لهذه المسؤولية، ويبدو أن أطرافا من الوفد الخارجي اعترضت على ذلك وفضل بشير القاضي مسؤولا عن قاعدة ليبيا وواصل درودر عمله في هيئة الوفد الخارجي نوفي عام 1958 عمل طبييا بقاعدة تونس

¹²²⁰ انظر احمد توفيق المدني: المصدر نفسه، ص ص 164_165

التضامنية جعلت الملك إدريس يحضى باحترام وتقدير قادة الثورة الذين وطدوا معه علاقات التضامن، وتلقوا منه تأييدا ومساندة لا محدودة، وكانوا يلجأون إليه لاطلاعه على تطورات الثورة واستشارته في قضاياها السياسية، وإدراكا للدور السياسي الذي يمارسه مدير التشريفات الملكية البصيري الشلحي ربط المسؤولين الجزائريون علاقات وثيقة معه، وكان بدوره يتدخل لدى الملك والحكومة لتلبية مطالب الجزائريين، وقد سجل تفانيه في خدمة الثورة الجزائرية⁽¹²²¹⁾.

لقد أفادت التحالفات السياسية التي أرسنها الثورة الجزائرية (الملك، الحكومة، التشريفات الملكية، الجماهير الشعبية) في تأمين نشاط الثورة في ليبيا، والذي كان ينهض بمهمة استراتيجية هي نقل السلاح إلى الثوار، وفي بعض الأحيان كانت هذه المهمة تعترضها مشاكل طارئة تستلزم تدخل قيادة الثورة لدى مختلف أطراف السلطة، فإثر حرب السويس ورغم الموقف الإيجابي لليبيا⁽¹²²²⁾ ساءت العلاقات الليبية المصرية، وواجه المسؤولون الجزائريون حرجا كبيرا في الحفاظ على علاقاتهم مع المصريين وكسب الموقف الليبي، إذ تسبب الملحق العسكري لسفارة مصر في طرابلس في حوادث الاضطراب، وتناهى إلى الملك أنه يوزع أسلحة الجزائريين على المتظاهرين ويتحصن بالسفارة المصرية، فأمر بتطويق السفارة وطرد الملحق بالقوة وغلق الحدود ومنع دخول الأسلحة برا⁽¹²²³⁾، والحق أن سلوك الملحق العسكري المصري كان سافرا ومضرا بعلاقات الثورة مع السلطات الليبية، ولقي استهجان المسؤولين المحليين عرعار وابن عودة، اللذين اعتبرا أنه استغل إشرافه على نقل الأسلحة الجزائرية في الإضرار بالأمن الليبي وبسمعة الجهاد الجزائري⁽¹²²⁴⁾، ووصف محمد الهادي عرعار مسؤول التسليح الوضع في تقريره قائلا: "ساد جو مضطرب بيننا وبين السلطات المحلية، وعلى الرغم من كل شيء تمكننا من تهدئة الوضع واسترجاع ثقة الليبيين واحترام المصريين"⁽¹²²⁵⁾، لكن الأزمة لم تحل إلا ببذل مساع حثيثة مع السلطات الليبية تولاهما المسؤولون المحليون والوفد الخارجي، فقد حل دباغين والمدني بطرابلس، واجتمعا يوم 04 ديسمبر 1956 برئيس الحكومة الذي وعد ببذل جهوده من أجل تجاوز الأزمة وعودة مرور الأسلحة برا، وأكد وزير الخارجية سيد الجربي للوفد الجزائري أن

¹²²¹ انظر تقرير مسؤول جبهة التحرير الوطني في ليبيا A.N.A.: GPRA , B 4, DOS 4- 14

¹²²² أعلنت الحكومة الليبية في غياب الملك ورئيسها عن تأييد ليبيا خطوة تأمين القناة وإدانة أي عدوان على مصر، ومنعت القوات البريطانية في ليبيا من المشاركة في أي عمل عسكري ضد مصر انطلاقا من قواعدها .

¹²²³ انظر محمد عثمان الصيد: المصدر السابق، ص - ص، 114-115

¹²²⁴ انظر شهادة ابن عودة المقدمة في الملتقى الوطني الاول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى

الوطني الثاني لتاريخ الثورة، مصدر سابق، ج 2، ص 40

¹²²⁵ انظر تقرير الهادي محمد عرعار عن مهمته في ليبيا المؤرخ يوم 3 جويلية 1957، A.N.A. GPRA , B 4,

الخلاف المصري - الليبي هو خلاف عابر، ولن يكون له تأثير على قضية الجزائر التي يتفانى الجميع في خدمتها، معربا عن وضع خدماته بصفته الرسمية والشخصية تحت تصرف الثورة، وخلال الاجتماع برئيس الحكومة ثانياً توضح أن حكومته عاجزة عن البت في هذا الموضوع لأنه من صلاحيات الملك، وأنه لا شيء يمكن فعله سوى إقناع المصريين بإرسال الأسلحة بحراً من مرسى مطروح إلى طرابلس مؤقتاً إلى أن تعود العلاقات مع مصر إلى سالف عهدا، لكن المصريين اظهروا تحفظهم على هذا المقترح وأصرروا على نقل الأسلحة برا، فكان على جبهة التحرير الوطني أن تلجأ إلى الطرق السرية في النقل، واعتماد وساطة عبد الله عابد السنوسي في إنجاح المهمة بشاحناته التجارية (1226).

ولم تكن هذه الأزمة الوحيدة التي أثرت على نقل الأسلحة، إذ تعرضت العلاقات المصرية الليبية في ماي 1957 للتأزم من جديد، وصدرت الأوامر بغلق الحدود خوفاً من التدخل المصري في برقة، وأدى رفض المصريين ادخال الاسلحة بحرا إلى تعطل مرور الأسلحة، ولم تنجح مساعي جبهة التحرير الوطني في ثني موقف الطرفين، وتبين من خلال مقابلة رئيس الحكومة الليبية أن قرار منع دخول الأسلحة اتخذ من قبل الملك وأنه وحده المخول برفعه، فقرر مبعوث جبهة التحرير الوطني توفيق المدني الاتصال بالملك، ويبدو أنه عرف كيف يؤثر على موقفه ويبين له خطورة القرار على مصير جهاد الجزائريين، فأمر الملك بفتح الطريق البري أمام السلاح الجزائري، وطلب من قائد قوات برقة بوقوطين تقديم التسهيلات اللازمة حالاً منبها إياه قائلاً: "إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا وكسبنا استقلال الجزائر فنحن الراحون" (1227)، وقد وقف المدني على تنفيذ الأوامر وانطلاق شاحنات النقل برا إلى طرابلس، ونجحت المساعي الجزائرية في تليين موقف الملك إدريس الذي كان على ما يبدو متخوفاً من تعاون المصريين مع المعارضة الليبية ومتأثراً بتقارير الأجانب والعقيد بوقوطين بوجود مؤامرات مصرية ضد بلاده، وأمام كل المخاطر أبى الملك إلا أن يكرس تضامنه مع قضية الجزائر مقدماً إياها على مصالح ليبيا الوطنية.

وعدا هاتين الأزميتين المؤقتتين فقد استمر نشاط مرور الأسلحة برا وبحرا في أجواء من التنسيق والتعاون المثمر، وقد أشاد مسؤولوا التسليح بالجهود والتسهيلات التي كانت تلقاها مهام الإمداد في ليبيا، والتي امتدت إلى شراء الأسلحة باسمها ودخول الأسلحة جوا وإشراف الضباط الليبيين على نقل الأسلحة والتوسط لدى بعض الدول للحصول على الدعم السياسي والعسكري (1228).

¹²²⁶ صاحب أعمال ثري من الاسرة الملكية ومقرب من ابن حليم والشليحي، انظر احمد توفيق المدني: المصدر السابق

ص - ص، 275 - 276

¹²²⁷ انظر بتفصيل المصدر نفسه، ص - ص، 302 - 305

¹²²⁸ انظر شهادة او عمران، محمد عباس: ثوار...عظما، مصدر سابق، ص 187

وفضلا عن تدعيم النشاط العسكري ازداد النشاط السياسي توسعا نتيجة مظاهر التضامن السياسية والشعبية، ورأت قيادة الثورة في جوان 1957 أن تنشئ بعثة جبهة التحرير الوطني لتتولى الإشراف على النشاط السياسي والمصالح المختلفة للثورة كالإعلام والشؤون الاجتماعية والصحية، في حين أصبحت مهمة الإمداد والتسليح تتولاها مديرية مستقلة تابعة لأوعمران (1229)، ويؤكد المسؤولون عن البعثة أن السلطات الليبية قدمت كل التسهيلات اللازمة لمزاولة نشاطهم السياسي، وان رئيس الحكومة وضع تحت تصرفهم بناية فخمة وسط طرابلس، وسمح بإذاعة حصة "صوت الجزائر" من محطتي طرابلس وبنغازي، وقدمت تسهيلات مختلفة للهلال الأحمر الجزائري ليسهر على جمع التبرعات وإقامة الاكتتابات (1230)، وقد ساهمت هذه البعثة في تمثيل الثورة والتعريف بتطوراتها وإدارة العلاقات مع مختلف السلط الليبية، وتأطير التضامن الذي كانت تنهض به الجماهير الليبية في طول البلاد وعرضها(1231) .

وقد دعت استعدادات ليبيا لدعم الكفاح الجزائري إلى طلب إقامة مراكز لجيش التحرير الوطني في الجنوب الليبي، وتجاوبت معه ليبيا، ولكن فتح جبهة الحدود الليبية صاحبه كثير من الملاحظات أسهمت في إخفاقها (1232)، لقد بدأت الجبهة نشاطها في صيف 1957 بعد الاتفاق مع السلطات الليبية ووالي فزان على أن ترابط في منطقة غاط ولا تقوم بالعمليات العسكرية إلا في التراب الجزائري، وقد واجهت الفرقة كثير من الصعوبات رغم المساعدات المقدمة من قبل الجيش الليبي، وخاضت خلال اربعة اشهر عدة مواجهات مع القوات الفرنسية في جانت، وهددت خطوط المواصلات الفرنسية وأدخلت كميات معتبرة من السلاح(1233)

وفي 16 سبتمبر 1957 هاجمت الفرقة قافلة فرنسية كانت مارة بغاط (1234)، وقامت القوات الفرنسية بملاحقة الثوار داخل التراب الليبي وأغارت في 03 أكتوبر 1957 على قرية ايسين

¹²²⁹ انظر عن نشاط هذه المديرية Abdelmadjid BOUZBID.: op cit. p- p, 41- 66

¹²³⁰ انظر تقرير بشير القاضي رئيس بعثة الجبهة بليبيا المؤرخ في 3 جوان 1958 , A.N.A. GPRA ,B 4 ,

DOS 4-1

¹²³¹ انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق، ص – ص، 123 – 128

¹²³² انظر محمد الصالح الصديق: المصدر السابق ، ص 91 ، ومحي الدين عميمور: التجربة والجدور، ط 1، دار

الامة، الجزائر، 1993 ،ص 79

¹²³³ انظر محمد الصالح الصديق : المصدر السابق ، ص، 70 ، وكذا

Henri ALLEG et autres : la guerre d'Algerie ;T2, op cit, p-p,323 – 325

¹²³⁴ القافلة تابعة لشركة "قياتي" الفرنسية التي أمضت عقد امتياز لنقل المؤونة بين تشاد و الجزائر وكانت اهدافها تجسسية وقد نبه الهادي ابراهيم المشيرفي الملك والحكومة الليبية إلى خطورة نشاطها انظر، الهادي المشيرفي: المصدر

السابق، ص_ص 223_226

الليبية (1235)، وتآزمت العلاقات الفرنسية- الليبية بتبادل الاتهامات، وقد حمل والي فزان على القائد إيدير متهما إياه بعدم احترام الاتفاق المبرم والتسبب في الأزمة، وأصررت السلطات الليبية على قطع الدعم عن الفرقة المرابطة في غاط وعدم السماح لفرقة من جيش التحرير الوطني الالتحاق بقيادة إيدير رغم احتجاجات هذا الأخير والجهود التي بذلها بشير القاضي وأوعمران مع السلطات الليبية والملك (1236)، كما استدعي المدني لمقابلة المسؤولين الليبيين وإيجاد حل للخلاف الذي استفحل، واتفق مع رئيس الحكومة ووالي فزان على تجميد الموقف إلى حين اتخاذ لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها في الأمر، وبعد دراستها للموضوع بحضور إيدير أقرت اللجنة سحب الفرقة من فزان لأنه لم يعد لها هناك فائدة بعد اكتشاف أمرها (1237)، ولأن استفحال الخلاف بين إيدير ووالي فزان سيف النصر يضر بالعلاقات الجزائرية الليبية، وهي علاقات ثمينة يتوجب الحفاظ عليها وعدم تعريضها لأية مشاكل.

ولئن كانت مهمة فتح جبهة الحدود الليبية قد باءت بالفشل إلا إن نشاطها مهد لفتح الطريق الصحراوي، وأرسي عدة مراكز على طول الحدود الجزائرية الليبية وأمن طريق مرور الأسلحة لولاية الصحراء، وقد احتضنها سكان واحات غاط، وقائد القوات الليبية نوري الصديق، الذي دفعه تضامنه مع المجاهدين الجزائريين إلى مخالفة أوامر حكومته والدخول مع الجزائريين في مواجهة القوات الفرنسية المعتدية على ايسين، وهو موقف نوه به قائد منطقة جنوب الصحراء الجزائرية في رسالتي شكر وتقدير، مما يدل على عمق الروابط والتعاون القائم بين هذه المنطقة وبين قائد القوات المسلحة الليبية لولاية فزان (1238)، وهي علاقات أمنت فيما بعد تواصل مرور الأسلحة وتسهيل النشاط العسكري للجزائريين في هذه المنطقة النائية التي تتصل بالعالم الخارجي عبر بوابة فزان.

ويتبين من خلال ما سبق عرضه أن الثورة الجزائرية لقيت في ليبيا تجاوبا شعبيا ورسميا، وان رئيس الحكومة والملك إدريس السنوسي اضهر الاستعداد الكامل لدعم مهمة تمرير الأسلحة

¹²³⁵ شارك في هذه المعركة المجاهدون الجزائريون والجنود الليبيون ردا على العدوان الفرنسي، وقتل فيها جنديان

ومدني ليبي، وسجلت خسائر مادية معتبرة، انظر طرابلس الغرب عدد يوم 6 أكتوبر 1957

¹²³⁶ انظر محمد الصالح صديق: المصدر نفسه، ص - ص، 91 - 92 . وقد أورد شهادة بشير القاضي الذي يؤكد أن الملك اعترض على نشاط هذه الفرقة بعد اكتشاف أمرها خوفا من التهديدات الفرنسية الجدية وعلى انكشاف المساعدات التي تلقاها الثورة الجزائرية في ليبيا، انظر، محمد الصالح الصديق : المصدر نفسه

¹²³⁷ انظر بتفصيل شهادة المدني . احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص - ص، 313 - 317

¹²³⁸ انظر عن جهود نوري الصديق في دعم نشاط الفرقة الجزائرية، محمد ودوع : مواقف ليبيا من الثورة الجزائرية

1954 - 1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001، ص - ص، 243 - 249

السرية، وبفضل هذا الدعم تقوى ساعد الثورة، وإن كانت ليبيا حافظت على دعمها السري فقد أعلنت مساندتها لقضية الجزائر منذ عام 1956، وتعاونها مع المسؤولين الجزائريين، وهي مواقف أغضبت كثيرا الإدارة الفرنسية وجعلتها ترد بالقوة على دعمها واحتضانها لنشاط الجزائريين، وقد سجلنا أن نشاط الثورة الجزائرية العسكري والسياسي لقي كل الدعم والمؤازرة، مما سمح للمسؤولين الجزائريين بناء علاقات قوية مع السلطات الليبية وإرساء دعائم قوية ضمنت استمرارية نشاطهم الحيوي في ليبيا.

وعلى ضوء تقصينا لتطور العلاقات الجزائرية المغربية خلال مرحلة تكريس الاستقلالات القطرية (1956-1958) نقف على الاستنتاجات الآتية :

— ان فشل خيار مغربة الحرب اقتضى من جبهة التحرير الوطني بلورة تصور جديد لعلاقتها المغربية يقوم على الاعتراف بالاستقلالات القطرية والاستفادة من دعمها، وذلك خدمة لاهدافها الكفاحية ولمشروع التضامن المغربي، وهكذا وجهت العلاقات لتوحيد وجهة النضال بدل توحيد جبهة النضال، واستفادت من علاقات التنسيق والتعاون الرسمية في تمرير الاسلحة وانشاء القواعد الخلفية، وفي دعم القضية الجزائرية، كما انها عملت على رعاية التضامن الشعبي ليكون نصيرا لاهدافها واداة ضغط لتحقيق مشروعها التضامني المغربي .

— لقد تاكدت نجاعة الاستراتيجية الجديدة القائمة على كسب تضامن السلطات الرسمية في تاكيد اندماج القضية الجزائرية في اطارها المغربي، فانشغلت الاقطار المغربية بدعم الثورة عسكريا وسياسيا وتحقيق التعاون الشمال افريقي، وان كانت الاهتمامات ووجهت للبحث عن الحل السياسي، وتلبيين مواقف جبهة التحرير الوطني، ولكن عناد فرنسا دفع تونس والمغرب الى اظهار مواقف متضامنة مع كفاح الجزائريين

— لقد هدف مؤتمر تونس في اكتوبر 1956 الى احتواء التوجه الثوري للجزائريين مغاربيا، ولكن جبهة التحرير الوطني خططت للاستفادة اكثر من ترسيم علاقاتها المغربية، وتجنيد تونس والمغرب لخدمة التضامن المغربي والمساهمة في تحرير الجزائر، وقد ادى حادث اختطاف زعماء جبهة التحرير الوطني الى فشل المؤتمر وتدهور العلاقات مع فرنسا، واكد على سلامة وجهة نظر الثورة الجزائرية في ان الخيار العسكري والقطيعة مع فرنسا هي السبيل الاضمن لتحقيق اهدافها المرسومة، غير ان تواصل الحرب بتلك الشراسة وتأثيراتها البالغة على المنطقة بقدر ما كانت تشجع على تاجيج التضامن الشعبي كانت تدفع الانظمة السياسية للتخوف اكثر والاندفاع للتوسط والمطالبة بحل القضية الجزائرية .

— لقد طالبت جبهة التحرير الوطني في مقابل تكريس العلاقات القطرية مع تونس والمغرب بتضامن اكبر، يكون في مستوى الطموح الشعبي ويعين على تحقيق اهدافها العسكرية

والسياسية، وعلى الرغم من الاهتمامات الوطنية الضاغطة والتهديدات الفرنسية فقد سمحت الالتزامات والاتفاقات السرية بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لاستمرار نشاط الثورة العسكري والسياسي، ولكن مظالم فرض السيادة والخلافات السياسية والإيديولوجية سببت مشاكل ومصاعب لحركة ثورية جامحة تطالب باستمرار من الحكومات الفتية دعماً يتناسب وطموحاتها العريضة.

— ان تزايد نشاط الثورة الجزائرية في الاقطار المغاربية ادى الى تشابك العلاقات وتوسع اوجهها ومستوياتها، وقد تبين انها اخذت منحنيين رئيسيين، منحى ظاهر تحسن العلاقات، ومنحى خفي يؤشر على تدهور العلاقات، وان كانت جبهة التحرير الوطني استغلت ظروف استقلال تونس والمغرب المضطربة لكسب الدعم الرسمي الا ان ثقل الحظور الجزائري والاختلافات الجينية في مرحلة تعزيز السيادة القطرية عزز اكثر منحى تدهور العلاقات بشكل تصاعديا

— ان التدخل التونسي والمغربي في شؤون الثورة الجزائرية خلق حساسية مفرطة في العلاقات السياسية، وزادت الضغوط الفرنسية في تدهور العلاقة مع العسكريين والسياسيين الجزائريين، وقد كان مشروع الوساطة التونسية المغربية امتحانا صعبا يؤشر على التباعد السياسي والإيديولوجي بين نظامي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني.

الفصل الثالث

**العلاقات الجزائرية المغربية بين
المشروع الوحدة و ظهور الأزمات
القطرية (1958-1960)**

الفصل الثالث

العلاقات الجزائرية- المغربية بين مشروع الوحدة وظهور الأزمات القطرية 1958-1960

تمهيد

عرفت المنطقة المغربية خلال عامي 1958-1959 مخاضات كبرى تمثلت في الانعكاسات التي خلفتها ثورة الجزائر عسكريا وسياسيا، وظهور مشروع وحدة المغرب العربي في طنجة ثم إخفاقه، ومجيء الجنرال ديغول بسياسة مغربية تقسيمية تسببت في بروز الخلافات وتكرس النزعة القطرية بشكل فاضح .

وقد تبنت الثورة الجزائرية مشروع الوحدة المغربية وفق استراتيجية جديدة لا تعتمد على توحيد المعركة بقدر ما تركز على التضامن لدعم هذه المعركة ،وبذلك كسبت إلى جانبها تعاون النخب السياسية والتفاف الجماهير الشعبية حول مشروعها وطروحاتها ،ولم يتسبب الإخفاق في تجسيد مقررات طنجة سياسيا في ضرب التضامن الشعبي الحاضن للثورة الجزائرية ،والذي أصبح يهدد الأنظمة السياسية ويضغط عليها باتجاه تقديم الدعم الحقيقي لكفاح الشعب الجزائري.

وحافظت جبهة التحرير الوطني على علاقاتها المغربية المتجدرة، وذلك رغم ظهور الخلافات السياسية الحادة خلال هذه المرحلة، إذ سجلت مشاكل الحدود والحضور الجزائري والخلافات السياسية والإيديولوجية تراجعاً معلناً عن مقررات طنجة وضرباً لمبادئ التضامن المشترك، وأثرت بشكل واضح على نشاط وتوجهات جبهة التحرير الوطني، والتي اختارت أن تنهج سياسة المهادنة، وأن تتجاوز بعض الأزمات الخطيرة مثل أزمة إيجلي مع تونس ومشكلة الحدود مع المغرب، وذلك حفاظاً على مصالحها السياسية والعسكرية.

وقد أصبحت المنطقة المغاربية تحضى بأهمية بالغة في التأثير على مسار الثورة، ففيها تقع القواعد الخلفية، وعلى حدودها يتركز جيش التحرير الوطني وتتواجد مراكز اللاجئين الجزائريين، وهي تحتضن النشاط السياسي والإعلامي، وأمام ثقل هذا الحضور كان لأي خلاف سياسي عواقب وخيمة على نشاط الثورة ومصالحها الحيوية، وعلى قيادتها العليا التي نقلت كثيرا من مكاتبها إلى تونس والمغرب لإدارة المعركة بالقرب من أرض الوطن.

وقد ظل عامل دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا عصب توجيه العلاقات المغاربية طوال سنوات الثورة، غير ان توسع نشاط الثورة في قواعدها الخلفية و استفحال الخلافات السياسية والإيديولوجية وعامل التأثير الفرنسي كلها دوافع تحكمت في مسار العلاقات الجزائرية المغاربية، وأملت على قيادة الثورة إحكام إدارة علاقاتها التي بدت متوترة مع تونس والمغرب، فكان عليها أن تظهر تمسكها بمشروع وحدة المغرب العربي لأنه يخدم ثورة الجزائر وشعوب المنطقة، وأن تؤكد مهادنتها للأنظمة السياسية بالشكل الذي لا يدفع هذه الانظمة لمعاداة الثورة وعرقلة نشاطها، وقد توضحت أمامها الأهداف الوطنية الواجب تحقيقها ضمن إطار سياستها المغاربية .

وسوف نحاول في المباحث الآتية عرض الإستراتيجية المغاربية التي انتهجتها الثورة الجزائرية لتحقيق أبعادها الوطنية والمغاربية، ونقف أمام منعرج مؤتمر طنجة الذي كان حاسما في بعث الوحدة المغاربية ونبين عوامل إخفاق المشروع، ونرصد مظاهر تأزم العلاقات مع السلطات التونسية والمغاربية ومنحى تطور العلاقات مع ليبيا.

المبحث الأول

إستراتيجية تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 1958-1960

عرفت الثورة الجزائرية منذ عام 1958 تطورات عسكرية وسياسية حاسمة زادت قوتها وتنظيمها، وأكدت لها أهمية ارتباطاتها المغاربية، ففي جوان 1957 خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس والمغرب مضطرة، وهناك وقفت على إمكانيات الثورة وقدراتها في القواعد الخلفية، وسهرت على تنفيذ سياستها، وفي ظل تنازع السلطة بحث قادة لجنة التنسيق والتنفيذ على نفوذ لهم بين مقاتلي

جيش الحدود، ومع الساسة المغاربة والمصريين، وقد استطاع العسكريون (كريم¹²³⁹)، بن طوبال¹²⁴⁰)، بوصوف) أن يضعفوا من مكانة السياسيين، وكرست دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 مراجعة مبدئي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، والحفاظ على وحدة القيادة ووحدة التوجه، وتقرر توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد ضمت هذه الأخيرة عناصر سياسية معتدلة مثل فرحات عباس ولكنها خضعت لهيمنة الثوريين العسكريين، واختارت القاهرة مقرا بحجة أن تونس والمغرب ليستا مؤمنتين، وأن القاهرة تحضى بمكانة سياسية تؤمن الدعم الدبلوماسي والإعلامي للثورة⁽¹²⁴¹⁾ .

لكن هذه الوضعية والمكانة التي حازتها مصر لم تدم طويلا، وذلك لأن أهمية المغرب العربي بدأت تسطع في بحكم مستجدات الأحداث السياسية، وتزايد نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في البلدان المغربية، فهل عرفت إستراتيجيتها تغييرا في السياسات المنتهجة مع المنطقة المغربية؟.

أولا – نحو تضامن أقوى لتوحيد المغرب العربي وتحرير الجزائر

لقد أدى لجوء قيادة الثورة إلى الخارج واشتداد الهجمة العسكرية الفرنسية إلى التفكير في تطوير آليات المواجهة، وتركزت اهتمامات الثورة في هذه المرحلة على بعدين استراتيجيين هما:

1- تعزيز الموقع العسكري لجيش التحرير الجزائري: رأى قادة الثورة أن مواجهة السياسة الفرنسية تتطلب جهدا عسكريا أكبر، خاصة في ظل التصلب والهجمة الفرنسية الشرسة على الشعب الجزائري، ورغم ما حققته حرب العصابات والأعمال الفدائية من نجاحات إلا أنها لم تسمح بإنجاز ديان بيان فو ثانية، وعليه كان التفكير باتجاه تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى ويتجاوز حدود المنطقة والولاية، والعمل على تجهيز هذه الوحدات

¹²³⁹ كريم بلقاسم (1922 – 1970)، أحد القادة التاريخيين التسعة الذين فجروا الثورة وقادوها، تولى مسؤولية منطقة القبائل وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أشرف على قيادة الوحدات العسكرية في الحدود انطلاقا من تونس، وأصبح له نفوذ واسع على سلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة، طالب في عام 1960 بترؤسها لكن معارضة منافسيه دفعوه للاكتفاء بوزارة للخارجية، حيث أدار بحنكة العلاقات المغربية وملف مفاوضات إيفيان .

¹²⁴⁰ لخضر بن طوبال، أحد قادة الثورة ومنظريها، ولد بميلة عام 1923، ناضل في الحركة الوطنية وحظر لاندلاع الثورة بمسقط رأسه، تولى قيادة الولاية الثانية وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، أشرف على وزارة الداخلية للحكومة الجزائرية المؤقتة 1958 – 1962، فكان يدير العلاقات مع المسؤولين التونسيين والمغربيين.

¹²⁴¹ انظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942 – 1992)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000 ص

بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة⁽¹²⁴²⁾، وقد تأخر تجسيد قرار إنشاء قيادة موحدة للجيش نتيجة الصراع بين أقطاب لجنة التنسيق والتنفيذ، والمشاكل التي عرقتها قاعدة تونس والقاعدة الشرقية، وفي أبريل 1958 ولدت لجنة التنظيم العسكري المشتتة على فرعين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب وإن كانت لجنة الحدود الغربية بقيادة هواري بومدين حققت بعض النتائج المهمة على مستوى الانضباط والتحديث فإن لجنة الحدود الشرقية عرفت إخفاقا في إدارة مهامها، واتهم قادتها بالتقصير، وأدت محاكمتهم غير البريئة إلى إدخال جيش الحدود الشرقية في صراعات وفوضى⁽¹²⁴³⁾، الأمر الذي استدعى تدخل قادة ولايات الداخل والضغط أكثر على قيادة الثورة العليا من أجل تسخير كل الطاقات لتعزيز قدراتهم العسكرية، غير أن إغلاق الحدود بالأسلاك الشائكة جعل قيادات الداخل المحاصرة في حرج، في مقابل تعزيز قوة جيش الحدود، إذ تجمعت الفرق العسكرية والأسلحة على طول الحدود التونسية والمغربية وبوشرت مهمة تدريب وتنظيم الجيش، وهكذا تحول جيش الحدود الذي انتظم في عام 1960 إلى قوة نافذة يحسب لها حسابها، وبحكم تواجده في التراب التونسي والمغربي وتوسع نشاطه، فقد أحيانا فإنه مثل عنصرا مهما في العلاقة مع سلطات البلدين المضيفين⁽¹²⁴⁴⁾.

2- تفعيل النشاط السياسي: لقد أعلنت الثورة الجزائرية أن من أهدافها الأساسية تدويل المشكلة الجزائرية، والاعتراف بالنضال التحرري الذي تخوضه جبهة التحرير الوطني لأجل تحرير الشعب الجزائري من ربة الاستعمار، وردا على الموقف الفرنسي الذي لا يقر بوجود شخصية جزائرية توجهت للعمل في الميدان الخارجي، وسجل المجلس الوطني للثورة أهمية العمل الخارجي في التعريف بالقضية الجزائرية وتدويلها، وضرورة تآزر مختلف الفعاليات لتأطير النشاط الخارجي خاصة المنظمات الجماهيرية، ودعى إلى إنشاء حكومة مؤقتة، ولم يكن من السهل الإعلان عن تشكيل حكومة في الخارج، ذلك أن الأمر يتطلب استعدادا كافيا وحسابات دقيقة تضمن نجاحها وبقائها، وحصل إجماع قادة الثورة على دخول المعترك السياسي بقوة، وتنشيط حملة دبلوماسية واسعة لإثبات الذات وجس نبض بعض الحكومات الصديقة⁽¹²⁴⁵⁾.

واهتمت قيادة الثورة بكسب التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية دوليا، وكان الاتجاه إلى الأمم المتحدة ضامنا لتدويل المشكلة الجزائرية، وأما دائرة الأحلاف فهي تركز أساسا على المغرب

¹²⁴² انظر محمد حربي: **المرجع السابق**، ص - ص، 180 - 181.

¹²⁴³ كان من نتائج التحيز في إصدار العقوبات وتمثيل قادة الأوراس والقادة الشرقية بتشجيعهم للدخول في مغامرة الانقلاب على الحكومة الجزائرية المؤقتة في أكتوبر 1958، وكان تمرد الجنود الموالين لهم، وعدم انصياعهم للقيادة الجديدة: انظر، الطاهر سعيداني: **المصدر السابق**، ص - ص، 192 - 193.

¹²⁴⁴ محمد حربي: **المرجع السابق**، ص 213.

¹²⁴⁵: Ferhat ABBAS ; **op. cit** ,p- p, 242-246

العربي والدول العربية والإسلامية، وعلى مجموعة الدول الأفروآسيوية، والدول الصديقة المتضامنة مع القضية الجزائرية في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية.

وقد تركز الاهتمام على دائرة المغرب العربي لارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، ولأهميتها الاستراتيجية في كسب إفريقيا والعالم الخارجي، ومن أجل ذلك شددت دورة المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 على تحسين العلاقات مع الدول المغاربية بما يثبت جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية ويخدم استراتيجيتها⁽¹²⁴⁶⁾، وقد لاحظت الدورة أن العلاقات تشكو نوعاً من الفتور بدأ مع نيل تونس والمغرب استقلالهما، وأن توصيات ميثاق الصومام بتنسيق العمل السياسي وإنشاء لجنة مشتركة لم تتجسد في الميدان، نتيجة عدم تجاوز الشقيقتين المستقلتين، في حين أن المنظمات الجماهيرية بدأت تتحرك ببطء في هذا الاتجاه، وفسر هذا الموقف بانشغال تونس والمغرب باهتماماتهما القطرية على حساب مبدأ التضامن المشترك في تحرير شمال إفريقيا⁽¹²⁴⁷⁾، والحق أن لجنة التنسيق والتنفيذ قبل خروجها من الجزائر لم تفعل نشاطها المغاربي بالشكل الذي يكرس توصيات مؤتمر الصومام، ولم توفق في إرساء تنسيق سياسي محكم نتيجة فتور العلاقة مع الحزب الدستوري الحر وحزب الاستقلال

لقد تأكدت الثورة الجزائرية منذ نهاية عام 1957 من أهمية البلدان المغاربية في خدمة استراتيجيتها، إذ كانت المرحلة الجديدة تتطلب كسب الجماهير الشعبية وجعلها أداة للضغط على السلط الحاكمة، والتحالف مع الأنظمة السياسية للحصول على دعمها، سواء في دعم قدرات الجيش العسكرية أو مساندة قضيتها سياسياً، وهكذا حددت الأهداف الأساسية لإنجاح سياستها المغاربية في النقاط الآتية:

— إجراء لقاءات ومفاوضات مع السلطات التونسية والمغربية من أجل فض بعض المسائل الخلافية، خاصة فيما تعلق بضبط نشاط جيش التحرير على الحدود، ومسألة تمرير الأسلحة وحل الخلافات الطارئة، وقد عقدت عدة لقاءات في تونس بين جبهة التحرير الوطني وممثلي الجيش التونسي ولقاءات أخرى في المغرب لفتت أجواء العلاقات إلى حد ما بين الطرفين إلا أن عقدة الاقليمية وفرض السيادة ظلت تؤثر على نشاط الجيش وعلى تمرير الأسلحة⁽¹²⁴⁸⁾.

— إحياء مبدأ الكفاح المشترك من أجل التحرر الشامل لأقطار المغرب العربي، وغرسه في الضمير الشعبي، وتجنيد الجماهير الشعبية للضغط على الأنظمة السياسية التي حادت عن التزامات الكفاح المشترك ورضخت للضغوط الفرنسية.

— إقناع المغرب وتونس بسلامة موقف جبهة التحرير الوطني من أجل القضية الجزائرية، خاصة مبدأ الاعتراف بالاستقلال شرطاً مسبقاً للدخول في مفاوضات مع فرنسا، وتجنيدهما لمواصلة

¹²⁴⁶ انظر محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص - ص 144-145

¹²⁴⁷ المرجع نفسه

¹²⁴⁸ Ferhat ABBAS: **IBID**, p-p, 208-209

العمل على الساحة الدولية من أجل تجسيد وساطتها في حل القضية الجزائرية وفق ما أقرته الأمم المتحدة.⁽¹²⁴⁹⁾

ان هذه الأهداف ووجهت استراتيجية الثورة المغاربية، وفرضت نشاطا واسعا للجنة التنسيق والتنفيذ في المغرب العربي، إذ لم يقتصر على الجانب العسكري والتسلح بل شمل الشؤون السياسية والإعلامية والاجتماعية، وأوجدت عدة مصالح ولجان تتبع مديريات لجنة التنسيق والتنفيذ، مهمتها الإشراف على شؤون الثورة المختلفة وتجسيد أهدافها المغاربية المرسومة، وكذا تنسيق العمل مع المؤسسات العسكرية والمدنية للثورة ومع سلطات البلدان المضيفة⁽¹²⁵⁰⁾.

وقد زادت أهمية البلدان المغاربية بشكل واضح، إذ كانت فرق جيش التحرير الوطني مرابطة بالحدود وتستفيد من خدمات القواعد الخلفية، والمعابر الرئيسية للسلاح تمتد عبر أراضي ليبيا وتونس من جهة الشرق وعبر المغرب من جهة الغرب، كما أن حركة لجوء الجزائريين المهتدين بولايات الحرب ازدادت حدتها، هذا فضلا عن وجود جالية جزائرية بأعداد كبيرة ووضعية متميزة كان بإمكانها أن تساهم بفعالية في خدمة استراتيجية الثورة الجزائرية.

وتنفيذا لميثاق مؤتمر الصومام عاد الحديث عن مسألة التنسيق السياسي مع القوى السياسية والحزبية في تونس والمغرب، صحيح أن جبهة التحرير الوطني ما فتئت تطالب بتضامن "الاخوة" المغاربية إلا أن ظروف نهاية عام 1957 ومناسبة مشروع الوساطة ساعدت أكثر على إعادة طرح الموضوع، وإيداء مقترحات فعالة للتضامن والوحدة كانت قد أثبتت نجاحها مع المنضّمات القطاعية والجماهيرية التي حسمت موضوع وحدتها⁽¹²⁵¹⁾، وأكدت الهجمة الشرسة للاحتلال الفرنسي على الجزائر وعلى الحدود التونسية والمغربية، ورفضه لمطلب الجلاء، وفشل مشروع الوساطة على وجوب إبداء تضامن مشترك لمواجهة عدو واحد، خاصة وان جبهة التحرير الوطني اكدت أن الحرب التي تخاض في الجزائر تتجاوز حدود هذا البلد، وأن تحقيق الأمن والاستقلال في الشمال الإفريقي مرهون باستقلال الجزائر، وأنه من واجب الشمال الإفريقي دعم انتصار الثورة "فالمغرب في حالة حرب، ولكي تكون لهذه الحرب كل إمكانيات النصر، لا بد أن تدعم من قابس إلى أغادير"⁽¹²⁵²⁾، وقد

¹²⁴⁹ انظر محمد العربي الزبيري: **المرجع السابق**، ص - ص، 151_152، ووثائق المجلس الوطني للثورة

الجزائرية 1959_1960، انظر تقرير السياسة العامة CNRA Microfiche C007 **A.N.A.**

¹²⁵⁰ انظر تقرير عبد الحميد مهري المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1960 **A.N.A.** Microfiche C002

¹²⁵¹ نشير أساسا إلى الوحدة النقابية العمالية التي ولدت في مارس 1958 والوحدة الطلابية التي أعلن عنها في أوت

1958 .

¹²⁵² انظر، **المجاهد** ع، 25، (13 حزيران 1958)

جاءت حادثة ساقية سيدي يوسف والاعتداءات الفرنسية على الحدود لتؤكد تصور جبهة التحرير الوطني لمشاكل الشمال الإفريقي الحقيقية .

وقد انتهزت الجبهة مسعى الوساطة التونسية- المغربية لتدعو إلى تنسيق سياسي مشترك خاصة في ظل تدويل القضية الجزائرية والاختلاف في وجهات النظر لمعنى الوساطة، وأرادت جبهة التحرير الوطني تجنب هذا التباين وتأكيد موقفها، ووضع النخب السياسية المغاربية أمام الأمر الواقع بدعوتهم إلى تنسيق سياسي أكبر، وتجسيد تضامن فعال في مواجهة السياسة الفرنسية (1253).

ومن أجل ذلك جاءت الدعوة إلى مؤتمر طنجة، في ظرف حساس للغاية وأحداث متسارعة، فكان فرصة ثمينة لجبهة التحرير الوطني لتكريس تضامن سياسي فعال مع الحزب الدستوري الحاكم في تونس وحزب الاستقلال المغربي المشارك في الحكومة المغربية، وإن كانت تدرك أن توحيد المعركة في هذه المرحلة لم يعد ممكناً إلا أنها هدفت إلى إرساء تضامن مغاربي مع الثورة الجزائرية يحقق تجنيد البلدين الشقيقين لخدمة الكفاح الجزائري وبناء علاقات قوية ومفيدة مع الحزبين الحاكمين في تونس والمغرب (1254)، وقد حققت بذلك جبهة التحرير الوطني عدة مطالب كرستها بنود مؤتمر طنجة نذكر منها :

— تصفية رواسب الاستعمار، وجلاء القوات الفرنسية عن المغرب وتونس والتي كانت تساهم في الحرب على الجزائر.

— تشجيع مقترح إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب.

— الاعتراف بحق الشعب الجزائري في نيل استقلاله وإدانة الاستعمار والحلف الأطلسي.

— الشروع في إنشاء مؤسسات الوحدة المغاربية (المجلس الاستشاري والأمانة الدائمة). (1255)

إن المصادقة على هذه المطالب يعد انتصاراً حقيقياً لاستراتيجية جبهة التحرير الوطني في إرساء التضامن المغاربي مع الكفاح الجزائري، ثمنته لتتشذ هم شعوب المغرب العربي وتقوي الآمال في نفوس المناضلين الجزائريين وتؤكد أن مسألة استقلال الجزائر هي تحرير للمغرب العربي ودحر للامبريالية، وقد تشجعت القوى الشعبية والسياسية لمباركة قرارات المؤتمر، وطالبت تونس والمغرب بجلاء القوات الأجنبية، وبالتضامن مع القضية الجزائرية وإنهاء حرب الجزائر، وهكذا توفرت للثورة الجزائرية قاعدة دعم شعبية واسعة كانت كافية في انتظار ترسيم الحكومات التنفيذية

¹²⁵³ أنظر نص بيان لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 29 أكتوبر 1957، وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر): المصدر

السابق، ص — ص، 131— 132

¹²⁵⁴ أنظر محمد الملي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 72

¹²⁵⁵ أنظر محمد الملي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص 54.

للمقررات لضمان مناصرة طروحاتها وتأييد مطالبها ،وجعلها أداة ضغط على الأنظمة السياسية المترددة و المتصلة من خط طنجة (1256).

ولئن كانت الأنظمة السياسية المغربية شعرت بخطورة المشاعر الثورية التي فجرها مؤتمر طنجة، وانصاعت للتهديدات الفرنسية حفاظا على مصالحها القطرية فإن جبهة التحرير الوطني اجتهدت في الحفاظ على خط طنجة، والدعوة إلى تضامن شعبي يحقق وحدة المغرب العربي وتحرير أقطاره من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية، وقد أدى مجيء ديغول للسلطة وانتهاجه لسياسة احتواء تونس والمغرب وضرب المشروع المغربي إلى ظهور كثير من الخلافات والمشاكل مع الاقطار المغربية تصدت لها الثورة الجزائرية باستراتيجية مدروسة.

وقد خطت جبهة التحرير الوطني كذلك لمواجهة السياسة الديغولية وانعكاساتها المغربية، واتخذت عدة قرارات سياسية مهمة، إذ واجهت السياسة الاندماجية ،ودعت إلى مغربة القضية الجزائرية من أجل الاستقلال والوحدة، وتأكيد الاعتراف بجبهة التحرير الوطني وبمطالبها الشرعية، وحرصت على اظهار علاقاتها الودية مع نظامي تونس والمغرب، وفي سبتمبر 1958 اتخذت خطوة سياسية مهمة تمثلت في تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، التي أعطت شرعية وقوة أكبر للكفاح الجزائري، وأطرت علاقات التنسيق السياسي مع البلدان المغربية وفق أسس جديدة. (1257)

ثانيا - الجالية الجزائرية والموازرة الشعبية في خدمة السياسة التضامنية

لقد اعتمدت جبهة التحرير الوطني على نشاط الجالية الجزائرية والفعاليات الجموعية في ارساء التضامن المغربي، وفسحت المجال أمام القوى الشعبية لتقوم بدورها الفعال في تجنيد شعوب المغرب العربي وقواه الحية مع الثورة الجزائرية، خاصة وأن شعارات ومبادئ الكفاح المشترك والتحرير الشامل كانت تجند ورائها تعبئة شعبية تعاكس المواقف الرسمية التي لم تجسد تضامنا سياسيا تاما مع جبهة التحرير الوطني .

وقد حقق التضامن الشعبي مع كفاح الشعب الجزائري إجماعا عاما ،لكن مسألة تفعيله واستغلاله تراجعت في المرحلة الأولى لاستقلال تونس والمغرب، وذلك رغم الحاح مؤتمر الصومام على ضرورة رعاية التضامن الشعبي ،واستغلاله في دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي.

¹²⁵⁶ انظر، احمد ابن فليس :السياسة الخارجية للجمهورية الجزائرية المؤقتة : رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1986 ص 108 .

¹²⁵⁷ انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المقدم في أوت 1959، Mohammed HARBI :

وقد تحققت بعض النتائج المهمة في ميدان التضامن الشعبي، منها إنشاء لجان شعبية تضامنية في الأقطار المغاربية (1258)، وإظهار القوى الشعبية لتضامنها في مناسبات معينة (1259)، وإقامة تنسيق وتعاون بين التنظيمات الجماهيرية المغاربية خاصة اتحادات العمال والطلبة والتجار (1260)، ودعت صحافة جبهة التحرير الوطني إلى تعزيز هذا التضامن الذي يعبر عن وحدة قضايا شعوب المغرب العربي، ويستحيل الحد منه أو التعرض له "فهذا أمر طبيعي وواجب، وليست في العالم أي قوة تقدر على أن تقطعه أو تنقص منه"، وفي هذا تأكيد للفرنسيين وحتى الأنظمة الرسمية أن شعوب المغرب العربي تتضامن تلقائياً وبشكل مطلق مع قضية الجزائر، خاصة وأنها أكدت أن هذا التضامن سيزداد التحاماً ليفتك بالاستعمار الفرنسي (1261)، ونظراً لأهمية التضامن الشعبي في دعم ونصرة الثورة الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني برعايته وإظهاره في إطار وحدة الشمال الإفريقي، مستعينة في ذلك بمبادئ التضامن المشتركة، وبحتمية التضامن في هذه المرحلة الحاسمة، واعتمدت في ذلك على نشاط الجالية الجزائرية وعلى المنظمات النقابية والجماهيرية، والتي عملت وفق توجهاتها ومبادئها، وساهمت في تفعيل الدعوة إلى التضامن ووحدة الشمال الإفريقي .

كما تم تأطير الجالية الجزائرية المتواجدة في تونس والمغرب بغية الاستفادة من خدماتها، وكانت تمثل خزاناً بشرياً مهماً (50 ألف في تونس و30 ألف في المغرب)، وتشمل عائلات مرموقة، وإطارات مكونة عملت مع سلطات الحماية واحتفظت بها حكومتا المغرب وتونس، وبعض هؤلاء بادروا لاحتضان الثورة والبعض الآخر طلبت جبهة التحرير الوطني خدماتهم الثمينة (1262)، وقد استفاد بوصوف مثلاً في المغرب من مساعدات هامة قدمها أمثال شانقريحا وخطابي، ورحال... الخ (1263)، وقدم الجزائريون المتواجدون في تونس وفي ليبيا خدمات متنوعة، كالتجنيد والدعاية وتمثيل الثورة وجمع المساعدات لها.

1258 أقيمت كثير من اللجان الشعبية والقطاعية في المغرب وتونس، وأحياناً بإشراف الأحزاب السياسية، غير أن أهم تجربة في هذا المجال هي تجربة لجنة مناصرة جيش التحرير الجزائري في ليبيا منذ عام 1956 .

1259 مثل إحياء أعياد الثورة الجزائرية ومساندة القضية الجزائرية في مواعيد محددة، إذ دعى الشعب التونسي والمغربي بمناسبة عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة إلى إضراب عام يوم 30 جانفي 1957 في تونس، ويوم 1 فيفري 1957 في المغرب .

1260 بذلت في هذا المجال جهود تنسيقية معتبرة من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس في فيفري 1956، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي ظهر في جويلية 1955، والاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الذي أنشأ في سبتمبر 1956 .

1261 انظر **المجاهد** عدد 10 (5 سبتمبر 1957) ص1

1262 انظر، تقرير وزارة الداخلية المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959 - 1960 .

A.N.A. CNRA Microfiche C0 11

1263 Abd Elkarim HASSANI . **op.cit** . p 136. et Mohamed LEMKAMI : **op.cit** p-p,262-263

وقد عرفت قاعدة المغرب تنظيمًا محكمًا بفضل الجهود التي بذلها بوضياف والطيب الثعالبي، بإيثارهما للمنظمة المدنية للجبهة، وهي جهاز سياسي للتنظيم والدعم اللوجستيكي، أطرت جميع الجزائريين في مختلف الجهات في لجان وخلايا، يدفعون الاشتراكات ويلتزمون بنظام الثورة ويخدمونها بما يستطيعون تقديمه كل في مجاله⁽¹²⁶⁴⁾، ونظرًا لنجاح تجربة المغرب طلبت لجنة التنسيق والتنفيذ الطيب الثعالبي للإشراف على المنظمة المدنية في تونس، وتمكن بعد أشهر من إرساء النظام في قاعدة تونس وتأطير جميع الجزائريين وتسخيرهم لخدمة الثورة الجزائرية⁽¹²⁶⁵⁾، وقد ساعد تنظيم هذه الجالية والإشراف المباشر على شؤون اللاجئين في إرساء تمثيل فعال أفاد الثورة الجزائرية، إذ عمل على تعبئة الرأي العام المغاربي وراء مساندة قضية الجزائر، وشكل أداة ضغط على الحكومة والسلط المحلية، وفي ظل الحماس الذي فجره مؤتمر طنجة برز دور الجالية الجزائرية الهام في وتجنيد الجماهير وراء الأهداف الثورية التي رفعتها جبهة التحرير الوطني⁽¹²⁶⁶⁾ وبفضل ذلك أمنت الثورة الجزائرية مناصرة شعوب المغرب العربي لأهدافها المغاربية المشتركة.

وقدر كذلك للفعاليات الجماهيرية أن تلعب دورًا رياديًا في قضية التضامن الشمال إفريقي، وذلك بحكم نخبويتها وتجذر تضامنها، وقدرتها على تعبئة فئات واسعة من العمال والطلاب والتجار والحرفيين والفلاحين والكشافة والنساء... الخ، وقد دعت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مبكرًا للتضامن مع الثورة الجزائرية، وأعربت الاتحادات النقابية المغاربية عن استعدادها الكامل لمؤازرة القضية الجزائرية، ومن أجل تفعيل هذه المبادرات وخدمة أهداف الثورة حثت جبهة التحرير الوطني منظماتها الجماهيرية على مراعات البعد المغاربي في نضالها وتنسيق مجالات التضامن المشتركة ومناصرة القضية الجزائرية، وقام الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنشاط تنسيقي حثيث لقي تجاوبًا من النقابيتين العماليتين التونسية والمغربية اللتين أعلننا منذ جويلية 1956 طموحهما في إنشاء نقابة شمال إفريقية موحدة، وأحييا في مناسبات عديدة مظاهر تضامنية مؤازرة للثورة الجزائرية⁽¹²⁶⁷⁾، وفي مارس 1957 نقل الاتحاد العام للعمال الجزائريين نشاطه إلى تونس وكذلك فعل الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين، وأصبحت يديران نشاطهما في تونس ويلقيان تضامنا واسعا، وكانت الاتحادات النقابية المغاربية سباقة لإعلان وحدتها، إذ أعلن في فيفري 1958 عن اتحاد نقابات الشمال الإفريقي ودعت جميع القوى للمساهمة في تحرير الجزائر.

¹²⁶⁴ انظر تقرير وزارة الداخلية حول تنظيم فدراليات جبهة التحرير الوطني السابق **A.N.A.** CNRA

Microfiche C011

¹²⁶⁵ شهادة الطيب الثعالبي، مقابلة مع الباحث .

¹²⁶⁶ انظر الجندي خليفة وآخرون: **المصدر السابق**، ج 2، ص 241.

¹²⁶⁷ انظر بتفصيل، بويحي سالم: العلاقات النقابية المغربية ودور الطبقات العاملة في وحدة المغرب العربي من

وكانت مساهمة الحركة الطلابية المغربية فعالة في التضامن مع الطلبة الجزائريين ومناصرة القضية الجزائرية، وقد عمل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين على توطيد صلات التضامن المغربية وبعث وحدة طلابية شمال إفريقية، وذلك على غرار التنظيم العريق الذي كان ينشط على مستوى الجامعات الفرنسية، ومع تزايد حجم التضامن الطلابي المغربي مع الثورة الجزائرية دعت الاتحادات الطلابية الثلاث في أوت 1958 إلى مؤتمر بتونس، توج بإنشاء جامعة طلاب المغرب العربي⁽¹²⁶⁸⁾، وقد كانت خطوة هامة شجعتها الوحدة التي أعلنت في مؤتمر طنجة، ومثلت مكسبا مهما لنضال الحركة الطلابية الجزائرية والمغربية، إذ أكد الطلبة وقوفهم إلى جانب القضية الجزائرية ودفاعهم عن مطلب الوحدة السياسية والتحرير الشامل والقطيعة مع المستعمر، وقد شكل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ضغوطا وتحديات للحكومة المغربية وهو يدعوها للمساهمة الفعالة في تحرير الجزائر و"تجسيد وحدة شعبية تقدمية بين أقطار المغرب العربي"⁽¹²⁶⁹⁾، وهكذا تجلت أهمية الحركة الطلابية والنقابية في قضايا الوحدة السياسية، والتضامن المشترك، وقد اهتم الاتحاد الطلابي الجزائري بخدمة مشروع وحدة شعوب المغرب العربي فضلا عن توفير الدعم والمؤازرة لنضال الطلبة الجزائريين وللقضية الجزائرية⁽¹²⁷⁰⁾

وبدورها ساهمت الاتحادات النقابية والجمعوية المغربية في تعميق الشعور بالوحدة المغربية، وتفعيل التضامن مع القضية الجزائرية، إذ آزرت نقابات التجار والحرفيين والمحامين واتحادات النساء القضية الجزائرية، ودافعت عن مشروع وحدة المغرب العربي⁽¹²⁷¹⁾، وتكون بذلك الثورة الجزائرية قد نجحت في تجنيد القوى الشعبية والجماهير الواسعة لخدمة أهدافها ومطامحها في إنجاح مشروع وحدة شعوب المغرب العربي بعد أن خابت الآمال في القرارات السياسية، وهو مكسب مهم خدم استراتيجية دعم ومؤازرة الثورة الجزائرية .

ثالثا - ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة واستراتيجيتها المغربية

خرجت جبهة التحرير الوطني من مؤتمر طنجة بمكاسب لا يستهان بها، وقد كان الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة إحدى النتائج المهمة، فبناء على مباركة تونس والمغرب للمشروع، وتجاوبا مع المرحلة الدقيقة من عمر الثورة والتي تتهددها السياسة الديغولية رأّت قيادة الثورة بعد استشارات موسعة أن تنشأ حكومة مؤقتة تمثل الشعب الجزائري وتقود كفاحه التحرري.

¹²⁶⁸ انظر **المجاهد** ، ع 38 (28 أوت 1958) ص 3 .

¹²⁶⁹ **المجاهد** ، ع 75 (22 أوت 1960) ص 2 .

¹²⁷⁰ انظر، يحيى بوعزيز : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني، مجلة **الثقافة** ، ع 83 (سبتمبر - أكتوبر 1984) ص - ص 281 - 285

¹²⁷¹ انظر بتوسع ما كتبناه في أطروحتنا للماجستير، مقالاتي عبد الله: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة**

لقد سجلت قيادة الثورة في مؤتمر المهديّة تملصا تونسيا ومغربيا من التزامات مؤتمر طنجة يرجع بالأساس إلى الخشية على سيادتها القطرية، والتأثر بالسياسة الديغولية التي خططت لضرب التحالف المغربي، ورأت أن تستغل الاعتراف الحزبي والرسمي لتونس والمغرب بتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ في طنجة ومؤتمر تونس لتضع في أقرب وقت ممكن البلدين الشقيقين أمام الأمر الواقع، خاصة وأن الطرف كان حساسا للغاية (1272)، وكان إنشاء حكومة مؤقتة أمر لا يستهان به تطلب اجراء الكثير من الاستشارات مع الدول الصديقة وحكومات المغرب العربي لتبلور موقفها في الوقت المناسب، وحتى وإن كان القرار جزائريا خالصا فإنه من الواجب إجراء استشارة واسعة بين قادة الداخل والخارج.

إن الخلافات التي فجرتها الخروقات المناقضة لقرارات طنجة جعلت الموقف المغربي حاسما في مسألة الاعتراف بالحكومة المؤقتة، ذلك أن اعتراف جيران الجزائر بحكومتها المؤقتة سوف يمنعهم من التراجع ويدفعهم للتعامل مع الحكومة الشرعية في القضايا المشتركة، ولا يمكنهم في هذا الوقت بالذات عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة نتيجة تزايد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر (1273).

إن إنشاء حكومة مؤقتة والاعتراف الدولي بها يعني في الاستراتيجية المغربية الجديدة محاوره حكومتي تونس والمغرب بلغة الند للند ووضعهما امام الامر الواقع، وهما اللتين اشتكيتنا طويلا من عدم وجود تمثيل سياسي قوي يواجه لغة "الخارجين عن القانون" ووجدتا نفسيهما في حرج تواجهان حكومة جزائرية قائمة تطالبهما بتنفيذ قرارات طنجة وإقامة وحدة مغربية قبل حصول الجزائر على استقلالها، وامام عدم التتكر صراحة لروح طنجة ستجد الحكومة الجزائرية المؤقتة في تحقيق غايتها، خاصة وإن التعلق بوحدة مع تونس والمغرب يظهر أمام الرأي العام الخارجي تكتلا دبلوماسيا مواجهها لفرنسا، وبهذا الشكل تقع حكومتنا البلدين في المصيدة ولا يمكنهما الاتفاق منفردتين مع فرنسا دون إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة، ودائما فإن خيار ضغط الشارع يعد ورقة مهمة عرفت جبهة التحرير الوطني كيفية استغلالها، وهي تجند معها تضامن شعوب المغرب العربي لدفع الساسة إلى تنفيذ مقررات طنجة والتضامن مع الجزائر (1274).

وتأكيدا على أهمية البعد المغربي والعلاقات الاخوية أنشأت وزارة خاصة بشؤون شمال إفريقيا، وأسندت لعبد الحميد مهري، وهو سياسي محنك كانت له علاقات واسعة مع النخب المغربية، وقد

1272 انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة المؤرخ في أوت 1959. - Mohammed HARBI

op.cit , p 264

1273 انظر إسماعيل العربي: مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة المؤقتة ، مجلة

الباحث ،ع4 (نوفمبر 1986) ، مرجع سابق، ص 18 .

1274 محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص، 124-127

حددت مهام الوزارة في رعاية مختلف شؤون الثورة وتفعيل العلاقات مع الدول المغاربية، وفي هذا تأكيد على أهمية المنطقة في استراتيجية الحكومة المؤقتة.⁽¹²⁷⁵⁾

وهكذا يبدو لنا أن نجاح الحكومة الجزائرية المؤقتة بدأ عبر البوابة المغاربية لفتح أمامه بعد ذلك آفاقا واسعة في المجال الإفريقي والدولي، ومثل هذا النجاح صدمة قوية لفرنسا، وقد فتح الآفاق لحماسة الشعب الجزائري والمناضلين، ولتجسيد أهداف الثورة على الصعيد الدولي، إذ أصبحت للجزائر منذ 19 سبتمبر 1958 مقومات الشخصية الدولية، الأمر الذي يساعد على رفع حرج بعض الدول المتعاملة مع الثورة الجزائرية، وعلى رأسها حكومات المغرب العربي، ولعل حكومتي تونس والمغرب لم تتفهم ذلك مما دعا الحكومة الجزائرية المؤقتة للتوضيح في مناسبات عدة أن نشاطها ومعاملتها تكتسي الصبغة الرسمية⁽¹²⁷⁶⁾.

لقد سببت السياسة الديغولية للثورة الجزائرية خلافات مع تونس والمغرب، وكانت الحكومة المؤقتة محرجة أمام موقف سياسي ظاهره التضامن، وواقعه الميداني تصرفات منافية لأبسط مبادئ هذا التضامن و ممارسات تعترض نشاط الثورة في القواعد الخلفية، كما لم يكن بمقدورها مسايرة ظاهر التصريحات المعلنة وجني نتائج سلبية في الميدان، ولم يكن في وسعها الجهر بالحقائق والدخول في صدام مع حكومتي تونس والمغرب، لأن سياسة المصادمة تخلف نتائج وخيمة على نشاط الثورة والعلاقة مع النظامين التونسي والمغربي، إذ يسهل عليها اتهام الثورة الجزائرية بالتدخل في شؤونهما الداخلية، ويتخذانه مبررا لضرب وتعطيل نشاط الثورة وحجة للتملص من الاتفاقات المشتركة ومشروع الوحدة⁽¹²⁷⁷⁾

وبفضل هذه السياسة تخطت الحكومة الجزائرية المؤقتة أزمات خطيرة وحافظت على علاقاتها المغاربية، وقد سعت إلى طمأنة النظامين التونسي والمغربي أنها ستقنن نشاطها وتبعده عن الأنظار قدر الإمكان، وأنها ستعمل بتكتم حتى لا تشعر الأنظمة أن نشاطها ومؤسساتها تشكل دولة داخل دولة، وتأكيدا على شرعية تمثيلها ومن أجل تجاوز الخلافات اقترحت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تونس والمغرب إرساء تنظيم قانوني لعلاقاتها، وذلك بالتصديق على عدة اتفاقيات، منها العسكرية الخاصة بتنظيم توزيع قوات جيش التحرير على الحدود ونقل الأسلحة، والمالية الخاصة بدخول الأموال والسلع والعتاد، والمدنية التي تقنن وجود الجالية واللاجئين الجزائريين⁽¹²⁷⁸⁾، وعلى الرغم من أنها لم تلق التجاوب مع هذا المطلب إلا أنها ظلت تؤكد أنه الإطار المضمون لتجاوز الخلافات، وأن روابط

¹²⁷⁵ شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث .

¹²⁷⁶ انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية - التونسية، أبريل 1960

Mohammed HARBI.: op. cit p- p, 450 - 451

¹²⁷⁷ انظر، محمد الميلي : المرجع السابق ،ص، 121

¹²⁷⁸ انظر، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس . Mohammed HARBI.: op. cit p 450

الأخوة والتضامن الشعبي تملّي على السلطات الرسمية احترام نتائج الاعتراف بسلطة الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تحترم سيادة البلد المضيف، خاصة وأن أغلب المشاكل ناتجة عن وجود مؤقتة لمؤسسات الحكومة الجزائرية المؤقتة واللجانين وجيش الحدود (1279)، وحرصت كذلك على التهوين من حدة بعض المشاكل، والدعوة إلى تأجيل بعض القضايا الخلافية إلى مرحلة الاستقلال والتوجه بتضامن نحو إظهار الوحدة والمصلحة المشتركة ضد العدو المشترك (1280).

وقد كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة مدعوة باستمرار إلى تأكيد احترام سيادة البلدان المغاربية المضيفة لنشاطاتها، وبمقابل ذلك كانت تسعى إلى تحسين العلاقات المغاربية وتثمين علاقات التضامن الشعبية، وقد اكدت أن المصلحة المشتركة تقتضي إلى جانب تحرير الجزائر تدعيم استقلال تونس والمغرب حتى يتسنى بناء وحدة مغاربية حقيقية، ودعت باستمرار وجوب إبداء تضامن "الأخوة المغاربية" المرسخ في قرارات طنجة، آخذة بالاعتبار ترابط قضايا المغرب العربي وأفضال الثورة الجزائرية على توطد استقلال تونس والمغرب تدريجيا، إذ أوردت في إحدى تقاريرها السياسية المهمة تأكيد على "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها" (1281)، ومن أجل كسب التضامن الشعبي والضغط على الموقف الرسمي، تم تجنيد مؤسسات الحكومات المؤقتة، ومختلف الفعاليات الجماهيرية للدعاية والتعبئة، فكانت تشرف على أيام التضامن وأعياد الثورة الجزائرية في بلدان المغرب العربي، وتتسق إحيائها وتنظيمها في تجمعات خطابية ومظاهرات واحتجاجات مع الأحزاب المغاربية والقوى الشعبية كالاتحادات النقابية والطلابية... الخ، وضمنت بذلك هدفا أساسيا هو تجنيد شعوب المغرب العربي وراء دعم الكفاح الجزائري ومشروع وحدة المغرب العربي (1282)، وهو أمر لم تتفطن له الأنظمة السياسية التي تدخلت متأخرة لمراقبة وتأطير هذا التضامن الشعبي حتى لا يحدد عن الأهداف المرسومة.

ونخلص أخيرا إلى أن إستراتيجية الثورة الجزائرية شددت على التكيف مع الوضع الجديد وإنجاح سياسة التهدئة في علاقاتها المغاربية، وذلك حفاظا على استمرارية الدعم الرسمي والتضامن الشعبي وعلى المكاسب الإقليمية والدولية المفيدة للقضية الجزائرية، وهكذا فإن التعويل على حماسة التضامن الشعبي التي فجرها مؤتمر طنجة كان بإمكانه أن يتجاوز التراجع الرسمي المسجل في مؤتمر المهديّة، والذي لم يكن من الحكمة مواجهته بسياسة التشدد والتجذير حفاظا على مصالح الثورة .

1279 Mohammed HARBI : **op. cit** , p- p, 450 - 451

1280 انظر، احمد ابن فليس: **المرجع السابق** ص - ص ، 127- 128

1281 انظر، التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة، اوت 1959 :Mohammed HARBI: **IBID** , p 258

1282 شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث .

المبحث الثاني

مؤتمر طنجة وآفاق التضامن والوحدة

لقد مثل مؤتمر طنجة المنعقد في أبريل 1958 حدثا مهما في تاريخ الثورة الجزائرية، ومحطة حاسمة في مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب المغربية الرئيسية خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغربية، فما الذي تغير وجعل الأحزاب المغربية تفكر في ربط مصيرها في موقف موحد، وهل كان التصميم حازما نحو إشادة وحدة حقيقية، ولماذا فشل الحكوميون في تنفيذ ما تعاهدت عليه الأحزاب السياسية، وما وقع المشروع وإخفاقه على الثورة الجزائرية وعلى العلاقات المغربية؟.

أولا — ظروف ودوافع عقد المؤتمر

يحس المغربية في مواجهة الأخطار الكبرى بوحدة المصير والتضامن المشترك، وهذا الحكم صدقته الأحداث والمواقف في العصر الحديث، إذ تساندت الحركات الوطنية وتضامنت لمواجهة القوة الاستعمارية، وهبت لإعلان تكاتفها خلال مرحلة المقاومة المسلحة، وقد ظلت الشعوب تتوق إلى تجربة الكفاح المشترك التي خيضت عامي 1955-1956 وأجهضها المستعمر بمنح تونس والمغرب استقلالهما، ولم يكن تفرد الاستعمار الفرنسي بالجزائر يعني حيادا تونسيا ومغربيا إزاء المشكلة الجزائرية، فقد أثارت حرب الجزائر تضامنا مغربيا فريدا من نوعه، وعندما تاكد ان الحرب تهدد تونس والمغرب تعالت الأصوات بالدعوة إلى التضامن والوحدة المغربية (1283).

وعلى الرغم من مرور نصف قرن تقريبا على انعقاد مؤتمر طنجة إلا أن كثيرا من الظروف المحيطة بالحدث والدوافع الحقيقية ما تزال ملتبسة (1284)، لقد كانت تتداول أنذاك فكرة حلف متوسطي فقيل أن مؤتمر طنجة هدف إلى علاج المشكلة في إطار التعاون الفرنسي — المغربي، وفسر أنه محاولة احتواء مغربية تونسية للثورة الجزائرية ورد على الوحدة المصرية — السورية وعندما نعيد قراءة الحدث نجد أنفسنا أمام قضايا مهمة تساعد على فهم ظروف انعقاد المؤتمر .

— الهجمة الفرنسية الشرسة على الجزائر وإفلاس السياسة الفرنسية في علاج مشاكلها.

¹²⁸³ انظر الجنيدي خليفة وآخرون : حوار حول الثورة ، مصدر سابق ، ج3، ص — ص 388-389

¹²⁸⁴ انظر بعض الدراسات التي أرخت لمؤتمر طنجة تحليلا ونقدا، أمحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي، دبلوم دراسات عليا، كلية الحقوق، جامعة الرباط، 1989 . ومحمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، مرجع سابق، واحمد ابن فليس : السياسة الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة، مرجع سابق

– التحالف الفرنسي الإسباني ضد ذراع حزب الاستقلال جيش تحرير المغرب في الصحراء.
– الاعتداءات الفرنسية المتكررة على الحدود وحادثة ساقية سيدي يوسف بالخصوص .
إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تواجه السياسة الفرنسية التي هدفت إلى عزلها مغاربيها، وأن تحدث تحولات كبرى في المغرب العربي، إذ كانت تونس والمغرب معنية دائما بالمشكلة الجزائرية وواقعة تحت تهديد بقايا النظام الاستعماري، ودعوة التضامن الشعبية إلى مؤازرة الكفاح الجزائري، وقد أدت اعتداءات عسكري الجزائر المتكررة إلى إفلاس سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

لقد بلغت ذروة الاعتداءات الفرنسية على التراب التونسي والمغربي عام 1958، وكانت ساقية سيدي يوسف إحدى فصولها الحاسمة، كان الهدف من تلك الاعتداءات إرهاب التونسيين والمغربيين المتضامنين مع الجزائر، وتمهيد إقامة الأسلاك الشائكة بتهجير سكان الحدود، هذا التهجير القسري كان محل تنديد وإدانة شعبية و رسمية⁽¹²⁸⁵⁾ في حين اعتبره عسكريو الجزائر الحل الناجع لمنع تسرب المساعدات التونسية والمغربية ومحاصرة الثوار⁽¹²⁸⁶⁾

لقد خطط هؤلاء العسكريين لمعركة بالقرب من الحدود التونسية، وفي 11 جانفي 1958 وقعت معركة جبل الكوشة داخل التراب الجزائري، قتل فيها جيش التحرير الجزائري 11 جندي وأسر أربعة فكانت غيضة القادة العسكريين كبيرة، وبدعوا في التخطيط لعمل عسكري ضد تونس متهمين إياها بمساعدة الثوار وإيواء الأسرى. وفي 8 فيفري 1958 وقع الاعتداء على الساقية فكان حدثا مهولا دمرت الطائرات الفرنسية القرية التونسية الآمنة وقتلت تسعة وسبعون مدنيا، وقد أبرزت الحادثة ترابط القضايا المغاربية، وأكدت فشل السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، وكان من انعكاساتها تدويل القضية الجزائرية، وخلق تضامن مغاربي معادي لفرنسا وللمعسكر الغربي الذي يدعم فرنسا في إطار الحلف الأطلسي⁽¹²⁸⁷⁾.

وسبب التدخل الأمريكي البريطاني في الخلاف التونسي الفرنسي بداية تصدع هز الجمهورية الرابعة إلى أن انهارت بتدخل عسكري ومعمرى الجزائر، وتنفيذهم لتمرّد 13 ماي 1958 الذي جاء بديغول إلى السلطة.

وعلى الجبهة المغربية ضل العسكريون الفرنسيون ينقمون على الموقف المغربي، ويتخوفون من حصول تحالف جديد بين ثوار الجزائر وجيش التحرير المغربي في الصحراء، وقد وجه هذا

¹²⁸⁵ انظر مثلا برفقية رئيس الحكومة المغربية الموجهة إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، احمد توفيق المدني: المصدر

السابق، ص380

¹²⁸⁶ DLASMAS (G) Evolution general des barrages frontiers en algerer REVUE INTERNATIONALE D HISTOIRE MILITAIRE N°76 (1997)

¹²⁸⁷ انظر المجاهد، عدد 18 (16 فيفري 1958) ص2

الأخير ضربات قوية للقوات الفرنسية والإسبانية في تندوف والصحراء الغربية وموريطانيا، وقد أفادت التقارير العسكرية بوجود تنسيق بين ثوار الجزائر والمغرب وتواطؤ إسباني في السماح لجيش التحرير المغربي بالمرور إلى موريطانيا (1288)، وادى ذلك إلى التحالف مع إسبانيا ومواجهة الخطر المشترك قبل استنفاله، ورسم مخططات عسكرية للقضاء على جيش التحرير المغربي، وهكذا مضت خطة "المكنسة" العسكرية لتقضي على وحدات جيش التحرير المغربي وتشنت فلوله، فكانت ضربة موجعة تأثر لها حزب الاستقلال وعلال الفاسي خصوصا الذي كان يطمح إلى استعادة المغرب للأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار وإنشاء المغرب التاريخي، الذي يضم أقاليم الساورة وتندوف في الجزائر، والصحراء الغربية الخاضعة لإسبانيا وموريطانيا المحتلة من قبل الفرنسيين (1289)، وكانت معركة موريطانيا قد شغلت الفاسي كثيرا وأبعدته عن القضية الجزائرية، وتالم كثيرا لعدم تحقيق جيش التحرير المغربي لآلامه، ونشدد على أن هذا السبب وكذا فشل الحزب في أداء مهامه الحكومية وعدم قدرته على تطبيق برنامجه دفعه لتعويض هذه الخسارات في المجال الإقليمي بالدعوة إلى وحدة المغرب العربي وتزعم المشروع.

وقد مهد الفاسي لهذا الخيار الاستراتيجي بمقال في جريدته "صحراء المغرب" ذكر فيه بماضي النضال المشترك، وبتجربتي الوحدة المشرقية مخاطبا النخب السياسية بالقول: "كيف يمكننا أن نشغل الآن بتدعيم المرحلة الأولى من استقلالنا وننسى هذه الغاية التي هي في مقدمة مبادئنا؟"، وان استمرار الحرب التحريرية في الجزائر وفي الصحراء لا ينبغي أن يكون عائقا في وسائل تحقيق هدف الاتحاد المغربي الذي سيسهل علينا حل كثير من المشاكل التي خلفها الاستعمار في بلادنا" (1290)، وعلى الرغم من أن الفاسي طرح مشروع الوحدة على الرأي العام المغربي لمناقشته وإبداء الرأي حوله إلا أنه سرعان ما دعى اللجنة التنفيذية للحزب للاجتماع بتاريخ 02 مارس 1958، وذلك لتدارس وضعية البلاد والظروف التي تمر بها المنطقة المغاربية، وأصدرت اللجنة بلاغا جاء فيه أنها قامت "بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي على إثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية". وأنها تعلن تضامنها مع الكفاح الجزائري وتنديدها بإنشاء المنطقة المحرمة والأسلاك الشائكة، وتساند مجهود تونس في الميدان الدولي، وأوضحت اللجنة التنفيذية أنها درست الوسائل التي من شأنها أن تقوي تضامن الشعب المغربي مع شعبي الجزائر وتونس في الظروف الحاضرة التي تعتبر

¹²⁸⁸ انظر تقرير حول السياسة الفرنسية في الجزائر بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي . A.O.O. serie Algerie

1953 1959 DOS n- 5 _ 2

¹²⁸⁹ انظر بخصوص التحالف الفرنسي الإسباني، محمد بن سعيد ايت يدر :صفحات من ملحمة جيش التحرير

بالجنوب المغربي، مصدر سابق، ص - ص 159-168. وعبد الإله بلقريز وآخرون :المرجع السابق، ص 155

¹²⁹⁰ انظر صحراء المغرب، عدد 49، (27 فيفري 1958)

حاسمة في مصير شمال إفريقيا وعلاقاته المستقبلية مع فرنسا والغرب." وتؤكد اللجنة التنفيذية ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد، سعياً وراء إنشاء وحدة حقيقية، تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة⁽¹²⁹¹⁾ ووجدت هذه الدعوة صداها في تونس، إذ استجاب حزب الدستور التونسي مباشرة وبحماسة لنداء حزب الاستقلال المغربي وأصدر بلاغا رحب فيه بالفكرة واقترح مؤتمرا في تونس أو الرباط "لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير"⁽¹²⁹²⁾، وإثر ذلك عقدت اللجنة السياسية لحزب الاستقلال اجتماعا درست فيه الموضوع وعهدت إلى لجنة مصغرة⁽¹²⁹³⁾ وضع تصور لمشروع الوحدة المقترح يجيب عن ثلاث أسئلة رئيسية هي: لماذا نريد وحدة المغرب العربي؟، وماذا نعني بهذه الوحدة؟ وكيف يمكن تحقيقها؟، وكلفت اللجنة السياسية لمحجوب بن الصديق وعبد الرحمان اليوسفي بمهمة الاتصال بمسئولي جبهة التحرير الوطني في القاهرة وبحث الموضوع معهم، وارسلت أبو بكر القادري والدكتور بناني إلى تونس لمذاكرة مسئولو الحزب الحر الدستوري في سبيل إبراز فكرة الوحدة للوجود⁽¹²⁹⁴⁾، وحصل اتفاق بين الوفدين المغربي والتونسي على ضرورة تجسيد وحدة المغرب العربي والنظر في المشاكل القائمة في شمال إفريقيا وعلى رأسها قضية الجزائر، وعلى عقد اجتماع في طنجة تحضره جبهة التحرير الجزائرية⁽¹²⁹⁵⁾.

كانت هذه حيثيات مبادرة حزب الاستقلال المغربي وقد رأينا سرعة تجاوب الموقف التونسي معها، فكيف تجاوبت جبهة التحرير الوطني مع الدعوة؟
لقد كانت أهداف ودوافع حزب الاستقلال ملتبسة كثيرا، وتقف وراءها الاخفاقات الوطنية وتهميش دور الحزب والانهزام في معركة تحرير الصحراء، في حين كانت أهداف تونس

براغماتية إلى أبعد الحدود وهي تنتهز فرصة اعتداء الساقية وانقطاع العلاقات مع فرنسا لتحقيق رزمة أهداف داخلية وخارجية، وقد جاء الاحتضان الرسمي لفكرة الوحدة المغاربية نزولا عند مطمح

1291 انظر نص البلاغ، جريدة العلم، عدد 03 مارس 1958

1292 انظر نص الرسالة، جريدة العمل، عدد 05 مارس 1958

1293 ضمت علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة

1294 نعتمد رواية أبو بكر القادري، وهو عضو اللجنة السياسية لحزب الاستقلال ومطلع على خبايا المؤتمر. انظر شهادته، أبو بكر القادري: مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي، العلم السياسي، العدد 4 (أكتوبر 1982) ص 4، ص 5

1295 انظر نص البلاغ المشترك للوفدين، العمل، عدد 23 مارس 1958. وقد جرت المذاكرة خلال الفترة ما بين 19-

الأحزاب السياسية والجماهير الشعبية وجريا وراء احتواء جبهة التحرير والتي كانت بتحالفها مع الناصرية تثير المخاوف، وإنهاء لهاجس الحرب الجزائرية التي تهدد كامل الشمال الإفريقي .
في ظل استفحال المخاطر المهددة للشمال الإفريقي والرغبة في إنشاء وحدة مغاربية وأمام ظهور المشاريع القومية هل ستختار جبهة التحرير الوطني الحياد ارضاء للمشروع الناصري ام الاندماج في المشروع المغاربي؟ .

لقد نبذت جبهة التحرير الوطني مشروع فيدرالية شمال إفريقيا متعاونة مع فرنسا والغرب عام 1957 وذلك بتشجيع من مصر، وأعلنت تونس والمغرب تخوفها من استمرارية التدخل الناصري في شؤون المغرب العربي، وأدى نجاح مشروع الوحدة المصرية – السورية إلى ازدياد المخاوف من انتقال عدوى الأفكار القومية الناصرية إلى المغرب العربي، كما فهمت مصر أن الدعوة إلى وحدة مغاربية يعد معاكسة لمشروعها، واحتواء لجبهة التحرير الوطني، خاصة إذا علمنا أن الخلافات المصرية البورقبيية بلغت أوجها، وأن حساسية الفاسي والنظام المغربي من مصر تأكدت في مباركته للوحدة العراقية – الأردنية، وأن مصر لم تكن مطلعة على حقائق وحدة المغرب العربي⁽¹²⁹⁶⁾، وأمام ذلك كانت جبهة التحرير الوطني محرجة في حضور مؤتمر طنجة، إذ لم يكن من السهل عليها الارتقاء في مشروع مشبوته وإغضاب مصر وهي القومية، والقاعدة السياسية واللوجستيكية الداعمة للثورة الجزائرية، ولكن رغم ذلك قبلت جبهة التحرير الوطني بعد نقاش مستفيض حضور مؤتمر طنجة لاعتبارات كثيرة كانت تفيد في تحقيق مكاسب لها نذكر منها:

– سلامة المشروع من أي توجه انفصالي أو معادي للقاهرة، ذلك أن فكرة الوحدة المغربية مشروع عريق زكته الأحزاب المغاربية منذ كانت لاجئة في القاهرة عام 1947، كما انها تؤكد على البعد المغاربي الذي يؤمن به مناضلوها أشد الإيمان .

– تزايد أهمية تونس والمغرب بدءا من عام 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة وأنها تقدمان تسهيلات مهمة لنشاط جبهة وجيش التحرير، وتعتمدان قاعدة للإمداد والتمركز قريبة من جبهة الكفاح، وميدانا للتضامن الشعبي بحكم الجوار والتضامن المشترك، وحتى أهمية المعركة الإعلامية المعلنة ضد الغرب كان من المفيد خوضها انطلاقا من تونس والمغرب المرتبطتين بأوروبا الغربية وإفريقيا .

– إن حضور المؤتمر يتيح الفرصة لتوجيهه لصالح الكفاح المسلح في الجزائر، خاصة في هذه المرحلة الحساسة التي تسمح بتحقيق مكاسب مهمة منها المطالبة بجلاء القوات الأجنبية،

¹²⁹⁶ انظر مصطفى الفيلاي : مفهوم المغرب العربي: تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي: تطور الوعي

وبدعم الثورة الجزائرية، وحشد التضامن الشعبي الذي يمثل ضمانة مهمة قد تدفع إلى وحدة المعركة المسلحة. (1297)

وهكذا اجتهدت جبهة التحرير الوطني في الخروج بأكبر الفوائد الممكنة من هذا المؤتمر، وفق خطة مدروسة وموجهة، صاغها عبد الحميد مهري العارف بالشؤون المغاربية، إذ أقتع لجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استغلال هذه اللحظة التاريخية وانتهاز فرصة عدم إعداد جدول أعمال للمؤتمر لتوجيهه لصالح المعركة ضد الاستعمار في الجزائر ومخلفاته وقواعده العسكرية في تونس والمغرب، واعتمدت جبهة التحرير الوطني خطة محكمة تهدف إلى تجنيد المغرب العربي للتضامن الثورة الجزائرية وتجاوز خيار العمل العسكري المشترك الذي كان مطروحا في عام 1955، ذلك لأنه لم يعد يتلاءم مع واقع البلدين المستقلين، ولا يمكن للأظمة السياسية تجسيده، أما مسألة تقديم المساعدات وتوحيد المواقف مع الثورة الجزائرية في القضايا المشتركة فيمكن التجاوب معها، خاصة وان جبهة التحرير الوطني كانت تحاور أحزاب سياسية لا حكومات تنفيذية بيدها سلطة القرار، وبحاجة إلى التنسيق العملي للتجاوب مع مطالبها وإلى التضامن الشعبي (1298)، وهكذا يمكننا التأكيد أن الوفد الجزائري كان واقعا في مطامحه، وماهرا في دبلوماسيته واستراتيجيته، اجتهد في إدراج القضايا المهمة على المؤتمرين وبحث الوسائل الكفيلة بتجسيد المقررات .

ثانياً — مقررات المؤتمر وأهميتها

اجتمعت وفود الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الاستقلال، الحزب الدستوري الحر، جبهة التحرير الوطني) في طنجة يوم 27 أفريل 1958، وتدارست خلال أربع أيام كاملة قضايا استكمال تحرير المغرب العربي وتوحيده، وقد ركزت الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود على حتمية التضامن مع الجزائر في كفاحها التحرري وإشادة وحدة المغرب العربي (1299)، وشدد ورئيس وفد جبهة التحرير الوطني على التأكيد أن "تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية" (1300) وكان حدثا مدويا وحاسما ذلك المؤتمر الذي سمي "مؤتمر الوحدة" لأنه أقر مفهوما واضحا لفكرة المغرب العربي التي لم تعد تعني مجرد التنسيق المشترك بل العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار المغاربية، وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور اهتمام القيادات المغاربية، إذ حدد المؤتمرين بعد جلسيتين تمهيديتين في الرباط المحاور الآتية:

— حرب الاستقلال الدائرة رحاها بالجزائر .

1297 انظر، محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص 51_54

1298 انظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث

1299 انظر العمل، عدد (28 أفريل 1958)

1300 انظر المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958)

— تصفية قواعد الاستعمار بالمغرب العربي .

— وحدة المغرب العربي: شكلها وقواعدها والمرحلة الانتقالية لهذه الوحدة .

— إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر (1301) .

وقد ساعد تجاوب الأنظمة الرسمية وحضور عدد كبير من المسؤولين الرسميين على إثراء النقاش واتخاذ مواقف شجاعة، وأعلن المؤتمر عن قرارات تاريخية يمكن أن نجملها في ثلاث محاور رئيسية: دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا الاستعمار، الموقف من الدعم الغربي لفرنسا، ووحدة المغرب العربي .

1-2— دعم ثورة الجزائر :

أخذت هذه المسألة النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري"، وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام، وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية " أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها "، ونظرا لما تحضى به القضية الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري " فإن المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس" (1302)، وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشتراطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر (1303).

2-2 — التتديد بالموقف الغربي وتصفية بقايا الاستعمار :

نظرا للإعانة التي تتلقاها فرنسا من الحلف الأطلسي والدول الغربية استنكر المؤتمر هذا الموقف وطالب بوضع حدا لكل إعانة سياسية ومادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي، ونظرا لما تقوم به القوات الأجنبية المتواجدة في تونس والمغرب من انتهاك للسيادة ومشاركة في حرب الجزائر سجل البلاغ القرارات الآتية:

" — يستنكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابها الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد

مستقلة .

¹³⁰¹ انظر العمل، عدد 27، أبريل 1958

¹³⁰² انظر نص بيان مؤتمر طنجة، المجاهد ع 23 (7 ماي 1958) والعلم السياسي ع 10 (أفريل 1983)،

والملاحق رقم 8

¹³⁰³ انظر محمد الميلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق، ص — ص، 79— 80

— يطالب بكل إلاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .

— يوصي الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية " (1304).

وهذه القرارات البالغة الأهمية اقترحت من قبل جبهة التحرير الوطني لإخراج الموقف الغربي والفرنسي خصوصا، وقد تقدمت للمؤتمرين بخرائط مفصلة عن مواقع القواعد الفرنسية العاملة في تونس والمغرب، موضحة عملها المنسق مع الجيوش الفرنسية في الجزائر، وسليبات ذلك على نشاط المجاهدين الجزائريين، ولقيت جبهة التحرير الوطني تجاوبا مع مطالبها هذه، وقد كانت تحضى بإجماع شعبي وتعبئة جماهيرية كبيرة، وجاء التأكيد عليه كذلك بهدف تجنيد هذه الجماهير الواسعة وراء مطالب المؤتمر (1305)، كما أن قرار التنديد بالدعم الغربي المقدم لفرنسا كان قرارا جزائريا، تم تشييته رغم أن حزب الاستقلال والحزب الدستوري اقترحا صياغة هذا التنديد على لسان شعوب المغرب العربي، وأما مطلب دعم نضال شعب موريطانيا فقد عبر المؤتمر عن تضامنه مع هذا المطلب، غير أن حزب الاستقلال دعا إلى ربط هذا النضال في إطار وحدة التراب المغربي، في حين أصر الطرفين التونسي والجزائري على إنزاله في إطار نضال التحرر المغربي، والتأكيد أن هذه المقاومة التحريرية "هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها ووحدتها" (1306).

وهكذا لم ينجح حزب الاستقلال في الحصول على دعم المؤتمر لما كان يسميه حقوقه الترابية في موريطانيا، وقد تجلت خلاله المطامح القطرية واضحة بالشكل الذي يؤكد ان الإخلاص لبناء الوحدة لم يكن سيدا .

2-3 وحدة المغرب العربي :

أكد المؤتمر على توحيد مصير شعوب المغرب العربي في إطار مؤسسات مشتركة، وأقر "أن يعمل على تحقيق الوحدة..."، واعتبر أن "الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر"، ومن أجل ذلك اقترح المؤتمر "أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري

1304 انظر نص البيان المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958)

1305 انظر، محمد المبلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 72-73، 81

1306 انظر نص البيان المجاهد، ع 23 (7 ماي 1958). ونشير إلى أن إعلام حزب الاستقلال تعمد في البيان ذكر إلحاق سكان موريطانيا بالوطن المغربي في حين أن جريدة المجاهد والعمل تؤكد أن الاتفاق حصل على أن المقصود بالوطن المغربي هو الوطن المغربي فهل هذا كان سوء فهم، أم توجيه قسري لمقررات طنجة لخدمة أهداف قطرية ضيقة. انظر، المجاهد، عدد 23 (7 ماي 1958)، العمل عدد (30 أفريل 1958)، والعلم السياسي ع 10 (أفريل

للمغرب العربي ينبثق عن المجالس الوطنية في تونس والمغرب، وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، على أن تكون مهمته " درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية، " ومن أجل المتابعة وتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري يوصي المؤتمر "بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة "، وقرر المؤتمر كذلك إنشاء أمانة دائمة للمؤتمر من ستة أعضاء، عضوين عن كل طرف، على أن يكون لهذه الأمانة مكتبين أحدهما بالرباط والآخر بتونس، وأن تجتمع دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب، وفي إطار توحيد السياسات الخارجية والدفاع أوصى المؤتمر "حكومات أقطار المغرب العربي بأن لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية" (1307).

ولم يحض قرار الوحدة بنقاشات مستفيضة، مما يؤكد ان الرغبة لتجسيم الوحدة لم تكن صادقة، ويرجع ذلك الى تخوف النخب السياسية على ضياع الامتيازات القطرية، وعلى مشاركة الجزائر غير المستقلة بعد في هذه الوحدة، ويرى محمد عابد الجابري أن مفهوم الوحدة في طنجة أخذ صيغة وحدة العمل وليس وحدة الهوية، وأن القرارات لم تكن موجهة إلى الوحدة بقدر ما كانت تهدف إلى مواجهة الاستعمار الفرنسي (1308)، ويبدو من كل ذلك أن استراتيجية جبهة التحرير الوطني نجحت في تحويل مؤتمر الوحدة إلى مؤتمر للتضامن مع الثورة الجزائرية، وتحققت بعض آمالها في حين لم يمضي مشروع الوحدة بعيدا، وأرجع عبد الحميد مهري سبب ذلك إلى أن "هذه القضية لم يولها المؤتمر عناية كافية عند بحثها" (1309)، وهو الراي الذي رجحه مصطفى الفيلاي عندما اعتبر مؤتمر طنجة الحزبي مجرد "ذريعة ظرفية موقوتة"، لا تقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محددة (1310)، وقد كانت جبهة التحرير الوطني شبه متأكدة من كل هذا، الأمر الذي دعاها لعدم تركيز النقاش على مشروع الوحدة، والتأكيد أن هذا المشروع لا يولد بقرارات فوقية ولكن بإمكان تضامن الشعوب أن يخلقه بشكل عملي (1311).

ونخلص للتأكيد أن مؤتمر طنجة لم يوجه لبعث الوحدة المغاربية بقدر ما كرس لدعم القضية الجزائرية، وأن الثورة الجزائرية استطاعت أن تخرج منه بمكاسب مهمة وأن تشق من خلاله آفاقا مغاربية واسعة للتضامن.

1307 انظر بيان مؤتمر طنجة، المجاهد عدد 23 (7 ماي 1958) س 11

1308 انظر الجابري محمد عابد: فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، وحدة المغرب العربي، مرجع سابق، ص - ص، 22 - 23

1309 انظر حوار عبد الحميد مهري في الندوة الأولى لانعقاد مؤتمر طنجة، المجاهد . ع (22 جوان 1959)

1310 مصطفى الفيلاي : المغرب العربي الكبير، نداء المستقبل ، مرجع سابق ص - ص، 16-19

1311 انظر شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

ثالثا - آمال مؤتمر طنجة وإخفاقاته

لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمال واسعة، كانت تنشدها الاحزاب والجماهير الشعبية وزاد في حماسة قراراته مباركة السلط الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا الذي أكد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر (1312)، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الإنجاز التاريخي وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية مع مشروع الوحدة .

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط، وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر، مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام المؤتمر، وأن الشعب الجزائري الذي حضي بتأييد شعبي تونس والمغرب يأمل "بانضمام حكومتها إليهما في التأييد والتعضيد"، وعبر عن اهتمامه بمهمة بناء مؤسسات المغرب العربي وبقينه " بأن هذا الصرح سيكون متينا وعصريا لأنه سيأتي في وقت واحد وليد إيمان وإرادة شعوبنا" (1313) وصرح ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ بأن نتائج مؤتمر طنجة كانت حاسمة في تأكيد مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذه الوحدة جسدت رغائب شعوب شمال إفريقيا في التضامن، "وأن المغرب العربي بأجمعه من أغادير إلى السلوم ينهض اليوم بكامل قواه ويوجه إلى فرنسا الاستعمارية إنذارا نهائيا وقع تأجيله في الماضي وهو إما أن تعترف للجزائر باستقلالها وإما أن نعم الحرب المغرب العربي بأجمعه... على الفرنسيين أن يقتنعوا أن التضامن المغربي ليس كلمة جوفاء، ولكنها حقيقة سيكون لها تأثير قوي على سير الحرب" (1314)، وكانت هذه الكلمات التي تخاطب الضمير المغربي وتزيد في تأججه وتثير مخاوف الفرنسيين والغرب وحتى نظامي تونس والمغرب، ذلك أن تجنيد المد الشعبي لمنصرة هذه الأهداف الثورية قد يمثل ضغطا حقيقيا على توجهاتها وقراراتها، وقد أرادت جبهة التحرير الوطني لمؤتمر طنجة أن يجند القوى الحزبية والقاعدة الشعبية لدعم الجزائر دون الاصطدام بالأنظمة السياسية، وظلت تلح على تجند شعوب المغرب العربي لمواجهة سياسة مهادنة الاستعمار التي قد تجرف اليها الساسة ودعوتهم للوقوف بكل قواهم في المعركة ضد الإمبريالية حماية المصالح العليا (1315)، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفاتها التمثيلية وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا،

1312 انظر تأكيدات الفاسي، صحراء المغرب، ع60 (21 ماي 1958)

1313 انظر نص البلاغ، العلم السياسي، ع10 (أفريل 1983)

1314 المجاهد، ع23 (07 ماي 1958)

1315 انظر المجاهد، ع41، (1 ماي 1959)

واكدت ضمينا على سلامة التوجه الايديولوجي للجبهة من خلال تنديد المؤتمر "بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا".

وعلى الرغم من أن الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أعربا عن قبولهما لقرارات طنجة، إلا أنهما أدركا أن جبهة التحرير التي يراد لها أن تحتضن من قبل نظامها سجلت أهدافا كثيرة في طنجة، منتهزة الظرف السائد والتجاوب الشعبي لخيار مغربة الحرب، فاقوت تونس والمغرب في تعهدات مكبلة لسيادتهما مثل الدعوة لإنهاء القواعد الأجنبية ومعاداة المعسكر الغربي وشعر القصر المغربي أن جبهة التحرير الوطني أوجدت لها تحالفا متينا مع القوى الثورية داخل حزب الاستقلال، وقد عبر الفاسي عن الصدى الواسع الذي خلفه المؤتمر لدى الشعب المغربي وعن رفعه لشأن حزب الاستقلال⁽¹³¹⁶⁾ الذي سيتولى إنشاء الحكومة الاستقلالية، وكان تصميم القيادة الثورية للحزب حازما إزاء تنفيذ برنامج الإصلاح ومحاربة الإمبريالية، وقد أكد المهدي بن بركة بعد مؤتمر طنجة بفترة قصيرة إلى أن المشروع السياسي للمغرب العربي يمتد إلى إنشاء قوة اقتصادية اعتمادا على "الموارد الطاقوية التي تختزنها الصحراء المغربية، التي من شأنها إتاحة تنمية اقتصادية حقيقية يمكن مقارنتها بتلك التي عرفتها أوروبا أثناء ثورتها الصناعية"⁽¹³¹⁷⁾، وأكد على ضرورة "بلورة مخطط شامل للأقطار الثلاثة، وحتى الأربعة إذا وافقت ليبيا على المشاركة، من أجل ضمان تقدم في إنماء الدخل الوطني ومستوى حياة الشعوب المغربية..."، وأضاف ابن بركة أن إنشاء سوق داخلي وقاعدة تصنيع حقيقية للمغرب العربي امر مفيد للغاية "يمكننا ترقب انتعاش ثقافي وتقني واجتماعي لهذه المجموعة يقوم على معطيات عقلانية..."⁽¹³¹⁸⁾، ويبدو ان القصر وبعض القيادات المعتدلة لم تكن مستعدة لكل هذا التغيير الجذري، فمثل هذا بداية انقسام ساهم القصر في تجديره للقضاء على نفوذ الحزب .

وقد هزل الشعب التونسي بقرارات طنجة واعتبرتها الصحافة والمنظمات الجماهيرية نصرا للمغرب العربي، وعزم بورقيبة على استغلال الظرف لحسم المواجهة مع فرنسا التي تأبى إجماع قواتها عن تونس⁽¹³¹⁹⁾

وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات، وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي الذي تورط في قضية الجزائر، وأبدت تخوفاتها من تلك التوصيات التي تدعوا

¹³¹⁶ صحراء المغرب ع58(07 ماي 1958)

¹³¹⁷ El Mahdi BEN BARARKA ; Problèmes édification du Maroc et Maghreb, quatre entretiens avec el mahdi ben barka recueillis par raymond gean, Plon, Paris, 1959, P 42

¹³¹⁸ IBID :p,43

¹³¹⁹ انظر بعض هذه الأصدااء في جريدة العمل ، عدد 30 يوم أبريل 1958

إلى مساندة جبهة التحرير الوطني وإلى إنشاء حكومة مؤقتة تزيد في سلطة الجبهة دوليا (1320)، ويكفي أن نورد تعليقا لجريدة "لوموند" معبرا عن جو الشعور العام في فرنسا. "هكذا تتحقق وحدة المغرب العربي في الحرب، وصدنا وكل ما هو اليوم توصيات سيتجسم غدا في مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية ستقوم بتمثيل 23 مليوناً من المسلمين" (1321)

وقد شنت في المشرق حملة تشكيك في نوايا المغرب وتونس من الدعوة إلى الوحدة، وكان صدى مؤتمر طنجة بالغا في الصحافة الغربية والدولية عدته ثورة ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، واعتبرت ان ردود الفعل هذه جعلت الفاسي يوضح أن "مقررات المؤتمر ليست ضد فرنسا ولكنها في مصلحتها أيضا" فما عليها إلا أن تقر باستقلال الجزائر، مؤكدا "أنه لا يعقل أن تختار تونس والمغرب الاستعمار على الحرية في القطر الشقيق، ولا ينبغي أن يعتبر ذلك رغبة من الدولتين في قطع العلاقات الطيبة مع فرنسا، بل الأمر بالعكس، أنه إنذار للفرنسيين ليعترفوا أن ربع الساعة الأخير قد دق في قضية الجزائر، ولكن لهذا الدق نغمة غير التي يعيها لأكوست، أنها نغمة الحرية التي يجب أن تنصت إليها فرنسا وتعترف أن لا بد منها ولا مندوحة عنها" (1322).

لقد ظلت التصريحات الحزبية والرسمية تتناغم مع حماسة التضامن الشعبي إلى أن جاء ديغول بسياسته التقسيمية وفشل مؤتمر المهدية في تزكية مقررات طنجة، فما الذي تغير؟، وما هي أسباب فشل مشروع طنجة؟.

قيل الكثير في أسباب إخفاق مؤتمر طنجة والمؤكد ان استراتيجية ديغول المدروسة مثلت تحديا اساسيا لمقررات طنجة، ولم تجد الأنظمة القطرية المناعة الكافية للصمود وراء مشروع الوحدة، بل أن خلافات عميقة انفجرت في وجه العلاقات المغربية، وتنصلت الحكومات من التزامات طنجة.

لقد أضعفت حرب الجزائر الجمهورية الفرنسية الرابعة، ورد العسكريون وأوروبيو الجزائر نجاحات الثورة الجزائرية بتنظيم انقلاب 13 ماي 1958، الذي جاء بديغول إلى السلطة وأدخلت عودة ديغول إلى السلطة معطيات جديدة، إذ نجح في تعبئة القوى السياسية الداخلية ورائه، وتحطيم العزلة الدولية لفرنسا، وأولى مسألة تحطيم تحالف طنجة الاهتمام الأكبر، معتمدا على استراتيجية تطويق آثار طنجة وضرب وحدة شمال إفريقيا على جبهتين: الموقف من المشكل الجزائري، والعلاقة الجديدة مع حكومتي تونس والمغرب. (1323)

1320 انظر تقرير كتابة الدولة للشؤون الجزائرية المقدم لوزير الخارجية الفرنسي حول قرارات مؤتمر طنجة، 5 ماي 1958.

A.O.O : Serie Algerie 1953-1959:., B 47., DOS. A G 5-8

1321 LE MONDE .du 5 Mai 1958

1322 انظر، صحراء المغرب، ع58 (7 ماي 1958)

1323 Henri ALLEG et autres : op.cit .T2. p-p, 588-591

لقد أعلن ديغول أن الإدماج هو السياسة الرسمية في الجزائر⁽¹³²⁴⁾، واستطاع بذلك كسب الرأي العام الفرنسي لفكرة "الجزائر فرنسية"، وأحرز على ولاء القيادات العسكرية، كما وضع حداً لأمل تونس والمغرب في إمكانية استقلال الجزائر على المدى القريب، واندماجها معها في إطار قرارات طنجة .

وبخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب فقد زوجت بين التشدد والإغراء: — فلقد تبين أولاً أن مسألة إدماج الجزائر بهذا التشدد تعني التهديد بتوسيع رقعة الحرب إلى تونس والمغرب، إذا أصرت حكومة كل منهما على تطبيق قرارات طنجة، خاصة وأن عسكريي الجزائر بادروا للتحرش بأراضيها⁽¹³²⁵⁾، وأنه بإمكان ديغول أن يطلق أيديهما في ضل حكمه القوي، وأن التهديد بتوسيع رقعة الحرب سيأخذ جدية أكبر تختلف عن تهديدات الجمهورية الرابعة المتهاوية.

وحتى يأخذ هذا التهديد صبغة التخويف لا تجدير الموقف باتجاه التضامن مع الجزائر بادر الجنرال ديغول إلى تطمين تونس والمغرب بإعلانه احترام استقلالهما، وذلك بهدف دفع نضاما البلدين للاطمئنان على مكاسبهما والتزام الحياد وعدم تجسيم قرارات مؤتمر طنجة، ولم يكتف عند هذا بل سعى لبذر الخلاف بين تونس والمغرب ومنع تفاهمهما على خطة مشتركة، فلقد وجه ديغول إلى كل من بورقيبة ومحمد الخامس رسالتين مختلفتين، الأولى توحى بوجود رغبة لديه في التفاهم والتعاون، والأخرى كانت لهجتها تنم عن التعالي والتشدد، والهدف من لهجة الرسالتين هو محو التقارب بين تونس والمغرب حتى لا تنسق سياستهما بشكل متشدد إزاء فرنسا⁽¹³²⁶⁾.

— بعد إعلان السياسة السابقة طرح ديغول كذلك سياسة الإغراء لضرب مقررات طنجة معتمد في ذلك على جزيرة البترول، فلقد لوح ديغول بمشروع استثمار صحراء الجزائر على الراسمال الغربي وعلى الجيران، وخطط لجعل الصحراء منطقة فرنسية مستقلة تساهم في بناء "العظمة الفرنسية" الاقتصادية وعسكريا، ولإنجاح مشروع استغلال بترول الجزائر الذي تعيقه عدة مصاعب لجأت فرنسا إلى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن المساهمة في استثمار البترول والقبول بمرور أنابيب البترول عبر أراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية مرور بترول إيجلي عبر أراضيها لجأت فرنسا إلى إغراء الحكومة التونسية بقبول العرض، وكانت تصبو إلى تحقيق أهداف سياسية

¹³²⁴ الإدماج مصطلح يعني إلحاق الجزائر قانونيا وإداريا بفرنسا، وإلغاء الحواجز التي أقامها المعمرون في الجزائر لصالحهم وفتح المجال أمام الاستثمارات الرأسمالية خاصة في الصحراء.

¹³²⁵ اعتدت القوات الفرنسية على منطقتي قفصة ورمادة في تونس، ومناطق ورزازات ونواحي تافيلالت. انظر

صحراء المغرب، ع 61 (28 ماي 1958)

¹³²⁶ انظر محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 94، و p-p

على المستوى المغربي والدولي، منها إظهار نجاح مشروع استثمار البترول، وخلق خلاف بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني من شأنه أن يقضي على قرارات طنجة⁽¹³²⁷⁾.

وهكذا نجحت الإغراءات الفرنسية في إسالة لعاب المسؤولين التونسيين والمغربيين، خاصة وأن مشروع استثمار الصحراء يخدم مطالبهم القطرية في تعديل الحدود مستقبلا، إذ أصبح الحديث عن مجموعة فرنسية شمال إفريقيا للتعاون يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي، وطال مجال الإغراء مسألة جلاء القوات الفرنسية الجزئي عن تونس والمغرب، وإن كانت مجرد تظاهرة شكلية إلا أنها أرضت بعض المطامح القطرية، وساعدت على تشجيع حكومتي تونس والمغرب للتوصل من التزاماتهما القطرية، حتى أن تونس جعلت من انعقاد مؤتمر المهدية عرسا للاحتفال بالجلاء وكان إصرارها على التضحية بقرارات طنجة واضحا، وهكذا تمكنت المخططات الديغولية من قلب مشروع طنجة من أساسه لصالح فرنسا، وكادت أن تعزل بذلك جبهة التحرير الوطني

وقد أوضح خيوط هذه الاستراتيجية أحد صحفي "المجاهد"⁽¹³²⁸⁾، وتفطنت لها جبهة التحرير الوطني في وقتها، واجتهدت في مواجهتها، حتى أنها لوححت بالعودة من جديد إلى مغربة الحرب وتجذير الموقف عندما نشرت في المجاهد مقالا عنوانه "امتحان المغرب العربي، أكدت فيه "أن المغرب العربي في حالة حرب، ولكي تتوفر في هذه الحرب شروط الانتصار يجب أن نخوضها ونتحملها جميعا في آن واحد من قابس إلى أغادير"⁽¹³²⁹⁾.

وهددت جبهة التحرير الوطني بأنها ستخوض المعركة العسكرية اعتمادا على تضامن شعوب المغرب العربي، ولكن العلاقات المكرسة مع حكومتي تونس والمغرب كان من الصعب هدمها دفعة واحدة، فاجتهدت في المناورة والمراوغة الدبلوماسية عازفة على وتر التضامن الشعبي والوحدة المرسخة في طنجة، ومشجعة على مزيد من التلاحم في وجه الاستعمار المحتضر، وداعية للإسراع في تحقيق قرارات طنجة⁽¹³³⁰⁾، وطالبت جبهة التحرير من تونس والمغرب توحيد المعركة سياسيا دون إضهار الدعم المباشر، واقترحت عليهما مشاركة الجزائر المستقلة في استثمار ثروات الصحراء بدل التفكير في الفضلات التي يعرضها ديغول مقابل شرعنة استعمار الجزائر، أو أن يعرض المغرب العربي كله على فرنسا التعاون من أجل استثمار ثروات الصحراء، بما يخدم مصالح

¹³²⁷ انظر محمد المبلي: المرجع السابق، ص - ص 95-97

¹³²⁸ نقصد المناضل محمد المبلي، الذي حرر مقالات المجاهد بخصوص هذا الموضوع، وأعاد طرق الموضوع فيما بعد في كتابين هامين، انظر تحليلاته لهذه السياسة، محمد المبلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص 93-97، ومحمد المبلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص - ص 62 - 69 .

¹³²⁹ انظر المجاهد، ع 26 (13 جوان 1958) .

¹³³⁰ انظر "الاستعمار المحتضر يمنحنا مزيدا من الفرص لتحقيق الوحدة المغربية": المجاهد، ع 24 (29 ماي 1958)

شعوب المغرب العربي (1331)، فهل تتمكن جبهة التحرير الوطني من إقناع شركائها والحفاظ على تعاهدات طنجة، أم أن تونس والمغرب سيتخليا عن هذه التعاهدات في مؤتمر المهديّة بتونس.

رابعا – مؤتمر المهديّة والتراجع عن قرارات طنجة

التأم شمل الأقطار المغاربية الثلاث على مستوى الهيئات التنفيذية بعد تلك التغييرات العميقة التي عرفتها فرنسا والمنطقة المغاربية في أقل من شهرين من انعقاد مؤتمر طنجة، وكان يبدو أن عقد هذه الندوة بحضور حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنسيق والتنفيذ هو مغري للغاية، ويضمن الخروج بقرارات عملية، غير أن نقل النقاش من الإطار الحزبي إلى الإطار الرسمي كان يعني أشياء كثيرة، منها أن النقاش سيسري في إطار ضيق، وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجة، ويعطيها صبغة تضامنية غير إلزامية، وقد سجل وفد لجنة التنسيق والتنفيذ كامل احتياطاته لمواجهة "مؤامرة اغتيال قرارات طنجة"، والتصدي لحكومتي تونس والمغرب المتأثرتين بأخطبوط السياسة الديغولية.

انعقد الاجتماع في المهديّة أيام 17_20 جوان 1958، وذلك للنظر في تطبيق قرارات طنجة وترسيمها، وقد تقرر ان يشتمل جدول اعماله على النقاط الآتية:

1- تطبيق مقررات طنجة (مساعدة الجزائر، جلاء قوات الاحتلال، إدانة سياسة الجنرال ديغول، الموقف المشترك في الأمم المتحدة، الحكومة الجزائرية).

2- دراسة مسألة إقامة الهيئات التي تنص عليها قرارات طنجة (الأمانة الدائمة، المجلس الاستشاري).

وإن كانت التصريحات الرسمية والصحافة الحزبية تغنت آنذاك بما تم ترسيمه من قرارات إلا أن الحقائق تخرجت صحيفة المجاهد من اعلانها (1332) وظلت مغيبة، ويكشف عنها تقرير سري نشره محمد حربي عن مناقشات المؤتمر، ويوضح مسعى ممثلي الحكومة التونسية والمغربية للتوصل من التزامات طنجة، وعمق الخلافات التي أثارها نقاش المؤتمرين

خلال الجلسة الأولى تم بحث مسألة إعانة الجزائر، واستعلم الوفد الجزائري عن الإجراءات المتخذة لتقديم أشكال المساعدات المتفق عليها في طنجة، وتبين أن الحكومتين لم تدرسا المسألة بجدية، وقد اقتصرتا الأمر على مساعدة اللاجئين، وبرر الباهي الأدغم ذلك بالقول أن موارد تونس المالية قليلة ولا تسمح لها بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية، و أنها تقوم بمساعي لدى الهيئات الدولية لإغاثة اللاجئين (1333)، وهكذا لم ترق المساعدة المالية

1331 انظر محمد المبلي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق، ص99

1332 انظر المجاهد، ع 26، (2 جويلية 1958)، ص - ص، 1-8

1333 انظر محضر مداولات مؤتمر تونس Mohammed HARBI : op. cit, p- p,414- 427

للحكومتين إلى مستوى مساهمة الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وانتقل النقاش لدراسة قضية جلاء القوات الأجنبية، فأشاد الباهي لدغم بما حققته تونس بعقدتها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، وأوضح بوعبيد أن الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن بعض مناطق شرق المغرب، وتدخل بوصوف ليوضح أن معركة الجلاء لم تنته، وأنه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية والتمس اطلاع المجتمعين على نص الاتفاقية التونسية- الفرنسية الأخيرة، فرد الباهي لدغم بانفعال رافضا كشف الوثيقة، وأكد فرحات عباس شرعية مطلب بوصوف باعتباره يستند إلى مقررات طنجة التي أقرت عدم ربط مصير أي قطر في مجال السياسة الخارجية دون إعلام الأعضاء الآخرين، لقد أرادت لجنة التنسيق والتنفيذ الاطلاع على نص الاتفاقية بتفاصيلها، ورغبت في أن تعامل كطرف مثلها ممثل المغرب لكن الحكومة التونسية أبت عليها ذلك، مما جعل الشكوك تحوم حول نوايا التونسيين ومدى تمسكهم بمقررات وحدة المغرب العربي (1334)، وانتقل النقاش في اليوم التالي للنظر في موضوع إدانة سياسة ديغول في الجزائر، فطالب الوفد الجزائري بإدانة صريحة وتأييد وجهة نظره في مطلب الاستقلال التام، فرد بوعبيد على ذلك قائلا: "نحن هنا كمسؤولين سياسيين مطالبين بالنظر إلى الأبعد، وعلى صعيد السياسة يجب دائما ترك هامش انطباع وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة... زيادة على ذلك وبعد تأكيد المبادئ المتفق عليها يجب أن نختار الوقت المناسب وأن لا تكون دائما ملتصقتين بالأحداث ويكون مفيدا أن نتحرر قليلا من الاتحاد الشمال الإفريقي، إن مجيء ديغول حدث عالمي... ينبغي إذا التفكير والرؤية بوضوح" (1335)، ورد عباس على هذا النص قائلا بان وضعية الشعب الجزائري هي التي تحدد منطلق السياسة فالجزائر في حرب ولا يمكن لها مواجهة سياسة ديغول إلا بالحرب " فان موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما يكن الدعم الذي قد يتلقاه ديغول من الأمريكيين والروس أو حتى من المصريين إن كلمة الإدماج تعني الحرب" (1336)، وفي محاولة لتليين مواقف جبهة التحرير الوطني السياسية اقترح وفد الحكومتين اعتماد خطاب بورقيبة كمخرج لقضية الجزائر، وكان بورقيبة اقترح من جديد الدخول في مفاوضات من أجل استقلال مرحلي (1337)، ورد فرحات عباس بوصوف بالقول أن هذا الحل لا يصلح للمشكلة الجزائرية، وهكذا حصل الاختلاف في المبادئ السياسية وبدا أن تونس والمغرب غير مقتنعين بالخط الذي تسلكه جبهة التحرير الوطني وتطمحان في أن تعدل من مبادئها وتسعى للتفاوض بدل التركيز على المعركة العسكرية، وهذا ما أوضحه مشروع البيان الذي ساهم بوعبيد في إعداده وكان

1334 **IBID**, P-P, 417 - 418

1335 **IBID**, P 419

1336 Mohammed HARBI : **IBID** : P-P 419- 423

1337 انظر خطاب بورقيبة في المهديّة يوم 17 جوان 1958، العمل، عدد يوم 17 جوان 1958.

محل نقد فرحات عباس وبوصوف وكريم باعتباره يتحدث عن موقفين موقف جبهة التحرير الوطني المتشدد وموقف الحكومتين التونسية والمغربية الذي ينشد إيجاد حل سلمي للقضية ويدعو إلى وساطة الحكومتين لإجراء مفاوضات عادلة.⁽¹³³⁸⁾

وبعد انقطاع متوالي لجلسة النقاش بسبب إثارة الفقرة الرابعة من البيان لمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية اتفقت الوفود الثلاث على إدراج الفقرة الرابعة ضمن بند توحيد الموقف في الأمم المتحدة، وشددت على درس الوسائل الكفيلة بتبني موقف مشترك في الأمم المتحدة وتنسيق العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، وأوضح الباهي لدغم أن الظروف توجه الأحداث، وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية، وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة⁽¹³³⁹⁾

وخصص اليوم الأخير لإتمام دراسة جدول الأعمال، المتضمن ثلاث مسائل رئيسية : مسألة إقامة مؤسسات الوحدة التي أقرها مؤتمر طنجة وقضية إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة وكذا المصادقة على البيان الختامي، ويتبين أن مسألة إنشاء مؤسسات الوحدة لم تأخذ مناقشتها الوقت الكافي رغم أنها تمثل القسم الثاني من جدول الأعمال ويبدو أنها لم تحض بالجدية المطلوبة، وان الخلاف حول مسائل القسم الأول استغرقت أيام المؤتمر الأربعة .

وعموما اتفقت الأطراف الثلاث على تسمية أعضاء الأمانة الدائمة، فعينت تونس احمد التليلي وعبد المجيد شاكر وعينت لجنة التنسيق أحمد فرنسيس واحمد بومنجل في حين ذكر بوعبيد أن المغرب لم يحسم اختياره بعد، مما يعني أن اجتماعات الأمانة العامة ستبقى معلقة⁽¹³⁴⁰⁾، وتم الاتفاق كذلك على تشكيل أعضاء المجلس الاستشاري مؤقتا من ثلاثين عضوا عشرة أعضاء عن كل بلد على أن يعقد اجتماعه الأول في تونس.⁽¹³⁴¹⁾

وبخصوص إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة اهتم الوفدين التونسي والمغربي بمناقشة كثير من القضايا التي طرحتها كلمة الاستشارة الواردة في مقررات طنجة، فمن وجهة نظر بوعبيد هي تعني "...دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الإعلان :- الملائمة السياسية للإعلان (الظرف) — اختيار المقر — نتائج سبر الآراء الذي أجري لدى مختلف الحكومات — اختيار الرجال الذين

¹³³⁸ تضمنت الفقرة الرابعة من البيان بعد التعديل مايلي: " قرر المؤتمر بعد دراسة الوضعية الدولية القيام بعمل مشترك على المستوى الدبلوماسي من أجل الوصول إلى حل سلمي للمسألة الجزائرية وهو يشيد بالاستعدادات الحفيفة للحكومتين التونسية والمغربية في بحثها عن الوسائل الممكنة لوضع حد لحرب الجزائر " انظر Mohammed

HARBI : **IBID**, P 425

¹³³⁹ **IBID** . P-P ,424- 425

¹³⁴¹ Mohammed HARBI , **IBID**, P 425

سيشكلون هذه الحكومة لا يعنينا، لكن تحديد تاريخ الإعلان يجب أن يناقش لان الاستشارة لا تعني فقط الإعلام المسبق بتاريخ الإعلان، رأينا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لأننا لسنا هنا بنبي وي وي " وأما وجهة النظر التونسية فكانت الاستشارة تأخذ معنى ابعدها تصل حتى لتشكيلة الحكومة كما أوضح الباهي الادغم: "...علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة تشكيل الحكومة لأننا نعرف أن الدول الأجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة والتي هي في الغالب مؤشرا للتوجه الإيديولوجي، إن الأشخاص يعنون الكثير بالنسبة للخارج، وفي كل ما بقي أؤيد وادعم السيد بوعبيد"، ورد كريم بانفعال الحكومتين عواقب مسؤولية عدم اعترافهما بالحكومة الجزائرية التي ستولد بقرار جزائري، وحاول فرحات عباس تلطيف الأجواء بوعده الحكومتين تقديم ملف كامل عن الاستشارات التي تلتبسها لجنة التنسيق والتنفيذ، وتمت المصادقة على البيان الختامي (1342) في أجواء من الارتياح وعدم الاطمئنان لمواقف الحكومتين التونسية والمغربية، لقد بدى تراجعهما عن قرارات طنجة واضحا، ودلت التسويات والمراوغات أن مسألة دعم الجزائر ووحدة المغرب العربي ستظل مجرد شعارات، ولم يكن بمقدور لجنة التنسيق والتنفيذ فضح هذه المواقف فرأت أن تحافظ على علاقاتها السياسية لإظهار وحدة التكتل المغربي في وجه فرنسا وعدم صدم التضامن الشعبي الذي عبر عن آمال وسعة

وأمام هذه الحقائق كانت صحافة جبهة التحرير الوطني محرجة بين أن تعلن الحقيقة فتصطدم بالحكومة التونسية وبين أن تخفي الحقيقة وتساهم في مغالطة القواعد النضالية، ورأت أن تأخذ بوساطة لجنة التنسيق والتنفيذ، وتحدثت عن أجواء المؤتمر بصورة مهذبة، ونبهت إلى بعض المخاطر التي تهدد المغرب العربي. (1343)

وهكذا يمكن القول أن قرارات مؤتمر طنجة قبرت في المهديّة، وان السياسة الديغولية التي ذكرنا خطوطها كان لها دور رئيسي في عدم تجسيد تلك القرارات، كما ان نظامي تونس والمغرب اجتهدا في تأويل مقررات طنجة، وتأجيل موضوع الوحدة إلى أجل مسمى، مما يؤكد على تغليب الاهتمامات الوطنية على حساب مطمح الوحدة، وكان هذا سببا مهما في فشل مشروع الوحدة (1344) واجمالا يمكن ان نحصر العوامل التي ساهمت في فشل مقررات طنجة في النقاط الآتية :

— اختلاف الأطراف الثلاث حول مفهوم الوحدة المغربية، ففي حين كانت جبهة التحرير الوطني تفسر هذه الوحدة بوحدة العمل لمواجهة العدوان المشترك، كانت تونس والمغرب تعتقد أنه

¹³⁴² لم نتوصل إلى نص البيان المشترك فهل كان سريرا للغاية أم أن الأطراف الثلاث تعمدت التكتّم عليه خاصة وانه لم يكن في صالح الوحدة والتضامن المغربي، وقد عرض المحاضر الذي أورده حربي وصحيفة المجاهد خطوطه العامة، انظر، المجاهد ع 26 (2 جويلية 1958)

¹³⁴³ محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 106

من المستحيل إقامة مؤسسات الوحدة قبل نيل الجزائر لاستقلالها، هذا فضلا عن الاختلافات السياسية والإيديولوجية للأنظمة السياسية في الدول الثلاث .

— الاتقسامات والمشاكل التي اعترضت الأحزاب المغاربية الثلاث، خاصة الانقسام الذي عرفه حزب الاستقلال وانشغال قادته بالهم الوطني، كما أن الخلاف استثنى في مؤسسات جبهة التحرير الوطني خلال عام 1959 .

— استفحال الخلافات بين الأطراف الثلاث فمنذ جوان 1958 دخلت جبهة التحرير الوطني في خلافات حادة مع تونس التي خرقت مقررات طنجة وأمضت اتفاقية "إيجلي" مع فرنسا، وواجهتها كثير من المشاكل مع المغرب ترجع إلى مسألة الحدود ونشاط الثورة في المغرب، وتعرضت العلاقات المغربية— التونسية لأزمة حادة بسبب الموقف التونسي من المشكلة الموريطانية.

— عدم ولاء تونس والمغرب بالتزاماتها إزاء مقترحات دعم الثورة الجزائرية مما جعل القادة الجزائريين يشعرون بتخلي نظامي البلدين عن الثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة ويرفعون شعارا بديلا للوحدة أساسه الوحدة الشعبية العملية، الأمر الذي كان يثير تخوف النظامين من تجند شعوب المغرب العربي وراء إيديولوجية جبهة التحرير الجزائرية، التي أصبحت غريما وليس حليفا.

هذا وقد احتكر كل طرف تفسير عوامل اخفاق مشروع وحدة طنجة، فارجع علال الفاسي ذلك الى "... الانحراف الذي أصاب الحكومة في أيام عبد الله إبراهيم فيما يخص المغرب، والاختلاف الذي جرى بيننا وبين تونس حول قضية موريطانيا، والاتجاه في السياسة الخارجية" (1345)، وفي مناسبة أخرى أضاف إليها أسباب عديدة منها حملة بعض الأقطار العربية ضد مؤتمر طنجة، والحركة الانفصالية داخل حزب الاستقلال، والخلافات داخل جبهة التحرير الوطني، وعدم نجاح التجربة النيابية في المغرب والجزائر (1346)، أما الحزب الدستوري الحاكم في تونس فإنه ربط مسألة الوحدة بمسألة استقلال الجزائر، وأعطى لها الرئيس بورقيبة تصورات ضحلة وغير واضحة مما يؤكد أن الوحدة المغاربية أصبحت في نظره مجرد شعارات لخدمة الأهداف القطرية (1347)، ففي حين أن جبهة التحرير الوطني اقتنعت منذ ظهور السياسة الديغولية، وانقلاب حكومتي تونس والمغرب عن قرارات طنجة في المهديّة، أن مؤتمر طنجة كان مجرد مبادرة ظرفية صنعت لحضة حماسية، وأن الأوساط

¹³⁴⁴ انظر، المجاهد ع 41 (1ماي 1958)، ص — ص، 1 — 2 ومحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي مرجع

سابق، ص 295

¹³⁴⁵ علال الفاسي: منهج الاستقلالية، نص التقرير المذهبي الذي قدمه رئيس حزب الاستقلال للمؤتمر السادس المنعقد في الدار البيضاء، جانفي 1962، المكتبة الاستقلالية، الرباط، 1963، ص 148 .

¹³⁴⁶ علال الفاسي: دائما مع الشعب، التقرير المذهبي الذي قدمه الرئيس علال الفاسي للمؤتمر الثامن لحزب الاستقلال، الدار البيضاء نوفمبر 1967، مطبعة الرسالة، الرباط، 1967، ص — ص، 54 — 55 .

¹³⁴⁷ انظر عبد القادر لعربي: المرجع السابق، ص — ص، 263 — 264 .

الرسمية لا يمكنها أن تخلص اهتماماتها لخدمة الكفاح الجزائري فضلا عن تجسيد الوحدة، وظهر ذلك مبكرا عندما أمضت تونس اتفاقية إيجلي وطالب المغرب بتحديد الحدود، إذ لم يعد هناك حديث عن الوحدة بقدر ما أصبح التركيز مقتصرًا على علاج المشكلات القطرية، وعليه لم يعد هناك من خيار سوى تجنيد القوى الشعبية وراء هذا الطموح الجمعي، وبهذه السياسة حافظت الثورة الجزائرية على تفاعل التضامن الشعبي وراء أهداف طنجة الوجودية .

وهكذا يبدو لنا أن الظروف المحلية والإقليمية هي التي أملت قرارات طنجة، وأن مبادئها انتعشت لفترة زمنية معينة، وأدى مجيء السياسة الديغولية إلى التراجع عنها تحت طائلة التهديد والإغراء، فأصبحت بعدها المطامح القطرية سيدة الموقف في تحديد العلاقات المغربية، وعلى الرغم من أن قرارات طنجة لم تعرف التنفيذ إلا أن البعد المغربي للثورة الجزائرية اصطبغ على سياستها الخارجية بشكل واضح، وجعلها تهتم بعلاقاتها مع الأطراف المغربية بشكل أكبر، وذلك في محاولة منها لتكريس التضامن المغربي وخدمة كفاحها التحرري، وكذا مواجهة التراجع المسجل في توجهات السلطتين التونسية والمغربية، وهذا ما نحاول تجليته في المباحث التالية.

المبحث الثالث

تأزم العلاقات الجزائرية التونسية، من الاختلاف إلى المصادمة

بحكم تزايد نشاط الثورة الجزائرية في قاعدة تونس والخلاف السياسي المستفحل مع بورقبيبة لم تستقر أحوال العلاقات الجزائرية التونسية على صفاء تام، ومثلت مرحلة التراجع عن مقررات طنجة في المهدية بداية لتأجج علاقات حركة ثورية لاجئة فوق أراضي بلد يشيد استقلاله الفتي، وقد هددت بعض الأزمات العلاقات من أساسها، وتسببت في كثير من التوترات شعرت بها الثورة الجزائرية خاصة عندما ضربت في الظهر بعقد تونس لاتفاقية إيجلي ومطالبتها بتعديل حدودها الصحراوية، وخلال أزمته أكتوبر 1958 وصيف 1959 تضررت مصالح الثورة، وحدثت بعض المشادات أشرت على دخول العلاقات مرحلة التدهور والمصادمة، وقد كانت تونس بورقبيبة تخشى انعكاسات حرب الجزائر وتهديد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فكيف أثرت هذه الأزمات على علاقة تونس بقيادة الثورة الجزائرية

أولا - أزمة إيجلي وتداعياتها

لقد مثل فشل مؤتمر المهدية دليلا واضحا على تملص تونس من التزامات مؤتمر طنجة، وساعد الحكومة الفرنسية على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغربي، وبعد عشرة أيام من انفضاض المؤتمر جرت تونس للتوقيع على اتفاقية تمرير بترول إيجلي، التي عدت طعنة لجبهة التحرير الوطني في الظهر

إن سياسة التشدد التي أعلنها ديغول في الجزائر وإغراءاته لتونس دفعت بورقبيبة إلى التكيف مع السياسة الجديدة، وانتظار مبادرات ديغول المغربية، وقد منح مؤتمر تونس ديغول مهلة كافية لإنجاح سياسته في تونس والمغرب، وكبح جماح عسكري ومعمري الجزائر حتى يتفرغ لعلاج المشكلة الجزائرية في مرحلة تالية، وكان مضمون رسالة ديغول إلى بورقبيبة والوعد بجلاء القوات الفرنسية عن تونس عدا بنزرت محفزا لاحتواء الموقف التونسي، حتى ان بعض الأوساط التونسية كانت تروج إلى أن سياسة ديغول المعلنة بخصوص الجزائر هدفها التمويه، وأن الرجل ينوي حل المشكلة بعد اخضاع العسكريين وإقناع المعمرين (1348)، وفي ذلك الظرف الموحى بأن حل مشكلة الجزائر بات مؤجلا وأن مقررات طنجة أصبحت في حل التفت بورقبيبة لخدمة مصالحه القطرية، وكان العرض الاقتصادي مغريا لتونس، اذ شمل كراء قاعدة بنزرت ونقل بترول إيجلي

إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة ، حتى ان بورقيبة اكد انه ان الأوان لتشعر تونس بأنها لا تتسول أمام فرنسا ، وبهذه النظرة الشوفينية أعلنت تونس مصادقتها على اتفاقية 30 جوان 1958 التي تسمح للشركة الفرنسية سترابسا STRAPSA بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس.

لقد كان الإعلان مفاجئاً لجبهة التحرير الوطني وسببا كافيا لتأزم علاقاتها مع تونس، ذلك أن هذا السلوك يمثل قطيعة لعلاقة الوفاق السائدة بين الطرفين، وهو انتهاك صريح لقرارات طنجة، خاصة وأن جبهة التحرير الوطني قد أوضحت من قبل خطورة المشروع وحذرت الحكومة التونسية من مخاطر التوقيع على هذه الاتفاقية⁽¹³⁴⁹⁾، إذ رفعت لها مذكرة في هذا الشأن في جانفي 1958 ، وأعقبها بمذكرة أخرى في جوان من السنة نفسها أوضحت فيها الانعكاسات الخطيرة لتوقيع هذه الاتفاقية، والمتمثلة في:

1 – أن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا التصرف في ثروات الجزائر .

2 – ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعني خرقا فادحا لاتفاقية طنجة.

3 – ان الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4 – إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الاستراتيجية.

5 – ان مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت الذي يمنح فيه الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

6 – ان استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، بما يخدم السياسة الاستعمارية ويطيل أمد الحرب.

7 – ان تعجيل نهاية الحرب يتطلب ظهور المغرب العربي كتلة متضامنة لا تصدع فيها ووجهة نظر لجنة التنسيق والتنفيذ هذه أبلغتها لبورقيبة أسبوعا قبل المصادقة على الاتفاقية، وامام تصلب موقفه ووجهت له رسالة علنية بتاريخ 23 جوان 1958 بينت فيها القلق الشديد الذي تشعر به جراء الأنباء المتداولة بقرب الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي ، موضحة الأسباب السياسية العميقة وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية، التي رفضتها ليبيا والمغرب

بتوجيه منها (1350)، غير أن تونس أبت تفهم الموقف الجزائري رغم كل هذه التوضيحات مما جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تفقد صبرها، ودون جدوى ارتمت المصالح الوطنية الضيقة لبورقوية في أحضان الاستراتيجية الديغولية الهادفة إلى ضرب التضامن المغاربي، وفصل الصحراء واعتماد البترول ورقة استراتيجية في حرب الجزائر (1351).

إن السياسة الديغولية عرفت كيف تستغل المذهب البورقيبي البراغماتي في توتير علاقة جبهة التحرير الوطني بالسلطات التونسية، وإن إثارة مثل هذه الأزمة كان كفيلا بوضع مقررات طنجة في الظل، فضلا على أنها عمقت الخلافات بين النظام التونسي الحريص على صيانة مصالحه القطرية وسيادته الايديولوجية وبين حركة تحرر ثورية تختلف في طبيعتها وتوجهاتها عن المذهب البورقيبي ووفية لأفكار التضامن والوحدة المغاربية، وقد دعت لجنة التنسيق والتنفيذ الى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي لدراسة الازمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع (1352)

وقد ردت جبهة التحرير الوطني على الموقف التونسي بالشجب والإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958، وأوضحت في رسالتها إلى بورقوية انزعاجها من هذا السلوك التونسي رغم مساعيها المبذولة وتحذيراتها من هذا التواطؤ المفضوح مع فرنسا، واستغربت التزام تونس بتأمين حماية الخط النفطي في حين أنها أعلنت على الملأ أنها ستفجر أنابيب البترول المارة عبر الأراضي الجزائرية، وأنها ستعارض استثمار النفط الجزائري ما دامت الحرب قائمة (1353)، ومن أجل التهديد أكثر قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بنقل بعض مكاتبها الى طرابلس ولوحت بخيار إعلان القطيعة، كما سخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وقد كانت الصحافة التونسية بررت هذه الاتفاقية بالحجة الاقتصادية، باعتبارها تحقق دخلا ماليا لتونس وتوفر مناصب شغل، وأن التحسن الاقتصادي لتونس يؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي، ويعود بالنفع على كامل سكان الشمال الإفريقي (1354)، وردت صحيفة المجاهد على هذه التبريرات بمقال افتتاحي عنوانه "الخبز المسموم" أوضحت فيه أن الحجة الاقتصادية للاتفاقية لا تحضى بالتقدير أمام مشروع الشمال الإفريقي

1350 أنظر نص البرقية، المصدر نفسه .

1351 محمد الميللي : مواقف جزائرية ، مرجع سابق ، ص 111 .

1352 وجهت مذكرة للحكومتين المغربية والليبية، وأبلغت علال الفاسي بحيثيات الازمة طالبة تدخله، وقد وجه في جويلية 1958 نداء إلى الرئيس بورقوية التمس منه التدخل لدى المسؤولين التونسيين "حتى لا يتورطو في مثل هذا الاتفاق مع دولة لا حق لها في شؤون الجزائر ولا في خيراتها" انظر، علال الفاسي: كي لا ننسى...، مصدر سابق، ص316

1353 انظر برقية جبهة التحرير الوطني الى الرئيس بورقوية، Mohammed HARBI op. cit , p, 427

1354 AFRIQUE ACTION, : du 13 Mai 1958

الموحد، وأن هدف المغرب العربي الذي يقف مساندا للثورة الجزائرية هو تحقيق الحرية والأمن قبل تأمين الخبز اليومي، مؤكدة بأمثلة واقعية أن سلامة بلد شقيق أهم من عائدات الشركات البترولية وهذا الذي أدركته ليبيا وتفهمه المغرب، وأن بترول صحراء الجزائر هو ملك للمغرب العربي، و"أن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملتخ بالدماء والمذلة والجرائم الاستعمارية وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم" (1355).

وقد شمل العدد السابع والعشرون من جريدة المجاهد زيادة على المقال السابق ومذكرة لجنة التنسيق والتنفيذ لحكومة بورقيبة مقالا بعنوان "الزحف العربي المقدس" تعليقا على نجاح ثورة 14 جوان 1958 في العراق، والتي تلوح بأفاق ثورية ناصعة، وكان هذا الخط الإعلامي المناصر للأفكار القومية والناصرية مثيرا لحفيظة النظام التونسي، واعتبر هذا الإعلام عنصر تشويش وتثوير يخاطب الرأي العام التونسي، ولا يمكن السماح له بانتقاد السياسة التونسية انطلاقا من تونس، فقررت السلطات التونسية بعد اطلاعها على محتويات العدد الثامن والعشرون في المطبعة حجز العدد قبل نزوله إلى السوق (1356) واضطرت حصة "صوت الجزائر" للتوقف بعد أن أخضعت برامجها للمراقبة (1357)، وكان ذلك يعني وضع حد للتعايش السلمي مع جبهة التحرير الوطني، واخراص صوتها الذي يهيج التونسيين ضد حكومتهم، وينشر أفكارا لا تتوافق وتوجهها السياسي، وقد ذهب محمد الميلي في تفسيره لإجراء الحجز أنه يتضمن خطابين: واحدا باتجاه جبهة التحرير الوطني من أجل عدم المزايدة على النظام التونسي ورسم الخط الذي لا يمكن تجاوزه، والآخر موجه إلى التونسيين نخبة وعامة لتأكيد وحدانية التوجيه (1358).

ولم تقتصر مضايقات السلط التونسية على المجال الإعلامي، فطالت المضايقات النشاط المدني والعسكري للثورة الجزائرية، إذ تم منع دخول السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958، وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية 2037 بندقية رشاشة ومدافع وذخيرة، وخلقت صعوبات جمة لجيش التحرير الوطني (1359)، وقد أضرت هذه التوقيفات والمضايقات بنشاط الثورة في تونس.

1355 **المجاهد**، ع 27 (22 جويلية 1958) ص، ص1، 5

1356 انظر محمد الميلي: **المرجع السابق**، ص – ص، 218 – 219، و **Redha MALEK : L'algérie a évian , histoire des négociations Secrètes, 1956 – 1962**, ed; DAHLAB ,1994 ,p 141

1357 أنظر شهادة الأمين بشيشي وهو أحد مذيعي البرنامج رفقة محمد بوزيدي، الأمين بشيشي: دور الاعلام في

معركة التحرير، **الثقافة**، ع 104 (سبتمبر – أكتوبر 1994)، ص – ص، 64 – 65 .

1358 انظر محمد الميلي: **المرجع السابق**، ص 119

1359 انظر محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني، الواقع والأسطورة**، مرجع سابق، ص – ص، 178–179

وبعد شهر اجتمعت إرادة الطرفين لتسوية خلافهما، فقد وقع النظام التونسي في حرج كبير جراء تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه، وأما جبهة التحرير الوطني فكانت خشيتها كبيرة على مصالحها في تونس، ولم يكن بمقدورها تصعيد الموقف أكثر من هذا الحد خاصة بعد أن أخذت الأزمة أبعادا أخرى مست خدش التضامن الشعبي التونسي، وترتب عنها عدة مصادمات (1360).

وفي بداية أوت 1958 اجتمع وفد لجنة التنسيق والتنفيذ بالحكومة التونسية في تونس لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة، واتفق الطرفان على عودة علاقات التفاهم والتعاون بينهما وأصدرا بلاغا مشتركا جاء فيه أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر وتعرب عن تطميناتها بخصوص نواياها ومشاريعها السياسية، وأن الطرفين يجددان العمل بالمبادئ الأساسية لوحدة المغرب العربي. (1361)، وصرحت لجنة التنسيق والتنفيذ أنها قضت أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية، وأنها عالجت موضوع الخلاف الرئيسي وهو أنبوب إيجلي وتوصلت إلى مفاهمة مع تونس، التي تؤكد مساندتها الدائمة للقضية الجزائرية، في إطار مبادئ وحدة المغرب العربي، وأضافت بأن المكتب الدائم للمغرب العربي سيجتمع قريبا لضبط شروط التضامن الفعال والعمل المشترك بين الأقطار الثلاث (1362)، وقد اوضح هذا التصريح نقطة الخلاف الرئيسية التي أشار إليها البلاغ المشترك، ولكنه لم يذكر الإجراءات المتخذة لحل الخلاف مما يثير أكثر من تساؤل، فهل قبلت جبهة التحرير الوطني بالأمر الواقع حفاظا على مصالحها وتأكيدا على أهمية التضامن المغاربي؟، أم أن الحكومة التونسية تفهمت الموقف وعلقت تنفيذ مشروع أنبوب إيجلي؟.

وقد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي، وذلك بان تتعهد الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر وان يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقين (1363)، وذكرت الباحثة الأمريكية جوان غليسي أن الخلاف عولج "بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها" (1364)، هذا وتشير بعض المصادر الى أنه تم الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال

1360 جوان غليسي: المرجع السابق، ص 215

1361 انظر، المجاهد، ع 28 (1958/8/28) ص 2.

1362 EL MOUDJAHID N ° 26(22 Aout 1958) , T1, P 556

1363 شهادة مهري عبد الحميد، مقابلة مع الباحث

1364 جوان غليسي المرجع نفسه

الجزائر⁽¹³⁶⁵⁾، وهكذا يتأكد لنا أنه أوجد حل لخلاف إيجلي يسمح بعودة علاقات التضامن بين تونس وجبهة التحرير الوطني، ويشجع على إرساء مؤسسات المغرب العربي ولو صوريا. وقد كانت جبهة التحرير الوطني في تلك المرحلة مقبلة على مجابهات محتدمة ضد السياسة الديغولية في الداخل والخارج، وعلى الرغم من الشرخ الكبير الذي أثارته أزمة إيجلي في العلاقات الجزائرية – التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعتها لتجاوز الخلاف مع تونس، وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة تشجب سياسة الإدماج في الجزائر، وان تساند الحكومة المزمع إنشاؤها لخوض المعركة السياسية بقوة، وفي هذا الإطار تمت الدعوة لاجتماع الأمانة الدائمة للمغرب العربي مباشرة بعد فض الخلاف مع تونس، وفي حث الحزب الدستوري الحر والشعب التونسي على التضامن مع الجزائر ضد الاستفتاء وسياسة الإدماج التي يصر ديغول على تنفيذها في الجزائر⁽¹³⁶⁶⁾.

وهكذا فقد كانت المعركة ضد سياسة ديغول تتطلب عدم التفريط في العلاقات التونسية وإتاحة الفرصة لإغراء بورقوية، وكان هذا الأخير بمناوراته المعهودة حسب في علاقاته سواء مع ديغول أو جبهة التحرير الوطني عامل الربح والخسارة، وقد ظل يناور من أجل مصلحة تونس في إظهار التفاهم مع احد طرفي النزاع .

ثانيا – مطالب تونس الحدودية :

لقد انساق بورقوية وراء إغراءات ديغول، فمن القبول بتمرير أنبوب نفط إيجلي هاهو ذا يعلن عن مطالب صحراوية لبلاده، هل أراد بورقوية أن يثبت المطلب التونسي أسوة بالمطلب المغربي، وقد فاتح علال الفاسي في أمر هذه المطالب منذ مارس 1957، وكان يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنة بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي⁽¹³⁶⁷⁾، ولكنه لم يجاهر بمطالبه إلا في وقت محرج، عد في نظر جبهة التحرير الوطني انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا، ففي ديسمبر 1958 أعلن بورقوية في خاتمة جولته للجنوب أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، ويتوجب على الفرنسيين أن يسلموا كامل حصن سان للتونسيين، وان ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910.⁽¹³⁶⁸⁾

¹³⁶⁵ Slimane CHIKH : **op cit** p494

¹³⁶⁶ انظر تقرير وزير الخارجية المقدم من قبل دباغين لدورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1950 **A.N.A.** CNRA C 012

¹³⁶⁷ انظر علال الفاسي : **كي لا ننسى...**، مطبعة الرسالة، الرباط، 1973، ص 148

¹³⁶⁸ انظر خطابه في 11 ديسمبر 1958 الحبيب بورقوية: **خطب**، ج 8، منشورات كتابة الدولة للإعلام، تونس، 1977

وكان بورقيبة يطمح من وراء المطالبة بمساحة لا تتجاوز عشرين كلم إلى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس، وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي وإنكار الطابع الجزائري للصحراء الذي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها⁽¹³⁶⁹⁾، وقد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكداً أن "هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر" ⁽¹³⁷⁰⁾ .

ورغم ذلك تواصل ظهور الاحتجاجات التونسية حول رسم الحدود الصحراوية، وإدارت الحكومة التونسية مع فرنسا عدة مباحثات بشأن المسألة، وخطبت وزارة الخارجية التونسية سفير فرنسا بتونس في أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان ⁽¹³⁷¹⁾، وألقى بورقيبة خطابا في 5 فيفري 1959 دعى فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة شارحا بتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس، أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية لإنصاف تونس ⁽¹³⁷²⁾، وقد أوحى لأمين الحزب الدستوري الحر في المؤتمر السادس للحزب التصريح بأن تونس ستنتقل النفط الصحراوي من منطقة هي تابعة للنفوذ التونسي⁽¹³⁷³⁾، وهكذا يكون ديغول قد كسب لمخططه مدافعا متحمسا، ومبشرا لمشروع الصحراء بحر داخلي، وكان المخطط الفرنسي يدعوا للاستغلال المشترك لخبرات الصحراء، وذلك بهدف فصل الصحراء الجزائرية وكسب معركة البترول الدولية ⁽¹³⁷⁴⁾، وقد سجلت جبهة التحرير الوطني هذه المواقف المسيئة لنضالها ولمواقفها، واعتبرتها اعترافا بتونسيا بحق فرنسا في الهيمنة على الجزائر، وخذشا للتضامن المغربي في حين أنها وضعت بالأمس في معركة الجلاء بعد أحداث الساقية أسلحتها وجيشها تحت تصرف التونسيين لحماية سيادة وتراب تونس، وتأكيدا في الحفاظ على علاقات

¹³⁶⁹ Redha MALEK . op.cit , p 148

¹³⁷⁰ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل 1960 op.cit, Mohammed HARBI 453

¹³⁷¹ أنظر نص البرقية المؤرخة في 24 جانفي 1959. DOS 5. 2H 287: S.H.A.T

¹³⁷² أنظر خطاب بورقيبة . الحبيب بورقيبة : خطب، ج 8 ، مصدر سابق ، ص - ص، 139- 151 .

¹³⁷³ انظر العمل ، ع 6 فيفري 1959

¹³⁷⁴ Nicol GRIMAUD: la politique extérieure de l'algerie (1962-1978) ,ed, KARATALA 178-179 Paris, 1984 , p-

التضامن والصدافة أظهر المسؤولون الجزائريون رغبتهم في عدم الدخول في جدال مع بورقيبة في هذه المرحلة الحاسمة من كفاح الشعب الجزائري (1375).

في سبتمبر 1958 قررت جبهة التحرير الوطني إنشاء حكومة مؤقتة دون الأخذ بنصائح بورقيبة في التريث، ووجد بورقيبة نفسه في امتحان عسير، لم يكن لتونس أن تتأخر عن هذا الموعد الهام فأعلنت في اليوم الأول لتأسيسها الاعتراف بها، فلماذا يا ترى أبدى بورقيبة مخاوفه من الإعلان عنها في تلك الوقت بالذات؟. لقد افادت تصريحاته انه كان يخشى ردة الفعل الفرنسية، ويرى أنه من المفيد إعطاء ديغول فسحة من الوقت يسوي فيها مشاكله مع العسكريين، ويتفرغ بعدها لتسوية المشكلة الجزائرية بالتدرج والليونة، ووفق السياسة المرحلية التي يعتمدها المذهب البورقيبي، لقد استطاع ديغول بسياسته الماكرة أن يحيي في بورقيبة الأمل في أن مشكلة الجزائر ستجد حلا بمنهجه السياسي المرحلي، وإلى هذا يرجع انتقاد بورقيبة المستمر لسياسة الجبهة المتشددة، وخلافه معها إزاء مبادرات وعروض ديغول، بدءا بسلم الشجعان ووصولاً إلى خطوة تقرير المصير.

ومما زاد هذه الخلافات حساسية توجس بورقيبة من ميول جبهة التحرير الوطني السياسية والإيديولوجية خاصة في ظل الخلاف الناصري البورقيبي الذي تأجج في أكتوبر 1958، ذلك أن استقرار الحكومة في القاهرة واحتكار العسكريين الثوريين لقراراتها، وتشدها إزاء العروض الفرنسية كلها عوامل زادت في تخوفات بورقيبة من تحالف المصريين مع ثوار الجزائر ضد نظامه، أو تشجيع المعارضة التونسية التي يديرها صالح بن يوسف من القاهرة على الانقلاب عليه، وان تنامي هذه المعارضة في تونس بتأجيج من الثورة الجزائرية ووجود القوات الجزائرية بالحدود يشكل مخاطر حقيقة على النظام البورقيبي (1376).

ثالثا - أزمة الكاف ومضايقة نشاط الثورة :

لقد واجهت الحكومة الجزائرية المؤقتة في نوفمبر 1958 محاولة انقلابية، تسبب فيها العقيد لعموري (1377)، وقادة الأوراس والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا أن كريم بلقاسم وحلفائه لم يعاقبهم إلا حبا في السلطة، وأنهم ومنذ مؤتمر الصومام يحرفون مبادئ الثورة ويقودونها إلى الهاوية، واستطاع مصطفى لكل صاحب الأفكار القومية والمقرب من المصريين والخطابي أن يقنع لعموري بالعودة إلى تونس وتنظيم انقلاب ضد خصومهم، وبالصدفة علم كريم بلقاسم بمخطط

¹³⁷⁵ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، أبريل 1960، p. cit. ;Mohammed HARBI;

¹³⁷⁶ محمد الميلي:، المرجع السابق، ص 117.

¹³⁷⁷ محمد العموري (1929-1959) مناظر ومجاهد، مسؤول عن منطقة اريس، اهله حنكته وثقافته لتولي مناصب

عليا في قيادة الجيش الى ان عين قائدا للولاية الاولى ثم عضوا في قيادة منطقة العمليات العسكرية

الانقلاب ولما كانت القوات الموالية له غير قادرة على مواجهة الموقف طلب مساعدة الحكومة التونسية لتوقيفهم خلال انعقاد الاجتماع بمدينة الكاف (1378)، وعلى الرغم من أن مساعدة القوات التونسية كانت ثمينة إلا أنها تسببت في مشاكل وإزعاجات لا حد لها، وعكرت العلاقات مع المسؤولين الجزائريين .

لقد اقترحت الحكومة المؤقتة تعاون السلطات التونسية مشاركتها، وتسوية الوضعية بالطريقة التي تراها مناسبة، غير أن هذه الأخيرة انتهزت الفرصة لتحقيق أهداف بعيدة المدى كان من أهمها:

— ضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس.

— تهديد المصريين والتيار اليوسفي بإفشال جميع مخططاتهم السرية.

— مساعدة حلفائها المعتدلين في الحكومة المؤقتة وإخضاعهم لنفوذها

وقامت الحكومة التونسية اثر اعتقالها القادة الجزائريين المجتمعين بعدة إجراءات تجاوزت إطار التعاون وتسببت في "حالة توتر خطيرة"، إذ احتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وما جاورها، وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة في عدة مناطق، وأوقفت ضباط سامين في الكاف منهم الرائد ميرة ومنجلي، كما جرى وقف مرور الأسلحة والاستيلاء على الأسلحة والمؤونة ، ووضعت كثير من الحواجز لمراقبة الجزائريين(1379)

وهذه المخالفات التي رصدها تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس كانت كافية لتدخل العلاقة في أزمة جديدة، فالحكومة المؤقتة التي طلبت بشكل ودي تعاون السلطات التونسية لم تضع في الحسبان أن نتائج الأمور ستؤول إلى هذه الحالة، وان انتهازية بورقيبة ستبلغ هذا المدى، وقد أدت استعانتها بالقوات التونسية إلى استياء عميق في أوساط مجاهدي أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، خاصة وانه أشيع بأن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع (1380).

وقد توصلت لبورقيبة خطورة المشاكل التي تعيشها الثورة الجزائرية وانعكاساتها على تونس، فعلى الرغم من تأكده من عدم وجود أي تونسي في اجتماع لعموري إلا أن التحقيقات أفادت بأن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من قبل المخابرات المصرية، ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وأن مشروعهما الانقلابي في حالة نجاحه كان يهدد أمن تونس، ويدفع إلى مغربة

¹³⁷⁸ انظر الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص — ص، 141— 142، والطاهر سعيداني: المصدر السابق،

ص — ص، 193 — 197.

¹³⁷⁹ نظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أبريل 1960. Mohammed HARBI: op. cit p 453.

¹³⁸⁰ انظر الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 142 .

الحرب (1381)، وقد كان تخوف بورقيبة من إعدام هؤلاء القادة في محله، فبادر إلى إنقاذ الموقف مقترحا عليهم قبول حمايته، لكنهم اختاروا عدم التدخل التونسي في الشؤون الداخلية للثورة (1382).

إن هذا المخطط الانقلابي المتزامن مع تأجج الخلاف المصري التونسي، واتهام بورقيبة لمصر بالتدخل في الشؤون التونسية قد أدى إلى مضايقة نشاط جيش الحدود، ووقف المساعدات المقدمة للحكومة المؤقتة غير القادرة في نظره على حفظ النظام، وقد أشار ابن طوبال في اجتماع لمجلس الوزراء أواخر عام 1959 إلى انعكاسات قضية لعموري على العلاقات التونسية الجزائرية قائلا: "في اليوم الذي عرف فيه التونسيون أن عبد الناصر كان يمكن أن يستخدم حتى أحد عقدهاء جيش التحرير الوطني - لعموري - اجتاحتهم الخوف، ومنذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور: تفتيشات ومصادرات يومية"، "لقد أوقفوا حتى ابن عمي وهو يحمل محفظتي" (1383).

من جهة أخرى ترتب عن قضية لعموري، واعتقال وإعدام عدد من قادة أوراس النمامشة والقاعدة الشرقية انعكاسات داخلية منها ضياع مصداقية وهيبة الحكومة الجزائرية المؤقتة في نظر مجاهدي المناطق الحدودية الذين شعروا أن قادتهم ظلموا وأن الحكومة الجزائرية المؤقتة رهينة لدى الحكومة التونسية، وقد سادت مظاهر الاضطراب والفوضى، ولم يعد الجنود ينصاعون للضوابط التونسية الجديدة الأمر الذي زاد في تدهور العلاقات، وتحجج الحكومة التونسية بعدم قدرة الحكومة الجزائرية على حفظ النظام.

ورأت الحكومة الجزائرية ألا تصعد الموقف مع السلطات التونسية، واجتهدت في رفع المضايقات التونسية عن طريق المباحثات الودية واللقاءات التنسيقية، فاقترحت على الحكومة التونسية عقد لقاء التام يومي 30-31 ديسمبر 1958 بمشاركة ولاية المناطق الحدودية، والقادة العسكريين الجزائريين، وتم التأكيد فيه على رفع الإجراءات الاستثنائية المسلطة على الجزائريين واتفق على تجاوز المشاكل المطروحة بتبني كل طرف للالتزامات محددة، وهكذا وحدت تعهدات السلطات التونسية في النقاط الآتية:

1 - حرية تامة في نقل الأسلحة المصرح بها.

2 - حرية قيام جيش التحرير الوطني بتمارين الرمي وإنجاز المهمات، شريطة إشعار السلطات التونسية.

3 - عدم انتهاك مقرات الحكومة الجزائرية المؤقتة.

¹³⁸¹ انظر، محمد حربي: مؤامرة العموري، مجلة **نقد**، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، ع 14-15، الجزائر

2001، ص - ص، 15-22

¹³⁸² يذكر سعيداني أن مبعوث بورقيبة التقى بالسجناء واقترح عليهم اللجوء السياسي في تونس لكنهم رفضوا فكان

الإعدام مصير العموري ونواورة وعواشيرية ومصطفى لكحل انظر، الطاهر سعيداني: **المصدر السابق**، ص 198
¹³⁸³ Redha MALEK : **op.cit** p 150

- 4 — عدم توقيف أي عسكري جزائري، وفي حالة وقوع ذلك يسلم فوراً إلى السلطة الجزائرية وفي مقابل ذلك تعهدت بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة القيادة الجزائرية بما يلي:
- 1 — إخطار السلطات التونسية بأماكن الرمي.
 - 2 — تسليم أمر بمهمة إلى كل عنصر من جيش التحرير في حالة تنقله.
 - 3 — منع المقاتلين المغادرين لمراكزهم حمل الزي العسكري.
 - 4 — إخطار السلطات التونسية بكل مخازن الأسلحة والمتفجرات وعن حالات نقل الأسلحة
- (1384)

ولم يمنع هذا الاتفاق حدوث خروقات أربكت العلاقات بين الطرفين، وقد أدى إغلاق الحدود بشكل تام في عام 1959 وانخراط النظام وفقدان السيطرة على جيش الحدود إلى حدوث تصرفات غير مسؤولة من طرف جنود لا رقابة عليهم، ووقوع مصادمات بين المجاهدين والقوات المسلحة التونسية، وقد أعطت السلطات التونسية الأوامر بالرد على تصرفات الجزائريين، واتخذت تدابير لخلق صعوبات أمام الثورة الجزائرية، وهكذا ازدادت التوقيفات والمضايقات التي كانت تثير حفيظة العسكريين قليلي التسييس في حين كانت الحكومة المؤقتة تتعهد رعاية مصالح الثورة بالدعوة إلى تجاوز الخروقات التي تطل السيادة التونسية وتسمح لبورقوية بتأليب السكان ضد جيش التحرير الوطني (1385).

لقد أجرت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال الفترة ما بين شهري فيفري — جوان 1959 سلسلة لقاءات على المستوى الوزاري، بهدف علاج المشكلات التي يطرحها الطرف التونسي، وتتعلق بمخالفات يرتكبها الجنود ضد السكان والقوات المسلحة التونسية، ورأت الحكومة الجزائرية المؤقتة أن تقدم تنازلات لصالح الحفاظ على العلاقات والمكاسب التي تقدمها تونس للثورة، وهكذا قدمت مزيد من الالتزامات ارضاء للسلطات التونسية كان من أهمها :

- الموافقة على التصريح بكل مراكز جيش التحرير العسكرية وتشكيلاته.
- التصريح بكل المقرات التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة.
- عدم المطالبة بالإشراف على المسائل المدنية للجزائريين المتواجدين في تونس.
- التبليغ عن أسماء جميع المسؤولين السياسيين.
- عدم إرسال أي صحفي لزيارة جيش التحرير دون موافقة الحكومة التونسية المسبقة.
- التقيد بعدم إجراء أي ندوة صحفية دون الموافقة المسبقة من الحكومة التونسية (1386).

¹³⁸⁴ تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس. Mohammed HARBI : op. cit , p- p, 453- 454 ;

¹³⁸⁵ حربي: محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص، 178

¹³⁸⁶ تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI : op. cit , p 454

وقد أشار تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى أن السلطات التونسية لم تلتزم بتنفيذ القرارات المنظمة لنشاط الجزائريين، وبدلاً من احترام مقررات اجتماع فيفري 1959 وجهت للولاة تعليمات تتنافى مع روح الاتفاق المبرم (1387)، هذا في حين كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة حريصة على الالتزام بالقرارات المتخذة، وتدعوا إلى احترام السيادة التونسية، إذ لم تتوقف خلال عام 1959 عن إرسال البلاغات وتوجيه الأوامر للقادة العسكريين من أجل التحكم في النظام بمناطق الحدود والحفاظ على العلاقات الودية مع التونسيين، وبدورهم اجتهد القادة العسكريون في تنفيذ هذه الأوامر، فقد وجه قائد القسم الثاني لمنطقة الحدود على بوحجة إعلاناً لجنوده جاء فيه أنه "بناءً على حسن الاتفاق الذي يرأس العلاقات الجزائرية التونسية يطلب من أعضاء القيادة والجنود التحلي بالصبر واللطافة تجاه التونسيين وإظهار الطاعة اللازمة حفاظاً على المصلحة العامة"، وشدد البلاغ بأن عقوبات ستتخذ ضد كل فرد يثير بطريق مباشر أو غير مباشر "سوء تفاهم أو خلاف مع السلطات التونسية" (1388).

ويبدو أن الأزمات والمشاكل التي عرفها جيش الحدود وصراع النفوذ على السلطة زاد في تفاقم المشاكل بتونس، لقد أدت سياسة الرائد إيدير في إخضاع الجنود للتدريب، وإعادة هيكلة وحدات الجيش إلى حالات فوضى وتمرد وفرار، وشعر الضباط القدامى بالتهميش وطالب الجنود بإطلاق صراح قادتهم المعتقلين في السجون التونسية، وهذه المشاكل التي لم تحل إلا بمجيء هيئة الأركان العامة استغلتها السلطات التونسية للضغط على قيادة الثورة ودفعها للانصياع لتوجيهاتها السياسية.

رابعا - أزمة صائفة 1959 ومحاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس

لقد تعودت السلطات التونسية عند إثارتها المشاكل في وجه الثورة الجزائرية اختيار الوقت المناسب، ويكون في الغالب زمن تحسن العلاقات مع فرنسا، فكلما لاحت تباشير عودة العلاقات مع فرنسا افتعلت مشكلاً مع الثورة الجزائرية، مثل الذي عرفته في صيف 1959 والمرتبب أساساً بمسألة الحضور الجزائري الذي كان قائماً من قبل، وقد حصل في أبريل 1959 تجاوز خطير دون أن يعرض العلاقات للتازم لكنه كان ممهداً لازمة صائفة 1959.

استناداً إلى معلومات أكيدة توصل بها بوصوف فإن القوات الفرنسية في الجزائر خططت لتنفيذ هجوم كاسح على تونس في ماي 1959، يهدف للقضاء على القوات الجزائرية المرابطة في الحدود، وعليه بحث مع محمد يزيد وزير الإعلام الخطوات الواجب اتخاذها فكان من المفيد إعلام السلطات التونسية بالأمر، وكلف يزيد بالمهمة، فالتقى هذا الأخير يوم 21 أبريل مع وزير الداخلية التونسي الطيب المهيري وأحمد التليلي، وعرض عليهما المعلومات التي بحوزته ملتصاً بموقف السلطات

1387 **IBID**

1388 انظر نص البلاغ المحرر بتاريخ 27 فيفري 1959 وثائق المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، غير مصنفة

التونسية (1389)، وانتظر يزيد أياما دون رد حاسم، وعندما لم يعد قادرا على الانتظار أكثر نشر البيان في 28 أبريل 1959 وتدخلت السلطات التونسية لمنع إذاعته، وعقد الباهي لدغم والتليلي والمهيري وعبد الحميد شاکر جلسة تأنيبية لمحمد يزيد، لم تقتصر على مسألة نشر البيان بل تركزت على مخالقات جيش الحدود ضد السيادة التونسية (1390)، وقد حذر بورقيبة من تدخل المسؤولين الجزائريين ودعوة الرأي العام التونسي لتوسيع المواجهة، واکد ان ذلك يعد تدخلا في الشؤون التونسية ويعطي الحجة لفرنسا التي ما فتت تطلب بمراقبة الحدود (1391).

وقد انتظر بورقيبة طويلا وعشية انطلاق المفاوضات الفرنسية – التونسية استعد لتوجيه خطاب ناري ضد ما أسماه مخالقات جيش الحدود، وكان يهدف إلى مغازلة فرنسا وإعادة طرح الحضور الجزائري في تونس جزئيا، فقد تناول في الخطاب المطول يوم 23 جويلية 1959 الأزمة الجزائرية من جوانبها المختلفة وانعكاسات تضامن التونسيين مع الجزائر، وندد بمساعي الجزائريين نقل الحرب إلى تونس من خلال اشتباكاتهم مع السكان والجنود التونسيين، وأن ذلك من شأنه أن يحرّمهم من عطف الشعب التونسي وهم في أمس الحاجة إليه ما دام أن الحرب ما تزال طويلة". ودعا بورقيبة الجزائريين إلى أن لا يفرطوا في رصيدهم أو أن يركبوا مركب الغرور باعتبارهم يملكون القوة والسلاح ولديهم جيشا كبيرا، وأكد بورقيبة أن الاشتباكات الأخيرة "لا يمكن السكوت عنها باعتبار الجزائريين إخوانا لنا... الشرط الأول الذي لا محيد عنه ولا محيص من التزامه في علاقتنا معهم يتمثل في احترامهم للسيادة التونسية والبدلة التونسية وممثلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم..."، وخلص للتحذير من مغبة "اضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأن هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد" (1392).

¹³⁸⁹ بلاغ وزارة إعلام الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي اعلم بوجود هذا المخطط، قد وورد في ذيله التأكيد "بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي في حالة وقوع العدوان الفرنسي على تونس وجيشها الوطني"

أنظر Mehammed HARBI : **op. cit** ;p- p 445- 447

¹³⁹⁰ لقد رصدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخلاف وأسهمت في تأجيجه، انظر تقرير الاستعلامات للمخابرات

الفرنسية، للأسبوع من 2 إلى 8 ماي 1959. **S.H.A.T** :1H,1333 ,DOS 1

¹³⁹¹ انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959 **العمل** عدد يوم 24 اكتوبر 1959 . وقد حاولت السلطات الفرنسية فعلا استغلال الحدث للمطالبة بمراقبة الحدود التونسية. انظر برقية رئيس الحكومة الفرنسية الى وزير الخارجية، يلمس السعي للتفاوض مع تونس لتشكيل لجان مراقبة مشتركة للحدود ومعالجة قضايا العلاقات بما يخدم المصلحة الفرنسية

S.H.A.T 1H 1333 DOS 2 Surveillance et frentaire I

¹³⁹² انظر خطابه، الحبيب بورقيبة: **خطب**، ج 9، منشورات كتابة النولة للإعلام، تونس، 1977، ص – ص، 44- 45

إن تدخل بورقيبة المباشر في التعليق على الحوادث التي كانت تقع في مناطق الحدود وبهذا الانتقاد اللاذع، والتهديد بالتدخل لقطع التضامن التونسي الرسمي والشعبي آثار حفيظة الجزائريين خاصة العسكريين منهم الذين انزعجوا من تدخلات بورقيبة وانتقاداته الحادة، وأما القادة السياسيون فقد شعروا بأن منحى الموقف التونسي يتهدد بالأساس التضامن الشعبي التونسي ويسعى لإبعاد تعاطفه مع ثورة الجزائر وإثارة المواجهة بين الشعبين الشقيقين، "وهكذا فإن الأزمة الأخيرة الجزائرية التونسية (أزمة صائفة 1959) بما تمثله من مس بمبادئ الثورة الجزائرية وبأسس وضرورات التضامن المغاربي إضافة إلى حساسية شعبينا أصبحت مزعجة للمستقبل المغاربي، هكذا أيضا الحكومة التونسية وعن طريق القاضي الأول للجمهورية تتحمل مسؤولية تاريخية خطيرة أمام شعوب المغرب العربي من خلال خطاب 1959/07/23⁽¹³⁹³⁾.

وقد أبانت بعثة الحكومة الجزائرية في تقريرها أن الاتهامات التونسية التي حقق فيها وزير داخلية الحكومة الجزائرية المؤقتة لا تستند إلى أسس صحيحة، وأنها تشمل أمرين: اعتداءات جيش التحرير على المدنيين التونسيين، والحوادث بين جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة التونسية، وقد أفاد التحقيق في هاتين المسألتين أنه جرى افتعال بعض الحوادث، وتضخيم بعض الوقائع التي كان بإمكان السلطات المحلية معالجتها دون تدخل رئيس الجمهورية ووضعه للجيش وقادته في قفص الاتهام، ومحاولته تأليب الشعب التونسي ضدهم .

ويدلل التقرير على الطابع الافتعالي لهذه الأزمة بتحضيرات قامت بها السلطات التونسية أسابيع قبل الأزمة، منها مركزة القوات التونسية في الحدود، وإطلاق إشاعات كاذبة ضد الجزائريين، ورفض تسريح الأسلحة المحجوزة⁽¹³⁹⁴⁾، وكل هذا يؤكد أن بورقيبة كان وراء افتعال هذه الأزمة، بهدف كسب الموقف الفرنسي من جهة وتقنين الحضور الجزائري من جهة أخرى.

لقد طرح الحضور الجزائري في تونس كثير من المشاكل على الدولة التونسية بإقرار من قيادة الثورة لكن هذه المشاكل والخلافات سويت بالتوافق بين الطرفين، و"عولجت في إطار روح التفاهم المتبادل"⁽¹³⁹⁵⁾، ووفق هذا الإطار حاولت قيادة الثورة معالجة مشكل أزمة صائفة 1959 التي وصفت بالأكثر خطورة، فقد تطلب الأمر انتقال بعض وزراء الحكومة المؤقتة والحكومة التونسية إلى المناطق الحدودية والوقوف على حيثيات هذه المشكلة، إذ قام الباهي لدغم وكريم بلقاسم بزيارة إلى الكاف وعائنا طبيعة المشاكل المطروحة، وكان من الصعوبة بمكان تحديد المسؤوليات في تلك الأحداث اليومية التي تقع بين العسكريين وبين المدنيين من كلا الطرفين⁽¹³⁹⁶⁾، خاصة وأن

¹³⁹³ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، افريل 1960 Mohammed HARBI: op cit p

¹³⁹⁴ Mohammed HARBI : op .cit ,P- P, 454- 455

¹³⁹⁵ IBID .P 450

¹³⁹⁶ شهادة الطيب الثعالبي ، مقابلة مع الباحث .

الحضور الجزائري تقوى في تونس خلال هذه الفترة سواء على المستوى العسكري أو الاجتماعي أو السياسي، فكان هذا البلد الصغير جغرافياً يأوي ما يقارب الخمسة عشر الف عسكري ومائتا الف مدني لاجئ، يعيشون في مؤسسات ومراكز تابعة للثورة الجزائرية، ويحتكون بالسكان التونسيين، الذين يظهرون تضامنا لا محدود (1397)، وقد بدت السلطات التونسية متخوفة من ثقل هذا الحضور وانعكاساته على الشعب التونسي، ذلك لانه يكبل استقرار تونس وتميتها، ولا يسمح بفرض السلطة والتوجيه السياسي للحزب الدستوري الحر، ويحتضن الأفكار والإيديولوجيات المناوئة للبورقيلية ويهدد تونس في كل وقت بالوبال، وكل هذه المخاوف أوحث لبورقيلية سلوك سياسة حازمة تجاه الجزائريين (1398).

إن مؤامرة العموري وانفصال حنبلي (1399)، وأزمة الحكومة المؤقتة وعدم القدرة على فرض النظام كلها مبررات كالتها بورقيلية لبض أعضاء الحكومة الجزائرية عندما استقبلهم في أكتوبر 1959، مؤكدا على تحفظاته بالقول "لا أستطيع لنفسي أن أترك على الأراضي التونسية جبهة عرضها مائتا كيلومتر، وجيشا من 15000 رجل... وأنتم لا تسيطر على جيشكم..." (1400). وعلى الرغم من أن السلطات التونسية أصبحت تتدخل باستمرار لمضايقة نشاطات الثورة وتثير استياء قادة الثورة وأن خلايا الحزب الدستوري الحر كانت تتدخل لمراقبة كل شيء إلا أن الحكومة الجزائرية المؤقتة لم تحد من سياسة المهادنة حفاظا على نفوذها في تونس، وقد أكدت للنظام التونسي انشغالها بمسألة الحضور الجزائري المتعاظم في تونس، ورغبتها في تطير العلاقات الجزائرية التونسية بشكل توافقي يأخذ في الاعتبار مسألة الاعتراف التونسي بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة، وما تخوله القوانين الدولية من التزامات تجاه حكومة محاربة لاجئة في بلد شقيق، ومن أجل التأكيد على امتيازات اللجوء السياسية أوضحت التزامها بمبدأ احترامها الكامل للسيادة التونسية، وسعيها الدائم لتعزيز العلاقات وتدعيم الاستقلال التونسي (1401)

1397 أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة حول وضعية العلاقات الجزائرية التونسية" مؤرخ في 10 جوان

A.N.A. . GPRA . B 302. DOS 7_3 1960

1398 أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية بتونس " تونس بورقيلية في مواجهة الثورة الجزائرية" A.N.A. GBRA. B 302 .DOS 7_4

1399 احد قادة جيش الحدود، اختلف مع سي ناصر، وهدد بالاستسلام للفرنسيين، وبعد مواجهة محتدمة على الحداود اشتركت فيها القوات التونسية نفذ حنبلي تهديده، وقد كان ورقة مريحة لديغول في الترويج لمشروع سلم الشجعان، وأعطى الدليل لبورقيلية على عدم وحدة جيش التحرير الجزائري .

1400 Redha MALEK : op. cit p 150

1401 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس، أفريل 1960 Mohammed HARBI: op. cit.

لقد تسببت أزمة صيف 1959 في مضايقة شديدة لنشاط الثورة الحيوي في تونس، ففي مجال التسليح أعلن كريم بلقاسم في اجتماع مجلس الوزراء في أكتوبر 1959 "أن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس، يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل، وكلما أطلعناهم عليها، عرفها الفرنسيون على الفور"، وأضاف محمود الشريف وزير التسليح والتموين: "إن مخزون الأسلحة في تونس يوجد تحت إشراف الحرس الوطني التونسي، ومنذ أبريل 1959 لم يجر الكشف على هذه الأسلحة ولم تراقب" إنها حصيلة سبعة آلاف بندقية رشاشة وعشرة ملايين خرطوشة (1402)، فهل كانت هذه الإجراءات تدفع إلى القطيعة أم إلى الخضوع للتونسيين؟ لقد استنفد القادة الجزائريون كل جهودهم في إثناء بورقيبة عن مواقفه المعادية للثورة دون جدوى، وبلغت احتجاجات قادة جيش الحدود على المضايقات التونسية أوجها، وتذكر بعض الشهادات أن كريم أفصح لبعضهم أنه يفكر في خطوة اغتيال بورقيبة إنقاذاً للموقف، ولكنه عزف عن ذلك عندما أعرب بورقيبة عن مساندته للجزائريين في ثورتهم (1403)، ولا شك أن هذه المواقف كانت تعبر عن خطورة الأزمة التي عاشتها الثورة الجزائرية تحت طائلة الضغوط والتهديدات التونسية، وعلى تغليب القادة الجزائريين جانب الحكمة والمهادنة في مواجهة بورقيبة، وقد اعترف المسؤولون التونسيون فيما بعد بخطورة الوضعية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين وبالمواقف المسؤولة للقادة الجزائريين، وأكد المصمودي ذلك بقوله: "ومن باب المعجزة أن الإخوة الجزائريين كانوا في تونس بجيشهم ومشاكلهم... ومع هذا لم يحدث أي شيء بيننا، وهنا أفتح قوسين لأهيب بإخواننا المسؤولين التونسيين والجزائريين" (1404)

إن التخوف من خطر تنامي الأفكار الثورية والأعمال السرية المناهضة لتونس، جعلت بورقيبة دائم التوجس من المخاطر التي بدا أن وضعية الثورة في تونس تشجع عليها، وقد حرص في مواجهتها على أمرين هما: حماية تونس من إيديولوجيات الثورة الجزائرية، وتشجيع التوصل إلى حل سياسي وفق المذهب البورقيبي

لقد اعتبر بورقيبة كامل الإقليم المغربي منطقة إستراتيجية متكاملة، عمل على وضع إطار تعاون لها مع فرنسا بإشراك جبهة التحرير الوطني، وعلى تحصينها من الأفكار الناصرية والاشتراكية، وفي هذا الإطار عملت تونس على تحسيس فرنسا والغرب بخطر استمرار الحرب الجزائرية على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب، وأكد بورقيبة أن استمرار هذه الحرب "يهدد

1402 Redha MALEK : **op.cit** .: p 149

1403 انظر شهادة أحد قادة جيش الحدود، الطاهر سعيداني: **المصدر السابق** ص 173.

1404 انظر شهادة محمد المصمودي: **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والاتحاد**، مرجع

سابق، ص 470.

سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحر وهي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها"⁽¹⁴⁰⁵⁾

وقد كانت تهديدات النظام الناصري وارتباطاته بالثورة الجزائرية تزيد في تجذير مواقف جبهة التحرير الوطني وانتشار الفكر العروبي بين صفوفها، خاصة وأن الفكر القومي كان يرتبط بالشيوعية ويناهاض المشاريع القطرية، وأمام تنامي هذا الفكر أعلنت تونس معارضتها للمبادئ وللسياسة الناصرية، ودعت جبهة التحرير الوطني إلى الابتعاد عن هذه الأفكار، وحرصت بالتنسيق مع النظام المغربي على توجيه سياستها نحو البورقيبية، وقد وقعت الحكومة الجزائرية المؤقتة في حرج كبير على الرغم من تأكدها على حياد موقفها وإيجابيته، وشعرت بأن إعلان الحكومة واستقرارها في القاهرة زاد في إثارة حفيظة بورقيبية، وقد سعت للتحكيم في الخلاف الناصري - البورقيبي، واقترحت في أكتوبر 1958 مسعى لتجاوز الخلاف الذي لا يخدم القضايا العربية⁽¹⁴⁰⁶⁾

وشعر النظام التونسي كذلك بخطر تنامي تأثير الكتلة الاشتراكية بقطبيها السوفياتي والصيني في المنطقة، وهو يظهر تشييعه المتحمس للغرب، فخلال عام 1958 بدأ الاتحاد السوفياتي تقديم مساعداته غير المباشرة للثورة عن طريق دول أوروبا الشرقية خاصة يوغسلافيا، وازداد الاهتمام الصيني بالمنطقة المغاربية، حيث عقدت مع الحكومة الجزائرية المؤقتة اتفاقيات تعاون تقضي بتسليح جيش الحدود المرابط في تونس والمغرب، ومع ازدياد تفاقم المشكلة الجزائرية كانت الإيديولوجية الماركسية تتدعم أكثر بين صفوف قادة الثورة وتهدد الفكر الغربي الحر والمبادئ البورقيبية، ولم يكن بورقيبية ابدا ليقبل التنشويش على أفكاره⁽¹⁴⁰⁷⁾، وقد اظهر ذلك صراحة لقادة الثورة وهو يؤكد أن حل القضية الجزائرية يجب أن يكون في إطار المعسكر الغربي بدل الاتجاه إلى موسكو واقتبال ماوتسي تونغ، وأن المذهب البورقيبي يقدم الحل الناجح والواقعي، ففي أواخر عام 1959 سأل الطيب المهيري ابن طوبال قائلا "إلى أين أنتم ذاهبون " إنه عليكم أن تتبعوا سياسة معتدلة وأن تطمئنوا الغرب بدعوتكم إلى السلام، "تعرف أنكم في مرحلة إعادة تنظيم أما الأمر الأساسي فهو أن تتبعوا البورقيبية لا أن تذهبوا إلى الصين..."⁽¹⁴⁰⁸⁾

¹⁴⁰⁵ انظر خطاب بورقيبية يوم 1 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبية: **خطب**، ج 9، مصدر سابق، ص 121.

¹⁴⁰⁶ انظر، عبد القادر لعريبي: **المرجع السابق**، ص 175 وقد وقع الخلاف في أكتوبر 1958 اثر اتهام ممثل تونس في جامعة الدول العربية لمصر بالهيمنة على الجامعة والتدخل في شؤون دولها. وقد حل بعدها فرحات عباس بتونس في زيارة طارئة لمنع حدوث القطيعة، ولكنه لم يفلح في ذلك.

¹⁴⁰⁷ انظر بخصوص مواقف بورقيبية من الأفكار القومية والشيوعية للثورة الجزائرية، عبد القادر لعريبي: **المرجع**

نفسه ص 161 وما بعدها.

¹⁴⁰⁸ انظر، شهادة بن طوبال، Redha MALEK : **op. cit** , p 150

إن أهداف بورقيبة لم تقتصر على تحصين المنطقة من المخاطر القومية والشيوعية و حماية مبادئ نظامه السياسي بل كانت المصالح تمتد إلى نشر المذهب البورقيبي وتعميمه على الحالة الجزائرية، وان كانت جميع مساعي بورقيبة من قبل باءت بالفشل فان سياسة ديغول الجديدة شجعت على طرح أفكاره و نصائحه، وفي هذا الإطار جاءت مباركته لمبادرات ديغول بحل المشكل الجزائري رغم ما فيها من تناقضات، فازدادت حساسية الثورة من مواقفه و ضغوطه.

لقد أعلن بورقيبة مرارا أن ديغول هو الرجل الفرنسي الوحيد القادر على حل المشكلة الجزائرية، ودعا إلى إمهاله الوقت الكافي لمواجهة خصومه وتسوية المشكلة تدريجيا، ولا شك أن سياسة الوفاق والتعاون التي انتهجها ديغول مع تونس وحل بعض المشاكل التي كانت تعترض علاقات البلدين أسهمت في تجاوب بورقيبة مع الواقع الجديد ومباركة سياسة ديغول (1409)، ولم يكن دافع إنهاء حرب الجزائر وحده يوجه هذه السياسة بل ومن اجل استغلال قضية الجزائر لتحقيق مطامح تونس الوطنية، ومنها تسوية قضية بنزرت والحدود والاستفادة من المنظومة الاقتصادية التي سنتشئها فرنسا في المنطقة، ولهذا نجد بورقيبة دائم التفكير في الجزائر، وبيادر دون استشارة الجزائريين في فيفري 1959 لطرح مشروع تنازل تونس عن سيادة بنزرت مقابل موافقة فرنسا على حل مشكلة الجزائر (1410)، ويدعو قادة الجبهة إلى تلمين مواقفهم وإيجاد صيغة مقبولة للتفاوض مع ديغول (1411)، ويقترح اللقاء مع ديغول لتدارس قضية السلام في الشمال الإفريقي، ولا يتحرج في التصريح بأن حرب الجزائر هي مفتاح جميع المشاكل القائمة بالمغرب العربي، ولا يتردد في وضع المطالب التونسية على رأس اهتماماته (1412)

ولأن بورقيبة كان يلح باستمرار على تسوية المشكلة الجزائرية فإن مبادرات ديغول المغربية مثلت له فرصا سانحة دعا إلى حسن استغلالها، فلقد اعتبر دعوة ديغول لإنهاء الحرب وتسوية المشكلة خطوة على الطريق الصحيح، في حين اعتبرت قيادة جبهة التحرير الوطني سلم الشجعان بمثابة دعوة للاستسلام (1413)، وهلل لتصريح ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 معتبرا بأن الاعتراف بحق تقرير المصير حدثا تاريخيا ولم يتردد في خطاب فاتح أكتوبر 1959 بلوم الوزراء

¹⁴⁰⁹ **Documents Diplomatiques Français** :op. cit . (1959) T2, P 92

¹⁴¹⁰ انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1959، الحبيب بورقيبة : **خطب** ، ج 9، مصدر سابق ،ص - ص 22- .23

¹⁴¹¹ انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959. الحبيب بورقيبة : **المصدر نفسه**، ص 305

¹⁴¹² VAISSE Maurise et MORELLE Chantal . Les Relations Franco –Tunisiennes,(juin 1958 -1962) , in actes du 8 colloque international sur **h'histoire orale et relations tunisio –françaises de 1945à 1962** ,Tunis, Mai 1996, publication de ISHMN . Tunis , 1998 ,p- p , 272-277

¹⁴¹³ انظر خطابه في 1 أكتوبر 1959، الحبيب بورقيبة : **خطب** ، ج 9، مصدر سابق ، ص 113

الجزائريين على رفضهم الذهاب إلى باريس ووصف الرد الجزائري بالمتشدد، وانه " جاء في بعض فقراته جارحا للجانب الفرنسي" (1414)، ولم يثن تباعد الموقف بورقبيبة في حث الفرنسيين وقادة الجبهة على تقديم التنازلات وتليين المواقف، وهكذا وجدت البورقبيبية المجال الخصب لإنضاج أفكارها بتشجيع مقترحات الحل الوسطى والدعوة إلى حل مرحلي للمشكلة الجزائرية، واصطدم بورقبيبة بمواقف جبهة التحرير الوطني خاصة عندما بادر بمراسلة مصالي الحاج ودعوته للمساهمة في حل المشكلة الجزائرية وتليين مواقف جبهة التحرير الوطني (1415)، وكان دائم الانسياق لمكائد ديغول، فقد شجع إشراك جميع الأطراف الجزائرية في المفاوضات ودعى إلى تبني استقلال مرحلي وفق الطريقة التونسية، ولما حاولت الحكومة المؤقتة عدم تجاوزه رأيه في إجابة دعوة ديغول للمفاوضات، كانت مشورته انه لو كان في مكانهم لأعلن: " أن الجزائر لم تعد تحارب فرنسا"، وقد كان بورقبيبة يطلب أكثر من الاستشارة وبشكل محرج، فعندما سلمه كريم وبن طوبال نص رد الحكومة المؤقتة المتضمن تفويض الزعماء المعتقلين لمفاوضين فرنسا طالب بإضافة بعض التعديلات ولما صدر البيان من دونها أعلن في خطاب رسمي عن كدره من المسؤولين الجزائريين لأن ملاحظاته لم تؤخذ بعين الاعتبار (1416).

وعليه نؤكد ان الحديث عن البورقبيبية وتدخلاتها في القضية الجزائرية طرح بحدة خلال هذه المرحلة، وقد وجدت قيادة الثورة نفسها محرجة في الرد على مقترحات بورقبيبة وهي تدافع عن مواقفها، وخيمت الخلافات الإيديولوجية والسياسية حول نشاط الثورة الجزائرية وسبل معالجة القضية الجزائرية، وتزايدت ضغوط بورقبيبة بشكل مفضوح، وان كنا نسجل حدوث القطيعة في العلاقات والتهديد باستعمال السلاح فان الصدام لم يحصل، ولعل حالة الانفراج المؤقت ودخول مرحلة المفاوضات ساعدت على إظهار التقارب والتعاون الذي اسهم في حل بعض الخلافات ونقل مقر الحكومة المؤقتة إلى تونس في بداية 1960، وسوف تؤثر هذه المستجدات على تطور العلاقات بين الطرفين وعلى ازدياد هوة الخلاف نتيجة نضج المطامح والأهداف القطرية التي رافع عنها بورقبيبة خلال مرحلة المفاوضات.

¹⁴¹⁴ انظر خطابه : المصدر نفسه ، ص - ص 114-122.

¹⁴¹⁵ انظر نص الرسالة المؤرخة في مارس 1959 ، Mohammed ، 6 DOS .B11. GPRA .A.N.A.

. HARBI : op. cit , p p,269_270

¹⁴¹⁶ Redha MALEK : op. cit, p-p, 44-45

المبحث الرابع

أزمة العلاقات الجزائرية – المغربية بعد مؤتمر طنجة، المظاهر والانعكاسات

لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية، فبين التضامن المعلن وحقائق الميدان وبين الأقوال والأفعال بون شاسع، ولم يمر عن المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب أن "بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر المكافحة أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا المتواصلة"⁽¹⁴¹⁷⁾، فما الذي دفع إلى إصدار هذا الحكم القاسي، وهل أخذت العلاقات الجزائرية – المغربية في التدهور كذلك بالشكل الذي عرفناه مع تونس؟. اننا نعرف عموما على ضوء المواقف المعلنة والتصريحات الرسمية أن المغرب ابدى تضامنا واسعا مع الجزائر، لكن إعادة قراءة العلاقات وتوضيح حجم بعض المواقف السلبية سوف يعيد الأمور إلى نصابها، ويؤرخ لتأزم حاد في العلاقات الجزائرية المغربية مرجعه بالأساس مسألة الحدود وثقل نشاط الثورة في المغرب والخلافات السياسية والإيديولوجية .

أولا – تدهور العلاقات، الأسباب والنتائج :

لقد ساعدت طبيعة العلاقات الدولية للنظام المغربي وتوجهه المعتدل على الابتعاد عن تجذير المواقف المغاربية وفق ما نصت مقررات طنجة، ونجح المخطط الذي رسمه الجنرال ديغول في كسب العرش المغربي الذي أبدى تجاوبا مع خطابه، وقد وعد الجنرال ديغول محمد الخامس بالتجاوب مع مطلب الجلاء دون أن يتجسد هذا المطلب الجماهيري في الميدان، إذ كانت الخطوة الفرنسية مجرد مظاهرة رتبت خلالها فرنسا استغلالها للمواقع الإستراتيجية المغربية لمراقبة نشاط الثورة الجزائرية⁽¹⁴¹⁸⁾، وقد كان المخاض السياسي في المغرب يسمح بتوطيد إرادة القصر، ذلك أن الحكومة الاستقلالية التي حلم بها حزب الاستقلال فشلت في تنفيذ برامجها، وورط كثير من أقطابها في حسابات القصر، وبدا الخلاف والشقاق يدب في الحزب، بشكل عمق انشغاله عن مقررات طنجة وعن القضية الجزائرية، وخطط القصر كذلك لتصفية جيش التحرير المغربي في الصحراء باعتباره يمثل خطرا داهما، خاصة إذا ما تحالف مع الثورة الجزائرية وجذر من موافقه، وقد اغتبط لعملية "المكنسة" العسكرية ولكنها

¹⁴¹⁷ انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات حول المغرب والثورة الجزائرية A.N.A., GPRA, B6, DOS

12.

¹⁴¹⁸ انظر، محمد الميلي : المرجع السابق، ص 104

لم تأت على كامل قواته، فعمل جادا على تلقيم هذا الجيش وإثارة الفتنة داخله وتشويه دوره، وقد واجهت بعض فلوله الثورة الجزائرية التي خططت لبعث وحدة شعبية تشمل سكان جنوب المغرب والصحراء الغربية وغرب صحراء الجزائر وموريطانيا، وهم يمثلون نسيج اجتماعي منسجم شكل في القدم تهديدا لممالك المغرب الشمالية كان الحسن الثاني يستحضره باستمرار (1419)

إن الضغوط الفرنسية والمخاوف الداخلية كانت تدفع إلى تجاوز مقررات طنجة، خاصة بعد ان تم اقناع بعض قادة حزب الاستقلال المعتدلين، بحجة تغير الوضع الدولي بمجيء ديغول للسلطة، والصعوبات التي تخلفها حرب الجزائر، ولا شك أن تولي الحزب إدارة الحكومة ولعبة السياسة ساهمت في هذا التراجع، لقد تغير شيء كثير بل سجلنا انقلاب مواقف في المهديّة، فقيادة حزب الاستقلال بعد أن صادقوا على جلاء القوة الأجنبية أصبحوا يبررون تواجد هذه القوات بالحصول على مكاسب اقتصادية، وبعد أن ربطوا مصيرهم بالثورة الجزائرية يجتهدون في التملص والتبرؤ منها (1420)

إن تملص حزب الاستقلال وتراجع القصر، وظهور مخططات سرية لبعض القوى السياسية والعسكرية مضرّة بنشاط الثورة أدى إلى التسبب في كثير من المشكلات التي عكرت العلاقات الجزائرية المغربية ودفعت مهمة تحسين العلاقات مع فرنسا إلى التنازل عن الكثير من الثوابت، وإتاحة الفرصة لأن يتحول المغرب إلى مجال معادي للثورة الجزائرية، وقد أثار مشروع استثمار الصحراء كثيرا من النقاش دفع المغرب باستمرار إلى طرح مطالبه الترابية، وتنفيذ مخططات سرية لخدمة أهدافه على حساب الثورة الجزائرية، وحفاظا على التضامن الشعبي المغربي لم تتجاوز الثورة الجزائرية حدود الضيافة، وأظهرت خطوات ودية واحتجاجات أخوية، غير أنها لقيت غموضا ونفاقا ما لبثت أن تحول إلى سلوكيات خطيرة أبدتها بعض الأوساط الرسمية المغربية، وذلك رغم مختلف الخطوات التي كان الهدف منها إنهاء كل سوء تفاهم، " لقد اصطدنا بلا مبالاة تامة وبصم آذان عدوانية، والتي تتناقض مباشرة مع الاتفاقيات العديدة، فقط تهدئة وعود كاذبة قدمت لنا، ولكن أمام مظهر حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري منذ أربع سنوات لم يعد يسمح لنا أن نضحى لأجل تضامن صوري " (1421)

1419 محمد الميلي : المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب ، مرجع سابق ، ص - ص ، 87-91.

1420 المرجع نفسه، ص - ص ، 56-57.

1421 انظر ، تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات . A.N.A. GPRA, B 6, DOS ,12

لقد شدد تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات في أكتوبر 1958 على المخاطر التي تهدد الثورة جراء المشاكل والصعوبات التي يتسبب فيها المسؤولون المغربيون، "انه مصير ثورتنا في المحك، إن العقبات التي تضعها الحكومة المغربية في وجه كفاحنا والصعوبات التي تخلفها باستمرار في وجه إمدادنا والقمع الكبير الموجه ضد لاجئينا إلى درجة التخوف حتى من منعنا من أداء معركتنا على اكمل وجه... والمأساة التي تفرقتنا تتجاوز بخطورتها ومداها البعيد مجرد عبارات المناوشة العائلية، وبالفعل فإن هذه الوضعية حرجة، وتدهورت بشكل خاص بعد مؤتمر طنجة في 30 افريل 1958، الذي أثار آمال كبيرة"، ويحدد هذا التقرير المهم أسباب الأزمة الخطيرة في عاملين أساسيين: الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي كقاعدة عدوان على الجزائر، والأعمال المعادية التي تظهرها القوات المسلحة المغربية والسلطات الحكومية ضد اللاجئين والإمداد في المناطق الجنوبية ذات الأهمية الإستراتيجية.⁽¹⁴²²⁾، واما الازمات التي عصفت بالعلاقات الثنائية فيمكن اجمالها في مسألة الخلاف الحدودي والصدام مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين، وعدم وضع حد لنشاط الفرنسيين داخل المغرب .

ثانيا - أزمة الخلاف الحدودي

أثبتت أحداث عامي 1956-1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء، وأن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي كثير من المكاسب، وحاول القصر التكيف مع هذه المطالب لكنه كان متخوفا من خطر تنامي الدرع العسكرية لحزب الاستقلال ومن أسلوبها المتشدد في التحرير، وكان مستعدا للمساومة بقضية الصحراء معتمدا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والاسبان، وهو منطبق لا يتجاوب مع سياسة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، اللذين بدء في التقارب وتهديد اتفاقيات التعاون المغربية مع الدول الغربية⁽¹⁴²³⁾.

وقد حدد علال الفاسي تخوم المناطق التي لا تزال تحت الإحتلالين الاسباني والفرنسي، معتبرا أن أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة: الإسبان يحتلون سبتة ومليلية والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضي خاضعة للفرنسيين هي موريطانيا. والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمتها فرنسا للجزائر المحتلة، "وهي أجزاء شاسعة جدا أخذت فرنسا تعدل في وضعيتها منذ أن استتب لها أمر القطر الجزائري حتى ما بعد الحرب

¹⁴²² تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات . A.N.A. ,GPRA, B 6, DOS 12

¹⁴²³ علي الشامي : الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي ، مرجع سابق، ص - ص، 258 - 256.

العالمية الثانية مثل تندوف" (1424)، وقد أيد العرش هذه المطالب اعتمادا على حجة " الحق التاريخي"، في حين تمسكت جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية الذي اعلنته منذ عام 1954 .

إن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها وهي أقاليم بشار وتندوف وتوات كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح (1425)، والحق التاريخي كان حلم ماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري لأهداف سياسية واقتصادية بحتة، ذلك أن هذه المناطق تبعت شكليا العرش المغربي منذ أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن السادس عشر الميلادي، ثم استقلت سياسيا ووالت الزيانيين أكثر من موالاتها للمرينيين والعلويين، وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك المغرب الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادى المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندماج سكان هذه المناطق في نضال في الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ، وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدة معارك في الساوره منذ الأيام الأولى لاتدلاع الثورة، وبشكل منظم وفعال في قورارة وتوات عام 1957 (1426)، فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر ويحتاج الفاسي بمغربية هذه المناطق، إنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلى انه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي (1427)

وأما حملة التعبئة الشعبية التي تحدث عنها حزب الاستقلال فكانت مصطنعة وأثارت حفيظة جبهة التحرير الوطني، لقد سخر الفاسي جريدة "صحراء المغرب" لخدمة أفكاره وطروحاته،

1424 علال الفاسي : عقيدة وجهاد ، مصدر سابق ، ص - ص 110 111

1425 عندما أخضعت هذه المناطق للسيطرة عندت فرنسا مع المغرب اتفاقية سنة 1901 رسمت الحدود عند جنان الدار إلى وادي قير مرورا بالجهة الشرقية لجبل بشار وامتدت اتفاقية أخرى في سنة 1902 رسمت حدودا إدارية في الشمال فوق خط فارني تبدأ من ثنية الساسي إلى فقيق ، وبذلك فإن مناطق عين الصفراء وبشار والساورة وتوات كلها واقعة في التراب الجزائري وباعتراف المغرب الرسمي .انظر في هذا الشأن بوصفصاف عبد الكريم: مشكلات الحدود وإثرها في العلاقات الدولية في المغرب العربي الحديث، فعاليات الأسبوع الثقافي الثالث لقسم التاريخ جامعة دمشق (6-20 مارس 1999)، ص-ص 224-225 ، وعلي الشامي: المرجع السابق ، ص - ص 49-51

1426 ساهمت رفقة زميلين إعداد مؤلف حول الثورة التحريرية في أقاليم توات ، انظر، تواتي دحمان، مقالاتي عبد الله، رموم محفوظ : الثورة التحريرية في أقاليم توات ، مرجع سابق ص 28 وما بعدها.

1427 انظر ماكتبه الفاسي في مجلة، الجنوب ، أسبوعية مغربية ، عدد 54 (8 نوفمبر 1963) ، ص 2

مقدما خياره " إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر "⁽¹⁴²⁸⁾، وعمد حزبه للضغط على سكان المناطق الحدودية في عام 1957 ، ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس والمطالب بضم هذه المناطق إلى المغرب ⁽¹⁴²⁹⁾، وفي نهاية عام 1957 وبداية عام 1958 تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي إلى مناطق عين الصفراء والساورة وبشار انطلاقا من فقيق، وخاضت بعض الاشتباكات مع الفرنسيين غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية سكان تلك المناطق، في حين أن هؤلاء السكان منظمين ومؤطرين في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1954، وقد نددت قيادة الثورة بهذه الإجراءات ودعت السلطات المغربية للتدخل منعا للفوضى التي تربك نشاطها في هذه المناطق ⁽¹⁴³⁰⁾

وقد اكدت لها الردود الرسمية المغربية أن المغرب يخطط للتوسع في هذه المناطق، وتبددت أمامها شعارات التضامن والاخوة التي يدعو لها حزب الاستقلال ظاهريا، وتلك المبررات التي تدعي أن جيش التحرير المغربي يؤازر الجزائر بفتح هذه الجبهة، والحقيقة أن عمله في هذه الجبهة الإستراتيجية كان هداما ولم يكن منسقا ، ولم يكن يخدم صالح التضامن بين الشعبين الشقيقين، وتوضح شهادة القائد محمد العبيدي مسؤول المقاطعة 17 لجيش التحرير المغربي أن مهمة المقاطعة الأساسية تمثلت تأكيد مغربية هذه المناطق، وذلك بنشر الدعاية وتجنيد قبائل الساورة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير وذوي منبع للدفاع عن استقلال مناطقهم، وقد تم ذلك باسم الوحدة بين الجزائريين والمغربيين وبهدف التعاون على طرد الاستعمار⁽¹⁴³¹⁾، وعلى الرغم من كثرة الحجج التي كان يرددتها الفاسي فان خطابه الذي ألقاه في فقيق في ديسمبر 1957 رفع اللبس عن حقيقة طموحات المغرب، إذ اكد ان الصحراء الغنية بثرواتها يجب أن تكون مكسبا لتنمية وازدهار المغرب، " إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدودا إقليمية فقط، ولكنها تمثل لنا أيضا وحدة اقتصادية وموردا حيويا لازدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال ومليلية بالمغرب، مرورا بموريطانيا. وإقليم توات وقورارة بما يعني أن بشار والقنادسة تدخلان في وحدتنا الإقليمية "⁽¹⁴³²⁾ .

¹⁴²⁸ C. F A.N.A. GPRA, B 6, DOS 12

¹⁴²⁹ البلاغ مؤرخ في 14 فيفري 1957 انظر.علي الشامي: المرجع السابق ، ص 29

¹⁴³⁰ انظر رسالة محمد الخامس إلى رئيس الحكومة المغربية بتاريخ 12 ديسمبر 1957 ،علي الشامي: المرجع السابق ، ص 302

¹⁴³¹ انظر شهادته ، مصطفى العلوي : المرجع السابق ، ص-ص 599-619.

¹⁴³² انظر مقتطف من نص خطاب الفاسي A.N.A. GPRA, B12, DOS 6

وقد تبنى ابن بركة هذا الطموح البراغماتي مبكرا، إذ اقترح في مباحثاته مع الجنرال كوتي على الحكومة الفرنسية تجاوز مشكلة الحدود وطرح مشروع تعاون مغربي - فرنسي لاستغلال ثروات الصحراء، " المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية ، وأنا اضمن لكم أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية... إنه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط بين تندوف وأغادير وأنا اضمن لكم أن أعمال جيش التحرير ستتوقف"⁽¹⁴³³⁾، ويتضح أن ثروات الصحراء البترولية والمعدنية وأهمية موقع تندوف كانت الدافع الأساسي للتمسك بمعركة الصحراء، وفي هذا الاطار دافع المغرب عن مغربية موريطانيا لكنه لم يتمكن من كسب الدعم الدولي⁽¹⁴³⁴⁾،

لقد طالب المغرب منذ عام 1957 بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك املا في تجاوب جبهة التحرير الوطني مع مطالبه⁽¹⁴³⁵⁾، وخلال مؤتمر طنجة بدى أن مشكلة الحدود متجاوزة، وان كان حزب الاستقلال بدا يناور لتزكية مطالبه الصحراوية ويبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري.

وأدى انهيار هذا الطموح وفشل مشروع الوحدة إلى عودة مشكلة الحدود القطرية من جديد، ولم تجد مساع قادة جيش التحرير المغربي في الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الاستقلال وعلى العلاقة الاستراتيجية مع الثورة الجزائرية⁽¹⁴³⁶⁾

وقد توضح انسياق الموقف المغربي مع الاستراتيجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية وضايق نشاط جيش التحرير الجزائري، وامام هذا الصراع الخفي على الحدود عقد المسؤولون الجزائريون في المغرب اجتماعا مع ابن بركة ومحمد البصري في 8 أبريل 1958 ولم يخرج الطرفين بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 6 ماي من نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات المغربية تعرض لمشكلتي الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الجزائري في جنوب المغرب واطهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب⁽¹⁴³⁷⁾

¹⁴³³ انظر، مصطفى العلوي : المرجع السابق، ص - ص، 579 - 598.

¹⁴³⁴ انظر، علي الشامي: المرجع السابق ، ص - ص، 240 - 244

¹⁴³⁵ A.N.A. GPRA, B 6, DOS 12

¹⁴³⁶ انظر ، محمد البصري : المصدر السابق ، ص 178.

¹⁴³⁷ انظر ، محمد حربي : المرجع السابق ، ص، 178.

وعلى الرغم من اتفاق الجانبين على مواصلة المباحثات وعلى وجوب إبعاد فرنسا عن الموضوع فقد ورد في خطاب بلا فريج يوم 17 ماي 1958 تأكيد على أن حكومته ستراجع عن مشكلة الحدود، وأن القضية ستعالج بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية الفرنسية من دراسة الملف (1438)، وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958 عن انطلاق المفاوضات المغربية – الفرنسية بشأن الحدود، ذاكراً بأن الحكومة المغربية أعدت ملفاً كاملاً سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعد هذا الأمر إجراءً فادحاً في نظر جبهة التحرير الوطني لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون بين البلدين الشقيقين (1439)، وردت الحكومة المغربية على احتجاج الجبهة بتصعيد الموقف عندما قررت إقامة عدة مراكز لقوات الجيش الملكي وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجنوبية التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدى احتكاكها مع جيش التحرير الجزائري واللاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والاصطدامات، ففي الوقت الذي لجأت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد مناطق الجنوب الصحراوية وخاصة فقيق معبرا رئيسيا للسلح والجنود والاتصال بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية وخاصة فرق جيش التحرير المغربي تخوض نزاعاً على المجال الجغرافي، لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي بالتضييق والتوقيف والمصادرة (1440).

وهذا الأمر أضر كثيراً بالثورة الجزائرية وعرض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين المتنازعين بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة منذ احتلها الفرنسيون إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية، خاصة منها قبائل ذوي منيع وبنو جرير التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المنطقة عرفت بأزمة الزوكيت .

ثالثاً – مشكلة الزوكيت

لقد عايشت الثورة الجزائرية لأكثر من سنتين مشكلة أليمة عرفت بأزمة الزوكيت (1441) وهي أزمة حملت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالت

1438 A.N.A. :GPR.A. B 6. DOS 12

1439 انظر، نص الخطاب ، ابوبكر القادري : مرجع سابق ، ص، 211.

1440 تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات A.N.A. GPR.A. B6. DOS 12

1441 المصطلح مشتق من كلمة زكت المحلية، وتعني تحول الجندي الى صف العدو، وهذا ينطبق على انضمام جنود ذوي منيع لجيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة الجزائرية ،وقد اطلق على هذه الحركة مصطلح اليد الحمراء تشبيها

عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق - بشار الاستراتيجية، فلماذا اكتسبت هذه المناطق مثل هذه الأهمية؟ وما هي حقيقة هذه الازمة وانعكاساتها؟ وما هي مسؤوليات المغرب في إثارة هذه الأزمة؟

اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق - بشار والمناطق الجنوبية للمغرب أهمية بالغة كمنطقة اتصال جغرافي وبشري منذ القديم، فهو يمثل فتحة بين حواجز جبلية تربط سهل تافيلالت المغربي بحوض الساورة والسهول العليا الوهرانية، وقد وقفت المرتفعات حاجزا أمام مد الأسلاك الشائكة إلى معبر فقيق فظل سهل الاختراق ويحوز على أهمية استراتيجية بالغة كما تؤكد وثائق الثورة الجزائرية: "أمام خطر الاختناق هذا بفضل الغلق المنهجي للحدود الشمالية فان ناحية فقيق - بشار بمعبريها الطبيعيين الكبيرين الاستراتيجيين تمنح إمكانية الدعم اللوجستيكي الحيوي لكل الجهة الغربية من الجزائر"، وهكذا فان معبر فقيق أصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وإن القواعد الخلفية التي عول عليها كثيرا في تغذية الولايات (الخامسة والسادسة والرابعة) بالسلح والمؤونة والرجال تعتمد بالاساس هذا الممر الحيوي، كما أوجد معبر ثانوي يقع جنوب بوذنيب، والذي يسمح بدخول الأفواج المسلحة إلى الأطلس الصحراوي عبر جبل عنتر، وقد أدى عدم تمكن العدو من إقامة الأسلاك الشائكة والمناطق المحرمة في وجه هذين المعبرين إلى حيازتهما على أهمية كبرى لجنود جيش التحرير الوطني الذين يتلقون عبرهما السلح والمؤونة وينقلان من خلالهما الجرحى والمرضى إلى القواعد الخلفية. (1442)

وبحكم أهمية المعبرين كانت أية عرقلة لنشاطهما تخلف انعكاسا خطيرا على الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات الفرنسية مرارا وضع حد لنشاط الجزائريين المتزايد ولكن دون جدوى، وعندما قامت القوات المسلحة الملكية وعناصر جيش التحرير المغربي بالتمركز في هذه المعابر واعتراض مرور القوات الجزائرية اعتبرت قيادة الثورة ذلك عملا عدائيا يتنافى وطبيعة علاقات شعبي البلدين المتضامين، فهل كان المغرب الرسمي وجيش التحرير المغربي يجهلان أهمية مثل هذه المعابر؟ وهل تضامن الأخوة المغاربية يسمح بخنق ثورة تحررية من أجل دفعها للاعتراف بالنفوذ الجغرافي على مناطق مازالت لم تحرر بعد؟

لها باجرام اليد الحمراء الفرنسية، وقيل من اجل التمويه، وحث الجنود للتصدي لها، انظر شهادة حظري، مقابلة مع الباحث، 21 ديسمبر 2006، وهران.

انه ليس بالإمكان الإجابة عن خفايا موضوع شائك كهذا تدخلت في اثارته الاستخبارات المغربية والفرنسية، وما زالت قضاياها شائكة، ولكن الشهادات الشفوية والوثائق تساعد على رفع اللبس عن كثير من الحقائق.

لقد خلقت مشكلة الزوكيث في ظرف اشتداد الخلاف الحدودي، بدأت اول الامر باحتكاك عابر بين جيشين يمارسان نشاطهما في مجال جغرافي واحد، جيش التحرير الجزائري وقواعد الخلفية المتركرة في الجنوب المغربي، وجيش التحرير المغربي الذي ينشط كذلك في الجنوب ويخطط لنقل عملياته الى الساورة وبني ونيف، وعلى الرغم من علاقات التعاون التي كانت تجمع قيادة الثورة الجزائرية مع بعض قادة جيش التحرير المغربي الميدانيين إلا أن توجيهات حزب الاستقلال دفعت كثير من القيادات للحرص على تنفيذ مشروع مغربة تلك المناطق، وهكذا وامام عدم اعتراف جبهة التحرير الوطني بمغربية هذه المناطق بدأت المخططات تحاك في اوساط قبائل ذوي منيع وبني جرير وأولاد سيدي الشيخ الجزائرية، وتنتشر دعاية المغربة والولاء للسلطان، وأعلن عن إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي، ووصل الأمر إلى دعوة أولئك المنضوين في صفوف الجيش الجزائري إلى الالتحاق بجيش التحرير المغربي، وأثارت هذه البلبلة حفيظة القادة الجزائريين، خاصة وقد لاحظوا أن كثيرا من جنود ذوي منيع وبني جرير انساقوا لهذه الدعاية التي كانت تاججها العصبية القبلية والخلافات الشخصية والدعاية المغربية القوية (1443).

وباشر جيش التحرير المغربي إستراتيجيته المعتادة في المناطق الخاضعة للاستعمار دون أن يضع لوضعية الثورة الجزائرية اعتبارا، واعتقد أن سياسة تجنيد أبناء القبائل تكفل مهمة التحرير، وتوجه دون تنسيق مع قادة الثورة الجزائرية إلى المواجهة العشوائية للقوات الفرنسية في منطقة كان الجزائريون يتجنبون المواجهة فيها ويعتبرونها معبرا للإمداد، واعتمادا على العناصر التي كانت مجندة في الجيش الجزائري تم اكتشاف الميدان والتعرف على أسرار الثورة الجزائرية .

وأمام الاحتكاك المتزايد وتتويجا لمخططاته طالب جيش التحرير المغربي من مسؤولي جيش التحرير الجزائري التخلي عن مراكزهم داخل المغرب وعن نفوذهم في المناطق الحدودية والانتقال إلى داخل الجزائر لمواجهة العدو الفرنسي، وقد حاولت بعض الأطراف المغربية التأكيد على حسن النوايا من هذا الطلب (1444)، ولكن الانتقال من التهديد إلى المجابهة لمسلحة كفل بإظهار النوايا المغربية التي كان يحركها حزب الاستقلال أساسا وتغاضت عنها

1443 شهادة الدين سليمان ، مقابلة مع الباحث ، يوم 9 مارس 2004 ، ادرار .

1444 شهادة طوبل عبد العالي مقابلة مع الباحث ، 25 ديسمبر 2004 ، وجدة .

السلطات الرسمية بالسكوت و التجاهل طمعا في تخلي الجزائريين عن مواقعهم وضمها للسيادة المغربية .

لقد تفتنت قيادة الثورة لهذه المخططات ولكنها وقفت مندهشة امام تصاعد الموقف، اذ نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي أعمال نهب و قتل ونسبتها للجزائريين، وتسترت على أعمالها بلبس بزة جيش التحرير الجزائري، واصبحت تمارس تحرشاتها جهارا ضد الجنود واللاجئين الجزائريين ،وقد تضاعفت اعمالها العدائية خلال ربيع عام 1958، وامتدت إلى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة واعتقال أفراد الجيش واللاجئين الجزائريين وإخضاعهم للتعذيب، و ذلك من اجل إجبارهم على الاعتراف بمغريبتهم وتأييد مطالبهم⁽¹⁴⁴⁵⁾.

ولأن الموقف كان ملتبسا كثيرا تصور قادة جيش التحرير الوطني تواطؤ عناصر مأجورة من قبل الفرنسيين أو لجوء العناصر المصالية إلى هذه المنطقة، وقيل أن هذه الحركة نسبت إلى المصاليين وإلى اليد الحمراء الفرنسية وذلك حفاظا على علاقات الجزائريين بالمغربيين ومن اجل شحذ عزيمة المجاهدين وهم يواجهون الزوكيت بشراسة⁽¹⁴⁴⁶⁾.

وقد بذلت مساعي حثيثة لحل المشكلة على المستوى المحلي، ولم تفلح تدخلات قائد سليمان لدى حاكم فقيق بإطلاق سراح المعتقلين الجزائريين، ووصل الأمر في إحدى المقابلات بحاكم فقيق إلى التناول على قائد سليمان واتهام الجزائريين بالتسبب في هذه الفوضى، والاعتداء على اللاجئين الجزائريين وإثارة القوات الفرنسية المتواجدة في المغرب . ورفعت القضية إلى السلطات العليا منذ افريل 1958، ولم تفلح اللجنة المختلطة الجزائرية المغربية التي شكلها الملك في تسوية المشكلة التي ظلت معلقة لمدة سنتين تقريبا، كما أعلن عن فشل جهود الحكومة الجزائرية المؤقتة لدى السلطات المغربية، فبماذا نفسر هذا الموقف ياترى؟ بعض المعطيات تشير إلى أن المسؤولين المغربيين هونوا من حجم المشكلة، واعتبروها مجرد احتكاك عابر يرتبط بمشكلة الحدود غير أن الصمت الذي لف هذه القضية، وتدخل القوات المسلحة الملكية لمضايقة نشاط الجزائريين وتجاهل المسؤولين المحليين للأمر كلها دلائل تؤكد على التورط الرسمي في إثارة النزاع، وذلك لاجبار الجزائريين على الاعتراف بالمطالب الترابية المغربية تحت التهديد⁽¹⁴⁴⁷⁾، وتشير بعض المصادر إلى أن القصر المغربي ممثلا في ولي العهد خطط لاختراق و تلغيم جيش التحرير المغربي، وان المضايقات التي واجهت الجزائريين كانت نتاج هذه السياسة، والتي هدفت إلى تشويه

¹⁴⁴⁵ Mohmmmed LEMKAMI : op. cit ,p 229

¹⁴⁴⁶ شهادة سليمان الدين ،مقابلة مع الباحث .

¹⁴⁴⁷ انظر ، محمد الميلي :المرجع السابق، ص – ص، 87 – 89.

سمعة هذا الجيش وقطع الطريق أمام إمكانية التحامه بالثورة الجزائرية (1448)، وهذا التوجه أكده قائد جيش التحرير المغربي محمد البصري في شهادته بالقول "...أما الحكم في المغرب آنذاك فكان لديه هاجس مقلق، وهو أن التحالف بيننا وبين جبهة التحرير، إذا ظل متواصلا فإن العواقب ستكون وخيمة، ولذلك اتجهت النية الرسمية إلى بث الشك بيننا وبين الجزائريين، ومن ثمة كانت عدة مناوشات في الحدود المغربية الجزائرية وبعض الاحتكاكات في الجنوب الشرقي ناحية كولومب بشار..." (1449)

ويذكر البصري أن ما حدث في منطقة الجنوب الشرقي المغربي هو عبارة عن احتكاكات عابرة وصراعات قبلية، وتضيف شهادة القائد الميداني لجيش التحرير المغربي عبد العالي طویل أن الأزمة أخذت بعدا من التهويل قصده الطرف الجزائري في مواجهة المطالب المغربية المشروعة، وإن قيادته طلبت من الجزائريين المتمركزين في المناطق المغربية الانتقال إلى داخل الجزائر على أن يتكفل لهم بمسألة الإمداد، وذلك تجنباً لاعتداءات القوات الفرنسية، وأن رفضهم سبب التصادم مع بعض المقاومين المغربيين (1450)، إن هذه المعطيات تدعونا للتأكيد على أن المسؤولين المحليين تعمدوا التكتّم عن حدة هذه الأزمة، أو أن المشكلة فلتت من أيديهم فلم يعودوا يدركون أبعادها ومخاطرها.

وفي هذا الإطار يمكن أن تكون عناصر مأجورة سواء من قبل القصر أو الفرنسيين أسهمت في تأجيج حركة الزوكيت، خاصة وأن بعض عناصر المقاومين ملوا حياة القساوة والتشرد وأن فرق المخازنية في مناطق الجنوب لها ارتباطاتها القديمة مع المحتل الفرنسي، وبإمكانها القيام بدور سري مناوئ للجزائريين بالتعاون مع القوات الفرنسية مثلما حدث مع عدي اوبيهي عام 1957 (1451)

وقد امتدت اعتداءات فرق جيش التحرير المغربي بالجنوب الشرقي إلى المدنيين المغربيين، فانتقد الفاسي سلوكها هذا، متهما إياها بالتقصير والانحراف عن الأهداف الوطنية، مؤكداً أن هذا الاعمال لا تخدم إلا الفرنسيين "...إن جيش التحرير الحقيقي الذي أسنانه وكافحنا به ضد المستعمر كان أتقى له وأخلص للوطن وللملك من هذه المجموعة التي زورت عليه وأخذت اسمه ثم بدأت تلوته بمثل بهذه الأفاعيل، إن مسؤولية الحكومة في الحدود الشرقية مزدوجة فهي تركت الفراغ ولم تدافع عن الحدود... ولم تحصن هذه المناطق" (1452)، وقد جاء انتقاد

1448 المرجع نفسه . ص - ص 87-89.

1449 انظر، محمد البصري : المصدر السابق، ص، 103.

1450 شهادة عبد العالي طویل، مقابلة مع الباحث .

1451 انظر عن ترمذ عدي اوبيهي شهادة عامل فاس، الغالي العراقي: المصدر السابق، ص - ص، 288 - 298

1452 انظر ما كتبه الفاسي بعنوان " قضية الحدود الشرقية "، صحراء المغرب، عدد 93 (31 مارس 1959)

الفاسي لهذه المجموعات في اطار الحملة الموجه ضد خصومه في حكومة عبد الله إبراهيم، خاصة وان هذه المجموعات اصبحت توالي البصري.

واما م تفاقم امر هذه الازمة عين محمد الخامس واليا جديدا على عمالة تافيلالت في نهاية عام 1959 ليتولى علاج مشاكل الإقليم ، والمرتبطة أساسا بوجود القوات الجزائرية والفرنسية وقلول جيش التحرير المغربي ، وقد ذكر العامل الجديد محمد العربي الفحصي أن الملك كان حريصا على توصيته بأمرين: إعانة الثورة الجزائرية من جهة ووضع حد لانتهاك الجزائريين للسيادة المغربية من جهة أخرى، وأنه وجد الوضع مضطربا والعلاقات بين الجزائريين والمغربيين متأزمة ، استغلتها القوات الفرنسية في توجيه غاراتها على الحدود وملاحقة الثوار، وشدد الفحصي على أن جوهر المشكل الذي كان قائما يعود إلى التنازع على هوية قبائل الجنوب الحدودية خاصة بني جرير ودوي منيع ، فجيش التحرير الجزائري يعتبرهم لاجئين جزائريين فروا إلى المغرب ويتوجب إخضاعهم لنظامه وسلطته، وجيش التحرير المغربي والسلطات المحلية يصران على مغربيتهم ودمجهم في اطار السيادة الوطنية (1453)، ويضيف في شهادته أن جيش التحرير المغربي يتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية في تلك المواجهات "فبعض القلول خرجت عن الطريق وارتكبت أخطاء وحادت عن الرسالة، وعموما واجهنا الصعوبات بحزم، كنا في وضع حرج، الفرنسيون يعتقدون علينا، والجزائريون مصممون على سلوكاتهم والمغاربة يحملون السلاح، وعليه طلب مني محمد الخامس الحزم في مواجهة الموقف" (1454)

إن شهادة والي تافيلالت تؤكد على خطورة الوضع الذي كان قائما في الجنوب المغربي و ترجع سبب الخلاف كما أكدنا إلى مشكلة الحدود والتنازع على هوية قبائل بني جرير وذوي منيع أساسا، فهؤلاء الذين تجندوا في جيش التحرير الجزائري، ثم كسبهم جيش التحرير المغربي بدعايته وإغراءاته إلى صفوفه اصبحت أداة الاضطراب الذي عصف بالثورة

¹⁴⁵³ يذكر الوالي في شهادته أن سكان ذوي منيع وبني جرير الدين جاؤوا إلى المغرب وطلبوا حماية السلطان دخلوا في مناوشات مع جيش التحرير الجزائري الذي كان يريد فرض سلطته عليهم ويختطف أبنائهم، وأن رد فعل قبائلهم كان التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي ومواجهة الجيش الجزائري ، في حين ظلت بعض القبائل مساندة للثورة وحدثت الفوضى بين القبائل لكن هذا الانتقام في الحقيقة تتحمل مسؤوليته السلطات المغربية التي فرضت على هذه القبائل الهوية المغربية وأطرت إداريا ذوي منيع في جماعة عين الشواطر عام 1960، انظر شهادة محمد العربي الفحصي،مقابلة مع الباحث 28 ديسمبر 2005.الرباط

الجزائرية، ويتحمل بذلك جيش التحرير المغربي مسؤولية تلك الفوضى بمطامحه القبطية الضيقة والأهواء التي كانت تحركه .

ويوضح تقرير وزارة المواصلات العامة والاتصالات المدون في أكتوبر عام 1958 خطورة تجاوزات جيش التحرير المغربي ويؤكد ان الحكومة الجزائرية المؤقتة تدخلت للمطالبة بوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة، غير أن السلطات لم تبادر لعلاج المشكلة بشكل حاسم ، وقرر جيش الحدود بعد طول انتظار محاربة هذه المجموعات المنحرفة والمعادية مصنفا إياها في درجة الخطورة القصوى والتي لا تقل عن خطورة المصاليين والفرنسيين⁽¹⁴⁵⁵⁾، وأمام تزايد شكاوي قادة المناطق الجنوبية أرسل هواري بومدين الضابط محمد لمقامي للاستعلام حول قضية الزوكيت، والتقى هذا الأخير بقيادة المنطقة الثامنة التي اشتكت له من خطورة الوضعية، فأكد في تقريره أنه وحتى موفى عام 1959 قتل عدد من الجزائريين وما يزال العشرات منهم في المعتقلات، وأن نشاط الإمداد والتموين يعترضه تشويش ، وقد تعرض لمقامي بدوره لكمين جيش التحرير المغربي عندما خرج في جولة استطلاعية رفقة الضابط عبد الغاني⁽¹⁴⁵⁶⁾، وفي صيف عام 1960 طالبت هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة من الملك محمد الخامس التدخل شخصيا لإنهاء هذه الأزمة ، فأمر جلالتهم بمعالجة القضية وتدخل القوات المسلحة الملكية لوضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي المسلح ، ثم تقرر أخيرا حل هذا الجيش وضم أفراداه إلى القوات الملكية، فأغري بعض القادة وعوقب البعض الآخر على ما اقترفوه من مخالفات⁽¹⁴⁵⁷⁾ .

أن المشكلة التي خفت حدتها لم تنته عند هذا التدخل الرسمي، ذلك أن السلطات المحلية تبنت مشكلة الحدود وظلت تضغط على نشاط الثورة الجزائرية متحججة بضرورة احترامها للسيادة المغربية وعدم إثارة الفرنسيين في المنطقة .

وهكذا يتضح لنا أن مشكلة الزوكيت تسبب فيها جيش التحرير المغربي بشكل مباشر أو خفي، وأن المطالب الحدودية ومغربة قبائل التخوم الحدودية كان سببا رئيسيا، وقد أدت إلى نشوب مظاهر فوضى واضطراب وإلى نزاع مسلح، وإن كانت بعض النعرات القبلية والسلوكيات زادت في تفاقم المشكلة إلا أن قيادة الثورة الجزائرية تحمل المسؤولية كذلك

¹⁴⁵⁵ A.N.A. :GPRA , B6, DOS 12

Mohamed LEMKAMI, op.cit., P- P 229 - 230 ¹⁴⁵⁶

¹⁴⁵⁷ انظر، عبد الله رشيد: كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديمقراطية، مرجع سابق ، ص 386.

للسلطات الرسمية التي ظلت تتفرج على الموقف لمدة سنتين، مما جعل العلاقات الرسمية بين الطرفين تتعرض لفقدان الثقة والتدهور بفعل انعكاسات مشكلة الزوكيت .

رابعا - استغلال فرنسا التراب المغربي لمتناوئة الثورة .

نظرا لأهمية الفضاء المغربي في مراقبة نشاط الثورة الجزائرية توزعت قواعد الجيش الفرنسي على نقاطه الإستراتيجية، وقد تيقنت منه أعداد معتبرة: 45 ألف من المشاة والدرك و15 ألف موزعين على القواعد الجوية في الرباط ومكناس ووجدة، وأزيد من 60 ألف من رجال البحرية في الدار البيضاء، زيادة على خمسمائة ضابط لتدريب القوات الملكية المسلحة، وهذه الترسانة العسكرية الهامة وضعت في خدمة الجيش الفرنسي بالجزائر، وقامت بمهمة مراقبة نشاط الثورة في المغرب، حيث كانت منطقة العمليات في شرق المغرب ووجدة على اتصال مباشر بقيادة وهران وكان مطار انقاد بوجدة يقدم خدماته للطيران الذي يضرب مناطق الغرب الجزائري (1458) .

إن اتفاقية الجلاء الجزئي عام 1957 لم تغير كثيرا من واقع التواجد الفرنسي في المغرب فلقد تم تخفيف التواجد العسكري في بعض القواعد، والتركيز على منطقة الجنوب الحيوية، وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة اعتمد العمل الاستخباراتي لضرب الثورة الجزائرية، فكانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها تعج بالمخبرين سواء المعمرين أو المغربيين أو الجزائريين، وكان الوضع محرجا للثورة الجزائرية وقد نبهت الى خطورة الأمر ودعت إلى استنفار كامل القوى للمطالبة بالجلاء، (1459) ولكن اتفاقية الجلاء الفرنسية - المغربية المبرمة في عام 1960 كانت سلبية للغاية ومحل تنديد القوى الوطنية.

إن أهمية التراب المغربي المتزايدة جعلت فرنسا تصر على بقاء تواجدها العسكري، وهكذا اعتمد الفضاء المغربي في ضرب الثورة الجزائرية خاصة قواعد الخلفية في شرق المغرب وجنوبه وشبكاتها عبر كامل التراب المغربي، وأثرت هذه الوضعية الصعبة على علاقات المغرب بفرنسا ومع الثورة الجزائرية .

1458 انظر، المجاهد، ع25 (14 جوان 1958). والمبلي محمد: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص، 40،

ويمكننا من خلال نظرة سريعة التعرف على خطورة إعادة التمركز الذي قامت به القوات الفرنسية في شرق المغرب :

لقد تم إجلاء عدة فرق عسكرية من غرب المغرب إلى شرقه حيث تمركز الثورة الجزائرية، وأصبحت تحتل مواقع إستراتيجية، فقد نقلت الفرقة 30 مشاة إلى وجدة، وأنشأ مركزين في فقيق ومنقوب دعما لحامية بوعرفة حيث يوجد مطار يغطي الجنوب المغربي والجنوب الوهراني، ونظرا لأهمية مناطق الجنوب المغربي عادت القوات الفرنسية إلى بعض المراكز بعد أن احتلها من قبل مثل توييست، تاندرارة، سيدي عيسى، ثنية الساسي وسعيدية، وتركزت في وجدة كذلك قوات ضخمة من المدفعية والطيران والمشاة تتميز بقدرة التحرك نحو الشرق بسرعة فائقة، وهكذا لم يتم الجلاء سوى عن عشرة مراكز من بين أربعين مركزا، وكلها ليست لها أهمية إستراتيجية، وأما المطارات فلم تتخلى القوات الفرنسية عن أي منها، وظلت تواصل تعدياتها الجوية انطلاقا منها. (1460)

وتقوم الفرقة 30 مشاة ميكانيكية التي تركزت في وجدة بدور خطير في مواجهة جيش التحرير الجزائري والتنسيق مع قيادة وهران الجزائرية، إذ تنشط دوريات ليلية تجوب كامل مناطق الحدود: في الشمال جنوب وادي كيس وملوية وسهل تريفاس ومزارع المعمرين في المنطقة، وفي الجنوب تجوب يوميا مراكز الأوربيين في النقاغ وتحوم حول توييست وبوبكر، أما في أقصى الجنوب فهناك دوريات أخرى في فقيق ومنقوب وبوعرفة . وبخصوص مراكز المراقبة تمتلك الفرقة مراكز كثيرة بالقرب من الحدود وتشرف على مراقبة كل التحركات المشبوهة مستعينة في ذلك بطائرات المراقبة، وبذلك فهي تترصد تحركات ونشاط الجزائريين .

وأما الكمائن التي تقيمها الفرقة 30 مشاة فتكون مدروسة، وفقا للمعلومات التي تجمعها، تنصب في الليل بالاستعانة مع القوات الفرنسية بالجزائر، كما تقوم الفرقة نفسها بحراسة سكة الحديد وجدة - بشار، وأهم دور تقوم به الفرقة هو مساعدة القوات الفرنسية في الجزائر، إذ يتم التنسيق بينهما بشكل محكم يؤدي إلى عرقلة نشاط عبور الحدود، ففي كثير من المرات تقوم مراكزها بغلق الحدود بناء على المعلومات الموجهة من المراكز الفرنسية في الجزائر والتي تكون قريبة منها جغرافيا، فمثلا مركز توييست في المغرب ينسق مع مركز عصفور في الجزائر ومركز سيدي عيسى في الجزائر ينسق مع مركز حمرة في المغرب... الخ، وبذلك يحصل العدو على نتائج مهمة، ويعرض نشاطات جيش التحرير الجزائري لمضايقات شديدة (1461).

لقد أكدت قيادة الثورة الجزائرية أن المغرب لم يوف التزاماته بخصوص المطالبة بالجلء ، وأنه يسمح للفرنسيين باستعمال التراب المغربي قاعدة عدوان ضد الشعب الجزائري، وساهم بذلك في خنق ثورته " إنه من المؤلم بشكل خاص أن نلاحظ بان هذه الوضعية مفروضة علينا من قبل بلد شقيق ، والذي لا تربطنا به صلة الجوار فقط، في الوقت نفسه دول بعيدة عنا جغرافيا لا تساومنا بتعاطفها الأخوي ولا بمساعدتها الفعلية، ولا بتضامنها الحقيقي" (1462).

إن هذا الاستعمال المنهجي والمنظم من قبل العدو للتراب المغربي قاعدة عدوان لا يضر بمصالح الثورة الجزائرية لوحدتها فلقد اصبح يشكل تهديدا خطيرا لسكان المناطق الحدودية وللسيادة المغربية، إذ أدت الاشتباكات والملاحظات داخل التراب المغربي إلى خلق أجواء مضطربة عايشها سكان الحدود بكل تضامن وأثرت على الموقف السياسي ، ودفعت الساسة والمسؤولين المحليين لللاحاح على جيش التحرير الجزائري بضرورة تجنب مواجهة الفرنسيين في التراب المغربي أو الاحتماء بالسكان، ويتضايقون من نشاطه المؤثر على العلاقات الفرنسية (1463)، وقد طالب البعض منهم بوضع حد لنشاط الجزائريين، غير أن تدخل الملك كان حاسما في عدم وضع أية ضغوط أمام نشاط الثورة الجزائرية، وذلك على الرغم من حدة الأعمال العسكرية الفرنسية خلال سنتي 1959 و1960 ومطالبة بعض الوزراء بتقييد نشاط الجزائريين. (1464)

خامسا – تدهور العلاقات وانعكاساتها على الموقف التضامني المغربي

لقد أسهم الموقف الرسمي المغربي في توجيه العلاقات مع الثورة الجزائرية طوال سنوات الثورة التحريرية، وعلى الرغم من ظهور التوجه الثوري بقوة إلا أن تحالفات جبهة التحرير الوطني ظلت قائمة مع القصر ، وذلك بحكم هيمنته على مقاليد الحكم ، إذ لم تكن الحكومة الاستقلالية ولا الحكومة اليسارية لتقوم بالدور الإسنادي الذي يتولاه القصر منذ الاستقلال، وذلك على الرغم من الشكوك التي كانت تحوم حول ولي العهد ووزير الدفاع الأمير الحسن وبعض الضباط العسكريين .

واستطاعت الثورة الجزائرية أن تتكيف مع الظروف والمستجدات وأن تحافظ على مكانتها الإستراتيجية في المغرب ، مؤكدة دائما على مبدأ احترام السيادة المغربية وعلى

1462 **IBID**

1463 انظر شهادة عبد الكريم الخطيب :المصدر السابق، ص – ص30-31. وقدر الورطاسي :المصدر السابق،

ص – ص، 31-33

1464 Farouk BEN ATIA : **Si Mohammed KHATAB** ,op. cit , p 92 .

تمسكها بالعلاقات الأخوية التي تجمع شعوب المغرب العربي، وعملها على تجاوز كل ما من شأنه أن يعرض علاقاتها بالمغرب للتدهور .

وقد اتخذت وزارة الدفاع المغربية خطوات عدة باسم دعم السيادة المغربية ووضع حد لتجاوزات القوات الفرنسية والجزائرية، وأبلغت الطرف الجزائري أن هدفها من وراء ذلك هو حماية الثورة ومنع القوات الفرنسية من ملاحقة الثوار الجزائريين داخل التراب المغربي، لكن هذا التبرير عد في نظر بعض قادة الثورة تغطية لنشاط معادي مارسته هذه القوات، التي كانت تضايق تحركات الجزائريين في القواعد الخلفية وتكشف أسرارهم للفرنسيين وتساوم الثورة الجزائرية بضغط مختلف .

ويشير تقرير وزارة الاتصالات العامة والتسليح إلى أن هذه القوات وبدلاً من أن تضع حداً لاعتداءات القوات الفرنسية وجيش التحرير المغربي فإنها وجهت ضربات عنيفة للثورة الجزائرية، طالت الجنود واللاجئين والتموين، إذ سلطت القوات الملكية المسلحة مضايقات على تحركات الجيش الجزائري خاصة في وجدة وفاق ومطالبة باحترامه للسيادة المغربية وإيقاف هجماته على القوات الفرنسية، وقامت السلطات المحلية في تافيلالت وفاق باعتقال وطردهم اللاجئين والتنصيق عليهم، ووصل الأمر إلى الاختطاف والإعدام من أجل دفع القبائل الجزائرية لتصبح مغربية بالقوة، ولجأت القوات الملكية إلى حراسة ممرات فقيق ومراقبة مراكز جيش التحرير الجزائري بهدف إبعادها عن التخوم الحدودية⁽¹⁴⁶⁵⁾.

وقد حاولت قيادة الثورة وضع حد لتلك التصرفات بمحاورة المسؤولين المغربيين، فعقدت العديد من الاجتماعات منذ أفريل 1958 دون الوصول إلى تسوية لهذه المشاكل، وكان بإمكان المسؤولين المغربيين إلقاء المسؤولية على فلول جيش التحرير المغربي ولكن سياسة التهرب والنفاق كانت واضحة، وآلت مساعي اللجنة الوطنية التي شكلها الملك للفشل، ولم تلبى اللجنة المحلية التي أنشأت على مستوى فقيق مطالب الجزائريين، كما فشل مسعى اللاجئين الجزائريين لدى الأميرة لالا فاطمة رئيسة مكتب المساعدات المغربية، ولم يؤخذ تهديد لجان المساندة المغربية الموجه لوالي وجدة مأخذ الجد، بل إن هذا الوالي هدد مراراً مسؤولي جبهة التحرير الوطني واتهمهم بإثارة الفوضى والمشاكل، وترهيب المدنيين الجزائريين في المغرب بشكل مخالف للقانون⁽¹⁴⁶⁶⁾، ويذكر الشيخ خير الدين أنه تدخل لدى وزارة الداخلية للتنديد بموقف والي وجدة الذي هدد بتفتيش المحلات واعتقال المتسببين في

1465 انظر تقرير وزارة العلاقات العامة والاتصالات. A.N.A., GPRA, B 6, DOS 12

اختطاف موظفين يعملان في الإدارة المغربية، وانه احتج بالقول أنه لا يعقل للسلطات المغربية معاداة الثورة بسبب اخذ أشخاص جزائريين لمهمات وطنية (1467).

ورسمت تلك المواقف والتصرفات صورة سوداوية للقادة العسكريين عن الموقف المغربي لم تنفع معها تطمينات قادة البعثة الجزائرية، الذين كانوا يلقون وعودا سخية عن تضامن وتعاون المغرب مع الثورة الجزائرية، وقد كانت وحدها في نظرهم تدخلات الملك تدفع بالحفاظ على مكاسب الثورة الجزائرية في المغرب، وأكد القادة العسكريون مرارا على ارتياهم من مواقف ضباط الجيش المغربي، خاصة وان اولفقيير والنميشي والدليمي وغيرهم من الضباط المتسلقين كانوا يعايرون داخل المغرب بان نياشينهم ورتبهم العسكرية حصلوها على ظهر الشعب الجزائري(1468)، وفعلا اشتكى بوصوف مرارا من اكتشاف الفرنسيين لاسرار الثورة، وخاصة بواخر الأسلحة، مما دعاه لإبلاغ وزارة الدفاع المغربية انه لن يبلغ بموعد قدوم البواخر إلا بعد رسوها. (1469)

وعلى الرغم من أن الشكوك كانت تحوم خصوصا حول اولفقيير(1470) إلا أن شهادة بوداود منصور تؤكد على تعاونه مع الثورة الجزائرية وتوضح ان تلك الشكوك كانت في محلها " كنا نعرف الكثير عن نشاط المخابرات الفرنسية في المغرب، ويمكن أن يكون بعض الجنرالات في الجيش المغربي تعاونوا مع فرنسا وكنا نحن نحتاط في التعامل مع الجميع ولا نذيع أسرارنا" (1471)، وعليه يمكننا إصدار حكم عام بأن تصرفات بعض قادة الجيش المغربي كانت تبعث الشكوك دائما وتدعو على الحيطة .

وقد حرص الملك محمد الخامس على دعم الثورة الجزائرية ومدتها بالسلاح خاصة بعد تأكده من أن هذا السلاح لن يتسرب إلى المغربيين، وأنه الضمانة القوية لكسب مواقف المسؤولين الجزائريين وإبعادهم عن قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكان يستقبلهم في قصره ليلا ويستجيب لطلباتهم باستمرار، ففي عام 1959 منح للثورة الجزائرية شحنة سلاح ضخمة (خمسة آلاف بندقية) سلمها الحسن الثاني ليلا إلى مبعوثي بوصوف (1472)،

1467 انظر رسالة الشيخ خير الدين بتاريخ 1959/02/03 . A.N.A., GPRA, B 221, DOS 3

1468 انظر محمد المبلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق ، ص88

1469 شهادة عباسي عزوز ، مجلة الباحث ، مرجع سابق ، ص - ص 83-84

1470 الجنرال محمد اولفقيير (1920 - 1973) ضابط في الجيش الفرنسي ومساعد المقيم العام الفرنسي في المغرب ، تقرب من القصر وحضي برضا السلطان ، تدرج في المسؤوليات ليصبح مشرفا على جهاز الأمن ، وقد كانت له علاقات مريبة مع الاستخبارات الاسرائيلية والفرنسية، كما كان له تعاون مع استخبارات الثورة الجزائرية.

1471 شهادة منصور بوداود، مقابلة مع الباحث .

1472 المصدر نفسه

ولم يكن القصر يأخذ مقابلا ماليا عن كل ذلك ولا عن نقل الأسلحة كما كان الحال في تونس ، ويتكفل الجزائريون في المغرب بعملية النقل وتقدم لهم قوات الجيش الملكية المسلحة ، التسهيلات اللازمة ، وقد تأكد المسؤولون الجزائريون من إخلاص الملك وعرقوبية وعود السياسيين الاستقلاليين واليساريين، ويكفي أن نذكر أن الملك قبل في احدى المقابلات طلب بوصوف بشراء السلاح للثورة باسم المغرب والتمس تسليم الصك إلى وزير الاقتصاد بوعبيد لإدراجه في ميزانية الدولة حتى لا تكشف فرنسا الأمر، غير أن الوزير تماطل لمدة سنة كاملة دون أن يفعل شيئا فاضطر بوصوف لاسترجاعه من رئيس الحكومة عبد الله ابراهيم (1473)، وهذا يؤكد أن اليساريين في تضامنهم مع الثورة اظهروا كثير من الشعارات وقيل من الأفعال، وهي صورة ظلت مغيبة لعقود .

وقد زاد الصراع على السلطة اثر انقسام حزب الاستقلال في الانشغال عن القضية الجزائرية، التي أصبحت مجرد ورقة مساومة وموضوع دعاية بين الأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت الذي أكدت فيه الثورة الجزائرية حيادها عن التدخل في الشؤون المغربية اضطرت لاحتراق السياسة العرقوبية التي كانت الأحزاب تنتهجها، فتدخلت لإنشاء لجان تضامن مستقلة لجمع التبرعات بعد أن ساورتها الشكوك حول مبادرات جمع التبرعات الحزبية والشعبية (1474)، كما أن شعارات دعم القضية الجزائرية التي رفعتها حكومتى بلافريج وعبد الله ابراهيم لم ترق إلى حجم الاهتمام الواجب إبدائه، مما جعل حزب الشورى والاستقلال المعارض ينتقد أدائهما إزاء مسألة التضامن مع الجزائر بحددة (1475)، ولم يكن الفاسي ليقدم دعمه لجهة التحرير الوطني لولا التطمينات التي قدمت له بخصوص النظر في مسألة الحدود بعد استقلال الجزائر والتصميم على إشادة وحدة مغاربية تضيق معها نقاشات الحدود الجغرافية بما في ذلك الفصل بين المغرب وموريطانيا، وهكذا أعلن الفاسي تأييده للقضية الجزائرية وأكره على عدم إثارة مشكلة الصحراء " أما علاقتنا المقبلة مع أخواننا وجيراننا الجزائريين فلا يمكن أن يلحقها أي اختلاف لأنهم ونحن مصممون على تحقيق وحدة المغرب العربي وبنائه على أساس ما قررناه في مؤتمر طنجة (1476).

وقد أكدت الثورة الجزائرية على كسب جميع الأحزاب والمنظمات الجماهيرية نقضيتها التحررية دون أن يكون ذلك على حساب مبادئ علاقاتها المغاربية والتي تقوم على

1473 المصدر نفسه .

1474 انظر الجنيدى خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج2 مرجع سابق ص – ص، 514–515 وقد كان الحزب يقوم بحملة جمع تبرعات جلود الاضاحي لصالح الجزائر، ولا يقدم منها سوى الجزء اليسير .

1475 انظر بلقزيز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 72

1476 انظر علال الفاسي: عقيدة وجهاد، مصدر سابق، ص، 127.

أساس التضامن الشعبي والرسمي خدمة لمشروع تصفية الاستعمار الإمبريالي ووحدة المغرب العربي

وأظهر المغرب باستمرار مؤازرته للقضية الجزائرية واعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وقام بتسهيل نشاطاتها في المغرب، إذ وجدت بعثتها وقيادة جيش الحدود وخاصة وزارة شمال إفريقيا تجاوبا في تنسيق نشاطها، وأفاد العمل السياسي في تثمين العمل المشترك وتجاوز الخلافات والمشاكل القائمة (1477)، وهو امر جعل المغرب يحرص على دعم القضية الجزائرية ومناصرتها في المحافل الدولية والإقليمية (1478)

وفي صيف 1959 وجهت الأنظار إلى الدعوة التي وجهها ديغول لمقابلة محمد الخامس، وعاد الحديث عن دور الملك المغربي ووساطته في القضية الجزائرية، وقد بذل الأمير الحسن مساع حثيثة لبحث المشكلة الجزائرية مع المسؤولين الفرنسيين والجزائريين وأعلم القادة الجزائريين عن رغبة الحكومة الفرنسية في إيجاد تسوية للمشكلة مطالباً إياهم بإبداء ليونة في الموقف واتخاذ المبادرة (1479)، ويبدو أن محمد الخامس والأمير الحسن أحسا بأهمية التدخل لدى طرفي النزاع ومساعدتهما على مراجعة مواقفهما المتشددة من المشكلة باعتبار أن إطالة أمد الحرب لن يكون في صالح الجميع (1480)، ولكن المقترح المغربي الذي تداولته الصحف ويقوم على تقاسم السلطة بين الجزائريين والمعمرين وفق خطة حل المشكلة القبرصية لم يعجب قادة الحكومة المؤقتة واعتبروا قبوله خطأ فادحا (1481)

وقد اعتمدت سياسة المغرب منذ التخلي عن مشروع طنجة سبيل الوساطة في حل المشكلة الجزائرية بالشكل الذي يمكن المغرب من الحفاظ على علاقاته الطيبة مع فرنسا ويرضي إلى حد ما الجزائريين في حين أن هذه الخطوات عدت في نظر جبهة التحرير الوطني تراجعاً عن التزامات المغرب أمام التهديد والترغيب الفرنسي، ولا تحل المشكلة الجزائرية لأن فرنسا رفضت من قبل عروض الوساطة .

وعشية مقابلة محمد الخامس ديغول قام وفد هام من الحكومة الجزائرية المؤقتة بزيارة المغرب خلال الفترة ما بين 11 ماي إلى 30 ماي 1959، أجرى خلالها عدة مباحثات مع المسؤولين المغربيين خصت علاقات الطرفين ووقفت على المشاكل التي تعترض نشاط الثورة

1477 شهادة عبد الحميد مهري . مقابلة مع الباحث

1478 نذكر أساسا بدعم المغرب للقضية الجزائرية على المستوى العربي والإفريقي والأممي .

1479 أجرى محادثات مع وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس منتصف افريل 1959 ، انظر ، العامل ، عدد 16

افريل 1959

1480 L'EXPRESSE :du 14 Avril 1959

1481 LE MONDE :du 01/3/ 1959 .

في المغرب، وفي يوم 18 ماي التقى الوفد المشكل من كريم وبوصوف ومهري بالملك محمد الخامس وتباحث معه مطولا الظروف التي تمر بها الثورة الجزائرية، وصدر إثرها بلاغ أكد أن المباحثات تناولت القضية الجزائرية وأن الملك محمد الخامس "...أكد من جديد أن الجزائر ما تزال هي محور مشاغله وأن الشعب المغربي متضامن مع أخيه الشعب الجزائري وأنه يساتده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الأساسي لتشييد وحدة المغرب العربي وتمتين استقلاله، وتحصين مصيره..."⁽¹⁴⁸²⁾، ولا يفصح البلاغ عن طبيعة المشاكل التي ناقشها

الطرفان وعن حلولها، ولا عن مضمون الوساطة التي سيطرحها محمد الخامس على الجنرال ديغول .

ويبدو على ضوء طول المدة التي قضاها الوفد الجزائري، ولقاءاته المتعددة مع الأمير الحسن وأعضاء الحكومة وبعض الشخصيات الفاعلة أن الحكومة الجزائرية المؤقتة جاءت لمناقشة القضايا التي تعكر علاقاتها مع المغرب وتسوية المشاكل المعرقة لنشاط الثورة، وفي ظل تكتم مصادر الطرفين عما دار في هذه اللقاءات من نقاش يبدو أن قضية الحدود عادت لتطرح وتعكر العلاقات، خاصة وأن المغرب عزم مناقشتها مع الطرف - الفرنسي، وأن أحداث الجنوب المغربي كانت تثير قلق الجزائريين، وقد استجاب الملك لبعض المطالب الجزائرية خلال اللقاء ووعده بأخذ ملاحظات جبهة التحرير في مشروع الوساطة السياسي المقترح على ديغول⁽¹⁴⁸³⁾، وطمانت الحكومة الجزائرية المؤقتة إثرها "بأن ملك المغرب يدرك جيدا مشكلتنا، ويمكن أن يتحدث عنها بصورة فعالة" وأكدت أن المناورات الفرنسية لا يمكنها أن تؤثر على تضامن المغرب العربي مع القضية الجزائرية⁽¹⁴⁸⁴⁾

وكان لقاء ديغول محمد الخامس في جوان 1959 مفيدا في مناقشة جوانب القضية الجزائرية، حرص خلاله الملك محمد الخامس على المطالبة بالإسراع بحل القضية الجزائرية وإطلاق سراح زعماء جبهة التحرير الوطني المعتقلين ووعده ديغول بأنه سيبحث الجزائريين على

1482 انظر المجاهد، ع 43 (1 جوان 1959) .

1483 شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث .

1484 انظر البيان الرسمي باسم الحكومة، المجاهد ع 44 (14 جوان 1959) ص 12.

نهج الخيار السلمي معربا له أن المغرب لا يمكنه عدم مساعدة الثورة الجزائرية، وهي مساعدات أكد بشأنها ديغول أنها تسبب مصاعب محدودة لفرنسا (1485)

وكان لاعتراف ديغول بحق تقرير مصير الشعب الجزائري صداه الواسع في المغرب، إذ عبرت الحكومة المغربية عن ارتياحها للمبادرة ولرد الحكومة الجزائرية، موضحة أن استعداد الطرفين للتفاوض " يدل على أن المفاوضات وقعت فعلا، إن جواب الجزائريين يعد خطوة كبيرة في طريق التفاوض " (1486)، وقد أظهر المغرب خلال هذه المرحلة مؤازرته للقضية الجزائرية خاصة بعد أن تبين أنها أخذت طريقها للعلاج مع مطلع عام 1960، ولم يقتصر الأمر على المساندة السياسية بل سجلنا تغيرا جذريا في علاقات المغرب مع الثورة الجزائرية في اتجاه دعم نشاطها العسكري والحد من الضغوط والمشاكل التي تعترض الجزائريين داخل المغرب (1487).

وعلى ضوء ما سبق يمكننا التأكيد على أن العلاقات المغربية الجزائرية عرفت تأزما حادا خلال الفترة ما بين 1958-1960 فعلى الرغم من الآمال التي فجرها مؤتمر طنجة إلا أن مجيء ديغول للسلطة والضغط المفروضة على المغرب جعلت الحديث عن مشروع الوحدة والتضامن يتحول إلى البحث عن علاج لتلك الأزمات الحقيقية التي اصطدمت بها جبهة التحرير الوطني وأدت مخططات مغربة المناطق الحدودية (بشار و تندوف) إلى نشوب صراع مسلح وخلاف سياسي عميق، تسببت فيها المطامح القطرية الضيقة، التي رمت بنقلها على العلاقات الأخوية التي كانت الثورة الجزائرية تطمح إلى إرسائها في إطار الأخوة ووحدة المغرب العربي .

¹⁴⁸⁵ Charles DEGAULLE : Mémoires d'espoir. T1.le renouveau 1958 – 1962. plon,Paris, 1970,p 131

¹⁴⁸⁶ انظر المجاهد، ع 52 (5 أكتوبر 1959) ص 6.

¹⁴⁸⁷ انظر تقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية في المغرب عن مقابلاته لوزير الداخلية المغربي A.N.A.

المبحث الخامس

تطور العلاقات الجزائرية الليبية وانعكاساتها على الثورة الجزائرية

لقد أكدت ليبيا دعمها ومساندتها للثورة الجزائرية بشكل طوعي وغير مشروط، وأبدى نظامها السياسي خلال هذه المرحلة تضامنا في المجالين السياسي والعسكري، لم يتأثر بالطموحات القطرية ولا بالخلافات الإيديولوجية، وهكذا وبخلاف وضح العلاقات المتأزم مع تونس والمغرب سجلت العلاقات الجزائرية الليبية تحسنا ملحوظا و متميزا، سنحاول رصده وتوضيح أسبابه ومظاهره .

أولاً- دوافع ومظاهر ايجابية الموقف الليبي :

لقد سجلنا خلال نهاية عام 1957 مواقف ليبية رسمية متذبذبة من دعم الثورة الجزائرية، ترجع بالأساس إلى المخاطر التي كانت تعصف بها والى التهديدات الفرنسية، إذ دفعها اعتداء فرنسا على منطقة إسبانيا إلى رفض اعتماد أراضيها منطلقا لمهاجمة القوات الفرنسية، واستمالت الإغراءات الفرنسية بعض أركان الحكومة لعقد اتفاقية نقل بترول الجزائر عبر الأراضي الليبية، ووصل الأمر إلى تعطيل مرور الأسلحة برا عبر برقة بحجة تأمر المصريين على سيادة ليبيا، ولكن الموقف الليبي سرعان ما اظهر ايجابيته في دعم الثورة الجزائرية وإرساء علاقات التعاون مع المسؤولين الجزائريين، وذلك لتوفر عوامل مشجعة نذكر منها أساسا .

- 1- الموقف الايجابي للملك إدريس السنوسي وقناعته بضرورة المضي في دعم الثورة الجزائرية حتى تحقق انتصارها، وقد كان يتدخل باستمرار لدى السلطات الحكومية والعسكرية للتجاوب مع مطالب دعم الجزائريين بكل السبل الممكنة .
 - 2- قوة التحالف الشعبي المتنامية والداعية إلى تفعيل التضامن مع الجزائريين، اذ شككت بمبادراتها التضامنية ومساعدتها عامل ضغط على السلطات الليبية لاتخاذ مواقف أكثر ايجابية .
 - 3- كون طبيعة أشكال التضامن المقدمة للثورة الجزائرية لا تورط السلطات الليبية بشكل مباشر، خاصة وأنها أخذت طابعا سريا وكانت مبادرات شعبية تلقائية لا يمكن للسلطات التدخل والحد منها .
- إن المهام التضامنية التي أوكلت لليبيا لم تكن محرجة لعلاقتها مع الثورة الجزائرية، فهي مقتصرة على نقل الأسلحة والمؤونة دون أن تمتد إلى نشاط القواعد الخلفية ومرابطة الفرق العسكرية مثلما كان الحال بالنسبة لتونس والمغرب، كما أن ليبيا لم تشارك في مؤتمر طنجة ولم يترتب عنها أي التزام أو يسجل تراجع في موقفها، وقد اجتهدت في عدم التدخل في شؤون الجزائريين، وتؤكد أن ارتباطاتها مع جبهة التحرير الوطني اندرجت في إطار التضامن الحقيقي والطوعي ولم تكدرها أية خلافات حادة أو أزمات (1488)

وخلال عام 1958 تدعمت البعثة الجزائرية في طرابلس بمصالح وهايكل جديدة وتقوى حضور الثورة الجزائرية، وقد أعيد تنظيم البعثة في أوت 1958 لتشمل مكتب الشؤون الخارجية الخاص بمهمة النشاط السياسي والدبلوماسي ومديرية الإمداد والتسليح التي تنهض بمهمة التسليح الحيوية⁽¹⁴⁸⁹⁾، وخلال هذه السنة تقوى التضامن الشعبي الليبي مع الثورة الجزائرية بشكل ملفت، فأصبحت أسابيع التضامن مع الجزائر تنظم بمساهمة جماهيرية فاعلة وبحضور المسؤولين الليبيين، واستطاعت بذلك " لجنة مناصرة الثورة الجزائرية " إن توحد الموقف التضامني الشعبي والحكومي وان تقوم بتعبئة واسعة لمساندة الجزائر والتضامن معها ماديا ومعنويا⁽¹⁴⁹⁰⁾، وقد تجندت القوى الوطنية للدعوة إلى تضامن أكبر مع الثورة الجزائرية وتعالق أصواتها في مجلس البرلمان وعبر الصحف وخلال المناسبات الوطنية، وخاصة خلال مناسبة أسبوع التضامن مع الجزائر الذي تنظم فيه الاكتتابات وتجمع التبرعات وتقام المهرجانات الخطابية، وقد ذكرت صحيفة المجاهد أن أسبوع التضامن الذي شرع فيه يوم 30 مارس 1958 بليبيا كان مهرجانا متميزا وحافلا بمظاهر التضامن المادية و المعنوية⁽¹⁴⁹¹⁾، و أبدى أعيان ليبيا ومسؤوليها ضروبا مختلفة من الدعم أشاد بها المسؤولون الجزائريون في ليبيا⁽¹⁴⁹²⁾، إذا كانوا يخصصون منازلهم وفنادقهم لراحة الجزائريين ويستقبلونهم بحفاوة وينظمون الحفلات على شرفهم، ونذكر من بين أولئك الذين احتضنوا الثورة وقضية الجزائر وبذلوا في سبيلها الغالي والرخيص يوسف مادي الذي بنى مدرستين داخليتين لأطفال الجزائر⁽¹⁴⁹³⁾، ومحمود صبحي الذي ترأس لجنة جمع التبرعات، ورافع عن مسالة دعم الجزائر في المجلس النيابي أمام السلطات الحكومية، وسعد الشريف الذي سخر كل إمكانياته ونشاطه التجاري لخدمة الثورة ولم يتوان عن استخدام نشاطه التجاري في تهريب الأسلحة مثله مثل الهادي المشيرقي وسالم شليك وعابد السنوسي⁽¹⁴⁹⁴⁾، وأما المناضل ابراهيم المشيرقي فيحتل بين هؤلاء جميعا نصيب السبق في خدمة الثورة الجزائرية والدعوة للتضامن معها، إن تضامنه يمثل بحق مسيرة مناضل ملتزم في الدفاع عن

¹⁴⁸⁹ انظر تقرير أو عمران حول إعادة تنظيم قاعدة ليبيا بتاريخ 14 أوت 1958 G.R.R.A., B 4, DOS 4 : **A.N.A.**

¹⁴⁹⁰ تم خلال أسبوع التضامن مع الجزائر جمع مبالغ مالية قدرنا بأكثر من تسعة وعشرون مليون جنية ليبي. انظر

تقرير " لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر " دار المحفوظات ،طرابلس

¹⁴⁹¹ يحتفظ الهادي المشيرفي بارشيف ثري وقد نشر عشرات الرسائل الموجهة الى الزعماء والشخصيات الدولية ،وكذا مراسلاته مع قادة الثورة الجزائرية ، وقد وجه في افريل 1958 رسالة الى ممثلي المؤتمر الشعبي العربي يطرح فيها مشروع لجنة عربية لمناصرة الثورة الجزائرية، لكن هذا المشروع لم يرى النور. انظر الرسالة

A.N.A.: G.P.R.A B 4. DOS. 4-6.

¹⁴⁹² انظر **المجاهد** ، ع 22 (15 افريل 1958) ص 7.

¹⁴⁹³ انظر محمد الصالح الصديق : **المصدر السابق**، ص - ص، 162-156

¹⁴⁹⁴ انظر محمد ودوع : **المرجع السابق**، ص - ص 96-94

القضية الجزائرية، استثمر أمواله وأملاكه و جهوده لخدمتها، وبذل جهدا كبيرا في استنهاض همم الليبيين للوقوف إلى جانب الجزائر المكافحة، وقد كان يغتتم المناسبات الوطنية وانعقاد المؤتمرات الإقليمية والدولية فيراسل الملوك ورؤساء الدول والهيئات والمنظمات يدعوهم إلى مساندة القضية الجزائرية (1495)

وقد عقدت الفعاليات الجماهيرية في أكتوبر 1958 المؤتمر الشعبي الليبي وطالبت فيه بتضامن اكبر مع الجزائر، وبذل كل الجهود لمساعدة الشعب الجزائري في كفاحه (1496)، وهكذا اعتبرت جبهة التحرير الوطني التضامن الليبي نموذجا للتضامن الحقيقي والفعال، فرغم الإمكانات الضعيفة للشعب الليبي فقد قدم الشيء الكثير خلال أسابيع التضامن، وساند وأزر القضية الجزائرية في المناسبات الاحتفالية، ورد بقوة على السياسة الفرنسية، وقد دعمت مبادرات الشخصيات الليبية رسوخ التضامن الليبي الشعبي وساهمت بفعل تأثيرها السياسي في الضغط على المواقف الرسمية لتجسد التضامن الحقيقي مع الثورة الجزائرية، وكانت تلجا في بعض الأحيان إلى شجب المواقف الرسمية وانتقادها، مما جعل الرسميين الليبيين يواكبون هذه السياسة التضامنية ويوجهون سياستهم لخدمة القضية الجزائرية .

في بداية عام 1958 أفشلت تدخلات المسؤولين الجزائريين والمتضامنين الليبيين مسعى الحكومة الليبية في عقد اتفاقية مع فرنسا لتميرير بترول الجزائر، وهي اتفاقية تضر بموقف جبهة التحرير الوطني إزاء مسألة الصحراء، ولم تنجح مساعي فرنسا في توريث ليبيا في هذه الاتفاقية الاقتصادية بفضل الضغط الشعبي الذي سلط على الحكومة وتدخل الملك ادريس لإيقاف المفاوضات لقد اقترحت فرنسا في عرضها المغربي على الحكومة الليبية تمرير أنبوب غاز ايجلي عبر أراضيها بمقابل مالي معتبر، وأملت الحكومة الليبية في عقد الصفقة لتجاوز الأزمة المالية التي كانت تعيشها اثار قطع المساعدة البريطانية وكذا وعود فرنسا بعدم استغلال الأنبوب إلا بعد ثلاث سنوات وتكون الجزائر عندها قد حصلت على استقلالها، وكل هذه الحجج لم تقنع كثير من العناصر الوطنية التي سعت لمنع التوصل إلى أي اتفاق في هذا الشأن، فسربت المعلومات إلى بعض رجال البرلمان ولجنة مناصرة الثورة الجزائرية ، وفرض البصيري الشلحي تعيين محمد عبد الكافي على رأس الوفد الليبي المفاوضات على الرغم من معارضة الحكومة (1497)، ويوضح تقرير بشير القاضي أن المفاوضات شرع فيها مطلع عام 1958 بصورة سرية إلا أن شكوك بعثة جبهة التحرير الوطني دعتهما للتحري في الموضوع، وبلغها بان البصيري الشلحي وعبد الكافي يخططان لإفشال مسعى الحكومة، وعملت بعثة

1495 انظر مذكراته، الهادي المشيرفي: المصدر السابق . ومحمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص -

ص169-182

1496 محمد الصالح الصديق : المصدر نفسه، ص - ص، 87 - 88.

1497 انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا حول مشروع تمرير البترول المقترح بتاريخ 3 أفريل

1958، " Rapport concernant les pipes - lines " B 4. DOS 4 6 .A.N.A. ; GPRA

الجبهة بلبيبا على إثارة الأوساط الشعبية والبرلمانية بغية التتديد بمشروع التعاون مع فرنسا والضغط على الحكومة لقطع مفاوضاتها (1498)، وأثيرت فعلا حملة ضد مشروع الاتفاقية وتعرض رئيس الحكومة لمسائلة نواب البرلمان، وقد ذكرت جريدة الرائد أن المفاوضات أثارت نائرة الشعب الليبي ونوابه في البرلمان فسارعت الحكومة إلى قطع هذه المفاوضات معتبرة أن الاتفاقية تضر بمصلحة الثورة الجزائرية (1499)، وأكد بشير القاضي أن تدخل الملك ادريس كان حاسما بعد اطلاعه بالأمر، إذ أصدر أمره بتوقيف المفاوضات مع الفرنسيين ، منددا بمثل هذه السياسات التي تعارض مصالح الشعب الجزائري (1500)

وإن كانت ليبيا سجلت موقفها التضامني مع الكفاح الجزائري فان فرنسا تمكنت من عقد الاتفاقية مع تونس في أواخر جوان 1958 ،وتدخلت ليبيا لتشجب مثل هذا السلوك الانتهازي الذي لا يخدم قضية الجزائر (1501)، وسجلت جبهة التحرير الوطني إشادة بالموقف الليبي بقولها أن مشروع الاتفاقية "...تم رفضه من قبل ليبيا حكومة وشعبا وضحت ليبيا بالفوائد والأرباح التي كانت ستتحصل عليها من ذلك المشروع" (1502) ،وبعث كريم بلقاسم باسم جبهة التحرير الوطني برقية شكر إلى رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار هناك فيها على موقفه المتضامن مع الشعب الجزائري خاصة فيما تعلق بقطع ليبيا لعلاقتها مع فرنسا برفضها مشروع مرور البترول عبر أراضيها واعتبر ذلك دفعا معنويا للشعب الجزائري لاستكمال نضاله و كفاحه (1503)

ويؤكد هذا الموقف على تفهم ليبيا لمواقف جبهة التحرير الوطني من مشاريع الصحراء، ويوضح حقيقة الدعم اللامشروط لكفاح الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار وعلى الرغم من استبعاد ليبيا من مؤتمري وحدة المغرب العربي (طنجة والمهدية) إلا أنها أكدت على ارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، واستعدادها للانضمام لوحدة المغرب العربي خدمة لكفاح الشعب الجزائري .

ثانيا: تجاوب ليبيا مع مشروع وحدة المغرب العربي خدمة للجزائر

1498 **IBID**

1499 انظر جريدة الرائد ،عدد يوم 26 جوان 1958.ص.1.

1500 انظر ،تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بلبيبا ،6 ،4 ،DOS .B4 ،GPR.A :A.N.A.

1501 اوضح بشير القاضي الذي سلم رئيس الحكومة الليبية مذكرة جبهة التحرير الوطني بخصوص القضية والخلاف التونسي بان رئيس الحكومة اكد له صراحة بان ليبيا من الملك الى اخر رجل من الشعب الليبي قد صدموا بابرام هذا الاتفاق الذي لا يهدف الا الى تاخير وقف الحرب في الجزائر انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بلبيبا بتاريخ 27 جويلية 1958.4-5 ،DOS ،B 4،GPR.A :A.N.A.

1502 المجاهد ،ع 27 (22 جويلية 1958) ص 1.

1503 انظر الرائد ،ع 15 مارس 1958.

لم توجه الدعوة لليبيا لحضور مؤتمر طنجة لأسباب عديدة ، ترجع أساسا إلى عدم وجود تقارب حقيقي بين الأحزاب المغاربية والأحزاب السياسية الليبية ، واختلافهم حول مسألة هل تعتبر ليبيا طرفا ضمن المغرب العربي أم لا، خاصة وان ليبيا كانت توالي مصر الناصرية (1504)، ولكن التبرير الذي قدمه المؤتمرين للمسؤولين الليبيين ارتكز على أسباب تقنية مؤكدين أن ضيق الوقت لم يسمح بتوجيه الدعوة لمشاركة ليبيا، وقد أكدت جبهة التحرير الوطني على ضرورة إشراك ليبيا في هذه الوحدة وكلف وفد المؤتمر (عباس الأدغم ابن بركة) بزيارة ليبيا وإطلاع الملك والحكومة على مقررات المؤتمر والتعرف على مدى استعدادها لمباركة هذه المقررات، وأكد الملك موافقته على مقررات طنجة وأنه سيحيلها إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة (1505)، وقد دعى البرلمان الليبي إلى مباركة مؤتمر طنجة وتجسيد مقرراته، وأكدت الحكومة الليبية توافق تلك المقررات مع سياستها خاصة ما تعلق منها بمسألة دعم استقلال الجزائر وعلنت استعدادها للمشاركة في المؤسسات الفيديرالية للمغرب العربي (1506)

ولئن أظهرت الحكومة الليبية استيائها من عدم إشراكها في الاستشارات المتعلقة بقضايا المغرب العربي وغضبها من تجاهل دعوتها لمؤتمر المهديّة الا انها أكدت باستمرار اهتمامها بقضايا المغرب العربي والجزائر خصوصا، وعقدت مبكرا اتفاقية مع تونس في هذا الشأن ووافقت على مقررات طنجة (1507)، فكيف تسنى للمؤتمرين تجاهل دعوتها لمؤتمر تجسيد المقررات وتشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة .

لقد بادرت الحكومة الليبية للاتصال بالطرف الجزائري باعتباره الطرف الأكثر انسجاما معه لتعبر له عن استيائها من التجاهل المغاربي لها، وحضر إلى بنغازي وزير الخارجية دباغين والمدني على عجل يوم 22 جوان 1958، واجتمعا برئيس الحكومة عبد المجيد كعبار ووزير الخارجية وهبي البوري، واستمعا منهما إلى شكوى ليبيا واحتجاجها على عدم دعوتها لحضور مؤتمر المهديّة، واستيائها خاصة من التونسيين والمغربيين، وطلب كعبار من دباغين تبليغ استياء ليبيا من أطراف المؤتمر، وقد حاول دباغين والمدني بدبلوماسية الحفاظ على الموقف الليبي المتضامن مع الثورة الجزائرية، و تبرير مواقف جبهة التحرير الوطني وحقيقة ما جرى في المؤتمر، وأوضحا أن دعوة ليبيا لمؤتمر

1504 انظر حول هذه الأسباب شهادة ، مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث .

1505 انظر، نص رسالة الملك ادريس الموجهة لرئيس المؤتمر علال الفاسي وتعليقه هذا الأخير على الموقف الليبي،

علال الفاسي : كي لانسى... ، مصدر سابق ، ص - ص ، 262 - 268.

1506 انظر تصريح رئيس الحكومة في هذا الشأن ، الرائد، عدد يوم 15 ماي 1958. ص 1.

1507 انظر تقرير رئيس بعثة الحكومة في ليبيا بخصوص لقاءه برئيس الحكومة الليبية والمؤرخ في

المهدية خاصة بعد أن وافقت على مقررات طنجة كان أمرا واجبا، وأنهما سيرفعان استياء ليبيا للمسؤولين لتفادي مثل هذا الخلل مستقبلا، ولكن يبدو أن لا احد رد على الاستياء الليبي بما في ذلك لجنة التنسيق والتنفيذ (1508)

و قد استدعى رئيس الحكومة الليبية من قبل رئيس بعثة الجبهة في ليبيا، ونقل له استياء ليبيا من عدم دعوتها لمؤتمر المهدية، وأكد له أن معلوماته تشير إلى أن " هذا الاجتماع هدفه الإعلان عن الحكومة الجزائرية حسب بعض المصادر وللأسف لحد الآن حكومتنا لم تتلق أية إشارة رسمية أو دعوة للمشاركة في هذا الاجتماع رغم أن مسألة تأسيس الحكومة الجزائرية تعنينا نحن أيضا مثلما تعني أشقائنا في المغرب وتونس(1509)، ويبدو أن الحكومة الليبية لم تكن مطلعة على أهداف المؤتمر، إذ لم يكن مخصصا لتشكيل حكومة جزائرية مؤقتة كما نقلت بعض الأوساط، وأمام التراجع المسجل في تجسيد قرارات طنجة لم تكن مسألة دعوة ليبيا مطروحة وانشغل قادة جبهة التحرير الوطني بمسألة مواجهة هذا التراجع، وفي ظل ذلك الغموض والتجاهل ابلى رئيس الحكومة الليبية تحفظه من الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إذا ما أعلن عن تأسيسها في مؤتمر تونس ولم تستشر ليبيا في الأمر متحججا بسببين :

- كون ليبيا وافقت على قرارات طنجة فلها حق الاستشارة مثلها مثل تونس و المغرب.

- لأن التزامات الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وتبعاتها تطال ليبيا كذلك ويمكن أن تتعرض للتهديد الفرنسي (1510)

لكن هذه التحفظات سرعان ما تبذرت بالتوضيحات التي قدمها بشير القاضي، وقد طمأن رئيس الحكومة بان قرار إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة لم يتخذ بعد وسيكون قرارا جزائريا وتستشار فيه ليبيا، وأفاد في تقريره للجنة التنسيق والتنفيذ أن علاقاته الوطيدة بالقصر ستدفع الحكومة الليبية لتجاوز تحفظاتها والاعتراف بالحكومة الجزائرية" لأننا تربطنا علاقات وطيدة مع وزير القصر البصري الشلحي وهذا الأخير كان دائما يجعل الملك يتدخل أمام الحكومة ويلي كل طلباتنا" (1511)، وهكذا يتبين أن ليبيا أظهرت جدية في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ولم تكن تحفظات رئيس الحكومة الليبية المذكورة لتقف عائقا أمام الانخراط في هذه الوحدة التي تخدم كفاح الشعب الجزائري وتعجل باستقلاله، وسوف تظهر مؤازرة فعالة للحكومة الجزائرية المؤقتة منذ لحظة إنشائها .

ثالثا – ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة وتطور العلاقات الرسمية

1508 انظر ، احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص-ص 390-391.

1509 A.N.A. :GPR, B 4, DOS 4-4 .

1510 انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا ، A.N.A., GPR, B4, DOS 4- 4

1511 IBID

بعد فشل مؤتمر المهديّة وتأزم العلاقة مع تونس والمغرب حافظت الثورة الجزائرية على علاقاتها الجيدة مع المسؤولين الليبيين، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تقيد التضامن الليبي بمقررات طنجة والمهديّة أو تأثره بالسياسة الديغولية أو بنشاط الثوار الجزائريين الذي لم يكن حضوره قويا بليبيا، وهذا ما ساعد على تأمين الموقف الليبي من أي كدر قد يضر بالدور الذي تلعبه ليبيا في دعم الثورة الجزائرية، فلقد باركت إنشاء الحكومة المؤقتة وأيدت موقفها السياسي وحافظت على تضامنها مع الكفاح الجزائري .

أفادت استشارة السلطات الليبية أن موقف الملك إدريس السنوسي سيكون في صالح الاعتراف بالحكومة الجزائرية على الرغم من تحفظات رئيس الحكومة الليبية (1512)، وعندما تبين أن مسألة إنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة سيكون قرارا جزائريا ويخدم مطامح كفاح الشعب الجزائري أوضحت الحكومة الليبية استعدادها المبدئي للاعتراف بها ودعمها وكانت ليبيا المبادر الثالث لتسجيل اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد إعلان تأسيسها بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958⁽¹⁵¹³⁾، وفي اليوم ذاته ابرق رئيس الحكومة بوثيقة الاعتراف الرسمية التي جاء فيها: " يسعدني جدا أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري المجاهد (1514)، وقد خلدت ليبيا هذا الإعلان في احتفالات شعبية عارمة عمت أرجاء البلاد، وألقى الملك إدريس بالمناسبة خطابا أوضح فيه دوافع الاعتراف بالحكومة الجزائرية معتبرا القضية الجزائرية قضية جميع الليبيين، وأن ليبيا تربطها بالجزائر روابط الدم والعقيدة والتاريخ ووحدة الأهداف والمجاورة وأنها ستواصل دعمها لقضيتها العادلة (1515)، وأما الخطاب الذي وجهه رئيس الحكومة فجاء فيه أن ليبيا تفتخر باعترافها الرسمي بالحكومة الجزائرية وأن ميلادها يعد خطوة مهمة في سبيل استقلال الشعب الجزائري (1516)، وطالب وكيل مجلس الشيوخ بتخليد يوم الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية عيداً قومياً عربياً (1517). وعلى الرغم من أن الاعتراف الليبي كان محل احتجاج السلطات الفرنسية (1518) إلا أن ليبيا لم تتوان في دعم مواقف الحكومة الجزائرية وتأييدها في المحافل الإقليمية والدولية (1519)، كما أظهرت

1512 **IBID**

1513 انظر، احمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 400.

1514 انظر، مصطفى طلاس وبسام العسلي : الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 340، و جريدة طرابلس الغرب، عدد يوم 22 جويلية 1958.

1515 أنظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 9 ديسمبر 1958

1516 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 22 سبتمبر 1958

1517 المصدر نفسه

1518 ذكر مصطفى ابن حليم سفير ليبيا في فرنسا أن وزارة الخارجية الفرنسية استدعته وقدمت له احتجاجا شديد اللهجة، وأنه اوضح للوي جوكس بان إنشاء الحكومة المؤقتة سيكون في صالح فرنسا وليس ضدها انظر، مصطفى ابن حليم : المصدر السابق ص - ص372-373.

شجبتها للسياسة الفرنسية وتنديدها بالجرائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري، ومن اجل التنديد بسياسة الإدماج واستفتاء 28 سبتمبر 1958 الذي قرره ديغول في الجزائر نظمت بعثة جبهة التحرير الوطني في ليبيا حملة واسعة بالتعاون مع السلطات الليبية، فقد أكد رئيس الحكومة عبد المجيد كعبار لرئيس البعثة تجند بلاده الكامل للتنديد بسياسة الإدماج، وتسخير " وسائل الإعلام والصحافة لمحاربة وكشف أعمال العنف الفرنسية بالجزائر "، وبلغه أن الحكومة الليبية ستبذل قصارى جهدها لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة المقبلة (1520).

لقد أكد الموقف الرسمي المتضامن مع الكفاح الجزائري تشجيع مبادرات المناصرة الشعبية، واطهر الشعب الليبي خلال المناسبات الاحتفالية وأسابيع الجزائر التضامنية تجنده و تأييده الفعال للجزائر، وكان أسبوع التضامن مع الجزائر الذي ترعاه " لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر " والسلطات الرسمية مظهرا من مظاهر التضامن الحقيقية مع الجزائر، وأما المناسبات الاحتفالية بأعياد الثورة فكانت محطة لتأكيد الدعم والمناصرة الشعبية والرسمية، فقد احتفلت ليبيا بحكومة وشعبا بأسبوع التضامن مع الجزائر في أوائل مارس 1958، وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الحكومة بالمناسبة، دعى إلى تضحية اكبر وإلى تعاون عربي مشترك لإنقاذ الجزائر، وأكد بان قضية الجزائر هي قضية جميع العرب (1521)، فقد احتفل مثلا الشعب الليبي بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية في تجمع حافل بينغازي يوم 1 نوفمبر 1959، ألقى خلاله رئيس الحكومة الليبية خطابا مطولا مجد فيه بطولات الثورة الجزائرية وانتصاراتها، ودعى إلى ضرورة تجند الشعب الليبي لمساندة الجزائر بكل إمكانياته، مؤكدا أن ليبيا لم تتوان ملكا وحكومة وشعبا في الوقوف إلى جانب كفاح الجزائر (1522)

إن توافق الموقف الليبي الشعبي والرسمي على ضرورة المساندة اللامشروطة لكفاح الشعب الجزائري، وحياده وعدم تدخله في شؤون الثورة وتوجهاتها السياسية سمح للمسؤولين الجزائريين بإدارة نشاطهم بحرية في ليبيا وبأداء مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه، وإقامة عدة مراكز عسكرية على الحدود الليبية الجزائرية، والاستفادة من الدعم السياسي والدبلوماسي الليبي، فقد تجاوزت السلطات الليبية مع مطالب تمرير الأسلحة برا و بحرا وجوا، وغضت الطرف عن النشاط السري الذي

1519 انظر طرابلس الغرب ، عدد يوم 17 ديسمبر 1960.

1520 انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا بخصوص مقابله لرئيس الحكومة الليبية والمؤرخ في 13

جوان 1858 ، A.N.A. , GPR, B 4, DOS 4-14.

1521 جريدة الرائد ، عدد يوم 08 مارس 1958 .

1522 انظر، المجاهد ، ع 55 (16 نوفمبر 1959)

نهض به بوصف اعتمادا على المساعدات الثمينة للمتعاونين الليبيين⁽¹⁵²³⁾، ووصل بها إيثارها إلى أن تستبدل الأسلحة غير الصالحة الموجهة لجيش التحرير الوطني بأسلحة حديثة كان الجيش الليبي في أمس الحاجة إليها⁽¹⁵²⁴⁾، كما عبرت ليبيا عن مساندتها التلقائية لمواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة دون أن تبدي أية تدخلات أو ضغوط على خيارات الثورة السياسية والإيديولوجية، وهكذا وعلى خلاف بعض الدول العربية التي ارتبط دعمها للجزائر بشروط وضغوط ومساومات (مصر، تونس، المغرب) فإن ليبيا أبدت دعما غير مشروط افرز تحسنا مستمرا لعلاقتها مع قيادة الثورة وعبر عن التضامن الحقيقي وصدق المؤازرة الأخوية لكفاح الشعب الجزائري، وقد نددت الحكومة الليبية بالضغوط والمساومات التي سلطتها بعض الدول على توجهات الحكومة الجزائرية المؤقتة، واعتبرت أن هذا السلوك لا يخدم الثورة الجزائرية والتضامن العربي والمغربي⁽¹⁵²⁵⁾.

إن مبادئ التضامن الليبية هذه جعلت قيادة الثورة الجزائرية تكن تقديرا واحتراما معتبرا للسلطات الليبية، وتعد ليبيا طرفا محايدا في تضامنه اللامشروط وملجأ آمنا لمؤسساتها السياسية كلما شعرت بالضيق في القاهرة أو في تونس، فلقد نقلت بعض مكاتبها ومصالحها إلى طرابلس عندما نشب الخلاف مع تونس بسبب اتفاقية إيجلي⁽¹⁵²⁶⁾، وعزمت على نقل مقر الحكومة المؤقتة إلى ليبيا عندما تصاعدت أزمتها مع السلطات المصرية في بداية عام 1959⁽¹⁵²⁷⁾، كما اختيرت ليبيا مقرا لعقد أهم الاجتماعات المصرية للثورة الجزائرية ومنها مؤتمرات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي إطار من السرية التامة أنشأت في طرابلس مديرية التوثيق والاستخبارات التي توجه السياسة العامة للحكومة الجزائرية المؤقتة⁽¹⁵²⁸⁾

لقد أكدت قيادة الثورة على رعاية التضامن الليبي مع الثورة الجزائرية وتحييده عن أي مشاكل أو أزمت قد تثيرها التدخلات المصرية أو ردود الفعل الفرنسية، وكانت تحرص على توجيه التضامن الشعبي لخدمة أهدافها السياسية والكفاحية من خلال علاقاتها الوطيدة مع لجنة جمع التبرعات لمساعدة

¹⁵²³ نذكر أن ليبيا كانت خزان الثورة من الأسلحة، وقد خطط بوصوف لإدخال شحنات منها إلى جيش الحدود الفرنسية عبر المغرب، فاعتمد على علي سعد الشريف في نقل حمولة الأسلحة على أنها بضاعة لوز ينقلها ممثل شركة Metchell and lipya إلى المغرب وعندما اكتشفت السلطات المغربية والليبية الأمر غطت علنية، انظر، ودوع محمد: المراجع السابق، ص 199، وقد اعتمد بوصوف كذلك على شركة أبناء المشبوفي في اشتراء حمولات أسلحة من إيطاليا نقلت بواسطة الطائرات إلى ليبيا انظر الهادي المشيرفي: المصدر السابق، ص 477-483.

¹⁵²⁴ انظر محمد الصالح الصديق: المصدر السابق، ص 70.

¹⁵²⁵ انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 16 نوفمبر 1958.

¹⁵²⁶ Redha MALEK op cit p 149

¹⁵²⁷ انظر فتحي الديب: المصدر السابق، ص 428.

¹⁵²⁸ Mohammed GUENTARI, : op .cit ,T 2, p –p, 705-706

الجزائر، وتواصل توطيد علاقاتها مع أطراف السلطة الثلاثة: الحكومة والملك وناظر الشؤون الملكية، ويوضح لنا رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا في تقريره جانبا من خطة إدارة هذه العلاقات، ومدى تجاوب هذه الأطراف مع دعم الثورة الجزائرية، إذ يذكر انه كان حريصا على تجنيد الأطراف الثلاث لتلبية طلبات الثورة ويستعين بالقصر على الحكومة التي كانت تبدي بعض التردد، وذلك رغم أن رئيس الحكومة أكد في جويلية 1958 انه "على استعداد لتلبية طلباتنا في أي وقت، ولاستقبالنا ومساعدتنا لتذليل كل الصعوبات التي يمكن أن تصادف نشاطنا" (1529)، واجتمع بشير القاضي كذلك مع البصيري الشلحي الذي أفصح له أن الملك يود معرفة ما إذا كانت السلطات تقوم بواجبها في مساعدة الجزائر وخصوصا رئيس الحكومة، فأجابه انه " إلى جانب موقف الملك معنا فإنه دائما يبين استعداده لمساعدتنا"، وأكد له الشلحي استعداده التام لخدمة الثورة الجزائرية والتوسط لدى الملك ليزيل أية صعاب أو مشاكل يمكن أن تواجه الجزائريين من طرف الحكومة أو الوزراء (1530) ، ويوضح هذا التقرير تجاوب الملك والبصيري الشلحي مع مطالب مساعدة الثورة الجزائرية، وتدخلهما أمام السلطات التنفيذية والعسكرية من اجل ذلك، والحقيقة أن المشاكل التي كانت تعترض نشاط الثورة كانت هينة، وترتبط أساسا بالرقابة الصارمة لسلطات برقة العسكرية على مرور الأسلحة، وبمماطلات تطال الخدمات الفصلية والإعانات المالية، ومضايقة تحرك وحدات جيش التحرير في إقليم فزان المحاذي للجزائر وكانت المباحثات الثنائية تقض هذه المشاكل ويتدخل أحيانا الملك أو البصيري الشلحي ليفرض على الحكومة مساعدة الجزائر بكل الإمكانيات المتوفرة وفي كل الأحوال كانت الحكومة تنساق بإرادتها أو بضغوط الجماهير أو تدخلات القصر لأجل التضحية بالمصلحة الليبية مساعدة للجزائر .

إن المساندة التي لقيتها الثورة الجزائرية في ليبيا كانت محل تقدير وامتنان المسؤولين الجزائريين، وقد أكدوا باستمرار على العلاقات الودية التي تجمعهم مع السلطات الليبية، وأشادوا بالمساعدات التي تلقتها الثورة الجزائرية وبمواقف الملك إدريس المشرفة (1531)، وقد كانت ليبيا محطة لزيارة قادة الثورة واختارتها الحكومة الجزائرية المؤقتة لتكون على رأس الدول العربية التي قررت زيارتها في بداية عام 1959، واستقبلت ليبيا وفد الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس يوم 12 فيفري 1959 استقبالا رسميا وشعبيا حافلا، وأجرى الوفد عدة اتصالات مع السلطات الليبية وزار عدة مدن لقي بها حفاوة شعبية، وتلقى خلال مقابله مع الملك تأكيدا على استمرار ليبيا في دعم للكفاح الجزائري

1529 انظر تقرير بعثة جبهة التحرير الوطني بخصوص مقابله لرئيس الحكومة الليبية A.N.A., GPRA, B4,

DOS 4-14.

1530 A.N.A.:GPRA ,B4; DOS, 4 14

1531 شهادة أحمد محساس ، مقابلة مع الباحث.

ومساندتها المطلقة لقضية تحرير الجزائر⁽¹⁵³²⁾، وفي ختام الزيارة وجه فرحات عباس خطابا للشعب الليبي أشاد فيه بتضامنه وأسدى شكر حكومته للملك والحكومة والشعب الليبي على الحفاوة التي استقبلوا بها وعلى مساعدتهم الفعالة لثورة الجزائر، وأوضح بوصوف في تصريح له بان الوفد الجزائري لمس من خلال مقابلته للملك وللمسؤولين الليبيين " حرص ليبيا على مساندة الجزائر "(1533)، ويبدو أن هذه الزيارة حققت نتائج هامة لصالح الثورة الجزائرية وزادت في تأجيج التضامن الشعبي، وقد أكد مسؤولي بعثة الحكومة الجزائرية في ليبيا على "ارتفاع حرارة التعاطف والتضامن مع الجزائر واشتداد التحمس للجزائر وثورتها إلى حد بعيد وإلى درجة " أصبح المسؤولون الليبيون في مختلف أجهزة الدولة يتنافسون في خدمة الجزائر وتقديم المعونة لها كل في دائرة عمله "(1534)

لقد تخلت السلطات الليبية عن تردها إزاء تمرير أسلحة الثورة، والسماح بنشاط جيش التحرير الوطني في الحدود الليبية الجزائرية، وهي مواقف ساهمت في خدمة إستراتيجية الثورة الجزائرية التي تعتمد على حيوية قاعدة ليبيا في التسليح والتموين وعلى واجهة حدودها في إنجاح معركة الصحراء العسكرية⁽¹⁵³⁵⁾

وأصبحت السلطات الليبية تقوم بشراء الأسلحة باسمها وتستقبل البواخر والطائرات المحملة بالأسلحة والموجهة من الدول العربية وأوروبا الشرقية والصين وتوفر كل التسهيلات لمرور الأسلحة وتخزينها⁽¹⁵³⁶⁾، وهكذا قدر لليبيا أن تقوم بدور رئيسي في تسليح الثورة الجزائرية، وهذا ما تؤكد عليه شهادة رئيس بعثة الحكومة المؤقتة في ليبيا احمد بودة: " كانت المساعدات من الأسلحة والعتاد والذخائر تصل من مصر وغيرها من بلدان الشرق الأوسط عبر البلدان الثلاثة المجاورة، ولكن العبء الأكبر في هذا المجال تحمته ليبيا لان المسألة المهمة في ليبيا هي مسألة التسليح، حيث كان معظمها يأتي عن طريق مرسى مطروح بجمهورية مصر العربية، وكنا نقوم بنقله عن طريق الحافلات عبر الأراضي الليبية كما وأن مخازن أسلحتنا الكبيرة كلها كانت متمركزة في ليبيا "(1537)، وسمحت السلطات الليبية في عام 1959 بعودة نشاط جيش التحرير الجزائري في منطقة فزان الحدودية مع الجزائر، وأقيمت العديد من المراكز الخاصة بالتسلح وتجمع الوحدات المقاتلة على

1532 خصت صحيفة المجاهد لهذه الزيارة ملحقا خاصا ، غطت فيه نشاط الوفد الجزائري واصداء الزيارة ، انظر،

المجاهد ع 37 (25 فيفري 1959) .

1533 **المصدر نفسه** ص 2.

1534 انظر، محمد الصالح الصديق : **المصدر السابق** ، ص - ص، 63-64-65.

1535 انظر **Abd elmadgide BOUZBIDA op cit** p- p, 48- 49 .

1536 انظر شهادة ابن عودة : محمد عباس: **ثوار... عظماء**، مصدر سابق، ص - ص، 101 - 102.

1537 شهادة بودة ، احمد ابن فلس : **المرجع السابق**، ص 111

طول الحدود من غدامس إلى غاط، وأفادت كما تؤكد الشهادات في القيام بعمل سياسي واستخباراتي ناجح خاصة تأليبها لتوارق أذجال وتهديدها للمراكز الفرنسية هناك (1538)، حتى أن الجنرال شال اعترف بأن قدرات الثوار المتواجدين في ليبيا تهدد المصالح الفرنسية في الصحراء، وأنهم قد وضعوا مخططا واسعا لإنجاح مهمتهم في شرق الصحراء الجزائرية انطلاقا من القطر الليبي، وأوصى بضرورة تكثيف العمل الاستخباراتي في ليبيا وتوسيع العمليات العسكرية إلى الحدود الجزائرية - الليبية (1539).

وفي الميدان السياسي أفاد التنسيق المشترك الليبي - الجزائري في تحقيق انتصارات مهمة، وقد بذلت ليبيا جهودا جبارة لتأييد القضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكدت باستمرار في المؤتمرات الإفريقية وفي الأمم المتحدة دفاعها عن القضية الجزائرية واعتبارها الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي لكفاح الشعب الجزائري، والمفاوض الكفء الذي يتوجب على فرنسا تفهم مطالبه في مفاوضات عادلة، وقد طالب ممثل ليبيا في الأمم المتحدة محي الدين الفكني فرنسا بضرورة الدخول في مفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعدم التعويل على سياسة الإدماج التي تحاول ترسيخ " خرافة الجزائر أرض فرنسية " (1540)، ولجأت السلطات الليبية إلى خيار التهديد بقطع علاقاتها مع فرنسا إذا تمادت هذه الأخيرة في سياستها و لم تقرر للشعب الجزائري بحقوقه المشروعة ، إذ صرح عبد المجيد كعبار في أبريل 1959 بأن الحكومة الليبية على استعداد لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية المبرمة معها إذا كانت هذه العلاقات والاتفاقيات تضر بالقضية الجزائرية" (1541)

وإن كان الموقف الرسمي بدي متأثرا بدعوة المقاطعة الشعبية لفرنسا إلا أن موقفه من قضية الجزائر اندرج في إطار الاهتمام بتدويل القضية الجزائرية، والتجنذ الثقائي للدفاع عن سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة وموقفها، فكانت ليبيا نصيرا سياسيا لا يقل مكانة عن النصير الاستراتيجي لنشاطات الثورة العسكرية .

ونخلص للتأكيد على ضوء ما سبق إلى أن الموقف الليبي كان متميزا مغاريبا في دعمه ومناصرته للثورة الجزائرية، وأنه مكن من إرساء علاقات وطيدة بين ليبيا والجزائر المكافحة، تجلت مظاهرها في ضروب التضامن الفعالة مع الثورة الجزائرية رغم إمكانيات ليبيا المحدودة، وموقفها

1538 انظر تقرير ولاية وادي سوف المقدم للمنتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة ، تقرير مرقون ، (دوت تاريخ)

1539 انظر تقريره المقدم إلى رئيس الحكومة الفرنسية والمؤرخ في 21 مارس 1959 **S.H.A.T** .1H, 1678

" Menace FLN sur sahara"

1540 انظر خطابه في دورة الامم المتحدة ، **طرابلس الغرب** ، عدد يوم 12 اكتوبر 1958 .

1541 **المجاهد** ، ع 68 (16 ماي 1960) ص 3.

المشرف في رفض اتفاقية تمرير البترول الفرنسية، وتجاوبها مع مشروع وحدة المغرب العربي كونه يخدم قضية الجزائر، واستمرارها في دعم الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا .

وقد حافظت ليبيا بمواقفها الدعمة على علاقاتها الممتازة مع قيادة الثورة الجزائرية، وذلك عكس ما شاهدناه من تأزم لعلاقات السلطات التونسية والمغربية مع جبهة التحرير الوطني خلال المرحلة نفسها، ويرجع ذلك أساسا إلى ابتعاد ليبيا عن كل ما يضر بالثورة الجزائرية وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية أو مساومتها، كما أن عدم مساهمة ليبيا في بناء وتحطيم مشروع طنجة، وقلة الحضور الجزائري في ترابها أسهما في حياد الموقف الليبي وتجاوبه بتلقائية مع مطالب الثورة الجزائرية .

وعلى ضوء ما سبق عرضه من مباحث يمكننا استنتاج ما يلي :

لقد واكبت الثورة الجزائرية المرحلة الجديدة بالدعوة إلى تجسيد الوحدة المغاربية وتثمين العلاقات القطرية التي تربطها بأقطار المغرب العربي ، وذلك بهدف خدمة إستراتيجيتها في تجنيد التضامن الشعبي والرسمي ، ودعم قدراتها العسكرية والسياسية .

و كان مؤتمر طنجة حدثا مغاربيا بارزا ،حقق مكاسب مهمة للثورة الجزائرية في توجيه السياسة المغاربية نحو الوحدة ودعم الجزائر، غير أن عدم رغبة الأنظمة السياسية في ربط مصيرها بالجزائر قبل أن تتال استقلالها عمق بعض الاختلافات السياسية والادولوجية، وأبان عن حقيقة أن المطامح القطرية لتونس والمغرب عصفت بمشروع الوحدة واضرت بخيار التضامن المشترك.

وقد عولت جبهة التحرير الوطني إثر فشل تجسيد مقررات طنجة على استثمار حماسة التضامن الشعبي لخدمة أهدافها ،وذلك دون أن تصادم الأنظمة السياسية وأن تظهر شروخا في العلاقات المغاربية، وحفاظا على مصالحها ونشاطها، وهكذا أظهرت للأنظمة السياسية سياسة المهادنة واجتهدت في تجاوز الخلافات وارساء التوافق السياسي.

وعلى الرغم من تلك المطامح الوجدوية العريضة وأهمية قرارات طنجة إلا أن المشروع أجهض في مهده ،وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية ،ففضلا عن السياسة الديغولية الضاغطة فجرت الطموحات القطرية كثيرا من المصاعب والخلافات، ومنها مشاكل الحدود والموقف من السياسة الفرنسية وحلول القضية الجزائرية، وبخاصة نشاط الثورة الجزائرية الذي سجل تزايدا ملحوظا في القواعد الخلفية واصبح يؤثر على العلاقات البينية .

إن مظاهر التأزم في العلاقات الجزائرية التونسية كانت بادية بحدتها ،فمنذ أزمة إيجلي بدى النظام التونسي مصرا على تحقيق أهدافه الوطنية ولو على حساب القضية الجزائرية، إذ عقد اتفاقية سرية مع فرنسا ،ولم يجسد اعترافه الرسمي بشرعية تمثيل الحكومة المؤقتة للكفاح الجزائري، وتدخل بورقوية مرارا للضغط على القيادة الجزائرية بحجة حماية السيادة التونسية من نشاط الجزائريين المعادي ومن أفكارهم الثورية وتحالفاتهم الخارجية المخيفة، وقد انعكست هذه الأزمات لتخلف نتائج وخيمة على الثورة الجزائرية وعلى نشاطها في قاعدة تونس الاستراتيجية.

وبرزت خلافات عميقة مع المغرب حركتها المطامح القطرية والرغبة في التوسع على حساب الجزائر، وقد كانت الصحراء بمواردها الطبيعية تدفع النظام الملكي وحزب الاستقلال إلى مصادمة الثورة الجزائرية والوقوف في وجه نشاطها خاصة في مناطق الحدود الجنوبية حيث إزدادت التوقيفات والمصادمات مع فرق جيش التحرير المغربي والسلطات المحلية، ولم تنفع اللقاءات الرسمية ولا تدخلات الملك في وضع حد لهذه المشكلات العميقة، والتي ارتبطت أساسا بقضية الحدود والهيمنة على منطقة بشار وتندوف الإستراتيجيتين، وبوجود قوات فرنسية تشن الحرب على الجزائريين انطلاقا من المغرب .

وتميزت العلاقات مع ليبيا بتحسنها الملحوظ ولم تعترضها مشاكل وأزمات من مثل تلك التي سجلت مع تونس والمغرب، وقد ساهم الموقف الايجابي للملك إدريس السنوسي والتضامن الشعبي في الحفاظ على علاقات وطيدة مع السلطات الليبية، أفادت في توفير الدعم والمؤازرة للثورة الجزائرية .

الفصل الرابع

العلاقات الجزائرية المغاربية في

مرحلة المفاوضات بين أطر

التضامن و المطامح القطرية

(1962-1960)

الفصل الرابع

العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة المفاوضات بين اطر التضامن والمطامح القطرية 1960-1962

تمهيد

لقد عرفت الثورة الجزائرية خلال الفترة ما بين 1960 و1962 تطورات حاسمة أثرت بشكل فاعل على علاقاتها مع بلدان المغرب العربي، وقد فرض ارتباطها الوثيق بتونس والمغرب وليبيا نقل مقر قيادتها وإعادة تنظيم جيش الحدود وتحسين استغلال القواعد الخلفية في هذه الأقطار، وقد تدعم حضور الثورة العسكري والاجتماعي وتدعمت المؤسسات المشرفة على نشاط الثورة فكانت قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة تدير العلاقات السياسية مع سلطات هذه البلدان وترعى نشاطات الثورة السياسية والمدنية، في حين تكفلت هيئة الأركان بالإشراف على وحدات الجيش العسكرية المرابطة على طول الحدود التونسية والمغربية .

وإن كانت إستراتيجية الثورة الجزائرية عرفت توحدا وتوجيها محكما بدء من عام 1960 إلا أن هذه المرحلة سجلت ظهور الصراع على السلطة بين السياسيين والعسكريين وبشكل اثر سلبا على حسن إدارة العلاقات المغربية، كما أن استمرار تدخل الاطراف المغربية في شؤون الثورة والضغط الفرنسية أسهمت في توجيه العلاقات مع الثورة الجزائرية، وأكدت السياسة الديغولية على وجود طرف ثالث محرك ومؤثر على العلاقات الجزائرية المغربية، يتمثل في الإدارة الفرنسية بسياساتها ومخططاتها، ولأن الثورة الجزائرية أكدت في مرحلة المفاوضات طابعها السياسي والدبلوماسي فان المواقف السياسية والإيديولوجية وجهت طبيعة العلاقات، فكان التوجه السياسي لهذه البلدان يؤثر على مواقفها ويثير كثيرا من المشكلات للحكومة الجزائرية المؤقتة خاصة في ظل تعمق هذه الاختلافات واصطبغ الثورة الجزائرية بالأفكار الثورية والماركسية التي كانت تبعث مخاوف السلط الحاكمة ذات التوجه الغربي والرأسمالي

وقد سمحت هذه الاختلافات خلال هذه المرحلة التي تبشر بقرب استقلال الجزائر ظهور المطامح القطرية على حساب مشروع العمل المنسق والمشارك، ذلك أن الأنظمة السياسية وعلى عكس الشعوب المتضامنة كانت تجد في تدعيم سياستها وتأمين مستقبلها وحماية سلطاتها من تأثيرات حرب الجزائر وقضية استقلال الجزائر، وهكذا اختبرت العلاقات الجزائرية المغربية بمشاريع الاحتواء وبمطالب تعديل الحدود والصحراء، ومضايفة نشاط الثورة الجزائرية في القواعد الخلفية .

وواصلت الثورة الجزائرية في هذه المرحلة تجنيدها للتضامن الشعبي خدمة لأهدافها التحررية، وبمقابل مختلف أوجه التضامن التي تلقته واجهت الكثير من المشاكل والصعوبات، إذ أججت مرحلة المفاوضات مسألة الحدود وقضية الصحراء، وأثار تنامي الحركة التحررية الجزائرية مخاوف الأنظمة السياسية بشكل لم يكن معهودا من قبل، وسنحاول في هذا الفصل توضيح ملامح العلاقات التي حكمتها المظاهر التضامنية والمطامح القطرية، ونبين مدى تحقيق الأهداف التي رسمتها قيادة الثورة الجزائرية في علاقتها المغربية .

المبحث الأول

المغرب العربي في إستراتيجية الثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات

دخلت القضية الجزائرية بدء من النصف الثاني من سنة 1959 تحولات كبرى، إذ مثل اعتراف ديغول بحق تقرير المصير للشعب الجزائري مكسبا مهما وعرفت الثورة الجزائرية تطورات كبرى على صعيد تنظيم مؤسساتها وتحديث جيشها وتفعيل نشاطها السياسي والدبلوماسي، وقد مثل المغرب العربي دائما محك مهما لصراع طرفي النزاع، وظل يتأثر بحرب الجزائر، غير انه وخلال هذه المرحلة اظهر تقربه شكليا من الحكومة الجزائرية المؤقتة وبدى متأثرا بمخططات ديغول، ومصمما على تحقيق مطامحه القطرية وعلى حساب مشروع المغرب العربي، الذي اتفق على انتظار استقلال الجزائر لبنائه .

أولا – السياسة الديغولية ومصاعب الثورة الجزائرية :

لقد أثارت السياسة الديغولية في الجزائر كثيرا من الجدل، فهي وإن كانت تهدف للقضاء على جيش التحرير الوطني عسكريا خططت لاحتواء المجتمع وخلق القوة الثالثة، وتهميش جبهة التحرير الوطني سياسيا، لقد ضاعف ديغول ترسانة الجيش الفرنسي في الجزائر، واعتمد أسلوب الحرب النفسية، ولوح بمشروع قسنطينة، وأغرى الرأي العام الدولي بعرضه الشكلي للتفاوض، في حين لم تكن دعوته لسلم الشجعان سوى دعوة للاستسلام والإيهام بأنه يجد في البحث عن السلام، وقد كان ديغول معولا منذ بداية الأمر على سحق الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا⁽¹⁵⁴²⁾

واعتمد برنامج "شال" الجهنمي على سد منافذ الحدود التونسية والمغربية بإحكام وتدعيم اغلاقها بخط شال، وعلى محاصرة وتمشيط مناطق الداخل، والقضاء النهائي على جيش التحرير الوطني في كل المناطق، وأما الجماهير الشعبية الحاضنة لهذا الجيش فتم التخطيط لعزلها في محتشدات واحتوائها تدريجيا، وعلى الرغم من الوسائل المادية والبشرية التي سخرت للبرنامج فان المشروع لم يحقق نجاحا معتبرا في الميدان⁽¹⁵⁴³⁾، ولهذا عول ديغول كذلك على مشروع قسنطينة ونتائج الاجتماعية والاقتصادية للحد من نفوذ جبهة التحرير الوطني ومزاحمتها بالقوة الثالثة .

¹⁵⁴² انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص – ص،

¹⁵⁴³ انظر عن المشروع ، الان سافاري: المرجع السابق ، ص – ص 112-116

وكان المشروع المغربي الذي أدهش المهدي ابن بركة وعبد الرحيم بوعبيد (1544) مشروعاً اقتصادياً كبيراً: توفير 400 ألف وظيفة، وتوزيع 250 ألف هكتار على الفلاحين الجزائريين، يعني الإقدام على سياسة الإخضاع والإدماج وجلب رؤوس الأموال واستثمار بترول الصحراء الجزائرية الذي وعد ديغول بأنه يسهم في ازدهار وتنمية المجموعة الإفريقية - الفرنسية بما فيها تونس والمغرب (1545)، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني أبعاد معركتي القوة الثالثة والبتترول منذ البداية وشهرت بها (1546).

وبمقابل إدماج الجزائر كان ديغول يخطط لمهادنة تونس والمغرب ومنع تقاربهما مع جبهة التحرير الوطني، كما عمل على تدجين استقلال موريطانيا لكي لا تؤثر على المجموعة الإفريقية - الفرنسية التي يتوجب أن تبقى في دائرة الامبريالية الفرنسية، وفي خدمة " العظمة الفرنسية "، وقد بدى المخطط الديغولي متأثراً بضربات الثورة الجزائرية العسكرية والسياسية سواء في الجزائر أو في المغرب العربي وإفريقيا، ورغم أن ديغول كان يكسب تضامن الحلف الأطلسي وحياد الاتحاد السوفيتي إلا أن الرأي العام المحلي والدولي كان مغتاضاً لاستمرار حرب الجزائر، فما كان أمامه سوى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وقد اعتبر خطابه في 16 سبتمبر 1959 دعوة جديدة للتفاوض، وفي الحقيقة كان هذا المشروع يعبر عن توجه جديد في السياسة الديغولية اعتمد على مخطط تقسيم الجزائر، فهو يخير الجزائريين بين البقاء تحت الحكم الفرنسي أو التقسيم واستقلال بعض مناطق الشمال دون الجنوب (1547)، وبدأ مشروع فصل الصحراء في النضوج بإنشاء المنظمة المشتركة للبلدان المجاورة للصحراء والترويج لفكرة أفرقة الصحراء، والدعوة إلى الشراكة في استثمار بترول الصحراء الجزائرية وركز ديغول على ربح معركة المفاوضات التي لم تأخذ مسارها الجدي والرسمي إلا في نهاية عام 1960، واصطدمت منذ فيفري 1961 بعقبة الصحراء، وإن كانت هذه العقبة تعد أساسية فلقد خلقت السياسة الديغولية مصاعب أخرى في طريق المفاوضات، كان الهدف منها ربح معركة المفاوضات بعد فشل المعركة العسكرية ومنح استقلال شكلي ومجزأ للجزائر، فلقد كان التصميم في مفاوضات مولان على عدم الاعتراف بتمثيل جبهة التحرير الوطني، وعلى عدم وجود طرف ثان في القضية الجزائرية، ورغم التهديد الموجه من أوروببي الجزائر منذ افريل 1960 ومظاهرة الشعب الجزائري في 11 ديسمبر 1960 المطالبة بالاستقلال إلا أن ديغول ظل يلوح بمشروع التقسيم كحل نهائي، وقد كان الطرفان المعنيان المعمران وجبهة التحرير متأكدين من عدم نجاح المشروع لان التقسيم يعني استمرار

1544 أوضح المهدي بن بركة لجريدة لوموند في أكتوبر 1958 أن مشروع قسنطينة لا يمكن إنكار فوائده على الجزائريين، انظر،؛ IE MONDE du 22 octobre 1958. وذهب بوعبيد بعد من ذلك حين أوصى بوداود خلال مفاوضات إيفيان بإبلاغ القادة الجزائريين انه من المفيد لهم المماثلة وتأخير الاستقلال للاستفادة من المشروع. انظر، شهادة بوداود منصور، مقابلة مع الباحث

1545 Charle DE GAULLE :, op cit , p – p , 78 - 82

1546 EL MOUDJAHID : n 3, (15 Janvier 1995) T2, p –p, 124 - 125

1547 أنضر محمد الميلي،: المرجع السابق، ص – ص، 93 – 96

الحرب⁽¹⁵⁴⁸⁾، وذلك في وقت كان بورقوية يضغط على الجزائريين للقبول بمشروعه كخطوة أولى، ويؤكد فيه محمد الخامس إمكانية التعايش بين المسلمين والأوربيين، فهل تناغمت هذه الدعوة مع المسعى الديغولي أم أن ديغول خطط لاستغلال الصداقة التونسية والمغربية ورقة ضغط إضافية لتليين مواقف الثوار المتشددين والضغط عليهم .

لقد لجأ ديغول إلى استعمال كل أساليب التهديد والضغط في وجه المفاوضات الجزائرية، وخطط بعد أن تيقن من حتمية استقلال الجزائر لخلق القوة الثالثة كتيار معتدل في نظر الاستعمار الأقل يقف في وجه القوة الثورية الصاعدة، ومشاركتها في السلطة أو يشوش على توجهاته السياسية المناهضة للاستعمار، وقد استعمل الى حد ما هذا المخطط في تجارب استقلال تونس والمغرب وموريطانيا، ولكن جبهة التحرير الوطني بتوجهها الثوري كانت مصممة على إفشال هذا المخطط، لقد طرح ديغول في نوفمبر 1960 فكرة "الجزائر جزائرية"، وكان ينوي إجراء استفتاء للاختيار بين الجزائر الفرنسية أو الجزائر الجزائرية، و في حالة اختيار الاستقلال عن فرنسا أو ضح ديغول "...سوف نترك الجزائر لنفسها لكننا سنتخذ طبعاً التدابير الضرورية لكي نضمن من جهة الجزائريين الذين يريدون أن يبقوا فرنسيين ونضمن من جهة أخرى مصالحنا..."⁽¹⁵⁴⁹⁾، ويتأكد أن ديغول كان عازماً على ضمان المصالح الفرنسية في الجزائر الجزائرية، وهذا لا يتأتى إلا بالاعتماد على العناصر الجزائرية المعتدلة من أولئك الذين ستقرزهم صناديق الانتخاب المزورة، وان كان ديغول يعترف ضمناً "بالمنظمة الخارجية للثوار" إلا أن انه لا يعد جبهة التحرير الوطني الممثل الوحيد للشعب الجزائري واجتهد في إقحام ورقة المصالية من أجل التشويش أكثر، وكان يصر على أن التفاوض مع جبهة التحرير الوطني سيكون قاصراً على تحديد الشروط الفنية لوقف القتال، ثم يجرى الاستفتاء ليتم التفاوض على أساس نتائجه بعد ذلك، وهو مخطط رفض باستمرار كونه يعني الاستسلام دون ضمانات، وذلك رغم الهدنة الانفرادية التي أعلنتها فرنسا خلال مفاوضات إيفيان الأولى في ماي 1961، إذ اعتبرتها جبهة التحرير الوطني مناورة ترمي إلى إيجاد المناخ السلمي الذي يقضي على ورقة الضغط النضالية ويسمح ببروز القوة الثالثة، وإظهار حسن النية لدى فرنسا التي تدخل مفاوضات تعرف أنها فاشلة⁽¹⁵⁵⁰⁾

لقد بدى التصميم الفرنسي واضحاً على ضرورة خلق القوة الثالثة لمواجهة تشدد الثوار، إذ ضبقت الحكومة الفرنسية قائمة أسماء لتشكيل هيئة تنفيذية تتولى الإشراف على السياسة الفرنسية في إطار "الجزائر الجزائرية"، واعدت مخططاً لإقامة "الجمهورية الإسلامية الصحراوية" بالاعتماد على أعيان الصحراء الذين انتقهم، وهكذا ظل ديغول مصراً على خلق هذه القوة الثالثة خاصة بعد أن سلم بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وبعد الاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء، وقد تنازل

¹⁵⁴⁸، انظر محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 219 وما بعدها

¹⁵⁴⁹ . LE MONDE : du 2 novembre 1961 ; et charles DE GAULLE , op cit , p.103

¹⁵⁵⁰ CF Redha MALEK, :: op cit , p – p, 127-128.

عن نظام الوضع الخاص للمعمرين اثر تمادي منظمة الجيش السري في أعمالها المسلحة، وألح على "الهيئة التنفيذية المؤقتة" التي تتولى تدبير السلطة خلال المرحلة الانتقالية (1551) وهكذا لم تتحقق آمال ديغول بأبعادها المرسومة، وفشلت جميع مخططاته في وجه تدابير واحترازات جبهة التحرير الوطني التي رتبت حتى لآليات تولي السلطة ومستقبل الجزائر المستقلة

ثانيا : تحديد استراتيجية الثورة خلال مرحلة المفاوضات

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني الصمود في وجه السياسة الديغولية وإنجاح إستراتيجيتها العسكرية والسياسية خلال مرحلة المفاوضات، فكيف تسنى لها ذلك وما هي الخطوات التي انتهجتها ؟ انه وعلى الرغم من هجمة خطة شال العسكرية وخلاف القيادة الذي عرفته الحكومة الجزائرية المؤقتة إلا أن الثورة الجزائرية أعدت مخطط مواجهة سياسي وعسكري للصمود في مرحلة المفاوضات الحاسمة، وقد تجلت ملامحه في قرارات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة. كانت سنة 1959 قاسية بشكل استثنائي على جبهة التحرير الوطني، فلقد ازدادت علاقاتها توترا مع مصر اثر قضية العموري وتدخلها في شؤون الثورة، وتعرضت قواعدها الخلفية وجيشها في تونس والمغرب لمشاكل عاصفة كادت تدفع بها في آتون حرب مع الجيران، أما ولايات الداخل فكانت تكابد الهجمة الديغولية الشرسة، وتدد بتخلي الحكومة المؤقتة عنها، وقد أضرت كثيرا مخططات شال بقدراتها العسكرية، ومنعت الأسلاك الشائكة دخول السلاح والرجال، وفي هذه الظروف والمصاعب اعترضت الحكومة المؤقتة أزمة قيادة منذ جويلية 1959، وأدى الخلاف الداخلي إلى اقتراح عقد اجتماع بين قادة الحكومة الفعليين (بلقاسم كريم - بن طوبال - بوصوف) والقادة العسكريين ، ونظرا لاستفحال الخلاف استغرق اجتماع العسكريين العشرة وقتا طويلا ، افتتح في 11 أوت 1959 ولم ينته إلا في 16 ديسمبر 1959، ولعل الأمل في قرب تحقق الاستقلال دفع قادة الثورة إلى رس صفوفهم بدل اظهار الفرقة (1552) .

حسم نقاش دورة المجلس الوطني للثورة (ديسمبر 1959 – جانفي 1960) الخلاف على السلطة، ورسم برنامج العمل السياسي والعسكري في طرابلس بعيدا عن مشاحنات تونس والمجابهة بين جيش الحدود الذي كان مواليا لكريم، لم تتحقق رغبة هذا الأخير في ترأس الحكومة المؤقتة وأسندت له وزارة الخارجية بدل القوات المسلحة، وجددت رئاسة فرحات عباس للحكومة كحل وسط ، وتولي بن طوبال وزارة الداخلية وبوصوف وزارة الاتصالات والتسليح، وأنشأت هيئة الأركان العامة لتتولى شؤون الجيش بمشاركة شكلية من لجنة الباءات الثلاث الوزارية، وهكذا بدا نفوذ الباءات الثلاثة في

1551 محمد الميلي : المرجع السابق ، ص- ص 120-125.

التراجع وشرع القادة العسكريون في بسط نفوذهم على قيادة الثورة معتمدين على تنظيم وتطوير جيش الحدود (1553)

وبخصوص البرنامج السياسي والنظام الداخلي جرى إثراء عدة مشاريع تبناها المجلس الوطني للثورة، منها مشروع مؤسسات الدولة الجزائرية في مرحلة الكفاح وبعد الاستقلال، والذي تضمن أفكارا دافع عنها عمر أوسديق وفرانس فانون وبن يحيى، وتؤكد على التوجه الماركسي لمستقبل الدولة الجزائرية، والتي أريد لها أن تكون ديمقراطية واجتماعية وغير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، وتقوم على تحرير الوطن والإنسان كذلك "تحرير الأرض الوطنية... والثورة الاجتماعية والاقتصادية يشكّلان كلا واحدا"، وقد تم التأكيد على دور الفلاحين الكادحين والتنظيم النقابي للعمال وأهمية دور المتقنين والطلاب (1554)، وأما مشروع تقرير التحالفات الدولية فابرز أبعاد الثورة في المجال الخارجي، وركز على السعي وراء الوسائل المادية والمالية لتقوية الوضع العسكري والدبلوماسي للثورة، واعتماد البلدان الشرقية في هذا المجال خاصة الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وبشرط ألا يكون ذلك ملفتا لانتباه الغرب، وتم التأكيد على البعد المغربي للثورة وضرورة بناء وحدة مشتركة تركز في توجيهها على إفريقيا أكثر من التركيز على البعد العربي - الإسلامي، وفي هذا المجال صدرت الدعوة للتأكيد على أهمية كسب التضامن المغربي الشعبي والسياسي، ونظرا لخصوصية المغرب وظهور قوى ثورية داخله الخ على التقارب مع هذه القوى إيديولوجيا، وأما بخصوص تونس فقد تم التنديد بموقف رئيسها بورقيبة غير المتضامن مع الجزائر المكافحة وتمت التوصية ب "دعوة الدول العربية للتدخل لدى الحبيب بورقيبة للحد من ضغطه على الثورة، ورفع الأساليب البوليسية وأشكال الضغط الممارسة على الجزائريين بتونس" (1555)

وأكد البرنامج على معاداة الاستعمار والامبريالية كعامل تعبئة للرأي العام الوطني والمغربي، والدعوة للجلاء عن المغرب و تونس، وفي الوقت نفسه طمأننت رؤوس الأموال والشركات أن الجزائر المستقلة ستفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية، وكذا التأكيد على أهمية التضامن الأفرو آسيوي المساند للكفاح التحرري، وعلى أن الجزائر المستقلة ستجد في البحث عن مخرج لتتجد السلام العالمي، وذلك باعتماد سياسة الحياد الايجابي (1556)

1553 انظر محمد حربي : المرجع السابق ، ص- ص 207-215.

1554 انظر، تقرير مؤسسات الدولة الجزائرية وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 – 1960)

A.N.A., CNRA microfiche C 008

1555 انظر تقرير وزارة الخارجية المقدم للمجلس الوطني للثورة جانفي 1960 , CNRA , microfiche A.N.A.

C012

1556 انظر تقرير برنامج السياسة الدولية، المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959 – 1960) A.N.A.

CNRA, microfiche C008

وتضمن تقرير النظام الداخلي إصلاحات مهمة هدفت إلى تجاوز مشكلات السلطة والحد من تداخل الصلاحيات، وهو يؤكد على المهمة التاريخية التي تهض بها جبهة التحرير الوطني كقائد للأمة الجزائرية، وعلى استناد سلطتها على الشعب، ويثمن احتفاظ مؤسسات الثورة بسلطاتها ومهامها: جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية، وجيش التحرير كقوة عسكرية، والمجلس الوطني كهيئة تشريعية والحكومة المؤقتة كهيئة تنفيذية، وضبطت القواعد المحددة لنشاط جبهة التحرير الوطني والحدود التي تفصلها عن جيش التحرير الوطني، وقد أثار الفصل بين السياسي والعسكري نقاشا حادا مرة أخرى، واتفق على قرارات هامة: فسياسيا أوكل للحكومة المؤقتة القيام بالأدوار الآتية:

- السعي لتطبيق حق تقرير المصير وفق شروط جبهة التحرير الوطني، وبواسطة الأمم المتحدة أو عن طريق المفاوضات المباشرة .

- إعادة طرح فكرة الوحدة المغاربية دون التقيد بشروط قد تضر بالتحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية، ومطالبة البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا، والدعوة إلى إجلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب .

- حمل البلدان الإفريقية على سحب رعاياها المنخرطين في الجيش الفرنسي والعاملين في الجزائر .

— دفع الصين والاتحاد السوفيتي لإرسال متطوعين وتقنيين إلى الحدود التونسية والمغربية وافر المجلس الوطني على الصعيد العسكري تدعيم جيش الحدود وتحديثه بالأسلحة، وتبني مخطط عمليات عسكرية (1557) على طول الحدود، بما في ذلك خلق جبهة الجنوب المالية، ودخول القادة الضباط إلى الجزائر لشحنهم جنود الولايات، وهكذا يبدو أن المجلس الوطني للثورة خرج بقرارات هامة، سمحت بإعادة تنظيم شؤون الثورة، وتوجيه سياساتها بشكل فعال، وقد كان من الأهمية بمكان إظهار وحدة الثورة خلال المفاوضات ودعم قدراتها العسكرية لمواجهة التعنت الفرنسي، ويمكننا أن نؤكد أن ميلاد هيئة الأركان جاء ليحقق توازنا في القيادة بين الباءات الثلاث وقادة جيش الحدود، وسجل اقتحام العسكريين للسلطة تراجعاً لنفوذ الحكومة الجزائرية المؤقتة ومزاحمة لها في علاقاتها المغاربية، وذلك باعتبار أن جيش الحدود ينشط على التخوم التونسية والمغربية ويتعامل مع سلطاتها

ونسجل انه تحققت نتائج هامة على الساحة السياسية وفي الميدان العسكري، إذ دخلت الثورة الجزائرية في نظرنا المرحلة الثالثة التي رسمتها عام 1954، وهي تعتمد أساسا تجنيد الجماهير لدخول المعركة وإقامة المناطق المحررة على طول الحدود التونسية والمغربية والليبية والمالية، وسياسيا نجحت الحكومة المؤقتة في تدويل المشكلة الجزائرية وكسب عطف بعض الأوساط الغربية ومساعدة الدول

الاشتراكية وتحقيق عدة انتصارات للثورة الجزائرية في إفريقيا، خاصة في مؤتمرات الشعوب والدول الإفريقية، وبشكل ضمن مساندة الدول المستقلة حديثا لمواقف الحكومة المؤقتة، أما العالم العربي فتوسع هامش تضامنه مع الجزائر وحسنت الحكومة المؤقتة علاقاتها مع تونس والمغرب فأضحى المغرب العربي يخص الثورة بصنوف مختلفة من الدعم والمؤازرة (1558)، وان كل هذه النجاحات أفضت إلى تطور القضية الجزائرية وإلى كبح السياسة الفرنسية ودفعها للاعتراف بالمفاوض الجزائري، وقد تآتى ذلك بتزايد الضغوط السياسية والمساندة الشعبية الواسعة التي أفصحت عنها مظاهرات 11 ديسمبر 1960، وبخاصة النجاحات العسكرية المحققة .

لقد استطاعت هيئة الأركان العامة تفهم مشاكل جيش التحرير، وأعدت تنظيمه وتحديثه ليصبح جيشا كلاسيكيا، فقد أطلقت سراح المعتقلين وأولئك المحكوم عليهم في قضية العمودي وأرسلتهم لفتح جبهة مالي مع النقيب بونفليقة، وأنهت حالات التمرد وعلى رأسها انشقاق سي الزويبير، وهكذا تحسنت ظروف مقاتلي الحدود وفرض الانضباط، وأقيم نظام الفيالق والكتائب، وبلغ تعداد جيش الحدود خمسة عشرة ألف جندي في تونس وثمانية آلاف في المغرب، يتحكم في الأسلحة الحديثة ويتدعم بمصالح الاستعلامات والصحة... الخ، ويحتضن جموع اللاجئين والطلاب ليشر بأفكاره السياسية، والاهم من كل ذلك انه شرع منذ خريف 1960 في شن هجمات عسكرية مكثفة على الأسلاك الشائكة ألحقت بها أضرارا أثارت مخاوف العدو (1559)

إن هذه النجاحات جعلت الجنرال ديغول يفكر في إجراء مفاوضات جديدة في بداية عام 1961 تقضي إلى حل المشكلة الجزائرية وفق التصور الفرنسي، سواء في إطار خارطة التقسيم أو بمنح الجزائر استقلالا شكليا بإقحام القوة الثالثة، وتطلب الأمر دعوة المجلس الوطني للثورة للنظر في مسألة المفاوضات ومشكلة القيادة، فإثر فشل مفاوضات إيفان الأولى تكرر خلافا حادا بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان العامة وصل إلى حد استقالة هذه الأخيرة، وفي ظل تزايد مطامح العسكريين صدرت الدعوة لعقد المجلس الوطني للثورة، واعتمادا على حجة تساهل المفاوضين شنت حملة دعاية ضد الوفد ورئيسه كريم، ووجهت أصابع الاتهام إلى عباس ورفاقه، مطالبة برجال ثوريين لحماية الثورة من أي تساهل .

لقد أكد فرحات عباس في تقريره للدورة أن فلسفة حكومته قامت على أساس "خوض الحرب كما لو أنها وحدها ستنجح لنا الانتصار والقيام بالعمل الدبلوماسي كما لو أنه وحده سيسمح لنا

¹⁵⁵⁸ محمد حربي: المرجع السابق، ص - ص، 220 - 222، وكذا تقرير فرحات عباس للمؤتمر الرابع للمجلس

الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1961 A.N.A., CNRA, microfiche C038

¹⁵⁵⁹ انظر، محمد حربي: المرجع السابق، ص - ص 217-220.

بتحقيق أهداف معركة الشعب الجزائري " (1560)، وبعد نقاش طويل (3 أوت إلى 27 أوت 1961) أوجدت ترضية وسطى للقيادة بإسناد رئاسة الحكومة لابن خدة، وعدم الاستجابة لمطلب هيئة الأركان بالإشراف على الولايات وإنشاء لجنة قيادة كانت ستكون بمثابة حكومة موازية، وحصل الاتفاق على الاستمرار في المفاوضات و جعلها تحقق أهداف الثورة كاملة (1561)، وهكذا لم يحسم المؤتمر خلاف القيادة وسوف تمضي هيئة الأركان العامة في نزاعها للتحالف مع الوزراء المعتقلين وإلى حملة انتقاد مشينة ضد الحكومة بهدف الانقلاب عليها، وقد استطاعت بمخططاتها ومناوراتها حسم التنافس لصالحها وتسلم مقاليد السلطة في الجزائر المستقلة .

ثالثا بعد العلاقات المغاربية في سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة

قررت للحكومة الجزائرية المؤقتة على اثر تلك النجاحات التي حققتها السياسة الديغولية إعادة النظر في علاقاتها مع بلدان المغرب العربي، ورسم إستراتيجية تمكنها من تجنب الأفخاخ التي وضعها ديغول لضرب الثورة الجزائرية، وعليه صبغت العلاقات الجزائرية- المغاربية بلامح جديدة تتمثل في نشدان وحدة المغرب العربي وخدمة أهداف الثورة الجزائرية، وإظهار قوة التضامن المغاربي المساند للقضية الجزائرية .

تفيد قراءة متأنية في تقارير بعض قادة الثورة المقدمة للمجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة أن هنالك اختلافا واضحا في تقييم العلاقات المغاربية، بين منتقد وناقم على موقف النظامين التونسي والمغربي، وبين مقدر للمسؤوليات القطرية وللسياسة الواقعية لهذين البلدين، وداع إلى إرساء سياسة قطرية براغماتية تأخذ في الاعتبار تحقيق إستراتيجية الثورة الجزائرية في عرقلة المفاوضات (1562) لقد تسببت الخلافات والمشاكل التي صدمت بها الثورة الجزائرية في تذرر كثير من قادتها خاصة العسكريين منهم، في حين تغلبت حكمة السياسيين في فض أعقد المشكلات وتسويتها وديا مع المسؤولين السياسيين، وقد ردت الحكومة المؤقتة أسباب تلك الخلافات إلى التحسس من تزايد نشاطات الثورة العسكرية ومن تجذر توجهها الثوري والإيديولوجي، وأكدت أن السياسة الديغولية زادت في تفجير الطموحات القطرية لتونس والمغرب وساهمت في إظهار معاداتها للثورة الجزائرية (1563).

¹⁵⁶⁰ انظر تقرير فرحات عباس المقدم لدورة المجلس الوطني أوت 1961 . A.N.A., CNRA, microfiche C038

¹⁵⁶¹ Saad DAHLAB , op cit, p_ p, 150_ 151 . et Redha MALEK op cit p_ p,127_128

¹⁵⁶² انظر تقارير دباغين المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة والمؤرخ في 5 جانفي

1960 A.N.A., CNRA, microfiche C012

¹⁵⁶³ انظر تقرير فرحات عباس المقدم لمجلس الحكومة الجزائرية المؤقتة حول مهمته في المغرب والمؤرخ في 11

ويوضح التقرير الذي أعده احمد بومنجل في أوت 1959 أهمية اعتماد المغرب العربي كواجهة للتصدي للسياسة الديغولية الشرسة، واعتمادا على دورها التاريخي في تحرير المغرب العربي وإفريقيا فهو يحث الجزائريين للمطالبة بتضامن تونس والمغرب في معركتهم المصيرية، ويتوجب على المسؤولين الجزائريين إدارة علاقاتهم المغاربية من منطلق قوة والتصدي للمشاكل التي يتسبب فيها التونسيون والمغربيون، " إن الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا يجب أن تسمح في حقوق الشعب الجزائري، متيقظة يجب أن تفرض احترامها" (1564)

لقد أدى النقاش خلال دورة المجلس الوطني للثورة إلى ضرورة توجيه العلاقات المغاربية لخدمة إستراتيجية الثورة خلال المرحلة المقبلة، وذلك بعدم مصادمة المواقف المغاربية، واتباع سياسة مهادنة تسمح أولا بإظهار المؤازرة المغاربية للقضية الجزائرية رسميا وشعبيا وإعادة بعث مشروع وحدة المغرب العربي، وتؤدي ثانيا إلى الاستفادة من المساعدات والتسهيلات التي تضمن صمود الجزائريين في معركتهم، وقد أدى تسيير الأزمات مع البلدان المغاربية وفق هذا التصور إلى طمأنة القادة السياسيين على سيادتهم وعلى عدم تدخل الثورة الجزائرية في شؤونهم الداخلية (1565)، وارتكز الجهد على تجنيد القاعدة الشعبية وراء الطموحات الثورية، وذلك بالدعوة لتجسيد الوحدة والتضامن مع معركة الجزائر وإيجاد قواسم أيديولوجية مشتركة مع القوى الثورية خاصة التيار القومي الذي تزعمه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب، حيث تم التأكيد على ضرورة إيجاد تقارب يسمح بدعم الثورة الجزائرية، " ينبغي طمأنة شركائنا بخصوص منظوراتنا الاقتصادية بعد الاستقلال، عن طريق البرهنة لهم على انه سيكون في وسعهم الاستفادة من استثمار موارد الأرض الجزائرية، إذا التزموا معنا بمزيد من الحزم..." (1566)، وقد نجحت هذه السياسة في تجنيد القوى الشعبية والجماهيرية لمؤازرة الثورة الجزائرية والضغط على القادة السياسيين لإظهار التضامن الفعال معها، حتى أن هذه القوى الجماهيرية في المغرب لوحث بربط مصير نضالها بنضال الشعب الجزائري خدمة للتضامن المغاربي مع الثورة الجزائرية (1567)، وأبدى الشعب الليبي ولجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر ضروبا مختلفة من التضامن ونجحت في بلورة خطوة مقاطعة فرنسا اقتصاديا (1568)، كما أن المعارضة التونسية دعت بورقية بعد أن تم التنديد بسياسته لإبداء ليونة في موقفه، ووعد قادة الثورة الجزائرية بالتجاوب مع

1564 انظر التقرير السياسي للحكومة الجزائرية المؤقتة اوت 959، Mohemmed HARBI : **op cit** P 258،

1565 انظر شهادة عبد الحميد مهري .مقابلة مع الباحث

1566 انظر محمد حربي: **المرجع السابق**، ص 208، وتقرير برنامج السياسة الدولية وثائق المجلس الوطني للثورة

الجزائرية (1959 – 1960) **A.N.A.** : CNRA : microfiche C008

1567 المهدي ابن بركة : **الاختيار الثوري في المغرب**، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص77.

1568 انظر، محمد الصالح الصديق : **دورا لشعب الليبي الشقيق في ثورة الجزائر**، مرجع سابق، ص – ص96-97

مطالبهم التضامنية (1569)، وإن كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة استطاعت تجاوز مشكلاتها العالقة مع تونس والمغرب بعقد اتفاقيات تعاون مشتركة، والدعوة إلى وحدة مغربية متضامنة ضد الاستعمار والامبريالية فإن سياسة التهدئة التي سلكتها سمحت باستمرار مظاهر التضامن الشعبية مع الجزائر، وضمنت عدم تدخل الساسة للحد من هذا التضامن أو عرقلته، وقد أحست الأنظمة السياسية بضغوط هذا التضامن لكنها لم تكن تتصور أن الجزائر الثورية تلقى على مشارف استقلالها مثل هذه الحماسة الشعبية .

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة عدة خطوات سياسية مهمة لإعادة طرح مشروع الوحدة المغربية وإرساء علاقات التضامن الفعالة، وارتكزت هذه الخطوات في النقاط الآتية :

- الدعوة إلى جلاء القوات الفرنسية عن تونس والمغرب باعتبارها تساهم في فرض الامبريالية الغربية على المنطقة، وتشارك في الحرب المسلطة على الشعب الجزائري، وقد كان الجلاء مطلباً جماهيرياً يثير الحماس الثوري ويحرج الأنظمة السياسية .

- المطالبة بالمقاطعة الاقتصادية لفرنسا وهذه الخطوة تعبر عن التضامن الفعال مع الثورة الجزائرية، وتشكل ضغطاً حقيقياً على الحكومة الفرنسية، وإن كانت حققت نجاحاً في ليبيا فإن التلويح بها شكل تهديداً للعلاقات الرسمية التي تربط تونس والمغرب بفرنسا .

- طرح مشروع المتطوعين لدعم الكفاح الجزائري، وهو مشروع يسهم في تفعيل التضامن الشعبي، ويدفع تجاوز السلطات الرسمية معه إلى تضامن أكبر مع الثورة الجزائرية، وهكذا جند أبناء المغرب العربي للمساهمة المباشرة في معركة الجزائر تأكيداً على التضامن المشترك، وقد سمحت السلطات الرسمية بمبدأ السماح لدخول المتطوعين الأجانب إلى الحدود التونسية والمغربية، وكل هذا أظهر اصطفاف المغرب العربي الشعبي والرسمي وراء القضية الجزائرية .

إن هذه الإجراءات المدروسة أكدت تحمس الجماهير المغربية لقضية استقلال الجزائر، ودعمت مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في الاستفادة من الدعم الرسمي الضروري لاستمرار نشاطها في بلدان المغرب العربي، وقد أوضحت اللقاءات الحكومية والاتفاقيات المشتركة استعداد المغرب العربي للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وبذلك استطاعت هذه الإستراتيجية أن تكسب تضامن المغرب العربي، وأن تفشل المخطط الديغولي الرامي لتسخير تونس والمغرب والمجموعة الإفريقية ضد الجزائر، وفرض الحل السياسي الذي تراه مناسبا(1570)

1569 انظر، عبد الجليل التميمي وآخرون : شهادة احمد بن صالح السياسية، مرجع سابق، ص - ص، 105-106

1570 انظر، محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص - ص 167-168. وتقرير السياسة العامة للمجلس

لقد صمدت دبلوماسية الحكومة الجزائرية المؤقتة أمام المناورات الفرنسية التي استغلت الطموحات العريضة لسانة المغرب العربي والاختلافات التي تفصلهم عن قادة جبهة التحرير الوطني، وقد لوحث فرنسا مثلا بمشروع التقسيم وحثت بورقيبة ومحمد الخامس على دفع الجزائريين لوقف القتال قبل الدخول في المفاوضات، وجندت المجموعة الإفريقية لتأييد الطرح الفرنسي في منح الجزائر استقلالاً مجزأاً أو شكلياً، وأهم وتر حساس ناورت حوله الدبلوماسية الفرنسية لإرباك العلاقات المغاربية هو ملف الصحراء، فأمام المطامح التي كانت ترفع عنها تونس والمغرب وتفاقم مشكلة الحدود طرح مشروع أفرقة الصحراء، الذي يقوم على فكرة أن الصحراء ليست أرضاً جزائرية بل هي اكتشاف فرنسي، وأن ثرواتها ملك مشاع ستستغلها فرنسا بالتعاون مع البلدان المجاورة لها، واستمال المشروع المحبوك بدقة تونس والمغرب وقوى الحجة الفرنسية في معترك المفاوضات، الأمر الذي جعل الرئيس فرحات عباس يستفيض في شرح مخاطر هذا المشروع بالقول: "...إن الغاية من وراء ذلك هي محاصرتنا والدفح بنا للدخول في نزاعات ليس فقط مع الفرنسيين لانتزاع الاعتراف بوحدتنا الترابية، ولكن أيضاً مع الجيران، في حين أن التضامن معهم يجعل من المحرج جدا الدخول معهم في نزاعات أو أزمات" (1571)

ولم تكف الحكومة الجزائرية المؤقتة بالتنبية على خطورة المناورة الفرنسية، ورأت من الأفيء تحديها بمشروع معاكس يدعو المغرب العربي إلى استغلال مشترك لثروات الصحراء الجزائرية، واستطاعت بواسطته أن تربك المخطط الفرنسي - الإفريقي الرامي إلى محاصرة الثورة الجزائرية، وإثارة جيران الجزائر ضد أهدافها (1572)، وهكذا كفل عرض الاستغلال المشترك لثروات الصحراء المتزامن مع الدعوة لوحدة المغرب العربي كسب عدة أطراف مناصرة لأطروحة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأجل مشكلة الحدود مع الجيران إلى ما بعد استقلال الجزائر، الأمر الذي ساعد على دخول المفاوضات من منطلق قوة، ومن أجل إرغام العدو للتراجع عن مخطط فصل الصحراء اتخذت عدة إجراءات دبلوماسية وعسكرية، منها الضغط على الدول الإفريقية المساندة للأطروحة الفرنسية ومنها تونس بورقيبة، وشرح وجهة النظر الجزائرية أمام الدول الإفريقية والقيام بمبادرات في الداخل لتعزيز حضور الثورة مغاربية وإفريقيا، وقد جاء مشروع الجبهة الجنوبية ليخدم هذه الإستراتيجية، فهو يؤكد على البعد الإفريقي للثورة

¹⁵⁷¹ انظر تقرير فرحات عباس حول زيارة وفد الحكومة إلى المغرب مؤرخ في 11 جويلية 1961، A.N.A.

:GPR ; B3: DOS 3-3

¹⁵⁷² انظر مذكرة جبهة التحرير الوطني حول الصحراء، مؤرخة في جوان 1961،

A.N.A., GPR, B 182 , DOS 4

الجزائرية ويثبت حضور جبهة التحرير الوطني في أقاصي الصحراء ويدعم السيادة الجزائرية على الصحراء.⁽¹⁵⁷³⁾

لقد تطلبت معركة الصحراء إضافة إلى إنشاء الجبهة الجنوبية إثراء للبعد الإفريقي والمغاربي، أفصى بمنظري الثورة إلى ربط المغرب العربي الموحد بإفريقيا كما هو واضح في مقررات الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، وبدرجة لا تقل عن ارتباطه بالوطن العربي والإسلامي⁽¹⁵⁷⁴⁾، وأكدت الدورة الثالثة للمجلس على ضرورة إشادة وحدة مغربية متينة خالية من جميع أشكال الهيمنة الأجنبية وعلى إرساء علاقات وطيدة مع القوى الثورية لبناء وحدة حقيقية وتجاوز العراقيل التي واجهت مشاريع الوحدة المغاربية⁽¹⁵⁷⁵⁾، وسوف يدعو برنامج طرابلس إلى العمل الوحدوي باعتباره اختيارا ايدولوجيا وسياسيا واقتصاديا ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، ويهدف إلى الضغط على الطبقات الحاكمة والامبريالية الأجنبية⁽¹⁵⁷⁶⁾، وهذا التوجه الإيديولوجي سيرفعه عسكريو هيئة الأركان العامة بهدف نشر أفكارهم الثورية في المغرب العربي، وإيجاد تحالفات تضايق السلط الحاكمة التي لم تكن في خدمة شعوبها بقدر ما هي في خدمة الامبريالية الأجنبية، وهكذا فإن وحدة المغرب العربي أعطي لها مفهوم جديد يقوم على طموح الجماهير للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبمواجهة الأنظمة الحاكمة، وعندما ستصبح الجزائر المستقلة ملجأ للمعارضتين التونسية والمغربية ستأخذ العلاقات المغاربية مظهر التدهور والمصادمة مثلما حدث في حرب الرمال، وقد فجرت الاختلافات الإيديولوجية للأنظمة الحاكمة من جديد خلافات العسكريين مع سلطات البلدين المجاورين زمن الكفاح المسلح، إذ لا يمكن تناسي تلك المضايقات والمعاملات المجحفة في حق ثوريين يواجهون أشرس القوى الأجنبية الامبريالية .

إن قيادة الثورة الجزائرية ومثلما تطلعت إلى الوحدة المغاربية أعطت العلاقات الثنائية أهمية أكبر ، ذلك أن الخصوصيات القطرية المفروضة تطلبت سياسة متميزة تجاه كل قطر، ففي المغرب وازنت في بناء نسق علاقاتها بين سلطة العرش ونفوذ التوجه التقدمي الناشئ، وكان لا بد من الحفاظ على العلاقات الرسمية مع ليبيا وتونس وتأكيد كسب التضامن الشعبي، ولم تكن التزامات العلاقة مع المغرب لتفرض قيودا على إرساء العلاقة مع النظام الموريطاني المحاصر مغربيا .

ونظرا لأهمية نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في قاعدتي تونس والمغرب ارتبطت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعلاقات وثيقة مع سلطات البلدين في المجالين السياسي والعسكري، فتم توقيع اتفاقية تعاون مع المغرب في افريل 1960 واتفاقية أخرى مع تونس في ديسمبر 1960 وحافظت على أهمية

¹⁵⁷³ انظر تقرير اللجنة العسكرية لإعداد استراتيجية جيش التحرير الوطني A.N.A., GPRA ; microfiche

¹⁵⁷⁴ انظر محمد العربي الزبيري: المرجع السابق ، ص 190

¹⁵⁷⁵ المرجع نفسه ..

¹⁵⁷⁶ انظر تقرير السياسة العامة للثورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1962 . A.N.A. CNRA

ليبيا البالغة في مجال التسليح والإمداد، أما موريتانيا فان استقلالها المتأخر وبعدها عن ساحة المعركة لم ينتج علاقات متشابكة، فظلت على حيادها إلى أن حركتها قضية الصحراء.

وعموما فقد نجحت إستراتيجية الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة في تحقيق جملة أهداف سياسية وعسكرية، يمكننا رصدنا في النقاط الآتية :

- إرساء علاقات وطيدة مع الأنظمة السياسية أفضت إلى كسب موقفها وتأكيد دعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة وتجنيد تضامن شعبي ملتحم ومؤازر للثورة الجزائرية .

- إظهار المغرب العربي واجهة متضامنة مع كفاح الجزائر ومناوئة للسياسة الفرنسية، وذلك برغم الاختلافات الإيديولوجية والأزمات المؤثرة على علاقات أقطاره بالثورة الجزائرية، وقد فرض التضامن المغربي تجاوز التناقضات المصلحية من أجل مواجهة العدو المشترك واطهار المغرب العربي أمام الرأي العام كتلة موحدة لا خروج فيها .

- تعبئة التضامن الشعبي وراء الأهداف الثورية والتقدمية خاصة وأن إيديولوجية جبهة التحرير الوطني الثورية والشعبوية ساهمت في بعث تيار مناصر لقضايا التحرر ومناهض للامبريالية ومدافع عن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وقد وقفت بعض الأحزاب والمنظمات العمالية وراء هذه الإيديولوجية وربطت مصيرها بنجاح الثورة الجزائرية، وهكذا شهدنا مظاهر تضامن واسعة وقرارات ثورية مؤازرة ومدعمة لمطالبها ومطامحها وخاصة مسالة تحقيق الاستقلال التام ووحدة المغرب العربي .

- العمل على تفعيل قدرات جيش التحرير الوطني، وذلك من خلال تسهيل مرور الأسلحة والتجهيزات والمتطوعين الأجانب ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها جيش الحدود وقواعده الخلفية، وقد اهتمت الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعم القدرات العسكرية بقدر اهتمامها بالبحث عن الحلول السلمية للمشكلة الجزائرية، وتلفت من تونس والمغرب وليبيا تجاوبا مشجعا ولكنه لم يكن في مستوى طموحاتها الثورية.

وعليه نؤكد أن اهتمامات وأهداف الثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات وجهت بشكل واضح علاقاتها المغربية، فقد رغبت بطموح مشروع في دعم إستراتيجيتها السياسية والعسكرية مغاربيا، غير أن علاقاتها المتشابكة تأثرت بحدود الدعم المقدمة لها وبظهور المطامح والمصالح القطرية ، وبالضغوط الفرنسية والغربية المسطرة على المنطقة، وأخذت خطوة المفاوضات ومسالة تدويل المشكلة الجزائرية أبعادا محلية ودولية انعكست على حجم التضامن الشعبي المؤازر للقضية الجزائرية وعلى الموقف السياسي المتأرجح بين حتمية التضامن المغربي والحصول على مكاسب قبل أن تجسد الجزائر استقلالها، ونظرا لخصوصية العلاقات القطرية فان المباحث الموالية تتعرض لتطور هذه العلاقات على ضوء أطر التضامن والمطامح القطرية التي تركزت في المرحلة الأخيرة .

المبحث الثاني

تونس، المطامح القطرية توجه العلاقات مع الثورة الجزائرية

لقد دخلت العلاقات الجزائرية التونسية منذ عام 1960 مرحلة جديدة، تميزت عموما بتحسين العلاقات وتشابك ارتباطات الجزائريين بتونس، وقد تقوى الحضور الجزائري في تونس اثر نقل مقر الحكومة اليها، وأدى توسع نشاط الجزائريين والخلاف السياسي والايديولوجي الى بروز المطامح التونسية وتدخل البورقيبية في المسألة الجزائرية، فهل ستضمن السياسة المنتهجة مع تونس الحفاظ على نسق العلاقات ومكاسب الثورة الجزائرية في تونس؟.

اولا - تحسن العلاقات في اطار التضامن السياسي

في بداية عام 1960 استقرت الحكومة المؤقتة في تونس، و لم يصحب ذلك اعلان رسمي خشية على العلاقات التونسية- الفرنسية وحفاظا على مصلحة الثورة، واعادت تونس النظر في سياستها واعربت عن تقديم دعمها، وبشكل غير متوقع حققت سياسة المهادنة واللين مع بورقيبية كثيرا من المكاسب، وهكذا تغير منحى العلاقات الذي كان يسير باتجاه التدهور والغيت التعليمات التي اعطيت بمضايقة الجزائريين وتعطيل نشاطهم (1577).

وبدا الموقف الجزائري موحدا ازاء السياسة الواقعية مع تونس بمجرد تسوية ازمة صانفة عام 1959 غير أن العسكريين الذين تقوى نفوذهم ستكون لهم كلمتهم كذلك خاصة في ظرف الازمات التي تطالهم وتدفعهم للضغط باتجاه سياسة متجذرة مع تونس، ورغم وضوح أنانية وانتهازية السياسة التونسية ازاء الثورة الجزائرية الى ان السياسة المنتهجة ظلت تؤكد على المهادنة وعدم المغامرة بمصادمة النظام التونسي، وذلك حفاظا على مصالح الثورة ومكتسباتها في تونس، وهذا ما اوصى به تقرير بعثة الحكومة الجزائرية في تونس موضحا ان الحفاظ على الوضع احسن بكثير من المواجهة، وان تونس هي بورقيبية وليس بالامكان تقويم السياسة البورقيبية التي هي شأن تونسي، وإنما يمكن الإستفادة "بقناعة أو بديماغوجية" بعامل الضغط الشعبي لمناورة النظام التونسي(1578)، وحرص التقرير على ضرورة توفر عوامل مساعدة لنجاح هذه السياسة منها :

¹⁵⁷⁷ **S.H.A.T** 1H 1760 DOS 4, " Relations entre le GPRA et la tunisie "

¹⁵⁷⁸ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول تطور العلاقات الجزائرية التونسية ، أفريل 1960،

- 1- طمانة النظام على تواجد قوات جزائرية فوق اراضيهم، خاصة وان النخبة السياسية البورجوازية التونسية تخشى توسع الحرب وضياع مصالحها.
- 2- عدم احاطة النظام التونسي بتطلعات الثورة الجزائرية .
- 3- الحرص على احترام السيادة التونسية بشكل دقيق .
- 4- تخفيف الحضور الجزائري في تونس والعاصمة خصوصا، وطبعه بالسرية حتى لا يشعر النظام بوجود دولة داخل دولة .
- 5- اتباع سياسة متجانسة مع التونسيين بتعزيز نشاط بعثة الحكومة المؤقتة في كامل التراب التونسي.
- 6- ربط العلاقات الجزائرية - التونسية في اطار المشروع المغاربي كونه الاضمن فائدة وفاعلية (1579)

وقد استطاع مسؤولو الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال مباحثاتهم مع المسؤولين التونسيين في نهاية عام 1959 تجاوز الخلافات القائمة، وتهوين مخاوف بورقيبة، خاصة باظهار وحدة القيادة التي كرستها دورة المجلس الوطني للثورة، ووضوح اهداف واستراتيجية الثورة في مرحلة المفاوضات، وعبروا عن رغبتهم في نقل مقر الحكومة المؤقتة وهيئة الاركان الى تونس، وامام ظرف تدهور العلاقات التونسية - الفرنسية واهمية اللحظة السياسية قبل بورقيبة بارساء سياسة تعاونية وتضامنية جديدة في هذه المرحلة الحاسمة، وعول على وفاء الجزائريين لالتزاماتهم حتى يحقق طموحات تونس الوطنية (1580)

ورغم سلسلة خلافات عامي 1958-1959 لم تتراجع الاهمية الحيوية تونس، سواء في ميدان استمرارية الحرب بما تقدمه من دعم عسكري، اوفي مجال المفاوضات بما تبديه من دعم سياسي وديبلوماسي، والى جانب مكانة تونس السياسية والاعلامية باعتبارها قطبا افريقيا وحليفا مناصرا للعالم الغربي فان المكانة العسكرية للشريط الحدودي التونسي توضحت اهميتها، وقد تاكد في عام 1960 انه لا بد من ان تكون قيادة الثورة بالقرب من ميدان المعركة ان لم تكن في الداخل، وذلك لتشرف على شؤون الثورة المختلفة وتتمكن من معالجة مشاكلها في الوقت المناسب، وان كانت بعض الاطراف حاولت ربط مسألة نقل المقر بالخلاف الناشئ بين قيادة الثورة والسلطات المصرية، وبمساعي بورقيبة لاحتواء جبهة التحرير الوطني وابعادها

1579 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس Mohammed HARBI op cit, p_p, 457_458

1580 شهادة مهري عبد الحميد،مقابلة مع الباحث

عن القاهرة الا ان الشهادات تؤكد على استقلالية القرار الجزائري في هذه المسألة، وانه ارتبط اساسا بمسألة قرب تونس واهميتها المتزايدة للثورة الجزائرية (1581)¹⁵⁸¹ وبين الشد و الجذب ادار بورقيبة علاقته بالثورة الجزائرية، من خلافات عميقة في صيف 1959 سببها ثقل الحضور الجزائري الى الترحيب بالقيادة السياسية والعسكرية للثورة، فما الذي كان يحرك سياسته هذه ؟.

لقد حاول مسؤولو الثورة تفهم هذه السياسة، فخلصوا الى انها موجهة بحسابات دقيقة وبيراغمية صرفة، وهذا ما اثبتته بعثة الحكومة الجزائرية في تونس بالقول: "الملاحظون لا حظوا ان الازمة الجزائرية - التونسية الاخيرة اندلعت في نفس الوقت الذي افتتحت فيه المفاوضات الفرنسية التونسية، هل هذا مصادفة، لقدحاولنا ان نستنتج (والسوابق تساعد) بان القيادة التونسية يفتعلون ازمة جزائرية تونسية في كل مرة طمعا في الحصول على بعض التنازلات الفرنسية، وبالمقابل يأملون في تقارب جزائري تونسي كلما كانت العلاقات الفرنسية -التونسية متازمة" (1582)¹⁵⁸²، ويمكننا التاكيد ان هذه القاعدة وجهت السياسة التونسية في علاقاتها مع الثورة الجزائرية، وكذلك سنشهد في هذا المبحث ان العلاقات التونسية الجزائرية تسوء كلما حصل التقارب بين تونس وفرنسا والعكس صحيح، وعندما نمحص جيدا دوافع تحسن العلاقات في بداية عام 1960 نجدها تركز اساسا في النقاط الاتية :

- تيقن بورقيبة من ان مسألة استقلال الجزائر اصبحت مسألة وقت فقط وانه بإمكانه لعب الدور الرئيسي في تسويتها بما يخدم المصالح التونسية .
- تحسين صورة تونس باظهار تضامنها مع الثورة الجزائرية والطعن في النظام الناصري واتهامه بالمتاجرة في القضايا العربية بدل دعمها .
- تحضير الاجواء لمطلب تعديل الحدود والمشاركة في استثمار الصحراء، والضغط على فرنسا من اجل الجلاء عن بنزرت. (1583)¹⁵⁸³
- الاستفادة الاقتصادية من نشاط الثورة الجزائرية خاصة مدخول الضرائب على السلع و التجهيزات بما في ذلك المساعدات المقدمة للاجئين .

1581 تضيف شهادة مهري اسبابا اخرى ثانوية ، مثل المشاكل التي طرات بالحدود وقرب الاتصال وسهولة التحكم في قرارات الثورة ، اما شهادة او عمران فتأكد ان الحكومة المؤقتة تم نقل مقرها من القاهرة الى تونس نظرا لبعدها المسافة وقرب تونس من الجزائر . انظر ، شهادة مهري، مقابلة مع الباحث، وشهادة او عمران ، مجلة الباحث ، عدد خاص (جويلية 1987) ، مرجع سابق، ص 14.

1582 انظر ،تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس
Mohammed HARBI : op cit , p 449
1583 CF Redha MALEK : op cit , p 148

وهكذا اجتمعت مصلحة الطرفين على بناء علاقات قوية، كانت مفيدة في خدمة استراتيجية الثورة الجزائرية، وعول عليها بورقيبة كثيرا، وقد فهم من سياسة التقارب هذه ان المسؤولين الجزائريين اصبحوا تحت رحمته وبامكانه احتوائهم، فخطط مليا في دفعهم لتبني المذهب البورقبيبي في حل المشكلة الجزائرية، وفي كسبهم لمطالبه الصحراوية، وسوف نجد الحكومة المؤقتة نفسها في مواجهة النظام التونسي وفق معطيات جديدة اهمها انها في ضيافته، وفي اشد الحاجة الى ضمان مساندة موقفه.⁽¹⁵⁸⁴⁾

وعلى الرغم من كل هذا كانت سياسة الحكومة الجزائرية دقيقة، وعلاقاتها حذرة مع النظام التونسي، فهي تعرف جيدا مبادئ البورقبيبية وطموحاتها في استغلال القضية الجزائرية، لقد ارادت ان ترمي بكل ثقلها للعب اوراق السياسة التونسية، وبواسطة سياسة المهادنة استطاعت ان تكسب الموقف التونسي لرفع الحواجز والضغوط التي تواجه نشاط الثورة في تونس خاصة تمرير الاسلحة، وتموين جيش الحدود واستقبال المساعدات الدولية وفرق المتطوعين الاجانب، وكذا توفير الدعم السياسي والديبلوماسي للقضية الجزائرية، ورعاية التضامن الشعبي التونسي المؤازر للثورة الجزائرية، وفي 19 ديسمبر 1960 وبعد مساع حثيثة وقعت تونس مع الحكومة الجزائرية اتفاقية تعاون، تقضي باعفاء سلع وتجهيز الحكومة الجزائرية المؤقتة وجيش التحرير والهلال الاحمر الجزائري من الرسوم الجمركية.⁽¹⁵⁸⁵⁾

وهكذا اتاحت الفرصة لتموين جيش الحدود وتحديثه وتنظيمه في قيادة موحدة استقرت في غار الدماو وكانت تراقب خط الحدود التونسية من اقصى الشمال الى غدامس، وقبلت الحكومة التونسية في هذه المرحلة بدخول مختلف الاسلحة بما في ذلك الثقيلة منها، وقد اشتملت الشحنات المقتناة على كميات ضخمة خلال الفترة ما بين فيفيري 1960 وماي 1961⁽¹⁵⁸⁶⁾

ونسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة نشاطها السياسي والديبلوماسي مع الحكومة التونسية، خاصة في المجال الافريقي المعول عليه كثيرا، وقد احتضنت تونس منذ عام 1960 عدة مؤتمرات افريقية، وحققت الثورة الجزائرية مكاسب ثمينة على ضوء دور تونس المتنامي في افريقيا⁽¹⁵⁸⁷⁾، وفي الامم المتحدة قدم المنجي سليم مساعدات مهمة لصالح القضية الجزائرية، واما التضامن الشعبي فمثل دعامة قوية للثورة الجزائرية اعتمدته خلال المناسبات والاحتفالات

1584 انظر عبد القادر لعربي : المرجع السابق ،ص 213 وما بعدها

1585 Farouk BEN ATIA : les actions humanitaire ...: op cit , p :96

1586 انظر محمد حربي : المرجع السابق ، ص 221

1587 ELMOUDJAHID , n°63 (25 Avril 1960), T3 ,P- P ,70 -71

لتأييد القضية الجزائرية، إذ كان تجند الحزب الدستوري الحر ومنظماته يساعد على اظهار تضامن تونس الرسمي والشعبي⁽¹⁵⁸⁸⁾.

لقد بذل بورقيبة مساعي كبرى لحث طرفي النزاع على الدخول في المفاوضات، وفي ظل تازم العلاقات مع فرنسا وعدم اجابتها عن المطالب التونسية انتقد بورقيبة سياسة ديغول الجزائرية، وطالب بتنفيذ تصريح 16 سبتمبر 1959 ميدانيا بدل المماثلة و المناورة⁽¹⁵⁸⁹⁾، وقد رحب بالعروض التي تضمنها خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960 مؤكدا انها خلت من الشروط التي تمس بالكرامة كمثل التي من اجلها وقع رفض عروض 16 سبتمبر 1959⁽¹⁵⁹⁰⁾، وعندما تجاوزت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع دعوة فرنسا لاجراء مفاوضات مباشرة استشارت تونس في المبادرة فاعتبرها الرئيس بورقيبة " من الاحداث الهامة في سبيل تحرير الشعب الجزائري وانهاء الحرب الضروس " واعلن الحزب الدستوري الحر في بيان له ان جواب الحكومة الجزائرية بالشروع في المفاوضات يعد خطوة جريئة نحو تحقيق السلم وتمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته⁽¹⁵⁹¹⁾، وبلغ الاهتمام التونسي بالمبادرة ان صدرت دعوة مجلس الامة للاجتماع ومباركة المبادرة، فقد ناقش اعضاؤه تطورات القضية واصدروا لائحة جاء فيها " ان مجلس الامة في هذا الطور الدقيق من الكفاح التحرري ليؤكد للشعب الجزائري الشقيق مساندة المعهودة حتى تتحقق الغاية المنشودة في وحدة المغرب العربي الكبير بتجسيد كرامة الشعوب في الحرية والازدهار⁽¹⁵⁹²⁾، واثار فشل اولى المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع في مولان حفيظة الموقف التونسي، واطهر بورقيبة مساندة لوجهة نظر الطرف الجزائري في اجراء مفاوضات عادلة ودون شروط، معتبرا ان الحل العادل يجب ان يخدم مصلحة الطرفين وان المشكل الذي وجده المفاوض الجزائري في مولان كونه يرمي الى استسلام القيادة الجزائرية لا تحقيق السلم العادل، وندد بالمناورات الفرنسية الرامية الى خلق صنائع جزائرية، مؤكدا فشل هذا المخطط في الهند الصينية وفي تونس والمغرب، وانه " لا حل الا بالخروج من العهد الاستعماري وتمكين الشعوب المغلوبة على امرها من سيادتها " ⁽¹⁵⁹³⁾

1588 انظر عن التضامن الشعبي التونسي مع ثورة الجزائر، الجنيد خليفة واخرون :المرجع السابق، ج2، ص514 .

1589 انظر خطاب بورقيبة ، الحبيب بورقيبة : خطيب ، ج 9 ، مصدر سابق، ص – ص، 306 – 308.

1590 انظر خطابه في 20 جوان 1960 ، الحبيب بورقيبة : خطيب ، ج11، منشورات كتابة الدولة للاعلام ،تونس، 1978، ص 6.

1591 انظر المجاهد ، ع 71 (27 جوان 1960) ص9

1592 انظر خطابه ، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة 1 ، عدد 10 ، (7جويلية 1960)

1593 انظر، المجاهد ، ع 72 (11جويلية 1960)، ص – ص، 2 – 6.

واكد بورقيبة ان التونسيين "لا يقبلون بان يقع ايقاف القتال بلا ضمانات " واشاد بابقاء الحكومة الجزائرية المؤقتة باب المفاوضات مفتوحا (1594)، وهكذا حصل التوافق التونسي - الجزائري على التنديد بصيغة مفاوضات مولان، واعتبار قضية الجزائر قضية تصفية الاستعمار تحل في اطار المفاوضات المباشرة او في اطار الامم المتحدة بما يكفل حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وهذا الذي اكدت عليه المباحثات التي جرت بين بورقيبة وفرحات عباس وبن طوبال في اوت 1960 ودلت على تجاوب بورقيبة مع وجهات نظر الحكومة الجزائرية المؤقتة، خاصة ما تعلق منها برفع القضية الى الامم المتحدة، وتنسيق العمل المشترك لحشد الدعم للقضية الجزائرية، وبلغ تعاون بورقيبة الى اظهار تقبله لدعوة المتطوعين الاجانب للمشاركة في الثورة الجزائرية (1595)

وقد دفعت طموحات بورقيبة وتخوفاته من انعكاسات الحرب الجزائرية الى امتداح ديغول في سبتمبر 1960 مبررا حقيقة انه لم يكن بمقدوره فعلا المضي في مفاوضات (1596)، وكذلك الى مخاطبة ود الجزائريين باظهار التضامن والتعاون التونسي، وقد اندفع فجأة الى طرح مشروع غريب لاشادة وحدة تونسية - جزائرية والى انتقاد السياسة الفرنسية وموقف الغرب من القضية الجزائرية، فما هي ملاسبات المشروع؟ وما هي أهداف بورقيبة من ورائه؟

2/ مشروع وحدة تونسية جزائرية، مخرج للأزمة أم مبادرة للاحتواء؟

أدى فشل مباحثات "مولان" والتخوف من مغربة الحرب بالرئيس بورقيبة الى التفكير في حلول للقضية الجزائرية، وأمام تعنت السياسة الفرنسية وعدم تجاوبها مع المطالب التونسية، التفت بورقيبة إلى توطيد العلاقة مع المسؤولين الجزائريين، والإستجابة لمطالبهم العربية، بما في ذلك قبول تجنيد المتطوعين الأجانب ودخول المعونة الفنية الصينية إلى تونس، وقد كان يفكر في مشروع للوحدة بين تونس والجزائر، وعندما أعلن عنه في خطاب مطول في مجلس الأمة يوم أكتوبر 1960 اندهش أمامه التونسيون، ولم يلق تجاوب المسؤولين الجزائريين. (1597)

1594 انظر ، خطاب بورقيبة يوم 28 جويلية 1960 ، الحبيب بورقيبة :خطيب ،ج11، مصدر سابق، ص — ص19-

31

1595 انظر ، تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس حول الاتصالات مع الحكومة التونسية A.N.A.

GPRA B 302 DOS 7_ 5

1596 انظر، خطاب بورقيبة في 30 سبتمبر 1960، الحبيب بورقيبة :خطيب ، ج 11، مصدر سابق، ص — ص 227-

236

1597 انظر شهادة الصمودي، : نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية، مرجع سابق، ص 479.

لقد كانت فكرة غربية أن تضحى دولة مستقلة لتتحالف مع حركة ثورية تكافح من أجل استقلالها، وقد تم التراجع عن مشروع الوحدة المغاربية بسهولة من قبل، فهل الفكرة مبادرة ظرفية أم أنها مخطط مدروس؟

في سبتمبر 1960 أعلن بورقيبة بالمهدية عن مشروع ربط مصر تونس بمصير الجزائر لتقريب نهاية الحرب، وعقد اجتماعا مع مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة ليلبغهم بفكرته، وبعدها بدأت الصحف الفرنسية تتداول المشروع وتقرأ أبعاده، فعرض جان دانيال ملامحه في "ليكسيراس" قائلا: ان تونس والجزائر تستعدان لإعلان وحدتهما، وأن الطرفين يأملان إما في تعميم الحرب وتدويل القضية أو تعميم السلام بفرض استقلال الجزائر، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية مطلعة على المشروع وان بورقيبة يحمل تطمينات لفرنسا بالحفاظ على بعض امتيازاتها ضمن مجموعة المغرب العربي (1598)، وأعطت جريدة "لوموند" تأويلات مختلفة للمشروع (1599)، وقد جاء الإعلان الرسمي عن المشروع من قبل بورقيبة في السابع أكتوبر 1960، مخاطبا المسؤولين التونسيين وأعضاء مجلس الأمة في أمر إنشاء هذه الوحدة موضحا أن قضية الجزائر دخلت منعرجا خطيرا بخيبة أمل في قيام ديغول بمفاوضات جديدة مع القادة الجزائريين والتهديد الذي يلوح به العسكريون والمعمرون في الجزائر، والتخوف من الاحتضان السوفياتي والصيني للقضية الجزائرية وكنغلة الجزائر في إطار الحرب الباردة وأعلن بورقيبة عن خيبة أمله في الغرب وترحيبه بالتدخل الروسي والصيني في الجزائر لإنهاء الاستعمار ولو أدى إلى أخطاء وانقلابات في كامل الشمال الإفريقي " ذلك أن حرب الجزائر يجب أن تنتهي مهما كانت التكاليف وأن الشعب الجزائري يجب أن يتحرر مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن" (1600)، وقد نوه بورقيبة أن دورة الأمم المتحدة ستحسم المشكلة الجزائرية إن باتجاه تعميم الحرب أو اشاعة السلام وأن الدعم الإفريقي الذي ستلقاه القضية الجزائرية سيكون كبيرا، وبعد هذا التمهيد عرض بورقيبة فكرته بإقامة وحدة جزائرية - تونسية قائلا بأنها مشروع قديم يندرج في إطار وحدة المغرب العربي الكبير وأنه عرض فكرته على رئيس الحكومة المغربية في 20 أوت 1960 فاقره عليها، على أن ينظم المغرب بعد أن تستقر أحواله إلى هذه الوحدة، ولم يشر إلى تداول الفكرة مع المسؤولين الجزائريين، وقد تناول بورقيبة في خطابه بالمهدية الموضوع مشيرا إلى أنه محل بحث و تفكير ولخص بورقيبة الدوافع وراء طرح المشروع مشجعا على أهمية الشروع في تجسيد الوحدة المغاربية

¹⁵⁹⁸ L' EXPRESSE, : du 9 septembre 1960

¹⁵⁹⁹ LE MONDE, :du 10 septembre 1960

¹⁶⁰⁰ انظر خطاب بورقيبة يوم 7 أكتوبر 1960. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 1

في هذا الوقت بالذات وخاصة "بعد تواصل الحرب طوال هذه السنوات و بعد اليأس من تعقل فرنسا و انسداد الأفق والابواب " مؤكدا ان هدف إنشاء هذه الوحدة قبل انتهاء الحرب هو " لإنهاء الحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الإستقلال الجزائري "

وأكد بورقيبة أن الفكرة هي مجرد مشروع في طور البحث، وأنه شخصيا لا يستعجل الأمر ولا يقدم إلا بعد موازنة دقيقة للمغام والأخطار، وبعد توفير كامل الشروط الضامنة لنجاح الفكرة التي سيبدأ فيها بلدان ثم تلتحق بها البلدان الأخرى.⁽¹⁶⁰¹⁾

وفي مسعى منه للتشجيع على قبول الفكرة أوضح أنها ستصير ضرورية إذا ما تدخل المعسكران الشرقي والغربي في القضية، وأنها توفر مخرجا سليما من هيمنة أحد المعسكرين على المنطقة المغاربية " إن هذه الفكرة قد تفرض نفسها علينا إذا تعقدت القضية بتدخل روسيا والصين ووقوف أمريكا في وجههما فتصبح هذه الفكرة بالنسبة لنا الأمل الوحيد لاتقاذ الموقف حتى لا تكون إفريقيا الشمالية ألعوبة بيد الغرب أو الشرق حتى لا تصبح كوكبا يدور في فلك هذا أو ذلك، إن اتحادنا أو وحدتنا في ظرف هكذا أمر لا منا ص منه للخروج من المأزق والتخلص من الإستعمار الفرنسي بدون أن تقع تحت هيمنة أحد المعسكرين "⁽¹⁶⁰²⁾

ويبدو أن بورقيبة أراد أن يركز على البعد الإعلامي للمشروع لترهيب المعسكر الغربي وفرنسا من خطورة الوضع، وتبليغ الحكومة الفرنسية انشغاله بقضية الجزائر، وأن بورقيبة قد أعلن جهارا بأن الأسلحة ترد على الجزائريين من روسيا ومن الصين، وأن بلاده لا يمكنها أن تمنع مرورها خشية على أن تتهم بالانحياز الى الاستعمار، وإن تمادي فرنسا في انهاء المشكلة معناه خلق بؤرة صراع بين المعسكرين في شمال إفريقيا شبيهة بتلك القائمة في الكونغو.⁽¹⁶⁰³⁾

وأن هذا التخوف المفرط لبورقيبة من امتداد حرب الجزائر إلى تونس ومن المساعدات الروسية والصينية وحملات المتطوعين الأجانب أكدت أن تدخل المعسكر الشرقي سيكون حاسما، وعلى حساب الغرب والمذهب البورقيبي، وقد اعتقد بورقيبة أن مجرد التخويف بمشروع وحدة مع الجزائر يضمن مكاسب مهمة لتونس منها : تأكيد إظهار التضامن التونسي مع الجزائر ودفع الفرنسيين للتفكير جديا في محاوره تونس والتجاوب مع مطالبها، ولعل بورقيبة تصور أنه بالإمكان إيجاد حلول لمطالبه هذه في إطار الوحدة، إذ أن المعسكر الغربي يخطط أكثر باتجاه

¹⁶⁰¹ انظر خطاب بورقيبة يوم 7 أكتوبر 1960، المصدر نفسه، ص 13.

¹⁶⁰² انظر، خطاب بورقيبة : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 1 (20 أكتوبر 1960)، ص 13.

¹⁶⁰³ المصدر نفسه، ص - ص، 13 - 14.

الانسحاب من بنزرت واستقلال الجزائر، والجزائريون سيجازون تونس بإقطاعها فضاء صحراويا اصبح حلما أساسيا لبورقيلية .

ولم تستسغ الحكومة الجزائرية المؤقتة هذا المشروع، ولم توله أهمية كبرى باعتباره يهدف إلى احتواء الثورة الجزائرية وهي في عامها السادس، ولا يمكنه أن يحقق أهداف الثورة في الإستقلال التام، وإنما يخفي نوايا قطرية وشخصية لبورقيلية (1604)، وقد حاولت بديبلوماسية مهرة التهرب من بحث المشروع جديا خلال لقائين مع المسؤولين التونسيين، الأول في 5 نوفمبر 1960 والثاني في 12 نوفمبر 1960، وقد بذلا لدعم ولتقديم جهدا كبيرا في الاجتماع الأخير لإقناع عباس وابن طوبال بتقبل المشروع ولو ظاهريا. (1605)

ويمكننا على ضوء هذه الظروف والمطامح البورقيلية أن نستنتج أن بورقيلية لم يكن جادا في التشاور حول وحدة حقيقية، وأنه رسم أهداف عدة من وراء خرجته هذه، فلقد هدف بورقيلية للضغط على فرنسا بكل السبل من أجل الاعتراف بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتسوية قضية الحدود الصحراوية، وقد زاد عدم تجاوب فرنسا مع المطالبين في تأزم العلاقات، خاصة عندما أعلنت فرنسا في أول سبتمبر 1960 التوصل إلى اتفاق مع المغرب يقضي بانسحاب قواتها من كامل الأراضي المغربية قبل ماي 1961، فقد اغتاض بورقيلية على منح ديغول العاهل المغربي ما رفضه له، وطلب من وزارة الخارجية توجيه برقية شديدة اللهجة تحث على الإقرار بمبدأ الجلاء والتفاوض مع تونس، ولما تبين له أن الأمل ضئيل في إقدام ديغول على التفاوض مع تونس، تبنى مشروع الوحدة الذي يضمن له استكمال تحرير بلاده، ولفت الأنظار إلى مشكلة بنزرت (1606)

ورمى بورقيلية من وراء مشروع الوحدة إلى تأكيد الإشتراك الجغرافي في الصحراء وقد ألح في خطابي 7 أبريل 1960 و 7 أكتوبر 1960 على مطلب تونس في تعديل الحدود بما يضمن لها الانفتاح على فضاء صحراوي (1607)، وأمام تمادي فرنسا كان لا بد من كسب الحكومة الجزائرية المؤقتة والأطراف الدولية لهذا الطلب، خاصة عندما يلجأ إلى محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة، وكانت ثروة البترول تشجع بورقيلية للإشتراك في حرب الجزائر، وبحكم

¹⁶⁰⁴ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة "تونس بورقيلية في مواجهة الثورة الجزائرية" ، G.P.R.A. ، A.N.A. ، B302 ، DOS 7- 4 .

¹⁶⁰⁵ انظر تقرير حول اللقاء الذي جمع عباس وابن طوبال مع لدغم والمقدم يوم 12 نوفمبر 1960 . A.N.A. ، G.P.R.A. ، B 8 ، DOS 10- 1- 1

¹⁶⁰⁶ انظر شهادة الطاهر بلخوجة ، les trois décennies bourguiba ، Tahar BELKHODJA :: arcantères Publisud, Paris, 1998P-P 42- 45 .:

¹⁶⁰⁷ انظر خطاب في 2 افريل 1960 الحبيب بورقيلية : خطب ، ج10، منشورات كتابة الدولة للاعلام ، تونس ، 1978، ص - ص 160-188 ، وخطابه في 7 اكتوبر 1960 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مصدر سابق

يأسه الشديد من مناصرة المعسكر الغربي لمطالبه بدأ بورقبيية في مغازلة المعسكر الشيوعي، واحتوائه لمواقف الدول الإفريقية، لأن ذلك يضمن له دعم المعسكرين الكفيل بنصرة مطالبه، وكذا مؤازرة دول الحياد المتعاطم شأنها .

وكان بورقبيية يهدف كذلك إلى فرض توجهه السياسي على الثورة الجزائرية، خاصة وأن تدفق الأسلحة والمعونة الروسية والصينية والإستعانة بالمتطوعين الأجانب يزيد في تقوية الثورة الجزائرية وفرض هيمنتها على المنطقة، وأما فض المشكل على يده وبطريقته الخاصة فيساعد على تتويجه زعيما مغاربيا وعالميا.⁽¹⁶⁰⁸⁾

وأمام إدراكها لأهداف السياسة البورقبيية لم تتحمس قيادة الثورة الجزائرية للمشروع، خاصة وأن بورقبيية لم يلح على فرضه بل أدى الخلاف حول وسائل حل القضية الجزائرية إلى تباعد الموقفين ولم تكن ايدولوجية هذه الوحدة واضحة، وقيل أنها مبادرة أمريكية لاحتواء توجه الثورة الجزائرية، ولأن المشروع لم يكن نزيها وصادقا فقد حاولت الحكومة المؤقتة استغلاله لمزيد من التضامن المغربي، بتاكيدها من جديد على أهمية وحدة المغرب العربي ودعوتها لتضامن أكبر مع قضيتها في مرحلة المفاوضات الحاسمة، غير أن عدم جدية الطرح التونسي وانتهازيته وانشغال المغرب بقضاياها الداخلية، وبالخلاف الموريطاني مع تونس لم يساعد على بعث مشروع الوحدة المغربية⁽¹⁶⁰⁹⁾

وفي مرحلة تحسن العلاقات الجزائرية - التونسية كانت طلبات الثورة الجزائرية تأخذ طريقها إلى التنفيذ، فبعد أن تردد بورقبيية أصبح يسمح بمرور الأسلحة والفنيين القادمين من الصين وبتدريب فرق المتطوعين الأجانب على الحدود التونسية - الجزائرية، لا شك أن هذا الموقف كان يهدف إلى كسب القادة الجزائريين لمقترحاته التفاوضية، كما أنه يخدم الوضعية الاقتصادية لتونس، ويظهر هالة التضامن التونسي، وقد أعلن بورقبيية جهارا أنه أصبح يسمح بمرور الأسلحة التي ترد إلى الجزائر من الصين وروسيا معتبرا ذلك ورقة ضغط على فرنسا لتسريع فض المسألة الجزائرية " وإنا لا نستطيع أمام إخواننا الجزائريين وأمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإن منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدر الله إلى الإستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أن فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية "⁽¹⁶¹⁰⁾

وقد حصل تنسيق مثمر لدعم القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة الخامسة عشرة، والتي ترأسها المنجي سليم، وبذلت تونس جهودا معتبرة لحشد المؤازرة الإفريقية لصالح

¹⁶⁰⁸ انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة "تونس بورقبيية في مواجهة الثورة الجزائرية" GPRA .A.N.A.

¹⁶⁰⁹ **IBID**

¹⁶¹⁰ انظر خطاب بورقبيية في 7 أكتوبر 1960: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مصدر سابق، ص 13.

القضية الجزائرية وإفشال مناورة ديغول الإفريقية التي هدفت إلى توسيط المجموعة الإفريقية المستقلة لإقناع الجزائريين بهدنة كان ديغول في أمس الحاجة إليها، حيث أظهر لدغم ولمقدم تفهما لوجهة النظر الجزائرية (1611)، وهكذا أجواء التضامن تنسيقا وتفاهما بين الطرفين ولم تخرج إلا بعودة العلاقات الفرنسية التونسية في بداية عام 1961 .

ثالثا: لقاء بورقبيبة — ديغول :لأجل القضية الجزائرية أم على حسابها ؟

كثر الحديث عن لقاء بورقبيبة ديغول يوم 27 فيفري 1961 وعن دوره في عودة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فما هي تأثيراته على القضية الجزائرية وعلى العلاقات مع جبهة التحرير الوطني ؟.

بعد التفويض الذي حصل عليه ديغول إثر انتخابات 8 جانفي 1961 وتسليمه بنهاية الجزائر الفرنسية بدأ البحث عن مشروع لاستقلال الجزائر، ورأى أن بورقبيبة يمكنه لعب الدور الحاسم في هذه المسألة بضغطة على المسؤولين الجزائريين للقبول بحل شكلي أو مرحلي لقضيتهم، ومن جهته شعر بورقبيبة بأن الوقت قد حان لتحقيق مطلب الجلاء الفرنسي عن بنزرت والجنوب الصحراوي، وأن مهمته في الوساطة بين طرفي النزاع يتوجب أن تركز على هذا الأمر.

وأمامنا اليوم كثير من الوثائق والشهادات التي ترفع الستار عن لقاء رامبواي وتوضح خبايا المطامح البورقبيبية المستترة وراء الدفاع عن القضية الجزائرية (1612)، يذكر الطاهر بلخوجة سفير تونس في باريس وقتئذ لقاء فاتح فيفري 1961 مع ديغول والذي أعرب له فيه عن رغبته في استقبال الرئيس بورقبيبة رابطا الأمر بمشكلة الجزائر، وتحسره على الجزائريين الذين يريدون كل شيء في آن واحد (1613)، وقد كان الخبر مفرحا لبورقبيبة الذي كان خنقا على مستقبل العلاقة مع فرنسا ومغتاضا لعدم تقدير العالم الحر لمواقفه وتعنت فرنسا في رفض مطلب الجلاء (1614)

وكان واضحا من حديث ديغول ووزير خارجيته أن فرنسا تريد إجراء مباحثات غير مباشرة بخصوص القضية الجزائرية، وأن ديغول يرغب في التشاور مع بورقبيبة في هذه المسألة (1615)، وبادر بورقبيبة للإعلان عن دعوة ديغول وأرسل محمد المصمودي مبعوثا

¹⁶¹¹ انظر تقرير بعثة الحكومة المؤقتة بتونس عن لقاء وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة مع لدغم والمقدم يوم 30

نوفمبر 1960. 11-9. GPR A B 8 DOS .A.N.A.

¹⁶¹² نشر اساسا الى شهادات : بلخوجة والمصمودي ،و مهري ورضا مالك ،وديغول ،وكذا منشور وزارة الاعلام

التونسية المعنون "مقابلة بورقبيبة — ديغول ومؤتمر الرباط التاريخي" .

¹⁶¹³ Tahar BELKHODJA : **op cit** ,p_p 45- 47 .

¹⁶¹⁴ **IBID** P-P, 44- 45 .

¹⁶¹⁵ Michel DEBRES: **les princes qui nous gouvernent** : plon ,Paris (S D), p 197

خاصا إلى ديغول لتهيئة الزيارة، وترافق ذلك مع انطلاق حملة الصحافة الفرنسية في التضخيم لحدث لقاء بورقيبة ديغول المرتبط بحل المشكل الجزائري، وبدورها رحبت جريدة الحزب الدستوري "العمل" في يوم 5 فيفري 1961 بعودة العلاقات الفرنسية التونسية إلى التفاهم والتعاون، معتبرة أنها ستكون في صالح حل المشكل الجزائري حلا عادلا و شريفا (1616)

وقبل سفره إلى جنيف للاستشفاء أجرى بورقيبة محادثة استشارية يوم 9 فيفري مع القادة الجزائريين حضرها بوصوف ومهري ومحمد يزيد وبوزيدة وشارك فيها من الجانب التونسي الباهي لدغم والطيب المهيري، وأعلم خلالها بورقيبة برغبته في طرح المشكلة الجزائرية على ديغول، دون أن يناقش معهم تصوره لمفهوم الوساطة الجديد (1617)

وقد أبدت الحكومة الجزائرية المؤقتة انشغالها من تضخيم التونسيين للقاء رئيسهم مع ديغول، خاصة وأنها باشرت المفاوضات السرية في "لسيرن" منذ أيام، وقد استدعي فرحات عباس وكريم إلى تونس للتداول في المسألة، وعقد المصمودي والمسؤولون التونسيون اجتماعا مع فرحات عباس وأحمد فرنسيس وبن طوبال ويزيد وأحاطهم المصمودي علما بالاتصالات المفيدة التي أجراها بباريس ورغبة ديغول في التشاور مع بورقيبة لإيجاد حل مشكلة الجزائر (1618)

وتداول المسؤولون الجزائريون الأمر فيما بينهم وخلصوا في البداية إلى إظهار ترحيبهم بقمة باريس والحيطة من مناورات ديغول ومطامح بورقيبة، وإثر توضيح كريم للمطامح الفرنسية والبورقيبية من وراء اللقاء تقرر وضع حد للتدخل التونسي في القضية الجزائرية، وعقد فرحات عباس مقابلة مع الباهي لدغم يوم 16 فيفري، أبلغه فيها بموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المبدئي بضرورة التفاف على تنسيق الموقف والإتفاق على مباركة لقاء باريس من جهة والتاكيد على انفراد الجزائريين بحل قضيتهم دون وساطة، وأجبر الباهي لدغم على الموافقة على مبادئ معلنة تحدد إطار الوساطة التونسية فيما يلي :

- لا يمكن حل المسألة الجزائرية إلا بالتفاوض المباشر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية وفرنسا
- إن جبهة التحرير الوطني ليست بحاجة الى وسيط، ولا ينوي بورقيبة أبدا التكلم باسمها .

¹⁶¹⁶ انظر ، العمل ، عدد يوم 9 فيفري 1961.

¹⁶¹⁷ انظر ، كتابة الدولة للأخبار والسياحة (تونس) : مقابلة بورقيبة-ديغول ومؤتمر الرباط التاريخي ، سلسلة وثائق

ونصوص ع11، تونس، مارس 1961، ص 7.

¹⁶¹⁸ Tahar BELKHODJA. : op cit , p 48 .

- إن كل ما يقتنع ديغول بالتفاوض المباشر يكون مفيدا، ومن هذا المنظور، يمكن أن يكون لزيارة بورقيبة تأثيرا إيجابيا.⁽¹⁶¹⁹⁾

لقد بدأت المفاوضات في ليسيرن يوم 20 فيفري، فما الذي يدعو ديغول للقاء بورقيبة وتدارس المشكلة الجزائرية، بدأت شكوك الحكومة المؤقتة تحوم حول نوايا الرجلين، وقد استطاعت في غياب بورقيبة أن تنتزع من التونسيين الضمانات المذكورة سابقا لتعتمدها في توجيه وساطة بورقيبة⁽¹⁶²⁰⁾، لكن هذا الأخير اغتاز من تصريح لدغم وقرر ألا يبالي به، وقد أعلن يوم 23 فيفري 1961 عن توجهه مصرحا لإذاعة تونس بالقول: "إن تونس اليوم هي وحدها القادرة على تحقيق التقارب بين المتحاربين وعلى فهم المواقف المتبادلة... وإني أتمنى أن يؤدي فيما بعد لقائي مع الجنرال ديغول إلى لقاء بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإجراء مفاوضات صريحة وصادقة"⁽¹⁶²¹⁾

وعندما توضح من لقاء لسيرن ومن تصريح ديغول أن أهداف فرنسا موجهة الى الصحراء، وأن بورقيبة يمكن أن يتورط في القضية خدمة لمطامحه القطرية بدأت الحكومة المؤقتة تشعر بالخطر، وتتابع الموضوع بترقب كبير، بل إن توتر العلاقة دفع بها إلى أن تعبر وديا للمسؤولين التونسيين عن رغبتها في تأجيل مقابلة بورقيبة إلى وقت لاحق أملا أن يفسح المجال أمام لقاء قمة بين الجنرال ديغول والرئيس فرحات عباس، وقد وصف بلخوجة ذلك الحراك السياسي عشية القمة بالقول "تعددت الاتصالات بين كل الأطراف وكشفت بعض الأهداف الخفية وضبطت بعض الاحتمالات"⁽¹⁶²²⁾، ولا شك أن السفير التونسي الذي سجل ردود الفعل الباريسية التي تحدثت أن مقدم بورقيبة إلى باريس هو من أجل قسمة الصحراء مع ديغول أراد أن يشير إلى طموحات بورقيبة دون أن يفصح عنها، وكانت ممثلة في أمرين الجلاء عن بنزرت والمطالب الصحراوية .

ومثلما أكد التونسيون وقتئذ ذكر المصمودي في شهادته أن مقابلة رامبواي كان هدفها الأساسي تعجيل استقلال الجزائر بإجراء مباحثات فرنسية - جزائرية، وأكد أن مباحثاته مع ديغول وميشال دوبري ودي مرفيل تناولت قضية الجزائر، وأن ديغول قرر أن يفتح ملف مفاوضات الجزائر باستشارة بورقيبة باعتباره "قام بأشياء خارقة للعادة في إفهام الجزائريين شؤون الدولة خلال إقامتهم بتونس"⁽¹⁶²³⁾، وإن كان المصمودي إجتهد في التستر

¹⁶¹⁹ Redha MALEKE : op cit , p -p, 150-151.

¹⁶²⁰ . Redha MALEK: op cit , p 151.

¹⁶²¹ .Tahar BELKHODJA : op cit , p 48.

¹⁶²² IBID . P-P 49 -50 . et Redha MALEK :op cit ,p-p; 150-151

على المطامح البورقيبية فإن مجرد الإشارة إلى رغبة ديغول في استعمال بورقيبية تكفي للتأكيد على تورط الرجل

وقد اغتاض الجزائريون من عدم بحث بورقيبية الموضوع معهم مباشرة وتكليف لدغم والمصمودي بالمهمة، وإن كانوا استطاعوا الضغط على الموقف التونسي لتوضيح مهمة وساطة بورقيبية، وعبروا عبر "المجاهد" عن أملهم في أن يكون اللقاء مفيدا في استطلاع الموقف ومندرجا في نطاق الجهود الإيجابية المبذولة للإستجابة إلى مقترح التفاوض المباشر مشددين على مسألة تضامن حكومات المغرب العربي لمواجهة المؤامرة الإستعمارية⁽¹⁶²⁴⁾، وذلك في إشارة منهم إلى أن أية مناورة أوعرقله من قبل بورقيبية للمفاوضات سيكون مآلها الفشل .

تقابل ديغول وبورقيبية في رامبواي على انفراد يوم 27 فيفري 1961 ودام اللقاء خمس ساعات، واستعرض بشهادة الرجلين كثير من القضايا، فمالذي دار خلال كل هذه الساعات وهل كان بورقيبية مخلصا في الدفاع عن القضية الجزائرية أم أنه اهتم بمطالبه الاستراتيجية ؟ ظلت المقابلة تحت طي الكتمان، وقد صدر البيان بدبلوماسية محترفة دون أن يفصح عن ماهية الموضوعات المعالجة والقرارات⁽¹⁶²⁵⁾، ولكن بعض أولئك الذين التحقوا بطاولة المباحثات من وفدي الطرفين أفصحوا عن بعض المواضوعات، فقد حضر المصمودي ولمقدم إلى جانب بورقيبية وميشال دويري إلى جانب ديغول، وإذ تفحصنا شهادة الرئيسين نجدها متناقضة، بورقيبية الذي قدم عرضا مشجعا عن مهمته أمام مجلس الأمة في 7 أفريل 1961 ذكر أن المباحثات دارت أساسا حول المشكلة الجزائرية وسبل إنجاح عودة المفاوضات، وأن الجهد كله انصب حول هذه القضية⁽¹⁶²⁶⁾، أما الجنرال ديغول فقد صرح في الخامس سبتمبر 1961 قائلا " يجب القول أنه خلال محادثات رامبواي طالب رئيس الجمهورية التونسية فيما يخص الصحراء بتصحيح الحدود لصالح تونس وعلى حساب الجزائر⁽¹⁶²⁷⁾، وفي مذكراته المنشورة عام 1970 ذكر بأن بورقيبية ألح في إجراء مفاوضات مع الجزائريين وأعرب أنه سيقوم بمهمة التوفيق أثناء المجابهة، وأنه طالب بالحصول على مكاسب لتونس، فلقد عرض قضية بنزرت وكذلك مسألة " ضمان توسيع بلاده في ناحية الحدود الصحراوية"، وأن هذه القضية الأخيرة كانت مصرف همه ومدار مباحثاته، كان بورقيبية يريد من وراء تعديل الحدود ضمان التوسع في العمق الصحراوي والإستفادة من نطف عجيبة، ولكن ديغول الذي وعده بحل قريب لمسألة بنزرت رفض التجارب مع المطلب الحدودي لأنه لم يكن في صالح فرنسا تقسيم ثروات

¹⁶²⁴ انظر افتتاحية المجاهد بعنوان " المغرب العربي اولا واخيرا " ،المجاهد ، ع 90 (27 فيفري 1961)

¹⁶²⁵ انظر نص البلاغ ، كتابة الدولة للاخبار والسياحة(تونس) : المصدر السابق ، ص41

¹⁶²⁶ انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. السنة 2 ، العدد 11

¹⁶²⁷

الصحراء⁽¹⁶²⁸⁾، وكان مطمح فرنسا هو فصل الصحراء وإبقاؤها تابعة لفرنسا، وذلك بتعاون من دول الجوار الصحراوي وخاصة تونس، أما بورقبيبة فيريد نصيبا من قسمة الصحراء، ويطلب ذلك من فرنسا ومن وراء الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأما مسألة إطلاق سراح احمد ابن بلة ورفاقه فلم يحصل إزاءها جديد والفرنسيون مصرون على وقف القتال لبدء مفاوضات جديدة، غير أنهم يقترحون مشروعا مجتزعا لاستقلال الجزائر قائم على التقسيم وعلى فصل الصحراء، هذه المسائل عرضها بومبيدو في مباحثات لسيرن، فما الذي جد في لقاء رامبواي؟ إنه طموح فرنسي من أجل فصل الصحراء ورغبة في أن يساهم بورقبيبة في الضغط على الجزائريين لقبولوا باستقلال على الطريقة التونسية، في هذا الإطار تشير كثير من المراسلات الرسمية أن محادثات ديغول - بورقبيبة كانت لها نتيجة إيجابية " حيث اختصت بورقبيبة بإرادة حسن النية الفرنسية، ولكنه لم يناقش معه قضية الجزائر "⁽¹⁶²⁹⁾، وأوضحت مذكرات ميشال دوبري الذي حضر اللقاء مع ديغول أن قضية الصحراء استغرقت المباحثات وأن بورقبيبة وعد بالمساهمة الفعالة في حل القضية الجزائرية، وخرج راضيا من الاجتماع⁽¹⁶³⁰⁾، وقد دافع المصمودي في شهادته عن موقف بورقبيبة معتبرا أنه لم يتكأ قيد أنملة في الدفاع عن قضية الجزائر واستقلالها، وأوضح أن بورقبيبة طلب كذلك تسوية مشكلة الحدود الصحراوية وتحدث عن حق تونس في فضاء صحراوي⁽¹⁶³¹⁾، ويؤكد بلخوجة أن الرئيسين تحدثا مطولا عن الصحراء وأن المطالب التونسية أدرجت ولم يحصل الإتفاق بشأنها، وأن ديغول عرض على بورقبيبة مساعدته من أجل إحياء مشروع مغرب موحد شريك لفرنسا⁽¹⁶³²⁾ إن شكوك الحكومة الجزائرية كانت في محلها، فبورقبيبة طرح مشكلة الصحراء بحدة لشعوره بقرب استقلال الجزائر، وهو بذلك يخدم مشروع فصل الصحراء الفرنسي ويخول التضامن التونسي مع الجزائر، كان بإمكانه أن يصارح الجزائريين بطلبه ولا يختفي وراء خدمة القضية الجزائرية لتحقيق طموحاته، وقد كان لدغم عشية لقاء رامبواي صريحا في مخاطبة كريم وبن طوبال ومهري ويزيد " نحن نطرح المشكلة اليوم طالما أن عنقكم تحت السكين فأنتم شعب صعب وقد يفوت الأوان غدا "⁽¹⁶³³⁾، وعندما رجع المصمودي من رامبواي واجتمع به وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة تظاهر بأن لقاء رمبواي استغرقت المشكلة الجزائرية وأنه كان

¹⁶²⁸ .CHarle DE GAULLE, : **op cit** , p-p, 129-130 .

¹⁶²⁹ انظر مراسلة لوي جوكس للمفوض العام بالجزائر، بتاريخ 2 مارس 1961 **A.Q.O.** Serie Algerie 1953 -1962, B30, DOS .A.G 7-5.

¹⁶³⁰ Michel DEBRIS :**op cit** , p-p , 198-199

¹⁶³¹ أنصر شهادته المقدمة في عام 2006، عبد الجليل النيممي واخرون :**المرجع السابق**، ص 479

¹⁶³² .Tahar BELKHODJA ; **op cit** ; p-p , 51 - 52

¹⁶³³ Redha MALEK : **op cit** ; p-p 151-152

مفيدا للقضية الجزائرية، وأن ديغول مصمما على تسويتها هذه المرة، ولما سأله مهري هل أترتم مسألة الصحراء؟ أجابه بتلكؤ لقد أثرناها عرضا" (1634)

وقد تحدثت الصحف الفرنسية مطولا عن اللقاء قبل انعقاده وعلقت على نتائجه بكثير من التكهّنات، إذ أوردت صحيفة "لكسبريس" أن بورقيبة كان متسرعا في إجابة ديغول وأن عدم استشارته لقادة الجبهة أثار امتعاض الجزائريين، وشددت على أن الحكومة الفرنسية تريد استطلاع الموقف الجزائري ومساعدة بورقيبة في الضغط على الجزائريين، وأن بورقيبة سيطلب مقابل ذلك نفوذا في الصحراء وشراكة في بترونها (1635)، وذكرت صحيفة "لوموند" أن بورقيبة لم ينقل لفرحات عباس ورفاقه جديدا عن قضية الجزائر، وأن ديغول وعده بأشياء كثيرة ولن تكون مقابلة ديغول - عباس بالقرب (1636)، وإذا كان لقاء رامبواي قد أفصح عن مطامح بورقيبة المضرة بقضية الجزائر فما الجديد الذي قدمه لصالح هذه القضية؟ .

لقد أشار بورقيبة الى وعود ديغول بتحسين العلاقات مع تونس، وحل قضية الجزائر وأما مسألة إطلاق أحمد ابن بلة ورفاقه فقد صدر بشأنها وعد، وحصل الإتفاق على ضرورة الإسراع في إجراء مفاوضات مباشرة، وبذلك يكون ديغول قد استطاع وجهة نظر بورقيبة وإمكانية قبول الجزائريين لاستقلال جزئي في إطار التكافل مع فرنسا، بما أن المفاوضات قد شرع فيها فإن اللقاء لم يفد الجزائريين سوى في استطلاع الموقف الفرنسي، ولفت الرأي العام لفضيتهم، كما أنه فتح شهية بورقيبة ليرافع عن مطامحه الصحراوية.

وقد اعتبر المسؤولون الجزائريون أن مطالب بورقيبة ومطامحه المتزايدة تضر بالقضية الجزائرية، وأن عودة العلاقات الفرنسية - التونسية تنذر بتعكر العلاقة معهم، ولم يكن اللقاء المغربي الذي عقد في الرباط إثر تشييع جنازة المرحوم محمد الخامس سوى مناسبة لتأكيد التضامن المغربي والتبشير بقرب علاج القضية الجزائرية (1637)، ولم يسمح ضيق الوقت والظرف بمفاتحة الرئيس بورقيبة الذي قرر العودة إلى استجمامه بسويسرا، ولكن الأيام الموالية كانت كفيلة بتصديق تكهّنات المسؤولين الجزائريين وكشف مطامح بورقيبة البراغمية. بعد مباحثات لسيرن ردت الحكومة الفرنسية في 8 مارس 1961 بالإيجاب على الشروع في مفاوضات رسمية دون أية شروط، وبدى للكثيرين في ظل سرية المفاوضات أن لقاء رامبواي

1634 شهادة عبد الحميد مهري مقابلة مع الباحث .

1635 L'EXPRESSE .du 25 /02/ 1961 .

1636 LE MONDE , du 4 maras 1961

1637 صدر بلاغ في فاتح مارس 1961 يؤكد على عزم الاطراف المغربية الثلاث تحقيق استقلال الجزائر بكل الوسائل

الممكنة ،وعلى تشييد صرح المغرب الكبير ،وعلى ارتياحهم للخطوات المحققة في هذا المجال. انظر المجاهد . ع

يقف وراء هذا التحرك السريع في حين أن اللقاء في الحقيقة لم يحم العلاقات التونسية - الفرنسية من التدهور (1638)

رابعا - مشكلة الصحراء واستفحال الخلاف البورقيبي الجزائري

إن مطلب بورقيبية في منح تونس فضاء صحراويا تجلى بوضوح في خضم مفاوضات إيفيان الأولى وكان في قلب معركة بنزرت، فقد بارك بورقيبية بدء هذه المفاوضات، وحي مبادرة الهدنة الفرنسية المعلنة، وعندما فشلت المفاوضات بسبب عقبة الصحراء وجدت الحكومة المؤقتة في وجهها بورقيبية يطالب بأفرقة الصحراء، ويسند الطرح الفرنسي بتأجيل بحث موضوع الصحراء .

وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المؤقتة تنتظر دعم حكومات وشعوب المغرب العربي وجدت نفسها أمام ضغوط وتهديدات بورقيبية بقبول المقترحات الفرنسية، وقد أصر الوفد الفرنسي المفاوض على استثناء الصحراء من هذه المفاوضات باعتبارها أرضا فرنسية، وانقطعت المفاوضات، وعندها رد بورقيبية قائلا: "أن إيقاف المفاوضات من أجل قضية الصحراء أمر غير معقول، وأن الصحراء قضية مشتركة ويمكن حلها في إطار التعاون المغاربي - الفرنسي، ورأت الحكومة المؤقتة أن تستعد لمعركة الصحراء، فأعلنت أنها ستواصل الكفاح المسلح إلى أن تعترف فرنسا باستقلال الجزائر التام، وأن جميع مناورات الإستعمار على فصل الصحراء مآلها الفشل، وأوضحت للأطراف المغاربية أن القضايا المتعلقة بتعديل الحدود يجب أن تناقش مع الجزائر لا مع فرنسا وذلك بعد استقلال الجزائر، وذلك تعزيزا للموقف الجزائري في مفاوضاته (1639)، وقد ساعدت بعض القوى الثورية المغاربية هذا الطرح ودعت إلى مساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة (1640)

وأما الرئيس بورقيبية فقد اندرجت تدخلاته في إطار خدمة مطامحه التي أوضحها لديغول، وقد رددت كثير من الأقوال حول نوايا بورقيبية، خاصة إلحاحه في خطاب أبريل 1961 على الجزائريين بإظهار التفهم والإعتدال وانتهاج البورقيبية سبيلا في المفاوضات " أرى لزاما علي أن أقول لإخواني الجزائريين أنه يجب عليهم كذلك أن يفرقوا في المفاوضات الهامة التي سيشرعون فيها بين الأهم والمهم ولا يعني ذلك التخلي عن المهم والإكتفاء بالأهم، وإنما

1638 CF .Tahar BELKHODJA : op cit , p.-p 54.-55.

1639 انظر " مؤامرة الاستعمار في صحرائنا" . المجاهد ، ع 91 (13 مارس 1961) ص، ص 7 ، 10.

1640 انظر جريدة الطليلة، (المغرب) ، عدد يوم 7 مارس 1961

عليهم أن يتخذوا عن الأهم وسيلة لتسهيل الوصول إلى المهم وتلك هي الفكرة البورقيبية التي يفسرونها في الشرق تفسيراً خاطئاً على اعتبار أن تقوم على نظرية خذ ما يعرض عليك وطلب بالباقي..."، وعرض في هذا الخطاب تصوره للمفاوضات داعياً الجزائريين إلى قبول استقلال مرحلي ولو على الشمال دون الجنوب، وبعد المفاهمة الأولية واستقرار الحكومة المؤقتة في عاصمة الجزائر "يمكنها الإتصال بجميع أجزاء التراب الجزائري والتصرف فيه" (1641) وهكذا فإن بورقيبية يدعو في المرحلة الأولى إلى القبول باستقلال الشمال دون الصحراء والتعاون مع الفرنسيين، وقد تحدث ديغول عن مشروع إستقلال يقوم على إنشاء حكومة مشتركة بين جبهة التحرير الوطني وأروبي الجزائر، واعتبر بورقيبية أن خطوة الإتفاق الأولى هذه تقوي الجانب الجزائري في المرحلة التالية للدخول في مفاوضات الصحراء والمرسى الكبير وغيرها، وخلص بورقيبية إلى التأكيد على مقترحه بالقول: "ويمكن مطالبة فرنسا إذا كانت جادة وراغبة في فصل المشكل (الصحراء) بإقامة دولة جزائرية وبعدها تجري المفاهمة على بقية المشاكل الأخرى وإني أعتقد ذلك ولي تجربة في هذا الميدان، ويمكن أن نقول للفرنسيين إذا كانوا مخلصين في نواياهم وإذا كان الجزائريون يفرقون بين الأهم والمهم إن هذه هي المشكلة الأولى، وهذا هو الوتر الحساس وإذا لم تقبل فرنسا الحل فمعنى ذلك أن الحل لم ينضج وأنه ولا فائدة من المفاوضات والتهرب الكاذب" (1642)

كانت هذه خلاصة تصورات بورقيبية لحل المشكلة الجزائرية على ضوء لقاء رامبواي واستطلاع موقف طرفي النزاع، حل يقوم على مرحلتين، في المرحلة الأولى تقرر المفاوضات الاعتراف بالأهم وهو الدولة الجزائرية المستقلة، وعندما تستقر مؤسساتها في الجزائر متعاونة مع الفرنسيين يمكنها حل المشاكل المتبقية في مرحلة ثانية، ومنها الصحراء التي تبقى فرنسية، وتشترك الأطراف المعنية بها بالتفاوض بشأنها .

هذا التصور كان يصب في خدمة السياسة الفرنسية ولم يكن مقبولاً من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ ليس معقولاً بعد كل هذه السنوات من الكفاح قبول حلول جزئية واستقلال شكلي، وقد كانت طبيعة المشكل الجزائر تملّي حلاً شاملاً، لا توفره الطريقة البورقيبية لأن المرحلة كانت تعني القبول بتجزئة الأرض والسيادة ولأن قبول استقلال الشمال دون الجنوب يكلف الجزائريين حرباً أخرى لتوحيد بلادهم وتجربة الفيتنام ماثلة بين أعينهم، ثم إن الإقرار للفرنسيين بأن الصحراء ليست جزءاً من الجزائر معناه تزكية أمر لا يمكن التراجع عنه، وقد

1641 انظر خطابه في البرلمان التونسي يوم 6 افريل 1961، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 11،

مصدر سابق،

1642 المصدر نفسه .

كانت استراتيجية ديغول تقوم على إبقاء الصحراء فرنسية للاستفادة من خيراتها وعلى إقطاع الأروبيين جزءا من التراب الجزائري أو اشراكهم في حكم الجزائر، وذلك بقصد إفلاس جبهة التحرير الوطني والقضاء على مشروعها الثوري، كما ان اشراك الجيران في التفاوض حول الصحراء يعني الاعتراف لهم بحقوق فيها (1643).

وعندما عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة موقفها صراحة امام بورقيبة لم يعجبه الامر، ودخلت العلاقة مع تونس مرحلة التوتر، وهكذا ساهمت سياسة ديغول واغراءاته في تعميق الخلاف الجزائري التونسي، اذ لم يعد الامر يقف عند عجز هذا من ان يفهم موقف الآخر بشأن المراحل، بل رفض الايديولوجية البورقيبية اساسا والطنن فيها (1644)، وقد دخل بورقيبة في جدال مع قادة الثورة، وعلق على الموقف الجزائري في خطاب رسمي قائلا : "إن بعض العناصر في الطرف الجزائري ترى ان الحرص على بقاء الثورة يتقدم على الحرص في نيل الاستقلال وتخشى ان يضر الاستقلال بالثورة وذلك كلام فارغ..." (1645)

ان الطرف الجزائري الذي كان يحرص على عدم ضياع اهداف ومبادئ الثورة الجزائرية، ضرورة تحقيق السيادة على كامل التراب الجزائري، وكان عليه ان يصمد في معركة المفاوضات الى ان تتحقق جميع أهدافه، وأن يواجه مناورات ديغول الهادفة للحفاظ على الصحراء فرنسية، وقد اصطدم بموقف بورقيبة المطالب بأفرقة الصحراء، واشراك الدول المجاورة لها في استثمار بترولها، وذلك في وقت كانت المفاوضات معلقة بسبب قضية الصحراء و الحكومة الفرنسية تبحث عن سند لها في اقرار حجتها في ان الصحراء ليست جزءا من الجزائر، ففي يوم 12 جوان 1961 استضاف بورقيبة في تونس الرئيس المالي موديبو كاييتا، واصدرا بعد مباحثاتهما - وبإلحاح من بورقيبة - بلاغا يعتبران فيه الصحراء "جزءا عضويا من الارض الافريقية" وأن أي ادعاء من الدول الأجنبية للسيادة على هذه الأرض أمر غير مقبول ولحظة صدور البيان كانت المفاوضات في منعرج حاسم، لقد دعم البلاغ الفرنسي بأن الصحراء افريقية مشاعة وليست جزائرية، واعتبر ذلك ضربة في الظهر تعرضت لها الثورة الجزائرية من حكومة صديقة (1646)، فأرسل كريم بلقاسم برقية الى الحكومة المؤقتة يصف فيها الموقف بالخطير للغاية، ويطلب توضيحا للأمور من الدولتين، ومن توركان حيث نقل الزعماء الخمسة طالب ابن بلة وخيضر بادانة علنية لموقف بورقيبة، وهددا بالقيام بذلك اذا ما تاخر الامر ،

1643 Nicole GRIMAUD : op cit, p-p178_ 179

1644 محمد الميلي : مواقف جزائرية، مرجع سابق ، ص 113.

1645 انظر خطاب بورقيبة يوم 6 افريل 1961. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مصدر سابق.

1646 انظر تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة حول هذا الموقف ، 6 DOS 81. GPR; B; 81. A.N.A.

"Bourghuba a donnie le coup de poignard dans le dos aux negociation d Evian "

فحركت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسيتها في اتجاه تصحيح موقف الرئيسين، تم تبليغ الليبيين والمصريين والغينيين للضغط اكثر على موديبو كايثا، وقد لحق به محمد يزيد في باماكو فصح موقفه (1647)، واما بورقيبة فتمت مواجهته وديا، لكنه اصر على موقفه زاعما ان لتونس حقها في الصحراء، وفي يوم 15 جوان استدعى الزعماء الخمسة القائم بالاعمال التونسي بلخوجة لمحادثته في الموضوع وتقديم احتجاج رسمي ضد موقف بورقيبة، يذكر بلخوجة انه وجد في "توركان" على غير العادة جوا مكفهر، وان ابن بلة تحدث غاضبا لاكثر من ساعة مهاجما تونس، " اننا نطلب من بورقيبة ان يوضح موقفه التاريخي ازاء القضية الجزائرية... ان الحديث جار بلا حق عن الجزائر والصحراء الجزائرية... فالامس لقاء رامبوايي... واليوم زيارة موديبو كايثا... " (1648)، وتدخل بعده خيضر ليقول: " انتم تريدون تضيق الخناق علينا ولكننا لن نترك لكم سبيلا لذلك، لقد دخلنا فترة حاسمة... تونس تقوم بمنع عبور الاسلحة لاجماد الكفاح الجزائري... لنا مشاكلنا الخاصة ولا يحق لكم ان تتدخلوا فيها، وبلغنا انكم تثيرون صعوبات لبعض عناصر جيش التحرير " (1649)، وقد قيل كل هذا بحضور بوضياف وبيطاط وآيت احمد، ويبدو أن المصريين وبعض القادة المواليين لابن بلة كانوا وراء تقديم عرض مشين عن موقف تونس من الثورة الجزائرية، وقد كتب ابن بلة رسالة شديدة اللهجة والانتقاد لبورقيبة، رفض بلخوجة تسلمها واجتهد في شرح الموقف لابن بلة والرد على طعونه الواردة في الرسالة، مؤكدا له أن بورقيبة اقل مع فرنسا ملف الصحراء، وأن الجزائر يمكنها التفاوض على استقلالها التام، وبين بلخوجة ان بورقيبة هدف من لقاء "رامبوايي" المساعدة على حل القضية الجزائرية، وان تونس خاطرت باستقلالها من اجل الجزائر، اعانت جيش التحرير الذي يحارب انطلاقا من حدودها وسهلت مرور الاسلحة، وانها اليوم لا تتدخل في المشاكل الداخلية للثورة وتولي الاهمية القصوى للقضية الجزائرية، وبهذه التوضيحات خفف ابن بلة من انتقاداته حتى أنه أعاد صياغة الرسالة الموجهة الى بورقيبة (1650)، ومعروف ان ابن بلة وخيضر لم تكن علاقتهم مريحة مع التونسيين والمغربيين منذ قبولهما لمبدأ الاستقلال وظلا يكتان ولاء لمصر، فهل أوغر صدرهما المصريون ضد بورقيبة (1651)، قد يكون هذا صحيحا ولكن منذ استقرارهما في توركان كثر روادهم وقد لعب مبعوثو قادة هيئة الاركان دورا في نقل صورة سلبية عن موقف تونس بورقيبة تختلف كثيرا عن تصور الحكومة المؤقتة التي وباعتدالها تعايشت مع البورقيبية رغم المشاكل العويصة التي

1647 Redha MALEK . op cit : p,152

1648 Tahar BELKHODJA op cit p- p 57-58.

1649 IBID . p.56 .

1650 IBID .P-P 57-58 .

كانت تنذر بالدخول في نزاع مسلح ، ولا شك ان لقاء الزعماء الخمسة مع بلخوجة سمح بتوضيح صورة العلاقة مع تونس اكثر، وقد تدخلت الحكومة المؤقتة فيما بعد لشرح الموقف لهم وفق نظرتها التي تختلف عما ينقله موفدو هيئة الاركان (1652)

ويذكر بلخوجة في شهادته انه حمل رسالة ابن بلة الى بورقبيبة للتو وان بورقبيبة بعد ان تاملها علق قائلا: " ان الامر لم ينته بعد مع الجزائريين " واكد نظرتة في أحقية تونس في المطالبة بتسوية حدودها، منبها الى غموض السياسة الفرنسية وإلى النزاع الذي بدأ يفتح بين القيادات الجزائرية، واجتمع بلخوجة بعدها مطولا مع الطيب المهيري و احمد التليسي، وعقد عدة اجتماعات مع مسؤولي الحكومة الجزائرية أفضت للاتفاق على الاستمرار في تقديم تونس تسهيلاتا وعلى ضرورة ربط اتصالات دائمة مع الزعماء المعتقلين في توركان، وقد ابلغت الحكومة الجزائرية انها بصدد إعداد مذكرة سياسية تحدد فيها موقفها من الصحراء (1653)، وقد اضطر ابن بلة ورفاقه الذين استمعوا الى تقرير بلخوجة عن مباحثاته الى التنديد علنا بالموقف التونسي، إذ طلب ابن بلة من وزير الشؤون الافريقية المغربي الخطيب التنديد باسمه الخاص بمواقف زعماء بعض البلدان المجاورة للجزائر، وحثهم على العودة الى الطريق السوي وعدم التواطؤ مع المستعمر (1654)، وقد شعر بورقبيبة بالغضب من اتهامات ابن بلة ومن تدخل مصالي وعلال الفاسي للتنديد بموقفه، واستعد لتأجيج معركته الصحراوية فطلب من بعض مقربيه المحاججة على مطلب تونس الصحراوي، فأعد وزير الإعلام المصمودي كتابا يجمع فيه خطب بورقبيبة المدافعة عن الصحراء (1655)، ونشر مقالا في يوم 26 جوان 1961 يدافع فيه عن الموقف البورقبيبي ويلوم الجزائريين بالقول " هل ان الصحراء هي التي احدثت الانقسام بيننا ؟ ان تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل احدى النقاط الاساسية للنزاع الفرنسي التونسي... فهل يعتبر هذا مسا بسلامة التراب الجزائري ؟" (1656)، وقد زاد هذا المقال في تعقيد القضية اكثر فالمسؤولون التونسيون يجعلون من قضية الصحراء مسألة تعديل حدودهم الجنوبية مع الدولة المعنية وهي فرنسا، والحكومة الجزائرية المؤقتة التي لم تتأخر في تقديم مذكرتها حول الصحراء لونس يوم 30 جوان 1961 ترى أن

¹⁶⁵² اطلع الزعماء الخمسة على الخلاف الدائر بين الحكومة وهيئة الاركان منذ جويلية 1961. وقد التقى الديق بابن بلة قبل ذلك ونقل له صورة عن الخلافات داخل القيادة ومع بورقبيبة، كما جاء بوتقليقة في ديسمبر 1961 لكسب تحالفهم مع هيئة الاركان، وكانت مسألة العلاقة مع بورقبيبة مدخلا مهما لانتقاد سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة.

¹⁶⁵³ Tahar BELKHODJA op cit p-p 57-58..

¹⁶⁵⁴ EL MOUDJAHID . n° 82 .(25 juin 1961) T3. p 514.

¹⁶⁵⁵ انظر الحبيب بورقبيبة : معركة الجلاء عن بنزرت الجنوب، منشورات كتابة الدولة للاعلام، تونس، 1961، ص

الصحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر، وأنها لم تكن في يوم من الأيام أرضا خالية وبدون مالك كما تروج فرنسا، وأن نضال الشعب الجزائري هدفه الأساسي هو استعادة كامل أراضيها كما كانت محددة عام 1954، وتشير المذكرة الى ان الحكومة الجزائرية " لا تجهل بأن مسائل تصحيح الحدود قد تطرح بين الجزائر وبعض البلدان الشقيقة المجاورة..."، وأنه لا يمكن تسويتها بشكل مرضي ودائم وأخوي إلا مع جزائر سيده ومستقلة، وخارج هذا الإطار " لا يمكن إدخال أي تسوية مع فرنسا المستعمرة لأن ذلك معناه ضمنا الاعتراف بسيادتها على الصحراء، وبحقها في التصرف بالتراب الجزائري، والجزائر المكافحة في حل من أي اتفاق قد ينجم عن هذه التسوية " ففرنسا لا تتوفر على أي صفة للتحدث باسم الدول المجاورة للجزائر مع الجزائر، ولا للتحدث باسم الجزائر مع هذه الدول المجاورة التي اعترفت أغلبها بالحكومة المؤقتة "، وأكدت الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضها لأي مؤتمر إفريقي حول الصحراء، معتبرة ان كل مشاركة للدول الإفريقية في مؤتمرات او مناورات ديبلوماسية تحركها فرنسا عن بعد، هي بمثابة خنجر يغرس في ظهر الثورة الجزائرية، والحكومات التي تفعل ذلك سوف تتحمل المسؤولية " ونددت كذلك بمساعي التونسيين لعقد مؤتمر إفريقي يعطي تفويضا للحكومة المؤقتة للتفاوض مع فرنسا حول الصحراء باسم مجموع دول المنطقة "، وأما يتعلق باستغلال ثروات الصحراء فدعوا المذكرة الى تعاون اوسع مع البلدان المجاورة خاصة في ميدان استثمار البترول (1657).

وقد بدى للحكومة الجزائرية ان إرسال المذكرة لا يوضح جميع نقاط اللبس مع التونسيين، وتاكيدا على تسوية الخلاف وكسب الموقف التونسي المهم عقد اجتماعا بحضور فرحات عباس وكريم وبن طوبال ويزيد والباهي لدغم والطيب المهيري والمصمودي والصادق لمقدم، وألح خلاله الطرف الجزائري على ضرورة كسب الموقف التونسي للتبديد بمزاعم فرنسا واهدافها من تدويل مشكلة الصحراء وبعد نقاش يوم كامل خرج الطرفان باتفاق يتضمن :

– توجيه الطرف التونسي مذكرة للحكومة الفرنسية يؤكد فيها ان مسألة الحدود هي

مسألة تونسية – جزائرية .

– تسلم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإشعار نسخة من هذه المذكرة التي تحمل التحفظات

التونسية على الترسيم الحالي، على ان يتم مناقشتها بعد استقلال الجزائر (1658)

والتفتت الحكومة الجزائرية المؤقتة الى الجانب المغربي لتعقد معه اتفاقا مماثلا

وتهيئ الاجواء للاحتفال التضامني ضد التقسيم يوم 5 جويلية 1961، وامام النجاح الذي

1657 .انظر نص المذكرة كاملا A.N.A.:GPR, B182, DOS 4

1658 CF, Redha MALEK .op cit p- p, 152-153.

حقيقته اظهر بورقيبة تدمره، وعدم رضاه على ما صادق عليه وزراؤه وأرسل لدغم للتباحث مع فرحات عباس في القضية من جديد، واستدعى مجلس الامة في دورة استثنائية ليلقي خطابا حاسما بدد كل الاوهام، واكد ان بورقيبة مازال مصرا على مطالبه الصحراوية

وفي تقريره المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المؤرخ في 11 جويلية 1961 ذكر فرحات عباس أن الطرف الجزائري فقد كل الآمال في إقناع بورقيبة الذي مازال صلبا في موقفه وقال بمرارة: " لا أمل يرجى من الرئيس بورقيبة فموقفه منذ عدة سنوات والذي عرضه مؤخرا على الجنرال ديغول برمبواي ليدعو للقلق اكثر فأكثر، أنه يسعى وبكل الوسائل ليصبح طرفا فاعلا في صحراء غربية عنه، لذلك فهو يفعل كل شيء ليزيد من تعقيد مهمتنا، ان الفرنسيين يستغلون موقفه ليفرضوا علينا قبول الصيغة المشتركة للصحراء انه بذلك يقدم لاطروحتهم دعما لم يحلموا به" (1659)

ان الانتقادات الجزائرية جعلت بورقيبة اكثر تصلبا على بلوغ اهدافه لهذا سوف يساهم موقفه من الصحراء في تدهور علاقاته مع الثورة الجزائرية في مرحلة حساسة للغاية، اذ لم تكن الحكومة المؤقتة تشعر بالضغط على المفاوضين الجزائريين بل ان ضغوطها طالت النشاطات العسكرية في تونس، فقد انتهزت السلطات التونسية حادث اسقاط جيش الحدود لطائرة فرنسية وأسر طيارها في جوان 1961 لتطالب بتسليم الطيار وعمدت أمام تلكى قيادة هيئة الاركان العامة إلى قطع مساعداتها ومنع مرور الاسلحة وتنقل وحدات الجيش (1660)، وقد رأت الحكومة المؤقتة أمام هذه الضغوط أن تسلمها الأسير الفرنسي، في حين لم يستسغ القيادة العسكريون مثل هذا الإجراء الذي أرغموا عليه (1661)، وهكذا فتح خلاف كبير بين الحكومة المؤقتة وقادة هيئة الأركان طال توجيه انتقادات لاذعة للسياسة التونسية ولمطالب بورقيبة الترابية وتدخلاته في المشاكل الجزائرية .

خامسا — معركة بنزرت واشتداد أزمة الخلاف الصحراوي

في الوقت الذي نشطت الحكومة الجزائرية المؤقتة حملتها الدبلوماسية للضغط على موقف الحكومة التونسية كان بورقيبة يخطط لعمليات عسكرية تتعارض وأسلوبه السياسي

¹⁶⁵⁹ انظر تقرير فرحات عباس حول مهمته في المغرب المؤرخ في 11 جويلية 1961، .G.PRA . B3. A.N.A. DOS 3-3

¹⁶⁶⁰ انظر تقرير السياسة العامة المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961 microfiche .CNRA. A.N.A. C038

¹⁶⁶¹ انظر بخصوص تطور هذا الحادث محمد حربي: المرجع السابق، ص — ص، 224 — 225، وشهادة على منجلي

المعروف، وقد هدف من ورائها الى تسوية مشكلتين عالقتين، قضية بنزرت مع الحكومة الفرنسية ومشكلة الحدود مع المسؤولين الجزائريين، بدأ بتدشين حملة اعلامية وديبلوماسية تحت عنوان جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت وعن الصحراء التونسية " ووضع كامل الاستعدادات لمحاصرة القوات الفرنسية في بنزرت بفرق المتطوعين وارسال جموعا منهم الى الجنوب للسيطرة على منطقة بئر الرمان الحدودية، واستدعي مجلس الامة لالتعاقد في دورة استثنائية للاعلان عن موقفه والدعوة الى التعبئة والتجنيد للمعركة.

وقد كان واضحا من خطابه أنه يهدف إلى تحقيق مشروع السيطرة على الحدود الصحراوية بدرجة أولى من الجلاء عن بنزرت، وهو إذ استفاض في شرح مطالبه الحدودية كال الجزائريين كثير من التهم وانتقد موقفهم من الصحراء "هذا هو موقفنا ولست ادري ما هو دخل الاخوان الجزائريين والقضية الجزائرية في هذه المشكلة التي بيننا وبين فرنسا، والتي تتعلق بالحد الفاصل بين تونس وليبيا، ولست ادري أي ضرر قد يلحق الجزائر والجزائريين والقضية الجزائرية من موقفنا هذا حتى ترتفع الاصوات بأنه يجب على بورقيبة ان يتخلى عن هذه المسألة و بان موقفه هذا طعنة من الخلف، لقد كان اولى ان ترتفع اصوات التضامن تشد ازرنا في هذه المعركة و لكننا لم نسمع باستثناء كلمة التضامن التي قالها الرئيس نكروما شيئا من ذلك حتى من أقرب اخواننا وجيراننا بينما انتم تعرفون جهودنا وتضحياتنا التي قدمناها بكل صدق واخلاص..."⁽¹⁶⁶²⁾، وكان واضحا من كلامه انه يطالب بأمرين هما: ترسيم الحدود عند نقطة الحدود 233 من جهة، والاعتراف لتونس بحق الفضاء الصحراوي الذي تطل عليه، وقد ردد بشأن المطالب الثاني حجة الفرنسيين في ان الصحراء كانت أرض مشاعة "ونحن وإن كنا نؤيد الاخوان الجزائريين في مطالبتهم بالصحراء التابعة للجزائر لكننا لا يمكن ايضا ان نتغافل عن سلامة التراب التونسي بما فيه صحراؤه اذ ليس من المعقول ان يقال انه لا صحراء لتونس فتونس لا تقع في اوربا ولا في القطب الشمالي وانما هي تقع الى جانب الجزائر..."⁽¹⁶⁶³⁾، وحاول بورقيبة الرد على حجج الموقف الجزائري في ضرورة مساندته في موضوع الصحراء مؤكدا انه من الأفيد لتونس أخذ حقها من فرنسا واليوم قبل الغد، و تحسر بورقيبة قائلا " أليس من المؤلم ان يظهر في الشعب الجزائري الذي نعينه ونكافح الى جانبه ونأتي له بالسلاح ونتحمل معه النكبات ونتعرض من اجله للتقتيل"، وكانت هذه الدعوة محاولة منه للتشهير ببعض المسؤولين الجزائريين والاطهار للشعب

¹⁶⁶² انظر خطابه لمجلس الامة يوم 17 جويلية 1961 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، السنة 2، ع 17(17)

اوت (1961)

¹⁶⁶³ انظر حدود الفضاء الصحراوي لتونس كما تصورها بورقيبة الخريطة بالملحق رقم 7 .

التونسي ان بعض الجزائريين المعتدلين يؤيدون مطالبه ، ووصل به الامر للاستهزاء ببعض قادة الثورة عندما عبر عن امله في ان يعودوا لرشدهم، متهما اياهم كانوا يتساءلون بالأمس أين يوجد الوطن الجزائري في افريقيا ام في فرنسا" (1664)، واعاد بورقيبة وهو يدعو الى المعركة التشديد على موقف بلاده مهددا بالدخول في حرب مع فرنسا ومع الجزائريين " ونحن نتمنى ان لا نلتجئ الى خوض المعارك ضد فرنسا ومن باب اولي وأخرى ضد اخواننا الجزائريين أو غيرهم وإنما لندرجو أن تصفو القلوب ويزول الحسد والضغائن وحب التوسع من النفوس وأن تحل محلها الاخوة والاحترام المتبادل، فإذا تم ذلك حققنا المغرب الكبير..." (1665)

هكذا بدا بورقيبة مصمما على تحقيق مطامحه بهذه العجلة، وباسلوب القوة الذي لم يعهد عنه، هل كان يريد القضاء الصحراوي بأي ثمن ام اراد ان يظهر للرأي العام المحلي والتونسي انه كذلك من مناهضي الاستعمار؟ ،

لقد كانت مسألة مراجعة ترسيم الحدود والاطلالة على فضاء صحراوي غني بالنفط تدفع بورقيبة للمغامرة، وقد يكون لم يحسب نتائج مغامرته جيدا، ذلك ان عموم التونسيين لم يكونوا متحمسين لخطوته هذه، وان ديغول العارف بمطامح بورقيبة لن يسمح له بالخطا في حق فرنسا، وكانت حصيلة المواجهة في بنزرت كبيرة: 1500 قتيل وآلاف الجرحى (1666)، واما القادة الجزائريون فافتنعوا بان نوايا بورقيبة سيئة تجاههم، فهويضايق مفاوضاتهم التي بدأت اوقفوها بسبب مشكلة الصحراء، ويضغط عليهم بتأليب الشعب التونسي ودفن تونس لمحاربة الجزائر، ويطعن في وطنية بعض قادة الثورة خاصة من خلال اشارته لتشكيك فرحات عباس القديم من وجود الوطن الجزائري، وهو بذلك يمس كرامة الشعب الجزائري المجاهد (1667).

لقد كان غضب بعض المسؤولين الجزائريين الذين حضروا جلسة مجلس الامة شديدا ومنهم قاسي ومساعد بوزيدة، ويذكر رضا مالك أنه لم يتمالك نفسه اثر سماع الخطاب وذهب لمحادثة فرحات عباس، وعقد اجتماعا مصغرا حضره بوصوف وفرنسيس، وقرر عقد مؤتمر صحفي في مساء ذلك اليوم (1668)، وتلي فيه بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي

¹⁶⁶⁴ يقصد قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وخاصة فرحات عباس الذي كان على راس الحكومة، وقد حاول بورقيبة اللعب على حبل الخلافات داخل الحكومة ودعم كريم لترؤسها .

¹⁶⁶⁵ انظر خطاب بورقيبة : الرائد الرسمي للجمهورية التونسية ، السنة 2 ، ع 17 (17 اوت 1961)
¹⁶⁶⁶ CF CHARLE DE GAULLE : op cit , p, 125 . et Nicole GRIMAUD: op cit p,179

¹⁶⁶⁷ انظر شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث

¹⁶⁶⁸ Redha MALEK . op cit , p-p,153-154.

يتأسف على ما تضمنه خطاب الرئيس بورقيبة من مواقف وتهم " تمس وطنية بعض قواد الثورة الجزائرية ، كما تمس في الصميم كرامة الشعب الجزائري المجاهد " (1669)

في يوم 18 جويلية 1961 بدأت معركة بنزرت، ومن الغد سارت جموع المتطوعين المسلحين الى الحدود عند النقطة 220 استعدادا للوصول الى حصن سان عند النقطة 233، وتزامن ذلك مع حملة تضامن وتعبئة اشرف عليها الحزب الدستوري الحر (1670)، وشنت القوات الفرنسية هجوما كاسحا بالدبابات والطائرات على دوريات المتطوعين في حصن سان خلف أزيد من مائة قتيل، وتدخل مجلس الامن في يوم 22 جويلية ليطلب وقف العمليات العسكرية وفض النزاع سلميا، وتؤكد كثيرا من الدراسات والآراء ان بورقيبة افتعل قضية بنزرت بهدف الاستيلاء على المناطق الصحراوية بالقوة (1671)، وهذا ما ادركته الثورة الجزائرية التي عقدت حكومتها اجتماعا طارئا لدراسة الموقف، وخيرت بين مهادنة النظام التونسي ومؤازرته في محنة بنزرت أو أن تأمر قواتها بمواجهة التونسيين عسكريا في الجنوب وتحميل بورقيبة مسؤولية ذلك (1672)، واختارت الخيارين معا ففي الوقت الذي أعلنت فيه استعدادها للتضامن التام مع تونس ومشاركتها في معركة بنزرت سيرت فرق جيش التحرير الوطني لترفع العلم الجزائري بالقرب من المنطقة المتنازع عليها (1673)

ورغم ان معركة بنزرت والصحراء تزامنت مع بدء المفاوضات الجزائرية – الفرنسية في لوقران الا ان انعكاساتها لم تكن في صالح تونس، فلقد عززت موقف المفاوضات الجزائري وخلصته من رياح مناورات بورقيبة، كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد قادرة على التمسك بالصحراء وبدأت تركز على مسألة استغلال البترول بالشراكة مع الجزائر المستقلة (1674)، وهكذا يكون بورقيبة قد خسر الفرنسيين والجزائريين في الوقت نفسه، وسوف يظل متابعاً لمسار المفاوضات ولحظة إعلان الاستقلال، ولكن عندما سارع الجيش التونسي في جويلية

¹⁶⁶⁹ انظر بيان الحكومة الجزائرية المؤقتة الاحتجاجي A.N.A.:GPR, B81, DOS 5

¹⁶⁷⁰ انظر العمل، عدد يوم 20 جويلية 1961.

¹⁶⁷¹ انظر عبد الجليل التميمي وآخرون: نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصمود والاتحاد،

مرجع سابق، ص – ص، 472 – 474 Redha MALEK : **op cit** m p 153

¹⁶⁷² انظر فتحي الديب : المصدر السابق، ص 508، والطاهر سعيداني: المصدر السابق: ص – ص، 171 –

¹⁶⁷³ Redha MALEK : **op cit** ,p154

¹⁶⁷⁴ Nicole GRIMAUD : **op cit** , p-p179-180

1962 للحلول محل الجيش الفرنسي في منطقة الناظور 233 وجد الجنود الجزائريين قد وصلوا منذ اليوم السابق الى هذه المنطقة (1675)

كانت دورة المجلس الوطني للثورة في اوت 1961 مناسبة لتقييم العلاقات التونسية وسبل التعامل مع سياسة بورقيبة، قدم خلالها رئيس الحكومة في تقريره العام انتقادا لادعا لمطامح بورقيبة الترابية، ودعا كريم بلقاسم في تقريره الى تشديد الضغط عن السياسة التونسية(1676)، وقد شرح كريم وضعية السياسة الخارجية في ظل تازم العلاقة مع بورقيبة، فهي لا تنحصر في العوائق التي وضعت امام حركة جيش التحرير ومرور الاسلحة، اذ اضررت بشكل بالغ بالسياسة الخارجية " ان مناورات بورقيبة الهادفة الى اقتطاع جزء من اراضي الجزائر الصحراوية وسياسته التقسيمية للعالم العربي وافريقيا، واخيرا موقفه الوسطي الذي غالبا ما يكون لصالح فرنسا والغرب اساءت جميعها لسياستنا الافريقية والعربية بوجه خاص، أي...الى رافعتين اساسيتين للعمل باتجاه العالم الخارجي..."(1677)، وكان الخلاف الذي وقع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان قد خيم بظلاله على العلاقات التونسية، حيث اتهم قادة هيئة الأركان في بيان استقالتهم الحكومة بالضعف ومهادنة بعض أعضائها لسياسة بورقيبة، ونددوا بتصلب الحكومة المؤقتة حيال جيش التحرير"... بدل السعي وراء صيغ تحفظ الكرامة بالرد أولا بحزم على التهديد والتهويل، وبدل القبول في الحالة القصوى بامتحان قوة (مع التونسيين) نحن مقتنعون انه كان ينتهي بمخرج مشرف قيل لنا ان الثورة ستنفك وان التونسيين على وشك ان يعلنوا عبر الراديو والصحافة عن عصيان مزعوم لهيئة الأركان العامة ضد الحكومة"(1678)

وقد وظفت هيئة الأركان شعور الجنود الناقم على السياسة البورقيبية لمواجهة غرمائها السياسيين داخل الحكومة، معلنة أنها تزكي السياسة الحازمة للوزراء المعتقلين، وقوت من حملة التشهير بسياسة بورقيبة الهادفة الى التدخل في شؤون الجزائريين بإبرازه بعض القياديين الموالين له كزعماء تاريخيين، وانه يعمل بكل السبل لبث الفرقة بين الجزائريين وخلق مشكلة الحدود وما يزال يضغط على السكان السوافة كي يطالبوا بالهوية التونسية(1679)، وقد ساهمت المشاحنات السياسية والتنافس على السلطة في إحراج العلاقات مع تونس، وقد كانت نظرة العسكريين قليلي التسييس تختلف كثيرا عن نهج سياسي الحكومة المؤقتة الذين ورغم حدة الازمات لم يسمحوا بالاصطدام المسلح مع التونسيين الى آخر لحظة، وهو ما يؤكد

1675 IBID ,P 180

1676 A.N.A. ;CNRA. microfiche C038

1677 IBID

1678 انظر محمد حربي : المرجع السابق ، ص 225

1679 المرجع نفسه، ص 225

على حكمتهم وتبصرهم لعواقب الامور، بل ان كريم الذي كان يتولى ملفات الثورة الكبرى لم يتوان بعد عودته من لبنان في جويلية 1961 من الإعراب عن شكره للحكومة التونسية على مساعدتها الأخوية، كما تابعت حكومة ابن يوسف بن خدة انتهاج سياسة مهادنة بورقبيبة خاصة وان اهتماماتها تركزت على إنجاز المفاوضات، وقد ضمنت في مؤتمر بلغراد بضغوط خارجية حياد الموقف التونسي وعدم تدخله في المشكلة الجزائرية⁽¹⁶⁸⁰⁾، وعندما عادت تونس لطرح مطالبها الترابية وإلحاحها على تسريع المفاوضات في بداية عام 1962 عبرت الحكومة المؤقتة عن استيائها، وهددت بنقل مقرها من تونس، ولكنها عادت لاجراء مباحثات مع الحكومة التونسية، اكدت على الحفاظ على العلاقات الودية والمساعدة على سير المفاوضات باتجاه الحل النهائي⁽¹⁶⁸¹⁾، وبعد تاكد بورقبيبة من قرب استقلال الجزائر اجتهد في إرضاء الحكومة المؤقتة والتقرب من رموزها في مواجهة لاحتمالات سوداوية في حال انقلاب القيادات الثورية على العناصر المعتدلة، واصرار الجزائريين على ايديولوجيتهم الاشتراكية، اذ كان كل ذلك ينبئ بان النظام التونسي سيكون الخاسر الاكبر من استقلال الجزائر .

ولا شك أن بورقبيبة لم يكن يتوقع أن المفاوضات النهائية التي كانت سرية ستحقق للجزائريين مكاسب ثمينة وفق حل شامل ونهائي ومنهج معارض للبورقبيبية، وذلك في وقت لم تتجسد بعد السيادة التونسية على بنزرت، الأمر الذي كان ينبئ بأن الثورة الجزائرية وايديولوجياتها المعارضة للنظام التونسي سوف تجد لها صيتا في تونس، وقد تأثر بورقبيبة كثيرا لرسالة ابن بلة في أول نزول له بتونس إثر إطلاق سراحه " نحن عرب نحن عرب نحن عرب " ⁽¹⁶⁸²⁾، وبعد أن أعلن عن الجزائر الثورية في طرابلس .

لقد جاء ابن بلة للسلطة على أكتاف هيئة الاركان وبعد خلافات دامية مع الحكومة الشرعية، وقد حرص بورقبيبة على مساندة الحكومة المؤقتة ودعمها للوصول الى السلطة، وعلى عكس النظام المغربي كان يدرك بنظرته مخاطر وصول العسكريين للسلطة، وقد رد تحالف تلمسان بحدة على تدخلات بورقبيبة في شؤون الجزائريين، وشن ضده حملة تشهير اشاعت كثيرا الى موقفه خاصة بعد ان بلغ الخلاف اوجه وامر بورقبيبة الجيش التونسي بمحاصرة مقر هيئة الأركان بغار الديماو في اليوم التالي لعزل قادتها في 30 جوان 1962، وقد زاد هذا القرار في نقمة العسكريين على النظام التونسي، وعبروا فيما بعد بالتوافق مع المكتب السياسي عن لومهم للحكومة التونسية على موقفها المحابي خلال ازمة السلطة وتدخلها في شؤون الجزائريين، واعلن محمد خضير في مؤتمر صحفي عقد يوم 7 جويلية 1962 مهديدا " يجب ان نفهم الرئيس بورقبيبة الذي

¹⁶⁸⁰ انظر **المجاهد** ، ع 112 (8 جانفي 1962) ص 2

¹⁶⁸¹ انظر **المجاهد** ، ع 112 (8 جانفي 1962) ص 1

تدخل عدة مرات في شؤوننا وانتقد سياستنا وبعضا من قادتنا أنه إذا كان هذا صحيحا، وان كانت مثل هذه التدابير ذات الاخطار الكبيرة لم تأجل فاتنا سنجد انفسنا من واجبنا ان ندخل جيش الحدود الى تونس (1683).

وقد اجتمعت إرادة ابن بلة مع العسكريين على بناء سياسة مغاربية جديدة تأخذ في الحسبان مكاتة الجزائر المستقلة ونفوذ ثورتها المتعظم مغاربيا ودوليا، وتقوم على نشر ايدولوجيتها وتخليص شعوب المنطقة من الامبريالية، وهكذا فرضت سياسة تطويقية على تونس والمغرب، ساهمت في تجذير الخلافات بشكل اكبر، فقد أعلن بورقيبة انه اكتشف مؤامرة انقلابية لها ارتباط بالنظام الجزائري، ولم تكن المباحثات الدبلوماسية التي تمت بوساطة مغربية لتمنع تدهور العلاقات التي كان يفرضها اختلاف الانظمة السياسية بين البلدين، وطفوح الصراعات الايديولوجية التي لفت المنطقة المغاربية (1684).

ويتضح لنا على ضوء ما سبق ان اهتمامات النظام التونسي بعد ان وطد علاقاته مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في بداية 1960 ارتكزت على تجنب مخاطر امتدادات الحرب الى تونس، ووضع حد لتجاوزات الجزائريين بعدم إحترام السيادة التونسية وامتدت إلى إنجاح سياسته في حل القضية الجزائرية بالنصح حينما والضغط أحيانا، وتأكيد زعامته المغاربية والإفريقية، وذلك في مرحلة ازداد فيها الشعور بمخاطر صراع الحرب الباردة وتجذر إيديولوجية الثورة الجزائرية ،

وقد تجلت طموحات بورقيبة السياسية والترابية واضحة بطرحه لمشروع وحدة تونسية جزائرية، والمساومة بلقاء ديغول واقتراح مطلب الصحراء المضر بالموقف الجزائري، وكذا محاولة الهيمنة على المنطقة واستغلاله لورقة القضية الجزائرية لمساومة العلاقات الفرنسية، وقد أحست الثورة الجزائرية بمخاطر سياسة بورقيبة وبجهوده الاستغلالية للقضية الجزائرية، وجاهر العسكريون بمصداقته وفضحه، غير أن سياسة الحكومة المؤقتة التي ركزت على إنهاء المفاوضات والحفاظ على وتيرة التضامن التونسي استطاعت أن تدفع مخاطر كبرى، كانت بمثابة مشكلات حقيقية أمام العلاقات التونسية - الجزائرية .

واسهمت المشاكل التي عرفت الثورة الجزائرية في تونس بفعل ثقل حضورها وتأثير ايدولوجيتها في اختلاف السياسة الواجب اتخاذها إزاء تونس، فلقد ساهمت نشاطات جيش الحدود ومواقفه في إثارة حساسية البورقيبية المفرطة، وأدت سياسة المهادنة الرسمية إلى استعلاء الموقف البورقيبي واستمراره في التآمر على الثورة، وأدى تولي العسكريين للسلطة إلى

1683 LE MONDE :du 8 juillier 1962

1684 Slimane CHIKH : op cit , P-P ,495-497

تبنى سياسة المصادمة وتجزير المواقف، الأمر الذي جعل بورقيبة يحرص في الدفاع عن مبادئه وحماية سياسته من تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية .

المبحث الثالث

الطموحات القطرية المغربية وتطور العلاقة مع الثورة الجزائرية

اظهر المغرب خلال المرحلة الأخيرة من تاريخ الثورة الجزائرية بشكل لافت مساندة ومؤازرة للثورة الجزائرية، تجلت في مظاهر متنوعة وأخذت أبعادا مختلفة، فهل يرجع ذلك إلى الإحساس بقرب استقلال الجزائر أم إلى أن النظام أراد أن يغمتم الظرف لتحقيق طموحاته التي لم تستجب لها الحكومة الجزائرية المؤقتة، وهذا ما نحاول التعرف عليه من خلال استعراض تطور العلاقات والمواقف الدقيقة من الثورة الجزائرية في هذه المرحلة .

أولا - مظهر تحسن العلاقات، العوامل والنتائج

إن وضع القضية الجزائرية المستجد والتطورات الحاصلة في المغرب دفعت باتجاه تحسين العلاقات بين النظام المغربي والحكومة الجزائرية المؤقتة، وقد تكرست مواقف ايجابية للمغرب الرسمي تجاه الثورة الجزائرية منذ عام 1960 نتيجة العوامل الآتية:

- اقتراب الحل السياسي للمشكلة الجزائرية، وما يتطلبه ذلك من وجوب إظهار المؤازرة والدعم .

-التجاوب الشعبي المتضامن بتلقائية مع الثورة الجزائرية الذي كان يدفع إلى وجوب مسايرة النظام له .

- النفوذ المتزايد للجناح اليساري المنشق عن حزب الاستقلال والخشية من تحالفه مع الثورة الجزائرية.

-الميول نحو المعسكر الشرقي ومحالفة دول الحياد ساعد على انفتاح النظام المغربي أكثر ودعمه القضايا القومية والإفريقية.(1685)

وفي الوقت نفسه استجبت للحكومة الجزائرية المؤقتة عوامل حثتها على وجوب تحسين علاقاتها مع المغرب، فلقد خرجت لتوها من اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة، وفي أجنحتها برنامج عمل سياسي وعسكري يقوم على دعم دول الجوار، سواء تعلق الأمر بدعم المفاوضات أو تدعيم قدرات جيش الحدود، وكان عليها أن تعزز ذلك التضامن الشعبي بمؤازرة سياسية يضمنها النظام، وتطلب منها الأمر إعادة تنظيم مؤسساتها، وحل خلافاتها وانتهاج سياسة المهادنة للحفاظ على مصالحها وكسب مزيد من الدعم .

وساعد تدهور العلاقات المغربية الفرنسية وتزايد الاعتداءات الفرنسية على إعادة بناء علاقات قوية أساسها التنسيق والتعاون المشترك وهدفها استقلال الجزائر ووحدة المغرب العربي، وقد اندفع قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المزاحون عن السلطة عام 1960 نحو المراهنة على قضيتي الجزائر والجزائر في انتقادهم لسياسة النظام المغربي .

وهذا الموقف سمح بتقريبهم أكثر من الثورة الجزائرية، ولكن دائما يهدف خدمة إستراتيجيتهم السياسية الثورية، لقد أفادت اللقاءات التي أجراها المهدي ابن بركة مع قادة الثورة في القاهرة في تفهم معضلات القضية الجزائرية، وأعلن عن تأييده للإستراتيجية المغاربية لهذه الثورة، وكان موقفه مفيدا في طرح مسألة الجلاء الفرنسي عن المغرب ومحاربة الامبريالية، وتكريس التضامن الفعلي مع الجزائر، وتأكيد بناء المغرب العربي، وقد تضمن خطابه في مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية يوم 10 نوفمبر 1960 استجدادا بهذه الشعوب لطرد الوجود الفرنسي من الجزائر، حيث شدد قائلا: " إن مهمتنا الآن هي الانتقال من مرحلة التصريحات إلى مرحلة الأعمال واليوم نجد مرة أخرى شعب أقطار المغرب العربي مجددا كما كان 1953-1955 في جبهة الكفاح المسلح ضد الجهاز الاستعماري" (1686)، وقد اتخذ المهدي ابن بركة موقفا وسطا من قضية الصحراء وموريطانيا التي كان النظام يصر على مغربيتها، ومثل هذه المواقف جعلته يقترب أكثر من إيديولوجية الثورة الجزائرية إلى درجة انه أصبح محل استشارة كريم بلقاسم خلال مفاوضات افيان الأولى (1687)، وبدوره رافع بوعبيد عن مسألة الجلاء، بل إن مداخلته يوم 17 أكتوبر 1960 هزت المغرب كله لفرط انتقادها الأداء الحكومي إزاء قضية مساعدة الجزائر، وقد طالب بعمل جاد لنصرة الجزائر، ودعا إلى عدم اتخاذ المغرب قاعدة عدوان على الشعب الجزائري مؤكدا أن الشعب المغربي قاطبة على استعداد للتضحية " ولكن الجانب الرسمي مازال مقتصرًا على الخطب والكلام وإن كانت هذه الخطب وهذا الكلام شيئا مرض فان الجانب المهم غير مرض مع الأسف، إننا نشكل قنطرة بالنسبة للقوات الفرنسية التي تقوم بحرب الإبادة في القطر الجزائري الشقيق" (1688)

وشدد بوعبيد من لهجته الانتقادية للنظام المغربي في عام 1961 وقد صرح بتونس مستبشرا بنجاح الثورة الجزائرية قائلا "إن النظام الإقطاعي لا يمكنه أن يقاوم طويلا بعد إقامة

1686 انظر مصطفى العلوي : المهدي ابن بركة، المهدي بنبركة للحقيقة وللتاريخ، ط1، دار الآفاق الجديدة،

بيروت، 1984، ص 37.

1687 المرجع نفسه، ص- ص 34-39.

1688 انظر خطابه أمام اللجنة الإدارية لإقليم الرباط للحزب، صحيفة الرأي العام، عدد يوم 18 أكتوبر 1960

نظام ثوري قريب في الجزائر المستقلة " (1689)، وهكذا فإن الضغوط الخارجية والداخلية كانت تؤثر على الموقف الرسمي وتدفعه لاتخاذ مواقف تضامنية فعالة، تجلت في مساندة عريضة قدمها الملك محمد الخامس خدمة للثورة الجزائرية في هذه المرحلة الحاسمة .

وقد حازت قاعدة المغرب على أهمية بالغة في دعم الثورة الجزائرية، وعول عليها كثيرا في مد ولايات الداخل بالأسلحة والرجال، وتقوية جيش الحدود ليتمكن من خوض معركة الأسلاك الشائكة وفك الخناق على الثورة، وهكذا كان مفيدا للثورة الجزائرية تحسين علاقاتها مع السلطات المغربية وإنهاء كل ما من شأنه تعكير هذه العلاقات ، وخاصة ما تعلق منها بفوضى جيش الحدود ونشاط القواعد الخلفية (1690)

وبمجرد اتخاذ الحكومة المؤقتة لقراراتها وتبنيها للسياسة الجديدة انتقل وفد عنها إلى المغرب لإجراء مباحثات تسمح بتجسيد برامجها، وكذلك من أجل حل مشكلة سي الزوبير العالقة، قدم الوفد المشكل من بن طوبال وبوصوف ومحمدي السعيد للسلطات المغربية تقريرا شاملا عن تطورات القضية الجزائرية، وعن أفق سياسة حكومتهم المستقبلية، وعلاقاتها مع المغرب (1691) وبحث مع محمد الخامس مشكلة انشقاق سي الزوبير وسبل حلها، فأجرى محمد الخامس وساطته في القضية واقنع سي الزوبير بإنهاء العصيان على ضمانته، غير أن سي الزوبير الذي قبل الاستسلام سرعان ما وضع مصيره بين يدي هيئة الأركان التي حاكمته وسجنته، وهو أمر أثار حفيظة السلطات المغربية (1692) التي شعرت بان المسؤولين الجزائريين نكثوا عهدهم .

ومضت الحكومة المؤقتة في إرساء سياستها الجديدة، ملتزمة من السلطات المغربية تعاونها باتخاذ قرارات داعمة ومساندة للثورة الجزائرية، وقد تضمنت بريقة وزير خارجية الحكومة كريم بلقاسم إلى نظيره المغربي في 28 جانفي 1960 مطلبين رئيسيين : التجاوب مع مطلب تدعيم الثورة بالمتطوعين العرب، واتخاذ تدابير ضد نشاط القواعد العسكرية الفرنسية المعادية للثورة، وشددت الرسالة على الطلب الثاني نظرا للمخاطر التي تشكلها هذه القواعد انطلاقا من التراب المغربي، وهي تلح على الأقل بمنع تنقل الجنود خارج قواعدهم "...والحكومة الجزائرية إذ تشير إلى هذا الخطر ترحو أن تتخذ الحكومة المغربية الشقيقة على وجه السرعة

1689 انظر ، مصطفى صايح :العلاقات الجزائرية – المغربية(1962–2000) ،دراسة أزمة الحدود وقضية

الصحراء الغربية) ،رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 1996، ص 36.

1690 شهادة منصور بوداود ، مقابلة مع الباحث

1691 انظر تقرير عن مهمة وزير الداخلية ابن طوبال في المغرب ،مؤرخ في 14 مارس 1960 ، A.N.A. GPRA

B 49 , DOS ,1

1692 انظر ، محمد حربي : المرجع السابق ، ص 217 ، وتقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب عن

مقابله لوزير الداخلية المغربي البكاي : A.N.A., GPRA, B302 DOS 3-13

التدابير اللازمة لمنع التنقلات خارج القواعد الفرنسية بالمغرب حتى لا تقوم بتموين المتطوعين بالأسلحة والذخائر الحربية أو تكون أداة اتصال بينهم وبين العناصر الموجودة في المغرب أو الخارج" (1693)، وأكد كريم بلقاسم في رسالة ثانية على مسالة تجنيد المتطوعين وإقامة مراكز تدريب لهم بالمغرب (1694)

وقد نشطت بعثة الحكومة الجزائرية بالمغرب في أداء مهامها السياسية ورعاية شؤون الثورة والتنسيق مع السلطات المغربية وإعلامها بتطورات القضية الجزائرية، وإشاد رئيسها شوقي مصطفى ونائبه الشيخ خير الدين بتحسين العلاقات مع المغرب وبجهوده في دعم وتسهيل نشاطات الثورة، خاصة منذ تولي الملك محمد الخامس رئاسة الوزراء بنفسه واعطائه القضية الجزائرية الاهتمام البالغ (1695)، ففي مارس 1960 استقبل محمد الخامس وفدا من الحكومة الجزائرية وتجاوب مع مجمل مطالبه بعد مباحثات مطولة، كمسالة إقفال القنصليتين الفرنسييتين في وجدة وبوعرفة اللتان تقومان بعمل استخباراتي مضر بنشاط الثورة، ومطلب وضع خمسمائة متطوع مغربي تحت تصرف الثورة، والسماح بمرور الأسلحة والمعدات والمتطوعين الأجانب (1696)، ولأن الحكومة الجزائرية المؤقتة سجلت هذا التجاوب وكانت تطمح إلى إرساء اتفاقية تعاون شاملة أجرت مباحثات في هذا الشأن مع الحكومة المغربية يومي 30-31 ماي 1960، وذلك بحضور رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس وزير الداخلية ابن طوبال، ومحمد يزيد وشوقي مصطفى والشيخ خير الدين من الجانب الجزائري، والأمير الحسن الثاني نائب رئيس الحكومة المغربية، وأدريس المحمدي وزير الخارجية ومبارك البكاي وزير الداخلية ومدير الديوان الملكي كديرة، وشمل جدول المباحثات قضايا التعاون بين الحكومتين وسبل تعزيز العلاقات والحفاظ عليها، وتمت المصادقة على اتفاقية مشتركة توطر نشاط وعلاقات جبهة التحرير بالمغرب، وهي تتضمن بندين رئيسيين: الأول امني يتعلق بتحديد مجال احترام سلطات الطرفين، والبند الثاني: يتعلق بأطر التعاون لمكافحة عملاء فرنسا في المغرب، واختصت المواد الثلاث الأخيرة من بين الأربعة عشرة مادة بإجراءات التسليح والنقل .

اشتمل البند الأول على خمس مواد ضمن ثلاث فصول حددت إجراءات توقيف المدنيين والعسكريين الجزائريين وإجراءات التعامل مع الفارين من الجيش الفرنسي، فتم التأكيد أن تقوم السلطات المغربية بوقف جميع المدنيين الجزائريين المطلوبين من قبل المسؤولين الجزائريين، وإيداعهم في سجون تابعة للحكومة الجزائرية، وأما أولئك المدانون في إطار القانون العام

1693 انظر نص الرسالة كاملا ، مديرية الوثائق الملكية، الرباط ،غلبة الجزائر 2 ،ملف 1380 (دون تصنيف)

1694 رسالة بتاريخ 22 سبتمبر 1960 ، انظر مديرية الوثائق الملكية ،غلبة الجزائر 2 ،ملف 1380 .

1695 انظر شهادة شوقي مصطفى : محمد عباس : رواد الوطنية ، مصدر سابق ، ص 192 .

1696 انظر ، محمد حربي : المرجع السابق ، ص - ص ، 221 - 222 .

المغربي فيحاكمون وفق هذا القانون ويتم إعلام الطرف الجزائري بذلك، وأما العسكريون الفارين من جيش التحرير الجزائري فيتم إيقافهم بطلب من رئيس بعثة الحكومة الجزائرية والمدانون منهم تتم محاكمتهم في إطار القانون العام المغربي، ويتم التنسيق في البحث عن الفارين منهم، وأما الفارون من الجيش الفرنسي فإذا كانوا مغربيين يسلمون إلى السلطات المغربية، وإذا كانوا جزائريين يسلمون إلى جيش التحرير الوطني، وفي حال رفضهم يودعون في السجن التابع للحكومة الجزائرية، وبخصوص الجنود التابعين للقوات الفرنسية الموقفين في التراب المغربي يتوجب تسليمهم إلى بعثة الحكومة الجزائرية بأسلحتهم، وحددت المواد (6-7-8-9) ضوابط إنشاء سجنين مدنيين تابعين للحكومة الجزائرية المؤقتة في التراب المغربي وذلك لإيداع المعتقلين الجزائريين ومعاملتهم معاملة إنسانية، على أن تتكفل القوات المغربية بضمان الحراسة الخارجية والحكومة الجزائرية المؤقتة بالتنظيم الداخلي.

وتضمن البند الثاني مادتين : الأولى تضبط مجال التعاون المعلوماتي بين وزارة الداخلية المغربية وبعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة، والثانية خاصة بإجراءات مراقبة الجزائريين المشكوك في تعاونهم مع فرنسا، وتنص على منع الجزائريين من الاتصال بالسفارة أو القنصليات الفرنسية في المغرب إلا بترخيص، وعلى المراقبة الصارمة للجزائريين العابرين للحدود، والأخبار عن كل جزائري حامل للجنسية الفرنسية يدخل المغرب ومنع الموظفين الجزائريين من دخول وخروج بالمغرب عبر القواعد البحرية والجوية الفرنسية في المغرب، ومنع القوات الفرنسية من ممارسة نشاطها ضد الجزائريين انطلاقاً من التراب المغربي وضبطت المواد (12-13-14) إجراءات استيراد الأسلحة والتجهيزات لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة، ويمكننا تلخيص هذه الإجراءات في النقاط الآتية :

— تسلم للسلطات المغربية قائمة الأشخاص المكلفين باستيراد السلع والتجهيزات
— تخطر السلطات المغربية بأي استيراد للأسلحة عبر المغرب في الوقت الذي تصل فيه الأسلحة .

— يتم نقل الأسلحة والذخيرة عبر التراب المغربي بعد إخطار السلطات المغربية المختصة وتسلم رخصة العبور (1697)

ويتضح من خلال هذه الاتفاقية الأمنية العسكرية التي وقعها وزيراً داخلية الحكومتين أنها جاءت لوضع حد للمشاكل التي تعكر العلاقات، ذلك أن بعض تجاوزات جيش التحرير الوطني وردود الفعل القوية من قبل السلطات المغربية ساهمت في تأزم العلاقات، وكانت هذه السلطات تنتهم قادة الجيش الجزائري باختطاف جزائريين مقيمين في المغرب وقتلهم أو تعذيبهم، والتعرض

حتى للمدنيين والعسكريين المغربيين، وقد اندرجت تصرفات جيش التحرير الوطني في إطار معاقبة أولئك المرتكبين للمخالفات والمخبرين المتعاونين مع الفرنسيين، وقد ذكر الشيخ خير الدين في تقاريره ورئيس دائرة وجدة في شهادته أن هذه التصرفات كانت تؤدي إلى المصادمة وإلى تدخل السلطات العليا⁽¹⁶⁹⁸⁾، ووصل الأمر إلى تدخل الملك، فإثر تزايد الشكاوى وجه رسالة لوزير الداخلية يوم 3 ماي 1960 لاستيضاح الحوادث التي يتسبب فيها الجزائريون، وردت وزارة الداخلية موضحة أن أفراداً من جيش التحرير الجزائري قد اختطفوا مدنيين جزائريين من وجدة⁽¹⁶⁹⁹⁾

وقد جسدت الاتفاقية مطامح الحكومة الجزائرية المؤقتة في الاعتراف بسلطتها، خاصة ما يتعلق منها بحماية سلطتها المدنية والعسكرية، والتصدي لمخاطر الاستخبارات الفرنسية في المغرب، وتسهيل مهمة دخول ومرور الأسلحة، وقد ضمنت الاتفاقية دخول الأسلحة إلى المغرب، ونقلها إلى الحدود⁽¹⁷⁰⁰⁾، وهكذا ضببت هذه الاتفاقية كثيراً من المسائل الهامة في العلاقات الجزائرية المغربية، والسؤال الذي يطرح هو هل تم تجسيد الاتفاقية ميدانياً؟

تشير المصادر الجزائرية إلى أن السلطات المغربية تلكأت في تجسيد الاتفاقية وخالفت بعض بنودها، إذ تواصلت احتجاجات السلطة المغربية على ما أسمتها مخالفات جيش التحرير الجزائري، واعتقلت سلطات وجدة عدداً من الجنود ورفضت تسليمهم، ولم تعامل بعثة الحكومة الجزائرية بمثل المعاملة الدبلوماسية للبعثات الأجنبية⁽¹⁷⁰¹⁾

وتدخل جيش الحدود وبعثة الحكومة بالمغرب للاحتجاج على ذلك، إذ اجتمع شوقي مصطفى مع ادريس المحمدي ورفع له جملة انشغالات وطلبات يوم 22 جويلية 1960⁽¹⁷⁰²⁾، وطلب عقد لقاء آخر مع وزير الداخلية والتقاء بعد تأجيل عدة مواعيد يوم 15 سبتمبر 1960، وكانت القضية المستعجلة هي إيقاف سبعة جنود من قبل عامل وجدة بحجة مهاجمتهم القوات الفرنسية في التراب المغربي، لم تكن هذه حجة موجبة للاعتقال لهذا ذكر البكاي أنه طلب من عامل وجدة إطلاق سراحهم، وخلال هذا اللقاء أسر البكاي لمصطفى أن الملك طلب خلال

¹⁶⁹⁸ انظر، عدد من مراسلات وتقارير الشيخ خير الدين حول العلاقة مع السلطات المغربية. A.N.A.. GPRA.

3. DOS B.221. وقدور الورطاسي : المصدر السابق ، ص – ص 27-28، 36-37.

¹⁶⁹⁹ انظر رسالة الملك إلى وزارة الداخلية، ورد وزارة الداخلية، مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف

1379

¹⁷⁰⁰ انظر شهادة شوقي مصطفى، محمد عباس : المصدر السابق ، ص 262 .

¹⁷⁰¹ انظر تقرير ادريس المحمدي عن لقاءه مع بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة، مديرية الوثائق الملكية، علبة

الجزائر 2، ملف 1380 .

¹⁷⁰² المصدر نفسه .

اجتماع مجلس الوزراء الأخير وبالبحاح من الوزراء دعم ومساعدة الثورة الجزائرية بمختلف الأوجه، ووجوب معاملة بعثة الحكومة المؤقتة معاملة رسمية لا تقل شانا عن البعثات الأجنبية الأخرى، ولكن مصطفى أبدي على ضوء تحرياته تخوفه من عدم تجسيد الاتفاقية المتوصل إليها بين الحكومتين " وخاصة ما تعلق منها بعود إطلاق سراح الموقوفين وإيقاف الخونة لقد أوضحنا للسيد البكاي انه ليس هنالك ما يؤخر تطبيق هذه الوعود، وانه إلى غاية اليوم لم نسجل إلا حل قضية الزويبير، وأكد الوزير ألا شيء يعترض تطبيق هذه الاتفاقيات وأنه سيعطي أوامر إلى حاكم وجدة وإلى مدير الأمن لكي يجسدا بسرعة وعود وزارة الداخلية فيما يتعلق بتوقيف الخونة والفارين من الجندية، إضافة إلى تحرير مواطنيها المدنيين والعسكريين الموجودين بالسجن" وأضاف مصطفى انه طلب من البكاي التدخل لدى مدير الأمن اوفقيير لتسهيل طلبات حمل السلاح والإذن بالمرور وعدم إزعاج الجزائريين بشأن قضية الزويبير وانه وفي ذلك (1703)، ويبدو أن ملف المصادمات المتزايدة على جبهة الحدود ظل مخيما بظلاله وأخرج كثيرا القادة العسكريين رغم المصادقة على الاتفاقية الامنية ،

وقد أعرب المغرب عن دعم القضية الجزائرية، ووافق على طلب إنشاء مراكز لتدريب للمتطوعين الأجانب وهي مسألة تخوف منها بورقيبة كثيرا، وفعلا استقبلت الحدود المغربية مجموعة من المتطوعين العرب والأفارقة والفنيين الشيوعيين. (1704)، وتجاوبت السلطات المغربية مع طلبات بعثة الحكومة المغربية في سبتمبر 1960، والمتمثلة أساسا في المساعدة على انضمام الحكومة الجزائرية لاتفاقية جنيف الدولية والاعتراف بتمثيل البعثة الدبلوماسية وتسهيل المساعدات الدولية المقدمة للاجئين (1705)، ومنحت السلطات المغربية مراكز لأجل معالجة الجرحى وراحة المعطوبين، استغل البعض منها في سرية تامة لإقامة مصانع التسليح، وكانت تشمل خمس وحدات في مناطق متباعدة، تنتج كل وحدة نوعا معينا من الأسلحة ويتم تركيبها في الوحدة الرئيسية، وكانت تجربة ناجحة لجيش التحرير الوطني، بدأت الإنتاج عام 1960 وبلغت حصيلتها أكثر من 500 ألف قنبلة يدوية و10 آلاف رشاش، وحوالي 500 قطعة مورتى وألف مدفع هاون (1706)، وقد أديت مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه، كما حصل الاتفاق على شراء شحنات كبيرة من

1703 انظر تقرير المحمدي عن لقائه مع بعثة الحكومة الجزائرية بالمغرب ، المصدر السابق .

1704 انظر رسالة كريم بلقاسم إلى وزير الخارجية المغربي بخصوص هذه المسألة ، مؤرخة في 1960/10/12 مديرية للوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1380

1705 انظر تقرير وزير الخارجية إدريس المحمدي عن لقائه مع بعثة الحكومة الجزائرية مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1380

1706 انظر شهادة المسؤول الأول عن هذه المصانع منصور بوداود ، مقابلة مع الباحث. وكذا حواراه مع مجلة

الدول الاشتراكية باسم الحكومة المغربية، وعلى تقديم كافة التسهيلات لإنزال الأسلحة وتميرها، وقد أكدت شهادة الخطيب ان المغرب كان مستعد لتقديم الاسلحة للجزائر بتوجيه من الملك: "كلما رغب الجزائريون في السلاح يأتون إلينا، ولم يتغير موقف محمد الخامس رحمه الله أبدا، ما زلت اذكر انه في أواخر عمره قال في مجلس وزاري ترأسه بنفسه عندما رأى أن بعض أعضاء الحكومة مترددين " إذا لم تكن قادرين على تزويد إخواننا الجزائريين بالاسلحة علانية فما هي قيمة استقلالنا " (1707)

وهكذا تواصل استقدام سفن الأسلحة، وفي أكتوبر 1960 ساهمت السلطات المغربية في إنزال اكبر شحنة سلاح تفتيتها مصالح بوصوف فقد أعلنت بوصول سفينة بلغاريا محملة بالفين وخمسائة طن من الاسلحة إلى طنجة في آخر لحظة، فأمر الحسن الثاني قوات الجيش بمساعدة المسؤولين الجزائريين في إنزال الشحنة وإيصالها إلى الحدود. (1708)

ولم تكن هذه المساعدات الرسمية المغربية بمنأى عن علم السلطات الفرنسية، واستنادا إلى العمل الاستخباراتي المكثف في المغرب اكتشف الجيش الفرنسي في الجزائر بعض أشكال المساعدات المغربية وترصد نشاط الثوار الجزائريين، وخطط لتنفيذ عمليات حربية انطلاقا من الجزائر ومن داخل المغرب للإضرار بقدرات جيش التحرير الوطني المتزايدة وثني المغرب عن تقديم مساعداته لثوار الجزائر، وقد وجدت الحكومة المغربية نفسها في إحراج كبير، إذ لم تنفع تنديداتها واحتجاجاتها(1709)، في الحد من تلك الاعتداءات التي عرفت منذ عام 1960 حدة اكبر، ولم يكن بمقدورها أن تطالب الجزائريين بالحد من أعمالهم الموجهة ضد الجيش الفرنسي، وقد كان الاعتداء على سعيديّة مثلا في سبتمبر 1960 موضوعا لمناقشات مجلس الوزراء، وطالب بعض الوزراء بضرورة منع اعتداءات الجزائريين التي تتسبب في أعمال تاربية، غير أن موقف الملك كان حاسما بعدم وضع أية ضوابط أو فرض ضغوط على الجزائريين للحد من نشاطهم (1710)

1707 انظر شهادة الوزير عبد الكريم الخطيب: جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص - ص، 30 - 31.

1708 انظر تقرير عامل طنجة المؤرخ في 25 نوفمبر 1960 والموجه الى وزير الداخلية المغربي، مديرية

الوثائق الملكية، غلبة الجزائر 2، ملف 1380. وتقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب حول انزال باخرة

بلغاريا A.N.A., GPRA, B302 DOS 3 -13

1709 انظر مثلا احتجاج وزير الخارجية المغربي المقدم للسفير الفرنسي. جويلية 1959، DOS 3 -1766. SHAT 1H.

Relation franco marocines incidents de frontiere bombardement d Oujda

1710 انظر رواية الوزير المغربي محمد الشرفاوي op cit p 92 Farouk BEN ATIA,

لقد تعرضت كثير من القرى والمدن المغربية للاعتداءات الفرنسية ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الجزائريين والمغربيين، وألحقت أضرارا بجيش التحرير الوطني ومراكزه المدنية والعسكرية في وجدة والناصور وفاق وبيوعرفة، وردا على ذلك خططت هيئة الأركان العامة للرد على القوات الفرنسية ولاختراق الأسلاك الشائكة وتهديد بعض المراكز الفرنسية في جنوب المغرب (1711)

وأمام تواصل الاعتداءات الفرنسية طالب محمد الخامس من القوات الفرنسية عدم استعمال التراب المغربي للاعتداء على الجزائريين قائلا: " إن المغرب لن يسمح باتخاذ ترابه مركزا للاعتداء على بلد شقيق " (1712)، وقد أمر القوات المسلحة الملكية بالتمركز في مناطق الحدود والتلويح بالتهديد ، واعتبر تواجد هذه القوات بالقرب من المراكز الجزائرية يمثل تحصينا مهما للقوات الجزائرية في ظل تحسن العلاقات والتنسيق المتبادل، وقد وصل الأمر اثر الاعتداء على سيدي بوبكر في 1 اوت 1961 بوزير الدفاع المغربي للتصريح بان الجيش المغربي سيعزز قواته الدفاعية للرد على الهجمات الفرنسية، وانه سيتعاون مع جيش التحرير الجزائري لصد كل عدوان فرنسي " (1713)، وكان أشعر هذا التهديد فرنسا بخطورة الوضع إلا انه لم يؤخذ مأخذ الجد من قبل قادة هيئة الأركان باعتبار أن التقارب الجزائري المغربي لا يمكنه أن يصل إلى حد التنسيق في المجال العسكري، وخاصة أمام تلك المشاكل اليومية الناتجة عن تزايد الاحتكاكات .

لقد احتجت هيئة الأركان العامة في جويلية 1961 على اعتقال أربعة جنود في بوبكر (1714)، وانتقدت بشدة سلوك وزارة الدفاع المغربية إزاء اعتقال خمسة جنود آخرين في أكتوبر 1961 (1715)، وكانت هذه التوقيفات وغيرها من السلوكات تؤثر على التدهور الحقيقي للعلاقات بين العسكريين الجزائريين والسلطات المغربية.

1711 انظر حصيلة الأعمال العسكرية ضد هذه المراكز تقرير القيادة العسكرية الفرنسية لمنطقة عين الصفراء

1962 S.H.A.T., 1H, 1776 : 2 : Organisation et activités de L'ALN au MAROC

1712 انظر خطابه، محمد الخامس : انبعاث امة، ج5، مجموعة خطب الملك محمد الخامس خلال سنتي 1960-

1961، المطبعة الملكية، الرباط، 1961 ص 227.

1713 انظر المجاهد ، ع 102 (14 أوت 1961) ، ص 2 . نقلا عن مجلة "هنا الرباط" التي تصدرها الإذاعة المغربية .

1714 انظر رسالة هيئة الأركان العامة الموجهة إلى بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب بتاريخ 20 أكتوبر

1961-8 : A.N.A. :G.P.R.A. , B 302, DOS , 7

1715 انظر رسالة بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى مديرية الأمن المغربي ، ورد وزير الدفاع المغربي أحرسان

A.N.A., G.P.R.A., B 302, DOS 7-7

وقد اندرج الموقف المغربي من الاعتداءات الفرنسية في إطار مواجهة المخاطر التي كانت تهدد جيش التحرير الجزائري وتشديد الضغط على فرنسا، لكن أبعاد هذا الموقف تصب في إطار إظهار الدعم والمساندة لقادة الثورة، وتندرج في سياق كسب موقفهم لمطالب المغرب الترابية، وهي مطالب بدت تتجلى أكثر بعد اخذ المفاوضات منعرجاتها الحاسمة وطرح قضية الصحراء، فهل سينتهج المغرب إستراتيجية جديدة لتحقيق طموحاته من وراء مساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في المفاوضات؟.

ثانيا - الموقف من المفاوضات ومطامح المغرب الترابية

منذ لقاء محمد الخامس - ديغول وإعلان تقرير مصير الشعب الجزائري تزايد الاهتمام المغربي بالقضية الجزائرية، وبذل المغرب مساعي حثيثة لنصرتها في المحافل الإقليمية والدولية وكسب الدعم الدولي لها، وقد لقيت جهود محمد الخامس ثناء الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتباره متفهما للمشكلة الجزائرية ومدافعا عنها، الأمر الذي شجعه للقيام بعدة مبادرات الضغط على فرنسا ودفعها لحل القضية الجزائرية، وقد لقي تعيين الزعماء المعتقلين مفاوضين رسميين استحسان المغرب بحكم علاقاتهم السابقة بالمغرب، وعبء قضية تحريرهم التي تحولت إلى التزام مغربي، فضاغف محمد الخامس مساعيه لإطلاق سراحهم، والأمل يحده في توليهم الزعامة السياسية (1716).

وشددت الحكومة المغربية على وجوب انصياع فرنسا لمطلب تحرير الشعب الجزائري، خاصة بعد اعترافها بحق تقرير مصير الجزائريين، مؤكدة أن المناورة والتسويق لن تكون في صالحها، وقد استقبلت خطوة الشروع في مفاوضات مولان بحفاوة بالغة وأعربت عن تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وعن أملها في أن تكون هذه الخطوة "عنصرا من عناصر حل القضية الجزائرية واستتاب الأمن في المغرب العربي" (1717).

ولم يلبث أن تبخر الأمل في نجاح هذه المفاوضات وكان على المغرب أن يتخذ موقفا من أسلوب المناورة الفرنسية، خاصة بعد أن أذاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة بان فرنسا تتهرب من إجراء مفاوضات حقيقية، وأنها تأبى الاعتراف بأهليتها في تمثيل الشعب الجزائري، وقد أكدت الحكومة المغربية تأييدها لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وشجبتها للعرقلة الفرنسية "يجب أن يكون للوفد الجزائري كافة الضمانات الكفيلة بمساعدته على إجراء مفاوضات مثمرة" وليس

¹⁷¹⁶ انظر ، الحسن الثاني : **التحدي** ، مصدر سابق ، ص 140.

¹⁷¹⁷ **المجاهد**، ع72 (11جويلية 1960)، ص6.

من المعقول أن تصطدم المقابلات التي ستجعل حدا للنزاع بمصاعب من نوع التي ذكرها بلاغ الحكومة الجزائرية المؤقتة" (1718)

وبالرغم من المناورات والضغوط الفرنسية ظل المغرب يساند القضية الجزائرية ويدعوا إلى تسويتها في اقرب وقت ممكن، وبمناسبة دورة الأمم المتحدة الخامسة عشر في اكتوبر 1960 أجرى كريم بلقاسم مشاورات مع الملك وتقرر تكثيف المساعي السياسية لنصرة الجزائر في هذه الدورة الحاسمة. (1719) وعليه فقد اتصل الملك بعدد من رؤساء الدول والملوك لطلب نصرة القضية الجزائرية والتصويت لصالحها، ومنهم رئيس جمهورية مدغشقر، (1720) وبحث المسالة مع عدد من رؤساء الدول الغربية، ودعا الرئيس الأمريكي إيزنهاور صراحة للضغط على فرنسا (1721)، وتأكيدا على أهمية مناقشات دورة الأمم المتحدة كلف الأمير الحسن شخصا — بدل وزير الخارجية— للدفاع عن موقف المغرب الداعي إلى استقلال الجزائر، موجهها مهمته بالقول: " إن أعمالك على رأس وفدنا في الجمعية العامة ستعبر عن اقتناعنا بما دعت إليه أخيرا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ضرورة تدخل الأمم المتحدة في هذه القضية تدخلا سريعا قصد حلها وتمكين الشعب الجزائري من تحقيق مطامحه " (1722)، وعليه تضمن خطاب الأمير الحسن في الدورة تأكيداً على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ودعوة لتدخل الأمم المتحدة السريع لإيجاد مفاهمة بين طرفي النزاع وإنهاء الحرب المتواصلة منذ سنوات، وأعلن أن المغرب يؤكد من جديد " إن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الناطق الوحيد باسم الشعب الجزائري " وأنها المفاوض الرسمي الضامن للتوصل إلى تسوية سلمية (1723). وقد أفادت مساعي ومواقف المغرب في كسب الدول حديثة الاستقلال لصالح مؤازرة القضية الجزائرية، وفي التأكيد على ضرورة الإسراع بإنهاء حرب الجزائر،

ومن اجل تأكيد التضامن المغربي وتجنيد مساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها صدرت الدعوة إلى جعل الذكرى السادسة لاندلاع الثورة يوما للتضامن مع الجزائر، فتجاوبت السلطات المغربية مع الدعوة، ورأت أن توظف الاحتفالية التضامنية رسميا حتى لا تستغلها المعارضة اليسارية التي دعت بدورها إلى عقد مهرجانات تضامنية في كامل المدن

1718 المصدر نفسه.

1719 انظر، المجاهد ، ع 80 (17 اكتوبر 1960)، ص 9.

1720 انظر نص الرسالة كاملا ، محمد الخامس : المصدر السابق ، ج 5 ، ص-ص 235-237.

1721 انظر رسالة محمد الخامس إلى إيزنهاور ، محمد الخامس : المصدر نفسه ، ص — ص 106-107.

1722 انظر رسالته إلى الأمير الحسن الذي كان في مهمة في أوربا ، محمد الخامس : المصدر نفسه ، ص 192.

1723 انظر المجاهد ، ع 80 (17 اكتوبر 1960) ، ص 9

المغربية⁽¹⁷²⁴⁾، وقد أسهمت السلطات الرسمية والهيئات الحزبية والشعبية في إنجاح التظاهرة، وألقى الملك محمد الخامس خطاباً عشية الذكرى أكد فيه على وجوب التضامن مع الجزائر ومساندة القضية الجزائرية " إن يوم الجزائر يومنا وقضيتها قضيتنا فيجب أن نواصل مسانبتها وتأييدها في كفاحها، ونضاعف الجهود لإقرار حقها والتعجيل بساعة فوزها"، ونوه الملك بأهمية حل قضية الجزائر لأن في ذلك ضماناً لتأكيد استقلال المغرب ووحدة المغرب العربي.⁽¹⁷²⁵⁾، وكان الإضراب العام يوم فاتح نوفمبر 1960 يوماً مشهوداً، عقدت فيه التجمعات الشعبية والمهرجانات الخطابية، واحتضنت البيضاء المظاهرة الكبرى التي أشرف عليها الأمير الحسن وكريم بلقاسم، وأكد الأمير الحسن في خطابه على تجند المغرب حكومة وشعباً لتأييد القضية الجزائرية، وأشاد بالعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين⁽¹⁷²⁶⁾.

وقد أصبح تضامن الشعب المغربي يتسم بفعالية أكبر خلال هذه المرحلة، وأسهم في دفع السلطات المغربية لإظهار التضامن الحقيقي مع الجزائر، خاصة اثر تهديد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أكتوبر 1960 يربط نضاله التحرري بنضال الشعب الجزائري⁽¹⁷²⁷⁾، وهو أمر بدأ يشعر القصر بكثير من التخوف .

لقد أصبح القصر يسابق لإظهار التضامن مع الجزائر، وقد ندد مراراً بالحرب الشرسة التي تشن ضد الشعب الجزائري، فإثر حوادث 11 ديسمبر 1960 أرسل محمد الخامس رسالة إلى فرحات عباس تضمنت شجب السياسة الفرنسية، والتأكيد على أن هذه المظاهرات تمثل سندا للحكومة المؤقتة وتعبر على وحدة الشعب الجزائري وتشبته بمطلب واحد وهو مطلب الاستقلال والتفاته حول هيئة واحدة هي حكومته الوطنية⁽¹⁷²⁸⁾

ونظراً لخطورة المساعي والمناورات التي كانت تحركها فرنسا أفريقيًا نسقت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع المغرب مشروع عقد مؤتمر أفريقي في الدار البيضاء، وقد نجح المؤتمر في إضعاف مجموعة الدول الإفريقية-الفرنسية ومساندة القضية الجزائرية، وكان فرصة لإجراء مباحثات مغربية جزائرية وتأكيد المغرب لتضامنه مع الجزائر، إذ تضمن خطاب الملك محمد الخامس الموجه للمؤتمرين التأكيد على مساندة الدول الإفريقية لقضية الجزائر

1724 انظر العلم، عدد 31 أكتوبر 1960. و الطلبة عدد يوم 2 نوفمبر 1960.

1725 انظر خطابه بمناسبة يوم التضامن مع الجزائر يوم 31 أكتوبر 1960، محمد الخامس المصدر السابق، ج 5 مصدر سابق، ص — ص 226-228.

1726 المجاهد، ع 82. (14 نوفمبر 1960)، ص 6.

1727 انظر، المهدي ابن بركة: المصدر السابق، ص 77.

1728 انظر، محمد الخامس والحسن الثاني: إتبعات أمة، ج 6. مجموعة الخطب التي أقيمت خلال عامي 1961 — 1962، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، ص — ص 33-34.

التحررية ووقوفها إلى جانب الجزائريين " موقف التأييد والمؤازرة لان قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا"، وأكد مطالبة هذه الدول " بمنح الجزائر حقها في الحرية والاستقلال بدون قيد أو شرط" (1729).

وقد اصطدمت الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال هذه المرحلة بموقف الدبلوماسية المغربية المطالب بمغربة موريطانيا، ورأت أن تجاربه ظاهريا وإن كانت تؤكد على مبدأ تأييد الشعوب الإفريقية في حرية تقرير مصيرها ومحاربة جميع أشكال الهيمنة والامبريالية، وهو مبدأ تبناه المهدي ابن بركة ولم يتحمس لمغربة موريطانيا، وقد حصل شبه توافق على الدعوة لاستقلال موريطانيا ثم اقتراح انضمامها إلى المغرب العربي الموحد (1730)، ولأجل ذلك ارتبطت جبهة التحرير الوطني بعلاقات وطيدة مع الوطنيين الموريتانيين سنة 1957 وأجرت محادثة مع المختار ولد دادة عام 1959 بخصوص القضية الموريطانية، وقد اتخذت موقفا محايدا في حين صادمت تونس علانية الموقف المغربي ودعت للاعتراف بموريطانيا وبدخولها للأمم المتحدة في نوفمبر 1960 الأمر الذي أدى لقطع العلاقات الفرنسية - المغربية (1731)، وتحملت الحكومة الجزائرية مسؤوليتها في وضع حد للخلاف معتبرة أن مشروع المغرب العربي المشكل من فيدراليات الأقطار المغاربية بما في ذلك موريطانيا يكفل علاج المشكلة، وناقشت هذا المشروع من المسؤولين المغربيين والتونسيين وكلها إصرار على تجاوز الخلاف بين الطرفين، (1732) وقد بدى لها أن مطامح المغرب التوسعية تثير المخاوف وتتسبب في اخرج موقفها، وخاصة عندما احتاجت إلى دعم موريطانيا في قضية الصحراء وتجاوب المختار ولد دادة مع مطلبها، وقتها شعر المغرب الرسمي بخيوط مؤامرة تلفة من جميع الأطراف ويشارك فيها الجزائريون، فأكد اندفاعه لخدمة أهدافه الوطنية، وهكذا كان استقلال موريطانيا درسا يتوجب اخذ العبرة منه، فرغم التأييد العريض للقضية الجزائرية سوف يعود مشكل الحدود لي طرح من جديد عندما تتأزم المفاوضات الجزائرية الفرنسية بسبب الصحراء، ويظهر الحسن الثاني الذي خلف والده في مارس 1961 تمسكا بمطامح المغرب الترابية في الجزائر.

لقد أكد الحسن الثاني بمناسبة توليه العرش استمرارية التضامن المغربي مع الجزائر، وشجع مبادرة استئناف مفاوضات استقلال الجزائر لأجل بناء وحدة المغرب العربي

1729 انظر، **المجاهد**، ع 87 (16 جانفي 1961)، ص 10.

1730 انظر المهدي ابن بركة: **المصدر السابق**، ص 66

1731 انظر تقرير عن مقابلة السفير المغربي في تونس لوزير الخارجية كريم بلقاسم .:G.PRA., B 302, **A.N.A.**

المنشودة⁽¹⁷³³⁾، فهل يمكن القول مع كل هذا أن مغرب الحسن الثاني سيصمد في وجه المراوغات الفرنسية، ويؤكد مساندة مواقف الحكومة المؤقتة في المفاوضات ؟

كان الوضع السياسي في المغرب بالغ الحساسية ولا يسمح بالوقوف في وجه الثورة الجزائرية أو استغلال ظرفها الحرج ، غير أن الجنرال ديغول كان على علم بطموحات الملك الجديد وبإمكانية التعويل عليه في الضغط على المفاوضات الجزائري، خاصة وأن مشكلة الحدود كانت قضية حساسة للغاية ، وقد لوح ديغول بمشروع الاستثمار المشترك للصحراء، والتمس من تونس والمغرب ضغطا على الطرف الجزائري للقبول بتسوية مجتزئة وأمل الكثير من موقف الحسن الثاني الذي يبدو حذرا من قضية السيادة الوطنية و "مصمما على إبقاء أواصر العلاقة مع فرنسا" ⁽¹⁷³⁴⁾، وقد تلقى الملك الجديد هدية من ديغول بمناسبة توليه العرش مضمونها قبول فرنسا سحب جميع قواتها من المغرب قبل عام 1961 ⁽¹⁷³⁵⁾، وما لبث أن أرسل الحسن الثاني وزير الخارجية لمحادثة ديغول وتسليمه رسالة خاصة قيل أنها تتعلق بمسألة الوزراء المعتقلين وضرورة الإفراج عنهم ⁽¹⁷³⁶⁾، وليكون انجازا ثانيا للملك تقوي نفوذه المهدد بمعارضة اليساريين، وقد تابع الحسن الثاني المفاوضات بتلief وكان يأمل في يكسب اعتراف الجزائريين بالحدود الشرعية لمملكته الممتدة إلى الساورة وتندوف، وهكذا أعلنت الحكومة المغربية ارتياحها لقرار الحكومة الجزائرية المؤقتة بمباشرة مفاوضات افيان، وأبدت في الوقت نفسه بعض وجهات نظرها التي تحتاج إلى تأمل .

في البداية سجلت الحكومة المغربية " إرادتها في الاستمرار في تقديم إعانتها للحكومة الجزائرية بمناسبة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير المصير الذي يقوده إلى الاستقلال التام ووحدة الشعب الجزائري وسلامة ترابه"، وحرص على وجوب استرجاع الجزائر لكامل سيادتها " إن حكومة جلالة الملك تؤيد تأييدا كاملا وبجميع الوسائل استمرار الكفاح الوطني إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها واستقلالها وسيادتها"، وختم البيان بتأكيد الحكومة المغربية استمرارية " إعانتها المادية والسياسية والمعنوية

¹⁷³³ انظر، مباحثات الحسن الثاني - فرحات عباس وبورقيبة، وبلاغ الرباط بتاريخ 1 مارس 1961، **المجاهد**، ع 91 (18 مارس 1961) ص2 والملحق رقم 21

¹⁷³⁴ Charle DE GAULLE . **op cit** ,p-p, 130-132

وقد أوضح ديغول في برقية التهئة للحسن الثاني أن فرنسا "لن تدخر وسعا في توثيق العلاقة مع المغرب وان الاجتماعات التي عقدها بلافريج في باريس كانت كثيرة النفع انظر ،نص البرقية ،الحسن الثاني : **التحدي** ، مصدر سابق ،ص - ص، 372-373

¹⁷³⁵ انظر، الحسن الثاني : **المصدر نفسه** ،ص - ص، 136-137

¹⁷³⁶ **المجاهد** ، ع 93 (10 افريل 1961) ، ص2.

للشعب الجزائري الذي تمثله حكومته سواء في ميدان الكفاح الوطني أو في المفاوضات" (1737) ، وقد كان من المفيد التأكيد بوضوح أن الصحراء بحدودها آنذاك تقع ضمن السيادة الجزائرية ، غير أن المغرب لم يكن ليعترف صراحة بذلك فهو قد أكد زمن التفجيرات النووية في رقان ، أن مكان التفجيرات كان أرضا مغربية (1738) ، ورفع مذكرة إلى الجامعة العربية تدعو إلى مساندة مطالبه الترابية في الجزائر الفرنسية .

وطرحت خلال محادثات لوگران مسألة الصحراء كعقبة أساسية، وكان لا بد من التصدي لهذه المشكلة وقد هدف المشروع الفرنسي إلى تقسيم السيادة، الشمال المستقل، والصحراء التي تبقى فرنسية ويتم التشاور في شأنها مع دول الجوار مشتملة، وأثار التصريح المشترك التونسي المالي في 14 جوان المشكلة بحددة، وكان على الحكومة المؤقتة التصدي لهذه القضية من خلال إرسال مذكرة خاصة بالصحراء وكسب اعتراف دول الجوار بسيادتها عليها، رد الفاسي بغموض عن القضية وقال أن هناك صحراء مغربية وصحراء جزائرية وصحراء ليبية، ناكرا على بورقيبة مزاعمه بوجود صحراء تونسية (1739) ، وجاء تدخل الخطيب بعد المحادثات مع ابن بلة مؤيدا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة عندما انتقد السياسة الفرنسية الرامية إلى إثارة الخلاف بين المغرب والجزائر، وقال " إن الصحراء لن تكون مصدر شقاق بين الشعبين المغربي والجزائري " (1740) ، وكان لا بد من حسم الموقف بإجراء مباحثات رسمية تكسب من خلالها الحكومة المؤقتة الموقف المغربي، وقد اختارت مناسبة 5 جويلية 1961 لتكون يوما وطنيا ضد التقسيم، واستعدت لربح المعركة ضد المغرب وإظهار تأييده لقضية سيادة الجزائر على الصحراء .

لقد جرت مباحثات رسمية بين الحكومتين خلال الزيارة التي قام بها وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى المغرب من الثالث إلى التاسع جويلية 1961، وأدت إلى تسوية المشكلة مؤقتا وإظهار مساندة المغرب للطرح الجزائري .

والحقيقة التي تبدو لنا اليوم جلية هو أن المغرب لم يعلن مساندته للحكومة الجزائرية المؤقتة بدون مقابل، وان هذه الأخيرة لجأت أمام الإصرار المغربي إلى المراوغة كسبا لموقفه، وأقنعت الفاسي بأهمية مؤازرة مطلبها و استعانت ببعض الوزراء المغربيين المتعاطفين مع طرحها

¹⁷³⁷ انظر، المجاهد ، ع 96 (22 ماي 1961)

¹⁷³⁸ رسالة الملك محمد الخامس إلى ديغول بتاريخ مارس 1960، محمد الخامس: إنيغاث إمة ، ج 5 ، مصدر سابق،

ص 102.

¹⁷³⁹ العلم ، عدد يوم 22 جوان 1961

¹⁷⁴⁰ المجاهد ، ع 98 (19 جوان 1961) ، ص 2.

ومنهم الخطيب (1741)، ولوحت بمغازلة اليسار المغربي(1742)، وعشية استقلال الجزائر حصل الاختلاف بين الطرفين بخصوص ما تم الاتفاق عليه، فالطرف الجزائري استند إلى بلاغ التأييد المعلن من قبل الحكومتين يوم 7 جويلية 1961، والطرف المغربي اظهر في عام 1963 مسودة اتفاق سرية اعتبر أنها تتضمن اعترافا رسميا بحقوق المغرب في استرجاع أقاليمه، وهكذا حصل الاختلاف ووقع الصراع المسلح وأعطيت القضية أبعادا دعائية، وفي بحثنا نحاول بموضوعية نلمس حقائق ما جرى الاتفاق عليه .

استقبل وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة رسميا وشعبيا في مظاهرات حافلة يوم 3 جويلية، وبعد الإقتبال الرسمي عقدت جلسة الحكومتين بحضور فرحات عباس وبوصوف وبن طوبال ومحمد يزيد عن الحكومة الجزائرية المؤقتة، والحسن الثاني وعلال الفاسي والخطيب وبلافريج عن الحكومة المغربية، (1743) عرض خلالها الطرف المغربي مطالبه الترابية التي رافع عنها من قبل، والح على وجوب الاعتراف بمغربيته، وأكد الوفد الجزائري أن الوقت لم يحن لمناقشة هذه القضية وان الحكومة الجزائرية تواجه اليوم مناورة فرنسية للاحتفاظ بالصحراء، وأنها تطلب اعترافا من دول الجوار بسيادتها على هذه الصحراء لدحض مشروع فصل الصحراء، وأما قضايا رسم الحدود فسوف تتم مناقشتها في إطار اخوي وضمن وحدة المغرب العربي، وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تأجيل النظر في المشكل الحدودي وارضاء الطرف المغربي بتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكل واعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود هذا المشكل وتضمين ذلك في اتفاقية خاصة، وذلك بمقابل اعلان المغرب دعمه لموقف الحكومة الجزائرية في المفاوضات وحققها في السيادة على الصحراء (1744)، ويذكر الحسن الثاني في إطار مرافعته عن قضية الحدود أن حكومة الجزائر المؤقتة استعانت بالمغرب للدفاع عن سيادتها على الصحراء الجزائرية المهدة، وانه وخلال النقاش تقدم الخطيب وعلال الفاسي باقتراحين باسمنا إلى الطرف الجزائري " إما أن نقيم اتحادا مغربيا جزائريا نتولى معا تحقيقه على نحو يمكن الجيشين الجزائري والمغربي من أن يدافع كل منهما عن منطقته الصحراوية، وإما أن نكلف لجنة مغربية - جزائرية بتسوية مشاكل الحدود في روح من الأخوة المغربية وقبل الاقتراح الثاني، وكان من المفهوم جيدا أن الجزائر الجديدة لن تقبل بحال أن يغبن المغرب في الصحراء

1741 انظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب حول اللقاء مع الفاسي يوم 19 جوان 1961 **A.N.A:**

GPR, B 302, DOS- 3- 17 ".C, R, d' un entrevue avec ALLAL ELFASSI"

1742 انظر مصطفى العلوي : **المهدي بنبركة للحقيقة وللتاريخ**، مرجع سابق، ص34 وما بعدها.

1743 انظر، **المجاهد**، ع 80 (17 أكتوبر 1960) ص9

1744 انظر شهادة عبد الحميد مهري، مقابلة مع الباحث .

غبنا يتجلى في حدود عدلتها فرنسا وفرضتها فرضا " (1745) وهذا التصور لا يعبر عن حقيقة الاتفاق ،اذ كان واضحا ان الحكومة الجزائرية اعترفت بوجود مشكل حدود سيتم دراسته ،ولم تعترف بحقوق ترابية للمغرب ،وهذا ما تؤكد الاتفاقية السرية ذاتها .

ان الاتفاقية السرية التي اضطرت الحكومة المؤقتة لامضائها ارضت الطرف المغربي خاصة من خلال العزف على قضية الوحدة المغربية من جديد، وتضمن الاتفاقية إشارات توحى بنقمة مشكلة الحدود وتعد بإيجاد حلول لها بعد الحصول على الاستقلال ،وقد تضمنت الاتفاقية تشديد الحكومتين على بناء وحدة المغرب العربي، وتأكيد الحكومة المغربية مساندةها و"دعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة في معارضتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب بكل الوسائل كل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تقنين التراب الجزائري" ،و جاء في الاتفاقية اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة من جانبها "بان المشكل الجزائري الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا ما بين القطرين سيجد حلاله في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة" ، و لهذا الغرض قررت الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية - مغربية في اقرب اجل للشرع في دراسة المشكل وحله ضمن روح الايحاء والوحدة المغاربية وفي إطار ذلك "فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد أن الاتفاقات التي يمكن أن تنتج عن المفاوضات الفرنسية الجزائرية لا يمكن أن تنطبق على المغرب فيما يخص تخطيط الحدود بين الترابين الجزائري والمغربي " (1746)، وبمقارنتنا لنص الاتفاقية باللغة العربية الذي لم يعتمد في الحجة المغربية نلاحظ أن صياغته غير مدققة وعباراته فضفاضة، إذ جاء تأكيد الحكومة المؤقتة المذيل للاتفاقية وفق الصيغة الآتية " إن الاتفاقيات التي قد يتم التوصل إليها خلال المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا يمكن لها أن تعارض المغرب فيما يخص رسم حدوده مع الجزائر (1747)، ولا شك أنها عبارات اقل الزاما للطرف الجزائري، ذلك أن فرقا واسعا يتجسم بين عدم انطباق اتفاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية على تخطيط الحدود الجزائرية بالكامل وبين أن يعارض هذا الاتفاق المغرب في رسم حدوده مع الجزائر .

وأما اختلاف التأويل فكان حادا بين أن تكون هذه الاتفاقية أقرت للمغرب اعتراف الحكومة الجزائرية المؤقتة بوجود خلاف حدودي فقط كما فهم الطرف الجزائري أو بزيادة المغرب على المناطق المتنازع عليها كما تصور الطرف المغربي، وعليه يؤكد بان الخلاف تعمق

1745 الحسن الثاني : التحدي ، مصدر سابق ، ص-ص 139-140 .

1746 انظر نص الاتفاقية، مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1381 والملحق رقم 19

1747 انظر ، النص باللغة العربية، مديرية الوثائق الملكية، علبة الجزائر 2، ملف 1381

أكثر، وان كانت هذه الاتفاقية أرضت آنذاك الجانبين وأنعشت العلاقات الجزائرية المغربية (1748)، وجاء البلاغ المغربي الجزائري المعلن في اليوم التالي من المصادقة على الاتفاقية المذكورة مساندا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ تضمن توافق الطرفين على التعجيل بتحرير الجزائر وبناء صرح المغرب العربي، وتأكيد الملك الحسن الثاني على مساندة الحكومة الجزائرية في مفاوضاتها و"عزمه على استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري أو بتر جزء من أجزائه"، وتضمن البلاغ تشديد الملك الحسن الثاني وفرحات عباس على "إن مشاكل ضبط الحدود بين المغرب والجزائر تهمهما وحدهما ولا يمكن تسويتها إلا بين الدولتين وحدهما وخارج كل مطمح أو تدخل أجنبي" (1749)، وجندت الحكومة المؤقتة أداة الضغط الجماهيرية وأعلنت في مهرجان التضامن يوم 5 جويلية 1961 الذي حضره فرحات عباس والحسن الثاني مساندة المغرب اللامشروطة للجزائر في قضية الصحراء ومفاوضات الاستقلال النهائي (1750)، وهكذا نجحت دبلوماسية الجزائر في تجاوز العقلة المغربية والتي لم تضاهي عموما التعنت البورقيبي، وكان الموقف المغربي قد استغل من قبل ديغول لكن ما لبث أن سلمت فرنسا بانهزامها في معركة فصل الصحراء (1751)، وقد نوه المفاوضون الجزائريون بان موقف الحسن الثاني كان أكثر تعاونا من موقف ابن بركة وحزبه إذ لم يتجاوب في الوقت المناسب مع مطلب تأييدهم في قضية الصحراء، وهو أمر يؤكد أن إغراءات ديغول استطاعت ان تآثر حتى على أولئك الذين يبدون أكثر تضامنا مع الثورة الجزائرية (1752)

ومع ذلك يبدو ان الحسن الثاني شعر بان الاتفاق لا يضمن مطامح بلاده، فطالب بتسريع اللجنة المشتركة مهمتها وخطط لمضايقة الحضور الجزائري في المناطق المتنازع عليها، وهكذا ظل الخلاف الحدودي هاجسا مقلقا، ففي صيف سنة 1961، سجل تقرير بعثة الحكومة المؤقتة أن مشكلة الحدود ما تزال تتسبب في مضايقات يعاني منها المجاهدون واللاجئون في إقليم تافيلالت الجنوبي (1753)، وأوضح نائب رئيس البعثة بوسلحام الذي انتقل لمعاينة أوضاع اللاجئين أن السلطات المحلية تقوم بأعمال مخالفة للقانون، وان مخازنية الشواطئ هددوا في ماي 1961 فصيلة من المجاهدين واعتدوا عليها بعد أن رفضت مغادرة مركزها وقتلوا جنديين، وأن أوضاع

1748 انظر، امحمد مالكي: إشكالية وحدة المغرب العربي، مرجع سابق، ص 295-297.

1749 انظر نص البلاغ المجاهد، ع 100 (17 جويلية 1961) ص 4.

1750 المصدر نفسه

1751 Redha MALEK : op cit ,p 170

1752 IBID . وكذا شهادة منصور بوداود، مقابلة مع الباحث .

1753 أنظر تقرير رئيس بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بالمغرب المؤرخ في 19 نوفمبر 1961 : A.N.A. .302, DOS- 7- 11. probleme des relations avec les outoritee marocaines

اللاجئين مضطربة نتيجة تهديد السلطات المغربية لهم واعتقالها لمسؤوليهم (1754)، وهذه الحوادث تؤكد على استمرار المضايقات المغربية في أقاليم الجنوب والهادفة أساسا الى تدعيم النفوذ المغربي في مناطق الحدود وإجبار مئات اللاجئين على حمل الهوية المغربية .

وعلى الرغم من إعلان الحكومة المؤقتة أعلنت أنها غير أهل للنظر في مشكل الحدود إلا بعد الحصول على الاستقلال إلا أنها وجدت نفسها في بداية عام 1962 مضطرة للتجاوب مع المطلب المغربي، فتشكلت لجنة مشتركة جزائرية مغربية لدراسة المشكل، واقترحت ان تدرس كذلك مشروع وحدة للمغرب العربي، وذلك من اجل تجميع مشكلة الحدود ووضع المغرب امام الامر الواقع (1755)،

وقد كانت مفاوضات ايفيان السرية تقطع أشواطها الأخيرة، ومعها تزايدت مطامح المغرب الحاحا، حيث بدا الحسن الثاني في اختيار أحلافه السياسيين، واتفق مع ديغول على تعيين محمد لغزاوي رابط اتصال مع الزعماء المعتقلين من اجل كسب موقفهم لصالح مطالبه ونكاية في الحكومة المؤقتة التي عاندت في تأييد طموحاته التوسعية (1756)، وأعلن علال الفاسي في بداية عام 1962 أن الشعب المغربي ينتظر استقلال الجزائر بفارغ الصبر لاستئناف العمل في بناء صرح وحدة المغرب العربي". (1757)، ويمكننا أن نؤكد أن الساسة المغربيين عولوا على سخاء الجزائريين وتفهمهم للمطالب الترابية المغربية، وان المسؤولين الجزائريين بدوا أمام ذلك أكثر تصميمًا على تأمين سيادتهم من أي طموح أجنبي، اخذين في الاعتبار تضحياتهم الجسام وألام المواقف التي وجهت لهم في الظهر .

وقد أفاد الوضع السياسي المغربي المنقسم في المراهنة على جميع الأطراف المناصرة للثورة الجزائرية، فمن جهة تجند الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتأكيد تضامنه مع الجزائر ومن جهة أخرى لم يدخر القصر جهدا في التجاوب مع مطالب الحكومة المؤقتة، واستمر التنسيق والتعاون المشترك بين الحكومتين يأخذ منحى التحسن والتطور، ونجحت الزيارات الرسمية لوفود الحكومة المؤقتة في كسب التضامن المغربي المفيد للمفاوضات الجزائرية ، فقد أحييت الذكرى السابعة لاندلاع الثورة الجزائرية في احتفالات عارمة، وأقيم مهرجان حاشد في مكناس حضره الملك الحسن الثاني وكريم بلقاسم ، وأكد الملك خلاله تضامن المغرب حكومة وشعبا مع كفاح

¹⁷⁵⁴ أنظر تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي كتبه بوسلحام عن وضعية اللاجئين في المغرب : **A.N.A.**

GPR A ,B302,. DOS. 3- 2; compte rendu dune mission a KSAR SOUK ; le 14 Aout 1961

¹⁷⁵⁵ انظر العلم، عدد يوم 26 جانفي 1962

¹⁷⁵⁶ Saad DAHLAB . **op cit** .,p-p190-191.

¹⁷⁵⁷ انظر خطاب علال الفاسي المذهبي المقدم للمؤتمر السادس لحزب الاستقلال (جانفي 1962)، علال الفاسي

: منهج الاستقلالية ، مطبعة الرسالة ، الرباط ، 1962 ، ص - ص 147-148.

الجزائر ومع مطلب استقلالها التام، ووجه دعوته للمعمرين المتطرفين بضرورة إيقاف الأعمال الإجرامية والقبول بالأمر الواقع لان استقلال الجزائر حقيقة لا مفر منها⁽¹⁷⁵⁸⁾، وتجلي التضامن المغربي بارزا من خلال المؤازرة الواسعة لقضية السجناء

الجزائريين وإحياء اليوم الوطني للتضامن معهم⁽¹⁷⁵⁹⁾، وقد بذلت حكومة الملك الحسن الثاني جهودا حثيثة من أجل إطلاق الوزراء الخمسة المعتقلين كان من نتائجها تحسين إقامتهم في اولنوي والسماح لممثل المغرب بزيارتهم، وعشية وقف إطلاق النار سوف يكون إصرار الحسن الثاني كبيرا على انتقالهم إلى المغرب، وذلك بهدف التغني بان جهود المغرب كانت وراء إطلاق سراحهم، ومن اجل كسب ود ابن بلة ورفاقه⁽¹⁷⁶⁰⁾.

وخلال شهر جانفي 1962 حلت الحكومة المؤقتة بطاقمها الوزاري ضيفة على المغرب، ولقيت جوا مساعدا لتأدية مهامها بعيدا عن تدخلات بورقبيية، وعبرت كذلك عن إشراك المغرب في احتضان قيادة الثورة، وقد عدت فرصة مهمة لإجراء مباحثات مع الحكومة المغربية، واطلاعا على سير المفاوضات، وصدر إثرها بلاغ مشترك للحكومتين يؤكد العمل ببلاغ 7 جويلية 1961 وضرورة الشروع في تشييد وحدة المغرب العربي وذلك بإنشاء لجنة جزائرية مغربية دائمة للشروع في تنفيذ المهمة⁽¹⁷⁶¹⁾، وقد أعلن فعلا عن إنشاء هذه اللجنة الوزارية المشكلة من أربعة مغاربة وثلاث جزائريين⁽¹⁷⁶²⁾، ولكن من دون أن يظهر أي اثر لنشاطها، إذ اراد لها الطرف المغربي ان تبدأ في دراسة مشكلة الحدود واقترح عليها الطرف الجزائري ان تبدأ بما هو اهم من الحدود وهو الوحدة المغاربية.

لقد أصبحت فكرة المغرب العربي في الحقيقة موضوع مزايمة الطرفين خاصة في ظل الخلافات الإيديولوجية المتزايدة بينهما، وبدأ يلوح في الأفق توافق حقيقي بين جبهة التحرير الوطني، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية⁽¹⁷⁶³⁾ في حين كان النظام المغربي حريصا على محاصرة هذا التقارب وخنق التوجه التقدمي في المنطقة، وهو امر زاد اجواء العلاقات قتامة

¹⁷⁵⁸ انظر محمد الخامس ، الحسن الثاني : **إنيغات إمة** ، ج6، مصدر سابق ، ص – ص253-254.

¹⁷⁵⁹ أحييت السلطات والأحزاب المغربية يوم 16 نوفمبر 1961 في مهرجانات حافلة. انظر **المجاهد** ، ع 109 (27) نوفمبر 1961) ص8

¹⁷⁶⁰ Redha MALEK : **op cit** , P-P 241-242.

¹⁷⁶¹ انظر ، نص البلاغ **المجاهد** ع 114 (5 فيفري 1962) ص 9 والملحق رقم 20 .

¹⁷⁶² ممثل المغرب علال الفاسي، واحمد رضا كديرة ، والخطيب د مولاي احمد العلوي أما الجانب الجزائري فعين

للجنة كريم بلقاسم و بن طوبال ومحمد يزيد انظر **العلم** ، عدد يوم 26 جانفي 1962.

¹⁷⁶³ انظر محمد حربي، **حياة تحد وصمود**، مذكرات سياسية، مصدر سابق، ص – ص، 367-390

وجعل عبد الله ابراهيم يؤكد في أفريل 1962 قائلاً أنه "لا بديل آخر عن وحدة المغرب العربي سوى الحروب المتوالية بين المغاربة والجزائريين" (1764)، وعد هذا تنبؤاً صادقا من سياسي مطلع على خلافت تلك المرحلة وتأكيدا على عدم تعايش نظامين متناقضين جذريا، وعموما أظهرت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسية مطاطة، وهي تواجه مطالب المغرب الملحة ومالبث ان شغلته الصراعات السياسية عن حسن ادارة علاقاتها المغربية، وقد وقف الملك الحسن الثاني بانتهازيته ضد الحكومة المؤقتة وتحالف مع معارضيها، وهم لا يولونه ثقتهم، وهذا التناقض الذي اضر بالمغرب وضع العلاقات الجزائرية في المحك، وهكذا اثرت المطامح الشخصية والقطرية التي كانت تحرك النظام المغربي سلبا على تضامن المغرب مع الثورة الجزائرية، واطهرت نوايا القصر الحقيقية في السعي بكل السبل لتحقيق مطامح سياسية وترابية على حساب الجزائر الثورية.

ثالثا - المغرب والثورة الجزائرية من إظهار التحالف إلى التصادم :

لقد احتفى المغرب بوقف إطلاق النار في الجزائر، ووجهت إليه الأنظار وهو يستقبل أول نزول للزعماء الخمسة المعتقلين، استقبل الحسن الثاني زعماء الثورة الجزائرية في قصره واستقبلت الجماهير الشعبية بحماس منقطع النظير موكب ابن بلة ورفاقه (1765) كانت علامات الاستفهام تلف العلاقات المغربية الجزائرية خاصة وأن المغرب بدى متخوفا من شكل الاستقلال الذي تحقق، ومن التوجه التقدمي الاشتراكي لجبهة التحرير الوطني، وانعكاساته على المغرب الذي بدأ يميل نحو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وعليه كان على النظام المغربي أن يناور كثيرا من اجل كسب رهان استقراره (1766).

لقد اندفع المغرب نحو تشجيع التغيير، ووجد ضالته في الصراع السياسي الذي نشب بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمكتب السياسي المدعوم من قبل جيش الحدود، وبما أن الحكومة لم تتجاوب مع مطالبه الترابية ساند القصر تحالف تلمسان معولا على علاقاته مع ابن بلة وخيضر وأتباعهما لتحقيق جملة أهداف إستراتيجية أهمها :

— إثارة الفوضى بالشكل الذي يمكن المغرب من ضم الأقاليم التي كان يطالب بمغربيتها وإظهار مركزه القوي في المنطقة المغاربية .

1764 انظر عبد الله ابراهيم : التقرير المذهبي للمؤتمر الوطني الرابع للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، مطبعة

اميرياجيم، الدار البيضاء، 1983، ص27.

1765 انظر، المجاهد، ع 118 (2 افريل 1961) ، ص — ص 6-7.

1766 انظر جلال يحيى واخرون : المرجع السابق ، ص498

— التأثير على التوجه السياسي والإيديولوجي لنظام الجزائر المستقلة وإمكانية احتوائه للتوجه الغربي.

— الحيازة على إقليم تندوف ذي الأهمية الإستراتيجية سياسيا واقتصاديا .

يرجع سعد دحلب وزير خارجية الحكومة المؤقتة سبب التقارب المغربي مع ابن بلة إلى عدم تجاوب الحكومة المؤقتة مع مطالب المغرب بمغربة موريطانيا وبضم تندوف و بشار " فانا اعتقد أن الاهتمام الخاص الذي أبداه جلالة الملك إزاء ابن بلة ذا علاقة مباشرة مع هذه المسائل وكما رأينا ابن بلة يفعل، فان هذا الأخير لا يستطيع أن يقدم له كل الوعود المرجاة، وما عسى الملك الحسن الثاني أن يخسره إذا ما صدقه أو تظاهر بتصديقه، ويجب الاعتراف أن ابن بلة لم يضيع الوقت كثيرا كي ينفصل عنه، حيث انه ومباشرة بعد توليه زمام السلطة دخل معه في حرب" ويضيف دحلب أن الاتصالات التي ربطها الحسن الثاني بابن بلة دامت أكثر من ثلاثة أشهر تردد خلالها محمد الغزاوي عليه كثيرا، وانه أصبح يعتبره بمثابة الحكومة المؤقتة (1767)

ومن جهة اخرى عرف ابن بلة وقادة هيئة الأركان كيف يحيكون تحالفاتهم الدولية والمحلية للوصول إلى السلطة ، فأظهروا التحالف مع دول الجوار ومع مصر الناصرية وانطلقوا من وجدة المغربية معتمدين دعم الجيش والنظام المغربي، ولم يكن هذا النظام مطالعا على طبيعة تحالفات ابن بلة ، إذ كان العسكريون عماد سلطته، وهؤلاء كانت علاقاتهم متدهورة مع السلطات المغربية زمن الكفاح المسلح، لقد تعرضوا للضغوط وشعروا بالابتزاز وأكثروا حقا لنظام لم يكن في نظرهم متعاوننا مع ثورتهم، بل أن جموحهم الثوري سيدفع بهم إلى تصنيف النظام الرجعي في المغرب عدوا للجزائر التقدمية، وهكذا وجد النظام المغربي نفسه في مواجهة ضباط جيش التحرير الجزائري وعلى رأسهم هواري بومدين، وهم أكثر تشددا وثورية من السياسيين المعتدلين، فما كان عليه الا أن يصادمهم بالقوة لتحقيق طموحاته (1768)، من جهتهم ركز قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة في دفاعهم عن شرعية حكومتهم على أهمية التحالف الخارجي مع تونس والمغرب، وقد بادر ابن خدة إلى زيارة المغرب وإجراء عدة مباحثات مع السلطة المغربية اظهر خلالها شرعية الحكومة التي يقودها، ووجه للملك الحسن الثاني رسالة شكر على العناية التي استقبله وتسهيل مهامه، معربا له عن تمنيات استقباله في الجزائر المستقلة (1769)، ولا نعرف أهداف الزيارة بوضوح، وان كان الخطيب بشير إلى عقده اجتماع صلح

1767 Saad DAHLAB : op cit ,p-p190-191

1768 انظر علي الشامي :المرجع السابق، ص — ص، 222 — 230

1769 انظر رسالة ابن يوسف ابن خدة للحسن الثاني بتاريخ 16 ماي 1962 مديرية الوثائق الملكية، علبه الجزائر

بيته حضره ابن بلة وبعض قادة الولايات (1770)، ولعل الزيارة جاءت للدفاع عن شرعية الحكومة المؤقتة والتأكيد على سياستها الواقعية في التعامل مع القضايا المغربية .

ولقد اعتمد تحالف ابن بلة على المساندة المصرية، وكانت إيديولوجيته المناوئة للرجعية تلتقي مع التوجه القومي الناصري، الذي كسب الى جانبه كذلك اليسار المغربي، اذ لم يتردد ابن بركة في القول أن حزبه سيكون امتدادا لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يقوده عبد الناصر بهدف التأثير على الأنظمة الرجعية، معتبرا أن النظام المغربي يعد حليفا للغرب وللرجعية (1771)، وأما التوافق المنهجي المسجل بين منهاج طرابلس ومقررات المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فكان واضحا بتأكيدهما على التوجه الثوري والماركسي (1772)، وقد أوضح محمد البصري أن مؤتمر حزبه حضره الوفد المصري ووفد حزب جبهة التحرير الوطني الذي جاء يحمل معه الإستراتيجية التي كانوا سيدخلون بها إلى الحكم، وذلك على أساس التكامل مع تقريرنا المذهبي، فوقع الاتفاق وتوحيد النظرة، وذلك في إطار وضع وتحضير إستراتيجية عامة بين مصر والجزائر وبيننا " (1773)، وهذا الأمر زاد من مخاوف الملك ودفعه للتفكير في معاداة الجزائر الثورية وشن الحرب ضدها إذا ما فشلت جهوده في احتواء نظامها وفرض هيمنتها على المنطقة المغاربية.

إن النظرة السابقة تساعد على توضيح تطور العلاقات الجزائرية - المغربية خلال المرحلة الانتقالية وبداية استقلال الجزائر، وتبين لنا حقيقة المطامح المغربية المتمثلة في ضم بعض الأقاليم الصحراوية ومجابهة الإيديولوجية الثورية ومحاصرة الجزائر المستقلة.

خلال مرحلة وقف إطلاق النار وعشية إجراء الاستفتاء سعى المغرب لتنفيذ مخططاته الرامية إلى ضم المناطق الحدودية سواء بالقوة من خلال احتلال المناطق التي أخلاها الفرنسيون أو بالمناورات وتشجيع أعيان قبائل تندوف والساورة على المطالبة بمغربيتهن.

إن تندوف تمثل منطقة إستراتيجية مهمة في الربط بين المغرب وموريطانيا وفي الإشراف على الساقية الحمراء ووادي الذهب، كما أنها منطقة غنية بالثروات الباطنية كالحديد والفوسفات ولهذا اعتبرها المغرب في إطار "الحق التاريخي" جزء من الوطن مدعيا ان فرنسا لم تلتحقها بالجزائر الفرنسية إلا خلال عام 1953، وأن قبائلها بايعت السلطان (1774).

1770 شهادة عبد الكريم الخطيب: جهاد من أجل التحرير، مصدر سابق، ص 31

1771 انظر مصطفى صايح: المرجع السابق، ص 37.

1772 انظر محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، مرجع سابق، ص 138-146

1773 انظر محمد البصري: المصدر السابق، ص 221. و يؤكد محمد حربي الذي كان ضمن وفد الجبهة على

حصول هذا التنسيق، انظر محمد حربي: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية، مصدر سابق، ص 390 .

1774 انظر محمد بنسعيد آيت ايدر: المصدر السابق ص - ص، 27 - 29.

بدأت المناورة المغربية بكسب القائد عبد الله ولد السنهوري الذي انكر في عهد الفرنسيين تبعية تندوف للمغرب، وجندت عددا من أبناء قبائل التخوم الحدودية للمطالبة بمغربييتهم، وعشية إجراء الاستفتاء اظهر الملك تخوفه من أن يكرس ذلك عدم مغربية تندوف، فطالب في رسالة إلى عبد الرحمان فارس نقلها وزير العدل بوستة في 19 جوان 1962 بعدم شمول الاستفتاء منطقة تندوف وأرسل احمد العلوي لبحث الموضوع مع الحكومة المؤقتة في تونس، وقد ردت الهيئة التنفيذية المؤقتة على بوستة بأنها غير مخولة بالنظر في هذه المسألة، أما الحكومة المؤقتة وابن بلة فكان موقفهما واضحا في أن الاستفتاء يشمل الجزائر في إطار حدودها الحالية، وان مشكلة الحدود ستناقش مع حكومة الجزائر المستقلة (1775)، وأمام الحوادث المعرقة للاستفتاء راسل عبد الرحمان فارس الملك المغربي يرجوه عدم إثارة المشاكل وعرقلة مهمة الاستفتاء وتسلم السلطة، مؤكدا له أن سكان تندوف هم جزائريون بحكم نصوص اتفاقيات ايفيان (1776)، وأوضح بلعيد عبد السلام عضو الهيئة التنفيذية انه عايش الصراع على تندوف، وأنه المشكل الحدودي كان في منتهى الخطورة وكاد يوقع صراعا دمويا، ومردده أن المغرب استطاع اختراق المنطقة عن طريق تنظيم "الحركة" بتندوف الذي دعا السكان إلى عدم المشاركة في الاستفتاء الذي لا يعينهم " لان المغرب سيستقر بتندوف يوم إعلان استقلال الجزائر، ويصف بلعيد عبد السلام انه "ونتيجة لمعرفتنا بالمطامح المغربية في الجنوب الغربي لبلادنا" تم تعيين مناضلين وطنيين للإشراف على مدينتي بشار وتندوف فعين عبد المجيد امزيان واليا على بشار وبلقاسم بن بعطوش مساعدا له في تندوف وتم تحذير الفرنسيين من مغبة أية تأمر مع المغربيين (1777)، وانتقل بلعيد إلى تندوف وقابل أعيان قبائلها، صعب عليه في البداية إقناعهم بأنهم جزائريون ولكن تبين له فيما بعد أن المسألة مرتبطة بالإغراءات المادية التي وعد بها الحسن الثاني الأعيان التقليديين فتسنى له إيجاد مداخل لاحتوائهم لصف الجزائر، وقد وجهته الحكومة المؤقتة بتعليمات صارمة بعد أن منحته أربعين مليون فرنك ووافق الجيش الفرنسي بعد تردد نقل مائتي جندي من القوة المحلية إلى تندوف، بادر بلعيد عبد السلام أولا إلى حل منظمة الحركة الموالية لحزب الاستقلال ونصب جمارك وحراسا جزائريين، بفعل ذلك جرى الاستفتاء في ظروف عادية وأعلنت بعض القبائل جزائريتها (1778)

لكن المشكل ظل قائما في ظل صراع السلطة الذي تقوى، واستغل المغرب الفراغ القائم في تندوف، وخاصة في ظل تأخر وصول وحدات جيش التحرير من بشار وعين الصفراء،

¹⁷⁷⁵ Redha MALEK . op cit ., P-P151-152

¹⁷⁷⁶ انظر مديرية الوثائق الملكية، علية الجزائر 2، ملف 1383

¹⁷⁷⁷ Mahfoud BENNOUNE ET Ali EL KENZ: les HASARD et L'Histoire entretiens avec Belaid ABDESSELAM ,ed, ENAG. 1990. T1 p- p198 -200.

¹⁷⁷⁸ IBID

وعندما وصلت المدينة في سبتمبر 1962 وجدت وضعا مضطربا، إذ أن المدينة باتت مقسمة بين الخاضعين لسطوة المغربيين وأولئك الموالين لجبهة التحرير الوطني، ولولا جهود الوساطة ودهاء المسؤولين الجزائريين لوقعت الكارثة (1779)، هذه الكارثة لم تكن أسوأ من غياب الجيش الجزائري بالمرّة لأن هذا الغياب كان يؤدي إلى حصول عواقب درامية يتساءل عنها بلعيد عبد السلام بالقول: " فكيف يمكن لنا أن نخرج المغاربة لو أنهم استقروا في تندوف؟، هل نحاربهم؟ إن ذلك سوف يكون أمرا فظيحا للغاية، كانوا سيكرسون الصبغة المغربية لهذا الجزء من ترابنا" (1780)

وهكذا كانت تحاك مناورات مغربية للاستيلاء على تندوف وبشار، ولولا تحرك وحدات جيش التحرير الوطني باتجاه تندوف لوقعت تحت الهيمنة المغربية، وقتها كان ملك المغرب يداهن قادة الجزائر المستقلة من أجل دفعهم للتباحث حول مشكلة الحدود والتسليم بحقوق المغرب التاريخية، لقد بارك الحسن الثاني إنشاء المكتب السياسي (1781)، وهنا احمد ابن بلة على توليه السلطة (1782)، ووجه له في النصف الثاني من أكتوبر 1962 رسالتين تطرحان من جديد مطلب المغرب الحدودي (1783)، واثر نشوب الأزمة الجزائرية - التونسية اقترح الحسن الثاني وساطة بلده على احمد ابن بلة (1784)، ودارت مباحثات على مستوى وزراء الخارجية في الرباط، لم يكن الهدف منها كما علق حسن الوزاني النظر في تحقيق وحدة المغرب العربي وإنما فض الخلافات والمنازعات التي ظهرت بعد استقلال الجزائر (1785)

واصبح الحسن الثاني أكثر إلحاحا على مضي اللجنة المشتركة الجزائرية - المغربية في عملها والفصل في ملف الحدود، إذ أجرى مباحثات في هذا الشأن مع المسؤولين الجزائريين في صيف 1963 قال عنها أنها كانت ودية، وأن الرئيس ابن بلة وعده بفتح ملف الحدود (1786)، لكن وأمام شعوره بالمماطلة واليأس من الحل الدبلوماسي للمشكلة بدا الحسن الثاني يستخدم أوراقه الأخرى، وقد كسب إليه مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، أو أراد أن يثبت لها انه يدافع عن توجهها في

1779 ،شهادة المجاهد محمد حضري ، مقابلة مع الباحث ، وهران .

1780 Abd eslam BELAID : **op cit** ;P-P 199-200.

1781 انظر رسالة الحسن الثاني إلى خيضر ،**مديرية الوثائق الملكية**، علبه الجزائر 2، ملف 1382.

1782 انظر رسالة الحسن الثاني إلى احمد ابن بلة ، **مديرية الوثائق الملكية**، علبه الجزائر 2، ملف 1382

1783 انظر **مديرية الوثائق الملكية**، علبه الجزائر 2، ملف 1382.

1784 انظر رسالة الحسن الثاني إلى الرئيس احمد ابن بلة بتاريخ 1963/01/23. **مديرية الوثائق الملكية**، علبه

الجزائر 2 ، ملف 1383

1785 انظر مقال حسن الوزاني " المغرب العربي بين الخيال والواقع ، جريدة : **الدستور**، عدد 18 (25 فيفري 1963)

1786 الحسن الثاني : **التحدي** ، مصدر سابق ، ص 141. وانظر كذلك عن هذه الزيارة ما ذكره الوزير التازي ، محمد

التازي : **مذكرات سفير**، ط1، مطبعة الانباء، الدار البيضاء، 2000، ص - ص، 24 - 25.

المنطقة التي تتهددها أخطار القوى الثورية والايديولوجيات المناهضة لطبيعة نظامه السياسي ولسلطة المغرب التاريخية، وهكذا بدأ منطق القوة والصراع على النفوذ يفرض نفسه.

كان التهديد بالحرب أو شنها سبيلا لاسترجاع الأراضي المغتصبة في نظر الحسن الثاني، خاصة وان بوادر " جزائر ناصرية " تجد في سعيها لتطويق المغرب، وأن السيطرة الجزائرية على تندوف كانت تعني إغلاق طريق الصحراء في وجه المغرب واتصال الجزائر بموريطانيا والصحراء الغربية، وأن القومية الجزائرية الناشئة بارثها وثورتها قد تذيب نفوذ المغرب التاريخي، في هذا الإطار يؤكد علي الشامي أن منطق القوة قطع طريق المفاوضات، "ولحظة استقلال الجزائر كانت لحظة التحضير لأول حرب جزائرية - مغربية : بعد إعلان الاستقلال مباشرة تقدمت القوات المغربية واحتلت أهم المواقع الإستراتيجية على الحدود ردت الجزائر بطلب الانسحاب الفوري وبتحضير دعم مصري لقواتها المنهكة " (1787)

وقبل الصدام المسلح في حرب الرمال بادر المغرب منذ استقلال الجزائر إلى احتلال عدة مراكز حدودية كانت تابعة للجيش الفرنسي ونشط تحركه المشبوه في تندوف، وتحركت القوات المغربية في صيف 1963 لاحتلال مراكز عسكرية داخل الجزائر (صفصاف، زغدو، كلابازار، بوكيفتي، قصر الحجوي، النهاجة)، وردت قوات جيش التحرير الجزائري بمحاصرة هذه المراكز المحتلة، ووقعت حوادث في مركز زغدو، وفي مدينة تندوف خلفت عددا من القتلى (1788)، وفي جويلية 1963 قرر الجيش الجزائري استرجاع المناطق المحتلة مغربيا فشن هجوما على مراكز: صفصاف، حاسي موينمانت، مريجة، حاسي سبتي، المغيميم، زغدو... الخ. وبدأت حملة التعبئة والتصعيد بين البلدين (1789) ولم يفلح لقاء وزيرى خارجية البلدين بوجدة في وضع حد للأعمال العسكرية رغم أن بيانهما ورد فيه جاء التأكيد على " العزم على وضع حد لكل ما من شأنه أن

1787 انظر علي الشامي : **المرجع السابق** ، ص 222. وجمال يحي وأخرون: **المرجع السابق** ، ص -

ص 495-505

1788 تدعى رواية القائد السنهوري المروجة من قبيل السلطات المغربية أن جيش التحرير الجزائري قتل عشرات من سكان المدينة المناصرين لمغربية تندوف . والحقيقة أن النزاع خلال الفترة (سبتمبر أكتوبر 1962) كان يدور بين القبائل الموالية للمغرب وتلك الموالية للجزائر، وان السنهوري قتل العشرات قبل أن يفر إلى المغرب. شهادة

محمد حضري، مقابلة مع الباحث

1789 انظر، محمد النازي: **المصدر السابق** ، ص 32.

يؤدي الى زعزعة العلاقات الحسنة القائمة بين البلدين" (1790)، وفي سبتمبر 1963 توغلت القوات المغربية داخل التراب الجزائري، ووقعت الاشتباكات المسلحة في منتصف اكتوبر 1963 داخل مثلث النزاع حاسي ببيضاء تنجوب وبرج لظفي، وهكذا اندلعت حرب الرمال خلال النصف الثاني من أكتوبر فكانت تركتها الثقيلة مفاجئة للشعبين الشقيقين وكان وقعها مؤثرا على قطيعة سياسية بين نظامي البلدين إذ لم تضع تسوية باماكو للنزاع في 29 أكتوبر 1963 حدا للتوتر المتصاعد في العلاقات الجزائرية - المغربية، وظل المغرب يطالب بتدوف كما يطالب بالصحراء الغربية وموريطانيا وهو توتر شجعتة كثير من العوامل الذاتية والخارجية، غير أن عامل الصراع على الحدود كان الواجهة الأساسية له (1791)، وقد بدأ كما رأينا زمن الكفاح المسلح، فمنذ استقل المغرب أحس كثير من قادة الثورة الذين تسلموا السلطة أن المغريين وبدل أن يواصلوا المعركة مع الجزائر وضعوا عراقيل المشكلة الحدودية في وجههم، وأنهم داهنوهم كثيرا لتكون المواجهة العسكرية هي الحاسم، معتبرين أن النظام المغربي أقدم على ضرب سلطتهم عشية استقلالهم بالاعتداء على مناطق السيادة الجزائرية، هذا في حين اعتقد المغرب بعد فشل المساعي السلمية أن الوقت مناسب للضغط على الجزائريين للتسليم بمطالبه الترابية وأن المغرب صبر على الجزائريين كثيرا إلى أن استقلوا وكان عليهم أن يوفوا بالتزاماتهم الواردة في اتفاقية 6 جويلية 1961 السرية بدل التردد و المراوغة (1792)

وهكذا يتبين لنا أن العلاقات الجزائرية - المغربية دخلت منعرجا حاسما وخطيرا، إذ فرض استقلال الجزائر اندفاع المغرب لتحقيق طموحاته بكل السبل الممكنة، وعندما لم تنجح مهادنته لنظام ابن بلة في التوصل إلى أية نتائج استعمل حيله ومناورات، ونظم مناوشات عسكرية للاستيلاء على المراكز التي أخلاها الفرنسيون، وأدى التصعيد العسكري إلى دخول النظامين في الحرب، التي جاءت لتؤكد أن العلاقات بين البلدين زمن الكفاح المسلح بلغت مستوى من التدهور والعداوة نتيجة إصرار النظام المغربي فرض سيادته على تدوف و بشار. وعلى ضوء ما سبق يمكننا تسجيل النتائج المهمة الآتية :

1790 انظر البلاغ ، جريدة العلم ، عدد يوم 15 فيفري 1963

1791 انظر بالتفصيل تطور نزاع حرب الرمال وتحليل دوافع الطرفين ، دراسة مصطفى صايح : المرجع السابق، ص - ص، 16 - 60. و جلال يحي وآخرون : المرجع السابق ص - ص، 501-505.

1792 يمكننا تسجيل كثير من العوامل التي وقفت وراء النزاع المسلح في خطابي رئيسا الدولتين ، خطاب احمد ابن بلة بتاريخ 15 أكتوبر 1963، جريدة الشعب ، عدد يوم 16 أكتوبر 1963 وخطاب الملك الحسن الثاني جريدة الجنوب ، عدد 53، (01 نوفمبر أكتوبر 1963)، ص - ص، 4 - 6.

- لقد سمحت مرحلة المفاوضات التي دخلتها الثورة الجزائرية للمغرب بإبداء تعاونه و استعداده للتجاوب مع مطالبها العسكرية والسياسية وساعد الضغط الشعبي المتضامن مع الجزائر على بلورة مثل هذه المواقف .

- إن النظام المغربي أحس بمخاوف تصاعد إيديولوجية الثورة الجزائرية وخطورة تحالفاتها الدولية ومن تضييع المفاوضات لمطالبه الترابية، فعمل على انتهاز كل الفرص لتقوية نفوذه وتحقيق مطامحه وأبدى تجاوبا مع المشروع الديغولي لفصل الصحراء ، ولكن دبلوماسية الثورة الجزائرية استطاعت أن تكسب المعركة وتتجاوز ضغوطه بفتح ملف الحدود ، وأدى تأجيل النظر في قضية الحدود إلى صبح اتفاقية 6 جويلية 1961 بكثير من التأويلات التي تخدم الأطروحة المغربية .

- لقد توضحت المطامح المغربية جلية عشية الاستقلال ، وذلك من خلال ضغوط النظام المغربي على القادة الجزائريين من اجل التسليم بما اسماه "حقوقه الترابية"، كما ان شعوره بخطر التوجه اليساري المغربي دفعه للعمل على محاصرة النظام الجزائري، واتهامه بمعاداة المغرب والاستحواذ على أقاليمه الترابية ، وأدى تصاعد أزمة الخلاف إلى خدش التضامن المغاربي وضربه بصفعة حرب الرمال التي اكدت القطيعة في العلاقات الجزائرية - المغربية واستمرار التنافس بين نظامي البلدين الشقيقين .

المبحث الرابع

ليبيا، الاهتمامات الوطنية وضغوط التضامن الشعبية

كانت الثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات في أمس الحاجة إلى مزيد من الدعم الرسمي والشعبي، وذلك من أجل تقوية مواقفها السياسية ومواجهة المخططات الفرنسية الشرسة، وبالمقابل اجتهدت الحكومة الليبية في التوفيق بين اهتماماتها القطرية وبين مبدأ التضامن والتأييد للثورة الجزائرية، وإن كنا أكدنا في الفصول السابقة أن الموقف الليبي كان متميزا عن موقفي تونس والمغرب في تضامنه التلقائي واللامشروط، إلا أننا سنسجل تطورا مشهودا في الموقف الليبي الرسمي، الذي بدء يكرس بعض الاهتمامات الوطنية، ولم يكن في مستوى حجم التضامن الشعبي الذي مضى بعيدا في مؤازرته للقضية الجزائرية بانجازه لخطوة المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، فهل وقفت الطموحات القطرية لليبيا كذلك في وجه الثورة الجزائرية؟، وما هي حدود تأثيرها على العلاقات الثنائية؟

أولا - الموقف الليبي من القضية الجزائرية في مرحلة المفاوضات

لقد واجهت السلطات التنفيذية في ليبيا كثيرا من المصاعب وهي تدعم استقلال البلاد وتتميتها، وتعرضت لانتقاد السلطات الفرنسية على مواقفها التضامنية مع ثوار الجزائر، ورغم إيمانها بحتمية هذا التضامن واهتمامها ببعدهم الجزائر في سياستها الخارجية، إلا أنها كانت تخشى على موقفها المفضوح وتضع حدودا لإقدامها وتفرد لها بمواقف التضامن المتقدمة مع الكفاح الجزائري، وقد اثر تغير الحكومات الدوري وزيادة الاهتمامات الوطنية وضغوط الإدارة الفرنسية على تراجع الموقف الحكومي، غير أن عوامل التضامن الشعبي وعطف الملك إدريس السنوسي وحسن العلاقات التي توطر تعاون ليبيا مع ثورة الجزائر كانت تدفع حكومة محمد عثمان الصيد إلى إبداء التضامن اللامحدود مع الجزائر، وإلى دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية (1793)، ويمكننا تسجيل تأثير هذه العوامل على مواقف الحكومة الليبية وعلى التضامن الليبي باستعراضنا للموقف الليبي من المفاوضات ودعم القضية الجزائرية شعبيا ودوليا .

تحملت ليبيا عبئا كبيرا في دعم القضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا لا يقل مكانة عن دعمها لنشاط الثورة العسكري، وتجاوزت الحكومة الليبية مع دعم مقترحات ومطالب الثورة

¹⁷⁹³ انظر عن هذه الاهتمامات الوطنية وسياسة الحكومة إزاء الجزائر، محمد عثمان الصيد : المصدر السابق ، ص-ص 176-179 ، ومجيد خدوري : المرجع السابق ، ص - ص 345-354 .

الجزائرية، خاصة تلك المرتبطة بالتنديد بالسياسة الفرنسية ومؤازرة خطوات الحكومة الجزائرية في الدعوة لإجراء مفاوضات عادلة تكفل استقلال الشعب الجزائري وسيادته⁽¹⁷⁹⁴⁾

إن الحكومة الليبية أظهرت تجاوبها مع تطورات القضية الجزائرية ولم تبخل بأي جهد في تأييد القضية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية ومساندة مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المتمثلة في شرعية تمثيلها والمنددة بالمناورات الفرنسية والداعية إلى مزيد من التضامن العربي مع أهدافها، فأكدت في أكثر من مناسبة أن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري، وأنه يتوجب على فرنسا الدخول معها في مفاوضات عادلة لتجسيم السيادة الجزائرية⁽¹⁷⁹⁵⁾، ونددت ليبيا بالمناورات الفرنسية الرامية إلى تقسيم الجزائر والمس بالسيادة الوطنية، فشجبت أعمالها الإجرامية المتواصلة ضد الشعب الجزائري، واستتكرت التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية⁽¹⁷⁹⁶⁾، وقد تجندت ليبيا لخدمة أهداف الحكومة الجزائرية المؤقتة السياسية والعسكرية المصادق عليها في بداية عام 1960، وأيدت طلباتها لدى الدول الإفريقية والعربية من أجل نصرته القضية الجزائرية ممثلة في دعوة المتطوعين للالتحاق بصفوف الثورة، وإعانة ثورة الجزائر عسكريا وماديا ونصرة قضيتها في الأمم المتحدة، والعمل على مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا⁽¹⁷⁹⁷⁾، وقد تجسد تنسيق فاعل بين الحكومة الليبية وبعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في ليبيا، إذ توضح تقارير البعثة أنها كانت تقدم باستمرار طلبات دعم الثورة الجزائرية لرئيس الحكومة الليبية فيتجاوب معها في أغلب الأحيان، وإنها كانت تتسق عملها مع المسؤولين الليبيين، وقد أبدى وزير الخارجية الليبي تجنده للدفاع عن قضية الجزائر، كما كانت تدخلات الملك حاسمة في توجيه الحكومة لنهج خيار التضامن السياسي والعسكري مع الجزائر⁽¹⁷⁹⁸⁾، وساهمت جهود البعثة الجزائرية في توضيح مواقف الحكومة الجزائرية المؤقتة وكسب الموقف الليبي لدعمها، وجعلت السلطات الليبية تتابع باستمرار تطور الكفاح

¹⁷⁹⁴ انظر تقرير بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا عن مقابله لرئيس الحكومة الليبية A.N.A, GPRA, B 4, DOS 4 -14

¹⁷⁹⁵ انظر، خطاب وزير الخارجية الفكنيني في مؤتمر منروفا، 7 اوت 1959، دار المحفوظات، طرابلس، (دون تصنيف)

¹⁷⁹⁶ قدمت الحكومة الليبية مذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى الحكومة الفرنسية تضمنت استنكار السلطات الليبية لهذه التفجيرات النووية بصحراء الجزائر، انظر، طرابلس الغرب. عدد يوم 15 فيفري 1960

¹⁷⁹⁷ انظر خطاب ممثل ليبيا في مؤتمر الشعوب الافريقية باكرا، طرابلس الغرب، عدد يوم 8 جانفي 1960، وخطاب ممثل ليبيا في دورة جامعة الدول العربية (سبتمبر 1960) المجاهد، ع 76 (5 سبتمبر 1960) ص 6

¹⁷⁹⁸ انظر تقرير رئيس بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا الموجه إلى دباغين بتاريخ 1958/7/27، A.N.A. :GPRA B4, DOS 4-5

الجزائري في الداخل والخارج، وتظهر المواقف المناسبة، فلقد نددت بالتفجيرات النووية قبل وقوعها (1799)، وحيث هبّ الشعب الجزائري في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في وقتها، فقدت الحكومة الليبية احتجاجا رسميا شديد اللهجة للسفير الفرنسي بطرابلس، وحذر رئيسها من مغبة تمادي فرنسا في جرائمها وعنادها ضد أمانى الشعب الجزائري في الاستقلال، ودعا وزير الخارجية الليبي سفراء الدول الغربية لاطلاعهم على خطورة الجرائم التي ترتكبها فرنسا في الجزائر (1800)، ودلت هذه المواقف ومظاهرات التنديد الشعبية على تجند ليبيا لمواكبة تطورات الثورة الجزائرية ومساندة أهدافها ومبادئها التحررية .

وخلال عام 1960 ازداد حجم التضامن الشعبي مع ثورة الجزائر، خاصة مع صدور الدعوة للتطوع في صفوف جيش التحرير الوطني، والتجند لإعانة الجزائر خلال أسابيع التضامن الليبية، وقد جسد الشعب الليبي تضامنه الفعال بخطوة المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، وبشكل جعل الحكومة الليبية في حرج من أمرها وهي لا تقدر على مجاراة خطوات التضامن الشعبية الجريئة .

وقد تواصلت جهود جمع التبرعات والمساعدات لصالح الثورة، وتقرر خلال عام 1960 إقامة أسبوع الجزائر بدء من يوم 22 افريل 1960، نظمت خلاله حملات التعبئة وجمع التبرعات وعددا من المهرجانات الحافلة (1801)، واثبت الشعب الليبي بكامل فئاته وعبر أنحاء المملكة تضامنه الفعال مع الجزائر، وهذا ما دلت عليه مظاهر التضامن المختلفة وكشوف حسابات جمع التبرعات (1802).

ودرجت ليبيا على الاحتفال بأعياد الثورة الجزائرية في احتفالات رسمية وشعبية، فبمناسبة ذكرى اندلاع الثورة التحريرية السادسة في فاتح نوفمبر 1960 نظمت مهرجانات حافلة في المدن الليبية، واشرف رئيس الحكومة على المهرجان المنعقد بطرابلس، وأكد في الخطاب الذي ألقاه " إن الحكومة والشعب في ليبيا يؤيدون تأييدا مطلقا الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال " (1803)، وأعلن ممثلو لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر أن المساعدات

¹⁷⁹⁹ **EL MOUDJAHID**. N 23 (5mai1958),T1, P, 444.

¹⁸⁰⁰ انظر ، **المجاهد** ، ع86 (2 جانفي 1961) ص 6.

¹⁸⁰¹ انظر ، **المجاهد** ، ع70 (13 جوان 1960) ص 10.

¹⁸⁰² انظر ، وثائق وكشوف حسابات لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر (كشوف سنوات 1959—1960)، **دار**

المحفوظات ، طرابلس . ملف لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر .

¹⁸⁰³ انظر ، **المجاهد** ، ع 82 (14 نوفمبر 1960) ص — ص 6 — 7.

المادية التي أشرفت اللجنة على جمعها خلال هذه السنة تضاعفت بفضل تجند الشعب الليبي بكل فئاته (1804)

إن قوة وحجم التضامن الشعبي أملى على الحكومة الليبية مساندة حملة التضامن مع القضية الجزائرية، ودفعها للتجاوب بتلقائية مع طلبات الثورة الجزائرية والتنسيق معها في مختلف القضايا السياسية، خاصة ما تعلق منها بدعم موقفها في المفاوضات وتأييدها في المنابر الدولية، ففي شهر افريل 1960 عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعها في طرابلس وناقشت مسألة نقل مقرها إلى ليبيا، وقد اجتمعت مرارا برئيس الحكومة والتمست منه التجند لدعم الثورة الجزائرية في هذه المرحلة، وبحكم التجاوب الذي لقيته في ليبيا لم تكن تتحرج في اختيارها الحليف الأول الذي تأتمنه على أسرار الثورة وتفوضه لتمثيلها، ففي جوان 1960 التمست الحكومة الجزائرية المؤقتة من الحكومة الليبية تفويضها لإيداع ملف انضمامها إلى اتفاقية جنيف الدولية لحقوق الإنسان، وقد كان شرطا أساسيا لموافقة الحكومة السويسرية على طلب الانضمام، وأكد محمد لجاوي أن الاختيار وقع على ليبيا لأنها كانت دائما شديدة الانتصار للجزائر المكافحة " وقد شاركت بعثتها في بيرن في صنع هذا الانتصار الدبلوماسي الذي حققته الحكومة الجزائرية المؤقتة (1805)، كما اختارت الحكومة الجزائرية المؤقتة ليبيا لإنشاء قاعدة استخباراتها، التي سميت قاعدة "ديدوش مراد"، وكانت تقوم بجمع المعلومات وتطير النشاط الاستخباراتي وتوجيه سياسة الثورة (1806)، ونظرا لتعاون ليبيا ودعمها للامشروط اعتمدت في تأدية المهام السرية للتسليح، وكذا في احتضان الاجتماعات المصيرية للثورة الجزائرية، خاصة منها اجتماعات الحكومة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد اقتنع المسؤولون الجزائريون بأهمية الموقف الليبي المحايد والدعم الليبي للامشروط، وبتجند السلطات الليبية لخدمة مطالب الثورة الجزائرية بعيدا عن أي طموحات قطرية أو إيديولوجية، الأمر الذي زاد في توطد العلاقات السياسية مع ليبيا وتكريسها لخدمة الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا .

وقد تجلى تأييد الحكومة الليبية للقضية الجزائرية واضحا في المحافل الدولية، وعبرت عن دعمها للجزائر المكافحة في معركة المفاوضات الشاقة، فعملت الدبلوماسية الليبية على فضح السياسة الفرنسية المناورة، وشجعت المواقف السياسية للحكومة الجزائرية المؤقتة من المفاوضات، وقد كانت بحق خير مدافع عن القضية الجزائرية ومنتكلم باسمها عن مطالب الشعب الجزائري، إذ بدى الموقف الليبي في دورة الأمم المتحدة لسنة 1960 مطابقا للموقف الجزائري

1804 **المجاهد**. ع82 (14 نوفمبر 1960) ص10

1805 انظر بالتفصيل محمد لجاوي :_النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960 :**الثقافة**، عدد

83 (سبتمبر – أكتوبر 1984)، ص- ص، 136-142.

1806 Abd elkarim HASSANI : **op cit** ,P; 131. et Mohamed LAMKAMI : **op cit** , p-p,233-243

في دعوته إلى ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات المباشرة بدل سياسة المماطلة والمراوغة الفرنسية وأكد مندوبها محي الدين الفكيني بعد تحليل القضية الجزائرية من مختلف جوانبها أن حل هذه القضية يكمن في إجراء استفتاء للشعب الجزائري تحت إشراف الأمم المتحدة (1807)، وقد قام الوفد الليبي خلال هذه الدورة باتصالات حثيثة لدعوة الدول للوقوف إلى جانب القضية الجزائرية، وأجرى الفكيني على هامش دورة الأمم المتحدة مقابلة مع خروتشوف تناولت الموقف من القضية الجزائرية (1808)

وقد نشطت ليبيا في حشد الدعم الإفريقي للثورة الجزائرية بحضورها القوي في مؤتمرات الدول الإفريقية، خاصة مؤتمر الدار البيضاء وطالبت في مؤتمر منروفيًا باعتراف الدول الإفريقية باستقلال الجزائر ووحدتها الترابية (1809)، وامتنعت عن حضور مؤتمر لاغوس بسبب عدم توجيه الدعوة للحكومة الجزائرية المؤقتة، فكان لهذا الموقف تأثيره على إفشال المخطط الاستعماري في محاصرة القضية الجزائرية إفريقيا (1810)، وأكدت ليبيا تعاونها مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتنفيذ قرارات الجامعة العربية الداعمة للثورة الجزائرية، خاصة خلال ترأسها لدورة وزراء الخارجية العرب (1959-1960)، وقد أكد وزير خارجية ليبيا في افتتاحه لمؤتمر اشتورة في أوت 1960 حرص الدول العربية على اتخاذ كل المواقف الايجابية، موضحا " أن الجزائر الآن في اشد الحاجة إلى المساعدة حتى يستطيع الجزائريون أن يصمدوا في وجه الاعتداء الفرنسي " (1811)

إن ليبيا قدمت دعما معتبرا للقضية الجزائرية وبذلت كل الإمكانيات لدعمها في إطار من التنسيق والتشاور الفعال، وقد نددت الحكومة الليبية بالموقف الفرنسي اثر فشل مفاوضات مولان، وعبرت عن شجبها لمناورات التقسيم، وتأييدها للحكومة الجزائرية المؤقتة في قضية الصحراء، ومساندتها لمواقفها من المفاوضات .

وعندما أعلن عن عودة المفاوضات رسميا عبرت ليبيا حكومة وشعبا عن ابتهاجها بهذا التطور، وأملت في أن تجسد هذه المفاوضات حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وقد وجه رئيس الحكومة الليبية بيانا للشعب الليبي عبر فيه عن دعم ليبيا للثورة الجزائرية واهتمام الحكومة بمتابعة تطورات القضية الجزائرية وتقديرها لتضحيات الجزائريين التي انتزعت حق الاعتراف بتقرير المصير انتزاعا، وأكد البيان أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تعلن من جديد

1807 انظر، طرابلس الغرب عدد يوم 1 أكتوبر 1960، ص 1.

1808 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 20 أكتوبر 1960، ص 2.

1809 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 13 ماي 01961، ص 1.

1810 انظر مقال بعنوان " ليبيا ومؤتمر لاغوس وثورة الجزائر " طرابلس الغرب، عدد يوم 22 جانفي 1962

1811 انظر، المجاهد، ع 76 (5 سبتمبر 1960)، ص 6.

مؤازرتها لحكومة الجزائر المؤقتة في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية وتأييدها في موقفها من تقرير مصير الشعب الجزائري للظفر باستقلاله التام وسيادته الكاملة " (1812)

ولم تؤثر الإجراءات الفرنسية على الموقف الليبي الداعم للقضية الجزائرية، خاصة مشروع الشراكة في استثمار بترول الجزائر الفرنسية الذي فجر طموحات التونسيين والمغربيين القطرية، ورغم وجود مشكلة حدود ليبية كذلك مع الجزائر الفرنسية إلا أنها وضعت كامل ثقتهما في المسؤولين الجزائريين، وساندتهم ظاهريا في معركتهم ضد فصل الصحراء .

ثانيا - التوافق الجزائري الليبي على إدانة سياسة فصل الصحراء

لئن كانت تونس والمغرب وقعتا في شباك المؤامرة الفرنسية الخاصة بالصحراء إلا أن الموقف الليبي بدأ مؤيدا للحكومة الجزائرية المؤقتة في قضية الصحراء، وعليه أكدت ليبيا مبكرا دعمها لمبدأ سلامة وحدة الأراضي الجزائرية ضمن حدودها الإقليمية بما في ذلك الصحراء (1813)، وفي هذا الإطار جاء رفض الحكومة الليبية لمشروع تمرير أنبوب بترول ايجلي المعروف عليها عام 1958، وصرح رئيسها في خطاب رسمي أن الصحراء الواقعة في نطاق الحدود الجزائرية هي ارض جزائرية، وأن ليبيا لا تعترف بسيادة أي دولة ما عدا الشعب الجزائري على هذه الأرض (1814)، وقد بلغ التوافق الليبي الجزائري على هذه المسألة درجة جعلت الحكومة الجزائرية تلوح به في مواجهة الجارين الطامحين (تونس والمغرب) في مد حدودهما إلى صحراء الجزائر، وفي عام 1960 ظهر تجند ليبيا واضحا في تأييد الموقف الجزائري، خاصة من خلال التنديد بالتفجيرات النووية في صحراء الجزائر، ودعوة الملك ادريس للرئيس خروتشوف بعدم تلبية زيارة حاسي مسعود التي ترمي فرنسا من ورائها تأكيد ادعائها بان الصحراء ارض فرنسية (1815)، ولما أثارت الحكومة الفرنسية مشكلة الصحراء في مفاوضات ايفيان الأولى، وتحركت دبلوماسية الحكومة المؤقتة لحشد دول الجوار لتأكيد سيادتها التامة عبرت ليبيا عن موقف مساند لمبدأ استقلال الجزائر وسيادتها التامة على الصحراء (1816)، وبمقابل عناد بورقيبة أعلن المغرب وليبيا تجاوبهما مع الطرح الجزائري بخصوص الصحراء، ولكن ذلك لم يكن سهلا فقد أجرى وفد الحكومة الجزائرية بقيادة كريم

1812 انظر نص خطاب رئيس الحكومة عشية بدء المفاوضات، طرابلس الغرب، عدد يوم 21 ماي 1961، ص 2.

1813 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 12 جانفي 1962، ص 1.

1814 انظر، طرابلس الغرب، عدد يوم 30 اكتوبر 1958، ص 2.

1815 انظر المجاهد، ع 65 (4 افريل 1960)، ص 11.

1816 . EL MOUDJAHID N° 82 (25 juin 1961) T 3 p 515

مباحثات مطولة مع المسؤولين الليبيين، اصطدمت بمطالب ليبية حدودية حلت وديا، وصدر إثرها بيان للحكومة الليبية في يوم 7 جويلية 1961 مؤكدا على مساندة ليبيا اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل نيل الاستقلال ووحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء⁽¹⁸¹⁷⁾، ويبدو أن هذه المساندة انتزعت من الحكومة الليبية انتزاعا، إذ أفصح رئيسها محمد عثمان الصيد عن ملامسات المباحثات، و أوضح أن حكومته طرحت مطالبها الحدودية وأرضيت مثلما أرضي المغرب، وذلك بالتأكيد على بحث هذا الملف بعد استقلال الجزائر، وقد ذكر أن الوفد الجزائري التمس من وفد الحكومة الليبية (محمد عثمان الصيد و عبد القادر العلام) الإدلاء بتصريح يساند وجهة نظر الحكومة الجزائرية في أن مشكلة الحدود الليبية الجزائرية مسألة تخص الجزائر وليبيا ولا دخل فيها لفرنسا، وسيتم بحثها بين الطرفين بعد استقلال الجزائر، ورد محمد عثمان الصيد على هذا الطلب بالتأكيد على وجود مشكلة حدود يتوجب توضيحها، وأجابه الوفد الجزائري بان فتح هذا الملف الآن يعطي الفرنسيين مبررا لتأكيد فصل الصحراء والمماثلة في المفاوضات، وأمام ذلك اقترح محمد عثمان الصيد أن يجتمع وزيرا خارجية الحكومتين "...ويتدارسا الموضوع ويعملا على تحضير رسالتين متبادلتين، وتتم الإشارة في الرسالتين إلى وجود أرض ليبية ضمتها فرنسا للجزائر وهناك نزاع حولها، وسيتم حل مشكلة الحدود والنزاع على هذه الأراضي بعد إعلان استقلال الجزائر"⁽¹⁸¹⁸⁾، ومن خلال الحرص على ترسيم هذا الاتفاق أحس الوفد الجزائري بمساومة رئيس الحكومة الليبية للمطلب الجزائري، وبإصراره على خلق مشكل حدود ليبي - جزائري كذلك، وهو مشكل لم يطرحه سوى محمد عثمان الصيد، فهل يرجع الأمر إلى تاير السياسة الديغولية ام الى طموحه في تحقيق انجاز وطني متميز؟

يبدو أن رئيس الحكومة الليبية الفزاني كان يشعر بوجود قبائل وأراضي ليبية ضمت إلى الجزائر قصرا، وحاول الاستفادة من العلاقات الطيبة والوثيقة التي اقر بها في الحصول مطامح وطنية، واعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق بسهولة في حين ثبت له العكس، وعموما فان هذه القضية نكتم عليها الوفد الجزائري، ولم يظهر أمام الرأي العام سوى البيان الذي أعلنت فيه الحكومة الليبية أنها تساند موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات ايفيان، وانه لا يوجد خلاف حول الحدود وأن القبائل الموجودة في الحدود هي قبائل جزائرية وليبية ولا دخل فرنسا في الموضوع.⁽¹⁸¹⁹⁾

1817 انظر ، جريدة الرائد ، عدد يوم 8 جويلية 1961 .

1818 انظر بالتفصيل محمد عثمان الصيد : المصدر السابق ، ص - ص 180-182.

1819 انظر ، المصدر نفسه ، ص 182.

وقد ذكر محمد عثمان الصيد أن بلاده تقدمت بطلب رسمي بعد استقلال الجزائر للنظر في مشكلة الحدود غير أن ابن بلة ظل يبتكأ، وخلص للتأكيد انه كان من الافضل لليبيا الا تصرح بسيادة الجزائر على المناطق المتنازع عنها (1820)، وهذا ما يؤكد أن رئيس الحكومة الليبية - على خلاف المسؤولين الليبيين - اندفع كذلك مثل بورقيبة وراء تحقيق مطامح وطنية، منتهزا سانحة مفاوضات الاستقلال النهائية، وهذه المطامح كان بإمكان الوفد الجزائري التغلب عليها بتدخل من الملك أو البصيري الشلحي، ولكنه رأى عدم إثارة هذا الملف والحفاظ على أجواء التضامن الليبية بدل إحراجها بموقف يعد شاذاً (1821).

وقد اعتدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالموقف المعلن الذي كان وافيا بالغرض، وقد تجسد موقف ليبي مدافع عن وحدة وسيادة الأراضي الجزائرية، تجلى في مختلف التصريحات الرسمية المعلنة، وأظهره ممثل ليبيا في نقاشات دورة الأمم المتحدة في ديسمبر 1961، إذ دافع بتحمس عن مبدأ الحفاظ على الحدود التي كانت تمتد إليها السيادة الفرنسية، وأعلن أن بلاده تؤيد وحدة وسلامة الأراضي الجزائرية بحدودها المعينة من قبل الإدارة الاستعمارية، وأوضح المندوب الليبي حججا قانونية قوية، منها أن نفوذ الحاكم العام في الجزائر لم يكن مقتصرًا على الأجزاء الشمالية دون الصحراء، وأنه لا يمكن التشكيك في وحدة الجزائر السياسية (1822)، وهكذا يمكننا التأكيد انه وبخلاف موقف رئيس الحكومة الليبي الذي أظهره في جويلية 1961 فان ليبيا ساندت بإخلاص الحكومة الجزائرية المؤقتة في معركتها ضد التقسيم وفصل الصحراء، وأكدت على حسن علاقاتها أمام امتحان عسير أخرج به ديغول بلدان المغرب العربي .

ثالثاً - التضامن الليبي وأبعاده على تحسن العلاقات مع الثورة الجزائرية

لقد كان عام 1961 هو عام الثورة الجزائرية في ليبيا، ازداد خلاله حجم التضامن الشعبي والرسمي مع ثورة الجزائر، وأعلن فيه الشعب الليبي مقاطعته لفرنسا اقتصادياً، وتوضح خلاله أن العلاقة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة تحكمها أسس قوية، وموجهة لخدمة أهداف الثورة الجزائرية بعيداً عن أي طموح سياسي أو إيديولوجي ليبي .

لقد دعت الثورة الجزائرية مرارا البلدان العربية لمقاطعة فرنسا اقتصادياً والضغط عليها لإنهاء حربها الإجرامية تأكيد التضامن الحقيقي مع الجزائر، ولكن شيئاً لم يتحقق إن على

¹⁸²⁰ محمد عثمان الصيد : المصدر السابق ، ص 182

¹⁸²¹ تشير إلى أن مظاهرات سلمية عارمة انتظمت في ليبيا ونددت سياسة فصل الصحراء الفرنسية. انظر ،

المجاهد ع 100 (17 جويلية 1961)، ص 2.

¹⁸²² انظر ، طرابلس الغرب ، عدد يوم 12 جانفي 1962 ، ص 2

المستوى الشعبي أو الرسمي، وذلك رغم تبني مؤتمر أشتورة لوزراء الدول العربية عام 1960 مساندة لهذا القرار، وفي نهاية عام 1960 أصرت القوى الشعبية الليبية على تجسيد مشروع المقاطعة، وبذلت لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر جهودا حثيثة في هذا الإطار كللت بإنشاء لجنة تنفيذية للإشراف على تنظيم حملة المقاطعة وإنجاحها، وقد توجهت بنداء إلى الملك إدريس السنوسي ورئيس الحكومة ومجلس النواب طالبت فيه بقطع ليبيا جميع علاقاتها مع فرنسا (1823)، وفي يوم 19 نوفمبر 1960 وجهت "اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر" نداء إلى الشعب الليبي والعربي تدعوه إلى تجسيد المقاطعة الاقتصادية لفرنسا، واتخذت عدة قرارات مهمة منها :

- توجيه نداءات تعبوية لتهيئة أجواء المقاطعة ودعوة الشعب الليبي لتنفيذها.
- الاجتماع بالنقابات والتجار وأرباب العمل للنظر في سبل تجسيد المقاطعة .
- تحديد مطلع سنة 1961 لبدء مقاطعة الشعب الليبي لفرنسا (1824)
- وإضافة إلى حملتها التعبوية أنشأت اللجنة فروعا لها في أنحاء البلاد للسهر على تنفيذ المقاطعة، وطلبت من جميع المؤسسات التجارية إرسال تعهدات مكتوبة تلتزم فيها بالمقاطعة، وأبلغت النقابات والمستوردين بضرورة المساهمة في هذه الحملة، ووجهت في اليوم الأول من المقاطعة التوجيهات الآتية :

- على العمال أن يمتنعوا عن شحن وتفريغ السفن الفرنسية
- وعلى التجار والمؤسسات أن يمتنعوا عن توريد البضائع الفرنسية
- وعلينا نحن المواطنون أبناء الشعب الامتناع عن شراء جميع البضائع الفرنسية على اختلاف أنواعها، وأن نتأكد أن تنفيذ المقاطعة هو تعجيل بانتصار الثورة الجزائرية (1825)
- وقد أكد تقرير اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر على النجاح الذي حققه الشعب الليبي من وراء المقاطعة، وعلى مشاركة جميع فئات المجتمع في هذا الانجاز الباهر دعما لقضية الجزائر ومساهمة في الضغط أكثر على الإدارة الفرنسية، وأشادت بالحماس الشعبي والتجاوب الذي لقيته المقاطعة، وبجهودها في تعميم التجربة عربيا (1826)

1823 انظر نص النداء ، قرارات مؤتمر 1 نوفمبر 1960، دار المحفوظات، طرابلس، وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر

1824 انظر، قرارات اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر، المجاهد، ع 84 (12 ديسمبر 1960)، ص 9.

1825 انظر، المجاهد، ع 88 (30 جانفي 1961)، ص 8.

1826 انظر تقرير لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية الختامي المؤرخ في 16/10/1962 دار المحفوظات ، طرابلس ، ونشر إلى أن اللجنة وجهت نداء إلى الأحزاب والنقابات والشعوب العربية لحثها على المقاطعة، ووجه أعضائها رسائل إلى فعاليات المجتمع المدني تدعوا إلى تعميم المقاطعة ، منها رسالة بشير المغبري إلى رئيس الاتحاد

وقد بذلت اللجنة التنفيذية لنصرة الجزائر " ولجنة مقاطعة البضائع الفرنسية " (1827) مساعيها لإقناع الحكومة الليبية بضرورة تبني مطلب المقاطعة رسمياً، غير أن رئيس الحكومة أوضح أن هذه المقاطعة ستؤثر على الاقتصاد الليبي المتدهور، بل إنه التمس السماح لبعض الشركات البترولية الفرنسية بممارسة نشاطها الذي يشكل مدخولاً مهماً للحكومة، ولكن اللجنة رفضت هذا المطلب، موضحة أن هدفها الأساسي هو إضعاف الاقتصاد الفرنسي وجر الشعوب العربية للمشاركة في المقاطعة، وان هذا الهدف يعد في نظر الثورة الجزائرية أهم بكثير من الاموال التي تقدمها الشعوب العربية (1828)

ويبدو أن الموقف الرسمي الليبي من تبني قرار المقاطعة كان مرجحاً أمام فرنسا، خاصة وأن الجنرال "ديغول" هاله أمر المقاطعة وتخوف من انعكاساته مغارياً، فأرسل في يناير 1961 مستشاره "دورباري" لتسليم رسالة خطية للملك إدريس، تضمنت تبليغ الملك إدريس أن فرنسا ستعمل قريباً على إيجاد حل لقضية الجزائر يضمن مصلحة الجزائريين وأنها تلتزم من القادة العرب تفهم ظروفها الداخلية ومساعدتها للوصول إلى حل سلمي (1829)، وهذا التطمين كان يهدف لتجاوز مخاوف الإضرار بالمصالح الفرنسية، ورداً غير مباشر على سياسة المقاطعة وما يمكن أن تجره من انعكاسات على سمعة فرنسا .

وإن كانت الحكومة الليبية لم تساند المقاطعة رسمياً إلا أنها عبرت عن عطفها على هذا القرار الشعبي، وأوضحت أنها لا يمكن أن تمنع الشعب الليبي من أن يظهر مؤازرته للقضية الجزائرية وهددت بأنها تفكر جدياً في تبني قرار المقاطعة إذا لم تراجع فرنسا سياستها، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية الليبي في أكثر من مناسبة، إذ صرح لصحيفة المجاهد على هامش مؤتمر الدار البيضاء الإفريقي (جانفي 1961) قائلاً: "لقد قدمت ليبيا للثورة الجزائرية التحريرية جميع المساعدات المادية والأدبية منذ اندلاعها، وهي مستمرة على هذا المنوال إلى أن يحق الله الحق وتنتصر قضية الشعب الجزائري"، وأضاف بخصوص المقاطعة: "أما حركة المقاطعة فقد نظمتها الهيئات الشعبية بصفة خاصة ولكنها تلقى تأييداً

العام لفروع التجارة والصناعة والزراعة العربية، ورسالة المشيرقي إلى مؤتمر نقابات العمال العرب انظر، **المجاهد**، ع 84 (12 ديسمبر 1960) ص - ص 9- 10 . والهادي المشيرقي: **المصدر السابق**، ص - ص 499-501

1827 منذ فاتح جانفي 1961 حملت لجنة التبرعات لمساعدة الجزائر هذا الاسم مساهمة منها في انجاح حملة المقاطعة
1828 انظر وثيقة اللجنة بتاريخ 1961/11/26، **دار المحفوظات**، طرابلس، ملف لجنة جمع التبرعات لصالح الجزائر.

1829 **S.H.A.T** .IH 1781 ;DOS; 2; relations franco- libyennes ، ومحمد عثمان الصيد: **المصدر**

السابق، ص 176.

من الحكومة التي تعبر عن رضاء الشعب وتتجاوب معه في رغباته وخاصة فيما تعلق بقضية الجزائر " (1830)، وأكد في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في بغداد (فيفري 1961) أن الشعب الليبي قرر مقاطعة فرنسا اقتصاديا، وأن حكومته مستعدة للذهاب ابعده من ذلك (1831)، ومثلت هذه المواقف تزكية صريحة للمقاطعة الشعبية، وإن كانت الحكومة الليبية لم تبادر إلى تبني خطوة المقاطعة الجريئة إلا أنها لم تتدخل لمواجهة المقاطعة، ووقفت بطريقة غير مباشرة إلى جانب المقاطعة باعتبارها تضحية في سبيل القضية الجزائرية .

وهكذا انفردت ليبيا بضربها مثلا عمليا رائعا في التضامن الفعال والايجابي مع الجزائر، كان محل تقدير وإعجاب المسؤولين الجزائريين، وقد أعلنت صحيفة المجاهد أن الشعب الليبي بتنفيذه قرار المقاطعة فقد نقل قضية التضامن العربي إلى مستوى جديد، يتمثل في العمل الايجابي والتجسيد الفعلي للشعارات القومية التي طال ترديدها بحماس ولم تعرف التطبيق " (1832)، واستمرت ليبيا في تنفيذ المقاطعة، وواصل الشعب والحكومة تحمل نتائجها إلى غاية وقف إطلاق النار، عندها أعلن في احتفال شعبي يوم 21 مارس 1962 إيقاف المقاطعة التي حققت أهدافها كاملة (1833)، وقد حققت جملة أهداف، كان من اهمها تأكيد نصر ليبيا وتضحياتها من أجل الجزائر، ودعمها لسياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وإثارتها الذعر في الأوساط الفرنسية والغربية التي كان تخوفها بالغا من مثل هذه المبادرات العملية .

لقد أظهرت ليبيا مؤازرتها الفعالة للثورة الجزائرية وتحملت كثيرا من المتاعب في سبيل إعزاز قضيتها، وظل التضامن الشعبي القوي موجها لهذه السياسة، إذ أكد خلال أسبوع التضامن مع الجزائر في ماي 1961 وبمناسبة احتفائه بأعياد الثورة الجزائرية على تضامنه المادي والمعنوي، فقد امتد أسبوع التضامن إلى عدة أسابيع أقيمت خلالها الاحتفالات والمهرجانات وانتظمت الاكتتابات وحملة جمع التبرعات وجلود الأضاحي (1834)، وقد عرف مشاركة قياسية وجمع مبالغ مالية ضخمة، وبدا أسبوع التضامن متأثرا بحملة المقاطعة وبالتأييد الرسمي المعلن، إذ تضمنت رسالة رئيس الحكومة الموجهة إلى اللجنة المشرفة التأكيد

1830 انظر حوار وزير الخارجية الليبي عبد القادر العلام مع صحيفة المجاهد، **المجاهد**، ع 87 (16 جانفي 1961)

ص 3

1831 انظر تقرير اللجنة التنفيذية لمناصرة الجزائر، المؤرخ في 1961/11/26 **دار المحفوظات** ، طرابلس

1832 انظر مقال " درس من ليبيا " : **المجاهد** ، ع 88 (30 جانفي 1961) ، ص 8 .

1833 يبني تقرير لجنة مقاطعة البضائع الفرنسية المؤرخ في 1962/10/16 **دار المحفوظات**، طرابلس، وثائق لجنة

جمع التبرعات لمساعدة الجزائر .

1834 انظر **المجاهد** ، ع 97 (5 جوان 196) ص - ص 2-6، و **دار المحفوظات**، طرابلس، وثائق لجنة جمع

التبرعات لمساعدة الجزائر

انه يسر "حكومته أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يساهم في إنجاح أسبوع الجزائر بما في ذلك اتخاذ القرارات اللازمة لإشراك جميع الموظفين في التبرع" (1835)، واتخذت الإجراءات للاشتراك في دفع التبرعات التي كان يساهم فيها الملك والوزراء وجميع الموظفين وأفراد الجيش، وفي هذا تأكيد على مباركة الحكومة والملك لمبادرات التضامن الشعبية، خاصة وأن الملك ورئيس الحكومة كانا يفتتحان حملة التبرع هذه في مهرجانات حاشدة وعلنية (1836)، وقد كان الملك يزكي مبادرات إعالة أبناء الجزائر بين أحضان العائلات أو في مدارس خاصة أنشأها الموسرون الليبيون، وبدوره كفل الملك إحدى البنات وعاشت بين أفراد العائلة الملكية (1837) وتظاهر الشعب الليبي يوم 5 جويلية 1961 منددا بسياسة التقسيم ومساندا لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضاتها، واحتفى بالذكرى السابعة لاندلاع الثورة في مهرجانات حافلة عمت أرجاء ليبيا، وقد أصر الملك على تسجيل موقفه خلال هذه المناسبة وأتاب عنه رئيس ديوانه علي الذيب لإلقاء كلمة في مهرجان طرابلس الحاشد، وأشداد فيها بثورة الجزائر وأنتى على مبادرات الشعب الليبي التضامنية ومنها خطوة المقاطعة الاقتصادية، وأكد أن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا ستبذل كل ما في وسعها من مؤازرة وتأييد للجزائر في هذه المرحلة الحاسمة (1838).

إن مظاهر المؤازرة الشعبية السخية والمتنوعة حثت السلطات الليبية للاستمرار في دعم القضية الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات، وعلى بذل كل الإمكانيات لإعزاز الكفاح الجزائري، وهذا ما التمس به وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي زار ليبيا في منتصف ديسمبر عام 1961، وقد تباحت الوفد مع رئيس الحكومة الليبية سبل دعم القضية الجزائرية، وقدم شكره للملك ادريس ملتصا منه تقديم التسهيلات اللازمة لاجتماع قيادة الثورة في طرابلس (1839)، فأمر الملك بوضع كل الإمكانيات تحت تصرف الحكومة الجزائرية المؤقتة، وتخصيص مجلس البرلمان بطرابلس لعقد اجتماعاتها، هذه الاجتماعات كانت مصيرية، وقد بدأت تؤثر عليها التدخلات الأجنبية فكانت ليبيا ملجأ لهذه الاجتماعات التي ناقشت نتائج اتفاقيات إيفيان في فيفري 1962 ونظرت في المنهاج السياسي للجزائر المستقلة في ماي 1962، وقد نشب في الاجتماع الأخير النزاع على السلطة، واجتهدت السلطات الليبية في إصلاح ذات البين حفاظا

1835 انظر، برقية رئيس الحكومة محمد عثمان الصيد الموجهة إلى رئيس لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر المؤرخة في 1961/4/16، دار المحفوظات، طرابلس، وثائق لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر .

1836 انظر المجاهد، ع 97 (5 جوان 1961) ص 2 .

1837 انظر، محمد الصالح الصديق : المصدر السابق، ص - ص، 211-223

1838 انظر، المجاهد، ع 108 (11 نوفمبر 1961) ص 10.

1839 انظر حول هذه الزيارة، المجاهد، ع 111 (21 أكتوبر 1961) ص 5.

على الثورة الجزائرية، ولكن جهودها ذهبت سدى نتيجة تدخل أطراف خارجية لتأييد طرف على حساب آخر لحسابات مصلحة، الأمر الذي جعل المسؤولين الليبيين يتذمرون من سياسة التدخل في الشؤون الجزائرية ويتألمون لمصير ثورة قضت على أكبر قوة استعمارية عاتية ولم تقدر على مواجهة خلافاتها الداخلية⁽¹⁸⁴⁰⁾.

وخلال زيارة المجاملة التي قام بها الزعماء الخمسة إلى ليبيا احتفى الشعب الليبي بمقدمهم في مهرجانات ومظاهرات عمت أنحاء البلاد، واستقبلهم الملك إدريس وحثهم على التضامن ونكران الذات أمام المسؤوليات التي تنتظرهم، وقد رحب باجتماع قيادة الثورة في طرابلس، وعندما تفاقم الصراع بين الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة في تونس، ولجا هذا الأخير إلى السفارة الليبية تدخل محمد عثمان الصيد ليطلب من السفير الليبي إدخاله إلى ليبيا برا، واقترح عليه عقد صلح بينه وبين الحكومة المؤقتة بهدف إنهاء الخلاف والدخول إلى الجزائر مجتمعين، فوافق ابن بلة على عقد لقاء صلح يجمعه مع ابن خدة وكريم، ويذكر محمد عثمان الصيد انه جمعه مع كريم بلقاسم في بنغازي دون أن يتوصل معه إلى أي اتفاق، وأن التدخل المصري أفسد اللقاء الذي كان يأمل منه الكثير، إذ أرسل عبد الناصر رئيس حكومته علي صبري على جناح السرعة إلى بنغازي، بهدف اصطحاب ابن بلة معه إلى القاهرة، وذكر انه وفي تلك الأثناء توصل برسالة من ابن خدة بواسطة أحمد بودة يطلب فيها تسليم أسلحة الثورة الموجودة في ليبيا فأبلغه بالاتفاق الذي عقده مع ابن بلة واعتذر له عن تقديم هذه الأسلحة قبل أن يتم التفاهم بين الحكومة وابن بلة، وانه حاول جاهدا إيجاد مفاهمة بين الطرفين المتنازعين" حاولت مرة أخرى إقناع ابن بلة بإيجاد حل للمشكلة وتأجيل سفره إلى مصر، وبينت له أننا إذا سلمنا الأسلحة والذخائر إلى الحكومة المؤقتة، في ظل وجود خلافات فرما يؤدي ذلك إلى نشوب اقتتال داخلي وموقفنا حازم تجاه هذه المسألة، إذ أننا لا نقبل بحدوث قتال في الجزائر بين الإخوة مهما كانت المبررات ووعدي ابن بلة وعدا قاطعا أن لا يدخل الجزائر إلا بعد تسوية المشكلة واستأن في السفر إلى مصر للبقاء فيها... وطلب مني بإلحاح عدم تسليم الأسلحة والذخائر للحكومة المؤقتة، كما أكد انه لن يدخل الجزائر إلا بعد انجاز ما اتفقنا عليه وهو المصالحة بينه وبين الحكومة الجزائرية⁽¹⁸⁴¹⁾، وقد حاول المصريون بواسطة البصيري الشلحي الضغط على الملك ليأمر بتسليم الأسلحة لابن بلة ويستقبله استقبالا رسميا، غير أن الملك رفض استقبال ابن بلة في هذا الظرف، وشعر رئيس الحكومة فيما بعد انه

1840 انظر، الهادي المشيرقي : المصدر السابق ، ص - ص، 589-605 ، ومحمد عثمان الصيد : المصدر السابق

ص - ص، 177 - 179.

1841 انظر محمد عثمان الصيد : المصدر نفسه، ص - ص، 175 - 180.

ارتكب خطأ عندما لم يسلم الأسلحة للحكومة المؤقتة بمجرد إخلاف ابن بلة لوعده ودخوله الجزائر عبر المغرب، وأوضح أن القرار اتخذ بحسن نية " لأننا كنا في ليبيا نرغب في تحاشي الاقتتال الداخلي بين الإخوة الجزائريين " (1842)

وهكذا أسهم التنافس الحاد على السلطة والتدخل الأجنبي (1843)، في الانقلاب على الشرعية وحدث صراع دام، لم يكن مشرفاً للثورة الجزائرية، وقد أدركت ليبيا في علاقاتها مع الثورة الجزائرية أهمية عدم تدخلها في شؤونها الداخلية ومساندة طرف على حساب آخر لأن ذلك يضعف قيادة الثورة ويساهم في انهزامها، ومن هنا كان دعمها لهذه الثورة غير مشروط بأي قيود أو موجه لخدمة مطامح وطنية أو إيديولوجية، الأمر الذي ساعد على إرساء علاقات قوية وجعل الحكومة الجزائرية المؤقتة تلجأ إلى ليبيا كلما حامت حولها الضغوط أو أرادت أن تبت في القضايا المصيرية، فاختيرت طرابلس لعقد اجتماعات الحكومة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية (1844)، وعندما انفجر الخلاف في أوت 1962 بطرابلس أكدت ليبيا على حيادها، وعدم تدخلها البتة في قرارات الثورة السيدة، وأشعرت الجزائريين بسيادة قرارهم بعيداً عن تنازع تأثيرات وإيديولوجيات أي من البلدان العربية، وقد أكد محمد عثمان الصيد على حيادية الموقف وتلقائية الدعم الليبي قائلاً " إن تأييد ومساعدة ليبيا للثورة الجزائرية كان تأييداً تلقائياً منذ بداية الثورة ولم يرتبط بشخص ما، أو بظرفية معينة، وقد كان من وراء ذلك التأييد غير المنقطع الملك إدريس لتوجيهاته المستمرة وذلك بما يكتفه من أعماقه من عطف خاص للجزائر وثورتها بحكم انتماء أصوله تاريخياً إليها " (1845)

إن الدعم الليبي غير المشروط والمستمر سمح للمسؤولين الجزائريين بإدارة نشاطهم السياسي والعسكري بكل حرية في ليبيا، إذ وجدوا كل الظروف المساعدة لتفعيل مهمة التسليح والتمويل وتلقوا التسهيلات المختلفة لعقد اجتماعاتهم بعيداً عن التوجيه أو التأثير الخارجي، ولم تسجل تدخلها لإثارة المشاكل بين قيادات الثورة أو مناصرة طرف على حساب آخر، وجاء تدخلها في ماي 1962 للإصلاح بين الحكومة المؤقتة وابن بلة بهدف تجاوز الشقاق والنزاع الداخلي، خاصة وأن ليبيا كانت تحتضن مخازن أسلحة الثورة، وإن كانت تؤمن بضرورة الوقوف إلى جانب الشرعية إلا أنها رأت أن إجابة طلبات الحكومة المؤقتة في هذه الظروف يساهم في بعث الشقاق، وليبيا تحرص على ألا تسبب أية مشاكل للجزائر المستقلة

1842 انظر محمد عثمان الصيد : المصدر السابق ، ص 180 .

1843 نقصد وقوف التونسيين إلى جانب الحكومة المؤقتة والمصريون والمغربيين إلى صف تحالف ابن بلة وهيئة الأركان العامة .

1844 شهادة مهري عبد الحميد ، مقابلة مع الباحث .

1845 محمد عثمان الصيد : المصدر نفسه، ص، 177 .

تشوه سجلها الحافل بالتضامن وتؤثر على علاقاتها مع الجزائر، وان سياسة الحياد هذه هي التي ضمنت إرساء علاقات وطيدة بين السلطات الليبية وقيادة الثورة الجزائرية لم تشبها طوال سنوات الثورة أي أزمات أو تقطع إلى أن حققت الجزائر استقلالها وحفظت لليبيا تأييدها ودعمها اللامشروط والفعال .

وهكذا تأكد أخيرا أن العلاقات الليبية - الجزائرية كانت متميزة بوطادتها وإخلاصها، وانه وعلى الرغم من إظهار الحكومة الليبية لبعض المطامح القطرية إلا أنها احتضنت نشاط الثورة الجزائرية واقتبلت مواقفها وايدولوجيتها، وقد ضمن التضامن الشعبي وعطف الملك إدريس استفادات الثورة الجزائرية من تضامن واسع لنشاطاتها السياسية والعسكرية، كان يقدم أحيانا على حساب المكاسب الوطنية لليبيا .

ومن خلال ما سبق توضيحه يتبين لنا أن هذه المرحلة أكدت على تشابك علاقات الثورة الجزائرية مع الأقطار المغاربية وعلى الأهمية المتزايدة لدائرة المغرب العربي في سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة سياسيا وعسكريا واجتماعيا، وخلصات هذا الفصل تؤكد على وجود علاقة طردية بين توسع نشاط الثورة ودخول مرحلة المفاوضات وبين تزايد المطامح القطرية لقد استطاعت الحكومة الجزائرية المؤقتة الصمود في وجه السياسة الديغولية وتجاوز مخططاتها لضرب التضامن المغاربي، وقد اكدت إستراتيجيتها على مهادنة الأنظمة السياسية للحفاظ على تضامنها ورعاية ذلك التضامن الشعبي المجند وراء أهدافها، واضهرت بذلك المغرب العربي واجهة مناصرة لكفاح الشعب الجزائري وداعمة لمواقفها، وقد أدت مهمة تمرير الأسلحة على أكمل وجه رغم حساسيتها وسمح لجيش التحرير الوطني بمواصلة نشاطه، ووفر الدعم السياسي والدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية.

وقد تبين أن ظاهر العلاقات لم يكن يعبر عن حقيقة التوتر والحساسية المتزايدة من مواقف وايدولوجية الثورة الجزائرية، وقد أدت سياسة المهادنة إلى تأجيل حل المشاكل، ولحظة استقلال الجزائر لم يكن متوقعا حصول توافق مغاربي على سياسة مشتركة، او التفكير في الوحدة، ذلك أن حدة الأزمات وعمق الاختلافات السياسية والايديولوجية كان ينبأ بحدوث الانفجار والصدام المسلح الذي وقع فعلا مع المغرب وكاد يحصل مع تونس

وقد توضح لنا أن تونس بأهمية علاقاتها مع الثورة الجزائرية ربطت ظاهريا علاقات وطيدة بد من عام 1960، غير أن سياسة بورقيبة ظلت تؤكد دوما على خدمة المطامح الوطنية، فهو قد سعى إلى احتواء الثورة الجزائرية بمشروع وحدة تفتنت جبهة التحرير الوطني لأبعاده الاحتوائية، واجتهد في تحسين العلاقات مع فرنسا والضغط على الطرف الجزائري من اجل تحقيق مطالبه الترابية وتبنى نهجه البورقيبي، وقد انتقد كثيرا من القادة الجزائريين التدخل

البورقيبي في المشكلة الجزائرية، ولم يشفع سجل التضامن والدعم التونسي الحافل في الحفاظ على علاقات ودية مع الجزائر المستقلة

وقد تأكد لنا أن المغرب الرسمي انساق كذلك في علاقته مع لثورة الجزائرية وراء خدمة مطامحه القطرية، وان كان اظهر وقوفه ودعمه لكفاح الشعب الجزائري فقد ابدى تخوفه من عدم تجسيد مطامحه الترابية ومن تصاعد ايدولوجية الثورة وتحالفها مع المعارضة الثورية في المغرب وعشية استقلال الجزائر دفعت هذه المطامح والتخوفات النظام المغربي لمغامرة الصدام العسكري بعد أن فشلت جميع الفرص في تحقيق مطامحه وحماية نظامه .

وعلى خلاف تونس والمغرب تميز الموقف الليبي باستمرارية تضامنه التلقائي واللامشروط، الأمر الذي صبغ مع العلاقات الليبية الجزائرية بكثير من مظاهر التنسيق والتضامن الحقيقية، ولم تكن تلك المطامح الوطنية الشكلية للحكومة الليبية لتخدش أواصر العلاقات الوطيدة والمثمرة، كما ان الملك والشعب الليبي حرصا على استمرارية التضامن مع للثورة الجزائرية .

وقد نجحت مخططات الثورة الجزائرية في تثمين مكتسباتها السياسية والعسكرية في المغرب العربي، وبذلك تسنى لها توطيد علاقاتها السياسية ورعاية التضامن الشعبي المناصر لاهدافها، وقد تبين ان مكانة المغرب العربي الاستراتيجية أسهمت في تفعيل قدرات الثورة العسكرية ومساندة سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة في مرحلة المفاوضات،



الخاتمة

يتبين بعد الدراسة المستفيضة للعلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية (1954-1962) أن الموضوع المدروس اتسم بتنوع قضاياها واشكالياتها، وأهميتها في التعرف على مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب العربي المعاصر، وقد تطلب منا الاطلاع على مضامنه الأصلية والمتنوعة، والغوص في كثير من قضاياها السياسية والإيديولوجية، وعقد مقاربات متعددة للاقترب أكثر من الحقائق التاريخية التي تتوارى وراء المهاترات السياسية والدعايات الإيديولوجية المروجة من قبل الأحزاب والأنظمة السياسية .

وانطلاقاً من دراستنا العمودية للموضوع وتقصينا لأشكالياته خلال فصول البحث الأربعة نخلص إلى تسجيل النتائج الآتية :

– إن الاقتناع بوجود استمرارية في العلاقات التاريخية المغربية والماضي المشترك لفكرة العمل الوحدوي حتم علينا قراءة تجارب الوحدة، وتحديد أفق العلاقات بنتائجها، والتي استثمرتها الثورة الجزائرية في التأكيد على وحدة الكفاح المشترك والحل الشمولي قضايا المغرب العربي الثلاث، وقد أفادها التمسك بمرجعية الخطابى والمشروع الوحدوي في تأكيد حضورها المغاربي، وبناء علاقات وطيدة مع مختلف الفعاليات السياسية والشعبية، كان لها أعمق الأثر على تطور العلاقات المغربية وحضور الثورة الجزائرية ضمن الاهتمامات السياسية للاقطار المغربية.

– إن وحدة قضايا المغرب العربي بمعالمها الواضحة تاريخياً وقواسمها المشتركة فرضت على السياسة الفرنسية تبني سياسة انشطارية لتفتيت وحدة الكفاح المشترك الذي تجسم بوضوح على الجبهتين الجزائرية والمغربية في أكتوبر 1955 وانضمام المقاومين التونسيين إليه، وقد كانت إستراتيجية مغربة الحرب التي تبنتها جبهة التحرير الوطني كقيلة بتحقيق بيان ديان فو ثانية في المغرب العربي لولا تفتن فرنسا لإبعاد وحدة الكفاح الكارثية على الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا، وتصديها في الوقت المناسب للمشروع بسياسة دفاعية .

– ومن الواضح أن التحالف مع مرجعية الخطابى ومع المقاومين المغربية والتونسية حقق مكاسب عسكرية وسياسية مهمة، فضلاً عن التنسيق والتعاون الميداني أفاد في تعزيز أواصر العلاقات والتضامن وتأكيد إستراتيجية الحل الشمولي الكفيلة بإنهاء الظاهرة الاستعمارية في المغرب العربي، وقد صمد هذا التوجه الوحدوي الثوري طويلاً، غير أن مشروع استقلال تونس والمغرب وجه له ضربة قاسمة، وعلى الرغم من ذلك ظل هذا التوجه يلقى تأييداً وحماسة شعبية واسعة .

— إن العلاقات التي أرسيت في إطار الوحدة المغاربية مع المقاومتين التونسية والمغربية هدفت كذلك لخدمة أهداف الثورة الجزائرية الوطنية في قاعدة الشرق (ليبيا، تونس) وقاعدة الغرب (المغرب)، باعتبار أهميتهما في التسليح والإمداد والتمركز وكونهما متنفسا للثورة في الاتصال بالعالم الخارجي، وقد أدى تراجع نفوذ المقاومتين وتخليهما عن الجزائر إلى اعتماد السلط الرسمية في أداء هذا الدور، وساهمت إجراءات السلط الرسمية في ولوج عهد جديد من العلاقات قام على أساس الاعتراف بالسلط الرسمية وتحسين العلاقات معها مقابل تقديمها لأشكال مختلفة من الدعم والمؤازرة.

— إن اختلاف الحركات الوطنية المغاربية على الحل الشامل، ونجاح السياسة الفرنسية أدى إلى ميلاد استقلال تونسي ومغربي مجزأ، ولم يتحقق بذلك الاستقلال الحقيقي، ولم يخرج الاستعمار محمولاً إلى مئواه الأخير، ذلك أن سياسة التكافل البورقبيية والتعاون المغربية أدت إلى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية، وإن البلدين لم ينعما باستقلالهما وحرب الجزائر قائمة، فاجتهدا في التوفيق بين سياسة التعاون مع فرنسا وسياسة التضامن مع الجزائر، وأدى تناقض هذا لموقف الواضح إلى تهديد السياسة القطرية — وقد استغلت جبهة التحرير الوطني الانقسامات والخلافات الأيديولوجية لتجني مكاسب لصالح معركتها التحريرية وتكرس بناء علاقات سياسية قديمة، جمعت فيها بين تضامن القوى الشعبية ومؤازرة السلط الحاكمة، وإن كانت السلطات التونسية والمغربية أظهرت كثير من الشروط والتحفظات لتقديم دعمها فإن النظام الليبي لم يقيد دعمه بأية شروط أو حدود، فاستفادت الثورة الجزائرية من تلقائية هذا الدعم، في حين واجهتها كثير من المشاكل في تأطير علاقاتها مع تونس والمغرب بسبب موافقهما من دعم الثورة الجزائرية، وعد بذلك عامل التجاوب مع دعم الثورة أسا مهما تحكم في طبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية سلبا وإيجابا .

— لقد أدى توسع نشاط الثورة الجزائرية وانتشار إيديولوجيتها في المغرب العربي إلى تخوف الأنظمة المغاربية من تأثيرات هذه الثورة التي تشكل إلى جانب الضغوط الفرنسية معوقات أساسية أمام بناء السيادة القطرية والتفرغ للمشاكل الوطنية، وهكذا أوليت القضية الجزائرية أهمية كبرى في سياسة هذه الدول، وتحكمت في علاقاتها مع الدولة المستعمرة (فرنسا) وفي حدود التضامن الواجب إيداءه للثورة الجزائرية، وقد سجلنا أن التضامن الذي هدف إلى خدمة الثورة عسكريا لم يكن في مستوى التضامن السياسي والدبلوماسي الواسع، وأن حدود التضامن الشعبية تخطت التوجيه السياسي والرسمي لتعبر عن التضامن الحقيقي .

— إن الثورة الجزائرية استثمرت التضامن الشعبي والرسمي المغاربي لخدمة إستراتيجية وحدة وجهة النضال بدل وحدة جبهته التي لم تعد مطروحة وهي تدخل عامها الرابع، وجندت معها مختلف الفعاليات والطاقت لتوفير الدعم السياسي والعسكري، فكان مؤتمر طنجة سانحة مهمة لجدولة مطامحها وأهدافها المغاربية، وقد مثل بحق محاولة جادة لتفعيل التضامن المغاربي وتنمين العلاقات المغاربية،

خاصة من خلال القرارات التاريخية التي تبناها في مجال دعم الثورة الجزائرية ووحدة المغرب العربي

– وعلى الرغم من المطامح التي فجرها مؤتمر طنجة والحماسة الشعبية التي جندها وراء دعم الجزائر وتخليص المغرب العربي من الاستعمار وتوحيده إلا أن السلط الرسمية ميّعت قرارات المؤتمر، وتهربت بعد مجي الجنرال "ديغول" من ربط مصيرها بالجزائر المكافحة، وتأكد بذلك عدم إخلاصها لفكرة التضامن المغربي وجريها وراء تحقيق مطامحها القطرية، وهو درس مهم استخلصت منه جبهة التحرير الوطني ان التضامن الحقيقي وبناء وحدة المغرب العربي تجسدها الشعوب وحدها بتضامنها التلقائي .

– لقد ترتب عن المشكلات الحادة التي عصفت بالثورة الجزائرية (إيجلي - الحدود...الخ) دخول العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التراجع، فقد شهدت تأزما حادا وحساسية مفرطة من مواقف الثورة ونشاطاتها، وأثرت تلك المشكلات والمصاعب سلبا على علاقات جبهة التحرير الوطني بالنظامين التونسي والمغربي، ومهدت لظهور صراع سياسي وإيديولوجي أكد على عدم تعايش حركة ثورية جامحة مع أنظمة قطرية معتدلة، ومرتبطة بعلاقات متشابكة مع فرنسا على حساب قضية الجزائر ومطامح شعوبها .

– إن الأقطار المغربية اقتنعت منذ اعترفت فرنسا بحق تقرير مصير الشعب الجزائري ودخول مرحلة المفاوضات أنه يتوجب إظهار كامل الدعم والمساندة للجزائر المكافحة، وذلك بقصد احتواء الطموح الشعبي الداخلي والتأثير على مواقف جبهة التحرير الوطني وانتهاز الفرصة لتحقيق مطامحها القطرية قبل نيل الجزائر استقلالها، وأدركت جبهة التحرير الوطني أبعاد هذه السياسة فأكدت على أهمية مهادنة الأنظمة الرسمية وكسب التضامن الشعبي لصفها، وعملت على تحسين علاقاتها المغربية خدمة لأهدافها ومطامحها، واعتمادا على هذه السياسة تجاوزت المطامح القطرية التونسية والمغربية بدبلوماسية مرنة حققت في كثير من الأحيان النتائج المرجوة، وإن كانت بعض القضايا والمطامح الملحة ظلت تنغص علاقاتها وتؤثر على معركتها التفاوضية .

– لقد غطت الثورة الجزائرية على خلافاتها مع تونس والمغرب وتعمدت في عز الخلاف إظهار تكتل المغرب العربي وراء سياستها، وعليه فقد صعب علينا إعادة قراءة تلك الأزمات وتوضيح المواقف بشكل جلي، وقد ساءت العلاقات مع تونس والمغرب بصورة خطيرة خلال هذه المرحلة نتيجة الخلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية الضاغطة، وان كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة أبدت كثير من الصبر والحذق في إدارة علاقاتها المغربية، إلا أن صبر كثير من القادة العسكريين نفذ أمام تلك الضغوط والتدخلات، وقد كادت أن تقع المصادمة بين هيئة الأركان العامة والسلطات التونسية والمغربية، وعندما أعلن عن نتائج مفاوضات افيان وهيمن العسكريون على السلطة كانت الخلافات

والضغوط المتراكمة كقيلة بإشعال الحرب في المنطقة، والحد من نجاحات الثورة الجزائرية التي تؤثر بانعكاساتها على كامل المنطقة المغاربية .

— إن الخصوصيات القطرية والاختلافات الإيديولوجية والسياسية تحكمت في العلاقات المغاربية، وقد حاولت تونس والمغرب احتواء التوجه الثوري لجهة التحرير الوطني لكنها تأكدت بان عوامل كثيرة تساهم في حصول نتائج عكسية، فأيديولوجية الثورة الجزائرية تؤلب عليها شعوبها، والنظرة لمفهوم المغرب العربي مختلفة والجزائر بإمكانياتها الاقتصادية وبثورتها ومعاداتها للامبريالية تكاد تقلب موازين القوى في المغرب العربي وتؤثر على استقرار النظامين التونسي والمغربي، وكل ذلك فتح منذ عام 1960 جبهة تنافس ومطامح أسهمت في توتر العلاقات مع الثورة الجزائرية، ولما ليبيا فلم تتأثر العلاقات معها بمثل هذه المنغصات، ويرجع ذلك الى تضامنها التلقائي ودعمها اللامشروط وابتعادها عن ميدان التنافس والصراع السياسي.

— إن تونس والمغرب وضعتا منذ استقلالهما إطارا محدد لعلاقتهما مع الثورة الجزائرية، كان حده الاساسي عدم تعريض مصلحتهما وسيادتهما للانتهاك، ولكن ومنذ عام 1958 تجاوبتا مع السياسة الديغولية للضغط على سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وأظهرتا كثيرا من المطامح القطرية التي أزمت العلاقات مع الثورة الجزائرية، وقد أدى تراكم هذه المواقف والاختلافات إلى تفاقم الصراع في مرحلة المفاوضات، والى الدخول مباشرة بعد استقلال الجزائر في أزمة سياسية مع تونس وحرب مع المغرب فجرت التناقضات السياسية التي كانت تعيشها منطقة المغرب العربي، وأكدت على أن الموقف من الحركة الثورية الجزائرية زمن الحرب سيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية، وفي إطار ذلك فرضت الأنظمة السياسية على المنطقة المغاربية أن تعيش لعقود صراع الوطنيات والمطامح القطرية الذي تمثل قضية الصحراء الغربية احدى فصوله .

الفصل الثاني

الملحق رقم

قرارات مؤتمر طنجة ابريل 1958

قرار حول حرب استقلال الجزائر

- إن مؤتمر وحدة المغرب العربي الذي يجمع حزب الاستقلال وجبهة التحرير الوطني الجزائرية والحزب الحر الدستوري التونسي المنعقد بطنجة في 27- 28- 29- 30 ابريل سنة 1958 بعد أن درس تطور الحرب في الجزائر و أثارها على الحالة في شمال إفريقيا و في الميدان الدولي .
- وبعد أن سجل اتفاق أعضائه اتفاقا تاما حول طبيعة الحرب في الجزائر و تطوراتها و مآلها المحتوم و سجل أيضا التضامن الوثيق في المصالح الحيوية بين الشعوب الممثلة في المؤتمر .
 - يعلن للملء حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة و الاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري .
 - و نظرا لان الجهود المتكررة المبذولة لإيجاد حل سلمي للحرب لم تؤد إلى نتيجة و أن الوساطة التي عرضها جلالة ملك المغرب و فخامة رئيس الجمهورية التونسية رفضت من طرف الحكومة الفرنسية .
 - ونظرا لأن حسن استعداد المغرب العربي لم يقابل إلا بتعزيز الجهود الحربي و استعمال سياسة العنف و الاستفزاز إزاء تونس و المغرب تلك السياسة التي تمثلت بوضوح في اختطاف الطائرة التي كان بها ابن بلة ورفقائه و في العدوان على ساقية سيدي يوسف و العمليات الحربية في جنوب المغرب .
 - و نظرا لكون هاته الحرب الاستعمارية تشكل تحديا مستمرا لأبسط المبادئ الإنسانية و عملا يرمي إلى إبادة جماعية تهدد وجود شعب بأكمله و تكون بتوسيع رقعتها خطرا على السلم في شمال إفريقيا و في العالم .
 - يقرر أن تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري المكافح من اجل استقلاله كامل مساندة شعوبها و تأييد حكومتها .
 - و نظرا لما تحظى به قضية استقلال الجزائر من تأييد و عناية لدى الشعوب و قادتها .
 - و نظرا لكون التقاف الشعب الجزائري حول جبهة التحرير الوطني يجعل منها الحركة الوحيدة الممثلة للجزائر المجاهدة.
 - و نظرا لما تتحمله جبهة التحرير الوطني،الهيئة المسيرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات بجميع أنواعها :
- فان المؤتمر يوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي المغرب و تونس .

إن مؤتمر توحيد المغرب العربي المنعقد في طنجة في 27-28-29-30 أبريل 1958 الذي يشعر انه يعبر عن إرادة إجماع شعوب المغرب العربي في توحيد مصيرها في دائرة التضامن المتين لمصالحها

وهو مقتنع بان الوقت قد حان لتجسيم هذه الإرادة في الوحدة عن طريق مؤسسات مشتركة تمكن هذه الشعوب من القيام بدورها بين الأمم.

يقرر أن يعمل على تحقيق هذه الوحدة .

و يعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملائمة للواقع في البلاد المشتركة في هذا المؤتمر .

ول هذا الغرض يقترح المؤتمر أن يشكل في المرحلة الانتقالية مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس و المغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية و مهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة و تقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

و يوصي المؤتمر بضرورة الاتصالات الدورية وكلما اقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي و لدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري للمغرب العربي .

ويوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بان لا تربط منفردة مصير شمال إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية و الدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

قرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته.

وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر و تنقسم الكتابة إلى مكتبين أحدهما بالرباط و الثاني بتونس .

و تجتمع الكتابة درويا في إحدى العاصمتين بالتناوب و يعقد أول اجتماع خلال شهر مايو

الوفد الذي يتقدم بالتوصيات إلى صاحب الجلالة محمد الخامس و إلى رئيس بورقبيبة هو:

المهدي ابن بركة ، محمد البصري ، عن المغرب :حزب الاستقلال.

فرحات عباس ،احمد بومنجل ،عن الجزائر: جبهة التحرير.

الباهي الادغم ،علي بلهوان ، عن تونس : الحزب الدستوري.

نظرا للإعانة المالية و العسكرية التي تتلقاها فرنسا من طرف بعض الدول الغربية و من الحلف

الأطلسي في الحرب الاستعمارية الجارية في الجزائر .

— ونظرا لكون هذه الإعانة تساعد على استفحال حرب إبادة الشعب الجزائري الذي ساهم بقسط

وافر في انتصار هذه الدول .

— ونظرا لكون هذه الدول تؤيد بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملا يتنافى مع الإنسانية و يهدد

السلم العالمي .

فان شعوب المغرب العربي على لسان ممثليها المجتمعين في مؤتمر طنجة بتاريخ 27 و28 و29 و30 أفريل سنة 1958 .

تستكر هذا الموقف الذي سيؤدي حتما إلى معاداة هذه الشعوب بصفة نهائية لتلك الدول .
و تأمل أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة الضارة بالسلم و التعاون الدولي .
وتوجه نداء علنيا و ملحا لوضع حد لكل إعانة سياسية و مادية ترمي إلى تغذية الحرب الاستعمارية في المغرب العربي .

إن مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بعد أن درس و بحث الحالة الناجمة عن القيود العسكرية و الاقتصادية التي لا زال يتحملها المغرب وتونس .
وبعد أن قدر الجهود التي بذلها كل من تونس و المغرب المستقلين لتصفية بقايا عهد الاستعمار :

— يستكر استمرار وجود القوات الأجنبية فوق ترابهما الأمر الذي يتنافى مع سيادة بلاد مستقلة .
— يطالب بكل إلاح أن تكف القوات الفرنسية حالا عن استعمال التراب المغربي و التونسي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري .
— يوصي الحكومات و الأحزاب السياسية بتنسيق جهودها من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية .
و يسجل من جهة أخرى أن كفاح سكان موريتانيا من اجل تحررهم من السيطرة الاستعمارية و إلاحهم بالوطن المغربي يدخل في نطاق وحدة المغرب التاريخية و الحضارية كما يعبر عن الأماني العميقة لهؤلاء السكان فان المؤتمر يعلن تأييده الفعال لهذه المقاومة التحريرية التي هي جزء من المعركة التي تقوم بها أقطار المغرب العربي من أجل تحريرها و وحدتها .

مقدمة :

إن موضوع البحث " العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية 1954-1962" يعد من الموضوعات الشائكة في التاريخ المغربي المعاصر ، وذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على السياسة المغربية و انعكاساتها الكبرى على العلاقات الثنائية ، وقد تعرضت هذه العلاقات لكثير من التطورات و أحاطها السياسيون و المؤرخون بكثير من الإشكاليات ،ماكدين على أهمية دراستها بموضوعية لفهم التاريخ المغربي المعاصر .

لقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية في ظل تطور المشكلتين التونسية و المغربية إلى إعادة الاعتبار لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي ، ذلك المشروع الثوري الشمولي الذي كان مخيفا الى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح تونس و المغرب استقلاليهما وتأكيد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، و هكذا اصطدمت الحركات الوطنية المغربية بامتحان عسير وهي توازن بين خدمة مطامحها القبطرية و مشروع وحدة المغرب العربي .

و على الرغم من استقلال تونس و المغرب فان تطور الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة و صمودها في وجه السياسة الفرنسية أدى إلى خلق امتدادات متشعبة لها في بلدان المغرب العربي ،وأصبحت لها انعكاسات كبرى على أوضاع هذه البلدان الداخلية و الخارجية و لا سيما في علاقتها مع فرنسا ، الأمر الذي جعلها تعيش الثورة الجزائرية و تؤكد اهتمامها التضامني بالقضية الجزائرية و بشكل أوضح للسلطات الفرنسية انه لا يمكن الحفاظ على الجزائر مستعمرة بين شقيقتين مستقلتين .

و قد وجدت المنطقة المغربية نفسها تواجه منذ عام 1958 مخاطر وتحديات كبرى، فالقوات الفرنسية ترفض الجلاء عن تونس و المغرب من جهة و تواصل سياستها الاضطهادية في الجزائر من جهة ثانية ،و قد ذكرت هذه التحديات المغاربة بضرورة وحتهم ،فبادرت أحزاب الحركات الوطنية إلى عقد مؤتمر طنجة لتنسيق سياساتها و إعلان وحتها و التأكيد على أن الاستعمار سيواجه منذ الآن كتلة واحدة

متضامنة ، وهكذا وجهت قرارات طنجة العلاقات المغربية باتجاه الوحدة و التضامن و دعم الثورة الجزائرية عسكريا و سياسيا و على المستويين الشعبي و الرسمي .
و على الرغم من استمرار الدعم الشعبي للثورة الجزائرية إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية و تظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشتركة ، و قد نجحت بذلك السياسة الديغولية في ضرب التحالف الجزائري – المغربي غير أن سياسة جبهة التحرير الوطني استطاعت التأقلم مع المخططات الديغولية و الحفاظ على علاقاتها المغربية خدمة لمبادئها ومصالحها ، و على سمعة التضامن المغربية.

و قد كان مظهر التضامن مع الثورة الجزائرية يخفي الكثير من الاختلافات السياسية و الإيديولوجية و المطامح القطرية التي تجلت خلال مرحلة المفاوضات في مواقف و مظاهر مختلفة ، و دخلت العلاقات في مرحلة التوتر و الترقب و انتهت عشية استقلال الجزائر إلى التصادم ، وهو ما جعل المنتهين للشأن المغربي يتساءلون عن حقيقة التضامن المغربي الذي تركز مع الثورة الجزائرية ، و مآل الآمال المغربية التي فجرتها هذه الثورة و المخاطر التي كانت تتهدد المنطقة بفعل مزاحمة الإيديولوجية الثورية لأنظمة السياسية معتدلة و غربية التوجه.

دواعي اختيار الموضوع :

لقد خلصت من خلال دراستي لموضوع "دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية" المقدم لنيل شهادة الماجستير إلى التأكيد أن مواقف الدعم الرسمية مثلت أسا مهما في بناء العلاقات الجزائرية – المغربية ، و أن طبيعة هذه العلاقات ارتبطت بظروف و أسس و سياسات حتمت عليها أن تكون ودية حيناً و متأزمة و متوترة أحيانا ، و من اجل دراسة موضوع العلاقات من مختلف جوانبه جاء اختيارنا لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة الجزائرية ، و لعل من الأسباب الرئيسية الأخرى التي دعيتي إلى التمسك بمواصلة البحث في هذا الموضوع نذكر :

– أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من ارتباطات الثورة الجزائرية – المغربية إذ جعلت المنطقة المغربية المنطقة الأكثر تأثراً و تأثيراً ، و خلفت كثير من الانعكاسات الكبرى فكانت لها مكانتها البارزة في اهتمامات و سياسة الأقطار المغربية الثلاثة سواء في إطار التضامن و التعاون أو الاختلاف و التصادم.

– ندرة الأعلام الجادة التي تناولت هذا الجانب الغامض من تاريخ العلاقات المغربية ، خاصة و أن قلة الاهتمام بالتاريخ المعاصر له مبرراته الموضوعية ، إذ تطرح مشكلة الوثيقة و التقادم ، و ما يزال الخوض في تاريخ الثورة الجزائرية يعد مجازفة غير محمودة العواقب.

– جدلية الأسئلة التي يطرحها موضوع العلاقات الجزائرية – المغربية باعتبار أن الثورة الجزائرية أبانت عن مظاهر التضامن و المؤازرة المغربية ، و كرست بوضوح الخلافات و الاختلافات السياسية و

المطامح المغاربية، وقد التبس الموضوع بكثير من الشبه و الطروحات المغلوطة حول مسار وطبيعة علاقات جبهة التحرير الوطني بأقطار المغرب العربي.

- إشكالية البحث :

إن محور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: كيف وجهت الثورة الجزائرية علاقاتها السياسية مع الأقطار المغاربية، وما هي الأطر و الأهداف التي تحكمت في مسيرة العلاقات الحافلة عبر مراحلها المختلفة بكثير من التطورات والمواقف و ما هي الملامح و الخصائص التي تميزت بها هذه العلاقات في إطارها الجماعي والثنائي؟.

و أن كان الموضوع يتضمن كثير من الإشكاليات و يتطلب جملة أسئلة مازالت عالقة في ذهن الساسة والمؤرخين فإننا سنحاول التركيز على طرح الأسئلة الجزئية الآتية:

- هل استطاعت الثورة الجزائرية اعتمادا على بعض تحالفاتها المغاربية أن تفرض إستراتيجيتها الكفاحية وتتغلب على السياسة الفرنسية و الخيارات القطرية؟، وما هي حقيقة ارتباطاتها مع الخطابي و المقاومين التونسيين و المغربية؟

- ما هي حدود السياسة التضامنية التي اعتمدها الثورة الجزائرية في علاقاتها مع الحكومات و السلط الرسمية، وكيف تجاوزت الأقطار الثلاث مع مطلب دعم الثورة الجزائرية، و ما تأثير ذلك على تطور العلاقات الثنائية و على مشروع التضامن المغاربي؟

- كيف أثرت قرارات طنجة على العلاقات الجزائرية- المغاربية، ولماذا لم تتحقق الوحدة و لم يتجسد التضامن الحقيقي مع الجزائر، و ما تأثير ظهور الأزمات و المطامح القطرية على الثورة الجزائرية، و على علاقاتها الثنائية بأقطار المغرب العربي؟

- هل اكدت مرحلة المفاوضات إيداء تضامن اكبر مع الثورة الجزائرية و تحسين العلاقة معها أم أنها فجرت التناقضات الداخلية و المطامح القطرية، و هل تميزت العلاقات بالتوافق و التعاون أم بالاختلاف و التصادم؟.

- مناهج البحث :

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة و من اجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف و تقرير المعطيات التاريخية و تحليل الوقائع و مناقشتها و المقاربة أحيانا بين مواقف و علاقات الأقطار المغاربية الثلاث، و عليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض و تقصي التطورات و الأحداث التاريخية و مظاهر العلاقات السياسية، و سلطنا المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص و الوقائع و مناقشة المواقف و السياسات و في الربط بينها و استنتاج الأحكام و الخصائص العامة التي وجهت العلاقات الجزائرية - المغاربية، و استخدمنا كذلك المنهج المقارن في المقاربة بين المواقف

السياسية داخل القطر الواحد ومقارنة مواقف الأقطار المغاربية بعضها ببعض، وذلك بهدف رسم السياسة العامة و بيان خصائص العلاقات الثنائية .
وقد استعنا كذلك ببعض العلوم المساعدة من أجل تغطية الموضوع من مختلف جوانبه السياسية والفكرية والقانونية.

- حدود البحث :

يتضمن عنوان البحث ثلاث مصطلحات في حجم المفاهيم من حيث عمقها التاريخي و حمولاتها السياسية و الفكرية:

العلاقات كإطار للترابط والتنسيق السياسي تحدد على ضوءها سياسة البلد الخارجية .
والمغرب العربي الذي يشكل فضاء البحث محل الدراسة ، نحدده جغرافيا بالأقطار الأربعة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) وسياسيا بالكيانات السياسية التي ناضلت من أجل الاستقلال وتوصلت إلى تجسيم السيادة القطرية ، وقد جمع النضال المشترك الأقطار الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) حول مشروع المغرب العربي، ووجدنا صعوبة في إلحاق ليبيا خلال هذه الفترة بالمشروع لكننا اعتبرناها عضوا في كيان المغرب العربي نظرا لالتحاقها بمشروع المغرب العربي ، ولعلاقاتها الوطيدة مع جبهة التحرير الوطني و أما موريتانيا فلم نعدنا عضوا في المشروع المغاربي لأنها استقلت في وقت متأخر ولم ترتبط بعلاقات قوية مع الثورة الجزائرية .

وأما الثورة الجزائرية ، فهي مشروع وطني ثوري يعتمد العمل العسكري والسياسي لتغيير الواقع الاستعماري المفروض على الجزائر، والحصول على الاستقلال التام و تجسيد السيادة الوطنية ، وضمن إطارها الزمني حددنا مشروع البحث ، إذ كان اندلاعها عام 1954 حدثا مؤثرا و نقلة نوعية في تاريخ الجزائر وكامل المنطقة المغاربية ، و كان تتويجها بالنصر عام 1962 حدثا لا يقل شأنًا، مثل لحظة استقلال الجزائر وبعث دولتها القطرية .

و في دراستنا للعلاقات الجزائرية المغاربية ركزنا على العلاقات السياسية التي أكدت حضورها زمن الثورة الجزائرية على حساب العلاقات الاقتصادية والثقافية ... الخ، وقابلنا في دراستنا للعلاقات المغاربية المغرب العربي بالظاهرة الاستعمارية الفرنسية و سياساتها باعتبارها عاملا مؤثرا على العلاقات مع جبهة التحرير الوطني .

صعوبات البحث :

لا شك أن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب الشائك القضايا ، والمتعدد الحقول المعرفية، والأطراف المؤثرة يخلق صعوبات جمة أمام الباحث ، فقد تطلب منا الأمر تجاوز الصعوبات المتعلقة بظروف البحث وجمع المادة و تحمل مشاق السفر بين مختلف البلدان تنقيبًا عن الوثائق و التماسا لجمع الشهادات

وواجهتنا صعوبات تتعلق بموضوع البحث، منها ما يتعلق بحدود مشروع البحث مكانا وزمانا، ومنها ما يتعلق بتنوع حقول البحث المعرفية (تاريخ، علوم سياسية، علاقات دولية...)، ومنها ما يتعلق بتعدد مضان الموضوع (ارشيف، شهادات، صحف، مذكرات، دراسات...)، وكذا بتعدد أطراف الموضوع (تونس، المغرب، ليبيا) التي تشترك فيما هو جوهرى، وتختلف في كثير من السمات التي تحدد سياستها القطرية الخاصة، كما أن تناول العلاقات الثنائية مع البلد الواحد تواجه بتعدد المواقف السياسية والشعبية، وبتفرع الاهتمامات العسكرية والاجتماعية والإعلامية.... الخ.

وكل هذا يتطلب دقة في التحليل و المقاربة تتجاوز القواسم المشتركة و تنوع "الاختلافات" وحتى "الخصوصيات" أحيانا

وأما حساسية قضايا الموضوع وقلة الدراسات حول بعض جوانبه وعدم الإفراج عن الوثائق الأرشيفية و الإفصاح عن الشهادات فهي معوقات تطلبت منا الاحتراز من الوثيقة و الشهادة، والموضوعية في الطرح ومقاربة المضان المختلفة للوصول إلى الحقيقة التاريخية .

— مصادر البحث ومراجعته :

تنوعت مضان البحث بين المصادر و المراجع وتنوعت أشكالها، فاعتمدنا في بحثنا أساسا على الوثائق الرسمية الأرشيفية منها والمطبوعة، وشهادات الفاعلين الشفوية و المسجلة، وعلى الصحف المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات القادة و السياسيين و المساهمين و المطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، و في الدرجة الثانية اعتمدنا الدراسات و المراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع .

ت- الوثائق الأرشيفية: رغم أهمية الوثيقة في دراسة التاريخ المعاصر إلا أن مشكل حساسيتها و صعوبة الوصول إليها ما زال يطرح بحددة، إذ ما يزال الأرشيف الرسمي للبلاد المغاربية الثلاث موصدا في وجه الباحثين، في حين انه يمكن الاستفادة من وثائق الأرشيف الوطني الجزائري و الفرنسي بانتقائية .

وأهم الوثائق المعتمدة على الإطلاق هي وثائق وزارة خارجية الحكومة الجزائرية المؤقتة و المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري، و تكمن أهميتها في أنها تكشف عن العديد من الجوانب الخفية في العلاقات بين الجزائر و أقطار المغرب العربي الثلاث، وتعبّر عن وجهة النظر الرسمية للثورة الجزائرية وتوضح لنا السياسة الخارجية المنتهجة مع دائرة المغرب العربي، وتشمل هذه الوثائق تقارير عن أوضاع الثورة وعلاقاتها بالأقطار المغاربية، ومراسلات بعثات الحكومة الجزائرية المؤقتة في هذه الأقطار، ووثائق ودراسات أعدتها وزارات الحكومة الجزائرية المؤقتة، ونذكر منها على سبيل المثال تقريراً مفصلاً أعدته وزارة الاتصالات العامة والتسليح عام 1958 بعنوان "المغرب و الثورة الجزائرية" عرض في أربعة وأربعين صفحة تطور العلاقات مع المغرب و المشاكل التي تواجه نشاط الثورة، و كذا تقارير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تونس، خاصة التقرير المعنون بـ "تونس بورقبيّة و الثورة الجزائرية" والمؤرخ في 4 فيفري 1961، وكذا "ملاحظات حول التقارير الجزائرية التونسية" المؤرخ في 10 جوان 1960، وعلى الرغم من أهمية مثل هذه التقارير في التعرف

على جوانب مختلفة من العلاقات إلا أنها تعبر عن وجهة نظر البعثة أو الوزارة، و لا تغطي جميع المراحل فتظل بعض القضايا والمواقف مبهمه.

و اعتمد البحث على بعض ملفات ووثائق الجيش البري الفرنسي، خاصة منها تقارير الضباط العسكريين و المذكرات القنصلية التي كانت تعد في المغرب و تونس و ليبيا، وتوجه لقيادة الجيش الفرنسي ولوزارة الخارجية الفرنسية، وكذا الملفات التي أعدت عن دور الأقطار المغاربية في دعم الثورة الجزائرية وعن نشاط هذه الأخيرة في تلك الأقطار، وهذه الوثائق تعبر عن وجهة النظر الفرنسية و كثير منها لا يتضمن معلومات دقيقة، وهي تركز على التشهير بالموقف المغاربي من دعم الثوار الجزائريين .

واعتمد البحث كذلك على بعض الوثائق الرسمية المحفوظة في الأرشيف المغربي "مديرية الوثائق المغربية"، وهي عبارة عن تقارير لوزارتي الداخلية و الخارجية، ومراسلات القصر الملكي، وقد عثرنا على هذه الوثائق بالصدفة وبمساعدة من مسئول المديرية المؤرخ عبد الوهاب بلمنصور، و أما الأرشيف الليبي "دار المحفوظات" فهو يحتوي على بعض الملفات و الوثائق الخاصة بحملات التضامن مع الجزائر، خاصة منها الملف الهام الذي قدمته لجنة جمع التبرعات لمساعدة الجزائر للدار، و هذه الملفات غير مرقمة و هي انتقائية و لا تغطي جمع الجوانب و المراحل و إن كانت تساعد على رسم ملامح العلاقات العامة .

ث - الوثائق المنشورة :

اعتمدت الدراسة على كثير من الوثائق المنشورة، منها الخاصة بالطرف الجزائري كمجموع الوثائق التي نشرتها جبهة التحرير الوطني عام 1976 بعنوان "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، والوثائق الأصيلة والنادرة التي نشرها محمد حربي في كتابه "les archives de la révolution algérienne"، وكذا الوثائق المهمة التي نشرها مبروك بلحوسين في كتابه ، وتكمل وثائق الكتابين النقص الملاحظ في الأرشيف الوطني الجزائري، وهي توضح لنا بالأساس الإستراتيجية المعتمدة في توجيه العلاقات المغاربية وبعض قضايا العلاقات السياسية، وقد اعتمدنا بشكل أساسي على تقرير بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة بتونس المنشور من قبل محمد حربي في التعرف على أبعاد العلاقات الجزائرية التونسية والأزمات التي شهدتها.

وكذلك الوثائق الخاصة بالطرف الفرنسي، وأهمها وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (مراسلات، تقارير، دراسات) المطبوعة بعنوان

وأما الوثائق المنشورة الخاصة بالموقف المغربي فاعتمدنا مجموع خطب الملك محمد الخامس و الملك الحسن الثاني التي كانت تصدر سنويا، و اعتمدنا مجموعة من الوثائق الرسمية التونسية مثل خطب الرئيس الحبيب بورقيبة، و"كتاب أبيض حول الخلاف بين تونس و الجمهورية العربية المتحدة" المنشور عام 1958، و"لقاء بورقيبة - ديغول" المنشور من قبل وزارة الإعلام و الثقافة التونسية، وكذا بعض الوثائق الحزبية والحكومية المنشورة، وتفيد هذه الوثائق في التعرف على المواقف الرسمية و في إبراز طبيعة العلاقات

الجزائرية المغاربية التي كانت تؤثر بشكل واضح على الموقف الفرنسي ، و قد مثلت الرسائل والخطب نصوصا أساسية في دعم كثير من المواقف وتوضيح الحقائق .

ج - المذكرات الشخصية :

كثيرة هي المذكرات التي رصدت أحداث الفترة المدروسة ،وتناولت قضايا مختلفة من موضوع العلاقات الجزائرية المغاربية ، منها مذكرات القادة الجزائريين (احمد ابن بلة ،توفيق المدني ،الشيخ خير الدين ...)،ومذكرات المسؤولين الفرنسيين (ادغار فور،ديغول) ،و كذا مذكرات القادة و السياسيين المغاربة (التونسيين: محمد بلخوجة و الرشيد ادريسالخ، والمغربيين: الملك الحسن الثاني و الغالي العراقي ،و الليبيين: مصطفى ابن حليم و محمد عثمان الصيد ،وابراهيم المشيرقي).

وعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات كمصدر في تسجيل الأحداث و المواقف المعاشة فإنها تصطبغ بوجهات نظر شخصية و تنظر للأحداث من زوايا مختلفة وتؤول المواقف بحسب توجهاتها السياسية والإيديولوجية، وعليه لم تغفل استقراء مادتها التاريخية بحذر و مقاربتها بما هو متوفر لدينا من مضان. و قد اعتمدنا مذكرات احمد ابن بلة التي أملاها في السجن و نشرت عام 1971 و هي على وجازتها تسهم في التعرف على موقف جبهة التحرير الوطني و إستراتيجية علاقاتها المغاربية ، و اعتمدنا مذكرات احمد توفيق المدني " حياة كفاح ،الجزء الثالث" مصدرا رئيسيا في موضوعنا لان المدني كانت له علاقات وثيقة مع المناضلين التونسيين و المغربيين و أسهم في نشاط الوفد الخارجي للجبهة كمساعد لدباغين فاطم على كثير من القضايا و ساهم في إرساء العلاقات مع السلطات الرسمية المغاربية منذ عام 1956 و إن كانت هذه المذكرات تغالي في تمجيد دور صاحبها و تفتقر إلى الدقة أحيانا، و قد اقتصر مذكرات الشيخ خير الدين نشاط سفارته الطويلة في المغرب في اقل من صفتين دون أن تغفل تسجيل دور المغرب المشرف في دعم الثورة الجزائرية و تأكيد حسن العلاقات الذي كان يجمع جبهة التحرير الوطني بالسلطات المغربية .

و اعتمدنا على مذكرات ادغار فور رئيس الحكومة الفرنسية (1955-1956) في التعرف على سياسة فرنسا الشمال افريقية التي أقرت استقلال تونس و المغرب و حماية الجزائر الفرنسية، وكذا مذكرات الجنرال ديغول في فهم السياسة التي خطها لضرب التضامن المغربي والتقرب من محمد الخامس و بورقيبة . و تفيد مذكرات الحسن الثاني " التحدي " وحواره المؤرخ لحياته " ذاكرة ملك " في استوضح الموقف المغربي من الثورة الجزائرية ، و ملف الحدود وتأثيره على العلاقة مع الجزائر ،وتسلط مذكرات المقاوم الغالي العراقي الضوء على علاقة المقاومة المغربية بالثورة الجزائرية ، و تغالي في تمجيد الدور المغربي في دعم ثورة الجزائر .

و استفدنا كذلك من مذكرات بلخوجة المطلع على كثير من حيثيات مواقف بورقيبة من الثورة الجزائرية ، و كذا على مذكرات المناضل الرشيد ادريس رئيس تحرير جريدة "العمل" ، والتي تؤرخ لبداية إرساء العلاقة مع جبهة التحرير الوطني .

و كان من حسن حظنا أن اطلعنا على الموقف الليبي الرسمي من خلال مذكرات رئيسي حكومتين من بين الثلاث حكومات التي زامنت الثورة الجزائرية ، فأفادتنا مذكرات مصطفى ابن حليم في التعرف على العلاقات السرية المبكرة التي نسجها ابن بلة مع رئيس الحكومة بهدف تمرير الأسلحة ، كما أفادتنا مذكرات محمد عثمان الصيد في التعرف على موقف حكومته من قضية الصحراء و الحدود ، و من الخلاف الذي نشب بعد مؤتمر طرابلس في أوت 1962، و حفلت مذكرات المناضل ابراهيم المشيرقي المعنونة "مع ثورة المليون شهيد " بكثير من مظاهر التضامن الليبية، خاصة التي بادر بها شخصيا و كذا ملاحظاته و انطباعاته على نشاط و علاقات جبهة التحرير الوطني بليبيا .

و اكتسبت مذكرات فتحي الديب أهمية بالغة في تأريخها للعمل المغربي المشترك ، و استعراضها للاتفاقيات و الجهود المشتركة بين حركات التحرر الثلاث و إن كانت قدمت ذلك من وجهة نظر قومية و من زاوية استخباراتية ، متجاهلة واقع مركزية و استقلالية القرارات الوطنية المغربية .

و في باب المذكرات يمكننا إدراج كتابات بعض المسؤولين و المشاركين في صنع أحداث و مفاصل الموضوع كمحمد الصالح الصديق و قدور الورطاسي .

د- الشهادات :

للسهادات نصيب وافر في إثراء الموضوع فهي تساهم في الإجابة عن كثير من قضايا العلاقات الجزائرية المغربية ، و قد أفادتنا شهادة عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال افريقيا في الحكومة المؤقتة في كشف أبعاد العلاقات الجزائرية المغربية خاصة المكرسة في مؤتمر طنجة و طبيعة بعض القضايا الشائكة التي عكرت صفو هذه العلاقة و سهلت علينا شهادة محساس فهم الأسس التي قامت عليها العلاقات الجزائرية التونسية منذ عام 1956 ، و قد اجتهدنا في الاستفادة من شهادات بعض قادة المقاومة المغربية للإجابة عن بعض الإشكاليات العالقة و اعتمدنا كذلك الشهادات المسجلة بالصوت و الصورة أو بالصوت فقط في متحف الجهاد الوطني بالرباط ، و وحدة التاريخ الشفوي بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، ومنها شهادة الطاهر لسود المقدمة عام 1953 و شهادة حسين التريكي و عبد الجليل المهيري .

وقد اعتبرنا الشهادات المقدمة في حوارات منشورة في الصحف و المجلات و الكتب شهادات مصدرية ، نظرا لأهميتها أولا و باعتبار أنها تعرض شهادة ثانيا ، و في هذا الإطار استفدنا من شهادة بوضياف و او عمران و ابن عودة و شوقي مططفاي و بن طوبال التي نشرها مشكورا محمد عباس في جريدة الشعب و أعاد طبعها في كتب منشورة ، وكذلك الأمر بالنسبة للحوارات التي أجريت مع الخطيب و قادة المقاومة المغربية نشرت تحت عنوان "جيش التحرير المغربي ، مجلس القيادة " ، كما أن بعض الشهادات المهمة الأخرى نشرت في أعمال الملتقيات المطبوعة ، و لا شك أن تمحيص هذه الشهادات يفيد أولا في فهم الظروف و سياق العلاقات المغربية ، وثانيا في التعرف على مواقف الأشخاص و تحليلاتهم لكثير من قضايا هذه العلاقات .

د - الأطروحات و الدراسات العلمية الموثقة :

قليلة هي الأطروحات الجامعية التي تناولت جوانب معينة من موضوعنا ،وقد استفدنا من بعض الأطروحات المنشورة و منها أطروحة سليمان الشيخ المنشورة بعنوان *algerien arme* و التي تناولت البعد المغربي للثورة الجزائرية في إطار سياستها الخارجية ، و أطروحة محمد قنطاري المنشورة ، و التي تناولت تنظيم الثورة السياسي - الإداري و العسكري، وسلطت الضوء على التنظيم السائد في القواعد الخلفية و اطر العلاقات التي تنشط ضمنها، وتناول محمد ودوع موضوع "ليبيا و الثورة الجزائرية" في أطروحة ماجستير دون أن يعتمد على وثائق الأرشيف الجزائري، ولم يقف مطولا على موضوع العلاقات و قد تعرض احمد بن فليس لسياسة الثورة المغاربية في أطروحته الموسومة ب"السياسة الدولية للحكومة المطروحة الجزائرية " غير أن تناوله لهذه السياسة اخذ طابع العموم و لم يسلط الضوء على طبيعة العلاقات و كذلك الأمر بالنسبة لأطروحة عبد القادر لعريبي و احمد المغربي.

و أما الدراسات العلمية الأصلية فكانت فائدتها في دراسة بعض زوايا الموضوع على درجة كبيرة من الأهمية ونذكر منها دراسة محمد الصغير عليّة المنشورة في المجلة التاريخية المغربية بعنوان "التونسيون و الثورة الجزائرية ودراسة عبد الحميد الهاللي حول دور منطقة مجردة و جبال خمير في الثورة الجزائرية المنشورة في مجلة روافد .

المراجع :

واستفاد البحث كذلك من مراجع كثيرة ألفها باحثون متخصصون أو أشخاص مرتبطين بأحداث الموضوع، و نذكر منها كتابي محمد الميلي : "المغرب العربي بين مطامح الشعوب و حسابات الدول" و"مواقف جزائرية" الضافيين بتحليل عميقة لقضايا المغرب العربي زمن الثورة الجزائرية ، وقد استفاد من عمله الصحفي و من قراءاته المتنوعة في التوصل إلى نتائج مهمة تحكم العلاقات المغاربية ، وكذا مؤلف محمد حربي "جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع" الذي تناول بعض قضايا العلاقات المغاربية اعتمادا على شهادته و على الوثائق التي جمعها، وكتاب رضا مالك *I algerie a Evian* الذي تعرض للمشكلات التي سببتها المطامح التونسية و المغربية عشية مفاوضات إيفيان ، ورواية محمد البجاوي المضمنة في كتابه "حقائق عن الثورة الجزائرية " والتي خصت موضوع العلاقة مع بورقبيبة و التعاون المغربي في مجال التسليح و تنسيق العمل المشترك ، وهذه الكتب وغيرها تعرض وجهة النظر الجزائرية .

أما وجهات النظر الأخرى و منها المتحيزة فيمكن الوقوف عليها في كتابات رجعنا إليها ، ومنها كتاب زكي مبارك " محمد الخامس و ابن عبد الكريم الخطابي و إشكالية المغرب" و كتاب عروسية التركي " فصول في تاريخ الحركة الوطنية في تونس المعاصرة "

خطة البحث:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة و تمهيد و أربع فصول رئيسية و خاتمة و ملاحق تتصل بالموضوع اتصالا وثيقا و فهارس مختلفة .

خصص التمهيد للتعرف على ملامح العلاقات الجزائرية المغاربية قبل عام 1954 وتناول مفهوم المغرب العربي من جوانبه المختلفة الجغرافية والتاريخية والفكرية وتعرض لتجارب الوحدة النضالية المشتركة التي ارتبطت بفكرة المغرب العربي منذ بداية القرن العشرين ومرت بتجربة نجم شمال إفريقيا الثورية ووصولاً إلى إرساء مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة عام 1947، وكذا لملامح وأطر العلاقات الثنائية التي أرسنتها الحركات الوطنية في مواجهة الاستعمار .

وتتناول الفصل الأول الثورة الجزائرية ومشروع الكفاح المغاربي المشترك الذي كان مطروحاً خلال مرحلة 1954_1956 وذلك باستعراض تصور الثورة الجزائرية للبعد المغاربي واستراتيجية العمل المشترك وأهدافها وجهودها في تجسيد العمل المشترك والتنظير له، وتوضيح العلاقة التي جمعتها مع ابن عبد الكريم الخطابي والتي اندرجت في خدمة توجهها المغاربي وتحالفاتها مع المقاومين التونسيين والمغربيين، وتناولنا مشروع جيش تحرير المغرب العربي من جوانبه المختلفة فكرة وتجسيدها وإخفاقاتها، ثم فصلنا الحديث عن العلاقة التي جسدها الثورة الجزائرية مع حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي وبيننا أهميتها ومظاهرها وعوامل إخفاقاتها وتعرضنا للعلاقة التي أرسيت مع المقاومة التونسية الأولى ولأثر اندلاع الثورة الجزائرية على تونس وعودة المقاومة في إطار الحركة اليوسفية المتحالفة مع جبهة التحرير الوطني لتحقيق المشروع المغاربي .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه للعلاقات الجزائرية المغاربية في مرحلة الاستقلالات القطرية وتكريس العلاقات (1956_1958) بدءاً باستعراض خطوط السياسة الجديدة التي تبنتها الثورة الجزائرية في علاقاتها مع السیادات القطرية، والتي تقر التخلي عن خيار مغربة الحرب وتشجع على ترسيم العلاقات مع تونس والمغرب من أجل الاستفادة من دعمها، وكذا استعراض مشروع الوحدة التنسيقية التي كان من المفروض أن يكرسها مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 لولا اختطاف القادة الجزائريين، وبيان انعكاسات ذلك على أطر العلاقات المغاربية الجديدة، وخصصنا لسياسة التضامن المغاربية ومطلب دعم الثورة الجزائرية مبحثاً خاصاً للتعرف على مدى تجاوب هذه السياسة مع مطالب الثورة السياسية والعسكرية وتناولنا تطور العلاقات مع تونس والمغرب وليبيا خلال هذه المرحلة مبينين انعكاساتها على الموقف من الثورة الجزائرية ومن نشاطها المتعاضم في هذه الأقطار .

وعالجنا في الفصل الثالث تطور العلاقات الجزائرية المغاربية في ظل ظهور مشروع طنجة الودودي وتنامي الأزمات والحساسيات القطرية وقد وضحنا إستراتيجية الثورة الجزائرية المغاربية خلال هذه المرحلة (1958_1960) مركزين على أطر التضامن وفضاءاته، وتعرضنا لمؤتمر طنجة وبيننا أهمية قراراته وكذا لمؤتمر المهديّة وبيننا أسباب إخفاقاته، وقد تتبعنا مظاهر وانعكاسات تأزم العلاقات الجزائرية المغاربية خاصة أزمة إيجلي ومشاكل الحضور الجزائري في تونس واستعرضنا مظاهر تأزم العلاقات الجزائرية المغربية ممثلة في الخلاف الحدودي والتواجد العسكري الفرنسي المضر بالثورة الجزائرية في المغرب وكذا لتطور العلاقات مع ليبيا مركزين على إيجابية الموقف الليبي المتضامن باستمرار مع الثورة الجزائرية .

أما الفصل الرابع فتضمن دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة المفاوضات (1960_1962)، والتي اتسمت بتوسع أطر التضامن حيناً وظهور المطامح القطرية أحياناً أخرى، وتعرضنا مثل ما هو الشأن بالنسبة للفصول السابقة لإستراتيجية الثورة الجزائرية المغربية المنتهجة في هذه المرحلة، والتي قامت على مواجهة السياسة الديغولية وخدمة أهداف الثورة العسكرية والسياسية والتأكيد على مشروع التوحيد المغربي ثم تطرقنا لملاح تطور العلاقات مع تونس والمتسمة بالتحسن حيناً والتدهور أحياناً واستعرضنا كذلك تطور الطموحات المغربية المؤثرة على العلاقة مع الثورة الجزائرية خاصة المطامح الإيديولوجية والتوسعية وكيف أنها سببت لعلاقات التحالف الظاهرة شكلياً تصادماً بمجرد الإعلان عن استقلال الجزائر وبيننا الاهتمامات الوطنية لليبيا وتأثيرها على سياسة التضامن مع الجزائر في مرحلة المفاوضات وأثر التضامن الشعبي والموقف الرسمي على تحسن العلاقات الليبية الجزائرية .

وختمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها بعد تتبعنا لمسيرة العلاقات الجزائرية المغربية والتي تأكد أنها جمعت بين إظهار التوافق والتضامن حيناً والاختلاف والتصادم أحياناً أخرى .

الخاتمة

يتبين بعد الدراسة المستفيضة لموضوع العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية أن كثيراً من قضاياها كانت شائكة، وأنه تطلب منا لتحديد إشكالياته الاطلاع على مضانه الأصلية والمتنوعة، والغوص في كثير من قضاياها السياسية والإيديولوجية، وعقد مقاربات متعددة للاقترب أكثر من الحقائق التاريخية التي تتوارى وراء المهاترات السياسية والدعايات الإيديولوجية التي ترفع عنها الأحزاب وتوجهها الأنظمة السياسية .

و انطلاقاً من دراستنا العمودية للموضوع وتقصينا لإشكالياته خلال فصول البحث الأربعة نخلص إلى تسجيل النتائج الآتية :

— إن الاقتناع بوجود استمرارية في تاريخ المغرب في العلاقات التاريخية المغربية والماضي المشترك لفكرة العمل الودودي حتم علينا قراءة تجارب الوحدة، وتحديد أفق العلاقات بنتائجها والتي استثمرتها الثورة الجزائرية في التأكيد على وحدة الكفاح المشترك و الحل الشمولي لعلاج قضايا المغرب العربي الثلاث في إطار موحد وقد أفادها التمسك بمرجعية الخطابى و المشروع الودودي في تأكيد

حضورها المغربي و بناء علاقات وطيدة مع مختلف الفعاليات السياسية و الشعبية و كان لها أعمق الأثر على تطور العلاقات المغربية .

— إن وحدة قضايا المغرب العربي بمعالمها الواضحة تاريخيا وقواسمها المشتركة فرضت على السياسة الفرنسية تبني سياسة انشطارية لتفتت وحدة الكفاح المشترك الذي تجسم بوضوح على الجبهتين الجزائرية و المغربية في أكتوبر 1955 وانضمام المقاومين التونسيين إليه وقد كانت إستراتيجية مغربة الحرب التي تبنتها جبهة التحرير الوطني كفيلة بتحقيق بيان ديان فو ثانية في المغرب العربي لولا تقطن فرنسا لإبعاد وحدة الكفاح الكارثية على الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا .

و من الواضح أن التحالف مع مرجعية الخطابي و مع المقاومين المغربية و التونسية حققت مكاسب عسكرية وسياسية مهمة، ففضلا عن التنسيق و التعاون الميداني أفاد في تعزيز أوامر العلاقات والتضامن وتأكيد إستراتيجية الحل الشمولي الكفيلة بإنهاء الظاهرة الكولونيالية في المغرب العربي و قد صمد هذا التوجه الودودي الثوري طويلا و كان مشروع استقلال تونس و المغرب ضربة قاسمة له .

إن العلاقات التي أرسيت في إطار الوحدة المغربية مع المقاومين التونسية و المغربية هدفت كذلك لخدمة أهداف الثورة الجزائرية الوطنية في قاعدة الشرق (ليبيا، تونس) وقاعدة الغرب (المغرب)، باعتبار أهميتهما في التسليح والإمداد والتمركز وكونهما متنفسا للثورة في الاتصال العام الخارجي و قد أدى تراجع نفوذ المقاومين و تخليهما عن الجزائر إلى اعتماد السلط الرسمية في أداء هذا الدور ، و قد ساهمت إغراءات السلط الرسمية في ولوج عهد جديد من العلاقات قام على أساس الاعتراف بالسلط الرسمية و تحسين العلاقات معها مقابل تقديمها لأشكال مختلفة من الدعم و المؤازرة .

— إن انقسام و اختلاف الحركات الوطنية المغربية على الحل الشامل و نجاح السياسة الفرنسية أدى إلى ميلاد استقلال تونسي و مغربي مجزأ ولم يتحقق بذلك الاستقلال الحقيقي، ولم يخرج الاستعمار محمولا إلى مثواه الأخير، ذلك أن سياسة التكافل البورقبيية و التعاون المغربية أدت إلى الاحتفاظ بالمصالح الفرنسية، وتبين لنا أن تونس و المغرب لن ينكما باستقلالهما و حرب الجزائر قائمة فاجتهدا في التوفيق بين سياسة التعاون مع فرنسا و سياسة التضامن مع الجزائر، غير أن تناقض هذا الموقف الواضح هدد السياسة القطرية بالفشل.

و قد استغللت جبهة التحرير الوطني كثير من التناقضات المكرسة لتجني مكاسب لصالح معركتها التحررية و تكرر بناء علاقات سياسية قوية تجمع فيها بين تضامن القوى الشعبية و مؤازرة السلط الحاكمة و إن كانت السلطات التونسية و المغربية أظهرت كثير من الشروط و التحفظات لتقديم دعمها فإن النظام الليبي لم يقيد دعمه بأية شروط أو حدود فاستفادت الثورة الجزائرية من تلقائية هذا الدعم في حين واجهتها كثير من المشاكل في تأطير علاقاتها مع تونس و المغرب بسبب مواقفهما من دعم الثورة الجزائرية و كان بذلك عامل التجاوب مع دعم الثورة أسامهما يتحكم في طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية سلبا و إيجابا .

لقد أدى توسع نشاط الثورة الجزائرية وانتشار إيديولوجيتها في المغرب العربي إلى تخوف الأنظمة المغاربية من تأثيرات هذه الثورة التي تشكل إلى جانب الضغوط الفرنسية معوقات أساسية أمام بناء السادات القطرية و التفرغ للمشاكل الوطنية و هكذا أوليت القضية الجزائرية أهمية كبرى في سياسة هذه الدول و تحكمت في علاقاتها مع الدولة المستعمرة (فرنسا) وفي حدود التضامن الواجب إيدائه إزاء الثورة الجزائرية و سجلنا أن التضامن الذي هدف إلى خدمة الثورة عسكريا لم يكن في مستوى التضامن السياسي و الدبلوماسي الواسع و أن حدود التضامن الشعبية تخطت التوجيه السياسي والرسمي لتعبر عن التضامن الحقيقي .

لقد استثمرت الثورة الجزائرية التضامن الشعبي و الرسمي المغاربي لخدمة إستراتيجية وجهة النضال بدل وحدته التي لم تكن مطروحة وهي تدخل عامها الرابع و جندت معها مختلف الفعاليات و الطاقات لتوفير الدعم السياسي والعسكري، فكان مؤتمر طنجة الذي كان سانحة مهمة لجدولة مطامحها و أهدافها المغاربية و قد مثل بحق محطة بارزة في تاريخ العلاقات المغاربية نظرا للقرارات التاريخية التي تبناها في مجال دعم الثورة الجزائرية ولتحقيق وحدة المغرب العربي .

– وعلى الرغم من المطامح التي فجرها مؤتمر طنجة والحماسة الشعبية التي جندها وراء مبدأ تخليص المغرب العربي من الاستعمار وتوحيدها إلا أن السلط الرسمية ميعت قرارات المؤتمر ورفضت بعد مجي الجنرال ديغول ربط مصيرها بالجزائر المحتلة ،وتوضح بشكل فاضح عدم إخلاصها لفكرة التضامن المغاربي وجريها وراء تحقيق مطامحها الذاتية و القطرية.

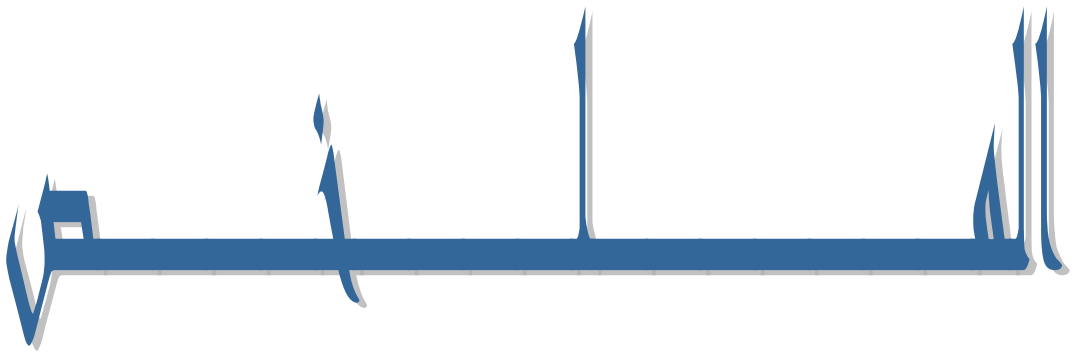
– لقد ترتب عن المشكلات الحادة التي عصفت بالثورة الجزائرية (إيجلي - الحدودالخ) دخول العلاقات الجزائرية المغاربية مرحلة التراجع، فقد شهدت تازما حادا وحساسية مفرطة من نشاط الجزائريين ، وأثرت تلك المشكلات و المصاعب سلبا على علاقات جبهة التحرير الوطني بالنظامين التونسي والمغربي و مهدت لظهور صراع سياسي و إيديولوجي أكد على عدم تعايش حركة ثورية جامحة مع أنظمة قطرية معتدلة لا تتجاوب مع مطامح شعوبها، ومرتبطة بعلاقات متشابكة مع فرنسا على حساب قضية الجزائر .

لقد اقتنعت الأقطار المغاربية منذ اعترفت فرنسا بحق تقرير مصير الشعب الجزائري و دخول مرحلة المفاوضات أنه يتوجب إظهار كامل الدعم و المساندة للجزائر المكافحة ،وذلك بقصد احتواء الطموح الشعبي الداخلي و التأثير على مواقف جبهة التحرير الوطني و انتهاز الفرصة لتحقيق مطامحها القطرية قبل نيل الجزائر استقلالها و أدركت جبهة التحرير الوطني أبعاد هذه السياسة فكادت على أهمية مهادنة الأنظمة الرسمية و كسب التضامن الشعبي لصفها ،وعملت على تحسين علاقاتها المغاربية خدمة لأهدافها و مطامحها و تجاوزت المطامح القطرية التونسية و المغربية بدبلوماسية مرنة حققت في كثير من الأحيان النتائج المرجوة و إن كانت بعض المطامح الملحة ظلت تنغص علاقاتها و تؤثر على معركتها التفاوضية .

لقد غطت الثورة الجزائرية على خلافاتها مع تونس و المغرب و تعمدت في عز الخلاف إظهار تكتل المغرب العربي وراء سياستها و عليه فقد صعب علينا إعادة قراءة تلك الأزمات و توضيح المواقف بشكل جلي ، وقد ساءت العلاقات مع تونس و المغرب بصورة خطيرة خلال هذه المرحلة نتيجة الخلافات السياسية و الاديولوجية و مطامحها القطرية الضاغطة ،وان كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة أبدت كثير من الصبر و الحذق في إدارة علاقاتها المغاربية ،إلا أن صبر كثير من القادة العسكريين نفذ أمام تلك الضغوط و التدخلات و قد كادت أن تقع المصادمة بين هيئة الأركان العامة مع السلطات التونسية و المغربية و عندما أعلن عن نتائج مفاوضات افيان و هيمن العسكريون على السلطة في الجزائر كانت الخلافات و الضغوط المتراكمة كفيلة بإشعال الحرب في المنطقة ، و الحد من نجاحات الثورة الجزائرية التي تؤثر على كامل المنطقة المغاربية .

— إن الخصوصيات القطرية و الاختلافات الإيديولوجية و السياسية تحكمت في العلاقات المغاربية ،وقد حاولت تونس و المغرب احتواء التوجه الثوري لجبهة التحرير الوطني لكنها تأكدت بان عوامل كثيرة تساهم في حصول نتائج عكسية ،فايديولوجية الثورة الجزائرية تؤلب عليها شعوبها ،والنظرة لمفهوم المغرب العربي مختلفة و الجزائر بإمكانياتها الاقتصادية و بثوريتها ومعاداتها للامبريالية قد تقلب موازين القوى في المغرب العربي و تؤثر على استقرار النظامين التونسي و المغربي ،وكل ذلك أفضى إلى تجلي المطامح القطرية و توتر العلاقات مع الثورة الجزائرية .

— إن تونس و المغرب وضعتا إطارا محددًا لعلاقاتهما و تضامنهما مع الثورة الجزائرية حده عدم تعريض مصلحتهما وسيادتهما للانتهاك ،وقد تجاوزتا مع السياسة الديغولية و تجندتا للضغط على سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة التفاوضية و أمام يأسها من المواقف الرسمية عولت الثورة الجزائرية على التضامن الشعبي و القوى الثورية و هو تحالف كان يخيف الأنظمة السياسية و يطعن في شرعية سيادتها.



عنوان الأطروحة بالعربية

العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-
1962

ملخص بالعربية :

إن موضوع العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية يعد من الموضوعات المهمة و الشائكة في التاريخ المغربي المعاصر ، و ذلك بحكم تأثير الثورة الجزائرية العميق على المنطقة المغربية و التطورات الحاسمة التي عرفتها العلاقات المتسمة أحيانا بالتعاون و التضامن و التوتر و الإضطراب أحيانا اخرى .

و تكمن إشكالية الأطروحة في البحث عن الأسس المحورية التي تحكمت في علاقات الثورة الجزائرية ، بأقطار المغرب العربي و كذا فهم طبيعة و ملاسبات تلك العلاقات المتشابكة و المتداخلة ، و التي تطرح كثيرا من الأسئلة .

و حددنا الدراسة جغرافيات بالأقطار الأربع الرئيسية (الجزائر - تونس - المغرب - ليبيا) ، و زمانيا بمرحلة الثورة الجزائرية 1954-1962 و ركزنا على العلاقات السياسية التي جمعت حركة ثورية تحريرية (جبهة التحرير الوطني) بأقطار تبحث عن تجسيم سيادتها القطرية .

و قد تطلب منا توسع الموضوع و اشكالية قضاياها الإطلاع على مصادر و مراجع متنوعة ، منها الوثائق الرسمية ، الأرشيفية كوثائق الأرشيف الوطني الجزائري و مراكز الأرشيف للبلدان المغربية الثلاث ، كما استفدنا من شهادات الفاعلي المشاركين في الأحداث ، و كذا من مذكرات بعض القادة و المسؤولين و عدد كبير من الدراسات العلمية و المراجع المهمة .

و يتكون هذا البحث من مقدمة و تمهيد و أربع فصول رئيسية و خاتمة .
خصص التمهيد للتعرف على جذور العلاقات الجزائرية المغربية و على ملامحها الرئيسية في مرحلة الحركات الوطنية و ذلك الى غاية عام 1954 .

و تناول الفصل الأول الثورة الجزائرية و مشروع الكفاح المغربي المشترك الذي كان مطروحا خلال مرحلة 1954-1956 و ذلك باستعراض تصور الثورة الجزائرية للبعد المغربي و استراتيجية العمل المشترك و توضيح العلاقة التي جمعتها مع ابن عبد الكريم الخطابي ، و تحالفاتها مع المقاومين التونسيين و المغربيين و ذلك في إطار مشروع جيش التحرير المغرب العربي .

أما الفصل الثاني فقد تطرق للعلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة الإستقلالات القطرية و تكريس العلاقات (1956-1958) و ذلك بدء باستعراض خطوط السياسة الجديدة التي تبنتها الثورة الجزائرية في علاقاتها مع السیادات القطية و التي تقر التخلي عن خيار مغربة الحرب و تشجع على ترسيم العلاقات مع تونس و المغرب من أجل الاستفادة من دعمهما و كذا استعراض مشروع الوحدة التنسيقية المطروح منذ عام 1956 و خصصنا لسياسة تضامن المغربية و مطلب دعم الثورة الجزائرية مبحثا خاصا و ذلك للتعرف على مدى تجاوب هذه السياسة مع مطلب الثورة و تناولنا تطور العلاقات مع المغرب و تونس و ليبيا خلال هذه المرحلة .

وعالج الفصل الثالث تطور العلاقات الجزائرية المغربية في ظل ظهور مؤتمر طنجة الودودي و تنامي الأزمات القطرية و قد وضحنا استراتيجية الثورة الجزائرية المغربية خلال هذه المرحلة (1958-1960) و تعرضنا لمؤتمر طنجة و بينا أهمية قراراته و كذا لمؤتمر المهديّة و لأسباب اخفاقه ز تتبعنا مظاهر انعكاسات تأزم العلاقات الجزائرية المغربية خاصة أزمة إيجلي و مشاكل الحضور الجزائري في تونس و مظاهر تأزم العلاقات الجزائرية المغربية و تعرضنا لتطور العلاقات مع ليبيا مركزين على ايجابية الموقف الليبي المتضامن باستمرار مع الثورة الجزائرية .

أما الفصل الرابع فتضمن دراسة العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة المفاوضات (1960-1962) و التي اتسمت بتوسع أطر التضامن حينا و ظهور المطامح القطرية أحيانا اخرى و تعرضنا لاستراتيجية الثورة الجزائرية المغربية المنتهجة في هذه المرحلة و التي قامت على مواجهة السياسة الديقولية و خدمة اهداف الثورة العسكرية و السياسية ، و تطرقنا لملامح تطور العلاقات مع تونس و المتسمة بالتدهور ، و

استعرضنا كذلك تطور الطموحات المغربية المؤثرة على العلاقة مع الثورة الجزائرية ، و بينا الإهتمامات الوطنية لليبيا و تأثيرها على سياسة التضامن مع الجزائر .
و ختمنا الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها و قد تبين لنا أن العلاقات الجزائرية- المغربية جمعت بين اظهار التوافق و التضامن حيناً و الاختلاف و التصادم أحيانا أخرى ، و أنها أثرت تجارب التضامن المغربية و تركت بصماتها واضحة على صراع الوطنيات في المغرب العربي المعاصر .

عنوان الأطروحة بالفرنسية :

Les relation algero magrebine durant la guerre de libiration algerienne (1954-1962)

ملخص بالفرنسية :

Le thème des relations du Maghreb au cours de la révolution algérienne est la traduction de questions importantes et épineuses questions dans l'histoire contemporaine du Maghreb, et en vertu de la révolution algérienne impact profond sur la région du Maghreb et l'évolution de la critique qui définit les relations caractérisées par la coopération et la solidarité dans les moments de tension et de troubles et parfois l'autre.

Et la thèse est problématique dans la recherche des fondations contrôlées pivot dans les relations entre les criminels de révolution, de diamètres et le Maghreb arabe, ainsi que la compréhension de la nature et les circonstances de la superposition et l'imbrication des relations, et les questions fréquemment posées.

Et l'étude a identifié quatre grands pays (Algérie - Tunisie - Maroc - Libye), et dans le temps la révolution algérienne en 1954-1962 et ont porté sur les relations politiques libérales qui ont mouvement révolutionnaire (FLN) diamètres sont à la recherche pour la réalisation de la souveraineté des pays.

Mai et nous demander d'élargir le sujet et problématique trouve sur une variété de sources et de références, y compris les documents officiels, des documents d'archives et les archives nationales algériennes centers archives des trois pays du Maghreb, a également bénéficié des certificats Alvaali participants dans les événements, et des notes ainsi que des dirigeants et des fonctionnaires et Un grand nombre d'études Alalmipo Références tâche.

Et se compose d'un préambule et de la recherche et de préparer les quatre principaux chapitres et une conclusion. Pré alloués à identifier les racines des relations de l'Algérie, le Maghreb et les principaux éléments dans le processus des mouvements nationaux et que jusqu'en 1954.

Et le premier chapitre traite de la révolution algérienne et la lutte Maghreb projet, qui est moins commun au cours de 1954-1956 et par l'examen de la perception de la révolution algérienne après les pays du Maghreb et de la stratégie et l'action conjointe de clarifier la relation avec les fils recueillis par Abdul Karim rhétorique, et des alliances avec la résistance et les Marocains et Algériens Dans le cadre du Maghreb arabe Armée de libération.

Le chapitre II a abordé les relations algérienne de la scène maghrébine peut-être dans le pays et de consacrer les relations (1956-1958) et le commencement de l'examen des lignes de la nouvelle politique adoptée par la révolution algérienne dans ses relations avec les souverainetés et qui reconnaît l'option d'abandonner la proportion de guerre marocains et de promouvoir les relations avec la délimitation La Tunisie et le Maroc afin de bénéficier de leur soutien et aussi d'examiner le projet avant de l'Unité de coordination depuis 1956 et nous avons une politique de solidarité pour appuyer la demande du Maghreb et de la révolution algérienne et un Mbgesa de déterminer l'ampleur de la réponse politique aux demandes traitées avec la révolution et le développement des relations avec le Maroc, la Tunisie et Libye lors de cette étape.

Le troisième chapitre traite de l'évolution des relations dans le Maghreb algérien de l'émergence unitaire de Tanger et la crise de la culture du pays et de mai ont fait une révolution stratégique, l'Algérie Maghreb au cours de cette phase (1958-1960) et nous ont été présentés et la Tanger et de son importance ainsi que pour les Mahdia et pour des raisons nous nous penchons sur les manifestations de la non-g Les conséquences de la dégradation des relations crise algérienne, en particulier les pays du Maghreb et de fréquentation Îçli problèmes en Tunisie, en Algérie et des manifestations de la crise algéro-marocaines des relations et de l'évolution de nos relations avec la Libye sur la position positive de la solidarité avec la suite révolution algérienne.

Chapitre IV étudie assurer le Maghreb algérien relations dans la phase de négociation (1960-1962) et caractérisée par l'expansion de cadres et de l'émergence de la solidarité parfois

des aspirations parfois un autre pays et de notre stratégie pour les pays du Maghreb connus de la révolution algérienne, à ce stade, et qui a à faire face à Aldicolip politique et les objectifs de la révolution Militaires et politiques, et l'accent des caractéristiques du développement des relations avec la Tunisie et caractérisée par la détérioration du Maroc et a passé en revue les aspirations ainsi que les affectant le développement des relations avec la révolution algérienne, la Libye et la Pena intérêts nationaux et touchés par la politique de solidarité avec l'Algérie.

La fin de l'étude et l'examen des résultats et nous a montré que les relations de l'Algérie - Maghreb a réuni à faire preuve de solidarité et de l'harmonie et parfois la différence et à d'autres moments, et elle affecte l'expérience de l'Afrique du Nord et de la solidarité a laissé une marque claire sur le conflit natif dans les pays du Maghreb aujourd'hui.

The algerian – Maghreban relation during the algerian war of libiration (1954-1962)

ملخص بالإنجليزية :

The theme of Maghreb relations during the Algerian Revolution is the translation of important and thorny issues in the contemporary history of the Maghreb, and under the Algerian revolution profound impact on the Maghreb region and the development of critical which defines the relationship characterized by cooperation and solidarity in moments of tension and unrest and sometimes another.

And the argument is problematic in research foundations controlled pivotal in the relations between criminals revolution, diameters and the Arab Maghreb, as well as understanding the nature and circumstances of overlapping and interlocking relationships, and frequently asked questions.

And the study identified four major countries (Algeria - Tunisia - Morocco - Libya), and in time the Algerian revolution in 1954-1962 and focused on liberal policies that have revolutionary movement (FLN) diameters are looking for the achievement of national sovereignty.

May and ask us to broaden the topic and found problems on a variety of sources and references, including official documents, archival documents and national archives centers Algerian archives of the three Maghreb countries, also received certificates Alvaali participants in the events, and notes as well as leaders and officials and a large number of studies Références Alalmipo task.

It comprises a preamble and research and prepare the four main chapters and a conclusion.

Pre-allocated to identify the roots of relations of Algeria, the Maghreb and the main elements in the process of national movements and that until 1954.

The first chapter deals with the Algerian revolution and the fight

Maghreb project, which is less common during 1954-1956 and by examining the perception of the Algerian revolution after the Maghreb countries and the strategy and action Joint clarify the relationship with the son collected by Abdul Karim rhetoric, and alliances with the resistance and Moroccans and Altoncen Under the Maghreb Arab Liberation Army.

Chapter II addressed the relations of the Algerian scene Maghreb may be in the country and devote Relations (1956-1958) and the commencement of the examination guidelines of the new policy adopted by the Algerian revolution in its relations with Alkotaip sovereignty and recognizes the option of abandoning the proportion of Moroccan war and promote relations with the delimitation Tunisia and Morocco to benefit from their support and also to review the project before the Coordinating Unit since 1956 and we have a policy of solidarity to support the application of the Maghreb and the Algerian revolution and a Mbgesa to determine the extent of the political response to requests dealt with the revolution and the development of relations with Morocco, Tunisia and Libya at this stage.

The third chapter discusses the evolution of relations in the Maghreb Algerian unit of the emergence of Tangier and the crisis of the country's culture and May have made a strategic revolution, Algeria Maghreb during this phase (1958 -- 1960) and we were introduced and the Tangier and its importance as well as for Mahdia and for reasons we look at the events of non-g The consequences of worsening relations Algerian crisis, particularly the Maghreb countries İçli and attendance problems in Tunisia, Algeria and manifestations of the crisis Algerian-Moroccan relations and the evolution of our relations with Libya on the positive position of solidarity with the Algerian revolution continued.

Chapter IV study provide the Maghreb Algerian relations in the negotiation phase (1960-1962) and characterized by the expansion of frameworks and the emergence of solidarity sometimes aspirations sometimes another country and our strategy for the Maghreb known to the Algerian Revolution, at this stage and has to face Aldicolip policy and objectives of the

revolution Military and political emphasis on the characteristics of developing relations with Tunisia and characterized by the deterioration of Morocco and reviewed aspirations as well as affecting the development of relations with the Algerian revolution, Libya and Pena national interests and affected by the policy of solidarity with Algeria.

The end of the study and review of results and we showed that relations of Algeria - Maghreb gathered to show solidarity and harmony and sometimes the difference and at other times, and affects the experience of North Africa and Solidarity has left a clear mark on the conflict in the native countries of the Maghreb today.

فهرس الموضوعات :

المقدمة

التمهيد : جذور العلاقات الجزائرية المغربية قبل عام 1954

- أولا : مفهوم المغرب العربي 03
- ثانيا : المغرب العربي و تجارب الوحدة النضالية المشتركة 07
- ثالثا : علاقات الجزائر المغربية قبل عام 1954 15

الفصل الأول : الثورة الجزائرية و مشروع الكفاح المغربي المشترك 1954-1956

- المبحث الأول : اندلاع الثورة الجزائرية و تأكيدها على البعد المغربي 25
- أولا : جهود التنسيق في إطار مشروع المغرب العربي 26
- ثانيا : الأهداف الاستراتيجية للبعد المغربي في الثورة الجزائرية 33
- ثالثا : مشروع الكفاح المشترك و أثره على السياسة الفرنسية 35
- المبحث الثاني : التحالف مع ابن عبد الكريم الخطابي و تجسيد مبادئ الكفاح المشترك 43
- أولا : التحالف من أجل الوحدة و الكفاح المشترك 43
- ثانيا : الثورة الجزائرية و تفعيل مرجعية الخطابي مغاربيا 47
- ثالثا : الخطابي و دعم الخيار الاستمرار في الكفاح المشترك و مؤازرة الجزائر 55
- المبحث الثالث : جيش تحرير المغرب العربي و مشروع مغربة الحرب 62
- أولا : مساعي توحيد كفاح المغرب العربي 62
- ثانيا : ميلاد جيش التحرير المغرب العربي 69
- ثالثا : إخفاق مشروع الأسباب و النتائج 83
- المبحث الرابع : بناء علاقة التحالف و التنسيق مع حركة المقاومة و جيش التحرير المغربي 88
- أولا : الثورة الجزائرية و تثوير المقاومة المغربية 88
- ثانيا : توحيد الجبهتين الجزائرية و المغربية 1955-1956 98
- ثالثا : جيش التحرير المغربي بالجنوب ، من التوحيد الى التنسيق 109
- المبحث الخامس : علاقة الثورة الجزائرية بالمقاومة و جيش التحرير التونسي 120
- أولا : الثورة التونسية الاولى و العلاقات الجزائرية التونسية 120
- ثانيا : ميلاد جيش التحرير التونسي و وحدة المعركة الكفاحية 132

الفصل الثاني : العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاستقلالات القطرية و تكريس العلاقات الرسمية
1958-1956

- المبحث الأول : خيار التخلي عن استراتيجية مغربة الحرب أمام مكاسب الاستقلالات القطرية ...151
أولا : نحو تبني سياسة واقعية151
ثانيا : تكريس العلاقة مع حكومة بورقيبة157
ثالثا : تكريس اللاقة مع النظام المغربي167
رابعا : إرساء علاقات الثورة مع السلطة الليبية177
المبحث الثاني : مؤتمر تونس و مشروع الوحدة و التنسيق182
أولا : ظروف الدعوة للمؤتمر و ملابساته182
ثانيا : ردود الفعل المغربية على جريمة اختطاف القادة الجزائريين188
ثالثا : انعكاسات حادثة الاختطاف على العلاقات المغربية193
المبحث الثالث : سياسة التضامن المغربية و مطلب دعم الثورة الجزائرية196
أولا : جبهة التحرير الوطني و خيار تأطير العلاقات مع السلطة الرسمية196
ثانيا : الضغوط الفرنسية و مطلب دعم الثورة الجزائرية206
المبحث الرابع : العلاقات الجزائرية التونسية و انعكاسها على نشاط الثورة الجزائرية251
أولا : الضغوط الفرنسية و تأثيرات حرب الجزائر251
ثانيا : نشاط الثورة الجزائرية و تطور العلاقات مع السلطات التونسية258
ثالثا : البورقيبية و حلول الثورة الجزائرية269
المبحث الخامس : العلاقات الجزائرية المغربية و انعكاساتها على نشاط الثورة281
أولا : الضغوط الفرنسية و الموقف من حرب الجزائر281
ثانيا : تطور العلاقات مع المغرب و تأثيرها على نشاط الثورة287
المبحث السادس : تطور العلاقات مع ليبيا و أثرها على الثورة الجزائرية307
أولا : الاهتمامات القطرية و أثرها على الموقف التضامني الليبي307
ثانيا : تطور علاقة الثورة الجزائرية مع ليبيا310

الفصل الثالث : العلاقات الجزائرية المغربية بين مشروع الوحدة و ظهور الأزمات القطرية
1960-1958

- المبحث الأول : استراتيحية تجنيد المغرب العربي لتحرير الجزائر 327
- أولا : نحو تضامن أقوى لتوحيد المغرب العربي و تحرير الجزائر 328
- ثانيا : الجالية الجزائرية و المؤازرة الشعبية في خدمة السياسة التضامنية 332
- ثالثا : ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة و استراتيجيتها المغربية 335
- المبحث الثاني : مؤتمر طنجة و آفاق التضامن و الوحدة 339
- أولا : ظروف و دوافع العقد المؤتمر 339
- ثانيا : مقررات المؤتمر و أهميتها 344
- ثالثا : آمال مؤتمر طنجة و اخفاقاته 348
- المبحث الثاني : تأزم العلاقات الجزائرية التونسية من الاختلاف الى المصادمة 353
- أولا : أزمة ليجلي و تداعياتها 359
- ثانيا : مطالب تونس الحدودية 364
- ثالثا : أزمة الكاف و مضايقة نشاط الثورة 366
- رابعا : أزمة صائفة 1959 و محاولة تقنين الحضور الجزائري في تونس 370
- المبحث الرابع : أزمة العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة المظاهر و الانعكاسات 377
- أولا : تدهور العلاقات الأسباب و النتائج 377
- ثانيا : أزمة الخلاف الحدودي 379
- ثالثا : مشكلة الزوكيت 383
- رابعا : استغلال فرنسا للتراب المغربي لمناوئة الثورة 390
- خامسا : تدهور العلاقات و انعكاساتها على الموقف التضامني المغربي 392
- المبحث الخامس : تطور العلاقات الجزائرية الليبية و انعكاساتها على الثورة الجزائرية 399
- أولا : دوافع و مظاهر ايجابية الموقف الليبي 399
- ثانيا : تجاوب ليبيا مع مشر وع وحدة المغرب العربي خدمة للجزائر 403
- ثالثا : ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة و تطور العلاقات الرسمية 405

الفصل الرابع : تطور العلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة المفاوضات بين أطر التضامن و المطامح القطرية 1960-1962	
المبحث الأول : المغرب العربي في استراتيجية الثورة خلال مرحلة المفاوضات.....	417
أولا : السياسة الديغولية و مصاعب الثورة الجزائرية	417
ثانيا : تحديد استراتيجية الثورة خلال مرحلة المفاوضات	420
ثالثا : بعد العلاقات المغربية في سياسة الحكومة الجزائرية المؤقتة	424
المبحث الثاني : تونس ، المطامح القطرية توجه العلاقة مع الثورة الجزائرية	430
أولا : تحسن العلاقات في إطار التضامن السياسي	430
ثانيا : مشروع وحدة تونسية جزائرية ، مخرج للأزمة أم مبادرة للاحتواء	435
ثالثا : لقاء بورقيبة - ديغول لأجل القضية الجزائرية أم على حسابها ؟	440
رابعا : مشكلة الصحراء و استفحال الخلاف البورقيبي الجزائري	446
خامسا : معركة بنزرت و الصحراء و اشتداد أزمة الخلاف الصحراوي	452
المبحث الثالث : الطموحات القطرية المغربية و تطور العلاقة مع الثورة الجزائرية	459
أولا : مظهر تحسن العلاقات العوامل و النتائج	459
ثانيا : الموقف من المفاوضات و مطامح المغرب الترابية	468
ثالثا : المغرب و الثورة الجزائرية من إظهار التحالف الى التصادم	479
المبحث الرابع : ليبيا الاهتمامات الوطنية و ضغوط التضامن الشعبية	487
أولا : الموقف الليبي من القضية الجزائرية في مرحلة المفاوضات	487
ثانيا : التوافق الجزائري الليبي على إدانة سياسة فصل الصحراء	494
ثالثا : التضامن الليبي و أبعاده على تحسن العلاقات مع الثورة الجزائرية	494
الخاتمة	503
الملاحق	507
ملخص الدراسة	515
الفهرس	530